

حاشية الشهاب

المسماة

عناية القاضي وكفاية الراضي

للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي عمر الخفاجي

المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

على

تفسير البصائر

الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد

المتوفى ٦٩١ هـ

ضبطه وشرح آياته وأحاديثه

الشيخ عبدالرزاق المهدي

الجزء السابع

المحتوى:

من أول سورة النور - إلى آخر سورة فاطر

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لحار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تفضيد الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر. أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohatory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon



سورة النور

مدنية وهي ثتان أو أربع وستون آية .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُورَةٌ﴾ أي هذه سورة أو فيما أوحينا إليك سورة ﴿أُنزِلَتْهَا﴾ صفتها ومن نصبها جعله

سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مدنية الخ) والمدنيّ والمكيّ معروف وإنما الكلام فيما نزل مرتين هل يكون مكيّاً ومدنيّاً أو يعتبر أوّل النزولين ما لم يكن في الثاني زيادة أو نقص وبه يندفع بعض الشبه وسيأتي عن القرطبيّ أن آية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ﴾ الخ مكية وفي التيسير أنه اختلف في آيتين منها وعدد الآيات توقيفي أيضاً وقوله: وستون وقع في نسخة بدله سبعون وقد قيل إنه سهو لأنّ المقرّر في كتاب العدد للداني وهو المعتمد فيه ما ذكره من أنها ستون . قوله: (أي هذه سورة الخ) يعني أنه إمّا خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وقدّر الخبر مقدّماً وإن كانت النكرة هنا تخصصت بالوصف لأنه أحسن كما مرّ لكن أورد على الثاني أنّ فائدة الخبر ولازمها منتف هنا لأنّ السورة المنزلة عليه معلوم أنها وحي ودفع بأنه لا ضير فيه فإنه إنما يلزم ذلك فيما قصد به الإعلام والقصد هنا الامتنان والمدح والترغيب . قوله: (وفيه بحث) وإن كان ما ذكره مما قرّره أهل المعاني كما فصله في شرح التلخيص لأنّ مثله مما قصد به الامتنان أو التحسر ونحوه لا يخلو من أن يكون لإنشاء ذلك كما اختاره في الكشف أو للإخبار عنه فإن كان إنشاء لم يكن مما نحن فيه وإن كان إخباراً فلا بدّ من كونه دالاً على ذلك بإحدى الطرق المعروفة ولا شك أنه ليس بحقيقة فبقي كونه مجازاً أو كناية وحينئذ فالمعنى المجازيّ أو الكنائيّ فائدة الخبر إذ نحو أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى فائدته التردّد فتأمل وأورد عليه أيضاً أنه ياباه أنّ مقتضى المقام بين أنّ شأن السورة كذا وكذا والحمل عليها بمعونة المقام يوهم أنّ غيرها من السور ليس على تلك الصفات ولا يخفى أنّ هذا ليس من مفهوم الصفة لاشتراكه بين الوجوه فهو من تقديم المسند وهو على الأصح يفيد قصر المسند إليه على المسند فالمعنى أنّ السورة الموصوفة بما ذكر مقصورة على الإنصاف بأنها فيما أوحى إليه أي بعض الموحى لأنه من ظرفية الجزء لكله وهو يدلّ على أنّ القصر غير مراد كما في تلك آيات الكتاب المبين وأما بيان أنّ شأنه كذا فحاصل من التوصيف ولكونه كالحاضر المشاهد لذكره عقبه والجمل بعد العلم بها صفات وقبلة أخبار لم يحمل عليه مع أنه مرّ أنّ القصد الامتنان . قوله: (أنزلناها صفتها) قيل لعل فائدة الوصف المدح أو التأكيد لأنّ الإنزال يفهم من السورة لأنها

مفسراً لناصرها فلا يكون له محل إلا إذا قدر اتل أو دونك أو نحوه ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ وفرضنا ما

كما مر طائفة من القرآن مترجمة أقلها ثلاث آيات وهذا على مذهب الزمخشريّ أمّا على مذهب أهل السنة فيجوز أن يكون للتخصيص احترازاً عما هو قائم بذاته تعالى ولا يخفى أنه ليس بشيء لأنه وإن لم يعترف بالكلام النفسي فهو معترف بكونها في اللوح المحفوظ ولأن المبتدأ والخبر المذكور إنما يتصوران في المنزل إلينا فلا بدّ من القول بأنه للتنبؤ بشأنها ويشهد له ضمير العظمة . قوله: (ومن نصبها جعله مفسراً لناصرها فلا يكون لها محل) في المعنى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب التفسيرية وهي الفصلة المفسرة لحقيقة ما تليه واحترزت بالفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى ولها موضع بالإجماع وعن المفسرة في الاشتغال فقد خالف فيها الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في مثل زيداً ضربت لا محل لها وفي نحو إنها كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن

فظهر الجزم وكأنها عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوعهما جملة وقد تبين أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وإن حصل بها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف في المبدل منه (وفيه بحث) لم ينه عليه شراحه وهو أن الجملة المفسرة في الاشتغال عنده لا تخلو إمّا أن يكون لها محل من الإعراب فينبغي إدخالها في المفسرة أو عدها على حدة ولم يأت بشيء منهما أو يكون لها محل فإن كان بالتبعية فلا بدّ من الرجوع إلى ما ذكره الشلوبين وإن كان له وجه آخر فليحمل كلامه عليه فإنه لا نص منه في ذلك ولذا قال وكأنها الخ نعم لك أن تقول إنها تأكيد وحينئذ لا يلزم ما ذكره وأدعاء عطف البيان والبدل فيما اتحد لفظه غير ظاهر وكلام المصنف والزمخشريّ محتمل لموافقة الشلوبين ثم إنه بقي ههنا أنّ شرط المنصوب على الاشتغال أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء ولهذا اعترض ابن الشجري على أبي عليّ في قوله تعالى ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾ إنه من باب زيداً ضربته كما في الباب الخامس من المغني وقال بعدما قرره المشهور أنه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بدّ من تقدير مضاف أي حب ورهبانية قال وإنما لم يحمل أو عليّ الأمر على ذلك لاعتزاله ولذا قال فإنّ ما يبتدعونه لا يخلقه الله تعالى وقد أجاب عنه حفيد ابن هشام بأنّ الظاهر ما قاله أبو عليّ لأنّ من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب النصب فيه ولا يصح الرفع على الابتداء وحينئذ فليس جواز الأمرين شرطاً في صحة الاشتغال ويقويه تجويزهم له في سورة أنزلناها فإنه لا يصح فيه كون سورة مبتدأ أنزلنا خبره بل إذا جعل مبتدأ فأنزلنا صفة والخبر محذوف وهو الظاهر وقال العلوي في شرح الجامع إنّ ابن الشجري وابن هاشم لم يشترط صحة الرفع على الابتداء حتى يقال إنّ فيه ما لا يصح فيه ذلك بل كونه قابلاً للابتدائية بناء على أنّ الأصل فيه جواز الرفع والنصب وهو لا ينافي تعيين النصب لعارض وتجويز الاشتغال في سورة أنزلناها كتجويز أبي عليّ فإنما أن يمنع أو يتأول كما ذكر في وأخرى تحبونها فتأمل .

فيها من الأحكام وشدده ابن كثير وأبو عمرو لكثرة فرائضها أو المفروض عليهم أو للمبالغة في إيجابها ﴿وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ وواضحات الدلالة ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ فتتقون المحارم

قوله: (إتل) قيل الظاهر اتلوا بصيغة الجمع لأن الخطابات التي بعده كذلك وهو بناء على ما اشتهر أنه لا يخاطب في كلام واحد اثنان فأكثر بدون تثنية أو جمع أو عطف ولنا فيه كلام فصلناه في طراز المجالس وزبدته إنه لما قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ﴾ في آل عمران إذ منصوب بإضماراً ذكر أورد عليه القطب أنه مشكل إذ يصير المعنى اذكر يا محمد إذ تصعدون أيها المصعدون الذين تركوا الرسول ﷺ وفروا بالصواب اذكروا وأجاب بأن تقديره هذا على قراءة يصعدون بالتحية وأجاب السعد بأن المراد جنس هذا الفعل فيقدر اذكرو لا اذكر أو هو من قبيل إذا طلقت النساء وفيه أن نظم الآية وهو إذ تصعدون ولا تلون على أحد والرسول يدعوكم في أخراكم الخ يأباه وما ذكره من أصله غير وارد بل غير صحيح لأن ما قدره من اذكر واتل ونحوه مما فيه معنى القول مصحح له بلا تأويل لأنه قول وما بعده مقول فالخطاب فيه محكي لتضمن عامله معنى القول أو تأويله به كما عرفت في مثله فيقصد لفظه حتى كأنه انسلخ عنه الخطاب أو تعدد قائله ومما يرشدك إلى ذلك نحو قوله ﴿قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون﴾ فخطاب قل للرسول ﷺ من الله والخطاب بعده من الرسول ﷺ للكفرة فكأنهما خطابان أو كلامان أو المقصود الأول وهو كثير كقوله في هذه السورة قل أطيعوا الله وفي الكشف إشارة له وهذا تحقيق لا ريب فيه فعليك أن تعض عليه بالنواجذ. قوله: (أو دونك) رده في البحر بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء وقيل عليه إنه لا يسلم إلا بدليل ودليله أظهر من الشمس وهو ضعفه في العمل لأنه عمل بالحمل على الفعل لكن ابن مالك أجاز في قوله:

يا أيها المائح دلوي دونكا

أن يكون دلوي فعولاً لدونك آخر مضمراً وزعم أنه مذهب سيبويه وهو موافق لما هنا إن لم يشترط فيه ذكر مثله بعده وذكر ابن هشام في الباب الخامس من المغني أن شرط الحذف أن لا يؤدي إلى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل وما نقل عن سيبويه رحمه الله من حذفه تفسير معنى لا تقدير إعراب ومراده تقدير حذف الزم ونحوه. قوله: (وفرضنا ما فيها من الأحكام) يحتمل أن يريد أن المفروض أحكامها وهي مشتملة على غير الأحكام فأسند إلى الكل ما هو لجزئه كبنى تميم قتلوا فلاناً والقاتل أحدهم أو المفروض مدلولها لا هي فأسند ما لأحدهما للآخر لملابسة بينهما تشبه الظرفية أو هو على تقدير مضاف كما سأل القرية وقيل إنه مجاز في المفرد بعلاقة الحلول وهو بعيد لأنه إن تجوز في السورة فالتوصيف بأنزلنا لا يناسبه وإن كان في ضميرها على الاستخدام فهو خلاف الظاهر وفيما ذكر براءة استهلال. قوله: (وشدده ابن كثير الخ) يعني أن التضعيف للتكثير في الحدث كطوّقت أو في المفعول ولو بواسطة كما هنا فإنه لتكثير المفروض عليهم والمبالغة بزيادة الكيفية بشدة لزوم الفرضي

وقرىء بتخفيف الذال ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ أي فيما فرضنا أو أنزلنا حكمهما وهو الجلد ويجوز

والإيجاب وقد فسر بفصلناها فهو من الفرض بمعنى القطع ويجري فيه ما ذكر. قوله: (فتتقون المحارم) قال الإمام ذكر الله في أول السورة أنواعاً من الأحكام والحدود وفي آخرها دلائل التوحيد فقوله فرضناها إشارة إلى الأحكام المبينة أولاً، وقوله وأنزلنا فيها آيات بينات إشارة إلى ما بين من دلائل التوحيد ويؤيده قوله لعلكم تذكرون فإن الأحكام لم تكن معلومة حتى يؤمر بتذكرها، وأشار المصنف رحمه الله إلى جوابه بأن لعلكم تذكرون راجع للأحكام أيضاً لأنه تذييل لجميع ما قبله والمقصود من التذكير غايته وهو اتقاء المحارم فلا حاجة لما ذكر. قوله: (أي فيما فرضنا أو أنزلنا الخ) في كتاب سيبويه أما قوله عز وجل الزانية والزاني الخ وقوله: (السارق والسارقة الخ) فإن هذا لم يبين على الفعل ولكنه مثل قوله: ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون﴾ [سورة الرعد، الآية: ٣٥] ثم قال فيها أنها رفياً كذا فإنما وضع المثل للحدث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديث فكانه قال ومن القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الإضمار وكذلك الزانية والزاني لما قال سورة أنزلناها وفرضناها قال في الفرائض ﴿الزانية والزاني﴾ [سورة النور، الآية: ٢] ثم جاء فاجلدهما فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما قال:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمرة وعلى هذا قوله: واللذان يأتيناها منكم فأدوهما، وقد قرأ أناس والسارق والسارقة والزانية والزاني بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا الرفع في ذلك انتهى يعني أن النهج المألوف في كلام العرب إذا أريد بيان معنى وتفصيله اعتناء بشأنه أن يذكر قبله ما هو عنوان وترجمة له وهذا لا يكون إلا بأن يبنى على جملتين فالرفع في نحوه أفصح وأبلغ من النصب من جهة المعنى وأفصح من الرفع على أنه جملة واحدة من جهتها معاً لما عرفت ولما يلزمه من زيادة الفاء وتقدير إما ووقوع الإنشاء خيراً كما فصل في شرح الكتاب إذا عرفت هذا فهنا أمور منها إنه مرّ في المائدة قوله في الكشاف وقرأ عيسى بن عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر وتبعه ابن الحاجب وليس في كلام سيبويه شيء مما ذكره كما سمعته ولم ينهوا عليه، ومنها أن الشارح العلامة رحمه الله قال عندي أن مثل هذا التركيب لا يتوجه إلا بأحد أمرين زيادة الفاء كما نقل عن الأحفش أو تقدير أما لأن جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ إما لتضمنه معنى الشرط وإما لوقوع المبتدأ بعد إما ولما لم يكن الأول وجب الثاني، وقيل ربما دخلت الفاء الخبر إذا كان في المبتدأ معنى يستحق به أن يترتب عليه الخبر كما في قوله: وقائلة خولان الخ فإن في هذه القبيلة شرفاً وحسناً بسببه أمر بتكاح نسائهم وهو راجع إلى تضمن معنى الشرط وقد عرفت أن في ابتائنه على جملتين ما يغني عن هذا التكلف ومنها أنه قيل إن سبب الخلاف أن سيبويه والخليل يشترطان في دخول الفاء الخبر كون المبتدأ موصولاً بما يقبل مباشرة أداة

أن يرفعا بالابتداء والخبر ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهِ يَتِيمًا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ والفاء لتضمنها معنى الشرط إذ اللام بمعنى الذي وقرئنا بالنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر وهو أحسن من نصب سورة للأمر والزان بلا ياء وإنما قدّم الزانية لأنّ الزنا في الأغلب يكون بتعرضها للرجل وعرض نفسها عليه ولأنّ مفسدته تتحقق بالإضافة إليها والجلد ضرب الجلد وهو حكم يخص بمن ليس بمحصن لما دلّ على أنّ حدّ المحصن هو الرجم وزاد الشافعيّ عليه تغريب الحرّ سنة لقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام وليس في

الشرط وغيرهما لا يشترط ذلك وليس هذا مبني الكلام وإنما هو من عدم الوقوف على المقصود لما مرّ. وقوله حكمهما إشارة إلى أنّ في الكلام مضافاً مقدراً وإذا بني الكلام على جملتين فالفاء سببية لا عاطفة وقيل زائدة. قوله: (لتضمنها) وفي نسخة لتضمنها وهي أظهر وقوله وقرئنا بالنصب على إضمار فعل الخ قيل دخلت الفاء لأنّ حق المفسر أن يذكر عقب المفسر كالتفصيل بعد الإجمال في قوله فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ويجوز أن تكون عاطفة والمراد جلدأ بعد جلد وذلك لا ينافي كونه مفسراً للمعطوف عليه لأنه باعتبار الاتحاد النوعي ولا يخفى أنّ المفسر إذا كان فيه إيضاح وتفصيل يعطف بالفاء وقد يعطف بالواو أما إذا اتحد لفظهما فلم يعهد عطفه عند النحاة ولو جازت المغايرة المذكورة لجاز زيدا فضربته وهو ممنوع بالاتفاق وما ذكر تكلف لم نر أحداً ذكره من النحاة فالظاهر ما قاله ابن جني من أنها جوابية لما في الكلام من معنى الشرط ولذا حسنت مع الأمر كما أشار إليه المصنف لأنه في معناه ألا تراه جزم جوابه لذلك إذ معنى أسلم تدخل الجنة إن تسلم تدخل الجنة والمراد كما في بعض شروح الكشاف إن أردتم معرفة حكم الزانية والزاني فاجلدوا الخ ولذ لم يجز زيدا فضربته لأنّ الفاء لا تدخل في جواب الشرط إذ كان ماضياً، وتقديره إن أردتم معرفة الخ أحسن من تقديره إن جلدتم لأنه لا يدلّ على الوجوب المراد وقال أبو حيان إنّ الفاء في جواب أمر مقدّر أي تنبهوا لحكمهما فاجلدوهما، وفي شروح الكشاف هنا كلام لا يخلو من الخلل. قوله: (للأمر) وفي نسخة لأجل الأمر علة لكونه أحسن لأنه في باب الاشتغال يختار النصب إذا كان بعده أمر إذ لو رفع على الابتداء لزم وقوع الإنشاء خبراً وهو لا يكون بدون تأويل وقوله والزان بلا ياء أي قرىء الزان بلا ياء لحذفها تخفيفاً وقوله وإنما قدّم الخ ولذا عكس في السرقة لغلبتها في الرجال والمفسدة اشتباه النسب وزيادة العار المتعدّي، والزانية في الأصل بمعنى المزني بها. وقوله والجلد ضرب الجلد لأنّ فعل المفتوح العين الثلاثي اطرد صوغه من أسماء الأعيان لإصابتها كراسه أصاب رأسه وعانه أصاب عينه كما في التسهيل. وقوله لما دل ما عبارة عن الدليل وهو الأحاديث المشهورة، وقيل إنها منسوخة في حق المحصن. وقوله بالبكر هي من لم تجامع في نكاح صحيح كما ذكره الكرمانى. قوله: (وليس في الآية ما يدفعه الخ) في الهداية لنا قوله تعالى ﴿فاجلدوا﴾ الآية جعل كل الموجب رجوعاً إلى حرف الفاء أو إلى كونه كل المذكور والحديث منسوخ كشطره وهو الثيب بالثيب جلد مائة ورجم الحجارة ثم قال إلا

الآية ما يدفعه لينسخ أحدهما بالآخر نسخاً مقبولاً أو مردوداً وله في العبد ثلاثة أقوال

أن يرى الإمام في ذلك مصلحة فيعززه على قدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لأنه قد يفيد في بعض الأحوال فيكون الرأي إلى الإمام انتهى، يعني أن ما ذكر وقع موقع الجزاء مبنياً لما يترتب على الزنا ويجازى به فلا بد أن يكون جميع جزائه وإلا كان تجهيلاً في مقام البيان فكأنه قيل ليس له إلا الجلد وحيثئذ يعارضه الحديث فيكون ناسخاً ومنه ظهر الجواب عما قاله المصنف رحمه الله من طرف الشافعي من إثباته بالحديث وعدم نسخه لأنه لا يسلم كون ما بعد الفاء جميع الجزاء ولا يقول بأنه تعزير لأنه لا يجمع بين الحد والتعزير بسبب واحد فإنه غير مسلم فهو أمر للسياسة موكل لرأي الإمام وما قيل من أن الفاء للجزاء وهو ما كان كافياً لأنه من جزأ بالهمز أي كفى وهو على اختيار الفراء والمبرد في إعراب الآية على ما مر وأن قوله الزانية والزاني شروع في بيان حكم الزنا ما هو فكان المذكور تمام حكمه وإلا كان تجهيلاً لا بياناً وتفصيلاً إذ يفهم منه أنه تمام وليس بتمام في الواقع فكان مع الشروع في البيان أبعد من البيان لأنه أوقع في الجهل المركب وكان قبله في البسيط وهذا يعم المذاهب في إعراب الآية فيه أن الجزاء مصدر جازيته جزاء وهو منقوص بلا شبهة كما يدل عليه الاستعمال واللغة وقلب حرف العلة فيه همزة لتطرفه كما في كساء وأما جزأ وجزأ المهومز فهو مادة أخرى فهو خلط في اللغة غير محتاج إليه ثم إنه كيف يكون تمام حكمه وليس فيه حكم المحصن والعبد فكيف يقال إنه تفصيل للحكم فالظهر أن الآية مجمل مبينة بفعله ﷺ الثابت بالأحاديث الصحيحة فتأمل. قوله: (نسخاً مقبولاً أو مردوداً) الزيادة على نص الكتاب عند علمائنا نسخ وعند الشافعي بيان مخصص حتى يجوز بخبر الواحد والقياس ولا يقبل ذلك عندنا فقوله مقبولاً أو مردود إشارة إلى مذهب الحنفية وفي الكشف ما احتج به الشافعي على وجوب التغريب من قوله ﷺ والبكر بالبكر^(١) الخ منسوخ أو محمول على التعزير والتأديب من غير وجوب واعتراض عليه بأنه بناء على أن الزيادة على النص نسخ ولا ينسخ الكتاب بخبر الأحاد والحديث المذكور في مسلم والترمذي وأبي داود كما مر في سورة النساء فلو سلم لهم الأصل الأول لا يسلم الثاني فأما المروي عن الصحابة فلا يحتمل النسخ أصلاً ورد بأن قوله منسوخ متعلق بالحديث وقوله أو محمول جواب ثاني عن الحديث بما يصلح جواباً عن فعل الصحابة وليس بإجماع منهم ولو كان إجماعاً لصلح كاشفاً عن ناسخ الآية على المذهبين وقال الطيبي ما رواه الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ ضرب وغرّب وأن أبا بكر رضي الله عنه ضرب وغرّب وأن عمر رضي الله عنه ضرب وغرّب^(٢) ولا يعلم منكر إجماع والحمل على التعزير لا وجه له إذ لا

(١) أخرجه مسلم ١٦٩٠، وأبو داود ٤٤١٥، والترمذي ١٤٣٤، وأحمد ٣١٨/٥ والطبري رقم ٨٨٠٦، ٨٨٠٧، والبيهقي ٢١٠/٨ والطحاوي ٧٩/٢ والطيالسي ٥٨٤ والدارمي ١٨١/٢، وابن الجارود ٨١٠ كلهم من حديث عبادة الصامت.

(٢) أخرجه الترمذي ١٤٣٨ والبيهقي ٢٢٣/٨ كلاهما عن ابن عمر وصححه الألباني في الإرواء رقم ٢٣٤٤.

والإحصان بالحرية والبلوغ والعقل والإصابة في نكاح صحيح واعتبرت الحنفية الإسلام أيضاً وهو مردود برجمه عليه الصلاة والسلام يهوديين ولا يعارضه من أشرك بالله فليس بمحصن إذ المراد بالمحصن الذي يقتص له من المسلم ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ رحمة ﴿في

يجتمع مع الحد انتهى ولا يخفى حاله أما الإجماع فكيف يتأتى مع مخالفة كثير كالإمام وغيره ولو سلم لكان ناسخاً كما تقرّر في الأصول فكان لظاهر الاقتصار على الجواب الثاني على ما فيه .
 قوله: (وله في العبد الخ) الأقوال عدم التغريب أو التغريب سنة أو نصفها . قوله: (وهو مردود الخ) كما في البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال جاء اليهود إلى رسول الله ﷺ فذكروا أنّ رجلاً منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله ﷺ ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون قال عبد الله بن سلام رضي الله عنه كذبتهم إنّ فيها الرجم فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقال عبد الله بن سلام رضي الله عنه ارفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم قالوا: صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما^(١) ولا دليل عليه قال الكرمانى الأصح أنه ﷺ كان متعبداً بشرع من قبله ما لم يكن منسوخاً وقيل إنما سألهم ليلزمهم ما يعتقدونه وقد قيل إنه ﷺ كان أول ما قدم المدينة يحكم بالتوراة ثم نسخ، وفيه بحث . قوله: (إذ المراد بالمحصن الذي يقتص له من المسلم) قيل هذا تقييد للإطلاق بغير دليل وأكثر استعمال الإحصان في إحصان الرجم وفيه نظر لأنهم قالوا الدليل عليه ما مر من حديث البخاري وغيره فتأمل . قوله: (رأفة رحمة) فسرها هنا بالرحمة وفي البقرة تبعاً للجوهري بأشد الرحمة وقال في قوله لرؤوف رحيم قدم الرؤوف مع أنه أبلغ محافظة على رؤوس الفواصل وفيه أنّ الرأفة حيث قارنت الرحمة قدّمت سواء الفواصل وغيرها ألا تراها قدّمت في قوله رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها وهي في الوسط فلا بدّ لتقديمها من وجه آخر وكونها أبلغ لا وجه له وإن تفرد به الجوهري فقد فسرت في العين والمجمل وغيرها بمطلق الرحمة وهي عند التحقيق نوع من الرحمة الحقيقية وهو التلطف والمعاملة برفق وشفقة ويقابلها العنف والتجبر فينبغي تقديمها على الرحمة بمعنى الأنعام كما في المثل الإيناس قبل الأساس وقال:

أضاحك ضيفني قبل إنزال رحله

ومما يعنيه أنّ معاوية رضي الله عنه سأل الحسن رضي الله عنه وكرم وجه أبيه عن الكرم فقال هو التبرع بالمعروف قبل السؤال والرأفة مع البذل وقال سفیان بن عيينة رضي الله عنه في تفسير هذه الآية أي لا تبطلوا الحدّ شفقة عليهما وقال قيس الرقيات:

ملكه ملك رأفة ليس فيه جبروت منه ولا كبرياء...

(١) أخرجه البخاري ٣٦٣٥، ٦٨٤١، ومسلم ١٦٩٩ ح ٢٧ وأبو داود ٤٤٤٦، والترمذي ١٤٣٦، ومالك ٢/ ٨١٩، والشافعي ٢/ ٨١، وأحمد ٧/ ٢٦٣ و٧٦ والبيهقي ٨/ ٢١٤، والبغوي ٢٥٨٣، والدارمي ٢/ ١٧٨-١٧٩ وعبد الرزاق ١٣٣٣١، وابن حبان ٤٤٣٤ كلهم من حديث ابن عمر.

دِينِ اللَّهِ ﴿ في طاعته وإقامة حُدِّهِ فتعطلوه أو تسامحوا فيه ولذلك قال عليه السلام لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها وقرأ ابن كثير بفتح الهمزة وقرئت بالمد على فعالة ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَقْتَضِي الْجَدَّ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْاجْتِهَادَ فِي إِقَامَةِ حُدُودِهِ وَأَحْكَامِهِ وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّهْيِيجِ ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ زيادة في التنكيل

وقال ابن المعتز:

فحلماً وإبقاء ورأفة واسع بالأنعام لا كبر ولا متضايق...

وقال ابن نباتة السعدي:

وخير خليليك الصفيين ناصح يغصك بالتعنيف وهو رؤوف...

وفي نهج البلاغة ليرثف كبيركم بصغيركم وهذا كله مما ورد به استعمال البلغاء شاهد لا يقبل الرشا وإنما أطلنا فيه لأنهم اغتروا بكلام الجوهري رحمه الله وظواهر اللغة المبنية على التسامح فارتكبوا تكلفات لا حاجة إليها كما قيل الرأفة أشد الرحمة أو أن يدفع عنك المضار والرحمة أن يوصل إليك المسار فإن فسر بالأول لزم التكرار والانتقال من الأعلى إلى الأدنى فلا بد من الثاني وفسر الرؤوف في شرح المواقف بمريد التخفيف على العبيد. قوله: (فتعطلوه) بالترك أو تسامحوا فيه بالتخفيف. وقوله لو سرقت فاطمة الخ بعض حديث في البخاري عن عائشة رضي الله عنها: «أَنْ قَرِيشًا أَهْمَهُمْ أَمْرُ الْمُخْزُومِيَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا مِنْ يَكْلُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ يَجْتَرِءُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حَبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مَنْ حُدِّدَ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ثُمَّ قَامَ فَيُخَطَبُ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا ضَلَّ مِنْ قَبْلِكُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَإِيمَ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتَ يَدَهَا»^(١).

تنبيه: فاطمة هذه بنت الأسود بن عبد الأسد المخزومية صحابية رضي الله عنها سرقت فقطعها النبي ﷺ وقيل هي أم عمر وبنات نعيصان المخزومية وفي قوله لو سرقت فاطمة نكتة لأن اسم السارقة فاطمة أيضاً وقوله بنت محمد روي مرفوعاً ومنصوباً وكانت شريفة في نسبها وكانت سرقت قطيفة وقيل حلياً وضرب لها مثلاً بالزهراء رضي الله عنها لنزاهته. قوله: (فعالة) بفتح الفاء مصدر أو اسم مصدر كالسامة والكأبة وقول الشارح الطيبي إنها شاذة كأنه أراد أنه في هذه المادة قليل الاستعمال بالنسبة إلى الرأفة بالسكون وإلا ففعالة في المصادر كثير وليس شذوذه في القراءة لأنها قراءة قنبل كما ذكره الجعبري رحمه الله. قوله: (وهو من باب التهيج) كما يقال إن كنت رجلاً فافعل كذا ولا شك في رجوليته وكذا المخاطبون هنا مقطوع بإيمانهم لكن قصد تهيجهم وتحريك حميتهم وعزتهم لله فلا يتوهم أنه ليس المحل محل إن لأنه ليس المقصود به الشك بل التهيج لإبرازه في معرضه.

(١) أخرجه البخاري ٣٤٧٥ و٦٨٨٧، ومسلم ١٦٨٨ ح ٨ وأبو داود ٤٣٧٣، والترمذي ١٤٣٠، والنسائي ٨/٧٣-٧٤، وابن ماجه ٢٥٤٧، والبيهقي ٨/٢٥٣-٢٥٤، والدارمي ١٧٣/٢، والبخاري ٢٦٠٣، وابن حبان ٤٤٠٢ كلهم من حديث عائشة.

فإن التوضيح قد ينكل أكثر مما ينكل التعذيب والطائفة فرقة يمكن أن تكون حافة حول شيء من الطوف وأقلها ثلاثة وقيل واحد أو اثنان والمراد جمع يحصل به التشهير ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ إذ الغالب أن المائل إلى الزنا لا يرغب في نكاح الصوالح والمسافحة لا يرغب فيها الصلحاء فإن المشاكلة علة الألفة والتضام والمخالفة سبب للنفرة والافتراق وكان حق المقابلة أن يقال والزانية لا تنكح إلا من زان أو

قوله: (والطائفة الخ) قيل هذا مخالف لما مر في سورة التوبة وتحقيق المقام على وجه تندفع به الأوهام إن الطواف في الأصل الدوران أو الإحاطة كالطواف بالبيت والطائفة في الأصل اسم فاعل مؤنث فهو إما صفة نفس فتطلق على الواحد أو صفة جماعة فتطلق على ما فوقه وهو كالمشترك بين تلك المعاني فيحمل في كل مقام على ما يناسبه بحسب القرائن فلا تنافي بينها، قال الراغب: الطائفة من الناس جماعة منهم ومن الشيء قطعة، وقال بعضهم: قد تقع على واحد فصاعداً فهي إذا أريد بها الجمع جمع طائفة وإذا أريد بها الواحد يصح أن تكون جمعاً كني به عن الواحد ويصح أن تكون كراوية وعلامة انتهى وفي حواشي العضد للهروي يصح أن يقال للواحد طائفة ويراد بها النفس الطائفة فهو من الطواف بمعنى الدوران وفي شرح البخاري حمل الشافعي الطائفة في مواضع من القرآن على أوجه مختلفة بحسب المواضع فهي في قوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٢] واحد فأكثر واحتج به على قبول خبر الواحد وفي قوله: وليشهد عذابهما طائفة أربعة وفي قوله: فلتقم طائفة منهم معك ثلاثة وفرقوا في هذه المواضع بحسب القرائن أما في الأولى فلأن الإنذار يحصل به وأما في الثانية فلأن التشنيع فيه أشد وأما في الثالثة فلذكرهم بلفظ الجمع في قوله: فليأخذوا أسلحتهم وأقله ثلاثة وكونها مشتقة من الطواف لا ينافيه لأنه يكون بمعنى الدوران أو هو الأصل وقد لا ينظر إليه بعد الغلبة فلذا قيل إن تاءها للنقل فلها معان وفيها اختلاف فلا يرد الاعتراض على المصنف رحمه الله ولا يصح إطلاق القول بأن إطلاقها على الواحد لا أصل له في اللغة. قوله تعالى: ﴿لا ينكح إلا زانية﴾ الخ يجوز فيه أن يكون معناه ما في الحديث من أن من زنى تزني امرأته ومن زنت امرأته يزني زوجها^(١). قوله: (وكان حق المقابلة الخ) وفي نسخة العبارة وتنكح قيل إنه بصيغة المجهول وكان الظاهر أن يقول لا تنكح إلا زانياً على البناء للفاعل لكنه ساق الكلام على مذهبه من أن النساء لا حق لهن في مباشرة العقد وفيه إنه وإن قال بأنه لا يصح عقدهن مطلقاً لحديث لا نكاح إلا بولي لكن إسناد النكاح والتزويج إلى كل

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما أخرج الدليمي في الفردوس ٥٧١٧، عن أنس بن مالك: «من زنى زني به ولو بحيطان داره» قال الألباني في الضعيفة ٧٢٤: موضوع رواه ابن النجار بسنده عن القاسم بن إبراهيم الملطي: أنبأنا المبارك بن عبد الله المختط: حدثنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً.
قال الألباني: القاسم الملطي كذاب كذا في ذيل الأحاديث الموضوعة للسيوطي ص ١٣٤ هـ.

مشارك لكن المراد بيان أحوال الرجال في الرغبة فيهن لأن الآية نزلت في ضعفه المهاجرين لما هموا أن يتزوجوا بغايا بكرين أنفسهن لينفقن عليهم من أكسابهن على عادة الجاهلية ولذلك قدم الزاني ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنه تشبه بالفساق وتعرض للتهمة وتسبب لسوء القالة والطعن في النسب وغير ذلك من المفساد ولذلك عبر عن التنزيه بالتحريم مبالغة وقيل النفي بمعنى النهي وقد قرئ به والجرمة على ظاهرها والحكم مخصوص بالسبب الذي ورد فيه أو منسوخ بقوله وأنكحوا الأيامى منكم فإنه يتناول

منهما صحيح عنده وقد صرح به في تفسير قوله تعالى ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ ولك أن تقول إنه هنا مبني للفاعل بتضمينه معنى تقبل النكاح منه وإنما اختاره إشارة إلى مذهبه وهو المناسب لمقابله ولو كان مجهولاً وفاعله المقدر الولي عاد الذم إليه وليس بمراد. قوله: (نزلت في ضعفه المهاجرين الخ) المراد بالضعفة جمع ضعيف الفقراء ولما بالفتح والتشديد أو الكسر والتخفيف ويكرين بضم الياء وسكون الكاف من الإكراء يقال أكرت واکترت واستكرت ولينفقن متعلق بقوله يتزوجوا لا ييكرين أو هموا لأن الصحابة رضي الله عنهم أروع من أن يصدر مثله عنهم والوارد في كتب الحديث كما رواه ابن أبي شيبة عن ابن جبير أنه قال كن بغايا بمكة قبل الإسلام فلما جاء الإسلام أراد رجال من أهل الإسلام أن يتزوجوهن فحرم ذلك رسول الله ﷺ (١) ذكره العراقي وابن حجر فينبغي تنزيل ما هنا عليه لكن الظاهر منه أن الآية مكينة. قوله: (ولذلك قدم الزاني) أي لكون المراد بيان ما نزلت له من أحوال الرجال وتقديم الزانية أولاً لما مر. وفي الكشف أنه لأن الآية مسوقة لذكر النكاح والرجل أصل فيه وقوله لسوء القالة هي كما قاله الراغب كل قوله فيه طعن فعطف الطعن للتفسير وقيل هي ما تيسر من القول وقال الخليل القالة تكون بمعنى القائلة، وفي نسخة المقالة وهو مصدر ميمي بمعنى القول. وقوله عبر عن التنزيه بالتحريم على أنه بالمعنى اللغوي وهو المنع مطلقاً ولو تنزيهاً أو المراد معناه المعروف على التشبيه البليغ أو الاستعارة وهو جواب عن أنه غير حرام ولو ممن زنى. قوله: (وقيل النفي) في قوله لا تنكح فهو خبر بمعنى الطلب كيرحمه الله وعلى الأول هو باق على حقيقته وإنما أبقى الحرمة على ظاهرها لأن حمله على التنزيه تأويل وجعله خبراً بمعنى النهي تأويل آخر فهو تكلف أما على الخبرية فلا بأس به، وقوله مخصوص بالسبب وهو النكاح للتوسع بالنفقة من كرائهن، وهو مراد الطيبي إذ فسره بنكاح الموسرات وقيل المراد به سبب النزول وهو ما ذكر. قوله: (أو منسوخ بقوله وأنكحوا الأيامى إلى آخره) أورد عليه في الكشف أن العام إذ ورد بعد الخاص حمل على الخاص عند الشافعية وعند الحنفية هو ناسخ له فلا يتمشى ما ذكره المصنف على أصولهم ورد بأن الشافعي قال في الأم: اختلف أهل التفسير في هذه الآية اختلافاً متبايناً فقيل هي عامة ولكن نسخت بقوله وأنكحوا الأيامى الخ وقد روينا عن سعيد بن

(١) هذا معضل وابن جبير هو سعيد.

المسافحات ويؤيده أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك فقال: أوله سفاح وآخره نكاح والحرام لا يحرم الحلال وقيل: المراد بالنكاح الوطء فيؤول إلى نهي الزاني عن الزنا إلا بزانية والزانية أن يزني بها إلا زان وهو فاسد ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ يقذفونهن بالزنا لوصف المقذوفات بالإحصان وذكرهن عقيب الزواني واعتبار أربعة شهداء بقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَعَلِدُوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةً﴾ والقذف بغيره مثل يا فاسق ويا شارب الخمر يوجب التعزيز كقذف غير المحصن والإحصان هاهنا بالحرية والبلوغ والعقل والإسلام والعفة عن الزنا ولا

المسبب وهو كما قال وعليه دلائل من الكتاب والسنة فلا عبرة بما خالفه هذا محصله قال البقاعي فقد علم أنه لم يرد أن هذا الحكم نسخ بأية الأيامى فقط بل مع ما انضم إليها من الإجماع وغيره من الآيات والأحاديث بحيث صير ذلك دلالتها على ما تناولته متيقنة كدلالة الخاص على ما تناوله فلا يقال إنه خالف أصله في أن الخاص لا ينسخ بالعام لأن ما تناوله الخاص متيقن وما تناوله العام مظنون فالقاعدة عندهم مخصوصة بما لم يقد دليل ظاهر على بقاء العموم على عموم بل لا حاجة إلى التخصيص لأن الناسخ في الحقيقة دليل العموم لا العام وحده وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: ويؤيده الخ وعلى هذا حمل قول ابن عباس رضي الله عنهما كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث لكن في قوله: الإجماع مع خلاف عائشة رضي الله عنها ومن تابعها نظر. قوله: (يتناول المسافحات) السفاح الزنا من سفحت الماء صبيته وتسميتها مسافحة وهي مسفوح بها كالزانية للمزني بها مجاز صار حقيقة عرفية. وقوله: ويؤيده أي يؤيد النسخ وهو إشارة إلى ما مرّ وقيل معناه يؤيد ما عرفته من أن الحرمة غير متحققة الآن وإنما قلنا ذلك لأن الحديث لا اختصاص له بالنسخ فإنه يجامع الاحتمالين الأولين أي التنزيه والتخصيص ولا يخفى أنه غير مناسب لما قرره قبيله ولا لما ارتضاه من كلام البقاعي. قوله: (فيؤول إلى نهي الزاني الخ) في الكشف أن الغرض النهي مبالغة لا مجرد الأخبار فيكون المعنى نهي الزاني عن الزنا إلا بزانية وبالعكس كما ذكره المصنف وهو ظاهر الفساد لأنه إذن للزنا بالزانية وهو مراد التقريب بقوله: لأنه غير مسلم إذ قد يزني الزاني بغير زانية بأن يعلم أحدهما الزنا ويجهله الآخر أو يكره عليه فلو لم يفسد لزم أن لا يحرم هذا وليس كذلك وليس غرضه لزوم الكذب فيه حتى يغيّر كلامه كلام المصنف رحمه الله كما قيل (وفيه بحث) لأنّ النظم يحتمل النهي والخبر وعلى الثاني يلزم الكذب وقال أبو حيان لك أن تقول يجوز إبقاء النفي على ظاهره والمقصود تشنيع أمر الزنا ولذلك زيدت المشركة. والمعنى أن الزاني في وقت زناه لا يجامع إلا زانية من المسلمين أو أخس منها لكنه مكرّر لأنه كقوله الخبيثات للخبيثين. قوله: (يقذفونهن بالزنا الخ) لما كان الرمي مطلقاً والمراد به قذف مخصوص أشار إلى قرينة الخصوص بقوله لوصف الخ، وقوله: واعتبار أربعة شهداء لأنه معلوم قبل أنه مخصوص بالزنا كما يقتضيه السياق فلا يرد عليه أن فيه مؤنة بيان تأخير نزول هذه الآية عن قوله فاستشهدوا عليهن أربعة لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن قوله ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الخ في محله وقوله

فرق فيه بين الذكر والأنثى وتخصيص المحصنات لخصوص الواقعة أو لأنّ قذف النساء أغلب وأشنع ولا يشترط اجتماع الشهود عند الأداء ولا تعتبر شهادة زوج المقدوفة خلافاً لأبي حنيفة وليكن ضربه أخف من ضرب الزنا لضعف سببه واحتماله ولذلك نقص عدده

والقذف بغيره الخ قيل فيه شبه المصادرة وليس بشيء لأنه ليس المراد إثبات ما ذكر بهذه الآية بل بيان أنه المراد بعد تقرّر ما ذكره في الشريعة ولم يذكر ما في الكشاف من قوله يا كافر لأنه بغير تأويل عند الشافعية يوجب كفره وردّته لا التعزير كما في الروضة لحديث من كفر مسلماً بغير حق فقد كفر ولا يرد هذا الزمخشري كما ظنه الطيبي رحمه الله لأنه يوجب التعزير عندنا كما في الهداية. قوله: (وتخصيص المحصنات الخ) يعني الظاهر من المحصنات النساء العفاف والحكم عام للرجال، وما قيل إنّ المراد الفروج المحصنات لقوله والتي أحصنت فرجها قياس مع الفارق لعدم التصريح بالفرج هنا وإسناد الرمي يأباه ولما في التوصيف بالمحصنات من مخالفة الظاهر وأقرب منه أن يراد الأنفس المحصنات ولذا قيل والمحصنات من النساء إذ لولا أنه صالح للعموم لم يقيد، وإما أنه ثمة قرينة بخلاف ما هنا فممنوع إذ كون حكم الرجال كذلك قرينة فتأمل. قوله: (لخصوص الواقعة) لأنها نزلت في امرأة عويمر كما في البخاري، وقوله أغلب وأشنع قيل عليه إنّ فيه إخلالاً بثبوت الحكم في المحصن بدلالة النص والجواب أنّ المصنف رحمه الله شافعي لا يلحقه بالدلالة بل بالإجماع أو الحديث أو القياس، وقيل إنّ العبارة إنما هي أشيع بالياء التحتية ولا يخفى أنّ كونه أشنع لا نزاع فيه فتأمل. قوله: (ولا يشترط اجتماع الشهود الخ) هذا مما خالف فيه أبو حنيفة رحمه الله فاعتبر الاجتماع واتحاد المجلس وجوّز شهادة الزوج معهم إلا أنّ الفرق بينه وبين غيره أنه يلاعن وهم يحذون إذا لم تصادف الشهادة محلها. قوله: (وليكن ضربه أخف من ضرب الزنا الخ) ضعف سببه ظاهر لأنه ليس بزنا بل إعلام به وقوله احتماله أي للصدق والكذب لأنه خبر وفي الهداية لا يجزّد من ثيابه لأنه سبب غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف الزنا ولما كان المحتاج إلى الفرق حدّ القذف والزنا فرقوا بينهما وأمّا التعزير فلا يشتهبه حاله فلذا لم يفرق بينهما وكون الضرب تعزيراً أشدّ مذهب الشافعي رضي الله عنه فما قيل إنه يرد عليه النقض بضرب التعزير إذا كان المقدوف غير محصن فإنه أشدّ من ضرب الزنا مع قيام العلة المذكورة فيه غير وارد لأنه إن أراد أنه أشدّ كما فظاهر الدفع وإن أراد كيفاً فغير مسلم لأنّ كون أربعين شديدة أشدّ من مائة معتدلة غير متحقق ولو سلم فالمصنف رحمه الله شافعي المذهب يرى التغريب في حدّ الزنا فلا يتصوّر كونه أشدّ منه عنده وما قيل إنه بعد تسليم صحة ما ذكر على مذهب المصنف رحمه الله بينهما تفاوت فاحش من حيث العدد فإنّ ضرب التعزير قليل فلو جرى فيه التخفيف من حيث الوصف أدّى إلى فوات المقصود وهو الانزجار بخلاف حدّ القذف ليس بشيء لما مرّ وحديث الانزجار واه لأنّ أدنى التعزير ثلاث فإذا انزجر بها فلم لا يتزجر بأربعين حقيقة مع أنه ربما كان بالعتاب ونحوه. قوله: (ولا تقبلوا لهم شهادة) في التلويح هو من قبيل «الم نشرح لك

﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً﴾ أي شهادة كانت لأنه مفتر وقيل شهادتهم في القذف ولا يتوقف ذلك على استيفاء الجلد خلافاً لأبي حنيفة فإن الأمر بالجلد والنهي عن القبول سيان في وقوعهما جواباً للشرط لا ترتيب بينهما فيترتبان عليه دفعة كيف وحاله قبل الجلد أسوأ مما بعده ﴿أَبَدًا﴾ ما لم يتب وعند أبي حنيفة إلى آخر عمره ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ المحكوم بفسقهم

صدرك ﴿فهو أبلغ من لا تقبلوا شهادتهم وأوقع في النفس لما فيه من الإبهام ثم التفسير وقوله أي شهادة لأنه نكرة في سياق النفي وقوله لأنه مفتر أي كامل الافتراء أو متحقق الافتراء لحكم الشارع بفسقه فخرج قاذف غير المحصن والقول بأنه من تمام الحد لا يوافق مذهب المصنف رحمه الله. قوله: (خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله) قيل لأن تعلق الجزاء على المعطوف بواسطته ولذلك إذا قال لغير المدخول بها إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق يقع واحدة كما تقرّر في الأصول وفي دلائل الإعجاز جزاء الشرط قسماً جزاء للشرط ابتداء كقولك إن جاء زيد أعطه وإكسه وقسم يعتبر جزاء بواسطة الجزاء الأول كقولك إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت أي وإذا استأذنت خرجت ولأبي حنيفة أن يقول لما لم يرجع هنا أحد المعنيين على الآخر والأصل قبول الشهادة وقع الشك في الردّ قبل الجلد فلا يرّد بالشك لأنه من جملة الحد المندرىء بالشبهات ولا يخفى أنه غير مسلم عند الخصم كما أشار إليه بقوله ولا ترتيب بينهما فكيف يلزمه بما لا يعترف به مع أنّ الشرطية هنا غير متحققة لجواز كونه مفعول فعل مقدر على طريقة الاشتغال وذكر المصنف للشرطية من إرخاء العنان وهو لا يجعل عدم القبول من تمام الحد لأنّ الحد فعل يلزم الإمام إقامته كما في التلويح. قوله: (وحاله قبل الجلد أسوأ مما بعده) قيل لاجتماع الحقين عليه حق الله وحق العبد وفيه أنه إذا أريد أنه أسوأ حالاً عند الناس فظاهر أنه ليس كذلك وإن أريد عند الله فالمعتبر في الشهادة ما عند الناس وفيه أنه قد يقال إنه أسوأ حالاً عند الله وعند الناس لأنّ الاستسلام للحدّ توبة عند المصنف والفاسق قبل التوبة أسوأ منه بعدها ومن عليه حقان أسوأ ممن عليه حق وهذا ظاهر لا ينكر والذي جنح إليه هذا القائل إنه إذا ضرب بمحضر من الناس يكون أحقر وأسوأ حالاً عندهم لكنه وإن عدّ قبيحاً بحسب العقل القاصر فليس قبيحاً بحسب الشرع. قوله: (ما لم يتب) هذا بناء على أنّ الاستثناء راجع إلى جميع ما قبله وسيأتي تحقيقه وقيل بل إلى آخر أوقات أهليتهم للشهادة ولذلك قبل شهادة الكافر المحدود في قذف بعد إسلامه لحدوث أهلية أخرى وردّ بأنهم لا يقبلون شهادة الكافر مطلقاً فبنى المصنف رحمه الله كلامه على ما هو المتفق عليه بين الأئمة وفي الكشاف فإن قلت الكافر يقذف فيتوب عن الكفر فتقبل شهادته بالإجماع والقاذف من المسلمين يتوب عن القذف فلا تقبل شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله كأنّ القذف مع الكفر أهون من القذف بعد الإسلام قلت المسلمون لا يعبّون بسب الكفار لأنهم شهروا بعداوتهم والطعن فيهم بالباطل فلا يلحقه بقذف الكافر من الشين ما يلحقه بقذف مسلم مثله فشدد على المسلمين ردعاً وفي الفرائد أبو حنيفة لا يحتاج إلى هذا الجواب الضعيف والكافر إنما قبلت شهادته بعد الإسلام لأنها غير شهادة الكفر

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ عن القذف ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ أعمالهم بالتدارك ومنه الاستسلام للحدّ أو الاستحلال عن المقدوف والاستثناء راجع إلى أصل الحكم وهو اقتضاء الشرط لهذا الأمر

لأنها مستفادة من الإسلام فلم تدخل تحت الردّ ويدلّ عليه أنّ شهادته مقبولة بعد الإسلام على المسلم والذمي وتلك الشهادة غير مقبولة على المسلم ولو كان كما قال من عدم لحوق الشين لوجب أن لا يحدّ لعدم اعتبار قذفه وقال في الكشف كونه غير شهادة الكفر مسلم أما عدم الدخول تحت الردّ فلا لأنّ قوله لا تقبلوا لهم شهادة أبداً عام لم يقيد بحال كفرهم أو إسلامهم ولا بالشهادة التي لهم الاتصاف بها حال القذف أو بعده وأما قوله: لوجب أن لا يحدّ فممنوع لأنّ حاصله أنّ ما لحق المسلم من قذف مسلم مثله أشدّ في إلحاق الشين به فزيد في حدّه عدم قبول الشهادة وهذا لا يقتضي عدم المؤاخذه في شأن الكافر بل يقتضي مؤاخذه أسهل وفي هذا المقام كلام طويل الذيل تركناه خوف السآمة. قوله: (وأولئك هم الفاسقون المحكوم بفسقهم) فيه إشارة إلى أنهم ليسوا بفسقة في نفس الأمر وإنما حكم بفسقهم لما سيجيء قيل وهو غير داخل في حيز الجزاء بدليل عدم المشاركة في الشرط فإنه جملة خبرية غير مخاطب بها الأئمة لافراد الكاف في أولئك بخلاف ولا تقبلوا لهم شهادة فهو عطف على الجملة الاسمية أي الذين يرمون الخ أو مستأنف لحكاية حال الرامين عند الشرع الحاكم بالظاهر لا عند الله العالم بالسرائر وهو ردّ على الزمخشري في قوله: عند الله فإنه لا يصح مع قوله: سبب عقوبته محتمل للصدق وأجيب بأنه لا ينافيه لأنه إذا صدق ولم يكن له شهداء فقد هتك ستر المسلم لغير مصلحة وهو مأمور بصونه فهو فاسق عند الله أيضاً أتمّ بفعله، وهذا مقرّر في كتب الأصول لكنه أورد عليه في التلويح أموراً منها أنّ عطف الخبر على الإنشاء وعكسه لاختلاف الأغراض شائع ومنها أن أفراد كاف الخطاب مع الإشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله: ثم عفونا عنكم من بعد ذلك على أنّ التحقيق أنّ الذين يرمون منصوب بفعل محذوف على المختار أي اجلدوا الذين الخ فهو أيضاً جملة فعلية إنشائية مخاطب بها الأئمة فالمانع المذكور قائم هنا مع زيادة العدول عن الأقرب إلى الأبعد، ولو سلم أنّ الذين مبتدأ فلا بدّ في الإنشائية الواقعة موقع الخبر من تأويل وصرف عن الإنشائية عند الأكثر وحينئذ يصح عطف أولئك هم الفاسقون عليها، وقال الزمخشري: أولئك هم الفاسقون بمعنى فسقوهم، وما قيل من أنّ التأكيد بضمير الفصل والاسمية ياباه لا وجه له وقوله عند الله ليس في بعض النسخ ولو سلم فعند الله كما يستعمل بمعنى في علمه يكون بمعنى في حكمه وشرعه فلا فرق بينه وبين تفسيره وأما ما ذكره من هتك الستر فحسن كما في التلويح. قوله: (ومنه) أي التدارك أو الإصلاح والاستسلام الانقياد، وقوله: والاستثناء راجع إلى أصل الحكم يعني أنّ المستثنى منه الرامون فهو داخل فيهم متصل حينئذ والاستثناء الإخراج من الحكم وهو في القضية الشرطية حقيقة أو تأويلاً لاقتضائه الشرط واستلزامه لما ذكر في الجزاء فإذا خرج من حكمه بطل في حق التائب اللزوم للجزاء فإذا تاب واستسلم للحدّ لا يجلد مرّة أخرى وإذا استحل لا يجلد أصلاً وتقبل شهادته عند المصنف

ولا يلزم سقوط الحدّ به كما قيل لأنّ من تمام التوبة الاستسلام له أو الاستحلال ومحل المستثنى النصب على الاستثناء وقيل إلى النهي ومحلّه الجبر على البدل من هم في لهم وقيل: إلى الأخيرة ومحلّه النصب لأنه من موجب وقيل منقطع متصل بما بعده ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾

فظهر تفرّع قوله ولا يلزمه سقوط الحدّ وفي قوله لهذا الأمر لطف وفي نسخة الأمور وفي نسخة الحكم فلا يرد أنه يستلزم سقوط الحدّ بالتوبة وهو خلاف الإجماع ولا حاجة إلى ما قيل إنه استثناء من الجميع ومنع الإجماع من تعلقه بالجلد ولأنه حق العباد وفي الكشف أنّ الأولى من هذا ما أشار إليه القاضي من أنّ الاستسلام للحدّ من تمام توبته فكيف يعود إليه، وهذا أحسن جداً وهو تدقيق منه قدس سرّه وقد أوضحناه بما لا مزيد عليه فلا يرد عليه أنه يلزمه أن يكون استثناء متصلاً مع أنه غير مخرج من الحكم. قوله: (لأنّ من تمام التوبة) قيل الظاهر أنّ تمام التوبة من تمام الاستثناء فإنّ الإصلاح معطوف على التوبة فهو ليس نفسها ولا جزءاً منها ثم مراده على ما نبهت عليه أنّ الاستثناء راجع إلى الأمور الثلاثة في الرامي فإذا استسلم وجلد وقد تاب من القذف تقبل شهادته ولا يحكم بفسقه فلا يتحقق الجمع المذكور وإذا استحل من المقذوف وتاب لا يتحقق واحد منها لأنّ طلب المقذوف شرط الجلد وأورد عليه أنه يلزمه سقوط الحدّ بمجرد الاستسلام كالاستحلال وكذا يلزمه قبول شهادته قبل الحدّ وهو خلاف مذهب الشافعيّ وأيضاً اللازم عدم اقتضاء الشرع مجموع هذه الأمور وهو متحقق بنفي الفسق فقط والردّ متيقن فلا يزول بالشك وهذا هو المناسب لمذهب أبي حنيفة رحمه الله بخلاف ما ذكره ذلك القائل فتدبر وقوله ومحلّ المستثنى الخ لأنه من كلام تامّ موجب. قوله: (وقيل إلى النهي الخ) ذكره ابن الحاجب في أماليه حيث قال إنه لا يرجع إلى الكل أمّا الجلد فبالاتفاق وأمّا قوله وأولئك هم الفاسقون فلأنه إنما جيء به لتقرير منع الشهادة فلم يبق إلا الجملة الثانية وأورد عليه أنه إن أراد بالتقرير التأكيد فهو مانع للعطف وإن أراد التعليل فهو بالفاء وهو غير وارد لأنّ مراده أنّ ذلك معلوم منه بقرينة السياق كما تقول ضربت زيداً وهو مهين لي يفهم منه أنّ ضربه للإهانة فلا ينافي كونه للتقرير والتعليل فتدبر. قوله: (قيل إلى الأخيرة الخ) هذا بناء على أنّ مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنّ الاستثناء لا يرجع إلى جميع السوابق بدليل أنه لا يرجع إلى الجلد اتفاقاً وذهب الزمخشريّ إلى أنّ بناء الخلاف ليس على هذا بل على أنّ قوله وأولئك هم الفاسقون جملة منقطعة عن الأولين عند أبي حنيفة فيتعلّق الاستثناء بها لا محالة ومسألة الاستثناء بعد متعدّد مقترن بالواو اختلف فيها الأصوليون فقال الشافعيّ يعود للجميع وقالت الحنفية للأخيرة وقال الغزاليّ والقاضي بالوقف والمرتمضى بالاشتراك وأبو الحسين إن تبين الإضراب عن الأولى فللأخيرة مثل أن يختلف نوعاً أو اسماً وليس الثاني ضميره أو حكماً غير مشترك في غرض وإلا فللجميع والمختار عند ابن الحاجب أنه إن ظهر الانقطاع فللأخيرة أو الاتصال فللجميع وإلا فالوقف وفي التلويح وشرح العضد أنه لا خلاف في جواز كل وإنما الخلاف في الأظهر منها واختلفوا في اشتراط التعاطف بالواو وعدمه هذا محصل كلامهم في

غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦﴾ علة للاستثناء ﴿وَالَّذِينَ يَرْتُونَ أزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ نزلت في

هذه المسألة وأما النحاة فقل من تعرّض لها منهم والذي ذكره ابن مالك في التسهيل أنّ الظاهر في المفردات عوده إلى الجميع ما لم يمنع مانع أو يظهر مرجح وأما الجمل فإن اتحد معمولها فكذلك وإلا فلا يجوز وفي شرح اللمع أنه يختص بالأخيرة وأنّ تعليقه بالجميع خطأ للزوم تعدّد العامل في معمول واحد إلا على القول بأن العامل إلا أو تمام الكلام قبله ومنه يعلم ما في قوله الأصوليين أنه يجوز الجميع بلا خلاف وإنما الخلاف في الأظهر لأنّ الخلاف فيه مبني على عامل الاستثناء فالظاهر أنّ الخلاف في صحته إلا أن يقال نظر الأصولي غير نظر النحوي أو أنه يقدر معمولاً لأحدها ويقدر مثله للآخر وكذا إذا اقتضى الاستثناء الإنباع وتعدّد إعراب المستثنى منه وما نقل عن البحر أنّ ابن مالك رحمه الله استثنى من ذلك ما إذا اختلف العامل والمعمول كقولك إكس الفقراء وأطعم أبناء السبيل إلا من كان مبتدعاً ففي هذه المسألة يعود إلى الأخير خاصة فتحصل منه أنّ ما قاله أبو حنيفة رحمه الله مختار أهل العربية فيه نظر فتأمله فإنه كلام غير محرّر. قوله: (وقيل منقطع الخ) اختلف في الاستثناء في هذه الآية هل هو متصل لأنّ المستثنى منه في الحقيقة الذين يرمون والتائبون من جملتهم لكنهم مخرجون من الحكم وهذا شأن المتصل كما تقول قام القوم إلا زيداً فزيد داخل في القوم غير متصف بالقيام وجعله فخر الإسلام ومن تبعه منقطعاً لأنه لم يقصد إخراجه من الحكم السابق بل إثبات حكم آخر له وهو أنّ التائب لا يبقى فاسقاً ولأنه غير داخل في صدر الكلام لأنه غير فاسق وفيه تفصيل في الأصول وإلى دليل فخر الإسلام أشار المصنف بقوله متصل بما بعده مع ما بين قوله المنقطع والمتصل من الطباق البيدي. قوله: (علة للاستثناء) أي لما تضمنه الاستثناء من التوبة وكأنه إشارة إلى ردّ ما في الكشاف من أنّ الاستثناء من الفاسقين لا من غيره لأنه لا يناسبه قوله فإنّ الله غفور رحيم بأنه ختم به تعليلاً للاستثناء مع قطع النظر عن المستثنى منه مع أنه قال بعد هذا وظاهرها أن تكون الجمل الثلاث بمجموعها جراء الشرط كأنه قيل من قذف المحصنات فاجلوهم وردّوا شهادتهم وفسقوهم أي فاجمعوا لهم الجلد والرّد والتفسيق إلا الذين تابوا عن القذف وأصلحوها فإنّ الله يغفر لهم فيقبلون غير مجلودين ولا مردودين ولا مفسقين وهو يقتضي أنّ الأوّل غير مرضى له. وأجاب الطيبي بأنّ العذاب إمّا بالإيلاء وإمّا بالتذليل فإذا تاب وقبلت توبته رفع الله عنه العذاب بنوعيه فيناسب الختام والمبدأ. قوله: (نزلت في هلال الخ) تمام الحديث أنه قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سمحاء فقال النبي ﷺ البينة أو حدّ في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي ﷺ يقول البينة أو حدّ في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق إني لصادق فلينزلن الله ما يبيري ظهري من الحدّ فنزل جبريل عليه الصلاة والسلام وأنزل عليه والذين يرمون أزواجهم فقرأ حتى بلغ إن كان من الصادقين فانصرف النبي ﷺ فأرسل إليها فجاء هلال فشهد إلى آخر الحديث

هلال بن أمية رأى رجلاً على فراشه وأنفسهم بدل من شهداء أو صفة لهم على أن إلا بمعنى غير ﴿شَهَدَةُ أَحْبَبِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ فالواجب شهادة أحدهم أو فعليهم شهادة أحدهم وأربع نصب على المصدر وقد رفعه حمزة والكسائي وحفص على أنه خبر شهادة ﴿بِاللَّهِ﴾ متعلق بشهادات لأنها أقرب وقيل بشهادة لتقدمها ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ أي فيما رماها به من

كما في البخاري^(١) وفيه أيضاً قصة لعويمر بن نصر العجلاني قريبة من هذه وأن النبي ﷺ قال له قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآناً وهو يقتضي أن سبب النزول قصة أخرى فإما أن يقول إن سبب النزول أمر مناسب ينزل عقبه الآية فيجوز تعذده كما في الإتيان أو سبب النزول القصة الأولى أو الثانية ولما كان حال الأخرى يعلم منها سميت سبباً تسميحاً كما في الإعلام وقد اختلف المحدثون في سبب النزول هنا على ثلاثة أقوال فقيل هو هلال بن أمية وقيل عاصم بن عدي وقيل عويمر وقال السهيلي أن هذا هو الصحيح ونسب غيره للخطأ وههنا بحث نقله في شرح المغني عن السبكي ولم يجب عنه وهو أن ما تضمن الشرط نص في العلية مع الفاء ومحتمل لها بدونها ولتنزيله منزلة الشرط يكون ما تضمنه من الحدث مستقبلاً لا ماضياً فلا يثبت حكمه إلا من حين النزول ولا ينعطف حكمه على ما قبله ولا يشمل ما قبله من سبب النزول وقال إنه إشكال صعب وارد على آية اللعان والسرقه والزنا وما عدّه صعباً أسهل من شرب الماء البارد في حرّ الصيف لأنّ هذا وأمثاله معناه إن أردتم معرفة هذا الحكم فهو كذا فالمستقبل معرفة حكمه وتنفيذه وهو مستقبل في سبب النزول وغيره والقرينة على أن المراد هذا أنها نزلت في أمر ماضٍ أريد بيان حكمه ولذا قالوا دخول سبب النزول قطعي ولا حاجة إلى القول بأنّ الشرط قد يدخل على الماضي ولا أنّ ما تضمن الشرط لا يلزم مساواته لصريحه من كل وجه ولا أنّ دخول ما ذكر بدلالة النص لفشاده هنا والانعطاف معناه دخول ما قبله في حكمه كدخول أول النهار في الصوم لمن نواه بعده كما ذكره القرافي في قواعده. قوله: (بدل من شهداء) لأنه كلام غير موجب والمختار فيه الإبدال وإذا كانت إلا بمعنى غير فهي نفسها صفة ظهر إعرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف وهو مما يحاجي به. قوله: (فعليهم) قدره مقدماً ليفيد الحصر أي فعلى جنس الرامين دون غيرهم أو فعليهم هذا لا الحد ويصح تقديره مؤخراً أي واجبة أو كافية.

قوله: (متعلق بشهادات الخ) هذا على المذهبين في التنازع قيل لكن على قراءة من رفع أربع يتعين تعلقه بشهادات حتى لا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. (أقول) هذا مما اختلف فيه النحاة فمنعه بعضهم وجوزّه آخرون مطلقاً وآخرون في الظرف كما هنا استدلالاً بقوله إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر والمانعون يقدرون له عاملاً غير رجعه والمصنف

(١) أخرجه البخاري ٤٧٤٧ وأبو داود ٢٢٥٤، والترمذي ٣١٧٩، وابن ماجه ٦٠٦٧، والبيهقي ٣٩٣/٧.

٣٩٤، والدارقطني ٣/٢٧٧ كلهم من حديث ابن عباس.

الزنا وأصله على أنه فحذف الجار وكسرت إن وعلق العامل عنه باللام تأكيداً ﴿وَالْفَاحِشَةُ﴾^(١) والشهادة الخامسة ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ في الرمي وقرأ نافع ويعقوب بالتخفيف في الموضوعين هذا لعان الرجل وحكمه سقوط حد القذف عنه وحصول الفرقة بينهما بنفسه فرقة فسخ عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام المتلاعنان لا يجتمعان أبداً وبتفريق الحاكم فرقة طلاق عند أبي حنيفة ونفي الولد إن تعرض له فيه وثبوت حد الزنا على المرأة.

لقوله: ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ أي الحد ﴿أَنَّ تَشَهَّدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ فيما رماها به ﴿وَالْفَاحِشَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ في ذلك ورفع الخامسة بالابتداء وما بعدها الخبر أو بالعطف على أن تشهد ونصبها حفص عطفاً على أربع وقرأ نافع أن لعنة الله وأن غضب الله بتخفيف النون فيهما ورفع التاء وكسر الضاد وفتح الباء من غضب ورفع الهاء من اسم الله والباقون بتشديد النون ونصب التاء وفتح الضاد وجرّ الهاء

جوزه في هذه الآية وإنما مرضه هنا لما فيه من الخلاف فما ذكره لا يوافق مختار المصنف وفي كون الخبر أجنبياً كلام أيضاً والشهادة هنا بمعنى القسم حتى قال الراغب إنه يفهم منه وإن لم يذكر بالله. قوله: (وعلق العامل عنه باللام تأكيداً) أي لأجل التأكيد أو حال كونها تأكيداً أي مؤكدة أو التقدير وأكد تأكيداً وهو توجيه لذكرها والتعليق بها لصدارتها وهو لا يختص بأفعال القلوب بل يكون بما يجري مجراها كالشهادة لإفادتها للعلم ولو جعلت الجملة جواباً للقسم وجاز ولم يتعرض لتأكيد أن والاسمية لظهوره ومن أدرجه في كلامه لاحظ أن الكلام يستلزمها لكنه تعسف لا وهم كما ظنّ وقوله في الرمي قدره بقرينة المقام. قوله: (وحصول الفرق بينهما بنفسه) أي بنفس اللعان من غير احتياج إلى تفريق القاضي كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله وأما عند الشافعي رحمه الله فهو فسخ مؤبد ما لم يثبت للحديث^(١) المذكور فإنه بظاهره يدل على أن التلاعن يقع به الفرقة ولنا قوله تعالى ﴿فَأِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ وقوله أبداً يدل على أن الفرقة مؤبدة فلو كذب نفسه لا يحلّ له تزوجها وعندنا يجوز ومعنى أبداً ما دام متلاعنين وقوله وبتفريق الحاكم معطوف على قوله بنفسه. وقوله نفى الولد وثبوت حد الزنا معطوف على قوله سقوط حدّ وخلاف أبي حنيفة في هذا معروف في الفروع. قوله: (أي الحد) وقال أبو حنيفة العذاب هنا بمعنى الحبس لأنها تحبس حتى تلاعن ولو فسر بالحدّ لم

(١) أخرجه أبو داود ٢٢٥٠ عن سهل بن سعد موقوفاً بسند صحيح وله شاهد أخرجه البيهقي ٤١٠/٧ من طريق إبراهيم أن عمر بن الخطاب قال: «المتلاعنان يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً» قلت ورجاله ثقات لكنه منقطع فإن إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي لم يدرك عمر رضي الله عنه.

ثم أخرجه من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن أبي وائل عن عبد الله بن قيس عن عاصم عن زر عن علي رضي الله عنه قالاً: «مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً» وقيس بن الربيع ضعيف ويشهد له حديث سهل عند أبي داود فهي شواهد تقوي بعضها البعض.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ متروك الجواب للتعظيم أي لفضحكهم وعاجلكم بالعقوبة ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ بأبلغ ما يكون من الكذب من الأفك وهو الصرف لأنه قول مأفوك عن وجهه والمراد ما أفك به على عائشة رضي الله تعالى عنها وذلك أنه عليه الصلاة والسلام استصحبها في بعض الغزوات فإذن ليلة في القفول بالرحيل فمشت لقضاء حاجة ثم عادت إلى الرحل فلمست صدرها فإذا عقد من جزع ظفار قد انقطع فرجعت لتلتمسه فظن الذي كان يرحلها أنها دخلت الهودج فرحله على مطيتها وسار فلما

يمنع منه مانع لأن اللعان قائم مقام الحدّ عنده وقوله بالعطف على أن تشهد وأن غضب الله بدل منه أو خبر مبتدأ مقدر. قوله: (متروك الجواب للتعظيم) أي ليدلّ على أنّ المقدّر أمر هائل عظيم لا تحيط به العبارة وأنّ الله مصدر تأويلاً معطوف على فضل وقوله من الأفك بفتح الهمزة وسكون الفاء مصدر أفك الرجل يافك إذا كذب أو مصدر أفكته عن الأمر إذا صرفته عنه قاله البطليوسي وبكسرها مع سكون الفاء وجاء فتحهما أيضاً بمعنى الكذب أو أبلغه كما في شرح البخاريّ للكرماني وقوله بأبلغ ما يكون من الكذب إشارة إلى أنّ اللام للعهد ويجوز حمله على الجنس قيل فيفيد القصر كأنه لا أفك إلا هو وقوله في بعض الغزوات وهي غزوة بني المصطلق قال ابن إسحاق وذلك سنة ست وقال موسى بن عقبة سنة أربع. قوله: (فإذن ليلة في القفول) آذن بالمدّ وتخفيف الذال المعجمة المفتوحة من الإيذان وهو الإعلام أو بالقصر وكسر الذال المخففة من الإذن أو بالفتح والقصر وتشديد الذال من التأذين بمعنى الإعلام أيضاً والرحيل بالجرّ ويجوز نصبه على الحكاية كما في شرح البخاريّ والقفول بقاف وفاء بمعنى الرجوع متعلق بإذن وكذا بالرحيل يعني أنه كان في رجوعهم من الغزو وكون في القفول صفة ليلة بتقدير في أزمان القفول تكلف وجزع بفتح الجيم وسكون الزاي المعجمة خرزيمان وفي بعض الحواشي ويجوز كسرها وظفار بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء يلا تنوين مبنيّ على الكسر قرينة باليمن وروي في البخاريّ أظفار جمع ظفر وهو ما اطمأنّ من الأرض أو شيء كالخرز ويرحلها بضم الياء التحتية وتشديد الحاء المهملة أي يشد رحلها والهودج مركب معروف والمطية الناقة والجمال ومنشد بمعنى من يوصلها إلى القوم ويتفقدتها من أنشدت الضالة إذا عرّفها ونشدتها طلبتها فشبه من يوصلها بالمعرّف وهي باللقطة فلا وجه لما قيل إنّ الظاهر ناشد وصفوان بن المعطل بضم الميم وتشديد الطاء المكسورة السلمي بضم السين وفتح اللام علم لابن خالة لأبي بكر رضي الله عنه كان صاحب ساقّة الجيش ثمة والتعريس بالسين المهملة النزول آخر الليل وأدلج بتشديد الدال بمعنى لكر وأدلج بالسكون بمعنى سار الليل كله^(١). قوله: (وهي من

(١) حديث الإفك أخرجه البخاري ٢٦٦١ و٤١٤١ و٤٧٥٠ ومسلم ٢٧٧٠ ح ٥٦ و٥٧، وأخرجه النسائي في عشرة النساء ٤٨ وفي التفسير ٣٨٠، وأحمد ١٩٧/٦، والبيهقي ٣٠٢/٧ وعبد الرزاق ٩٧٤٨، والطبراني ١٣٤/٢٣ و١٣٥، وابن حبان ٤٢١١ كلهم من حديث عائشة.

عادت إلى منزلها لم تجد ثمة أحداً فجلست كي يرجع إليها منشد وكان صفوان بن المعطل السلمي رضي الله تعالى عنه قد عرس وراء الجيش فأصبح عند منزلها فعرفها فأناخ راحلته فركبتها فقادها حتى أتيا الجيش فاتهمت به ﴿عَصَبَةٌ مِنْكُمْ﴾ جماعة منكم وهي من العشرة إلى الأربعين وكذلك العصاة يريد عبد الله بن أبي يزيد بن رفاعه وحسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحمنة بنت جحش ومن ساعدهم وهي خيرة أن وقوله: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ﴾ مستأنف والخطاب للرسول ﷺ وأبي بكر وعائشة وصفوان رضي الله تعالى عنهم والهاء للإفك ﴿بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لاكتسابكم به الثواب العظيم وظهور كرامتكم على الله بإنزال ثماني عشرة آية في براءتكم وتعظيم شأنكم وتهويل الوعيد لمن تكلم فيكم والثناء على من ظن بكم خيراً ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ﴾ لكل جزاء ما اكتسب بقدر ما خاض فيه مختصاً به ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾ معظمه وقرأ يعقوب بالضم وهو لغة فيه ﴿مِنْهُمْ﴾ من الخائضين وهو ابن أبي فإنه بدأ فيه وأذاعه عداوة لرسول الله ﷺ أو هو وحسان

العشرة إلى الأربعين) على قول وفيها خلاف لأهل اللغة وفي البخاري قال عروة لم يسم من أهل الأفك إلا حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحمنة بنت جحش في أناس آخرين لا علم لي بهم والذي تولى كبره عبد الله بن أبي رأس المنافقين وكان ابتداء صدوره منه لعداوته لرسول الله ﷺ ومن عداه فلتة فعلى هذا يجوز كون زيد بن رفاعه منهم لأن منهم أناساً لم يعلموا والمصنف رحمه الله ربما ظفر بنقل فيه فإنه وقع في كثير من التفاسير وقد خطأ بعضهم فيه ومنهم من برأ حسان بن ثابت رضي الله عنه وهو مروى عن عائشة رضي الله عنها وقيل إن صح عنه فإنما نقله عن ابن أبي غفلة لا عن صميم قلب ولذا اعتذر عن عائشة رضي الله عنه بقصيدته التي فيها براءتها بقوله:

حصان رزان لا تنزني بريبة وتصيح غرثي من لحوم الغوافل . . .

ومسطح بكسر الميم وأثانة بضم الهمة ومثلثين وحمنة بحاء مهملة مفتوحة وميم ساكنة ونون أخت زينب أم المؤمنين رضي الله عنها وابن المعطل بفتح الطاء المهملة المشددة بالاتفاق وقد قيل كما مر في سورة يوسف أن العصابة والعصاة العشرة فصاعداً لتعصبهم في المهمات فلها هنا موقع حسن وكونهم إلى الأربعين يردّه ما في مصحف حفصة رضي الله عنها عصابة أربعة وردّ بأنه مع تعارض كلاميه مخالف لما في كتب اللغة وما ذكر إمّا من قبيل ذكر البعض بعد الكل لنكتة أو مجاز وقد اعترف به هنا من حيث لا يدري وهذا كله كلام مختلف فإنّ ما ذكر في معنى العصابة أكثرني لا كلي وأصل معناها لغة فرقة متعصبة مطلقاً هي واردة هنا على حقيقتها الوضعية فلا إشكال فيه وقوله خير إن وقيل بدل من ضمير جاؤوا والخير جملة لا تحسبوه وضميره عائد إلى مضاف مقدر أي فعل الذين جاؤوا وهو تكلف. قوله: (والخطاب للرسول ﷺ) في الكشف الخطاب لمن ساءه ذلك من المؤمنين وخاصة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعائشة وصفوان وقوله ثماني عشرة آية في البخاري فأنزل الله ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْأَفْكَ

ومسطح فإنهما شايعاه بالتصريح به والذي بمعنى الذين ﴿لَمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ في الآخرة أو في الدنيا بأن جلدوا وصار ابن أبي مطروداً مشهوراً بالنفاق وحسان أعمى أشل اليدين ومسطح مكفوف البصر ﴿لَوْلَا﴾ هلا ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ بالذين منهم من المؤمنين والمؤمنات كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾ وإنما عدل فيه من الخطاب إلى الغيبة مبالغة في التوبيخ وإشعاراً بأن الإيمان يقتضي ظنَّ الخير بالمؤمنين والكف عن الطعن فيهم وذم الطاعنين عنهم كما يذبنهم عن أنفسهم وإنما جاز الفصل بين لولا وفعله

العشر ﴿الآيات كلها وهو مخالف لما قاله المصنف إلا أن الخلاف مبني على الخلاف في رؤوس الآي وما قاله المصنف رحمه الله موافق لما قاله الداني في كتاب العدد. قوله: (والذي بمعنى الذين) كما صرح به النحاة ومثلوا له بآيات منها والذي جاء بالصدق وصدق به واشترط ابن مالك في التسهيل أن يراد به الجنس لأجمع مخصوص فإن أريد به الخصوص قصر على الضرورة وفي الكشف في البقرة إن الذي يكون جمعاً وإفراد ضميره جائز باعتبار إرادة الجمع أو الفوج أو نظراً إلى أن صورته صورة المفرد وقد مرّ إفراده في قوله والذي جاء بالصدق وصدق به وجاء جمعه في قوله وخضمّ كالذي خاضوا فمن قال إنه يأباه توحيد الضمير الراجع إليه ويجوز أن يقال المراد إنه بمعناه في المآل لتوصيفه للاسم المفرد لفظاً المجموع معنى كالفوج لا أنه حذف منه النون تخفيفاً لم يصب شاكلة الصواب وقوله بدأ فيه في نسخة به وشايعاه بمعنى تابعه وقوله في الآخرة الظاهر أنه للوعيد وهو شامل للجميع والذي بمعنى الذين وفيما بعده للحكم به وقيل إن الأول على أن يراد من الذي ابن أبي ققط إذ غيره كفر بإقامة الحد من الذنب فلم يبق له عذاب في الآخرة وقوله أو في الدنيا على كون الذي بمعنى الذين مطلقاً فالظاهر ما قدمناه وقوله وصار ابن أبي مطروداً فيه أنه لم يحدث مع كذفه وفيه كلام في شرح الحديث وقوله وحسان الخ الأولى تركه لما مرّ. قوله: (بالذين منهم من المؤمنين والمؤمنات كقوله تعالى ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾) هذا من بديع كلامهم وقد وقع في القرآن كثيراً وهو بحسب الظاهر يقتضي أن كل واحد يظنّ بنفسه خيراً وليس بمراد بل أن يظنّ بغيره ذلك وتوجيهه أنه مجاز لجعله اتحاد الجنس كاتحاد الذات ولذا فسر قوله ولا تقتلوا أنفسكم بلا تقتلوا من كان من جنسكم أو بجعلهم كنفس واحدة فمن عاب مؤمناً فكأنما عاب نفسه ويجوز أن يقدر فيه مضاف أي ظنّ بعض المؤمنين والمؤمنات بأنفس بعضهم الآخر وقال الكرمانتي في حديث أموالكم عليكم حرام إنه كقولهم بنو فلان قتلوا أنفسهم أي قتل بعضهم بعضاً مجازاً أو إضماراً للقرينة الصارفة عن ظاهره وسيأتي فيه كلام في آخر هذه السورة وفيما مثل به مناسبة تامّة لفظاً ومعنى لأنّ اللمز الطعن وأشار بقوله هلا إلى أن لولا تحضيضية. قوله: (وإنما عدل فيه) يعني لم يقل ظننتم وأتى بالاسم الظاهر لإشعاره بأن من لم يظنّ خيراً كأنه ليس بمؤمن كناية كقوله المسلم من سلم الناس من يده ولسانه وقال مبالغة في التوبيخ لأنّ لولا تفيد التوبيخ أيضاً كما صرح به أهل العربية وقوله كما يذبنهم عن أنفسهم إشارة إلى ما مرّ في وجه المجاز. قوله: (وإنما جاز الفصل الخ) اعترض عليه أبو حيان

بالظرف لأنه منزل منزلة من حيث أنه لا ينفك عنه ولذلك يتسع فيه ما لا يتسع فيه غيره وذلك لأن ذكر الظرف أهم فإن التحضيض على أن لا يخلوا بأوله ﴿وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ كما يقول المتيقن المطلع على الحال ﴿لَوْلَا جَاءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ

بأنه يقتضي أنه إذا لم يكن الفاصل ظرفاً امتنع وليس كذلك إذ يصح لولا زيد ألقيته بالاتفاق وقد يقال مراده أنه غير جائز بلاغة واستحساناً لأن الأصل أن يليها فعل فلا بد للعدول عنه من وجه إليه أشار الطيبي في شرح قول الزمخشري كيف جاز الفصل. قوله: (لأنه منزل منزلة الخ) قيل عليه توسط الظرف لتخصيص التحضيض بأول وقت السماع وقصر التوبيخ واللوم على تأخير القول المذكور وأما ترك القول بعده والتبرئة بالوحي فمما لا يتوهم وقوعه وعليه يحمل ما قيل إن المعنى أنه كان يجب عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالأفك عن التكلم به فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم وأما ما قيل من أن ظروف الأشياء منزلة منزلة أنفسها فهي ضابطة ربما تستعمل فيما إذا وضع الظرف موضع المظروف بأن جعل مفعولاً به لفعل مصرح به أو مقدر وليس بشيء لأنه عين ما ذكره المصنف بقوله فإن التحضيض الخ لكنه قدم على ذكر المرجح بيان المجوز تجويزاً أولاً يعني أن المقصود الحث على ظن الخير والمبادرة إلى تبرئة المؤمنين وهذا يفهم من تقديم الظرف عرفاً كما إذا قلت هلا إذا جئتكم قمت أي بادرت إلى القيام والنسخ هنا مختلفة ففي نسخة يخلوا من الإخلال والباء صلته أو ظرفية والضمير لظن الخير أو لوقت السماع المفهوم منه وفي نسخة يخالوا بمعنى يظنوا والباء ظرفية أي يظنوا سوءاً بالمؤمنين في أول ذلك الوقت وقوله كما يقول المتيقن هذا من قوله مبين وأتى بحرف التشبيه لأنه ظن وقوله من جملة المقول ويحتمل أنه من قول الله وفيه تقرير أيضاً. قوله: (عند الله) أي في حكمه. في شرح الكشاف لما فسر الزمخشري عند الله بأنه في حكمه وشريعته أراد أنه لا يراد به في علم الله وإن ورد بهذا المعنى أيضاً لكنه هنا يلزمه المحال وهذا للإيدان بأن مدار الحكم على الشهادة والأمر الظاهر لا على السرائر التي لا يعلمها إلا الله فإن قلت الكذب إما باعتبار مخالف الواقع أو الاعتقاد على المذهبين وهذا يؤذن بقسم ثالث قلت المعنى أنه يحكم عليهم بالكذب لأن خبرهم لم يطابق الواقع في الشرع وهو لا ينافي مطابق الواقع في نفس الأمر يعني أن الحكم عام لأنه في قوة شرط وجزاء ولا ينافيه خصوص السبب وهذا يقتضي بناء الأمر على الظاهر وحكم الشرع وأما كون الآية في خصوص عائشة رضي الله عنها وهو في علم الله كذلك فعند الله بمعنى في علمه فلا وجه له لأن خصوص السبب لا ينافي عموم الحكم كما تقرر في الأصول والتقيد بالظرف يأباه إياه ظاهراً ومنعه بناء على أنه على حد الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً تكلف مبنياً على تكلف آخر ونحو هذا ما وقع في شرح قول السكاكي في مجاز الإسناد عند المتكلم وللشريف فيه كلام ثمة يحتاج إلى التحرير فتدبر. قوله: (ولذلك) أي لكون ما لا حجة عليه كذبا رتب الحكم وفي نسخة الحدّ وهما بمعنى هنا وترتيبه عليه إما في نفس الأمر أو في الآية في قوله: ﴿ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم﴾ [سورة النور، الآية: ٤]. قوله: (لولا هذه) إشارة إلى أنها فيما سبق للتحضيض والخطاب هنا إما لغير ابن أبي المنافقين لأنه لمن سمع الأفك

فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ من جملة المقبول تقريراً لكونه كذباً فإن ما لا حجة عليه كذب عند الله أي في حكمه ولذلك رتب الحكم عليه ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لولا هذه لامتناع الشيء لوجود غيره والمعنى لولا فضل الله عليكم في الدنيا بأنواع النعم التي من جعلتها الإمهال للتوبة ورحمته في الآخرة بالعفو والمغفرة المقدرين لكم ﴿لَسْتُمْ﴾ عاجلاً ﴿فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ خضتم فيه ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ يستحقر دونه اللوم والجلد ﴿إِذْ﴾ ظرف لمسكم أو أفضتم ﴿تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّكِزِ﴾ يأخذه بعضكم من بعض بالسؤال عنه يقال تلقى القول وتلقفه وقرئ وتلقونه على الأصل وتلقونه من لقيه إذا لفه وتلقونه بكسر حرف المضارعة وتلقونه من إلقائه بعضهم على بعض وتلقونه وتألقونه من الولق والألق وهو الكذب وتثقفونه من ثقفته إذا طلبته فوجدته وتثقفونه أي تتبعونه ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ أي وتقولون كلاماً مختصاً بالأفواه بلا مساعدة من القلوب لأنه ليس تعبيراً عن علم به في قلوبكم كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ ﴿وَتَحْسَبُونَهُ﴾

من المؤمنين بقرينة ما قبله وهو مخترعه وقائله كما قيل ويجوز أن يكون عاماً شاملاً له لأن عذابه أعظم مما توعد به هنا وهو الخلود في النار ونحوه كما قيل، وقول المصنف رحمه الله عاجلاً يناسبه فتأمل. وقوله في الدنيا الخ إشارة إلى أن في النظم لفار نشرأ مرتباً فضله في الدنيا ورحمته في الآخرة ويجوز جعل كليهما لكليهما. قوله: (أفضتم فيه الخ) قال الراغب فياض سخياً ومنه استعير أفاض في الحديث وهو من أفاض الماء في الإناء فاستعير لنشر الحديث والاكثار منه فهو متعدّ بفي كخاض وليست للسببية كما توهم كما أن كلام المصنف يأباه. قوله تعالى: ﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾ الضمير لما وقوله بالسؤال عنه تفسير لقوله بالسؤال عما عن كفيته أو عن العلم به والأفعال المذكورة متقاربة المعاني إلا أن في التلقي معنى الاستقبال وفي التلقين الحذف في التناول وفي التلقف الاحتياال فيه كما ذكره الراغب وقوله تلقونه مجهول من الالتقاء، وقوله من القائه بعضهم على بعض يشير إلى أن فيه تجوزاً. قوله: (من الولق والألق) أصل الولق السرعة ومنه أولق للجنون لما فيه من السرعة والتهافت وعن ابن جني أنه من باب الحذف والإيصال أي يسرعون فيه أو إليه، وقال ابن الأنباري هو من ولق الحديث إذا أنشأه واخترعه وفي الأفعال للسرقسطي ولق الكلام دبره وولقه أيضاً كذبه وبه قرأت عائشة رضي الله عنها ومعناه تدبرونه أو تكذبونه انتهى فمن قال إنه إذا كان بمعنى الكذب لا يكون متعدياً لم يصب. قوله: (وتثقفونه الخ) في الكشف في الحواشي من ثقفه إذ وجده والصواب من ثقفت الشيء إذا طلبته فأدركته جاء مخففاً ومثقالاً أي يتصيدون الكلام في الأفك من ههنا ومن ههنا وليس بشيء لأن معنى قوله وجده أي بعد طلب وتركه تسميحاً للعلم به ومثله سهل وتثقفونه من ثقاه ووثقفاه إذا تبعه، وقوله: ما ليس لكم به علم أي بوجه من الوجوه، وقوله: بلا مساعدة الخ إشارة إلى أن تخصيص الشيء بالذكر يفيد نفيه عما عداه فليس تأكيداً صرفاً كنظر بعينه وهذا مختار الزمخشري ومن تبعه وقيل إنه تويخ كما تقول قاله بملء فيه فإن القائل ربما رمز وربما صرح وتشدق، وقد

هَيَّا سَهْلًا لَا تَبْعَةَ لَهُ ﴿وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ فِي الْوِزْرِ وَاسْتَجْرَارِ الْعَذَابِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ آثَامٌ مَرْتَبَةٌ عُلِقَ بِهَا مَسُّ الْعَذَابِ الْعَظِيمِ تَلْقَى الْإِنْفَكُ بِالْأَسْنَتِهِمْ وَالتَّحَدُّثُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقٍ وَاسْتِصْغَارِهِمْ لِذَلِكَ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا﴾ مَا يَنْبَغِي وَمَا يَصِحُّ لَنَا ﴿أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ وَأَنْ تَكُونَ إِلَى نَوْعِهِ فَإِنَّ قَذْفَ أَحَادِ النَّاسِ مُحَرَّمٌ شَرْعًا فَضْلًا عَنْ تَعَرُّضِ الصَّدِيقَةِ ابْنَةِ الصَّدِيقِ حَرَمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ تَعْجَبُ مِمَّنْ يَقُولُ ذَلِكَ وَأَصْلُهُ أَنْ يَذْكَرَ عِنْدَ كُلِّ مَتَّعِجٍ تَنْزِيهًا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَصْعَبَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ ثُمَّ كَثُرَ فَاسْتَعْمَلَ لِكُلِّ مَتَّعِجٍ أَوْ تَنْزِيهِهِ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ تَكُونَ حَرَمَ نَبِيِّهِ فَاجِرَةً فَإِنَّ فَجُورَهَا يَنْفِرُ عَنْهُ وَيَخْلُ بِمَقْصُودِ الزَّوْجِ بِخِلَافِ كَفْرِهَا فَيَكُونُ

قِيلَ هَذَا فِي قَوْلِهِ بَدَتْ الْبِغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، وَقِيلَ فَائِدَتُهُ أَنْ لَا يَظُنَّ أَنَّهُ كَلَامُ نَفْسِي فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِدَفْعِ الْمَجَازِ وَالسِّيَاقِ يَقْتَضِي الْأَوَّلَ فَإِنَّ قُلْتَ قَدْ مَرَّ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ قَالَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى جَارِحَةِ الْعَمَلِ أْبْلَغُ كَأَبْصَرْتَهُ بَعِينِي قُلْتَ هَذَا إِذَا لَمْ تَقْمِ قَرِينَةً عَلَى خِلَافِهِ فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (تَبْعَةٌ) بَضْمٌ فَسُكُونٌ كَفَرَجَةِ الظَّلَامَةِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَفِي الْمَصْبَاحِ هِيَ الْعَاقِبَةُ السَّيِّئَةُ وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ هُنَا، وَقَوْلُهُ عُلِقَ بِهَا مَسُّ الْعَذَابِ الْخِ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِ تَعْلُقِ إِذْ بِمَسْكَمٍ وَيُمْكِنُ تَعْمِيمُهُ لِلْوَجْهِينِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْلُقِ الْمَعْنَوِيِّ وَهُوَ إِذَا تَعْلُقَ بِأَفْضَتُمْ وَهُوَ قَيْدُهُ تَعْلُقَ بِهِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ إِشَارَةٌ إِلَى رَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى مَا. وَقَوْلُهُ: مَا يَنْبَغِي وَمَا يَصِحُّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَالْمَحَالِّ مَبَالِغَةٌ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَحْزَابِ مَا كَانَ وَمَا يَنْبَغِي وَنَحْوَهُ مَعْنَاهُ الْحُظْرُ وَالْمَنْعُ فَيَجِيءُ لِحُظْرِ الشَّيْءِ وَالْحُكْمُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَامْتِنَاعُهُ إِمَّا عَقْلًا كَقَوْلِهِ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْبِتُوا شَجَرَهَا أَوْ شَرْعًا كَقَوْلِهِ: مَا كَانَ لِبَشَرٍ الْخِ وَرَبَّمَا كَانَ فِي الْمُنْدُوبِ كَمَا تَقُولُ مَا كَانَ لَكَ تَرْكُ التَّنْقُلِ. وَقَوْلُهُ وَأَنْ تَكُونَ إِلَى نَوْعِهِ أَمَّا عَلَى التَّجَوُّزِ أَوْ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ، قَالَ ابْنُ عَادِلٍ الْإِشَارَةُ إِلَى الشَّيْءِ بِحَسَبِ شَخْصِهِ وَقَدْ تَكُونُ بِحَسَبِ نَوْعِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] أَيْ نَوْعِهَا. وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْخِ إِشَارَةٌ إِلَى تَعْلِيلِ الْوَجْهِ الثَّانِي بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ بِالْأَوْلَوِيَّةِ وَوَقَعَ هَذَا بَعْدَ سُبْحَانِكَ فِي نَسْخَةٍ وَكَذَا قَوْلُهُ لِعِظْمَةِ الْمَبْهُوتِ وَقَعَ بَعْدَ قَوْلِهِ يَعْظُكُمُ وَهُوَ مِنَ الْكَاتِبِ. وَالصَّدِيقَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْمُرَادُ بِهَا هُنَا الصَّادِقُ نَزَاهَتِهَا وَفَضْلُهَا وَالصَّدِيقُ لِقَبِّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي التَّسْمِيَةِ بِهِ وَجْوهٌ وَحَرَمَةٌ بَضْمٌ فَسُكُونٌ بِمَعْنَى الْمَرْأَةِ كَمَا فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمُرَادُ زَوْجَتَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَفِي نَسْخِ حَرَمٍ بِفَتْحَتَيْنِ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ أَهْلِهَا أَيْضًا كَمَا اشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: (تَعْجَبُ مِمَّنْ يَقُولُ الْخِ) عَلَى هَذَا لَيْسَ الْقَصْدُ فِيهِ إِلَى التَّبَرُّتِ مِنْ أَنْ يَصْمَ نَبِيَّهُ ﷺ أَوْ يَشِينَهُ بِخِلَافِ الْوَجْهِ الثَّانِي وَهُوَ عَلَى هَذَا مِنَ الْمَجَازِ الْمَتَفَرِّعِ عَلَى الْكِنَايَةِ وَهُوَ كَثِيرٌ وَقَدْ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْإِذْكَارِ وَكَذَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَسْتَعْمَلُ لِلتَّعْجَبِ أَيْضًا وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَقَامِ التَّعْجَبِ فَلَمْ تَرُدْ وَلَمْ تَسْمَعْ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ وَقَدْ صَرَّحَ الْفُقَهَاءُ بِالْمَنْعِ وَإِنَّمَا وَقَعَ مِنَ الْعَوَامِّ وَبَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ كَقَوْلِهِ:

فَمَنْ رَأَى حَسَنَهُ الْمَفْذِي فِي الْحَالِ صَلَّى عَلَيَّ مُحَمَّدًا...

تقريباً لما قبله وتمهيداً لقوله ﴿هَذَا مِنْ عَظِيمٍ﴾ لعظمة المبهوت عليه فإن حقايرة الذنوب وعظمتها باعتبار متعلقاتها ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ﴾ كراهة أن تعودوا أو في أن تعودوا ﴿أَبْدًا﴾ ما دتم أحياء مكلفين ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فإن الإيمان يمنع عنه وفيه تهيج وتقريع ﴿وَيَسِّرُ اللَّهُ لَكُمْ الْأَيْتَاتِ﴾ الدالة على الشرائع ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بالأحوال كلها ﴿حَكِيمٌ﴾ في تدبيره ولا يجوز الكشخنة على نبيه ولا يقرره عليها ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُونَ﴾ يريدون ﴿أَنْ تَشِيْعَ﴾

وعلى الثاني هو حقيقه، وقوله حرم نبيه ﷺ وفي نسخة حرمة نبيه ﷺ وتقدم معناه ومقصود الزواج التناسل واختلاله اشتباه النسب وقوله بخلاف كفرها إشارة إلى أن بعض زوجات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الكفرة كزوجة نوح ولوط عليهما الصلاة والسلام وقوله لعظمة المبهوت عليه أي الأمر المبهوت المكذوب وهو هذا الأفك أو الإنسان المبهوت عليه وهو حرمه ﷺ. قوله: (فإن حقايرة الذنوب الخ) فإن قلت الحقايرة والعظم قد يكون في الفعل نفسه فإن قتل النفس ليس كستمها وقد يكون باعتبار مصادرها فإن سيئات الأبرار ليست كسيئات غيرهم قلت ليس في كلامه ما يدل على الحصر فلا إشكال فيه كما أشار إليه المحشي ولو سلم فالمراد بالمتعلق متعلق الذنب بالمعنى العام وهو شامل لإفراده ومورده ومصدره فتأمل. قوله: (كراهة أن تعودوا الخ) لما كان هذا مفعولاً له وليس الوعظ للعود بل لعدمه قدروا في أمثاله مضافاً وهو كراهية ليصح أن يكون مفعولاً لأجله كما قدر في قوله بين الله لكم أن تضلوا ومنهم من قدر فيه لا أي لثلاثا تعودوا ويجوز تقدير في أي يعظكم الله في العود أي في شأنه وما فيه من الإثم والمضار كما يقال وعظته في الخمر كما في الكشف أو هو مضمن معنى الزجر بتقدير عن أي يزجركم عن العود وفي الحواشي عاده وعادله وفيه بمعنى. قوله: (فإن الإيمان يمنع عنه) أي عن العود، وقوله وفيه تهيج وتقريع لإبرازه في معرض الشك وليس الشرط على ظاهره بل هو من باب إن كنت أبالك فلم لا تحسن لي وترك قوله في الكشف وتذكير بما يوجب ترك العود وهو اتصافهم بالإيمان الصادق عن كل مقبح لأن قوله الإيمان يمنع عنه يتضمنه فجعلهما وجهاً واحداً وبعض شراحه جعلهما وجهين على أنه تميم لقوله يعظكم الله إما للزجر تهيجاً وإما للتحريض تذكيراً ورد بأنه لا تساعده الرواية ولا الدراية وليس كذلك ويؤيده أنه وقع في بعض نسخه عطفه بأو الفاصلة ولكل وجهة، والتقريع التعمير والتوبيخ وهو إما على وجود الشيء كقوله إن كنتم قوماً مسرفين أو على تركه ومن قصره على الأول فقد قصر. قوله: (الدالة على الشرائع الخ) المراد بالأداب آداب معاملة المسلمين بحسن الظن والتكذيب لما لا يليق والكشخنة عدم الغيرة والديانة وكشخنته شتمه بها وليست بعربية كما نقل عن الخليل رحمه الله، وقوله ولا يقرره عليها أي لا يتلبس بما يفضي إلى عدم الغيرة ولو صدر ما يفضي إليها عن حرمه لم يقره عليه إذ لا أغير من الله تعالى على رسله عليهم الصلاة والسلام فلا يرد أنه مستدرك بعد قوله لا يجوز الخ.

قوله: (يريدون) محبة الله رضاه ومحبة العبد أخص من الإرادة لأنها إرادة ما فيه خير

أن تنتشر ﴿الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ بالحدّ والسعير إلى غير ذلك ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما في الضمائر ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ فعاقبوا في الدنيا على ما دلّ عليه الظاهر والله سبحانه يعاقب على ما في القلوب من حب الإشاعة ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ تكرير للمنة بترك المعاجلة بالعقاب للدلالة على عظم الجريمة ولذا عطف قوله ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ على حصول فضله ورحمته عليهم وحذف الجواب وهو مستغني عنه بذكره مرة ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْبَعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ﴾ بإشاعة الفاحشة وقرأ نافع والبخري وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة بسكونها وقرئ بفتح الطاء ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ خُطُوبَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ

ونحوه وقد تنفرد عنها كمحبة الصلحاء وربما فسرت بالإرادة وليست هي قاله الراغب وقد فرق بينهما أيضاً بأن المحبة تتعلق بالأعيان والإرادة تتعلق بالأفعال فإذا أريد من أحدهما الآخر فهو مجاز أو كناية قيل والمراد من محبة الشيوخ الإشاعة بقريته ترتب العذاب عليه ولذا قيل إنه من قبيل الاكتفاء عن ذكر الشيء بذكره مقتضيه تنبيهاً على قوّة المقتضي أو هو من قبيل التضمين أي يشيعون الفاحشة محبين شيوعها لأن معنى المحبة الإشاعة مقصود إن هنا ولا حاجة إلى هذا التكلف لقول الكرمانى العزم على المعصية وسائر أعمال القلب كالحسد أو محبة إشاعة الفاحشة يؤاخذ عليه إذا وطن نفسه عليه وفي كلام المصنف إشارة إليه ومنه تعلم أن ما قيل إن تفسير المحبة بالإرادة إشارة إلى وقوع الإشاعة فإنّ الإرادة لا تنفك عن الفعل كما تبين في الكلام لكنه لا يلائم قوله يعاقب على ما في القلوب من حب الإشاعة والأمر فيه سهل لأنّ المراد بحبّ الإشاعة تلك الإرادة ليس بشيء يعتدّ به مع أنّ الإرادة الحادثة ليست كذلك كما صرح به في الكلام وغيره. قوله: (بالحدّ والسعير) الحدّ جزء القذف والسعير جزء محبته له بقلبه أو هو مخصوص بأمتهات المؤمنين ولا حاجة إلى هذا فإنّ الحدّ لمن نقل من المسلمين والسعير لأبي عذرتة ابن أبي وهو لم يحدّ فلا يرد أنّ الحدود مكفرة فكيف يجمع بينهما مع أنه مختلف فيه وقيل يجوز أن يكون المراد غيره من عذاب الدنيا كالعصى فيجوز إبقاء المحبة على ظاهرها والمراد محبة تدخل تحت الاختيار وهو مخالف لحال من نزلت فيهم الآية فتأمل . قوله: (والله يعلم ما في الضمائر) هذا مناسب للمحبة القلبية السابقة أو المراد يعلم ما أعدّ لهم في الآخرة أو كل شيء. قوله: (والله سبحانه يعاقب على ما في القلوب) لما مرّ عن الكرمانى رحمه الله وقد فصله الغزالي رحمه الله في الإحياء وقال إنّ النية المصممة يثاب ويعاقب عليها وإن لم تقارن الفعل وعليه بنى المصنف رحمه الله كلامه وإن اشتهر خلافه. قوله: (ولذا) أي للدلالة على عظمه ويجوز أن تكون الإشارة للتكرير أي ليزداد قوّة بالتكرير مرة بعد أخرى والأول أولى والجواب المحذوف لمسكم. قوله: (وقرأ) الخطوة بفتح الخاء مصدر خطأ وبضمها اسم لما بين القدمين ويجمع على خطوات والاسم إذا جمع تحرك عينه فرقاً بينه وبين الصفة فيضم اتباعاً للفاء أو يفتح تخفيفاً وقد يسكن وقوله بسكونها الضمير للخطوات لظهور ما يسكن منها لا للطاء حتى يكون إضماراً قبل الذكر ويقال الأولى تأخيرها واتباع خطوات الشيطان

بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴿٢٢﴾ بيان لعلة النهي عن اتباعه والفحشاء ما أفرط قبحه والمنكر ما أنكره الشرع ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ بتوفيق التوبة الماحية للذنوب وشرع الحدود المكفرة لها ﴿مَا زَكَّيْنَا﴾ ما طهر من دنسها ﴿مِنْ أَعْدَائِكُمْ﴾ آخر الدهر ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾ بحمله على التوبة وقبولها ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لمقالمهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنياتهم ﴿وَلَا يَأْتَلِي﴾ ولا يحلف افتعال من الآلية أو ولا يقصر من الأول ويؤيد الأول أنه قرىء ولا يتأل وأنه نزل في أبي بكر رضي الله عنه وقد حلف أن لا ينفق على مسطح بعد وكان ابن خالته وكان من فقراء المهاجرين ﴿أَوْلُوا﴾

كناية عن اتباعه . قوله: (بيان لعلة النهي الخ) أي هذه الجملة بتمامها تعليل للنهي عن اتباعه كما قاله الشيخ عبد القاهر في لا تقتل أباك وهو سبب حياتك ونحوه ولم يتعرض لجواب الشرط فهو أما المذكور على أنه من إقامة السبب مقام المسبب أو مقدر سدّ هذا مسدّه والتقدير وقع في الفحشاء والمنكر فإنه لا يأمر إلا بهما كما قرره النسفي وابن هشام في الباب الخامس من المغني ولا يرد عليه ما في شرحه أنه يأباه ما نص عليه النحاة من أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً حتى عدّوا من الضرورة قوله:

لئن تك قد ضاقت عليّ بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي أوسع . . .

لأن الآية ليست من قبيل ما ذكروه في البيت فإنه مما حذف منه رأساً وهذا مما أقيم مقامه ما يصح جعله جواباً بحسب الظاهر فما قيل إن النسفي جعل قوله فإنه الخ تعليلاً للجملة الشرطية والتقدير من يتبعه ارتكب الفحشاء والمنكر فإنه لا يأمر إلا بهما ومن كان كذلك لا يجوز اتباعه وطاعته يعني أن الجملة الشرطية بين لعلة النهي وهو أقرب مما ذكره المصنف رحمه الله ليس بشيء لأن كلامه ليس فيه ما يخالف ما ذكره كما قررناه وجعل أبو حيان رحمه الله ضمير فإنه لمن والمعنى من يتبعه فهو رئيس يتبع في الضلال وهو مبني على اشتراط ضمير في جواب الشرط الاسمي يعود إليه وسيأتي ما فيه . قوله: (ما أنكره الشرع) ردّ على الزمخشري في قوله ما تنكره النفوس لابتنائه على مذهب المعتزلة في الحسن والقبح العقليين . قوله: (وشرع الحدود المكفرة لها) كما في البخاري قتل القاتل كفارة له قال الكرمانى وهو مخصوص بغير الردة لقوله إن الله لا يغفر أن يشرك به وعن القاضي إسماعيل وغيره أن قتل القاتل حدّ وردع لغيره وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لأنه لم يصل إلى حقه وفي الحديث ما يخالفه كحديث ابن حبان رحمه الله السيف محاء للخطايا ونحوه ومنهم من توقف فيه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه إنه عليه الصلاة والسلام قال لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا وجمع بينهما بأنه ورد أولاً قبل أن يوحى إليه بذلك . قوله: ﴿مَا زَكَّيْنَا﴾ كتب المنخفض بالياء وإن كان قياسه الألف لأن خط المصحف لا يقاس عليه أو حملاً له على المشدّد وهذا أولى وقوله آخر الدهر هو كناية عن التأييد فلا وجه لما قيل إن الظاهر أن يقول إلى ما لا غاية له . قوله: (افتعال من الآلية) أي القسم ويكون بمعنى التردد كما في المثل إلا حظية فلا آلية

الْفَضْلِ مِنْكَ ﴿٢٣﴾ فِي الدِّينِ ﴿وَالسَّعَى﴾ فِي الْمَالِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَشَرْفِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ﴿أَنْ يُؤْتَا﴾ عَلَى أَنْ لَا يُؤْتُوا أَوْ فِي أَنْ يُؤْتُوا وَقُرِءَ بِالتَّاءِ عَلَى الْاِلْتِفَاتِ ﴿أُولَى الْفُرْقَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ صِفَاتٌ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ أَيْ نَاسًا جَامِعِينَ لَهَا لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ كَانَ كَذَلِكَ أَوْ لِمَوْصُوفَاتٍ أُقِيمَتْ مَقَامَهَا فَيَكُونُ أَبْلَغُ فِي تَعْلِيلِ الْمَقْصُودِ ﴿وَلِيَعْقُوا﴾ مَا فَرَطَ مِنْهُمْ ﴿وَلِيَصْفَحُوا﴾ بِالْإِغْمَاضِ عَنْهُ ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ عَلَى عَفْوِكُمْ وَصَفْحِكُمْ وَإِحْسَانِكُمْ إِلَى مَنْ أَسَاءَ إِلَيْكُمْ ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ مَعَ كَمَالِ قُدْرَتِهِ فَتَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِهِ رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَرَأَهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: بَلَى أَحِبُّ وَرَجِعَ إِلَى مَسْطَحِ نَفْقَتِهِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزُفُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الْعَفَائِفِ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عَمَّا قُذِفْنَ بِهِ

وليس بمراد هنا أو هو افتعال من الالو بمعنى التقصير ومنه لم آل جهداً في كذا وإليه أشار بقوله أو ولا يقصر وما في بعض النسخ يقتصر تحريف وقوله من الالو بوزن الدلو أو الإلو بوزن العتو فإنهما مصدره كما في كتب اللغة ويؤيد الأول أي القسيمة لأن يتألى مخصوص به وقوله وأنه نزل الخ تأييد آخر له للتصريح بأنه حلف في سبب النزول. وقوله في الدين إشارة إلى أن الفضل بمعنى الزيادة وخصها بالدين لذكر السعة بعده ولذا دلت على فضل أبي بكر رضي الله عنه لنزولها فيه والمنكر لذلك خذله الله حملة على فضل المال ويرده أنه يتكزّر مع قوله والسعة. قوله: (على أن لا الخ) لف ونشر فتقدير على وحذف لا على أنه بمعنى يحلف وتقدير في على أنه بمعنى يقصر وجمع الضمير لأنه وإن كان سببه خاصاً بأبي بكر رضي الله عنه فهو عام لجميع المؤمنين وقيل إنه لتعظيم أبي بكر رضي الله عنه وما ذكر من أن التعظيم مخصوص بضمير المتكلم مردود ويحتمل أن يكون أن يؤتوا مفعولاً له بتقدير كراهة أن يؤتوا ونحوه مما سبق فتذكره. قوله: (صفات لموصوف واحد) لأنها نزلت في مسطح وهو متصف بها فالعطف لتزليل تغاير الصفات منزلة تغاير الموصوفات والجمع على ظاهره لما مرّ وقوله أبلغ أي في إثبات استحقاق الإتياء لهذه الصفات لأن من اتصف بواحدة منها إذا استحقه فمن جمعها بالطريق الأولى والإغماض كالغض عدم فتح البصر وهو كناية عن عدم المبالاة بما صدر منهم وقوله على عفوكم الخ قدره بقرينة السياق. قوله: (مع كمال قدرته) يعني أنه يعفو مع قدرته على الانتقام فكونوا أنتم كذلك وقوله فتخلقوا بأخلاقه كما ورد تخلقوا بأخلاق الله فإن قلت المراد بأخلاقه صفاته وسميت أخلاقاً مشاكلة ومنها المتكبر والمنتقم فكيف يتخلق بها كلها قلت الظاهر أنه ليس على عموم بل المراد الأخلاق التي تليق بكم وتحمد فيكم وقال بعض الصوفية إنه على عمومه يريد أن الانتقام لله والتكبر على من لا يخشى الله محمود أيضاً ولذا قيل إن التكبر على المتكبر صدقة كأنه لإرشاده لقبحه فتدبر وقوله رجع إلى مسطح نفقته استعمل فيه رجع متعدياً وقد نص عليه المرزوقي في قوله:

عسى الأقوام أن يرجع من قوماً كالذين كانوا...

وفي نسخة بنفقته فهو لازم. قوله: (الغافلات هما قذفن به) ما في الكشف من أنهم

﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ بالله وبرسوله استباحة لعرضهنّ وطعناً في الرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين كابن أبي ﴿لَمُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ لما طعنوا فيهنّ ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ لعظم ذنوبهم وقيل هو حكم كل قاذف ما لم يتب وقيل مخصوص بمن قذف أزواج النبي ﷺ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما لا توبة له ولو فتشت وعيدات القرآن لم تجد أغلظ

سليمان الصدور والقلوب نقيات الجيوب ليس فيهنّ دهاء ولا مكر لم يجربن الأمور فلا يفتنن لما يفتنن له كما قيل:

بلهاء تطلعنني على أسرارها

وكذا البله من الرجال الذين هم أكثر أهل الجنة لأنهم أغفلوا أمر دنياهم وجهلوا التصرف فيها لاشتغالهم بأمور آخرتهم كما قرّر في شرحه فعلم أنّ المراد من الغفلة الغفلة عن الشرّ طبعاً وما قذفن به شر محض فيترتب عليه الجزاء ألطف ترتب فما قيل بعد سوق كلام الكشاف كأنه يشيء إلى ما قالته بريرة والذي بعثك بالحق ما رأيت منها أمر أغمصه عليها أكثر من أنها جارية حديثة السنّ تنام عن عجيب أهلها فتأتي الداجن فتأكله والمصنف لم يرتضه لأنه لا يظهر مدخلية ما قاله الزمخشري في ترتب الجزاء ليس بسديد لأنّ معنى كلام بريرة أنها رضي الله عنها لحدائنة سنّها لا تنقيد بأمور بيتها وليس هذا معنى كلام الزمخشري ولا معنى الآية كما سمعته لعدم ترتب الجزاء عليه وترتب الجزاء على ما ذكره أظهر من أن يخفى عليه ثم قال وعلى ما اختاره المصنف يلزم التكرار لأنّ العفة تتضمن الغفلة المذكورة والتأسيس أولى من التأكيد وهذه غفلة منه فإنّ المراد بالغفلة عما قذفن به أنه لم يخطر لهنّ ببال لكونهنّ مطبوعات على الخير مخلوقات من عنصر الطهارة فهو ترق لا تكرار فيه كأنه قيل المبرّات من الزنا بل اللاتي لم يخطر ذلك ببالهنّ قط كما عرفت. قوله: (استباحة لعرضهنّ الخ) هو مفعول له أو حال يعني إذا استحل القذف المحرم أو قصد الطعن في النبي ﷺ يكفر فيستحق اللعن والوعيد الشديد. وقوله وقيل الخ يعني أنه لغير معين وإنما المنهّي عنه لعن الفاسق المعين كما صرح به الفقهاء فهو على ظاهره ولا حاجة إلى تأويله بأبعدوا عن الذكر الحسن ففي الآية ثلاثة أوجه وفي الكشاف وجهان وقوله وقيل مخصوص أي سواء استباح أم لا. قوله: (ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما الخ) الذي في الكشاف عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان بالبصرة يوم عرفة فسأل عن هذه الآية فقال من أذنب ذنباً ثم تاب منه قبلت توبته إلا من خاض في أمر عائشة رضي الله عنها وهو مبالغة وتعظيم لأمر الأفك وإلا فقد تاب مسطح كغيره وما تقدّم مصرّح بقبول توبته وأما تقييده بالاستباحة فلا يصح فهو كما قيل في قوله والكافرون هم الظالمون أنه أريد التاركون للزكاة تغليظاً أو لأنّ تركها من صفات الكفار فعبر به تغليظاً عليهم حيث شبه فعلهم بالكفر أو جعلهم مشارفين عليه أو تعبير باللازم عن الملزوم لأنّ ترك الزكاة من صفات الكفار ولوازمهم فهو استعارة تبعية أو مجاز مشاركة أو مجاز لزوم وهذا جار في كل ما هو كذلك وقوله ولو فتشت الخ تأييد لكلام ابن عباس رضي الله عنهما والزمخشريّ أخره

مما نزل في أفك عائشة رضي الله عنها ﴿يَوْمَ قَشَدُوا عَلَيْكُمْ﴾ ظرف لما في لهم من معنى الاستقرار لا للعذاب لأنه موصوف وقرأ حمزة والكسائي بالياء للتقدم والفصل ﴿أَلْسِنَتُهُمْ وَيَدْيُهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ يعترفون بها بإنطاق الله تعالى إياها بغير اختيارهم أو بظهور

عن قوله الحق المبين ولكل وجهة. قوله: (لما في لهم من معنى الاستقرار للعذاب لأنه موصوف) والعامل فيه إما الجار والمجرور أو متعلقه قيل وهو أجزل من أعمال المصدر فيه نظر وقوله لأنه موصوف إشارة إلى ما ذكره النحاة من أن المصدر إذا نعت لا يعمل مطلقاً وأجازه السيرافي مطلقاً استدلالاً بقوله:

أرواح مودع أم بـكـور أنت فانظر لأي ذاك تصير...

فأنت فاعل المصدر المنعوت عنده فلا حاجة إلى الجواب بأنه ظرف متوسع فيه لخروجه عن المذهبين بغير نقل وأعجب منه ما قيل إنه غير مذكور في كتب العربية فكأنه أراد بها شرح الكافية. قوله: (يعترفون بها الخ) سيأتي في سورة يس اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون وبين الآيتين تعارض لأن الختم على الأفواه ينافي شهادة الألسنة وقد ذكر المصنف رحمه الله ثمة ما ذكره وأورد حديثاً أشار فيه إلى التوفيق بينهما وهو أنهم يجحدون ويتخاصمون فيختم على أفواههم وتكلم أيديهم وتشده أرجلهم وسيأتي ما فيه بقوله يعترفون بالعين المهملة والفاء من الاعتراف وهو الإقرار وبها صلته والضمير للأعمال وهو تفسير لتشهد وفسر الشهادة بوجهين أشار في كل منهما إلى دفع التعارض أما على الأول فالمراد به حقيقته وهو الاعتراف والنطق بجميع الجوارح ناطقها وصامتها من غير اختيار إذ النطق هو التكلم بما يسمع ولو بغير الجارحة المعروفة كنطق الملائكة عليهم الصلاة والسلام فالختم على الأفواه معناه المنع عن التكلم بما يريد ويتقنه بحسب زعمه اختياراً كالإنكار والاعتذار فتكون هذه الآية كقوله أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وأما على الثاني فالمراد به ظهور آثار ما عملوه على جميع الأعضاء بحيث يعلم من يشاهدهم ما عملوه وذلك بكيفية يعلمها الله فهو استعارة ولا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز كما توهم حتى يتمشى على مذهب المجوز له ولا يرد على الثاني أنه معارض لقوله أنطقنا الله الآية لأن من فسر الشهادة بظهور الآثار يفسر النطق به ويجعله كنطق الحال وإليه أشار المصنف ثمة أو يقول هذا في حال وذلك في حال أو كل منهما في حق قوم غير الآخرين كما جمع بهذا بين الآيتين فقد حصل دفع التعارض بوجوه أشار المصنف رحمه الله إليها في مواضع متعددة وأما إن المذكور هناك شهادة السمع والأبصار والجلود والألسنة والأيدي والأرجل فلا يدفع المخالفة بل يريد بها وأما ما قيل من أن عبارة المصنف ههنا يعترفون بالقاف من الاعتراف بمعنى الاكتساب كقوله في يس بما كانوا يكسبون فهو تفسير لقوله يعملون للإشارة إلى أن الشهادة والعمل مخصوص بالشّر لتعدي الشهادة بعلى واستعمال الاعتراف فيه كما ذكره الراغب وضمير بها للألسنة والباء للآلة وقوله بإنطاق متعلق بتشهد وضمير آثاره لما باعتبار لفظه ومن قال إنه من الاعتراف فقد صحفه بما لا

آثاره عليها وفي ذلك مزيد تهويل للعذاب ﴿يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾ جزاءهم المستحق ﴿وَيَعْلَمُونَ﴾ لمعاينتهم الأمر ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ الثابت بذاته الظاهر ألوهيته لا يشاركه في ذلك غيره ولا يقدر على الثواب والعقاب سواء أو ذو الحق البين أي العادل الظاهر عدله ومن كان هذا شأنه ينتقم من الظالم للمظلوم لا محالة ﴿الطَّيِّبَاتُ لِلْخَيْثِثِ وَالْخَيْثِثَاتُ لِلْطَّيِّبَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ أي الخبيثات يتزوجن الخبيثات وبالعكس وكذلك أهل الطيب فيكون كالدليل على قوله ﴿أُولَئِكَ﴾ يعني أهل بيت النبي ﷺ أو الرسول وعائشة

تساعده الرواية والدراية ولا تعارض بين الآيتين لأن شهادة الألسن بطريق خرق العادة كشهادة الأيدي والأرجل كما نبه عليه المصنف رحمه الله بقوله بغير اختيارهم ومن لم يتنبه له وفق بينهم بجواز تعدد الأحوال والمواطن وبأن هذا في حق القذفة وذاك في حق الكفرة فليس بشيء لما عرفته وأما ما ذكره آخراً فوارد كما أشرنا إليه فإن قلت بعدما عرفت من التوفيق ما النكتة في التصريح بالألسنة هنا وعدم ذكرها هناك قلت لما كانت الآية في حق القاذف بلسانه وهو مطالب معه بأربعة شهداء ذكر هنا خمسة أيضاً وصرح باللسان الذي به عمله ليفضحه جزاء له من جنس فعله وهذه نكتة سرية. قوله: (جزاءهم الخ) يعني أن الدين بمعنى الجزاء كما ذكره أهل اللغة وقوله الثابت الخ تفسير للحق وهو كقوله في المواقف أنه الواجب لذاته الذي لا يفتقر في وجوده إلى غيره وقوله الظاهر ألوهيته تفسير للمبين بأنه بمعنى الظاهر من أبان اللازم ولما كان ظهوره في الدنيا إنما هو بظهور ألوهيته ومظاهرها فسره به وقوله لا يشاركه الخ إشارة إلى الحصر المأخوذ من تعريف الطرفين وضمير الفصل وقوله أو ذو الحق الخ هو ما في الكشف وفيه نزعة اعتزالية ولذا أخره وفسره بعضهم بالمظهر للأشياء كما هي والكل مناسب للمقام كما أشار إليه بقوله ومن كان خلافاً لمن استظهر الأخير بتحكم سلامة الأمير. قوله: (أي الخبيثات الخ) محصله كما في الكشف أن الخبيثات والطيبات يحتمل أن يكون صفة ما لا يعقل من المقالات القبيحة وضده واللام للاختصاص والاستحقاق أي المقالات الخبيثة المختصة بالخبيثين أو مستحقة أن تقال لهم لاتصافهم بها فالخبيثون شامل للخبيثات تغليباً وكذا الطيبون وأولئك إشارة إلى الطيبين وضمير يقولون للأفكين لسبق ذكرهم فيما مر أو للخبيثين القائلين للخبيثات ومبرؤون أن كان معناه حينئذ أنه لا يصدر عنهم شيء من الفحش احتاج إلى تقدير مثل لأن الصادر ليس عين ما صدر عن أولئك كما أشار إليه المصنف رحمه الله ولو أريد أنهم مبرؤون عن الإتيان بما في مقالاتهم لم يحتج إلى تقدير ولذا لم يتعرض له الزمخشري وأن يكون الخبيثات والطيبات صفة لمن يعقل أي النساء الخبيثة لا يرغب فيهن إلا الخبيثون فهو كقوله الزاني لا ينكح إلا زانية الخ كما قيل:

إن الطيور على أشباهها تقح

فهو من إرسال المثل والإشارة لأهل البيت وقوم مخصوصين وفي قوله أولئك مبرؤون

وصفوان رضي الله تعالى عنهم ﴿مَبْرُورٌ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ إذ لو صدق لم تكن زوجته عليه السلام ولم يقرر عليها وقيل الخبيثات والطيبات من الأقوال والإشارة إلى الطيبين والضمير في يقولون للأفكين أي مبرؤون مما يقولون فيهم أو للخبيثين والخبيثات أي مبرؤون من أن يقولوا مثل قولهم ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ يعني الجنة ولقد برأ الله أربعة بأربعة برأ يوسف عليه السلام بشاهد من أهلها وموسى عليه الصلاة والسلام من قول اليهود فيه بالحجر الذي ذهب بثوبه ومريم بإنطاق ولدها وعائشة رضي الله عنها بهذه الآيات الكريمة مع هذه المبالغات وما ذلك إلا لإظهار منصب الرسول ﷺ وإعلاء منزلته ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ التي تسكنونها فإن الآجر والمعير أيضاً لا يدخلان إلا بإذن

تغليب ولم يزد المصنف رحمه الله عليه غير تقديم أحد الوجهين على الآخر لنكتة وإذا كان أولئك إشارة لأهل البيت وفيهم رجال ونساء ناسب حمل الجمعين على الذوات وقد علم مما سبق أنهم المبرؤون وإذ أشير به إلى الطيبين مطلقاً وحمل عليه مبرؤون لزم حمل الخبيثات والطيبات على المقالات ليعلم ما يقال لهم أي شيء هو لاستقلال هذه الجملة بخلافه على الأول فإن ما قاله معلوم كذا في شرح الكشاف وبه اتضح ما هنا. قوله: (إذ لو صدق) أي ما يقولونه لو طابق الواقع لم تكن زوجته ولم يقرر على زوجيتها إذ لو علم لم يختر ما يدنس ولو لم يعلمه أوحى إليه لأن الله عصمه عما تنفر منه الطباع. قوله: (يعني الجنة) الحامل له على تفسيره بها آية الأحزاب في أمهات المؤمنين وأعتدنا لها رزقاً كريماً فإن المراد به ثمة الجنة لوله أعتدنا كما سيأتي والقرآن يفسر بعضه بعضاً، والتبرأت الأربع كل منها مفسر في محله غير حجر موسى عليه الصلاة والسلام فإنه إشارة إلى ما ورد في الحديث من رميهم له ﷺ بالأدرة لاستتاره في غسله عن أعين الناس فاغتسل مرة ووضع ثوبه على حجر ففرّ به فذهب خلفه حتى رأوه سليماً مما ذكروه به^(١) وقوله منصب الرسول ﷺ أي شرف وعلو قدره لأنه في اللغة واستعمال الثقات بمعنى الأصل والحسب والشرف ومنه قول السكاكي أساس الحسنات ومنصبها وقول أبي تمام:

ومنصب نماء ووالد سما به

وأما بمعناه المتداول فلم يذكر في اللغة وإنما هو من كلام المولدين والقياس لا يأبه كقوله:

نصب المنصب أو هي جلدي وعنائي من مداراة السفلى . . .

قوله: (التي تسكنونها الخ) قيل المراد إنها تضاف إليهم بالسكنى مع اتباعهم وقد فسرها بعضهم بالتى اختص بكم سكانها سواء سكتتموها أم لا لأن المانع من الدخول قبل الاستئناس

(١) أخرجه البخاري مطولاً ٣٤٠٤ ومختصراً ٤٧٩٩ ومسلم ٣٣٩، والترمذي ٣٢١٩ وأحمد ٥١٥/٢ كلهم من حديث أبي هريرة.

﴿حَقٌّ تَسْتَأْنِسُوا﴾ تستأذنون من الاستئناس بمعنى الاستعلام من أنس الشيء إذا أبصره فإن المستأذن مستعلم للحال مستكشف إنه هل يراد دخوله أو لا يؤذن له أو من الاستئناس الذي هو خلاف الاستيحاش فإن المستأذن مستوحش خائف أن لا يؤذن له فإذا أذن له استأنس أو تعرفوا هل ثم إنسان من الإنس ﴿وَسَلِّمُوا عَلٰٓىٰ أَهْلِهَا﴾ بأن تقولوا السلام عليكم أدخل وعنه

سكون الغير وانتفاؤه لا يستلزم ثبوت سكونهم انتهى ، وأنت خير بأن ما اختص بهم سكناء لا يشمل ما لا يسكن من بيوتهم فإن معناه أن يسكنوها دون غيرهم بل حكمها يعلم من قوله: (لا جناح عليكم أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة الخ) فإنه يعمها أيضاً. ومبنى تفسير المصنف ليس استلزام انتفاء سكنى الغير ثبوت سكناهم بل إن إضافة البيوت إلى ضمير المخاطب لامية اختصاصية وإذ دلّ الدليل على أنه لا يراد الاختصاص الملكي ثبت أنه اختصاص السكنى ثم إن السكون يقابله التحرك فلا معنى له هنا اهـ (أقول) كل من المعنيين صحيح وما اختاره المصنف رحمه الله سالم من التكرار وما ذكره الراذ غير مسلم لجواز أن يراد بالاختصاص كونها في يده وتصرفه وأما اعتراضه على عبارة السكون فقصور منه رحمه الله قال الراغب في مفرداته السكون ثبوت الشيء بعد تحرك. ويستعمل في الاستيطان السكنى أن يجعل له السكون في دار بغير أجرة اهـ. قوله: (فإن الأجر الخ) تعليل للتفسير المذكور أي لا يراد من بيوتكم معنى التملك وإلا انتقض بالأجر والمعير طرداً وعكساً. قوله: (من الاستئناس بمعنى الاستعلام) من أنس بالمد بمعنى أبصر وإبصار الشيء طريق إلى العلم به فلذا أفاد معنى الاستعلام وقيل كأنه لم يثبت أنس بمعنى علم عند المصنف وإن ذكره بعض اللغويين وإلا كان الظاهر أن يقول إذا علم وفيه نظر وقوله للحال أي للحال المعهودة في الاستئذان وقوله فإن الخ بيان لما بينهما من اللزوم حتى يكون كناية عما ذكر. قوله: (هل يراد دخوله أو لا يؤذن له) هكذا هو في النسخ التي رأيناها ولا إشكال فيه وأو على ظاهرها وهو طبق ما في الكشف ووقع في نسخة المحشي هل يراد دخوله أو يؤذن بدون لاوله وهي غير مستقيمة وقد تكلف لها بأن أو بمعنى الواو أو للتخيير في التعبير وقيل يراد بمعنى يرضى والإذن المراد به ما كان تحاشياً عن رده لا برضا وهو تعسف وفي نسخة هل يردّ وعدم القبول والظاهر أنه كله تحريف. قوله: (أو من الاستئناس الذي هو خلاف الاستيحاش) يعني أنه بمعناه المعروف وهو كناية عن المأذونية ويص كونه مجازاً أو استعارة وقوله خائف الخ أي من أن لا يؤذن له لأن الذي يطرق باب غيره لا يدري أيؤذن له أم لا فهو كالمستوحش من خفاء الحال عليه فإذا أذن له استأنس كما في الكشف والظاهر أنه مراد المصنف لكنه عدل إلى ما ذكر لأنه أظهر فما قيل إنه عدل عنه لاستلزامه الاستئناس فيمن يردّ لزوال خفاء الحال فلا شبهة أن المراد بالحال المعهودة فإن أريد بها الإذن أو حال المستأذن عليه وما هو فيه لا يرد ما ذكره بقريته قوله فإذا الخ وأيضاً لا يلزم الاستئناس عند الرد لأن الاستيحاش معلوم بالطريق الأولى وسببه غير منحصر في خفاء الحال. قوله: (أو تعرفوا الخ) عطف على تستأذنون يعني أنه يجوز أن يكون استفعالاً من الإنس بالكسر

عليه الصلاة والسلام التسليم أن يقول السلام عليكم أَدْخَلَ ثلاث مَرَّات فإن أذن له دخل وإلا رجع ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي الاستئذان أو التسليم خير لكم من أن تدخلوا بغتة أو من

لا بالضم بمعنى الناس كما فيما قبله فهو بمعنى طلبهم أي طلب معرف من في الدار منهم وأشار بتأخيره كما في الكشف إلى مرجوحيته لأن المعروف أنَّ الاستئناس ضد الاستيحاش ولأنه اشتقاق من جامد كما في السرج من السراج ولأنَّ معرف من بها لا يكفي بدون الإذن فيوهم جواز الدخول بلا إذن ولا يفهم من قوله وتسلموا وما فسره به المصنف رحمه الله تفسير لمجموع الغاية لا له فقط فلا تكرر فيه على تفسير الاستئناس بالاستئذان كما توهم ولأنَّ التسليم إنما يكون بعد التعرّف فلا حاجة إلى ما ذكره مع ذكر قوله تسلموا فلا وجه للقول بأولوية هذا لمناسبته لقوله فإن لم تجدوا فيها أحداً فتدبر. قوله: (وعنه ﷺ^(١) الخ) رواه ابن ماجه وهو كما في الكشف عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قلنا يا رسول الله ما الاستئناس فقال يتكلم الرجل بالسيحة والتكبير والتحميدة ويتنحج يؤذن أهل البيت والتسليم أن يقول السلام عليكم أَدْخَلَ ثلاث مَرَّات^(٢) فإن قلت هذا كعبارة المصنف يقتضي أنَّ الاستئذان داخل في التسليم وتفسيره الاستئناس بالاستئذان يخالفه قلت السنة في الاستئذان أن يقرن بالتسليم فتارة جعل من التسليم لأنه بدونه كالعدم وتارة جعل مغايراً له كما في نفس الأمر اعتماداً على معرفة المخاطب بالسنة وفي الأذكار النووية الصحيح المختار تقديم السلام على الاستئذان كما جاءت به السنة وفيه ثلاث أوجه أحدها هذا والثاني عكسه والثالث واختاره الماوردي وبه يوفق بين الأقوال والروايات أنه إن وقعت عين المستأذن على من بالمنزل قبل دخوله قدم السلام والأقدم الاستئذان وثلاث مرات منصوب على المصدرية. وقيل: إنه ظرف ليقول.

قوله: (من أن تدخلوا بغتة) هذا هو المفضل عليه إن كان خير اسم تفضيل فإن كان صفة لا يقدر ما ذكر وعلى هذا فخيرية المفضل عليه إما على زعمهم لما في الانتظار من المذلة ولعدهم تحية الجاهلية حسنة كما هو عادتهم إلى الآن في قولهم صباح الخير ومساء الخير أو هو من قبيل الخل أحلى من العسل وما قيل من أنه إذا قدر المفضل عليه فهو غير هذا إذ لا حسن فيه وهم وفي الحديث تسمية الدخول بغير إذن دموراً وأصله الهلاك ثم غلب فيه ولما أرادوا بيان اختصاصه قالوا دمع بمعنى دمر كما قالوا قانع الله بمعنى قاتله وهذا من باب نواذر

(١) أخرجه أبو داود ٥١٧٦، والترمذي ٢٧١١ والنسائي في اليوم والليلة ٣١٥، وأحمد ٤١٤/٣ كلهم من حديث كلدة بن حنبل.

(٢) أخرجه ابن ماجه ٣٧٠٧ من حديث أبي أيوب الأنصاري.

قال البوصيري في الزوائد: في إسناده أبو سورة قال فيه البخاري منكر الحديث ويروى عن أبي أيوب مناكير لا يتابع عليها اهـ.

ملاحظة: قوله والتسليم أن يقول السلام عليكم... الخ غير موجود عند ابن ماجه.

تحية الجاهلية كان الرجل منهم إذا دخل بيتاً غير بيته قال حبيتم صباحاً أو حبيتم مساء ودخل فربما أصاب الرجل مع امرأته في لحاف وروي أن رجلاً قال للنبي ﷺ أستأذن على أمي قال: «نعم» قال: إنها ليس لها خادم غيري أستأذن عليها كلما دخلت قال: «أتحب أن تراها عريانة» قال: لا قال: «فاستأذن» ﴿لَمَّا كَرَّ نَذَرُونَ﴾ متعلق بمحذوف أي أنزل عليكم أو قيل لكم هذا إرادة أن تذكروا وتعملوا بما هو أصلح لكم ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ يأذن لكم ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ حتى يأتي من يأذن لكم فإن المانع من الدخول ليس الاطلاع على العورات فقط بل وعلى ما يخفيه الناس عادة مع أن التصرف في ملك الغير بغير إذنه محظور واستثنى ما إذا عرض فيه حرق أو غرق أو كان فيه منكر ونحوها ﴿وَإِنْ قِيلَ

اللغة فاعرفه. وقوله: أو من تحية الجاهلية لو عطفه بالواو كان أحسن. قوله: (دخل بيتاً) هو على ظاهره ولا حاجة إلى تأويله بأراد الدخول واللحاف معروف. وقوله^(١): روي الخ رواه في الموطأ وغيره ومنه يعلم أن غير بيوتكم شامل لمسكن الأم وأما اقتضاؤه أن العلة هي التحرز عما يؤدي إلى الاطلاع على عورة الغير وسيصرح بأنها أعم فغير مسلم. قوله: (متعلق بمحذوف) أي تعلقاً معنوياً لأنه في معنى التعليل وقد مر ما في قوله إرادة الخ فتذكر وقوله وتعملوا هذا أولى من عطفه بأو كما في بعض النسخ. قوله: (فإن لم تجدوا فيها أحداً يأذن لكم) ذكر فيه احتمالين في الكشف اختلف شراحه في الفرق بينهما وكلام المصنف شامل لهما لأنه يحتمل أن لا يكون فيها أحد أصلاً فلا يجوز دخولها لحاجة إلا بإذن من أهلها على أن يكون النفي للقيد والمقيد معاً وأن يكون فيها من لا يعتد بإذنه كصبي وعبد على أن المفتي هو القيد فقط وقال فإن لم تجدوا دون لم يكن لأن المعبر الوجدان سواء كان فيها أو لم يكن. وقوله حتى يأتي الخ صادق بالوجهين وما يخفيه الناس أي وإن لم يكن عورة وقوله يأذن وقع في نسخة يؤذن بمعنى يعلم بالحال. قوله: (مع أن التصرف في ملك الغير الخ) المراد بالملك ما يشمل ملك العين والمنفعة فلا يرد أن التعليل لا ينتظم ما إذا كان الداخل معيماً حتى يحتاج إلى الجواب بأنه لندرته لم يعتبره ولذا أورده بمع الدالة على أنه ليس بتعليل مستقل فلم يبال بعدم شموله مع أن الندرة غير مسلمة. قوله: (واستثنى ما إذا عرض الخ) أي المستثنى من الحكم المذكور في قوله يا أيها الذين آمنوا إلى هنا ما ذكر وليس الاستثناء هنا بالمعنى المصطلح بل التخصيص بأمر معلوم من الشرع والعقل ونحوه فهو بمعنى الإخراج مطلقاً لأن الضرورات تبيح المحظورات وموضع الضرورة مستثنى من القواعد كما بين في محله. والحرق والفرق لما فيها من الحيوان تبيح المحظورات وموضع الضرورة مستثنى من القواعد كما بين في محله. والحرق والفرق لما فيها من الحيوان ونحوه يكون في الدار الخالية والمنكر كالفسق

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٩٦٣/٢ عن عطاء بن يسار، وإسناده منقطع، فإن عطاء بن يسار لم يدرك النبي ﷺ، وقال ابن عبد البر: مرسل صحيح، ولا أعلمه يستند من وجه صحيح ولا صالح اهـ.

لَكُمْ أَرْجِعُوا فَأَرْجِعُوا ﴿٢٩﴾ ولا تلحوا ﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ الرجوع أظهر لكم عما لا يخلو الإلحاح والوقوف على الباب عنه من الكراهة وترك المرأة أو أنفع لدينكم وديناكم ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ فيعلم ما تأتون وما تذرّون مما خوطبتم به فيجازيكم عليه ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾ كالربط والخانات والحوانيت ﴿فِيهَا مَتَاعٌ﴾ استمتاع ﴿لَكُمْ﴾ كالأستكنان من الحرّ والبرد وإيواء الأمتعة والجلوس للمعاملة وذلك استثناء من الحكم السابق لشموله البيوت المسكونة وغيرها ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ وعيد لمن دخل مدخلاً لفساد أو تطلع على عورات ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ أي ما يكون

لغيرها فهو على التوزيع في الإخراج مما شمله النظم فمن قال إنّ التي فيها منكر لا تكون خالية لم يصب ولا حاجة إلى القول بأنه بعد توصيفه بقوله يأذن لكم ينتظمه ولو قيل إنّ المراد بالإذن ما يعمّ الإذن دلالة وشرعاً ولذا وقع بصيغة المجهول لم يحتج إلى الاستثناء رأساً لكن ما ذكره المصنف رحمه الله وإن كان مآله ذلك أظهر. وقوله ونحوها أي نحو المذكورات وهو الخصم في حق إذا توارى كما فصل في كتاب أدب القاضي للصدر الشهيد. قوله: (أزكى لكم) من زكا بمعنى طهر وقوله: عما الخ تعلق به لما فيه من معنى العبد والتنزه وهو على الثاني من الزكاة بمعنى النمو وفي نسخة لما يخلو وهي ظاهرة وقيل عما متعلقة بأظهر لما فيه من معنى التجاوز أي أظهر من الوقوف متجاوزاً عما الخ وفيه أنّ التجاوز المتعدي بعن كما في كتب الأدب بمعنى المغفرة والعفو وغيره متعدّ بنفسه على كلام فيه كتبناه في حواشي الرضي. قوله: (كالربط) بضم الراء والباء وطاء مهملة جمع رباط بكسر الراء مكان يقيم فيه المجاهدون وتربط فيه خيولهم والمرابطة محافظة الثغور الإسلامية ويطلق على الخانقاه والحنوت هو الدكان والخان الذي تنزله التجار والسابلة معروف وهما معرّبان. قوله: ((قل للمؤمنين يغضوا الخ)) هذا كقوله في سورة إبراهيم قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقد مرّ عن المصنف رحمه الله أنه أما جواب لقل لتضمنه معنى حرف الشرط ومفعوله مقدر أي قل لهم غضوا يغضوا أي إذاً بأنهم لفرط مطاوعتهم لا ينفك فعلهم عن أمره وأنه كالسبب الموجب له أو يقدر لام أمر لدلالة قل أو هو جواب الأمر المقول للقول أو لشرط مقدر من جنسه وأبطله ابن مالك بأنه يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له عن الامتثال وأجيب بأنّ الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد، أو المراد بالعباد والمؤمنين المخلصون منهم وبما مرّ من أنه جعل كالسبب الموجب. ولا يرد أنه لا ملازمة بين الشرط والجزاء لأنه قد يكون جزء علة وفي المغني يرد أنّ الجواب لا بدّ أن يخالف المجاب إمّا في الفعل والفاعل نحو اثنتي أكرمك، أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، أيضاً الأمر للمواجهة ويقيموا يغضوا غائب ومثله لا يجوز. وقد قيل إنه لم لا يجوز أن يكون من قبيل من كانت هجرته الحديث أي أقيموا إقامة مقبولة. وقوله: لإيجاب بلفظ الغيبة إمّا أن يريد إن لم يكن محكياً بالقول. أو مطلقاً والأوّل مسلم ولا يفيد والثاني غير مسلم لأنه إذا كان محكياً

نحو محرم ﴿وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ولما كان المستثنى منه كالشاذ النادر بخلاف الغض أطلقه وقيد الغض بحرف التبويض وقيل: حفظ الفروج هاهنا خاصة سترها ﴿ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ أنفع لهم وأطهر لما فيه من البعد عن الريبة ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ لا يخفى عليه إجماله أبصارهم واستعمال سائر حواسهم وتحريك جوارحهم وما يقصدون بها فليكونوا على حذر منه في كل حركة وسكون ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْقَضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ فلا ينظرن إلى ما لا يحل لهن النظر إليه من الرجال ﴿وَيَحْفَظْنَ

بالقول يجوز التلوين نظراً إلى الغيب بالنظر إلى الأمر بقل (قلت) فيه إن اتحاد طرفي الجملة، كما في شعري شعري والحديث يكون إذا قصدت المبالغة تحقيراً أو تعظيماً ولا بد من تأويله بما يفيد المغايرة، كأن تقيموا ظاهراً فقد أقمت إقامة نافعة. والمبرد القائل به لم يذكر تأويلاً ولم يخصه بمقام وما ذكره من التلوين لا يفيد هنا وقد مرّ فيه كلام فتأمل. قوله: (أي ما يكون نحو محرم) هو بيان لمعنى من التبعية فالمراد غرض البصر عما يحرم والاقتصار به على ما يحل وجعل الغض عن بعض المبصر غرضاً عن بعض البصر وفي الكشف أنّ فيه كناية حسنة ليست في حفظ الفروج، ولذا لم يدخل فيه من فتأمل. قوله: (ولما كان المستثنى منه الخ) جواب سؤال عن الإتيان بمن التبعية والتقييد به في غرض الأبصار دون حفظ الفروج مع أنه غير مطلق ومقيد في قوله تعالى: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٥] لأن المستثنى من الحفظ هو الأزواج والسرايري وهو قليل بالنسبة لما عداه فجعل كالعدم ولم يقيد به مع أنه معلوم من الآية الأخرى بخلاف ما يطلق فيه البصر فإنه يباح في أكثر الأشياء إلا نظر ما حرم عن قصد فقيد الغض به، ومدخول من التبعية ينبغي أن يكون أقل من الباقي وفيه نظر ظاهر ولو اقتصر على التوجيه بأنه إتكال على أنه ذكر في آية أخرى كان أولى. وقيل: إنّ الغض والحفظ عن الأجانب وبعض الغض ممنوع بالنسبة إليهم وبعضه جائز بخلاف الحفظ فلا وجه لدخول من فيه وفيه تأمل. قوله: (وقيل حفظ الفروج الخ) يعني وسترها مأمور به مطلقاً فلذا لم يقل من فروجهم فهذا تفسير متضمن للنكتة المذكورة، ولذا قال أبو زيد: كل ما في القرآن من حفظ الفروج فهو عن الزنا إلا هذا فإنه بمعنى الاستتار. وقيل ولذا مرضه المصنف رحمه الله لمخالفته لما وقع في القرآن. وقيل: وجهه أنها قد تكشف في مواضع يجوز كشفها فيها. وقد يقال: إنّ النهي عن الزنا يعلم منه بطريق الأولى أو الحفظ عن الإبداء يستلزم الحفظ عن الإفضاء فلا يرد أنه لو عمم كان أولى مع أنّ هذا مرجح بأنه معنى حقيقي متبادر منه. قوله: (ذلك) أي الغض والحفظ. وقوله: أنفع إشارة إلى أنه من الزكاة بمعنى النمو وما بعده إشارة إلى أنه منها بمعنى الطهارة لكن فيه جمع بين معنى المشترك وهو جائز عند المصنف رحمه الله وقيل قوله: أظهر ناظر إلى غرض البصر وفيه نظر وأفعل إما مجرّد عن معنى التفضيل، أو المراد أنه أذكى من كل شيء نافع أو مبعد

﴿فَرُوجَهُنَّ﴾ بالتستر أو التحفظ عن الزنا وتقديم الغض لأن النظر بريد الزنا ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ كالحلي والثياب والإصباغ فضلاً عن مواضعها لمن لا يحل أن تبدي له ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ عند مزاوله الأشياء كالثياب والخاتم فإن في سترها حرجاً وقيل المراد بالزينة مواضعها على حذف المضاف أو ما يعم المحاسن الخلقية والزينية والمستثنى هو الوجه والكفان لأنها ليست بعورة وإلا ظهر أن هذا في الصلاة لا في النظر فإن كل بدن الحرة

عن الزينة وقيل المراد أنه أنفع من الزنا والنظر الحرام فإنهم يتوهمون لذته نفعاً مع ضرره في الآخرة والدنيا لكونه مجلبة للفقر والقحط والطاعون كما ورد في الآثار. والإجالة مجاز عن استعمالها في الرؤية وما لا يحل النظر إليه من الرجال العورة وما بين السرة والركبة ولذا قيل: لو ترك قوله: من الرجال كان أخصراً وأظهر لأن النظر إلى ما ذكر من النساء لا يحل لهن أيضاً ومن في قوله من الرجال بيانية أو تبعية لإخراج ما عدا المذكور أو الحل النظر إلى المخارم والأزواج فتأمل. قوله: (بالتستر أو التحفظ) قد أخرج التفسير الذي قدمه هنا ومرضه في الآية السابقة وليس هذا بناء على ما في الكشف من أنه لاستلزامه المعنى الثاني على وجه برهاني لأنه لو كان كذلك سوى بيتهما بل لأنه أنسب بما بعده سواء أريد به ستر أنفسهن أو ستر فروجهن مع أن الستر بحال النساء أليق وأما كونه إشارة إلى ارتضاء ذلك القيل فلا وجه له. وقوله: أو التحفظ أو فيه لمنع الجمع والتخيير في التفسير، وقيل: لمنع الخلق. قوله: (لأن النظر بريد الزنا) ورائد الفجور كما قال الحمامي:

وكننت إذا أرسلت طرفك رائداً
لقلبك يوماً أتعبتك المناظر...

وهي استعارة حسنة والبريد بمعنى الرسول وأريد به الداوي معرب من بزيده دم أي محذوف الذنب لأنه اسم لبغال توضع في الطرق مرصدة للإبلاغ الأخبار وكانت تعلم بذلك ثم أطلق على المسافة الموضوع فيها وعلى الرسول الذي يركبها. فتقديم النهي عنه لأنه يتضمن النهي عن الزنا ولأنه يتقدمه في الواقع فجعل النظم على وفقه ولأن البلوى به أعم فبودر إلى منعه. قوله: (كالحلي) المراد بالحلي ما كان في مكان يستر كالخلخال والسوار وكذا الثياب كشعار البدن والإصباغ المراد بها الكحل والخضاب ومذهب الشافعي رحمه الله كما في الروضة وغيرها أن جميع بدن المرأة عورة حتى الوجه والكف مطلقاً. وقيل: يحل النظر إلى الوجه والكف إن لم يخف فتنة وعلى الأول هما عورة إلا في الصلاة فلا تبطل صلاتها بكشفهما ومذهب أبي حنيفة الوجه والكفان والقدمان ليست بعورة مطلقاً فلذا حمل المصنف رحمه الله الزينة على ظاهرها بقريئة الاستثناء والمراد لا يبيدنها في مواضعها لأنها لا تكون زينة لهن بالفعل إلا وهي كذلك وكلامه لا يحتمل غيره كما توهم. ولمن الخ متعلق ببدين. قوله: (إلا ما ظهر منها) إلا بلا إظهار كان كشفته الريح والاستثناء عن الحكم الثابت بطريق الإشارة وهو المؤاخظة به في دار الجزاء وفي حكمه ما لزم إظهاره لتحمل شهادة ومعالجة طبيب وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله كما فصله أبو بكر الرازي في أحكام القرآن فلا تكلف فيه ولا مخالفة

عورة لا يحل لغير الزوج والمحرم النظر إلى شيء منها إلا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُرْبِيِّهِنَّ عَلَىٰ جُجُوِهِنَّ﴾ سترأ لأعناقهن وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وهشام بضم النجيم ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ﴾ كثره لبيان من يحل له الإبداء ومن لا يحل له ﴿إِلَّا لِمَوْلَاتِهِنَّ﴾ فإنهم المقصودون بالزينة ولهم أن ينظروا إلى جميع بدنهن حتى الفرج بكره ﴿أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ مَنَابِتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخْوَانِهِنَّ﴾ لكثرة مداخلتهم عليهن واحتياجهن إلى مداخلتهم وقلة توقع الفتنة من قبلهم لما في الطباع من النفرة عن مماسة القرائب ولهم أن ينظروا منهن ما يبدو عند المهنة والخدمة وإنما لم يذكر الأعمام والأخوال لأنهم في معنى الإخوال أو لأن الأحوط أن يستتر عنهم حذراً أن يصفوهن لأبنائهم ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ يعني المؤمنات فإن الكافرات لا يتحرجن عن

للمذهب كما قيل . قوله: (وقيل المراد بالزينة مواضعها) وفي نسخة مواقعها وهو بمعناه وهذا ما ارتضاه الزمخشري . وهو على مذهب أبي حنيفة رحمه الله وجعله كناية عما ذكر كنعني النجيب وهو مجاز من ذكر الحال وإرادة المحل . وقيل : إنه بتقدير مضاف كما ذكره المصنف رحمه الله . وفي الانتصاف . قوله: (ولا يضرين بأرجلهن الآية) يحقق إن إبداء الزينة مقصود بالنهي ولو حمل على ما ذكر لزم أن يحل للأجانب النظر إلى ما ظهر من مواقع التزين وهو باطل لأن بدن الحرّة جميعه عورة يعني عند الشافعي ومالك . وأما إبداء الزينة وحدها فلا خلاف في جوازه إذ لا يحرم نظر سوار امرأة يباع في يد رجل وأما كونه تنكسر به قلوب الفقراء فلا وجه له ولذا مرضه المصنف لمخالفته مذهب، وفيه نظر والزينة نسبة إلى الزينة وفي نسخة التزينية . وقوله: والمستثنى أي على هذا القول وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والقدمان والذراعان في رواية . قوله: (بدن الحرّة عورة) كما في الحديث المرأة عورة مستورة رواه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه لكن ليس فيه لفظ مستورة وما ذكره من الفرق بين العورة في الصلاة وغيرها مذهب الشافعي رحمه الله وفيه كلام في ابن الهمام فراجع . قوله تعالى: ﴿وليضربن﴾ الخ قال أبو حيان عذي بعلی لتضمنه للمعنى الوضع . وفي مفردات الراغب ما يخالفه فإنه جعله متعدياً بها دون تضمين . والجيب ما جيب أي قطع من أعلى القميص وهو ما يسميه العامة طوقاً وأما اطلاقه على ما يكون في الجنب لوضع الدراهم ونحوها فليس من كلام العرب كما ذكره ابن تيمية لكنه ليس بخطأ بحسب المعنى وضم الجيم هو الأصل لأن فعلاً يجمع على فعول في الصحيح والمعتل كفلوس وبيوت . والكسر لمناسبة الياء قال الزجاج: وهي لغة رديئة . وقوله: بكره بضم الكاف بمعنى الكراهية وحرّمه بعض الشافعية، وقيل إنه خلاف الأولى وهو مذهب الحنفية وتفصيله في الهداية ولازم ليضربن ساكنة ومكسورة للأمر . وقوله: فإنهم المقصودون فيه إشارة إلى وجه تقديمهم . قوله: (لكثرة مداخلتهم) المفاعلة على ظاهرها أو بمعنى الدخول . وقوله: مماسة القرائب أي الجائزة والمهنة بالفتح والكسر والتحريك الخدمة . وقوله: الأحوط قيل أخره لضعفه بحريان ما ذكر في أبناء البعولة . وقوله:

وصفهن للرجال أو النساء كلهن وللعلماء في ذلك خلاف ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ يعتم الإمام والعبيد لما روي أنه عليه الصلاة والسلام أتى فاطمة بعبد وهبه لها وعليها ثوب إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت رجلها لم يبلغ رأسها فقال عليه الصلاة والسلام: «إنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلأمك» وقيل: المراد به الإمام وعبد المرأة كالأجنبي منها ﴿أَوْ التَّيْبِعَاتِ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَابِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ أي أولي الحاجة إلى النساء وهم الشيوخ الهتم والممسوحون وفي المجبوب والخصي خلاف وقيل: البله الذين يتبعون الناس لفضل

لأبنائهم يعني وهم غير محرم. وقوله: نسائهن إضافة إليهن لتخرج الكافرات والمراد أنهن لهن التجرد عند نساء المؤمنات الحرائر لمقابلته لما بعده. وقوله: يتحرجن من الحرج وهو الإثم أي لا يعدون وصفهن إثماً. قوله: (وللعلماء في ذلك خلاف) يحتمل أن يريد خلاف الشافعية لأبي حنيفة ويحتمل أن يريد الخلاف في مذهبه فإن فيه خلافاً عندهم هل يحل للكافرة ذمية أو غيرها أن تنظر من المرأة المسلمة ما عدا الكفين والقدمين والوجه. أولاً ويترتب على الخلاف جواز دخولهن الحمام معهن وعدمه. قوله: (يعم الإمام والعبيد) لعموم ما وهو أحد القولين في مذهب الشافعي والأصح أنهم كالأجانب وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وذهب ابن المسيب إلى التعميم ثم رجع عنه، وقال لا يفرزكم آية النور فإنها في الإناث دون الذكور لأنهم فحول غير محرم ولأزواج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجملة كما في الهداية ومن قال: إنه بمنزلة المحرم عندنا فقد غلط. وقوله: قنعت وفي نسخة تقنعت من القناع وهو ما تستر به المرأة رأسها والحديث رواه أحمد في مسنده وأبو داود^(١). ولم يبلغ بمعنى لم يصل لقصره. وقوله: أبوك وغلأمك أي هو مثلهما في أنه يحل له النظر فيما يحل لهما. وقوله: وقيل المراد بها الإمام هذا مذهب أبي حنيفة والمراد بنسائهن الحرائر لأنه المتبادر من الرجال والنساء كما في التيسير مع أنه لو أبقى على عمومته فلزوم التكرار مشترك بين التفسيرين كما قيل. ورد بأنه على التعميم للتكرار فائد وهي الدلالة على تساوي العبيد والإماء في حل النظر فليس فيه إطناب مخل كما في هذا الوجه أما الإطناب، فإن إماءهن أقل لفظاً من ما ملكت أيمانهن لا لدخوله في نسائهن كما توهم، وأما الخلل فلا يهامه شمول العبيد، وأما القول بأنه إذا عمم النساء فذكر هذا لثلاث يظن أنه مخصوص بالحرائر فلا وجه له لأنه يعلم بالطريق الأولى فتدبر. قوله: (أولى الحاجة) تفسير لأولى الإربة لأنها من الإرب بمعنى الحاجة. وقوله: الشيوخ جمع شيخ وهو المسن والهتم بكسر الهاء وتشديد الميم الهرم الفاني كالهمة وفي نسخة الهرم وهو بمعناه وفيه توصيف الجمع بالمفرد. والممسوحون بالمهملات الذين قطع ذكرهم وخصاهم. والخصي من قطع خصاه والمجبوب من قطع ذكره وما قيل من أن الخصي بالخاء والضاد المعجمتين بمعنى الضعيف فضعيف ودخولهم على النساء حرام وأول من فعله معاوية رضي الله عنه ولم يعتدوا

(١) أخرجه أبو داود ٤١٠٦٥ وعنه البيهقي ٩٥/٧ كلاهما عن أنس بإسناد صحيح.

طعامهم ولا يعرفون شيئاً من أمور النساء وقرأ ابن عامر وأبو بكر غير بالنصب على الحال ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِرِ النِّسَاءِ﴾ لعدم تمييزهم من الظهور بمعنى الاطلاع أو لعدم بلوغهم حد الشهوة من الظهور بمعنى الغلبة والطفل جنس وضع موضع الجمع اكتفاء بدلالة الوصف ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ ليتقنع خلخالها فيعلم أنها ذات خلخال فإن ذلك يورث ميلاً في الرجال وهو أبلغ من النهي عن إظهار الزينة وأدل على المنع من رفع الصوت ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إذ لا يكاد يخلو أحد منكم من تفريط سيما في الكف عن الشهوات وقيل توبوا عما كنتم تفعلونه في الجاهلية فإنه وإن جب بالإسلام لكن يجب الندم عليه والعزم على الكف عنه كلما يتذكر ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ بسعادة الدارين وقرأ ابن عامر أيه المؤمنون وفي الزخرف يا أيه الساحر

بتجويزه وأما كون المقوقس أهدى للنبي ﷺ خصياً اسمه مابور. كما ورد في كتب الحديث فقبله فلا دلالة فيه على جواز إدخاله على النساء. وأما أنه لا يحل إمساكه وبيعه وشراؤه كما في الكشف ففيه نظر. قوله: (بالنصب على الحال) أو الاستثناء وقراءة الجرّ على البدلية لا الوصفية لاحتياجه إلى تكلف جعل التابعين لعدم تعيينهم كالنكرة كما قاله الزجاج: أو جعل غير متعرّفاً بالإضافة هنا. وفيه نظر. قوله: (لعدم تمييزهم الخ) أصل معنى الظهور البروز فإذا عدى بعلى يكون بمعنى الاطلاع أو الغلبة فإن أريد الأول فهو كناية عن عدم التمييز وإن أريد الثاني فالمراد به عدم بلوغ حد الشهوة والقدرة على الجماع. قوله: (والطفل الخ) يعني أنه مفرد وضع موضع الجمع كالحاج بمعنى الحجاج وقال الراغب إنه يقع على الجمع ولذا قال بعض النحاة إنه في الأصل مصدر فيقع على القليل والكثير وهذا أولى لأن وقوع المفرد موقع الجمع رده بعض النحاة. وقوله: اكتفاء بدلالة الوصف يعني إن وصفه بالجمع قرينة على ذلك. قوله: (وهو أبلغ من النهي الخ) لأن سماع صوت الشيء أضعف من رؤيته وكون هذا أكثر تحريكاً للشهوة غير مسلم. وقوله: أدل على المنع الخ يعني أنه أكثر دلالة على منع النساء من رفع أصواتهن لأنه إذا نهى عن استماع صوت حليهن فعن استماع صوتهن بالطريق الأولى وهذا سدّ لباب المحرّمات وتعليم للأحوط الأحسن وإلا فصوت النساء ليس بعورة عند الشافعي رحمه الله كما في الروضة. وأما عندنا فقال: ابن الهمام صرح في النوازل أنّ نعمة المرأة عورة وبنى عليها أنّ تعلمها القرآن من المرأة أحب إليّ لأن نغمتها عورة. ولذا قال النبي ﷺ: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء^(١) فلا يحسن أن يسمعا الرجل انتهى. قوله: (إذ لا يكاد يخلو الخ) يعني أنّ الإنسان في الأكثر لا يخلو من تفريط ما في الأوامر والنواهي فلذا أمرهم الله بالتوبة وإن لم يذكر ذنب هنا. وقوله: سيما بحذف لا وقد جوزّه بعض النحاة ومّر ما فيه مراراً. وقوله: جب

(١) أخرجه النسائي ٣/ ١٢، وأحمد ٢/ ٤٣٢ و٤٩٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٤٤٨ وابن

حبان ٢٢٦٢ كلهم عن أبي هريرة بإسناد صحيح.

وفي الرحمن أیه الثقلان بضم الهاء في الروصل في الثلاثة والباقون بفتحها ووقف أبو عمرو والكسائي عليهن بالألف. ووقف الباقون بغير الألف ﴿وَأَنكُمُ الْآيَتِينَ وَنُكْرًا وَأَصْنَابِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَابِكُمْ﴾ لما نهى عما عسى يفضي إلى السفاح المخل بالنسب المقتضي للألفة وحسن التربية ومن الشفقة المؤدية إلى بقاء النوع بعد الزجر عنه مبالغة فيه عقبه بأمر التكلم الحافظ له والخطاب للأولياء والسادة وفيه دليل على وجوب تزويج المولية والمملوك وذلك عند طلبها وإشعار بأن المرأة والعبد لا يستبدان به إذ لو استبدتا لما وجب على الولي والمولى. وأيامي مقلوب أيامي كيتامي جمع أيم وهو العزب ذكراً كان أو أنثى بكراً كان أو ثيباً قال :

مجهول أي قطع بالإسلام لأنه هو التوبة عنه فالمراد بالتوبة الندم عما صدر منهم والعزم على الكف وهذا يلزم التائب كلما يذكر خطيئته والفرق بين الوجهين أن الأول توبة عما هو في الحال وهذا عما مضى. قوله: (وقرأ الخ) في النشر أيها هنا وقف عليها بالألف في المواضع الثلاثة خلافاً للرسم أبو عمرو والكسائي ويعقوب ووقف عليها الباقون بالحذف اتباعاً للرسم. إلا أن ابن عامر ضم الهاء اتباعاً للبناء فيها. قوله: (لما نهى عما عسى يفضي إلى السفاح) أي يؤدي إليه بتحريك عرق الشهوة وهو النظر وإبداء الزينة وضرب الأرجل، والسفاح أصله صب الماء ثم جعل بمعنى الزنا والمخل صفته والمقتضى صفة النسب والمؤدية قيل إنه راجع إلى الثلاثة من الألفة وحسن التربية ومزيد الشفقة وعسى مقحمة هنا وقد وقع مثله في عبارة الكشاف كقوله: فإن عسى كان ذاك وخطأه أبو حيان فيه. وقال: إنه تركيب أعجمي وخرجها الفاضل اليمني في الإعراف على وجهين أحدهما هذا ونقل في همع الهوامع عن الفراء جواز اقحامها فإن أردت تفصيله فارجع إليه والزجر عنه. في قوله: الزانية الخ. وقوله: الحافظ له أي للنسب أو للنوع وبعد الزجر متعلق بنهي والمبالغة من النهي عن النظر والزينة وهو تعليل للنهي. وتزويج المولية راجع للأولياء والمملوك راجع للسادة والمولية بصيغة المفعول من ينفذ فيها تصرف الولي وتثبت عليها الولاية. قوله: (وقبه ظليل على وجوب تزويج المولية) اعتراض عليه بأنه كيف يكون ذليلاً والأمر عندنا للندب. لكنه يقول إنه عندنا خلاف الأصل والظاهر وكان الظاهر أن يقول عند طلبهما كما وقع في بعض النسخ إلا أنه قيل: إنه أرجعه إلى المولية إشارة إلى أنه لا عبر بطلب المملوك ولا وجه له لأنه بغير طلب غير واجب عند المصنف وقد تكلف له بما تركه أولى من ذكره. قوله: (وإشعار بأن المرأة الخ) إن أراد بالمرأة ما يعم المرأة العاقلة البالغة فلا ولاية لأحد عليها عندنا ودخولها تحت الأمر لشمول الأيامي لها مقيد بإذنها. كما أن الرجل من الأيامي كذلك بالاتفاق والأمر ليكون المعتاد فيه المعاونة والتوسط لإصلاح حالهما. قوله: (وأيامى مقلوب أيامي) ذهب المصنف تبعاً للزمخشري ومن تابعه إلى أنه مقلوب لأن فعلاً وفعلاً لا يجمعان على فعالي فأصله يتائم وأيامى فقدمت الميم. وفتحت للمتحف فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ويتيم أيضاً جرى مجرى الأسماء الجامدة لأن فعلاً الوصفي يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل. وقد مر في سورة النساء أنه لما جرى مجرى الأسماء الجامدة كقارس وصاحب جمع على يتائم ثم قلب فقيل يتامى أو يجمع على

فإن تنكحي أنكح وإن تتأيمي... وإن كنت أفتي منكم أتأيم...
وتخصيص الصالحين بأن إحصان دينهم والاهتمام بشأنهم أهم وقيل المراد الصالحون
للنكاح والقيام بحقوقه ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ رد لما عسى يمنع من النكاح
والمعنى لا يمنعن فقر الخاطب أو المخطوبة من المناكحة فإن في فضل الله غنية عن المال
فإنه غاد ورائح أو وعد من الله بالإغناء لقوله ﷺ: «اطلبوا الغنى في هذه الآية» لكن مشروط

يتمى كأسري لأنه من باب الآفات ثم جمع يتمى على يتامى وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه
شاذ لا قلب فيه وهو ظاهر كلام سيويه وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على
وجاعي وحياطي لقرب اللفظ والمعنى. قوله: (وهو العزب الخ) عن محمد هي الشيب واختار
الكرخي ما ذكره المصنف ويشهد له ما روي أنه ﷺ قال: الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر
تستأذن في نفسها وإذنها صماتها^(١) ألا ترى كيف قابلها بالبكر وفي رواية الشيب أحق كذا في
المغرب وفيما استدل به نظر وقال التبريزي في شرح ديوان أبي تمام قد كثر استعمال هذه
الكلمة في الرجل إذا ماتت امرأته وفي المرأة إذا مات زوجها وفي الشعر القديم ما يدل على أن
ذلك بالموت وبترك الزواج من غير موت قال الشماخ:

يقرّ بعيني أن أحدث إنها وإن لم أنلها أيم لم تتزوج...
انتهى وقد ورد بهذا المعنى في قوله الحماسي:

كل حي تأيم منه ال عرس أو منها يتيم...
قوله: (فإن تنكحي أنكح وإن تتأيمي وإن كنت أفتى منكم أتأيم) وإن كنت أفتى جملة
معتضة وأفتى أفعال تفضيل من الفتوة وهي الشباب وأتأيم جواب الشرط مجزوم وحرك بالكسر
لأجل الشعر ومنكم خطاب بصيغة الجمع للواحدة كقوله:

ولو شئت حرمت النساء سواكم

قوله: (وتخصيص الصالحين الخ) أي ليحصن دينهم ويحفظ عليهم صلاحهم لأنهم
ينزلون منزلة الأولاد فكانوا مظنة الاهتمام وعلى الوجه الثاني المراد بالصلاح معناه اللغوي فالأمر
للندب كما لا يخفى. قوله: (رد لما عسى الخ) مرّ نظيره والغنية ما يستغنى به وغاد ورائح بمعنى
آت وذهب وهو من كلامهم قديماً ومعناه لا يستقر على حال فيكون أمراً بغنى القلب والإتكال
وخصوا به لما ذكره فلا يرد عليه شيء. وقوله: اطلبوا الغنى في هذه الآية^(٢) أي بالتزوج كما

(١) أخرجه مالك ٥٢٤/٢ وعنه مسلم ١٤٢٢١ ح ٦٧ و ٦٨ وأبو داود ٢٠٩٨ والنسائي ٧٧/٢، والترمذي
١١٠٨، والدارمي ١٣٨/٢، وابن ماجه ١٨٧٠، وابن أبي شيبة ١٣٦/٤، وابن الجارود ٧٠٩، والدارقطني
٢٤٢/٣ والبيهقي ١١٨/٧، وأحمد ٢١٩/١-٢٤١، وابن حبان ٤٠٨٥ كلهم من حديث ابن عباس.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ وإنما ذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره ٢٧٠/٣ قوله: وأما ما يورده كثير من الناس
على أنه حديث «تزوجوا فقراء يغنكم الله» فلا أصل له ولم أره بإسناد قوي ولا ضعيف إلى الآن وفي
القرآن غنية عنه اهـ.

بالمشيئة لقوله تعالى: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء﴾ ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ﴾ ذو سعة لا تنفذ نعمته إذ لا تنتهي قدرته ﴿عَلِيمٌ﴾ يسط الرزق ويقدر على ما تقتضيه حكمته

صرح به فيما تابعه من الأحاديث. وقوله: لكن مشروط بالمشيئة دفع لما يتوهم من أنه لا يخلف الميعاد وكم من متزوج فقير بأنه مقيد بالمشيئة بدليل سمعي. وهو الآية المذكورة أو عقلي وهو أن الحكيم لا يفعل إلا ما اقتضته المصلحة كما في الكشاف لكن هذا مبني على مذهبه كما قيل والأولى أن يقال: إنه من قوله: عليم حكيم. كما فسره به لأن مآله إلى المشيئة ففي هذه دلالة عليه. وهو كلام حسن فإن قيل: كذلك العزب غناه بالمشيئة فلا وجه للتخصيص قيل إنه تقرر في الطباع أن العيال سبب الفقر ولذا سموها سوس المال فالمراد دفع هذا التوهم لا التخصيص فالمعنى أن النكاح لا يمنع الغنى فعبر عن نفي المانع بوجوده معه.

كقوله: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض﴾ [سورة الجمعة، الآية: ١٠] ظاهره الأمر بالانتشار والمقصود أنه لا مانع منه فعبر به عنه مبالغة وهو تحقيق بديع وفي الجواب الأول نظر إليه. وأما ما قيل في الجواب من أن الغنى للمتزوج أقرب وتعلق المشيئة به أرجى للنص على وعد المتزوجين دونهم كما هو كذلك بالاستقراء فيآياه النص على خلافه في قوله: ﴿وإن يتفرقا بغن الله كلا من سعة﴾ [سورة النساء، الآية: ١٣٠] بل في هذه الآية لما في الكشاف وشرحه في قوله: ﴿وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله﴾ [سورة النور، الآية: ٣٣] إنه وعد من الله بالفضل عليهم بالغنى وهم غير متزوجين والحاصل أنه أمر للأولياء أن لا يباليوا بفقر الخاطب مع صلاحه ثقة بلفظه تعالى في الإغناء. ثم أمر الفقراء بالاستعفاف إلى وجدان الغنى تأمياً لهم وأدمج فيها أن مدار الأمر على العفة والصلاح وأنه مع ذلك وعد المتزوج والعزب معاً بالإغناء فلا ورود للسؤال أصلاً وليس ذهاباً إلى القول بالمفهوم كما توهم. وكون قوله تعالى: ﴿وإن خفتم عيلة﴾ الخ وارداً في منع الكفار عن الحرم فكونها مشروطة بالمشيئة لا يدل على مشروطة ما هنا ليس بشيء كما توهم وقوله: اطلبوا الغنى في هذه الآية. قال بعضهم إنه لم يقف عليه في كتب الحديث إلا أنه روي بمعناه وهو التمسوا الرزق بالنكاح^(١). قوله: (لا تنفذ نعمته) أي لا يفنى إحسانه ولا يتناهى لعدم تناهي قدرته على إيجاد إعطائه ولما كان المتبادر أن يردف قوله واسع بكرم ليكونا تذيلاً لما قبلهما إشار بقوله: في تفسيره يسط الرزق أي يوسعه ويقدر بزنة يضرب أي يضيقه إلى أن عليم تكميل لقوله واسع كقوله: حليم إذا من الحلم زين أهله مع الحلم في عين العدو مهيب...

إذ مقتضى السعة والقدرة أن لا يضيق على أحد فدفعه بأنه لعلمه بأحوالهم واللائق بهم لا

(١) أخرجه الديلمي في الفردوس ٢٨٢ عن ابن عباس. وقال الحوت البيروتي في أسنى المطالب ص ٥١ رواه الديلمي وفي سننه مسلم بن خالد وهو ضعيف لكن له شاهد اه. قلت وذكره ابن كثير موقوفاً على ابن مسعود في تفسيره ٢٦٩/٣ بلفظ: التمسوا الغنى بالنكاح دون إسناد.

﴿وَالسَّوْفِيَّ﴾ وليجتهد في العفة وقمع الشهوة ﴿الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ أسبابه ويجوز أن يراد بالنكاح ما ينكح به أو بالوجدان التمكن منه ﴿حَتَّى يُفَنِّمَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فيجدوا ما يتزوجون به ﴿وَالَّذِينَ يَبْتُغُونَ الْكِنَابَ﴾ المكاتبه وهو أن يقول الرجل لمملوكه كاتبتك على كذا من الكتاب لأن السيد كتب على نفسه عتقه إذا أدى المال أو لأنه مما يكتب لتأجيله أو من الكتب بمعنى الجمع لأن العوض فيه يكون منجماً بنجوم يضم بعضها إلى بعض ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ عبداً كان أو أمة والموصول بصلته مبتدأ خبره ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ أو مفعول لمضر هذا تفسيره والفاء لتضمن معنى الشرط والأمر فيه للندب عند أكثر العلماء لأن الكتابة معاوضة تتضمن الإرفاق فلا تجب كغيرها واحتجاج الحنفية بإطلاقه على جواز الكتابة الحالة ضعيف لأن المطلق لا يعم مع أن العجز عن الأداء في الحال يمنع صحتها كما في

يفعل إلا ما تقتضيه حكمته. قوله: (وليجتهد في العفة الخ) هو مأخوذ من السين الطلبيه وفي الكشاف كأنه طالب من نفسه العفاف وحامل لها عليه أي جرد من نفسه شخصاً يطلبه منه وهو من حيز التجريد كما في قوله: يستفتحون ومرّ تحقيقه. وقوله: أسبابه وفي نسخة استطاعته هو إما على المجاز أو تقدير المضاف فيه. قوله: (ما ينكح به) فعال يكون صفة بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب واسم آلة كركاب لما يركب به وهو كثير كما نص عليه أهل اللغة ولم يذكره الصرفيون لكونه غير قياسي فهو حقيقة. وما قيل: من أنه من إطلاق اسم المسبب على السبب كقوام ولجام لما يقام ويلجم به وهم مع أن اللجام معرب ليس في شيء مما نحن فيه. قوله: (أو بالوجدان الخ) وهو مجاز أو كناية كقوله ﴿اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ كما فصله الراغب وقوله المكاتبه أي أن الفعال مصدر بمعنى المفاعلة كالعتاب بمعنى المعاتبه وكذا شامل للمال والخدمة وقوله: من الكتاب أي مأخوذ منه. وقوله: بنجوم جرياً على الغالب فهو شامل للنجم الواحد عندنا ومذهب المصنف رحمه الله لا بد من تعدده فهو على ظاهره. قوله: (والموصول الخ) فالخبر الإنشائي بتقدير مقول فيه كما هو معروف في نظائره وقد مرّ في المائدة أنه لا حاجة إلى تأويل مثله لأنه في معنى الشرط والجزاء وقوله: أو مفعول فهو من باب الاشتغال ووقوع الفاء في المفسر لتضمنه الشرط أيضاً كما مرّ. فما قيل: إن تضمن معنى الشرط على الابتداء والخبر. وعلى الإضمار والتفسير الفاء لأن حق المفسر أن يعقب المفسر والمراد كتابة بعد كتابة لكثرة الموالي والمكاتبين غير متوجه. وقوله: والأمر الخ قد عرفت ما فيه فتذكره. قوله: (والأمر فيه للندب) وذهب بعضهم إلى أنه للوجوب بشرط الخيرية. وقوله: لأن الخ دليل عدم الوجوب والإرفاق إفعال من الرفق بالعبد بتخليصه من الرق. وقوله: لأن المطلق لا يعم الخ ردّ على الحنفية إذ خالفوا ما ذهب إليه الشافعي في تجويز الكتابة الحالة استدلالاً بالاطلاق هنا لأن المطلق غير العام وقد قالوا إن الكتابة تغني عن تقييده بالتنجيم لأنه يكتب أنه يعتق إذا أدى ما عليه ومثله لا يكون في الحال فظهر سقوط ما قيل عليه إنه إنما يكون كذلك لو تعين كونها من الكتابة للتأجيل وليس فليس وإن الإطلاق يكفي لغرض الحنفية إذ لا تمس حاجتهم إلى العموم. قوله: (مع أن العجز الخ) يعني أن العبد لكونه لا مال له يؤديه

السلم فيما لا يوجد عند المحل ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أمانة وقدرة على أداء المال بالاحتراف وقد روي مثله مرفوعاً وقيل صلاحاً في الدين وقيل مالا وضعفه ظاهر لفظاً ومعنى وهو شرط الأمر فلا يلزم من عدمه عدم الجواز ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ أمر للموالي كما قبله بأن يبذلوا لهم شيئاً من أموالهم وفي معناه حط شيء من مال الكتابة وهو للوجوب عند الأكثر ويكفي أقل ما تتمول وعن علي رضي الله تعالى عنه يحط الربع وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الثلث وقيل ندب لهم إلى الإنفاق عليهم بعد أن يؤدوا ويعتقوا وقيل أمر لعامة المسلمين بإعانة المكاتبين وإعطائهم سهمهم من الزكاة ويحل للمولى وإن كان غنياً لأنه لا يأخذه صدقة كالدائن والمشتري ويدل عليه قوله عليه الصلاة

فعبزه الحال يمنع صحة المكاتبه الحال قياساً على السلم فيما لا يوجد عند حلول الأجل فإنه لا يجوز. وأجيب بأنها مطلقة فتقيدها بدون حاجة ممتنع، وما ذكر لا يصح القياس عليه للفارق والعتق على مال حال جائز بالإجماع ولا فرق بينهما ولا عجز مع أمر المسلمين بإعانتهم بالصدقة والهبة والقرض فهو كصحة البيع لمن لا يملك الثمن بل أولى. قوله: (أمانة وقدرة) هذا تفسير الشافعي لأن مقصود الكتابة يحصل بهما فإن فقدوا أو أحدهما لا تستحب الكتابة عنده وهو أولى من تفسيره بالمال. وقوله: روي مثله إشارة إلى تأييده بأنه مروى عن النبي ﷺ^(١) فلا وجه لمخالفته وتضعيفه. وقوله: صلاحاً في الدين مرضه لأنه لا يناسب المقام ويقتضي أنه لا يكتب غير المسلم وهذا قريب من تفسيره في الهداية بأن لا يضرّ بالمسلمين بعد العتق فإن كان كذلك فالأفضل عدم كتابته. قوله: (وضعفه الخ) إما لفظاً فإنه لا يقال فيه مال بل عنده أوله ولا يرد على هذا أن العبد لا ملك له كما توهم لأن الاختصاص يكفي فيه كونه في يده مع أنه لا يدفع الضعف وأما المعنوي فلأن العبد لا مال له ولأن المتبادر من الخير غيره وإن أطلق الخير على المال في القرآن كالأمانة والصلاح وقدرته على الكسب كما لا يخفى. قوله: (فلا يلزم من عدمه عدم الجواز) بل عدم المشروط وهو الوجوب أو الاستحباب، وهو دفع لتوهم اقتضائه لعدم الجواز فإن كان الأمر للإباحة فالشرط لا مفهوم له لجريه على العادة في مكاتبه من علم خيرته. قوله: (أمر للموالي كما قبله) أي كالأمر الذي قبله وهو أنكحوا وهذا عند الشافعي رحمه الله وعندنا لعامة المسلمين ولهم فيه قولان هل الأصل الحط والبذل يدل منه أو عكسه واختار المصنف الثاني لتبادره من الإيتاء ومال الله ولأنه حينئذ مجاز والأصل خلافه. وفسره الدميري رحمه الله بالتزام المال كما في الجزية وفيه نظر والأصح عندهم أنه يكفي حط مقدار ما. وقوله: وهو للوجوب يعني في مذهبه. وقوله: ما يتمول بصيغة المجهول أي ما يعدّ ما لا كسفته. وقيل: هو معلوم والعائد محذوف أي به والمعنى يصير ذا مال (فائدة) قال

(١) مراد المصنف ما أخرجه أبو داود في المراسيل ١٦٢ عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا «فكاتبوهم...» قال: إن علمتم منهم حرقة ولا ترسلوهم كلاً على الناس. وهو ضعيف لإرساله.

والسلام في حديث بريرة هو لها صدقة ولنا هدية ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ﴾ إماءكم ﴿عَلَى الْإِغْيَاءِ﴾ على الزنا كانت لعبد الله بن أبي ست جوار يكرههن على الزنا وضرب عليهن الضرائب فشكا بعضهن إلى رسول الله ﷺ فنزلت ﴿إِنْ أَرَدْنَا مَحْضًا﴾ تعففاً شرط للإكراه فإنه لا يوجد

الدميري رحمه الله: الكتابة لفظة إسلامية. وأول من كاتبه المسلمون عبد لعمر رضي الله عنه يمسى أبا أمية. قوله: (ويحل) أي ما يأخذه الكاتب من الزكاة يحل لمولاه لأنه تصدق به على العبد وأخذه منه السيد على أنه بدل الكتابة لا صدقة كما لو أخذه الفقير منه واشتراه غني فإنه يحل له وهذا منقول في الكشف عن أبي حنيفة رحمه الله قال الطيبي عند الشافعي: أنه إذا أعيد المكاتب إلى الرق أو أعتق من غير جهة الكتابة ردّ المولى ما أخذه إلا أن يتلف قبله لأن ما دفع للمكاتب لم يقع موقعه بقياسه على من اشترى من الفقير غير صحيح وكذا إلحاقه بقصة بريرة رضي الله عنها فإنه لم يظهر فيها بطلان صرف الصدقة إلى من صرفت إليه يعني عند الشافعي فليس اعتراضاً على الزمخشري فظهر أن معنى قول المصنف رحمه الله: يحل للمولى الخ أنه يحل له إذا لم يرق المكاتب أو يعتق من غير جهة الكتابة، وأما عندنا فيحل له مطلقاً لتبديل الملك عند محمد رحمه الله أو لأنه لا يثبت في الصدقة وإنما الخبث في أخذها، عند أبي يوسف رحمه الله لكنه ينافي جعلها أوساخ الناس في الحديث وأنه لا اعتراض عليه كما توهم في المقيس عليه لأن كون ما أخذه بدل الكتابة يقتضي تقررها وكلامه مبني عليه فتختلف الجهة في الملك اختلافاً صحيحاً مقرراً عليه. وتنظيره بقصة بريرة رضي الله عنها التي رواها الشيخان لمجرد اختلاف جهتي الملك فإنها أخذته بعد العتق صدقة وأعطته هدية لآل البيت الذين لا يحل لهم الصدقة فلا غبار عليه. وأما عندنا فلا ورود له أصلاً. قوله: (في حديث بريرة رضي الله عنها) وهو كما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة وأنهم اشترطوا ولاءها لهم فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: اشتريتها فأعتقتها وإنما الولاء لمن أعتق قالت فأتى إلى النبي ﷺ بلحم فقلت هذا ما تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية^(١). وبريرة بفتح الباء الموحدة وكسر أولى الرءاءين المهملتين كانت مكاتبه كما في البخاري فاشتريتها عائشة ثم أعتقتها والصدقة المعطاة ليست زكاة لفك رقبته فالمقيس عليه تبديل الملك فما اعترض به عليه وهم. قوله: (كانت لعبد الله بن أبي) ابن سلول رأس المنافقين والحديث صحيح في مسلم^(٢) والضرائب جمع ضريبة وهي المال المعين المقسط. وقوله: فشكا بعضهن

(١) أخرجه البخاري ٢٥٧٨ ومسلم ١٠٧٥ ح ١٧٣ و ١٥٠٤ ح ١١ و ١٣ والنسائي ١٦٥/٩-١٦٦، والبيهقي ٣٣٨/١ و ١٨٥/٦ و ٣٤/٧ و ٢٢٠ و ٢٩٥/١٠ والطيالسي ١٤١٧، وابن حبان ٥١١٥ كلهم عن عائشة.

(٢) أخرجه مسلم ٣٠٢٩ ح ٢٦-٢٧ وابن جرير ١٠٣/١٨، والواحدي في أسباب النزول رقم ٦٤٠ و ٦٤٣ كلهم من حديث جابر بن عبد الله.

وزاد السيوطي نسبه في الدر ٤٦/٥ لابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والدارقطني وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه.

دونه وإن جعل شرطاً للنهي لم يلزم من عدمه جواز الإكراه لجواز أن يكون ارتفاع النهي بامتناع المنهي عنه وإيثار إن على إذا لأن إرادة التحصن من الإماء كالشاذ النادر ﴿لِيُبْنِغُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أي لهن أو له إن تاب والأول أوفق للظاهر ولما في مصحف ابن مسعود رضي الله تعالى عنه من بعد إكراههن لهن غفور رحيم ولا يرد عليه أن المكرهه غير آئمة فلا حاجة إلى المغفرة لأن الإكراه لا ينافي

أي ثنتان منهن كما صرحوا به. قوله: (شرط للإكراه الخ) قيل على تقدير التسليم يكون سبباً للترك لا للذكر. وقيل: لا مجال للمنع لظهور أن الإكراه يكون على خلاف الإرادة والاختيار. ثم المقصود رد من تمسك بالآية لإبطال المفهوم إذ لو اعتبر يلزم جواز الإكراه إذا لم يرد التحصن وهو لا يتصور وخلاصته منع أن لها مفهوماً مستنداً لما ذكر. فظهر أن ما اعترض به عليه من أنه شبه مقابل للمنع باليمنع مع تعرض المصنف رحمه الله لبيان سبب الذكر وهو الإشعار بندرته وغبابته وتقريع مرتكبه وفيه أن قوله لا مجال للمنع غير مسلم عند قائله لأنه يجوز الإكراه إذا لم يردن التحصن بأن تكرهه على زنا غير الذي أرادته أو على ما أرادته ومنعها منه الحياء أو زيادة طلب أجر ونحوه وفي العضد وشروحه الغالب أن الإكراه يكون عند إرادة التحصن لأنهن إما أن يردن التحصن أو البغاء أو لا يردن شيئاً لكن الغالب إرادتهن التحصن، فخرج الشرط مخرج الغالب ومثله لا مفهوم له، وكل ضدّين اختيار بين لا ثالث بينهما لا يجوز خلوهما عن الإرادة عندنا لأنها صفة تخصص أحد المقدورين بالوقوع وأحدهما واقع. فلا بد له من مخصص وعند المعتزلة يجوز خلوهما عنها لأن الإرادة عندهم تتبع اعتقاد النفع فيجوز أن لا يكون في النفس ميل لهما. فقوله: الغالب أن الإكراه يكون عند إرادة التحصن بناء على مذهب المعتزلة لأن الاعتراض لأبي عبد الله البصري والقاضي عبد العبار منهم. وفيه بحث وأما قوله: إنه منع للمنع مخالف لأداب البحث فعند التأمل غير وارد لأنه منع للسند وهو قد يمنع كما قرره. وفي شرح المفتاح الشريفي فائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على أنهم مع قصورهن إذا أردن التعفف فالولي أحق بذلك فهي نعي عليه وزجر له والآية نزلت فيمن أردنه فخص لخصوص مورده قيل وهو الأوجه فتأمل وقوله: لجواز الخ لا مغايرة فيه لما قبله ويرد عليه ما تقدّم. قوله: (وإيثاران الخ) هذا ما قرره أهل المعاني ولا غبار عليه ولا يلزم أن يترتب على القيد حكم شرعي حتى يقال إنه لا وجه لذكر لمجرد هذه النكته. وما قيل من أن إيثارها للإيدان بوجوب الانتهاء عن الإكراه عند كون التحصن في حيز الإرادة والشك وإن كان له وجه يبعده سبب النزول الداخل فيه بالأولوية لتحقق الإرادة فيه ولذا لم يعرجوا على ما ذكره. قوله: (لتبتغوا) أي لأجل الابتغاء والطلب وعرض الحياة كسبهن وأولادهن وقوله: لهن ذكروا فيه وجوهاً تقدير لهن وله ولهما معاً والإطلاق لتناوله لهن تناولاً أولاً. واعترض أبو حيان على الوجه الأول بخلو جواب اسم الشرط عن ضميره وردّ بأنه لا محذور فيه لأن اللازم لانعقاد الشرطية كون الأول سبباً للثاني مع أن التقدير فإن الله بعد إكراههم إياهن. والمقدر يكفي

المؤاخذه بالذات ولذا حرم على المكره القتل وأوجب عليه القصاص ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾ يعني الآيات التي بينت في هذه السورة وأوضحت فيها الأحكام والحدود وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بالكسر في هذا وفي الطلاق لأنها واضحة تصدقها الكتب المتقدمة والعقول المستقيمة من بين بمعنى تبين أو لأنها بينت الأحكام والحدود ﴿وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكَ﴾ أي ومثلاً من أمثال من قبلكم أي وقصة عجيبة مثل قصصهم وهي قصة عائشة رضي الله تعالى عنها فإنها كقصة يوسف ومريم ﴿وَمَوْعِظَةً

للربط. وقيل: جواب الشرط محذوف أي فعلية وبال إكراههن. ورد بأن فيه ارتكاب إضرار بلا ضرورة ولا يخفى أن ما ذكره أبو حيان هو الأصح عند النحاة. وفي المغني إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره الشرط أو الجزاء لالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح. وأما ما ذكره معه ففيه نظر لأنهم لم يعدوا الفاعل المقدر في المصدر في نحو هند عجبت من ضرب زيداً رابطاً ولا فرق بينهما كما توهم وتقدير الجواب المذكور لتسبب الجزاء كما لا يخفى. قوله: (على المكره) بفتح الراء القتل هذا مذهب الشافعي وقد خولف فيه وتفصيله في الفقه وقيل إن الإكراه كان دون الإكراه الشرعي فلذا ذكر هذا. قوله: (لأن الإكراه لا ينافي المؤاخذه بالذات) أي المؤاخذه بارتكاب ما نهى عنه من حيث هو منهي عنه لا تنافي الإكراه لأنه لا يسقط حرمة وأثمه ولا يسقط التكليف وإنما المنافي لها عدم التكليف به والإكراه بواسطة المغفرة له مناف لها وذلك بالعرض لا بالذات. وذهب بعض أهل الأصول إلى منافاة بعض أنواعه للمؤاخذه ولذا قال الزمخشري: لعل إكراههن كان دون ما اعتبره الشارع وتفصيل المسألة في أصول الفقه. قوله: (التي بينت في هذه السورة) فالمبين الآيات والمبين في السورة والتبيين ذكرها واضحة الدلالة فقوله: وأوضحت فيها أي في هذه السورة عطف تفسير عليه. وأما كون ضمير فيها للآيات على أن الأصل مبيناً فيها على الحذف والإيصال فوجه آخر لا يمكن إرادته مع الأول كما توهم ولو أراده لقال: أو أوضحت وهذا على قراءة الفتح وعلى الكسر فهو إما من بين بمعنى تبين اللازم والمراد تبين كونها آيات من الله وشرائع مطهرة ولذا قال: تصدقها الخ أو من المتعدي والمفعول محذوف كما ذكره المصنف رحمه الله والإسناد مجازي. قوله: (وقصة الخ) يعني المثل هنا بمعنى القصة المستغربة كما مر ومن ابتدائية اتصالية أو بيانية والمراد أنها من جنس القصص المستغربة في الأمم السالفة لأنها كقصة يوسف عليه الصلاة والسلام ومريم حيث أسند إليهما مثل هذا الإفك فبرأهما الله منه. وقوله: تلك الآيات إشارة إلى ما مضى في هذه السورة. وقوله: وقيل معطوف على قوله يعني الآيات فالمراد بها في الأول الآيات الماضية في هذه السور وفي هذا جميع القرآن. وقوله: والصفات الخ إشارة إلى مصححه. قوله تعالى: ﴿الله نور﴾ الخ في الكشاف في سورة البقرة الإضاءة فرط الإنارة فقيل: إنه جعل الضوء أبلغ من النور وأشد. لقوله: (جعل الشمس ضياء والقمر نوراً) وفي الفلك الدائر أنه غير صحيح إذ ليس له في اللغة شاهد ولا في الاستعمال مساعد وقد قال ابن

لِلْمُتَّقِينَ﴾ يعني ما وعظ به في تلك الآيات وتخصيص المتقين لأنهم المنتفعون بها وقيل المراد بالآيات القرآن والصفات المذكورة صفاته ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ النور في الأصل كيفية تدركها الباصرة أولاً وبوساطتها سائر المبصرات كالكيفية الفائضة من النيرين على الأجرام الكثيفة المحاذية لهما وهو بهذا المعنى لا يصح إطلاقه على الله تعالى إلا بتقدير مضاف كقولك زيد كرم بمعنى ذو كرم أو على تجوز إمام بمعنى منور السموات

السكيت: النور الضياء فسوى بينهما والآية المذكورة لا تدلّ على المدعي وأجيب بأن كلام ابن السكيت بحسب أصل الوضع وما ذكر بحسب الاستعمال كما في الأساس. والتحقيق ما في الكشف من أن الضوء فرع النور وهو الشعاع المنتشر ولذا أطلق النور على الذوات دون الضوء ولما كان الإبصار بالفعل بمدخلة الضوء كان فيه مبالغة من جهة أخرى وتنويره ما قاله الإمام السهيلي رحمه الله في الروض في قوله ورقة:

ويظهر في البلاد ضياء نور يقيم به البرية أن تموجا...

إنه يوضح معنى النور والضياء وأن الضياء هو المنتشر عن النور والنور هو الأصل ومنه مبدؤه وعنه يصدر وفي التنزيل فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً لأن نور القمر لا ينتشر عنه من الضياء ما ينتشر عن الشمس لا سيما في طرفي الشهر. وفي الحديث الصلاة نور والصبر ضياء وذلك لأنها عمود وهي ذكر وقرآن ونهي عن المنكر والصبر عن المنكر ضياء صادر عن هذا النور الذي هو القرآن ومن أسمائه تعالى النور دون الضياء وهذا منزع رفيع وسر بديع فيه نور وشفاء لما في الصدور علم به أن بينهما فرقا لغة واستعمالاً وأن أبلغية كل منهما لها وجه. وتسميته تعالى به فإن فهمت فنور على نور وبهذا تبين أن قول الشريف إطلاق كل منهما على الآخر مشهور فلا يتأتى الفرق المأخوذ من استعمالات البلغاء ولا المأخوذ من اصطلاح الحكماء وهو أن الضوء ما يكون للشيء من ذاته والنور ما يكون من غيره كلام ناشئ من ضيق العطن وكذا ما قيل ينبغي أن يكون النور على الإطلاق أقوى. قوله: (الله نور السموات) لكنه إنهما يتجه إذا لم يكن بمعنى المنور كما عليه المفسرون فاحفظه فإنه نفيس. قوله: (النور في الأصل كيفية الخ) بين في الحكمة أن المبصر بالذات الألوان والأضواء وما سواها يدرك بواسطتها بعد إدراكها وإن لم يشعر به وإليه أشار بقوله: ظاهر بنفسه الخ والضوء عندهم كالنور كيفية وقيل: جوهر شفاف وأما عند اللغويين فقد مرّ تحقيقه. وقوله: كالكيفية وفي نسخة الكيفيات والجمع باعتبار الأفراد وما أفيض عليه. قوله: (المحاذية لهما) أي المقابلة للنيرين وفي نسخة بواسطتها أي تلك الكيفية وهو إشارة إلى أنها مشروطة بالمقابلة. فإن قلت: إنا نجد وجه الأرض مضيئاً عند الأسفار من الشمس التي لم تقابلها حينئذ قلت: استضاءة وجه الأرض بمقابلة الهواء المستضيء بها والقابلة إمام بالذات أو بالواسطة. وقوله: وقد قرىء به أي بمنور على زنة اسم الفاعل وقرىء نور ماضياً أيضاً. قوله: (لا يصح) لأنه تعالى منزّه عن الجسمية والكيفية. وقوله: زيد كرم في الكشف ثم تقول ينعش

والأرض وقد قرئ به فإنه تعالى تَوَرَّهما بالكواكب وما يفيض عنها من الأنوار أو بالملائكة والأتبياء أو مدبرهما من قولهم للرئيس الفائق في التدبير نور القوم لأنهم يهتدون به في الأمور أو موجدهما فإنَّ النور ظاهر بذاته مظهر لغيره وأصل الظهور هو الوجود كما أنَّ أصل الخفاء هو العدم والله سبحانه وتعالى موجود بذاته موجد لما عده. أو الذي به يدرك

الناس بكرمه وجوده أي تجيء بما يدلُّ على أنَّ المراد ذو كرم كما قيل: مثل نوره ويهدي الله لنوره. وقوله: بمعنى منور فهو مجاز مرسل من إطلاق الأثر على مؤثره كما يطلق المسبب على سببه ولم يجعله من المبالغة لأنه لا يحسن هنا جعله نفس الكيفية إِدعاءً ولا يصح. كما أشار إليه في قوله: بالكواكب الخ قيل: هو لف ونشر فتنوير السماء بالكواكب والأرض بما يفيض عنها وكذلك قوله: بالملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكن التنوير على هذا عقلي لا حسِّي وفيه نظر. قوله: (أو مدبرهما) معطوف على قوله منور السموات فيكون مجازاً واستعارة وأورد عليه أنه ذكر فيه طرفاً التشبيه وهما الله والنور فهو تشبيه بليغ لا استعارة على الأصح إلا أن يكون على قول ضعيف أو يعطف على قوله تجوز والجواب عنه أنَّ ذكرهما إنما يتناهيها إذا ذكر على وجه ينبيء عن أنه مشبه وكان هو المشبه بعينه كما أشار إليه في مواضع من الكشاف وصرَّح به أهل المعاني كما ستراه في سورة الدخان وهنا لم يشبهه الله بالنور بل المدبر به وذكر جزئي يصدق عليه المشبه أو كلي يشمل لا ينافي ذلك وإليه أشار من قال: يمكن أن يقال: إنه استعارة تبعية استعير للتدبير بعلاقة المشابهة في حصول الاهتداء ثم اشتق منه المنور بمعنى المدير. وقوله: من قولهم بيان للتصحيح الاستعارة حيث يفهم منه جواز إطلاق النور على التدبير في قوله: على تجوز دلالة على هذا إلا أنه خبط فيه خبط عشواء لأنَّ النور مصدر فلا معنى لجعل الاستعارة فيه تبعية ولا حاجة إليه بعدما سمعته وقد مرَّ تفصيله في سورة يوسف وهذا جار في قوله أو موجدهما. قوله: (فإنَّ النور ظاهر الخ) كذا في المواقف حيث ذكر إنه من أسماء الله وكذلك قال الغزالي: فإن فهمت فهو نور على نور فيكون أطلق عليه تعالى مجازاً مرسلًا باعتبار لازم معناه وهو ظهوره في نفسه وإظهاره لغيره وأريد بالظهور فرده الكامل وهو ما كان من كتيم العدم إلى الوجود لتيادره وإليه أشار بقوله: وأصله الوجود. وقيل: هو استعارة وقوله: ظاهر الخ بين لوجه الشبه فالمستعار له الواجب الوجود الموجد لما سماه لا الوجود كما توهم والمستعار منه الظاهر بنفسه المظهر لما سواه لكن قوله: وأصل الظهور الخ لا يناسبه فإنَّ الأصالة ينبغي أن تكون في المشبه به وإن كانت الأعرافية كافية فيه كما هنا والمراد بكونه أصلاً إنه أقوى أفراداه أو أنه مترتب عليه في الأكثر فتأمل. قوله: (أو الذي به يدرك الخ) الظاهر أنه معطوف على قوله: منورهما وهو مجاز لا على قوله: تجوز حتى يكون حقيقة ولا على قوله كيفية كما قيل البعده وإباء ما بعده عنه والنور يدرك بواسطته المعالم فتجوز به عن مفيض الإدراك ومعطيه لأنه يفيض على الإنسان ما علم وهو قريب من معنى الهادي. كما أشار إليه فهو مجاز مرسل أو استعارة لا تشبيه بليغ كما عرفت ويدرك الأول معلوم والثاني مجهول وهما

أو يدرك أهلها من حيث أنه يطلق على الباصرة لتعلقها به أو لمشاركتها له في توقف الإدراك عليه ثم على البصيرة لأنها أقوى إدراكاً فإنها تدرك نفسها وغيرها من الكليات والجزئيات الموجودات والمعدومات وتغوص في بواطنها وتتصرف فيها بالتركيب والتحليل ثم إن هذه الإدراكات ليست لذاتها وإلا لما فارقتها فهي إذن من سبب يفيضها عليها وهو الله سبحانه وتعالى ابتداءً أو يتوسط من الملائكة والأنبياء ولذلك سماها أنواراً ويقرب منه قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما معناه هادي من فيهما فهم بنوره يهتدون وإضافته إليهما

تنازعا قوله أهلها أي السموات والأرض . يعني أنه أطلق عليه تعالى مجازاً لإطلاقه على قوة البصر والبصيرة إطلاقاً شائعاً حقيقة أو بمنزلتها لتجوّز به عن معطي ذلك لأنه سببه أو مشابهه ولذا قال : وهو الله وفيما ذكره المحشي هنا خلل يعلم مما مرّ . قوله : (لتعلقها به) يشير إلى ما في البصر من الخلاف هل هو بشعاع نوراني فيتعلق البصر بالنور أو بالانطباع أو بمجرد خلق الله فيكون مشابهاً أو متوقفاً عليه على وجهي التجوّز كما مرّ وهما وجهان لإطلاق النور على الباصرة . وقوله : من حيث بيان لإطلاق النور عليه تعالى . وقيل : معنى قوله لتعلقها به أنّ أبصارها بسببه فهو مجاز مرسل . وقوله : عليه أي على كل منهما لا على النور فتأمل . قوله : (ثم على البصيرة لأنها أقوى) فهي أحق بإطلاق النور عليها من الباصرة فإن قلت قوله ثم يقتضي أنها دونها وقوله أقوى يخالفه قلت هما باعتبارين فإنّ إطلاق النور على البصر أشهر وأظهر والبصيرة مستمدة من الحواس الظاهرة غالباً فهي في المرتبة الثانية بهذا الاعتبار وباعتبار أنّ مدركاتها أكثر أقوى ورب فرع قلق أصله فهي تدرك المعدومات ونفسها بخلاف الباصرة . وقوله : الموجودات والمعدومات بدل أو صفة للكليات والجزئيات لتعميم إدراكها وقوله : تغوص في بواطنها أي تدرك ما خفي وتركب منها وهذا بيان للإدراكات العقلية التي لا تدركها الباصرة إجمالاً . وقوله : تتصرف فيها أي في بواطنها أو في المدركات قيل وهو أولى . قوله : (ثم إنّ هذه الإدراكات الخ) إشارة إلى العلاقة بين المدرك المسمى نوراً وبين الباري تقدّس وتعالى بل كونه أحق به والمراد من الإدراكات إدراك البصر والبصيرة السابقين جميعاً . وقوله : ولذلك سماها نوراً هذا مجاز آخر لتسمية القرآن نوراً وما ذكره ملخص من مشكاة الأنوار للإمام الغزاليّ وتفسير الإمام رحمهما الله .

قوله : (ويقرب منه قول ابن عباس الخ) يعني أنه تعالى سبب لكل من الهداية والإدراك وإدراك الشيء مطابقاً للواقع سبب للهداية فيؤول لإطلاق النور بمعنى سبب الإدراك عليه تعالى إلى كونه هادياً لكن لما كان بين مفيض الإدراك والهادي تغاير في الجملة قال : يقرب منه فقول الطيبي ومن تبعه إنّ قول ابن عباس رضي الله عنهما من واد وهذا من واد إذ قوله من وادي طور سيناء وهذا من وإدهام فيه ابن سيناء فإنّ معنى قوله : الله هادي العالمين مبين ما يهتدون به ويتخلصون من ظلمات الكفر والضلال بوحى منزل ونبيّ مرسل والتأويل الذي عليه التعويل ما ساعده النظم سياقاً وسباقاً وما قبله من قوله : ولقد أنزلنا الخ إشارة في ضمن ما بين من

للدلالة على سعة إشراقه أو لاشتمالهما على الأنوار الحسية والعقلية وقصور الإدراكات البشرية عليهما وعلى المتعلق بهما والمدلول لهما ﴿مَثَل نُورِهِ﴾ صفة نوره العجيبة الشأن وإضافته إلى ضميره سبحانه وتعالى دليل على أن إطلاقه عليه لم يكن على ظاهره ﴿كَيْشْكُورٍ﴾ كصفة مشكاة وهي الكوة الغير النافذة ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ سراج ضخم ثاقب وقيل المشكاة الأنبوبة في وسط القنديل والمصباح الفتيلة المشتعلة ﴿أَلْيَصْبَاحُ فِي رُجَائِمِهِ﴾ في قنديل من الزجاج ﴿الرُّجَائِمُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ مضيء متلألئ كالزهرة في صفائه وزهرته منسوب إلى الدرّ أو فعيل كمريق من الدرء فإنه يدفع الظلام بضوئه أو بعض ضوئه بعضاً من لمعانه إلا أنه قلبت همزته ياء ويدلّ عليه قراءة حمزة وأبي بكر على الأصل وقراءة أبي عمرو

الأحكام إلى نزاهة أم المؤمنين رضي الله عنها وطهارة ساحة أفضل المرسلين هدايا بها إلى معالم الحكم فذكر بعدها أنه الهادي ثم قال: يهدي الله لنوره فأخذ الكلام بعضه بحجز بعض غير سديد. وما هو من التعصب ببعيد. وقوله وإدهام فيه ابن سينا إشارة إلى أنه أخذ من كلامه من الإشارات:

وفي الإشارات ما يغني عن الكلم

فتدبر. قوله: (وإضافته إليهما) أي السماء والأرض مع أنه بجميع معانيه نور لجميع الموجودات فإما أن يكون ليس المقصود التخصيص بهما بل القصد إلى سعة إشراقه كقوله وجنة عرضها السموات والأرض أو المراد بهما العالم كله كإطلاق المهاجرين والأنصار على جميع الصحابة رضي الله عنهم فإن قلت هذا من إطلاق اسم البعض على الكل مجازاً وقد اشترط فيه في التلويح أن يكون الكل مركباً تركيباً حقيقياً ولم يثبت في اللغة إطلاق الأرض على مجموع الأرض والسماء والإنسان على الآدمي والسبع قلت لا يتعين كونه مجازاً لجواز كونه كناية كما صرح به الطيبي ولو سلم فما في التلويح غير مسلم أو أغلبي مقيس لأن الزمخشري ذكر في قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ أنه عبر عن جميع العالم بالسماء والأرض وقال العلامة في شرحه أنه من إطلاق الجزء على الكل وقوله العقلية يعني بها الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام والأولياء وقوله: وقصور الخ وجه آخر لعدم التعميم والاقتصار عليهما والمدلول لهما شامل لإثبات الصانع. قوله: (صفة نوره) هو معنى المثل كما مرّ في سورة البقرة وقوله دليل الخ لأنه لو كان عينه لزم إضافة الشيء إلى نفسه فهو يدلّ على أنه على تقدير مضاف أو أنه مجاز عما مرّ والكوة بفتح الكاف وضمها الطاقة. وقوله: كصفة إشارة إلى تقدير مضاف فيه وثاقب بمعنى شديد الإضاءة. وقوله: كالزهرة بضم الزاي وفتح الهاء وتسكينها خطأ اسم للكوكب المعروف وهو تمثيل للكوكب وخصه لشدة ضوئه وشبهه بالسراج وزهرته بفتح الزاي وضمها مع سكون الهاء بياضه وحسنه. قوله: (منسوب إلى الدرّ) في الزاهر لابن الأنباري الدرّي الكوكب المضيء وفيه خمس لغات ضم

والكسائي دريء كشريب وقد قرئ به مقلوباً ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ أي ابتداءً ثقب المصباح من شجرة الزيتون المتكاثرة نفعه بأن رويت ذبالبته بزيتها وفي إبهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم إبدال الزيتونة عنها تفخيم لشأنها وقرأ نافع وابن عامر وحفص بالياء والبناء للمفعول من أوقد وحمزة والكسائي وأبو بكر بالتاء كذلك على إسناده إلى الزجاجية بحذف المضاف وقرئ توقد بمعنى تتوقد ويوقد بحذف التاء لاجتماع الزيادتين وهو غريب

الذال وكسرها وفتحها مع الهمزة وضم الدال وكسرها مع تشديد الياء فمن قال دريء نسب إلى الدر لحسنه وضيائه فوزنه فعلي ومن قال: دريء بالضم والهمز فهو فعيل من درأ الكوكب درأ جرى أو دفع وهو شاذ لأن فعيلاً ليس من أبنية العرب ومريق اسم المعصفر أو ما سمن من الخيل وعده سيويه من أبنيتهم. وقال أبو عبيدة: أصله دروء كسبوح فجعلت الضمة كسرة لاستئصال الضمات والواو ياء كما قالوا في عتو عتي. ومن قال: دريء بكسر أوله كسره من أجل الياء التي بعد الراء مجانسة لها فقول منسوب إلى الدر بناء على عدم وجود فعيل والهمزة من تغييرات النسب، وقوله أو فعيل على مذهب سيويه. وقوله من الدرء يصعني الدفع أو الجري كما مرّ وقيل هو من درأ إذا طلع بغتة وفاجأ وقوله قلبت همزته على أنه من درأ المهموز ودريء بالكسر كشريب وسكيت صف مشبهة وهو أفصحها والضم لندوره جعله بعضهم لحناً ولا وجه له مع وروده في الكتاب العزيز وفي اللباب فعيل غريب لا نظير له إلا مريق وعلية وسرية وذرية قاله: أبو عليّ. وقال الفراء لم يسمع إلا مريق وهو أعجمي وأما دريء بفتح الدال والهمز فشقاق ليس له نظير إلا سكينه يفتح السين في لغية حكاها أبو زيد وما ذكره في سرية خالف فيه بعض أهل العربية وجعله نسبة إلى السير وهو النكاح وضمه من تغييرات النسب كدهري وقيل هو فعلولة من السرور فأبدلت الراء الأخيرة ياء فوزنها فعيلة وأما ذرية فنسبة إلى الذر على غير القياس لإخراجهم كالذر من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام وقوله فإنه يدفع إلى آخره إشارة إلى أن الدرء بمعنى الدفع. وقوله أو بعض معطوف على فاعل يلاع المستتر. وقوله: ويدل عليه أي على القلب وقوله وقد قرئ به أي بكسر الدال وقوله مقلوباً أي مقلوباً همزته ياء وقيل إنه يريد به القلب المكاني بتقديم الهمزة ساكنة على الراء فإنه قرئ به في نادر الشواذ وهو غريب. قوله: (أي ابتداء) إشارة إلى أن من للابتداء والثقوب الإضاءة وقوله المتكاثرة نفعه تفسير لمباركة وقوله بأن رويت بتشديد الواو وتحقيقها أي سقيت متعلق بابتداء. وذبالبته بضم الذال المعجمة وتخفيف الموحدة هي الفتيلة وقوله إبدال الزيتونة وقال أبو عليّ إنه عطف بيان بناء على أنه يكون في التكرات فلا وجه لردّ ابن هشام عليه في تذكرته وقوله تفخيم لشأنها لما في التفسير بعد الإبهام من تمكينه في الذهن وتعظيمه وقوله على إسناده إلى الزجاجية إشارة إلى أنه على ما قبله مسند للمصباح وإذ أسند إلى الزجاجية فهو بتقدير مضاف أي مصباحها أو مبالغة. قوله: (وقرئ توقد) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وأصله تتوقد بتاءين فخفف بحذف إحداهما وذكرها بالمجهول توطئة لما بعده وإلا فعدته استعمال مثله في الشواذ وقوله: ويوقد بفتح الياء

﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾ تقع الشمس عليها حيناً دون حين بل بحيث تقع عليها طول النهار كالتي تكون على قلة أو صحراء واسعة فَإِنَّ ثمرتها تكون أنضج وزيتها أحصى أو لا نابتة في شرق المعمورة وغربها بل في وسطها وهو الشَّامُ فَإِنَّ زيتونه أجود الزيتون أو لآ في موضع تشرق الشمس عليها دائماً فحرقها أو في مقناة تغيب عنها دائماً فتركها نياً وفي الحديث لا خير في شجرة ولا نبات في مقناة ولا خير فيهما في مضحى ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَزَّ

التحتية والواو والقاف المشددة ورفع الندال والمعروف إنما هو الحذف لاجتماع التاعين المتماثلتين لكنه كما قال ابن جني شبه فيه حرف مضارعة بحرف مضارعة فعومل معاملته كما شبهت اللثاء والنون في تعد ونعد ببناء يعد فحذفت الواو معهما كما حذفت فيه لوقوعها بين ياء وكسرة أو أنه شبه به لاجتماع زيادتين وإن لم يتمانلا كما ذكره المصنف لكنه غريب في الاستعمال. قوله: (تقع الشمس عليها الخ) فإنها إذا كانت شرقية وقعت الشمس عليها وقت الشروق فقط وإذا كانت غربية وقعت عليها عند الغروب فإذا كانت بينهما وقعت عليها دائماً فأريد به ذلك وهو لازم معناه وقوله طول النهار منصوب على الظرفية أي من أوله إلى آخره وهو معروف بهذا المعنى وليس مقابلاً لقصره كما يتوهم ولا يرد على هذا التفسير أنه يعارض الحديث الآتي لأن القائل له لا يسلم أن معنى المضحى ما كان بارزاً للشمس دائماً بل يفسره جفاً تقع عليه الشمس في أول النهار وقت الضحى أو نقول الحال فيه يختلف باختلاف الأقاليم حراً وبرداً واعتدالاً أو باعتبار الثمار كالزيتون وغيره. وأما كون الحديث غير ثابت لقول العراقي وابن حجر إنه لم يوجد في شيء من كتب الحديث فلا يناسب إيراد المصنف له من غير تردد فيه. والقلة رأس الجبل وقوله أنضج أي أكثر نضجاً في نسخة أبهج. وقوله ولا في موضع في نسخة مضحى. قوله: (أو في مقناة) فسر به بقوله تغيب عنها دائماً لأن المقناة بالقاف وفتح النون وضما والهمزة المكان الذي لا تطلع عليه الشمس عند أبي عمرو وقال: غيره أنه بالألف بدون همزة وهو مقنوة بالواو وهو نقيض المضحاة وقوله في القاموس المقناة المضحاة كأنه غلط منه وقد أخرج الزمخشري الوجه الأول وقال في تفسيره له ليست مما تطلع عليه الشمس في وقت شروقها أو غروبها فقط بل تصيبها بالغداة والعشي جميعاً فهي شرقية غربية وفيه خفاء ولذلك أخره وفسره لأن النفي إذا دخل على متعددة فإما أن يراد نفي كل واحد منهما منفرداً ومجتمعاً وحينئذ تكرر لا نحو لا فارض ولا بكر وإما أن يراد نفي اجتماعهما ولا تكرر فيه لا وهنا قصد إثباتهما وأنها شرقية غربية وإفادة التركيب له خفية فأشار إلى أن فيه قيداً مقدراً توجه إليه النفي وهو قوله فقط فيفيد اجتماعهما وفي شرح الكشاف عن المطلاع أنه كقول الفرزدق:

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكسر القتلى بها حين سللت....

إذ معناه شاموا سيوفهم وأكثروا بها القتلى وهو اختيار الزجاج وتعبه في الكشف بأنه لا استدلال بالبيت على ما ذكره لجواز أن يزيد لم يشيموا غير مكشري القتلى على الحال وإفادته المعنى المذكور واضحة حينئذ وفي البيت كلام طويل ليس هذا محلّه قال: أبو حيان رحمه الله

تَمَسَّهُ نَارًا ﴿٣٥﴾ أي يكاد يضير بنفسه من غير نار لتلألؤه وفرط وميضه ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ نور متضاعف فإن نور المصباح زاد في إنارته صفاء الزيت وزهرة القنديل وضبط المشكاة لأشعته وقد ذكر في معنى التمثيل وجوه الأول أنه تمثيل للهدى الذي دلّ عليه الآيات

في تذكرته فإن قلت: إذا لم تكن شرقية ولا غربية فما هي قلت المعنى ليست في مشرقه أبداً والمشرقة الموضع الذي لا يصيبه ظل ومعنى غربية ليست في مقناة والمقناة المكان الذي لا تصيبه الشمس أي ليست الزيتون تصيبها الشمس خاصة ولا الظل خاصة ولكن يصيبها هذا في وقت وهذا في وقت وهو أحسن لها وإلا فالشرقية والغربية لا تخرج عنهما انتهى. قوله تعالى: ﴿ولو لم تمسه نار﴾ كلمة لو في مثله لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي وكذا ليست للتعليق والاستقبال بل المعنى ثبوت الحكم على كل حال ولذا قيل إنها للتأكيد والواو للعطف على مقدر هو ضدّ المذكور وعند بعضهم إنها حالية لكن مقتضاه كون حرف الشرط مع ما بعده حالاً فتقديره والحال لو كان كذا أي مفروضاً كما قدره بعضهم. والزمخشري وغيره يقدره ولو كان الحال كذا ولا يخفى حاله كما ذكره المحقق في شرح الكشاف وتحقيقه كما قاله: المرزوقي أن أدوات الشرط لا تصلح للحالية لأنها تقتضي عدم التحقق والحال يقتضي خلافه فلذا قيل إنه ينسلخ عنها الشرطية وإنها مؤولة بالحال كما أن الحال تكون في معنى الشرط نحو لا فعلنة كائناً ما كان أي أن كان هذا أو غيره وإنما قدره الزمخشري والمرزوقي بعد لو إشارة إلى أنه قصد إلى جعلها حالاً قبل دخول الشرط المنافي له ثم دخلة تنبيهاً على أنها حال غير محققة وهذا سزّه وإن خفي على من لا يخفى عليه مثله فاعرفه. وعلى جعلها عاطفة كما ارتضاه الأكثرون لا يتوهم إن كاد تنافيه فإنها تقتضي انتفاء الإضاءة وهو إنما هو في حال عدم مس النار لا في حال مسها فيتعين كونها حالية لا عاطفة فإنه غفل عما قرره من قولهم في كل حال فإنه كما هو منتف في حال عدم المس منتف في مجموع الحالين أيضاً لا يتوهم أيضاً أن المبالغة تقتضي الاقتصار على الثاني لأن المراد التسوية بينهما. قوله: (وفرط وميضه) في نسخة بالميم والضاد المعجمة ومعناه البريق واللمعان وفي أخرى ويصص بالباء الموحدة والضاد المهملة ومعناه أيضاً البريق والتلألؤ الإنارة ومنه اللؤلؤ لصفاته وإشراقه وقوله: متضاعف إشارة إلى أن الجار والمجرور صفة معناه ما ذكر. وقوله: زاد في إنارته زاد يكون متعدياً ولازماً وهو لازم هنا ومن ظنه متعدياً فقد قصر. وقوله: وضبط المشكاة لأشعته في الكشف دلّ هذا على أن وجه الشبه الإضاءة وقوتها لا السعة والفسو فلا يتوهم أنه كالمتناقض لكون المصباح في مكان متضايق فتأمل. قوله: (في معنى التمثيل) أي في المراد من التشبيه مطلقاً وعبر بالتمثيل موافقة لما في النظم وقوله تمثيل للهدى يعني أنه تشبيه مركب بمركب فشبهت فيه الهيئة المنتزعة بأخرى والنور وإن كان لفظه مفرداً دالّ على أمور متعدّدة وقيل: إنه ذكر للتنصيص على ما هو العمدة في التمثيل وقوله في جلاء الخ متعلق بتمثيل وهو وجه الشبه وهو مركب عقلي كما في شرح الكشاف والمراد بالآيات آيات القرآن مطلقاً أو آيات هذه السورة. وقوله:

المبينات في جلاء مدلولها وظهور ما تضمنته من الهدى بالمشكاة المنعوتة أو تشبيه للهدى من حيث إنه محفوف بظلمات أوهام الناس وخيالاتهم بالمصباح وإنما ولي الكاف المشكاة لاشتمالها عليه وتشبيهه به أوفق من تشبيهه بالشمس أو تمثيل لما نور الله به قلب المؤمن من المعارف والعلوم بنور المشكاة المنبث فيها من مصباحها ويؤيده قراءة أبي مثل نور المؤمن أو تمثيل لما منح الله به عباده من القوى الدزاة الخمس المترتبة التي ينوط بها المعاش والمعاد وهي الحساسة التي تدرك المحسوسات بالحواس الخمس والخيالية التي تحفظ صور تلك المحسوسات لتعرضها على القوّة العقلية متى شاءت والعاقلة التي تدرك الحقائق الكلية والمفكرة وهي التي تؤلف المعقولات لتستنتج منها علم ما لم تعلم والقوّة القدسية التي تتجلى فيها لوائح الغيب وأسرار الملكوت المختصة بالأنبياء والأولياء المعنية بقوله تعالى: ﴿ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا﴾ بالأشياء الخمسة المذكورة في

من الهدى بيان لما تضمنته وهو مدلولها أيضاً وفي عبارته نوع خفاء. قوله: (أو تشبيه للهدى الخ) يعني أنه تشبيه مقيد وفي شرح الكشاف أنه على هذا من المركب الوهمي حيث تصوّر في المشبه والمشبه به حال منتزعة وهي قوله: من حيث إنه محفوف الخ فشبّه الهدى المحيط به الضلال بمصباح في ليل مظلم كقوله:

وكانَ النجوم بين دجاها سنن لاح بينهنّ ابتداء...

ولا يخفى أنه بحسب الظاهر ينافيه كون حق الكاف الدخول على المصباح وقوله لاشتمالها يعني به أنّ المشتمل مقدّم على المشتمل عليه في رأي العين فقدّم لفظاً رعاية لذلك أو لأنه إذا دخل على المشتمل فكأنه دخل على ما فيه فلا وجه لما قيل إنه لا يكفي فيه بل النكته أنه أبلغ لأنّ الإنارة إذا نسبت للمشكاة فالمصباح أقوى بها. وكذا ما قيل إنّ فيه قلباً وإنما كان المصباح أوفق من الشمس لأنه ما يوقد في الليل فيدلّ على الظلمة التي لها دخل في التشبيه. وقيل: إنه تشبيه مفرّق فشبّه الهدى بالمصباح والجهالات بظلم استلزمها وفيه نظر. قوله: (أو تمثيل لما نور الله الخ) ففيه مضاف مقدّر أي كنور مشكاة كما أشار إليه وهذا الوجه رجحه الطيبي على غيره وقال إنه تفسير السلف وأنه الأنسب بالمقام ونقل البغوي عن كعب أنه قال إنه مثل ضربه الله لنبيه ﷺ فالمشكاة صدره والزجاجة قلبه والمصباح ما فيه من الحكم وعن الحسن رحمه الله تعالى الشجرة المباركة شجرة الوحي يكاد زيتها يضيء القرآن يتضح وإن لم يقرأ أو شجرة النبوّة والظاهر على هذا أنه تشبيه مفرّق وقيل إنه مركب كالأول والفرق بينهما في أصل المعنى لا في طريق التشبيه. وإضافة النور إليه تعالى باعتبار السببية. قوله: (أو تمثيل لما منح الله الخ) فهو تشبيه مفرّق وهذا مبني على كلام الحكماء ولذا قال الطيبي رحمه الله: إنّ المقام ينبو عنه فتركه أولى من ذكره. وقوله: وهي الحساسة أي القوّة الحساسة والمراد بها الحس المشترك فإنّ الحواس الظاهر كالجاسوس لها وإليها يتأدّى ما يدرك كما أشار إليه المصنف وهي في مقدّم البطن الأول من الدماغ وهذا شروع في بيان الحواس الباطنية التي

الآية وهي المشكاة والزجاجة والمصباح والشجرة والزيت فإن الحاسة كالمشكاة لأن محالها الكوي ووجهها إلى الظاهر لا تدرك ما وراءها وإضاءتها بالمعقولات لا بالذات والخيالية كالزجاجة في قبول صور المدركات من الجوانب وضبطها للأنوار العقلية وإنارتها بما تشتمل عليها من المعقولات والعاقلة كالمصباح لإضاءتها بالإدراكات الكلية والمعارف الإلهية والمفكرة كالشجرة المباركة لتأذيها إلى ثمرات لا نهاية لها والزيتونة المثمرة بالزيت الذي هو مادة المصباح التي لا تكون شرقية ولا غربية لتجردها عن اللواحق الجسمية أو لوقوعها بين الصور والمعاني متصرفة في القبيلين منتفعة من الجانبين والقوة القدسية كالزيت فإنها لصفاتها. وشدة ذكائها تكاد تضيء بالمحارف من غير تفكر ولا تعليم أو تمثيل للقوة العقلية في مراتبها بذلك فإنها في بدء أمرها خالية عن العلوم مستعدة لقبولها كالمشكاة ثم تنتقش بالعلوم الضرورية بتوسط إحساس الجزئيات بحيث تتمكن من تحصيل النظريات فتصير

سمتها الأطباء نفسانية. والقوة الخيالية هي التي تتخيل صور المحسوسات بعد غيبتها وتحفظها. وقوله: بالحواس الخمس أراد بها الحواس الظاهرة لأنها جواسيسها كما مرّ ومن لم يقف على مراده اعترض عليه بأنه لا يصح أن يقال تدرك المحسوسات بالحواس الخمس بل يقال: أعني الحواس الخمس. فإن قلت: فحينئذ كان حق النظم كمشكاة وزجاجة ومصباح الخ حتى يفيد تشبيه كل واحد بكل واحد قلت لما كان كل من هذه الحواس يأخذ ما يدركه مما قبله كما يؤخذ المظروف من ظرفة أشار إلى ذلك بأداة الظرفية دلالة على بديع صنعه وحكمته. وقوله بالأشياء الخمسة متعلق بتمثيل على اللف والنشر. وقوله: فإن الحاسة في نسخة بدله الحساسة. قوله: (لأن محالها الكوي) في نسخة كالكوي جمع كوة بفتح الكاف وضمها وقد مرّ بيانه والكوي يكسر مع المد والقصر ويضم مقصوراً ومحالها جمع محل وفي نسخة محلها وضمير محالها ووجهها للحاسة والمراد بيان وجه السبب لتجويفها وتوجهها لظاهر البيت لا لما خلفه لتوجهها للحواس الظاهرة وكونها في مقدم الدماغ وما قيل من أن الظاهر أن يقول لأنها كالكوة وتوجهها إلى الظاهر فإنه يوهم أن المقصود تشبيه محلها لأنفسها بالمشكاة والقول بأن لفظ المحل مقحم وجمع لتعدد المواد تكلف ما لا يوافق مأخذ كلامه لا وجه له فإنه تكلف فيه وإحجام لفظ المحل وإن صح لكنه لا يرتضيه من وقف على مراده فتدبر. قوله: (في قبول صور المدركات) وحفظها لها كالزجاجة القابلة للأشعة المنعكسة وضبطها للأنوار ولحفظها المدركات الحس المشترك وقوله: كالشجرة هو أوفق مما في بعضها بالشجرة والزيتونة عطف على الشجرة. وقوله: لتأذيها ولتجردها لتعليل للتشبيه فهو متعلق بمتعلق الكاف أو بها لتأويلها بأشبه عند من جوّزها. قوله: (أو تمثيل للقوة العقلية الخ) وهو تشبيه مفرّق لا تمثيلي كما قيل هذا زبدة ما في النمط الثالث من الإشارات وهو أنه إشارة إلى قوى النفس النظرية ومرتبها من البداية إلى النهاية لأنها أما استعداد الكمال أو نفس الكمال والاستعداد إما ضعيف أو متوسط أو قوي فالضعيف استعداده للمعقولات الأولى كالطفل للكتابة وهو العقل الهولاني والمتوسط

كالزجاجة متألثة في نفسها قابلة للأنوار وذلك التمكن إن كان بفكر واجتهاد فكالشجرة الزيتونة وإن كان بالحدس فكالزيت وإن كان بقوة قدسية فكالتي يكاد زيتها يضيء لأنها تكاد تعلم ولو لم تتصل بملك الوحي والإلهام الذي مثله النار من حيث إن العقول تشتعل عنها ثم إذا اتصلت بها العلوم بحيث تتمكن من استحضارها متى شاءت كان كالمصباح فإذا استحضرها كان نوراً على نور ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ﴾ لهذا النور الثاقب ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ ذات الأسباب دون مشيئته لاغية إذ بها تلممها ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ﴾ أدناء للمعقول من المحسوس توضيحاً وبيانا ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ معقولاً كان أو محسوساً ظاهراً كان أو

استعداده للمعقولات الثانية بعد الأولى كالأمي لتعلم الكتابة وهو العقل بالملكة وحصول المعقولات الثانية إما بحركة من الذهنية وهو حصول بالفكر أو بحركة الذهن وهو حصول بالحدس ويدخل فيه التعلم. والاستعداد القوي استعداد المعقولات الثانية بعد حصولها كاستعداد القادر على الكتاب وهو العقل بالفعل والكمال حصول المعقولات الثانية وهو العقل المستفاد والشيخ حمل مفردات التنزيل على هذه المراتب لكن لتلك المفردات ترتيب فيه حيث جعل الزجاجة في المشكاة والمصباح في الزجاجة. وتحقيقه كما في المحاكمات أن هناك استعداداً محضاً واستعداد اكتساب واستعداد استحضار وحصول ولا شك أن استعداد الاكتساب بحسب الاستعداد المحض واستعداد الاستحضار بحسب استعداد الاكتساب فتكون الزجاجة وهي عبارة عن العقل بالملكة إنما هي في المشكاة وهي العقل الهولاني والمصباح وهو العقل بالفعل في الزجاجة التي هي العقل بالملكة لأنه إنما يحصل باعتبار هو حصول العقل أولاً. والعقل بالملكة إنما يخرج بالقوة إلى الفعل فالفكر والحدس والشجرة الزيتونة إشارة إلى الحدس ويكاد زيتها يضيء إشارة إلى القوة القدسية فإن قلت هذا لا ينطبق على النظم لأنه وصف الشجرة بتلك الصفات وهذه أمور متباينة لا يجوز وصف أحدها بالآخر. قلت الشجرة الزيتونة شيء واحد. فإذا ترقت في أطوارها حصل لها زيت إذا ترقى وصفاً كاد يضيء وكذلك الاكتساب قوة نفسية هي فكرة فإذا ترقت كانت حدساً ثم قوة قدسية فهي وإن كانت متباينة ترجع إلى شيء واحد كالشجرة وأما قوله لا شرقية الخ فهو إشارة إلى أنها ليست من عالم الحس الذي لا يخلو عنهما كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: مجردة عن اللواحق الخ أو لأنها بين الصور والمعاني والصور ظهورها كالشروق والمعاني خفاؤها كالغروب فاعتباره في جانب المشبه به ظاهر أيضاً ولها نور على نور وهو العقل المستفاد وقد مثل نوره تعالى بالعقل المستفاد وهو كمال النفس الإنسانية في القوة النظرية تحقيقاً لاستلزام معرفة النفس معرفة الرب علت كلمته وهذا تحقيق لطيف. وقد قال بعض المشايخ: إن حقيقتها نور قدحه زناد الإيمان بيد اليقين في حراق الوهم فاشتعل مصباح البصيرة في ظلمة الطبيعة وغايتها أعمال النظر الصحيح في تحصيل أسباب النجاة فافهم. قوله: (فكالشجرة الزيتونة) لاحتياج الإيقاد منها إلى كسب فشهبه بها التحصيل بالنظر. والحدس يشبه الزيت وقوله والإلهام عطف على ملك الوحي

خفياً وفيه وعد ووعيد لمن تدبرها ولمن يكثر بها ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ متعلق بما قبله أي كمشكاة في بيوت أو توقد في بيوت فيكون تقييداً للممثل به بما يكون لخير أو مبالغة فيه فإن قناديل المساجد تكون أعظم أو تمثيلاً لصلاة المؤمنين أو أبدانهم بالمساجد ولا ينافي جمع البيوت وحدة المشكاة إذ المراد بها ماله هذا الوصف بلا اعتبار وحدة ولا كثرة أو بما بعده وهو

وأفرد الذي لكونهما في حكم شيء واحد ولو ثنى كان أظهر وقوله من حيث إن العقول تشتعل عنها ضمير عنها ليس للقوة القدسية بل هو لمرجع ضمير مثله فلو ذكره كان أظهر ولذا قيل إنه من سهو الكاتب لكنه أنث مراعاة للخبر وقوله يهدي الله لنوره إشارة إلى أن ما ذكر تقريب وتلويح. وقوله: توضيحاً لتعليل للإدناء. وقوله: معقولاً كان أو محسوساً فالتوضيح إنما فائدته للناس. وقوله: وعد ووعيد لأن علمه تعالى عبارة عن مجازاته كما مر. وقوله: لمن الخ لف ونشر مرتب والاكتراث الاعتناء. قوله: (متعلق بما قبله) أراد ما يشمل التعلق المعنوي والصناعي لأنه على الأول صفة وقد قيل إنه لا يليق بشأن التنزيل لتوسط قوله نور على نور الخ بين أجزاء التمثيل وهو فصل بين العود ولحاله مع أنه يؤدي إلى كون حال ذكر المنتفعين بالتمثيل بنور الهداية بطريق الاستتباع والاستطراد مع قصد أضدادهم بالذات وليس بشيء فإنه زخرف من القول إذ لا فصل فيه وما قبله إلى هنا كله من المثل فتنبه. قوله: (فيكون تقييداً) أي على الوجهين وقوله: بما يكون لخير باللام والخاء المعجمة والراء المهملة في نسخة صحيحة أي قيده بما يكون معداً للخير وهو الطاعة والعبادة لمناسبته للممثل له وهو الهداية ونحوها وضبطه بعضهم كما في بعض النسخ تحبيراً بالحاء والراء المهملتين والباء الموحدة يعني تزييناً وتحسيناً ولا مدخل له في التمثيل وفي أخرى تحبيراً وكحيز بمعنى محل ومقر بالمعجمة وزاد الكاف لأنها معلقة فيه فليس حيزاً حقيقياً لها كما قيل وهو تكلف. قوله: (أو مبالغة فيه) وفي نسخة ومبالغة بالواو ووجه المبالغة كونها أضوء وأكبر وعلى هذه النسخة يكون عطفه على ما قبله كالتفسير له ليكون له مدخل في التمثيل. قوله: (أو تمثيلاً لصلاة المؤمنين) هو عطف على قوله: تقييداً أو تحبيراً على ما في بعض النسخ يعني أنه شبه صلاتهم الجامعة للعبادات القولية والفعلية بالجوامع أو شبه أبدانهم بها وهذا مناسب لما مر من أن المشكاة قلب المؤمن وقد قيل عليه أن جعل المراد من البيوت الصلاة أو الأبدان لأحسن له ولذا لم يذكره الزمخشري وغيره وقيل إن تخصيص الصلاة لزيادة الأنوار العقلية بها الكمال التوجه للنور الحقيقي وعلاقتها بالمساجد من حيث الحالية والمحلية وعلاقة الأبدان المشابهة في إحاطة الأنوار وما يتوهم من أن المشبه قلب المؤمن في بدنه بالمشكاة التي في المساجد فاسد لعدم ذكره فيما سبق وفيه نظر. قوله: (ولا ينافي جمع البيوت وحدة المشكاة) سواء تعلق بمشكاة أو بتوقد وسواء كان تمثيلاً أولاً والوحدة من التاء فالمراد إما الوحدة الجنسية أو أن النكرة قد نعم في الإثبات ويكفي لتحقق الوحدة أن يكون في كل بيت مشكاة واحدة مع أنه غير لازم. وقوله: إذ المراد أي بالمشكاة وقوله بلا اعتبار وحدة الخ قد علمت أنه يجوز اعتبارها. قوله: (أو بما بعده)

يسبح وفيها تكرير مؤكد لا يبذكر لأنه من صلة أن فلا يعمل فيما قبله أو بمحذوف مثل سبحوا في بيوت والمراد بها المساجد لأن الصفة تلائمها وقبل المساجد الثلاثة والتنكير للتعظيم ﴿أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾ بالبناء أو التعظيم ﴿وَيَذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ عام فيما يتضمن ذكره حتى المذاكرة في أفعاله والمباحثة في أحكامه ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ ينزهونه أي يصلون له فيها بالغدوات والعشايا والغدو مصدر أطلق للوقت ولذلك حسن افتترانه بالآصال وهو جمع أصيل وقرئ والاتصال وهو الدخول في الأصيل وقرأ ابن عامر وأبو بكر

وهذا أولى مما قبله والجملة مستأنفة حينئذ وقوله وفيها تكرير أي لفظ فيها وفيه إيهام لطيف فهو كقوله ففي رحمة الله هم فيها خالدون ومررت بزبد به وهذا أجود من مررت بزبد بزيد وبعض النحاة يعربه بدلاً كما في شرح التسهيل وفي المعني الأكثرون يوجبون في مثله سقوط الجار وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت ونحوه بالوجهين قرئ قوله والظالمين أعد لهم وهو من توكيد الحرف بإعادة ما دخل عليه مضمراً كان زبداً أنه فاضل وليس الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور لأن الظاهر لكونه أقوى لا يؤكد بالضمير وليس المجرور بدلاً بإعادة الجار لأنه لا يدل مضمراً من مظهر وإنما جوزه النحاة قياساً ولا يخفى أن مثله وقع في القرآن وكلام العرب كثيراً وما ذكره غير وارد لأن المجموع بدل أو تأكيد وأتى بالظاهر هرباً من التكرار وفي الكشاف وشرح المفتاح إشارة إليه فلا وجه لما ذكره.

قوله: (مثل سبحوا الخ) وهذه الجملة كما قيل مترتبة عل ما قبلها وترك الغاء للعلم به نحو قم يدعوك. والثلاثة بيت المقدس والحرمين وقوله: والتنكير للتعظيم لتعنيها وعلى الأول هو للتبعيض والتعليل كما أشار إليه المصنف رحمه الله. وقوله: أو التعظيم فالرفع معنوي والمراد أن لا يفعل فيها ما لا خير فيه فليس عطف يذكر تفسيرياً كما قيل وعلى الأول هو أعلاء البناء وأذن الله بمعنى أمر أو أجاز. وقوله: حتى المذاكرة إشارة إلى استحباب المذاكرة العلمية فيها. قوله: (أي يصلون) فذكر التسييح وأريد الصلاة لاشتمالها عليه. وقوله: والغدو مصدر فأطلق على الوقت مجازاً ثم صار حقيقة عرفية فيه. وقال المصنف في الرعد الغدو جمع غداة كقنى وقناة وقيل: مصدر ويؤيده إنه قرئ الإيصال أي الدخول في وقت الأصيل. وقوله: ويؤيده يدل على أنه مرضي له ولذا اقتصر عليه هنا فقيل لمجرد الحكاية لا للتبريض حتى يكون بين كلاميه تناف كما قيل وجمع الغدوات والعشايا باعتبار الأيام وخصهما لأنهما محل الاشتغال بالأسواق والمعاش فيعلم غيرهما بالطريق الأولى. قوله: (وهو جمع أصيل) في الكشاف جمع أصل كعنت وفي الكشف الظاهر أنه جمع أصيل كشراف وأشرف لأن أصلاً جمع أيضاً وسيأتي أنه غير صواب وما ذكره المصنف تبخ فيه الجوهرية وفي الأساس أن أصلاً مفرد كأصيل فلا يعارضه كلام الجوهرية ولا يخفى أن أصلاً يكون مفرداً وجمعاً وجمع فعيل على أفعال ليس بقياسي كما ذكره النحاة وفي الروض للسهيلى الأصائل جمع أصيلة والأصل جمع أصيل لأن فعائل جمع لفعيلة وأصيلة لغة معروفة فيه وظن بعضهم أنه جمع أصال بزنة

يسبح بالفتح على إسناده إلى أحد الظروف الثلاثة ورفع رجال بما يدل عليه وقرئ بالثاء مكسور التأنيث الجمع ومفتوحاً على إسناده إلى أوقات الغدو ﴿لَّا تُلْهِمُهُمْ بُحْرَةً﴾ لا تشغلهم معاملة رابحة ﴿وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ مبالغة بالتعميم بعد التخصيص إن أريد به مطلق المعاوضة أو بإفرادها ما هو الأهم من قسمة التجارة فإن الربح يتحقق بالبيع ويتوقع بالشراء وقيل المراد بالتجارة الشراء فإنه أصلها ومبدؤها وقيل الجلب لأنه الغالب فيها ومنه يقال

أفعال وأصال جمع أصل كأطناب وطنب وأصل جمع أصيل كرفف ورغيف فأصائل جمع جمع الجمع وهو خطأ لأنه لم يجمع جمع الجمع حتى يكون هذا نظيره ولأنهم لا يجمعون الجمع الذي ليس لأدنى تعدد فأحرى أن لا يجمع جمع الجمع وأيضاً فيه غفلة عن الهمزة التي هي فاء إذ ظنوها كأقاويل ولو كانت كذلك لكالت الصاد فاء وهي عين فلو كان أصائل جمع أصال كأقاول لأقوال لقليل أصال وأواصل بإبدال الهمزة التي هي فاء واو الاجتماع همزتين وأيضاً أصل جمع كثرة وأصال جمع قلة فكيف يكون جمعه فأصال جمع أصل واحد كأصيل كما ورد في كلام الأعشى والأصل جمع أصيل بحذف الزوائد انتهى . قوله : (وهو الدخول في الأصيل) كاعتهم وأصبح بمعنى دخل في العتمة والصبح . قوله : (إلى أحد الظروف الثلاثة الخ) يعني له وفيها وبالغدو وقيل إنه على زيادة الحروف الجارة فعلى الأول إسناد حقيقي . وفي الأخيرين مجازي إلى المكان أو إلى الزمان والأولية للأول لأنه يلي الفعل ولأن الإسناد على حقيقته وقد تبع فيه الطيبي حيث جوز فيه زيادة الحروف وعدمها ولا يخفى أنه ارتكاب لما لا داعي له . والذي ذكره الزمخشري زيادة الياء إذا قرئ تسبح بقاء التأنيث في المجرور القائم مقام الفاعل لضعفه واحتياجه للتأويل كما في قراءة أن تعف عن طائفة في سورة براءة ثم إن إسناده إلى فيها إنما يكون إذا لم يكن في بيوت متعلقاً بيسبح فمن اقتصر عليه وجوزّه هنا فقد غفل عنه . قوله : (ورفع رجال بما يدل عليه الخ) أي يسبحه رجال ويجوز كونه خبر مبتدأ أي المسبح رجال وفي المغني في الباب الخامس أنه لا يجوز أن يبنى الفعل للمفعول ثم يؤتى بالفاعل تمييزاً فلا يقال ضرب أخوك رجلاً فإنه نقض للغرض الذي حذف لأجله قال : وأما قراءة من قرأ يسبح بفتح الباء فالذي سوغ فيها ذكر الفاعل بعدما حذف أنه في جملة أخرى واعترض عليه بأن فيه منقضاً للغرض وأن كونه في جملة أخرى لا يفيد ولا وجه له لأن الغرض ثم في محله وأصاب محزه والجملة الثانية جواب سؤال مقدر فحسن فيها ذكره لأنه محل التفسير والبيان بعد الإبهام وليس هذا موجوداً فيما منعه فتأمل وقوله ومفتوحاً الخ فالياء زائدة كما عرفتة والإسناد مجازي يجعل الأوقات مسبحة كما أشار إليه بقوله : على إسناده الخ أو على إسناده إلى ضمير المصدر المؤنث وهو التسيحة وسيأتي نظيره في قوله ليحكم كما قيل : وقد ضعف بأن الوحدة لا تناسب المقام . قوله : (معاملة رابحة) لأنه أصل التجارة . ووجه المبالغة أنه يفيد أنه لا يشغلهم شيء أصلاً وقوله مطلق المعاوضة أي رابحة أو غير رابحة وقوله أو بإفراد الخ فيكون من التخصيص بعد التعميم وهو عكس الأول وإن أريد بالبيع الشراء فلا

تجر في كذا إذا جلبه وفيه إيماء بأنهم تجار ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾ عوّض فيه الإضافة من التاء المعوضة عن العين الساقطة بالإعلال كقوله:

وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

﴿وَأَيْنَأِ الزُّكُوفِ﴾ ما يجب إخراجه من المال للمستحقين ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ مع ما هم عليه من الذكر والطاعة ﴿نَقَلَبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ تضطرب وتتغير من الهول أو تتقلب أحوالها فتفقه القلوب ما لم تكن تفقه وتبصر الأبصار ما لم تكن تبصر أو تتقلب القلوب من توقع النجاة وخوف الهلاك والأبصار من أي ناحية يؤخذ بهم ويؤتى كتابهم ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾

تخصيص وهما متلازمان. وقوله: وفيه إيماء لأنه لا يقال فلان لا تلهيه التجارة إلا إذا كان تاجراً لأن المتبادر نفي القيد وإنما قال إيماء لاحتمال أن يكون معناه لا يشغلهم شيء عن طريق الكناية ولا احتمال أن يرجع النفي للقيد والمقيد كقوله:

على لا حب لا يهتدي بمناره

فمن قال إنها نزلت فيمن فرغ عن الدنيا كأهل الصفة ولم يرتضه المصنف لأنه لا يقال لا تلهيه التجارة إلا لمن أغلب حاله التجارة وما ذكر لا يتبادر إليه الذهن لم يصب فالصواب أنه إنما تركه لأنه لم يصح عنده ولا يناسب المقام لأنه على ما اختاره أمدح كما لا يخفى والجلب ما يكون بالمسافة فيراد بالتجارة ما لا يكون بسفر أو الأعم. وقوله: لأنه الغالب فيها أي الغالب في التجارة الجلب فهو لازم لها عادة وليس المراد أن لفظ الجلب غالب فيها حتى يرد ما يقال: إن المناسب أن يقول: غالب فيه على أن كون لفظ التجارة غالباً في معنى الجلب ممنوع. قوله: (عوض النخ) في شرح الكشاف عن الزجاج أصله أقوام فقلبت الواو ألفاً ثم حذف لاجتماع ألفين وأدخلت التاء عوضاً عن المحذوف وقد تعوض عنه الإضافة كما مر ويرد عليه أنه لا داعي إلى قلبها ألفاً مع فقد شرطه وهو أن لا يسكن ما بعدها فلو قيل نقلت الحركة لما قبلها فالتقى ساكنان النخ كان أصح واشتراط الحذف بتعويض التاء أو الإضافة مذهب الفراء وسيبويه رحمه الله لا يشترطه. قوله: (عد الأمر النخ) أصله عدة والتاء فيه عوض عن فاء الكلمة وأوله:

إن الخليلط أجدّ والبيين وانجردوا

وقيل: إنه جمع عدوة بمعنى ناحية فأراد جوانب الأمر ونواحيه فلا شاهد فيه. قوله: (ما يجب النخ) يعني المراد بالزكاة المال المؤذي لأفعله لإضافة الأيتاء إليه وقوله يخافون استئناف أو حال وقوله: مع النخ يميل إليه ويوماً مفعول على تقدير مضاف أي عقابه وهو له أو بدونه أو ظرف والمفعول محذوف. قوله: (تضطرب) يعني أن المتقلب إما نفس القلوب والإبصار كقوله وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر كما قرّوه ثمة أو حالها كما ورد يا مقلب القلوب وقوله ما لم تكن تفقه هو الإيمان وأمور الآخرة وما لم تكن تبصر مشاهدة أمور الآخرة وما

متعلق بيسبح أو لا تلهيهم أو يخافون ﴿أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ أحسن جزاء ما عملوا الموعود لهم من الجنة ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أشياء لم يعدهم بها على أعمالهم ولم تخطر ببالهم ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ تقرير للزيادة وتنبيه على كمال القدرة ونفاذ المشيئة وسعة الإحسان ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلْتُمْ كُرْهًا بِقِيَعِهِ﴾ والذين كفروا حالهم على ضد ذلك فإن أعمالهم التي يحسبونها صالحة نافعة عند الله يجدونها لاغية مخيبة في العاقبة كالسراب وهو ما يرى في الفلاة من لمعان الشمس عليها وقت الظهيرة فيظن إنه ماء يسرب أي يجري والقيعة بمعنى القاع وهو الأرض المستوية وقيل جمعه كجار وجيرة وقرىء بقيعات كديمات

أنكر في الدنيا وقوله من توقع النجاة من سببية فلا وجه لما قيل إن الأظهر بين توقع النجاة الخ. قوله: (أو لا تلهيهم) لأنه وإن لم يكن فعلاً لكنه في معنى يكفون وأما تعلقه بـ يخافون فلا يناسبه أحسن ما عملوا إلا أن يكون باعتبار ما يلزمه من الرجاء. قوله: (أحسن جزاء ما عملوا الخ) أصل معنى الجزاء المقابلة والمكافأة على ما يحمد ويتعدى إلى الشخص المجزي بعن قال تعالى ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ وإلى ما فعله ابتداء بعلى تقول جزيته على فعله وقد يتعدى إليه بالباء وأما ما وقع في مقابلته فبنفسه والباء قال: الراغب يقال جزيته كذا وبكذا هذا ما حققه أهل اللغة فلذا قدر المصنف رحمه الله فيه مضافاً ليكون من جنس الجزاء فيتعدى إليه بنفسه لأنه لو لم يقدره وأفعل بعض ما أضيف إليه سواء كانت ما موصولة أو مصدرية يكون الأحسن عملاً فيتعدى إليه بعلى أو الباء وحذف الجار غير مقيس عليه وما قيل إن أحسن العمل أدناه المندوب فاحترز به عن الحسن وهو المباح إذ لا جزاء له أورد عليه أنه يلزمه حذف الخافض وهو غير مقيس بخلاف حذف المضاف فإنه كثير مقيس وهو مسلم إن لم يقدر قبل أحسن مضاف أي جزاء أحسن كما ذكره القائل في قوله: ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون في التوبة لكنه ليس في كلامه هنا ما يدل عليه وكون المقام يقتضي الاهتمام بالجزاء لا ينافيه وقد يفسر ما عملوه بما سبق وأحسنيته ظاهرة والموعود بالجزء أو النصب صف جزاء أو أحسن. وقوله: أشياء تمييز لنسبة الزيادة وقوله: سعة الإحسان إشارة إلى أن قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ كناية عن السعة والمراد إنه لا يدخل تحت حساب الخلق وعدمه. قوله: (حالهم على ضد ذلك) الإشارة إلى ما سبق من حال المؤمنين وجزائهم أحسن الجزاء والضدية في كونها غير مجزى عليها أو معاقب بها والمراد أنها لا تخلصه من خلود العذاب إن قلنا إنه يجازي على ما يشترط فيه الإيمان أو المراد الأعمال المشروطة به كما سيأتي تفصيله وقوله: يسرب الخ إشارة إلى وجه التسمية وأن السراب بمعنى الجاري في الأصل لأنه في النظر يتوهم كذلك. وقوله: وقيل جمعه أي القاع جمع القيعة وقيعات أما جمع قيعة فيرسم بقاء طويلة أو مفرد كفهارة بمعنى قاع فتاؤه مدوارة وقيل ألفه للإشباع وأصله قيعة والديمة مطرد أيم بلا برق ورعد والذين كفروا معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة أو على مقدر ينساق إليه ما قبله وجملة يحسبه صفة سراب أو مستأنفة وفسر الظماً بالعطش وقد قيل إنه أشده وكلاهما صالح هنا. قوله: (وتخصيصه لتشبيه الكافر به) أي

في ديمة ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ أي العطشان وتخصيصه لتشبيه الكافر به في شدة الخيبة عند ميسس الحاجة ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهُ﴾ جاء ما توهمه ماء أو موضعه ﴿أَمْ يَجِدُهُ شَيْئًا﴾ مما ظنه

تخصيص الظمان بالذكر مع أنه يتراءى لكل أحد كذلك فكان الظاهر الرائي بدله لما ذكر ولم يرد أن المراد بالظمان هنا الكافر كما في الكشاف وإن صح إرادته أيضاً من أنه شبه ما عمله من لا يعتقد الإيمان بسراب يراه الكافر بالساهرة وقد غلبه عطش القيامة فيحسبه ماء فيأتيه فلا يجده ويجد زبانية الله عنده يأخذونه فيسقونه الحميم والغساق وفي شرحه إنما قيده به ولم يطلقه لقوله: ووجد الله الخ لأنه من تنمة أحوال المشبه به وهو أبلغ لأن خيبة الكافر أدخل وأعرق ونحوه مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا الخ فإن الكافرين هم الذين يذهب حرثهم بالكلية يعني أنه شبه أعمال الكفار التي يظنونها نافعة ومآلها الخيب برؤية الكافر الشديد العطش في المحشر سراباً يحسبه سراباً فينتظم عطف وجد الله أحسن انتظام كما نوروه وهو تشبيه تمثيلي أو مقيد ولا مفترق كما توهم فلا يلزم من اتحاد بعض المفردات في الطرفين تشبيه الشيء بنفسه كاتحاد الفاعل في أراك تقدم رجلاً وتأخر أخرى فلا وجه لما قيل إن جعل الظمان هو الكافر حتى تطرد الضمائر للظمان يؤول لتشبيه الشيء بنفسه كما قيل:

وشبه الماء بعد الجهد بالماء

يعني قول بعض الشعراء في حمام:

والماء من حوضه ما بيننا جاري...

الله يوم بحمام نعمت به

ماء يسيل على أبواب قصار...

كأنه فوق مسعاة الرخام ضحى

فإنه عيب عليه حتى قال فيه بعضهم:

فكاد يحرقه من فرط لألاء...

وشاعر أوقد الطبع الذكي له

وشبه الماء بعد الجهد بالماء...

أقام بعمل أياماً رويته

وليس بشيء لما عرفت وكذلك هذا الشاعر فإنه شبه هذا الرخام الأبيض في الحمام بشقة قصار بيضاء جرى عليها الماء ولم يرد تشبيه الماء ولكن لما ذكره في الطرفين جاء بارداً فأشار الشاعر إلى برودته بما ذكره وليس في الآية ما يضاها ذلك فافهم فإنه من النكات الأدبية. قوله تعالى: ﴿لم يجده شيئاً﴾ قيل يجوز أن يكون شيئاً بدلاً من الضمير ويجوز إبدال النكرة من المعرفة بلا نعت إذا كان مفيداً صرح به الرضي أو حالاً أو وجد من أخوات ظنّ شيئاً مفعول ثان. قوله: (مما ظنه) فسر به إشارة إلى أنّ الحسابان بمعنى الظنّ وهو المشهور وأن فرق بينهما الراغب بأنّ الظنّ أن يخطر النقيضين بباله ويغلب أحدهما على الآخر والحسابان أن يحكم بأحدهما من غير أن يخطر الآخر بباله وقيده به لدفع ما يتوهم من التناقض بين معيئه له وكونه غير شيء ولذا قيل إنّ المراد بكونه غير شيء أنه غير معتد به والتوهم في كلامه مقابل اليقين فيشمل الظنّ فليس في كلامه شيء ويدفعه أيضاً تقدير مضاف وهو موضعه وإذا لم يقدر فمعيئه

﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ﴾ عقابه أو زبانيته أو وجده محاسباً إياه ﴿فَوَقَّهٖ حِسَابَهُ﴾ استعراضاً أو مجازاة ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ لا يشغله حساب عن حساب روي أنها نزلت في عتبة بن ربيعة بن أمية تعبد في الجاهلية والتمس الدين فلما جاء الإسلام كفر ﴿أَوْ كَظَلُمْتِ﴾ عطف على كسراب وأو للتخيير فإن أعمالهم لكونها لاغية لا منفعة لها كالسراب ولكونها خالية عن نور الحق كالظلمات المتركمة من لج البحر والأمواج والسحاب أو للتنويع فإن أعمالهم

بناء على توهمه وقيل إن في جاءه حينئذ إسناداً مجازياً وفيه نظر. قوله: (ووجد الله عنده) أي عند السراب أو العمل لا الظمان كما قيل وأفرد الضمير باعتبار كل واحد وهذه الجملة معطوفة على لم يجده ولا حاجة إلى عطفه على ما يفيد من نحو لم يجد ما عمله نافعاً وهذا تشبيه بليغ وقع مثله في قول مالك بن نويرة:

لعمري إنني وابن جارود كالذي أراق شعيب الماء والآل يبرق ...
فلما أتاه خيب الله سعيه فأمسى بغض الطرف عيمان يشهق ...

قوله: (عقابه أو زبانيته) لما كان الله منزهاً عن المكان أول العندية بما ذكر وظاهر كلامه دخول هذا وما بعده في التشبيه فيكون المشبه به الكافر الظمان المعاقب المحاسب فيتحد كلامه وكلام الزمخشري ويتحد مرجع الضمائر ولا يلزم تشبيه الشيء بنفسه لما مر ويحتمل أن يكون بياناً لحال المشبه به الكافر فيعطف بحسب المعنى على التمثيل بتمامه. ولو قيل: على الأول إنه من تنمة وصف السراب والمعنى وجد مقدوره تعالى من الهلاك بالظماً عند السراب فوفاه ما كتب له من لا يؤخر الحساب كان الكلام متناسباً فتدبر وعلى تقدير المضاف زبانيته عبر بما ذكر لزيادة التهويل وقوله أو وجده محاسباً إياه فالعندية بمعنى الحساب على طريق الكناية لذكر التوفية بعده. قوله: (استعراضاً) استفعال من العرض منصوب على التمييز فتوفية الحساب إتمامه بعرض الكتبة ما قدمه أو مجازاته على عمله وفي نسخة استعواضاً من العوض والأولى أولى وقوله: لا يشغله الخ يعني أنه كناية عن هذا وليس المراد بالسرعة ظاهرها لأنه تعالى لا يوصف بها حقيقة وقوله: روي الخ لا يباه قوله والذين كفروا لأنه غير خاص بسبب النزول وإن دخل فيه دخولاً أولاً ولا يرد عليه أن السورة مدنية نزلت بعد بدر وعتبة قتل في بدر كما لا يخفى. قوله: (عطف على كسراب) ولا حاجة إلى تقدير مضاف كما قيل أي كأعمال ذوي ظلمات. قوله: (وأو للتخيير الخ) أي في التشبيه وما ذكره الرضي كغيره من أنها تختص بالطلب وإن اشتهر فقد ذهب كثير إلى عدم اختصاصه به كابن مالك والزمخشري ووقوعه في التشبيه كثير كما مر تحقيقه في قوله أو كصيب وأنها في الأصل لتساوي شيئين فصاعداً في الشك ثم استعيرت لمطلق التساوي إما بطريق المشابهة أو هو من قبيل المشفر وظاهره أن الشك ونحوه مستفاد منها لا من عرض الكلام كما ذكره الشريف في حذف المسند إليه وهو ظاهر كلام النحاة والمذكور في الأصول أنه مدلول الأمر وقد جمع بينهما بأنه من سياق الكلام لكنه بواسطتها فنسب لهذا تارة ولآخر أخرى وإليه أشار الرضي فما ذكره قدس سره هو التحقيق

إن كانت حسنة فكالسراب وإن كانت قبيحة فكالظلمات أو للتقسيم باعتبار وقتين فإنها كالظلمات في الدنيا وكالسراب في الآخرة ﴿فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ﴾ ذي لج أي عميق منسوب إلى اللج وهو معظم الماء ﴿يَغْشَى الْبَحْرَ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ﴾ أي أمواج مترادفة متراكمة ﴿مِنْ فَوْقِهِ﴾ من فوق الموج الثاني ﴿سَحَابٌ﴾ غطى النجوم وحجب أنوارها والجملة صفة أخرى للبحر ﴿ظُلُمْتُكَ﴾ أي هذه ظلمات ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ وقرأ ابن كثير ظلمات بالجر على إبدالها من الأولى أو بإضافة السحاب إليها في رواية البزي ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْفُرُ﴾

وإن كان في الكشاف ما ينبو عنه فتدبر وقوله فإن أعمالهم أي الحسنة بقرينة قوله لاغية . قوله : (أو للتوزيع) فكأنه قبل بعض أعمالهم كالسراب وهو الحسن وبعضها كالظلمات وهو القبيح . فقوله : أعماله شامل لهما حيثئذ فمن اختار هذا وخصها بأعمال البر لم يصب وفيه إبهام لطيف وقد أورد عليه أنه ياباه قوله ووجد الله عنده لأن أعمالهم الصالحة وإن سلم أنها لا تنفع مع الكفر لا وخامة في عاقبتها وأجيب بأنه ليس فيه ما يدل على أن سبب العقاب الأعمال الحسنة بل وجدانهم العقاب لسبب قبائح أعمالهم لكنها ذكرت جميعها لبيان أن بعضها جعل هباء منثوراً وبعضها معاقب به مع أنه مشترك الوجود لتفسيره وجد الله عنده الخ . بيطان حسناته وبقاء عقاب سيئاته وقد قيل : إن وروده إذ دخل قوله : ووجد الله في التشبيه وليس بمقرر كما مر . ثم إن المراد بالحسن الحسن الشرعي لوجوده فيما لا يشترط فيه الإيمان كالبر والصدقة لا الذاتي كما قيل . قوله : (أو للتقسيم) أي لتقسيم حال أعمالهم الحسنة لا مطلقها وإن صح بأنها في حال لخلوها عن نور الحق كالظلمات وفي أخرى كالسراب لكونها هباء منثوراً وخص الأول بالدنيا لقوله ومن لم يجعل الله له نور فإنه ظاهر في الهداية والتوفيق المخصوص بها والآخر بالآخرة لقوله ووجد الله الخ فهو الملائم للنظم وقدم أحوال الآخرة التي هي أعظم وأهم لاتصاله بما يتعلق بها من قوله : ليجزيهم الخ ثم ذكر أحوال الدنيا تنميماً لها فلا حسن لما قيل إنه يمكن أن يطلق هذا فيهما فإنها ظلمات فيهما أو يعكس فيكون سراباً حال الموت وظلمات في القيامة كما في الحديث الظلم ظلمات يوم القيامة ويكون ترقياً مناسباً للترتيب الوقوعي . قوله : (لجِّي) صفة بحر قَدَمَتْ لإفرادها وكذا جملة يغشاه كما ذكره بقوله والجملة صفة الخ وقوله : هذه ظلمات يشير إلى أنه خبر مبتدأ مقدر وأعربه الحوفي مبتدأ خبره جملة بعضها فوق بعض وردّه ابن هشام بأنه ابتداء بالنكرة من غير مخصص إلا أن يكون تنوينه للتعظيم كما في قوله :

له حاجب في كل أمر يشينه

وهو تكلف وقوله على إبدالها من الأولى أي من لفظ ظلمات الأولى وهو على تنوين سحاب وعدم إضافته في قراءة قبل ولا يحسن جعله تأكيداً للفصل وعلى الإضافة هو من قبيل لجين الماء أو لبيان أنه ليس سحاب رحمة ومطر . وقوله : مرادفة إشارة إلى أن الفوقية ليست

وهي أقرب ما يرى إليه ﴿لَمْ يَكِدْ بِرَبِّهَا﴾ لم يقرب أن يراها فضلاً أن يراها كقول ذي لزمة:
إذا غير النأي المحبين لم يكد... رسيس الهوى من حب مية يبرح...

حقيقية وجملة إذا أخرج الخ صفة ظلمات. قوله: (لم يقرب الخ) أي لم يقرب من الرؤية فضلاً عنها كما سنحققه والشعر المذكور لذي الرمة من قصيدة حائية له منها:

هي البر والأسقام والهـم والمنى وموت الهوى في القلب مني المبرح...
وكان الهوى بالنأي يمحي فينمحي وحبك عندي منجد ومبرح...
إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح...

والنأي البعد وروي الهجر والرسيس الثابت. والمراد القديم العهد وهو من إضافة الصفة للموصوف وفيه إشارة إلى أنّ كاد كغيرها في النفي والإثبات لا أنّ نفيها إثبات وإثباتها نفي مطلقاً، أو في بعض الأحوال كما زعمه بعض النحاة، وزعم أنّ ابن شبرمة خطأً ذي الرمة في هذا وناداه يا غيلان أرادته قد برح ففكر ثم بدله بقوله: لم أجد، واعلم أنه قد جرى في العرف أن يقال ما كاد يفعل ولم يكد يفعل في فعل قد فعل بجهد مع استبعاد فعله. كقوله: فذبحوها وما كادوا يفعلون فلما ورد نفيه على هذا توهم ابن شبرمة وذو الرمة أنه إذا قال لم يكد فقد زعم أنّ الهوى قد برح وليس الأمر كذلك فإنّ الذي يقتضيه لم يكد يفعل وما كاد يفعل أنّ الفعل لم يكن من أصله ولا قارب في الظن أن يكون ولا يشك في هذا وقد علم أنّ كاد موضوعة لشدة قرب الفعل من الوقوع ومشارفته فمحال أن يوجب نفيه وجود الفعل لأنه يؤدي إلى أن يكون ما قارب كذلك فالنظر إلى أنه إذا لم يكن المعنى على أنّ ثمة حال يبعد معها أن يكون ثم تغيرت كما في قوله: فذبحوها الخ يلتزم الظاهر ويجعل المعنى أنّ الفعل لم يقارب أن يكون فضلاً عن أن يكون فمعنى بيت ذي الرمة أنّ الهوى لرسوخه في القلب وتملكه للنفس بحيث لا يتوهم عليه البراح، وأنه لا يقارب من أن يوجد فضلاً عن الوجود ثم إنهم قالوا في تفسير هذه الآية لم يرها ولم يكد أن يراها فبدؤوا بنفي الرؤية وعطفوا عليها لم يكد لا أنّ سبيله سبيل ما كاد في قوله وما كادوا يفعلون وهو نفي معقب على إثبات وليس المعنى على أنّ الرؤية كانت بعدما كادت لا تكون ولكن أنها ما قاربت الكون فضلاً عنه ولو كان لم يكد يوجب وجود الفعل كان محالاً كقولك لم يرها ورأها، واعلم إن لم يكد في الآية والبيت جواب إذا فيكون مستقبلاً وإذ قلت إذا خرجت لم أخرج فقد نفيت خروجاً في المستقبل فاستحال أن يكون المعنى فيهما على أنّ الفعل قد كان. هذا خلاصة ما حققه الشيخ في دلائل الإعجاز فإذا علمت هذا فنفي كاد أبلغ من نفي الفعل الداخلة عليه لأنّ نفي مقاربتة يدل على نفيه بطريق برهاني إلا أنه إذا وقع في الماضي لا ينافي ثبوته في المستقبل وربما أشعر بأنه وقع بعد اليأس منه. كما في قوله: وما كادوا يفعلون وإذا وقع في المستقبل لا ينافي وقوعه في الماضي فإن قامت قرينة على ثبوته فيه أشعر بأنه انتفى نفيّاً وأيس منه بعد ما كان ليس كذلك كما في هذه الآية فإنه لشدة الظلمة لا يمكنه رؤية يده التي كانت نصب عينه فلك أن تقول إنه مراد من قال

والضمائر للواقع في البحر وإن لم يجر ذكره لدلالة المعنى عليه ﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا﴾ ومن لم يقدر له الهداية ولم يوفقه لأسبابها ﴿فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ خلاف الموفق الذي له نور على نور ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ ألم تعلم علماً يشبه المشاهدة في اليقين والوثاقة بالوحي أو الاستدلال ﴿أَنَّ اللَّهَ يُسَخِّرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ينزه ذاته عن كل نقص وأفة أهل

نفيها إثبات وإثباتها نفي لأن نفيها في الماضي يشعر بالثبوت في المستقبل وعكسه كما سمعته وهذا وجه تخطئة ابن شبرمة وتغيير ذي الرمة لأن مراده أن قديم هواها لم يقرب من الزوال في جميع الأزمان ونفيه في المستقبل يوهم ثبوته في الماضي فلا يقال إنهما من فصحاء العرب المستشهد بكلامهم فكيف خفي هذا عليهما ولذا استبعده في الكشف وذهب إلى أن هذه القصة موضوعة فاحفظه فإنه تحقيق أنيق. وتوفيق دقيق سنح بمحض اللطف والتوفيق. قوله: (والضمائر) يعني في قوله: ﴿إِذَا أُخْرِجَ يَدَهُ﴾ [سورة النور، الآية: ٤٠] وقوله: من لم يقدر الخ أوله لئلا يكون كقولك الثابت ثابت ومنهم من قال: معناه من لم يكن له نور في الدنيا لا نور له في الآخرة. وقيل إنه إشارة لما ورد في حديث خلق الله الخلق في ظلمة ثم رش عليهم من نوره فمن أصابه منه اهتدى ومن أخطأه ضل وتوین نور الثاني للتقليل أي لا شيء له من النور. قوله: (ألم تعلم الخ) قيل هو إشارة إلى أن الرؤية هنا علمية لا بصرية وأن إطلاقها على الأول استعارة أو مجاز بعلاقة اللزوم وإليه أشار في الأساس وفيه نظر لأنهم ذكروا رأي العلمية في نواسخ المبتدأ والخبر وأعملوها بإطراد غير عمل رأي البصرية ولأمرية في أنه حقيقة عندهم والذي في الأساس من المجازر أي بمعنى اعتقد لأنها لا تعمل عمل رأي العلمية وأرأيت وألم تر للتعجب منقولة من البصرية لتعديتها بنفسها إلى واحد أو بإلى نحو أرأيت الذي يكذب بالدين ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه ولذا فسروه بأن هذا مما يتعجب منه، فانظر إليه فجعلها محازاً في هذا المقام لا مطلقاً وإن قيل بأنها منقولة من العلمية فلا وجه لتنظيره، وإلى هذا أشار المصنف بقوله يشبه المشاهدة وأما قول السعد رحمه الله: كل من لفظ ألم تر وأرأيت للتعجب إلا أن الأولى تتعلق بالمتعجب منه فيقال ألم تر إلى الذي صنع كذا بمعنى انظر إليه فتعجب من حاله والثانية بمثل المتعجب منه فيقال أرأيت مثل الذي صنع كذا بمعنى أنه من الغرائب بحيث لا يرى له مثل فغير مسلم بقسميه. أما الأولى فلأن أرأيت يتعلق بغير المثل كأرأيت الذي يكذب بالدين وهي للتعجب منه كما صرحوا به ولا حاجة إلى التقدير وألم تر يتعلق بالمثل ألا ترى إلى قوله: (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم كيف) عطف عليه.

قوله: (أو كالذي مر على قرية) وإنما قدره الزمخشري بأرأيت لأن إلى لا تدخل على الكاف اسمية أو حرفية وهو الذي غره حتى قال ما قال وما المانع من أن يقول ألم تر إلى مثل أبي بكر ونحوه وقوله بالوحي متعلق بتعلم أو بالوثاقة ولا وجه لما قيل: عليه إن علمه قد يكون بالمكاشفة أو بنور زائد على نور العقل أو بإراءة الله إياه كما أرى إبراهيم عليه الصلاة والسلام ملكوت السموات والأرض لأنها من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في حكم الوحي كما لا

السموات والأرض ومن لتغليب العقلاء أو الملائكة والثقلان بما يدل عليه من مقال أو دلالة حال ﴿وَالطَّيْرُ﴾ على الأول تخصيص لما فيها من الصنع الظاهر والدليل الباهر ولذلك قيدها بقوله: ﴿صَفَّيْتُ﴾ فإن إعطاء الإجماع الثقيلة ما به تقوى على الوقوف في الجو صافية باسطة أجنحتها بما فيها من القبض والبسط حجة قاطعة على كمال قدرة الصانع تعالى ولطف تدبيره ﴿كُلُّ﴾ كل واحدة مما ذكر أو من الطير ﴿قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ أي قد علم الله دعاءه وتنزيهه اختياراً أو طبعاً لقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ أو علم كل على تشبيهه حاله في الدلالة على الحق والميل إلى النفع على وجه يخصه بحال من علم ذلك أنه لا

يخفى. قوله: (أهل السموات) فاعل ينزه والملائكة والثقلان معطوف عليه لا على العقلاء ولا على تغليب كما قيل أما الأول فلرفع الثقلان ولأنهم عين العقلاء فلا يصح عطفه بأو وكذا الثاني مع أن اللام تعليلية وهي بالنسبة للمعطوف عليه اختصاصية وكل هذا تعسف لا حاجة له وقوله: من لتغليب العقلاء هذا هو الوجه الوجيه وما قيل من أنه لإسناد التسبيح الذي هو من أفعال العقلاء إليهم فلا حاجة إلى التغليب تكلف التغليب أحسن منه لأنه يعني أن الكل شبهوا بالعقل هو استعارة لأنهم من ذوي العقول حقيقة أو ادعاء فلا بد من عموم المجاز أو التغليب مع أن التسبيح بتفسيره المذكور لا يختص بالعقل. فإن قال بحسب الظاهر فضغت على إبالة. قوله: (بما يدل الخ) فهو من عموم المجاز ولا بد منه لعطف الطير عليه. وهذا متعلق بينزه وهو ناظر إلى الوجه الأول وسكت عن الثاني لظهوره وعلمه منه وضمير عليه للتنزيه لعلمه من الفعل. قوله: (على الأول الخ) وعلى الثاني هو من عطف المتغايرين وقوله ولذلك أي الصنع والدليل لأنه إنما يظهر في صف أجنحتها ووقوفها في الهواء وباسطة تفسير لصافة وبما متعلق بإعطاء والباء للسببية أو حال والباء للملابسة أو بتقوى لا بصافة لأن القبض ضد البسط وقوله: دعاءه تفسير لصلاته والضمير لكل واحد أو لله على إضافته للمفعول وقوله: كل واحدة أي فرقة واحدة أو ذات واحدة ولو قال كل واحد كان أظهر وقوله: اختياراً أو طبعاً راجع للدعاء والتنزيه أو للتقسيم والأول ناظر للعقل والثاني لغيرهم أو عام والمراد بالطبع دلالة الحال. قوله: (لقوله) تعليل لرجوع ضمير علم إلى الله تعالى لأنه مسند له هنا فيكون فيما قبله وهو فاعل علم لذلك ولا وجه لما قيل إنه يقتضي خلافه لأن التأسيس أولى من التأكيد لأنه ليس بتأكيد إذ هو أعم مما قبله والأكثر في الفواصل التذييل بالأعم. قوله: (أو علم كل) إشارة إلى الوجه الثاني وهو رجوع ضمير علم إلى كل. وقوله: على تشبيه حاله أي حال كل وظاهره أن المراد به كل طير أو كل منها ومن الملائكة والثقلين لا كل مسبح وداع بلسان الحال ليشمل الجماد إذ لا علم له وإن جاز لأن الدلالة على الحق أي الله شاملة للجميع والميل الطبيعي إلى النفع في الحيوانات وقد يوجد في الجماد كميل الأشجار إلى المياه ونحوه وعليهما فالاستعارة تمثيلية لا تبعية. وذلك إشارة إلى المذكور وهو صلته وتسبيحه وضمير صلته وتسبيحه إلى كل أو إلى الله وليست الدلالة إشارة إلى التسبيح والميل إشارة إلى الدعاء فإنه غير مناسب للتمثيل وإن

يبعد أن يلهم الله تعالى لطير دعاء وتسييحاً كما ألهمها علو ما دقيقة في أسباب تعيشها لا تكاد تهتدي إليها العقلاء ﴿وَلِلَّهِ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ﴾ فإنه الخالق لهما وما فيهما من الذوات والصفات والأفعال من حيث أنها ممكنة واجبة الانتهاء إلى الواجب ﴿وَالَى اللَّهُ الصَّيِّرُ﴾ مرجع الجميع ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا﴾ يسوق ومنه البضاعة المزجاة فإنه يزجيهما كل أحد ﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ﴾ بأن يكون فزعا فيضم بعضه إلى بعض وبهذا الاعتبار صح بينه إذ المعنى بين أجزاءه. وقرأ نافع بروية ورش يولفه غير مهموز ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ رِكَامًا﴾ متراكماً بعضه فوق بعض ﴿فَتَرَى الْوَدَّكَ﴾ المطر ﴿يَخْرُجُ مِنْ خَلَلِهِ﴾ من فتوقه جمع خلل كجبال في جبل وقرى من خلله ﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ من الغمام وكل ما علاك فهو سماء ﴿مِنْ جِبَالٍ فِيهَا﴾ من قطع عظام تشبه الجبال في عظمها أو جمودها ﴿مِنْ بَرٍّ﴾ بيان للجبال والمفعول محذوف أي ينزل مبتدأ من السماء من جبال فيها من برد برداً ويجوز أن تكون من الثانية أو الثالثة

صح. وقوله: على وجه يخصه متعلق بكل من الدلالة والميل والمقصود بيان إضافة صلته وتسييحه على وجه يكون له دخل في التشبيه. قوله: (مع أنه لا يبعد الخ) هذا دليل على إرادة كل الطير أو هي والملائكة والثقلين وهو الظاهر إذ لو أريد كل من في السموات والأرض كان قاصراً مع أنه قيل إن فيه جمعاً بين المجاز والحقيقة والمصنف رحمه الله يجوزه وما قيل عليه إنه ليس كذلك لأن العلم على حقيقته وإنما يلزم على الوجه الذي قبله مع أنه مخالف للظاهر لدعوى الهام الجماد بأباه كلامه. قوله: (فإنه الخالق) فهو المالك الحقيقي والصفات والأفعال أي الموجودة فيها وقوله: من حيث تعليل لكونه خالقهما وما فيهما مع الإشارة إلى ما عليه المحققون من أن علة الاحتياج الإمكان وقوله: واجبة الانتهاء قصر لمسافة الدليل وإرخاء للعنان مع مناسبتة. قوله: (والى الله المصير) وإلا فعند أهل الحق لا عليية ولا شرطية بين الممكنات والكل مستند إليه ابتداء بلا واسطة. قوله: (يزجي سحاباً يسوق) في الدرر والغرر الرضوية هو السوق الضعيف الرفيق يقال أزجي إزجاء وزجي تزجية ومنه بضاعة مزجاة أي مسوقة شيئاً بعد شيء على قلة وضعف. وقوله: يزجيهما كل أحد بتشديد الجيم وتخفيفها أي يدفعها لرغبته عنها أو يقدر على سوقها وإيصالها. وقوله: فزعا قطعاً متفرقة بفتح القاف والزاي جمع فزعة. وقوله: وبهذا الاعتبار أي لأن المراد قطع السحاب وأجزاؤه فصح إضافة بين التي لا تضاف لغير متعدّد إلى ضميره كما أول قوله: بين الدخول فحومل. وقد قيل: أيضاً سحاب جمع سحابة أي اسم جنس جمعي فلا يحتاج لتأويل وقوله: جمع خلل وقيل إنه مفرد كحجاب. والفتوق جمع فتق وهو الشق وفيها صفة جبال. قوله: (من قطع الخ) على التشبيه البليغ وقد فسرها بعضهم بالغمام أيضاً ومن الغريب قول الأصهباني إن الجبال ما جبله الله أي خلقه من البرد واللغة لا تساعده كما قاله الرضي في درره وفي الكشف إن المراد به الكثرة كما يقال عنده جبل من ذهب وعظام جمع عظيم كنديم وندام كما في ضرام السقوط وظنه بعض الجهلة لم يسمع إلا في جمع عظيم وهو خطأ. قوله: (مبتدأ من السماء) يشير إلى أن من

للتبويض واقعة موقع المفعول وقيل المراد بالسما المظلة وفيها جبال من برد كما في الأرض جبال من حجر وليس في العقل قاطع يمنعه والمشهور أنّ الأبخرة إذا تصاعدت ولم تحللها حرارة فبلغت الطبقة الباردة من الهواء وقوي البرد هناك اجتمع وصار سحاباً فإن لم يشتد البرد تقاطر مطراً وإن اشتد فإن وصل إلى الأجزاء البخارية قبل اجتماعها نزل ثلجاً وإلا نزل برداً وقد يبرد الهواء برداً مفرطاً فينقبض وينعقد سحاباً وينزل منه المطر أو الثلج وكل ذلك لا بد وأن يستند إلى إرادة الواجب الحكيم لقيام الدليل على أنها الموجبة لاختصاص الحوادث بمحالتها وأوقاتها وإليه أشار بقوله: ﴿فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ﴾ والضمير للبرد ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِي﴾ ضوء برقه وقرئ بالمد بمعنى العلو وإدغام الدال في السين وبرقه بضم الباء وفتح الراء وهو جمع برقة وهي المقدار من البرق كالغرفة ويضمها للاتباع ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ بأبصار الناظرين إليه من فرط الإضاءة وذلك أقوى دليل على كمال قدرته من حيث إنه توليد الضد من الضد وقرئ يذهب على زيادة الباء ﴿يَقْلِبُ

الأولى والثانية ابتدائية والجار والمجرور الثاني بدل من الأول بدل اشتمال أو بعض وقدر فيها لأنه لا بد له من رابط. وقوله: ويجوز الخ أي فمن الثانية تبعية والأولى ابتدائية أو هما للتبويض وأحدهما واقع موقع المفعول لكونه صفة أو مؤولاً ببعض والآخر بدل منه. وقوله: ليس في العقل الخ أي فيجوز إبقاؤه على ظاهره والتفسير به. وذكر المصنف في البقرة أنّ الماء يبتدأ من أسباب سماوية تثير أجزاء رطبة إلى الجو فينعقد سحاباً ماطراً، وقد ينعقد برداً. وقوله: والمشهور أي بين أهل الحكمة والبخار أجزاء هوائية يمازجها أجزاء مائية. وقوله: لم تحللها حرارة أي من الشمس فإن حللتها انقلبت هواء والطبقة الباردة هي الزمهريرية. وقوله: وقد يبرد الهواء إشارة إلى قول الحكماء إنه قد يحدث المطر من غير بخار لغلبة البرد على الهواء وحينئذ لا ينعقد برد الشدة البرد ولذا لم يذكره. وقوله: اجتمع أي من البخار. وقوله: وكل ذلك الخ رد على من قال إنه لأسباب ومعدّات من الطبيعة. قوله: (وقرئ بالمد) المقصور بمعنى الضوء والممدود بمعنى العلو والشرف فهو كناية عن قوة الضوء. وقوله: جمع برقة وهي مقدار منه لأن فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة وبالضم للمقدر كما في درة الغواص وإليه أشار المصنف رحمه الله. قوله: (توليد الضد الخ) أي البرق الذي هو نار أو منير من السحاب الذي هو ماء منعقد أو ظلمة من نور أو ذهاب البصر من النور الذي به الأبصار وقوله: وقرئ يذهب أي بضم الباء من الإذهاب المتعدي بالهمزة والباء زائدة إذ لا يجتمع أداتا تعدية وإن جوّزه بعضهم. وقيل: الباء بمعنى من كقوله:

شرب النزيف ببر دماء الحشرج

والمفعول محذوف أي يذهب النور من الأبصار وقوله: لدلالة على وجود الصانع إذ لا بد له من محدث قديم وكمال قدرته لتوليد الضد من ضده وإحاطة علمه لكونها أفعالاً متقنة

اللَّهُ أَلَيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ بالمعاقبة بينهما أو بنقص أحدهما وزيادة الآخر أو بتغيير أحوالهما بالحر والبرد والظلمة والنور أو بما يعم ذلك ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ فيما تقدم ذكره ﴿لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ لدلالة على وجود الصانع القديم وكمال قدرته وإحاطة علمه ونفاذ مشيئته وتنزهه عن الحاجة وما يفضي إليها لمن يرجع إلى بصيرة ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ حيوان يدب على الأرض وقرأ حمزة والكسائي خالق كل دابة بالإضافة ﴿مِّن مَّاءٍ﴾ هو جزء مادته أو ماء مخصوص هو النطفة فيكون تنزيلاً للغالب منزلة الكل إذ من الحيوانات ما لا يتولد عن النطفة وقيل من ماء متعلق بدابة وليس صلة لحلق ﴿فَمِنْهُمْ مَّن يَّتَّبِعِ عَلَنَ بَطْنِيهِ﴾ كالحية وإنما سمي الزحف مشياً على الاستعارة للمشاكلة ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَّتَّبِعِ عَلَنَ رِجْلَيْهِ﴾ كالإنس والطيور ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَّتَّبِعِ عَلَنَ أَرْبَعٍ﴾ كالنعم والوحش ويندرج فيه ماله أكثر من أربع كالعناكب فإن

ونفاذ مشيئته تصرفه وإصابته كما يريد وتنزهه عن الاحتياج لأنه إنما يفعله للاعتبار. قوله: (لمن) يرجع إلى بصيرة) أي لمن له بصيرة يراجعها ويعملها وفيه إشارة إلى أن البصر هنا بمعنى البصيرة كما ذكره الراغب وغيره. ومن قال إنه لوضوح دلالاته قال الأبصار دون البصائر أبقاه على أصله لتبادره منه لكنه ذهب عنه حسن التجنيس ولزوم ما هو بالإيطاء. وقد قيل إنه ليس في القرآن جناس تام غير هذه الآية. وقوله: ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وفيه كلام في الإتيان ناشيء من عدم الإتيان. قوله: (حيوان يدب على الأرض) إشارة إلى أن التاء للنقل إلى الاسم لا للتأنيث. وقيل دابة واحد داب كخائنة وخائن. وقوله: من ماء إما على ظاهره، أو المراد به النطفة لأنه يطلق عليها قيل والتنكير في ماء الأول للإفراد النوعي. وفي الثاني شخصي ولا مانع من حمل الأول على الشخصي كما ذكره أهل المعاني. وقوله: متعلق بدابة هو قول القفال رحمه الله أي تعلقاً معنوياً لأنه صفة بمعنى كائنة من ماء فلا يرد عليه أن مقام الاستدلال على كمال القدرة لا يناسبه فتأمل. قوله: (تنزيلاً للغالب الخ) فكلمة كل للتكثير وهو كثير كما في قوله يجبي إليه ثمرات كل شيء وقد يراد بها التعدد كما في شرح المفتاح في قوله عام النسبة إلى كل مسند إليه كما ذكره الشريف وقيل: إنه يجوز أن يراد بالدابة ما يخلق بالتوالد بقريئة من ماء أي نطفة. كقوله: (كل شيء حي) إذا أريد ما به الحياة بقريئة حي لأنه موصوف معنى بمتوالدة لقيام قريئة السياق والعقل فلا غبار عليه كما توهم ولذا اختار القفال رحمه الله كونه صفة فافهم. قوله: (سمي الزحف مشياً على الاستعارة) في الكشف على سبيل الاستعارة كمشي أمره كاستعارة الشفة مكان المشفر فهو مجاز مرسل وإن أريد شفة تشبه المشفر في الغلظ فهو استعارة كما في الكشف وأستعماله لمطلق الشفة لا ينافي إرادة شفة الإنسان منه باعتبار أنه فرد من أفراد المطلق كما يقال لزيد رجل كما نبه عليه المحقق في شرح المفتاح فما قيل إن هذا ليس من قبيل ذكر المقيد وإرادة المطلق لأن خصوص الزحف مقصود هنا ظاهر السقوط. قوله: (للمشاكلة) في نسخة أو المشاكلة وأورد على الأول أن

اعتمادها إذا مشت على أربع وتذكير الضمير لتغليب العقلاء والتعبير بمن عن الأصناف ليوافق التفصيل الجملة والترتيب لتقديم ما هو أعرف في القدرة ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ مما

المشكلة البديعية لا يصار إليها عند صحة الاستعارة البيانية وردّ بأنه لا مانع مما ذكره فإن المشكلة جامعة للحسن الذاتي والعرضي وليست بديعية محضة فلا أقل من أن تكون أدنى حالاً من الاستعارة مع أنه لا حجر في محتملات الكلام وإن قوي بعضها وقد اعتنى هذا المعترض باعتراضه في رسالته المشهورة بناء على أنّ الحسن الذاتي يأبى كونه عرضياً وليس بشيء عقلاً ونقلًا. قال في المفتاح أما حسن الاستعارة التخيلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها كفلان بين أنياب المنية ومخالبتها ثم إذا انضم إليها المشاكلة. كقوله: (يد الله فوق أيديهم) كانت أحسن وأحسن ولا فرق بين استعارة واستعارة وتحقيقه في الشرح. قوله: (ويندرج فيه ماله أكثر الخ) وهذا باعتبار الأكثر فيما يعتدّ به فلا يرد أم أربع وأربعين مع أنّ مفهوم العدد غير معتبر ومن التبعية. قوله: ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ صريح في أنّ له تعالى مخلوقات أخرى على هيآت لا يعلمها إلا هو فلا حاجة إلى مثل هذه التكلفات. قوله: (وتذكير الضمير) في منهم إذ لم يقل منها قال الرضي: بعدما ذكر أنّ من في وجوهها لذوي العلم ولا تفرد لغيره وتقع على ما لا يعلم تغليباً ومنه فمنهم من يمشي على بطنه لأنه قال: فمنهم والضمير عائد على كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بني عليه فقال: من يمشي الخ والمذكور في الأصول والعربية كما في المعنى أنّ التغليب لأجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه الخ فإنّ الاختلاط حاصل في العموم السابق في كل دابة وفي من يمشي على رجلين اختلاط آخر في عبارة. التفصيل فإنه يعم الإنسان والظائر اهـ. وظاهره أنّ في قوله: (كل دابة) تغليباً وهو غير مراد بل الظاهر بل المقصود أنه لما شمل العقلاء وغيرهم على طريق الاختلاط لزم اعتبار ذلك في الضمير العائد عليه وتغليب العقلاء فلا حاجة إلى أن يقال إنه لما اعتبر حكم العقلاء في ضميره لزم اعتباره فيه ولا يلزم كون التغليب مجازاً فالمراد بالتفصيل من ومن وبالإجمال ضميرهم لا دابة كما توهم فاعترض بأن الموافقة تحصل بالتعبير يلفظ ما لا يقال الضمير واقع في أثناء التقسيم والتفصيل فكيف يسمى إجمالاً والتعبير بمن بعد جعلهم بواسطة الضمير في حكم العقلاء كالترشيح والتخييل له فلا تغليب فيه وإنما سمي تغليباً لابتناؤه عليه لأننا نقول لما كان الضمير عبارة عن كل دابة صح جعله إجمالاً والتغليب إنما هو في ضميره ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله وأما من فلا تغليب فيها إلا فيمن يمشي على رجلين. ولو جعل من التعبير به موافقة لضمير العقلاء على نمط بل أنتم قوم تجهلون صح فتدبر. قوله: (والترتيب لتقديم ما هو أعرف في القدرة) أي أعظم ما تعرف به القدرة الإلهية وفي نسخة أغرب من الغرابة وفي أخرى أعرق من العرافة وهي الأصالة لمشيته بغير آلة أي لانتقاله وتحركه بدونها وهو صعب مستغرب. ومن الغفلة ما قيل إنه غفول عن أنّ المشي مستعار للزحف فإنّ الزحف مثله فتأمل. قوله: (بسيطاً) كالعناصر

ذكر ومما لم يذكر بسيطاً ومركباً على اختلاف الصور والأعضاء والهيآت والحركات والطبائع والقوى والأفعال مع اتحاد العنصر بمقتضى مشيئته ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيفعل ما يشاء ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتِنَا مُبَيِّنَاتٍ﴾ للحقائق بأنواع الدلائل ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ بالتوفيق للنظر فيها والتدبر لمعانها ﴿إِن مَّرِطُوا مُسْتَقِيمٌ﴾ هو دين الإسلام الموصل إلى درك الحق والفوز بالجنة ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ نزلت في بشر المنافق خاصم يهودياً فدعاه إلى كعب بن الأشرف وهو يدعو إلى النبي ﷺ وقيل في مغيرة بن وائل خاصم علياً رضي الله عنه في أرض فأبى أن يحاكم إلى رسول الله ﷺ ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أي وأطعنا لهما ﴿ثُمَّ يَتَوَكَّلُ﴾ بالامتناع عن قبول حكمه ﴿فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ بعد قولهم هذا ﴿وَمَا أَوْلَيْتَكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارة إلى القائلين بأسرهم فيكون إعلماً من الله تعالى بأن جميعهم وإن آمنوا بلسانهم لم تؤمن قلوبهم أو إلى الفريق منهم وسلب الإيمان عنهم لتوليهم والتعريف فيه للدلالة على أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين عرفتهم وهم المخلصون في الإيمان أو الثابتون

والمركب ما تركب منها وعلى اختلاف متعلق بيخلق وهو تفسير لقوله: ما يشاء وفي قوله لقد أنزلنا التفات. وقوله: للحقائق تقدير لمتعلق له مناسب لما قبله وإن صح جعله بمعنى واضحات في نفسها. والدلائل مما تدل عليه الآيات. قوله: (نزلت الخ) قد مر في سورة النساء إنه خاصم يهودياً فدعاه اليهودي إلى النبي ﷺ ودعا المنافق إلى كعب بن الأشرف ثم تحاكما إلى رسول الله ﷺ فحكم لليهودي فلم يرض المنافق بقضائه وقال نتحاكم إلى عمر فلما ذهب إليه قال له اليهودي: قضا لي النبي ﷺ فلم يرض بقضائه فدخل عمر رضي الله عنه بيته وخرج بسيفه فضرب عنق المنافق^(١) فجمع الضمير لعموم حكمه أو لأنّ معه من يشايعه في مقاتله فهو كقولهم: بنو فلان قتلوا قتيلاً وكعب بن الأشرف من كبراء اليهود وقوله: أن يحاكم بصيغة المجهول أو المعلوم. قوله: (وأطعنا لهما) أي انقدنا لهما ولحكمهما. وقوله: قبول حكمه أي الرسول ﷺ أو الله أو هما لاتحاد حكمهما. ويتولى بمعنى يعرض وثم للاستبعاد. وقولهم: هو أطعنا وقوله: إشارة إلى القائلين يعني والمراد بهم المنافقون المذكورون في قوله: (يقولون آمنا الخ) ونسبة التولي والإعراض عن الإيمان إلى فريق منهم مع أنّ جميعهم كذلك لإظهارهم ذلك كما في سبب النزول. وقوله: أو إلى الفريق منهم لا بأسرهم أي من المنافقين وهم المذكورون بقوله: (فريق منهم) وضمير يقولون للمؤمنين مطلقاً. قوله: (وسلب الإيمان) أي في قوله: (وما أولئك بالمؤمنين) قيل عدم إيمانهم ليس لتوليهم لاقتضائه الفاء بل الأمر بالعكس وردّ بأنه فرق بين العدم والسلب ومقابل الأول الوجود والثاني الإيجاب والمراد الحكم بانتفاء اسم الإيمان لظهور أمانة التكذيب الذي هو التولي يعني أنه ذكر بعده ليتضح لنا وجه الحكم بنفي الإيمان عنهم فتأمل. قوله: (والتعريف الخ) جعله للعهد لأنه في المنافقين وهم

(١) تقدم تخريجه فيما سبق.

عليه ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ أي ليحكم النبي ﷺ فإنه الحاكم ظاهراً أو المدعو إليه وذكر الله لتعظيمه والدلالة على أن حكمه ﷺ في الحقيقة حكم الله تعالى ﴿وَإِذَا فُرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرَضُونَ﴾ فاجأ فريق منهم الإعراض إذا كان الحق عليهم لعلمهم بأنك لا تحكم لهم وهو شرح للتولي ومبالغة فيه ﴿وَإِن يَكُنْ لَّهُمُ الْغَلْبُ﴾ أي الحكم لا عليهم ﴿يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِبِينَ﴾ منقادين لعلمهم بأنه يحكم لهم وإلى صلة ليأتوا أو لمذعنين وتقديمه للاختصاص ﴿أَنَّى قُلُوبِهِمْ تَمُرُّ﴾ كفر أو ميل

مؤمنون ظاهراً أو المراد الثابتون على الإيمان في السر والجمهور أو لأن توليهم عن قبول حكمه كفر بعد إيمان وضمير دعوا يعود إلى ما يعود إليه ضمير يقولون. قوله: (ليحكم النبي) ففاعله ضمير الرسول ﷺ. وقوله أو المدعو إليه فالضمير يعود إلى ما يفهم من الكلام وهو شامل لهما لكنه في الحقيقة الرسول فذكر الله لتعظيمه الخ على الوجهين لأنه إذا ذكر اسمان متعاطفان والحكم إنما هو لأحدهما كما قرره في نحو يخادعون الله والذين آمنوا وسرني زيد وحسن حاله أفاد قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه وأنها بمنزلة شيء واحد بحيث يصح نسبة أوصاف أحدهما وأحواله إلى الآخر ولا كذلك البديل في نحو أعجبني زيد كرمه لأن الثاني مقصود بالنسبة كما قرره شراح الكشاف ولما قال الزمخشري هنا يعني إلى الله ورسوله كقولك: أعجبني زيد وكرمه تريد كرم زيد توهموا من إسقاط المعطوف عليه في التفسير إن المعطوف هو المقصود بالنسبة. وهذا شأن البديل وما نحن فيه طريقة أخرى فاعترض عليه ولم يهتد إلى أنه ليس مقصوداً وحده بالنسبة لفوات الدلالة على قوة الاختصاص كما مر لكنه في نفس الأمر وحقيقة الحال هو المقصود لا كقصد البديل فإسقاطه إشارة إلى هذا ومن لم يقف على مراده قال: ليس المثال الذي ذكره الزمخشري من الإبدال في شيء فإنه طريقة العطف للتفسير وفائدته التعظيم وفي قوله: للتفسير نظر. قوله: (والدلالة على أن حكمه الخ) لما عرفت من أن فائدة هذا الأسلوب الدلالة على قوة الاختصاص المسوَّغ لإسناد ما لأحدهما للآخر ومن لا يتنبه له قال: إن الدلالة إنما تظهر إذا أعيد الضمير المفرد إلى الله ورسوله وأما في مجرد ذكر الله فلا. قوله: (فاجأ فريق الخ) بيان لأن إذا فجائية. وقوله: إذا كان الحق عليهم قيده به لعلمه من سبب النزول والتعبير بإذا في جانب الباطل إشارة إلى تحققه بخلاف جانب الحق فلذا عبر فيه بان. وقوله: وهو شرح الخ يعني قوله: إذا دعوا الخ لأنه بيان لأن إعراضهم إذا حكم عليهم والمبالغة من جعل المفاجأة إلى الإعراض عقب الدعوة دون الحكم عليهم والتعبير بالاسمية وما قيل: من أن الأولى أن يقال إذا اشتبه الأمر حالاً وإن كان الحكم لهم مآلاً ولذا قال: بينهم لا عليهم إشعاراً بأن إعراضهم شامل لصورة الشك لا يناسب سبب النزول وسوق الكلام ومقابلته لقوله لهم الحق ولا ما سيأتي من نفي ريبهم والنكتة في اختيار بينهم دون عليهم لأن المتعارف قول المتخاصمين اذهب لتحكم بيننا لا علينا وهو الطريق المنصف. وقوله: لا عليهم من تقديم الخبر وقوله: أو لمذعنين وإلى بمعنى اللام أو هو متضمن معنى الإسراع وتقديم صلته لما ذكر أو للفاصلة أو لهما. قوله: (بأن رأوا الخ) لم يفسره بالشك في نبوته كما في

إلى الظلم ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بأن رأوا منك تهمة فزال ثقتهم وبقينهم بك ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ﴾ في الحكومة ﴿بَلْ أَوْلِيكَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾ إضراب عن القسمين الأخيرين لتحقيق القسم الأول ووجه التقسيم أن امتناعهم إما لخلل فيهم أو في الحاكم والثاني إما أن يكون محققاً عندهم أو متوقفاً وكلاهما باطل لأن منصب نبوته وفرط أمانته ﷺ يمنعه فتعين الأول وظلمهم يعم خلل عقيدتهم وميل نفوسهم إلى الحيف والفصل لنفي ذلك عن غيرهم سيما المدعو إلى حكمه ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ على عادته تعالى في اتباع ذكر المحق المبطل والتنبيه على ما ينبغي بعد إنكاره لما لا ينبغي وقرئ قول بالرفع وليحكم على البناء للمفعول وإسناده إلى ضمير مصدره على معنى

الكشاف لدخوله في مرض القلب. وتقديم عليهم على الرسول في النظم قيل إنه لإظهار أنه لو وقع منه لكان من الله لأنه مظهر لا مثبت. وأورد عليه أنه لا يناسب قوله لأن منصب نبوته الخ وإيضاً هم يخافون حيفة نفسه فلا يتم الحصر فهو لتأكيد أن حكمه حكم الله ولا يخفى عدم وروده وأن مآل ما ارتضاه إلى ما أنكره فتأمل. قوله: (إضراب عن القسمين الأخيرين) ذهب الإمام إلى أن أم منقطعة والمصنف والزمخشري: إلى أنها متصلة والمقصود التقسيم لكنهما اختلفا في إضراب بل فذهب الزمخشري إلى أنه عن الأخير والمصنف إلى أنه عن الأخيرين والطبيي إلى أنه عن الجميع والتقسيم والأول أدل على ما كانوا عليه وأدخل في الإنكار من حيث إنه يناقض شرعهم إليه إذا كان الحق لهم على الغيرة وحصر الظلم فيهم ناطق به وأما أنه لا يدل على تعيين الأول والمقام يقتضيه ولذا خالفه المصنف كما قيل، فيه أنه إذا أبطل خوفهم الحيف استلزم إبطال الارتباب، وتعين الأول ليس بلازم إذ نفى الإيمان عنهم قبله مغن عنه وعلى الأخير فالإضراب انتقالي والمعنى دع هذا كله فإنهم هم الكاملون في الظلم الجامعون لتلك الأوصاف فلذا أعرضوا عن حكمك بدليل اسم الإشارة والخطاب وتعريف الخبر وتوسط الفصل لأنه لو كان للأولين لأعرضوا عنه والحق لهم ولو كان للثالث لم يناسب لعلمهم بأمانته وثباته على الحق فتأمل. قوله: (منصب نبوته) أي شرفها وعلوها كما مر وكذا شرعهم إليه والحق لهم. وقوله: وظلمهم الخ الظاهر أنه دفع لما يقال من أنه إذا بطل الأخيران كان الأول مثبتاً والمثبت هنا الظلم وهو غيره فهو لإبطال الأخير بإثبات الظلم والحيف لهم دون غيرهم بأن المرض فسر بالكفر والميل إلى الظلم والكافرون هم الظالمون. قوله: (والفصل) أي الإتيان بضمير الفصل المفيد للحصر على معنى أنهم الكاملون في الظلم. وقوله: سيما الخ ربما يشعر بأنه إضافي والمدعو لحكمه هو الرسول ﷺ. قوله: (تعالى إنما الخ) الحصر لأن هذا شأن من آمن وكان بمعنى لاق به وانبغي له كما صرح به المصنف فلا حاجة إلى تفسير المؤمنين بالخاص منهم كما قيل وإن صح أيضاً نعم قولهم أظننا مفسر بالثبوت أو الإخلاص لصدور مثله عن قبلهم أيضاً. قوله: (وقرئ قول بالرفع) في الكشاف وقراءة النصب أقوى لأن

ليفعل الحكم ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فيما يأمرانه أو في الفرائض والسنن ﴿وَيَخَشَّ اللَّهَ﴾ على ما صدر عنه من الذنوب ﴿وَيَتَّقُوهُ﴾ فيما بقي من عمره وقرأ يعقوب وقالون عن نافع بلا ياء وأبو بكر وأبو عمرو بسكون الهاء وحفص بسكون القاف فشبهه تقه بكتف وخفف ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَالِقُونَ﴾ بالنعيم المقيم ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ إنكار للامتناع عن حكمه ﴿لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ بِالخُرُوجِ عَنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ لَيُخْرِجَنَّ﴾ جواب لأقسموا على الحكاية ﴿قُلْ لَا تَقْسِمُوا﴾

أن يقولوا أوغل في التعريف فهو أولى بكونه مبتدأ ويجوز خلافه أيضاً وذلك لأنه لا يكون إلا في تأويل مصدر معرف وأما كون الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير فلا يضر كما توهم وأما كونه لا يوصف كالضمير فلا دخل له في الأعرافية وهذا بناء على أن المصدر المسبوك معرفة أبداً قال الدماميني: ولا يظهر له دليل فإن المصدر المؤول به يجوز أن لا يقدر مضافاً كما جعل قوله: ﴿وما كان هذا القرآن﴾ أن يفترى بمعنى افتراء. وقد ذكر في باب النعت أن جواز تنكيره مذهب الفارسي مع أنه قد يقدر إضافته لنكرة كما يؤول أن يقوم رجل بقيام رجل مثلاً ففي ما ذكره شراح الكشاف هنا نظر وقد تناقض كلام المغني في هذه المسألة وقد قيل إن قراءة الرفع أقعد لأن جعل ما هو أكثر فائدة مصب الفائدة أولى وفيه نظر. وقراءة ليحكم مجهولاً مناسبة لدعوا معنى لعدم ذكر الداعي والحاكم. قوله: (في الفرائض والسنن) هذا منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ويحتمل اللف والنشر وقوله: على ما صدر الخ تعليلية كقوله: ﴿اذكروا الله على ما هداكم﴾ لا علاوة لفساده. وقوله: فيما بقي من عمره لأن الاتقاء يكون في الآتي بخلاف الخشية. قوله: (وقرأ يعقوب الخ) والباقون بخلافه بكسر القاف وياء وصل بعدها الضمير وقوله بلا ياء أي ياء وصل والهاء ضمير لأن قبله ساكناً تقديراً فجعل كمنه وعنه إذ لو كان تحركاً كبه وله لم يحذف فجعل المحذوف للجزم في حكم الباقي. وقوله: بسكون الهاء قيل وهي للسكت وقوله بسكوت القاف الخ فأعطى تقه حكم كتف لكونه على وزنه فخفف بتسكين وسطه لجعله ككلمة واحدة وقال ابن الأنباري إنه لغة لبعض العرب في كل معتل حذف آخره بجعله منسياً ويعطي حكم الآخر لما قبله فيقولون لم أر ولم أبل بسكون الراء واللام فلا يختص بهذا الوزن والهاء إما للسكت حركت لالتقاء الساكنين أو ضمير وكان القياس ضمها حينئذ كمنه لكن السكون لعروضه لم يعتد به وثلاثا ينتقل من كسر لضم تقديراً وضعف الأول لتحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل.

قوله تعالى: ﴿وأقسموا﴾ الخ عود إلى بيان حال المنافقين الممتنعين عن قبول حكمه وقوله جهد أيمانهم منصوب على الحالية أو هو مصدر لأقسموا من معناه وهو مستعار من جهد نفسه إذ أبلغ وسعها أي أكدوا الإيمان وشددوها هذا محصل ما في الكشاف وشروحه. وقوله: في المائدة جهد الإيمان أغلظها لا ينافيه كما توهم فتأمل. قوله: (بالخروج الخ) قدره بقرينة جواب القسم ومنهم من خصه بالخروج للغزو وقوله: على الحكاية أي حكايته بالمعنى وأصله لنخرجن بصيغة المتكلم مع الغير ليس المراد حكاية الحال الماضية وأصله لخرجنا لأن المعتبر

على الكذب ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ أي المطلوب منكم طاعة معروفة لا اليمين والطاعة النفاقية المنكرة أو طاعة معروفة أمثل منها أو لتكن طاعة. وقرئت بالنصب على أطيعوا طاعة ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ فلا يخفى عليه سرائركم ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ أمر بتبليغ ما خاطبهم الله به على الحكاية مبالغة في تبيكيتهم ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ﴾ أي على محمد ﷺ ﴿مَا حِجْلٌ﴾ من التبليغ ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ﴾ من الامتثال ﴿وَإِن تَطِيعُوهُ﴾ في حكمه ﴿تَهْتَدُوا﴾ إلى الحق ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾ التبليغ الموضح لما كلفتم به وقد أدى وإنما بقي ما حملتم فإن أدبتم فلكم وإن توليتم فعليكم ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا

زمان الحكم وهو مستقبل فيه. قوله: (أي المطلوب الخ) قد اختلفوا في إعرابه فقيل إنه مبتدأ محذوف الخبر أي طاعة معروفة أمثل بكم أو خير أو خبر مبتدأ مقدر أي المطلوب منكم طاعة معروفة أو طاعتكم طاعة معروفة. وقيل: مرفوع بفعل مقدر أي لتكن طاعة معروفة منكم وهذا الاختلاف مبني على تفسير معروفة لأنها فسرت بأنها معروفة بالخلوص ومواطأة الجنان وبأنها معروفة منهم بأنها على طرف اللسان بقريئة أنها في أهل النفاق. وقال البقاعي: لا تقدير فيه وطاعة مبتدأ خبره معروفة وسوغ الابتداء بالنكرة لأنها أريد بها الحقيقة فتعم والعموم من المسوغات ولم تعرف لثلاث يتوهم أن تعريفها للعهد والجملة تعليل للنهي أي لا تقسموا فإن الطاعة معروفة منكم لا تخفى وكذا المعصية فلا فائدة في إظهار ما يخالف الواقع كما ورد في الحديث ما من عامل عملاً إلا كساه الله رداءه ونحوه وهو معنى حسن لكنه خلاف الظاهر. قوله: (على أطيعوا طاعة) أي تقديره وطاعة بمعنى إطاعة كما في أنبئكم نباتاً وقوله: على الحكاية متعلق بتبليغ فالمعنى قل لهم قال الله: كذا وهذا لاقتضاء قوله وإنما عليه ما حمل الخ والمبالغة في التبيكيت لأنه أمر من الله بالذات وهو أبلغ وكذا إيراد لفظ الرسول وتكرير الفعل فإن مقتضى الرسالة منه وجوب الإطاعة ولا يفيد هذا لو قال: أطيعوني وقوله: فإن تولوا إما جواب كقوله: وما بكم من نعمة فمن الله أو قائم مقامه وأصله تتلوا على الخطاب التفاتاً لقوله عليكم وإن تطيعوه تهتدوا وكان أصله تولوا على الغيبة ومقتضاه عليك وعليهم ففيه التفات من هذا الوجه لأنه جعلهم غيباً حيث أمر الرسول بخطابهم يقل لهم ثم خاطبهم بأن تولوا استقلالاً من الله لا من نبيه ﷺ فهو التفات حقيقي لا جار مجراه كما قيل لأنه وإن كان خطاباً بحسب الظاهر في حكم الغيبة لأنه محكي فالظاهر قد يتجه مع أنه التفات وقد يختلف بلا التفات وهو من بديع المعاني. وقيل: إنه من تلوين الخطاب إذ عدل عن خطاب الرسول عليه الصلاة والسلام إلى خطابهم بالذات فليس مندرجاً تحت القول. وقوله: على محمد قيل الظاهر على الرسول وهو سهل وقد يوجه بأنه للتنبية على أنه المراد بالرسول. وقوله: من الامتثال إشارة إلى أن فيه مشاكلة أو شبهها لأن حمل بمعنى كلف والمراد بقوله وإنما الخ أنكم لا تضروه بمخالفتكم وإنما ضررتم أنفسكم لتعريضها للسخط والعذاب. قوله: (الموضح الخ) فهو متعدد أو المعنى البين في نفسه فهو لازم كما في الكشف وتركه المصنف رحمه الله لأن هذا أنسب

الْمَلِئِينَ ﴿٥٥﴾ خطاب للرسول ﷺ وللأمة أو له ولمن معه ومن للبيان ﴿لِيَسْتَلْخِفْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ليجعلنهم خلفاء متصرفين في الأرض تصرف الملوك في ممالئهم وهو جواب قسم مضمّر تقديره وعدهم الله وأقسم ليستخلفنهم أو الوعد في تحقّقه منزل منزلة القسم ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني بني إسرائيل استخلفنهم في مصر والشام بعد الجبارة وقرأ أبو بكر بضم التاء وكسر اللام وإذا ابتداء ضم الألف والباقون بفتحهما وإذا ابتدؤا كسروا الألف ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ دِينُهُمْ الَّذِي آتَيْنَاهُمْ لَكُمْ﴾ وهو الإسلام بالتنويه والتشبيث ﴿وَلِيَبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ﴾ من الأعداء وقرأ ابن كثير وأبو بكر بالتخفيف ﴿أُمَّتًا﴾ منهم وكان رسول الله ﷺ وأصحابه مكثوا بمكة عشر سنين خائفين ثم هاجروا إلى المدينة وكانوا يصبحون في السلاح ويمسون فيه حتى أنجز الله وعده فأظهرهم على العرب كلهم وفتح لهم بلاد الشرق والغرب وفيه دليل على صحة

بمقام التبليغ. قوله: (خطاب للرسول ﷺ وللأمة) أمة الرسول أمة دعوة وهم من بعث إليهم مطلقاً وأمة إجابة وهم من آمن به ويصح كل منهما هنا سواء قلنا الخطاب الشفاهي يخص الموجودين في زمنه أم لا لوجودهما في عصره وبعده فلا وجه لما قيل إنه يعني أمة الإجابة على مذهب من لا يخص الشفاهي بالموجودين في زمنه ويجوز أن يراد به أمة الدعوة الموجودين في عهده فلا يخص المؤمنين فمن تبعية. قوله: (ومن للبيان) وقيل للتبعية أي المهاجرين منهم فإنهم الخلفاء وهذا على الوجه الثاني وقيل على التقديرين أن أريد بالأمة أمة الإجابة وإلا فعلى الثاني وفيه نظر وفيه تنوع للخطاب خاطب القسمين على تقدير التولي ثم صرف الخطاب عنهم إلى المؤمنين الثابتين وهو كالاقتراض فلما ذكر أنه ينبغي أن يأمرهم بالطاعة كفاً ولا يخاف مضرتهم أكده بأنه هو الغالب ومن معه فليس للخوف مجال ولا يجوز أن تكون من تبعية حيث كذا في الكشف مع وجه آخر لم يرتضه ثم إنه قدّم من ومجروها هنا وآخرهما في الفتح إشارة إلى أنّ مدار الاستخلاف الإيمان فإنّ الخليفة لا ينزل بالفسق ومدار المغفرة والأجر العظيم الإيمان والعمل الصالح معاً كما قدّم المفعول على المعطوف في قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٧] إشارة إلى أنّ الرفع إبراهيم وإسماعيل تبع له. قوله: (تقديره الخ) فالمفعول محذوف دلّ عليه جواب القسم أي استخلافهم وتمكينهم لأنّ وعد يتعدى لمفعولين وعلى الثاني ليستخلفنهم منزل منزلة المفعول وما في كما استخلف مصدرية وهو صفة لمحذوف أي استخلافاً مثل استخلافهم. وقوله: بعد الجبارة أي بعد إهلاكهم قيل واستخلافهم بمصر وتملكهم لها مخالف لما في التواريخ. قوله: (بالتقوية والتثبيت) يشير إلى أنه مأخوذ من المكان لكن أجريت فيه الميم مجرى الحروف الأصلية كتمسكن وأصله جعل الشيء في مكان ثم استعمل في لازمه وهو الثبوت والتقوية والمكنة. وقوله: من الأعداء متعلق بخوفهم وهو بمقتضى البشرية ولذا قال الله: لنبيه ﷺ والله يعصمك من الناس وقرئ لبيدلتهم بالتخفيف من الإبدال. قوله: (عشر سنين) قيل إنه مخالف لما اشتهر من أنه ﷺ أقام بمكة ثلاث عشرة سنة وموافق لمن قال

النبوة للأخبار عن الغيب على ما هو به وخلافه الخلفاء الراشدين إذ لم يجتمع الموعود والموعود عليه لغيرهم بالإجماع وقيل: الخوف من العذاب والأمن منه في الآخرة ﴿يَعْبُدُونِي﴾ حال من الذين لتقيد الوعد بالثبات على التوحيد أو استئناف بيان المقتضى للاستخلاف والأمن ﴿لَا يَشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ حال من الواو أي يعبدونني غير مشركين ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ ومن ارتد أو كفر هذه النعمة ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ بعد الوعد أو حصول الخلافة ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ الكاملون في فسقهم حيث ارتدوا بعد وضوح مثل هذه الآيات أو كفروا تلك النعمة العظيمة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ في سائر ما أمركم به ولا يبعد عطف ذلك على أطيعوا الله فإن

عمره ﷺ ستون سنة فإنه بعث على رأس أربعين وأقام بالمدينة عشر سنين بلا خلاف (قلت) اختلفت الروايات في سنه ﷺ فقيل: ثلاث وستون وقيل: ستون والأول أصح وقد جمع بين الأقوال بأنها ستون وأشهر فمن قال: ستون لم يعدد الكسور من زاد عدها وتفصيله في كتب الحديث. وقوله: فأظهرهم أي غلبهم عليهم. قوله: (وخلافة الخلفاء الراشدين) معطوف على صحة أو النبوة والمآل واحد وهو رد على الراضية والشيعة لأنه خطاب لمن في حضرة الرسالة وما وعده الله امتناناً لا بدّ من صحته وقد وعد به جمع منهم ولا يلزم عموم الاستخلاف للمخاطبين بل وقوعه منهم كبنو فلان قتلوا قتيلاً فلا ينافي عموم الخطاب وكون من بيانية كما مرّ ولا ينافيه ما وقع في خلافة عثمان وعلي رضي الله عنهما من الفتن فإن المراد أمنهم من أعداء الدين وهم الكفار كما سيأتي والموعود عليه الإيمان والعمل الصالح وكما له فيهم فإن وصفهم بهما يشعر بمدخليتهما في ذلك. وقوله: في الآخرة قيد للعذاب والأمن وخوفه في الدنيا. قوله: (حال من الذين) أي الأول بقريظة قوله لتقيد الوعد لأنهم هم الموعودون أو من ضميرهم. وقوله: بالثبات على التوحيد لأن ما في حيز الصلة من الإيمان والعمل الصالح بصيغة الماضي لما دلّ على أصل الاتصاف به جيء بقوله: يعبدونني المضارع الدال على الاستمرار التجديدي حالاً منه مقيد بلا يشركون بي شيئاً مما يشرك به أو شيئاً من الإشراف فهو مفعول به أو مطلق. قوله: (أو استئناف) أي بياني كأنه قيل ما لهم يستخلفون ويؤمنون فقيل يعبدونني كما في الكشاف وأورد عليه أنّ المقتضى قد بين حيث رتب الحكم على الموصول الدال على عليه مضمون الصلة فلا وجه للاستئناف وليس هذا بشيء لأنّ عليه الصلة للاستخلاف وعليه هذا لاستخلافهم في أمن الأعداء ومآله إلى تعليل الأمن فقوله: يؤمنون من الأمن لأمن الإيمان وهذا ناشئ من عدم التدبر فتدبر. قوله: (حال من الواو) أو من الذين أو بدل من الحال أو استئناف. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ معطوف على جملة وعد أو على مقدر أي من آمن هم الفائزون ومن كفر الخ. وقوله: (ومن ارتد الخ) إشارة إلى أنه من الكفر أو الكفران ولا يتوهم أن يكون المرتد من الخلفاء لما من الله به عليهم من التمكين في الدين. قوله: (الكاملون في فسقهم) توجيه للحصر بأنه باعتبار الكمال. وقوله: (حيث ارتدوا الخ) لف ونشر لتفسير الكفر السابق. وقوله: في سائر ما أمركم به أي غير ما ذكر. وقوله: ولا يبعد الخ

الفاصل وعد على المأمور به فيكون تكرير الأمر بطاعة الرسول ﷺ للتأكيد وتعليق الرحمة بها أو بالمندرجة هي فيه بقوله: ﴿لَمَلَكُمْ تَرْمُونَ﴾ كما علق به الهدى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ لا تحسبن يا محمد الكفار معجزين الله عن إدراكهم وإهلاكهم وفي الأرض صلة معجزين وقرأ ابن عامر وحمزة بالياء على أن الضمير فيه لمحمد ﷺ والمعنى كما هو في القراءة بالتاء أو الذين كفروا فاعل والمعنى ولا يحسبن الكفار في الأرض أحداً يعجز الله فيكون معجزين في الأرض مفعوليه أو لا يحسبوهم معجزين فحذف المفعول الأول لأن الفاعل والمفعولين لشيء واحد فاكتفى بذكر اثنين عن الثالث ﴿وَمَا لَهُمْ آلَاءُ﴾ عطف عليه من حيث المعنى كأنه قيل الذين كفروا ليسوا معجزين وماوهم النار لأن المقصود من النهي عن الحساب

فيه إشارة إلى جواز عدم العطف عليه فقيل هو حيثئذ معطوف على يعبدونني ولا وجه له لأنه بعد تسليم الالتفات وجواز عطف الإنشاء على الخبر لا يناسب هذا كونه حالاً أو استئنافاً فهو إما عطف كما ذكره على أطيعوا أو على مقدر كاعبدوا ولزوم عدم الوقف بينهما مع نقل خلافه ليس بشيء. قوله: (فيكون تكرير الأمر الخ) المراد بالتعليق التعليق المعنوي لأنه تعليل له. وقوله: أو بالمندرجة أي بجملة القول التي اندرجت فيه وهو قوله: أقيموا الخ وتعليق الهدى في قوله: (وإن تطيعوه تهتدوا) وقوله: فإن الفاصل الخ أي ليس بأجنبي ومن كفر من تمة الوعد ولو كان أجنبياً جاز لأن أصل العطف المغايرة. قوله: (ولا تحسبن يا محمد) هذا عطف تفسيري وليست الواو زائد كما توهم لسقوطها من بعض النسخ وقيل الخطاب لكل من يقف عليه كقوله ولو ترى لا للنبي ﷺ لأنه لا يصدر عنه مثله وأجيب بأنه تعريض بمن صدر منه كقوله:

إياك أعني فاسمعني يا جارة

أو هو إشارة إلى أنه قبيح منهى عنه من لا يتصور صدور مثله عنه. كقوله: ﴿ولا تكونن من المشركين﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٤] وقوله: في الأرض صلة معجزين لبيان حالهم في الدارين أي هم في الدنيا مقدور على إهلاكهم وفي الآخرة ماوهم النار. وقيل: فائدته تقوي الحكم الإلهي والإنكار. قوله: (الضمير فيه لمحمد ﷺ) قدمه لتوافق القراءتين، وقدم في الأرض على الثاني إشارة لمفعوليته وقد قيل إنه بمعزل عن المطابقة لمقتضى المقام ضرورة أن مصب الفائدة هو المفعول الثاني ولا فائدة في بيان كون المعجزين في الأرض وقد مر نحوه في قوله: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٠] وقد مر منا أنه وإن كان محط الفائدة جعل مفروغاً عنه وإنما المطلوب بيان محله أي لا يعجزونه في الأرض ولا في الآخر لأن ماوهم النار. وقوله: أو لا يحسبوهم أي يحسبوا أنفسهم واتحاد الفاعل والمفعول يجوز في أفعال القلوب وهو الذي سهل حذف أحد المفعولين هنا وإن عدّه النحاة ضعيفاً كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (عطف عليه من حيث المعنى الخ) أوّله ليصح عطف الخبر

تحقيق نفي الإعجاز ﴿وَلَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ المأوى الذي يصيرون إليه ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَوْنَكُمْ﴾ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ رجوع إلى تمتة الأحكام السالفة بعد الفراغ عن الإلهيات الدالة على وجوب الطاعة فيما سلف من الأحكام وغيره والوعد عليها والوعيد على الأعراض عنها والمراد به خطاب الرجال والنساء غلب فيه الرجال لما روي أنّ غلام أسماء بنت أبي مرشد دخل عليها في وقت كرهته فنزلت وقيل أرسل رسول الله ﷺ مدلج بن عمرو الأنصاري وكان غلاماً وقت

على الإنشاء وقيل: هو معطوف على مقدّر لأن الأوّل وعيد في الدنيا كأنه قيل هم مهجورون في الدنيا والاستئصال ومجزيون في الآخرة بعذاب النار. وقيل: تقديره مقدور عليهم ومحاسبون ومأواهم النار. وقيل: هو حال على معنى لا ينبغي الحساب لمن مأواه النار كأنه قيل إني للكافر هذا الحساب وقد أعد له النار والعدول إلى مأواهم للمبالغة في التحقق، وأن ذلك معلوم لهم لا ريب فيه وهو حسن لا تكلف فيه. وقوله: لأنّ المقصود الخ تعليل لهذا التقدير وأنه ليس المقصود منه الإنشاء. وقوله: المأوى إشارة إلى أنه اسم مكان وقد جوّز فيه المصدرية أيضاً. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الخ بيان لحال العبيد بعد ما بين حال الأجانب فلا تكرار فيه وإليه أشار بقوله: تمتة والإلهيات ما يتعلق بالإله وإن ذكر معها بعض الأحكام والمناسب للبيان أن يراد الشرائع وفي بعض النسخ التمثيليات يعني الله نور السموات الخ وغيره أي غير ما سلف. وقوله: والمراد به أي بما ذكر في هذه الآية من الخطاب. وقوله: الوعد عليها معطوف على الإلهيات أو وجوب الطاعة. قوله: (لما روي الخ) بيان لإدخال النساء تغليياً وفي الإتيان دخول سبب النزول في الحكم قطعي وإخراجه ممنوع ولا اعتداد بمن جوّزه وقد قيل عليه فيه بحث إذ يجوز أن يعلم الحكم في السبب بطريق آخر كالدلالة والقياس الجلي كما في آية الإحصار إذ يعلم منها حكم منع العدو بالطريق الأولى عندنا فقوله: في الإتيان قطعي ليس بمسلم إلا أن يجعل ما ذكر في حكم الدخول. وفي بعض شروح جمع الجوامع إنه لا يجوز تخصيصه منه وقال السبكي: إنه ظني الدخول فيجوز إخراجه منه. ونقل أنه وقع مثله من الإخراج لأبي حنيفة وبنت أبي مرشد بالشين المعجمة أو الثاء المثلثة قيل وهو بفتح الميم فيهما فليحرّر ولعله كان قبل نزول آية الحجاب وفي بعض الروايات أنها آتته ﷺ فقالت: إنّ خدمنا وغلماننا يدخلون علينا في حال نكرها^(١) فتزلت. قوله: (وقيل الخ) سبب آخر للنزول وهو أحد موافقات رأيه الصائب للوحي^(٢) وقوله: إن لا يدخلوا قيل لا زائدة للتأكيد. وقد

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول رقم ٦٤٩ من قول مقاتل، وعزه السيوطي في الدر المشهور ٥٥/٥ لابن أبي حاتم.

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٦٤٨ عن ابن عباس دون إسناد وأسند ابن منده كما في الإصابة ٣/٣٩٥ من طريق السري الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس به وهو حديث باطل وإسناده مظلم.

الظهيرة ليدعو عمر فدخل وهو نائم وقد انكشف عنه ثوبه فقال عمر رضي الله تعالى عنه لوددت أن الله عز وجل نهى آباءنا وأبناءنا وخدمنا أن لا يدخلوا هذه الساعات علينا إلا بإذن ثم انطلق معه إلى النبي ﷺ فوجده وقد أنزلت عليه هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبُغُوا أَهْلَكُم مِّنكُمْ﴾ والصبيان الذين لم يبلغوا من الأحرار فعبر عن البلوغ بالاحتلام لأنه أقوى دلائله ﴿تِلْكَ مَرْثَاتٌ﴾ في اليوم والليلة مرة ﴿مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ﴾ لأنه وقت القيام من المضاجع وطرح ثياب النوم ولبس ثياب اليقظة ومحلها النصب بدلاً من ثلاث مَرَّاتٍ أو الرفع خبر المحذوف أي هي من قبل صلاة الفجر ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ﴾ لليقظة للقليلة ﴿مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ بيان للحين ﴿وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ لأنه وقت التجرد عن اللباس والالتحاف باللحاف ﴿تِلْكَ عَوْرَاتُ لَكُمْ﴾ أي هي ثلاث أوقات يختل فيها تستركم ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره ما بعده وأصل العورة الخلل ومنها عور المكان ورجل أعور وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي ثلاث بالنصب بدلاً من ثلاث مَرَّاتٍ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ

روي بدونها وروي أيضاً عن الدخول كأنهم قد اعتادوا وألفوا الدخول بغير إذن فأراد أن ينهاهم الله أبلغ نهى. وقيل: الوجه أن تضمير الإرادة أي نهاهم إرادة أن لا يدخلوا بغير إذن وجوز أن يكون علة للودادة والأولى نهاهم لثلاث يدخلوا بغير إذن وحذف اللام جائز فلا يحتاج إلى إضمار الإرادة مع أنه رد بأن إرادة الله تعالى لا يقع خلافها وأجيب بأن الإرادة بمعنى الطلب فقد تكون صيغة النهي لغير الطلب وهو تعسف لما فيه من التقدير ثم التأويل من غير حاجة وقد روي أن عمر رضي الله عنه حرّ ساجداً لله شكرياً لما نزلت وهذه الآية مدنية كالسورة لأن الغلام أنصاري والآية مصدره ببيائها الذين آمنوا فلا وجه لقول القرطبي رحمه إنها مكية: وقوله: الساعات جمعه لتعدّد الظواهر بتعدّد الأيام فالمراد عدم تخصيصه بهذه الظهيرة. قوله: (من الأحرار) بيان للصبيان وهو يؤخذ من المقابلة. وقوله: فعبّر أي بطريق الكناية والمراد المراهقين لا المطلق. وقوله: في اليوم والليلة إشارة إلى أنها في أوقات متعدّدة ولذا قيل إنّ المراد بالمرات الأوقات. وقوله: مرّة بدل من مَرَّاتٍ لتفصيلها وبيانها مع ما بعده. وقوله: لأنه الخ بيان لسبب النهي لأنه ربما تنكشف فيه العور أو لا يحب الإطلاع على تلك الحالة واليقظة بفتح القاف وتسكينها غير جائز إلا في الضرورة. وقوله: ومحلها النصب أي الجار والمجرور وجوز في محلها الجر على أنه بدل من مَرَّاتٍ وبأباه نصب حين إلا أن يجعل مبنياً على الفتح وقوله: لليقظ أي التي تلبس لها وهو حال أو صفة لأن المراد بشبابكم الجنس أو بتقدير الكائنة وللقليلة متعلق بتضعون أو لليقظة متعلق بتضعون وهذا بدل منه. قوله: (بيان للحين) أو المراد من أجل حرّ الظهيرة وقوله: هي ثلاث أوقات إشارة إلى تقدير مضاف أو تجوز في عورات. وقوله: يختل الخ تفسير للعورة واعور المكان بصيغة الماضي اختل حاله. قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ﴾ (الآية) في الكشاف إنّ هذه الجملة إذا رفع ثلاث عورات في محل رفع على الوصف. والمعنى هن ثلاث مخصوصة بالاستئذان وإذا نصب لم يكن له محل لأنه مقرّر للاستئذان في تلك الأحوال خاصة وقد أشكل الفرق بينهما إذ جوز الوصفية في حال دون أخرى فليل في توجيهه إنّ

وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ﴿٥٩﴾ بعد هذه الأوقات في ترك الاستئذان وليس فيه ما ينافي آية الاستئذان في نسخها لأنه في الصبيان ومماليك المدخول عليه وتلك في الأحرار البالغين ﴿طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ أي هم طوافون استئناف بيان العذر المرخص في ترك الاستئذان وهو المخالطة وكثرة المداخلة وفيه دليل على تعليل الأحكام وكذا في الفرق بين الأوقات الثلاث وغيرها بأنها عورات ﴿بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بعضكم طائف على بعض أو يطوف بعضهم على بعض ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك التبیین ﴿يُنِيبُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ﴾ أي الأحكام ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالكم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يشرع لكم ﴿وَإِنَّا بَلَّغْنَا الْأَطْفَالَ مِنْكُمُ الْحَدَّ فَلْيَسْتَنْزِلُوا كَمَا اسْتَنْزَلْنَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ الذين بلغوا من قبلكم في الأوقات كلها واستدل به من أوجب استئذان العبد البالغ على سيده وجوابه إن المراد بهم المعهودون الذين جعلوا قسيماً للمماليك فلا يندرجون فيهم ﴿كَذَلِكَ يُنِيبُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ كزره تأكيداً ومبالغة في الأمر بالاستئذان ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ العجائز اللاتي قعدن عن الحيض والحمل ﴿الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ لا يطمعن فيه

الجملة الواقعة صفة لا بد أن تكون معلومة حتى توضح أو تخصص وفي النصب تكون هذه الجملة من أجزاء الجملة الأولى لأنها صفة للبدل فإن لم تعلم انتقضت القاعدة وإن علمت كان الحكم المستفاد من قوله: ليستأذنكم لغواً مع أنه خلاف الواقع لما مر في سبب النزول بخلاف حالة الرفع فإن الحكم فيها معلوم من الجملة الأولى وهذه جملة أخرى مؤكدة لها لما علم منها وفيه بعد تسليمه بحث قد مر وأما ما قيل في وجهه من أنه يلزم جعل الحكم المقصود وصفاً للظرف فيصير مقصوداً وأيضاً الأمر بالاستئذان في المرات حاصل وصف بأن لا حرج وراءها فساقت لا طائل تحته. قوله: (في ترك الاستئذان) في للسببية أو الظرفية المجازية وقيد بعدهن لا يفيد ثبوت الإثم قبلهن مع أن الأطفال غير مكلفين ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ لأنه لا عبرة بالمفهوم أو أنه لترك تعليمهم والتمكين من الدخول عليهم. قوله: (وليس فيه ما ينافي آية الاستئذان) لأن هذه تدل على جواز الدخول بعد هذه الأوقات وتلك على خلافه. وقوله: ومماليك المدخول عليه يدل على أن ممالك غيره في حكم الأحرار فلا يرد أنه خارج عما ذكر. قوله: (في ترك الاستئذان) أي بعدهن وقوله: على تعليل الأحكام أي الشرعية وصحة القياس إذا اطلع على العلة لا مطلقاً وقوله: وكذا أي ما ذكر دال على التعليل في الجملة لا كلياً. وقوله: طائف أي على بعض خبر متعلقه خاص بقرينة ما قبله أو بعضكم فاعل ليطوف مقدر مقدم. وقوله: أي الأحكام فهو مجاز من إطلاق الدال على مدلوله لما بينهما من شبه الحالية والمحلية. وقوله: الذي بلغوا الخ بقرينة ذكر البلوغ أو الذين ذكروا قبلهم وهم الرجال في قوله لا تدخلوا بيوتاً وهو أولى مما قبله وقوله وجوابه فالتعريف للعهد ويؤيده بيان الأطفال بقوله منكم. قوله: (ومبالغة في الأمر الخ) لأن تكرير بيانه يدل على الاعتناء به وقد قيل في الوجوب المستفاد منه إنه منسوخ وقيل مخصوص بعدم الرضا وعدم باب يغلق كما كان في العصر الأول. قوله: (العجائز الخ) أو قعدن عن الأزواج وعده في الأساس من المجاز لأنهن

لكبرهن ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَيْهُنَّ﴾ أي الثياب الظاهرة كالجلباب والفاء فيه لأن اللام في القواعد بمعنى اللاتي أو لوصفها به ﴿عَزَّ مَتَرِحَتِ زِينَتُهُ﴾ غير مظهرات زينة مما أمرت بإخفائه في قوله تعالى: ﴿ولا يبيدين زينتهن﴾ وأصل التبرج التكلف في إظهار ما يخفى من قولهم: سفينة بارجة لا غطاء عليها والبرج سعة العين بحيث يرى بياضها محيطاً بسوادها كله لا يغيب منه شيء إلا أنه خص بكشف المرأة زينتها ومحاسنها للرجال ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ من الوضع لأنه أبعد من التهمة ﴿وَأَلَّهِ سَمِيعٌ﴾ لمقالتهن للرجال ﴿عَلِيمٌ﴾ بمقصودهن ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ نفى لما كانوا يتحرجون من مؤاكلة الأصحاء حذراً من استقذارهم أو أكلهم من بيت من يدفع إليهم المفتاح ويبيح لهم التبسط فيه إذا خرج إلى الغزو وخلفهم على المنازل مخافة أن لا يكون ذلك من طيب قلب أو من إجابة من يدعوهم إلى بيوت آبائهم وأولادهم وأقاربهم فيطمعونهم كراهة أن يكونوا كلا عليهم وهذا إنما يكون إذا علم رضا صاحب البيت بإذن أو قرينة أو كان في أول الإسلام ثم

يكثرون القعود لكبر سنهن. وقوله: لا يرجون نكاحاً صفة كاشفة وهو جمع قاعد ولا يؤث لاخصاصه ولذا جمع على فواعل لأن التاء فيه كالمذكورة أو هو شاذ وقيد الثياب لتخرج الباطنة لأنها تفضي لكشف العورة. وقوله: لأن اللام أي موصولة إذ أريد به الحدوث فتدخل الفاء خبرها وإلا فدخلها فيه لإرادة الثبوت أو على مذهب المازني أو هو على مذهب من فرق بين آل الموصولة وغيرها. قوله: (غير مظهرات زينة) هذا التفسير إشارة إلى أن الباء للتعدي ولذا فسره بمتعد مع أن تفسير اللازم بالمتعدي كثير. وأمر التعدي واللزوم سماعي ألا تراهم يقولون: أثمرت النخلة أطلعت ثمرها وقد صرح به الراغب ويؤيده أن أهل اللغة لم يذكروه متعدياً بنفسه ولم نر من قال: تبرجت المرأة حليها وليست الزينة مأخوذة في مفهومه حتى يقال: إنه تجريد كما توهم. فمن قال: إنه إشارة إلى زيادة الباء في المفعول وفي القاموس تبرجت أظهرت زينتها للرجال. وفي الشكف هذا بناء على أن الباء للتعدي وبأباه قول العلامة تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه نعم يلائمه قوله: وبدا وبرز وتبرج بمعنى فقد أخطأ وخطب خطب عشواء وقوله: منه شيء أي من البياض وما أمرن بإخفائه ما مر في قوله: ﴿ولا يبيدين زينتهن﴾ (الخ) [سورة النور، الآية: ٣١]. قوله: (إلا أنه خص بكشف المرأة الخ) أي بعدما كان معناه مطلق الكشف كما في السفينة. وقيل: إنه إشارة إلى تجريده عن معنى التكلف الدال على المبالغة إذ المقام يبابه فإن مقتضاه منعه مطلقاً. وقوله: من الوضع أي وضع الثياب وترك الستر. وقد يقال إنه تنازعه يستعففن وخير. قوله: (من مؤاكلة الأصحاء) هو من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله وضمير استقذارهم للأصحاء فيقعون في الإثم واستقذارهم لعيوبهم وحقارتهم ولأن الأعمى لا يدرك أين تقع يده والأعرج قد يضييق على جلسه. وأكلهم بالجر عطف على مؤاكلة وذلك إشارة لدفع المفتاح والتبسط وهذا إشارة لنفي الحرج. وكلا بالفتح والتشديد منوناً بمعنى ثقلاً وتحرج بمعنى تجنب ولذا حملة عليه فعدها بمن وإن كان المعروف

نسخ بنحو قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بِيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ﴾ وقيل: نفي للخرج عنهم في القعود عن الجهاد وهو لا يلائم ما قبله ولا ما بعده ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ من البيوت التي فيها أزواجكم وعيالكم فيدل فيها بيوت الأولاد ولأن بيت الولد كبيتته لقوله عليه السلام: «أنت ومالك لأبيك» وقوله عليه السلام: «إن أطيب ما يأكل المؤمن من كسبه وإن

تعديته بمن ويجوز كون ما موصولة والعائد محذوف وهو عنه ومن بيانية. قوله: (ثم نسخ بنحو قوله الخ) قيل: إنه إنما قال: بنحو لأن هذه الآية في حق النبي ﷺ فلا تدل على المنع عما سواه وهي آية الحجاب وقد فهم منها الصحابة رضي الله عنهم المنع مطلقاً كما سيأتي ووجهه أنه ﷺ أكرم الناس وأقلهم حجاً فإذا منعوا من منزله فغيره بعلم بالطريق الأولى. قوله: (وقيل نفي الخ) في الكشف إذ فسر بأن هؤلاء ليس عليهم حرج في القعود عن الغزو ولا عليكم أن تأكلوا من البيوت المذكورة لالتقاء الطائفتين في أن كلا منفي عنه الحرج ومثاله أن يستفتيك مسافر عن الإفطار في رمضان وحاج مفرد عن تقديم الحلق على النحر فقلت: له ليس على المسافر حرج أن يفطر ولا عليك يا حاج أن تقدم الحلق على النحر يعني أنه إذا كان في العطف غرابة لبعده الجامع في بادية النظر وكان الغرض بيان حكم حوادث تقاربت في الوقوع والسؤال عنها أو الاحتياج إلى البيان لكونها في معرض الاستفتاء والإفتاء كان ذلك جامعاً بينها محسناً للعطف وإن تباينت وليس هذا بناء على أن الاتحاد في بعض أطرافها كاف في الجامعة كما توهم. وقد أشار إليه في قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ﴾ في البقرة فلا يعارض هذا ما منعه السكاكي من نحو حقي حقيق وخاتمي ضيق وبهذا ظهر الجواب عن قول المصنف رحمه الله وهو لا يلائم ما قبله ولا بعده لأن ملاءمته لما بعده قد عرفت وجهها وأما ملاءمته لما قبله فغير لازمة إذ لم يعطف عليه وهذا تحقيق نفيس ينبغي العوض عليه بالنواجذ فاحفظه. قوله: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ الخ إشارة إلى جواب ما يقال إنه ليس في أكل الإنسان من بيت نفسه حرج فما فائدة ذكره بأن المراد بالأنفس من هو بمنزلتها من العيال كما في قوله: (ولا تقتلوا أنفسكم) وما في الكشف من أن فائدة إقحام النفس أن المراد به ليس على الضعفاء المطعمين ولا على الذاهبين إلى بيوت القربات أو من هو في مثل حالهم وهم الأصدقاء حرج وعلى هذا وجه العطف لا يخلو عن شيء لكونه لغواً حينئذ لأنه ليس المعنى ما ذكره بل ما قرزناه أولاً ولا حاجة إلى الجواب عنه بأنه بدخول الأولاد فيه يكون مفيداً. وقيل: إنه على ظاهره والمراد إظهار التسوية بينه وبين قرنائه وهو حسن ولا يرد عليه أنه حينئذ لم يذكر فيه الأكل من بيوت الأزواج والأولاد لأنه داخل في قوله: من بيوتكم وليس في قوله أنفسكم جمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل. قوله: (أنت ومالك لأبيك^(١)) الحديث رواه أبو داود وابن ماجه. وقوله: وإن ولده من

(١) أخرجه أبو داود ٢٢٩١، وابن ماجه ٢٢٩٢ وأحمد ١٧٩/٢ و٢٠٤ و٢١٤ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٥٨/٤، وابن الجارود ٩٩٥ كلهم من حديث عبد الله بن عمرو وإسناده حسن وله شواهد يرتقي بها إلى الصحة.

ولده من كسبه» ﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ حَلَائِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاتِحُهُ﴾ وهو ما يكون تحت أيديكم وتصرفكم من ضيعة أو ماشية وكالة أو حفظاً.

وقيل بيوت الممالك والمفاتيح جمع مفتاح وهو ما يفتح به وقرىء مفتاحه ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ أو بيوت صديقكم فإنهم أرضى بالتبسط في أموالهم وأسز به وهو يقع على الواحد والجمع كالخليط هذا كله إنما يكون إذا علم رضا صاحب البيت بإذن أو قرينة ولذلك خصص هؤلاء فإنهم يعتادون التبسط بينهم أو كان ذلك في أول الإسلام فنسخ فلا احتجاج للحنفية به على أن لا قطع بسرقة مال المحرم ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا

كسبه^(١) استعارة لجعله كسبا مملوكاً له مبالغة في جواز التصرف في ماله وهذا من حديث رواه الشيخان وغيرهما. وقوله: وكالة أي بطريق الوكالة والحفظ كقيم الضيعة وهذا التفسير منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قوله: (وقيل بيوت الممالك) فالتقدير أو بيوت الذين ملكتم مفاتيحهم وملك المفتاح لما كان كناية شائعة لم ينظر إلى أن التصرف فيه مما يتوصل إليه بالمفتاح أو لا وهو ترشيح لجريمهم مجرى الجماد من الأموال وهو ضعيف ولذا مرضه المصنف رحمه الله وقيل لأنه داخل في بيوتكم. قوله: (وهو يقع على الواحد والجمع) والمراد به الجمع وعن جعفر رضي الله عنه من عظم حرمة الصديق أن جعله الله في الأنفس والثقة بمنزلة النفس والأخ والأب والابن وعن ابن عباس رضي الله عنهما الصديق أكبر من الوالدين لأن الجهنميين لما استغاثوا لم يستغيثوا بهما بل قالوا: ما لنا من شفيع ولا صديق حميم. وقد قيل: في سر إفراده إنه إشارة إلى قلة الأصدقاء والخليط الصديق المخالط. قوله: (ولذلك خصص الخ) جواب عن أنه إذا وجد الإذن فلا اختصاص له بهؤلاء بأنه جرى على المعتاد فلا مفهوم له أو هو كان في أول الإسلام جائزاً بغير إذن ثم نسخ قوله: فلا احتجاج للحنفية الخ لأنهم كغيرهم في الاحتياج إلى الإذن وأما كونه بغير إذن إن قيل: به فهو منسوخ فلا دليل فيه على الاحتمالين على عدم قطع المحرم مطلقاً والشافعي يقول بقطع ما عدا الوالدين والمولودين وإنما لم يقطع عندنا لعدم الحرز فلو سرق مال ذي رحم محرم لم يقطع ومجرد احتمال إرادة ظاهر الآية وعدم النسخ كاف في الشبهة المدرئة للحد كما قالوه (وفيه بحث) لأن درء الحدود بالشبهات ليس على إطلاقه عندهم كما يعلم من أصولهم وقيل الآية دلت على إباحة دخول دارهم بغير إذنهم فلا يكون مالهم محرزاً وأورد عليه أنه يستلزم أن لا تقطع يد من سرق من الصديق والجواب بأنه ليس بصديق

(١) أخرجه أحمد ٤٢/٦، وابن ماجه ٢١٣٧ والرامهرمزي في المحدث الفاصل ٢٣٢، والبيهقي ٤٨٠/٧، وابن حبان ٤٢٦١ كلهم من حديث عائشة بإسناد صحيح. ولم يروه الشيخان البخاري ومسلم كما توهم المصنف رحمه الله.

جَبِيحًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴿٦١﴾ مجتمعين أو متفرقين نزلت في بني ليث بن عمرو من كنانة كانوا يتحرجون أن يأكل الرجل وحده أو في قوم من الأنصار إذا نزل بهم ضيف لا يأكلون إلا معه أو في قوم تحرجوا عن الاجتماع على الطعام لاختلاف الطعام في القزاة والتهمة ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾ من هذه البيوت ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ على أهلها الذين هم منكم ديناً وقرابة

حقيقي إذ هو لا يسرق ليس بشيء إذ الشرع ناظر إلى الظاهر لا إلى السرائر. قوله: (مجتمعين أو متفرقين) جميعاً كأجمعين لا يفيد الاجتماع في وقت واحد خلافاً للفراء لكنها هنا دلت على ذلك بمقابلة أشتاتاً وأما القول بأنه إشارة إلى أن جميعاً بمعنى مجتمعين أطلق على الجمع كالصديق فلا وجه له لأن جميعاً بمعنى كل لفظه مفرد ومعناه جمع. قوله: (كانوا يتحرجون أن يأكل الرجل وحده) أي يعدونه حرجاً وإثماً وهذه سنة للعرب موروثه من الخليل عليه الصلاة والسلام كما قال حاتم:

إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له أكبلاً فإنني لست أكله وحدي . . .

وفي الحديث «شر الناس من أكل وحده وضرب عبده ومنع رفده»^(١) والنهي في الحديث لاعتياده بخلاً بالقرى نفي الحرج عن وقوعه أحياناً بيان لأنه لا إثم فيه ولا يذم به شرعاً كما ذمّت به الجاهلية فلا حاجة إلى القول بأن الوعيد في الحديث لمن اجتمعت فيه الخصال الثلاث دون الانفراد بالأكل وحده فإنه يقتضي أن كلاً منها على الانفراد غير منهي عنه وليس كذلك والقول بأنهم أهل لسان لا يخفى عليهم مثله ولكن لمجيء الواو بمعنى أو تركوا كل واحد منهما احتياطاً لا وجه له لأن هؤلاء المتحرجين لم يتمسكوا بالحديث وكون الواو بمعنى أو توهم لا عبرة به ولا شك أن اجتماع الأيدي على الطعام سنة فتركه بغير داع منه. قوله: (اختلاف الطعام الخ) قيل إنه كحكام وحفاظ جمع طاعم كآكل لفظاً ومعنى ولم نره في شيء من كتب اللغة ولو قيل إنه الطعام بفتح الطاء وبالغين المعجمة وهم أسافل الناس أو العامة جاز والقزاة بقاف مفتوحة وزاءين معجمتين فسره في الكشف بالتباعد عن الناس وفي القاموس التباعد عن الدنس وفي الحواشي هو مدح والكرزاة ذم وهو غير مناسب والمناسب ما في أفعال السرقسطي إنه كراهة المأكول والمشروب يقال قزرت الشيء إذا عفته وهو ضدّ النهمة وهي اشتهاة الطعام والرغبة فيه والمعنى أن الناس يختلفون في كراهة الطعام ومحبته فمن أحبه كره مشاركة الناس لشرهه. وقوله: من هذه البيوت أي السابقة بقرينة الفاء فمن خصه بيتت نفسه والسلام على أهله لم يصب. قوله: (فسلموا على أنفسكم الخ) يشير إلى أن المراد بالأنفس من هم بمنزلتها لشدة الاتصال كقوله ولا تقتلوا أنفسكم ويحتمل أن المسلم إذا ردّت تحيته عليه فكأنه سلم على نفسه كما أن القاتل لاستحقاقه القتل بفعله كأنه قاتل نفسه وأما إبقاؤه على ظاهره لأنه إذا لم يكن في البيت أحد يسن أن يقول السلام علينا على عباد الله الصالحين كما روي عن ابن عباس فبعيد غير مناسب لعموم الآية والسلام بمعنى السلامة من الآفات وقيل إنه اسم من أسمائه وفي الانتصاف سماهم أنفساً إشارة إلى إباحة الأكل كما يباح لكل أحد الأكل

﴿حَيَّةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ثابتة بأمره مشروعة من لدنه ويجوز أن تكون من صلة للتحية فإنه طلب الحياة وهي من عنده تعالى وانتصابها بالمصدر لأنها بمعنى التسليم ﴿مُبْرَكَةٌ﴾ لأنها يرجى بها زيادة الخير والثواب ﴿طَيِّبَةٌ﴾ يطيب بها نفس المستمع وعن أنس رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «متى لقيت أحداً من أمتي فسلم عليه بطل عمرك وإذا دخلت بيتك فسلم عليهم يكثر خير بيتك وصل صلاة الضحى فإنها صلاة الأبرار الأوابيين» ﴿كَذَلِكَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ﴾ كرهه ثالثاً لمزيد التأكيد وتفخيم الأحكام المختتمة به وفصل الأولين بما هو المقضى لذلك وهذا بما هو المقصود منه فقال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي الحق والخير في الأمور ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ أي الكاملون في الإيمان ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ من صميم قلوبهم ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ كالجمعة والأعياد والحروب والمشاورة في الأمور ووصف الأمر بالجمع للمبالغة وقرىء أمر جميع ﴿لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوا﴾ يستأذِنوا رسول الله ﷺ

من بيت نفسه وقوله ديناً وقرابة الواو للتقسيم على منع الخلو فلا يرد أن الأولى ترك قوله قرابة لثلا يخرج مثل سلمان وصهيب وبلال أو هو بناء على الغالب في أهل البيوت المدخولة. قوله: (ثابتة بأمره) إشارة إلى أنه صفة وقوله: ويجوز الخ فيتعلق بتحية المصدر على معنى مطلوبة من الله فهو ظرف لغو وأصل معناها أن يقول: حياك الله أي أعطاك الحياة ثم عمم لكل دعاء وقوله: فإنه الضمير للتحية ذكر لرعاية الخبر وطلب الحياة إشارة إلى أنها نقلت للإنشاء ومعنى الطلب وهي مصدر لسلموا من معناه كجلست قومداً. وقوله: زيادة الخير والثواب تفسير للبركة. قوله: (وعن أنس رضي الله تعالى عنه الخ) (١) رواه في شعب الإيمان وغيره وقال البيهقي إنه ضعيف وقوله: بطل عمرك جزاء بالمثل لطلبه سلامة أخيه وهي بطول عمره وكذا كثرة الخير والأوابين جمع آواب وهو الكثير الرجوع إلى الله بالتوبة وقيل المطيع وقيل المسبح ومنهم من فرق بين هذه الصلوات. قوله: (كرره الخ) التفخيم نشأ من التكرير لأن العظيم يعتني بشأنه فيقتضي زيادة تقريره وتأكيد أو من لفظ كذلك المشار به لما بعده لأنه يفيد كما مر مراراً وقيل: إنه من لفظ الإشارة إلى البعيد لتنزيل بعد المكانة منزلة بعد المكان والإشارة وإن كانت للتمييز فتفخيمه يتضمن تفخيم المبين. وقوله: فصل بالتخفيف أي أورده في الفاصلة وما هو المقضي بالكسر عليم حكيم لاقتضاء العلم والحكمة التبيين والمقصود منه تعقله المذكور هنا. قوله: (الكاملون الخ) فسره به ليصح الحصر لا لتصحيح الحمل لأن المحمول مجموع ما ذكر وقوله: للمبالغة لجعل السبب للجمع جامعاً وهو مجاز عقلي أو استعارة مكنية وجميع بمعنى جامع أو مجموع له على الحذف والإيصال. قوله: (فيأذن لهم) لا بد من تقديره

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٨٧٥٨ من حديث أنس بن مالك وإسناده ضعيف لضعف اليسع بن زيد كما قال الحافظ في تخريج الكشاف ٣/٢٥١ لكن أصله صحيح فقد ورد من وجه آخر انظر تخريج الكشاف.

فيأذن لهم واعتباره في كمال الإيمان لأنه كالمصداق لصحته والمميز للمخلص فيه عن المنافق فإن ديدنه التسلل والفرار ولتعظيم الجرم في الذهاب عن مجلس رسول الله ﷺ بغير إذنه ولذلك أعاده مؤكداً على أسلوب أبلغ فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَنْذِرُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَوْمُنُونَ بِأَلْفِهِمْ وَرُسُلِهِمْ﴾ فإنه يفيد أن المستأذن مؤمن لا محالة وأن الذهاب بغير إذن ليس كذلك ﴿فَإِذَا اسْتَنْذَرْتَهُمْ فَبِعْنِمْ مَا يَشَاءُونَ﴾ ما يعرض لهم من المهام وفيه أيضاً مبالغة وتضييق للأمر ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتِكُمْ مَنُفَرَةٌ﴾ تفويض للأمر إلى رأس الرسول ﷺ واستدل به على أن بعض الأحكام مفوضة إلى رأيه ومن منع ذلك قيد المشيئة بأن تكون تابعة لعلمه بصدقه وكان المعنى فأذن لمن علمت أن له عذراً ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ﴾ بعد الإذن فإن الاستئذان ولو لعذر قصور لأنه تقديم لأمر الدنيا على أمر الدين ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لفرطات العباد ﴿رَحِيمٌ﴾ بالتيسير عليهم ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ لا تقيسوا دعاءه إياكم على دعاء بعضهم بعضاً في جواز الإعراض والمساهلة في الإجابة والرجوع بغير إذن فإن المبادرة إلى

لأنه هو الغاية لما قبله وضمير اعتباره للاستئذان المفهوم من الفعل وضمير لصحته للإيمان والمصداق بمعنى المصدق وديدنه أي المنافق بمعنى عادته وأورد الكاف لأنه يؤمن بدونه والمميز يجوز رفعه عطفاً على خبران وجره عطفاً على المصداق. وقوله: ولتعظيم الخ معطوف على قوله لأنه ووجهه عد من لم يستأذن غير مؤمن. قوله: (ولذلك) أي لاعتباره أو لتعظيم جرمه أو لجمع ما ذكر وأبلغ من المبالغة لقوله بعده وفيه أيضاً مبالغة يعني لما أراد أن يكرره توكيداً وتقريراً أعاده مؤكداً بأن والاسمية واسم الإشارة للبعيد وقلبه فجعل معنى المسند مسنداً إليه وعكسه بقوله: (إن الذين) الخ فأفاد حصر المؤمنين في المستأذنين وعكسه تعريضاً للمنافقين المتسللين وعقبه بأولئك معقياً بالإيمانين ليؤذن بأنهم حقيقون بأن يسموا مؤمنين لما اكتسبوه واجتنبوه فتأمل. قوله: (فإنه الخ) تعليل لكونه أبلغ أو لعظم الجرم ولا محالة من المؤكدات وكون الذهاب ليس كذلك من الحصر وقيل إنه يفهم من التعريض والمهام جمع مهم وهو معنى الشأن وقوله: وفيه أيضاً مبالغة كما في السابق والمبالغة من جعل الاستئذان ذنباً محتاجاً للاستغفار والمغفرة العظيمة فكيف الذهاب بدون إذن والتضييق لعدم القطع بالإذن وتعليقه بالمشيئة وذكر البعض والشأن المهم. قوله: (واستدل به الخ) هذه مسألة التفويض المذكورة في الأصول وليست مسألة الاجتهاد كما توهم والمانع لها المعتزلة وليس الخلاف في أن يقال احكم بما شئت تروياً فإنه متفق على جوازه بل أن يقال احكم بما شئت تشهياً كيفما اتفق كما في العصد فلذلك قال: ومن منع الخ ومفوضة خبر بعض أنه لإضافته إلى مؤنث وتقديم لهم للمبادرة إلى أن الاستغفار للمستأذنين لا للإذن وفي الكشف نقلاً عن شيخه الشهاب السهروردي أن هذه الآية تدل على أن ملاك الأمر في الاتباع تسليم نفسه لصاحب الشريعة كالميت بين يدي الغاسل فلا يقدم ولا يحجم دون إشارته. قوله: (لا تقيسوا الخ) هذا

إجابته عليه السلام واجبة والمراجعة بغير إذنه محرمة وقيل: لا تجعلوا نداءه وتسميته كنداء بعضكم بعضاً باسمه ورفع الصوت به والنداء وراء الحجرة ولكن مناسبتة بلقبه المعظم مثل يا نبي الله ويا رسول ﷺ مع التوقير والتواضع وخفض الصوت أو لا تجعلوا دعاءه عليكم كدعاء بعضكم على بعض فلا تبالوا بسخطه فإن دعاءه موجب أو لا تجعلوا دعاءه ربه كدعاء صغيركم كبيركم يجيبه مرة ويرده أخرى فإن دعاءه مستجاب ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونُ مِنْكُمْ﴾ ينسلون قليلاً ليلاً من الجماعة ونظير تسلل تدرج وتدخل ﴿لِوَادَا﴾ ملاوذة بأن يستتر

من الكاف وفي الجواز متعلق بتقيسوا والدعاء بمعنى الدعوة إلى أمر وقوله: وقيل الخ فوجه ارتباطه بما قبله أن الاستئذان يكون بقولهم يا رسول الله إنا نستأذنك ولأن من معه في أمر جامع يخاطبه ويناديه لكن لما كان الأول أظهر مرض هذا وأخره فما قيل من أنه لا يلائم السباق واللحاق غير مسلم ولا حاجة إلى بيان المناسبة بأن في كل منهما إهانة له ودعاؤه على هذا مصدر مضاف للمفعول والدعاء بمعنى النداء ولقبه المعظم بصيغة المفعول أو الفاعل. قوله: (أو لا تجعلوا دعاءه عليكم الخ) ومناسبتة لما قبله ما في عدم الاستئذان من عدم المبالاة بسخطه كما أشار إليه المصنف رحمه الله مع ارتباطه بالاستغفار لكنه فيه ضعف لفظي لأنه كان الظاهر أن يقول على بعض وأما قوله: بينكم فلا يابأه ولو كان كذلك لورد على الأول أيضاً. قوله: (فإن دعاءه مستجاب) وفيه بحث لأنه ورد في الحديث أنه ﷺ قال: سألت الله ثلاثاً فأعطاني وسألته أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطاني وسألته أن لا يذيق بعضهم بأس بعض فمنعني^(١) وهذا وجه تضعيف المصنف رحمه الله. وأما قوله: إن لكل نبي دعوة مستجابة وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي فلا ينافي هذا إلا باعتبار أنه يقتضي أن المجاب بعض دعائه كما ذكره الكرمانى لكنه يعلم منه الجواب كما سيأتي وليس أبو عذرة هذا وكيف يرد بعض دعائه وقد قال تعالى: ﴿ادعوني أستجب لكم﴾ [سورة غافر، الآية: ٦٠] وفي الحديث إن الله لا يرده دعاء المؤمن^(٢) وإن تأخر وقد قال الإمام السهيلي في الروض: الاستجابة أقسام إما تعجيل ما سأل أو أن يدخر له خير مما طلب أو يصرف عنه من البلاء بقدر ما سأل من الخير وقد أعطى عوضاً من أن يجعل بأسهم بينهم بالشفاعة وقال: أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها في الآخرة عذاب عذابها في الدنيا الزلازل والفتن كما في أبي داود فإذا كانت الفتنة سبباً لصرف عذاب الآخرة عن الأمة فما أجاب دعاءه لأن عدم استجابته أن لا يعطي ما سأل أو لا يعرض عنه ما هو خير منه كما ذكره النووي في الإذكار والكرمانى وبقي فيه كلام في الروض فانظره وقوله: فإن دعاءه موجب أي لا يتخلف وفي نسخة مستجاب وهي بمعناها وقد قيل استجابته أغلبية.

(١) أخرجه الترمذي ٢١٧٥، والنسائي ٣/٢١٦-٢١٧، وأحمد ٥/١٠٨-١٠٩ والطبراني ٣٦٢٢ و٣٦٢٣ و٣٦٢٤ و٣٦٢٦ والمزي في تهذيب الكمال في ترجمة عبد الله بن خباب ١٤/٤٤٧-٤٤٨ وابن حبان ٧٢٣٦ عن خباب بن الأرت.

(٢) لم أجده في شيء من الكتب المعتمدة.

بعضهم ببعض حتى يخرج أو يلوذ بمن يؤذن له فينطلق معه كأنه تابعه وانتصابه على الحال وقرئ بالفتح ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ يخالفون أمره بترك مقتضاه ويذهبون سمناً خلاف سمته وعن لتضمنه معنى الأعراض أو يصدون عن أمره دون المؤمنين من خالفه عن الأمر إذا صد عنه دونه وحذف المفعول لأن المقصود بيان المخالف والمخالف عنه والضمير لله تعالى فإن الأمر له في الحقيقة أو للرسول فإنه المقصود بالذكر ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ محنة في الدنيا ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة واستدل به على أن الأمر للوجوب فإنه يدل على أن ترك مقتضى الأمر مقتض لأحد العذابين فإن الأمر بالحدز عنه

قوله: (ينسلون قليلاً قليلاً) فهو نظير تدرج وتدخل في دلالة تفعل على مواصلة العمل في مهلة وهو معنى قولهم: إن ذلك الفعل وقع قليلاً قليلاً وقد في قوله قد يعلم الله للتحقيق أو لتقليله في جنب معلوماته أو للتكثير. قوله: (ملاوذة) إشارة إلى أنه مصدر لاوذ لعدم قلب واوه ياء تبعاً لفعله ولو كان مصدر لاذ قيل لياذا كقيام كما ذكر في التصريف وأما بالفتح فهو مصدر لاذ كطواف وهو منصوب على المصدرية أو الحالية بتأويله بملاوذين وأصل معنى لاذ التجأ. قوله: (وعن لتضمنه معنى الإعراض) وقيل زائدة وقوله: أو يصدون الخ لأنه كما في الكشاف يقال خالفه إلى الأمر إذا ذهب إليه بدونه ومنه أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه وعن الأمر إذا صد عنه دونه وفي التلويح معنى خالفني عن كذا إذا عرض عنه وأنت قاصد إياه مقبل عليه فالمعنى يخالفون المؤمنين عن أمر الله أو أمر النبي ﷺ ويجوز أن يكون على تضمين المخالفة معنى الأعراض أي معرضون عن الأمر ولا يأتون بالمأمور به فعلى الأول يتعدى إلى المفعول الأول بنفسه وإلى الثاني بعن حقيقة وعلى الثاني هو لازم مضمن. وفي شرح مقامات الزمخشري له خالف عنه إذا تركه وخالف إليه إذا أقبل نحوه قال ابن الزبيري:

ومن لا يخالف عن ردى الجهل يندم

انتهى وظاهره أنه إذا كان بمعنى الصد لا تضمين فيه وقد قيل: إنه تضمين فيجوز أن يكون حمل عليه في التعدية دون تضمين لأنه بمعناه أيضاً ويجوز أن يكون مجازاً وقيل إنه إذا تعدى بعن ضمن معنى الخروج وأصل معنى المخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو فعله كما قاله الراغب وهو تحقيق لمعنى المفاعلة فيه المبني عليه معناه فتدبر. قوله: (وحذف المفعول) وهو المؤمن لا الرسول دون المؤمنين أي خلاف المؤمنين فإنهم لا يخالفونه كما قيل لإقدامهم فإن معنى مخالفته من حيث الفعل والترك قبل ومنه ظهر أنه لا يناسب كون المفعول الرسول سيما إذا عاد ضمير أمره إليه فافهم وقوله: (فإن الأمر له والرسول) مبلغ. وقوله: واستدل به أي بما ذكر في هذه الآية على أن الأمر أي مطلقاً ما لم تقم قرينة على خلافه للوجوب كما في الأصول وإنما يتم الاستدلال إذا أريد بالأمر الطلب لا الشأن كما في قوله على أمر جامع وقد جوزا فيه مع إرادتهما معاً وتقريره أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فخوفهم وحثهم من إصابة الفتنة والعذاب يجب أن يكون بسبب

يدل على حسنة المشروط بقيام المقتضى له وذلك يستلزم الوجوب ﴿وَأَلَّا يَكُنَّ لِلَّهِ مَا فِي

مخالفتهم الأمر بترك المأمور به أو موافقته الإتيان به لأنه المتبادر لا عدم اعتقاده أو حمله على غير ما هو عليه بأن يكون للوجوب أو الندب مثلاً فيحمل على غيره فسوق الآية للتحذير عن مخالفة الأمر وإنما يحسن ذلك إذا كان فيها خوف الفتنة أو العذاب إذ لا معنى للتحذير عما لا مكروه فيه ولا يكون في مخالفة الأمر خوف الفتنة أو العذاب إلا والمأمور به واجب إذ لا محذور في ترك غيره لا يقال هذا إنما يتم بوجوب الخوف والحذر بقوله: فليحذر وهو محل النزاع وعلى تقدير عموم أمره وهو ممنوع بل هو مطلق ولا نزاع في كون بعض الأوامر للوجوب لأننا نقول لا نزاع في أن الأمر قد يستعمل للإيجاب والأمر بالحذر من هذا القبيل إذ لا معنى للندب والإباحة. والحذر عن إصابة المكروه واجب وأمره مصدر مضاف ولا عهد فهو عام لا مطلق وعلى تقدير إطلاقه يتم المطلوب لأن المدعي أن مطلق الأمر للوجوب إذ لا نزاع في مجيئه لغيره بقريته والأقرب أن يقال المفهوم من الآية التهديد والوعيد على مخالفة الأمر فيجب أن يكون حراماً كذا قيل: وقد أورد على قوله لا معنى هنا للندب والإباحة إنه لا يلزم منه كونه للإيجاب لجواز كونه للتهديد وردّ بأنه بعد تسليم كون التهديد معنى حقيقياً للأمر لا معنى له لأن المهتد عليه مدلول ذلك الأمر كما في أعمالوا ما شئتم والحذر ليس مما يهدّد عليه بل عدمه وفيه أنا لا نسلم كون التهديد دائماً كذلك والمثال الجزئي لا يجد به فالصواب أنه على تقدير التهديد يثبت المدعي كما أشار إليه بقوله: والأقرب الخ. وأورد على قوله: وعلى تقدير كونه مطلقاً الخ أن المطلق في المدعي بمعنى المطلق عن القرينة وهو غير المطلق في التقرير فلا يثبت المدعي على ذلك التقرير إلا أنه لا بعد بينهما فإن المطلق عن القرينة شائع في محتملاته ومثله لا يخفى على مثله ومقتضى الأمر المأمور به وقوله بالحذر عنه أي عن أحد العذابين وقوله: فإن تعليل لقوله يدل وبه تندفع المصادرة السابقة. قوله: (يدل على حسنة) أي حسن الحذر لأمر الله به وقد قال: إن الله لا يأمر بالفحشاء فذلك الحسن معلوم بأخبار الشارع أنه حكيم لا يأمر بما ليس فيه حسن فسقط ما قيل عليه من أنه مخالف لمذهب الأشعرية الذين منهم المصنف إذ الحسن والقبح عندهم لا يعلم إلا من جهة الشرع وأما عند الماتريدي ففيه كلام في الأصول وقوله المشروط صفة الحسن. قوله: (بقيام المقتضى له) وهو الترك وضمير له للعذاب لا للحذر كما توهم أي لا يحسن الحذر عن العذاب إلا بعد وجود المقتضى للعذاب وهو ترك المأمور به بقريته قوله: يخالفون. وقوله: وذلك أي قيام مقتضى الحذر يستلزم وجوب ترك المحذور عنه. وهو مخالفة الأمر فيلزم وجوب امتثاله فيكون للوجوب وهو المطلوب. ولا يرد على هذا التقرير أنه متوقف على كون أمر الحذر للوجوب فهو مصادرة كما مر تفصيله لعدم توقفه عليه لكنه قيل عليه إنه يتوقف على كون المراد بالأمر مقابل النهي وليس بمتعين كما مر مع أن الأصل في الإضافة العهد فالظاهر أن المراد بأمره الأمر الجامع السابق وما في الكشاف من أنه ليس بوجه لفوات المبالغة والتناول الأولى والعدول عن الحقيقة في لفظ المخالفة والأمر عن ضرورة لا يدفع الإشكال لأن فوات المبالغة والتناول لا يقاوم العهد ولا

السَّمَكُونِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴿ أيها المكلفون من المخالفة والموافقة والنفاق والإخلاص وإنما أكد علمه بقدر لتأكيد الوعيد ﴿ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ ﴾ يوم ترجع المنافقون إليه للجزاء ويجوز أن يكون الخطاب أيضاً مخصوصاً بهم على طريق الالتفات وقرأ يعقوب بفتح الياء وكسر الجيم ﴿ فَيُنِثُّهُمْ بِمَا عَمِلُوا ﴾ من سوء الأعمال بالتوبيخ والمجازاة عليه ﴿ وَاللَّهُ

عدول عن الحقيقة لأن الأمر حقيقة في الحادثة وكذا المخالفة فيما ذكر ولو سلم فهو مشترك الإلزام فإنه ليس حقيقة في المعنى العام وقوله: بلا ضرورة ممنوع فإن إضافة العهد صارفة عن المعنى الحقيقي وهذا مكابرة ومنع مجرد لا يسمع فإن الأبلغية لا شبهة فيها فإن تهديد من لم يمثل أمره أشد من تهديد من تركه بلا إذن وكون الأمر حقيقة في الطلب هو الأصح في الأصول. والمخالفة المقارنة للأمر لا شبهة في أن حقيقتها عدم الامتثال واشتراك الإلزام ليس بتمام لأن أمره إذا عم يشمل الأمر الجامع بمعنى الطلب أيضاً وعهد الإضافة ليس بمتعين حتى يعد صارفاً فتأمل. قوله: (أيها المكلفون) فدخل فيه المنافقون السابق ذكرهم كما أشار إليه المصنف لكنه قيل إنه بطريق التغليب لأن الخطاب قبله للمؤمنين ويؤيده قوله ويوم يرجعون إليه. قوله: (وإنما أكد علمه بقدر) في الكشف ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد وذلك أن قد دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقتها في الخروج إلى التكرير كقوله:

أخو ثقة لا يهلك الخمر ماله ولكن قد يهلك المال نائله ...

فاستعمل للتأكيد والتقوية ما يدل على التكرير لأنه في قوة التكرير وقد قيل: إنه يجوز أن يكون إدخال قد على المضارع ليزيد أهل الحق تحقياً ويفتح لأهل الريب إلى الاحتمال طريقاً فإنه يكفي للخوف من النكال حروف الإهمال ولا يكفي أنه تكلف ما لا يدل عليه اللفظ فإنها إما للتحقيق أو للتكرير وهو إما حقيقة أو استعارة ضدية أو للتقليل والمراد تقليل ما هم عليه بالنسبة لمعلوماته وعلى كل حال فلا يفيد ما ذكره. قوله: (ويوم يرجعون إليه الخ) هو إما مفعول به معطوف على ما أنتم وإذا كان الكلام مخصوصاً بالمنافقين جاز عطفه على مقدر أي ما أنتم عليه الآن ويوم الخ فإن الجملة تدل على الحال كما قيل والمراد بالحال ما في ضمن الدوام والثبوت فلا يرد عليه أنه لا دلالة لها على ذلك ويجوز تعلقه بمحذوف يعطف على ما قبله أي وسينبئهم يوم يرجعون إليه كما في الكشف. قوله: (ويجوز أن يكون الخطاب) أي في قوله: (ما أنتم عليه) وقد كان عاماً لهم وللمؤمنين في الوجه السابق. وقوله: أيضاً أي كالغيبة في يرجعون. وقوله: على طريق الالتفات أي من الغيبة إلى الخطاب فيكون في يرجعون الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ويجوز أيضاً كون كل منهما عاماً. قوله: (من سوء الأعمال الخ) بيان لما على أنها موصولة محذوفة العائد ويجوز كونها مصدرية وقوله بالتوبيخ متعلق بينبئهم وقوله: عن النبي الخ هو موضوع من حديث أبي بن كعب^(١) المشهور والظاهر أن قوله: من

(١) أخرجه الواحدي في الوسيط ٣/٣٠٢ من حديث أبي بن كعب وإسناده مظلم وهو موضوع تقدم مراراً.

الكلام عليه.

يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ ﴿ لا يخفى عليه خافية عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة النور أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد كل مؤمن ومؤمنة فيما مضى وفيما بقي».

الأجر عشر الخ مقدم من تأخير أي أعطى بعدد كل مؤمن ومؤمنة عشر حسنات ومناسبته ظاهرة تذكر الأحكام المتعلقة بالمؤمنين والمؤمنات في هذه السورة تمت السورة اللهم كما يسرت هذا الإتمام يسر لنا حسن الاختتام، بجاه نبيك عليه أفضل صلاة وسلام وعلى آله وصحبه الكرام.

سورة الفرقان

مكية وآيها سبع وسبعون آية .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ تكاثر خير من البركة وهي كثرة الخير أو تزايد على كل شيء وتعالى عنه في صفاته وأفعاله فإن البركة تتضمن معنى الزيادة وترتيبه على إنزاله الفرقان لما فيه من كثرة الخير أو لدلالته على تعاليه وقيل: دام من برك الطير على الماء ومنه البركة لدوام الماء فيها وهو لا يتصرف فيه ولا يستعمل إلا الله تعالى . والفرقان مصدر

سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) وعن ابن عباس رضي الله عنهما وقناة إلا ثلاث آيات من قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ إلى قوله: (وكان الله غفوراً رحيماً) فهي مدنية . وقال الضحاك السورة مدنية إلا أولها لقوله: نشوراً فهو مكّي وعدد الآيات متفق عليه كما ذكره الداني في كتاب العدد . قوله: (تكاثر خيره الخ) تفسير له باعتبار حاصل معناه لا إشارة إلى تقدير مضاف لأن البركة في الأصل مأخوذة من برك البعير وهو صدره ومنه برك البعير إذا ألقى بركه على الأرض واعتبر فيها معنى اللزوم فليل براكاء الحرب لمكان يلزمه الإبطال وسمي محبس الماء بركة . والبركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء ثبوت الماء في البركة والمبارك ما فيه ذلك الخير ولما كان الخير الإلهي لا يحس ولا يحصى ولا يحصر قبل لكل ما يعرف فيه زيادة غير محسوسة مبارك وفيه بركة والتزايد إما باعتبار كمال الذات في نفسها ولذا قيل: تباركت النخلة إذا تعالت أو باعتبار كمال الفعل وما نحن فيه يناسب المعنيين فلذا فسرها الزمخشري بالثاني وتبعه المصنف رحمه الله واقتصر على الثاني في الملك لمناسبة ما بعده كذا في الكشف (وفيه بحث) لأن قوله: ليكون للعالمين نذيراً يناسب تفسيره الثاني لأنه خص الإنذار ليكون براعة استهلال لذكر المشركين ويناسب الابتداء بأنه تعالى عما يقول: الظالمون كما ذكره الطيبي واختاره الفاضل اليمني وصيغة التفاعل للمبالغة . وقوله وتعالى تفسير لتزايد إشارة إلى أن المراد رفعتة عما سواه وكماله وقوله: فإن البركة الخ مر وجهه . قوله: (وترتيبه على إنزاله الخ) أي رتب وصفه بقوله: تبارك على إنزاله الفرقان ترتب المعلول على علته لأن تعليق شيء بالمشتق يقتضي عليه مأخذه أما لما في الفرقان من الخير الكثير لأنه هداية ورحمة للعالمين وفيه ما ينتظم به أمر المعاش والمعاد أو لدلالته ما في حيز صلته على علوه وعظمته كما يقتضيه النزول ووصفه بالعبودية أو لما فيه من وصف ذاته العلية ولا دخل للإعجاز هنا كما قيل وهذا لف ونشر على تفسيري تبارك . قوله: (وقيل دام) وقد مر وجهه والبركة كسدرة مجمع الماء الراكد وهي معروفة وضمير دام إن كان الله فتمريضه لقلته فائدته فإن دوامه ظاهر ولعدم مناسبتة لما بعده كما قيل وإن كان للخير فلأن البركة لم تستعمل بهذا المعنى . قوله: (وهو لا يتصرف فيه) أي

فرق بين الشيتين إذا فصل بينهما سمي به القرآن لفصله بين الحق والباطل بتقريره أو المحق والمبطل بإعجازه أو لكونه مفصلاً بعضه عن بعض في الإنزال. وقرىء على عباده وهم رسول الله ﷺ وأمه كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ﴾ أو الأنبياء على أن الفرقان اسم جنس للكتب السماوية ﴿يَكُونُ﴾ العبد أو الفرقان ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ للجن والإنس ﴿نَذِيرًا﴾ منذراً أو إنذاراً كالنكير بمعنى الإنكار وهذه الجملة وإن لم تكن معلومة لكنها لقوة دليلها

لا يستعمل له مضارع واسم فاعل ونحوه ويرد عليه ما نقله في الكشف من أنه يقال تباركت النخلة إذا تعالت قال:

إلى الجذع جذع النخلة المتبارك

إلا أن يقال إنه أغلبي.

قوله: (ولا يستعمل إلا الله الخ) يرد عليه قول العرب تباركت النخلة وقراءة أبي رضي الله عنه كما سيأتي في الكشف تباركت الأرض ومن حولها ومثله تعالى. قوله: (والفرقان) كالغفران مصدر فرق الشيء من الشيء وعنه إذا فصله ويقال: أيضاً فرقت بين الشيتين كما ذكره الراغب قال تعالى: ﴿فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين لا نفرق بين أحد من رسله﴾ [سورة المائدة، الآية: ٢٥] فمن قال إنه مصدر فرق الشيء إذا فصل بعضه عن بعض لا مصدر فرق بين الشيتين إذا فصل بينهما كما قاله المصنف فقد أخطأ ولا فرق بين الفرق والتفريق بغير التكثير خلافاً لمن فرق بينهما بأن الأزل في المعاني والثاني في الأجسام وتقريره بمعنى بيانه. قوله: (أو لكونه مفصلاً) يعني أنه مصدر بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول كما في هذا الوجه وقوله: في الإنزال يقتضي اختصاصه بالقرآن لأنه هو المفصل إنزاله وغيره أنزل دفعة واحدة كما صرحوا به ولذا فسره بعضهم بكونه مفصلاً إلى الآيات والسور فمن اعترض عليه بأنه لا اختصاص له بالقرآن وهذا يقتضيه فقد أخطأ. وقوله: كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾ يعني أن الإنزال كما يضاف إلى الرسول ﷺ يضاف إلى أمته لأنه واصل إليهم ونزوله لأجلهم فكأنه منزل عليهم وإن كان إنزاله حقيقة عليه وقد قيل إنه المراد بالجمع تعظيماً. قوله: (أو الفرقان) أو الله كقوله: ﴿إنا كنا منذرين﴾ وقوله: للجن والإنس فصيغة جمع العقلاء باعتبار الأفراد على ظاهرها من غير تغليب وخرج الملك ولذا قَدِمَ للعالمين للحصر وللتشويق لا لمجرد الفاصلة. قوله: (منذراً) على أن فعلاً صفة مشبهة بمعنى منذر أو مصدر كالنكير وجعل نفس الإنذار مبالغة كرجل عدل وليس هذا على طريق اللف والنشر المرتب لقوله: العبد أو الفرقان كما قيل. قوله: (وهذه الجملة وإن لم تكن معلومة الخ) هذا بناء على أن جملة الصلة لا بد أن تكون معلومة قبل التكلم بها لأن تعريف الموصول بما في الصلة من العهد وفي شرح التسهيل أنه غير لازم وأن تعريف الموصول كتعريف الألف واللام يكون للعهد والجنس وأنه قد تكون صلته مبهمة للتعظيم كقوله:

أجريت مجرى المعلوم وجعلت صلة ﴿أَلَيْ لَمْ تُكْ أَلَسَمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ بدل من الأول أو مدح مرفوع أو منصوب ﴿وَأَلَرِ بِنَحْدِ وَكَلَدَا﴾ كزعم النصارى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ﴾ كقول الثنوية أثبت له الملك مطلقاً ونفي ما يقوم مقامه وما يقاومه فيه ثم نبه على ما يدل عليه فقال: ﴿وَأَخْلَقَ كَلَّ شَوِيءٍ﴾ أحدثه إحداثاً مراعى فيه التقدير حسب إرادته كخلقه الإنسان من مواد مخصوصة وصور وأشكال معينة ﴿فَقَدَّرَ لِقَائِكُمْ﴾ فقدره وهياه لما أراد منه من الخصائص والأفعال كتهيئة الإنسان للإدراك والفهم والنظر والتدبير واستنباط الصنائع المتنوعة ومزاولة الأعمال المختلفة إلى غير ذلك أو فقدره للبقاء إلى أجل مسمى وقد يطلق

فإن أستطع أغلب وأن يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه...

وعلى تقدير تسليمه فهذه الجملة معلومة للرسول ﷺ وهو المخاطب بها كقوله: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١] ولا يلزم أن تكون معلومة لكل أحد وما اختاره المصنف رحمه الله من تنزيلها منزلة المعلوم أبلغ لكونه كناية عما ذكر مناسبة للرد على من أنكر التوحيد والنبوة وأما على إبدال الذي بعده فلا يجدي في دفع السؤال كما سيأتي. قوله: (بدل من الأول الخ) قيل هذا أوجه من القطع مدحاً لأنه لكونه حق الصلة أن تكون معلومة أبدال منه هذا بياناً وتفسيراً له ولا يخفى ما فيه أو هو نعت للأول أو في محل رفع أو نصب بمقدر وقوله: مرفوع أو منصوب يحتمل أنهما على المدح بتقدير هو أو أمدح أو أعني ويحتمل أنه لف ونشر فالرفع على البدلية والنصب على المدح. وزعم النصارى بمعنى مزعومهم. وقوله: كقول الثنوية فإنهم يقولون بتعدد الإله فيثبتون للإله شريكاً. وقوله: مطلقاً أي بجميع وجوهه أو لجميع الأشياء وما يقوم مقامه الولد وما يقاومه أي يساويه الشريك وقوله: فيه تنازع فيه الفعلان وقوله: ما يدل عليه أي على ما ذكر أو على الملك خلقاً وتصرفاً وفي قوله: خلق كل شيء رد على الثنوية القائلة بأن خالق الشر غير خالق الخير ولا يضر كونه المذكوراً قبله وكون ما ذكر دليلاً عليه لأنه يفيد فائدة جديدة لما فيه من الزيادة أو هو رد على المعتزلة وهو معطوف على إحدى الصلتين. قوله: (أحدثه إحداثاً) المراد كما في الكشف وشرحه أن الخلق إيجاداً مقدراً بمقدار وتسوية من الصور والأشكال فالتقدير معتبر فيه فذكره بعده يكون تكراراً كأنه قيل قدره فقدره فأشار إلى أن التقدير المذكور ليس هو المعتبر في معنى الخلق بل بمعنى جعله مهياً لما خلق له من العلم والتكليف وهما غيران فلا حاجة إلى ادعاء القلب فيه لرعاية الفاصلة كما قيل مع أن المقلوب غير مقبول مطلقاً مع أنه لا يدفع السؤال بدون الوجهين وقوله: من مواد مخصوصة وصور كقوله:

وزججن الحواجب والعيونا

والمعنى خلقه من مواد وعلى صور وأشكال وقوله: وهياه إشارة إلى ما مر. قوله: (أو فقدره الخ) إشارة إلى جواب ثان وهو أنه تجريد لاستعمال الخلق في مجرد الإيجاد بدون تقدير

الخلق لمجرد الإيجاد من غير نظر إلى وجه الاشتقاق فيكون المعنى وأوجد كل شيء فقدّره في إيجاده حتى لا يكون متفاوتاً ﴿وَأَخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً﴾ لما تضمن الكلام إثبات التوحيد والنبوة أخذ في الردّ على المخالفين فيهما ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ لأنّ عبدتهم ينحتونهم ويصوّرونهم ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ﴾ ولا يستطيعون ﴿لِأَنْفُسِهِمْ ضَرّاً﴾ دفع ضرر ﴿وَلَا نَفْعاً﴾ ولا جلب نفع ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا شَوْراً﴾ ولا يملكون إماتة أحد وإحياءه أولاً وبعثة ثانياً ومن كان كذلك فبمعزل عن الألوهية لعرائه عن لوازمها واتصافه بما ينافيها وفيه تشبيه على أنّ الإله يجب أن يكون قادراً على البعث والجزاء ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ﴾ كذب منصرف عن وجهه ﴿أَفْتَرَيْنَاهُ﴾ اختلقه ﴿وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ أي اليهود

فلذا صرح به بعده للدلالة على أنّ كل واحد منهما مقصود بالذات. فلا يرد أنه لا معنى للتجريد منه ثم ذكره والوجه الأوّل مختار الزجاج وهو أظهر. وقوله: من غير نظر إلى وجه الاشتقاق بحسب الوضع فإنّ اشتقاقه من الخلق بمعنى التقدير كقوله:

ولانت تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفري...

أي يقطع ما قدّره فمعنى التقدير ملاحظ في اشتقاقه وقوله: متفاوتاً أي مختلف الخلقه كقوله: ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت وقوله: للبقاء إشارة إلى أنه حينئذ مراعى فيه معنى إدامة ذلك ليصح عطفه بالفاء ومن لم يتنبه له اعترض وقال ما قال. وحتى لا يكون يجوز رفعه ونصبه. قوله: (إثبات التوحيد) هو من نفي الولد والشريك والنبوة من قوله: (أنزل على عبده) وضمير اتخذوا للمشركين المفهوم من قوله: (ولم يكن له شريك في الملك) أو من المقام وقوله: (نذيراً) وقوله: لأنّ عبدتهم الخ عبدة جمع عابد كخدمة جمع خادم. وقد قيل عليه إنّ المناسب لما قدّمه أن يقول لأنهم مخلوقون له تعالى ليشمل ما أشركه النصارى والثنوية لثلاثي يخلو الكلام من الردّ عليهم مع أنهم المقصودون به أيضاً. والمضارع في قوله: يخلقون لاستحضار الحال الماضية ولا يخفى أنّ ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أتم فائدة وأنسب بالمقام لأنّ الذين أنذروهم نبينا عبدة الأصنام وأنّ عدم ملك الضر والنفع والافتراء بمعنى الاختلاق أوفق به ولا حصر فيما قدّمه كما أشار إليه بكاف التشبيه ودفع ضرر وجلب نفع إمّا إشارة لتقدير مضاف أو بيان لحاصل المعنى المراد منه بناء على أنّ ملكه كناية عن التصرف فيه بالدفع والجلب كما قيل وما قيل إنه معنى الملك لا كناية عنه غير مسلم إذ قد توجد القدرة المذكورة بدونها وكذا ما قيل من أنّ الكناية ذكر اللازم وإرادة الملزوم وهذا عكسه لما قرره أهل المعاني وقدم دفع الضرر لأنه أهم وقال لأنفسهم ليدل على غاية عجزهم لأنّ من لم ينفع نفسه لا ينفع غيره. قوله: (ولا يملكون إماتة أحد وإحياءه) قدّم الموت لمناسبته للضرر المتقدّم وفسر الموت والحياة بالإماتة والإحياء والإنشاز إمّا بياناً لحاصل المعنى لأنّ ملك الموت القدرة على الإماتة أو إشارة إلى أنه بمعنى الأفعال كما في قوله أنبتكم من الأرض نباتاً وقوله إحياءه أو لا

فإنهم يلقون إليه أخبار الأمم وهو يعبر عنه بعبارته وقيل جبر ويسار وعداس وقد سبق في قوله إنما يعلمه بشر ﴿فَقَدَّ جَاءُو ظُلْمًا﴾ بجعل الكلام المعجز إفكاً مختلفاً متلقفاً من اليهود ﴿وَرُؤُوسًا﴾ بنسبة ما هو بريء منه إليه وأتى وجاء يطلقان بمعنى فعل فيعديان تعديته ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ما سطره المتقدمون ﴿اَكْتَتَبَهَا﴾ كتبها لنفسه أو استكتبها وقرىء على البناء للمفعول لأنه أمي وأصله اكتتبها كاتب له فحذف اللام وأفضى الفعل إلى الضمير فصار اكتتبها إياه كاتب ثم حذف الفاعل وبني الفعل للضمير فاستتر فيه ﴿فَهِيَ تُمَلِّئُ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ليحفظها فإنه أمي لا يقدر أن يكرز من الكتاب أو ليكتب ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لأنه أعجزكم عن آخركم بفصاحته وتضمنه إخباراً عن مغيبات مستقبلية وأشياء مكنونة لا يعلمها إلا عالم الأسرار فكيف تجعلونه أساطير الأولين ﴿إِنَّهُمْ

أي في الدنيا فسره به لثلا يتكرر مع قوله: نشوراً. ولذا قال وبعثه ثانياً وما ينفياها المخلوقة وعدم القدرة. قوله: (اختلقه) أي اخترعه لا أنه ينزل عليه والمراد بالذين كفروا المشركون بقرينة ادعاء إعانة بعض أهل الكتاب له. وقوله: فإنهم الخ تفسير للإعانة على زعمهم الفاسد. وقوله: يعبر عنه أي عما يلقونه إليه والمعنى يترجمه بلغته وينقله بعبارة فصيحة. وجبر ويسار وعداس غلطة لأهل الكتاب سمع النبي ﷺ قراءتهم للتوراة والإنجيل. قوله: (وأتى وجاء الخ) يعني أنهما يتعديان بنفسهما تارة كما هنا ويلزمان أخرى فلا حاجة إلى جعل المنصوبين حالين أو جعله من الحذف والإيصال المخالف للقياس باتفاق النحاة فالقول بأنه كفى بوقوعه في التنزيل هنا سماعاً مصادرة لا تدفع الهجئة كما توهم. قوله: (ما سطره المتقدمون) مرّ تفسيره وإعراجه. وقد جوّز فيه هنا أن يكون تقديره هذا أساطير الأولين وجملتها حال بتقدير قد وفيه أنّ عامل الحال إذا كان معنوياً لا يجوز حذفه كما في المغني وإن كان غير مسلم كما في شرحه وقوله: كتبها لنفسه وفي نسخة اكتتبها وهو إما افتراء عليه أيضاً لأنه لم يكتب قط أو لظنهم أنه يكتب أو مجاز بمعنى أمر بكتابتها كبنى الأمير المدينة لكنه يكون بمعنى الوجه الثاني والمغايرة بينهما أنه في الأول مجاز إسنادي وهذا على استعمال افتعل لهذا المعنى كاحتجم واقتصد إذا أمر بذلك. قوله: (لأنه أمي) وبيان لوجه هذه القراءة واختيارها لأنّ القراءات غير قياسية وقوله: وبني الفعل للضمير فيه تسمع والمراد بني للمفعول وأسند للضمير. وهذا بناء على جواز إقامة المفعول الغير الصريح مع وجود الصريح كما جوّزه الرضي وغيره وإن منعه بعض النحاة وقوله: (بكرة وأصيل) إن لم يرد بهما دائماً فالتخصيص لأنه وقت غفلة الناس عنه وهو يخفيها على زعمهم وقوله ليحفظها إشارة إلى أنّ المراد بالإملاء الإلقاء عليه للحفظ بعد الكتابة استعارة لا الإلقاء للكتابة كما هو المعروف حتى يقال إنّ الظاهر العكس وأن يقال أمليت فهو يكتبها وهذا على تفسير اكتتبها بكتبها. وقوله: أو ليكتب بيان لاحتمال أنه على ظاهره. وهذا إذا فسر باستكتبها أي طلب كتابتها فأملت عليه. قوله: (لأنه الخ) بيان لكونه كلام رب

كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧﴾ فلذلك لا يعجل في عقوبتكم عن ما تقولون مع كمال قدرته عليها واستحقاقكم أن يصب عليكم العذاب صباً ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ ما لهذا الذي يزعم الرسالة وفيه استهانة وتهكم ﴿يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ كما نأكل ﴿وَيَسْئَلُ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ لطلب المعاش كما نمشي والمعنى إن صح دعواه فما باله لم يخالف حاله حالنا وذلك لعمهم وقصور نظرهم على المحسوسات فإن تميز الرسل عن عداهم ليس بأمور جسمانية وإنما هو بأحوال نفسانية كما أشار إليه بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ لنعلم صدقه بتصديق الملك ﴿أَوْ يُنْفَخَ إِلَيْهِ كِتَابٌ﴾ فيستظهر به ويستغني عن تحصيل المعاش ﴿أَوْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ هذا على سبيل التنزل أي إن لم يلق إليه كنز فلا أقل أن يكون له بستان كما للذاهقين والياسير فيتعيش بريعه وقرأ حمزة والكسائي بالنون والضمير للكفار ﴿وَقَالَ

العالمين لا بعض أساطير الأولين. وقوله: فلذلك الخ بيان لمطابقة الخاتمة للمعنى فإنه كان الظاهر إنه عليم ونحوه بأن ما تقدمه في معنى الوعيد فعقبه بما يدل على قدرته على الانتقام منهم كناية لأنه لا يوصف بالمغفرة والرحمة إلا القادر أو هو تنبيه على استحقاقهم للعذاب ولكنهم لم يعاجلوا به لمغفرته ورحمته. قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ الخ في الكشف وقعت اللام مفصولة عن هذا في خط المصحف وهو سنة لا تغير وكذا هي في مواضع آخر ذكرت في شرح الرائية والاستهانة تؤخذ من الإشارة المفيدة للتحقير والتهكم من تسميته رسولا لأنهم أرادوا ما لهذا الزاعم أنه رسول وقوله يأكل الطعام جملة حالية ويجوز فيها الاستئناف. وقوله: لطلب المعاش إشارة إلى أن مشيه في الأسواق كناية عن الاحتياج المنافي للرسالة بزعمهم والعمه في البصيرة كالعمى في البصر فقوله وقصور الخ تفسير له أو هو بمعنى الحيرة والضلال. وقوله فإن الخ تعليل لقصور النظر والعمه. والأحوال النفسانية ما جبله الله عليه من الكمال. وضمير فيكون للملك ومعه للرسول ﷺ ويجوز عكسه وهو منصوب في جواب التحضيض. وقوله: لنعلم صدقه بيان لأنه ليس المراد مجرد نزوله بل تصديقه له برؤيتهم له ومشاركته له في الإنذار ويستظهر بمعنى يتقرى وعدل إلى المضارع للدلالة على أن الكنز الملقى يبقى ويستمر عنده لعدم نفاذه بخلاف الإنزال وكذا ما بعده. قوله: (هذا على سبيل التنزل) أي قوله أو تكون له جنة الخ وفي الكشف إن أكل الطعام والمشي في الأسواق عنوا به أنه كان يجب أن يكون ملكاً مستغنياً عن الأكل والتعيش وما بعده تنزل منهم عن ملكيته إلى صحبة ملك له يعينه ثم نزلوا عنه إلى كونه مرفوداً يكتز ثم قنعوا بكونه له بستان فجعل الثلاثة تنزلاً والمصنف خصه بالأخير فخالفه لأن ما قبله استئناف في جواب سؤال هو أنه كيف يخالف حاله حالكم كما يشهد له قطعه عنه كما قيل وقيل إنه لا مخالفة بينهما وذكره التنزل هنا ليس لنفي التنزل فيما قبله بالكلية لأن ما قبله لا يدفع اعتراضهم بعدم مخالفتهم لهم في الأكل والمشي

الظالمون ﴿ وَضَعِ الظَّالِمُونَ مَوْضِعَ ضَمِيرِهِمْ تَسْجِيلًا عَلَيْهِم بِالظُّلْمِ فِيمَا قَالُوا ﴾ ﴿ إِنَّ تَتَّبِعُونَ ﴾ ما تتبعون ﴿ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾ سحر فغلب على عقله وقيل ذا سحر وهو الرثة أي بشر إلا ملكاً ﴿ أَنْظَرَ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَلَ ﴾ أي قالوا فيك الأقوال الشاذة واخترعوا لك الأحوال النادرة ﴿ فَضَلُّوا ﴾ عن الطريق الموصل إلى معرفة خواص النبي والمميز بينه وبين المتنبئ فخطبوا خبط عشواء ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ إلى القدح في نبوتك أو إلى الرشد والهدى ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ ﴾ في الدنيا ﴿ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ ﴾ مما قالوه ولكن أخره إلى الآخرة لأنه خير وأبقى ﴿ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ بدل من خيراً ﴿ وَيَجْعَلُ لَكَ

إذ هي غير لازمة من الإنزال والإلقاء بل المعنى إن لم توجد المخالفة فهلا يكون معه من يخالف فيهما فإن لم توجد فهلا يخالفنا في إحداهما. وهو طلب المعاش برفع الاحتياج بالكلية فإن لم توجد فلا أقل من رفعه في الجملة بإيتاء ما يتعيش بريعه وهذا وإن احتمل فتصريحه بالتنزل في الأخير يفهم منه أن ما قبله بخلافه وأما القطع فيكفي فيه الاستئناف وإن لم يقدر سؤال والرعب ما يتحصل منه والدهاقين جمع دهقان وهو صاحب الصنعة والزراعة وهو معرب ده جان أي رئيس القرية وما في كما موصولة واقعة على البستان وهو معروف، والياسير جمع موسر بمعنى غني وقراءة النون في نأكل. قوله: ﴿ وضع الظالمون الخ ﴾ يعني كلك الظاهر أن يقول قالوا فوضع الظاهر موضع المضمرة إشارة إلى أن قولهم: هذا لوضعه في غير موضعه ظلم عظيم ويحتمل أن يكون المراد الظالمون منهم وقوله: ما تتبعون يعني أن إن نافية. قوله: ﴿ سحر فغلب على عقله ﴾ يعني المراد بالسحر ما به اختلال العقل والسحر بفتح السين وسكون الحاء وقد تفتح الرثة يعني أنه للنسب كنامر ولابن ومفعول كفاعل يأتي للنسب. والمراد به أنه بشر لا ملك كما ذكره المصنف رحمه الله وأما كون المراد به أنه ساحر كقوله حججاً مستوراً فبعيد. قوله: ﴿ قالوا فيك الأقوال الشاذة ﴾ أي المستغربة المستبعدة لكون مثلها لا يصدر إلا عن جاهل أحمق لأن الشاذ النادر كذلك فهو مجاز لكون ما يضرب به المثل كذلك غالباً وقوله: عن الطريق الموصل الخ يعني أنهم أخطؤوا طرق الهداية والرشد إذ لم يعرفوا النبي ﷺ الدال على ذلك فلم يصلوا إلى ما يرشدهم والمميز بين النبي ﷺ وغيره هو المعجزة ولا يلزم تجرده عن صفات البشر وكونه ملكاً وخطبوا خبط عشواء مثل لسؤلك ما لا يليق وأصل الخبط ضرب اليد أو الرجل على الأرض أو نحوها والعشواء الناقة التي لا تبصر ما أمامها. قوله: ﴿ إلى القدح في نبوتك الخ ﴾ يعني أنهم يريدون القدح فيك بما ذكر فلا يأتون به ولا يفيد قدحهم قدحاً إلا في عيونهم ولذا نفاه بطريق أبلغ لأن نفي سبيل الشيء الموصل إليه أبلغ من نفيه فهو كقوله:

على لا حب لا يهتدى بمناره

ولا فرق بين هذا وبين كون الفاء تفسيرية والمراد بالسبيل ما يوصل إلى معرفة خواص النبي ﷺ فتأمل. قوله: ﴿ في الدنيا ﴾ قیده به لمناسبة ما ذكره الكفار ولأن ما في الآخرة محقق لا

﴿صُورًا﴾ عطف على محل الجزاء وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بالرفع لأنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز في جزائه الجزم والرفع كقوله:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة... يقول لا غائب مالي ولا حرم...

ويجوز أن يكون استئنافاً بوعده ما يكون له في الآخرة وقرئ بالنصب على أنه جواب بالواو ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ﴾ فقصرت أنظارهم على الحطام الدنيوية وظنوا أنَّ الكرامة إنما هي بالمال فطعنوا فيك لفقرك أو فلذلك كذبوك لا لما تمحلوا من المطاعن الفاسدة أو فكيف

يناسبه إن وكونها بمعنى قد تعسف وذلك إشارة إلى الكنز والجنة. وقوله: لأنه تعليل للتأخير والضمير لما في الآخرة وأبقى تفسير للخيرية. قوله: (عطف على محل الجزاء) وهو الجزم وهو يحتمل الرفع أيضاً على أنَّ التسكين للإدغام وقوله: والرفع لأنه لما لم يظهر أثره في الشرط الملاصق له لم يؤثر في الجزاء وليس على حذف الفاء كما ذهب إليه المبرد ولا الجواب محذوف وهذا على نية التقديم كما ذهب إليه سيبويه وينبغي على الخلاف جواز جزم المعطوف وتفصيله مذكور في كتب العربية. وهل رفع الجواب لازم أو جائز قولان للنحاة أيضاً. والبيت المذكور لزهير من قصيدة مدح بها هرم بن سنان. وقوله: خليل من الخلة بالفتح وهي الفقر والمسغبة مصدر ميمي من السغب وهو الجوع وحرم كحذر بمعنى فاعل للحرمان أي لا أتعلل على سائل ولا أحرمه فالتقدير ولا أنا حرم. وقيل: إنه صفة المال يقال مال حرم إذا كان لا يعطي منه شيء. قوله: (ويجوز أن يكون استئنافاً) والواو استئنافية لا عاطفة وعدل عن المضي لأنه مستقبل في الآخرة والظاهر أنَّ الاستئناف بالواو ليس جواباً لسؤال هو كيف حاله في الآخرة كما قيل. قوله: (وقرئ بالنصب على أنه جواب بالواو) هذه قراءة شاذة والنصب بعد الشرط والجزاء ذكره سيبويه. وقال إنه ضعيف قال السيرافي: لأنه لكون الشرط غير مجزوم أشبه الاستفهام وقيل إنه شبيه بالنفي وقد سمع من العرب كقول الأعشى:

ومن يغترب عن قومه لم يزل يرى مصارع مظلوم مجراً ومسحباً...

وتدفن منه الصالحات وإن يسيء يكن ما أساء الدهر في رأس كوكبا...

وتفصيله في شرح الكتاب والتسهيل. قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ﴾ الخ) إضراب انتقالي وهو إما عطف على ما حكى عنهم يقول بل أتوا بأعجب من ذلك كله وهو تكذيبهم بالساعة ويجوز أن يتصل بما يليه كأنه قيل بل كذبوا بالساعة فكيف يلتفتون إلى هذا الجواب وكيف يصدقون بتعجيل ما وعدك الله في الآخرة وهم لا يؤمنون بها كما في الكشاف وإلى هذا أشار المصنف بقوله فقصرت أنظارهم الخ إشارة إلى الوجه الأول وأنه معطوف على مقولهم وقوله: تبارك كالمعترض وظنهم أنَّ الشرف مقصور على الدنيوي والظعن بالفقر إشارة إلى ما في كلامهم من إنكار مشيه في الأسواق لظنهم أنه لاحتياجه وتمنيهم أن يكون له كنز أو جنة والحطام بالضم كالحطامة ما يكسر من الشيء فأطلق على متاع الدنيا لكونه متغيراً فانياً ويحتمل أنه جمع حطامة فلذا أنت صفتة وقوله أو فلذلك الخ أي لأجل نظرهم إلى الدنيا ناظر إليه أيضاً

يلتفتون إلى هذا الجواب ويصدقونك بما وعد الله لك في الآخرة أو فلا تعجب من تكذيبهم إياك فإنه أعجب منه ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ ناراً شديدة الاستعار. وقيل: هو اسم لجهنم فيكون صرفه باعتبار المكان ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ﴾ إذا كانت بمرأى منهم كقوله عليه السلام: «لا تتراءى ناراهما» أي لا تتقاربان بحيث تكون إحداهما بمرأى من الأخرى على المنجاز والتأنيث لأنه بمعنى النار أو جهنم ﴿مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ هو أقصى ما يمكن أن يرى منه

وقوله أو فكيف الخ ناظر إلى الثاني. وقوله: أو فلا تعجب الخ ناظر إلى كونه إضراباً عن جميع ما قبله فهو وجه ثالث وقيل إن قوله فقصرت الخ على كونه معطوفاً على قوله تبارك وقوله: أو فلذلك على عطفه على قوله: (وقال الذين كفروا) وقوله: أو فكيف على عطفه على تبارك وقوله: أو فلا تعجب على عطفه على قوله وقال إلى آخره وفيه نظر وقوله: (ويصدقونك الخ) الوعد في قوله إن شاء الخ كما مر وقوله: فإنه أي التكذيب بالساعة والأعجية لأنهم أنكروا قدرة الله على الإعادة مع ما شاهدوه في الأنفس والآفاق وهو أهون عليه وليس ذلك لأنه تكذيب لله لعدم إيمانهم وسماعهم بذلك منه. قوله: (ناراً شديدة الاستعار) أي التوقد والالتهاب فهو نكرة ولذا دخلت عليه الألف واللام. ولذا مرض كونه علماً لجهنم والشدة من صيغة فعيل فإنها للمبالغة والتأنيث باعتبار النار فإذا كان علماً كان فيه التأنيث والعلمية فالظاهر حينئذ منع صرفه لكنه صرف لتأويله بالمكان أو للتناسب ورعاية الفاصلة وتأنيثه بعده للتفنن. قوله: (إذا كانت بمرأى منهم) أي قريباً منهم وفي شرح الكتاب للسيرافي قول العرب أنت مرأى ومسمع رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول حتى صار بمنزلة قولهم أنت مني قريب وبعضهم ينصبه فيقول مرأى ومسمعاً فيجعله ظرفاً لأنهم لما قالوا بمرأى ومسمع ضارعه الأول فلذا نصب على الظرفية وإنما أوله بما ذكر لأنها لا تتصف بالرؤية ونحوها مما للحيوان ولذا قيل إن المراد رأتهم زبانتها. ومنهم من قال لا حاجة إلى التأويل وإنه يجوز أن يخلق الله في النار حياة فيكون إسناد الرؤية والزفير والتغيظ إليها حقيقة لأن الحياة غير مشروطة بالبنية عند أهل السنة مع أن ذلك الشرط محل نظر ليس هذا محل تفصيله. قوله: (لا تتراءى ناراهما)^(١) هو نهي للنار والمراد نهي صاحبها. وفي النهاية معناه يجب على المسلم أن يباعد منزله عن منزل المشرك ولا ينزل بمنزل إذا أوقدت نار فيه يراها الآخر فإسناد الرؤية إلى النار فيه ليس على حقيقته كما في الآية ولذا استشهد به إشارة إلى أنه تجوز معروف كنار على علم كما أشار إليه. وجهنم مؤنث سماعي باعتبار البقعة وقوله: على المنجاز إما بأن يجعل استعارة بالكناية بتشبيه النار بشخص أو هو تمثيل أو مجاز مرسل. وقوله: لا تتقاربان بيان لحاصل المعنى المتجوز عنه وقوله: لأنه بمعنى النار وهو لف ونشر على تفسيري السعير وأول الحديث إن المؤمن والكافر ويجوز أن تكون لا نافية. قوله: (هو أقصى ما يمكن أن يرى منه) هو معنى البعد مع الرؤية وقوله صوت تغيظ الغيظ أشد الغضب والتغيظ هو إظهار الغيظ وقد يكون مع صوت كما

(١) أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن، وتقدم.

﴿سَمِعُوا لَهَا تَتَّيَّبًا وَزَفِيرًا﴾ صوت تغيظ شبه صوت غليانها بصوت المغتاض. وزفيره وهو صوت يسمع من جوفه هذا وإن الحياة لما لم تكن مشروطة عندنا بالبنية أمكن أن يخلق الله فيها الحياة فترى وتغيظ وتزفر وقيل إن ذلك لزبانيتها فنسب إليها على حذف المضاف ﴿وَأَذًا أَلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا﴾ في مكان ومنها بيان تقدم فصار حالاً ﴿ضَيِّقًا﴾ لزيادة العذاب فإن الكرب مع الضيق والروح مع السعة ولذلك وصف الله الجنة بأن عرضها السماوات والأرض ﴿مُقَرَّبِينَ﴾ قرنت أيديهم إلى أعناقهم بالسلاسل ﴿دَعُوا هُنَالِكَ﴾ في ذلك المكان ﴿ثُبُورًا﴾ هلاكاً أي يتمنون الهلاك وينادونه فيقولون يا ثبوراه تعال فهذا حينك ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجِدًا﴾ فيقال لهم ذلك ﴿وَأَدْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ لأن عذابكم أنواع كثيرة كل نوع منها ثبور لشدة أو لأنه يتجدد لقوله تعالى: ﴿كَلِمًا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ أو لأنه لا ينقطع فهو في كل وقت ثبور ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعدَ

في هذه الآية قاله الراغب وإليه أشار المصنف. وقيل إنه أراد بالسمع مطلق الإدراك أو هو من قبيل متقلداً سيفاً ورمحاً فيقدر وأدركوا تغيظاً وزفيراً. قوله: (شبه صوت غليانها) على أن الاستعارة تصريحية أو مكنية أو تمثيلية كما يظهر بأدنى تأمل والبنية الجسد واشتراطها بذلك ممنوع وأما كون نار الآخرة ذات بنية فمكابرة وقوله: على حذف المضاف أو الإسناد المجازي. وقوله: في مكان الإشارة إلى أنه منصوب على الظرفية. وقوله: تقدم فصار حالاً قاعدة كلية. وهي أن كل جار ومجرور بعد تكرة فهو صفة فإذا تقدمت صارت حالاً. وجوز بعضهم تعلقه بالقوا وقوله: لزيادة العذاب بيان لوجه ضيقه. والروح بالفتح الراحة وقوله: يتمنون الخ يعني المراد بالدعاء هنا النداء والنداء مجاز عن التمني فإنه قد يستعمل له كما صرحوا به في نحو:

يا ناسيم الشمال بلغ سلامي

لكن إذا كان التمني على ظاهره بأن تمنوا الهلاك ليسلموا مما هو أشد منه كما قيل أشد من الموت مما يتمنى معه الموت فظاهر. وإن كان مجازاً كما قرره في قوله يا حسرتا على ما فرطت فلا يخلو من إشكال غير كونه مجازاً على المجاز فتأمل. قوله: (فيقال) يعني أنه معمول لقول معطوف على ما قبله وإضماره كثير جائز وقوله: لأن الخ يعني كثرته لتعداد أنواعه المتوالي وقوله: كل نوع الخ فالمراد بالثبور المهلك وإن كان أصل معناه الهلاك فالحاصل أن كثرته بتوالي أنواعه وقوله: أو لأنه يتجدد إشارة إلى جواز اتحاده فكثرته باعتبار تجدد أفراده وقوله: أو لأنه لا ينقطع فكثرته كناية عن دوامه لأن الكثير شأنه ذلك كما قيل في ضده وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة. وقيل المراد بكون كل نوع منها ثبوراً أنها محل وسبب للدعاء بالثبور أو الدعاء بألفاظ ثبور كثيرة كإلهفاه ويا حسرتاه. فوصف الثبور بالكثرة لكثرة الدعاء أو المدعو به وهو لا يناسب النظم ولا كلام المصنف رحمه الله لأنه كان الظاهر حينئذ أن يقال

الْشَّقُورُ ﴿١٦﴾ الإشارة إلى العذاب والاستفهام والتفضيل والترديد للتقريع مع التهكم أو إلى الكنز والجنة والراجع إلى الموصول محذوف وإضافة الجنة إلى الخلد للمدح أو للدلالة على خلودها أو التمييز عن جنات الدنيا ﴿كَانَتْ لَكُمْ﴾ في علم الله أو اللوح أو لأن ما وعده الله تعالى في تحقيقه كالواقع ﴿جَزَاءً﴾ على أعمالهم بالوعد ﴿وَمَصِيرًا﴾ ينقلون إليه ولا يمنع كونها جزاء لهم أن يتفضل بها على غيرهم برضاهم مع جواز أن يراد بالمتقين من يتقي الكفر والتكذيب لأنهم في مقابلتهم ﴿لَكُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾ ما يشاؤون من النعيم ولعله يقصرهم كل طائفة على ما يليق برتبتها إذ الظاهر أن الناقص لا يدرك شيئاً مما يدركه الكامل

دعاء كثيراً. قوله: (الإشارة) يعني بقوله: ذلك والمراد بالعذاب النار المذكورة قبله وإنما سماها عذاباً لتذكير اسم الإشارة والدليل على إرادتها أنها هي التي تقابل جنة الخلد فلا وجه لما قيل إن الإشارة للسير أو المكان الضيق مع أن المال واحد والتفضيل في قوله خير ولا شك أنه لا خيرية في النار فكونه تهكماً وتوبيخاً ظاهر. قوله: (أو إلى الكنز والجنة) في قولهم أو يلقي إليه كنز الخ بتأويل ما ذكره والعاقد المحذوف تقديره وعدها لتعديده لمفعولين وقوله: وإضافة الخ يعني مع أن نسبة الإضافة معلومة والمدح يكون بما هو معلوم فلا منافاة أو أن ذلك غير معلوم للكفرة فأضيف للدلالة عليه ولا يخدشه قوله خالدين بعده لأنه للدلالة على خلود أهلها لا خلودها في نفسها وإن تلازما أو هو لدفع احتمال أن يراد بها جنات الدنيا وقيل إنها علم كجنة عدن. قوله: (في علم الله الخ) تفسير للمضي بأنه باعتبار ما ذكر أو المراد أنها ستكون فهو وعد من أكرم الأكرمين لكنه لتحقيقه فإنه لا يخلف الميعاد عبر عنه بالماضي على طريق الاستعارة ويجوز أن يكون هذا باعتبار تقدم وعده في كتبه وعلى لسان رسله عليهم الصلاة والسلام كقوله: ﴿ما وعدتنا على رسلك﴾. قوله: (بالوعد) أي بمقتضاه لا بالإيجاب. وقوله: ولا يمنع الخ جواب عن استدلال المعتزلة بهذه الآية على مذهبهم من وجوب الثواب لمن اتقى والعذاب لغيره لما فيها من لام الاختصاص وتقديم الجار والمجرور وجعل ذلك لمن اتصف بالتقوى فرده بأنه على تسليم ما ذكره فالمختص بهم كونه جزاء لهم بمقتضى وعده فلا ينافي كونه لغيرهم بفضله أو المراد بالمتقي المؤمن لاتفائه النار بليمانه كما مر في مراتب التقوى ويدل عليه مقابله بالكافر في النظم أو المختص بهم دخولهم ابتداء دون سبق عذاب وكلامه واضح إلا قوله برضاهم فإنه اعترض عليه بأنه مخالف للمذهب فإنه تعالى يتصرف كيف يشاء من غير اشتراط رضا أحد وقد يفسر رضاهم برضا الله عنهم فتأمل.

قوله: (ما يشاؤون) إشاراً إلى أن ما موصولة حذف عائدها. وقوله: يقصرهم أي ما يهتم به ويريده وفي نسخة هم جمع همة وهو جواب عما يقال: إن عموم الموصول يقتضي أنه إذا شاء أحد رتبة من فوّه كالأصفياء والأنبياء عليهم الصلاة والسلام نالها وإن يقبل شفاعتهم لأهل النار وقوله: شيئاً مما يدركه الكامل في نسخة شيئاً مما للكامل وهما بمعنى والتشهي تكلف شهوة ما لا يليق به. ووجه التنبيه تقديم الخبر وفيها المفيد للحصر وقوله: إذ الظاهر تعليل

بالتشهي وفيه تنبيه على أن كل المرادات لا تحصل إلا في الجنة ﴿خَالِدِينَ﴾ حال من أحد ضمائرهم ﴿كَانَ عَلَىٰ رَيْكَ وَعَدَا مَسْئُولًا﴾ الضمير في كان لما يشاؤون والوعد الموعود أي كان ذلك موعوداً حقيقياً بأن يسأل ويطلب أو مسؤولاً سأله الناس في دعائهم ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك أو الملائكة بقولهم ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم وما في على من معنى الوجوب لامتناع الخلف في وعده تعالى ولا يلزم منه الإلجاء إلى الإنجاز فإن تعلق الإرادة بالموعود مقدم على الوعد الموجب للإنجاز ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ للجزاء وقرىء

لقصر همهم وذلك بصرف الله لهم عن ذلك ورؤية كل أحد أن ما هو فيه ألد الأشياء . قوله: (حال من أحد ضمائرهم) أو من المتقين قيل جعله حالاً من الأول يقتضي كونها حالاً مقدرة ومن الثالث يوهم تقييد المشيئة بها فخير الأمور أوسطها وقد رجح الثالث لقربه وما ذكره من التقييد غير مخل بل مهم . قوله: (الضمير في كان الخ) أو للخلود وقيل إنه ليحصل لهم فيها ما يشاؤون أوله ولكونه جنة الخلد جزء ومصيراً والإفراد باعتبار ما ذكر . ولا يخفى أنه معنى رجوعه إلى الوعد أو الموعود المفهوم من الكلام وقوله: حقيقاً الخ فهو كناية عن كونه أمراً عظيماً من شأنه أن يطلب ويتنافس فيه وعلى الوجه الآخر فهو على ظاهره . وقوله ربنا الخ بدل من دعائهم أو مقول قول دل عليه الدعاء . ويحتمل أنه لم يقل لقولهم كما في الذي بعده لتوهم أنه دعاء منه . وهذا على كون وعداً خبيراً بمعنى موعود فعلى ربك متعلق بكان أو بمقدّر لا بوعداً للمنع من تقديم معمول المصدر عليه عندهم وإن كان خبيراً فوعداً مصدر مؤكد . وقوله: أو الملائكة معطوف على الناس والمسؤول هنا وإن كان ما يشاؤون لا الجنة نفسها كما في قوله: (ربنا وأدخلهم جنات عدن) فإنها معروفة بأن فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين فلا يرد عليه أنه كيف يصح التفسير به . قوله: (وما في على) مبتدأ خبره لامتناع الخلف يعني على للإيجاب وليس يجب على الله شيء عندنا لاستلزامه سلب الاختيار وأن لا يكون محمود التعلق الحمد والثناء والجميل الاختياري فأجاب بأن الممتنع على الله إيجاب الإلجاء والقسر من خارج لأنه هو السالب للاختيار . وأما ما أوجبه على نفسه بمقتضى وعده وكرمه فلا ضير فيه وحاصله أن الوجوب الناشئ من إرادته لا ينافي القدرة والاختيار وما قيل اللازم الوجوب على الله وما صححه المصنف رحمه الله هو الوجوب منه ففي كلامه إشارة إلى دفعه بأن الأول مستعار للثاني بجامع التأكيد واللزوم بقرينة الوعد والسؤال لأن سؤال الواجب عبث لتحتّم وقوعه وأما دفعه بأن الأول يستلزم الثاني فلذا اهتم به فليس بشيء لظهور فساده . قوله: (فإن تعلق الإرادة بالموعود الخ) حاصله أنه إذا أراد خيراً ووعد به بعد ذلك وعد ألا يخلفه كانت إرادته سابقة على إيجابه منه فلا يتصوّر الإلجاء فيه أصلاً والوعد إن كان حادثاً فظاهر وإن كان قديماً بأن كان بالكلام النفسي فالتقدّم والتأخر بحسب الذات وهو لا يستلزم الحدوث أو يقال الحادث بالإرادة تعلقه بالموعود به وأما كون إراد الموعود تستلزم حصوله فلا معنى للوعد به فليس بشيء . قوله: (ويوم نحشرهم) متعلق باذكر مقدّر معطوف على قل وكسر الشين قليل في

بكسر الشين . وقرأ ابن كثير ويعقوب وحفص بالياء ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعم كل معبود سواه تعالى واستعمال ما إما لأن وضعه أعم ولذلك يطلق لكل شج يرى ولا يعرف أو لأنه أريد به الوصف كأنه قيل ومعبودهم أو لتغليب الأصنام تحقيراً أو اعتبار الغلبة عبادها أو يخص الملائكة وعزيراً والمسيح بقريئة السؤال والجواب أو الأصنام ينطقها الله أو تتكلم بلسان الحال كما قيل في كلام الأيدي والأرجل ﴿فَيَقُولُ﴾ أي للمعبودين وهو على تلوين الخطاب وقرأ ابن عامر بالنون ﴿أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ لإخلاصهم بالنظر الصحيح وإعراضهم عن المرشد النصيح وهو استفهام تقرير وتبكيك للعبدة وأصله أأضللتم أم ضلوا فغير النظم ليلي حرف الاستفهام المقصود بالسؤال وهو المتولي للفعل دونه لأنه لا شبهة فيه وإلا لما توجه العتاب وحذف الصلة للمبالغة ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾ تعجباً

الاستعمال قوي في القياس لأنه أكثر في المتعدّي وما يعبدون معطوف على مفعول نحشرهم وليست الواو للمعية . وقوله يعم كل معبود الخ سواه معنى قوله : من دون الله وقوله : لأن وضعه أعم هذا على مذهب ولا ينافيه عدم ارتضائه له في موضع آخر والوصف بناء على أنه إذا أريد به الذات اختص بغير العقلاء وإذا أريد الوصف لا يختص كما في قوله : وما بناها فهو بمعنى المعبودين وقد مر تحقيقه . قوله : (أو لتغليب الأصنام) غير العقلاء على غيرهم من العقلاء واعتراض عليه بأن التحقير لا يليق بشأن المقلب عليهم وهم الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام وأجيب بأن المراد بالتحقير بعدهم عن استحقاق العبادة وتنزيلهم منزلة ما لا علم له ولا قدرة فلا نسلم أنه بهذا المعنى غير لائق وهو لا يدفع ما في عبارة التحقير وكون التحقير للأصنام لا يناسب تغليبهم . قوله : (أو اعتبار الغلبة عبادها) يعني أن كثرة عبادها وعبادتها مستلزمة لكثرتها ومنزلة منزلتها والأكثر يغلب على الأقل وقوله : يخص معطوف على قوله : يعم فما أطلقت على العقلاء إما على أنها تطلق عليهم حقيقة أو مجازاً أو باعتبار الوصف وقريئة السؤال والجواب لاختصاصها بالعقلاء عادة وإن كان الجماد ينطق يومئذ فلا اعتراض عليه أو المراد بها الأصنام . وهي من غير العقلاء . وقوله : ينطقها الخ جواب عما ذكره من القرينة ويؤيده أن السياق فيهم وقوله : كما الخ تنظير لهما . قوله : (وهو على تلوين الخطاب) المراد به الالتفات من التكلم إلى الغيبة وإن كان أعم منه وعلى قراءة ابن عامر وهو بالعكس وفيه نظر والنكتة أن الحشر أمر عظيم مناسب لنون العظمة بخلاف القول وإضافة عبادي للترحم أو لتعظيم جرمهم لعبادة غير خالقهم وهؤلاء بدل منه والمرشد الرسول والكتاب . قوله : (لأنه لا شبهة فيه) أي في الفعل وهو الضلال والعتاب بالثناء الفوقية من الاستفهام التوبيخي وما يلي الهمزة هو المسؤول عنه حقيقة أو حكماً والسؤال عن الفاعل يقتضي أن الفعل مسلم والمراد بالصلة صلة ضل وهي عن يعني لم يقل عن السبيل للمبالغة فإن ضله بمعنى فقدته وضل عنه بمعنى خرج عنه والأول أبلغ لأنه يوهم أنه لا وجود له رأساً . قوله : (تعجباً مما قيل لهم)

مما قيل لهم لأنهم إما ملائكة أو أنبياء معصومون أو جمادات لا تقدر على شيء أو إشعاراً بأنهم الموسومون بتسبيحه وتوحيده فكيف يليق بهم إضلال عبيده أو تنزيهاً لله تعالى عن الأنداد ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا﴾ ما يصح لنا ﴿أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ للعصمة أو لعدم القدرة فكيف يصح لنا أن ندعو غيرنا أن يتولى أحداً دونك وقرىء نتخذ على البناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ ومفعوله الثاني من

قد مر تحقيق سبحان واستعماله للتعجب في الإسراء. وقوله: قالوا جواب لقوله فيقول: أنتم الخ وعدل إلى المضي للدلال على تحقق الثبوت والتنزيه وأنه حالهم في الدنيا وأما دلالة على الاهتمام بما به الإلزام فلا. وقوله: لأنهم إما ملائكة الخ هو على الوجه الأول من عموم ما وقوله أو إشعار الظاهر أنه على تخصيصه بالعقلاء كما سيأتي وقوله: لا تقدر بالمشاة الفوقية مسنداً إلى ضمير الجمادات أو بالتحية مسنداً إلى ضمير الجماد الذي في ضمنها ولا وجه لاستبعاده. قوله: (أو إشعاراً) مر أنه على تخصيصه بالعقلاء منهم كالمسيح وأما تعميمه بناء على أن المراد بالتسبيح ما مر في قوله: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٤٤] فقوله: الموسومون بأباه وإن لم يلاحظ فيه الحصر فإن لوحظ فيه فهو أشد إباء لا لكونه يجامع الإضلال كما في الشياطين الإنسية والجنية كما توهم. وأما منع إن الشياطين مسبحة مطلقاً وهو ظاهر في منكر إلا له كالدهرية فليس بشيء. قوله: (أو تنزيهاً لله عن الأنداد) ذكر في سبحانك ثلاث معان الأول إنه تعجب لأنه كثيراً ما يستعمل فيه والثاني إنه كناية عن كونهم مسيحين موسومين بذلك فكيف يليق بهم أن يضلوا عباده. والثالث أنه مستعمل في التنزيه فهو على ظاهره والمراد تنزيهه تعالى عن الأنداد وعلى الوجه يتم الجواب وقوله يصح لنا مر تفصيله في سورة النور. قوله: (للعصمة أو لعدم القدرة) متعلق بينغي المنفي أو بالنفي ولو علل بأنه لا معبود سواه كان أنسب بالتسبيح والأول ناظر إلى الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام والثاني إلى الأصنام والجمادات. وقوله: فكيف الخ لهما لأن العصمة وعدم القدرة مانعان عنها وقوله أن تتولى الخ مفعول ندعو والتقدير إلى أن الخ أي نحن لا نعبد غيرك فكيف ندعو غيرنا إلى عبادتنا كما دعتهم الشياطين واتخذوهم أولياء أي عباداً فليس الظاهر فيه العطف كما توهم. قوله: (من اتخذ الذي له مفعولان) مفعوله الأول ضمير المتكلم القائم مقام الفاعل والثاني من أولياء ومن تبعية لا زائدة أي لا نتخذونا بعض أولياء وتنكير أولياء من حيث إنهم أولياء مخصوصون وهم الجن والأصنام كما في الكشف ولم يجوز زيادة من في المفعول الثاني كما أشار إليه المصنف لأنه مع كونه خلاف الظاهر فيه ما سيأتي ولذا قيل لأنه محمول على الأول فيشيع بشيوعه ويخص كذلك فجعل من تبعية وجاء الأشكال في تنكير أولياء فأجاب بأنه للدلالة على الخصوص وامتيازهم بما امتازوا به وهو للتنوع على الحقيقة وأورد عليه أنا لا نسلم أن المحمول يخص بخصوص الموضوع فإنه في قولنا زيد حيوان وجسم باق على عمومه كما تقرر وأجيب بأن مراده أنه إذا كان محمولاً لا يراد صدقه على غيره فيشيع ويخص كذلك

أولياء ومن للتبعيض وعلى الأول مزيدة لتأكيد النفي ﴿وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ﴾ بأنواع النعم فاستغرقوا في الشهوات ﴿حَتَّىٰ سَوُوا الْأَكْثَرَ﴾ حتى غفلوا عن ذكرك أو التذكر لآلائك والتدبر في آياتك وهو نسبة للضلال إليهم من حيث إنه بكسبهم وإسناد له إلى ما فعل الله بهم فحملهم عليه وهو عين ما ذهبنا إليه فلا ينتهض حجة علينا للمعتزلة ﴿وَكَانُوا﴾ في

في الإرادة وذلك لا ينافي عمومته في نفسه مع خصوص الموضوع وقيل إنه لا يناسب مع إمكان الاتحاد بخلاف ما ذكره من المثال وقوله: من أولياء من مقابلة المتعدّد بالمتعدّد كأنه قيل ما يصح لواحد منا أن يتخذ ولياً من أولياء فلا يرد أنّ نفي المتعدّد فيه بجامع ثبوت الواحد وهو خلاف الظاهر. وقال الطيبي رحمه الله: أجاز ابن جني أن تزداد من المفعول الثاني وأبي الزجاج أن تزداد إلا في الأول وصاحب النظم أن تزداد إلا في مفعول واحد وبنى المصنف رحمه الله كلامه على كلام الزجاج فجعلها تبعيضية ولا حاجة إليه لعمومها وإذا كانت من تبعيضية فلم نكر أولياء لأنّ المعنى ما صح للكفار أن يتخذونا من دونك بعض أوليائهم لكن لما كان القائلون هم الملائكة والأنبياء تعين أن يكون الباقي الجنّ والأصنام لأنّ المعبودين محصورون في هؤلاء وقال السجاوندي مفعول تتخذ من أولياء أي حسبة من أصفياء. والمعنى ما ينبغي لنا أن نحسب من بعض من يصلح للولاية فضلاً عن الكل فإنّ الولي قد يكون معبوداً ومالكاً ومخدوماً ويجوز على هذه القراءة أن يكون مما له مفعول واحد ومن دونك صلة ومن أولياء حالاً كما أنه على القراءة الأولى يجوز أن يكون مما له مفعولان الأول هذا بزيادة من والثاني من دونك وعلى ما ذكره يكون حالاً ليحرّر. قوله: (وعلى الأول مزيدة لتأكيد النفي) لأنها يحسن زيادتها بعد النفي والمنفي كان لكن هذا معمول معمولها فينسحب النفي عليه واتخذها ما متعدّد لواحد أو لاثنتين وقوله وآبآءهم ذكر لأنّ له مدخلاً في الغفلة ولكن استدراك على ما يفهم مما قبله من إنا لم نضلهم. وقوله: عن ذكرك فالألف واللام للعهد أو بدل من الإضافة والذكر بمعناه المعروف أو المراد به التوحيد وعلى الأول ما بعده بمعنى التذكير لنعم الله وآيات ألوهيته وفي نسخة أو التدبر ولها وجه. قوله: (وهو نسبة للضلال إليهم) أي هذا القول ممن عبده فيه نسب الضلال إليهم لكسبهم له. وقوله: وإسناد له أي للضلال والحامل الذي فعله الله تميمهم وهو ردّ على الزمخشري وغيره من المعتزلة المستدلّين بهذه الآية على أنّ أفعال العباد مخلوقة لهم وإنه لا يجوز إسناد خلق القبائح إليه تعالى ولذا لم يقولوا أنت أضللتهم وإنه إذا أسند إليه فهو مجاز عن تمكينهم منه وخلق ما يحملهم عليه فيهم وأنّ تأثير هؤلاء من إسناده إليهم كيف يسند إليه تعالى وقد شنع الزمخشري عليهم بهذا فأشار إلى أنّ إسناده إليهم لكسبهم له. وخلق ما يحملهم عليه ليس مما لأهل السنة فيه نزاع ولم يتعرّض لردّ ما ذكره لأنه معلوم من مسألة الحسن والقيح وأنه من حيث صدوره عنه ليس بقبیح فعلمه بالطريق الأولى ظاهراً البطلان فلا قصور في كلامه كما توهم وقوله فحملهم فاعله ضمير مستتر عائد على فعل. قوله: (وكانوا الخ) جملة حالية بتقدير قد أو معطوفة على مقدّر أي كفروا وكانوا الخ أو على ما قبلها.

قضائك ﴿قَوْمًا بُورًا﴾ هالكين مصدر وصف به ولذلك يستوي فيه الواحد والجمع أو جمع بائر كعائذ وعود ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ التفات إلى العبد بالاحتجاج والإلزام على حذف القول والمعنى فقد كذبكم المعبودون ﴿يَمَا نَقُولُونَ﴾ في قولكم إنهم آلهة أو هؤلاء أضلونا والباء بمعنى في أو مع المجرور بدل من الضمير وعن ابن كثير بالياء أي كذبوكم بقولهم سبحانه ما كان ينبغي لنا ﴿فَمَا سَتَطِئُونَ﴾ أي المعبودون وقرأ حفص بالتاء على خطاب العابدين ﴿صَرَفًا﴾ دفعاً للعذاب عنكم وقيل: حيلة من قولهم إنه ليتصرف أي يحتال ﴿وَلَا نَصْرًا﴾ فيعينكم عليه ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ يَنْكُرْ﴾ أيها المكلفون ﴿نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ هي النار والشرط وإن عم كل من كفر أو فسق لكنه في اقتضاء الجزاء مقيد بعدم المزاحم وفاقاً وهو

وقوله: في قضائك توجيه للمضي. وقوله: مصدر أي لبار بمعنى هلك توجيه لافراذه وهو خبر عن جمع ويؤيده راتق ما فتقت إذ أنابور والعوز بالعين المهملة والذال المعجمة جمع عائد وهي الحديث النتاج من الظباء والإبل والخييل. وقوله: التفات أي من الغيبة إلى الخطاب والفاء فجائية فصيحة أي قلنا إن قلمم إنهم أضلونا إذ عبدناهم فقد كذبوكم الخ أو لا حاجة لتقدير القول إلا أنه لمجرد التحسين كما قيل وتسمية الفاء الفصيحة فجائية ذكره الزمخشري هنا ووجهه ظهر. قوله: (في قولكم الخ) إشارة إلى أن الباء ظرفية وما مصدرية والجار والمجرور متعلق بالفعل والقول بمعنى المقول ويجوز أن تكون موصولة والعائد محذوف. وقوله: إنهم الخ مقول القول. وقوله: بدل من الضمير لأن كذب يتعدى بنفسه وبالباء أيضاً أو هي زائدة حينئذ وهو بدل اشتمال وقوله بقولهم الخ إشارة إلى أن ضمير يقولون على هذا للمعبودين وقد كان للعبد والباء على هذا للملابسة أو الاستعانة ثم إنه اعترض ما قدره مقولاً للقول بأنه لا تعلق له بما بعده من عدم استطاعتهم الصرف والنصر ولا يخفى تعلقه به على القراءة الثانية لأن عدم استطاعتهم لذلك يتفرع على كذبهم وأما على الأولى فالتفريع على كونهم ليسوا بآلهة وعلى ما تضمنه وهو ظاهر فلا حاجة لتكثير السواد بمثله وقراءة ابن كثير في رواية عنه وجعل الضمير للمعبودين وقد جوّز فيه كونه للعابدين التفاتاً. قوله: (دفعاً) أصل الصرف رد الشيء من حالة إلى حالة أخرى فلذا اختار تفسيره الأول لأنه حقيقته وتسمية الحيلة به لأنها تؤدي إليه. وقيل: إنها تخصيص للمطلق دون قرينة فلذا ضعفه وقد تطلق على التوبة والفرية وبه فسر هنا أيضاً. وقوله: فيعينكم الخ إشارة إلى أن الصرف قبل نزوله والنصر بعده وضمير يعينكم للناصر المفهوم منه أو للنصر على الإسناد المجازي وكونه جمع ناصر كصاحب لا وجه له. قوله: (أيها المكلفون) لم يجعل الضمير للكفار بقرينة السياق كما قيل لأنه يحتاج إلى تأويله بيدم على الظلم إن أريد به الكفر فإن أريد به غيره فذكر تعذيب الكفار لغيره تهديداً خلاف الظاهر وإن ذهب إليه بعضهم وليس فيه إظهار في مقام الإضمار للتسجيل عليهم بالظلم في شركهم وافترائهم على الرسول ﷺ بناء على أن أصله ونذقه أو نذقكم على القراءتين كما قيل فتأمل. قوله: (هي النار) الضمير للعذاب وأنت للخبر وقوله والشرط أي من يظلم وقال أو فسق وإن

التوبة والإحباط بالطاعة إجماعاً وبالعفو عندنا ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَشْرَبُوا فِي الْأَسْوَاقِ﴾ أي إلا رسلاً أنهم فحذف الموصوف لدلالة المرسلين عليه وأقيمت الصفة مقامه كقوله تعالى: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ ويجوز أن تكون حالاً اكتفى فيها بالضمير وهو جواب لقولهم مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق وقرىء يمشون أي تمشيهم حوائجهم أو الناس ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ سَافِرًا وَبَعْضًا لِبَعْضٍ يَاجِدُونَ﴾

كان المناسب للعموم الواو لتقسيم على سبيل منع الخلو وفي قوله: إن إشارة إلى أنه يجوز تخصيصه بالفرد الكامل وهو الكفر فلا يحتاج إلى التقييد وأن يراد أنه يستحق ذوق العذاب فلا يلزم وقوعه. وقوله: وفقاً أي مناو من المعتزلة والتوبة شاملة للكفر والفسق وكان الأولى ترك قوله إجماعاً وإن كان يمكن صرفه إلى ما اتفق عليه لأن إحباط الطاعة إذ زادت لغيرها من الكبائر إذا لم يتب عنها غير مسلم عند بعض المعتزلة. وقوله: عندنا أي معاشر أهل السنة. قوله: (إلا رسلاً أنهم الخ) يعني أن جملة إنهم الخ صفة لموصوف محذوف وكسرت إن لوقوعها ابتداء ولوقوع اللام بعدها أيضاً وقرىء شاذاً بفتحها عن زيادة اللام وتقدير لأنهم. وقوله: رسلاً هو الموصوف المقدر وصفته جملة إنهم كما صرح به. وفي الكشف إن هذه الجملة صفة ثانية لموصوف مقدر قبل قوله من المرسلين. والمعنى ما أرسلنا قبلك أحداً من المرسلين إلا آكلين وماشين ولم يقدر المصنف قبل قوله: من المرسلين شيئاً أما لأنه لا حاجة إليه أو لأنه يقدره كما قدره الزمخشري وعدل عما في الكشف قيل: لأن فيه فصلاً بين الصفة والموصوف بالأو وقد رده أكثر النحاة كما في المغني فجعله صفة لمحذوف بعد إلا هو بدل مما حذف قبله وأقيمت صفته مقامه فلم تفصل إلا بين الصفة والموصوف بل بين البديل والمبديل منه وهو جائز فلا يرد عليه أنه مخالف لما قدمه في سورة الحجر من عدم جواز التفريغ في الصفات وما وقع في شرح المفتاح من أنه لا خلاف في جر بأن الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل إلا كريم مردود كما صرح به شارح المغني وتأويله تعسف وما قيل إن المصنف رحمه الله أشار إلى تقدير موصوف لقوله من المرسلين كما في الآية المستشهد بها لأن تقديرها ما أحد منا خبط وخط فتدبر. قوله: (ويجوز أن تكون حالاً الخ) مستثنى من أعم الأحوال وهذا منقول عن ابن الأنباري لكنه قدر الواو معه والمصنف رحمه الله أشار إلى أنه قد يكتفي بالضمير وما مر في سورة الأعراف من أن الاكتفاء بالضمير غير فصيح قد مر ما فيه وقد يحمل ذلك على غير المقترن بالأو لأنه في الحقيقة بدل فلا يرد عليه شيء. وقوله: وهو جواب لغوي حقيقي. قوله: (وقرىء يمشون) أي بتشديد الشين المفتوحة مع ضم الياء وهي قراءة عليّ كرم الله وجهه وعبد الرحمن بن عبد الله رضي الله عنه وهو للتكثير كما قال الهذلي:

يمشي بيننا حانوت خمر

﴿لِعِصْيِ فِتْنَةٍ﴾ ابتلاء ومن ذلك ابتلاء الفقراء بالأغنياء والمرسلين بالمرسل إليهم ومناصبتهم لهم العداوة وإيذائهم لهم وهو تسلية لرسول الله ﷺ على ما قاله بعد نقضه وفيه دليل على القضاء والقدر ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ علة للجعل والمعنى وجعلنا بعضكم لبعض فتنة لنعلم أيكم يصبر ونظيره قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ أوجب عليهم الصبر على ما افتتنوا به ﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ بمن يصبر أو بالصواب فيما يبتي به وغيره ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ لا يأملون ﴿لِقَاءَنَا﴾ بالخير لكفرهم بالبعث أو لا يخافون لقاءنا بالشر على

كما في المحتسب وقوله: حوائجهم الخ عن الإسناد المجازي هو إشارة إلى الفاعل المحذوف. قوله: (ابتلاء) أي اختباراً لمن يصبر وغيره وهو معنى الفتنة كما مرّ وقوله ومناصبتهم الخ المناصبة لهم العداوة من قولهم نصب له إذا عاداه وأصله من نصبت الشبكة للصيد وإيذائهم بمعنى أذاهم كما ذكره الراغب وغيره. وقوله: في القاموس لا يقال إيذاء خطأ. قوله: (وفيه دليل على القضاء والقدر) قال ابن السيد في مثلثاته قدر الله وقدره وقدره قضاؤه ومنهم من يفرق بينهما فيجعل القدر تقديره الأمور قبل أن تقع والقضاء إنفاذ ذلك القدر بخروجه من العدم وهو الصحيح لما في الحديث من أنه ﷺ مرّ بحائط مائل فأسرع مشيه حتى جاوزه فقبل له أتفر من قضاء الله فقال ﷺ: أفر من قضاؤه إلى قدره^(١) ففرق بينهما انتهى. وقيل القضاء الإرادة الأزلية المقتضية لوقوع المراد على وفقها والقدر تعلق تلك الإرادة للإيجاد أو نفس الإيجاد وقيل المبرم قضاء وغيره قدر ووجه الدليل أنه جعل أفعال العباد كعداوة الكفار وإيذائهم وما مرّ بجعل الله وإرادته والمعتزلة ينكرون ذلك فالآية حجة عليهم واعترض عليه بأنه لا دلالة فيها لأنّ قوله: أتصبرون علة للجعل لا للتقدير ولا وجه له لأنّ الجعل هو الإيجاد والفتنة بمعنى الابتلاء وإن لم تكن من أفعال العباد مفضية ومستلزمة لما هو منها كالعداوة والإيذاء وارتباط هذا بما قبله لأنّ جعلهم آكلين ماشين لا ملائكة لابتلائهم فتأمل. قوله: (علة للجعل الخ) أي جعلنا ذلك لنبتلي الصابر من غيره ولذا قيل إنّ معادله محذوف أي أم لا تصبرون وجملة الاستفهام معموله للعلم المقدر المعلق عنها أي لنعلم أيكم يصبر أي ليظهر لكم ما في علمنا وتنظيره بالآية المذكورة في دلالة ما هو بمعنى الفتنة وهو الابتلاء على إرادة العلم كما مرّ إلا أنه مضمن ثمة ومقدّر هنا فالتشبيه ليس من كل وجه. قوله: (أوجب عليهم الصبر) أي أتصبرون المراد منه الإيجاب والأمر بالصبر أي اصبروا فإني ابتليت بعضكم ببعض الغني بالفقير والشريف بالوضيع لذلك وفي نسخة أو حث على الصبر بالحاء المهملة والياء المثناة فهو معطوف على قوله: علة والاستفهام للترغيب والتحريض. وقوله: افتتنوا بصيغة المجهول. قوله: (لا يأملون) من أمل بالتخفيف بمعنى أمل بالتشديد فإنه ورد عنهم كقوله:

المرء يأمل أن يعي ش وطول عيشه قد يضرّه ...

(١) ورد شيء من هذا عن عمر في خبر مجيئه إلى الشام في أثناء طاعون عمواس.

لغة تهامة وأصل اللقاء الوصول إلى الشيء ومنه الرؤية فإنه وصول إلى المرثي والمراد به الوصول إلى جزائه ويمكن أن يراد به الرؤية على الأول ﴿لَوْلَا﴾ هلا ﴿أَنْزَلَ عَلَيْنَا آيَاتِكُمْ﴾ فتخبرنا بصدق محمد ﷺ وقيل: فيكونون رسلاً إلينا ﴿أَوْ نُرِي رَبَّنَا﴾ قيامرنا بتصديقه واتباعه

خلاقاً لمن أنكره كما ذكره ابن هشام في قول كعب رضي الله عنه:

والعقبو عند رسول الله مأمول

وفي المصباح الأمل ضد اليأس وأكثر ما يستعمل فيما يبعد حصوله والطمع يكون فيما قرب حصوله والرجاء بين الأمل والطمع فإنَّ الراجي يخاف أن لا يحصل مأموله ولذا استعمل بمعنى الخوف فإن قوي الخوف استعمل استعمال الأمل كما يستعمل الأمل بمعنى الطمع انتهى فقد علمت أنه كما فرقت العرب في الاستعمال بين الرجاء والأمل ولذا قال زهير:

أرجو وأمل أن تدنو موذتها

استعملت كلاهما بمعنى الآخر ولذا سوى بينهما في القاموس وفسر أحدهما بالآخر كما هنا. وفرق بينهما كما في قول ابن هلال في فروقه الأمل رجاء يستمر ولذا قيل للنظر في الشيء إذا استمر وطال تأمل فلا وجه للاعتراض على تفسيره به ولا وجه للاعتذار عنه بما لا طائل تحته. قوله: (بالخير) متعلق بلقاءنا أو بيرجون أو هما تنازعا والباء للسببية أو الملابس وقوله لكفرهم تعليل لعدم الرجاء وقوله أو لا يخافون فالرجاء بمعنى الخوف كما في قوله:

إذا لسعته النحل لم يبرج لسعها

لأنَّ الراجي لأمر يخاف فواته فاستعمل مجازاً فيه وكون هذا لغة تهامة كما نقله الزمخشري وهو ثقة إنا لأنهم لا يخصونه بهذا المعنى أو على أنه حقيقة عندهم وقول الرضي وغيره إنَّ الترجي الارتقاب لمكروه أو محبوب لا يقضى عليه مع أنَّ الكلام هنا في لفظ رج و كلام النحاة فيما يدل عليه كلعل فتأمل قال المرزوقي وضعوا الخوف موضع الرجاء كقوله:

ولو خفت أني إن كفت مسبتي تنكب عني رمت إن تنكبا...

والرجاء موضع الخوف كقوله: إذا لسعته الخ فما وقع للمحشي هنا من الاعتراض بكلام النحاة خبط غريب منه. قوله: (وأصل اللقاء الخ) يعني أن أصله مقابلة الشيء ومصادفته لا المماساة ومن الوصول أو اللقاء الرؤية فإنه يطلق عليها والمراد هنا على المعنيين لقاء جزائه بطريق الكناية أو بتقدير مضاف فيه سواء كان الجزاء خيراً أو شراً ومن تبعية. وقوله: ويمكن أن يراد به الرؤية أي في الآخرة وهو الظاهر لا لما قيل لثلا يخالف قوله أو نرى ربنا لأنه مع كونه غير مخالف له لا يضمر لدلالته على كذبهم ثم إنَّ وجه تخصيصه بالأول إنَّ الرؤية لا معنى لكونها مخوف بخلاف ما إذا كان بمعنى يأملون فلا وجه للقول بأنه لا وجه للتخصيص فتأمل. قوله: (فتخبرنا) وفي نسخة فيخبرونا فهو كقوله: ﴿لولا أنزل إليه ملك﴾ فيكون معه نذيراً. وقوله: وقيل الخ لعله إنما ضعفه لأن السياق لتكذيبه والتعنت في طلب مصدق له لا لطلب

﴿لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ أي في شأنها حتى أرادوا لها ما ينفق للإفراد من الأنبياء الذين هم أكمل خلق الله في أكمل أوقاتها وما هو أعظم من ذلك ﴿وَعَتَوْا﴾ وتجاوزوا الحد في الظلم ﴿عَتَوْا كِبِيرًا﴾ بالغاً أقصى مراتبه حيث عاينوا المعجزات القاهرة فأعرضوا عنها واقترحوا لأنفسهم الخبيثة ما سدّت دونه مطامح النفوس القدسية واللام جواب قسم محذوف وفي الاستئناف بالجملة حسن وإشعار بالتعجب من استكبارهم وعتوّهم كقوله:

ملك مستقل بدله وتكراره مع قوله سابقاً لولا أنزل إليه ملك الخ. لا يضمر مع الأوّل في طلب ملك ينذر بما أنذر به وهذا في طلب ملك يقول إنه صادق في مدّعه أو يأمرهم بالتوحيد والإسلام وأما كون العادة الإلهية على إرسال الرسل من البشر فهم لا يسلمونه ولو علم فمرادهم التعجيز والعناد. قوله: (أي في شأنها الخ) يعني أنهم لتكبرهم استكبروا أنفسهم أي عدّوها كبيرة لشأن وخصوصية لها فنزل فيه الفعل لمتعدّي منزلة اللازم كما في قوله: تجرح في عراقبها نصلي وأصله من استكبره إذا عدّه كبيراً عظيماً وفي الكشف معناه أنهم أصروا الاستكبار في أنفسهم كقوله: إن في صدورهم الأكبر وهو وجه آخر أظهر مما ذكره المصنف وعدل عنه لأن ما ذكره أبلغ منه والمراد بالإفراد عظاماؤهم وأكمل أوقاتها هو الوحي بالملائكة لا بالهام ومنام ونحوه أو المراد به رؤية الملك جهاراً معانين على صورته لأنه هو الذي اقترحوه وضمير أوقاتها للأفراد وأثنه لظاهر الجمع ولو قال أوقاتهم. كان أظهر ويمكن أن يقال الضمير للنبوة المفهوم منه وما هو أعظم رؤية الله عياناً وهو بالواو وفي نسخة بأو جرياً على ظاهر النظم وعلى الأولى يصح كون ما استفهامية أي وأي شيء أعظم من ذلك فيكون ما يتفق شاملاً لهما معاً فلا يرد عليه أنه يفوت بيان فساد طلبهم الرؤية وكونه أعظم مع أنه بعيد.

قوله: (بالغاً الخ) تفسير لقوله كبيراً وعتوّاً مصدر جاء هنا على الأصل وأما عتياً في سورة مريم فللفاصلة كما مرّ تحقيقه وما عدت الخ أي منعت وهو ما مرّ ويحتمل أن يكون استكبروا وعتوا الفا ونشرا لقوله: لولا أنزل الخ. وقوله: واللام أي في قوله لقد والقسم لتأكيد ما ذكر وتحقيقه ووجه حسن الاستئناف هنا أنه لما ذكر قبله أمر عظيم يقتضي إنكاره والتعجب منه وعدل عن مقتضى الظاهر فيه حتى كأنه لم يتمالك بعده إن ذكر شناعة فعلهم مؤكدة بالقسم فأفاد التعجب لوقوعه في موقع يقع في مثله التعجب وهذا أمر ذوقي والإشعار بالتعجب من السياق كما بيناه وما ذكره من الشعر نظيره وفي الكشف وفي فحوى هذا الفعل دليل على التعجب من غير لفظ تعجب ألا ترى أنّ المعنى ما أشدّ استكبارهم وما أكبر عتوّهم وما أغلى ناباً بواؤها كليب. وقال الشارح: ونحوه قوله: كبر مقتا (وفيه بحث) لأن ما ذكر في النظم مسلم لأنه كقوله: لمن جنى جناية فعلت كذا وكذا استعظماً وتعجباً منه ومثله كثير في سائر الألسنة لكن البيت وما مثل به الشارح ليس من هذا القبيل لأنّ الثلاثي المحوّل إلى فعل لفظاً أو تقديرًا موضوع للتعجب كما صرح به النحاة وقد مرّ تفصيله في أوّل الكهف وهذا مما يتعجب

وجارة جساس أبانا بنابها... كليباً غلت ناب كليب بواؤها...

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾ ملائكة الموت أو العذاب ويوم نصب باذكر أو بما دل عليه ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ فإنه بمعنى يمنعون البشرى أو يعدمونها ويومئذ تكرر أو خبر وللمجرمين تبين أو خبر ثان أو ظرف لما تعلق به اللام أو البشرى إن قدرت منونة غير مبنية مع لا فإنها لا تعمل للمجرمين إما عام يتناول حكمه حكمهم من طريق البرهان ولا يلزم

منه . قوله : (وجارة جساس البيت) من قصيدة لمهلل وجساس لقب مرة بن ذهل الشيباني قاتل كليب وجارته هي البسوس بنت منقذ التميمية وهي خالة جساس وقصتها معروفة والناب الناقة المسنة وأبات القاتل بالقتيل إذا قتلته به قصاصاً من البواء وهو التساوي . وقوله : غلت بالمعجمة أي ما أغلاها إذا قتل فيها كليب فهو محل الاستشهاد كما مر . وقوله : أو العذاب أي في القيامة قيل وهو المناسب لقوله : وقدمنا الخ وفيه نظر . قوله : (ويوم نصب باذكر الخ) وعلى هذا فهو مفعول به لا ظرف إلا بتأويل كما مر منصوب لا مبني وإن جاز في إضافته للجمله ولو مضارعية لأن أصل الفعل البناء وإعرابه أمر عارضي وعلى الثاني متعلقه ما دل عليه لا بشرى كما ذكره المصنف أو نفسه مقدراً وفيه وجوه أخر . وقوله : يمنعون الخ إشارة إلى المقدر قيل والأحسن أن يقدر لا يبشر لما فيه من التهويل لأن ما ذكره يقتضي أن ثمة بشرى لهم ولكن لا تقع وليس بشيء لأن ذكر البشرى المنفية فيها تحسир لهم على ترك الفطرة التي كانت تقتضي ذلك ومثله على طرف الثمام . قوله : (تكرير) فهو تأكيد للأول أو بدل منه متعلق بما يتعلق به ، أو خبر لا واعترض أبو حيان على الأول بأن عامله حيثنذ عامل الأول فيلزم عمل ما قبل لا المبني معها اسمها فيما بعدها وهي لها الصدر لا لا مطلقاً وتخطي العامل مانع للصدارة . وردّه المعرب بأن الجملة المنفية معمولة لمقول مضمرة وقع حالاً من الملائكة التي هي معمول يرون العامل في جملة يوم بالإضافة فلا وما في حيزها من تنمة الطرف لكونها معمولة لما في حيزه ومثله لا يعد محذوراً فتأمل مع أن كون لا لها الصدر مطلقاً أو إذا بنى معها اسمها ليس بمسلم عند النحاة لأنها لكثرة دورها خرجت عن الصدارة كما صرحوا به وأما عدم لزوم المحذور إذا قدر يعدمون لأنه معنى النفي فكابرة في المحسوس . قوله : (وللمجرمين تبين) كسقيا له فهي متعلقة بمحذوف لا يبشرى حتى تكون معربة وعدم تنوينه لألف التأنيث فهو مقدر كما ذكره المصنف وليس بشرى معمولاً لفعل مقدر حيثنذ لأنه لا يصح التبين إلا بتكلف . وقوله : أو ظرف الخ معطوف على قوله تكرر وقوله فإنها أي لا المبني معها اسمها لأنها لو عمل اسمها طال وأشبه المضاف فيتصب وسكت عن تعلق الطرف المتقدم ببشرى وأشار إلى منعه لأن معمول المصدر الواقع بعد لا لا يجوز تقدمه مطلقاً وجوزه بعضهم في الطرف لتوسعهم فيه لكنه لا حاجة إلى ارتكابه هنا من غير ضرورة . قوله : (وللمجرمين إما عام الخ) للعصاة والكفار الذين لا يرجون لقاءه - وقوله : فتناول حكمه أي حكم العام أو حكم

من نفي البشرى لعامة المجرمين حينئذ نفي البشرى بالعموم والشفاعة في وقت آخر وإما خاص وضع موضع ضميرهم تسجيلاً على رمهم وإشعاراً بما هو المانع للبشرى والموجب لما يقابلها ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ عطف على المدلول أي ويقول الكفرة حينئذ هذه الكلمة استعاذة وطلباً من الله تعالى أن يمنع لقاءهم وهي ما كانوا يقولون عند لقاء عدو أو هجوم

المجرمين وهو سلب البشرى حكمهم أي حكم المعهودين وهم الذين لا يرجون لقاءنا وفي بعض النسخ كلهم - وقوله: من طريق البرهان بأن يقال: الذين لا يرجون لقاءنا مجرمون كاملون وكل المجرمين لا بشرى لهم فهم لا بشرى لهم بالطريق الأولى وهذا مراد من قال: لدلالة الكلام على أن المانع من حصول البشرى هو الإجمام ولا إجمام أعظم من إجمام الذين لا يرجون لقاءنا ويقولون ما يقولون فهم أولى به فلا وجه للردّ عليه وقوله: ولا يلزم الخ دفع لسؤال يرد على العموم وهو أنه يقتضي نفي العفو والشفاعة للعصاة كما تقوله المعتزلة بأن هذا في وقت مخصوص وذلك في آخر سواء أريد باليوم وقت الموت أو العذاب وقد قيل إن مدلوله نفي البشرى لهم بأعمالهم الحسنة ولا تعرّض فيه للشفاعة وهي ثابتة بالأحاديث الصحيحة فلا تعارض بينهما فتأمل. وقوله: حينئذ أي حين إرادة العموم أو حين الموت أو رؤية العذاب. قوله: (وإما خاص) أي بالكفرة السابق ذكرهم فيكون على خلاف مقتضى الظاهر للنكتة المذكورة التي تفوت بالإضمار ولذا رجح الأول لموافقته للظاهر وإثباته للمدعي بطريق برهاني ولا تكلف فيه كما توهم. وقوله: ضميرهم بكسر الهاء ويجوز ضمها. قوله: (عطف على المدلول) يحتمل أن يريد المدلول المعهود في قوله ما دل عليه لا بشرى فيكون معطوفاً على يمنون أو يعذبون وليس هو العطف على المعنى كما قيل ويحتمل أن يريد أنه معطوف على ما قبله باعتبار مدلوله لأنه في معنى يشاهدون القيامة وأحوالها ويقولون: الخ ولم يجعله معطوفاً على يرون مع ظهوره لفصل لا بشرى بينهما ولاحتياجه على تعميم المجرمين إلى تكلف لا يخفى. قوله: (يقول الكفرة الخ) فالضمير للذين لا يرجون وهو الظاهر ولذا قدّمه وحينئذ فالمراد به الاستعاذة من ملائكة العذاب طلباً من الله أن يمنع لقاءهم قال أبو علي الفارسي: مما كانت العرب تستعمله ثم ترك قولهم حجراً محجوراً وهذا كان عندهم لمعنيين أحدهما أن يقال عند الحرمان إذا سئل الإنسان فقال: حجراً محجوراً علم السامع أنه يريد أن يحرمه ومنه قوله: جئت إلى النخلة القصوى فقلت لها حجر حرام ألا تلك الدهاريس...

والوجه الآخر الاستعاذة كان الإنسان إذا سافر فرأى ما يخاف قال حجراً محجوراً أي حرام عليك التعرّض لي انتهى وإلى هذين المعنيين أشار المصنف بقوله: أو تقولها الملائكة على أن الضمير لهم والمراد بها الحرمان كما كانوا يقولونه في الدنيا والظاهر أنه معطوف كما في الوجه الأول. وما قيل: من أن الظاهر حينئذ أنه حال من الملائكة كما أنه يجوز في الوجه الأول تأباه الواو وأنه يصير كقولهم قمت واصك وجهه وإن كان أقرب بحسب المعنى. ولذا

مكروه أو تقولها الملائكة بمعنى حراماً محرماً عليكم الجنة أو البشري وقرىء حجراً بالضم وأصله الفتح غير أنه لما اختص بموضع مخصوص غير كقعدك وعمرك ولذلك لا يتصرف فيه ولا يظهر ناصبه ووصفه بمحجوراً للتأكيد كقولهم موت مائت ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن

اختاره الطبيعي وجعله يتقدير وهم يقولون وجعله على الأول عطفاً على يرون وأصل معنى الحجر المنع فأريد ما ذكر. قوله: (وقرىء حجراً بالضم الخ) هي قراءة الحسن والضحاك وأبو رجاء ومن عداهم بكسرها وقرىء بالفتح أيضاً كما حكاه أبو البقاء ففيه ثلاث لغات قرىء بها ورابعة وهي حجري بألف التأنيث. وقوله: لما اختص بموضع يعن لما خصوا استعماله بالاستعاذة أو الحرمان صار كالمنقول قلما تغير معناه غير لفظه عما هو أصله وهو الفتح إلى الكسر أو الضم لإيهام أنه لفظ آخر كالمرتلل لكنه يرد عليه أنه استعمل مفتوحاً على أصله كما مرّ إلا أن يقال إنه لا يعتد به لندوره. قوله: (كقعدك وعمرك) قعدك بفتح القاف وحكي كسرها عن المازني وأنكره الأزهري والعين ساكنة يقال: قعدك لله وقعيدك الله بنصب الاسم الشريف لا غير وقعدك منصوب على المصدرية والمراد رقيبك وحفيظك الله ثم نقل إلى القسم فقيل: قعدك الله لا تفعل كذا قال:

قعيد كما الله الذي أنتما له ألم تسمعا بالنعيتين المناديا...

وأما عمرك الله فبفتح العين وضمها والراء مفتوحة لأنه منصوب على المصدرية ثم اختص بالقسم كقوله:

أيها المنكح الثريا سهيلاً عمرك الله كيف يلتقيان...

والتمثيل إن كان للاختصاص فظاهر وإن كان له وللتغيير فلأن أصله بإقعاد الله وتعميره أي إدامته لك فغير معناه للقسم ولفظه إلى ما ذكر. قوله: (ولذلك لا يتصرف فيه) أي يلزم النصب على المصدرية بفعل لازم الإضمار كما في بعض كتب النحو لكنه اعترض عليه في الدر المصون بما أنشده الزمخشري:

قالت وفيها حيدة وذعر عوذ برسي منكم وحجر...

فإنه وقع مرفوعاً وكذا سمع في غيره أيضاً فمن جوز فيه النصب على المفعولية أي اجعل البشري حجراً لنا لم يصب. قوله: (ووصفه الخ) يعني أنه اشتق له من لفظه صفة مؤكدة وهي تكون بفاعل كشعر شاعر وموت مائت بوزن مفعول كحجر محجور وغيره كليل الليل وهي للنسب أي ذو حجر ومفعول كفاعل يكون للنسب كما مرّ في الإسراء. وقيل إنه على الإسناد المجازي وما ذكر لا يلائم المعنى وفيه نظر. قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ﴾ قيل صحة البيان فيه باعتبار التنكير كصحة الاستثناء في أن نظنّ إلا ظناً إلا أن التنكير هناك للتحقير أي إلا ظناً حقيراً لا يعبا به وهنا للتعظيم وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله: من المكارم كقرى الضيف وإغاثة الملهوف أي المظلوم والإغاثة بالمعجمة والمثلثة أو بالمهملة

عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴿٢٣﴾ أي وعمدنا إلى ما عملوا في كفرهم من المكارم كقري الضيف
وصلة الرحم وإغاثة الملهوف فأحبطناه لفقد ما هو شرط اعتباره وهو تشبيه حالهم وأعمالهم

والنون ولو قيل إنه للتعميم ودفع ما يتوهم من العهد في الموصول أي كل عمل عملوه غير
معتد به لكان وجهاً. قوله: (وعمدنا إلى ما عملوا الخ) هذا التفسير منقول عن ابن عباس رضي
الله عنهما كما في شرح الكشاف فهذا الكشاف فلماذا ابتداء به أي كما هو دأبه في تقديم المأثور والعمد المقصد
ولما كان بين كلاميه كما في الكشاف تناف فإن ظاهره أنّ القدوم مجاز عن المقصد فهو مجاز
مرسل وقوله شبهت حالهم الخ يقتضي أنه استعارة تمثيلية فلا تجوز في شيء من المفردات كما
تقرّر في المعاني اعترض عليه بعضهم بأنه خلط. وشرح الكشاف تبهوا له ونهوا على أنّ
المراد أنه استعارة تمثيلية ولا تجوز في شيء من مفرداته باعتبارها وهو لا ينافي أن يكون في
بعض مفرداتها مجاز سابق عليها كالقدوم هنا فإنه استعمل للموصل إلى المقصد والإرادة
وهو المراد هنا لأنّ الذي لا بدّ منه هو قصد السلطان إلى من صدر منه ذلك أمّا القدوم فلا
حاجة إليه بل قد يكون وقد لا يكون كما قيل وفيه ما فيه ثم إنّ مجموع قصد مصنوعاتهم
ليجعل هباءً منثوراً مستعار لإبطال أعمالهم وإفنائها لكونها لم تصادف محلها ولم تقع موقعها
فما ذكره المصنف بيان لحاصل المعنى المراد منه فلا إشكال فيه على ما قالوا وكلامهم لا يخلو
من الخلل والاضطراب فإنّ كلام المصنف والكشاف لا يناسب ما ذكره لتصريحهما بتشبيه
العمل المحبط بالهباء المنثور وقد ذكر الطرفان ولو كان تمثيلاً لم يجز التشبيه والتصرف في
شيء من أجزائه وما قيل إنه تشبيه ضمني لازم ذكر لتكثير الفائدة وبيان مناسبة المفردات لا
يجدي نفعاً وكذا ما ذكره في المفتاح من جعله استعارة تبعية تصريحية طرفاها والجامع بينهما
عقلية فاستعير من قدوم المسافر بعد مدّة إلى الأخذ في الجزء بعد الإمهال وأورد عليه أنه إذا
كان قدماً بمعنى أخذنا في جزء أعمالهم بعد الإمهال فلا معنى لتعديته بإلى وهو غير وارد لأنّ
المجاز قد يعتبر أصله في تعديته كمنطق الحال بكذا إذ لم يقل على كذا وهو كثير بل الوارد
عليه أنه لا يكفي في بيان معنى النظم وما بعده لا يلائمه وما قيل: من أنه إذا أريد بقدماً قصدنا
فلا حاجة إلى التمثيل لصحة المعنى بدونه واقتضاء المقام ممنوع ثم إنّ قدوم السلطان القاهر
بنفسه يكون لا اشتعال غضبه فاعتباره أنسب بالحال فهو مع قلة مفاده فيه اختلال على اختلال وإذ
سردنا لك ما في هذا المقام من القيل والقال فاعلم إنّ هنا استعارة تمثيلية في قوله: قدماً الخ
واللفظ المستعار وقع فيه استعمال قدم بمعنى عمد وقصد لاشتهاره فيه كما أشار إليه في
الأساس والقول بأنه لا حاجة إلى التمثيل بعده من قلة التدبر فإنه لا بدّ منه. وأمّا تشبيه عملهم
في تفرّقه بالهباء ففي اللفظ المنقول فلا ينافي ما ذكر كما إذا قلت أراك تقدّم رجلاً وتؤخر
أخرى كالمهر في طوله ولاشتهار قدم المدى بإلى في هذا المعنى وعدم مناسبته للغارة إذ لا
يقال قدم الجيس على العدو بل يقال أغار ونحوه لم يتفق على حقيقته وبهذا علمت ما في
الكشاف وترجيحه على ما ذهب إليه السكاكي وما في كلامهم برمته. قوله: (لفقد ما هو شرط

بحال قوم استعصوا سلطانهم فقدم إلى أشياهم فمزقها وأبطلها ولم يبق لها أثراً والهباء غبار يرى في شعاع الشمس يطلع من الكوة من الهبوة وهي الغبار منثوراً صفته شبه به عملهم المحبط في حقارته وعدم نفعه ثم بالمنثور منه في انتشاره بحيث لا يمكن نظمه أو تفرقه نحو أغراضهم التي كانوا يتوجهون به نحوها أو مفعول ثالث من حيث إنه كالخير بعد الخير كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قردة خاسئين﴾ ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ مكاناً يستقر فيه في أكثر الأوقات للتجالس والتحدث ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ مكاناً يؤوي إليه للاسترواح بالأزواج والتمتع بهنّ تجوّزاً له من مكان القيلولة على التشبيه أو لأنه لا يخلو من ذلك غالباً إذ لا نوم في الجنة وفي أحسن رمز إلى ما يتزين به مقيلمهم من حسن الصور وغيره من التحاسين

اهتباره) يعني الإيمان. وقوله: وهو تشبيه الخ قد عرفت معناه فمن قال إن الواو فيه بمعنى أو فقد أخطأ. واستعصوا بما خالفوه. وقوله: فقدم إلى أشياهم جمع شيء كما صحح في نسخ الكشاف وفي نسخة أسبابهم بمهملة وموحدتين والصحيح الأول لأنه استعمال عامي. قوله: (ومنثوراً صفته الخ) يشير إلى أنه تميم إذ لم يكتف بجعله في تفرقه كالهباء حتى جعله منثوراً كقول الخنساء:

إن صخر التأتّم الهداة به كأنه علم في رأسه نار...

فجعلها جامعة لحقارة الهباء وتناثره وقد علمت أنّ هذا التشبيه في ضمن التمثيل فلا يرد أنه خلط لأنه حينئذ تشبيه لا استعارة كما توهم. وقوله: أو تفرقه معطوف على قوله انتشاره. وقوله: نحو أغراضهم تشبيه لتفرقه بتفرق أغراضهم في أعمالهم السيئة وعطفه بأو وإن كان التفرق والانتشار متقاربين لتباين ثمرته فإنها على الأول إنه لا يمكن جمعه والانتفاع به وعلى هذا هو جزاء له على حاله والجزء من جنس العمل. فما قيل إن معناه جعلنا عملهم متفرقاً نحو أغراضهم من حيث الخلق وهو لا يناسب التمثيل غير متجه. قوله: (أو مفعول ثالث) يعني هو مفعول بعد مفعول كالخير بعد الخير لأن جعل لا يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كما أشار إليه بقوله من حيث إنه الخ وهذا جواب عما اعترض به على الزمخشري بجعله كحلوه حامض وهو ضعيف كما تقدّم ولذا آخره. قوله: (مكاناً يستقر فيه الخ) يعني المراد بالمستقر محل التحدث وبالمقيل محل الاستراحة ولذا جمع بينهما وإلا فالجنة كلها مستقر لهم والاسترواح استفعال من الراحة. وقوله: والتمتع الخ تفسير له وقوله تجوّزاً له أي نقل له من معناه الحقيقي وهو مكان القيلولة إلى مكان التمتع بالأزواج لأنه يشبهه في كون كل منهما محل خلوة واستراحة فهو استعارة. وقال الأزهري المقيل الاستراحة في نصف النهار وإن لم يكن معه نوم وهو على المصدرية وليس فيه ما يقتضي عدم التجوّز هنا كما قيل. قوله: (أو لأنه لا يخلو الخ) عطف على قوله على التشبيه فهو مجاز مرسل لاستعمال المقيد في المطلق ولا تغليب فيه بالمعنى المتعارف كما قيل وقوله إذ لا نوم في الجنة تعليل للتجوّز وعدم إرادة الحقيقة. قوله: (وفي أحسن رمز الخ) يعني أنه كناية عن أنّ لهم فيه ما يتزين به مما ذكر لأنّ حسن المنزل إن لم يكن

ويحتمل أن يراد بأحدهما المصدر أو الزمان إشارة إلى أن مكانهم وزمانهم أطيب ما يتخيل من الأمكنة والأزمنة والتفضيل إما لإرادة الزيادة مطلقاً أو بالإضافة إلى ما للمترفين في الدنيا روي أنه يفرغ من الحساب في نصف ذلك اليوم فيقبل أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار ﴿وَيَوْمَ نَشْفُقُ السَّمَاءَ﴾ أصله تشقق فحذف التاء وأدغمها ابن كثير ونافع وابن عامر ويعقوب ﴿بِالْفَتَمِ﴾ بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور في قوله: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ في ذلك الغمام بصحائف أعمال العباد وقرأ ابن كثير ونزل وقرئ ونزلت وأنزل ونزل ونزل والملائكة بحذف نون

باعتبار ما يرجع لصاحبه لم تتم المسرة به ولما فيه من الخفاء جعله رمزاً. والتحاسين جمع تحسين مصدر حسنه كالتضاعيف سمي به ما يحسن به الشيء وقوله: يحتمل الخ يعني إن كلاً منهما أو هما يحتمل المصدرية والزمانية والمكانية فالوجه تسعة. قوله: (والتفضيل الخ) يعني المراد أنه أحسن من كل شيء يتصور حسنه أو المراد خير وأحسن مما للمترفين في الدنيا ولا يأباه قوله يومئذ كما توهم لأنه لا يلزم وجود المفضل عليه يومئذ أو مما لهم في الآخرة على التقدير والتهمك بأهل النار أو هو على حد الصيف أحر من الشتاء. قوله: (روي الخ) في شرح الكشاف أنه يفهم منه وجه آخر ولذا عطفه الزمخشري على ما قبله إذ المراد بالمستقر موضع الحساب وبالمقيل محل الاستراحة بعد الفراغ منه. ومعنى يقيلون ينقلون إليها وقت القيلولة. وقوله: وأهل النار مشاكلة أو تهكم والحديث أخرجه الحاكم وصححه^(١) وله طرق أخرى. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ العامل في يوم إما اذكر أو ينفرد الله بالملك لدلالة ما بعده عليه كما ذكره المعرب وقيل إنه معطوف على يومئذ أو يوم يرون وقرئ تشقق بتخفيف الشين وتشديدها بحذف إحدى التاءين وبإدغامها في الشين لما بينهما من المقاربة كما في تظاهرون. قوله: (بسبب طلوع الغمام منها) يعني إن الباء للسببية كالسما منظر به والمراد بالغمام ضباب يخرج منها إذا تشققت وفيه ملائكة ينزلون وفي أيديهم صحائف الأعمال وهو المراد بقوله هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله الآية كما أشار إليه المصنف والمراد انفتاحها لذلك ولما كان تشقق السماء لأجل نزول ما فيه من الملائكة ويزور الخلق للحساب جعل سبباً له وذكر التشقق للتحويل وقيل إنها للملابسة وهو أظهر وقيل إنها بمعنى عن أو للالة. قوله: (وقرئ الخ) القرأت إما على الأصل بنونين على أنه مضارع معلوم من التفعيل أو الأفعال أو بنون واحدة وتاء تأنيث ماض مجهول من التفعيل أو أنزل مجهول الأفعال والرابعة نزل الملائكة بمجهول الثلاثي والخامسة بنون واحدة مضمومة والتشديد وضم اللام على أنه مضارع من التفعيل حذف فاء فعله وكلها ظاهرة إلا الرابعة فإن نزل الثلاثي لم يسمع تعديده. قال ابن جني فإما أن يكون لغة نادرة أو يكون أصله نزل نزل الملائكة فحذف المضاف فتأمل. قوله:

(١) أخرجه الحاكم ٤٠٢/٢ عن ابن مسعود موقوفاً وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

الكلمة ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ﴾ الثابت له لأن كل ملك يبطل يومئذ ولا يبقى إلا ملكه فهو الخبر وللرحمن صلته أو تبيين ويومئذ معمول الملك لا الحق لأنه متأخر أو صفة والخبر يومئذ أو للرحمن ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ شديداً ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الْأَعْيُنُ عَن يَدَيْهِ﴾ من فرط الحسرة وعض اليدين وأكل البنان وحرق الأسنان ونحوها كنايات عن الغيظ والحسرة لأنها من روادفهما والمراد بالظالم الجنس، وقيل: عقبة بن أبي معيط كان يكثُر مجالسة النبي ﷺ فدعاه إلى ضيافته فأبى أن يأكل طعامه حتى ينطق بالشهادتين ففعل وكان

(الثابت له) أي للرحمن فالحق بمعنى الثابت والجار والمجرور متعلق به ويومئذ متعلق بالملك. وقوله: لأن كل ملك الخ إشارة إلى ما يفيد تعريف الطرفين ولام الاختصاص من قصر المسند إليه على المسند والملك بمعنى المالكية. وقوله: فهو أي الحق. وقوله: وللرحمن صلته أي صلة الحق لا الملك للفصل بينهما فهو مؤكد لما يفيد تعريف الطرفين فلا وجه لما قيل إنه حيثئذ لا نكتة في تعريف المسند. وقوله: أو تبيين فهو متعلق بمحذوف لا صلة كما في مقياله وهو بيان لمن له الملك وقوله لأنه متأخر أي مصدر متأخر لا تتقدم عليه صلته ولو ظرفاً والتوسع فيه لا يقتضي ارتكابه من غير ضرورة. وادعاء جواز تقديره بأن والفعل لا يقتضي أن يعطي جميع أحكامه أو أن الحق صفة ولذا فسره بالثابت خلاف ما صرحوا به وما ذكره هنا بناء على المشهور يومئذ بمعنى يوم إذ تشقق السماء. قوله: (أو صفة) عطف على قوله فهو الخبر أي الحق صفة لكن فيه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وللرحمن حيثئذ صلة الحق وإذا كان للرحمن خبراً فيومئذ متعلق بالملك لا بالحق لما مر. وقوله: شديداً أي ما فيه من الأهوال شديد وقيل معناه لا يتيسر فيه شيء. وقوله: من فرط الحسرة أي من زيادة تحسره وندامته على ما فرط فيه. قوله: (وعض اليدين وأكل البنان الخ) حرق الأسنان بحاء وراء مهملتين كمصدر حرق حك بعضها على بعض بحيث يسمع لها صوت كما يفعل في شدة الغضب وروادفها أي لوازمها التي تقع بعدها غالباً فهي لازمة لها في العادة والعرف. قوله: (وقيل عقبة بن أبي معيط) فتعريفه للعهد وفي الوجه السابق للجنس ومعيط مهمل مصغر. وقوله: صديقه أي صديق عقبة. وقوله: صبأت أي خرجت من دينك إلى دين آخر من صبأ إذا مال وكانوا يقولون لمن أسلم صبأ. وقوله: ألى بالمد أي أقسم ودار الندوة مجمع معروف بمكة. وضمير طعن أي للنبي ﷺ لأنه ﷺ قتله بنفسه في أحد كما ذكره الثعلبي. وقوله: علوت رأسك بالسيف^(١) أي ضربتك به وقد برّ فيما ذكره لأنه فعل بأمره والأمر كالفاعل عرفاً في بعض المواضع. ولذا قالوا إنه لو حلف ليضربنه فأمر بضربه برّ إن كان حاكماً أو سيداً بخلاف غيره وكون لمأمور علياً كرم الله وجهه رواية وفي الطبراني عن مجاهد إنه ثابت بن أبي الأفلح وقوله تعالى يقول حال من فاعل بعض أو جملة مستأنفة أو مبينة لما قبلها وياليتي الخ مقول القول وقصة عقبة أخرجها

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٦٥٧ بدون إسناد وعزاه في الدرر ٢٥٠/٦ لابن مردويه وأبو نعيم في الدلائل من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس وصححه السيوطي.

أبي بن خلف صديقه فعاتبه فقال صبات فقال: لا ولكن ألى أن لا يأكل من طعامي وهو في بيتي فاستحييت منه فشهدت له فقال: لا أرضى منك إلا أن تأتيه فتطأ ففاه وتبزق في وجهه فوجده ساجداً في دار الندوة ففعل ذلك فقال عليه الصلاة والسلام لا ألقاك خارجاً من مكة إلا علوت رأسك بالسيف فأسر يوم بدر فأمر علياً فقتله وطعن أبيا بأحد في المبارزة فرجع إلى مكة ومات ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَتَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا﴾ طريقاً إلى النجاة أو طريقاً واحداً وهو طريق الحق ولم تشعب بي طرق الضلالة ﴿يَتَوَلَّيْكُمْ﴾ وقرىء بالباء على الأصل ﴿يَتَنِي لَوْ أَتَّخَذْتُ فَلَانًا خَلِيلًا﴾ يعني من أضله وفلان كناية عن الأعلام كما أن هنا كناية عن الأجناس ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ﴾ عن ذكر الله أو كتابه أو موعظة الرسول أو كلمة الشهادة ﴿بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ وتمكنت منه ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ﴾ يعني الخليل المضل أو إبليس لأنه حملة على مخالته ومخالفة الرسول أو كل من تشيطن من جن وإنس ﴿لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ يواليه حتى

ابن جرير من طرق مرسلة. قوله: (طريقاً إلى النجاة) أي طريق كان فالتنكير لشيوعه وعلى ما بعده التنكير والإفراد للوحدة وعدم تعريفه لدعائه تعيينه وطريق الحق في نسخة طريق الجنة وقوله: تشعب أي تختلف وتتفرق فإن طريق الحق واحدة وغيرها طرق متفرقة. وقوله: على الأصل لأنها ياء المتكلم قلبت ألفاً للتخفيف كما في صحارى. وقوله: يعني من أضله مطلقاً أو أبي بن خلف. قوله: (وفلان كناية عن الإعلام الخ) إشارة إلى قول النحاة أنهم كانوا بفلان وفلانة عن علم مذكر ومؤنث عاقلين وبهن وهنة عن اسم جنس مذكر ومؤنث غير علم سواء كان عاقلاً أو لا واشترط ابن الحاجب في فلان أن يكون محكياً بالقول كما في الآية وردة في شرح التسهيل بأنه سمع خلافه كثيراً كقوله:

وإذا فلان مات عن أكرومة دفعوا معاوذ فقره بفلان...

وقد يقال إن القول فيه مقدر فلا يرد قول ابن هشام أنه إذا قيل جاءني فلان معناه جاءني مسماه لا العلم وإن أجيب عنه بأنه على تقدير جاءني مسمى فلان وكون هن المفتوح الهاء المخفف النون معناه ما ذكر أكثرني فإنه ورد خلافه في قوله:

والله أعطاك فضلاً من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن...

فإنه أراد عبد الله وإبراهيم وحسن والمراد بالكناية معناها اللغوي لا مصطلح أهل المعاني والمراد بالأجناس أسماء الأجناس أي ما ليس بعلم. قوله: (وتمكنت منه) إما عطف تفسير لقوله: جاءني وهو الظاهر أو المراد به الوصول إليه بعلمه وهذا بيان للواقع وليس في الآية دليل على إيمان عقبة ثم ارتداده لتزولها فيه ولعل قوله: وتمكنت منه إشارة إلى ذلك. وقوله: وكان الشيطان الخ إما من كلام الله أو كلام الظالم. وقوله: يعني الخليل فإنه يشبه الشيطان في الإضلال والإغواء. وقوله: لأنه حمل أي بوسوسته لأنه لم يضل ظاهراً. وقوله: يواليه أي يتخذة ولياً حقيقة أو حكماً ثم يتركه وقت حاجته وتبريه منه وقوله فعول من الخذلان أي خذول والخذلان ترك المعاونة والنصرة وقت الحاجة.

يؤديه إلى الهلاك ثم يتركه ولا ينفعه فعول من الخذلان ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ﴾ محمد يومئذ أوفى الدنيا بثا إلى الله تعالى ﴿يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي﴾ قريشاً ﴿اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ بأن تركوه وصدّوا عنه عليه الصلاة والسلام من تعلم القرآن وعلق مصحفه لم يتعاهده ولم ينظر فيه جاء يوم القيامة متعلقاً به يقول يا رب عبدك هذا اتخذني مهجوراً اقض بيني وبينه أو هجروا ولغوا فيه إذا سمعوه أو زعموا أنه هجر وأساطير الأولين فيكون أصله مهجوراً فيه فحذف الجار ويجوز أن يكون بمعنى الهجر كالمجلود والمعقول وفيه تخويف لقومه لأنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إذا شكوا إلى الله تعالى قومهم عجل لهم العذاب ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا

قوله: (محمد يومئذ) أي المراد من الرسول نبينا ﷺ شرفه الله وعظمه وقوله: ذلك في الآخرة يوم يعرض الظالم على يديه وأورد عليه إنه لو كان في الآخرة لما عدل عن سنن ما تقدّم وأجيب بأنّ القصد فيما تقدّم إلى الاستمرار التجدي الذي اقتضاه المقام وليس مقصوداً هنا فعبر بالماضي الدالّ على تحقق الشهادة عليهم حينئذ ولا يخفى إن ما تقدّم إخبار عما في الآخرة فهو مستقبل حقيقة ولا قرينة على إرادة الاستمرار فيه. واحتمال عطفه على قوله: وكان الشيطان على أنه من كلامه تعالى بعيد ولو قيل إنه عدل عنه لتحققه ومناسبته لما قبله لكفى فتأمل. قوله: (أو في الدنيا بثا إلى الله) وهو المناسب لما بعده من تسليته له وبنا هنا بمعنى شكوى ما يحزنه إلى الله أي يقوله للبيث وهذا على الاحتمال الثاني ويحتمل أنه عليهما فالمقصود ذلك لعلم الله به. وقوله: وصدّوا عنه أي تركوه من الصدود فهو من الهجر بالفتح لا من الصدّ والمعنى صدّوا الناس عنه لعدم مناسبته للسياق والظاهر أنهما وجه واحد لا اثنان والأول الترك بالكلية مع عدم القبول والثاني عدم الاشتغال مع القبول. وما ذكره من الحديث^(١) قال العراقي رحمه الله روي عن أبي هذبة وهو كذاب. وقوله علق مصحفه أي طواه ورفع على المعتاد وتعلقه به يحتمل إجراؤه على ظاهره لأنّ أحوال الآخرة لا يقاس عليها. ويحتمل إنه تمثيل أو أنّ المراد الملائكة الموكلون به وهو أقرب. قوله: (أو هجروا الخ) يعني من الهجر بالضم على المشهور وهو الهذيان وفحش القول والدخل وهو على الحذف والإيصال أي مهجوراً فيه وله معنيان لأنه إما بمعنى مدخولاً فيه كقولهم: إنه أساطير الأولين تعلمها من بعض أهل الكتاب أو أنهم كانوا إذا قرئ رفعوا أصواتهم بالهذيان لثلا يسمع كقوله: لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه كما هو مسطور في تفسيرها. أو هو مصدر بالضم بالضم لا بالفتح كما توهم كالمعقول وأخره لقلته عند من أثبتة وأقل منه كونه للنسبة كحجاباً مستوراً كما مر في سورة الإسراء فقوله: فيكون الخ أي على الاحتمالين الأخيرين وعلى الأول منهما الهاجر الكفار وعلى الثاني من أتى به على زعمهم الفاسد. قوله: (وفيه تخويف الخ) أي على القول الثاني وفيه الاقتصار عليه هنا ما يشير إلى ترجيحه لما مر وكونه في الآخرة كما توهم لا وجه له وبه

(١) قال العراقي في تخريج البيضاوي فيما نقل عنه المصنف: روي عن أبي هذبة وهو كذاب اهـ.

لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوٌّ مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ﴿٣٢﴾ كما جعلناه لك فاصبر كما صبروا وفيه دليل على أنه خالق الشر والعدو يحتمل الواحد والجمع ﴿وَكَفِّنَّا بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ إلى طريق قهرهم ﴿وَنَصِيرًا﴾ لك عليهم ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ أي أنزل عليه كخبر بمعنى أخبر لثلاثا يناقض قوله: ﴿جَمَلَةٌ وَجِدَةٌ﴾ دفعة واحدة كالكتب الثلاثة وهو اعتراض لا طائل تحته لأن الإعجاز لا يختلف بنزوله جملة أو متفرقاً مع أن للتفريق فوائد منها ما أشار إليه بقوله: ﴿كَذَلِكَ لِنُنشِئَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ أي كذلك أنزلناه مفرقاً لنقوي بتفريقه فؤادك على حفظه وفهمه لأن حاله

يندفع أنه ليس فيه فائدة الخبر ولا لازمها كما مر وكذا في القول الأول. قوله: (كما جعلناه) بيان لدخوله فيهم دخولاً أولياً وأن المراد تسليته ﷺ وأمره بالصبر لأن البلية إذا عمت طابت وقوله: وفيه دليل الخ لأن المراد بجعلهم عدوًّا جعل عداوتهم وخلقتها وما ينشئ منها فيهم لأجعل ذواتهم كما لا يخفى فهو إيصال لمذهب المعتزلة ويدخل فيهم آدم عليه الصلاة والسلام لدخول الشياطين وقابيل في المجرمين فلا حاجة إلى جعل الكلية بمعنى الكثرة كما قيل. وقوله: والعدو الخ لأن لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعداء ولم يجعله مراداً لاحتمال تأويله فتأمل. قوله: (إلى طريق قهرهم) قدره لمناسبته لما بعده وما قبله وجعله بمعنى هادياً لمن آمن منهم ونصيراً على غيره كما قيل بعيد وقهرهم مصدر مضاف للمفعول وهادياً تمييز أو حال. قوله: (أنزل) فلا دلالة على التدرج وبهذه الآية استدل من قال نزل وأنزل بمعنى واعترض على قول المصنف رحمه الله بالفرق بينهما فيما مر وأنه معارض لما ذكره هنا وقد مر أن دلالة على ذلك عند الإطلاق ومقابلته بأنزل وهو من القرائن الخارجية لا من الصيغة فلا تعارض بين كلاميه كما توهم. وجملة حال بمعنى دفعة واحدة صفة مؤكدة له وقوله لثلاثا يناقض أي لو دل على التدرج. قوله: (كالكتب الثلاثة) هي التوراة والإنجيل والزيور وهذا بناء على المشهور من أنها نزلت دفعة واحدة وقد قال في الإتيان إنه كاد أن يكون إجماعاً وذكر آثاراً وأحاديث مروية عن السلف كثيرة تدل عليه وقال رأيت بعض فضلاء العصر أنكروه وقال إنه لا دليل عليه ثم بين خطأه فيه فلا عبرة بمن قال إن بعض العلماء ذكر في آخر سورة النساء إن التوراة أنزلت منجمت في ثماني عشرة سنة ويدل عليه نصوص التوراة ولا قاطع بخلافه من الكتاب والسنة والمراد بالذين كفروا أهل الكتاب وقيل المشركون. قوله: (وهو اعتراض الخ) أي قول الكفار لولا نزل الخ والباطل الفائدة وأورد على قوله: لأن الإعجاز لا يختلف الخ بأن فيه غفلة عما تقرّر في المعاني من إن إعجازه ببلاغته وهي بمطابقتها لمقتضى الحال في كل جملة منه ولا يتيسر ذلك في نزوله دفعة واحدة وما ذكره من المقدم مسلم وأما قوله إنه لا يتيسر الخ فممنوع فإنه يجوز أن ينزل دفعة واحدة مع رعاية المطابقة المذكورة في كل جملة منها لما سيحدث من الحوادث الموافقة لها الدالة على أحكامها وقد صح إنه نزل دفعة واحدة إلى السماء الدنيا فلو لم يكن هذا لزوم كونه غير معجز فيها ولا قائل به بل قد يقال إن هذا أقوى في إعجازه مع أنه قيل في بعض السور إنها نزلت دفعة واحدة كسورة الأنعام ولا شبهة

يخالف حال موسى وداود وعيسى حيث كان عليه الصلاة والسلام أمياً وكانوا يكتبون فلو ألقى إليه جملة تعني بحفظه ولعله لم يستتب له فإن التلقف لا يتأتى إلا شيئاً فشيئاً ولأن نزوله بحسب الوقائع يوجب مزيد بصيرة وغوص في المعنى ولأنه إذا نزل منجماً وهو يتحدى بكل نجم فيعجزون عن معارضته زاد ذلك قوة قلبه ولأنه إذا نزل به جبريل حالاً بعد حال تثبت به فؤاده ومنها معرفة الناسخ والمنسوخ ومنها انضمام القرائن الحالية إلى الدلالات اللفظية فإنه يعين على البلاغة وكذلك صفة مصدر محذوف والإشارة إلى إنزاله مفرقاً فإنه مدلول عليه بقوله لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ويحتمل أن يكون من تمام كلام الكفرة ولذلك وقف عليه فيكون حالاً والإشارة إلى الكتب السابقة واللام على

في إعجازها ويؤيده أن الشاعر البليغ يقول القصيدة الطويلة دفعة واحدة كما في المعلمات مع اتفاقهم على بلاغتها وإن لم تكن معجزة أيضاً لو سلم لكانت بلاغتها مختصة بمن علم سبب نزولها فاللازم إنما هو أن يفهم من سياقها مطابقتها لمقامها ولو كان قبل تحقيقه فافهم. قوله: (حيث كان أمياً وكانوا يكتبون) أي ويقرؤون الخط للزومه للكتابة فيسهل عليهم حفظها من غير احتياج إلى غيره من البشر المورث لتعبه ونقص فيه لاحتياجه للغير. وأما جواز نزوله دفعة بخط سماوي وتعليم جبريل عليه الصلاة والسلام تدريجاً فلا ضير فيه إلا أنه إذا لزم تلقنه منه تدريجاً لم يكن في نزوله كذلك فائدة مع أن في خلافه فوائد جمّة والتعني تفعل من العناية وهو التعب والمشقة. قوله: (ولعله لم يستتب له) أي يتم ويستقيم قال البحرني:

قليل احتجاب الوجه يغدو بمسمع من الأمر حتى يستتب وينظر...

أي ربما لا يتم حفظه له لو نزل جملة كما أشار إلى وجهه بقوله فإن التلقف أي التلقي له وقوله: ولأنه إذ أنزل منجماً الخ يعني أنه ﷺ تحداهم بكل جزء وهذا أقوى من التحدي بالجملة فإذا عجزوا عن ذلك فهم أعجز عن غيره فطلبه يدل على شدة حيرتهم ودهشتهم. وقوله: تثبت به أي في نزوله حالاً فحلاً ترويح لنفسه وتثبيت لفؤاده كما إن كتب المحبوب إذا تواصلت لمحبه جذدت له محبة ونشاطاً. قوله: (ومنها) أي من فوائد تفريجه معرفة الناسخ المتأخر نزوله من المنسوخ المتقدم المخالف لحكمه كما في آية القتال وتحقيقهما فيه من البواعث المتقدمة ومعرفة ذلك من الفوائد المتأخرة. وقوله: فإنه يعين على البلاغة أي على معرفة البلاغة لأنه بالنظر إلى الحال يتنبه السامع لما يطابقها ويوافقها وفيه إشارة إلى ما مر. قوله: (وكذلك صفة مصدر محذوف) هو وعامله أي أنزلنا إنزالاً كذلك الإنزال الذي عرفتموه وأنكرتموه. وهو المفرق الذي دل عليه ما ذكر فإن معناه لم أنزل مفرقاً ولم ينزل جملة فهو من كلام الله. وقوله: من تمام كلام الكفرة فهو من جملة مقول القول وبه يتم والإشارة إلى إنزال الكتب المتقدمة دفعة واحدة كما مر تحقيقه وهو حال من القرآن لا صفة مصدر فعل مقدر كما مر ولا مانع من جعله صفة لجملة ولا من كونه صفة مصدر هذا الفعل المذكور أيضاً وقوله

الوجهين تتعلق بمحذوف ﴿وَوَرَّثْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ وقرأناه عليك شيئاً بعد شيء على تودة وتمهل في عشرين سنة أو ثلاث وعشرين وأصل الترتيل في الأسنان وهو تغليجها ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ سؤال عجيب كأنه مثل في البطلان يريدون به القدح في نبوتك ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ الدافع له في جوابه ﴿وَأَحْسَنَ تَقْوِيمًا﴾ وبما هو أحسن بياناً أو معنى من سؤالهم أو لا يأتونك بحال عجيبة يقولون هلا كانت هذه حاله إلا أعطيناك من الأحوال ما يحق لك في حكمتنا وما هو أحسن كشفاً لما بعثت له ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ أي مقلوبين أو مسحوبين

تتعلق بمحذوف هو أنزلنا الذي كذلك صفة لمصدره في أحد الوجهين. قوله: (وقرأناه) أي أمرنا أو قدرنا أو أردنا قراءته عليك والتودة والتمهل بمعنى. وقوله: في عشرين الخ اختلاف في المحدثين مر بيانه وتغليج الأسنان عدم تلاصقها وهو ممدوح فيها وقوله: كأنه مثل الخ إشارة إلى أنه مجاز وقوله في البطلان لأن أكثر الأمثال أمور مخيلة والقدح بمثل لولا أنزل إليه ملك لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وغيره مما مر وقوله إلا جئناك استثناء مفرغ من أعم الأحوال فمحله النصب على الحالية وجعل مقارناً له وإن كان بعده للدلالة على المسارعة إلى إبطال ما أتوا به تبييناً لفؤاده ﷺ وقوله: الدافع من الدفع وهو ظاهر وفي نسخة الدامغ بميم وغين معجمة وهو المهلك له بإخراج دماغه استعير للدفع أيضاً. قوله: (وبما هو أحسن بياناً) إشارة إلى أن أحسن معطوف على الحق وإدّ التفسير بمعناه المعروف وهو الكشف والبيان وهو منصوب على التمييز وقوله: أو معنى فالمراد بالتفسير المعنى والمراد أحسن معنى لأنه يقال تفسير هذا كذا وكذا أي معناه فهو مصدر بمعنى المفعول لأن المعنى مفسر كدرهم ضرب الأمير. وقيل إنه من إطلاق السبب على المسبب لأن التفسير سبب لظهور المعنى وقيل عليه فرق بين نفس المعنى وظهوره فلا يتم التقريب. ورد بأن المفسر هو الكلام لا المعنى لأنه يقال: فسرت الكلام لا معناه كما في الكشف فتجوز به عن بيان معنى الكلام وهو مجاز مشهور ملحق بالحقيقة فلذا تجوز به عن المعنى نفسه ولا يخفى ما فيه من التسف وقوله من سؤالهم هو المفضل عليه المقدر وفي الفرائد المعنى إنه في غاية الحسن والكمال فلا حاجة لتقدير ما ذكر لكنه قيل إنه يفوت معنى التسلية إذ المراد لا يهكم ما اقترحوه وهو المراد بقوله: ولا يأتونك وفيه نظر. قوله: (أو لا يأتونك الخ) في نسخة ولا يأتونك الخ قيل وهي أولى لأن المآل واحد ولا وجه له فإن الفرق بينهما ظاهر فإن المثل في الأول بمعنى السؤال وفي هذا بمعنى حاله ﷺ. ثم إنه قيل عليه أنه يأباه الاستثناء المذكور لأن المتبادر منه أن يكون ما أعطاه الله من الحق مرتباً على ما أتوا به من الأباطيل وأفعالها ولا ريب في إن ما آتاه الله من الملكات السنية ليس لأجل ما حكى عنهم من الاقتراحات بل لأجل إبطالها ولا يخفى ضعفه فإن المراد بقوله: جئناك بالحق أظهر نافية ما يكشف عن بطلان ما أتوا به نعم الوجه الأول أرجح وقد أشار إلى ترجيحه بتقديمه. وقوله: أحسن كشفاً أي مما زعموه حسناً أو هو تهكم كما مر وفيه إشارة إلى أن تفسيراً بمعنى كشفاً ولكنه كشف لما بعث به. قوله: (أي مقلوبين) أي منكسين

إليها أو متعلقة قلوبهم بالسفليات متوهة وجوههم إليها وعنه عليه الصلاة والسلام يحشر الناس يوم القيامة على ثلاثة أصناف صنف على الدواب وصنف على الأقدام وصنف على الوجوه وهو ذم منصوب أو مرفوع أو مبتدأ خبره ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ والمفضل عليه هو الرسول ﷺ على طريقة قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّا تُدْعُونَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ وَغَضَبِ عَلَيْهِ﴾ كأنه قيل: إن حاملهم على هذه سؤلة تحقير مكانه وتضليل سبيله ولا يعلمون حالهم ليعلموا أنهم شرٌّ مكاناً وأضل سبيلاً. وقيل: إنه متصل بقوله أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً ووصف السبيل بالضلال من الإسناد المجازي للمبالغة ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾ يوازره في الدعوة

يطؤون على رؤوسهم ووجوههم مع ارتفاع أقدامهم بقدرة الله وهذا يحتمل التضمين فعلى وجوههم وإلى جهنم صلته ويحتمل أنه يشير إلى أنهما حالان بتقدير ما ذكر وكذا قوله: أو مسحويين أي مجرورين. قوله: (أو متعلقة قلوبهم الخ) أي هو كناية عما ذكر أو استعارة تمثيلية لأن من تعلق قلبه بشيء توجه إليه بوجهه والمراد بالسفليات الدنيا وزخارفها وما لهم فيها ولعل كون هذه الحال في الحشر باعتبار بقاء آثارها فتأمل. قوله: (وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) رواه الترمذي وفيه قيل يا رسول الله وكيف يمشون على وجوههم قال: «إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَمْشِيَهُمْ عَلَى وَجُوهِهِمْ»^(١) وعن المصنف الصنف الذي على الدواب هم المتقون والمراد أنهم يسرعون إلى الجنة كالركبان والمشاة هم الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً والذين يمشون على الوجوه الكفرة وقوله: وهو أي لفظ الذين يحشرون منصوب بتقدير أدم أو أعني أو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هم لا أنه بتقدير بئس كما توهم أو هو مبتدأ. قوله: (كأنه قيل إن حاملهم) أي الداعي والباعث على أسؤلتهم ما ذكر فكانهم نسوا إليه الشر والضلال فليل لهم على وجه التسليم أنتم شرٌّ وأضل منه وإلا فلا شيء فيه من ذلك فإنه محض خير وهداية ويجوز أن لا يجعل هو مفضلاً عليه ويكون المعنى أنتم أقوى في ذلك من كل من اتصف به والمكان في كلامه إما بمعنى الشرف والمنزلة أو بمعنى المسكن كقوله: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٧٣] وقوله: إنه متصل الخ المراد اتصال الشيء بقسيمه ومرضه لبعده وتقدم قسيمه أو ما يشبهه وهو في الوجه السابق متصل بما قبله وقوله من الإسناد المجازي لأنه وصف صاحبه وهو وإن أسند إليهم فسيلاً تمييز محوّل من الفاعل ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز لكنه جائز في المجاز الحكمي فتأمل. قوله: (يوازره في الدعوة) أي يعاونه فيها وهو إشارة إلى معنى الوزير واشتقاقه على اختلاف فيه. وإعلاء الكلمة

(١) أخرجه البخاري ٤٧٦٠ و٦٥٢٣، ومسلم ٢٨٠٦، وأحمد ٢٢٩/٣، وأبو يعلى ٣٠٤٦، والطبري ١٩/١٢، وابن حبان ٧٣٢٣، والحاكم ٤٠٢/٢، وأبو نعيم في الحلية ٣٤٣/٢ كلهم من حديث أنس بن مالك.

وإعلاء الكلمة ولا ينافي ذلك مشاركته في النبوة لأن المتشاركين في الأمر متوازنان عليه ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ يعني فرعون وقومه ﴿بِأَيِّنَّا فَدَمَّرْنَا فَمَدَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ أي فذهبوا إليهم فكذبوهما فدمرناهم فاقصر على حاشيتي القصة اكتفاء بما هو المقصود منها وهو إلزام الحجة ببعثة الرسل واستحقاق التدمير بتكذيبهم والتعقيب باعتبار الحكم لا الوقوع وقرىء فدمرتهم فدمراهم فدمرناهم على التأكيد بالنون الثقيلة ﴿وَقَوْمٌ نُوْحٌ لَّمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ﴾

إظهار التوحيد وهو مجاز معروف كما في الحديث من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا. وقوله: ولا ينافي الخ إشارة إلى قوله: ﴿ووهبنا له من رحمتنا أخاه هرون نبياً﴾ [سورة مريم، الآية: ٥٣] وأنه لا ينافي هذا لأنه وإن كان نبياً فالشريعة لموسى عليه الصلاة والسلام وهو تابع له فيها كما أن الوزير متبع لسلطانه. وفي قوله: وجعلنا إشارة إلى نبوته أيضاً إلا أن في قوله: لأن المتشاركين الخ قصوراً لأنه لو كانت الوزارة بمعنى الاشتراك صح جعل موسى وزيراً فلا بد من قيد التبعية ولذا قال ووهبنا له ثمة دون جعلناه نبياً لكنه اعتمد على فهمه من جعله معاوناً له لظهوره فلا يرد عليه شيء. قوله: (بآياتنا) إما متعلق بأذها وهي الآيات التسع فمعنى كذبوا فعلوا التكذيب قيل وهو ظاهر من صنيع المصنف وفصله منه أو بكذبوا لقربه منه فالآيات دلالات التوحيد أو الآيات التي جاءت بها الرسل الماضية أو التسع وحينئذ يحتاج إلى جعل صيغة الماضي بمعنى المستقبل لتحقيقه إن لم يكن ذهاباً ثانياً لكنه قيل إنه لا يناسب المقام فالمضي بالنظر إلى زمن الحكاية للرسل لا إلى زمن المحكي كما قيل ولا يخفى أنه بناء على أنه يعتبر زمن الأخبار وهو مرجوح عندهم كما تقرر في الأصول إذ المعتبر زمن الحكم فتأمل. قوله: (فذهبوا إليهم الخ) يشير إلى أن فيه إيجاز حذف وأن الفاء في قوله فدمرناهم فصيحة لأن أمره مستلزم لامثالهما وتدميرهم للتكذيب فهو في قوة المذكور ولذا اختصر وضمن قوله: اختصر معنى الاقتصار فعدها بعلی أو حمله عليه وحاشيتنا القصة طرفاً قصتهما في الدعوة وهي إلزام الحجة بالبعثة التي في قوله اذهبوا فإن المقصود ادعواه والزماء الخ وقال: استحقاق التدمير لأنه هو المتعقب على التكذيب ولذا قال والتعقيب باعتبار الحكم لأن حكمه الذي يعقب تكذيبهم لاستحقاقهم فهذا إما توجيه آخر للتعقيب أو هما واحد لتلازمهما وتقاربهما وقد علم الجواب عن أنه وقع بعد أزمنة متطاولة فلا حاجة إلى جعل الفاء سببية أو لمجرد الترتيب أو باعتبار أنه نهاية التكذيب. وقوله: فقلنا معطوف على جعلنا المعطوف على آيتنا بالواو التي لا تقتضي ترتيباً فيجوز تقدمه مع ما يعقبه على إتياء الكتاب. فلا يرد أن إتياء موسى الكتاب وهو التوراة بعد هلاك فرعون وقومه فلا يصح الترتيب إلا أن يراد بالكتاب الحكم والنبوة ولا يخفى بعده. قوله: (وقوم نوح) بالنصب بمقدر أي واذكر قوم نوح أو هو منصوب بمضمرة يفسره أغرقناهم ويرجحه أن قبله جملة فعلية. وفي الدر المصون أنه إذا كان لما ظرف زمان وأما إذا كان حرف وجوب لوجوب فلا يتأتى هذا لأن جوابها لا يفسر وجوز فيه تبعاً للقرطبي وأبي حيان عطفه على مفعول دمرناهم ورد بأن تدمير قوم نوح ليس مترتباً على تكذيب فرعون وقومه فلا يصح

كذبوا نوحاً ومن قبله أو نوحاً وحده ولكن تكذيب واحد من الرسل كتكذيب الكل أو بعثة الرسل مطلقاً كالبراهمة ﴿أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ بالطوفان ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾ وجعلنا إغراقهم أو قستهم ﴿لِلنَّاسِ آيَةً﴾ عبرة ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يحتمل التعميم والتخصيص فيكون وضعاً للظاهر موضع المضمّر تظليماً لهم ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ عطف على هم في جعلناهم أو على الظالمين لأنّ المعنى ووعدنا الظالمين وقرىء وثمرود على تأويل القبيلة ﴿وَأَصْحَابَ

عطفه عليه وقد تكلف في دفعه بأنّ المقصود من العطف التسوية والتنظير كأنه قيل دمرناهم كقوم نوح فتكون الضمائر لهم والرسل نوح وموسى وهرون وقد قيل إنه ليس من ضرورة ترتب تدميرهم على ما قبله ترتب تدمير هؤلاء عليه، لا سيما وقد بين سببه بقوله: لما كذبوا الرسل الخ ومآله إلى اعتبار العطف قبل الترتب فيكون المرتب مجموع المتعاطفين ومثله يكفي في ترتب بعضه وقد ذكر صاحب الكشف في صورة الصف ما يقاربه. قوله: (كذبوا نوحاً ومن قبله الخ) جواب عما يقال من أنّ الظاهر أن يقال: كذبوه وإذا كان المراد به هو ومن قبله فتعريفه عهدي أو هو للاستغراق إذ لم يوجد وقت تكذبيهم غيرهم وعلى الثاني فهي للاستغراق لكن على طريق المشابهة والادعاء وعلى الثالث فهي للجنس أو الاستغراق الحقيقي وتكذيب الرسل فيه عبارة عن إنكارهم وإرادة نوح عليه الصلاة والسلام بالرسول تعظيماً بعيد والبراهمة قوم قالوا: لا بعثة لا حدوا دعوا استحالتها عقلاً وهم نسبة إلى رجل يسمى برهام، وهو صاحب مذهبهم كما في الملل والنحل وأعتدنا بمعنى جعلناه معداً لهم في البرزخ أو في الآخرة وعلى التخصيص المراد بالظالمين القوم المذكورون فكان الظاهر لهم. قوله: (عطف على هم في جعلناهم) المعطوف على الجملة المتقدمة المقيدة بالظرف وهو لما لا على المظروف وحده وأورد عليه أنه إن أراد بتلك الجملة أغرقناهم فلا تقيد له بالظرف بل الظرف كما قيل: قيد للمحذوف المفسر به وإن أراد بها ذلك المحذوف فمع أنه لا حاجة إلى العطف عليه يخدشه إن الوجه حيثئذ القطع للاحتياط كما قطع أراها في قوله:

وتظنّ سلمى أنني أبغي بها بدلاً أراها في الضلال تهيم . . .

وأجيب باختيار الشق الأول وحمل كلامه على التنزل والتسليم مبالغة في دفع ما يرى بادئ الرأي من أنّ قوله: وجعلناهم عطف على المقيّد بالظرف وإذا عطف عاداً وثمرود على هم لزم تقييد جعلهم آية أيضاً بالظرف المذكور ولا صحة له معنى ولا يخفى ضعفه وأنه لا يتعين نصب قوم نوح بمقدر كما مرّ ولو سلم فالظاهر عطفه على المذكور وإنّ الظرف متعلق به وما ذكره من القطع استحساني قد يجوز خلافه اعتماداً على القرينة العقلية ولم يتعرض المصنف رحمه الله لاحتمال كونه معطوفاً على قوم نوح قيل لظهوره ولا يخفى ما فيه، وقيل لأنه منصوب بأغرقنا مقدراً فلا مجال للعطف عليه لأنّ عاداً وثمروداً يغرقوا ولا يخفى أنّ المصنف رحمه الله لم يذكر له إعراباً وأنه يحتمل وجوهاً آخر كما مر. نعم عدم ذكره قد يقال إنه قرينة على إرادته إذ لا مانع له سواه فتأمل. قوله: (لأنّ المعنى ووعدنا الظالمين) إشارة إلى أنه عطف

الرَّسْمِ ﴿ قَوْمٌ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ فَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِمْ شُعَيْبًا فكَذَّبُوهُ فَبَيْنَمَا هُمْ حَوْلَ الرَّسْمِ وَهِيَ الْبَثْرُ الْغَيْرِ الْمَطْوِيَّةُ فَانْهَارَتْ فَخَسَفَ بِهِمْ وَبَدَّيَارَهُمْ وَقِيلَ الرَّسْمُ قَرْيَةٌ بِفُلْجِ الْيَمَامَةِ كَانَتْ فِيهَا بَقَايَا ثَمُودَ فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ نَبِيًّا فَقَتَلُوهُ فَهَلَكُوا وَقِيلَ: الْأَخْدُودُ وَقِيلَ بَثْرٌ بِأَنْطَاكِيَّةٍ قَتَلُوا فِيهَا حَبِيبًا النَّجَارَ. وَقِيلَ هُمْ أَصْحَابُ حَنْظَلَةَ بْنِ صَفْوَانَ النَّبِيِّ ابْتِلَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بِطَيْرٍ عَظِيمٍ كَانَتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ لَوْنٍ وَسَمُوها عُنُقَاءَ لَطُولِ عُنُقِهَا وَكَانَتْ تَسْكُنُ جَبَلَهُمْ الَّذِي يُقَالُ لَهُ فَتْحٌ أَوْ دَمَخٌ وَتَنْقُضُ عَلَى صَبِيانِهِمْ فَتَخْطِفُهُمْ إِذَا أَعُوذَهَا الصَّيْدُ وَلِلذَلِكَ سَمِيَتْ مَغْرِبًا فَدَعَا عَلَيْهَا حَنْظَلَةَ فَأَصَابَتْهَا الصَّاعِقَةُ ثُمَّ إِنَّهُمْ قَتَلُوهُ فَأَهْلَكُوا وَقِيلَ قَوْمٌ كَذَبُوا نَبِيَّهُمْ وَرَسُوهُ أَيْ دَسُوهُ فِي بَثْرٍ ﴿ وَقُرُونًا ﴾ وَأَهْلٌ أُعْطِيَ قَيْلٌ: الْقَرْنُ أَرْبَعُونَ سَنَةً وَقِيلَ: سَبْعُونَ وَقِيلَ: مِائَةٌ وَعِشْرُونَ ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ ﴿ كَثِيرًا ﴾ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ ﴿ وَكَلَّأَ ضُرَيْبًا لَهُ الْأَمْثَلُ ﴾ بَيْنَا لَهُ الْقِصَصُ الْعَجِيبَةُ مِنْ قِصَصِ الْأَوْلِيَيْنِ إِذْ أَعْزَارًا وَإِعْزَارًا فَلَمَّا أَصْرُوا أَهْلَكُوا كَمَا قَالَ ﴿ وَكَلَّأَ تَبْرَنًا تَنْبِيرًا ﴾ فَتَنَّا تَفْتِيئًا وَمِنَ التَّبْرِ لَفَتَاتُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَكَلَّأَ الْأَوَّلُ مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ

على محله لأنه في محل نصب وإنما ذكره تحقيقاً لمحله وليس وجهاً آخر كما قيل والوعد في كلامه بمعنى الوعيد وأعتدنا بمعنى هيأنا قريب منه فلا وجه لما قيل إنه ليس بمعناه وقوله: على تأويل القبيلة فإذا صرف فباعثار الحي أو أنهم سموها بالأب الأكبر وعدم تنوينه قراءة حمزة وعاصم قيل وقد خالف عاداته فيهما فإنه يقول قرئ مجهولاً في الشواذ. قوله: (وهي البثر الغير المطوية) أي المبنية يقال طويت البثر إذا بنتها بالحجارة قال:

وبثري ذو حفرت وذو طويت

وانهارت بمعنى انهدمت وغارت وقوله: بفلج اليمامة بسكون اللام وفتحها وفي آخره جيم وهي قرية عظيمة بناحية اليمامة وموضع باليمن من مكان عاد واليمامة معروفة والأخدود الحفرة المستطيلة وإنطاكية بتخفيف الياء بلدة معروفة وقصة حبيب النار ستاتي في سورة يس وحنظلة قيل: إنه كان بفلج اليمامة وهو نبي اختلف في عصره وقيل: هو خالد بن سنان وطير اسم جنس جمعي يجوز تكبيره وتأنينه فلذا قال عظيم وفيها. قوله: (يقال له فتح أو دمخ) فتح بالفاء والتاء المثناة من فوق والحاء المهملة وقيل إنها معجمة وقيل إنه بمثناة تحتية وجيم ودمخ بدال مهملة وميم ساكنة وحاء معجمة. وقوله: تنقض بمعنى تنزل وأعوزها بمعنى احتاجت إليه. قوله: (ولذلك سميت مغرباً) إما لإتيانها بأمر غريب وهو اختطاف الصبيان وقيل إنها اختطفت عروساً أو لغروبها أي غيبتها وقد قيل أيضاً في وجه التسمية إن وكرها كان عند مغرب الشمس وقيل إنها طائر موجود الاسم معدوم الجسم ويقال عنقاء مغرب بالتوصيف والإضافة مع ضم الميم وفتحها وقوله أي دسوه في الغريبين رسه ودسه بمعنى أدخله والقرن تقدم الكلام فيه. قوله: (إشارة إلى ما ذكر) من الأمم ولذا أضيف إليه بين وقوله لا يعلمها إلا الله فسره به لقوله: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصِصْ عَلَيْكَ ﴾ [سورة غافر، الآية: ٧٨] والإعذار بيان العذر وإزالته.

ضربنا كأندرننا والثاني بتبرنا لأنه فارغ ﴿وَلَقَدْ أَنْوَأْ﴾ يعني قريشاً مروا مراراً في متاجرهم إلى الشام ﴿عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أَمْطَرَتْ مَطَرَ السَّوَاءِ﴾ يعني سدوم عظمى قرى قوم لوط أمطرت عليها الحجارة ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا يَكُونُوا يَكُونُهَا﴾ في مرار مرورهم فيتعظون بما يرون فيها من آثار عذاب الله ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَتَّخِذُونَ شُورًا﴾ بل كانوا كفرة لا يتوقعون نشوراً ولا عاقبة فلذلك لم ينظروا ولم يتعظوا فمروا بها كما مرت ركابهم أو لا يأملون نشوراً كما يأمله المؤمنون طمعاً في الثواب أو لا يخافونه على اللغة التهامية ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَخْذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ ما يتخذونك

وقوله: ففتنا أي مزقنا وأهلكنا. قوله: (والثاني بتبرنا لأنه فارغ) أي لا معمول له بخلاف ضربنا لذكر له وتقديمه للفاصلة لا لإفادة القصر على أن المعنى كلاً لا بعضاً كما قيل لإفادة لفظ كلاً له والفرق بين النفي والانتفاء تكلف وقوله يعني قريشاً فالضمير لهم لا للمهلكين المار ذكرهم لعدم صحته معنى. قوله: (مروا مراراً) فسر به لأن أتى إتما متعدي بنفسه أو بإلى فتعديته بعلى لتضمنه معنى المرور وأتى وإن تعدى بعلى كما في القاموس لكنه بمعنى آخر يقال أتى عليه الدهر أي أهلكه فهو كقوله: ﴿وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين وبالليل أفلا تعقلون﴾ [سورة الصفات، الآية: ١٣٧] قيل وقوله: مراراً أخذه من هذه الآية لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً والأحسن إنه من قوله هنا أفلم يكونوا يرونها لأن كان والمضارع يدل على التجدد والتكرار كما أشار إليه المصنف ولم يصرح به في أول الآية بأن يقول ولقد كانوا يأتون للإشارة إلى أن المرور ولو مرة كاف في العبرة ومتاجر جمع متجر بمعنى التجارة لا صيغة مفاعلة. قوله: (يعني سدوم) أي المراد بالقرينة سدوم وهي مدينة قوم لوط عليه الصلاة والسلام وهي بالسين والذال المهملتين وقيل إنه بذال معجمة والذال خطأ وصححه الأزهري وقال سدوم بالمعجمة اسم أعجمي وفي الصحاح إنه بالمهملة وفي الكشف الاعتماد على ما قاله الأزهري وهو اسم قاضيها في الأصل ولذا قيل أجور من سدوم ثم غلب على القرية وقوله: عظمى قرى قوم لوط بدل أو صفة لسدوم وهو إشارة إلى وجه أفراد القرية بالذكر مع تعدد قراهم وقوله أمطرت الخ تفسير لمطر السوء. قوله: (في مرار مرورهم) إشارة إلى ما في المضارع من الاستمرار وفي كان من التكرار ولذا لم يقل أفلا يرونها وهو أخصر وأظهر. قوله: (بل كانوا كفرة الخ) لما كان الرجاء في الأصل انتظار الخير ونشور الكفار لا خير فيه لهم فسر به بوجوه منها أنه هنا بمعنى التوقع مجازاً وهو يعم الخير والشر ومنها أنه على حقيقته وليس المراد بالنشور نشورهم بل نشور فيه خير كنشور المسلمين وهم لا يرجونه حتى يرجعوا عن كفرهم ومنها إن المراد بالرجاء الخوف على لغة تهامة كما مر تحقيقه وليس بمجاز كما توهم لأن جعله لغة ياباه بحسب الظاهر فالمراد بالنشور نشورهم والركاب الإبل المركوبة واحدها ركوبة أو لا واحد له من لفظه فواحد راحلة. قوله: (ما يتخذونك) إشارة إلى أن إن نافية وقوله موضع هزء أو مهزواً * به يعني معنى تخاذة هزواً الاستهزاء به فهزواً إتما مصدر بمعنى المفعول مبالغة أو هو بتقدير مضاف أي موضع هزء ومعنى اتخاذه موضع هزء أنه مهزوء به وإنما أول ليصح حمله على

إلا موضع هزءاً ومهزوءاً به ﴿أَهْلَدَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ محكي بعد قول مضممر والإشارة للاستحقر وإخراج بعث الله رسولاً في معرض التسليم بجعله صلة وهم على غاية الإنكار تهكم واستهزاء ولولاه لقالوا له أهذا الذي زعم أنه بعثه الله رسولاً ﴿إِنْ كَادَ﴾ إنه كاد ﴿لِيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾ ليصرفنا عن عبادتها بفرط اجتهاده في الدعاء إلى التوحيد وكثرة ما يورده مما يسبق إلى الذهن بأنهما حجج ومعجزات ﴿لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ تثبتنا عليها واستمسكنا بعبادتها ولولا في مثله تقيد الحكم المطلق من حيث المعنى دون اللفظ ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حَيْثُ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ كالجواب لقولهم إن كاد ليضلنا فإنه

ضمير الرسول وجملة أن يتخذونك جواب إذا وهي تنفرد بوقوع جوابها المنفي بما ولا وإن بدون فاء بخلاف غيرهما من أدوات الشرط وجملة أهذا حال بتقدير القول أو مستأنفة في جواب ماذا تقولون ويجوز أن يكون الجواب أهذا الذي الخ بتقدير يقولون: وجملة إن يتخذونك معترضة.

قوله: (قول مضممر) أي محذوف وفرق بعضهم بينهما بأن المضممر يقال فيما كان له أثر ظاهر أو مقدر وهو هنا نصب المقول محلاً لأنه مفعوله والمحذوف بخلافه. وقوله: والإشارة للاستحقر لأن كلمة هذا تستعمل له وعائد الموصول محذوف أي بعثه ورسولاً حال منه. وقوله: بجعله صلة لأن الصلة يكون معناها معهوداً فيقتضي العلم باتصاف الموصوف بها والمقول له فلا يقال كيف أتى به كذا وهو منكر عندهم ولم يلتفت إلى تقدير في زعمه لأن هذا أبلغ مع سلامته من التقدير. وقوله: ولولاه أي لولا التهكم والاستهزاء وإفراد الضمير لأنهما كشيء واحد. وقوله: إنه كاد إشارة إلى أنها مخففة من الثقيلة لدخول اللام الفارقة في حيزها. قوله: (ليصرفنا الخ) يعنون إنه مع كثرة ما يورده في صورة المعجزات لم يصرفنا عما نحن عليه لصبرنا وتثبت أقدامنا وهذا مناسب لما قبله وربما يتوهم أنه مناقض لاستحقرهم واستهزائهم حتى يقال إنه ليس كذلك لأن الاستحقر من وجه لا ينافي الاستعظام من وجه آخر والقوة لكثرة الإيراد والمورد لا ينافي ضعف المدعي من جهة أخرى كما قيل رداً على من قال إنما تناقض كلامهم لاضطرابهم وتحيرهم فإن الاستهزام السابق دال على الاستحقر وهذا دال على قوة حجته وكمال عقله ففي ما حكاه الله عنهم تحميق لهم وتجهيل لاستهزائهم بما استعظموه وقد قيل عليه إنه ليس بصريح في اعترافهم بما ذكر بل الظاهر أنه أخرج في معرض التسليم تهكماً كما في قولهم بعث الله رسولاً وهو الأنسب بذكره في ضد الهزء من غير تعرض لاختلاف مقالتهم والحق ما ذكرناه أولاً لأن كاد ونسبة الإضلال إليه وتسليم إلهية ما عبده يدفع التناقض ويأبى الاستهزاء كما لا يخفى وإليه أشار المصنف فتدبر. قوله: (ولولا في مثله تقيد الحكم المطلق) يعني أن لولا في معنى الشرط الذي هو قيد للجزاء وما قبله لدلالته على الجزء كما في معناه وهذا في معنى القيد له كقولك أنت طالق إن دخلت الدار وإنما قال دون اللفظ لأن الجزء لا يتقدم على الصحيح. قوله: (كالجواب لقولهم إن كاد الخ) من أما استفهامية خبرها

يفيد نفي ما يلزمه ويكون الموجب له وفيه وعيد ودلالة على أنه لا يهملهم وإن أهملهم ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ بأن أطاعه وبتى عليه دينه لا يسمع حجة ولا يبصر دليلاً وإنما قدم المفعول الثاني للعناية به ﴿أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا﴾ حفيظاً تمنعه عن الشرك والمعاصي وحاله هذا فالاستفهام الأول للتقرير والتعجيب والثاني للإنكار ﴿أَمْ تَحْسَبُ﴾ بل أتحسب ﴿أَنْ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْلَمُونَ﴾ فتجدي لهم الآيات والحجج فتتهم بشأنهم وتطمع في إيمانهم وهو أشد مذمة مما قبله حتى حق بالإضراب عنه إليه وتخصيص الأكثر

أضل والجملة سادة مسدّ مفعولي يعلمون أو موصولة وأضل خبر مبتدأ محذوف أي هو أضل والجملة صلته وحذف صدر الصلة لطولها بالتميز والمراد بالجواب الجواب المعروف لا جواب الشرط وجعله كالجواب لا جواباً لعدم صراحته وقوله: فإنه الخ بيان لكونه كالجواب والمراد أنهم جعلوا دعوته ﷺ إضلالاً والمضل لغيره لا بد أن يكون ضالاً وهذه الجملة تدل على نفي الضلال عنه لأن معناها أنهم يعلمون أنهم في غاية الضلال لا هو ونفي اللازم يقتضي نفي ملزومه فيلزمه أن يكون هادياً لا مضلاً. وقوله: يكون عطف على قوله يلزمه والموجب بفتح الجيم وكسرهما أي يفيد نفي ما يكون موجباً لقلوبهم هذا وهو كونهم على الهداية والرشاد قيل وكأنه جعل لفظ أضل في النظم بمعنى الضلال ولذا قال: كالجواب ولو أريد به مطلق الزيادة بمعنى في غاية الضلال وهو الضال المضل كان أحسن والمعنى سوف تعلمون المضل فيفيد نفي ما صرحوا به من كونه مضلاً فيكون جواباً لا كالجواب ولا يخفى ما فيه فإنه ليس بصريح في الجواب على كل حال فتأمل. والوعيد في قوله: يرون العذاب. قوله: (بأن أطاعه) يعني إن الإله هنا استعارة للمطاع المتبع الذي هو عنده كالدين والمراد بالدليل ما في الآفاق والأنفس ولذا جعله مبصراً. وفي نسخة يتبصر. وقوله: قدم المفعول الثاني وهو إلهه على لأوّل وهو هواه لأنّ المعنى جعل هواه إلهاً له والعناية الاهتمام به لأنه هو الذي نشأ منه شدة الإنكار فكم في الناس من ذي هوى يعذر في هواه وأمّا هؤلاء فلجعلهم هواهم كالإله المعبود استحقوا الإنكار الشديد فمن علله بأنّ الإله يستحق التعظيم والتقديم لم يصب إذ الإله المراد به الهوى ليس كذلك وقد قيل إنّ تقديمه للحصر كأنه قيل أرأيت من لم يتخذ معبوده إلا هواه فهو أبلغ في ذمّه وتوبيخه وفيه نظر. ثم إنه أورد عليه أنّ المبتدأ والخبر في الحال أو الأصل كما هنا إذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم أحدهما على الآخر وليس هذا على إطلاقه فإنه إذا قامت القرينة صح ذلك كما صرحوا به والقرينة هنا قائمة عليه وهي عقلية لأنّ المعنى عليه كما عرفت فلا حاجة إلى القول بأنّ أهل المعاني لا يسلمون هذا فتدبر ورأى علمية فقوله أفأنت الخ في محل المفعول الثاني أو بصرية فهو مستأنف. قوله: (تمنعه الخ) تفسير لقوله حفيظاً. وقوله: وحاله هذا أي جعله هواه إلهاً وهذه جملة حالية بيان لوجه الإنكار. وقوله: بل أتحسب إشارة إلى أنّ أم منقطعة وضمير أكثرهم لمن باعتبار معناه وقوله: عليه باعتبار لفظه واختير الجمع هنا لمناسبته إضافة الأكثر لهم وأفرد فيما قبله لجعلهم في اتفاقهم على الهوى كشيء واحد وقيل إنه للكفار لا لمن لأنّ قوله: عليه ياباه وليس بشيء. قوله: (وهو أشدّ مذمة) أي ذمّاً لسلب

لأنه كان منهم من آمن ومنهم من عقل الحق وكابر استكباراً وخوفاً على الرياسة ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْفِثِ﴾ في عدم انتفاعهم بقرع الآيات آذانهم وعدم تدبرهم فيما شاهدوا من الدلائل والمعجزات ﴿بَلْ هُمْ أَصْدَلُ سَيِّئًا﴾ من الأنعام لأنها تنقاد لمن يتعهدا وتميز من يحسن إليها ممن يسيء إليها وتطلب ما ينفعها وتتجنب ما يضرها وهؤلاء لا ينقادون لربهم ولا يعرفون إحسانه من إساءة الشيطان ولا يطلبون الثواب الذي هو أعظم المنافع ولا يتقون العقاب الذي هو أشد المضار ولأنها إن لم تعتقد حقاً ولم تكتسب خيراً لم تعتقد باطلاً ولم تكتسب شراً بخلاف هؤلاء ولأن جهالتها لا تضر بأحد وجهالة هؤلاء تؤدي إلى هيج الفتنة وصد الناس عن الحق ولأنها غير متمكنة من طلب الكمال فلا تقصير منها ولا ذم وهؤلاء مقصرون ومستحقون أعظم العقاب على تقصيرهم ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ ألم تنظر إلى صنعه ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ كيف بسطه أو ألم تنظر إلى الظل كيف مده ربك فغير النظم إشعاراً بأن المعقول من هذا الكلام لوضوح برهانه وهو دلالة حدوثه وتصرفه على الوجه النافع بأسباب

الإحساس والشعور عنهم وجعلهم كالحيوان فالإضراب للانتقال من القبيح إلى الأقيح وقوله: منهم من آمن أي بعد اتخاذ إلهه هواه والمضي باعتبار الحكاية وقوله: إن هم إن كان الضمير للأكثر فهو ظاهر وإن كان لمن فاكثى عن ذكر الأكثر بما قبله. وقوله لأنها تنقاد لمن يتعهدا أي تطيع من يقوم بعهد مصالحتها كأكلها وسقيها ولذا عداها وهو لازم. وقوله: غير متمكنة من طلب الكمال لعدم تكليفها وعقلها وما وقع في نسخة من على بدل من تحريف. قوله: (ألم تنظر إلى صنعه) وفي نسخة إلى صنيعه وهو إشارة إلى أن الرؤية هنا بصرية لأنها هي التي تتعدى إلى وإن فيه مضافاً مقدراً لأنه ليس المقصود رؤية ذات الله هنا وكيف منصوب بمد على الحالية وهي معلقة لتر إن لم تكن الجملة مستأنفة وقد تقدم تفصيله وهذا شروع في بعض أدلة التوحيد بعدما نعى على الكفر شركهم وكيف للاستفهام عن الحال وقد تجرد عن الاستفهام وتكون بمعنى الحال نحو انظر إلى كيف تصنع وقد جوزة الدماميني في هذه الآية على أنه بدل اشتمال من المجرور وهو بعيد. وألم تنظر إلى الظل الخ يعني كان حق التعبير هذا فعدل عنه إلى ما ذكر لما ذكره لا أن فيه تقديماً وتأخيراً فإنه لا وجه له فبعدهما كان متعلق الرؤية الظل جعله الرب إشعاراً بأن المعقول وهو صنيع الرب تعالى وتقدس المفهوم منه كالمحسوس لأن صنعه وهو مد الظل أمر معقول جعل كالمحسوس لإدخاله تحت الرؤية والظل أمر محسوس وقع التعبير عن رؤيته ممدوداً برؤية الرب ماداً له فجعل المعقول كالمحسوس لما ذكر وهو أظهر في الدلالة على ما ذكر ولا يخلو كلامه من إغلاق قيل والأولى أن يقول إن التعبير المذكور للإشعار بأن المقصود العلم بالرب علماً يشبه الرؤية وقوله برهانه الضمير المجرور عائد على المعقول أو للظل بجعله مضافاً للفاعل أو المفعول والبرهان بمعنى دلالة لا المدلول فلا مسامحة في رجوع ضمير هو إلى البرهان لا إلى المعقول وضمير حدوثه وتصرفه للظل وقوله: لوضوح علة لقوله كالمشاهد والتصرف مصدر مجهول وهو زيادته وكماله ونقصانه

ممكنة على أن ذلك فعل الصانع الحكيم كالمشاهد المرئي فكيف بالمحسوس منه أو ألم ينته علمك إلى أن ربك كيف مدّ الظل وهو فيما بين طلوع الفجر والشمس وهو أطيب الأحوال فإنّ الظلمة الخالصة تنفر الطبع وتسدّ النظر وشعاع الشمس يسخن الجوّ ويبهر البصر ولذلك وصف به الجنة فقال: وظل ممدود ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُمُ سَاكِنًا﴾ ثابتاً من السكنى أو غير متقلص من السكون بأن يجعل الشمس مقيمة على وضع واحد ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ فإنه لا يظهر للحس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الأجرام أو لا يوجد ولا يتفاوت إلا بسبب حركتها ﴿ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِتِنًا﴾ أي أزلناه بإيقاع الشمس موقعه لما عبر عن أحداثه بالمدّ بمعنى التسيير عبر عن إزالته بالقبض إلى نفسه الذي هو في معنى الكف ﴿قَبْضًا يَسِيرًا﴾ قليلاً قليلاً حسبما ترتفع الشمس لينتظم بذلك مصالح الكون ويتحصل به ما لا يحصى من منافع الخلق وثم في الموضوعين لتفاصيل الأمور أو لتفاضل مبادي أوقات ظهورها

والأسباب الممكنة طلوع الشمس وحركتها والإجرام. وقوله: على أن ذلك متعلق بدلالة وكالمشاهد خبر أن. قوله: (فكيف بالمحسوس منه) وهو الظل نفسه أي فكيف يشبه كون المحسوس وهو الظل شاهداً حتى يبين فلا يرد أنه من مراتب الضوء فكيف يصح تشبيهه بالمشاهد مع أنه يصح أيضاً إذا أريد بالمشاهد الجرم وكذا لا يرد أنه لا يتعلق الغرض بالمحسوس منه حتى يقول فكيف الخ إذ لا خفاء في كون مدّ الظل مشاهداً مقصوداً فكذا هو نفسه في ضمنه فتأمل. قوله: (أو ألم ينته علمك الخ) فرأى علمية لا بصرية كما في المعنيين الأولين وهذا لازم معناها كما قيل وتعديته بإلى لتضمين معنى الانتهاء وكون إلى اسماً واحداً لآلاء وهي النعم بعيد جداً وذلك مدّ الظل أو الظل الممدود وقوله فيما بين الخ هو على الوجه الأخير أو على جميع الوجوه وقوله وهو أي ما بين طلوع الفجر والشمس وهو زمان مدّ الظل وبسطه أو الظل الممدود ويؤيده قوله: ولذلك الخ وقوله: يبهز البصر أي يغلبه. قوله: (ثابتاً من السكنى الخ) أي دائماً غير زائل فإنّ السكنى الاستقرار وذلك بأن لا تطلع الشمس أو لا تذهب وهذا أنسب بما قبله من الامتنان بمدّ الظل وغير متقلص من قلص الظل إذا ارتفع وقوله: فإنه لا يظهر فالدليل باعتبار ظهوره لا وجوده إذ هو موجود ما بين الفجر وطلوع الشمس وبعض الأجرام وهو ماله الظل. وقوله: أو لا يوجد لأن وجوده بحركة الشمس إلى الأفق وتفاوتته بحركتها من الأفق إلى ما فوقه عادة لكنه قيل عليه إن ثم لا تناسب الوجود فإنه ليس بعد المدّ والدليل حينئذ بمعنى العلة وهو خلاف الظاهر أيضاً. قوله: (لما عبر عن إحدائه بمعنى التسيير) في نسخة النشر وهو أنسب بالقبض إذ القبض إلى نفسه بمعنى جمعه وهو المراد بالكف من كف أطراف ثوبه إذا جمعتها لا بمعنى الترك وقوله: قليلاً قليلاً هو بقرينة الواقع ولولاه لم يدل اللفظ على التدرج ولو قبضه دفعة واحدة لم تحصل به المصالح. قوله: (وثم في الموضوعين الخ) يعني أن التراخي رتبي فيه استعارة تبعية شبه تباعد الرتبة بالتباعد الزمني فاستعير له ما يدل عليه وهو إما من الأدنى إلى الأعلى فإن جعل الشمس دليلاً بطلوعها وهو

وقيل: مدّ الظل لما بني السماء بلا نير ودحا الأرض تحتها فألقت عليها ظلها ولو شاء لجعله ثابتاً على تلك الحالة ثم خلق الشمس عليه دليلاً أي مسلطاً عليه مستتباً إياه كما يستتبع الدليل المدلول أو دليل طريق من يهديه فإنه يتفاوت بحركتها ويتحوّل ثم قبضناه إلينا قبضاً سيراً شيئاً فشيئاً إلى أن تنتهي غاية نقصانه أو قبضاً سهلاً عند قيام الساعة: يقبض أسبابه من الأجرام المظلمة والمظلل عليها ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ لَيَالِيًا﴾ شبه ظلامه باللباس في

أنفع من الظل الصرف وارتفاعها الملزوم للقبض أنفع منه أو بالعكس فإنّ الظل أطيب الأحوال وأدنى منه وقت الطلوع وأدنى منه وقت الشعاع. قوله: (أو لتفاضل مبادي أوقات ظهورها) فالتراخي زمني لكنه باعتبار الابتداء فإنّ بينه وبين ابتداء ما بعده بعد زمني فبين ابتداء الفجر وطلوع الشمس بعد وكذا ما بعده. قوله: (وقيل مدّ الظل الخ) هذا ذكره الزمخشري وضعفه المصنف رحمه الله لتكلفه وقيل إنه لا يناسب قوله: ألم تر وقد منع إذا كان بمعنى ألم تعلم وقال بعض الصوفية المراد من الظل العالم ومن الشمس الله تعالى وبقبضه إهلاكه وهو قريب مما ذكره المصنف. قوله: (فألقت عليه ظلها) قيل عليه إذا لم يكن نير كيف يتحقق الظل إذ الواقع حينئذ هي الظلمة وهي عدم الضوء عما من شأنه أن يكون مضيئاً ولا يتفاوت الحال بين إن تبنى السماء فوق الأرض أم لا في انتفاء الضوء وتحقيق الظلمة وأجيب بأنّ السماء شفافة لها نور ما ويكونه فوق الأرض يشتدّ ظهوره أو المراد بالنير الشمس لتبادره فلا يرد ما ذكر أو المراد أنّ الأرض كانت إذ ذاك مظلمة غير مضيئة وكونه ظلّاً باعتبار ما ترى في بادئ النظر وقد ذكر نحوه في تفسير قوله: أغطش ليلها والمراد بتلك الحالة بناء السماء على الأرض دون إيجاد شيء آخر وهو تفسير لقوله: ولو شاء لجعله ساكناً على هذا الوجه وثم للتراخي الزمني على هذا. قوله: (ثم خلق) هو معنى جعل على هذا وعليه مفعول ثان له على هذا بتقدير مسلطاً عليه ودليلاً حال وهو بمعنى ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاستتباع في كلامه بمعنى اللزوم وضمير عليه وإياه للظل يعني أنّ الشمس مسلطة على الظل بإيجاده وإعدامه ودليل عليه لإظهاره وذكر مسلطاً وإن كان صفة للشمس لتأويله بالكوكب ومن تقريره يظهر وجه تكلفه وتمريضه. قوله: (أو دليل طريق من يهديه) في أكثر النسخ دليلاً بالتونين ولطريق جار ومجرور متعلق به وهو معطوف على مسلطاً والدليل بمعناه العرفي ومن الموصولة قيل إنها عبارة عن الظل وضمير يهديه للشمس وفي بعضها دليل الطريق بالإضافة وهو معطوف على فاعل يستتبع ومن معطوف على مفعوله وقوله: يتفاوت بحركتها الخ استئناف لبيان نسبة الاستتباع المذكور وتحوّله بتحوّلها وإن اختلفت جهة التحوّل في الظل والدليل فإنّ الدليل يتبعه من يهديه في جهته والظل بخلافه فتأمل وقوله: شيئاً فشيئاً يعني أنّ سيرا بمعنى التدرج لأنّ المعنى متدرجاً إلينا أو بمعنى سهل فإنه يستعمل بهذا المعنى أيضاً وقوله: عند قيام الساعة بقريئة قوله: إلينا والتعبير بالماضي لتحققه ولمناسبة ما ذكر معه وقوله بقبض أسبابه بإعدام أسبابه كما أن إنشاءه بإنشائها. قوله تعالى: ﴿جعل لكم الليل لباساً﴾ قدم هنا جعل الليل لباساً على جعل النوم

ستره ﴿وَأَلْتَمَّ سُبَاتًا﴾ راحة للأبدان بقطع المشاغل واصل السبب القطع أو موتاً كقوله: ﴿وهو الذي يتوفاكم بالليل﴾ لأنه قطع الحياة ومنه المسبوت للميت ﴿وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا﴾ إذا النشور أي انتشار ينتشر فيه الناس للمعاش أو بعث من النوم بعث الأموات ويكون إشارة إلى أن النوم واليقظة أنموذج للموت والنشور وعن لقمان رضي الله تعالى عنه يا بني كما تنام فتوقظ كذلك تموت فتنتشر ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ وقرأ ابن كثير على التوحيد إرادة للجنس ﴿تَنفِرُ﴾ ناشرات للسحاب جمع نشور وقرأ ابن عامر بالسكون على التخفيف وحمزة والكسائي به وبفتح النون على أنه مصدر وصف به وعاصم بشراً تخفيف بشر جمع بشور

سباتاً لتقدمه عليه ووقوع النوم في أثنائه ولمناسبة الليل للظل وعكس في سورة النبا ليتصل الليل بالنهـار بعده والنوم بالأرواح التي هي راحة لهم. وقوله: شبه الخ إشارة إلى أنه تشبيه بليغ لا استعارة لذكر الطرفين وكذا ما بعده. قوله: (راحة للأبدان) لم يرتض هذا في الكشاف لأنّ مقابلته بالنشور يرجح الثاني وأشار المصنف إلى جوابه بأنّ النشور بمعنى الانتشار للمعاش فهو مقابل لسكون الراحة لكن المتبادر منه الأوّل وهو يكفي مرجحاً كما أشار إليه في الكشف والسبب بالسبب بتفسيره من القطع لكنه على الأوّل قطع المشاغل وعلى الثاني قطع الإحساس أو الحياة. قوله: (ذا نشور) يعني أنه جعل النهار نشوراً مبالغة ومعناه ذو نشور والنشور الانتشار أو هو بمعنى ناشر على الإسناد المجازي لانتشار الناس فيه للمعاش فهو كقوله: ﴿جعلنا النهار معاشاً﴾ [سورة النبا، الآية: ١١] وقوله: أو بعث معطوف على انتشار أو نشور وقوله بعث الأموات منصوب على المصدرية أي كبعث الأموات واليقظة بفتح القاف وتسكن لضرورة الشعر وأنموذج ويقال نموذج معرب نمونه وما ذكره عن لقمان إشارة إلى تشبيه النوم بالموت وأنه أخوه وأمّا قوله الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا فمعنى آخر وفي كلامه لف ونشر لتفسير السبات والنشور. قوله: (وقرأ ابن كثير على التوحيد) وقوله: على إرادة الجنس بالألف واللام أو الاستغراق فهو في معنى الجمع موافقة لقراءة الجمهور ولا يعارضه ما ورد في الحديث من قوله: اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً ولذا قيل إنّ الريح حيث أريد بها ما لا يضّر جمعت وفي عكسه تفرد لأنه إمّا أكثرّي أو عند عدم القرينة أو في المنكر ويلائمه كلام المصنف رحمه الله. قوله: (ناشرات) أي هو حال وهو جمع نشور كرسول ورسل وبفتح النون وسكون الشين مصدر وقع حالاً أيضاً وقوله وصف به لأنها صفة معنى ومفعول مطلق من أرسل لأنه بمعنى نشر ومعنى نشرها للسحاب جمعها لها من النشر بمعنى البعث لأنها تجمعها كأنها تحييها لا من النشر بمعنى التفريق لأنه غير مناسب إلا أن يراد به السوق مجازاً وتخفيف نشر بضمين بمعنى تسكينه وبشور بالياء الموحدة صيغة مبالغة أو مصدر بمعنى مبشر فهو كقوله: ﴿أن يرسل الرياح مبشرات﴾ [سورة الروم، الآية: ٤٦] وقوله: قدام تفسير لبيبي يدي والمطر تفسير للرحمة لأنها استعيرت له ثم رشحت. كقوله: يبشروهم ربهم برحمة منه وجعلها بين يديه تنمة لها لأنّ البشير يتقدم المبشر به ويجوز أن تكون تمثيلية وبشراً من تنمة الاستعارة داخل في جملتها ومن قرأ

بمعنى مبشر ﴿بَيْتَ يَدَيَّ رَحْمَتِي﴾ يعني قدام المطر ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ أَسْمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ مطهراً لقوله ليطهركم به وهو اسم لما يتطهر به كالوضوء والوقود لما يتوضأ به ويوقد به قال عليه الصلاة والسلام: التراب طهور المؤمن طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسل سبعاً إحداهنّ بالتراب. وقيل بليغاً في الطهارة وفعول وإن غلب في المعنيين لكنه قد جاء

نشراً كان تجريداً لها لأن النشر يناسب السحاب. قوله: (مطهراً) تفسير للمراد منه وقوله: لقوله الخ دليل على أن المراد بالطهور المطهر لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً ثم شرع في بيان كيفية دلالاته على التطهير مع أن فعولاً صيغة مبالغة من الثلاثي وهو لازم فكيف يفيد معنى التعدي فقال: وهو اسم لما يتطهر به يشير إلى قول الأزهري في كتاب الزاهر فعول له معان مختلفة منها إنه اسم آلة لما يفعل به الشيء كغسول ووضوء وفتور في أخوات كثيرة ويكون صفة بمعنى فاعل أو مفعول واسماً كذنوب ومصدراً لكنه قليل فالطهور ما يتطهر به فيدلّ وضعاً على أنه مطهر وليس صفة حتى يرد ما أورده ولا الإسناد فيه مجازي كما توهم وهو بدل أو عطف بيان لا صفة لماء وليست الواو في قوله: وهو الخ بمعنى أو كما توهم. وقوله: به تنازعه يتوضأ ويوقد ثم ذكر أحاديث دالة على وروده بهذا المعنى والحديث الأول في السنن^(١) والثاني في مسلم^(٢) والتيسيع والتتريب مذكور في كتب الفقه مع الاختلاف فيه وليس هذا محله وولغ بمعنى أدخل لسانه فيه ليشرب منه. قوله: (وقيل بليغاً في الطهارة الخ) قائله الزمخشري قال بعده وعن أحمد بن يحيى هو ما كان طاهراً في نفسه مطهر الغيرة فإن كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة كان سديداً وإلا فليس فعول من التفضيل في شيء وقال في الكشف فيه إيماء إلى أن الطهارة لما لم تكن في نفسها قابلة للزيادة لأنها شيء واحد رجعت المبالغة فيه إلى انضمام التطهير إليها إلا أن اللازم صار متعدياً الخ وقد اعترض عليه بأن إفادة المبالغة تعلقه بالغير لا يساعده لغة ولا عرف فانظر إلى قول جرير:

عذب الشنايا ريقهنّ طهور

انتهى. ومثل بيت جرير قوله تعالى: ﴿وَسُقِيَا رَبَّهُمْ شَرَاباً طَهُورًا﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٢١] وقد ردّ على من أورده الزجاجي بأن ما ذكره أهل اللغة في حقيقته ووصف الريق والشراب به ليس كذلك ويؤيده ما قيل إن المبالغة يجوز أن تكون في الكيفية باعتبار أنه لم يخالطه شيء آخر مما في مقره أو ممره كمياء الأرض فقوله رجعت المبالغة غير مسلم وقد علمت مما حققناه إن الطهور بمعنى المطهر عند أهل اللغة كما ذكره الأزهري وغيره من الثقات لا لأنه من التفضيل

(١) تقدم في سورة النساء وفي سورة المائدة.

(٢) أخرجه مسلم ٢٧٩ ح ٩٢، وأبو داود ٧١٤، والترمذي ٩١، والنسائي ١٧٧/١، ١٧٨، والدارقطني ١/٦٤، والبيهقي ٢٤٠/١، وأحمد ٢/٢٦٥، والشافعي ٢١/١ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١/١ وفي المشكل ٣/٢٦٧، وابن خزيمة ٩٥، وابن حبان ١٢٩٧ كلهم من حديث أبي هريرة.

للمفعول كالصوب وللصدر كالقبول وللإسم كالذئوب وتوصيف الماء به إشعار بالنعمة فيه وتميم للمنة فيما بعده فإنّ الماء الطهور أهناً وأنفع مما خالطه ما يزيل طهوريته وتنبيه على أنّ ظواهرهم لما كانت مما ينبغي أن يطهروها فبواطنهم بذلك أولى.

﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ بالنبات وتذكير ميتاً لأنّ البلدة في معنى البلد ولأنه غير جاء على الفعل كسائر أبنية المبالغة فأجرى مجرى الجامد ﴿وَنُشْقِيَهُمْ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْفُسًا وَأَنْبِيَاءَ كَثِيرًا﴾ يعني أهل البوادي الذين يعيشون بالحيا ولذلك نكر الأنعام والأناسي وتخصيصهم لأنّ أهل المدن والقرى يقيمون بقرب الأنهار والينابيع فيهم وبما حولهم من الأنعام غنية عن سقيا السماء وسائر الحيوانات تبعد في طلب الماء فلا يعوزها الشرب غالباً مع أنّ مساق هذه الآيات كما هو للدلالة على عظم القدرة فهو لتعداد أنواع النعمة والأنعام قنية الإنسان وعامة منافعهم وعلية معاشهم منوطة بها ولذلك قدّم سقياها على سقيهم كما قدّم عليها

كما ظنه الزمخشري بل لأنه آلة الطهارة كالفطور لما يفطر به وآلة الطهارة هي المطهرة فلا حاجة إلى ما تكلفوه لتوجيهه ولا ورود لما أوردوه عليه فإنه ناشئ من عدم التحقيق ولبعض الفضلاء هنا كلام طويل تركناه لأنّ المقام لا يتحمّله. قوله: (وإن غلب في المعنيين) أي كونه اسم آلة كطهور وكونه للمبالغة بمعنى فاعل كأقول والصوب بصاد مهملة وباءين موحدين بمعنى مصبوب وفي نسخة ضبوث بصاد معجمة وباء موحدة وئاء مثله من ضبثه إذا جسده بيده والمراد ناقة بحس باليد للشك في سمنها والمصدر بوزن فعول بالفتح نادر والمعروف فيه الضم والاسم بمعنى اسم الجنس الجامد والذئوب الدلو المملوءة ماء أو القرية من الماء ويطلق على النصيب. وقوله: وتوصيف الماء في نسخة يوصف الماء. وقوله: للمنة فيه أي في نفسه لكونه طاهراً مطهراً وما بعده السقي به وتطهير ظواهرهم من تفسير طهور بمطهر والمقصود من التطهير التقرب إلى الله تعالى وتطهير الباطن أزيد في القرب فيعلم بالطريق الأولى وما قيل من أنّ مدخول لام العلة يكون مقصوداً بما قبله لا وجه له فتأمل. قوله: (بلدة ميتاً) المراد به مطلق الأرض أو معناه المعروف. وقوله: بالنبات تفسير للأحياء به بالأنبات فقوله: بالنبات بدل من قوله به أو متعلق بنحيي على أنّ الباء الأولى آية أو سببية وهذه للملابسة أو على حدّ أكلت من بستانك من العنب وجعله تفسيراً على الاستخدام في ضمير به تعسف وقوله غير جار على فعله يعني أنه من أمثلة المبالغة التي لا تشبه المضارع في الحركات والسكنات حتى يعمل عمله في غير شدوذ كما ذكره النحاة ويزيد بدلالته على الثبوت فلذا أجزيت مجرى الجوامد في عدم عملها والحيا بالقصر المطر. ولذلك نكر يعني أن تنكيره للتنويع فالمراد نوع من الإناسي والأنعام وهم سكان البوادي وكذا تنكير بلدة ومن تبعية أو بيانية وكثيراً صفة لهما لا على البدل والأنهار إن كانت من الأمطار فالمراد ما كان بلا عود منها وبهم وبما حولهم الجار والمجرور وما عطف عليه خير مقدّم وغنية بمعنى استغناء مبتدأ مؤخر والسقيا بالضم بمعنى السقي وسائر الحيوانات يعني به ما عدا الأنعام وهو وجه لتخصيصها مع احتياج غيرها للسقي.

إحياء الأرض فإنه سبب لحياتها وتعيشها وقرىء نسقيه بالفتح وأسقى لغتان وقيل: أسقاه جعل له سقيا وأناسي بحذف ياء وهو جمع إنسي أو إنسان كظرابي في ظربان على أن أصله أناسين فقلبت النون ياء ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ﴾ صرّفنا هذا القول بين الناس في القرآن وسائر الكتب أو المطر بينهم في البلدان المختلفة والأوقات المتغايرة والصفات المتفاوتة من وابل وطل وغيرهما وعن ابن عباس ما عام أمطر من عام ولكن الله قسم ذلك بين عباده على ما يشاء وتلا هذه الآية أوفى الأنهار والمنايع ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ ليتفكروا ويعرفوا كمال القدرة وحق النعمة في ذلك ويقوموا بشكره أو ليعتبروا بالصرف عنهم وإليهم ﴿فَأَبَئُكَ كُفْرًا إِلَّا كُفْرًا﴾ إلا كفران النعمة وقلة الاكتراث لها أو جحودها بأن يقولوا مطرنا بنوء كذا ومن لا يرى الأمطار إلا من الأنواع كان كافراً بخلاف من يرى أنها من خلق الله والأنواء وسايط

وقوله: مع أن الخ وجه آخر لتخصيصها بالذكر والقنية بكسر القاف وضمها ما يقتنيه لنفسه وعليته بعين مهملة ولام ساكنة جمع على كصبية وصبي والعلي الشريف لكنهم يقولون في الاستعمال عليه الناس بمعنى أكثرهم وهو المراد كما في شرح الكشاف. قوله: (وسقي وأسقي) بمعنى أي أوصله إلى ما يشربه وجعل السقيا له بمعنى تهيتها وإعدادها ويقال سقي وأسقي وسقى بمعنى واحد وقد فرق بينها وهي متقاربة وقوله وأناسي أي قرىء أناسي بحذف ياء أفاعيل فيكون بياء خفيفة ساكنة كما جمع أنعام على أناعم وظربان بكسر الظاء وسكون الراء المهملة وبناء موحدة دويبة منتنة الريح ويجمع على ظرابي بتشديد الباء وأصله ظرابين فأبدلت نونه ياء وأدغمت وكون إناسي جمع إنسان وأصله أناسين مذهب سيبويه وكونه جمع إنسي مذهب الفراء والمبرد والزجاج وأورد عليه في الدر المصون إن فعالي إنما يكون جمعاً لما فيه ياء مشددة إذا لم يكن للنسب ككرسي وكراسي وما فيه ياء النسب يجمع على أفاعلة كازرقى وأزارقة وكون يا إنسي ليست للنسب بعيد فحقه أن يجمع على أناسية وقال: في التسهيل أنه أكثرى فلا يرد ما ذكر. قوله: (صرّفنا هذا القول) المفهوم من السياق وهو ذكر إنشاء السحاب وإنزال القطر وتصريفه وتكريره وذكره على وجوه ولغات مختلفة أو المطر فالضمير له لفهمه من قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ وتصريفه تحويل أحواله وأوقاته وإنزاله على أنحاء مختلفة. وقوله: ما عام الخ ما نافية وأمطر أفعل تفضيل بمعنى أكثر مطراً يعني ليس تفاوت السنين فيه إلا لحكمة إلهية وهذا الحديث رواه الحاكم والطبراني. وقوله: أو في الأنهار والمنايع معطوف على قوله في البلدان فمعنى تصريفه تقسيمه عليها. وقوله: أو ليعتبروا وقع في نسخة بالواو. قوله: (إلا كفران النعمة) فالكفور بمعنى كفران النعمة بعدم الاكتراث والمبالاة بها أو الجحود والإنكار لها رأساً بإضافتها لغيره بأن يقولوا مطرنا بنوء كذا والنوء كما في أدب الكاتب سقوط النجم في المغرب مع الفجر وطلوع آخر يقابله من ساعته في المشرق من ناء نهض لأن الطالع ينهض وبعضهم يجعل النوء السقوط فهو من الأضداد وكانوا إذا سقط نجم وطلع آخر فكان عنده مطر أو ريح أو برد أو حر نسبه إلى الساقط إلى أن يسقط الذي بعده فإن سقط ولم يكن مطر قيل

وامارات بجعله تعالى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾ نبياً ينذر أهلها فيخف عليك أعباء النبوة لكن قصرنا الأمر عليك لإجلالاً لك وتعظيماً لشأنك وتفضيلاً لك على سائر الرسل فقابل ذلك بالثبات والاجتهاد في الدعوة وإظهار الحق ﴿فَلَا تَطْعُ الْكَافِرِينَ﴾ فيما يريدونك عليه وهو تهيج له عليه الصلاة والسلام وللمؤمنين ﴿وَجَهْدُهُمْ بِهِ﴾ بالقرآن أو يترك طاعتهم الذي يدل عليه فلا تطع والمعنى أنهم يجتهدون في إبطال ححك فقابلهم بالاجتهاد في مخالفتهم وإزاحة باطلهم ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ لأن مجاهدة السفهاء بالحجج أكبر من مجاهدة الأعداء بالسيف أو لأن مخالفتهم ومعاداتهم فيما بين أظهرهم مع عتوهم وظهورهم أو لأنه جهاد مع كل الكفرة لأنه مبعوث إلى كافة القرى ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ خلاهما متجاورين متلاصقين بحيث لا يتمازجان من مرج دابته إذا خلاها ﴿هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٌ﴾

خوي وأخوى انتهى. ثم إنه أشار إلى ما في الكشف من أنه إن اعتقد أن النجوم فاعلة ومؤثره استقلالاً فهو كافر وإن اعتقد أنها أسباب يسببها الله بفعله وخلقه أو أمارات نصبها لا يكفر وكذا سائر أحكام النجوم وظاهره أنه لا يأتى أيضاً وقد صرح الإمام بأنه خطأ. قوله: (نبياً ينذر أهلها الخ) ما ذكره المصنف أحسن من قول بعضهم يعني أن المقصود من البعثة إبلاغ الدعوة وإلزام الحججة لا الاهتمام في أمر الهداية وإلا لفعلنا ما هو ادعى لذلك من دعوة كل أهل قرية بنذير مستقل وقد كفيينا بتركة مؤنثه وإعباء النبوة أثقالها استعارة وتعظيمه وإجلاله بعدم نبى في عصره ظاهر وأورد على قوله: وتفضيلاً لك على سائر الرسل أنه لا يلزم من تخصيصه بالرسالة في زمانه تفضيله على سائر الرسل إلا إذا ثبت أن كل رسول معه نبى. كذلك ويدفع بأنه تعليل لعموم رسالته المفهوم من السياق وهو مخصوص به كما تقرّر فتدبر.

قوله: (فقابل ذلك بالثبات والاجتهاد الخ) أي قصر الرسالة عليه نعمة جليلة ينبغي شكرها وهو بمقابلتها بذلك لأن إعلاء كلمة الله لازم وليس في الوجود غيره حتى يقوم له بذلك فيلزم ما ذكر وهذا بيان لمحصل المعنى وتوطئة لقوله: ﴿فلا تطع﴾ الخ وبيان لترتبه عليه واقترانه بالفاء وليس في الكلام حذف وتقدير كما قيل حتى يرد أن فيه حذف العاطف والمعطوف ويتكلف لتوجيهه ما تكلفوه. وقوله: فيما يريدونك عليه في الأساس أراده على كذا إذا حملة عليه. وقوله: وهو تهيج أي تحريك لغيرته وإلا فإطاعته لهم غير متصورة حتى ينهى عنها وإذا خوطب بشيء تضمن خطاب أمته فلذا قال وللمؤمنين. قوله: (بالقرآن أو بترك طاعتهم الخ) يعني أن ضمير به إما للقرآن أو للترك المفهوم من النهي والباء للاستعانة أو للملابسة. وقوله: والمعنى أي على الثاني يعني إنا عظمتناك بجعلك مستقلاً بمسك الختام ليذكر لك حسن الجزاء فعليك بالمجاهدة والمصابرة ولا تعباً بما قابلوا به من الإباء والمشاجرة ومدار السورة على عموم بعثته لكافة الناس ولذا جعل براعة استهلالها تبارك الذي الخ وجوز في الكشف رجوعه إلى كونه نذيراً أي جاهدهم بسبب كونك نذيراً للكافة. قوله: (لأن مجاهدة الخ) بيان لكون ما ذكر جهاداً أكبر لأنه أشق وإلا لم فيه أشد لكونه روحانياً. وقوله: (فيما بين أظهرهم) خبر أن

قامع للعطش من فرط عذوبته ﴿وَهَذَا يَلِجُ أَجَاجٌ﴾ بليغ الملوحة وقرىء ملح على فعل ولعل أصله مالح فخفف كبرد في بارد ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾ حاجزاً من قدرته ﴿وَبِحَجْرٍ مَّحْجُورًا﴾ وتنافراً بليغاً كان كلاً منهما يقول للآخر ما يقوله المتعوذ للمتعوذ عنه وقيل حدّاً محدوداً

وهو بيان لكونه أكبر أيضاً ولم يحمله على الجهاد بالسيف لأنّ السورة مكية. وقوله: إلى كافة القرى فهم من قوله: ولو شئنا الخ واستعمل كافة معرفة غير منصوبة على الحال وقد منعه بعضهم والجواب عنه مذكور في شرحنا للدرة. قوله: (خلاهما بالتشديد) أي تركهما والمرج وإن كان مطلق الاختلاط ومنه الهرج والمرج لكن ما ذكره يفهم مما بعده إذ لو اختلطا لم تبق الحلاوة فيه والإشارة إلى كل منهما على حدة دالة على ذلك أيضاً ومرج الدابة إرسالها لترعى. وقوله: هذا عذب فرات الخ إما استئناف أو حال بتقدير مقولاً فيه والفرات الشديد العذوبة من فرتة وهو مقلوب من رفته إذا كسره لأنه يكسر سورة العطش ويقمعها كما أشار إليه المصنف والأجاج ضدّه وهو الشديد الملوحة، وقوله: قرىء سلح بوزن حذر هي قراءة شاذة لطلحة ابن مصرف والحامل على القول بأنّ أصله مالح فخفف إنه لم يسمع ملح بمعنى مالح ولذا أنكر هذه القراءة أبو حاتم. وقوله: كبرد في بارد يشير إلى ما سمع عن العرب في قوله:

أصبح قلبي صرداً وصلياناً برداً

الخ إلا أنه قيل عليه إنّ الأحسن جعله لغة أصلية أو مخفف مليح لأنه ورد بمعنى مالح لأنّ مالحاً أنكره بعض أهل اللغة وقال إنه عامي وإن كان الصحيح أنه مسموع من العرب كما أثبتته أهل اللغة وأنشدوا لإثباته شواهد كثيرة. قوله: (حاجزاً من قدرته) فهو كقوله: ﴿بغير عمد ترونها﴾ يريد لا عمد لها. وإنما هي مرفوعة بقدرته كما مرّ. قوله: (وتنافراً بليغاً) بيان للمعنى المراد منه وهو التمييز التام وعدم الاختلاط وقد مر أنّ حجراً محجوراً كلام يقوله المستعيز لما يخافه كما فصلناه ثمة فأشار المصنف إلى أنه مراد هنا لكن مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿بينهما برزخ لا يبغيان﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٢٠] فجعل كلاً منهما في صورة الباغي على صاحبه المستعيز منه وهي استعارة تمثيلية كما في تلك الآية وتقريرها كما في شروح الكشاف أنه شبه البحران بطائفتين متعاديتين يريد كل منهما البغي على الآخر لكنهما امتنعا من ذلك لمانع قوي مجبر فهي مصرحة تمثيلية بولغ فيها هنا حيث جعل المعنى المستعار كاللفظ المقول لأنّ كلاً منهما يتعوذ من صاحبه فانقلبت المصرحة مكنية ولذا كانت من أحسن الاستعارات فلما منعه لما فيه من الاختلاط شبه ذلك المنع بجعلهما قائلين هذا القول فعبر بأنه جعل بينهما هذه الكلمة عن ذلك وظاهر تقريرهم أنه لا تقدير فيه وقد جعل بعضهم على هذا حجراً محجوراً منصوباً بقول مقدّر ولا بعد فيه وجوز فيه بعضهم أن يكون مجازاً مرسلأ فأطلق حجراً محجوراً على ما يلزمه من التنافر البليغ وقال إنّ كلام المصنف يحتملها. وقوله: كان الخ بيان للزوم أو للمشابهة وما قبله بيان لحاصل المعنى والمتعوذ بصيغة الفاعل ولما فيه من معنى التباعد علق به قوله عنه أي عن الآخر فتدبر. قوله: (وقيل حدّاً محدوداً) فحجراً بمعنى منعا صار بمعنى مانع

وذلك كدجلة تدخل البحر فتشقه فتجري في خلاله فراسخ لا يتغير طعمها. وقيل المراد بالبحر العذب النهر العظيم مثل النيل وبالبحر الملح البحر الكبير وبالبرزخ ما يحول بينهما من الأرض فتكون القدرة في الفصل واختلاف الصفة مع أنّ مقتضى طبيعة أجزاء كل عنصر أن تضامت وتلاصقت وتشابهت في الكيفية ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ يعني الذي خمر به طينة آدم أو جعله جزءاً من مادة البشر ليجتمع ويسلس ويقبل الأشكال والهيآت بسهولة أو النطفة ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ أي قسمه قسمين ذوي نسب أي ذكوراً ينسب إليهم وذوات صهر أي إناثاً يصاهر بهنّ كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنَ الزَّوْجِينَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ ﴿وَكَانَ رِزْقَكَ قَدِيرًا﴾ حيث خلق من مادة واحدة بشراً ذا أعضاء مختلفة وطباع متباينة وجعله قسمين متقابلين وربما يخلق من نطفة واحدة توأمين ذكراً وأنثى ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ يعني الأصنام أو كل ما عبد من دون الله إذ ما من مخلوق يستقل بالنفع والضّرر ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ يظهر الشيطان بالعداوة والشرك والمراد بالكافر الجنس أو أبو جهل وقيل هيناً مهيناً لا وقع له عنده من قولهم ظهرت به إذا نبذته خلف ظهره فيكون

فهو مجاز أيضاً والمعنى أنه منعهما عن الامتزاج حتى بعد دخول أحدهما في الآخر فقوله: وذلك إشارة إلى مزجها مع الحدّ بينهما وفيه نوع تساهل لا يخفى. قوله: (وقيل المراد الخ) إنما مرضه لأن البرزخ إذا كان بمعنى الأرض لا يدلّ على كمال القدرة كما في الوجه الأول لا لإطلاق البحر على النهر العظيم لشيوعه حتى جعل حقيقة وإن لم يجعل حقيقة ففيه تغليب لكنه أورد على الأول إنّ عدم التغير أصلاً مع بعده مخالف للمحسوس وحيلولة الأرض إنما هي في مجاريه وإلا فهو ينتهي للبحر. وقوله: فتكون القدرة في الفصل بالأرض بينهما واختلاف الصفة هي العذوبة والملوحة والعنصر هنا الماء بجملة لأنه عنصر واحد. وقوله: إن تضامت خبر أن وأن فيه مصدرية. قوله: (يعني الذي خمر به طينة آدم) فالمراد بالماء المعروف وتعريفه للجنس والمراد من البشر آدم أو هو وذريته ومن ابتدائية ويسلس بمعنى يلين وقوله: أو النطفة معطوف على قوله: الذي قيل ولم يقل إنساناً لأنه مجموع البدن والروح وهي غير مخلوقة من الماء وخدش بقوله: ﴿خلق الإنسان من نطفة﴾ [سورة النحل، الآية: ٤] وقوله: قسمه قسمين إشارة إلى أنّ الواو للتقسيم، فإنها ترد له كما ذكره وأنّ قوله نسباً وصهراً بتقدير مضاف حذف ليدل على المبالغة ظاهراً والمراد بذئ النسب المذكور لأنّ النسب إلى الآباء والمصاهرة التزوج بالإناث. وقوله: طباع متباينة تقدّم إنّ الطباع تكون جمع طبع ولذا قال متباينة والقسمان المتقابلان الذكر والأنثى وقوله: نطفة واحدة المراد الوحدة النوعية. قوله: (ما لا ينفعهم) أي إن عبده ولا يضرهم إن لم يعبده. وقوله: إذ ما من مخلوق ما نافية ومن فيه زائدة واستقلاله بالنفع والضّرر أي من غير إرادة الله وتقديره. وقوله: يظهر الشيطان إشارة إلى أنّ فعلاً بمعنى فاعل كنديم وجليس بمعنى منادم ومجالس والمظاهرة المعاونة والمتابعة وإذا أريد بالكافر الجنس فهو إظهار في مقام الإضمار لنعي كفرهم عليهم. قوله: (وقيل هيناً مهيناً) ففعل بمعنى

كقوله: ﴿وَلَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ للمؤمنين والكافرين ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ على تبليغ الرسالة الذي يدل عليه إلا مبشراً ونذيراً ﴿مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ﴾ إلا فعل من شاء ﴿أَنْ يَتَّخِذَ إِلَهًا مِنْ دُونِهِ سَبِيلًا﴾ أن يتقرب إليه ويطلب الزلفى عنده بالإيمان والطاعة فصور ذلك بصورة الأجر من حيث إنه مقصود فعله واستثناءه منه قلماً لشبهة الطمع وإظهار الغاية الشفقة حيث اعتدّ بإنفاعك نفسك بالتعرض للشواب والتخلص عن العقاب أجراً وافياً مرضياً به مقصوراً عليه وإشعاراً بأن طاعاتهم تعود عليه بالشواب من

مفعول أي مرمياً به من قوله جعلته بظهر مني إذا نبذته وتركته ومرضه لأن المعروف ظهير بمعنى معين لا بمعنى مظهر به. وقوله: فيكون كقوله الخ أي بمعناه ويقرب منه أيضاً لأن من وراء الظاهر لا ينظر إليه ولا يكلم ومثله يواجه والظهير يطلق على الواحد والجماعة وهو على هذا مجاز عن عدم الالتفات وأما الآية المذكورة فمجاز أو كناية. قوله: (للمؤمنين والكافرين) أي ما أرسلناك في حال من الأحوال إلا حال كونك مبشراً ومنذراً فلا تحزن على عدم إيمانهم. وقوله: للمؤمنين والكافرين لف ونشر ويجوز تعميم الإنذار للعصاة أيضاً كما جوزه المصنف في غير هذه الآية واقتصر على صيغة المبالغة في الإنذار لتخصيصه بالكافرين إذ الكلام فيهم والإنذار الكامل لهم وهذا هو المناسب لظاهر كلام المصنف ولو قيل إن المبالغة باعتباراً لكم لشموله للعصاة جاز. قوله: (على تبليغ الرسالة الخ) أو على المذكور من التبشير والإنذار. وقوله: إلا فعل من شاء يعني إن فيه مضافاً مقدراً والاستثناء متصل على هذا كما صرحوا به ولذا صرح المصنف بالانقطاع في الوجه الثاني واستنائه من الأجر كالاستثناء في قوله: ولا عيب فيهم غير أن نزيلهم يعاب بنسيان الأحبة والوطن...

وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما أشار إليه المصنف بقوله فصور الخ وكونه متصلاً بناء على الادعاء وفيه تفصيل في شرح التلخيص لا حاجة لذكره هنا. وقوله: يتقرب الخ يعني أن اتخاذ السبيل إلى الله أي إلى رحمته أو جنبه والمراد به لازم معناه لأن من سلك طريق شيء قرب إليه بل وصل. وقوله: صورته بصورة الأجر لإدخاله فيه حتى استثنى وكونه مقصوداً بالفعل وذلك إشارة إلى فعل من شاء. وقوله: قلماً إما مفعول له أو مصدر أو حال بتأويل قالماً وكذا قوله: إظهاراً وإشعاراً أي لما يعرض للعقول القاصرة من توهم أن اجتهاده في دعوته حياً للرياسة أو طمعاً في المال وقوله: إظهار الخ أي لإظهار شفقة النبي ﷺ على أمته أو الله وضمير اعتدّ له أيضاً وضمير انفاعك لغير معين والمراد كل مؤمن مبلغ وقد مر إن الإنفاع لم يوجد في اللغة وبالتعرض متعلق به فهو كقول ذي شفقة عليك قد سعى لك في تحصيل مال ما أطلب منك ثوباً على ما سعيت إلا أن تحفظ هذا المال ولا تضيعه. وقوله: أجراً منصوب باعتدّ لتضمنه معنى الجعل وكونه وافياً أي تاماً مرضياً لحصره فيه لعدم الاعتداد بغيره. وقوله به متعلق بمرضياً لتضمنه معنى قانعاً أو الباء زائدة وضمير عليه للأجر. أو للرسول ﷺ وكون طاعتهم تعود عليه من جعلها أجراً له. ولذا ورد عنه ﷺ لي أجري وأجر من يتبعني لأن الدال

حيث إنها بدلالته . وقيل : الاستثناء منقطع معناه لكن من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً فليفعل ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَىٰ آلِهِي لَا يَمُوتُ﴾ في استكفاء شرورهم والإغناء عن أجورهم فإنه الحقيق بأن يتوكل عليه دون الأحياء الذين يموتون فإنهم إذا ماتوا ضاع من توكل عليهم ﴿وَسَيِّحٌ مِّمَّيَّةً﴾ ونزهه عن صفات النقصان مثبياً عليه بأوصاف الكمال طالباً لمزيد الأنعام بالشكر على سوابغه ﴿وَكَفَىٰ بِهِ يَذُنُوبَ عِآدٍ﴾ ما ظهر منها وما بطن ﴿خَيْرًا﴾ مطلعاً فلا عليك إن آمنوا أو كفروا ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ قد سبق الكلام فيه ولعل ذكره زيادة تقرير لكونه حقيقاً بأن يتوكل عليه من حيث إنه الخالق للكل والمتصرف فيه وتحريض على الثبات والثبات في الأمر فإنه تعالى مع كمال قدرته وسرعة نفاذ أمره في كل أمر إذ خلق الأشياء على تودة وتدرج ﴿الرَّحْمَنُ﴾ خبر للذي إن

على الخير كفاعله ولا منافاة بينه وبين الوجه الأول لأن الإشعار ببناء على أن الأجر حقيقي والتصوير ببناء على خلافه لأن الأول بالنظر إلى نفس فعلهم وهذا بالنظر إلى ما يلزمه ويترتب عليه فجاز اعتبار الأجر وعدمه . قوله : (منقطع الخ) قال بمعنى لكن والاستدراك باعتبار أن المراد من شاء أن يتخذ سبيلاً بالإنفاق القائم مقام الأجر كالصدقة والنفقة في سبيل الله لا مطلقاً ليناسب الاستدراك . قوله : (فإنه الحقيق بأن يتوكل عليه دون الأحياء) فيه إشارة إلى أنه يفيد الحصر لأن أصله توكل على الله فلما عدل عنه إلى ما ذكر أفاد بشحواه أن من ليس كذلك لا يصح التوكل عليه أما غير الأحياء كالأصنام فظاهر وأما من يموت فلأنهم إذا ماتوا ضاع من توكل عليهم ولذا قيل إنه لا يصح لذي عقل أن يثق بمخلوق بعد نزول هذه الآية أو لأنه لترتب الحكم على وصف مناسب وهو أن المتوكل عليه دائم باق معتمد عليه فصح الحصر . قوله : (ونزهه عن صفات النقصان) قدم التنزيه لأنه تخلية وقوله : مثبياً إشارة إلى أن قوله بحمد وحال والباء للملابسة والثناء بأوصاف الكمال معنى الحمد وهو إذا وقع في مقابلة الأنعام اتحد مع الشكر الموجب للمزيد لقوله : ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾ [سورة إبراهيم، الآية : ٧] وهو المراد كما أشار إليه المصنف . وسوابغه بالغين المعجمة بمعنى نعمه كما قال أسبغ عليكم نعمه . وفي نسخة سوابقه بالقاف بمعنى ما قدمه من النعم السابقة . قوله : (ما ظهر منها وما بطن) هو معنى خبير لأن الخبرة معرفة بواطن الأمور كما ذكره الراغب ومن علم البواطن علم الظواهر بالطريق الأولى فيدل عليهما مطابقة والتزاماً وقيل إنه من الجمع المضاف لأنه من صيغ العموم وهو المناسب لتقديمه وخبيراً مفعول أو حال أو تمييز والمفعول محذوف وبذنوب صلة كفى أو خبيراً وبأوه زائدة وقوله فلا عليك إشارة إلى أن المقصود تسليته ﷺ بهذه الجملة وقوله : وقد سبق أي في سورة الأعراف وإنه بكسر الهمزة أو فتحها . قوله : (ولعل ذكره زيادة تقرير) هذا على وجوه الإعراب وقد قيل إنه على الثاني أظهر وهو على الأول مستأنف يحتمل أن يكون جواب سؤال تقديره لم أمهلهم مع علمه بذنوبهم . والتحريض على الثاني من القرينة وهي العلم بقدرته على إيجادها في أقل من لمح البصر . وهو مروى عن سعيد بن جبير رضي الله عنه فلا

جعلته مبتدأ ولمحذوف إن جعلته صفة للحَيِّ أو بدل من المستكَنِّ في استوى وقرىء بالجر صفة للحَيِّ ﴿فَسْتَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ فاسأل عما ذكر من الخلق والاستواء عالماً يخبرك بحقيقته وهو الله تعالى أو جبريل أو من وجده في الكتب المتقدمة ليصدقك فيه وقيل الضمير للرحمن والمعنى إن أنكروا إطلاقه على الله تعالى فاسأل عنه من يخبرك من أهل الكتاب ليعرفوا مجيء ما يرادفه في كتبهم وعلى هذا يجوز أن يكون الرحمن مبتدأ والخبر ما بعده والسؤال كما يعدى بعن لتضمنه معنى التفتيش يعدى بالباء لتضمنه معنى الاعتناء وقيل: إنه

وجه لما قيل إنه بعيد لعدم القرينة الدالة عليه والتؤدة التمهّل والتدرج إيجاداً شيئاً فشيئاً. قوله: (إن جعلته صفة للحَيِّ) ويؤيده قراءة الجرّ في الرحمن ويحتمل نصب الذي على الاختصاص وكون الرحمن مبتدأ خبره فاسأل الخ كقوله:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

كما سيشير إليه. قوله: (فاسأل عما ذكر الخ) إشارة إلى أنّ الضمير راجع للخلق والاستواء وأفرد لتأويله بما ذكر ومثله كثير لا سيما في اسم الإشارة وما قيل إنه للرحمن والسؤال عن تفصيل رحمته بعيد وذكر عن بيان لحاصل المعنى وإنه صلة أسأل لا إشارة إلى أنّ الباء بمعنى عن لما سيأتي ولو قيل إنّ فيه إيماء إليه لم يبعد. وقوله: عالماً تفسير خبيراً ويخبرك جواب الأمر لا تفسير للخبير كما توهم وقيل إنه صفة لعالم وفائدة الأمر بالسؤال على الأخير تصديقه وتأبيده وعلى ما قبله مع تقدم إخبار الله به أن ما تقدم يفيد علماً إجمالياً والسؤال عن حقيقته وتفصيله وأما جعل السؤال مجازاً عن الاعتناء وهو المراد بالتضمنين وإن كان المصنف يستعمله بهذا المعنى فمع بعده ينافيه أول كلامه فإنّ قوله بحقيقته يقتضي أن السؤال على حقيقته. وقوله ليصدقك في نسخة يصدقك بجزمه في جواب الأمر وهذا على الأخير لا على الوجوه كما قيل. قوله: (وقيل الضمير للرحمن) إنما قال ما يرادفه لأنّ كتبهم ليست عربية ولم يرتضه لعدم مناسبتها لما قبله ولأنّ فيه عود الضمير للفظ الرحمن دون معناه وهو خلاف الظاهر ولأنه كان الظاهر حينئذ أن يؤخر عن قوله ما الرحمن وكونه مبتدأ خبره ما بعده والفاء زائدة جار في الوجوه فلا وجه لتخصيصه. قوله: (كما يعدي بعن الخ) يعني أنه في الأصل متعدّ لاثنين بنفسه وقد يعدى بما ذكر لكون ما ذكر في ضمن معناه ويصح أن يراد التضمنين الاصطلاحى وقد مر أنّ المصنف يستعمل التضمنين بمعنى المجاز. وقوله: وقيل إنه وفي نسخة به وخبيراً مفعول أسأل ويصح تنازعهما فيه وفيه حينئذ نوع من البدع غريب يسمى المتجاذب وهو كون لفظ واحد بين جملتين يصح جعله من الأولى والثانية وقد ذكره السعد في أواخر شرح المفتاح وهو كثير في الفارسية وهذا مما غفل عنه أصحاب البديعيات وقد نظمنا فيه أبياتاً ليس هذا محلها وبقي في الكشاف وجه آخر وهو أنه تجريد كقولك: رأيت به أسداً أي برؤيته أي أسأل بسؤاله خبيراً والمعنى إن سألته وجدته خبيراً وباء التجريد سببية عنده قال في

صلة خبيراً ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ لأنهم ما كانوا يطلقونه على الله أو لأنهم ظنوا أنه أراد به غيره ولذلك قالوا ﴿أَنسَجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ أي للذي تأمرناه يعني تأمرنا بسجوده أو لأمرك لنا من غير عرفان وقيل لأنه كان معرباً لم يسمعه وقرأ حمزة والكسائي يأمرنا بالياء على أنه قول بعضهم لبعض ﴿وَرَادَهُمْ﴾ أي الأمر بالسجود للرحمن ﴿ثَوْرًا﴾ عن الإيمان ﴿نَبَارَكَ الَّذِي جَمَعَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ يعني البروج الاثني عشر سميت به وهي القصور العالية لأنها للكواكب السيارة والمنازل لسكانها واشتقاقه من التبرج لظهوره ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا﴾ يعني الشمس لقوله وجعل الشمس سراجاً وقرأ حمزة والكسائي سراجاً وهي الشمس والكواكب الكبار ﴿وَقَمَرًا مِّنِيرًا﴾ مضيئاً بالليل وقرىء وقمرأ أي ذا قمر وهو جمع قمرآ

الكشف وهو أوجه ليكون كالتميم لقوله: الذي خلق الخ فإنه لإثبات القدرة مدمجاً فيه العلم. قوله تعالى: ﴿اسجدوا للرحمن﴾ لا يخفى موقع هذا الاسم الشريف هنا وفيه معنى أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فافهمه ووقع السؤال بما دون من لأنه عن معناه أو لأنه مجهول كما يقال للشيخ المرثي ما هو فإذا عرف قيل من هو. وقوله: ما كانوا يطلقونه على الله ولذا قيل إنه عبراني وأصله رخماني بالخاء المعجمة ولذا أنكروه كما سيأتي وظنوا أنه غير الله وقوله ولذلك أي لأحد هذين الأمرين أو للثاني قيل وهو الأقرب لأن ما بعده ناظر له. قوله: (للذي تأمرناه) إشارة إلى أن ما موصولة عائدها محذوف وقوله يعني تأمرنا بسجوده على الحذف والإيصال والأصل تأمرنا بالسجود له ثم بسجوده ثم تأمرنا سجوده كأمرتك الخير ثم تأمرناه بحذف المضاف ثم تأمرنا كما ذكره أبو البقاء وهل هذا الحذف تدريجي أولاً قولان. وقوله: أو لأمرك على أن ما مصدرية واللام تعليلية والمسجود له محذوف أو متروك ومَرَض كونه معرباً بعده ولشهرة اشتقاقه وهو قول ثعلب وقولهم: رحمن اليمامة يأباه واستدل بهذه الآية وبتقديمه على الرحيم وجوابه ظاهر مما مر وعلى هذا فالمقصود من قولهم ما الرحمن التعريف اللفظي. وقوله: الأمر بالسجود للرحمن لعلمه مما مر والإسناد مجازي وجملة وزادهم معطوفة على قالوا لا على مقوله وفي الباب أن الضمير للسجود لما روي أنه ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم سجدوا فتباعدوا عنهم مستهزئين وعليه فليس معطوفاً على جواب إذا بل على مجموعه فلا يرد عليه أنه غير شديد معنى فتأمل. قوله: (البروج الاثني عشر هي معروفة) وقوله: سميت به أي أطلق لفظ البروج عليها وهي في الأصل بمعنى القصور على طريق التشبيه. ثم شاع فصار حقيقة فيها، وعن الزجاج أن البرج كل مرتفع فلا حاجة إلى التشبيه أو النقل. قوله: (واشتقاقه) أي البرج المفهوم من البروج. وقوله: لظهوره إشارة إلى أن التبرج بمعنى الظهور لا الإظهار وقد مر ما فيه وهذا كاشتقاق الوجه من المواجهة وهو اشتقاق كبير فلا يرد عليه أن الظاهر العكس لأن المزيد يؤخذ من المجرد إذ عادة الأدباء جعل الأشهر مشتقاً منه وضمير فيها للبروج أو للسماء وهو أظهر. قوله: (وهي الشمس والكواكب الكبار) وقد جوز فيه أن يكون من قبل إن إبراهيم كان أمة قالتا لأنها لعظمتها وكمال إضاءتها كأنها سرج كثيرة أو جمع باعتبار الأيام

ويحتمل أن يكون بمعنى القمر كالرشد والرشد والعرب والعرب ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ أَيْلَ وَالنَّهَارَ خَلْفَةً﴾ أي ذوي خلفه يخلف كل منهما الآخر بأن يقوم مقامه فيما ينبغي أن يعمل فيه أو بأن يعتقبا لقوله تعالى واختلاف الليل والنهار وهي للحالة من خلف كالركبة والجلسة ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكُرَ﴾ أن يتذكر آلاء الله ويتفكر في صنعه. فيعلم أن لا بد له من صنائع حكيم واجب الذات رحيم على العباد ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ أن يشكر الله تعالى على ما فيه من النعم أو ليكونا وقتين للمتذكرين والشاكرين من فاته ورده في أحدهما تداركه في الآخر وقرأ حمزة أن يذكر من ذكر بمعنى تذكر وكذلك ليذكروا ووافق الكسائي فيه ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ مبتدأ خبره أولئك يجزون الغرفة أو ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ وإضافتهم إلى الرحمن

والمطالع ومنهم من فسر السرج بالكواكب الكبار واعترض على المصنف بأنه يلزم تخصيص القمر بالذكر بعد دخوله في السرج والمناسب تخصيص الشمس لكمال مزيتها على ما سواها وردّ بأنه بعد تسليم دخوله في السرج خص بالذكر لأنّ سنيهم قمرية ولذا قدّم الليل على النهار أي اعتبر مقدماً عليه فالليلة لليوم الذي بعدها فهم أكثر عناية به مع أنه على ما ذكره يلزمه ترك ذكر الشمس وهي أحق بالذكر من غيرها والاعتذار عنه بأنها لشهرتها كأنها مذكورة. ولذا لم تنتظم مع غيرها في قرن لا يجدي ولبعض الناس هنا كلام تركه أولى من ذكره. قوله: (مضيئاً) تقدّم الكلام على الضوء والنور والفرق بينهما. وقوله: أي ذا قمر قدر فيه ذا بمعنى صاحب لأنه جمع قمراء بمعنى منيرة وهي الليلة ذات القمر وصاحبها هو القمر نفسه فيتضح وصفه بقوله منيراً وكونه فيها ويوافق القراءة المشهورة في المعنى ومنيراً وصف للمضاف المقدر لأنّ المحذوف قد يعتبر بعد حذفه كما في قوله:

بردي يصفق بالرحيق السلسل

قوله: (أي ذوي خلفه) بفتح الواو وتثنية ذي والخلفة الاختلاف أو كونه خلفا عنه وهو مفعول ثان لجعل أو حال إن كان بمعنى خلف وإن كان بمعنى مختلف كما في القاموس فلا حذف ولا تأويل والإفراد لكونه مصدراً في الأصل. وقوله: يقوم مقامه أي ما فات فيه يعمل في الآخر. قوله: (أن يتذكر الخ) يعني أنّ هذا أصله فأبدل وأدغم والظاهر أن اللام صلة جعل ولما كان ظهور فائدة ذلك لمن يتذكر أو يشكر كانا كأنهما لم يجعلا خلفه لغيرهما ويجوز أن يكون للتعليل. وقوله: رحيم على العبادة بقريئة ما سبق من ذكر الرحمن وقوله: أو أراد أو فيه للتنويع أو للتخيير على معنى استقلاله بكل منهما ولم يؤت بالواو لثلاثتهم إنّ جمعهما لازم وقد قيل إنّ قوله والشاكرين إشارة إلى أنّ أو بمعنى الواو. وقوله: أو ليكونا وقتين الخ ظاهره إنه مقدر وهو على كل من معنيي خلفه. والورد بكسر الواو الوظيفة من قراءة ونحو ذلك وجمعه أو راد كحمل وإحمال وهذا ناظر للتفسير الأوّل لخلفه. وقوله: من ذكر أي الثلاثي. قوله: (خبره الخ) أو خبره قوله: ﴿الذين يمشون﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٦٣] وهو أقرب.

للتخصيص والتفضيل أو لأنهم الراسخون في عبادته على أن عباد جمع عابد كتاجر وتجار ﴿هَؤُلَاءِ﴾ هينين أو مشياً هيناً مصدر وصف به والمعنى أنهم يمشون بسكينة وتواضع ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ تسليماً منكم ومشاركة لكم لا خير بيننا وبينكم ولا شر أو سداداً من القول يسلمون فيه من الإيذاء والإثم ولا ينافيه آية القتال لنسخة فإن المراد به

وقوله: وإضافتهم إلى الرحمن أي دون غيره من أسمائه وضمائره لتخصيصهم برحمته أو لتفضيلهم على من عداهم لكونهم مرحومين منعماً عليهم كما يفهم من فحوى الإضافة إلى مشتق. فما قيل إنهم أضيفوا إليه مع أن الكل عبيده وأورده عليه إنه لا تخصيص حينئذ إذ العبادة تشمل الكل وغايته أن يكون ما بعده مختصاً بالظاهر أن مراده إن إضافته إلى الرحمن لا إلى غيره من أسمائه تعالى للتخصيص عن عبدة الأصنام وفيه أن التخصيص والتفضيل يوجد في إضافته إلى لفظ الله مثلاً فلا بد من ضم قصد التعريض لمن قالوا وما الرحمن كما قيل تكلف لك غني عنه بما قدمناه فتدبر. وقوله في عبادته أي أو عبوديته فليس هذا مبنياً على كونه جمع عابد ثم التعريض في كلا الوجهين لكنه في هذا أظهر. قوله: (على أن عباد جمع عابد) الظاهر أنه بضم العين وتشديد الباء وهي قراءة كما في الدر المصون كتاجر وتجار وهي جمع عابد لا عبد والأول من العبادة وهي أن يفعل ما يرضاه الرب والثاني من العبودية وهي أن يرضى ما يفعله الرب فمن قال إنه عني بقوله على أن الخ أن الوجه الثاني للإضافة مبنياً على أن عباد بكسر العين وتخفيف الباء جمع عابد وغلط من زعم أنه بالضم والتشديد وتجار بكسر التاء وتخفيف الجيم كرجل كما في قوله:

ولقد أروح على التجار مرجلا فقد خبط خبط عشواء

قوله: (هينين) يعني إن الهون مصدر بمعنى اللين والرفق ومنه حديث المؤمنين هينون لينون والمثل إذا عز أخوك فهن وهو إما مصدر مع تأويله بالوصف أي هيناً أو حال بمعنى هينين وقوله: مصدر وصف به بتأويله بالصفة هو على الوجه الثاني ويجوز أن يكون عليهما لأن الحال وصف لصاحبها معنى فالوصف بالمعنى اللغوي. وقوله: والمعنى الخ يعني أنه كناية عما ذكر. قوله: (تسليماً منكم ومشاركة) فهو منصوب على المصدرية لأنه مصدر مؤكد لفعله المضمر الذي قام مقامه والتقدير نسلم منكم تسليماً والجملة مقول القول والسلام للمشاركة وهذا المعنى كثير في كلام العرب كقوله:

طرقتك صائدة القلوب وليس ذا وقت الزيارة فارجمي بسلام...

وفي كتاب سيبويه قالوا سلاماً أي براءة منكم لأنها مكية والسلام في النساء وهي مدنية ولم يؤمر المسلمون بمكة أن يسلموا على المشركين وإنما هذا على براءة منكم وتسليماً لا خير بيننا وبينكم ولا شر اه. وإلى هذا أشار الزمخشري وتبعه المصنف رحمه الله. قوله: (أو سداداً من القول) بفتح السين أي صواباً وهو معطوف على قوله تسليماً وفي الكشف في بعض

الإغضاء عن السفهاء وترك مقابلتهم في الكلام ﴿وَالَّذِينَ يَبْتُكِرُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ في الصلاة وتخصيص البيوتة لأن العبادة بالليل أحمز وأبعد عن الرياء وتأخير القيام للروي وهو جمع قائم أو مصدر أجرى مجراه ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ لازماً ومنه الغريم لملازمته وهو إيذان بأنهم مع حسن مخالطتهم مع الخلق واجتهادهم في عبادة الحق وجلون من العذاب مبتهلون إلى الله تعالى في صرفه عنهم لعدم

الحواشي هذا تفسير ليس بسديد لأن المراد هنا يقولون: هذه اللفظة لا أنهم يقولون قولاً ذا سداد بدليل قوله سلام عليكم لا ينبغي الجاهلين (أقول) وتلك الآية لا تخالف هذا التفسير فإن قولهم سلام عليكم من سداد القول أيضاً كيف والظاهر أن خصوص اللفظ غير مقصود بل هو ما يؤدي مؤداه مما يدل على المتاركة وعدم الإثم واللغو اه. وهذا مما لا غبار عليه لما مر عن الكتاب فمن قال إن مراد القائل إن القرآن يفسر بعضه بعضاً فإذا صرح في تلك الآية بهذه اللفظة لا ينبغي التأويل بغيرها إذ الظاهر القصد إلى خصوصها والله أعلم بحكمة تخصيصه وذلك كتخصيص هذه اللفظة بمن مر على آخر مثلاً ولا يخفى أنه غفلة عن مراده وأما حكمة تخصيصها فما مر وهو أنهم لم يؤمروا بالسلام على الكفرة إذ ذاك كما صرحوا به وأما تخصيص هذه اللفظة بعد مشروعية السلام فظاهر وفي بعض الحواشي هنا خبط عجيب تركناه لطوله بلا طائل. قوله: (يسلمون فيه من الإيذاء) استعمال الإيذاء كغيره وهو صحيح قياساً واستعمالاً كما ذكره الراغب في مفرداته وإنما تركه الجوهرى وغيره على عادتهم في ترك المصادر القياسية فقوله في القاموس ولا تقل إيذاء خطأ كما مر ولا حاجة إلى اعتذار بعضهم عنه بأنهم استعملوه قياساً وهم لا يتحاشون عن مثله بل عن استعمال الخطأ المشهور.

قوله: (لنسخه) أي لنسخ ما في هذه الآية لأنها مكية وآية القتال مدنية وهو منفي لأن النفي متوجه للقيود ولأن قوله فإن الخ يدل على أن حكمها باق غير منسوخ وجعله جواباً آخر يبابه سياقه. وقوله: لربهم متعلق بما بعده وقدم للفاصلة والتخصيص واحمز بالحاء المهملة والزاي المعجمة بمعنى أشق لكونه زمان النوم والراحة. وقوله: وتأخير القيام الخ يحتمل أن التقديم لشرفه وإباء المستكبرين عنه في قوله وإذا قيل الخ وقوله أجرى مجراه أي لشموله للكثير بحسب أصله وإن كان مؤولاً بالوصف على هذا. قوله: (لازماً) وقيل معناه مهلكاً ولزومه إما للكفار أو المراد به الامتداد كما في لزوم الغريم وقوله: بأنهم أي المؤمنين ومخالطتهم وقع في نسخة بدله مخالفتهم بالقاف مفاعلة من الخلق كقوله ﷺ: «خالف الناس بخلق حسن»^(١). وما وقع في بعض النسخ من مخالفتهم بالفاء تحريف من الناسخ ووثوقهم معطوف على اعتدادهم.

(١) هو بعض حديث أخرجه الترمذي ١٩٨٨، وأحمد ٥/ ٣٥٠، ١٥٨، ٢٨٨ و ٢٣٦ والدارمي ٢/ ٢٢٣ كلهم عن أبي ذر ومعاذ بن جبل. ونصه: «اتق الله حيثما كنت واتبع السبئية الحسنة تمحها وخالق الناس يخلق حسن» وقال الترمذي: حديث حسن اه قلت بل هو حديث صحيح.

اعتدادهم بأعمالهم ووثوقهم على استمرار حالهم ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ أي يثبت مستقراً وفيها ضمير مبهم يفسره المميز والمخصوص بالذم ضمير محذوف به ترتبط الجملة باسم إن أو أحزنت وفيها ضمير اسم إن ومستقراً حال أو تمييز والجملة تعليل للعللة الأولى أو تعليل ثان وكلاهما يحتملان الحكاية والابتداء من الله ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾ لم يجاوزوا حد الكرم ﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ ولم يضيّقوا تضييق الشحيح وقيل الإسراف هو الإنفاق في المحارم والتقتير منع الواجب وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء وكسر التاء ونافع وابن عامر ولم يقتروا بضم الياء من أقر وقرأ الكوفيون بفتح الياء وضم التاء والكل واحد ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ وسطاً وعدلاً سمي به لاستقامة الطرفين كما سمي سوا لاستوائهما وقرئ بالكسر وهو ما يقام به الحاجة لا يفضل عنها ولا ينقص وهو خبر ثان أو حال مؤكدة ويجوز أن يكون الخبر وبين ذلك لغواً وقيل إنه اسم كان لكنه مبني لإضافته إلى

قوله: (مستقراً ومقاماً) الظاهر أنه كقوله:

وألقي قولها كذا ومينا

وحسنه كونه فاصلة وقيل المستقر للعصاة والمقام للكفرة وقوله: يثبت مستقراً ذكر في ساءت وجهين أحدهما أنها بمعنى بش فتعطى حكمها والمخصوص محذوف تقديره هي وهو الرابط لهذه الجملة بما هي خبر عنه إن لم يكن ضمير القصة ومستقراً تمييز والضمير المبهم عائد عليه مفسر به وأنت لتأويل المستقر بجهنم أو مطابقة للمخصوص ومقاماً قرئ بفتح الميم وضمها وجملة أنها الخ من مقول القول أو من كلامه تعالى كما سيأتي. قوله: (أو أحزنت) هذا هو الوجه الثاني فيها وهو معطوف على قوله بئس فتعطى فعل متصرف متعد ومفعوله محذوف أي أحزنت أهلها وأصحابها ومستقراً تمييز أو حال وهو مصدر بمعنى الفاعل أو اسم مكان. قوله: (والجملة تعليل الخ) قال ابن هشام في التذكرة هذا ضعيف إذ لا مناسبة بين كون الشيء لازماً وكونه ساء مستقراً، ويجاب عنه بأنه بملاحظة اللزوم والمقام فإنّ المقام من شأنه اللزوم وعلى الثاني ترك العاطف للإشارة إلى أنّ كلاّ منهما مستقل بالعلية وقوله: وكلاهما يحتملان ثني خبر كلا رعاية لمعناها ويجوز إفراده رعاية للفظها ومثله كلتا وتفصيله في كتب النحو. وقوله: والابتداء فيكون تعليلاً ليقولون ويحتمل المخالفة بجعل أحدهما مقولاً والآخر تعليلاً ثم إنه يجري في كل منهما الوجهان. قوله: (وقرأ الكوفيون بفتح الياء وضم التاء الخ) كذا في النسخ المصححة ووقع في نسخة بضم التاء وهي سهو من الناسخ. وقد جرى على عادته في جعل قراءة الأكثر أصلاً وقوله وسطاً بفتح السين والفرق بينه وبين المسكن مشهور وعدلاً بمعنى معتدلاً. قوله: (سمي) أي الوسط به أي بالقوام واستقامة الطرفين تعادلتهما كان كلاّ منهما يقاوم الآخر. وقوله: وهو أي قواماً خبر ثان لكان مؤكداً للأول وهو بين ذلك واسم كان ضمير مستتر يعود للإنفاق. ويجوز كون قواماً خبراً. وبين ذلك ظرف لغو متعلق بقواماً أو بكان إن قلنا

غير متمكن وهو ضعيف لأنه بمعنى القوام فيكون كالأخبار بالشيء عن نفسه ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ أي حرّمها بمعنى حرّم قتلها ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ أمتعلق بالقتل المحذوف أو بلا يقتلون ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ نفي عنهم أمهات المعاصي بعدما أثبت لهم أصول الطاعات إظهاراً لكمال إيمانهم وإشعاراً بأن الأجر المذكور موعود للجامع بين ذلك وتعريضاً للكفرة بأضداده ولذلك عقبه بالوعيد تهديداً لهم فقال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ جزاء إثم أو إثمًا بإضمار الجزاء وقرئ أياماً أي شدائد يقال: يوم ذو أيام أي صعب ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بدل من يلق لأنه في معناه كقوله:

بجواز تعلق الظرف بها. قوله: (الإضافته إلى غير متمكن) أي مبني وهو اسم الإشارة لأنّ المضاف قد يكتسب البناء مما أضيف إليه إذا كان ظرفاً أو في حكمه كما ذكره النحاة. وقوله فيكون كالأخبار بالشيء عن نفسه لأنّ ما بينهما هو القوام فيكون كسيد الجارية مالكةا وهو لا يصح ولا يخفى إنّ هذا غير وارد على قراءة الكسر وأما على الفتح فمتجه وما قيل من أنه من باب شعري شعري والمعنى كان قواماً معتبراً مقبولاً فهو مع بعده إنما ورد فيما اتحد لفظه وما نحن فيه ليس كذلك وكذا ما قيل إنّ بين ذلك أعم من القوام فإنّ ما بين الإقتار والإسراف لا يلزم أن يكون قواماً ووسطاً فقد يكون فوق الإقتار بقليل ودون الإسراف بقليل فتكلف أيضاً إذ ما بينهما شامل للوسط إلحاق وما عداه كالوسط من غير فرق ومثله لا يستعمل في المخاطبات لإلغازه وأما رده بأنه يلزمه الإخبار عن الأعم بالأخص وإن في مراعاة حاق الوسط حرجاً لا يمدح به فليس لأنّ الأخبار عن الأعم بالأخص جائز كالذي جاءني زيد والقائل لم يرد إلحاق الحقيقي بل التقريبي كما يدل عليه. قوله: بقليل ومثله لا حرج فيه. وقوله: لا يدعون الخ أي لا يشركون به غيره. قوله: (بمعنى حرّم قتلها) لأنّ الحلّ والحرمة إنما يتعلقان بالأفعال لا بالذوات. وقوله متعلق بالقتل المحذوف أي في قوله: حرّم الله قتلها أي حرّم قتلها بسبب من الأسباب إلا بسبب حق فهو مفرغ في الإثبات لاستقامة المعنى بإرادة العموم أو لكون حرم نفي معنى وما قيل إنه لا وجه له لاقتضائه عدم جواز قتل النفس مطلقاً ولذا لم يتعلق بحرم مع ظهوره لا وجه له وكذا إذا تعلق بلا يقتلون لكنه نفي صريح وقد جوّز فيه أن يكون صفة مصدر محذوف أي قتلاً ملتبساً بالحق أو حالاً أي ملتبسين بالحق. قوله: (نفي عنهم أمهات المعاصي) وهي الشرك والقتل والزنا وأصول الطاعة البدنية والمالية الإنفاق والأجر الموعود في قوله أولئك يجزون الخ. وقوله: ولذلك أي لقصد التعريض وقوله: أضداده أي النفي والثبوت. قوله: (جزاء أثم) على أنّ الأثم بمعنى الجزاء والعقاب كما ذكره بعض أهل اللغة. وقوله: أو إثمًا على أنه بمعنى الإثم نفسه فيكون فيه مضاف مقدر أو هو مجاز بذكر السبب وإرادة المسبب والأيام بمعنى الشدائد شائع ومنه أيام العرب لوقائعهم ومقاتلتهم وفي نسخة شديداً والجمع أصح. قوله: (لأنه في معناه) يشير إلى أنه بدل كل من كل ويحتمل أن يكون بدل احتمال البيت المذكور استشهد به النحاة على الإبدال من الشرط فتلمع بمعنى تنزل وبنا متعلق به بدل

متى تأتينا تلمس في ديارنا... تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً...
 وقرأ أبو بكر بالرفع على الاستئناف أو الحال وكذلك ﴿وَيَخَذُ فِيهِ مَهَكَاتًا﴾ وابن كثير
 ويعقوب يضعف بالجزم وابن عامر بالرفع فيهما مع التشديد وحذف الألف في يضعف
 وقرئ يخلد على بناء المفعول مخففاً وقرئ مثقلاً وتضعيف العذاب مضاعفته لانضمام
 المعصية إلى الكفر ويدل عليه قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ
 يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ بأن يمحو سوابق معاصيهم بالتوبة ويثبت مكانها لواحق طاعاتهم

من تأتينا والاستشهاد به لمجرد الإبدال من المجزوم بالشرط وليس تلمس جواب الشرط لعدم
 الفائدة فيه. والحطب الجزل اليابس الكثير وتأججاً يحتمل أن يكون بضمير التثنية لتغليب
 الحطب أو الألف للإطلاق وفيه ضمير النار لتأويله بمذكر أو أصله تأججن مضارع مؤكد بالنون
 على خلاف القياس وإذا كان حالاً فهو من فاعل يلقى والمعنى مضاعفاً له العذاب. وقوله: وابن
 كثير أي وقرأ ابن كثير. وقوله: مع التشديد متعلق بالقراءتين وفي يضعف متعلق بالتشديد.
 قوله: (مضاعفته لانضمام المعصية) جواب عن أن هذه الآية مخالفة لقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ
 سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [سورة الشورى، الآية: ٤٠] فإن العقاب لا يضاعف بخلاف الثواب. وقد أوجب
 أيضاً بأن المضاعفة بالنسبة إلى ما دونه من المعاصي ولا بعد فيه لعدم ذكر ما دونه كما قيل
 وأما ما أورد على الأول من أن تكرر لا النافية يفيد نفي كل من تلك الخصال بمعنى لا يوقعون
 شيئاً منها فمن يفعل ذلك بمعنى من يفعل شيئاً من ذلك ليتحد مورد الإثبات والنفي فلا دلالة له
 على الانضمام فليس بشيء لأنه كما عرفت تعريض للكفرة ومن يفعل شيئاً من ذلك منهم فقد
 ضم معصيته إلى كفره ولو لم يلاحظ ذلك على ما اختاره لزم أن من ارتكب كبيرة يكون مخلداً
 ولا يخفى فساده وتوارد النفي والإثبات على شيء ليس بلازم فما ذكره تعسف وخيال لا حقيقة
 له. قوله: (ويدل عليه) أي على الانضمام المذكور لما مر وهو إشارة إلى ما ذكرناه لأن استثناء
 المؤمن يدل على اعتبار الكفر في المستثنى منه. وما قيل إن المستثنى من جمع بين ما ذكر
 فيكون المستثنى منه غير جامع لها فلا يدل على الانضمام رد بأنه وإن كان كذلك لكن هنا قرينة
 على أن المستثنى منع جمع بين أعضادهما كما مر ولذا جمع بين الإيمان والعمل مع أن العمل
 مشروط بالإيمان فذكره للإشارة إلى انتفائه عن المستثنى منه ولذا قدم التوبة عليه ويحتمل أن
 تقديمها لأنها تخلية. وقوله: فأولئك الخ احتراس لأن الاستثناء من مضاعفة العذاب ربما يوهم
 ثبوت أصله ومن لم يتنبه له اعترض به فتنبه. قوله: (بأن يمحو الخ) فالتبديل بإقامة شيء مقامها
 كبديل الرديء بالجيد وقوله: أو يبذل ملكة الخ فالمراد بهما ملكتهما لأنفسهما وأدخل الباء
 على الحاصل لأنه يجوز في التبديل دخولها على الذاهب منهما كما ذكره الأزهري وقد مر
 تفصيله في البقرة فمن قال إن الأولى إدخال الباء على ملكة المعصية فإن المنصوب يكون
 الحاصل والمجرور بالباء الذاهب كما في قوله: ﴿وبدلناهم بجنتيهم جنتين﴾ [سورة سبأ، الآية:
 ١٤] لم يأت بشيء وإن كان في قوله الأول إشارة إلى ما ذكر لكنه لم يتنبه إلى أن عدول

أو يبذل ملكة المعصية في النفس بملكة الطاعة وقيل: بأن يوفقه لأضداد ما سلف منه أو بأنه يثبت له بدل كل عقاب ثواباً. ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ فلذلك يعفو عن السيئات ويثيب على الحسنات ﴿وَمَنْ تَابَ﴾ عن المعاصي بتركها والندم عليها ﴿وَعَجَلَ صَلِيحًا﴾ يتلافى به ما فرط أو خرج عن المعاصي ودخل في الطاعة ﴿فَإِنَّهُ يُؤْتِبُ إِلَى اللَّهِ﴾ يرجع إلى الله بذلك ﴿مَتَابًا﴾ مرضياً عند الله ماحياً للعقاب محصلاً للثواب أو يتوب متاباً إلى الله الذي يحب التائبين ويصطنع بهم أو فإنه يرجع إلى الله وإلى ثوابه مرجعاً حسناً وهذا تعميم بعد تخصيص ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ لا يقيمون الشهادة الباطلة أو لا يحضرون محاضر الكذب فإن مشاهدة الباطل شركة فيه ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ﴾ ما يجب أن يلقي ويطرح ﴿مَرُّوا كِرَامًا﴾ معرضين عنه مكرمين أنفسهم عن الوقوف عليه والخوض فيه ومن ذلك الإغضاء عن الفواحش والصفح عن الذنوب والكناية عما يستهجن التصريح به ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ بالوعظ أو القراءة ﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ لم يقيموا عليها غير واعين لها ولا متبصرين بما فيها كمن لا يسمع ولا يبصر بل أكبوا عليها سامعين بأذان واعية مبصرين بعيون راعية فالمراد من النفي نفي الحال دون الفعل كقولك: لا يلقاني زيد مسلماً

المصنف عنه لموافقته للنظم هنا فتدبر. قوله: (وقيل بأن يوفقه الخ) قيل إنه مرضه لأن مآله إلى أحد الوجهين السابقين وما قيل من أنه لأجل إنه يؤدي إلى اشتراط الشيء بنفسه لا يرد على عبارته إلا إذا أريد بما سلف الكفر وليس بمتعين. وقوله: أو بأن يثبت الخ لإنابته واستغفاره وقد ورد في الحديث ليأتين ناس يوم القيامة ودوا أنهم استكثروا من السيئات قيل من هم يا رسول الله قال: «الذين بدل الله سيئاتهم حسنات»^(١). ولذا قال أبو نواس:

تعض ندامة كفيك مما تركت مخافة الذنب السرورا...

قوله: (فلذلك) لف ونشر مرتب وقوله: عن المعاصي أي التي فعلها ويتلافى بالفاء بمعنى يتدارك وقوله: أو خرج عن المعاصي أي جنسها وإن لم يفعله وهو الفرق بينهما. وقوله: يرجع إلى الله بذلك أي بالتوبة والعمل الصالح فهو رجوع مخصوص وبهذا تبين مغايرة الجزاء للشرط ووجه التخصيص مع أن الرجوع إلى الله عام كما قال وإنكم إلينا لا ترجعون. قوله: (مرضياً الخ) هو استفاد من تعظيم التنكير وبه يندفع ما مر أيضاً. وقوله متاباً إلى الله الذي الخ لاشتهار الله بذلك. ويصطنع بهم بمعنى يحسن إليهم وعده بالباء لتضمينه معنى الرفق. وقوله: تعميم الخ لأنه توبة عن جميع الذنوب وما قبله عن الأمهات ويشهدون على الأول من الشهادة والزور منصوب على المصدر أو بتزج الخافض أي شهادة الزور أو بالزور. وعلى الثاني من الشهود والحضور والزور مفعول به بتقدير مضاف أي محال الزور والشركة لإشعاره بالرضا. وقوله: يلقي بالقاف أو بالغين المعجمة. قوله: (مكرمين الخ) إشارة إلى أن

(١) لم أره، وأمارة الوضع لائحة عليه، فتمني السيئات شيء سيء.

وقيل: الهاء للمعاصي المدلول عليها باللغو ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ بتوفيقهم للطاعة وحياسة الفضائل فإن المؤمن إذا شاركه أهله في طاعة الله سر بهم قلبه وقرت بهم عينه لما يرى من مساعدتهم له في الدين وتوقع لحوقهم به في الجنة ومن ابتدائية أو بيانية كقولك رأيت منك أسداً وقرأ حمزة أبو عمرو والكسائي وأبو بكر ذريتنا وقرأ ابن عامر والحرميان وحفص ويعقوب ذرياتنا بالألف وتنكير الأعين لإرادة تنكير القرّة تعظيماً وتقليلهما لأن المراد أعين المتقين وهي قليلة بالإضافة إلى عيون غيرهم ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ يقتدون بنا في أمر الدين بإضافة العلم والتوفيق للعمل وتوحيده إما لدلالته على الجنس وعدم اللبس كقوله: ﴿ثُمَّ يَخْرُجُكُمْ طِفْلًا﴾ أو لأنه مصدر في أصله أو لأن المراد وأجعل كل واحد منا أو لأنهم كنفس واحدة لاتحاد طريقتهم واتفاق كلمتهم

كراماً جمع كريم بمعنى مكرم لنفسه وغيره بالصفح ونحوه ودخول الكناية إن كان في منطوقه لزم فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز إذ لا مرور فيه وهو جائز عنده وإن كان بطريق القياس ونحوه فلا وقوله: بالوعظ على أنّ المراد بالآيات معناها اللغوي. وقوله: لم يقيموا عليها أي على سماعها. وقوله: كمن الخ إشارة إلى أنه تشبيه بليغ وراعية بمعنى مديمة للنظر. وقوله والمراد الخ أي خزوا غير صم عمي لرجوع النفي إلى القيد. والهاء في قوله: عليها إذا كانت للمعاصي فالنفي لأصل الفعل ولبعد ما ذكر عن السياق لم يرتضه. قوله: (بتوفيقهم للطاعة الخ) حياسة الفضائل الدينية جمعها وتحصيلها والفضيلة مزية لا يلزم تعديها فتعم ولذا ذكرت بعد الطاعة. وقوله: فإن الخ تعليل لإرادة ما ذكر ولم يقل فإن سرور قلب المؤمن في أزواجه وذرياته أن يشاركوه في طاعته تعالى لعدم مطابقتها للواقع فإنه كم من سرور له بغير ذلك مع أن الفرق يسير وقوله: سر بهم قلبه وقرت بهم عينه لو قدمه ليكون عطفاً تفسيرياً صح لكنه لا يحتاج إلى التفسير وقرة العين أما من القرّ وهو البرد لأن دمعة السرور باردة ولذا قيل في ضده أسخن الله عينه أو من القرار لعدم النظر لغيره. قوله: (ومن ابتدائية) متعلقة بهب أو بيانية متعلقة بمقدر وهذا بناء على جواز تقدّم المبين على المبين. وقوله: رأيت منك أسداً تجريد ومن التجريدية تحتلها كما مرّ تحقيقه. قوله: (وتنكير الأعين الخ) يعني أعين القائلين معينة ونكرت لقصد تنكير المضاف للتعظيم وهو لا يكون بدون تنكير المضاف إليه وقوله: وهي قليلة الخ قيل عليه إن الأحسن أن يقال إنه لأن المراد إن كل واحد يقول ذلك لا لما ذكر لأن المعبر في جمع القلة قلة عدده في نفسه لا بالإضافة لغيره ورد بأن المراد أنه استعمل في معنى القلة مجزئاً عن العدد بقريئة كثرة القائلين وعيونهم وفيه نظر. قوله: (بإضافة الخ) متعلق باجعلنا إشارة إلى أنّ التقدّم إنما هو بالعلم والعمل واعتذر عن عدم مطابقته للمفعول الأوّل وهي لازمة إما لأنه اسم جنس فيجوز إطلاقه على معنى الجمع مجازاً بتجريده من قيد الوحدة أو هو في الأصل مصدر وهو لكونه موضوعاً للماهية شامل للقليل والكثير وضعا فإذا نقل لغيره قد يراعي أصله. فما قيل إن الفرق بينهما قليل الجدوى قليل الجدوى وما ذكره مصحح وقوله:

وقيل: جمع آَم كصائمه وصيام ومعناه قاصدين لهم مقتدين بهم ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ﴾ أعلى مواضع الجنة وهي اسم جنس أريد به الجمع كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمَتُونَ﴾ وللقراءة بها وقيل هي من أسماء الجنة ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾ بصبرهم على المشاق من مفض الطاعات ورفض الشهوات وتحمل المجاهدات ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا حَبْنَةَ وَسَلَامًا﴾ دعاء بالتعمير والسلامة أي تحييمهم الملائكة ويسلمون عليهم أو يحيي بعضهم بعضاً ويسلم عليه أو تبقية دائمة وسلامة من كل آفة وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر يلقون من لقي ﴿حَكَلِيمٌ فِيهَا﴾ لا يموتون فيها ولا يخرجون ﴿حَسَنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ مقابل ساءت مستقراً معنى ومثله إعراباً ﴿قُلْ مَا يَجْعَلُكُمْ يَرْبُونَ﴾ ما يصنع بكم من عبأت الجيش إذا هيا به أو لا يعتد بكم ﴿لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ لولا عبادتكم فإن شرف الإنسان وكرامته بالمعرفة والطاعة

أو لأن المراد أي مع رعاية الفاصلة هو المرجح ولذا لم يجعله وجهاً مستقلاً. وكونه جمع آَم بعيد وأقرب منه أنه يستعمل للواحد والجمع كهجان، وما قيل من أن مدار التوجيه على أن هذا الدعاء صدر عن الكل على طريق المعية وهو غير واقع أو عن كل واحد بطريق تشريك غيره وليس بثابت فالظاهر أنه صدر عن كل واحد قوله اجعلني إماماً فعبّر عنهم للإيجاز بضمير الجمع وأبقى إماماً على حاله لا يخفى تكلفه وتعسفه مع مخالفته للعربية وأنه ليس مداره على ذلك بل أنهم شركوا في الحكاية في لفظ واحد لاتحاد ما صدر عنهم مع أنه يجوز اختيار الثاني لأن التشريك في الدعاء أدعى للإجابة فأعرفه. قوله: (ومعناه قاصدين) أي على الوجه الأخير وفيه إشارة إلى أن الإمام من الأم بمعنى القصد ومقتدين على صيغة الفاعل أو المفعول والأول أقرب وبهم وفي نسخة لهم صلته. وقوله: وهي اسم مفرد أريد به الجمع بدليل ما في الآية الأخرى وقد قرئ في تلك الآية في الغرفة والأصل توافق الآيات وإذا كانت بمعنى الجنة لا يحتاج إلى التأويل. وقوله: بصبرهم إشارة إلى أن ما مصدرية وأن مفعول الصبر محذوف. وقوله: من مفض بيان للمشاق وأصله الوجد والمراد به هنا ثقلها. قوله: (دعاء بالتعمير) أي طول العمر والبقاء لأن التحية أصل معناها قول: حياك الله وأبقاك وهي مشتقة من الحياة كما أشار إليه، والسلامة تفسير للسلام وقوله: تحييمهم بيان للداعي وفي نسخة أو تحييمهم على أن الأول غير معين والمراد من الدعاء به التكريم وإلقاء السرور، وإلا فهو متحقق لهم. وقوله: أو تبقية تفسير له على أنه لم يرد الدعاء بل وصفهم بما ذكر وقوله وقرأ حمزة الخ وقراءة غيره بتشديد القاف. وقوله: مقابل ساءت فهو إما بمعنى نعمت أو سرت وجميع ما مر جار هنا والتأنيث لتأويل المقام بالجنة مطابقة لتأنيث المختص فتذكر. قوله: (ما يصنع بكم) فما استفهامية وقوله: من عبأت الخ فأريد به لازم معناه وهو الصنع لأن الشيء إنما يهيا ليصنع به صنع. وقوله: أو لا يعتد بكم فما نافية وهو من العباء بمعنى الحمل ولما كان ما لا يعتد به يرمى ولا يحمل أطلق على عدم الاعتداد بالشيء وعدى تعديته. وقد كان متعدياً بنفسه والخطاب لكفار قريش أو لجميع العباد كما ارتضاه في الكشاف على كلام فيه. قوله: (لولا

وإلا فهو وسائر الحيوانات سواء . وقيل : معناه ما يصنع بعدابكم لولا دعاؤكم معه آلهة وما إن جعلت استفهامية فمحلها النصب على المصدر كأنه قيل : أي عبا يعبؤكم ﴿ نَقَدَ كَذَّبْتُمْ ﴾ بما أخبرتكم به حيث خالفتموه وقيل : فقد قصرتم في العبادة من قولهم كذب القتال إذا لم يبالغ فيه وقرىء فقد كذب الكافرون أي الكافرون منكم لأن توجه الخطاب إلى الناس عامة بما وجد في جنسهم من العبادة والتكذيب ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ يكون جزاء التكذيب لازماً يحق بكم لا محالة أو أثره لازماً بكم حتى يكبكم في النار وإنما أضمر من غير ذكر للتهويل والتنبية على أنه مما لا يكتنهنه الوصف وقيل : المراد قتل يوم بدر وأنه لزم بين القتلى لازماً وقرىء لازماً بمعنى اللزوم كالثبات والثبوت . عن النبي ﷺ : « من قرأ سورة الفرقان لقي الله وهو مؤمن بأن الساعة آتية لا ريب فيها وأدخل الجنة بغير نصب » .

عبادتكم) قد مرّ أن الدعاء يطلق على العبادة وتوجيهه فالمصدر مضاف للفاعل وقد جوز فيه أن يكون مضافاً إلى المفعول والمعنى لولا دعاؤه إياكم إلى التوحيد وأن يكون الدعاء بمعنى التضرع وجواب لولا محذوف للدلالة ما قبله عليه . قوله : (وقيل معناه ما يصنع بعدابكم) فيه مضاف مقدر والدعاء بمعنى العبادة أيضاً والخطاب للكفار . وقوله : عبا بفتح الباء مصدر وقوله يعبؤكم إشارة إلى أنه متعد بنفسه في الأصل كما مرّ وإضافة ربّ إلى ضميره للإشارة إلى أنّ تبليغه بأمره وتريبته . قوله : (حيث خالفتموه) فالتكذيب استعير للمخالفة وما أخبرهم به إمّا في قوله ما يعبا الخ أو في غيره وقوله : كذب القتال الخ كما يقال في ضده حمل حملة صادقة . وقوله : بما وجد في جنسهم فلا يتوهم دخول الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيهم . وقوله : يكون جزاء التكذيب يعني أنّ الضمير لمصدر الفعل المتقدم بتقدير مضاف أو على التجوز وإنّ اللزوم مصدر مؤول باسم الفاعل وأتى به للمبالغة . وقوله : أو أثره وهو الأفعال الشنيعة المتفرعة عليه فصيغة المضارع للاستمرار وعلى الأول للاستقبال . وقوله : حتى يكبكم بالرفع أو النصب والياء مفتوحة من كب لا بالضم من أكب للزومه كذا قيل لكن صاحب القاموس والراموز قالوا إنه يقال كبه وأكبه فيجوز فيه الفتح والضم ومن خالف في تعديه فهو قاصر وليس هذا محله . وقوله : وإنما أضمر أي في يكون . وقوله : من غير ذكر أي صريحاً وإلا فهو في ضمن الفعل فلا إضمار قبل الذكر . وقوله : يكتنهنه أي يحيط بكنهنه وحقيقته . قال الأزهري رحمه الله تعالى : اكنتهت الأمر اكنتهاً إذا بلغت كنهه فلا وجه لقوله في شرح المفتاح في الفصل والوصل أنه مولد . وقوله : وقيل المراد أي باللزوم هنا ما لزمهم من العذاب في الدنيا وقد كان ملزوماً لهم في الآخرة ولزوماً بالفتح مصدر لزم . والحديث^(١) المذكور موضوع والنصب التعب ومناسبته ظاهرة تمت السورة الشريعة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه .

(١) أخرجه الواحدي في الوسيط ٣/٣٣٣ من حديث أبي بن كعب وهو موضوع تقدم مراراً .

سورة الشعراء

مكية ألا قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغاؤون إلى آخرها وهي مائتان وست أو سبع وعشرون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿طسّر﴾ قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بالإمالة ونافع بين بين كراهة للعود إلى الياء المهروب منها، وأظهر نونه حمزة لأنه في الأصل منفصل عما بعده ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّذِينَ﴾ الظاهر إعجازه، وصحته والإشارة إلى السورة أو القرآن على ما قرّر في أول البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الشعراء

هي مكية إلا الآيات المذكورة كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقوله: أولم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل كما في الإتيان فإنها نزلت بالمدينة في شعراء رسول الله ﷺ حسان وكعب بن مالك وابن رواحة رضي الله عنهم، وقال الداني: روي بسند صحيح أنها نزلت في شاعرين تهاجيا في الجاهلية^(١) مع كل واحد جماعة فالسورة على هذا كلها مكية. قوله: ﴿قرأ حمزة الخ﴾ وكون نافع قرأ بين بين رواه أبو عليّ الفارسيّ في الحجة، وعليه اعتماد الزمخشريّ والمصنف في نقل القراءات، فما في النشر مما يخالفه وأنه مروى عن قالون لا يرد على المصنف كما توهم، وقوله: بكراهة للعود لتعليل لعدم الإمالة الصرفة، ويعني به أنّ الألف منقلبة عن ياء فلو أميلت إليها انتقض غرض القلب، وهو التخفيف ومن لم يمل أصلاً نظر إلى أنّ الطاء حرف استعلاء يمنع من الإمالة، وإنما كان منفصلاً لأنها أسماء حروف مقطعة، ومن أدغمها رآها متصلة في حكم كلمة واحدة خصوصاً على القول بالعلمية، وأما معنى طسم وإعرايه فقد مرّ في أول البقرة كما أشار إليه المصنف. قوله: ﴿الظاهر إعجازه وصحته﴾ إشارة إلى أنه من أبان اللازم لا من المتعديّ ومفعوله محذوف وهو الشرائع والأحكام أو الحق ونحوه لأنّ هذا أنسب بالمقام، ولذا اقتصرنا عليه هنا، وجوّز غيره في غير هذه الآية وذكر الإعجاز إمّا إشارة إلى تقدير مضاف، أو إلى أنّ الإسناد مجازي، والإعجاز والصحة متلازمان وقيل المراد صحة كونه من عند الله وهو عطف تفسير للإعجاز وفيه نظر لأنّ كونه من عند الله لا يلزمه الإعجاز ألا ترى أنّ التوراة والأحاديث القدسية من عند الله ولا إعجاز فيها. قوله: ﴿والإشارة إلى السورة أو القرآن﴾ المفهوم من قوله طسم بأن تجعل اسماً لهما، أو تعداداً للحروف مراداً به قرع العصا، وقوله: آيات الكتاب بمعنى آيات

(١) يأتي في آخر السورة.

﴿لَمَّا كَبَبِخٌ مَّقْسَكٌ﴾ قاتل نفسك، وأصل البخع أن تبلغ بالذبح البخاع وهو عرق مستبطن القفا، وذلك أقصى حسد الذبح، وقرىء باخع نفسك بالإضافة ولعل للإشفاق أي أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة ﴿أَلَا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ لثلا يؤمنوا، أو خيفة أن لا يؤمنوا ﴿إِنْ شَأْ

هذا المؤلف منها، وطسم مبتدأ خبره تلك والكتاب المبين صفته أو خبره وهو وخبره خبر الأول، وهو أرجح وإذا أريد القرآن فالتأنيث لرعاية الخبر. قوله: (قاتل نفسك) أي غمأ وتهالكأ والبخاع بكسر الباء بالمعنى المذكور مما تفرّد الزمخشري بإثباته وتبعه المطرزي لكن ابن الأثير في النهاية قال: إنه لم يوجد في شيء من كتب اللغة، واستعمال العرب، وقد مرّ تفصيله وأنّ المثبت مقدّم على النافي خصوصاً مثل هذا المثبت، وقوله: مستبطن القفا غير عبارة الكشف، وهي قوله: مستبطن الفقار جمع فقارة وهي عظام الظهر لما قيل إنه تحريف لأنّ أقصى حدّ الذابح في القفا، وفيه نظر. قوله: (أي أشفق على نفسك الخ) لما كان الترجي غير صحيح ولا مراداً جعلها للإشفاق، والإشفاق بمعنى الخوف أيضاً غير متصوّر منه تعالى فجعله من المخاطب، ولما كان غير واقع أوّله بالأمر به لدلالة الإنكار المستفاد من سوق الكلام عليه أو المعنى أنك تفعل ذلك أي التحسر والتهالك فلا تفعل، قيل: ولو فسر البخع بشدّة الحرص كما يقال هو يقتل نفسه على كذا جاز الخبر، وعدم الحمل على الإشفاق، وفيه ما فيه. قوله: (لثلا يؤمنوا الخ) في الكشف لثلا يؤمنوا ولا متناع إيمانهم أو خيفة أن لا يؤمنوا فزاد قوله ولا متناع الخ إشارة إلى أنّ السكون بمعنى الصحة فهو عطف تفسيري، وعلى الثاني هو بمعناه لكن لما لم يصح كون عدم الكون في المستقبل علة للبخع لكونه غير معلوم قدر خيفة لا لأنه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل فإنه وهم فإنّ فيه مصححاً آخر لحذفها، وهو أن المصدرية لأطراد الحذف مطلقاً معها كما حققه بعض شراح الكشف ففي كلام المصنف رحمه الله قصور، وتوجيهه بأنّ المراد لاستمرارهم على عدم قبول الإيمان لأنّ كلمة كان للاستمرار فأريد به استمرار النفي لا المنفي فليس فيه غفلة عن فائدة ذكر الكون كما توهم ليس بشيء لأنه ليس في كلامه ما يدلّ على إرادة الاستمرار صراحة، ودلالة فلا يتمّ بعناية القاضي، وكأنه أراد أنّ كان هنا أتى بها لأجل الفاصلة، والأولى ما مرّ فتأمل. قوله: (إن شأ الآية) قيل إنه استئناف لتعليل ما يفهم من الكلام من النهي عن التحسر المذكور ببيان أنّ إيمانهم ليس مما تعلق به مشيئته تعالى حتماً فلا وجه للطمع فيه، والتألم من فواته، ويرد عليه أنه يقتضي أنّ عدم تعلق مشيئته بإيمانهم يكون عذراً لهم في ترك الإيمان كما سيورده هو فيما سيأتي، وليس كذلك فالأولى أن يقال إنه تسلية له ﷺ، والمراد منه تعليل الأمر بإشفاقه على نفسه ومفعول المشيئة ما يدلّ عليه الجزء أو إيمانهم بقرينة ما قبله، ويؤيده أنّ السورة في تعظيم شأنه ﷺ فهو براعة استهلال. قوله: (دالة ملجئة إلى الإيمان الخ) وفي نسخة دلالة ملجئة بإسناد الإلجاء للدلالة مجازاً، وقيد الآية بالملجئة لأنّ غيرها مما تحقق نزوله قبله ومعه، والإلجاء لأنه سنة الله عند ظهور أمثالها، وقولنا سنة أحسن من قول بعضهم عادة لأنّ العادة لا تطلق عليه تعالى كما في

نَزَّلَ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴿٥﴾ دالة ملححة إلى الإيمان أو بلية قاسرة عليه ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَمَّا خَضَعُوا﴾ منقادين وأصله فظلوا لها خاضعين فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع، وترك الخبر على أصله، وقيل: لما وصفت الأعناق بصفات العقلاء أجريت مجراهم، وقيل المراد بها الرؤساء أو الجماعات من قولهم جاء بأعناق من الناس لفوج منهم، وقرئ خاضعة وظلت عطف على نزل عطف وأمكن على فأصدق لأنه لو قيل أنزلنا له لصح ﴿وَمَا

الانتصاف لكن الزمخشري، وغيره يستعملها والوارد في الآثار ما ذكرناه سابقاً. قوله: (أو بلية قاسرة عليه) أي على الإيمان بالجبر عليه، وليس ذلك في الوجه الأول، والتخصيص لما مر لا لأن عليهم يدل عليه لأن الاستعمال تعديته يعلى فلا دلالة على ما ذكر كما قيل. قوله: (منقادين) يعني أن الخضوع هنا مجاز أو كناية عن الانقياد والإذعان، ولما كان خاضعين لجمع من يعقل والإعناق ليست كذلك جعلها مقحمة والأولى أن يقال إنها اكتسبت التذكير، وصفات العقلاء من المضاف إليه، ولما كان الخضوع وضده يظهر في الرأس والعنق جعله محله لأنه يترأى قبل التأمل أنه هو الخاضع دون صاحبه، وقوله على أصله أي قبل الإقحام. قوله: (وقيل لما الخ) معطوف على قوله: وأصله الخ لا على قوله وترك الخبر لفساده معنى كما لا يخفى، وقوله بصفات العقلاء جمعها وهي صفة واحدة أعني الخضوع لتعددها باعتبار تعدد من قامت به هنا أو لأنه أريد الجنس كما في قولهم فلأن يلبس الثياب، ولها صلة ظلت أو خاضعين، ولم يلتفت لتقدير أصحاب أعناقهم لأنه ركيك مع الإضافة لضميرهم، ولا لجعل خاضعين حالاً من المضاف إليه لذلك. قوله: (وقيل المراد بها الرؤساء) أي مجازاً كما يقال لهم صدور ورؤس فيثبت الحكم لغيرهم بالطريق الأولى أو الجماعات وفي نسخة الجماعة أي مطلقاً رؤساء أم لا فالمعنى ظلت جماعاتهم أي جملتهم لأنهم جماعة من الناس فلا إشكال فيه، وعلى قراءة خاضعين الإسناد مجازي. قوله: (فظلت الخ) هو تفریع على جميع ما تقدم لا على الأخير وهذا من العطف على المعنى كما عطف فأصدق المنصوب على أكن المجزوم لصحة الجزم فيه، وقوله: لأنه لو قيل الخ بيان له، والماضي وإن كان يصح عطفه على المضارع إلا أنه هنا غير مناسب فإنه لا يترتب الماضي على المستقبل بالفاء التعقيبية أو السببية فإنه غير معقول، والمعقول عكسه وتأويل أحد الفعلين يدفع ذلك فهو لازم لكنه إن نظر إلى زمان الحكم كان الجواب مستقبلاً فيؤول ظلت بتظل كما قرئ به، وإن نظر إلى زمان الحكاية يؤول تنزل بأنزلنا كما قرئ به، وهو الذي اختاره الشيخان لأنه وإن كان مستقبلاً حقيقة لأن المعتبر زمان الحكم لا التكلم على المشهور، ولو خط فيه أيضاً صورة نزول تلك الآيات العظيمة الملحجة إلى الإيمان، وحصول خضوع رقابهم عند ذلك في ذهن السامع ليتعجب منه وعبر عنه بالماضي إشارة إلى أن نزول تلك الآيات لقوة سلطانه، وسرعة ترتب ما ذكر عليه كأنه كان واقعاً قبله، وإلا لم يصح الترتب والتسبب لما مر فلذا جرى فيه على خلاف مقتضى الظاهر كما في شرح الكشاف فما قيل في دفع كون كلمة الشرط تخلص للاستقبال، وإن النظم

يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ ﴿٦﴾ موعظة أو طائفة من القرآن ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ بوحيه إلى نبيه ﴿مُحَمَّدٍ﴾ مجدّد إنزاله لتكرير التذكير، وتنويع التقرير ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ إلا جددوا أعراضاً عنه وإصراراً على ما كانوا عليه ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾ أي بالذكر بعد إعراضهم وأمعنوا في تكذيبه بحيث أدى بهم إلى الاستهزاء به المخبر به عنهم ضمناً في قوله: ﴿فَسَيَأْتِيهِمْ﴾ أي إذا مسهم عذاب الله يوم بدر أو يوم القيامة ﴿أَنْبِئُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ من أنه كان حقاً أو باطلاً، وكان حقيقياً بأن يصدق ويعظم قدره أو يكذب فيستخف أمره ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ﴾ أو لم

لو كان أنزلنا أوّل يتنزل من أنّ إن الشرطية قد تخرج عن الاستقبال كما في نحو إن كنت قلتك فقد علمته، وهو كذلك هنا بدليل وقوع لو في نظائره كقوله: ﴿ولو شاء الله لجمعهم على الهدى﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٥] فالمعنى هنا لو شئنا لأنزلنا فلذا عطف على المعنى تكلف ما لا حاجة إليه من كون أن بمعنى لو ومضى ما في حيزها، وأنت في غنية عنه بما قدّمناه ومن قال إنّ الفاء لا يجرم ما بعدها لم يفرق بين العاطفة والجوابية فتأمل. قوله: (موعظة أو طائفة من القرآن) يعني المراد إمّا التذكير والموعظة، ومن زائدة أو القرآن ومن تبعية الضميمة والحجاز والمجرور صفة لمقدّر، وقوله: بوحيه متعلق بآياتهم، وعنوان الرحمن إشارة إلى أنه رحمة، وقوله وتنويع التقرير أي التثبيت في الأذهان أو الحمل على الإقرار، والأوّل أولى. قوله: (إلا جددوا إعراضاً) قيل كان ينافي ما ذكر، فالظاهر أنّا لمعنى ما يجدّد الله تعالى بوحيه على نبيه ﷺ موعظة وتذكيراً إلا استمروا على ما اعتادوه من الإعراض وردّ بأنه لوقوعه في مقابلة ما يأتيهم فالمراد به بالاستمرار التجديدي، وقوله: محدث لتوكيده، والاستثناء يدلّ على أنّ الإعراض وقته إتيان الذكر، ولا يخفى أنّ هذه الجملة حالية ماضوية وإن كان تدلّ على الاستمرار التجديدي ووقوعها في مقابلة المضارع لا يقتضي إلا الثبوت عليه مع تجدّد التذكير وتكرّره، وهو أبلغ في الذمّ فالظاهر أنّ المصنف رحمه الله أراد ما ذكره المعترض، ولولاه لم يقل وإصراراً الخ، وإنما قال جددوا لأنّ الإعراض عما يحدث لا بدّ أن يكون حادثاً إذ لا يتصوّر الإعراض عن شيء قبل وجوده، فإنّ أراد هذا القائل كان فاسداً وإن أراد الاستمرار بعده فهو معنى الإصرار، وقال بعض الفضلاء في فقد كذبوا تبادوا على التكذيب، وكان تكذيبهم مع ورود ما يوجب الإقلاع من تكرار إتيان الذكر كتكذيبهم أوّل مرة، وللتنبية على ذلك عبر عنه بما يعبر عن الحادث وله نظائر كقوله: ﴿رب إنّ قومي كذّبون﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١١٧] فكذبوه وفي قوله وأمعنوا إشارة إليه فتأمل. قوله: (بعد إعراضهم) هذا مقتضى الفاء، وإعراضهم تكذيب فعلى هذا لا حاجة إلى أن يقال وعنده أيضاً، وأمعنوا بمعنى بالغوا فيه، وقوله المخبر به عنهم الظاهر أن يقول عنه، وكذا هو في نسخة مصححة، وإنما جعله متضمناً له لأنّ قوله ما كانوا به يستهزؤون يقتضي تقدّم الاستهزاء، ولو جعل الإعراض والتكذيب دالاً عليه كان أظهر، وقوله: ﴿إذا مسهم﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٢٠١] الخ هو غير مغاير لقوله في الأنعام عند ظهور الإسلام وارتفاعه كما توهم، وإتيان الخبر كناية عن وقوع

ينظروا إلى عجائبها ﴿كَرَّ أَنْبَتًا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ﴾ صنف ﴿كِرِيمٍ﴾ محمود كثير المنفعة، وهو صفة لكل ما يحمد ويرضى، وههنا يحتمل أن تكون مقيدة لما يتضمن الدلالة على القدرة وأن تكون مبينة منبهة على أنه ما من نبت إلا وله فائدة إما وحده، أو مع غيره وكل لإحاطة الأزواج، وكم لكثرتها ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ أي في إنبات تلك الأصناف أو في كل واحد ﴿لآيَةٍ﴾ على أن منبتها تعالى تام القدرة والحكمة، وسائغ النعمة والرحمة ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ في علم الله وقضائه فلذلك لا ينفعهم أمثال هذه الآيات العظام ﴿وَلِئِنْ رَبَّكَ

محدور منتظر، وإليه أشار ببيان الأنبار بقوله من أنه الخ. قوله: (أولم ينظروا إلى عجائبها) بيان لمحصل المعنى أو لتقدير مضاف وقد جعل هذا معطوفاً على مقدر هو أكذبوا بالبعث لدلالة الذكر عليه، وقوله صنف إشارة إلى أنه ليس المراد بالزوج معناه المعروف، وهو أحد القرينين من ذكر وأنثى، بل ما في قوله: ﴿أزواجاً من نبات شتى﴾ [سورة طه، الآية: ٥٣] أي أنواعاً متشابهة وقال الراغب: إنه يطلق عليه لتركيبه، وقوله وهو أي كريم صفة بمعنى محمود مرضي لا بمعنى معطي. قوله: (وهاهنا يحتمل أن تكون) أي صفة الكريم مقيدة هو بالقاف كما في بعض الحواشي، وهو الظاهر فالمعنى أن الصفة يحتمل أن تكون مقيدة للصفة مخصصة بما ذكر لأنه ليس كل صنف كذلك، وقوله لما يتضمن الدلالة إما صلة مقيدة فما يتضمن المنبت مطلقاً أو تعليلية ففاعل يتضمن ضمير كريم أي لتضمن كرمه الدلالة على القدرة أي دلالة ظاهرة وإلا فكل ما نبت دال عليها، ويجوز أن يكون بالفاء ومآله ما ذكر، وقوله: وأن تكون مبينة أي موضحة لا مخصصة لما ذكره. قوله: (وكل لإحاطة الأزواج) يعني أنه لا تكرار فيه إذ فرق بين الكثرة والشمول فالمعنى أنبتنا شيئاً كثيراً هو كل زوج فمن بيانية أو شيئاً كثيراً من كل صنف فمن تبعيضية. قوله: (أي في إنبات تلك الأصناف) قيل إنه توجيه لإفراد اسم الإشارة أو آية بأنه إشارة إلى إنباتها أو إلى كل واحد منها، ويجوز أن يكون إشارة إلى الجميع بجعلها كشيء واحد لاتحاد الغرض فيها، وكونها آية كما مر في قوله إماماً، والظاهر أنه بيان للمراد من الإشارة وأنه إما للإنبات أو للمنبت لأنه لا يحتاج لتأويل عليهما إذ كل مضافة لنكرة فهي للإحاطة على البديلية لا على الاجتماع، واسم الإشارة بعدها كالضمير يكون مفرداً كما مر وتكثير آية للتعظيم. قوله: (في علم الله وقضائه الخ) قد مر مثله، والاعتراض عليه بأن علمه تعالى ليس علة لعدم إيمانهم لأن العلم تابع للمعلوم لا بالعكس فكان هنا زائدة، وهو إخبار عن حالهم في الواقع في علم الله، وكون علمه وقضائه ما نعين عن الإيمان رأي المجبرة، وقد مر رده بأن معنى كون علمه تعالى تابِعاً للمعلوم إن علمه تعالى في الأزل بمعلوم معين حادث تابع لماهيته بمعنى أن خصوصية العلم، وامتيازها عن سائر العلوم إنما هو باعتبار أنه علم بهذه الماهية، وأما وجود الماهية فيما لا يزال فتابع لعلمه الأزلي التابع لماهيته بمعنى أنه تعالى لما علمها في الأزل على هذه الخصوصية لزم أن تتحقق، وتوجد فيما لا يزال كذلك فنفس موتهم على الكفر، وعدم إيمانهم متبوع لعلمه الأزلي، ووقوعه تابع له، وأما كون كان زائدة فلا وجه

لَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَالِمُ الْقَادِرُ عَلَى الْإِنْتِقَامِ مِنَ الْكُفْرَةِ ﴿الرَّحِيمِ﴾ حيث أمهلهم أو العزيز في انتقامه ممن كفر الرحيم لمن تاب وآمن ﴿وَلَا تَأْدبُهُ نَارُكَ مُوسَى﴾ مقدّر باذكر أو ظرف لما بعده ﴿أَيُّ آتِيَةٍ﴾ أي آت أو بأن آت ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ بالكفر واستعباد بني إسرائيل وذبح أولادهم ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ بدل من الأول أو عطف بيان له ولعل الاقتصار على القوم للعلم بأن فرعون كان أولى بذلك ﴿أَلَا يَنْفُورُونَ﴾ استئناف أتبعه إرساله إليهم للإنذار تعجبياً له من

له، وكونه إخباراً عن حالهم إن أراد في الماضي فلا فائدة فيه، وإن ادعى أنه لتوبيخهم وتقبيح حالهم، وإن كان في المستقبل فلا دلالة للفظ عليه، والمصنف لم يدع أن علمه وقضائه تابعان كما توهم، وأما جعله من الاستدلال بأحد لازمي الشيء على الآخر فقيل إنه يأباه سياقه إذ المفهوم منه العلية بحسب الوجود على أن عدم النفع معلوم مشاهد فلا فائدة في بيانه، وفيه بحث. قوله: (القادر على الانتقام) وعدم تعجيله لحكمة اقتضت سبق رحمته، ولذا عقبه بقوله الرحيم كما أشار إليه، ولأنه يخاف الفوت، وإنما قدم العزيز لأن ما قبله في بيان القدرة، وقوله الغالب تفسير للعزيز لا وصف له قدم حتى يقال إنه لم يسمع إطلاقه على الله، وإن قيل في باب الإيمان إنه سمع الطالب الغالب كما ذكره شيخنا المقدسي. قوله: (مقدّر باذكر) على أنه مفعوله وإذ متصرفه وهو معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة، وقيل إنه معطوف على مقدر آخر أي خذ الآيات، أو ترقب إتيان الأنبياء، وقوله أو ظرف لما بعده وهو قال: الخ، وقوله أي آت الخ يعني أن تفسيرية أو مصدرية قبلها حرف جر مقدّر، وقوله بالكفر هو ظلمهم لأنفسهم وما بعده ظلمهم لغيرهم، وقوله بدل الخ قد رجح الثاني ليكون وصفهم بالظلم في حكم النتيجة فالأبلغ قصده ولاشترائه عينه بما بعده، وهو مخالف لتقديم المصنف رحمه الله له فقد يقال إنه أولى لأن فيه إشعاراً بأن قوم فرعون علم في الأظلمية، ولعل الاقتصار أي في الإتيان أو في الوصف بالظلم، وقيل إنه مفعول يتقون وقيل منادى وقيل هو اكتفاء، وقد يقال قوم فرعون شامل له شمول بني آدم له. قوله: (أولى بذلك) أي بالإتيان أو الوصف بالظلم، وقد خص في بعض المواضع للدلالة على ذلك، وقوله: استئناف أي بياني بتقدير ما أقول إذا جئتكم لا نحوياً كما قيل: وقوله أتبعه إرساله الخ قيل إنه إشارة إلى أنه من جملة ما نودي به موسى عليه الصلاة والسلام، وقد قيل عليه ليت شعري ما الطريق إلى جعله منه وقد عرفت طريقه وفي الكشف إنه يحتمل أن يكون حالاً من الضمير في الظالمين، وثو كان حالاً بتقدير القول أي قائلاً لهم ألا يتقون لم يرد عليه شيء لكن قوله أي يظلمون غير متقين الله، وعقابه فأدخلت همزة الإنكار على الحال يأباه، ولذا أورد عليه أن فيه مع الفصل بالأجنبي لزوم إعمال ما قبل الهمزة فيما بعدها إلا أنه أشار إلى دفعه في الكشف، وغيره بأنه غير أجنبي، وأن مثله غير بعيد لتوسعهم في الهمزة، وقوله تعجبياً إشارة إلى أن الاستفهام مستعار للتعجب وقد

إفراطهم في الظلم، واجترائهم عليه وقرئ بالتاء على الالتفات إليهم زجراً لهم وغضباً عليهم وهم، وإن كانوا غيباً حينئذ أجروا مجرى الحاضرين في كلام المرسل إليهم من حيث إنه مبلغه إليهم، وإسماعه مبدأ أسماعهم مع ما فيه من مزيد الحث على التقوى لمن تدبره، وتأمل مورده، وقرئ بكسر النون اكتفاء بها عن ياء الإضافة، ويحتمل أن يكون المعنى ألا يا ناس اتقون كقوله ألا يا اسجدوا ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَيَصِيبُ صَدْرِي وَلَا يَبْلُغُنِي إِسْمَاعِي فَأُرْسِلُ إِلَى هُرُونٍ﴾ رتب استدعاء ضم أخيه إليه، وإشراكه له في الأمر على الأمور الثلاثة خوف التكذيب وضيق القلب انفعلاً عنه، وازدياد الحبسة في اللسان بانقباض الروح إلى باطن القلب عند ضيقه بحيث لا ينطلق لأنها إذا اجتمعت

جعله الزمخشري للإنكار إشعاراً بأن عدم التقوى هو الذي جرّأهم على الظلم فلا يتوهم أنه لا يلائم ما قبله، وإن كان الظاهر أن يقال أیظلمون، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله: ﴿من إفراطهم في الظلم﴾ وقيل ألا للعرض ولا استفهام فيه.

قوله: (وقرئ بالتاء الخ) وجه الزجر والغضب أنه ضرب وجوههم وجيهم بما ذكر، كما تشكو جنابة جان حاضر عندك لآخر فإذا حمى غضبك أقبلت على الجاني تقول له أما تخالف الله أما تستحيي من الناس، وقوله: وإن كانوا غيباً جملة حالية من ضمير أجروا إن لم يجعل جواباً وغيباً بضم الغين وتشديد الياء، ويجوز فتحهما مخففاً جمع غائب، وكلام المرسل وهو موسى عليه الصلاة والسلام مصدر مضاف للمفعول أي تكليم الله من أرسله، ومبلغه بصيغة المفعول والضمير للكلام يعني أنه إذا بلغهم به خاطبهم أو هو بصيغة الفاعل، وقوله: وإسماعه الخ يعني نزل منزلتهم فخطبوا. قوله: (مع ما فيه من مزيد الحث الخ) الضمائر للالتفات ومورده هنا الغضب والزجر كما مر، وقوله: مزيد إشارة إلى أن أصله مراد مع الغيبة أيضاً وليس هذا من أن ألا للعرض كما قيل، نعم كلامه محتمل له فتدبر، وقوله ويحتمل الخ إشارة إلى أن ألا كلمة واحدة للعرض، ويا ندائية سقطت ألفها لالتقاء الساكنين، وحذف المنادى كما في الآية المذكورة، ورسمه حينئذ بإسقاط الألفين مخالف للقياس، وما بعده فعل أمر وقوله وقرئ الخ فأصله يتقونني حذف إحدى نوني لاجتماع مثلين وياؤه اكتفاء بالكسرة. قوله: (رتب استدعاء الخ) الترتيب من فاء فأرسل والضم والإشراك من السياق، وقوله معي في محل آخر، ومفعول أرسل مقدر أي ملكاً، أو جبريل عليه الصلاة والسلام، وقوله خوف التكذيب هو وما بعده مجرور بدل من لأمر الثلاثة، ويجوز رفعه ونصبه، وقوله: وضيق القلب إشارة إلى أنه عبر عنه بضيق الصدر مبالغة، وقوله انفعلاً أي للانفعال وتأثر منه، وعنه إن رجع ضميره للخوف فظاهر وإن رجع للتكذيب فباعتبار أنه مخوف متوقع كما تدل عليه صيغة المضارع فلا يرد عليه أنه غير متيقن فلا وجه للجزم بضيق القلب المترتب مع أن ذلك كما يوجد به يوجد بخوفه، ولو عمم ضيق القلب بأن جرد عنه كما ذكر في قوله: ﴿رب اشرح لي صدري﴾ [سورة طه، الآية: ٢٥] جاز. قوله: (وازدیاد الحبسة في اللسان) بعدم انطلاقه من سجن اللكنة وقيد

مست الحاجة إلى معين يقوِّي قلبه، وينوب منابه متى تعثره حبة حتى لا تختل دعوته ولا تنتثر حجته، وليس ذلك تعلقاً منه وتوقفاً في تلقي الأمر بل طلباً لما يكون معونة على امتثاله، وتمهيد عذر فيه وقرأ يعقوب ويضيق ولا ينطلق بالنصب عطفاً على يكذبوا فيكونان من جملة ما خاف منه ﴿وَلَكُمْ عَلَى ذَنْبٍ﴾ أي تبعة ذنب فحذف المضاف أو سمي باسمه والمراد قتل القبطي إنما سماه ذنباً على زعمهم، وهذا اختصار قصته المبسوطة في مواضع ﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ به قبل أداء الرسالة، وهو أيضاً ليس تعلقاً وإنما هو استدفاع

الغبي وانحلال عقده وزاد ازدياد لأنه المتوقع الحاصل بانقباض الروح عند الضيق دون الحبة نفسها فإنها كانت موجودة والخوف غمّ مما يتوقع وهذا ميل إلى القول بعدم زوال العقدة بالكلية، والمراد بالروح الشعاع الخارج من القلب المنتشر المسمى بالروح الحيواني الذي تتحرك به العضلات، وحبة اللسان للقصة المشهورة. قوله: (ضيقه) أي غمه المقتضى لرجوع الروح وانقباضها نحوه، وإنما جعل ضيق الصدر وحبة اللسان متفرعين على التكذيب داخلين تحت الخوف مع إمكان غيره حتى لا يحتاج إلى التأويل وزيادة الازدياد لتوافق قراءة الرفع، والنصب في المعنى إذ الأصل توافقهما، وإن كان بينهما فرق في الأداء وقد جوز البقاعي كون أخاف بمعنى أعلم أو أظن فتكون أن مخففة من الثقيلة لأنها واقعة بعدما يفيد علماً، أو ظناً كما اشترطه النحاة ولا يبابه قراءة النصب كما توهم لأن أخاف فيها محمول على ظاهره، ولا تخالف بينهما معنى، وقوله: لأنها الخ متعلق برتب لتعليقه وتنويره، وقوله متى تعثره حبة تنوينه للتقليل ليلتئم مع ما مر أو فيه مضاف مقدر وهو ازدياد فتأمل. قوله: (ولا تنتثر حجته) أي لا تنقطع بعد الشروع فيها من البتر بالموحدة والمثناة الفوقية، وهو قطع الآخر، وقوله وليس ذلك تعلقاً الخ جواب عن أنه كيف ساغ لموسى عليه الصلاة والسلام أن يأمره الله بأمر لا يتلقاه بالسمع والطاعة من غير توقف، وتشبث بأذيال العلل والاستعفاء بعيد من مثله من أولي العزم، وقوله: وتمهيد عذر فيه أي في طلب المعونة وليس أمره بالإتيان مستلزماً له. قوله: (فيكونان من جملة ما خاف منه) أي ابتداء وصراحة بخلافه على الوجه السابق فإنهما مترتبان على خوف التكذيب والمترتب على المخوف مخوف فلا ينافي هذا ما مر، وقوله تبعة كفرحة أي ما يتبعه من جزائه، وعلى التسمية باسمه هو مجاز بعلاقة السببية، وقوله على زعمهم أو هو بتقدير دعوى ذنب. قوله: (يقتلون به) أي قوداً قبل أداء الرسالة المأمور بتبليغها، وهذا هو البلية التي طلب من الله دفعها بعصمته من الناس وليس هذا في شيء مما قبله حتى يغيّره بكونه قبل الأداء، وذاك بعده أو في أثناءه كما توهم قيل وهو وإن كان نبياً غير عالم ببقائه إلى أداء الرسالة أو إن أمره بشرط التمكين مع أن له نسخ ذلك قبله فإنه فعال لما يريد لا يسأل عما يفعل وأما كون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يعلمون أنه إذا حملهم الله تعالى رسالة أنه يمكنهم من أدائها وبيقيهم إلى وقت إلقائها، وإن كان بناء على الأكثر لقتل بعض الأنبياء فغير مسلم لما مر، وقوله: ذاك إشارة إلى قوله إني أخاف أن يكذبون الخ، فإن قلت استدفاع البلية

للبلية المتوقعة كما أَنَّ ذاك استمداد واستظهار في أمر الدعوة وقوله: ﴿قَالَ كَلَّا فَذَاهِبًا يَكَايِنًا﴾ إجابة له إلى الطلبتين بوعد له لدفع بلائهم اللازم ردعه عن الخوف، وضم أخيه إليه في الإرسال والخطاب في فآذها على تغليب الحاضر لأنه معطوف على الفعل الذي يدل عليه كلاً كأنه قيل ارتدع يا موسى عما تظن فآذهب أنت، والذي طلبته ﴿وَأَنَا مَعَكُمْ﴾ يعني موسى وهارون وفرعون ﴿مُسْتَمِعُونَ﴾ سامعون لما يجري بينكما وبينه فأظهر كما

يكون قبل الأداء وبعده فلا وجه لتقييد هذا به، ومقابلته للاستظهار بل هو مناسب للاستظهار، وتدارك مصلحة النفس، والتوقي غير مناف لمقام النبوة كما كان يفعله نبينا ﷺ حتى نزل عليه والله يعصمك من الناس، قلت: بعد أمر الله له بالتبليغ اللائق ملاحظة ذلك والخوف من فوات ما أمر به لا التوقي والاستظهار في أمر الدعوة يكون بعد الأداء لأنه طلب ظهورها وشيوعها فلا يرد ما ذكر، وهو اللائق بمقام أولي العزم الباذلين مهجمهم في سبيل الله، وتوقي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا ينافيه فإنه لخوف فوات مصلحة الرسالة أيضاً، وإن كان حفظ النفس في ضمنه أيضاً فتأمل. قوله: (إجابة له إلى الطلبتين) تشية طلبه بوزن كلمة، وهي ما يطلب، وهو لف ونشر مشوش فإن الإجابة إلى الثانية بكلا، وإلى الأولى باذها، وقدمت الثانية لاختصاصها بموسى عليه الصلاة والسلام، ولذا فسروه بارتدع دون ارتدعا وبوعده متعلق بالإجابة ولدفع مفعول وعده أي موسى عليه الصلاة والسلام واللام للتقوية، وردعه مفعول اللازم، ويجوز أن يكون فاعله أي اللازم له ردعه فالجواب معلوم بطريق الكناية، وقيل إنه مجاز، وضم أخيه عطف على وعده. قوله: (والخطاب الخ) لأن السياق يقتضي عدم حضور هرون ولا ينافي هذا ما ذكره في تفسير قوله: ﴿آذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ﴾ [سورة طه، الآية: ٤٢] وقوله لأنه معطوف الخ تعليل للتغليب لأن كلا بمعنى ارتدع يا موسى فالخطاب له فقط وخطاب غيره بالتبعية له، والفاء تقتضي فهمه مما قبله وهو قوله فأرسل، وقيل إنها فصيحة، وقد قيل إن هرون كان إذ ذاك بمصر. قوله: (يعني موسى وهرون وفرعون) قيل والظاهر أنه لموسى وهرون ومن تبعهما من بني إسرائيل فيتضمن الكلام علوهما وإعزازهما لقوله في القصص ﴿ونجعل لكما سلطاناً﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٥] أو لهما تعظيماً ويأبى هذا ما بعده وما قبله من التشية كما أنه يرد على لأول أن المعية لا تختص بأحد لقوله: ﴿ولا أدنى من ذلك﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٧] ولا أكثر إلا وهو معهم والخاصة وهي معية الشفقة، والنصرة لا تليق بالكافر ولو بطريق التغليب، وقد يقال خصوص المعية لا يلزم أن يكون بما ذكر بل بوجه آخر، وهو تخليص أحد المتخاصمين من الآخر بنصرة المحق والانتقام من المبطل كما أشار إليه في تفسير قوله مستمعون فلا غبار عليه مما ذكره أرباب الحواشي. قوله: (سامعون لما يجري بينكما وبينه) أعلم أنه في الكشف جعل مستمعون قرينة معكم في كونه من باب المجاز، والله تعالى يوصف بأنه سميع وسامع ولا يوصف بأنه مستمع، اه محصله وأشار شراحه إلى أن السمع انكشاف ما فهو في حقه تعالى بمعنى الانكشاف التام المناسب له، ولا يعلم حقيقته إلا هو، وقد وصف الله بهما فإن كان

عليه مثل نفسه بمن حضر مجادلة قوم استماعاً لما يجري بينهم، وترقباً لامداد أوليائه منهم مبالغة الوعد بالإعانة، ولذلك تجوز بالاستماع الذي هو بمعنى الإصغاء للسمع الذي هو مطلق إدراك الحروف، والأصوات وهو خبر ثان أو الخبر وخده ومعكم لغو

ذلك في الأزل قيل سميع وإن كان فيما لا يزال قيل سامع، وهو بحسب الأصل مجاز إن كان مقيداً بالحاسة، ثم صار كالحقيقة وأما مستمع فلا يطلق عليه تعالى لأنه مقدّمة جسمانية له كالنظر للرؤية، ولأن فيه تلمساً للإدراك ينزه الله عنه سواء أكان بحاسة أم لا فسقط ما قيل من أنّ السمع في الحقيقة إدراك بحاسة فإن أريد به مطلق الإدراك فالاستماع مثله فلا حاجة إلى التجوّز فيه، ثم إنّ لهم في فهم كلامه طريقين أحدهما أنّ قوله أنا معكم مستمعون جملة استعارة تمثيلية كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله مثل الخ لكنه مشكل لأنه حيثئذ لا تجوّز في شيء من مفرداته، ولا يكون مستمعون مطلقاً على الله فلا حاجة إلى جعله بمعنى سامعين إلا بتكلف سيأتي، والثاني أنّ قوله مستمعون مجاز عن سامعين إمّا استعارة أو مجازاً مرسلأً أو كناية لتلازمهما غالباً، وقوله إنا معكم استعارة تمثيلية، وقوله: قرينة بمعنى مقترنة في المجازية معها واختاره الفاضل اليمني، وأول كلاميه يناسبه لكن قوله: يريد أنا لكما ولعدوكما كالناصر الظهير لكما عليه إذا حضر واستمع يدل على أنه جعل مستمعون من جملة التمثيل لقول المصنف رحمه الله استماعاً كما قاله بعض الشراح وأما ما قيل من أنّ اللازم في التمثيل بقاؤه على ما كان عليه قبل النقل حقيقة كان أو مجازاً، والاستماع في المستعار منه كناية عن السمع لأنه المقصود، وكل منهما يوجد بدون الآخر فكذا في المستعار له فمع كون كلام الكشاف والمصنف رحمه الله صريحاً في خلافه بعيد جداً، ولا فائدة تحته وجعل قوله: مثل بمعنى شبه وأنه استعارة بالكناية في الضمير المستتر في معكم لا يدفعه فإنّ تشبيهه تعالى بالحاضر لما ذكر يقتضي كون مستمعين بمعناه، والتخييلية يراد حقيقتها فالظاهر أنه أراد الثاني، وأنّ قوله إنا معكم تمثيل له في نصره وإمداده بمن يحضر خصمين ليعين أحدهما، ويكون الاستماع بحسب ظاهره لكونه لم يطلق عليه كالسمع كالقرينة له وإن كان مجازاً عن السمع، والقرينة في الحقيقة عقلية، وهي استحالة حضوره تعالى في مكان والاستماع المذكور في تقرير التمثيل ليس هو الواقع في النظم بل هو من لوازم حضور الحكم للخصومة، ولما كانت المعية الخاصة تستعار لما يؤثر كالحفظ في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [سورة التوبة، الآية: ٤٠] كما ذكر السمع قرينة هنا لما ذكر، ووزانها وزان أني معكما أسمع وأرى فلا غبار في كلام الشيخين فتدبر. قوله: (مبالغة) علة لقوله مثل، وقوله: ولذلك أي لقصد المبالغة، وقوله: تجوّز لما عرفت أنه لا يطلق عليه، وجعل التجوّز هنا بمعنى الكناية تعسف بارد، وأصل معنى الإصغاء الميل للسمع، ثم تجوّز به عنه مطلقاً، وقوله: الذي هو مطلق إدراك الحروف إشارة إلى أنه لا يتقيد بالحاسة، وإنما هو انكشاف مخصوص كما هو مذهب أهل السنة بل أهل اللغة فلذا أطلق عليه تعالى بخلاف الاستماع كما مر، وقوله معكم لغو أي متعلق بمستمعون، وقيل إنه حال من ضميره وتقديمه للاهتمام أو الفاصلة أو الاختصاص إن أريد معية مخصوصة. قوله: (لأنه

﴿فَأَتَيْنَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أفرد الرسول لأنه مصدر وصف به فإنه مشترك بين المرسل والرسالة قال الشاعر:

لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بسرّ ولا أرسلتهم برسول
ولذلك ثنى تارة وأفرد أخرى أو لاتحادهما للأخوة، ولوحدة المرسل والمرسل به،
أو لأنه أراد أن كل واحد منا ﴿أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بِنِي إِسْرَائِيلَ﴾ أي قولاً أرسل لتضمن الرسول معنى

مصدر) بحسب الأصل وصف به الآن هنا كما يوصف بغيره من المصادر للمبالغة كرجل عدل فيجري فيه ما يجري فيه من الوجوه، وقد قيل إنه لما كان له جهتان تبعيته لموسى عليهما الصلاة والسلام، وكونه وزيراً، وكونه نبياً مرسلًا من الله روعي كل من الجهتين فأفرد مرة وثني أخرى ولا ينافيه جمعهما في المسند إليه، وإن لزم منه اشتراكهما في المسند لأن الإشعار في لفظ لا ينافي النظر إلى الواقع في آخر. نعم في كلامه خلل من جهات ليس لنا حاجة إلى بيانها هنا. قوله: (فإنه مشترك) أي بين المعنيين، وإن كان مصدرًا في الأصل لأنه صار حقيقة في المعنى الآخر، وبه سلم من كون فعول بمعنى مفعول لم يسمع في غيره. قوله: (لقد كذب الخ) هو من شعر لكثير عزة وقبله:

حلفت برب الراقصات إلى منى خلال الملا يمددن كل جديل
لقد الخ وبعده:

فلا تعجلي يا عز أن تتفهمني بنصح أتى الواشون أم بحبول
وقد روي هذا البيت مقدماً والمعنى ما أرسلتهم برسالة إذ أرسلته بمن أرسل لا وجه له، والتجريد يأباه المقام إذ لا مبالغة فيه كذا في الكشف، وقد قيل عليه إنه لا مانع من كونه فيه بمعنى المرسل وأرسلتهم بمعنى أرسلت إليهم على الحذف، والإيصال وهو كثير في فصيح الكلام والمعنى ما وقفوا على سرى بالذات، ولا بالواسطة، وهو المناسب، وما ذكره ميني على أن ضمير أرسلتهم للمرسل لا للمرسل إليه، وليس بشيء لأن المتعارف أن الباء لا تدخل إلا على ما مع الرسول كالعهدية فلا يقال أرسلت برسول، وإنما يقال أرسلت الرسول بالهدية أو بالكتاب، وكذا بعثت ولذا اعترض على قول المتنبى:

فأجرك الإله على عليل بعثت إلى المسيح به طبيباً

فهو محتاج إلى التجريد، وإنما لم يحمل أرسلتهم على الحذف لأنه خلاف الظاهر من غير فائدة مع أن قوله فلا تعجل، ومعنى الواشي يناسب ما ذكر فتدبر، وقوله ولذلك أي لكونه مشتركاً أو مصدرًا. قوله: (أو لاتحادهما الخ) فكأنهما نفس واحدة لما ذكر، أو لتبعية هرون لموسى عليهما الصلاة والسلام كما مر ولا ينافيه الثنية مع التصريح بالوزارة لأنه لثلا يكون المقام خلواً عن الإشارة إلى الجهتين كما ثنى هنا قولاً، وهذه النكتة في الحكاية فلا منافاة بينهما حتى يقال إنه وقع مرتين أو مرة بما يفيد الثنية، والاتحاد فساغ التعبير بكل منهما، والمرسل اسم فاعل هو الله والمرسل به الشريعة والتوحيد. قوله: (أو لأنه الخ) يعني أن قوله

الإرسال المتضمن معنى القول. والمراد خلهم ليذهبوا معنا إلى الشام ﴿قَالَ﴾ أي فرعون لموسى بعدما أتياه فقال له ذلك ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِتْنًا﴾ في منازلنا ﴿وَلِيدًا﴾ طفلاً سمي به لقربه من الولادة ﴿وَلَيْسَتْ فِتْنًا مِنْ عُرِكَ سِنِينَ﴾ قيل لبث فيهم ثلاثين سنة، ثم خرج إلى مدين عشر سنين، ثم عاد إليهم يدعوهم إلى الله ثلاثين، ثم بقي بعد الغرق خمسين ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكَ الْكَلْبِ﴾ يعني قتل القبطي وبخه به معظماً إياه بعد ما عدّد عليه نعمته، وقرىء فعلتك بالكسر لأنها كانت قتلة بالوكز ﴿وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ بنعمتي حتى عمدت إلى قتل خواصي أو ممن يكفر الآن فإنه عليه السلام كان يعايشهم بالتقية فهو حال من إحدى التاءين، ويجوز أن يكون حكماً مبتدأ عليه بأنه من الكافرين بالهيته أو بنعمته لما عاد عليه بالمخالفة أو من

إننا بمعنى إن كلامنا فصح أفراد خبره كما يصح في ذلك، وفائدته الإشارة إلى أن كلاً منهما مأمور بتبليغ ذلك ولو منفرداً، فما قيل: إن التثنية تفيد هذا فلا فائدة في العدول عنها، وأن مثله إنما هو في تأويل الجمع كيخرجكم طفلاً لا وجه له، وقوله: أي أرسل يعني أن تفسيرية هنا وأشار بما بعده إلى توفر شرطها عند النحاة، وهو تقدّم ما تضمن معنى القول دون حروفه، وقد جوز فيها المصدرية بتقديره بأن أرسل الخ، وهو على الأوّل متحد بما قبله في الجملة، وعلى هذا مغاير له، ولذا رجحه بعضهم لموافقته لقوله: ﴿فأرسل﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٥٣] في طه فلا وجه لما قيل إن ما في طه موافق لكلا الوجهين على سواء فتأمل. قوله: (معنا إلى الشام) أخذ التقييد من قوله معنا وقرينة الحال، ومنهم من فسره بيذهبوا حيث شأؤوا على أن الإرسال بمعنى الإطلاق مع أنه وافقه في محل آخر، وقوله بعدما أتياه الخ كأنه يشير إلى كونه قال إنما يتصوّر بعد الإتيان، والقول فهو معلوم من السياق، ويحتمل أنه إشارة إلى تقدير فأتيا فرعون فقال له ذلك كما في الكشاف وغيره، وقوله في منازلنا إشارة إلى تقدير مضاف تقتضيه الظرفية، ولو قدر في أهلنا صح لكن هذا أظهر وأقرب للحقيقة. قوله: (سمي به) أي سمي الطفل بالوليد، وهو فعيل بمعنى مفعول لأنّ فعلاً قد يدل على قرب التلبس بالمعنى كحليب ووليد كما صرح به أهل اللغة وكأنه أخذ من صيغة المبالغة لما كانت الولادة لا تفاوت فيها نفسها وفي قوله لبث الخ شيء ما سيأتي في القصص. قوله: (وبخه به) أي بذلك القتل، وتعظيم القتل بما في الموصول من الإبهام الذي يستعمل لذلك كما في نحو ﴿فغشيه من اليم ما غشيه﴾ [سورة طه، الآية: ٧٨] كأنه أمر لا يمكن الإحاطة به ومعرفة كنهه، وفيه أيضاً تلطف به لعدم التصريح بذنبه، وقوله: قتله بكسر القاف وفعله للهية والفعل المخصوص كما أشار إليه بقوله بالوكز وهو الضرب بجمع كفه، وعلى الفتح هو للمرة. قوله: (بنعمتي) فهو من كفران النعمة وجعل الدليل عليه قتل خواصه، والمراد بخواصه المضافة الجنس فيشمل الواحد، وقوله أو ممن يكفر بصيغة المجهول وفي نسخة تكفرهم من الإكفار أو التكفير فإنهما مسموعان لكن الأشهر هو الأوّل، والمعنى كنت من جملة القوم الذين ادعت كفرهم، وهذا الحكم منه بناء على ما عرفه من ظاهر حاله لاختلاطه بهم، والتقية معهم بعدم الإنكار كما أشار

الذين كانوا يكفرون في دينهم ﴿قَالَ فَلَمَّا إِذَا مَا إِنَّ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ من الجاهلين وقد قرىء به والمعنى من الفاعلين فعل أولى الجهل والسفه، أو من المخطئين لأنه لم يتعمد قتله أو الذاهلين عما يؤول إليه الوكز لأنه أراد به التأديب، أو الناسين من قوله إن تضل إحداهما ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْكُمْ فَرَبَّ لِي رَيْبٌ حُكَا﴾ حكمة ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ردّ أولاً بذلك ما وبخه به قد حافى نبوته، ثم كرّ على ما عدّ عليه من النعمة، ولم يصرح برده لأنه كان صدقاً غير قادح في دعواه بل نبه على أنه كان في الحقيقة نقمة لكونه مسبباً عنها فقال: ﴿وَلَيْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ أي وتلك التربية نعمة تمنها عليّ بها ظاهراً وهي

إليه المصنف رحمه الله، وإلا فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن الكفر قبل النبوة وبعدها، وكونه افتراء عليه بعيد لأنه لو علم بإسلامه أولاً سجنه أو قتله إحدى التائين يعني في الفعلين السابقين، وكونه حكماً مبتدأ أي غير حال فهو إما مستأنف أو معطوف، وقوله من الكافرين بالهيته الكفر بمعنى الجحد أو على زعمه، وقوله أو بنعمته هو الوجه الأول بعينه والمغايرة بينهما في وجهه فإنه في الأول قتل خواصه وفي هذا مخالفته له، وفي الوجه الأخير مبنّي على اعتقادهم الباطل. قوله: (قال فعلتها إذا) أي إذ ذاك وفي الآية لف ونشر مشوش، وأقرّ بالقتل لثقتة بحفظ الله له، وقوله من الجاهدين فسر الجهل بما ذكر ومحصله الإقدام من غير مبالاة بالعواقب وهو بهذا المعنى في أكثر استعمالات العرب كقوله:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

والفرق بينه وبين الثالث أنه في هذا عالم بالعواقب دون ذاك، والضلال يستعمل بمعنى الجهل كما يستعمل الجهل بمعناه، وما يؤول إليه الوكز هو القتل، ولأنه يتعلق بالذاهلين، وتفسيره بالجاهلين بالشرائع غير مناسب والفرق بين الثاني والثالث غير ظاهر، وكونه في مجرد التعبير لا محصل له، وهذا جواب لما وبخه به وكون الضلال بمعنى النسيان مرّ تحقيقه في سورة البقرة. قوله: (لما خفتكم) أي حين الخوف لقوله: ﴿إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتُمُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٢٠] وقوله: حكمة أراد بها النبوة وما وبخه به هو القتل وكفران نعمته، والردّ بأنه قبل النبوة وكان خطأ منه، وكرّ بمعنى رجع أي إلى ردّ ما ادعاه من نعمة التربية، وقوله: ولم يصرح برده لأنه اعترف به بقوله وتلك نعمة بخلاف الأول فإنه لما قدح في نبوته بالقتل العمد قال: إنه لم يكن عمداً، وإنه قبل النبوة فلا يتوهم أنّ الأول غير صريح أيضاً كما قيل، والنعمة استبعاد بني إسرائيل حتى صار هو في حجره. قوله: (لأنه كان صدقاً) فلا يناسب رده بنفسه صراحة بخلاف القتل كما مرّ وتربيته له غير قادح فيه لا حقيقة ولا توهماً بخلاف الأول فإنه يتوهم فيه القدح، وقوله تمنها عليّ بها كذا في أكثر النسخ، وكان الظاهر إسقاط الضمير، وقد قيل إنه إشارة إلى أنه من الحذف والإيصال فهو بتقدير أي بها أو هو عطف بيان على الضمير وهو تكلف، وقوله بها وتمنها بمعنى تعدها عليّ من المنّ وهو على ظاهره من الاستقبال أو تنعم بها من المنّة والمضارع لاستحضار الصورة، والتعبيد التذليل باتخاذهم عبيداً،

في الحقيقة تعبيدك بني إسرائيل وقصدهم بذبح آبائهم فإنه السبب في وقوعي إليك وحصولي في تربيتك، وقيل إنه مقدر بهمزة الإنكار أي أو تلك نعمة تمنها عليّ، وهي أن عبدت، ومحل أن عبدت الرفع على أنه خبر محذوف أو بدل نعمة أو الجزر بإضمار الباء أو النصب بحذفها، وقيل تلك إشارة إلى خصلة شنعاء مبهمة وأن عبدت عطف بيانها، والمعنى تعبيدك بني إسرائيل نعمة تمنها عليّ، وإنما وحد الخطاب في تمنها وجمع فيما قبله لأنّ المنة كانت منه وحده، والخوف والفرار منه ومن ملئه ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ لما سمع جواب ما طعن به فيه، ورأى أنه لم يرعو بذلك شرع في الاعتراض على دعواه فبدأ بالاستفسار عن حقيقة المرسل ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ عزّفه بأظهر خواصه، وآثاره لما امتنع تعريف الأفراد إلا بذكر الخواص والأفعال، وإليه أشار

والتربية مفهومة من قوله ألم نريك، وقوله وهي في الحقيقة تعبيدك أي بسبب تعبيدك، وجعلها عينه مبالغة كما صرح به بعده. قوله: (وقيل) لم يرتضه لأنه خلاف الظاهر، وقد منعه بعض النحاة، وقوله: ومحل أن عبدت أي على الوجهين الرفع على أنه خبر محذوف، والجملة حالية أو مفسرة وقوله بدل نعمة، أو تلك وهو معنى قوله في نسخة أو مبدل من المبتدأ أو الخبر أو عطف بيان، وقوله أو الجزر الخ هما قولان مشهوران في محل إن وأن وما معهما بعد حذف الجزر، وعليهما فهو بدل من ضمير تمنها ومنهم من قدره لأن عبدت. قوله: (وقيل الخ) الشنعاء القبيحة، وفيه فصل بينهما بأجنبي، ولذا مرضه مع قوته بحسب المعنى وشناعتها مأخوذة من الإبهام، وهو حينئذ للإنكار عليه فيما امتنّ به والجمع في منكم، وخفتكم وجهه ظاهر كما صرح به في قوله إنّ الملائمة يأترون بك ليقتلوك، ولم يرعو مضارع ارعوى بمعنى انتهى، وانكف وضمير إنه لموسى عليه الصلاة والسلام. قوله: (شرع في الاعتراض على دعواه الخ) وتقديم الاستفسار جار على قواعد البحث لتصور المدعي توطئة لردّه والمراد بدعواه ما يخص التوحيد، وإلا فقد تقدّم الاعتراض على دعوى النبوة أيضاً، وإليه أشار بقوله جواب ما طعن فلا وجه للاعتراض عليه بأنّ القدح في نبوته كان أيضاً اعتراضاً على دعواه كما توهم. قوله: (عن حقيقة المرسل) يعني أنّ سؤاله كان من حقيقته، وماهيته الخاصة وما يسأل بها عن الحقيقة مطلقاً سواء أكان من أولي العلم أم لا فلا يتوهم أنّ حق الكلام أن يقال من رب العالمين كما إذا كان السؤال عن الجنس حتى يوجه بأنه لإنكاره له عبر بما تحقيراً، ولما كان التفتيش عن حقيقته مما لا سبيل إليه عدل عن جوابه إلى ذكر صفاته على نهج الأسلوب الحكيم إشارة إلى تعذر ما ذكره، ولما نظر السكاكي إلى الظاهر جعل السؤال عن الوصف، ولم يتعرّض لما في الكشاف من أنّ بوابه قال هنا من يزعم أنه رسول رب العالمين لأنه يختلّ به النظم، كما قاله الطيبي وإن ردّه في الكشف. قوله: (لما امتنع تعريف الأفراد) لأنّ الفرد المعين لا يحدّ وإنما يعرف بالإشارة، وهي غير معرفة في الحقيقة، وإنما المعرف خواصه ومشخصاته ومع ذلك فالإشارة الحسية ممتنعة في حقه تعالى، وقوله لما بالتشديد جوابه

بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ أي إن كنتم موقنين الأشياء محققين لها علمتم أن هذه الأجرام المحسوسة ممكنة لتركبها وتعدها وتغير أحوالها فلها مبدأ واجب لذاته، وذلك المبدأ لا بد وأن يكون مبدأ لسائر الممكنات ما يمكن أن يحس منها، وما لا يمكن وإلا لزم تعدد الواجب أو استغناء بعض الممكنات عنه وكلاهما محال، ثم ذلك الواجب لا يمكن تعريفه إلا بلوازمه الخارجة لامتناع التعريف بنفسه، وبما هو داخل فيه لاستحالة التركيب في ذاته ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ﴾ جوابه سألته عن حقيقته، وهو يذكر أفعاله أوزعم أنه رب السموات، وهي واجبة متحركة لذواتها كما هو مذهب الدهرية، أو غير معلوم افتقارها إلى مؤثر ﴿قَالَ رَبُّكُمْ رَبُّ الْأَوَّلِينَ﴾ عدولاً إلى ما لا يمكن أن يتوهم فيه مثله ويشك في افتقاره إلى مصور حكيم ويكون أقرب إلى الناظر وأوضح عند التأمل ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي

محذوف يدلّ عليه قوله عرفه الخ أو بالتخفيف، وما مصدرية أي لامتناع تعريف الأفراد، والمراد بتعريفه بيان حقيقته بقرينة قوله حقيقة المرسل فلا يقال أن الأولى أن يقول لما امتنع تعريفه بدل تعريف الأفراد إذ هو اللازم من كلامه لأن ما ذكر إثبات للمدعي بطريق برهاني كما لا يخفى. قوله: (وإليه أشار) أي إلى امتناع تعريف حقيقته كما في سائر الأفراد المعينة إلا بذكر الخواص، وقوله الأشياء إشارة إلى أن له مفعولاً عامّاً مقدراً، ويحتمل أن يريد أنه نزل منزلة اللازم والمعنى إن كنتم ممن شأنه الإيقان، وقوله لتركبها لأن التركيب يستلزم الحدوث كما بين في الكلام، وكذا التعدد كما مرّ وتغير أحوالها محسوس، واستلزام تعريفه بحقيقته لتعريفه بنفسه ليس مغالطة كما قيل بل لأنه لا أجزاء له لا ذهنية ولا خارجية، وتعريف الشيء بنفسه باطل للزوم توقفه على نفسه كما قرره في محله، وليس هذا مبنياً على تجانس الأجسام كما سبق إلى بعض الأوهام. قوله: (جوابه) هو مفعول تستمعون، وقوله أو يزعم في نسخة زعم، وهو معطوف على يذكر، وقد جوز عطفه على سألته وقوله أو غير الخ يعني على زعمه الفاسد إذ هي كذلك في النظرة الحمقاء، وذلك لعدم العلم بإمكانها وحدوثها الذي هو علة الحاجة لما ذكر لا لأن التأثير لا ينافي دعواه الربوبية، وأنه إله العالم فلا حاجة إلى ما تكلفه بعضهم هنا. قوله: (عدولاً إلى ما لا يمكن الخ) يعني أنه لما أنكروا خلق السموات والأرض لتوهمه قدمها عدل إلى ذكر هذا لإلزامه إذ لا يشك في حدوثه وافتقاره، والنظر في الأنفس أقرب وأوضح من النظر في الآفاق، وقوله مثله الضمير لما مرّ من الوجوب، وعدم الافتقار إلى مؤثر، ومثل مقحمة كقوله مثلك لا يبخل، ثم إن المصنف بني تفسيره هنا على الوجهين الأخيرين في تفسير الآية السابقة، ولذا قيل إنه رجحهما على الوجه الأول ويجوز أن يقال على الوجه الأول أنه ﷺ عدل إلى ذكر لازم أجلى وأظهر من الأول تنبيهاً على عدم إمكان تعريفه بدون خواصه، ولك أن تقول إن قوله ويكون أقرب الخ إشارة إليه، ومعناه أنه عدل عن الجواب بحقيقته إلى ما هو أوضح إشارة إلى أن ما سأل عنه لا يمكن الوقوف عليه، وإن فيما

أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٨﴾ أسأله عن شيء ويجيبني عن آخر وسماه رسولاً على السخرية ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ تشاهدون كل يوم أنه يأتي بالشمس من المشرق، ويحركها على مدار غير مدار اليوم الذي قبله حتى يبلغها إلى المغرب على وجه نافع تنتظم به أمور الكائنات ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ إن كان لكم عقل علمتم أن لا جواب لكم فوق ذلك لا ينهم أولاً، ثم لما رأى أي شدة شكيمتهم خاشنهم وعارضهم بمثل مقالتهم ﴿قَالَ لَيْنَ أَخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ عدولاً إلى التهديد عن المحاجة بعد الانقطاع، وهكذا ديدن المعاند المحجوج واستدل على ادعائه للألوهية، وإنكاره الصانع، وإن تعجبه بقوله ألا تستمعون من نسبة الربوبية إلى غيره، ولعله كان دهر باباً أو اعتقد أن من ملك قطراً أو تولى أمره بقوة طالعه استحق العبادة من أهله، واللام في المسجونين للعهد أي ممن عرفت حالهم في سجوني فإنه كان يطرحهم في هوة عميقة حتى يموتوا، ولذلك جعل أبلغ من لأسجننك ﴿قَالَ أَوْلَوْ جِئْتِكَ بِشَيْءٍ يُبَيِّنُ﴾ أي أتفعل ذلك، ولو جئتك بشيء يبين صدق

ذكر كفاية لمن يفهم ولو لم يقصد هذا لم يرتبط به ما بعده، ونحوه ما قيل إنه لم يتعرض له لعدم إمكان تفهيمه، وتستمع تتمته.

قوله: (أسأله عن شيء الخ) لأنه سأل عن الحقيقة فأجابه بالوصف على الأسلوب الحكيم فلم يفهم مطابقته، ولم يتعرض لتفسيره على الأخيرين لأنه جعل هذا ناظراً إلى أول كلامه، وإنه عدل إلى الطنز لحيرته، وعدم قدرته على دفع ما ذكره وقوله تشاهدون الخ يعني أن تحريك الشمس على مدارات مختلفة دال بتغيرها على حدوثها، وأن لها صناعاً قادراً حكيماً. قوله: (إن كان لكم عقل الخ) يعني أنه منزل منزلة اللازم هنا لأنه أبلغ، وأوفق بما قبله من رد نسبة الجنون إليه للإشارة إلى أنهم مظنته لا هو كما أشار إليه بقوله وعارضهم بمثل مقالتهم، وقوله لا ينهم أي عاملهم باللين والرفق لما قال لهم إن كنتم موقنين وخاشنهم أي أغلظ عليهم في الرد بقوله إن كنتم تعقلون وقوله عن المحاجة متعلق بقوله عدولاً والديدن العادة والحجوج المغلوب برده حجته. قوله: (واستدل به) أي استدلل بما ذكر هنا من قوله: ﴿وما رب العالمين﴾ الخ على أن فرعون كان يدعي الألوهية، وإن كان قوله ويذكر وأهنتك يقتضي أنه مشرك، ولذا قال: من ذهب إلى هذا أنه كان يدعي الألوهية لنفسه، ولها أيضاً وهو بعيد وقوله: ﴿وإن تعجبه﴾ الخ قيل مراده على جواز ما ذكر فلا ينافي ما مر في تفسيره، وهو تكلف ما لا حاجة إليه لأن ما مر مبني على ما ارتضاه كما أشار إليه بقوله ولعله كان دهرياً الخ والقطر بضم فسكون جانب الأرض، وقوله بقوة طالعه بناء على زعمه في تأثير الكواكب كما تقول الدهرية. قوله: (واللام الخ) وجه كونه أبلغ من لأجعلنك مسجوناً الأخضر ما فيه من الإشارة إلى سجن مخصوص لا يرجى منه الخلاص، وهو ظاهر وليس هذا من قبيل كانت من القانتين، وذاك نوع آخر فيه بلاغة أخرى كما ذكره ابن جنى رحمه الله تعالى. قوله: (أي أتفعل ذلك) يعني إنكار نبوتي وكفرك، وقوله: يبين صدق دعواي فهو من أبان المتعدي ومفعوله

دعواي يعني المعجزة فإنها الجامعة بين الدلالة على وجود الصانع وحكمته، والدلالة على صدق مدعي نبوته قالوا وللحال وليها الهمزة بعد حذف الفعل ﴿قَالَ قَاتِ بِمَهْ إِنْ كُنْتِ مِنْ الصَّادِقِينَ﴾ في أن لك بيته أو في دعواك فإن مدعي النبوة لا بد له من حجة ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾ ظاهر ثعبانيته، واشتقاق الثعبان من ثعبت الماء فانثعب إذا فجرته فانفجر ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بِيصَاءٌ لِلنَّظِيرِينَ﴾ روي أن فرعون لما رأى الآية الأولى قال: فهل غيرها فأخرج يده قال فما فيها فأدخلها في إبطه، ثم نزعها ولها شعاع يكاد يعشى الأبصار ويسد الأفاق ﴿قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ﴾ مستقرين حوله فهو ظرف وقع موقع الحال ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ﴾ فائق في علم السحر ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ بهره سلطان المعجزة حتى حطه على دعوى الربوبية إلى مؤامرة القوم واتثمارهم وتنفيرهم عن موسى، وإظهار الاستشعار عن ظهوره واستيلائه على ملكه ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ آخر أمرهما، وقيل احبسهما ﴿وَأَقْبَتِ فِي الدِّانِ حَسْرَتَهُنَّ﴾ شرطاً يحشرون السحرة ﴿بِأَتَاكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَالِمٌ﴾

محذوف لأنه المناسب للمقام، وجعل الواو حالية فإن قلت قوله بعد حذف الفعل يقتضي أنها عاطفة فينافيه، قلت: يريد أن التقدير أتذكر ما قلت، ولو جئتك الخ فالمقدر صاحب الحال وعاملها وحينئذ لا حاجة إلى تأويل الإنشائية بخبرية ليصح وقوعها حالاً، وقوله: في أن لك بيته أسقط ما في الكشف هنا من أن في هذه الآية رداً على أهل الحق لأنه لا وجه له كما بين في شروحه. قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ﴾ لا حاجة إلى جعل هذه الفاء فصيحة مبنية على مقدر كما قيل، وقوله ظاهر ثعبانيته الخ أي ليس بتمويه وتخيل كما فعله السحرة، وهو مشتق من ثعب بمعنى جرى جرياً متسعاً، والثعب المجري الواسع وسمي به لجريه بسرعة من غير رجل كأنه ماء سائل، ولذا شبه به الماء الجاري، وأما كونه من الانفجار من بعد وإن كان مآله ما ذكر فليس بمراد هنا، وقوله فما فيها سأله ليتنبه لحالها ويرى ما حدث فيها من النور ليكون أعجب والإبط ما بين الذراع والجنب ويعشى بعين مهملة. قوله: (مستقرين حوله الخ) يعني أنه منصوب لفظاً على الظرفية والظرف مستقرّ وقع حالاً كما أشار إليه بقوله مستقرين ولم يجعله صفة للملا على حد:

ولقد أمر على اللثيم يسبني

لأن هذا أسهل وأنسب كما لا يخفى وقوله فائق في علم السحر أخذه من صيغة المبالغة. قوله: (بهره سلطان المعجزة) أي غلبة قوة المعجزة وحطه عن دعوى الربوبية لإظهار ائتماره بأمرهم، والمؤامرة المشاورة وهو إشارة إلى معنى قوله تأمرون، وفيه مخالفة للزمخشري حيث جوز في تأمرون أن يكون من المؤامرة بمعنى المشاورة لأمر كل بما يقتضيه رأيه أو من الأمر وخص النكته بالثاني كما يتبادر من كلامه لعدم تأنيها على الأول، وهو الظاهر من السياق ومحل ماذا النصب على المصدرية أو المفعولية، وتنفيرهم بقوله يريد أن يخرجكم من أرضكم والاستشعار طلب الشعور بظهوره واستيلائه. قوله: (آخر أمرهما) أي إلى أن تأتيك السحرة من

يفضلون عليه في هذا الفن وقرىء بكل ساحر ﴿فَجَمَعَ السَّحَرَةَ لِيَقْتَتِ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ لما وقت به من ساعات يوم معين، وهو وقت الضحى من يوم الزينة ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ﴾ فيه استبطاء لهم في الاجتماع حثاً على مبادرتهم إليه كقوله: تأبطشوا:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق

أي ابعث أحدهما إلينا سريعاً ﴿لَمَلْنَا نَتَّبِعَ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمْ أَغْلَبِينَ﴾ لعلنا نتبعهم في دينهم إن غلبوا، والترجي باعتبار الغلبة المقتضية للاتباع، ومقصودهم الأصلي أن لا يتبعوا موسى لا أن يتبعوا السحرة فساقوا الكلام مساق الكناية لأنهم إذا ابتعوهم لم يتبعوا موسى عليه الصلاة والسلام ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأْتِجُكَ بِآيَاتٍ لَّا تُجْرَأُ إِنَّا كُنَّا نَحْنُ أَغْلَبِينَ﴾ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لِينَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿التزم لهم الأجر والقرب عنده زيادة عليه إن غلبوا فإذا على ما يقتضيه من الجواب والجزاء، وقرىء نعم بالكسر وهما لغتان ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ أي

أرجأته إذا أخرته، وقد قرئ بهمز وبدونه وقوله شرطاً بضم الشين وفتح الراء جمع شرطه بفتح الراء وسكونها، وهم أعوان الولاة وقد يرد بمعنى خيار الجند وليس بمناسب هنا، ويحشرون السحرة بمغني يجمعونهم عندك، وقوله يفضلون من صيغتي المبالغة ولم يزيدوا في العلم لأن المهم هو العمل هنا، وقوله: فما فيها أي شيء فيها يعني ليس فيها معجزة. قوله تعالى: ﴿فجمع السحرة﴾ في المفتاح أن تعريف السحرة عهدي وفي شرح الفاضل المحقق أن المعهود قد يكون عاماً مستغرقاً كما هنا ولا منافاة بينهما كما يتوهم، وفيه بحث ليس هذا محله، وقوله لما وقت به أي عين وظاهره أنه مخصوص بالزمان، وهو المتبادر من الوقت وفي الكشاف الميقات ما وقت به أي حدّد من زمان أو مكان، ومنه مواقيت الإحرام وقد يقال ما ذكره المصنف هو أصل معناه، وما في الكشاف شاع فيه بعد ذلك حتى الحق بالحقيقة. قوله: (فيه استبطاء) يعني أن الاستفهام مجاز هنا عن الحث والاستعجال و باعث بمعنى مرسل ودينار وعبد رب أخو عون ومخراق بالخاء المعجمة كلها إعلام وعبد رب بالنصب عطف على محل دينار كما رواه سيبويه، ولو جرّ عطفاً على لفظه صح، وقوله إحداهما هو معنى أو وأخا عون إما منادى أو عطف بيان لما قبله. قوله: (نتبعهم في دينهم) إشارة إلى أن المراد بالاتباع موافقتهم في مدعاهم، وقوله إن غلبوا إشارة إلى بيان حاصل المعنى لأن المقصود منه الخبر وليست كان فيه زائدة، وقوله والترجي باعتبار الغلبة يعني أن من جملتهم فرعون وهو لا ترجى منه ولا يترجى اتباعهم فالترجي، واحتمال الوقوع للغلبة لا للاتباع لأنه غير متصور منه بل من أتباعه بحضرته، إلا باعتبار أن أتباعهم اتباع له لكونهم أتباعه، ولذا جعلوه كناية عن عدم اتباع موسى عليه الصلاة والسلام والمعنى الحقيقي هنا بالنسبة إلى فرعون، وإن كان متبعاً لأن مدعي الألوهية لا يتبع غيره فيكفي إمكانه واحتمال وقوعه ولو من غيره، أو يقال أنه لدهشته وغلبة ذل العجز عليه جوز اتباعهم كما طلب الأمر ممن حوله فلا حاجة إلى جعله مجازاً متفرعاً على الكناية بناء على مذهب الزمخشري فيه. قوله: (التزم لهم الأجر) هو من قوله نعم لأنه إجابة

بعدهما قالوا له إما أن تلقى وإما أن نكون نحن الملقين، ولم يرد به أمرهم بالسحر والتمويه بل الإذن في تقديم ما هم فاعلوه لا محالة توسلاً به إلى إظهار الحق ﴿فَأَلْقُوا جِبَالَكُمْ وَعَصِيَّتَهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾ أقسموا بعزته على أن الغلبة لهم لفرط اعتقادهم في أنفسهم أو لإتيانهم بأقصى ما يمكن أن يؤتى به من السحر ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ تبتلع وقرأ حفص تلعف بالتخفيف ﴿مَا يَأْكُفُونَ﴾ ما يقبلونه عن وجهه بتمويههم، وتزويرهم فيخيلون حبالهم وعصيتهم أنها حيات تسعى أو افكهم تسمية للمأفوك به مبالغة ﴿فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سِحْرَينَ﴾ لعلمهم بأن مثله لا يتأتى بالسحر، وفيه دليل على أن منتهى السحر تمويه وتزويق يخيل شيئاً لا حقيقة له، وأن التبخر في كل فن نافع وإنما بدل الخورور

لما طلبوا منه، وقوله زيادة عليه أي على الأجر من قوله وإنكم الخ وقوله: إن غلبوا معنى قوله إذا لأنها جواب وجزاء كما أشار إليه بقوله فإذا الخ، وقوله بالكسر أي بكسر العين مع فتح النون. قوله: (ولم يرد الخ) يعني أن السحر حرام، وقد يكون كفراً على ما فصل في الأحكام وعلى كل حال فلا يليق من النبي المعصوم الأمر به فدفعه بأن الأمر هنا ليس على حقيقته لأنهم فاعله لا محالة، وإن لم يقل لهم ذلك كما أشار إليه بقوله ما أنتم ملقون، ولذا عبر بالإسمية فهو عبارة عن الإذن بتقديمه ليتوسل به إلى إبطاله المتوقع عليه كما يؤمر الزنديق بتقرير حجته لترد فإن الممتنع هو الرضا على طريق الاستحسان لا مطلق الرضا، وما اشتهر من قولهم رضا الكفر كفر ليس على إطلاقه كما عليه المحققون من الفقهاء وأهل الأصول، وقوله ما هم فاعلوه لأنه علم ذلك بفراسة صادقة أو إلهام أو وحي، ولأن الظاهر أن فرعون بعد إحضارهم لذلك يحملهم عليه فما قيل إنه في ظنه لا وجه له ولا يناسب كلام المصنف. قوله: (أقسموا بعزته) وخصوصاً بالقسم هنا لمناسبتها للغلبة، وإذا فجائية وتلعف أصله تتلعف عبر بالمضارع لاستحضار الصورة، والدلالة على الاستمرار وأصل التلعف الأخذ بسرعة، وفسر هنا بالابتلاع، وقوله ما يقبلونا أي يغيرونه عن وجهه أي حاله الأول من الجمادية إلى كونه حياً نضراً وفيه إشارة إلى أن ما موصولة حذف عائدها للفاصلة، وقوله إفكهم إشارة إلى جواز كونها مصدرية. قوله: (وفيه) أي في سجودهم، وتسليمهم له دليل على أن منتهى السحر تمويه أي تلبيس من مؤه الأمر إذا أظهر منه ما ليس فيه، وأصله أن يطلى بالذهب المذاب كالماء ووجهه أن السحر أقوى ما كان في زمن موسى عليه الصلاة والسلام، ومن أتى به فرعون أعلم أهل عصره به وقد بذلوا جهدهم وأظهروا أعظم ما عنده منه، وهو تمويه فعلم ما ذكر ولكن ليس كل سحر كذلك، وإنما هذا هو الغالب فيه والتزويق التزيين والتحسين، وأصله أن يجعل الزاروق وهو الزئبق مع الذهب، ويطلى به ثم يدخل في النار فيطير الزاروق، ويبقى الذهب، ثم قيل لكل مزين ومنتقش مزوق. قوله: (وإن التبخر) معطوف على قوله إن منتهى السحر والتبخر تفعل من البحر، وهو عبارة عن زيادة العلم وسعته أي زيادة العلم نافعة في كل فن وإن لم يكن من العلوم الشرعية فإن هؤلاء السحرة لتبخرهم في علم السحر علموا حقيقة ما أتى به موسى عليه

باللقاء ليشاكل ما قبله ويدل على أنهم لما رأوا ما رأوا لم يتمالكوا أنفسهم فكانهم أخذوا فطرحوا على وجوههم، وإنه تعالى ألغاهم بما خولهم من التوفيق ﴿قَالُوا ءَأَمَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بدل من ألقى بدل الاشتمال أو حال بإضمار قد ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ إبدال للتوضيح ودفع التوهم والإشعار على أن الموجب لإيمانهم ما أجراه على أيديهما ﴿قَالَ ءَأَمْسُرَ لَهُمْ قَبْلَ أَنْ ءَأَذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾ فعلمكم شيئاً دون شيء، ولذلك غلبكم أو فواعدكم ذلك وتواطأتم عليه أراد به التلبس على قومه كي لا يعتقدوا أنهم آمنوا عن بصيرة وظهور حق، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر وروح أنتم بهمزتين ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وبال ما فعلتم وقوله: ﴿لَأَطَّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْسُلَكُمْ مِمَّنْ خَلَفَ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمِيعًا﴾ بيان له ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾ لا ضرر علينا في ذلك ﴿إِنَّا إِلَٰك رَبَّنَا مُتَّقِلُونَ﴾ بما توعدنا به فإن الصبر عليه محاء للذنوب موجب للشواب والقرب من الله تعالى أو سبب من أسباب الموت، وقتلك أنفعها

الصلاة والسلام وأنه معجزة فانتفعوا بزيادة علمهم لأنه أذاهم إلى الاعتراف بالحق والإيمان لفرقهم بين المعجزة والسحر، وإنما بدل الخور بالإلقاء الخ والمعروف فيه ذلك نحو خزوا له ساجدين ولا إلقاء وإيجاد خورهم وخلقه فيهم لا يسمى إلقاء حقيقة، ولغة فمن قال إنه تعالى خلق خورهم عند أهل السنة وخلقه هو الإلقاء فلا حاجة إلى التجوز لم يفرق بين الفاعل الحقيقي واللغوي وهو دقيق. قوله: (فكانهم أخذوا الخ) إشارة إلى أن في ألقى استعارة تبعية حسنهما المشاكلة، وليس مجازاً مرسلأ وإن احتمله النظم، ووجه الشبه عدم التمالك لا السرعة كما قيل، وقوله وإنه تعالى الخ إشارة إلى أن الفاعل هو الله حذف للعلم به وفي الكشف، ولك أن لا تقدّر له فاعلاً لأن ألقوا بمعنى خزوا وسقطوا يعني فلا يحتاج إلى فاعل آخر غير من أسند إليه المجهول لأنه فاعل الإلقاء، وقيل إنه أراد أنه لا يحتاج إلى تعيين فاعل لأن المقصود الملقى لا تعيين من ألقاه كما في قتل الخارجي، وهو بعيد مما ذكرناه، وخولهم بالخاء المعجمة بمعنى أعطاهم. قوله: (بدل الاشتمال) لما بين الإلقاء وهذا القول من الملابس، ويحتمل أن يكون استثناءً كأنه قيل فما قالوا وقوله إبدال لو جعله عطف بيان كان أظهر، ورفع التوهم بأن يتوهم بأنهم أرادوا برب العالمين فرعون لقوله: ﴿أَنَا رَيْكُمُ الْأَعْلَى﴾ [سورة النازعات، الآية: ٢٤] الخ ولا وجه له إذ يجوز أن يكون فرعون قال كلا من الكلامين ولم يذكر الثاني هنا وتوافق الآيتين غير لازم وكذا ما قيل إنه من نسبة فعل الواحد للجنس، وروح بفتح الراء ومشهور بين القراء. قوله: (بيان له) أي لمفعول يعلمون المحذوف، وهو الوبال وتفصيل لما أجمل ولذا فصل وعطف بالفاء في محل آخر وقوله لا ضرر علينا إشارة إلى الخبر المقدر، وحذفه في مثله كثير وقوله: ﴿بما توعدنا به﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٢٣] إما معلوم من الأفعال أو مجهول من التفاعل، وهو قطع الأيدي وما معه، وقد وقع في بعض النسخ بفتح التاء والواو مع رفع الدال على أن أصله تتوعدنا، والانقلاب إليه هو الرجوع إلى جزائه وثوابه، والصبر عليه بالثبات على الحق، وقوله موجب للشواب أي بمقتضى وعده أو كالموجب إذ لا يجب عليه تعالى شيء عندنا. قوله: (أو سبب من أسباب الموت) يعمي المراد من الانقلاب إليه

وأرجاها ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطِيئَتَنَا أَنْ كُنَّا﴾ لأن كنا ﴿أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من أتباع فرعون أو من أهل المشهد، والجمل في المعنى تعليل ثان لنفي الضير أو تعليل للعلة المتقدمة، وقرىء إن كنا على الشرط لهضم النفس، وعدم الثقة بالخاتمة أو على طريقة المدلّ بأمره إن أحسنت إليك فلا تنس حقي ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسِرَّ بِعِبَادِكِ﴾ وذلك بعد سنين أقامها بين أظهرهم يدعوهم إلى الحق، ويظهر لهم الآيات فلم يزيدوا إلا عتوّاً وفساداً وقرأ ابن كثير ونافع أن أسر بكسر النون، ووصل الألف من سرى، وقرىء أن سر من السير ﴿إِنَّكَ مُتَّبَعُونَ﴾ يتبعكم فرعون وجنوده وهو علة الأمر بالإسراء أي أسر بهم حتى إذا اتبعكم

الموت وهو كائن لا محالة:

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تعددت الأسباب والداء واحد

فلا ضير ولا جزع لوقوعه بما هو أنفع لنا فالمعنى على الأول لا ضير في قتلك لأنه سبب للسعادة الأبدية وعلى هذا إلا ضير فيما فعلت لأنه لا بدّ من الموت فهو كقول علي كرم الله وجهه لا أبالي أوقعت على الموت أم وقع الموت عليّ، والفرق ظاهر وترك هنا وجهاً آخر ذكره في الأعراف على عادته في ترك بعض الوجوه المذكورة في محل آخر لتكثير الفائدة، وهو أنّ المراد مصيرنا ومصيرك إلى ربّ يحكم بيننا، وليس تركه لما فيه من تفكيك الضمائر لكونها للسحرة فيما بعده، وقبله لأنه لو كان محذوراً لم يجوّزه ثمة ولأنّ دخولهم فيه مانع منه كما لا يخفى فتأمل، وقوله من خلاف أي من محل فهو ظرف، أو من أجل خلافكم، وقوله: لأن كنا إشارة إلى قراءة الفتح وأنها على تقدير الجار. قوله: (من أتباع فرعون الخ) المراد أنهم أول من أظهر الإيمان منهم عنده كفاحاً فلا يرد عليه ما قيل إنه منقوض بمؤمن آل فرعون وآسية، والثاني بهما وبينني إسرائيل إلا أن يكونوا غير حاضري المشهد، وهو غير معلوم وفي الكشاف من أهل زمانهم، وفيه إن بني إسرائيل مؤمنون قبلهم، وليس المراد بالإيمان بموسى عليه الصلاة والسلام، لقولهم ربّ موسى وإيمان بني إسرائيل في ذلك الوقت به غير محقق. قوله: (والجملة في المعنى تعليل ثان) إنما قال في المعنى إشارة إلى أنه ليس المقصود به التعليل ليكون المقام مقام العطف ولذا قيل إنه تعليل له مع علته، وعلى الوجه الثاني هو تعليل للعلة، وقوله وقرىء الخ أي بأن الشرطية التي تستعمل في الشك فلذا جعله مضافاً لنفسه نزله منزلة المشكوك، وقوله أو على طريقة المدلّ بوزن الفاعل مشدّد اللام من قولهم تذلل عليه أظهر مخالفته تعنتاً لاعتماده على محبته، وليس بمراد لكنه أبرزه في صورة الشك لتنزيل الأمر المعتمد منزلة غيره تمليحاً وتضرعاً لله كقول القائل إن كنت عملت لك فوفني حقي وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾ [سورة الممتحنة، الآية: ١] وقد نجوز فيها أن تكون مخففة من الثقيلة بدون اللام الفارقة لعدم اللبس فإنه ورد مثله في فصيح الكلام لعدم احتمال النفي، وقوله إن أحسنت الخ الظاهر أنه معمول لقول مقدّر أي إذا قال أو قائلاً ونحوه أو هو بدل من المدلّ بدل اشتمال. قوله: (وذلك بعد سنين الخ) أي أمر الله له بالمسير عنهم بعد

مصباحين كان لكم تقدّم عليهم بحيث لا يدركونكم قبل وصولكم إلى البحر، بل يكونون على أثركم حين تلجون البحر فيدخلون مدخلكم فأطبقه عليهم فأغرقهم ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنَ﴾ حين أخبر بسراهم ﴿فِي الدَّائِنِ حَشِيرِينَ﴾ العساكر ليتبعوهم ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ على إرادة القول، وإنما استقلهم، وكانوا ستمائة وسبعين ألفاً بالإضافة إلى جنوده إذ روي أنه خرج وكانت مقدّمته سبعمائة ألف، والشردمة الطائفة القليلة ومنها ثوب شراذم لما يلي وتقطع وقليلون باعتبار أنهم أسباط كل سبط منهم قليل ﴿وَأَنَّهُمْ لَنَا لِفَاطِنُونَ﴾ لفاعلون ما يغيظنا ﴿وَأَنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ﴾ وإنا لجمع من عادتنا الحذر، واستعمال الحزم في الأمور أشار أولاً إلى عدم ما يمنع اتباعهم من شوكتهم، ثم إلى تحقق ما يدعو إليه من فرط عداوتهم ووجوب التيقظ

سنين من مجيء السحرة، وقوله أتبعكم مصباحين كان الظاهر اتبعوكم لكنه أرجع الضمير لفرعون لأنه المقصود، وقوله مصباحين حال من ضمير الجمع الواقع مفعولاً وارتكبه ليطابق ما في النظم بعده، ولو جعل من الأفعال بحذف مفعوله أي أتبعكم جنوده صح وفي بعض النسخ اتبعوكم وهي ظاهرة، وقوله فأطبقه بالرفع معطوف على يدخلون، وقد جوّز نصبه على أنه جواب للأمر، وقوله بحيث لا يدركونكم توجيه لأمرهم بالسرى، وبيان لحكمته، وقوله حتى أخبر بسراهم إشارة إلى أنّ الفاء فصيحة أي فسروا وأخبر بسراهم فأرسل الخ، والمراد بالمدائن مدائن مصر. قوله: (على إرادة القول) يعني أنّ هؤلاء الخ معمول لقول مضمر، وهو إما حال أي قائلاً ذلك أو مفسر لأرسل والشردمة الطائفة، وقيل بقية كل شيء خسيس ويقال ثوب شراذم وشراذمة أي خلق مقطوع وهو من وصف المفرد بالجمع مبالغة كما ستسمعه قريباً، وقوله بالإضافة متعلق باستقلهم أي جعلهم قليلاً بالنسبة لجنده لأنّ مقدمته فقط أكثر منهم. قوله: (وقليلون الخ) يعني كان الظاهر شردمة قليلة فجمع باعتبار أنّ الشردمة مشتملة على الأسباط أي الفرق، والقبائل من بني إسرائيل، وكل منهم قليل كما يقال ثوب شراذمة ويراد أخلاق للمبالغة في أنّ كل جزء منه متصف بالبلاء كمعي جياح فهو يفيد تناهيه في ذلك الوصف، ولذا ذكرهم باسم دالّ على القلة وهو شردمة ثم وصفهم بالقلة، ثم جمع القليل للإشارة إلى قلة كل حزب منهم، وأتى بجمع السلامة الدال على القلة، ويجوز أن يراد بالقلة الذلة لا قلة العدد يعني أنهم لقلتهم لا يبالي بهم ولا يتوقع غلبهم. قوله: (لفاعلون ما يغيظنا) من مخالفة أمرنا والخروج بغير إذن منا مع ما عندهم من أموالنا المستعارة، وتقديم لنا للحصر والفاصلة واللام لجعله بمنزلة اللازم كما يشير إليه تفسيره بفاعلون أو للتحوية، وقوله لجمع إشارة إلى أنّ جميع بمعنى الجمع وليست التي يؤكد بها، ولو كانت هي المؤكدة نصبت، وقوله من عادتنا الحذر بفتح الحاء والذال أو بكسر فسكون، وهو الاحتراز وكونه من عادتهم من صيغة فعل الدالة على الثبات والمبالغة. قوله: (أشار أولاً الخ) يعني بقوله إنّ هؤلاء الخ، وقوله: ثم إلى تحقق الخ هو من قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَنَا لِفَاطِنُونَ﴾ ووجوب التيقظ من قوله وإنا لجمع حذرون وهو معطوف على تحقق، أو على قوله فرط وقوله حثاً لتعليق لقوله أشار وضمير عليه إلى ما ذكر، وقيل إنه

في شأنهم حثاً عليه أو اعتذر بذلك إلى أهل المدائن كي لا يظنّ به ما يكسر سلطانه، وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان والكوفيون حاذرون والأول للثبات، والثاني للتجدّد وقيل الحاذر المؤدي في السلاح وهو أيضاً من الحذر لأنّ ذلك إنما يفعل حذراً، وقرئ حادرون بالدال أي أقوياء قال:

أحب الصبيّ السوء من أجل أمّه وأبغضه من بغضها وهو حادر

أو تاموا السلاح فإنّ ذلك يوجب حدارة في أجسامهم ﴿فَأَخْرَجْنَاهُمْ﴾ بأن خلقنا داعية الخروج بهذا السبب فحملتهم عليه ﴿مِنْ جَنَّتِ وَعَبُورٍ وَكُنُوزٍ وَمَقَارٍ كَرِيمٍ﴾ يعني المنازل الحسنة والمجالس البهية ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الإخراج أخرجناهم فهو مصدر، أو مثل ذلك المقام

للتباعد. قوله: (أو اعتذر) في نسخة واعتذر وفي نسخة أو اعتذار بالنصب عطف على حثاً وضمير به لفرعون يعني اعتذر من إرساله لهم بأنهم ليسوا بشيء يخاف منه، وإنما يكثر الجيوش لحزمه وإراءة قوته لهم، والأول يعني حذرون للثبات لأنه صفة مشبهة، والثاني حاذرون اسم فاعل يفيد التجدد والحدوث وهذا بناء على ما اشتهر عند النحاة، وفي شرح المفتاح الشريفي إن اسم يدل على الثبوت مطلقاً والدوام والتجدد من القرائن، وفيه نظر. قوله: (وقيل الحاذر المؤدي في السلاح) أي الداخل في عدة الحرب كالدرع فإنّ المؤدي بالهمز هو صاحب السلاح لأنه صاحب أداة أي آلة، وآلة الحرب تسمى حذراً مجازاً كما في قوله: ﴿خَذُوا حَذْرَكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٧١] وإليه أشار بقوله وهو أيضاً الخ وأما المودي بمعنى الهالك فغير مهموز من أودى إذا هلك وليس من الأضداد لأنه سبب أداته كما قيل. قوله: (وقرئ حادرون بالدال) المهملة ومعناه أقوياء أشداء من حدر حدارة إذا امتلأ شحماً أو لحمًا، ومنه الحادرة اسم شاعر أو هو بمعنى تام السلاح أيضاً لأنه يتقوى به كما يتقوى بأعضائه فهو استعارة حينئذ، أو مجاز مرسل أو كناية. قوله: (أحب الصبيّ الخ) يقول إني أحب بعض الصبيان، وإن كان قبيحاً لحب أمّه، وقد أبغض بعض الصبيان لبغض أمّه وإن كان حسناً فسكنى عن حسنه بكونه حادراً والحدارة بفتح الحاء، والدال المهملتين كالجسامة لفظاً ومعنى وأراد به القوة هنا. قوله: (بأن خلقنا الخ) إنما أول أخرجنا بخلقنا داعية الخروج وأوجدناها ولم يؤوله بخلقنا الخروج وإن كان كافياً لأن مراده أنّ الإسناد هنا مجازي لأنه تعالى أوجد فيهم دواعي حملتهم على ذلك، وخلق الدواعي لا ينافي كون الخروج مخلوقاً له أيضاً، وقوله بهذا السبب أي الذي تضمنته الآيات الثلاث، وهو متعلق بخلقنا أو بداعية، وضمير حملتهم للداعية وقوله وكنوز المراد إمّا الأموال التي تحت الأرض وخصها لأنّ ما فوقها انطمس، أو مطلق المال الذي لم ينفق منه في طاعة الله، والأول أوفق باللغة والثاني مروى عن السلف فلا وجه للتحكم هنا، وقوله يعني الخ تفسير للمقام الكريم. قوله: (وكنوز) قيل عبر به لأنّ أموالهم الظاهرة انطمست فهو من مجاز الأول قيل وهو سهو، وفيه ما لا يخفى فتدبر. قوله: (مثل ذلك الإخراج أخرجناهم) لا يرد عليه وعلى ما بعده أنه يلزمه تشبيه الشيء بنفسه كما مرّ تحقيقه في

الذي كان لهم على إنه صفة مقام أو الأمر كذلك فيكون خبراً لمحذوف ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ فَاتَّبَعُوهُمْ﴾ وقرىء فاتبعوهم ﴿مُشْرِقِينَ﴾ داخلين في وقت شروق الشمس ﴿فَلَمَّا تَرَكَ الْجَمْعَانَ﴾ تقارباً بحيث رأى كل واحد منهما الآخر وقرىء تراءت الفتتان ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمَذْكُورُونَ﴾ لملحقون، وقرىء لمذكرون من إدراك الشيء إذا تتابع ففنى أي لمتتابعون في الهلاك على أيديهم ﴿قَالَ كَلَّا﴾ لن يدركوكم فإن الله وعدكم بالخلاص منهم ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ بالحفظ والنصرة ﴿سَيَهْدِين﴾ طريق النجاة منهم روي أن مؤمن آل فرعون كان بين يدي موسى فقال أي أمرت، وهذا البحر أمامك وقد غشيك آل فرعون فقال أمرت بالبحر ولعلي أوامر بما أصنع ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾ القلزم أو النيل ﴿فَأَنفَلَقَ﴾ أي فضرب

البقرة، وقوله فهو مصدر أي الإشارة بذلك إلى مصدر هو الإخراج والجار والمجرور في محل نصب صفة لمصدر مقدر أو في محل جر صفة مقام، وإذا قدر الأمر كذلك فالمراد تقريره وتحقيقه، والجملة معترضة حينئذ كالتالي بعدها. قوله: (وأورثناها الخ) هو استعارة أي ملكناها لهم تملك الإرث بعد زمان أو بعد إغراق الفراعنة إن قيل إنهم دخلوها وملكوها حينئذ لكن المذكور في التواريخ أنهم لم يدخلوها في حياة موسى عليه الصلاة والسلام وضمير فاتبعوهم الفاعل لقوم فرعون، والمفعول لبني إسرائيل أي أتبعوا أنفسهم بني إسرائيل حتى للحقوهم وهو معطوف على قوله فأخرجناهم، وقوله مشرقين حال. قوله: (للملحقون) من أدركه إذا لحقه وفي قراءة التشديد هو على قوله فأخرجناهم، وقوله مشرقين حال. قوله: (للملحقون) من أدركه إذا لحقه وفي قراءة التشديد هو من الإدراك وهو والتتابع بمعنى وهو ذهاب أحد على أثر آخر، ثم صار في عرف اللغة بمعنى الهلاك وأن يفنى شيئاً بعد شيء حتى يذهب جميعه كما في قول الحماسي:

أبعد بني أمي الذين تتابعنوا أرجى حياة أم من السموت أجزع

ولذا فسره بقوله أي لمتتابعون الخ، وفي نسخة لمتشايعون والتشايح بمعنى التابع كما في القاموس وغيره. قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ قال بعض الفضلاء قدم المعية هنا وأخرها في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [سورة التوبة، الآية: ٤٠] نظراً للمقام لأن المخاطب هنا بنو إسرائيل، وهم أغبياء يعرفون الله بعد النظر والسماع من موسى عليه الصلاة والسلام والمخاطب ثمة الصديق، وهو ممن يرى الله قبل كل شيء، ولذا خص المعية هنا بقوله بالحفظ والنصرة كما أخبره الله بقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٥] على ما مرّ وقال معي دون معنا لأنه هو المتيقن لذلك بما أوحى إليه وهم خائفون، ولذا قالوا إنا لمذكرون، وخص نفسه بذلك، وإن كانت نصرته مستلزمة لنصرتهم إشارة إلى أنه هو المقصود بالذات، وأن عناية الله بهم لأجله فلا وجه لما قيل إن الأنسب أن يفسر بأن معي وعد ربي لأنه لو كان معناه لما ذكر قيل معنا مع أن المأل واحد عند التحقيق، فمن قال إن هذا لا يدفع إلا نسبية فقد وهم، وقوله غشيك أي لحقك، وقوله أو مرأى أرجوا أن يأمرني الله بما أصنع وهو الدخول في البحر وكان لم يؤمر به

فانفلق وصار اثني عشر عشر فرقا بينها مسالك ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ كالجبل المنيف الثابت في مقره فدخلوا في شعابه كل سبط في شعب ﴿وَأَزَلْنَاهَا﴾ وقرينا ﴿نَمَّ الْآخِرِينَ﴾ فرعون وقومه حتى دخلوا على أثرهم مداخلهم ﴿وَأَمِينًا مُمَينًا وَمِن مَّعَهُ أَمْمِينَ﴾ بحفظ البحر على تلك الهيئة إلى أن عبروا ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخِرِينَ﴾ بإطباقه عليهم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ وآية آية ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ وما تنبه عليها أكثرهم إذ لم يؤمن بها أحد ممن بقي في مصر من

قبل الوصوف إليه. قوله: (القلزم) كقنفذ بلد بين مصر ومكة قرب جبل الطور، وإليه يضاف بحر القلزم لأنه على طرفه أو لأنه يبتلع من بركته لأن القلزمة الابتلاع، والنيل معروف وقوله فضرب فانفلق إشارة إلى أن الفاء فصيحة. قوله: (وصار اثني عشر فرقا بينها مسالك) يسلك في كل منها سبط من الأسباط الاثني عشر، والمراد بالفرق ما ارتفع من الماء فصار ما تحته كالسرداب لا ما انفصل من الماء عما يقابله فلا يرد عليه أنه لا بد من كون الفرق ثلاثة عشر حتى يحصل اثنا عشر مسلكا بعدد الأسباط ليدخل كل سبط في شعب لأن الفرق إذا كانت اثني عشر لزم كون الشعوب التي في خلالها أحد عشر فلا يتم ما ذكر، ولا حاجة إلى ما قيل من أنه ليس الأمر كما توهم بل يلزم مما ذكر كون الشعوب التي في خلالها ثلاثة عشر لأن الفرقين الطرفين لا بد أن يكونا منفصلين مما يحاذيهما من البحر إذ لو اتصلا لم يميزا عنه، ولم يتحقق حينئذ اثنا عشر فرقا بل أقل كما لو كانوا في الفروق نفسها غاية الأمر أنه لم يذكر فائدة الشعب الزائد على الاثني عشر، ولعله لم يدخل فيه من آمن بموسى عليه الصلاة والسلام من القبط، ولذا قال بعض فضلاء العصر من العجم إنه ممنوع لأن الفرق عبارة عن قطعة من الماء ارتفعت عن سطح البحر بضربه حتى صارت كالجبل فلا يلزم كون الفرق ثلاثة عشر على تقدير كون المسالك اثني عشر إلا إذا فرض أنه لكل ضربة انكشف الماء إلى ناحية المسلك، وصار كطودين منكشفين له فيزيد حينئذ عدد الفرق على المسالك، أما على ما ذكر فلا والحاصل أنه لو كان المراد بالفرق طائفة انفصلت منه، وصارت كالجسر لزم ما ذكر أما لو أريد به ما ارتفع عن الأرض، وصار تحته أرض ييس كالسرداب، والفرق هو الماء المرتفع كالسقف والقبة والطود فلا، وقد صرح به المصنف بقوله كالجبل الخ والنظم صريح فيه أيضاً وهذا إشكال مشهور، والأمر فيه سهل كما سمعته، وما صار مسلكا ليس هو البحر بل موضعه فهو إما استخدام أو على تقدير مضاف وهو موضع، والمنيف بمعنى العالي والشعاب طرق في الجبال استعيرت.

قوله: (فدخلوا الخ) هو لبيان الواقع لا ليعطف عليه، قوله: وأزلنا كما توهم حتى يكون الأنسب فأدخلنا لأنه معطوف على قوله فأوحينا، ولا حاجة إلى التقدير، وثم ظرف مكان بمعنى هنالك، وقوله حتى دخلوا الخ إشارة إلى أن قريتهم من قوم موسى عليه الصلاة والسلام لما ذكر، ويجوز أن يراد قرب بعضهم من بعض لثلاثينجو منهم أحد، وقوله إلى أن عبروا أي جازوا البحر من العبور، وإطباقه عليهم بعد خروج موسى وقومه، وقوله وآية آية إشارة إلى أن التنوين للتعظيم. قوله: (وما تنبه الخ) هو من مفهوم الجملة الحالية يعني أن أهل عصره مع

القبط، وبنو إسرائيل بعد ما نجوا سألوا بقرة يعبدونها، واتخذوا العجل وقالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ المنتقم من أعدائه ﴿الرَّحِيمُ﴾ بأوليائه ﴿وَأَتَىٰ عَلَيْهِمُ﴾ على مشركي العرب ﴿بَنَاتُ إِيزِيِّمَ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ سألهم ليريهم أن ما يعبدونه لا يستحق العبادة ﴿قَالُوا تَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُهَا عَنكَيْنِ﴾ فأطالوا جوابهم بشرح حالهم معه تبحراً به، وافتخاراً وتظل ههنا بمعنى ندوم، وقيل: كانوا يعبدونها بالنهار دون الليل ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُم﴾ يسمعون دعائكم أو يسمعونكم تدعون فحذف ذلك لدلالة ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ عليه

هذه الآية العظيمة التي تقتضي تصديقه بعدها في كل ما جاء به منهم من بقي على كفره كبقية القبط، ومنهم من عصاه، واقترح عليه ما اقترح كبعض بني إسرائيل وقوله وبنو إسرائيل الخ مبتدأ خبره سألوا الخ يعني أنهم أيضاً لم يؤمنوا بها، وإلا لما صدر عنهم ما صدر ولعل مراده بذكر هذا بيان ما صدر من قومه أيضاً، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن ضمير أكثرهم شامل لقوم فرعون، ولمن كان مع موسى عليه الصلاة والسلام، وقوله: سألوا بقرة يشير إلى قولهم اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة لأنهم كانت لهم تماثيل على صور البقر، وقوله: بأوليائه عذاه بالباء لتضمنه معنى الرؤف. قوله: (على مشركي العرب) خصهم، وإن قيل إنه لجميع الناس لأنه جدهم فذكر قصته لهم ليأتسوا به ولذا غير الأسلوب فيه، وقوله ليريهم أي ليعلمهم بذلك لا للاستعلام إذ هو معلوم مشاهد له، وقوله لا يستحق العبادة لقوله هل يسمعونكم الخ وضمير قومه لإبراهيم لا لأبيه، وإن وافق قوله أراك وقومك لما فيه من التفكيك، وقوله لها متعلق بنظلم أو بعاكفين. قوله: (فأطالوا جوابهم) وكان يكفي أن يقولوا أصناماً، وقوله بشرح حالهم أي ملتبساً به، وفي نسخة وشرح حالهم وهو مفعول معه وقيل إنه من باب علفتها تبنياً وماء بارداً، أي وذكر وشرح حالهم معه، وليس لفظ الشرح مقحماً وضمير معه للجواب، وكونه للأصنام بتأويل ما يعبدون بعيد، وكذا كونه لإبراهيم عليه الصلاة والسلام ومع بمعنى عند، وقوله تبحراً بتقديم الجيم على الحاء بمعنى سروراً. قوله: (ونظلم ههنا بمعنى ندوم) هي فعل ناقص دال على اقتران مضمون الجملة بالنهار أو بمعنى صار، وكلامه يحتمل أنها ناقصة أريد بها الدوام كما يكون كان كذلك، ويحتمل أن يريد إنها تامة بمعنى دام كقولهم لو ظل الظلم هلك الناس كما ذكره ابن مالك، وإن أنكره بعض النحاة وعاكفين على الأولين خبر وعلى هذا حال. قوله: (وقيل الخ) فهي ناقصة دالة على اقتران مضمون الجملة بالنهار كما مر، ومرضه لأن المتبادر منها الأول، وهو أبلغ مناسب لمقام التبجح واختار هذا الزمخشري لأنه أصل معناها لأنه من الظلم، وهو مناسب للمقام أيضاً لأنه يدل على إعلانه لافتخارهم به. قوله: (يسمعون دعاءكم) سمع إذا دخل على مسموع تعذى إلى واحد نحو سمعت كلام زيد، وإن دخل على غير مسموع ذهب الفارسي إلى أنه يتعدى إلى اثنين إلا أنه لا بد أن يكون الثاني مما يدل على صوت كسمعت زيدا يقول كذا، وذهب غيره إلى أنه في ذلك متعد إلى واحد فإن كان معرفة فالجملة حال، وإن كان نكرة فصفة وجوز فيها البدلية أيضاً، وإذا علق بالذات أفاد

وقرىء يسمعونكم أي يسمعونكم الجواب عن دعائكم، ومجيئه مضارعاً مع إذ على حكاية الحال الماضية استحضاراً لها ﴿أَوْ يَفْعَلُونَكُمْ﴾ على عبادتكم لها ﴿أَوْ يَضُرُّونَ﴾ من أعرض عنها ﴿قَالُوا بَلْ يَدْعُونَ آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أضربوا عن أن يكون لهم سمع، أو يتوقع منهم ضرر أو نفع، والتجوزوا إلى التقليد ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْلَامُونَ﴾ فإن التقدّم لا يدل على الصحة ولا ينقلب به الباطل حقاً ﴿فَأَنَّهُمْ عُدُوٌّ لَّيٌّ﴾ يريد أنهم أعداء لعابديهم من حيث إنهم يتضررون من جهتهم فوق ما يتضرر الرجل من جهة عدوه، أو أنّ المغري بعبادتهم أعدى أعدائهم، وهو الشيطان لكنه صور الأمر في نفسه تعريضاً لهم فإنه أنفع في النصيح من التصريح، وإشعاراً بأنها نصيحة بدأ بها نفسه ليكون أدعى إلى القبول،

السماع بغير واسطة فقوله يسمعون دعاءكم إشارة إلى أنه متعد لواحد داخل على مسموع مقدر، وقوله: ﴿أَوْ يسمعونكم إذ تدعون﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٧٢] إشارة إلى أنه من القبيل الثاني داخل على غير مسموع، وبعده جملة مقدرة وإعرابها كما سمعت، فقوله: فحذف ذلك أي المضاف أو جملة تدعون، وقيل يسمعون بمعنى يجيبون كما في الحديث: «اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع»^(١) أي لا يستجاب وقد جوز ذلك في قوله: ﴿إنك سميع الدعاء﴾ لكن إبقاؤه على معناه هنا أنسب وقوله: وقرئ يسمعونكم أي من الأفعال. قوله: (ومجيئه مضارعاً الخ) يعني لم يقل يسمعونكم تدعون على النهج المعروف، ولا إذ دعوتكم لكون إذ لما مضى فيناسب ذكر الماضي معها لأنه أتى بما ذكر للدلالة على أنها حال ماضية، وعبر بالمضارع لاستحضار تلك الحال وحكايتها، وأما كون هل تخلص الفعل المضارع للاستقبال بخلاف الهمزة كما ذكره النحاة، وأهل المعاني فلا يضّر هنا كما توهم لأنّ المعبر زمان الحكم لا زمان التكلم، وهو هنا كذلك كما لا يخفى لأنّ السماع بعد الدعاء، وأما ارتكاب التجوز هنا والمناقشة فيه بأنّ الأصل الحقيقة فمن ضيق العطن، وخمود نار الفطن. قوله: (على عبادتكم لها) ضمنه معنى يجازونكم فعذاه بعلی، وقيل إنها تعليلية، وقوله من أعرض إشارة إلى أنّ الضير لا يتعلق بهم، ولذا لم يقل يضرونكم، وإن احتمل تركه للفاصلة، وقوله ضر قدمه لأنه أقرب منهم، وقد قيل إنه أخره لمراعاة السجع مع سمع وليس بشيء، وقوله اضربوا الخ أي أضربوا عن نفعهم، وضرهم فكأنهم قالوا: لا يضرون ولا ينفعون، وكذلك صفة مصدر قدّم للفاصلة. قوله: (فإنّ التقدّم الخ) يشير إلى أنّ الاستفهام فيه إنكاري للتوبيخ فيتضمن بطلان آلهتهم، وبطلان عبادتها وإنه ضلال قديم لا فائدة في قدمه إلا ظهور بطلانه لأنّ المعنى أعلمتم

(١) هو بعض حديث أخرجه أبو داود ١٥٤٩ والنسائي ٢٦٣/٨ - ٢٦٤ وأحمد ١٩٢/٣ - ٢٥٥ - ٢٨٣ وابن حبان ١٠١٥ وابن أبي شيبة ١٨٧/١٠ - ١٨٨ - والطيالسي ٢٥٨/١ كلهم من حديث أنس بن مالك بلفظ «اللهم إني أعوذ بك من نفس لا تشيع، وأعوذ بك من صلاة لا تنفع، وأعوذ بك من دعاء لا يسمع، وأعوذ بك من قلب لا يخشع».

وأفراد العدو لأنه في الأصل مصدر أو بمعنى النسب ﴿إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ استثناء منقطع، أو متصل على أنّ الضمير لكل معبود عبده وكان من آباؤهم من عبد الله ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ لأنه يهدي كل مخلوق لما خلق له من أمور المعاش والمعاد كما قال: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ

أَيَّ شَيْءٍ عِبَدْتُمْ أَنْتُمْ وَمَنْ قَبْلَكُمْ، وَأَنْهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى ضَرِّ وَنَفْعٍ. قوله: (أعدائهم أنا ولا أعبدهم) بيان لأصل معنى هذا اللفظ، وإن لم يكن مراداً منه بل هو كناية أو مجاز عما أشار إليه بقوله يريد الخ وجمع ضمير إنهم مراعاة لمعنى ما وهذا تفصيل لما قبله وتفسير له، أو تحليل لما فهم منه من أي لا أعبدهم أو لا تصح عبادتهم، ويجوز أن يكون خيراً لما كنتم أو المعنى فأخبركم وأعلمكم بمضمون هذا، وقال النسفي: العدو اسم للمعادي والمعادي جميعاً فلا يحتاج إلى تأويل فهو كقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَ لَأَصْنَامِكُمْ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٥٧]. قوله: (من حيث أنهم يتضررون من جهتهم الخ) إشارة إلى أنّ قوله أنهم عدوّ تشبيه بليغ وقوله فوق ما يتضرر الخ قيل لأن المشبه أقوى في وجه الشبه في الواقع، وإن كان المشبه به أشهر فلا وجه لما قيل إنه لا دلالة في النظم على هذا المعنى، وقيل إنهم يخاصمونهم إذ ينظقهم الله في القيامة، وقيل إنّ هذا على القلب وأصله إني عدوّ لهم وهو تكلف. قوله: (أو إنّ المغربي) وفي نسخة بالواو والأولى أصح وهو عطف على قوله إنهم يتضررون أو على قولهم إنهم أعداء الخ، والمغربي بمعنى المرغوب الحامل على ذلك فهو مجاز عقلي من إطلاق وصف السبب على المسبب، وقيل إنه على تقدير مضافين أي مغربي عبادتهم. قوله: (لكنه صور الأمر في نفسه الخ) أي عبر عن عداوتهم وضررهم لهم بما ذكر من وصف نفسه به على طريق التعريض كما في قوله: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ﴾ [سورة يس، الآية: ٢٢] والمعنى إني فكرت في عبادتي لها لو صدرت مني قرأيتها للعدوّ الضار فتركتها لمن الخير كله في عبادته، وهذا التعريض يحتمل الكناية والمجاز فإن نظر إلى أنّ الأصنام لا تصلح لعداوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان مجازاً وإلا فيكون كناية كذا في شرح الطيبي، وفيه نظر لأنّ الجماد لا يصلح للعداوة بوجه من الوجوه لا له ولا لهم وفيه كلام في شرح المفتاح للشريف فتأمله. قوله: (فإنه) أي التعريض وعدم التصريح أنفع لعدم تنفيرهم بالمكافحة بالظن وهو أقرب للقبول، وقوله: وأفراد العدو مع أنه خبر عن الجمع إمّا لأنه مصدر في الأصل فيطلق على الواحد المذكور وغيره، أو لاتحادهم في معنى العداوة أو لتأويله بكل منهم كما يشير إليه في قوله: ﴿لكل معبود يعبده﴾ وقوله: أو بمعنى النسب أي ذو كذا فيستوي فيه الواحد وغيره كما في قولك هم ذو عداوة فلا شبهة فيه كما قيل. قوله: (أو متصل) أي من ضمير إنهم الراجع إلى ما يعبدون الشامل لله، ولا حاجة على هذا إلى الاستخدام كما قيل وقوله: ﴿وكان من آباؤهم من عبد الله﴾ هذا بلا شبهة، وما قيل من إنه لا حاجة إلى هذا لأنهم مشركون فهم يعبدون الله، والأصنام لقوله: ﴿إِذْ نَسَوَ كُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٩٨] لا يرد عليه لأنه وجه آخر للاتصال ولذا لم يدع فساده بل عدم الحاجة إليه، وما قيل من أنّ قولهم في

فهدي ﴿سورة الأعلى، الآية: ٣﴾ هداية مدرجة من مبدأ إيجاده إلى منتهى أجله يتمكن بها من جلب المنافع ودفع المضار مبدؤها بالنسبة إلى الإنسان هداية الجنين إلى امتصاص دم الطمث من الرحم، ومنتهاها الهداية إلى طريق الجنة والتنعم بلذائدها والفاء للسببية إن جعل الموصول مبتدأ وللعطف إن جعل صفة رب العالمين فيكون اختلاف النظم لتقدم الخلق، واستمرار الهداية وقوله: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعَمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ على الأول مبتدأ محذوف الخبر للدلالة ما قبله عليه، وكذلك اللذان بعده وتكرير الموصول على الوجهين للدلالة على أنّ كل واحدة من الصلات مستقلة بالحكم ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ عطفه على يطعمني ويسقيني

جوابه نعد أصناماً بدون ذكر الله يقتضي قصر عادتهم عليها وما ذكر من الآية ليس محكياً عن قوم إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ولو سلم فالمراد بالتسوية مساواة من عبد الله في مطلق العبادة أو تسويتها بالله في استحقاق العبادة، وهو غير مستلزم للعبادة نفسها ليس بشيء لأن تخصيص الأصنام بالذكر للردّ عليه، ولأنّ المداومة على عبادتها لا تنافي عبادته أحياناً مع أنّ المصنف رحمه الله قد اعترف بما ذكره القائل في تفسير قوله: ﴿وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأبيه وقومه إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٢٧] كما سيأتي في سورة الرحمن وما ذكره من تأويل الآية المذكورة تكلف لم يسبق إليه. قوله: (هداية مدرجة) منصوب على أنه مصدر ليهدي، وقوله دم الطمث أي الحيض هو بناء على ما اشتهر ونقل عن جالينوس، وأنه لذلك يصيبه الجدرى وغيره من الأمراض الدموية لكن الحكيم ابن زهر أنكره وقال إنّ جالينوس أراد بدم الطمث دمًا في الرحم صالحاً لا دم الحيض فإنه دم فاسد لو اغتذى به لاجنين لم تتصور حياته، وإنما لم ينصب دم الحيض مدة الحمل للرحم لاشتغال الرحم، وهو وإن كان مما يقبله العقل فالظاهر أنه لا يعلم حقيقته إلا الله فلا يجزم بشيء منهما إلا إذا اعتضد بدليل سمعي. قوله: (والفاء للسببية) في خبر الموصول لتضمنه معنى لشرط، وقوله وللعطف أي على الصلة والصفة إمّا منصوبة أو مرفوعة على القطع، وقوله لأنه يهدي كل مخلوق الخ إشارة إلى أنّ ما ذكر من الحكم ليس خاصاً به، وإن صور في نفسه للتعريض كما مرّ فسقط اعتراض أبي حيان بأن الفاء إنما تزداد في خبر الموصول لتضمنه معنى الشرط إذا كان عامّاً وهذا ليس كذلك مع أنّ اشتراط ذلك فيه غير مسلم كما فصله الرضى، وإنما هو أغلبي، ثم إنّ السببية بمقتضى الحكمة فإنّ من أوجده يتكفل بما به قوامه وبقاؤه، وقيل إنها سبب للأخبار لا للهداية فإنها غير مسببة عن الخلق، وإنّ السببية قد تجامع العطف كما في الذي يطير الذباب فيغضب زيد فلا وجه للتخصيص. قوله: (فيكون) أي على العطف فإنّ الأصل فيه تماثلهما، ويجوز أن يكون على التقديرين وتقدم الخلق يقتضي المضي والاستمرار من الإسمية التي خبرها مضارع دال على الاستمرار أيضاً، وقوله على الأوّل أي كون الذي مبتدأ خبره هو يهدين وقوله على الوجهين أي الابتدائية والوصفية والحكم ما تضمنه الخبر أو الاستئناف من العداوة. قوله: (عطفه على يطعمني) أو على جملة هو يطعمني، وقوله من روادفهما أي توابعهما ولوازمهما

لأنه من روادفهما من حيث إنَّ الصحة والمرض في الأغلب يتبعان المأكول والمشروب، وإنما لم ينسب المرض إليه تعالى لأنَّ مقصوده تعديد النعم، ولا ينتقض بإسناد الإمامة إليه فإنَّ الموت من حيث إنه لا يحس به لا ضرر فيه، إنما الضرر في مقدماته وهي المرض، ثم إنه لأهل الكمال وصلة إلى نيل المحاب التي تستحق دونها الحياة الدنيوية وخلاص من أنواع المحن والبلية، ولأنَّ المرض في غالب الأمر إنما يحدث بتفريط من الإنسان في مطاعمه ومشاربه، وبما بين الأخلاط والأركان من التنافي والتنافر، والصحة إنما تحصل باستحفاظ اجتماعها، والاعتدال المخصوص عليها قهراً وذلك بقدرة الله العزيز العليم ﴿وَالَّذِي يُبَسِّئُ ثُمَّ يُحْيِي﴾ في الآخرة ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ ذكر ذلك هضماً لنفسه، وتعليماً للأمة أن يجتنبوا المعاصي، ويكونوا على حذر وطلب لأن يغفر لهم ما يفرط منهم واستغفار لما عسى ينذر منه من الصغائر وحمل الخطيئة على كلماته الثلاث إني سقيم بل فعله كبيرهم هذا، وقوله هي أختي ضعيف لأنها معاريف وليست

وهو إشارة إلى وجه التأخير:

فإنَّ الداء أكثر ما تراه يكون من الطعام أو الشراب

وحكمة تأخير السقي ظاهرة لأنه من توابع الطعام أيضاً ولذا لم يكرر الموصول فيها. قوله: (لم ينسب المرض إليه) أي لم يقل مرضي مع أنه الممرض حقيقة فأضاف إليه النعم دون النقم تادباً، وقوله ولا ينتقض الخ جواب عن سؤال مقدر لكن قوله فإنَّ الموت الخ غير تام في دفعه فإنه لا يلزم من عدم إحساس ضرره وألمه أن يكون نعمة، وكونه مع ما بعده جواباً واحداً خلاف الظاهر إذ كان الظاهر الاقتصار عليه كما في بعض شروح الكشاف، وقد اعتذر عنه في الانتصاف بأنَّ الموت لما علم أنه قضاء محتوم من الله لا يخص أحداً، ولا كذلك المرض فكم معافى منه سقط كونه بلاء فساغ في الأدب نسبه إليه تعالى فتأمل. قوله: (المحباب) هي نعيم الجنة ورضوان الله، ومنه تخليص العاصي أيضاً من اكتساب المعاصي، وقوله ولأنَّ المرض معطوف على قوله لأنَّ مقصوده الخ، وقوله إنما يحدث الخ فلما كان سببه الظاهر منه، ومن تركيبه نسب إليه وجعل كأنه فاعل حقيقي له بخلاف الصحة، ولو طارئة وأما ما يحصل بالعلاج والاحتماء فليس بمطرود، والأخلاط أمزجة الإنسان الأربعة، والأركان العناصر، وقوله باستحفاظ اجتماعها أي الإخلاط والأركان، وقوله عليها متعلق بالمخصوص لكنه بمعنى المقصور أو بالاستحفاظ أو بقهراً، وقوله يميتني لم يقل هو يميتني لأنَّ الإمامة لا تسند لغير الله في لسان العرب. قوله: (ثم يحيين) أورد ثم لما بينهما من التراخي بخلاف غيره، وذكر يوم الدين لظهور المغفرة فيه وهضم نفسه لعداها خاطئة، وكونهم على حذر لأنَّ المعصوم إذا كان هذا حاله فما بال غيره، وينذر أي يقع نادراً، وقوله أني سقيم الخ بدل من الثلاث، وقد مرَّ بيانها. قوله: (ضعيف لأنها معاريف) أي تورية قصد بها خلاف ظاهرها، كما

خطايا ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا﴾ كمالاً في العلم واعمل أستعد به لخلافة الحق، ورياسة الخلق ﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ ووقفني الكمال في العمل لانتظم به في عداد الكاملين في الصلاح الذين لا يشوب صلاحهم كبير ذنب، ولا صغيرة.

﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ جاهاً وحسن صيت في الدنيا يبقى أثره إلى يوم الدين ولذلك ما من أمة إلا وهم محبوبون له مثنون عليه، أو صادقاً من ذريتي يجدد أصل

قيل: «إن في المعارض لمندوحه عن الكذب»^(١) فليس كذباً حتى يكون خطيئة كما روي عن مجاهد والحسن وعدّ منها قوله للكوكب هذا ربي وقد مرّ، وأما ما ورد في حديث الشفاعة^(٢) وامتناعه حياء من الله بهذه الكذبات فقد اعتذر عنه بأنه استعظم أن يصدر منه ما هو على صورة الكذب، فإنّ حسنات الأبرار سيئات المقربين، وقوله واستغفراً وقع في نسخة بدله واستعداداً أي طلباً للعدر. قوله: (كما لا في العلم والعمل) جعله شاملاً لهما لتكثيره، والمراد بالحكم ما يتوقف عليه من كمالهما، وقيل المراد به الحكمة والعمل لازم لها، وقوله أستعد به ضمنه معنى أحصل به ولذا عداه بنفسه وإن كان متعدياً باللام، والحق الله أو خلاف الباطل فيكون كمسجد الجامع وهذا قبل النبوة فهو طلب لها أو بعدها فالمراد طلب كمالها والثبات عليه. قوله: (ووقفني الكمال في العمل) الكمال منصوب بنزع الخافض، أو هو مضمن معنى أعطني التوفيق له، وليس هذا تكراراً مع ما قبله لتقيده بقوله لانتظم الخ أو المراد بالأول ما يتعلق بالمعاش وبهذا ما يتعلق بالمعاد أو هو تخصيص بعد تعميم اعتناء بالعمل لأنه النتيجة والثمرة، وقوله الكاملين في الصلاح هو من الإطلاق أو من تعريف العهد وفي الكشف أو يجمع بينه وبينهم في الجنة، ولقد أجابه حيث قال وإنه في الآخرة لمن الصالحين. قوله: (جاهاً) فالمراد باللسان الذكر الجميل بعلاقة السببية أو للاحتراز عن الإطراء المذموم، وهو المراد من حسن الصيت، وقوله يبقى أثره الخ من قوله في الآخرين فإنّ تعريفه للاستغراق كما أشار إليه بقوله ولذلك الخ وهذا يدل على محبة الله ورضاه كما ورد في الحديث. قوله: (أو صادقاً من ذريتي) فهو بتقدير مضاف أي صاحب لسان صدق أو مجاز بإطلاق الجزء على الكل لأنّ الدعوة باللسان وقوله أصل ديني وهو العقائد وبعض الأحكام التي لم تنسخ، وقوله مرّ أي في مريم والمؤمنين

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل ٩٦/٣» والديلمي ٨٣٥ من حديث عمران بن حصين، وفيه داود بن الزبير قال عنه ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذي يكتب حديثهم، وقال في موضع آخر: لا أعلم أحداً رفعه غير داود ١ هـ وقال الذهبي في المغني: هو متروك وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ٨٨٤ عن عمران موقوفاً، وعن عمر مثله، فالمرفوع وإن كان ضعيفاً إلا أنه يتقوى بالموقوف، والله أعلم وانظر المقاصد الحسنة ٢٢٧.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٣٣٤٠ - ٣٣٦١ - ٤٧١٢ ومسلم ١٩٤ والترمذي ٢٤٣٤ وأحمد ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦ وابن حبان ٦٤٦٥ وابن أبي شيبة ٤٤٤/١١ والبغوي ٤٣٣٢ كلهم من حديث أبي هريرة وصدرة (أنا سيد الناس يوم القيامة...).

ديني ويدعو الناس إلى ما كنت أدعوهم إليه، وهو محمد ﷺ ﴿وَأَجْعَلَنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّبِيِّ﴾ في الآخرة وقد مرّ معنى الورثة فيها ﴿وَأَغْفِرْ لِأَيِّ﴾ بالهداية والتوفيق للإيمان ﴿إِنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِئِنَّ﴾ طريق الحق، وإن كان هذا الدعاء بعد موته فلعله كان لظنه، إنه كان يخفي الإيمان تقية من نمرود، ولذلك وعده به أو لأنه لم يمنع بعد من الاستغفار للكفار ﴿وَلَا تُحْزِنِي﴾ بمعاتبتي على ما فرطت أو بنقص رتبتي عن رتبة بعض الوراث، أو بتعذيبي لخفاء العاقبة وجواز التعذيب عقلاً، أو بتعذيب والدي أو ببعثه في عداد الضالين، وهو من الخزي بمعنى الهوان أو من الخزية بمعنى الحياء ﴿يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ الضمير للعباد لأنهم معلومون أو للضالين ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ أي لا ينفعان أحداً إلا مخلصاً سليم

فانظره. قوله: (بالهداية) بناء على أنّ الدعاء كان قبل موته كما سيصرّح به، وهذا أحد الوجوه في الآية للسلف ولا يبطله قوله تعالى: ﴿كَانَتْ لَكُمْ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة الممتحنة، الآية: ٤] إلى قوله الأقول إبراهيم لأبيه لاستغفرنّ لك لأن طلب الهداية للكافر أمر حسن كما قال ﷺ: «اللهم اهد قومي»^(١) الخ والاستثناء المذكور يقتضي خلافه وهو مخالف لقوله: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١١٤] الآية لأن الاستثناء بناء على أنه لا يقتدى به فيه بناء على ظنه مطلقاً وقد مرّ تحقيقه. قوله: (وإن كان هذا الدعاء بعد موته) قد ارتضاه بعضهم إذ لا مانع منه عقلاً وفي شرح مسلم للنووي أنّ كونه تعالى لا يغفر الشرك مخصوص بهذه الأمة، وكان قبلهم قد يغفر وقد مرّ ما فيه، وحمل قوله فلما تبين له أنه عدوّ لله على يوم القيامة والتعبير بالماضي لتحققه أو هو كناية أو مجاز عن عدم مغفرة الكفر، ولا يخفى أنّ سياقه له في مقابلة إبراهيم لأبيه وقومه يبعده كما لا يخفى. قوله: (كان يخفي الإيمان الخ) هذا بناء على أنه لا يعتبر فيه الاعتراف والإقرار باللسان، وقوله ولذلك وعده به أي وعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام أباه بالاستغفار له لظنه أنه مؤمن يخفى الإيمان لعذر فتيين عداوته لله إمّا بالوحي أو في الآخرة، وقوله من الضالين بناء على ما ظهر لغيره من حاله. قوله: (أو لأنه لم يمنع الخ) أي لم يوح إليه بذلك ولا ينافيه قوله فلما تبين الخ كما عرفت، وقوله الخفاء العاقبة الخ بيان لصحة إرادة هذا المعنى ودفع لأنه تحصيل الحاصل، ويجوز أن يكون تعليماً لغيره وجواز التعذيب تعليل آخر، وقوله أو ببعثه الخ ولا يلزم منه التعذيب حتى يغني عنه ما قبله، والخزية بفتح الخاء مصدر وقوله لأنهم معلومون فلا يرد أنه كيف يعود على ما لم يسبق له ذكر، وإذا عاد على الضالين فهو من تمة الدعاء لأبيه أي لا تحزني يوم يبعث الضالون وأبى فيهم. قوله: (لا ينفعان أحداً الخ) فالاستثناء مفرغ من أعمّ المفاعيل ومن في محل نصب وقدم هذا لظهوره،

(١) أخرجه بنحوه البخاري ٣٤٧٧ - ٦٩٢٩ ومسلم ١٧٩٢ وابن حجة ٤٠٢٥ وأحمد ١/٣٨٠ - ٤٣٢ - ٤٤١ وابن حبان ٦٥٧٦ والبخاري ٣٧٤٩ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود. ولفظ البخاري: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون».

القلب عن الكفر وميل المعاصي وسائر آفاته، أو لا ينفعان إلا مال من هذا شأنه وبنوه حيث أنفق ماله في سبيل البر وأرشد بنيه إلى الحق وحثهم على الخير وقصد بهم أن يكونوا عباد الله مطيعين شفعاء له يوم القيامة وقيل الاستثناء مما دلّ عليه المال والبنون أي لا ينفع غنى الإغناء، وقيل: منقطع والمعنى ولكن سلامة من أتى الله بقلب سليم تنفعه ﴿وَأَزَلْفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ بحيث يرونها من الموقف فيتبجحون بأنهم المحشورون إليها ﴿وَبَرَزَتِ الْجَحِيمُ لِلْقَاطِرِينَ﴾ فيرونها مكشوفة ويتحسرون على أنهم مسوقون إليها وفي اختلاف الفعلين ترجيح لجانب الوعد ﴿وَقِيلَ لَمْ يَأْتِنَ مَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ * مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أين آلهتكم الذين تزعمون إنهم شفعاءكم

وقوله مخلصاً تفسير لمن أتى الله بقلب سليم، وقوله وميل المعاصي أي سليماً من لميل إلى المعاصي فالمصدر مضاف لمفعوله بعد نزع الخافض، وقوله سائر آفاته أي القلب. قوله: (أو لا ينفعان إلا مال من هذا شأنه وبنوه حيث الخ) ففيه مضافان مقدران أي الآمال، وبنو من الخ والاستثناء متصل وهو بدل من الفاعل فهو في محل رفع، وقوله حيث الخ بيان لوجه نفعهما له لأن ما أنفقه في الخير له ثواب نافع والولد الصالح يدعو لأبيه ويشفع له، وله ثواب إرشاده وتعليمه. قوله: (وقيل الاستثناء مما الخ) يعني أنه من الميل مع المعنى فإن الغنى مطلقاً شامل للغنى الدنيوي، وهو بالمال والبنين والديني، وهو بسلامة القلب فذكر المال والبنون وأريد به الغنى الدنيوي، ثم قصد بذكر الخاص وهو الغنى الدنيوي العام وهو مطلق الغنى فليس هذا وجهاً آخر كما توهم فكانه قيل لا غنى إلا الغنى الديني كما يقال لا غنى إلا غنى القلب، ولا صحة إلا سلامة العرض فعلى هذا يجوز أن يقال الاستثناء متصل لدخوله فيما قبله بحسب مآل المعنى كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (وقيل منقطع) وفي الكشف ولا بد لك مع ذلك من تقدير المضاف، وهو الحال والمراد بها سلامة القلب، ولو لم يقدر المضاف لم يتحصل للاستثناء معنى، وقد منع بأنه لو قدر مثلاً ولكن من أتى الله بقلب سليم يسلم أو يقدر المضاف لم يتحصل للاستثناء معنى، وقد منع بأنه لو قدر مثلاً ولكن من أتى الله بقلب سليم يسلم أو ينتفع يستقيم المعنى أيضاً وأجاب عنه في الكشف بأن المراد أنه على تقدير الاستثناء من مال لا يتحصل المعنى بدونه، وما ذكره المانع استدراك من مجموع الجملة إلى جملة أخرى، وليس من المبحث في شيء، ولما لم يكن مناسباً للمقام لم يلتفت إليه، ورده بعض شراح الكشف وتبعه الفاضل المحشي بأنه دعوى بلا دليل قلت بل دليله ظاهر لأن المستثنى لا بد من دخوله في المستثنى منه، ولو توهموا ولو لم يقدر لم يكن كذلك بخلاف الاستدراك الصرف، وهو غير مناسب لأن المراد بيان حال المال والبنين في النفع، وعدمه لا مطلق النفع وهو ظاهر فتأمل، وبقي في الآية وجوه آخر في الكشف، وغيره تركها المصنف رحمه الله فلنضرب عنها صفحاً. قوله: (فيتبجحون) أي يفتخرون ويسرّون، وقوله يتحسرون لأن غائلة تبريزها لهم لا لكل من رأها كما في قوله: ﴿وَبَرَزَتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَرَى﴾ [سورة النازعات، الآية: ٢٦]. قوله: (وفي اختلاف الفعلين ترجيح لجانب الوعد) وأنه لا يخلف بخلاف الوعيد لأن

﴿هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ﴾ بدفع العذاب عنكم ﴿أَوْ يَنْصُرُونَ﴾ بدفعه عن أنفسهم لأنهم وآلهتهم يدخلون النار كما قال: ﴿فَكَبِّكُوا فِيهَا هُمْ وَالْقَائِرُونَ﴾ أي الآلهة، وعبدتهم والكبكية تكرير الكب لتكرير معناه كأن من ألقى في النار ينكب مرّة بعد أخرى حتى يستقرّ في قعرها ﴿وَيُؤَدُّ إِلَيْسَ﴾ متبعوه من عصاة الثقلين أو شياطينه ﴿أَجْمَعُونَ﴾ تأكيد للجند أن جعل مبتدأ خبره ما بعده، وإلا للضمير، وما عطف عليه، وكذا الضمير المنفصل وما يعود إليه في قوله: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ * تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لِنَاقِلِي ضَلَالِي مُبِينٍ﴾ على إِنْ الله ينطق الأصنام فتخاصم العبد، ويؤيده الخطاب في قوله: ﴿إِذْ سَأَلْتُمْ رَبِّيَ الْمَلَتَيْنِ﴾ أي في استحقاق العبادة، ويجوز أن تكون الضمائر للعبدة كما في قالوا والخطاب للمبالغة في التحسر والندامة، والمعنى إنهم مع تخصصهم في مبدأ ضلالهم معترفون بانهماكهم في الضلالة متحسرون عليها ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ * فَمَا لَنَا مِنْ شَافِيِينَ﴾ كما للمؤمنين من الملائكة والأنبياء ﴿وَلَا صِدِّيقِي حَمِيمٍ﴾ إذ الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوٌ إلا المتقين، أو فما لنا من الشافعين ولا صديق ممن

التعبير بالأزلاف وهو غاية التقريب يشير إلى قرب الدخول وتحققه، ولذا قدّم لسبق رحمته بخلاف الإبراز فإنه الإراءة ولو من بعد فإنه مطمع في النجاة كما قيل من العمود إلى العمود فرج. قوله: (والكبكية تكرير الكب) وهو الإلقاء على الوجه يعني كَرَّرَ لفظه ليدل على تكرر معناه كما في صرصر، وقوله من عصاة الخ لو عمهما صح، وقوله خبره ما بعده يعني قوله قالوا الخ. قوله: (وإلا للضمير) كذا في أصح النسخ وهي ظاهرة، ولو قال للضمير كان أظهر، وقد سقطت إلا من بعضها وهي تحتاج إلى تقدير يعني أجمعون تأكيد لقوله: ﴿وجنود إبليس﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٩٥] فقط إن كان مبتدأ خبره قالوا الخ فإن كان معطوفاً على ما قبله يكون أجمعون تأكيداً للضمير في قوله: ﴿فكَبِّكُوا فِيهَا هُمْ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٩٤] وما عطف عليه، وقوله وكذا الضمير المنفصل الخ يعني إن كان جنود إبليس مبتدأ فهو عائد عليه وإلا فهو عائد عليه وعلى ما عطف عليه لا تأكيد كما يتوهمه من لم يتدبر وليس في عبارته تسامح أصلاً، وقوله وما يعود إليه يعني هم، وضمير يختصمرون لا قالوا. قوله: (على أن الله ينطق الأصنام) إذا كان الضمير راجعاً لهم الأوّل وما عطف عليه فإنه شامل للأصنام فيكون لها اختصاص لما ذكره، وقوله ويجوز أن تكون الضمائر أي في قوله هم فيها يختصمون على أن الخصام جار بينهم وخطاب الأصنام للتحسر لا لأنها جعلت ممن يعقل بأن خلق الله فيها إدراكاً فيقول بعضهم لبعض لولا أنتم لكننا مؤمنين، كما أشار إليه بقوله: ﴿وما أضلنا إلا المجرمون﴾ وانهماكهم في الضلالة من كان الاستمرارية. قوله: (وما أضلنا إلا المجرمون) القصر بالنسبة إلى الأصنام وأنها لا دخل لها في ذلك ولا قدرة لها عليه وقوله إذ الأخلاء الخ فالمراد بالشفعاء والأصدقاء من كان كذلك في الدنيا، وقوله أو فما لنا الخ فالمراد من كانوا يقدرّون شفاعته في القيامة وهي الأصنام، وقوله أو وقعنا الخ يعني ليس المراد معنى ذلك بل هو كناية عن شدة الأمر بحيث لا ينفع فيه أحد كقولهم أمر لا ينادي وليده. قوله: (وجمع الشافع ووحدة الصديق

نعدّهم شفعاء وأصدقاء أو وقعنا في مهلكة لا يخلصنا منها شافع ولا صديق وجمع الشافع ووحدة الصديق لكثرة الشفعاء في العادة وقلة الصديق ولأنّ الصديق الواحد يسعى أكثر مما يسعى الشفعاء، أو لإطلاق الصديق على الجمع كالعدوّ لأنه في الأصل مصدر كالحنين والصهيل ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ ثمن للرجعة وأقيم فيه لو مقام ليت لتلاقيهما في معنى التقدير، أو شرط حذف جوابه ﴿فَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ جواب التمني أو عطف على كَرَّة، أي لو أن لنا أن نكرّر فنكون من المؤمنين ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ أي فيما ذكر من قصة إبراهيم ﴿آيَةً﴾ لحجة وعظة لمن أراد أن يستبصر بها ويعتبر فإنها جاءت على أنظم ترتيب، وأحسن تقرير يتفطن المتأمل فيها لغزارة علمه لما فيها من الإشارة إلى أصول العلوم الدينية والتنبيه على دلائلها، وحسن دعوته للقوم وحسن مخالفتهم معهم، وكمال إشفاقه عليهم وتصوّر الأمر في نفسه، وإطلاق الوعد والوعيد على سبيل الحكاية تعريضاً وإيقاظاً لهم ليكون أدعى لهم إلى الاستماع والقبول ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ﴾ أكثر قومه ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ به ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ القادر على تعجيل الانتقام ﴿الزَّعِيمُ﴾ بالامهال لكي يؤمنوا هم أو أحد من ذريتهم ﴿كَذَبَتْ قَوْمٌ نَبُحَ﴾

(الخ) وما قيل من أنه إشارة إلى أنه لا فرق بين استغراق الجمع والمفرد، وليس الثاني أشمل من الأول كما زعمه بعضهم مع مراعاة الفاصلة فتكلف على ما بين في المعاني، مع أنّ هذا ليس من محل الخلاف لأنّ من إذا زيدت بعد النفي داخله على الجمع جعلته في حكم المفرد، ومساوياً لآل في الاستغراق بلا خلاف.

قوله: (ولأنّ الصديق الواحد الخ) يعني فالواحد في معنى الجمع فلذا اكتفى به لما فيه من المطابقة المعنوية كما قيل:

وواحد كالألف إن أمرعنا

وقوله أو لإطلاق الصديق الخ يعني بخلاف الشافع، وسكت عنه لظهوره، والحنين مصدر حنّ إليه إذا اشتاق والصهيل صوت الخيل وفعل مطرد في الأصوات، ولو قال لكونه على زنة المصدر كان أحسن لأنه لم يسمع صديق وعدوّ وبمعنى الصداقة والعداوة. قوله: (تمنّ للرجعة) التمني معنى لو، والرجعة معنى الكرة من كر إذا رجع، وقوله: وأقيم فيه لو مقام ليت واستعمال لو للتمني بدليل النصب في جوابه ذكره النحاة، واختلف فيه فقيل هو معنى وضعي، وقيل إنه مجاز وهل هي في الأصل مصدرية أو شرطية، وإلى الأخير أشار المصنف لظهور وجه التجوّز فيه لأنّ لو تدل على الامتناع والتمني يكون لما يمتنع فأريد بها ذلك مجازاً مرسلأ أو استعارة تبعية، ثم شاع حتى صار كالحقيقة فيها، وقوله حذف جوابه وتقديره رجعنا عما كنا عليه أو خلصنا من العذاب ونحوه. قوله: (أو عطف على كَرَّة) يعني إذا كانت لو شرطية جوابها محذوف نحو لكان لنا شفعاء أو ما أضلنا المجرمون، ويجوز هذا أيضاً على التمني كما يجوز عطفه على إنّ لنا كَرَّة، وقوله وعظة لأنّ الآية تكون بمعنى العبرة، وأصول

الْمُرْسَلِينَ ﴿ الْقَوْمَ مُؤَنَّثَةً ، ولذلك تصغر على قويمه ، وقد مرّ الكلام في تكذيبهم المرسلين ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ ﴿ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ ﴿ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾ الله فتركوا عبادة غيره ﴿ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴾ مشهور بالأمانة فيكم ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ فيما أمركم به من التوحيد والطاعة لله ﴿ وَمَا أَسْتَأْذِنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ على ما أنا عليه من الدعاء والنصح ﴿ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ كزره للتأكيد والتنبيه على دلالة كل واحد من أمانته ، وحسم طمعه على وجوب طاعته فيما يدعوهم إليه فكيف إذا اجتمعا ﴿ ﴿ قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَتَتَّبَعَكَ الْأَرْذِلُونَ ﴾ الأقلون جاهاً ومالاً جمع الأردل على الصحة ، وقرأ يعقوب وأتباعك وهو جمع تابع كشاهد وأشهد أو تبع كبطل وأبطال وهذا من سخافة عقلهم وقصور رأيهم على الحطام الدنيوية حتى جعلوا اتباع المقلين فيها مانعاً عن اتباعهم ، وإيمانهم بما يدعوهم إليه دليلاً على بطلانه ، وأشاروا بذلك إلى أنّ اتباعهم ليس عن نظر وبصيرة ، وإنما هو لتوقع مال ورفعة فلذلك ﴿ قَالَ وَمَا عَلَيَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ إنهم عملوه إخلاصاً أو طمعاً في طعمة وما عليّ إلا اعتبار الظاهر ﴿ إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ﴾ ما حسابهم على بواطنهم إلا على الله فإنه المطلع عليها ﴿ لَوْ تَشَاءُونَ ﴾ لعلمتم ذلك ولكنكم تجهلون فتقولون ما لا تعملون ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدٍ

العلوم الدينية نفي الشريك ، وإثبات الصانع وتوحيده وكل ما ذكر معلوم من تفسيره سابقاً ، والدلائل من أوصافه تعالى ، وحسن الدعوة بالاستفهام ثم الإبطال ، وكمال الإشفاق بإظهار التحزن وتعريضاً وإيقاظاً علتان للتصوير والإطلاق ، وقوله : ليكون تعليل لقوله جاءت الخ ، وقوله : أكثر قومه يجوز أن يفسر بما مرّ في أول السورة فتذكره . قوله : (القوم مؤنثة) قال في المصباح القوم يذكر ويؤنث فيقال قام القوم وقامت القوم وكذلك كل اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو رهن ونفراه فقوله مؤنثة بناء على الأغلب لا أنه ذهب إلى أنه جمع قائم ، والأصل تأنيثه ، وقوله : وقد مرّ الكلام في تكذيبهم المرسلين في الفرقان ، وفي الكشف ونظير قوله المرسلين ، والمراد نوح عليه الصلاة والسلام قولك فلان يركب الدواب ويلبس البرود وماله إلا دابة وبرد يعني أنه للجنس فهو يتناول الواحد لكنه مصحح لأمر حجج بخلاف تلك الأوجه . قوله : (لأنه كان منهم) توجيه لقوله أخوهم كما يقال يا أبا العرب ، والضمير لقوم نوح أو للمرسلين ، وقوله فتركوا الخ إشارة إلى أنّ الالتقاء هنا من الكفر ، وقوله على دلالة الخ هو من ترتيب الأمر بالفاء على كل منهما ، وحسم طمعه أي قطعه من قوله ما أسألكم الخ وكونه رسولاً من الله بما فيه نفع الدارين من غير شائبة نفع منهم يقتضي وجوب طاعته بلا قصور فيه كما توهم ، وفتح ياء المتكلم وتسكينها لغتان مشهورتان اختلف النحاة في أيهما الأصل ، وأتباعك مبتدأ خبره الأردلون والجملة حالية ، ولذا جعلت هذه القراءة دليلاً على أن أتبعك حال بتقدير قد لأنّ عطفه على فاعل نؤمن المستتر للفصل ركيك معنى فلا يرد ما قيل إنه لا دليل فيها على ذلك ، وقوله كشاهد الخ أو جمع تبيع كشریف وأشرف ، وقوله على الصحة أي جمع السلامة وهو للقلة ولذا اختاروه . قوله : (وهذا) أي ما ذكروه من قولهم أنؤمن الخ وقوله الحطام

الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٥﴾ جواب لما أوهم قولهم من استدعاء طردهم، وتوقيف إيمانهم عليه حيث جعلوا اتباعهم المانع عليه وقوله: ﴿إِنَّا إِنَّا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ كالعلة له أي ما أنا إلا رجل مبعوث لإنذار المكلفين عن الكفر والمعاصي سواء كانوا أعماء وأذلاء فكيف يليق بي طرد الفقراء لاستبعا الأغنياء، أو ما علي إلا إنذاركم إنذاراً بيناً بالبرهان الواضح فلا علي أن أطردهم لاسترضائكم ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ يَنْتُحِ﴾ عما تقول ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾ من المشتومين أو المضروبين بالحجارة ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ إظهاراً لما يدعو عليهم لأجله وهو تكذيب الحق لا تخويفهم له واستخفافهم عليه ﴿فَأَفْتَحَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا﴾ فاحكم بيني وبينهم من الفتاحة ﴿وَجَعَلِي وَبَنِي مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من قصدهم أو شؤم عملهم ﴿فَأَبَيَّتْنَاهُ وَبَنِي مَعِيَ فِي الْقَلْبِ الْمَشْحُونِ﴾ المملوء ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَنَدُ﴾ بعد إنجائهم ﴿الْبَاقِينَ﴾ من قومه ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ آيَاتٍ﴾ شاعت وتواترت ﴿وَمَا كَانَتْ أَكْثَرَهُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * كَذَّبَتْ عَادَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١١٦﴾ أنه باعتبار القبيلة، وهو في الأصل اسم أبيهم ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودُ آلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُرٌّ رَسُولٌ آمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا * وَمَا أَسْتَلِكُمْ عَلَيْو مِنْ أَجْرٍ إِن أَجْرِي إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ تصدير القصص بها دلالة على أن البعثة مقصورة على الدعاء إلى معرفة الحق، والطاعة فيما

الدينية أنت وصفه لتأويله بالأمته، وقوله وأشاروا بذلك أي اتباع الأزدلين، وهذا أيضاً من سخافة رأيهم لأنه بحسب النظرة الحمقى فلا يتوهم أنه لا يناسب المقام، وقوله فلذلك أي لما ذكر من إشارتهم وما في وما علمي استفهامية أو نافية، وقوله في طعمة بالضم ما يطعم والمراد بها ما يعطون للانتفاع به، وقوله المانع عنه أي عن إيمانهم هو مفعول ثان لجعلوا. قوله: (أي ما أنا إلا رجل النخ) أي هو مقصور عليه لا يتعداه إلى طرد الأزدلين منهم، وعلى الثاني معناه مقصور على إنذاركم لا يتعداه إلى استرضائكم، وهما متقاربان وقوله من المشتومين فالرجم مستعار له كالطعن وفي الوجه الأخير هو على ظاهره. قوله: (إظهاراً لما يدعو عليهم لأجله) لدفع توهم الخلق فيه التجاري، أو الحدة فلا يرد أنه ليس فيه فائدة الخبر ولا لازمها، وقوله واستخفافهم عليه أي على نوح عليه الصلاة والسلام، وهو استفعال من الخفة بالفاء وكونه بالقافين كما ضبطه بعضهم بعيد والفتاحة بمعنى الحكومة، وفتح مصدر أو مفعول به والمملوء أي من البشر وجميع الحيوانات، وثم في ثم أغرقنا للتفاوت الرتبي، ولذا قال بعد وقوله اسم أبيهم أراد به جذهم الأعلى. قوله: (تصدير القصص) أي الخمس بها أي بجملته فاتقوا الله وأطيعوا النخ، وذكر هذا هنا دون أن يذكره في الأول أو الآخر لأنه أول موضع وقع فيه التكرير لها ولم يصدر قصة موسى وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام بها تفناً مع ذكر ما يدل على ذلك لا لأن ما ذكر ثمة أهم، وقوله دلالة مرفوع ومنسوب وهو مصدر دلت فلاناً على كذا إذا أرشدته إليه كما في قولهم في تعريف التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر لا مصدر دل اللفظ على كذا حتى يؤزل بالدليل ليصح حمله على التصدير كما قيل فتأمل. قوله: (على أن البعثة النخ) لأن التقوى وإطاعة الأنبياء فيها بمعنى التوقي عن كل ما يؤثم كما مر في أول البقرة

يقرب المدعو إلى ثوابه ويبعده عن عقابه، وكان الأنبياء متفقين على ذلك، وإن اختلفوا في بعض التفاريع مبرئين عن المطامع الدنيئة والأغراض الدنيوية ﴿أَتَبْتُونَ بِكُلِّ رِيحٍ﴾ بكل مكان مرتفع، ومنه ريع الأرض لارتفاعها ﴿مَائَةً﴾ علماً للمآزة ﴿تَقْبِثُونَ﴾ بنينها إذ كانوا يهتدون بالنجوم في أسفارهم فلا يحتاجون إليها أو بروج الحمام أو بنياناً يجتمعون إليه للعبث بمن يمر عليهم أو قصور يفتخرون بها ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾ مآخذ الماء، وقيل قصوراً مشيدة وحصوناً ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ فتحكمون بنيانها ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ﴾ بسيف أو سوط ﴿بَطِشْتُمْ جَبَارِينَ﴾ متسلطين غاشمين بلا رافة، ولا قصد تأديب ونظر في العاقبة ﴿فَأَنْقَرُوا اللَّهَ﴾ بترك هذه الأشياء ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ فيما أَدْعُوكم إليه فإنه أنفع لكم ﴿وَأَنْقَرُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ كثره مرتباً على إمداد الله تعالى إياهم بما يعرفونه من أنواع النعم تعليلاً وتنبهياً على الوعد عليه بدوام الإمداد والوعيد على تركه بالانقطاع، ثم فصل بعض تلك النعم كما فصل بعض مساوئهم

فيتضمن معرفة الله وجميع الطاعات فلا حاجة إلى ما قيل إنها تتوقف على المعرفة فيعلم بالافتضاء، والطريق الأولى أو أنها مجاز عن معرفته، ووجه ما ذكر أنهم لم يرتبوا على رسالتهم إلا ما ذكر فعلم أنها مقصورة عليها، ولا قائل بالفصل بين رسالة ورسالة، وقوله وكان الأنبياء متفقين على ذلك، وفي نسخة وأن الأنبياء متفقون الخ لأن اتفاق هؤلاء يقتضي أنها مقتضى النبوة والرسالة كما مر. قوله: (ومن ريع الأرض لارتفاعها) أي لما ارتفع منها وأما الريع بمعنى النماء والحاصل فاستعارة، وقيل أصل الريع الزيادة، وقوله إذ كانوا يهتدون بالنجوم فلا يحتاجون إليها غالباً إذ مر الغيم نادر لا سيما في ديار العرب مع أنه لو احتيج لها لم يحتج إلى أن يجعل في كل ريع فإن كثرتها عبث، وقال الفاضل اليمني أن أماكنها المرتفعة تغني عنها فهي عبث فلا يرد ما قيل إنه لا نجوم بالنهار، وقد يحدث بالليل ما يستر النجوم من الغيوم، وقوله أو بروج الحمام معطوف على قوله علماً وهذا تفسير مجاهد، وقوله مآخذ الماء هي مجاربه، وقوله فتحكمون بنيانها أي لظن الخلود بها. قوله: (وإذا بطشتم بطشتم جبارين) قيل بزيادة القيد تغاير الشرط والجزاء فلا حاجة لتأويله بإذا أردتم البطش كذلك ولا إلى أنه أريد المبالغة باتحاد الشرط والجزاء ورد بأن التقييد لا يصحح التسبب لأن المطلق ليس سبباً للمقيد فلا بد من التأويل المذكور إلا أن يقال الجزائية باعتبار الأعلام والأخبار وفيه نظر، وقوله بلا رافة تفسير لغاشمين. قوله: (كرره) أي الأمر التقوي مرتباً على الإمداد لإفادته عليه مآخذ الاشتقاق فيكون تعليلاً مقدماً بحسب الرتبة، وإن تأخر لفظاً وفي نسخة مرتباً عليه إمداد الله وهو بحسب الذكر واقع، وتنبهياً وقع في نسخة أو بدل الواو والأولى أولى ووجه إن جعل الإمداد مرتباً عليه التقوى يشير إلى دوامه بدوامه وانقطاعه بانقطاعه إذ التقوى شكر له، وقد قال: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٧]. قوله: (ثم فصل بعض تلك النعم) يعني بقوله أمدمكم بأنعام الخ فإنه تفسير له أو بدل منه ففي كل من النعم والمساوي إجمال

المدلول عليها إجمالاً بالإنكار في ألا تتقون مبالغة في الإنعاط، والحث على التقوى فقال: ﴿أَمْذَكُّرٌ بَانَغِرٍ وَبَيْنَ * وَخَحَّتِ وَعُيُونٌ﴾ ثم أوعدهم فقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ في الدنيا والآخرة فإنه كما قدر على الأنعام قدر على الانتقام ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أُوَعِّظْتُمْ أَمْ لَمْ تُكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ فإننا لا نرعى عما نحن عليه، وتغيير شق النفي عما تقتضيه المقابلة للمبالغة في قلة اعتدادهم بوعظه ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾ ما هذا الذي جئتنا به إلا كذب الأولين أو ما خلقنا هذا إلا خلقهم نحياً ونموت مثلهم ولا بعث ولا حساب، وقرأ نافع بن عامر وعاصم وحزمة خلق الأولين بضمين أي ما هذا الذي جئت به إلا عادة الأولين كان يلفقون مثله أو ما هذا الذي نحن عليه من الدين إلا خلق الأولين وعاداتهم، ونحن بهم مقتدون أو ما هذا الذي نحن عليه من الحياة والموت إلا عادة قديمة لم تنزل الناس عليها ﴿وَمَا تَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ على ما نحن عليه ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ﴾ بسبب التكذيب بريح صرصر ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّ رَبَّكَ لَمَوْعِظٌ رَحِيمٌ * كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّي الْمَنَّانِينَ * أَتُزَكَّرُونَ فِي مَا هَمَّنَا ءَامِينَ﴾ إنكار لأن يتركوا كذلك أو تذكير للنعمة في تخلية الله إياهم وأسباب تنعمهم آمين، ثم فسره

وتفصيل، وقوله مبالغة لتعليل لقوله فصل لأن في التفصيل بعد الإجمال مبالغة لا تخفى، وقال السفاقي ذهب بعضهم إلى أنه بدل من قوله تعلمون أعيد معه العامل كقوله: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مِنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾ [سورة يس، الآية: ٢٠ - ٢١] والأكثر على أنه ليس يبدل وهو من تكرير الجمل، وإنما يعاد العامل إذا كان حرف جرّ، وقال أبو البقاء إنها مفسرة لا محل لها. قوله: ﴿فإننا لا نرعى النخ﴾ أي لا نكف ونتهي، وقوله وتغيير شق النفي إذ لم يقل أم لم تعظ على مقتضى الظاهر في المقابلة لعديله والمبالغة من حيث إن لم تكن من الواعظين أبلغ منه لأنه نفي عنه كونه من عداد الواعظين، وجنسهم فكانه قيل استوى وعظك بعدم عدك من هذا القبيل أصلاً فيفيد عدم الاعتداد به على وجه المبالغة التامة لأنه سواء بالعدم الصرف البليغ فيفيد ما ذكر فلا حاجة إلى اعتبار الاستمرار الذي تفيدته كان والكمال الذي يدل عليه الواعظين في النفي دون المنفى أي استمرّ انتفاء كونك من زمرة من يعظ انتفاء كاملاً بحيث لا يرى منك نقيضه كما قيل. قوله: ﴿ما هذا النخ﴾ إشارة إلى أن أن نافية، وهذا على قراءة خلق بفتح فسكون فهو إما بمعنى الكذب والاختلاق كقولهم: ﴿أساطير الأولين﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٥] أو بمعنى الإيجاد، ومحصله إنكار البعث والحساب المفهوم من تهديدهم بالعذاب، وعلى القراءة بضمين هو بمعنى العادة، والمراد إما عادة من قبله ممن خوف، وأنذر أو عادة أسلافهم أو عادة الناس مطلقاً من الحياة والموت، وعلى هذا هو إنكار للبعث أيضاً، ولذا قالوا وما نحن بمعذبين ومناسبتة للوجوه كلها ظاهرة فتدبر، وقوله بسبب التكذيب من الفاء التفرعية. قوله: ﴿إنكار لأن يتركوا النخ﴾ فالاستفهام للإنكار كما في قوله أتنبون وإذا كان للتذكير فهو للتقرير،

بقوله: ﴿فِي جَنَّتٍ وَعَيْبُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلَعَتْ هَٰضِمَةً﴾ لطيف لين للطف الشمر أو لأن النخل أنثى وطلع إناث النخل هو الطف ما يطلع منها كمنصل السيف في جوفه شماريخ القنو أو متدل متكسر من كثرة الحمل، وإفراد النخل لفضله على سائر أشجار الجنات أو لأن المراد بها غيرها من الأشجار ﴿وَيَنْتَحِبُونَ مِنْ الْجِبَالِ يَأْتُونَ قَرْهِينٌ﴾ بطرين أو حاذقين من الفراهة، وهي النشاط فإن الحاذق يعمل بنشاط، وطيب قلب وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو فرهين وهو أبلغ من فارهين ﴿فَأَتَقُوا اللَّهَ وَاطْمِئِنُوا * وَلَا تُطِعُوا أَمْرَ الشُّرَيفِينَ﴾ استعير الطاعة التي هي انقياد الأمر لامثال الأمر أو نسب حكم الأمر إلى أمره مجازاً ﴿الَّذِينَ يُفْسِدُونَ

وأسياب بالنصب معطوف على إياهم أو مفعول معه، وقوله فسرّه معطوف على مقدر أي أجمل وأبهم في قولهم فيما ههنا ثم فسرّه الخ، والتخلية تركهم يتقبلون فيما هم فيه من النعم، وقوله في جنات الخ بدل من قوله فيما ههنا أو ظرف لقوله آمنين الواقع حالاً، وهو على الإنكار بمعنى إلا من الثموت والعذاب وعلى التقرير بمعنى الأمن من العدو ونحوه. قوله: (لطيف لين) أصل معنى لهضم لغة الانحطاط أو الشدخ والشق، ثم تجوز به عن الرقة واللفظ، واللين كما هنا وقوله للطف الثمر ليس لأن الطلع أريد به الثمر لأوله إليه بل المراد أنه وصف باللطف للطف ثمره، وقوله أو لأن النخل أنثى أي لأن المراد بالنخل إباثها بقرينة ذكرها في سياق الامتتان بها لأنها هي المثمرة، وليس في تانيث ضمير طلعتها دليل عليه لأن النخل مطلقاً يذكر يؤنث فوصف طلعتها باللطف على ظاهره، وقوله هي بلا واو في الأصح وفي بعضها بواو، وقوله ما يطلع بضم الياء وكسر اللام من أطلعت النخلة إذا بدا طلعتها أو بفتح الياء وضم اللام من طلع يطلع إذا ظهر، وقوله كمنصل السيف أي طلوعاً مشابهاً له في الهيئة، والقنو للنخل كالعنقود للعنب وتفاريعه شماريخ وأصله عرجون. قوله: (أو متدل متكسر) تفسير آخر لهضم والتكسر مجاز أو على ظاهره، وقوله وأفراد النخل أي بالذكر مع دخوله في الجنات، وضمير بها للجنات لا ذكره مفرداً لأنه اسم جنس جمعي، وليس بمفرد وذكر ضميره في قوله لفضله لأنه يجوز تانيثه وتذكيره كمنخل منقعر. قوله: (بطرين) من البطر وهو الشره، وعدم القناعة وقدمه للإشارة إلى أنه أنسب بمقام الذم من الثاني، ولذا رجحه بعضهم وهو مما لا شبهة فيه، وقوله: فإن الحاذق الخ يقتضي أن حقيقته النشاط واستعماله في الحذق مجاز، وهو كذلك كما في نهاية ابن الأثير ولا ينافيه تفسيره به في بعض كتب اللغة لأنهم لا يفرقون بين الحقيقة والمجاز الواردين عن العرب، أو أنه لشيوعه صار حقيقة عرفية فيه فلا غبار عليه كما توهم، وقوله وهو أبلغ لدلالته على الثبوت وعدم الحدوث الدال عليه اسم الفاعل، وكون زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى غير مطرد وقد مر تفصيله. قوله: (استعير الطاعة الخ) لو قال الإطاعة لكان أظهر يعني أن الإطاعة للأمر لا للأمر فجعلها له إما استعارة لامثال، أو تجوز في النسبة فهو مجاز حكمي على الثاني، وعلى الأول هو إما استعارة تبعية بتشبيه الامثال بالإطاعة لإفشاء كل منهما إلى فعل ما أمر به أو مجاز مرسل للزومه له أو مكنية وتخيلية، وفي

في الأتْرَافِ ﴿ وَصَفَ مَوْضِعَ إِسْرَافِهِمْ وَلِذَلِكَ عَطَفَ ﴿ وَلَا يُصَلِّحُونَ ﴾ على يفسدون دلالة على خلوص فسادهم ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴾ الذين سحروا كثيراً حتى غلب على عقلمهم أو من ذوي السحر، وهي الرثة أي من الأناسي فيكون ﴿ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ تأكيداً له ﴿ فَأَيَّ بَيِّنَاتٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ في دعواك ﴿ قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ ﴾ أي بعدما أخرجها الله من الصخرة بدعائه كما اقترحوها ﴿ لَهَا شِرْكٌ ﴾ نصيب من الماء كالسقي، والقيت للحظ من السقي والقوت وقرىء بالضم، ﴿ وَكَرَّ شِرْكُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴾ فاقترضوا على شريكهم ولا تزاحموا في شربها ﴿ وَلَا تَسْؤَمَا يَسُومًا ﴾ كضرب وعقر ﴿ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ عظم اليوم لعظم ما يحل فيه، وهو أبلغ من تعظيم العذاب ﴿ فَمَقْرُوهَا ﴾ أسند العقر إلى كلهم لأن عاقرها إنما عقرها برضاهم، ولذلك أخذوا جميعاً ﴿ فَأَصْبَحُوا نَدِيمِينَ ﴾ على عقرها خوفاً من حلول العذاب لا توبة أو عند معاينة العذاب، ولذلك لم ينفعهم ﴿ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ أي العذاب

الكشف الوجه هو الحمل على المجاز الحكمي للدلالة على المبالغة على ما ذكره آخرأ، وقيل عليه إنه لا يناسب المقام لأن مقتضاه نفي الإطاعة لهم رأساً لا نفي كما لها وليس بشيء لأنه إذا قيل إنهم لا يطيعون من تجب إطاعته أصلاً، ويطيعون من لا تجوز إطاعته إطاعة كاملة كان أقوى في الذم فتأمل. قوله: (وصف موضع) لأن المراد بالإسراف ليس هو معناه المعروف بل زيادة الفساد، ولما كان يفسدون لا ينافي صلاحهم أحياناً أردفه بقوله ولا يصلحون لبيان كمال إفسادهم وإسرافهم فيه. قوله: (حتى غلب على عقلمهم) إشارة إلى أن الصيغة لتكثير الفعل دون غيره لعدم مناسبتها هنا، وقوله من الأناسي أي البشر لأن قوله من المسحورين كناية عنه على هذا لأن ذا سحر بمعنى حيوان وجمع المذكر السالم يخصه بالبشر، وقوله: ﴿ فَيَكُونُ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ تأكيداً وأما على الأول فهي للتعليل أي أنت مسحور لأنك بشر مثلنا لا تمييز لك علينا فدعواك إنما هي لخلل في عقلك، وقوله ذوي السحر إشارة إلى أنه للنسبة كالتفسيق، وقوله للحظ من السقي، والقوت لف ونشر مرتب. قوله: (عظم اليوم) بصيغة الماضي من التفعيل أي نسب إليه العظم بوصفه به أو هو مصدر بكسر العين وفتح الظاء مبتدأ خبره لعظم ما يحل فيه لأن جعل الزمان نفسه عظيم شديد أبلغ، وهو من التجوز في النسبة. قوله: (أسند العقر إلى كلهم) استعمل كل المضاف إلى الضمير غير مبتدأ، وهو مخالف لفصيح الاستعمال كما في المطول وغيره، وقوله لأن عاقرها الخ، وفي معناه أمرهم بذلك على ما رواه في الكشاف فلا وجه للاعتراض بأنه لأمر الجميع به وهو واقع على ما أفصح عنه قوله فننادوا صاحبهم الخ ولا حاجة إلى جعل النداء مجازاً عن الرضا لأنهم قوم كثيرون لا يتصور حضورهم جميعاً، ولا إلى جعل الأكثر بمنزلة الكل، وقد مر تفصيل هذا المجاز وأنه حكمي وماله وعليه فتذكره، وقوله أخذوا أي أهلكوا جميعاً لرضاهم به. قوله: (لا توبة) لأنه لا يناسب تفريع قوله: ﴿ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ عليه ولأن مجرد الندم ليس توبة بل إذا كان مع العزم على عدم العود، وقيل ليس الندم على عقرها لخوف العذاب لأنه مردود بقوله تعالى وقالوا أي

الموعود ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ في نفي الإيمان عن أكثرهم في هذا المعرض إيماء بأنه لو آمن أكثرهم أو شطرهم لما أخذوا بالعذاب، وأن قريشاً إنما عصموا عن مثله ببركة من آمن منهم ﴿وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا * وَمَا أَسْتَأْذِنُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي الْعَالَمِينَ * أَنتأتون الذكراً من العالمين﴾ أي أتأتون من بين من عداكم من العالمين الذكراً لا يشارككم فيه غيركم أو أتأتون الذكراً لا يشارككم فيه غيركم من أولاد آدم مع كثرتهم، وغلبة الإناث على الأول كل من ينكح، وعلى الثاني الناس ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْكُمْ﴾ لأجل استمتاعكم ﴿مِنْ أَرْوَاعِكُمْ﴾ لبيان ما خلق إن أريد به جنس الإناث أو للتبعض إن أريد به العضو المباح منهن فيكون تعريضاً بأنهم كانوا يفعلون مثل ذلك بنسائهم أيضاً ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ متجاوزون عن حد الشهوة حيث زادوا على

بعدها عقروها ﴿يا صالح اتتنا بما تعدنا إن كنت من المرسلين﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٧٧] بل على ترك ولدها وهو كما في الكشف بعيد، وقد رد بأن قوله بعدما عقروها في حيز المنع إذ الواو لا تدل على الترتيب فيجوز أن يريدوا بما تعدنا المعجزة أو الواو حالية أي والحال أنهم طلبوها من صالح ووعدوه الإيمان بها عند ظهورها مع أنه يجوز ندم بعض وقول بعض آخر ذلك بإسناد ما صدر من البعض إلى الكل أو ندموا أولاً خوفاً، ثم قسمت قلوبهم وزال خوفهم أو على العكس، والعذاب الموعود هو الصيحة. قوله: (في نفي الإيمان الخ) المراد بالمعرض السياق بإسناد الذنب إلى جميعهم وهذا بناء على تعلق قوله: ﴿وما كان أكثرهم مؤمنين﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٨] بقوله فأخذهم العذاب كما سيصرح به، والظاهر أنه لا يختص به وأنه متعلق بقوله إن في ذلك لآية تسجيلاً لقسوة قلوبهم وعدم اعتبارهم أو هو غير مخصوص بهذه القصة والشطر بمعنى النصف هنا، وقوله وإن قريشاً الخ والمراد علم الله بإيمان أكثرهم، أو بين ذلك في عاقبة أمرهم، وهو قريب منه لأنه في وقت نزول هذه السورة لم يكن أكثرهم مؤمنين كما لا يخفى، وقوله: أخوهم لوط لأنهم أصهاره عليه الصلاة والسلام كما ذكره في محل آخر. قوله: (أي أتأتون الخ) يعني إنكم مخصوصون بهذا الفاحشة، وهي إتيان الذكراً دون الإناث، وقوله: ﴿لا يشارككم فيه غيركم﴾ أي من الناس في ذلك العصر أو من الحيوانات، وأما كون الحمار والخنزير كذلك فلا يضّر لندرته أو لإسقاطه عن حيز الاعتبار مع أن في مشاركتها أشد رادع لهم فيجوز على الأول إرادة الناس أيضاً بالعالمين لأنهم أول من سنّ هذه السنة السيئة، لقوله: ﴿ما سبقكم بها من أحد من العالمين﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٠] والنكاح في قوله من ينكح الوطاء، وهو مبني للفاعل أي يطؤ من الحيوان. قوله: (فيكون تعريضاً بأنهم الخ) ولا ينافي هذا كونه لإنكار إتيان الذكراً كما توهم لأنه من منطوق الكلام، وهذا من مفهومه ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ما أصلح لكم ربكم من أرواحكم كما في الكشف. قوله: (متجاوزون الخ) لأن معنى العادي المتعدى في ظلمة المتجاوز فيه الحد فالمراد، إما التجاوز

سائر الناس بل الحيوانات، أو مفرطون في المعاصي وهذا من جملة ذاك أو أحقأ بأن توصفوا بالعدوان لارتكابكم هذه الجريمة ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ يَكُونُوا﴾ عما تدعيه أو عن نهينا أو تقييح أمرنا ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ﴾ من المنفيين من بين أظهرنا، ولعلمهم كانوا يخرجون من أخرجوه على عنف وسوء حال ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ من المبغضين غاية البغض لا أقف عن الإنكار عليه بالإبعاد وهو أبلغ من أن يقول إني لعلمكم قال لدلالته على أنه معدود في زمرتهم مشهور بأنه من جملتهم ﴿رَبِّ يَحْيَىٰ وَأَهْلِي مِمَّا يَمْعَلُونَ﴾ أي من شؤمه وعذابه ﴿فَنَجِّنَهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ﴾ أهل بيته، والمتبعين له على دينه بإخراجهم من بينهم وقت

في الشهوة بقرينة المقام، أو في المعاصي مطلقاً ويدخل فيه ما سبق له الكلام ومتعلقه عليهما مقدر لكنه إما خاص أو عام، وقوله أو أحقأ الخ على تنزيله منزلة اللازم وقطع النظر عن متعلقه. قوله: (هما تدعيه من الرسالة) وما يتضمنه فهو عام وعلى الثاني خاص بنهيم عن فعلهم الشنيع، وعلى الثالث هو تقييح ما هم سواء نهاهم أو لا فلا يتوهم أن الظاهر عطفه بالواو على أنه عطف تفسير أو يقال أو للتخيير في التعبير بناء على أن النهي لا ينفك عن التقييح فإنه غير مسلم كما لا يخفى ولا مانع من جمع هذه المعاني كلها. قوله: (ولعلمهم كانوا يخرجون الخ) كأخذ أمواله، وإنما ذكر هذا لأن الإخراج من بين أظهر القوم الظالمين لا يصلح للتهديد به فتعريف المخرجين للعهد كما مر في قوله: ﴿من المسجونين﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٢٩] ولذا عدل عن لنخرجنك الأخصر إليه. قوله: (من المبغضين غاية البغض الخ) فهو أبلغ من البغض، وفي الكشاف القلي البغض الشديد كأنه بغض يقلي الفؤاد والكبد، وتبعه الرازي، واعترض عليه أبو حيان بأنه لا يصح لأن قلي بمعنى أبغض يأتي تقول قليتة فهو مقلي، والذي بمعنى الطبخ والشئ واوي تقول قلوته فهو مقلو فالماذتان مختلفتان، وما ذكر خطأ وغفلة عما ذكر، والمخطئ ابن أخت خالته فإن بعض الألفاظ يكون واوياً ويائياً ومنه قلاه بمعنى أبغضه، وقد صرح به كثير من أهل اللغة كصاحب المغرب، وغيره قال الراغب في مفرداته: القلي شدة البغض يقال قلاه يقليه ويقلوه فمن جعله من الواو فهو من قلوب بالقلبة إذا رميتها فإن المقلو يقذفه القلب لبغضه، ومن جعله من الياء فهو من قليت السويق على المقلاة اهـ. قوله: (لا أقف عن الإنكار عليه الخ) هو من رجوعه إليه بعد التهديد لا من استمرار القالين أي إني وإن أوعدتموني بالإخراج لا أنتهي عن الإنكار عليكم فالوقوف بمعنى الرجوع والانتهاه، وقوله وهو أبلغ الخ لأنه إذا قيل فاعل لم يفد أكثر من تلبسه بالفعل، وإذا قيل من الفاعلين أفاد أنه مع تلبسه به من قوم عرفوا أو اشتهروا به فيكون راسخ القدم عريق العرق فيه، وقد صرح به ابن جنّي وتبعه الزمخشري، وقَرَّره الشريف في شرح المفتاح فمن توقف في دلالة اللفظ عليه، وادعى خفاءه كأنه لم يقف على كلامهم، وقوله من شؤمه وعذابه لأنه لا يتلبس بعملهم ولا يخشى تلبسه به، وإنما يخشى ما ذكر، وقوله: أهل بيته الخ هو بالتجوّز في أهله لمن اتبع دينه لا من عموم المجاز ولا على الجمع بين الحقيقة والمجاز إذ لا داعي له، وقوله بإخراجهم

حلول العذاب بهم ﴿إِلَّا عَجُوزًا﴾ هي امرأة لوط ﴿فِي الْغَيْرِينَ﴾ مقدرة في الباقيين في العذاب إذ أصابها حجر في الطريق فأهلكها لأنها كانت ماثلة إلى القوم راضي بفعلهم، وقبل كانت فيمن بقيت في القرية فإنها لم تخرج مع لوط ﴿ثُمَّ دَمَرْنَا الْأَخْرِينَ﴾ أهلكتناهم ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا﴾ قيل أمطر الله على شذاذ القوم حجارة فأهلكهم ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ﴾ اللام فيه للجنس حتى يصبح وقوع المضاف إليه فاعل ساء والمخصوص بالذم محذوف وهو مطرهم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴿الأيكة غيضة تنبت ناعم الشجر يريد غيضة بقرب مدين تسكنها طائفة بعث الله إليهم شعيباً كما بعث إلى مدين، وكان أجنبياً منهم فلذلك قال: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا نَنْقُوتُ﴾ ولم يقل أخوهم شعيب، وقيل الأيكة شجر ملتف، وكان شجرهم الدوم وهو المقل، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ليكة بحذف الهمزة والقاء حركتها على اللام،

متعلق بنجيناها، وقوله وقت حلول العذاب إما على اعتبار اتساع الوقت، أو على تقدير مضاف أي وقت قرب حلوله بهم. قوله: (مقدرة في الباقيين في العذاب) لأن غير بمعنى مكث بعد مضي من معه، كما قاله الراغب: وهي قد خرجت معهم على قول فكونها غابرة بمعنى ماكثة في العذاب بعد سلامة من خرج معه لا في دارهم، أو يقال إنها لهلاكها كأنها ممن بقي فيها، وقوله وقيل الخ بناء على أنها بقيت حقيقة فلا حاجة إلى التأويل بما مر، وقوله فيمن بقيت أي في طائفة بقيت فأنثه رعاية لمعنى من وإلا كان الظاهر فيمن بقي، ومرضه لمخالفته للرواية المشهورة كما قيل إنها خرجت، ثم رجعت وقيل الغابرين طوال الأعمار. قوله: (أمطر الله على شذاذ) بمعجمات بوزن جهال جمع شاذ، وهو من انفرد عنهم في الطريق أو من كان غريباً من غير قبائلهم، وهذا إشارة إلى التوفيق بين طرق إهلاكهم فإنه ورد أنه بصيحة وفي أخرى برفجة، وفي أخرى بأمطار حجارة فهو إما بوقوع بعضه لبعضهم، أو لأنه أرسل لطائفتين أهلك كل منهما بنوع منه، ولا مانع من الجمع بينهما وفي الكشاف وشروحه هنا كلام تركناه لطوله، وقوله يصح هذا بناء على أن ساء بمعنى بش، وفاعلها لا يكون إلا مبهماً فإن لم تكن كذلك جاز كونها للعهد، وغيضة بغين وضاد معجمة هي مكان كثير الأشجار وناعم الشجر لعله ما كان أخضر غير كثير الشوك إذ الناعم الأملس، وتفسيرها بالغيضة مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد قيل إنه تفسير لمعناها لغة لا فيما وقع هنا لما سيأتي، وقوله كما بعث إلى مدين بصيغة المجهول ونائب فاعله ضمير شعيب، والدوم بفتح الدال المهملة، وسكون الواو وهو المقل وهو من شجر البادية يشبه صغار النخل وبعضهم يظنه بريه. قوله: (بحذف الهمزة وإلقاء حركتها الخ) وقراءة هؤلاء بفتح التاء خلافاً لما يفهم من كلامه، وقد استشكلها أبو عليّ الفارسي وغيره بأنه لا وجه للفتح لأن نقل حركة الهمزة لا يقتضي تغيير الإعراب من الكسر إلى الفتح، وقال أبو عمرو كتب في جميع المصاحف ليكة في الشعراء وص بلام من غير ألف قبلها، وفي الحجروق الأيكة ويقال إن ليكة بفتح التاء اسم البلدة نفسها، والأيكة اسم الكورة،

وقرنت كذلك مفتوحة على أنها ليكة وهي اسم بلدتهم، وإنما كتبت ههنا وفي ص غير ألف اتباعاً للفظ ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ * فَأَتَقُوا اللَّهَ وَاطِيعُونَ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَوْفُوا الْكَيْلَ أَتَمَّوهُ ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ حقوق الناس بالتطفيف ﴿وَرَوْفُوا بِالْفِئْطَيْنِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ بالميزان السوي، وهو إن كان عربياً فإن كان من القسط ففعلاع بتكرير العين وإلا ففعلال، وقرأ حمزة والكسائي وحفص بكسر القاف ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ ولا تنقصوا شيئاً من حقوقهم ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُسَيِّدِينَ﴾ بالقتل والغارة وقطع

ولذلك قرأ الحرميان وابن عامر فيها ليكة بفتح التاء غير مصروف للعلمية والتأنيث، وقال بعض النحويين إنما هو مكتوب في هذين الموضعين على نقل الحركة فكتب على لفظه، وقال أبو عبيداني: لا أحب مفارقة الخط في القرآن إلا فيما يخرج عن كلام العرب وهذا ليس بخارج عن كلامها مع صحة المعنى، وذلك لأننا وجدنا في بعض كتب التفسير الفرق بين الأيكة وليكة فقيل ليكة اسم القرية التي كانوا فيها والأيكة اسم البلاد كلها كالفرق بين مكة ويكة، ثم وجدتها في مصحف عثمان الذي يقال له الإمام في الحجروق الأيكة، وفي الشعراء وص ليكة وعلى هذا قرأء المدينة، وهذا رد على ما قاله النحاة فإنهم نسبوا القراءة إلى التحريف وليس بشيء قاله السخاوي في شرح الرائية فلا عبرة بإنكار الزمخشري ومن تبعه كالمصنف، وقوله في هذه القراءة إنها على النقل غير صحيح. قوله: (وقرئت كذلك مفتوحة الخ) هذا يقتضي أن ما قبله بالكسر، وليس كذلك فإن فيها ثلاث قرأت قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر ليكة بفتح التاء، وقراءة غيرهم على الأصل الأيكة وقرئ شاذاً ليكة بكسر التاء، وقوله اتباعاً للفظ قد علمت أنه غير صحيح، والذي غره كلام الزمخشري، وأنه ليس في كلام العرب مادة ل ي ك وليس بشيء لما عرفته، والأسماء المترجلة لا منع منها، وذكر البخاري أن ليكة بمعنى الأيكة وناهيك به.

قوله: (بالميزان السوي) أي الصحيح المساوي، وهو نهي عن النقص لا عن الزيادة وقيل إنه القبان، وقوله إن كان عربياً إشارة إلى قول آخر فيه، وهو أنه معرّب رومي الأصل، ومعناه العدل أيضاً كالقسط فهو من توافق اللغتين وقوله ففعلاع بتكرير العين يعني شذوذاً إذ هي لا تكرر وحدها مع الفصل باللام ومن قال إنها مكررة صورة لا حقيقة فقد وهم لأنه يتحد مع القول الثاني، ولذا قال الزمخشري: وزنه فعلاس كما وقع في بعض النسخ تحقيقاً لزيادتها، ومن قال إنه رباعي فهو من قسطس ووزنه فعلال إذ فعلاع لا نظير له وهو الحق إذ ما ذكر لا نظير له عند النحاة ولا داعي لما قاله. قوله: (شيئاً من حقوقهم) يعني أن الإضافة جنسية فيؤل معناه إلى شيئاً من أشيائهم فلا يقال إن الظاهر أن يقال شيئاً بالإفراد أو هو من مقابلة الجمع بالجمع فالمعنى لا تبخسوا أحداً شيئاً، أو الجمع للإشارة إلى الأنواع فإنهم كانوا يبخسون كل شيء جليلاً كان أو حقيراً، وقيل المراد بأشيائهم الدارهم والدنانير وبخسها بالقطع من أطرافها، ولولاه لم يجمع وهو وجه آخر في التفسير وقد ذهب إلى ما مرّ في محل آخر ووقع بخس في

الطريق ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّ الْأُولِينَ﴾ وذوي الجبلة الأولين يعني تقدمهم من الخلائق ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ * وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ أتوا بالواو للدلالة على أنه جامع بين وصفين متنافيين للرسالة مبالغة في تكذيبه ﴿وَإِنْ تَطَّنْتَ لِمَنِ الْكٰذِبِينَ﴾ في دعواك ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ قطعة منها، ولعله جواب لما أشعر به الأمر بالتقوى من التهديد: وقرأ حفص بفتح السين ﴿إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّٰدِقِينَ﴾ في دعواك ﴿قَالَ رَبِّ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وبعذابه المنزل عليكم مما أوجبه لكم عليه في وقته المقدر له لا محالة ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ عَذَابٌ يَّوْمٍ الظُّلَّةِ﴾ على نحو ما اقترحوا بأن سلب الله عليهم الحرّ سبعة أيام حتى غلت أنهارهم، وأظلمتهم سحابة فاجتمعوا تحتها فأمرت عليهم ناراً فاحترقوا ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا عَذَابَ يَّوْمٍ عَظِيمٍ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَمَوْ أَلْمِيزُ الرَّجِيمِ﴾ هذا آخر القصص السبع المذكورة على الاختصار تسلية لرسول الله ﷺ وتهديد للمكذبين به وإطراد نزول العذاب على تكذيب الأمم بعد إنذار الرسل به، واقتراحهم له استهزاء وعدم مبالاة به يدفع أن يقال: إنه كان بسبب إتصالات فلكية أو كان ابتلاء لهم لا مؤاخذه على تكذيبهم ﴿وَلِئِنَّهُمْ

الآية متعدياً لإثنين، وفي التفسير لواحد وقد يتعدى لإثنين كما في المصباح فلا حاجة إلى جعل الثاني بدل إشتمال، وإن إسقاط المصنف له للإشارة إلى ذلك، كما قيل وهذا تعميم بعد تخصيص. قوله: (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) العثو الفساد أو أشده ومفسدين حال مؤكدة أو المراد مفسدين آخرتكم، والجبلة الطبيعة وذووها أصحابها. قوله: (أتوا والخ) يعني أن كلاً منهما كاف فكيف إذا اجتماعاً، وقد مرّ أن تركها لأنه استثناف للتعليل أو تأكيد، وقوله متنافيين وقع في نسخة منافيين وهي أصح، وقوله مبالغة للجمع إذ كل منهما كاف في زعمهم، وقوله قطعة وقيل إنه بالسكون جمع كسفة بمعنى قطعة، وهو أحسن لتوافق القراءتين فيه وقوله ولعله ألح أي لا طلب معجزة منه كشق القمر فهو كقوله: ﴿فأمطر علينا حجارة﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٢] وقراءة حفص بكسر الكاف وفتح السين على أنه جمع كسفة، والمراد بدعواك ما أرسل به، والتهديد بالعذاب على ما مرّ. قوله: (وبعذابه) لأن العلم بعملهم كناية عن جزائه كما مرّ، وقوله مما أوجبه لكم أي على عملكم، وهو العذاب وهو بمعنى مما أوجبه عليكم به فلا غبار عليه، وقوله في وقته المقدر يعني فلا وجه لقولهم أسقط علينا الخ، وإضافة العذاب ليوم الظلة إشارة إلى أن لهم فيه عذاباً غير عذابها. قوله: (على نحو ما اقترحوا) بقولهم أسقط علينا كسفاً من السماء سواء أرادوا بالسماء السحاب، أو المظلة ولذا ذكر نحو، ولم يقل ما اقترحوه لأن هذا من جنسه حيث كان من جهة علوية، ومن لم يتنبه لمراده وعدوله عما في الكشف قال إنه إشارة إلى أن السماء في كلامهم بمعنى السحاب فتدبر، وقوله بأن سلب الخ بيان لأخذ العذاب. قوله: (واطراد) مبتدأ خبره يدفع الخ وقوله استهزاء معلوم من أن أحداً لا يطلب ما يضره فلا وجه لما قيل إنهم لم يذكره هنا فإنه ترك لظهوره، ودفعه بالحدس وهو إقناعي فلا يضره احتمال كونه لاتصالات واقترانات كما هو عند المنجمين فإنها مقتضية لذلك كما قالوا في

لَنْزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ ﴿١٩٣﴾ تقرير لحقبة تلك القصص، وتنبيه على إعجاز القرآن ونبوة محمد ﷺ فَإِنَّ الْأَخْبَارَ عَنْهَا مِمَّنْ لَمْ يَتَعَلَّمَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا وَحِيًّا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْقَلْبَ إِنْ أَرَادَ بِهِ الرُّوحَ فَذَلِكَ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْعَضُورَ فَتَخْصِيصُهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى الرُّوحَانِيَّةَ إِنَّمَا تَنْزَلُ أَوَّلًا عَلَى الرُّوحِ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ مِنْهُ إِلَى الْقَلْبِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّعَلُّقِ، ثُمَّ تَتَّصِدُ مِنْهُ إِلَى الدِّمَاغِ فَيَتَّقَشُّ بِهَا لَوْحَ الْمُتَخَيَّلَةِ، وَالرُّوحُ الْأَمِينُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ أَمِينُ اللَّهِ عَلَى وَحْيِهِ وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِتَشْدِيدِ الزَّايِ وَنَصَبَ الرُّوحَ وَالْأَمِينَ ﴿لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ عَمَّا يُوَدِّي إِلَى عَذَابٍ مِنْ فَعَلٍ أَوْ تَرَكَ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ وَاضِحَ الْمَعْنَى لثَلَا يَقُولُوا مَا نَصْنَعُ بِمَا لَا نَفْهَمُهُ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِنَزْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمُنذِرِينَ أَيْ لِتَكُونَ مِمَّنْ أَنْذَرُوا بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَهَمُّ هُودٍ وَصَالِحٍ وَإِسْمَاعِيلَ وَشُعَيْبَ وَمُحَمَّدَ

طوفان نوح عليه الصلاة والسلام، ولا كونه ابتلاء لهم كما يتلى المؤمنون. قوله: (تقرير لحقبة تلك القصص) لكونها من عند الله فضمير إنه لما ذكر قبله والتنبيه على إعجازه بما فيها من الأخبار عن المغيبات، وهو لا ينافي كونه معجزاً بنظمه، وقوله ونبوة محمد ﷺ من نزول الوحي عليه كما أشار إليه بقوله فَإِنَّ الْخ، وقوله إن أراد به الروح لأنه يطلق عليها كما ذكره الراغب، وقوله: فذاك أي فالأمر ذاك واضح صحيح لأن المدرك هو الروح، وقال على قلبك دون عليك الأخضر إشارة إلى أنه لم ينزل في الصحف كغيره من الكتب. قوله: (لأن المعاني الروحانية الخ) إن كان هذا بناء على أن جبريل عليه الصلاة والسلام أنزل له المعاني خاصة، وهو عبر عنها بلسانه فظاهر لكنه خلاف القول الأصح عند المسفرين والمحدثين، وإن كان هذا على المشهور بأنه أوحى إليه بألفاظه تارة كصلصلة الجرس، وتارة بتمثيل الملك له فينصل بالسمع أولاً، ثم يرسم في الخيال ويدركه الروح لا بالعكس وإسقاط الوساطة بشدة تلقيه لا يفيد هنا كما لا يخفى فلعل المراد بالمعاني ما يقابل الأعيان لا ما يقابل الألفاظ، ويكون هنا شأنًا خاصاً بالأنفس القدسية والأرواح المقدسة كأنها لقوتها تسبق الحواس في إدراك ما يبقى منها حتى كأنها تأخذه منها على عكس ما للعامة، وليس المراد بالمعاني ما يقابل الألفاظ لأن المراد بالقرآن هنا معناه القديم لقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأُولِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٩٦] فَإِنَّ مَا فِيهَا مَعْنَاهُ لَا لَفْظُهُ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ مِضَافٍ أَيْ وَإِنْ مَعَانِيهِ كَمَا سَيَأْتِي وَلَا وَجْهَ لِمَا قِيلَ إِنَّ النَّازِلَ غَالِبًا هُوَ الْمَعْنَى، وَمَا ذَكَرَ بِاعْتِبَارِهِ فَتَأَمَّلْ، وَلَوْحَ الْمُتَخَيَّلَةِ تَخْيِيلِ وَالْمَرَادُ بِالْمُتَخَيَّلَةِ الْخِيَالِ. قوله: (واضح المعنى) إشارة إلى كون مبين من أبان اللازم، وقد جعل من المتعدى على معنى مبين للناس ما يحتاجون إليه من أمور دينهم وديناهم، وقوله لثلا يقولوا الخ أي فيتعذر الإنذار، وإذا تعلق بنزل فهو بدل من به بإعبادة العامل، وقوله وهم هود الخ هذا بناء على المشهور، وزاد بعضهم خالد بن سنان وصفوان بن حنظلة، وعلى تعلقه بالمنذرين فالمعنى أنك أنذرتهم كما أنذر آباؤهم الأولون وأنت ليست بمتدع لهذا فكيف كذبوك فاندفع ما قيل إنه ليس فيه كبير فائدة إذ معناه إنك من جملة من أنذر بلغة عربية، وقوله بلغة العرب إشارة إلى أنه ليس المراد

عليهم الصلاة والسلام ﴿وَإِنَّكُمْ لَأَبَى ذُرِّ الْأَوَّلِينَ﴾ وإن ذكره أو معناه لفي الكتب المتقدمة ﴿أَوَّلُ﴾
يَكُنْ هَمْ آيَةٌ﴾ على صحة القرآن، أو نبوة محمد ﷺ ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ أن يعرفوه
بنعته المذكور في كتبهم وهو تقرير لكونه دليلاً وقرأ ابن عامر تكن بالياء وآية بالرفع على
أنها الاسم، والخبر لهم وأن يعلمه بدل أو الفاعل، وأن يعلمه بدل ولهم حال أو أنّ الاسم
ضمير القصة وآية خبر أن يعلمه، والجملة خبر يكن ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ كما هو
عليه زيادة في إعجازه أو بلغة العجم ﴿فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ لفرط عنادهم
واستكبارهم أو لعدم فهمهم، واستنكافهم من أتباع العجم والأعجمين جمع أعجمي على

بلسان عربيّ لغة قريش كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما. قوله: (وإن ذكره الخ) يعني
أنه على تقدير مضاف، والأول أقرب لأن مثله مستفيض كما يقال فلان في دفتر الأمير، ولذا
قدمه وفيه إشارة إلى رد ما نقل عن أبي حنيفة من جواز القراءة بالفارسية في الصلاة والاحتجاج
له بهذه الآية لكونه سمي ما في زبر الأولين قرآناً، وهو معنا لا لفظه فإنه إذا كان على تقدير
مضاف لم يكن كذلك، وقد قيل إن الصحيح من مذهبه أنّ القرآن هو النظم، والمعنى معاً
وتفصيله في كتب الفروع والأصول ولم يذكر كون الضمير للنبي ﷺ لضعفه كما في الكشاف
وشروحه. قوله: (على صحة القرآن) أي وإن لم يتأملوا وجوه إعجازه، وقوله أن يعرفوه أي
القرآن أو الرسول ﷺ وقوله وهو أي هذا الكلام تقرير إشارة إلى أنّ الاستفهام تقريري لهم بأن
علم أهل الكتاب دليل عليه وقيل إنه إنكاري وقوله والخبر لهم لم يجعله أن يعلمه لثلا يلزم
الخبر عن النكرة، وإن تخصصت بالظرف بالمعرفة وقوله: أو الفاعل معطوف على قوله
الاسم، وكان حينئذ تامة وإذا كانت ناقصة واسمها ضمير الشأن يجوز أيضاً كون لهم آية مبتدأ
وخبراً، وأن يعلمه بدل من آية أيضاً. قوله: (كما هو عليه) أي بحاله من الإعجاز والعربية،
وزيادة الإعجاز للمنزل أو المنزل عليه بإتيان الأعجم بأفصح كلام عربيّ، وقوله أو بلغة العجم
فيكون منافياً لفائدة تنزيل القرآن بلسان عربيّ مبين، وعلى الأول يكون بياناً لشدة شكيمتهم في
المكابرة بعد أن بان لهم حقية القرآن فقوله لفرط عنادهم واستكبارهم على الوجه الأول، أو
لعدم فهمهم على الثاني فهو لف ونشر مرتب. قوله: (والأعجمين جمع أعجمي الخ)
كالأشعرين جمع أشعريّ، وقوله على التخفيف أي على حذف ياء النسب في الجمع دون
المفرد، وقوله ولذلك جمع جمع السلامة أي لكون مفردة أعجمياً لا أعجم لأن أفعال فعلاء لا
يجمع جمع سلامة لكنه قيل إنه في الأصل البهيمة الجماء لعدم نطقها، ثم نقل أو تجوز به
عمن لا يفصح، وإن كان عربياً وهو بهذا المعنى ليس له مؤنث على فعلاء فلذلك جاز جمعه
جمع السلامة لوجود الشرط فيه بعد ذلك، كما قيل لكنه اعترض عليه بقول الرازي في غريب
القرآن الأعجم هو الذي لا يفصح والأنثى عجماء، ولو سلم فالأصل مراعاة أصله، وهو ليس
بوارد لأنه وإن سمع عجماء لكنه ليس بهذا المعنى كما في صلاة النهار عجماء، وجرح العجماء
جبار كما صرح به أهل اللغة، وكون ارتفاع المانع لعارض مجوزاً صرح به النحاة، ثم أنّ كون

التخفيف ولذلك جمع جمع السلامة ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ﴾ أدخلناه ﴿فِي قُلُوبِ الْمُتَجَرِّبِينَ﴾ والضمير للكفر المدلول عليه بقوله ما كانوا به مؤمنين فتدل الآية على أنه بخلق الله، وقيل للقرآن أي أدخلناه فيها فعرفوا معانيه، وإعجازه، ثم لم يؤمنوا به عناداً ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ الملجىء إلى الإيمان ﴿فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾ في الدنيا والآخرة ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بإتيانه ﴿فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ تحسراً وتأسفاً ﴿أَفَعَدَّيْنَا لِلْمُتَجَلِّينَ﴾ فيقولون أمطر علينا حجارة من السماء فأتت بما تعدنا، وحالهم عند نزول العذاب طلب النظرة ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ * ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ * مَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَمْتَنُونَ﴾ لم يغن عنهم تمتعهم المتطاوّل في دفع العذاب وتخفيفه ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ أنذروا أهلها

أفعل فعلاء لا يجمع هذا الجمع مذهب البصريين، والفراء وغيره من الكوفيين يجيزونه، كما في الدرّ المصون فلا يرد الاعتراض على من جعله جمع أعجم عجماء كما توهم، وقوله: كذلك الإشارة فيه لما قبله أو لما بعده كما سبق. قوله: (والضمير للكفر) لقرب مرجعه لفظاً ومعنى وجعله للبرهان الدال عليه قوله، أو لم يكن لهم آية بعيد لفظاً ومعنى، وأما رجوعه للقرآن وإن خلا عن تفكيك الضمائر فبعيد لأن كونه مسلوكاً في قلوبهم خلاف الواقع من أن الأول لكونه مبنياً على مذهب أهل السنة أقوى، وأشدّ مناسبة لما بعده فلا وجه لما قيل إنه لا وجه لتمريضه مع أنه أقوى رواية لأنه تفسير ابن عباس رضي الله عنهما كما ذكره الطيبي، وقوله الملجىء إلى الإيمان إشارة إلى وجه عدم قبوله وقوله لا يؤمنون به حال أو استثناء تفسير لما قبله. قوله: (في الدنيا والآخرة) كون عذاب الدنيا بغتة ظاهر لأنه قد يفاجئهم فيها ما لم يكن بمرئي، ولا في خاطر فيرونه على حين غفلة، وأما عذاب الآخرة وإن شمل البرزخ فوجه البغتة فيه أن يراد أنه يأتيهم من غير استعداد له وانتظار، وعدم شعور به قبل وقوعه. قوله: (وههنا شيء) وهو أنّ الزمخشري جعل الفاء في قوله فيأتيهم، وفي قوله فيقولوا للتفاوت الرتبي كأنه قيل حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشدّ منها، وهو مفاجأة فما هو أشدّ منها وهو سؤالهم النظرة كقولك إن أسأت مقتك الصالحون فمقتك الله، وترى ثم تقع في هذا الأسلوب أي التراخي الرتبي كما صرح به بعض شراحه، ولا يخفى أنّ تفاوت الرتبة من التراخي ولا دلالة للفاء عليه فكان وجهه أنه من جعل ما هو مقدّم متعقباً لا في كل معطوف بالفاء إذ الرؤية بعد البغت كما صرح به فالحمال له على هذا أنّ البغت من غير شعور لا يصح تعقبه للرؤية، وأما كون العذاب الأليم منطوياً على تلك الشدة، وهي البغت فلا يصح الترتيب هنا وكون الفاء للتفصيل فوهم. قوله: (وحالهم الخ) إشارة إلى أنّ الاستفهام للإنكار تهكماً وتبكيماً لهم، وقوله لم يغن عنهم الخ يحتمل أنه يشير إلى أنّ ما نافية أو استفهامية لأنّ استفهام الإنكار نفي معنى وقد جوّز المعرب فيها الوجهين، وقوله تمتعهم إشارة إلى أنّ ما في ما كانوا يمتعون مصدرية، وهو أولى من جعلها موصولة بحذف العائد، والتطاوّل مأخوذ من كان فإنها تستعمل للاستمرار. قوله: (منذرون) جمعه لعموم القرية في سياق النفي وزيادة من، أو المراد

إلزاماً للحجة ﴿ذُكِّرْنَ﴾ تذكرة ومحلها النصب على العلة أو المصدر لأنها في معنى الإنذار أو الرفع على إنها صفة منذورن بإضمار ذوو أو جعلهم ذكري لإمعانهم في التذكرة، أو خبر محذوف والجملة اعتراضية ﴿وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ فنهلك غير الظالمين، أو قبل الإنذار ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ كما زعم المشركون أنه من قبيل ما تلقى الشياطين على الكهنة ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ﴾ وما يصح لهم أن يتنزلوا به ﴿وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ وما يقدرون ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ﴾ لكلام الملائكة ﴿لَمَعَزُولُونَ﴾ لأنه مشروط بمشاركة في صفات الذات وقبول فيضان الحق، والانتقاش بالصور الملكوتية، ونفوسهم خبيثة ظلمانية شريرة بالذات لا تقبل ذلك، والقرآن مشتمل على حقائق، ومغيبات لا يمكن تلقيها إلا من الملائكة ﴿فَلَا تَنْفَعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُكُونُ مِنَ الْمَعْدِيَةِ﴾ تهيج لإزدياد الإخلاص، ولطف لسائر المكلفين ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ

الرسول ﷺ ومن تبعه من المؤمنين، وقوله على العلة أي هو مفعول له لقوله منذورن، وأما كونه لأهلكتنا والمعنى أهلكوا بعد الإنذار ليكونوا تذكرة وعظة لغيرهم فتكلف لاحتياجه إلى التقدير أو عمل ما قبل إلا فيما بعدها، وقوله أو المصدر أي مفعول مطلق عامله منذورن كقعدت جلوساً لأن الإنذار تذكرة معنى، وقوله لإمعانهم أي مبالغتهم، وأصل معنى الإمعان البعد، وقوله خبر محذوف أي هذه ذكري. قوله: ﴿وما كنا ظالمين﴾ أي ليس من شأننا الظلم، أو المعنى لسنا ظالمين في إهلاكهم فقوله: ﴿فنهلك غير الظالمين﴾ معناه أي لا يصدر عنا بمقتضى الحكمة ما هو في صورة الظلم لو صدر من غيرنا بأن يهلك أحد قبل إنذاره، أو بأن يعاقب من لم يظلم ولذلك قال: وما كنا دون ما نظلم مع أنه أخصر لأنه يقال كأن يفعل كذا لما هو عادته ودأبه فلا ينافي هذا قول أهل السنة إنه يجوز لله أن يعذب من غير ذلك لأنه مالك الملك يتصرف فيه كيف يشاء، ولا يستل عما يفعل للفرق بين الجواز العقلي الفرضي والوقوعي. قوله: ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾ عبر بالتفعيل لأنه لو وقع كان بالاستراق التدريجي، وقوله وما يصح هو أحد معاني ما ينبغي وحمله عليه لأنه أبلغ، وإن صح حمله على ظاهره، وقوله إنهم عن السمع لمعزولون أي ممنوعون منه ويجوز كون الضمير للمشركين، والمراد لا يصغون للحق لعنادهم وهو تعليل لما قبله، وقوله لكلام الملائكة قيل المراد به الوحي المنزل على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يرد أنهم قد يسترقون السمع، والمراد أن الله حمى ما يوحى به إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن يسمعه قبل نزول الوحي فلا يلزمه أنهم لا يسمعون آيات القرآن، ولا يحفظونها وليس كذلك وأما آية الكرسي وآخر البقرة فلخاصية فيهما حتى يتعين أن يراد أنهم لا يسمعون كلام الله منه. قوله: ﴿لأنه مشروط بمشاركة في صفات الذات﴾ وهم متصفون بنقائضها، وهذا على مذهب الحكماء في النبوة وأما القول بأنه شرط عادي حتى لا يخالف مذهب أهل السنة فبعيد من سياقه كما لا يخفى، وقوله لا يمكن تلقيها إلا من الملائكة الحصر إما بالنسبة للشياطين أو المراد ابتداء تلقيها. قوله: ﴿تهيج لإزدياد الإخلاص﴾ فهو كناية عن إخلاص في التوحيد حتى لا يرى مع الله سواه، وإلا فهو لا يتصور

الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٥﴾ الأقرَب منهم، فالأقرب فَإِنَّ الاهتمام بشأنهم أهمّ روي أنه لما نزلت صعد الصفا وناداهم فخذاً فخذاً حتى اجتمعوا إليه فقال: لو أخبرتكم أن بسفح هذا الجبل خيلاً أكنتم مصدّقي قالوا نعم قال: ﴿فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد﴾ ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿لئن جانبك لهم مستعار من خفض الطائر جناحه إذا أراد أن ينحط ومن للتبيين لأنّ من اتبع أعمّ ممن اتبع لدين، أو غيره أو للتبعيض على أنّ المراد من المؤمنين المشاوفون للإيمان أو المصدّقون باللسان ﴿فإنَّ عَصْوَك﴾ ولم يتبعوك ﴿فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَمَلُّونَ﴾ مما تعملونه أو من أعمالكم ﴿وَوَكَّلْ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحِيمِ﴾ الذي يقدر على قهر أعدائه ونصر أوليائه يكفك شرّ من يعصيك منهم، ومن غيرهم وقرأ نافع وابن عامر فتوكل على

منه ذلك حتى ينهي عنه ووجه اللطف فيه أنه إذا نهى عنه مثل هؤلاء كان إيقاظاً لهم من سنة الغفلة بالطف وجه، إذا لم يواجهوا به ولو خوطبوا به لخافوا من أن يكونوا متهمين به أو محتملاً صدوره منهم في القابل عند الله فأتى به على منوال إياك أعني فاسمعي يا جاره وهذا وجه بديع في مثله فتيقظ. قوله: (الأقرب منهم) من بيانية، وقوله فَإِنَّ الاهتمام ببيان لوجه تخصيصهم بالذكر مع عموم رسالته ولا يتوهم منه مداراتهم بل إنّ قرابته لا تفيد من لم يؤمن به ومصدّقي بياء مفتوحة مشدّدة، والفخذ جماعة دون القبيلة من قومه وبين يدي عذاب استعارة أي بعذاب قريب، والحديث^(١) المذكور صحيح رواه ابن حبان وغيره. قوله: (مستعار) للتواضع بتشبيه هيئة المتواضع بهيئة الطائر، وهي استعارة تبعية أو تمثيلية ويجوز أن يكون مجازاً مرسلأ مستعملاً في لازم معناه. قوله: (ومن للتبيين الخ) المراد بالمؤمنين كل من آمن به من عشيرته، وغيرهم كما في المدارك وغيره، ولذا قيل إنّ قوله من المؤمنين ذكر لإفادة التعميم وإلا فاتباعه، والإيمان توأمان إذ المتبادر من اتباعه اتباعه الديني كما أشار إليه الزمخشري، وجعله أعمّ بناء على أصل معناه كما ذكره المصنف ليفيد قوله من المؤمنين، وعلى ما ذكره هذا القائل يكون فائدته التعميم كطائر يطير بجناحيه، ولكلّ وجهة فلا وجه للاعتراض على المصنف به والتعميم من المؤمنين لشموله العشيرة وغيرهم، كما سمعته لا من كلمة من كما توهم حتى يقال إنّ من الجارة لا تفيد التعميم إلا إذا زيدت بشرائطها وليست هذه كذلك فإنه من قلة التدبر. قوله: (على أنّ المراد من المؤمنين المشاوفون) وإن لم يؤمنوا فالمتبعون في الدين بعضهم، وكذا لو أريد من صدق باللسان، ولو نفاقاً وعلى هذين فالإتباع ديني كما ذكره الزمخشري، وقوله بما تعملونه بناء على أنّ ما الموصولة عائدها محذوف وقوله أو من أعمالكم بناء على أنها مصدرية فسقوط أو من بعض النسخ من قلم الناسخ وضمير فإن عصوك للكفار المفهوم من السياق أو للعشيرة. قوله: (يكفك) مجزوم في جواب الأمر وفيه

(١) أخرجه البخاري ٤٩٧١ ومسلم ٢٠٨ وابن حبان ٦٥٥٠ والبخاري ٣٧٤٢ والبيهقي في «الدلائل» ١٨١/٢

١٨٢ - وابن منده في «الإيمان» ٩٤٩ - ٩٥٠ كلهم من حديث ابن عباس.

الإبدال من جواب الشرط ﴿الَّذِي يَرَبُّكَ مِنْ تَفْؤُمٍ﴾ إلى التهجد ﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّلْجِدِينَ﴾ وتردّدك في تصفح أحوال المجتهدين، كما روي أنه لما نسخ فرض قيام الليل طاف عليه السلام تلك الليلة ببيوت أصحابه لينظر ما يصنعون حرصاً على كثرة طاعاتهم، فوجدها كبيوت الزنابير لما سمع بها من ذنبتهم بذكر الله وتلاوة القرآن، أو تصرّفك فيما بين المصلين بالقيام بالركوع والسجود والقعود إذا أمّتهم، وإنما وصفه الله تعالى بعلمه بحاله التي بها يستأهل ولايته بعد أن وصفه بأن من شأنه قهر أعدائه، ونصر أوليائه تحقيقاً للتوكل وتطميناً لقلبه عليه ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾ لما تقوله ﴿الْعَلِيمُ﴾ بما تنويه ﴿هَلْ أَنْتُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيْطَانُ * نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ لما بين أن القرآن لا يصحح أن يكون مما تنزلت به الشياطين، أكد ذلك بأن بين أن محمداً ﷺ لا يصلح لأن ينزلوا عليه من وجهين أحدهما إنه إنما يكون على شريّر كذاب كثير الإثم فإن اتصال الإنسان بالغائبات لما بينهما من التناسب، والتواء وحال محمد ﷺ على خلاف ذلك وثانيهما قوله: ﴿يَلْقَوْنَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَذِبُونَ﴾ أي الأفاكون يلقون السمع إلى الشياطين فيتلقون منهم ظنوناً وأمارات لنقصان علمهم فيضمون

إشارة إلى وجه ارتباطه بالجزاء، وقوله على الإبدال لم يجعله معطوفاً على الجزء الخفاء التعقيب فيه، ورؤية الله معناها مذكور في كتب الكلام، وقوله وتردّدك إشارة إلى أن التقلب بمعنى الذهاب، والمجيء مجازاً وقوله المجتهدين أي في العبادة، وقوله نسخ فرض قيام الليل لأنه كان فرضاً قبل الصلوات الخمس ثم نسخ بها، وقوله لما سمع الخ بيان الوجه الشبه بين بيوتهم ومقرّ النحل والمراد بالساجدين المصلون لأن السجود أشرف الأركان، والدندنة الأسواط المختلطة المرتفعة حتى لا تكاد تفهم، وقوله أو تصرّفك معنى آخر للتقلب أي تغييرك من حال كالجلوس والسجود إلى آخر كالقيام في الإمامة. قوله: (وإنما وصفه الخ) أي بقوله تقلبك الخ وهو وصف معنوي لا نحوي، وقوله يستأهل أي يكون أهلاً ويستحق والمراد بالولاية الرسالة والمراد بالعلم بهذا العلم بجميع أحواله، ويجوز في الرؤية أن تكون علمية وفي كلامه إشعار به، وقوله على من متعلق بنزل قدم عليه لصدارته لأن من استفهامية، وأما تقدّم الجار فغير ضارّ كما بين في النحو فلا حاجة إلى ادّعاء أي من أصله أمن والهمزة مقدّرة قبل الجار كما ادّعاء الزمخشري. قوله: (لما بين أن القرآن الخ) أي في قوله وما تنزلت به الشياطين، وقوله لا يصحح وقع في نسخة بدله لا يصلح وهما بمعنى هنا وقوله من وجهين متعلق بلا يصلح أو بين، وقوله إنه أي تنزل الشياطين وشريّر كذاب الخ لف، ونشر مرتب تفسير لأفك أثيم، وقوله إنما يكون الخ الحصر مستفاد من السياق أو من مفهوم المخالفة المعتبر عند الشافعية، أو من التخصيص في معرض البيان، وقوله بالغائبات بالغين المعجزة والباء الموحدة المراد به ما غاب عن الحس كالجنّ والملائكة، وفي نسخة العائبات بعين مهملة ومثناة فوقية من العتوّ والتمرد، وقوله: لما بينهما خبر إن وكلمة كل للتكثير ليناسب عموم من، ويجوز أن تكون للإحاطة ولا بعد في نزولها على كل كامل في الإفك والإثم كما قيل، وقوله وثانيهما قوله أي مضمون قوله هذا. قوله: (أي الأفاكون الخ) إشارة إلى أن هذه الجملة

إليها على حسب تخيلاتهم أشياء لا تطابق، أكثرها كما جاء في الحديث الكلمة يخطفها الجنّي فيقرها في أذن وليه فيزيد فيها أكثر من مائة كذبة ولا كذلك محمد ﷺ فإنه أخبر عن مغيبات كثيرة لا تحصى وقد طابق كلها وقد فسر الأكثر بالكل لقوله تعالى: ﴿كل أفاك أثيم﴾ وإلا ظهر أنّ الأكثرية باعتبار أقوالهم على معنى أنّ هؤلاء قلّ من يصدق منهم فيما يحكى عن الجنى، وقيل الضمائر للشياطين أي يلقون السمع إلى الملائكة الأعلى قبل أن رجما فيختطفون منهم بعض المغيبات، ويوحون به إلى أوليائهم أو يلقون مسموعهم منهم

مستأنفة لبيان حالهم معهم، ويجوز أن يكون صفة لكل أفاك لأنه في معنى الجمع لكن تقدير المبتدأ أظهر في الأوّل، وأما لحالية فلم يلتفت إليها لعدم المقارنة وكونها منتظرة خلاف الظاهر، وإلقاء السمع مجاز عن شدّة الإصغاء للتلقي، ويحتمل أن يكون السمع بمعنى المسموع أي يلقون المسموع من الشياطين إلى الناس كما في الوجه الآتي لكنه تركه لبعده أو لقلّة جدواه، وقوله فيتلقون منهم ظنوناً أي مظنونات، وقوله لنقصان علمهم الضمير للشياطين أو للأفاكين. قوله: (كما جاء في الحديث الخ) هو مختصر من حديث مروى في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: «سأل ناس رسول الله ﷺ عن الكهان فقال لهم: ليسوا بشيء قالوا: يا رسول الله فإنهم يحدثون أخباراً بالشيء يكون حقاً فقال ﷺ: تلك الكلمة يحفظها الجنى فيقرها في أذن وليه قرّ الدجاجة فيخلطون بها أكثر من مائة كذبة»^(١) وقوله فيقرها بفتح الياء وكسر القاف من قرّ الدجاجة إذا صوتت صوتاً منقطعاً وقرّه يقره إذا سارّه وهو من الأوّل والمعنى يسمعه إياها، ووليه من يواليه وقوله مائة كذبة وقع في نسخة كلمة. قوله: (ولا كذلك محمد ﷺ) معطوف على قوله الأفاكون الخ، يعني أنهم يكذبون ويذكرون أموراً متخيلة موهومة، وهو صادق فيما يخبر به متيقن له وقوله لقوله الخ يعني أنّ الضمير لكل أفاك وهم كلهم كاذبون لا أكثرهم، والمقام يقتضي التعميم وقوله والأظهر لأنّ كون الأكثر بمعنى الكل بعيد يعني المراد بالكذب ما وقع في حكايتهم عن الجنّ فإنّ ما ينسبون لهم كذب عنهم في الأكثر وقد يصدقون في النقل عنهم، ويجوز أن يكون هذا في مطلق أقوالهم فإنّ من اعتاد الكذب لا يتركه غالباً. قوله: (وقيل الضمائر أي في قوله يلقون الخ) فالمراد إنّ الشياطين يلقون السمع أي يستمعون إلى الملائكة الأعلى من الملائكة قبل الرجم، والطرّد فيختطفون أي يتلقون بسرعة لخوفهم من الشهب أو السمع بمعنى المسموع منهم ومرضه لأنّ المقام في بيان من تنزل عليه الشياطين، لا بيان حالهم وأما دلالة على الوجه الثاني فليست بلازمة حتى يضعفه لفواتها كما قيل، وقوله إذ يسمعونهم من الأسماع تعليل لكذبهم بأنهم لا يسمعون أولياءهم لخياتهم فيتعمدون الكذب، أو هو لقصور فهمهم عنهم أو قصور ضبطهم وحفظهم

(١) أخرجه البخاري ٥٧٦٢ - ٦٢١٣ - ٧٥٦١ - ٣٢١٠ - ٢٢٢٨ - ١٢٣ - وأحمد ٨٧/٦ وعبد الرزاق ٢٠٣٤٧ وابن حبان ٦١٣٦ والبغوي ٣٢٥٨ والبيهقي ١٣٨/٨ كلهم من حديث عائشة. ولفظ: «قرّ الدجاجة» هي عند مسلم.

إلى أوليائهم وأكثرهم كاذبون فيما يوحدون به إليهم إذ يسمعونهم، لا على نحو ما تكلمت أو ضبطهم أو افهامهم ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ﴾ وأتباع محمد ﷺ ليسوا كذلك، وهو استئناف أبطل كونه عليه الصلاة والسلام شاعراً وقرّره بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ لأن أكثر مقدماتهم خيالات لا حقيقة لها وأغلب كلماتهم في النسب بالحرم، والغزل والابتهار وتمزيق الأعراض والقدح في الأنساب، والوعد الكاذب والافتخار الباطل ومدح من لا يستحقه والإطراء فيه، وإليه أشار بقوله ﴿وَأَنْتُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ وكأنه لما كان إعجاز القرآن من جهة اللفظ، والمعنى وقد قدحوا في المعنى بأنه مما تنزلت به الشياطين وفي اللفظ بأنه من جنس كلام الشعراء تكلم في القسمين وبين منافاة القرآن لهما،

لما يسمعونهم منهم، وقوله إفهامهم مصدر من الأفعال أي كذبهم لقصور إفهامهم ما يلقونه لأوليائهم، وقوله: ﴿وأكثرهم كاذبون﴾ على الوجهين وكونه للثاني أظهر. قوله: (أبطل كونه عليه الصلاة والسلام شاعراً) كما أبطل كون ما يأتي به قبيل الكهانة كما سيشير إليه وإن كان الضمير في قوله ألم تر أنهم للغاوين فالتقرير ظاهر، وكذا إن كان للشعراء فليس الأنسب حينئذ كونه دليلاً آخر كما قيل والغاوي من غوي إذا ضلّ، وهو بمعنييه مناسب لما بعده، والوادي معروف والمراد به هنا شعب القول وفنونه وطرقه وشجونه، والهيام أن يذهب المرء على وجهه من عشق أو غيره وهو تمثيل كما في الكشاف والمعنى يخوضون في كل لغو من هجو ومدح، وقوله لأن الخ تعليل لكون اتباعهم غياً، والنسب بنون وسين مهملة ذكر محاسن الحسان، وإظهار التعشق والهيام بها والحرم جمع حرمة وهي المرأة المحرمة على غير زوجها، والغزل التغزل والتلهي بصفات النساء وذكر الميل لهنّ، والابتهار الكذب بادعاء الوصول إلى محبوبته قال الأعشى:

قبيح بمثلى نعت النسا ة إما ابتهاراً وإما ابتيارا

وفي شرح ديوانه الابتهار أن تقول فعلت بفلانة وأنت لم تفعل والابتيار أن تقول فعلت وقد فعلت اه وتمزيق الإعراض استعارة للغبية بما يقدح في عرض أحد، والإطراء المبالغة في المدح. قوله: (وإليه أشار بقوله الخ) لأن قوله يقولون ما لا يفعلون كناية عن أنهم يكذبون فلا يرد أنه لا إشارة فيه إلى مدح من لا يستحق المدح والإطراء، ولا حاجة إلى الجواب بأن الفعل عام للقلبي والمدح المذكور فيه إظهار لخلاف ما لا يعتقد ولا إلى القول بأن المراد الإشارة إلى جنس ما ذكر. قوله: (وكانه لما كان إعجاز القرآن الخ) الظاهر أن إعجازه من جهة المعنى مطابقتها لمقتضى المقام، واشتماله على الأخبار بالمغيبات وأما من جهة اللفظ فظاهر، وإذا كان مما تنزلت به الشياطين اشتمل على الأكاذيب فينا في صحة معناه، وإذا كان من جنس كلام الشعراء لم يكن لفظه معجزاً ولا معناه حقاً، وقوله على التخفيف أي من الأفعال وقوله تشبيهاً لبعه بعضد أي في ضم ثانيه والضمّ ثقيل فإذا كان بعد الكسر فهو أثقل ومنافاته للأول بقوله: ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾ ومنافاته للثاني بقوله: ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ الخ والمكافحة

ومضادة حال الرسول ﷺ لحال أربابهما وقرأ نافع يتبعهم على التخفيف، وقرئ بالتشديد وتسكين العين تشبيهاً بالبعه بعضد ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا﴾ استثناء للشعراء المؤمنين الصالحين الذين يكثرون ذكر الله ويكون أكثر أشعارهم في التوحيد والثناء على الله تعالى، والحث على طاعته، ولو قالوا هجوا أردادوا به الانتصار ممن هجاهم ومكافحة هجاة المسلمين كعبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت والكعبان، وكان عليه الصلاة والسلام يقول لحسان قل وروح القدس معك وعن كعب بن مالك أنه عليه الصلاة والسلام قال له: أهجم فوالذي نفسي بيده لهو أشد عليهم من النبل. ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ تهديد شديد لما في سيعلم من الوعيد البليغ، وفي الذين ظلموا من الإطلاق والتعميم وفي أي منقلب ينقلبون أي بعد الموت من الإبهام والتهويل، وقد تلاها أبو بكر لعمر رضي الله عنهما حين عهد إليه، وقرئ أي منفلت ينفلتون من

المدافعة. قوله: (والكعبان) هما كعب بن زهير وهو معروف في الصحابة وقصته مشهورة، وأما كعب بن مالك فهو كعب بن جعيل بن عجرة بن ثعلبة بن عوف بن مالك فمالك جدّه كما في الإصابة لابن حجر وقال إنه لم يذكره في الصحابة غير ابن فتحون عن البغوي، والحديث المذكور وهو (اهجم الخ)^(١) ليس معروفاً فيه، وإنما هو مع حسان رضي الله عنه كما في السير والحديث الأول متفق عليه وروح القدس جبريل عليه الصلاة والسلام، والمراد أن الله مؤيده وملهمه إلهاماً بانياً لما يقوله، وقوله لهو أي الهجو المفهوم من الفعل ورفع الكعبان كما في النسخ كما في قوله:

كيف من صاد عقعقان ويوم

أو قوله كعبد الله خبر مبتدأ تقديره، وهم وهذا معطوف على محل الجار والمجرور وهو أولى. قوله: (لما في سيعلم الخ) لأن السين تفيد التأكيد كما مرّ وليس مخالفاً لقول النحاة إنها للاستقبال كما توهم، وإطلاق الظلم إذ لم يقيد بنوع والتعميم لأنّ الموصول من صيغ العموم، والتهويل من جعله كأنه لا يمكن معرفته. قوله: (وقد تلاها أبو بكر لعمر رضي الله عنهما الخ) لأنه أمر عثمان رضي الله عنه أن يكتب في مرض موته، وقد عهد لعمر رضي الله عنه ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند آخر عهده بالدنيا وأوّل عهده بالآخرة في الحال التي يؤمن فيها الكافر، ويتقي فيها الفاجر إني قد استعملت عليكم عمر ابن الخطاب فإنّ برّ وعدل فذاك علمي به، ورأيي فيه، وإن جار وبدل فلا علم لي في الغيب،

(١) أخرجه البخاري ٣٢١٣ - ٤١٢٣ - ٦١٥٣ - ٤١٢٤ ومسلم ٢٤٨٦ والنسائي ١٨٩ - ١٩٠ وأحمد ٤ / ٢٧٦ - ٣٠٣ والطيالسي ٧٣٠ وابن حبان ٧١٤٦ والطبراني ٣٥٩٠ والحاكم ٤٨٧ / ٣ كلهم من حديث البراء بن عازب وهو بلفظ: «إن روح القدس معك ما حاجيتهم». وأخرجه مسلم ٢٤٩٠ من حديث عائشة بلفظ: «اهجوا قريشاً. فإنه أشد عليها من رشق بالنبل».

الإنفلات وهو النجاة، والمعنى أنّ الظالمين يطمعون أن ينقلتوا من عذاب الله وسيعلمون أن ليس لهم وجه من وجوه الإنفلات عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الشعراء كان له من الأجر عشر حسنات بعدد من صدق بنوح وكذب به وهود وصالح وشعيب وإبراهيم وبعدد من كذب بعبسى وصدق بمحمد عليهم الصلاة والسلام.

والخير أردت ولكل امرئ ما اكتسب، وسيعلمم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون اه، وذكره المبرد في الكامل وغيره. قوله: (وقرئ أي منقلبت الخ) أي بالفاء والتاء الفوقية، وهي قراءة الحسن وابن عباس في الشواذ، وقوله عن النبي الخ هو حديث^(١) موضوع من الحديث المنسوب إلى أبي بن كعب المشهور تمت السورة بحمد الله ومنه.

(١) موضوع. هو حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع.

سورة النمل

مكية وهي ثلاث أو أربع وتسعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ الإشارة إلى آي السورة والكتاب المبين أما اللوح المحفوظ وإباتته أنه خط فيه ما هو كائن فهو يبينه للناظرين فيه، وتأخيره باعتبار تعلق علمنا به، وتقديمه في الحجر باعتبار الوجود أو التعاطف كما يجيء للترجيح يجيء كالثنية، ولا ترجيح لجانب على جانب أو القرآن وإباته أودع فيه من الحكم، والأحكام أو لصحته بإعجازه وعطفه على القرآن كعطف إحدى الصفتين على الأخرى، وتنكيره للتعظيم،

سورة النمل

بسم الله الرحمن الرحيم

كونها ثلاث أو أربع وتسعون هو المشهور، وقيل إنها خمس وتسعون واختلف أيضاً في مكية بعض آياتها كما سيأتي. قوله تعالى: ﴿طَسَّ﴾ قرئ بالإمالة وعدمها وقد تقدّم الكلام فيه وقوله الإشارة إلى آي السورة يجوز أن يكون إشارة إلى السورة نفسها أو إلى مطلق الآيات كما مر، وقوله وإباتته الخ إشارة إلى أنه من أبان المتعدّي، وحذف مفعوله لعمومه، وعدم اختصاصه بشيء، وقوله يبينه من الأفعال أو التفعيل للتنبية على ذلك، وعدل عما في الكشاف من قوله وإباتتهما أنهما يبينان ما أودعاه من العلوم والحكم والشرائع وإن إعجازهما ظاهر مكشوف لأنه يقتضي أخذه من اللازم والمتعدّي معاً، ولذا قيل إنهما وجهان والواو فيه بمعنى أو، وقوله وتأخيره أي الكتاب هنا مع تقديمه في سورة الحجر، وهو على هذا التفسير مقدّم في الوجود لتقدّم اللوح المحفوظ على القرآن بمعنى المقرر لأننا نعلم أنه في اللوح من القرآن، أو بعد علمنا به وأما كونه لا طريق لنا إلى العلم به سواء فمع أنه لا حاجة إليه غير مسلم إذ قد نعلمه من الرسول، ويعلمه الرسول بوحى غير متلو وكون العلم بأنه قرآن أهم وجه آخر، وليس التقدّم والتأخر حينئذ باعتبار العلم وغيره كما قيل. قوله: (وتقديمه في الحجر باعتبار الوجود) الخارجي فإن القرآن بمعنى المقروء لنا مؤخر عن كونه في اللوح المحفوظ ولا حاجة إلى القول بأن وجود الألفاظ بعد وجود الكتابة، وأن هذا مبني على حدوث الكلام اللفظي كما قيل، وأما السؤال باعتبار أحد الوجهين في أحدهما دون الآخر قدوري فإن قيل بتقدم نزول هذه السورة على الحجر كما في الإتيان فظاهر لمناسبة تقديم ذكر الدليل، ولذا عرف الكتاب في الحجر للعهد. قوله: (أو القرآن) معطوف على اللوح، وإباتته لما أودع مبتدأ وخبر فهو من المتعدّي أيضاً والمبين الحكم والأحكام وصحة كونه من عند الله بإعجازه فليس قوله أو لصحته على أنه من أبان اللازم حتى يرد عليه ما ورد على الكشاف كما توهم مع أن بعضهم جوز حمله عليه فالواو بمعنى أو. قوله: (وعطفه على القرآن الخ) يعني على الوجه الثاني لأنهما عبارة عن شيء

وقرىء وكتاب بالرفع على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه ﴿هُدًى وَثَبْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ حالان من الآيات والعامل فيهما معنى الإشارة أو بدلان منها أو خبران آخران أو خبران لمحذوف ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ الذين يعملون الصالحات من الصلاة والزكاة ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ من تمتة الصلة والواو للحال أو للعطف، وتغيير النظم للدلالة على قوة يقينهم وثباته وأنهم الأوحديون فيه أو جملة اعتراضية كأنه قيل، وهؤلاء الذين يؤمنون ويعملون الصالحات هم الموقنون بالآخرة، فإن تحمل المشاق إنما يكون

واحد بالذات متغاير بالصفات ولكونهما اسمين غلبا عليه، وإن كان أحدهما مصدراً والآخر اسم جنس أو صفة في الأصل، ولذا أتى بكاف التشبيه فهو كقولهم هذا فعل السخّي، والجواد الكريم لأن القرآن هو المنزل المبارك المصدق لما بين يديه فحكمه حكم الصفات المستقلة بالمدح فكأنه قيل تلك الآيات آيات المنزل المبارك وأي كتاب كما في الكشف. قوله: (وتنكيره) يعني على الوجهين لا على الثاني لأنه على الأول مبهم لعدم مناسبته للمقام، والمضاف المحذوف آيات، ويجوز عدم تقديره أيضاً. قوله: (حالان من الآيات) هو أحد وجوه سبعة في إعرابه ومعنى الإشارة أشير أو أنه، وهو الذي سمتة النحاة عاملاً معنوياً، وقوله بدلان منها قال في شرح التسهيل اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ وأن تكون النكرة موصوفة نحو: ﴿لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَاذِبَةً خَاطِئَةً﴾ [سورة العلق، الآية: ١٦] ووافقهم ابن أبي الربيع في الثاني والصحيح عدم الاشتراط لشهادة السماع بخلافه فلا حاجة إلى ما تكلف هنا من أنه اكتفى بنعت قيدها بالموصول وقوله للمؤمنين إن كان قيداً للهدى والبشرى معاً فالهدى بمعنى الاهتداء أو على ظاهره، والتخصيص لأنهم المنتفعون به، وإن كانت هدايته عامة، وجعل المؤمنين بمعنى الصابرين للإيمان تكلف كحمل هدايم على زيادته ومن عممه للبشر جعل القيد للبشرى فقط، وأبقى الهدى على ظاهره من العموم فلا وجه لما قيل من أنه لا دلالة في النظم على التعميم بل دلالة على اختصاصه بالمؤمنين. قوله: (يعملون الصالحات) كأنه يشير إلى أنه كناية عن عمل الصالحات مطلقاً، وإنهما خصصا لأنهما إما العبادة البدنية والمالية فقوله من الصلاة والزكاة بتقدير من جنس الصلاة والزكاة، ولو حذفه كان أظهر. قوله: (من تمتة الصلة) لأن الحال قيد وهو بيان لاتصاله بما قبله، وقوله وتغيير النظم هو على العطف على الصلة لتغايرهما في الإسمية، ويحتمل أن يكون على الوجهين وثباته تفسير لقوة اليقين، أو القوة من تكرير الإسناد والثبات من الإسمية لإفادتها ذلك إذا كانت معدولة، وإن كان الخبر فعلاً فلا يرد الاعتراض بأنها لا تدل على ذلك كما صرح به أهل المعاني حتى يقال إنه مأخوذ من اليقين كما قيل وقوله وإنهم الأوحديون فيه أي الكاملون في الاتصاف باليقين والياء للمبالغة، وقوله أو جملة اعتراضية هو على ظاهره من غير حاجة إلى جعلها مستأنفة والمراد بالاعتراض الانقطاع عما قبله لابتناؤه على أن الاعتراض لا يكون في آخر الكلام، وليس بمسلم عندهم وقوله: ويعملون الصالحات إشارة إلى أنهما كناية عما ذكر وقوله هم الموقنون أي الكاملون في

لخوف العاقبة، والوثوق على المحاسبة وتكرير الضمير للاختصاص ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ رَبَّائِهِمْ أَعْمَلَهُمْ﴾ زينا لهم أعمالهم القبيحة بأن جعلناها مشتتة للطبع محبوبة للنفس، أو الأعمال الحسنة التي وجب عليهم أن يعملوها بترتيب المثوبات عليها ﴿فَهُمْ يَمَهِّونَ﴾ عنها لا يدركون ما يتبعها من ضرر أو نفع ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرَوْا الْعَذَابَ﴾ كالقتل والأسر يوم بدر ﴿وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْآخَسُونَ﴾ أشد الناس خسراناً لفوات المثوبة، واستحقاق العقوبة ﴿وَلَنْكَ لَنَلْفَى الْقُرْآنَ﴾ لتواتره، ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ أي حكيم وأي عليم، والجمع بينهما مع

الإيقان بقربنة ما قبله. قوله: (فإن تحمل المشاق النخ) المراد بالمشاق التكاليف الدينية وتحملها إنما يعتد به إذا وافق الباطن الظاهر، أو هو بالنظر إلى الأغلب فلا يرد من يعمل رياء والوثوق مضمن معنى الاعتماد فلذا عدى بعلی، وهما إنما يكونان لكمال الإيقان فتكون العلة للتحمل منحصرة فيه فزوالها يوجب زوال معلولها كوجودها لوجوده فيفيد أن المتحمل، هو الموقن لا غيره مع أن التلازم بينهما ظاهر فلا يرد أن اللازم من التعليل انحصار التحمل في الموقن، والمدعي عكسة فلا يتم التقريب. قوله: (وتكرير الضمير للاختصاص) كما في الكشف قيل المراد بالاختصاص الاختصاص المؤكد إذ تقديمه يكفي لإفادة الاختصاص وهذا بناء على أن نحو هو عرف يحتمل التقوي والتخصيص فالتقوي لتكرّر الإسناد، والتخصيص لتقدم الفاعل المعنوي فلما قدم الضمير، وأكد بالتكرير أفاد التخصيص والتوكيد كما فصل في كتب المعاني وفيه تأمل، وتقديم بالآخرة للفاصلة ويحتمل الحصر الإضافي للتعريض باليهود. قوله: (زينا لهم أعمالهم القبيحة) قد تقدم تفصيله في الأنعام وقوله بأن جعلناها نخ إشارة إلى أنه مجاز، وقد جوز فيه الزمخشري أن يكون استعارة وأن يكون مجازاً في الإسناد، وكلام المصنف محتمل لهما أيضاً، وقوله أو الأعمال الحسنة هو منقول عن الحسن وتخصيص الواجب مع أن المندوب كذلك لمناسبته للذم يعني أنه تعالى جعل الأعمال الحسنة الواجبة عليهم حسنة كاسمها فعموا عنها كما صرح به بعده فالترتيب باعتبار الواقع وتعكسهم لما يجب عليهم فلا يتوهم إن الفاء لا تناسبه، وإضافة الأعمال الحسنة إليهم باعتبار وجوبها عليهم لا باعتبار صدورها منهم وهو خلاف الظاهر ولذا أخره، وقوله بترتيب المثوبات متعلق بزينا إشارة إلى أن الحسن فيها شرعي، وهذا بناء على أنهم مخاطبون بالفروع وتفصيله في الأصول. قوله: (فهم يمهون) العمه التحير والتردد، وقوله من ضرر أو نفع ناظر إلى الوجهين إما على الجمع أو على التوزيع، وقوله: كالقتل والأسر خصه بالدنيا لقوله بعده في الآخرة النخ، ولو عممه لهما جاز لأنه بعد ذكر عذاب الدارين بين أن ما في الآخرة أشدهما. قوله: (لفوات المثوبة واستحقاق العقوبة) بخلاف عصاة المؤمنين فإن المثوبة لا تفوتهم، وتقديم في الآخرة للفاصلة أو للحصر لأن الأخرى والأشدية بالنسبة إليها لا إلى ما في الدنيا، وقيل الأولى أن التفضيل باعتبار حالته في الدارين فالكفار خسرانهم الأخروي أزيد من الدينوي لعدم تناهيه بخلاف العصاة إذ ليس لخسرانهم قدر بالنسبة إلى النعيم الغير المتناهي، ولا يرد عليه أن المعتبر في تفضيل خسرانهم

أَنَّ العلم داخل في الحكمة لعموم العلم، ودلالة الحكمة على إتقان الفعل، والإشعار بأن علوم القرآن منها ما هي حكمة كالعقائد والشرائع ومنها ما ليس كذلك كالقصص والأخبار عن المغيبات، ثم شرع في بيان بعض تلك العلوم بقوله: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِيهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾ أي اذكر قصته إذ قال: ويجوز أن يتعلق بعليم ﴿مَتَّاعِكُمْ مِّنْهَا بَخْبَرٍ﴾ أي عن حال الطريق لأنه قد ضله، وجمع الضميران صح أنه لم يكن معه غير امرأته لما كنى عنها بالأهل والسين للدلالة على بعد المسافة أو الوعد بالإتيان، وإن أبطأ ﴿أَوْ آتِيَكُمْ بِسِهَابٍ قَبِيرٍ﴾ شعلة نار

الأخروي على ما ذكره أن يكون بالنظر إلى خسرانهم الدنيوي لا إلى النعيم، ولا شك أنه أشد منه لأنه ممنوع فإنه إذا زال عنهم هان لديهم بخلاف ما في الدنيا كما قيل:

وإذا نظرت فإنَّ بؤساً زائلاً للمرء خير من نعيم زائل

فتأمل. قوله: (لتؤتاه) لأن لقي المخفف يتعدى لواحد والمضاعف يتعدى لاثنتين أقيم أولهما مقام الفاعل ومن قال تلقن أراد تفسيره لا أن الألف مبدلة من النون، وقوله أي حكيم وأي عليم إشارة إلى أن تنوينه للتعظيم. قوله: (مع أن العلم داخل في الحكمة) أي في معناها لغة لا لازم معناها لأنها الإتيان بالفعل على وجه الإتيان، وهو متوقف على العلم كما قيل، قال الراغب: الحكمة من الله تعالى معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الأحكام ومن الإنسان معرفة الموجودات وفعل الخيرات، اه وإما تفسيرها بالعلم بالأشياء على ما هي عليه فلا وجه له لأنه معنى اصطلاحى ذكره في الطبيعيات، نعم هو قريب مما نقل عنه. وقوله لعموم العلم إذ هو يتعلق بالمعدومات ويكون بلا عمل ودلالة الحكمة على إتقان العمل لما مرّ فجمع بينهما لأن في كل منهما فائدة ليست في الآخر، ولعموم العلم قدم تقديم الجنس على الفصل، وقوله والإشعار والعلم يتبادر منه ما لا تعلق له بالعمل كالقصص كان فيه إيماء لذلك، وقوله ثم شرع الخ إشارة إلى أن ما مرّ تمهيد لهذا وتقدير اذكر مرّ تحقيقه. قوله: (ويجوز أن يتعلق بعليم) وليس المراد تقييد علمه تعالى لأنه عالم بالأشياء قبل وجودها وبعده بل بيان لتعلق علمه به ولركاكته عبر عنه بالجواز الذي هو جار الامتناع وقوله عن حال الطريق الخ بيان للواقع لأن من يذهب لضوء نار على الطريق يكون كذلك، وقوله لما كنى اللام وتشديد الميم جمع دليل جوابها أو هو إن جوز تقدمه يعني أن الله لما سمي المرأة أهلاً حشمة له والأهل جماعة الاتباع جمع ضميره مشاكلة له بحسب ظاهره، ويجوز كسر اللام وتخفيف الميم على أن ما مصدرية والمعنى ما ذكر وأما كونها موصولة واقعة على السبب والعائد محذوف تقديره له أي للسبب الذي كنى عنها بالأهل له، وهو التعظيم فتكلف وقوله إن صح إشارة إلى أن الصحيح أنه كان معه غيرها كوله. قوله: (والسين للدلالة الخ) يعني لم يجزّد الفعل عنها إمّا للدلالة على بعد مسافة النار في الجملة حتى لا يستوحشوا إن أبطأ عنهم لأن السين حرف تنفيس أي توسيع لمدة الفعل الضيقة بنقله من الحال إلى الاستقبال، ولا يضرّ هنا كون تنفيسها أقل من سوف على قول لكنه لا يرد على المصنف رحمه الله نقضا كما توهم. قوله: (أو الوعد بالإتيان وإن أبطأ) أي

مقبوسة وإضافة الشهاب إليه لأنه قد يكون قبساً، وغير قبس ونوّنه الكوفيون ويعقوب على أنّ القبس بدل منه، أو وصف له لأنه بمعنى المقبوس والعدتان على سبيل الظنّ، ولذلك عبر عنهما بصيغة الترجي في طه، والترديد للدلالة على أنه إن لم يظفر بهما لم يعدم أحدهما بناء على ظاهر الأمر، وثقة بعادة الله تعالى أنه لا يكاد يجمع حرمانين على عبده ﴿لَمَلَكُو تَصَلُّوْا﴾ رجاء أن تستدفوا بها، والصلاة النار العظيمة ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾ أي بورك فإنّ النداء فيه معنى القول، أو بأن بورك على أنها مصدرية أو مخففة من الثقلية

أتى بها للدلالة على الوعد بما ذكر لأنّ إتيانه بذلك غير متعين، ولذا أتى بلعلّ بدلها في آية أخرى، وهي تدخل في الوعد لتأكيديه وبيان أنه كائن لا محالة وإن تأخر كما ذكره الزمخشري في البقرة في تفسير قوله: ﴿فسيكفيكم الله﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٣٧] وأما دلالتها على احتمال أن يعرض له ما يبطنه، وإن لم تطل المسافة فكانّ القائل أخذه من مقابلته للأوّل وإلا فليس في النظم وكلام المصنف ما يدلّ عليه. قوله: (وإضافة الشهاب إليه الخ) يعني أنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه بل إضافته بيانية لما بينهما من العموم والخصوص كشوب خز فإنّ الشهاب شعلة النار، والقبس ما يتناول من الشعلة ولذا استعير لطلب العلم والهداية فالقبس قد يكون شهاباً كشعلة مأخوذة من أخرى وقد لا يكون كالحراقة وشهب الجوّ، وقوله لأنه بمعنى المقبوس توجيهه للوصفية، وهو إما تأويل أو إشارة إلى أنه صفة مشبهة كحسن. قوله: (وللذلك عبر عنهما بصيغة الترجي الخ) يعني لا تدافع بين ما وقع هنا وقوله في طه: ﴿لعلي آتيكم﴾ [سورة طه، الآية: ١٠] لأنهما يدلان على الظنّ والراجح إذا قوي رجاءه يقول سأفعل كذا، وسيكون كذا مع احتمال خلافه فالترجي يكون بمعنى الخبر وعلى العكس. قوله: (والترديد) يعني كلا الأمرين مطلوب حسن فكان الظاهر الواو لا أو لأنّ كلا منهما مهمّ له، وقيل إنه يجوز أن يكون احتياجه لأحدهما لا لهما لأنه كان في حال الترحال، وقد ضلّ عن الطريق فمقصوده أن يجد أحداً يهدي إلى الطريق فيستمرّ في سفره فإن لم يجده توقد النار لدفع ضرر البرد في الإقامة، وقد قيل إنّ ما مرّ في سورة طه من أنه كان في الطور قد ولد له ابن في ليلة شاتية، وظلمة مثلجة وقد ضلّ الطريق وتفرقت ماشيته فرأى النار وقال لأهله ما قال يدلّ على احتياجه لهما معاً فلا يتوجه ما ذكره، ولذا لم يلتفت إليه المصنف رحمه الله لمخالفته المنقول. قوله: (للدلالة على أنه الخ) فهي لمنع الخلوّ تحريماً للصدق، وقوله لا يجمع الله بين حرمانين كما في المثل لا يضرب الله بسيفين، والصلاة بكسر الصاد والمدّ ويفتح بالقصر كما في القاموس هو الدنو من النار لتسخين البدن، وهو الدفاء ودفع ألم البرد ويطلق على النار نفسها كما ذكره أهل اللغة، أو هو بالكسر الدفاء وبالفتح النار. قوله: (أي بورك) يعني أنّ أن تفسيرية وشرطها موجود وهو تقدّم ما فيه معنى القول دون حروفه كالنداء كما أشار إليه المصنف رحمه الله وإذا كانت مصدرية يجوز في بورك أن يكون خيراً وإنشاء للدعاء ولا يضّرّ فوات معنى الطلب إذا أوّل بالمصدر كما توهم لأنه أمر تقديري ولو سلم ففواته كفوات معنى المضى، والاستقبال وقد

والتخفيف وإن اقتضى التعويض بلا أو قد أو السين أو سوف لكنه دعاء، وهو يخالف غيره في أحكام كثيرة ﴿مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ من في مكان النار، وهو البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٠] ومن حول مكانها والظاهر أنه عام في كل من في تلك الوادي وحواليها من أرض الشام الموسومة بالبركات لكونها مبعث الأنبياء وكفاتهم أحياء وأمواتاً وخصوصاً تلك البقعة التي كلم الله فيها موسى، وقيل المراد موسى والملائكة الحاضرون، وتصدير الخطاب بذلك يشار بأنه قد قضي له أمر عظيم تنتشر بركته في أقطار الشام ﴿وَسُبِّحَنَّ اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ من تمام ما نودي به لثلاثا يتوهم من سماع كلامه تشبيهاً وللتعجب من عظمة ذلك الأمر أو

مرّ تفصيله. قوله: (والتخفيف وإن اقتضى التعويض الخ) والتعويض عما حذف منها، وقيل إن هذا التعليل غير تامّ لأنه لو كان كذلك اطرده، وهو غير مطرد وكذا التعليل بأنه للفرق بينها وبين المصدرية فإنه لو كان كذلك لزم عدم الدخول على الجملة الدعائية، وهي تدخل عليها كالمصدرية كما في الكشف، والعلل النحوية حالها معروف فالأصوب أن يحال على السماع أو يقال كما في الحجة لأبي عليّ الفارسيّ إنها لما كان لا يليها إلا الأسماء استقبحوا أن يليها الفعل من غير فاصل، وكان الظاهر أنّي بدل قوله بلا بحرف نفي فإنه لا يختص بها كما في التسهيل والرضى، ثم إن ما ذكره في الجملة غير الاسمية والشرطية وغير الفعلية التي فعلها غير متصرف كعسى، وليس مع أنه أغلبيّ كقوله:

علموا أن يؤملون فجادوا

والأحكام التي تخالف فيها كعدم وقوعها شرطاً وحالاً وخبراً، وما ادّعاء الرضى من أن بورك إذا جعل دعائياً فهي مفسرة لا غير لأنّ المخففة لا يقع بعدها فعل إنشائيّ إجماعاً وكذا المصدرية مخالفة لما ذكره النحاة ودعوى الإجماع ليست بصحيحة، ونائب فاعل نودي أمّا ضمير موسى أو ضمير المصدر وهو النداء أو هو إن بورك كما في الدرّ المصون. قوله: (من في مكان النار) يعني أنه فيه مضاف مقدر في موضعين أي من في مكان النار وحول مكانها، وقوله وكفاتهم أي مقرّمهم، وأصل الكفات بكسر الكاف ما يكفت الشيء أي يضمه ويشمله، وقوله في تلك الوادي كما في بعض النسخ أنه لتأويله بالأرض. قوله: (وقيل المراد) أي بمن في النار وحولها، وهذا يحتمل أن يراد بمن في النار موسى وبمن حولها الملائكة ويؤيده قراءة أبيّ، ومن حولها من الملائكة وعكسه كما قيل في تفسيره أي جعل البركة، والخير فيمن في مكان النار وهم الملائكة ومن حولها أي موسى ولا وهم فيه كما توهم، وتلك القراءة مع شدوذها غير نص فيه. قوله: (وتصدير الخطاب بذلك) أي بقوله أن بورك سواء كان دعاء أو خبراً لأنّ الدعاء من الله بشارة، والأمر العظيم النبوة وهو على التفسيرين، وقيل إنه على الأول لقوله في أرض الشام إذ ليس في الثاني ما يفيد عمومه لأرض الشام، والمراد انتشار بركة جديدة لأنّ أصلها كان حاصلها فيها قبله. قوله: (من تمام ما نودي به) فهو من جملة الخطاب،

تعجب من موسى لما دهاه من عظمته ﴿يَتُوسَعُ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾ الهاء للشأن، وأنا الله جملة مفسرة له أو للمتكلم، وأنا خبره والله بيان له ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ صفتان لله مهمدتان لما أراد أن يظهره يريد أنا القوي القادر على ما يبعد عن الأوهام كقلب العصا حية الفاعل كل ما أفعله بحكمة وتدبير ﴿وَأَلْقَ عَصَاكَ﴾ عطف على بورك أي نودي أن بورك من في النار وأن ألق عصاك، ويدل عليه قوله: ﴿وَأَنْ أَلْقَ عَصَاكَ﴾ بعد قوله: ﴿أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ بتكرير

وهو إما خبر أو طلب لتزويجه عما يتوهم من مجيء الخطاب من جانب من الجهة وجارحة الكلام وغير ذلك مما يشبه ما للبشر، ويجوز كونه جملة معترضة، وقوله وللتعجب الخ هذا أيضاً على كونه من تمام النداء لكن التعجب لا يكون من الله فهو كناية عن عظمته، وأنه مما يتعجب منه وقوله أو تعجب من موسى أي صادر منه بتقدير القول أي، وقال موسى الخ وفي نسخة تعجب فممن متعلقة به فالتقدير وقلنا لموسى وقال السدي إنه تنزيه منه. قوله: (أو للمتكلم) المنادى له فالتقدير إن المنادى المتكلم أنا، والحمل مفيد من غير رؤية لأنه علمه علم اليقين بما وقر في قلبه فكانه رآه والله عطف بيان للضمير، وتجاوز البدلية عند من جوز إبدال المظهر من ضمير المتكلم بدل كل وقول أبي حيان في ردّ هذا الوجه أنه إذا حذف الفاعل وبنى فعلة للمجهول لا يجوز عود ضمير على ذلك المحذوف لأنه نقض للغرض من حذفه والعزم على أن لا يكون محدثاً عنه معتنى به غير وارد لأنه لم يقل أحد إنه عائد على الفاعل المحذوف بل على ما دلّ عليه الكلام، والسياق ولو سلم فهذا لا يمتنع أن يكون في جملة واحدة، وأما في جملة أخرى فلا كما تقدّم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: 1٧٨] ثم قال وأداء إليه أي إلى الذي عفا وهو وليّ الدم فقد مرّ فيه أنّ الضمير عائد إلى نائب الفاعل المحذوف كما مرّ تفصيله وقوله أن لا يكون محدثاً عنه غير صحيح لأنه قد يكون محدثاً عنه، ويحذف للعلم به وعدم الحاجة إلى ذكره وقوله غير معتنى به لا يخلو من هجنة وسوء أدب هنا وإن كان المراد منه معلوماً، ويجوز أن يكون أنا تأكيداً للضمير والله خبره كما مرّ في طه. قوله: (مهمدتان لما أراد أني ظهره الخ) أي في قوله وألق عصاك الخ كما أشار إليه بقوله كقلب العصا الخ والقوي القادر تفسير للعزير، وقوله الفاعل الخ تفسير للحكيم. قوله: (عطف على بورك الخ) هذا ما اختاره الزمخشري وقيل إنه معطوف على قوله إنه أنا الله الخ، وقيل إنه معطوف على مقدر أي أفعل ما أمرك وألق الخ وما ذكره المصنف رحمه الله أولى لما في الثاني من عطف الإنشاء على الخبر والفعلية على الاسم، ولا يرد على المصنف رحمه الله لأنّ جملة بورك دعائية إنشائية مع أنه يجوز في مثله عطف الإنشاء على الخبر لكون النداء في معنى القول، ولأنه على الثالث كان الظاهر فآلق بالفاء وأشار بقوله ويدلّ الخ إلى أنّ تكرير أن التفسيرية في سورة القصص صريح فيه والقرآن يفسر بعضه بعضاً وإلى أنه لا يرد عليه أنّ تجديد النداء في قوله يا موسى ياباه، كما قيل لا لأنه جملة معترضة كما توهم لأنّ ذكران في الآية المستدل بهائنافيه بل لأنه ليس بتجديد نداء لأنه من جملة تفسير النداء المذكور فما ذكر غفلة

أَنْ ﴿فَلَمَّا رَمَاهَا تَهْتَرُ﴾ تتحرك باضطراب ﴿كَأَنَّمَا جَانٌ﴾ حية خفيفة سريعة وقرئ جان على لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين ﴿وَلَوْ مُدْبِرًا وَلَوْ يُعَقَّبُ﴾ ولم يرجع من عقب المقاتل إذا كر بعد الفرار وإنما رعب لظنه أن ذلك لأمر أريد به ويدل عليه قوله: ﴿يَمُوسَى لَا تَخَفْ﴾ أي من غيري ثقة بي أو مطلقاً لقوله: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدُنِّي الْمُرْسَلُونَ﴾ أي حين يوحى إليهم من فرط الاستغراق فإنهم أخوف الناس من الله، أو لا يكون لهم عندي سوء عاقبة فيخافون منه ﴿إِلَّا

عما أشار إليه بتكرير أن فتدبر. قوله: (تتحرك باضطراب) أي بشدة وضرب على الأرض لأن الهز التحريك الشديد كما قاله الراغب: ورأى بصرية لا علمية كما قيل، وقوله حية خفيفة سريعة إشارة إلى التوفيق كما مر، وقوله وقرئ جان أي بهمزة مفتوحة هرباً من التقاء الساكنين، وإن كان على حدّه كما قرئ في الضالين. قوله: (ولم يرجع) من شدة خوفه من عقب الرجل في الحرب إذا كر ورجع بعد ما فرّ قال:

فما عقبوا إذ قيل هل من معقب

وقوله رعب بالبناء للمجهول أو المعلوم أي اشتدّ خوفه، وهو بوزن منح، وقوله أريد به أي أريد وقوعه به بأن قلبت حية لإهلاكه، وقوله ويدلّ عليه أي على أنّ ذلك لخوفه بأي وجه كان فلا وجه لما قيل إنّ خوفه من الله لظنه أنه أراد به، وقوله من غيري أي مخلوق كان حية أو غيرها، وهو إشارة إلى مفعوله المقدر، وقوله ثقة بي أي اعتماداً عليّ علة للنهي، وقوله أو مطلقاً على تنزيله منزلة اللازم، وقوله لقوله تعليل للثاني لشموله الخوف من الله، أو لقوله ويدلّ وفي الكشف إنما رعب لظنه أنّ ذلك لأمر أريد به ويدلّ عليه إنني لا يخاف لدي المرسلون أي يدلّ على أن خوفه لظنه أنه أريد به، إذ لو لم يكن الأمر كذلك لم يصح تعليل نهيته عن الخوف به، وهو راجع إلى ما ذكره المصنف رحمه الله خصوصاً إن قلنا إن قوله لقوله متعلق بيدل فتأمل. قوله: (حين يوحى إليهم) هو معنى قوله لديّ، وقوله: من فرط الاستغراق بتوجههم الكلي إلى تلقي الأوامر، وانجذاب أرواحهم إلى عالم الملكوت، ولذا كان ﴿وَإِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ يَرَى كَالْمَغْشَى عَلَيْهِ فَيَغِيب عَنْهُمْ كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهُ﴾^(١) حتى الخوف وهذا باعتبار الأغلب والمعنى لا ينبغي لهم أن يخافوا في تلك الحال بل لا يخطر ببالهم الخوف وإن وجد ما يخاف منه فيندفع رعبه الناشئ عن ظنه، ولذا قيل: ﴿اقْبَلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ [سورة القصص، الآية: ٣١] تثبيتاً له وما قيل من أنّ الأولى طرح هذا وتبديله بقوله لا يلحقهم وقت الوحي ما يخافونه من بأس الله إذ به يندفع رعبه الناشئ عن ظنه ليس بشيء لأنه مع عدم مناسبتة للمقام غير محتاج إلى البيان. قوله: (فإنهم أخوف الناس الخ) بيان لتقييد عدم خوفهم بما مرّ الدالّ عليه قوله لديّ مع أنهم أشدّ خوفاً من الله كما قال ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر، الآية: ٢٨] ولا أعلم منهم بالله. قوله: (أو لا يكون لهم عندي سوء

(١) لم أجده، وهو غريب.

مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسْتًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾ استثناء منقطع استدرك به ما يختلج في الصدر من نفي الخوف عن كلهم، وفيهم من فرطت منه صغيرة فإنهم، وإن فعلوها اتبعوا فعلها ما يبطلها ويستحقون به من الله مغفرة ورحمة فإنه لا يخاف أيضاً وقصد تعريض موسى بوكزه القبطي، وقيل متصل، وثم بدل مستأنف معطوف على محذوف أي من ظلم، ثم بدل ذنبه بالتوبة ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ لأنه حان بمدرعة صوف لا كم لها، وقيل الجيب القميص

عاقبة) هذا جار على الوجهين أي لا تخف من غير الله أو لا تخف مطلقاً فإنك آمن من سوء العاقبة كسائر المرسلين، والذي ينبغي أن يخشاه أولو العزم وصفوة الخلق إنما هو ذلك: إن ختم الله بغفرانه فكل ما لاقيته سهل فمناسبته للمقام ظاهرة والمراد بسوء العاقبة ما في الآخرة لا الدنيا حتى يرد قتل بعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كيحیی ﷺ فلديّ بمعنى عندي أي عند لقائه تعالى، وقوله يخافون منه هو الصحيح وفي نسخة فيخافون بالفاء، وكان الظاهر حذف التون منه.

تنبيه: ما ذكر هنا مبني على مسألة أصولية وهي أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هل يأمنون مكر الله ولا يخافون سوء العاقبة لأن الله آمنهم من ذلك فلو خافوا لم يثقوا بما أمرهم الله به، وهو الصحيح عند الأشعرى أولاً وقد بيّناه في غير هذا المحل. قوله: (استثناء منقطع استدرك الخ) فمن في محل نصب أو رفع على اللغتين فيه، فإن قلت إذا كان المراد بمن ظلم من صدرت عنه صغيرة من المرسلين فهو متصل لدخولهم فيهم، قلت: لو كان متصلاً لزم إثبات الخوف لهم لاستثنائه من الحكم وهو نفي الخوف عنهم، ونفي النفي إثبات فليس بمتصل بل هو شروع في حكم آخر، ولذا قيل: إن المراد بمن ظلم غير المعصومين من الأمم أو هو على الوجه الأول فإن أحداً منهم لا يخاف حين الوحي، وأشار بقوله استدرك إلى أن إلا بمعنى لكن في المنقطع، وقوله من نفي الخوف متعلق بـيختلج، وقوله وفيهم الخ جملة حالية وقوله فإنهم تعليل لقوله استدرك وقصد معطوف عليه، وكون وكز القبطي قبل النبوة لا يضر كما توهم بل كلمة ثم تقتضيه لأن من صدر منه ما هو في صورة الظلم عام شامل لمن فعل شيئاً منه قبل رسالته أو بعدها ولذلك قيل إن تسميته ظلماً مشاكلة لقوله: ﴿ظلمت نفسي﴾ [سورة النمل، الآية: ٤٤] وعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وتفصيلها في الأصول. قوله: (وإن فعلوها الخ) تفسير لقوله ثم بدل الخ وقوله وقيل متصل هو على الوجه الأخير فإن من صدرت منه صغيرة يخاف أمر عاقبته، ثم بعده يتبين له خلافه، أو يزول عنه بالتوبة وحينئذ قوله فإني الخ مستأنف، وهو على الأول جواب من إن كانت شرطية وخبرها إن كانت موصولة، وقوله وثم بدل مستأنف أي على الاتصال، وهو معطوف على محذوف مستأنف لا على المذكور لأنه لا يصح حينئذ كون الاستثناء متصلاً لأن تبديله ينافي الخوف فالتقدير فمن ظلم بالذنوب، ثم بدله بالتوبة ﴿فإني غفور رحيم﴾، وإسناد التبديل إليه ليس بحقيقي بل مجازي لأنه سبب لتبديل الله له بتوبته كما أشار إليه بقوله بالتوبة أي بسببها. قوله: (لأنه كان الخ) بيان

لأنه يجاب أي يقطع ﴿تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوَاءٍ﴾ آفة كبرص ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ في جملتها أو معها على أن التسع هي الفلق، والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة والجذب في بواديهم، والنقصان في مزارعهم ولمن عدّ العصا، واليد من التسع أن يعدّ الأخيرين واحد ولا يعدّ الفلق لأنه لم يبعث به إلى فرعون، أو اذهب في تسع آيات على إنه استئناف بالإرسال فيتعلق به ﴿إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾ وعلى الأولين يتعلق بنحو مبعوثاً أو مرسلًا ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ تعليل للإرسال ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا﴾ بأن جاءهم موسى بها ﴿مُبْصِرَةً﴾ بيئة اسم فاعل أطلق للمفعول إشعاراً بأنها لفرط اجتلائها للإبصار بحيث تكاد تبصر نفسها

لقوله في جيبيك دون كملك، والمدرعة بكسر الميم وسكون الدال المهملة لباس لا أكمام له، والجيب مدخل الرأس من القميص لا ما يوضع فيه الدراهم كما هو معروف الآن لأنه مولد وقوله لأنه يجاب أي يقطع فهو فعل بمعنى مفعول وقد مرّ معنى قوله من غير سوء وما فيه في سورة طه، وقوله تخرج جواب الأمر وببضاء حال وكذا من غير سوء وهو احتراص. قوله: (في تسع آيات) حال متعلق بأدخل أي معدودة من جملتها، وكائنة معجزة لك معها، وقوله على أن التسع خبر مبتدأ مقدر أي هذا على أن الخ والطمسة جعل أسبابها حجارة. قوله: (ولمن عدّ العصا) الخ إشارة إلى دفع ما يتبادر من أن آياته إحدى عشرة لا تسعاً إن عدت اليد منها وعشرة إن لم تعد لأفرادها بالذكر والأخيرين الجذب والنقصان، وهو ظاهر فإذا كانا واحداً ولم يعد الفلق كانت تسعاً، وهذا أقرب مما في التقريب ممن أن الطمسة والجذب والنقصان ترجع لشيء واحد وذهب صاحب الفرائد إلى أن الجراد والقمل واحد والجذب والنقصان واحد. قوله: (لأنه لم يبعث به إلى فرعون) بل لهلاكهم به وإن تقدمه بيسير ومن عدّه يقول يكفي معابيتهم له في البعث به أو هو بعث به لمن آمن من قومه، ولمن تخلف من القبط ولم يؤمن، وقوله أو اذهب معطوف على قوله في جملتها فهو متعلق بمقدر مستأنف وفي بمعنى مع وقوله مبعوثاً الخ إشارة إلى أنه حال، وقوله تعليل للإرسال أي مستأنف استئنافاً بيانياً كأنه في جواب سؤال لم أرسلت إليهم بما ذكر، وهو على وجهي تعلق إلى فرعون لأن المقصود من الأمر بالذهاب الإرسال. قوله: (بأن جاءهم موسى بها) إشارة إلى أن الإسناد مجازي ما بينهما من الملابس لكونها معجزة له، والنكته في العدول عن الظاهر الإشارة إلى أنها خارجة عن طوقه كسائر المعجزات وأنه لم يكن تصرف عادي في بعضها، وكونه معجزة له لإخباره به ووقوعه بدعائه ونحوه فلا يلزم حينئذ عدم اختصاصه به فلا يكون معجزة له كما توهم كيف، وكثير من المعجزات كذلك كشق القمر ونحوه ولا ينافي هذا الإسناد إليه لكونها جارية على يديه للإعجاز في نحوه: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٦] في محل آخر كما توهم، وقد بين بعضهم وجهاً لاختصاص كل منهما بمحلّه بأن ثمة ذكر مقاولته، ومحاولتهم معه فناسب الإسناد إليه وهنا لما لم يكن كذلك ناسب الإسناد إليها لأن المقصود بيان جحودهم لها فتدبر. قوله: (بيئة) هو محصل المعنى، وقوله أطلق للمفعول يعني استعمل بمعناه وهو إما

لو كانت مما يبصر أو ذات تبصر من حيث إنها تهدي، والعمي لا تهدي فضلاً عن أن تهدي أو مبصرة أي مكاناً يكثر فيه التبصر ﴿قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ واضح سحرته ﴿وَعَمَدُوا بِهَا﴾ وكذبوا بها ﴿وَأَسْتَقْنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ وقد استيقنتها لأن الواو للحال ﴿ظُلُمًا﴾ لأنفسهم ﴿وَوَلَّوْا﴾ ترفعاً عن الإيمان، وانتصابهما على العلة من جحدوا ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ وهو الإغراق في الدنيا والاحراق في الآخرة ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ طائفة من العلم، وهو علم الحكم والشرائع أو علماً أي علم ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عطفه بالواو

باستعماله بمعنى مفعول مجازاً أو على الإسناد المجازي، كما قيل لكن قوله إشعاراً الخ يقتضي أن في الآيات استعارة بالكناية بأن شبهت بشخص وقف على مرتفع لينظر الناس، وإثبات الأبصار له تخييل، وقوله: جاءتهم ترشيح ولذا عبر بالأشعار لأنه لا ملازمة بينهما إذ قد يرى نفسه من استتر عن العيون، ويرى الناس من لم يروه فسقط ما قيل من أن وجه الإشعار خفي، وقوله أو ذات تبصر يعني به أنه للنسب كلابن وتامر والتبصر بمعنى الأبصار فإن تبصر ورد بمعنى أبصر، وهذا الوجه لم يذكره في الكشف. قوله: (من حيث أنها تهدي والعمي) جمع أعمى كحمر جمع أحمر لا تهدي بنفسها فضلاً عن أن تهدي غيرها يعني أنها سبب للهداية فيكون لها نسبة إلى التبصر في الجملة باعتبار أن كلا منهما سبب للهداية التي لا تكون مع العمي فليس هذا على أنه استعارة مكنية كما توهم، وما وقع في الكشف وشروحه كلام آخر وهو الذي غره. قوله: (أو مبصرة كل من نظر الخ) هو ما أشار إليه في الكشف بقوله، ويجوز أن يراد بحقيقة الأبصار كل ناظر فيها من كافة أولي العقل وأن يراد أبصار فرعون وملئه لقوله، واستيقنتها أنفسهم بمعنى أن الأبصار المسند إلى الآيات مجاز لكل ناظر فيها من العقلاء أو لفرعون وقومه ولما كان العموم هو الظاهر، ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله أيده بقوله واستيقنتها أنفسهم الخ. قوله: (وقرئ مبصرة) بفتحات على وزن اسم المكان، ولذا فسره بقوله مكاناً يكثر فيه التبصر، والكثرة من الصيغة لأنه لا يصاغ في الأكثر إلا لمثله فلا يقال مضية إلا لمكان يكثر فيه الضباب لا لما فيه ضب واحد، ثم تجوز به عما هو سبب لكثرة الشيء وغلبته كقولهم الولد مجبنة ومبخلة، وهو المراد هنا وهذه القراءة شاذة نسبت لقتادة وعلي بن الحسين رضي الله عنهما، وقوله واضح سحرته إشارة إلى أنه من أبان اللازم وجعل جملة استيقنتها حالاً بتقدير قد لأنه أبلغ. قوله: (ظلماً لأنفسهم) أو للآيات والترفع التكبر وعد نفسه رفيع القدر وانتصابهما على العلية، وأنهما مفعول له، ويجوز أن يكون على الحالية والعلية باعتبار العاقبة والادعاء فهو كقوله لدوا للموت وابنوا للخراب، ولكونه أبلغ وأنسب لذكر العاقبة بعده اقتصر المصنف عليه لاقتضاء فاء التضرع له وتذكير ضمير العاقبة لمطابقة الخبر. قوله: (طائفة من العلم) يعني أن التنوين للتقليل، ويحتمل أن يكون للتعظيم والتفخيم وإليه أشار بقوله أو علماً أي علم وكلاهما مناسب للمقام لأنه إن نظر إلى أن القائل هو الله فكل علم عنده قليل، وإن نظر إلى أنه للامتنان فالتعظيم إنما يمتن بأمر عظيم فلا وجه لما قيل إن الثاني أوفق بالمقام

إشعاراً بأن ما قالاه بعض ما أتيا به في مقابلة هذه النعمة كأنه قال ففعلاً شكراً لهما فعلاً وقالوا الحمد لله ﴿الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني من لم يؤت علماً أو مثل علمهما، وفيه دليل على فضل العلم وشرف أهله حيث شكرا على العلم وجعلاه أساس الفضل ولم يعتبروا دونه ما أتيا من الملك الذي لم يؤته غيرهما، وتحريض للعالم على أن يحمد الله تعالى على ما آتاه من فضله وأن يتواضع، وإن يعتقد أنه وإن فضل على كثير فقد فضل عليه كثير ﴿وَوَرِيثَ سُلَيْمَانَ دَاوُدَ﴾ النبوة أو العلم أو الملك بأن قام مقامه في ذلك دون سائر بنيه وكانوا تسعة عشر ﴿وَقَالَ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ عَلِمَنَا مَطِيقَ الطَّيْرِ وَأَوْنِتَنَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾

فينبغي تقديمه، والمراد بالحكم الأخلاق والعلوم الحقيقية الشرائع تشمل علم القضاء والفتيا. قوله: (عطفه بالواو الخ) جواب عن سؤال مقدر، وهو أن مقتضى الظاهر أن يقال فقلاً لترتب الحمد على الإيتاء المذكور كما تقول أعطيته فشكر فأجاب كما اختاره الزمخشري، بأنه لم يقصد وقوع هذا القول في مقابلة ذلك الإيتاء لأنه لا يعادله فعده عنه إشارة لذلك، وإشعاراً بأن ثمة معنى آخر ملاحظاً كأنه مقدرًا عطف عليه ما ذكر أي فعلاً به وعلماه وعرفا حق نعمته وفضله وقال الخ، وهذا أحسن مما ذهب إليه السكاكي من أنه فوض فيه الترتيب إلى العقل لأن المقام يستدعي شكراً بالغاً وفي طيه إشارة إلى أنه جاوز حد الإحصاء وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله كأنه قال الخ وقال: كأنه إشارة إلى أنه ليس بمقدر حقيقة وإن ذهب إليه بعضهم وتسمى هذه الواو الواو الفصيحة، ولم يلتفت إلى احتمال أن يكون الحمد على نعم عظيمة، ومن جملتها العلم فلذا لم يعطف بالفاء لعدم مناسبته للمقام. قوله: (يعني من لم يؤت علماً الخ) أي أراد داود عليه الصلاة والسلام بقوله كثير من لم يؤت علماً أصلاً أو لم يؤت علماً مثل علمهما، وهو علم القضاء أو علم النبوة والتحريض لأنهما إذا فعلاه فقد نهبا على فضله وحثا عليه، وقوله أن يتواضع الخ إذ قال على كثير دون أن يقولوا على الناس أو على المؤمنين وهما قدوة لغيرهما. قوله: (وإن فضل على كثير فقد فضل عليه كثير) قيل فيه إنه يدل بالمفهوم على أنهما لم يفضلوا على القليل فإما أن يفضل القليل عليهما أو يساويهما وإن سلم فلا أقل من أن يحتمل الأمرين، وأجيب بأن الكثير لا يقابل القليل في مثل هذا المقام بل يدل على أن حكم الأكثر بخلافه، ولما بعد تساوي الكثير من حيث العادة لا سيما والأصل التفاوت حكم بأنه يدل على أنه فضل عليهم كثيرون أيضاً على أن العرف طرح التساوي في مثله عن الاعتبار، وجعل التقابل بين المفضل والمفضل عليه فإذا قيل لا أفضل من زيد فهم أنه أفضل من الكل، وقيل إنه مبني على قوله: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ [سورة يوسف، الآية: ٧٦] وقوله النبوة الخ لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا تورث كما في حديث: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث»^(١)

(١) أخرجه بنحوه البخاري ٤٢٤٠ - ٤٢٤١ - ٣٧١١ - ٣٧١٢ - ٤٠٣٥ - ٤٠٣٦ - ٦٧٢٥ - ٦٧٢٦ - ٦٧٢٧ - ٦٧٢٨ - ٦٧٢٩ - ٦٧٣٠ - ٦٧٣١ - ٦٧٣٢ - ٦٧٣٣ - ٦٧٣٤ - ٦٧٣٥ - ٦٧٣٦ - ٦٧٣٧ - ٦٧٣٨ - ٦٧٣٩ - ٦٧٤٠ - ٦٧٤١ - ٦٧٤٢ - ٦٧٤٣ - ٦٧٤٤ - ٦٧٤٥ - ٦٧٤٦ - ٦٧٤٧ - ٦٧٤٨ - ٦٧٤٩ - ٦٧٥٠ - ٦٧٥١ - ٦٧٥٢ - ٦٧٥٣ - ٦٧٥٤ - ٦٧٥٥ - ٦٧٥٦ - ٦٧٥٧ - ٦٧٥٨ - ٦٧٥٩ - ٦٧٦٠ - ٦٧٦١ - ٦٧٦٢ - ٦٧٦٣ - ٦٧٦٤ - ٦٧٦٥ - ٦٧٦٦ - ٦٧٦٧ - ٦٧٦٨ - ٦٧٦٩ - ٦٧٧٠ - ٦٧٧١ - ٦٧٧٢ - ٦٧٧٣ - ٦٧٧٤ - ٦٧٧٥ - ٦٧٧٦ - ٦٧٧٧ - ٦٧٧٨ - ٦٧٧٩ - ٦٧٨٠ - ٦٧٨١ - ٦٧٨٢ - ٦٧٨٣ - ٦٧٨٤ - ٦٧٨٥ - ٦٧٨٦ - ٦٧٨٧ - ٦٧٨٨ - ٦٧٨٩ - ٦٧٩٠ - ٦٧٩١ - ٦٧٩٢ - ٦٧٩٣ - ٦٧٩٤ - ٦٧٩٥ - ٦٧٩٦ - ٦٧٩٧ - ٦٧٩٨ - ٦٧٩٩ - ٦٨٠٠ - ٦٨٠١ - ٦٨٠٢ - ٦٨٠٣ - ٦٨٠٤ - ٦٨٠٥ - ٦٨٠٦ - ٦٨٠٧ - ٦٨٠٨ - ٦٨٠٩ - ٦٨١٠ - ٦٨١١ - ٦٨١٢ - ٦٨١٣ - ٦٨١٤ - ٦٨١٥ - ٦٨١٦ - ٦٨١٧ - ٦٨١٨ - ٦٨١٩ - ٦٨٢٠ - ٦٨٢١ - ٦٨٢٢ - ٦٨٢٣ - ٦٨٢٤ - ٦٨٢٥ - ٦٨٢٦ - ٦٨٢٧ - ٦٨٢٨ - ٦٨٢٩ - ٦٨٣٠ - ٦٨٣١ - ٦٨٣٢ - ٦٨٣٣ - ٦٨٣٤ - ٦٨٣٥ - ٦٨٣٦ - ٦٨٣٧ - ٦٨٣٨ - ٦٨٣٩ - ٦٨٤٠ - ٦٨٤١ - ٦٨٤٢ - ٦٨٤٣ - ٦٨٤٤ - ٦٨٤٥ - ٦٨٤٦ - ٦٨٤٧ - ٦٨٤٨ - ٦٨٤٩ - ٦٨٥٠ - ٦٨٥١ - ٦٨٥٢ - ٦٨٥٣ - ٦٨٥٤ - ٦٨٥٥ - ٦٨٥٦ - ٦٨٥٧ - ٦٨٥٨ - ٦٨٥٩ - ٦٨٦٠ - ٦٨٦١ - ٦٨٦٢ - ٦٨٦٣ - ٦٨٦٤ - ٦٨٦٥ - ٦٨٦٦ - ٦٨٦٧ - ٦٨٦٨ - ٦٨٦٩ - ٦٨٧٠ - ٦٨٧١ - ٦٨٧٢ - ٦٨٧٣ - ٦٨٧٤ - ٦٨٧٥ - ٦٨٧٦ - ٦٨٧٧ - ٦٨٧٨ - ٦٨٧٩ - ٦٨٨٠ - ٦٨٨١ - ٦٨٨٢ - ٦٨٨٣ - ٦٨٨٤ - ٦٨٨٥ - ٦٨٨٦ - ٦٨٨٧ - ٦٨٨٨ - ٦٨٨٩ - ٦٨٩٠ - ٦٨٩١ - ٦٨٩٢ - ٦٨٩٣ - ٦٨٩٤ - ٦٨٩٥ - ٦٨٩٦ - ٦٨٩٧ - ٦٨٩٨ - ٦٨٩٩ - ٦٩٠٠ - ٦٩٠١ - ٦٩٠٢ - ٦٩٠٣ - ٦٩٠٤ - ٦٩٠٥ - ٦٩٠٦ - ٦٩٠٧ - ٦٩٠٨ - ٦٩٠٩ - ٦٩١٠ - ٦٩١١ - ٦٩١٢ - ٦٩١٣ - ٦٩١٤ - ٦٩١٥ - ٦٩١٦ - ٦٩١٧ - ٦٩١٨ - ٦٩١٩ - ٦٩٢٠ - ٦٩٢١ - ٦٩٢٢ - ٦٩٢٣ - ٦٩٢٤ - ٦٩٢٥ - ٦٩٢٦ - ٦٩٢٧ - ٦٩٢٨ - ٦٩٢٩ - ٦٩٣٠ - ٦٩٣١ - ٦٩٣٢ - ٦٩٣٣ - ٦٩٣٤ - ٦٩٣٥ - ٦٩٣٦ - ٦٩٣٧ - ٦٩٣٨ - ٦٩٣٩ - ٦٩٤٠ - ٦٩٤١ - ٦٩٤٢ - ٦٩٤٣ - ٦٩٤٤ - ٦٩٤٥ - ٦٩٤٦ - ٦٩٤٧ - ٦٩٤٨ - ٦٩٤٩ - ٦٩٥٠ - ٦٩٥١ - ٦٩٥٢ - ٦٩٥٣ - ٦٩٥٤ - ٦٩٥٥ - ٦٩٥٦ - ٦٩٥٧ - ٦٩٥٨ - ٦٩٥٩ - ٦٩٦٠ - ٦٩٦١ - ٦٩٦٢ - ٦٩٦٣ - ٦٩٦٤ - ٦٩٦٥ - ٦٩٦٦ - ٦٩٦٧ - ٦٩٦٨ - ٦٩٦٩ - ٦٩٧٠ - ٦٩٧١ - ٦٩٧٢ - ٦٩٧٣ - ٦٩٧٤ - ٦٩٧٥ - ٦٩٧٦ - ٦٩٧٧ - ٦٩٧٨ - ٦٩٧٩ - ٦٩٨٠ - ٦٩٨١ - ٦٩٨٢ - ٦٩٨٣ - ٦٩٨٤ - ٦٩٨٥ - ٦٩٨٦ - ٦٩٨٧ - ٦٩٨٨ - ٦٩٨٩ - ٦٩٩٠ - ٦٩٩١ - ٦٩٩٢ - ٦٩٩٣ - ٦٩٩٤ - ٦٩٩٥ - ٦٩٩٦ - ٦٩٩٧ - ٦٩٩٨ - ٦٩٩٩ - ٧٠٠٠ - ٧٠٠١ - ٧٠٠٢ - ٧٠٠٣ - ٧٠٠٤ - ٧٠٠٥ - ٧٠٠٦ - ٧٠٠٧ - ٧٠٠٨ - ٧٠٠٩ - ٧٠١٠ - ٧٠١١ - ٧٠١٢ - ٧٠١٣ - ٧٠١٤ - ٧٠١٥ - ٧٠١٦ - ٧٠١٧ - ٧٠١٨ - ٧٠١٩ - ٧٠٢٠ - ٧٠٢١ - ٧٠٢٢ - ٧٠٢٣ - ٧٠٢٤ - ٧٠٢٥ - ٧٠٢٦ - ٧٠٢٧ - ٧٠٢٨ - ٧٠٢٩ - ٧٠٣٠ - ٧٠٣١ - ٧٠٣٢ - ٧٠٣٣ - ٧٠٣٤ - ٧٠٣٥ - ٧٠٣٦ - ٧٠٣٧ - ٧٠٣٨ - ٧٠٣٩ - ٧٠٤٠ - ٧٠٤١ - ٧٠٤٢ - ٧٠٤٣ - ٧٠٤٤ - ٧٠٤٥ - ٧٠٤٦ - ٧٠٤٧ - ٧٠٤٨ - ٧٠٤٩ - ٧٠٥٠ - ٧٠٥١ - ٧٠٥٢ - ٧٠٥٣ - ٧٠٥٤ - ٧٠٥٥ - ٧٠٥٦ - ٧٠٥٧ - ٧٠٥٨ - ٧٠٥٩ - ٧٠٦٠ - ٧٠٦١ - ٧٠٦٢ - ٧٠٦٣ - ٧٠٦٤ - ٧٠٦٥ - ٧٠٦٦ - ٧٠٦٧ - ٧٠٦٨ - ٧٠٦٩ - ٧٠٧٠ - ٧٠٧١ - ٧٠٧٢ - ٧٠٧٣ - ٧٠٧٤ - ٧٠٧٥ - ٧٠٧٦ - ٧٠٧٧ - ٧٠٧٨ - ٧٠٧٩ - ٧٠٨٠ - ٧٠٨١ - ٧٠٨٢ - ٧٠٨٣ - ٧٠٨٤ - ٧٠٨٥ - ٧٠٨٦ - ٧٠٨٧ - ٧٠٨٨ - ٧٠٨٩ - ٧٠٩٠ - ٧٠٩١ - ٧٠٩٢ - ٧٠٩٣ - ٧٠٩٤ - ٧٠٩٥ - ٧٠٩٦ - ٧٠٩٧ - ٧٠٩٨ - ٧٠٩٩ - ٧١٠٠ - ٧١٠١ - ٧١٠٢ - ٧١٠٣ - ٧١٠٤ - ٧١٠٥ - ٧١٠٦ - ٧١٠٧ - ٧١٠٨ - ٧١٠٩ - ٧١١٠ - ٧١١١ - ٧١١٢ - ٧١١٣ - ٧١١٤ - ٧١١٥ - ٧١١٦ - ٧١١٧ - ٧١١٨ - ٧١١٩ - ٧١٢٠ - ٧١٢١ - ٧١٢٢ - ٧١٢٣ - ٧١٢٤ - ٧١٢٥ - ٧١٢٦ - ٧١٢٧ - ٧١٢٨ - ٧١٢٩ - ٧١٣٠ - ٧١٣١ - ٧١٣٢ - ٧١٣٣ - ٧١٣٤ - ٧١٣٥ - ٧١٣٦ - ٧١٣٧ - ٧١٣٨ - ٧١٣٩ - ٧١٤٠ - ٧١٤١ - ٧١٤٢ - ٧١٤٣ - ٧١٤٤ - ٧١٤٥ - ٧١٤٦ - ٧١٤٧ - ٧١٤٨ - ٧١٤٩ - ٧١٥٠ - ٧١٥١ - ٧١٥٢ - ٧١٥٣ - ٧١٥٤ - ٧١٥٥ - ٧١٥٦ - ٧١٥٧ - ٧١٥٨ - ٧١٥٩ - ٧١٦٠ - ٧١٦١ - ٧١٦٢ - ٧١٦٣ - ٧١٦٤ - ٧١٦٥ - ٧١٦٦ - ٧١٦٧ - ٧١٦٨ - ٧١٦٩ - ٧١٧٠ - ٧١٧١ - ٧١٧٢ - ٧١٧٣ - ٧١٧٤ - ٧١٧٥ - ٧١٧٦ - ٧١٧٧ - ٧١٧٨ - ٧١٧٩ - ٧١٨٠ - ٧١٨١ - ٧١٨٢ - ٧١٨٣ - ٧١٨٤ - ٧١٨٥ - ٧١٨٦ - ٧١٨٧ - ٧١٨٨ - ٧١٨٩ - ٧١٩٠ - ٧١٩١ - ٧١٩٢ - ٧١٩٣ - ٧١٩٤ - ٧١٩٥ - ٧١٩٦ - ٧١٩٧ - ٧١٩٨ - ٧١٩٩ - ٧٢٠٠ - ٧٢٠١ - ٧٢٠٢ - ٧٢٠٣ - ٧٢٠٤ - ٧٢٠٥ - ٧٢٠٦ - ٧٢٠٧ - ٧٢٠٨ - ٧٢٠٩ - ٧٢١٠ - ٧٢١١ - ٧٢١٢ - ٧٢١٣ - ٧٢١٤ - ٧٢١٥ - ٧٢١٦ - ٧٢١٧ - ٧٢١٨ - ٧٢١٩ - ٧٢٢٠ - ٧٢٢١ - ٧٢٢٢ - ٧٢٢٣ - ٧٢٢٤ - ٧٢٢٥ - ٧٢٢٦ - ٧٢٢٧ - ٧٢٢٨ - ٧٢٢٩ - ٧٢٣٠ - ٧٢٣١ - ٧٢٣٢ - ٧٢٣٣ - ٧٢٣٤ - ٧٢٣٥ - ٧٢٣٦ - ٧٢٣٧ - ٧٢٣٨ - ٧٢٣٩ - ٧٢٤٠ - ٧٢٤١ - ٧٢٤٢ - ٧٢٤٣ - ٧٢٤٤ - ٧٢٤٥ - ٧٢٤٦ - ٧٢٤٧ - ٧٢٤٨ - ٧٢٤٩ - ٧٢٥٠ - ٧٢٥١ - ٧٢٥٢ - ٧٢٥٣ - ٧٢٥٤ - ٧٢٥٥ - ٧٢٥٦ - ٧٢٥٧ - ٧٢٥٨ - ٧٢٥٩ - ٧٢٦٠ - ٧٢٦١ - ٧٢٦٢ - ٧٢٦٣ - ٧٢٦٤ - ٧٢٦٥ - ٧٢٦٦ - ٧٢٦٧ - ٧٢٦٨ - ٧٢٦٩ - ٧٢٧٠ - ٧٢٧١ - ٧٢٧٢ - ٧٢٧٣ - ٧٢٧٤ - ٧٢٧٥ - ٧٢٧٦ - ٧٢٧٧ - ٧٢٧٨ - ٧٢٧٩ - ٧٢٨٠ - ٧٢٨١ - ٧٢٨٢ - ٧٢٨٣ - ٧٢٨٤ - ٧٢٨٥ - ٧٢٨٦ - ٧٢٨٧ - ٧٢٨٨ - ٧٢٨٩ - ٧٢٩٠ - ٧٢٩١ - ٧٢٩٢ - ٧٢٩٣ - ٧٢٩٤ - ٧٢٩٥ - ٧٢٩٦ - ٧٢٩٧ - ٧٢٩٨ - ٧٢٩٩ - ٧٣٠٠ - ٧٣٠١ - ٧٣٠٢ - ٧٣٠٣ - ٧٣٠٤ - ٧٣٠٥ - ٧٣٠٦ - ٧٣٠٧ - ٧٣٠٨ - ٧٣٠٩ - ٧٣١٠ - ٧٣١١ - ٧٣١٢ - ٧٣١٣ - ٧٣١٤ - ٧٣١٥ - ٧٣١٦ - ٧٣١٧ - ٧٣١٨ - ٧٣١٩ - ٧٣٢٠ - ٧٣٢١ - ٧٣٢٢ - ٧٣٢٣ - ٧٣٢٤ - ٧٣٢٥ - ٧٣٢٦ - ٧٣٢٧ - ٧٣٢٨ - ٧٣٢٩ - ٧٣٣٠ - ٧٣٣١ - ٧٣٣٢ - ٧٣٣٣ - ٧٣٣٤ - ٧٣٣٥ - ٧٣٣٦ - ٧٣٣٧ - ٧٣٣٨ - ٧٣٣٩ - ٧٣٤٠ - ٧٣٤١ - ٧٣٤٢ - ٧٣٤٣ - ٧٣٤٤ - ٧٣٤٥ - ٧٣٤٦ - ٧٣٤٧ - ٧٣٤٨ - ٧٣٤٩ - ٧٣٥٠ - ٧٣٥١ - ٧٣٥٢ - ٧٣٥٣ - ٧٣٥٤ - ٧٣٥٥ - ٧٣٥٦ - ٧٣٥٧ - ٧٣٥٨ - ٧٣٥٩ - ٧٣٦٠ - ٧٣٦١ - ٧٣٦٢ - ٧٣٦٣ - ٧٣٦٤ - ٧٣٦٥ - ٧٣٦٦ - ٧٣٦٧ - ٧٣٦٨ - ٧٣٦٩ - ٧٣٧٠ - ٧٣٧١ - ٧٣٧٢ - ٧٣٧٣ - ٧٣٧٤ - ٧٣٧٥ - ٧٣٧٦ - ٧٣٧٧ - ٧٣٧٨ - ٧٣٧٩ - ٧٣٨٠ - ٧٣٨١ - ٧٣٨٢ - ٧٣٨٣ - ٧٣٨٤ - ٧٣٨٥ - ٧٣٨٦ - ٧٣٨٧ - ٧٣٨٨ - ٧٣٨٩ - ٧٣٩٠ - ٧٣٩١ - ٧٣٩٢ - ٧٣٩٣ - ٧٣٩٤ - ٧٣٩٥ - ٧٣٩٦ - ٧٣٩٧ - ٧٣٩٨ - ٧٣٩٩ - ٧٤٠٠ - ٧٤٠١ - ٧٤٠٢ - ٧٤٠٣ - ٧٤٠٤ - ٧٤٠٥ - ٧٤٠٦ - ٧٤٠٧ - ٧٤٠٨ - ٧٤٠٩ - ٧٤١٠ - ٧٤١١ - ٧٤١٢ - ٧٤١٣ - ٧٤١٤ - ٧٤١٥ - ٧٤١٦ - ٧٤١٧ - ٧٤١٨ - ٧٤١٩ - ٧٤٢٠ - ٧٤٢١ - ٧٤٢٢ - ٧٤٢٣ - ٧٤٢٤ - ٧٤٢٥ - ٧٤٢٦ - ٧٤٢٧ - ٧٤٢٨ - ٧٤٢٩ - ٧٤٣٠ - ٧٤٣١ - ٧٤٣٢ - ٧٤٣٣ - ٧٤٣٤ - ٧٤٣٥ - ٧٤٣٦ - ٧٤٣٧ - ٧٤٣٨ - ٧٤٣٩ - ٧٤٤٠ - ٧٤٤١ - ٧٤٤٢ - ٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ - ٧٤٤٥ - ٧٤٤٦ - ٧٤٤٧ - ٧٤٤٨ - ٧٤٤٩ - ٧٤٥٠ - ٧٤٥١ - ٧٤٥٢ - ٧٤٥٣ - ٧٤٥٤ - ٧٤٥٥ - ٧٤٥٦ - ٧٤٥٧ - ٧٤٥٨ - ٧٤٥٩ - ٧٤٦٠ - ٧٤٦١ - ٧٤٦٢ - ٧٤٦٣ - ٧٤٦٤ - ٧٤٦٥ - ٧٤٦٦ - ٧٤٦٧ - ٧٤٦٨ - ٧٤٦٩ - ٧٤٧٠ - ٧٤٧١ - ٧٤٧٢ - ٧٤٧٣ - ٧٤٧٤ - ٧٤٧٥ - ٧٤٧٦ - ٧٤٧٧ - ٧٤٧٨ - ٧٤٧٩ - ٧٤٨٠ - ٧٤٨١ - ٧٤٨٢ - ٧٤٨٣ - ٧٤٨٤ - ٧٤٨٥ - ٧٤٨٦ - ٧٤٨٧ - ٧٤٨٨ - ٧٤٨٩ - ٧٤٩٠ - ٧٤٩١ - ٧٤٩٢ - ٧٤٩٣ - ٧٤٩٤ - ٧٤٩٥ - ٧٤٩٦ - ٧٤٩٧ - ٧٤٩٨ - ٧٤٩٩ - ٧٥٠٠ - ٧٥٠١ - ٧٥٠٢ - ٧٥٠٣ - ٧٥٠٤ - ٧٥٠٥ - ٧٥٠٦ - ٧٥٠٧ - ٧٥٠٨ - ٧٥٠٩ - ٧٥١٠ - ٧٥١١ - ٧٥١٢ - ٧٥١٣ - ٧٥١٤ - ٧٥١٥ - ٧٥١٦ - ٧٥١٧ - ٧٥١٨ - ٧٥١٩ - ٧٥٢٠ - ٧٥٢١ - ٧٥٢٢ - ٧٥٢٣ - ٧٥٢٤ - ٧٥٢٥ - ٧٥٢٦ - ٧٥٢٧ - ٧٥٢٨ - ٧٥٢٩ - ٧٥٣٠ - ٧٥٣١ - ٧٥٣٢ - ٧٥٣٣ - ٧٥٣٤ - ٧٥٣٥ - ٧٥٣٦ - ٧٥٣٧ - ٧٥٣٨ - ٧٥٣٩ - ٧٥٤٠ - ٧٥٤١ - ٧٥٤٢ - ٧٥٤٣ - ٧٥٤٤ - ٧٥٤٥ - ٧٥٤٦ - ٧٥٤٧ - ٧٥٤٨ - ٧٥٤٩ - ٧٥٥٠ - ٧٥٥١ - ٧٥٥٢ - ٧٥٥٣ - ٧٥٥٤ - ٧٥٥٥ - ٧٥٥٦ - ٧٥٥٧ - ٧٥٥٨ - ٧٥٥٩ - ٧٥٦٠ - ٧٥٦١ - ٧٥٦٢ - ٧٥٦٣ - ٧٥٦٤ - ٧٥٦٥ - ٧٥٦٦ - ٧٥٦٧ - ٧٥٦٨ - ٧٥٦٩ - ٧٥٧٠ - ٧٥٧١ - ٧٥٧٢ - ٧٥٧٣ - ٧٥٧٤ - ٧٥٧٥ - ٧٥٧٦ - ٧٥٧٧ - ٧٥٧٨ - ٧٥٧٩ - ٧٥٨٠ - ٧٥٨١ - ٧٥٨٢ - ٧٥٨٣ - ٧٥٨٤ - ٧٥٨٥ - ٧٥٨٦ - ٧٥٨٧ - ٧٥٨٨ - ٧٥٨٩ - ٧٥٩٠ - ٧٥٩١ - ٧٥٩٢ - ٧٥٩٣ - ٧٥٩٤ - ٧٥٩٥ - ٧٥٩٦ - ٧٥٩٧ - ٧٥٩٨ - ٧٥٩٩ - ٧٦٠٠ - ٧٦٠١ - ٧٦٠٢ - ٧٦٠٣ - ٧٦٠٤ - ٧٦٠٥ - ٧٦٠٦ - ٧٦٠٧ - ٧٦٠٨ - ٧٦٠٩ - ٧٦١٠ - ٧٦١١ - ٧٦١٢ - ٧٦١٣ - ٧٦١٤ - ٧٦١٥ - ٧٦١٦ - ٧٦١٧ - ٧٦١٨ - ٧٦١٩ - ٧٦٢٠ - ٧٦٢١ - ٧٦٢٢ - ٧٦٢٣ - ٧٦٢٤ - ٧٦٢٥ - ٧٦٢٦ - ٧٦٢٧ - ٧٦٢٨ - ٧٦٢٩ - ٧٦٣٠ - ٧٦٣١ - ٧٦٣٢ - ٧٦٣٣ - ٧٦٣٤ - ٧٦٣٥ - ٧٦٣٦ - ٧٦٣٧ - ٧٦٣٨ - ٧٦٣٩ - ٧٦٤٠ - ٧٦٤١ - ٧٦٤٢ - ٧٦٤٣ - ٧٦٤٤ - ٧٦٤٥ - ٧٦٤٦ - ٧٦٤٧ - ٧٦٤٨ - ٧٦٤٩ - ٧٦٥٠ - ٧٦٥١ - ٧٦٥٢ - ٧٦٥٣ - ٧٦٥٤ - ٧٦٥٥ - ٧٦٥٦ - ٧٦٥٧ - ٧٦٥٨ - ٧٦٥٩ - ٧٦٦٠ - ٧٦٦١ - ٧٦٦٢ - ٧٦٦٣ - ٧٦٦٤ - ٧٦٦٥ - ٧٦٦٦ - ٧٦٦٧ - ٧٦٦٨ - ٧٦٦٩ - ٧٦٧٠ - ٧٦٧١ - ٧٦٧٢ - ٧٦٧٣ - ٧٦٧٤ - ٧٦٧٥ - ٧٦٧٦ - ٧٦٧٧ - ٧٦٧٨ - ٧٦٧٩ - ٧٦٨٠ - ٧٦٨١ - ٧٦٨٢ - ٧٦٨٣ - ٧٦٨٤ - ٧٦٨٥ - ٧٦٨٦ - ٧٦٨٧ - ٧٦٨٨ - ٧٦٨٩ - ٧٦٩٠ - ٧٦٩١ - ٧٦٩٢ - ٧٦٩٣ - ٧٦٩٤ - ٧٦٩٥ - ٧٦٩٦ - ٧٦٩٧ - ٧٦٩٨ - ٧٦٩٩ - ٧٧٠٠ - ٧٧٠١ - ٧٧٠٢ - ٧٧٠٣ - ٧٧٠٤ - ٧٧٠٥ - ٧٧٠٦ - ٧٧٠٧ - ٧٧٠٨ - ٧٧٠٩ - ٧٧١٠ - ٧٧١١ - ٧٧١٢ - ٧٧١٣ - ٧٧١٤ - ٧٧١٥ - ٧٧١٦ - ٧٧١٧ - ٧٧١٨ - ٧٧١٩ - ٧٧٢٠ - ٧٧٢١ - ٧٧٢٢ - ٧٧٢٣ - ٧٧٢٤ - ٧٧٢٥ - ٧٧٢٦ - ٧٧٢٧ - ٧٧٢٨ - ٧٧٢٩ - ٧٧٣٠ - ٧٧٣١ - ٧٧٣٢ - ٧٧٣٣ - ٧٧٣٤ - ٧٧٣٥ - ٧٧٣٦ - ٧٧٣٧ - ٧٧٣٨ - ٧٧٣٩ - ٧٧٤٠ - ٧٧٤١ - ٧٧٤٢ - ٧٧٤٣ - ٧٧٤٤ - ٧٧٤٥ - ٧٧٤٦ - ٧٧٤٧ - ٧٧٤٨ - ٧٧٤٩ - ٧٧٥٠ - ٧٧٥١ - ٧٧٥٢ - ٧٧٥٣ - ٧٧٥٤ - ٧٧٥٥ - ٧٧٥٦ - ٧٧٥٧ - ٧٧٥٨ - ٧٧٥٩ - ٧٧٦٠ - ٧٧٦١ - ٧٧٦٢ - ٧٧٦٣ - ٧٧٦٤ - ٧٧٦٥ - ٧٧٦٦ - ٧٧٦٧ - ٧٧٦٨ - ٧٧٦٩ - ٧٧٧٠ - ٧٧٧١ - ٧٧٧٢ - ٧٧٧٣ - ٧٧٧٤ - ٧٧٧٥ - ٧٧٧٦ - ٧٧٧٧ - ٧٧٧٨ - ٧٧٧٩ - ٧٧٨٠ - ٧٧٨١ - ٧٧٨٢ - ٧٧٨٣ - ٧٧٨٤ - ٧٧٨٥ - ٧٧٨٦ - ٧٧٨٧ - ٧٧٨٨ - ٧٧٨٩ - ٧٧٩٠ - ٧٧٩١ - ٧٧٩٢ - ٧٧٩٣ - ٧٧٩٤ - ٧٧٩٥ - ٧٧٩٦ - ٧٧٩٧ - ٧٧٩٨ - ٧٧٩٩ - ٧٨٠٠ - ٧٨٠١ - ٧٨٠٢ - ٧٨٠٣ - ٧٨٠٤ - ٧٨٠٥ - ٧٨٠٦ - ٧٨٠٧ - ٧٨٠٨ - ٧٨٠٩ - ٧٨١٠ - ٧٨١١ - ٧٨١٢ - ٧٨١٣ - ٧٨١٤ - ٧٨١٥ - ٧٨١٦ - ٧٨١٧ - ٧٨١٨ - ٧٨١٩ - ٧٨٢٠ - ٧٨٢١ - ٧٨٢٢ - ٧٨٢٣ - ٧٨٢٤ - ٧٨٢٥ - ٧٨٢٦ - ٧٨٢٧ - ٧٨٢٨ - ٧٨٢٩ - ٧٨٣٠ - ٧٨٣١ - ٧٨٣٢ - ٧٨٣٣ - ٧٨٣٤ - ٧٨٣٥ - ٧٨٣٦ - ٧٨٣٧ - ٧٨٣٨ - ٧٨٣٩ - ٧٨٤٠ - ٧٨٤١ - ٧٨٤٢ - ٧٨٤٣ - ٧٨٤٤ - ٧٨٤٥ - ٧٨٤٦ - ٧٨٤٧ - ٧٨٤٨ - ٧٨٤٩ - ٧٨٥٠ - ٧٨٥١ - ٧٨٥٢ - ٧٨٥٣ - ٧٨٥٤ - ٧٨٥٥ - ٧٨٥٦ - ٧٨٥٧ - ٧٨٥٨ - ٧٨٥

تشهيراً لنعمة الله، وتنوياً بها ودعاء للناس إلى التصديق بذكر المعجزة التي هي علم منطوق الطير وغير ذلك من عظامهم ما أوتيه والنطق والمنطق في التعارف كل لفظ يعبر به عما في الضمير مفرداً كان أو مركباً، وقد يطلق لكل ما يصوت به على التشبيه أو التبع كقولهم نطقت الحمامة ومنه الناطق والصامت للحيوان والجماد فإن الأصوات الحيوانية من حيث إنها تابعة للتخيلات منزلة منزلة العبارات سيما، وفيها ما يتفاوت باختلاف الأغراض بحيث يفهمها ما من جنسه، ولعل سليمان عليه الصلاة والسلام مهما سمع صوت حيوان علم بقوته القدسية التخيل الذي صوته والغرض الذي توخاه به، ومن ذلك ما حكى إنه مرّ بببليل يصوت ويترقص فقال يقول إذا أكلت نصف ثمرة فعلى الدنيا العفاء، وصاحت فاختة فقال

فالمراد بالوراثة قيامه مقامه فيما ذكر فهو استعارة وقوله أو العلم أي المخصوص بالنبوة أو علماً زائداً على ما كان له في حياته فلا يرد عليه أنه قبل موته كان عنده علم أيضاً. قوله: (تشهير النعمة الله الخ) يعني أن مخاطبته لعموم الناس لأجل إشاعة نعمته تعالى، وتعظيم قدرها لا الافتخار كما قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»^(١) وقوله بذكر المعجزة متعلق بدعاء، والمراد بالتصديق التصديق بنبوته. قوله: (وقد يطلق لكل ما يصوت به على التشبيه) وهو إما على تشبيه الصوت بالنطق استعارة مصرحة أو على تشبيه المصوت بالإنسان فيكون استعارة بالكناية، وإثبات النطق لها تخيل ولو أريد بالنطق مطلق الصوت على أنه مجاز مرسل صح، ولكنه لا يناسب المقام وقوله أو التبع يعني به المشاكلة التقديرية فإنه لما سمي صامتاً على الحقيقة سمي غيره ناطقاً مشاكلة له فقوله: كقولهم نطقت الحمامة مثال للتشبيه مثله نطق العود، وقوله ومنه الناطق والصامت بيان للتبع، وقوله من حيث الخ توضيح للتبع وأنه مع المشاكلة فيه وجه شبه أيضاً وهو أحسن أنواع المشاكلة أو هو رجوع إلى بيان التشبيه اعتناء به لأنه أحسن، ولذا قدمه وليس المراد بيان التبع وأنه تبع الأصوات للتخيلات فإن ما له إلى التشبيه ولا جعل الاستعارة في الطير تبعية إثبات النطق لها على طريق التخيل كما قيل فإنه طريق آخر للتشبيه فتدبر. قوله: (ما من جنسه) أي ما كان من جنسه كما نشاهده منها إذا صوتت للفرع وغيره وكما يقرر الدجاج إذا وجد الحب، وقوله الذي صوته أي حملة على التصويت فالضمير منصوب بنزع الخافض أي صوت له، أو بتضمينه معنى التصيير وتوخاه

= كلهم من حديث عائشة المطول، وفيه: «إنا لا نورث ما تركنا صدقة».

وأخرجه أحمد ٩٦٥٥ وابن حجر في «تلخيص الجبير» ٣/ ١٠٠ - ٢٣٤ من حديث أبي هريرة، ولفظه «إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة».

(١) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٢٢٧٦ والترمذي ٣٦٠٥ - ٣٦٠٦ وأحمد ٤/ ١٠٧ وابن حبان ٦٢٤٢ والطبراني في الكبير ٢٢/ ١٦١ كلهم من حديث واثلة بن الأسقع ولفظه «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم، فأنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأول من تشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مشفع».

إنها تقول ليت الخلق لم يخلقوا فلعله كان صوت البلبل عن شبع، وفراغ بال وصياح الفاخطة عن مقاساة شدة، وتألم قلب والضمير في علمنا وأوتينا له ولأبيه عليهما الصلاة والسلام أوله وحده على عادة الملوك لمراعاة قواعد السياسة، والمراد من كل شيء كثرة ما أوتي كقوله: فلان يقصده كل أحد ويعلم كل شيء ﴿إِنَّ هَذَا لَهُ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ الذي لا يخفى على أحد ﴿وَحَيْثُ﴾ وجمع ﴿لِسَلِيمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ يحبسون يحبس أولهم على آخرهم ليتلاحقوا ﴿حَقًّا إِذَا تَوَّأْنَا عَلَىٰ وَادٍ الْكَمَلِ﴾ واد بالشأم كثير

بمعنى قصده، وقوله نصف ثمرة بالثاء المثلثة معلوم. قوله: (فعلى الدنيا العفاء) بفتح العين والمد كما قال صفوان بن محمد إذا أكلت كسرة وشربت ماء فعلى الدنيا العفاء وهو مثل للترك لعدم المبالاة ويكون العفاء بمعنى الدروس والانمحاء، ومنه عفا الله عنه إذا محى ذنوبه والأنسب هنا الأول. قوله: (فلعله الخ) يعني ليس هذا ما فهمه من صوته دائماً بل في ذلك الوقت لما ذكر وقوله والضمير الخ إشارة إلى أن هذا يستعمله المتعظمون فكيف هو هنا ومقام النبوة لا يناسبه وإن كانوا عظماء، ولذا سمي بعض النحاة نون نقوم نون العظمة وقال الزمخشري: إنه يقال لها نون الواحد المطاع فأجاب، أولاً بأنها إنما تكون كذلك إذا لم يكن مع المتكلم غيره وأبوه معه وثانياً بأنه كان ملكاً مطاعاً فتكلم بما يليق بحاله الذي كان عليه، قال الزمخشري: وقد يتعلق بتجمل الملك وتفخمه وإظهار آيينه وسياسته مصالح فيعود تكلف ذلك واجباً وقد كان رسول الله ﷺ يفعل نحواً من ذلك إذا وفد عليه وفد أو احتاج أن يرجع في عين عدو ألا ترى كيف أمر ﷺ العباس بحبس أبي سفيان حتى تمرّ عليه الكتاب^(١) وقوله قواعد السياسة في نسخة السيادة. قوله: (والمراد من كل شيء الخ) لأن كل للإحاطة، وقد ترد للتكثير كثيراً أو هو كناية أو مجاز مشهور، وظاهره أن من زائدة لأنه لولاه لم يحتج للتأويل، ولم يلتفت إليه لأنه غير مناسب لمقام المدح والتحدث بالنعم. قوله تعالى: ﴿مَنْ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ﴾ الخ تخصيص الثلاثة لأنه لم يسخر له الوحش، وتقديم الجنّ لأنه في بيان التسخير له، وتسخير الجنّ أعظم أشق من تسخير الإنس والطير ولم يقمّ الطير لذلك لثلا يفصل بين الجنّ والإنس المتقابلين، والمشاركين في التمييز والتكليف، وما قيل من أن مقام التسخير لا يخلو من تحقير فهو مناسب لتقديمهم لأنهم أحقر لا الإنس ليس بشيء لأن التسخير للأنبياء عليهم الصلاة والسلام شرف لأنه في الحقيقة لله الذي سخر كل شيء، فإن قيل إنه كذلك من حيث هو في نفسه فمسلم لكنه مع أنه لا حاجة إليه ليس مناسباً للمقام، وقوله يحبس أولهم على آخرهم أي يوقف أولهم شفقة على آخرهم لانتظارهم. قوله: (واد بالشأم) وقيل بالطائف، وقوله وتعديّة الفعل أي أتى مع أنه يتعدى بنفسه أو بإلى إما لأن إتيانهم الوادي كان من جانب عال فعدى بها للدلالة على ذلك كما في قول المتنبي:

(١) انظر سيرة ابن هشام ١٥/٤.

النمل، وتعدية الفعل إليه بعلى إما لأن إتيانهم كان من عال، أو لأن المراد قطعه من قولهم أتى على الشيء إذا أنفده وبلغ آخره كأنهم أرادوا أن ينزلوا أخريات الوادي ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْتِيهَا النَّملُ ادَّخُلُوا مِنكُمْ﴾ كأنها لما رأتهم متوجهين إلى الوادي فرت منهم مخافة حطمهم فتبعها غيرها فصاحت صيحة فنبهت بها ما بحضرتها من النمل فتبعها فشبّه ذلك بمخاطبة العقلاء ومناصحتهم ولذلك أجروا مجراهم مع أنه لا يمتنع أن خلق الله فيها العقل، والنطق ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سَلِيمٌ وَجُنُودُهُ﴾ نهى لهم عن الحطم، والمراد نهيتها عن

ولشد ما قربت عليك الأنجم

لما كان قريباً من فوق وقوله من عال في نسخة من عل ويصح فيه مع فتح العين كسر اللام وضمها، وفتحها مع القصر وهو من الظروف بمعنى فوق كما في قوله :

كجلمود صخر حطه السيل من عل

لأن الريح كانت تحملهم في الهواء وفيه لغات مذكورة في المصطلحات وقوله أو لأن المراد قطعه الخ يعني أنه من قولهم أتى عليهم الدهر إذا أفناهم فالإتيان على الوادي على هذا بمعنى قطعه إلى آخره، وقد كان فيما قبله بمعنى الوصول إليه، وأنفده بالبدال المهملة بمعنى أفناه ومنه لنفد البحر وقوله : كأنهم أرادوا الخ فالإتيان عليه بمعنى قطعه مجاز عن إرادة ذلك، وإلا لم يكن لقوله لا يحطمنكم وجه إذ لا معنى للتحذير بعد قطعه ومجاوزته لواد فيه النمل، وأخريات الوادي بمعنى آخره ومنتهاه يقال جاء في أخريات الناس، وهو جمع أخرى بمعنى آخره فأنت باعتبار البقعة. قوله : (قالت نملة الخ) أنه مراعاة لظاهر التأنيث، وإن كانت تاؤه للوحدة وما نقل عن أبي حنيفة رضي الله عنه من أن نملة سليمان عليه الصلاة والسلام كانت أنثى استدلالاً بهذه الآية فيه كلام طويل في شروح الكشاف، والمفصل لا حاجة لنا به وقوله : كأنها الخ بيان لمعنى النظم والحطم أصله الكسر والمراد به الإهلاك بوطنهم لها، وقوله فصاحت الخ قيل الفاء لتفصيل ما قبلها، وتفسيره فلا يلزم تكرار قوله فتبعها بل عدم صحة تفريعه وقيل التابع في قوله فتبعها غيرها بعض النمل وما بحضرتها كلها، أو التبعية الثانية في الدخول للبيوت لا للفرار وهذا أقرب. قوله : (فشبّه ذلك الخ) ففيه استعارة تمثيلية شبه الفرار والتصويت خوفاً وتبعية غيرها لها بمن ينصح آخرين فاتبعوه وامتثلوا مقالته وعبر بذلك وأجرى مجراه، ويجوز أن تكون مكنية، وقوله أجروا الخ أنسب به من التمثيل كما لا يخفى والإجراء مجراهم في النداء، والواو التي هي ضمير العقلاء، وأما خلق الله لها عقلاً ونطقاً حقيقياً وإن جاز لكنه غير مناسب هنا من ذكر اختصاص سليمان عليه الصلاة والسلام بفهم أصوات الحيوان إلا أن يخص بالطير لظاهر النظم. قوله : (نهى لهم) أي لسليمان وجنوده والمراد نهى النمل عن التوقف حتى تحطم على طريق الكناية لأن الحطم غير مقدور للنمل، ولولا هذا لم يصلح للبدل من الأمر أيضاً كما في لا أرينك ها هنا فإنه في الظاهر نهى للمتكلم عن رؤية المخاطب،

التوقف بحيث يحطمونها كقولهم: لا أرينك ههنا فهو استثناء أو بدل من الأمر لا جواب له فإن النون لا تدخله في السعة ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أنهم يحطمونكم إذ لو شعروا لم يفعلوا كأنها شعرت عصمة الأنبياء من الظلم والإيذاء، وقيل استثناء أي فهم سليمان والقوم لا يشعرون ﴿فَلْيَسِّرْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ تعجباً من حذرها وتحذيرها واهتدائها إلى مصالحها أو سروراً مما خصه الله تعالى به من إدراك همسها، وفهم غرضها ولذلك سأل توفيق شكره

والمقصود نهى المخاطب عن الكون بحيث يراه المتكلم. قوله: (فهو استثناء) تفريع على كونه نهياً عن التوقف بطريق الكناية لأن البدل الاشتمالي إنما يصح إذا لوحظ هذا فاعتراض أبي حيان عليه بهذا غفلة عما أرادوه، وما قيل في جواب إنه كيف تصح البدلية ومدلولهما متخالفان أنه إذا كان المعنى النهي عن التوقف بحيث يحطم زالت المخالفة، وحصل الاتحاد يقتضي أنه بدل كل من كل بناء على أنَّ الأمر بالشيء عين النهي بمن ضده، وعلى ما ذكرناه لا حاجة لهذا، وقوله لا جواب له الخ رد على الزمخشري في تجويزه تبعاً لأبي البقاء، وقوله في الكشف كما مر في الأنفال إن دخول النون لأنه في معنى النهي اعتذار عن ارتكاب ما لا داعي إليه، وكونه مخصوصاً بضرورة الشعر صرح به سيويه رحمه الله قال في الكتاب وهو قليل في الشعر شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب، اه نعم هو وارد على المصنف حيث جوزته في قوله تعالى: ﴿لَا تَصْبِيحِينَ﴾ ومثله بهذه الآية وقال لما تضمن معنى النهي ساغ فيه ذلك، ولا يخفى ما بين كلاميه وإذا كان جواباً فلا نافية لا ناهية. قوله: (كأنها شعرت عصمة الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام أصله بعصمة الأنبياء فهو منصوب بنزع الخافض يعني أنها لعلمها بذلك نزهتهم عن صدور ذلك منهم قصداً بالذات أو بالتسبب لفعل الجنود بإذنه أو برضاه، وقوله وقيل استثناء الخ قيل إنه معطوف على مقدر أي، وهو حال وقيل الخ وقوله فهم الخ لأن الفاء أظهر في الاستثناء، والضمير يحتمل أن يرجع على الأول لسليمان وجنوده وأن يرجع لجنوده فقط. قوله تعالى: ﴿فَلْيَسِّرْ ضَاحِكًا﴾ الفاء للسببية فلا حاجة إلى تقدير معطوف عليه أي فسمعها فتبسم وجعلها فصيحة كما قيل، ووجه مناسيته لما بعده على الثاني ظاهر وأما على الأول فوجهه أنه متضمن لنعمة عظيمة، وهي كونه ملكاً مطاعاً ذا جند أو كونه وجنوده لا ظلم لهم لقولها وهم لا يشعرون فاكتفى بما يدل عليه التزاماً، وإليه أشار الزمخشري بقوله أضحكه ما دل من قولها على ظهور رحمته ورحمة جنوده، وشفقتهم وعلى شهرة حاله وحالهم في باب التقوى وذلك قولها وهم لا يشعرون، اه وقد يقال يكفي في المناسبة تحقق تلك الحال، وإن لم يكن تبسمه لها وهذا أنسب بكلام المصنف، وقوله ضاحكاً حال أي شارعاً في الضحك، وكذلك ضحك الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقد قيل إنها حال مقدرة وإن فائدتها بيان أن التبسم ليس استهزاء، وفيه نظر على ما فصل في الكشاف وشروحه. قوله: (من إدراك همسها الخ) أورد على قوله همسها أنه ينافي قوله قبيله فصاحت صيحة، وأجيب بأن صوتها همس

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ اجعلني أزع شكر نعمتك عندي أي أكفه، وارتبطه لا ينفلت عني بحيث لا أنفك عنه، وقرأ البزي وورش بفتح ياء أوزعني ﴿الْحَيُّ أَعْمَتَ عَلِيَّ وَعَلَىٰ وَالدَّكَّ﴾ ادرج فيه ذكر والديه تكثيراً للنعمة أو تعميماً لها فإنَّ النعمة عليهما نعمة عليه، والنعمة عليه يرجع نفعها إليهما سيما الدينية ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ تماماً للشكر واستدامة للنعمة.

بالنسبة إليه وصياح النسبة إلى النمل الذي بقرها، وأما علمه بمنطق الطير فلا يفيد أنه لا يعلم غيره من أصوات الحيوانات، ولو سلم فهذا على سبيل خرق العادة أو بإعلام الله، وما روي عن الشعبي من أن لها جناحين فعلى تسليم صحته عنه لا يقتضي عدّها من الطيور، وما قيل من أنه علم منطق الطير على الخصوص أولاً ثم علم بعده ما يعمه وغيره تكلف ما لا يقال بالرأي. قوله: (اجعلني أزع شكر نعمتك) يعني أن همزته للتعمية، ولا حاجة إلى جعله تضميناً أي يسر لي الشكر وازعاً إياه وازع كاضع في حذف واوه ومعناه أكفه وأجسه وهو مجاز عن المداومة والملازمة، وقوله لا ينفلت بالفاء والتاء الفوقية بمعنى يذهب أو بالقاف والباء الموحدة وهو بمعناه والأول أولى، وقيل معناه الإغراء، وقيل الإلقاء والإلهام وما قيل من أن معناه تقييد النعمة بالمداومة على الشكر محتاج إلى جعل الشكر مجازاً عن النعمة فإنه سببها أو كناية وهو بعيد لذكر النعمة معه، وإن كان شكر النعمة نعمة مع أن طلب المداومة على الشكر أنسب بحال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. قوله: (أدرج فيه ذكر والديه) يعني أن ما ذكر ما أنعم به على والديه مع ما أنعم به عليه في حيز الشكر لتكون النعم التي اعترف بها كثيرة، فإن الاعتراف بالنعمة بالشكر فإذا كثرت أي اعترف بكثرتها عليه فقد شكر شكراً كثيراً، وهذا باعتبار كون الأنعام عليهما إنعاماً عليه، وإليه أشار بقوله فإن النعمة عليهما الخ ووجه أن الله أنعم عليهما بالدين والعراقة، وحسن الأخلاق وقد ورث ذلك منهما فكان ما أنعم به عليهما وصل إليه لكونه سبباً بحسب الظاهر لنعمته، ولا يرد عليه شيء مما توهم وقوله أو تعميماً وجه آخر للإدراج اقتصر عليه في الكشف، ومعناه أن ما أنعم به عليه غير خاص به بل هو عام شامل لوالديه لكونه سبباً لذكرهما والدعاء لهما، وإليه أشار بقوله والنعمة عليه يرجع نفعها الخ ففيه لف ونشر مرتب، وقوله سيما الدينية فإنه إذا كان تقيماً نفعهما دعاؤه وشفاعته، ودعاء المؤمنين لوالديه إذا رأوه وإليه أشار في حديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله»^(١) الخ وقيل التكثير باعتبار أن النعمة عليه غير النعمة عليهما بحسب الظاهر، وكذا العكس والتعميم باعتبار المال،

(١) أخرجه بنحوه البخاري في «الأدب المفرد» ٣٨ ومسلم ١٦٣١ وأبو داود ٣٨٨٠ والترمذي ١٣٧٦ والنسائي ٢٥١/٦ وأحمد ٣٧٢/٢ وابن حبان ٣٠١٦ والبيهقي ٢٧٨/٦ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٢٤٧ كلهم من حديث أبي هريرة. ولفظه: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

﴿وَأَدْخَلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ في عدادهم الجنة ﴿وَتَقَدَّ الطَّيْرُ﴾ وتعرف الطير فلم يجد فيها الهدهد ﴿فَقَالَ مَالِكٌ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَاكِيِّينَ﴾ أم منقطعة كأنه لم يره ظن أنه حاضر ولا يراه لسائر أو غيره فقال مالي لا أراه، ثم احتاط، ولاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول بل أهو غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول بل أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له ﴿لَأَعِدَّتُنَّ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ كنتف ريشه وإلقائه في الشمس أو حيث النمل يأكله أو جعله مع ضده في قفص ﴿أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ ليعتبر به أبناء جنسه ﴿أَوْ لِيَأْتِيَنِي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ بحجة تبين عذره، والحلف في الحقيقة على أحد الأولين

وأن النعمة عليه نعمة عليهما وبالعكس فتأمل . قوله تعالى: ﴿تَرْضَاهُ﴾ صفة مؤكدة أو مخصصة إن أريد به كمال الرضا، وقوله تماماً للشكر أي تميمياً له بذكر شكر الأركان بعد شكر اللسان المستلزم للجنان .

قوله: (في عدادهم الجنة) الجنة مفعول أدخلني المقدر، وقدره لثلا يتكرر مع ما قبله لأنه إذا عمل عملاً صالحاً كان من الصالحين ولك أن تقول إنه عد نفسه غير صالح تواضعاً، وعدادهم بكسر العين بمعنى جملتهم، يقال هو في عديد القوم وعدادهم إذا عدّ واحداً منهم كما في المصباح، وجعل الزمخشري معناه اجعلني من أهل الجنة على طريق الكناية من غير تقدير . قوله: (وتعرف الطير) أي أراد معرفة الموجود منها من غيره، والتفقد تفعل من فقد وهو العدم بعد الوجود فهو أخص من العدم، ومعناه ما ذكر وأصله تعرف الفقد، وقوله أم منقطعة فمعناها بل كما أشار إليه بقوله فاضرب، وقوله ما لي لا أراه أي عدم رؤيتي له لأي سبب مع حضوره السائر أم لغيره، وقوله كأنه يسأل عن صحة ما لاح له عبر بكان لأن المسؤول عنه في الحقيقة ليس هو الصحة، وقوله في قفص لأنه لا يلازم ضده ما لم يكن محبوساً، وقوله بحجة تفسير للسلطان ولم يعبر بها مع أنها أظهر لما فيها من حسن الاتفاق، وهو أن حجته بلقى وهي سلطان . قوله: (والحلف في الحقيقة الخ) دفع لسؤال محصله كما يفهم من الكشاف وشروحه أن الحلف على فعل الغير في المستقبل لا يصح إلا إذا علم به فلا تقول والله ليأتيني زيد غداً إلا وأنت متيقن، أو قريب من المتيقن له وهذا ليس كذلك، وقيل إنه عن أنه لا يحلف المرء على فعل غيره لأنه غير مقدور له فكيف حلف عليه وقرنه بالمقدور وهو الوجه لا عدم درايته فإنه غير لازم في الحلف فجوابه بأنه يجوز أن يعلمه بوجه غير موجه مع أن قوله سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين ينافيه، ودفع المنافة بجواز أن يأتي بحجة لا يعلم سليمان عليه الصلاة والسلام صدقها وكذبها غير سديد إذ قوله مبين بأباه، وفي الكشاف والحاصل أن الحلف على الأولين وأدخل الثالث في سلكهما للتقابل لا لأنه محلوف عليه بالحقيقة، وهو نوع من التغليب لطيف المسلك وتبعه بعض الشراح، وجعله تغليبا لم يظهر لي معناه فإن قلت إن أريد أن الحلف على فعل الغير ليس بواقع في كلام العرب فليس بصحيح فإنه كثير في كلام العرب كقول امرئ القيس:

بتقدير عدم الثالث لكن لما اقتضى ذلك وقوع أحد الأمور الثلاثة ثلث المحلوف عليه بعطفه عليهما، وقرأ ابن كثير أو ليأتيني بنونين الأولى مفتوحة مشددة ﴿فَمَكَتَ عَيْرَ بَعِيدٍ﴾ زماناً غير مديد يريد به الدلالة على سرعة رجوعه خوفاً منه، وقرأ عاصم بفتح الكاف ﴿فَقَالَ أَحَطُّ بِمَا لَمْ نَحِطْ بِهِ﴾ يعني حال سبأ وفي مخاطبته إياه بذلك تنبيه له على أن في أدنى خلق الله تعالى من أحاط علماً بما لم يحط به لتحقاق إليه نفسه، ويتصاغر لديه علمه وقرىء بإدغام الطاء في التاء بإطباق وبغير إطباق ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ﴾ وقرأ ابن كثير برواية

لناموا فما إن من حديث ولا صالي

وفي الحديث ليردنّ الحوض أقوام، وإن أراد شرعاً فكذلك لتصريح الفقهاء بأنه لو قال لآخر أقسمت عليك بالله لتفعلنّ كذا، وقصد اليمين كان يميناً يستحب إبراره ما لم يكن مكروهاً أو محرماً فما وجه ما ذكروه هنا قلت: الظاهر أنه ليس معناه ما ذكر حتى يرتكب أمور متكلفة بل لأن مقتضى الظاهر أن يقال لأعذبه أو أذبحنه إلا أن يأتيني بسطان على تقييد المحلوف عليه بذلك، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله بتقدير عدم الثالث. قوله: (لكن لما اقتضى ذلك الخ) ظاهر قوله أحد الأمور الثلاثة أن أوفى الثلاثة للترديد لا أنها في الأولين للتخيير، وفي الثالث للترديد بينه، وبينهما كما قيل ولا في الأولين للتخيير وفي الثالث بمعنى إلا لأن لام القسم تأباه، ووجه القراءتين ظاهر وعليهما رسم المصاحف القديمة. قوله تعالى: ﴿فَمَكَتَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ بيان لمقدار ما مضى من غيبته بعد التهديد، وقراءة غير عاصم بضم الكاف وهما لغتان فيه فكون الضم دالاً على شدة غيبته لتوافق الحركة معناه لا وجه له. قوله: (وفي مخاطبته إياه بذلك الخ) يعني أنه تعالى ألهم الهدى أن يخاطبه بما ذكر ابتلاء له وتنبيهاً له على ما ذكر ليعذ نفسه حقيرة صغيرة، وإن كان نبياً ملكاً وهو من خطابه بأنه أحاط بعلمه بما لم يحط به لا من رؤية سبأ حتى يرد أن التفرد بالوقوف على بعض المحسوسات لا يعد كاملاً. قوله: (وقرىء بإدغام الطاء في التاء) في أحطت وفرطت، وبسطت فقرئ في السبعة بالإدغام مع بقاء صفة الإطباق، وليس بإدغام حقيقي وقرأ ابن محيصن في الشواذ بإدغام حقيقي، واعترض ابن الحاجب رحمه الله على القراءة الأولى بأن الإطباق صفة الحرف، والإدغام يقتضي إبدالها تاء وهو ينافي وجود الصفة لأنه يقتضي أن تكون موجودة، وغير موجودة وهو تناقض فالتحقيق على هذه القراءة أنه لا إدغام فيها ولكنما أطلق عليه إدغام توسعاً، فإن قلت يرد عليه ألم نخلقكم فإنه قرئ بوجهين إدغام محض وغير محض، وهي مثل هذه في الإطباق، قلت بينهما فرق فإن الكاف والتاء مهموستان فلذا قوي الإدغام في الأولى دون الثانية، فإن قلت لم قرئ في خلقكم بإدغام محض فقط قلت لأنه إدغام كبير والصغير لسكونه ضعفت صفته، فلذا جاز زوالها وبقاءها هذا محصل ما تلقيناه من أهل الأداء وفي النثران التاء تدغم في الطاء في قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [سورة هود، الآية: ١١٤] وفي التسهيل إنه إذا أدغم المطبق يجوز إبقاء الإطباق وعدمه وقال سيبويه كل عربي والإطباق رفع اللسان إلى الحنك وأحطت بمعنى

البري وأبو عمر وغير مصروف على تأويل القبيلة أو البلدة ﴿بِنَبَرٍ يَقِينٍ﴾ بخبر محقق روي أنه عليه الصلاة والسلام لما أتم بناء بيت المقدس تجهز للحج فوافى الحرم وأقام بها ما شاء ثم توجه إلى اليمن فخرج من مكة صباحاً فوافى صنعاء ظهيرة فأعجبته نزاهة أرضها فنزل بها، ثم لم يجد الماء وكان الهدهد رائده لأنه يحسن طلب الماء فتفقده لذلك فلم يجده إذ حلق حين نزل سليمان، فرأى هدهداً واقفاً فانحط إليه فتواصفاً فطار معه لينظر ما وصف له، ثم رجع بعد العصر وحكى ما حكى ولعل في عجائب قدرة الله وما خص به خاصة عباده أشياء أعظم من ذلك يستكبرها من يعرفها ويستنكرها من ينكرها ﴿إِنِّي وَجَدْتُ أُمَّرَأَةً تَتْلِيَكُمُ﴾ يعني

علمت علماً تاماً كأنه محيط بالمعلوم. قوله: (غير مصروف)) للعلمية والتأنيث لتأويله بما ذكر ومن صرفه فباعبار الحي أو القوم أو الأب الأكبر أو المكان، ومن سكن الهمزة نوى الوقف وإليه أشار الشاطبي رحمه الله بقوله:

وسكنه وانو الوقف زهرا ومنذلا

والقواس راو لقبيل رحمه الله وقرئ بالألف وسكون الباء في الشواذ. قوله: (بخبر محقق) الخبر تفسير للنبا ومحقق تفسير ليقين، وفي الكشاف النبا الخبر الذي له شأن فهو أخص من الخبر، ولذا اختير في النظم مع ما فيه من التجنيس، وموازنة سبأ وهو معنى لغوي صرح به أهل اللغة فلو فسر به المصنف رحمه الله كان أقعد فما قيل من أنه ليس بوضعي، ولذا تركه المصنف ليس بصحيح، وقول المحدثين أنبأنا أحظ من درجة أخبرنا لا يرد لأنه اصطلاح، وقال الراغب: النبا خبر ذو فائدة يحصل به علم أو غلبة ظن فلا يقال للخبر نبأ حتى يتضمن هذا، وقوله: ﴿لما أتم بناء بيت المقدس﴾^(١) الخ هذا ينافي ما سيأتي في سورة سبأ من أنه عليه الصلاة والسلام مات قبل إتمامه وهو المشهور، ولعل فيه روايتين، وقوله فوافى أي جاء وقوله وأقام بها أي بمكة لعلمها من الحرم أو لتأويل الحرم بها أو بالبقعة وقوله رائده براء ودال مهملتين هو الذي يتقدم لطلب الماء وخصه بهذه الخدمة دون غيره من الطير لأنه قيل إن الله خصه بأنه يرى الماء تحت الأرض كما يرى ما في الزجاج، وقوله لذلك أي لطلب الماء، وقوله إذ حلق تعليل لقوله فلم يجده والتحليق بالحاء المهملة الارتفاع في الهواء، وقوله فتواصفا أي وصف كل منهما ملك أرضه وكان الهدهد الآخر يمانياً بأرض بلقيس، وقوله وما خص الخ معطوف على قدرة الله أو على عجائب وإنكاره من العجائب، وقوله يستكبرها بالباء الموحدة أي يعدها أمراً كبيراً عظيماً عظم الله به بعض خواصه وكان الظاهر يسلمها ولكن الذي دعاه للتعبير به التجنيس مع قوله يستنكرها أي يعدها أمراً منكراً، والمراد بذلك أمر سليمان عليه الصلاة والسلام مع الهدهد، وقوله: أعظم من ذلك أي مما ذكر في هذه القصة. قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ﴾ الخ قال وجدت دون رأيت للإشعار بأنه أمر غير معلوم أولاً لأن

(١) المقصود هنا النبي سليمان عليه السلام.

بلقيس بنت شراحيل بن مالك بن الريان والضمير لسبأ أو لأهلها ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾
يحتاج إليها الملوك ﴿وَلَمَّا عَزَّ عَظِيمٌ﴾ عظمه بالنسبة إليها أو إلى عروش أمثالها، وقيل
كان ثلاثين ذرعاً في ثلاثين ذراعاً عرضاً وسمكاً أو ثمانين في ثمانين من ذهب، وفضة
مكلاً بالجواهر ﴿وَجَدَّتْهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ كأنهم كانوا يعبدونها ﴿وَزَيَّنَ
لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ عبادة الشمس وغيرها من مقابح أعمالهم ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾
سبيل الحق والصواب ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ إليه ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ فصدهم لئلا يسجدوا أو
زين لهم أن لا يسجدوا على أنه بدل من أعمالهم أو لا يهتدون إلى أن يسجدوا بزيادة لا
وقرأ الكسائي ويعقوب إلا بالتخفيف على أنها للتنبية، ويا للنداء ومناداه محذوف أي ألا

الوجدان بعد الفقد وهو مراد من قال إنه للإشعار بغرابة الحال فلا وجه لردّه بعدم ما يدل عليه،
ولم يقل تملكها لأن ملك المرأة للجلل أغرب، وبلقيس بكسر الباء علم لملكة سبأ معرّب وهو
قبل التعريب مفتوح كما ذكره الطيبي، وشراحيل بفتح الشين المعجمة، وقوله والضمير لسبأ أي
المراد به الحي أو لأهلها إن كانت علماً للبلدة فيعود على الأهل المعلوم من السياق أو المقدر.
قوله: (يحتاج إليها الملوك) كان الظاهر إليه لكنه أنه باعتبار أنّ كل شيء في معنى أشياء، وهو
إشارة إلى وصف مقدر لتصح الكلية فهو كالاستغراق العرفي ولثلا يسوي بينهما وبين سليمان إذ
قال: وأوتينا من كل شيء، والقرينة عليه قوله تملكهم هنا، وإذا كان المراد بها التكثير لا
يحتاج للتأويل، وجملة وأوتيت معطوفة أو حال بتقدير قد وقوله بالنسبة إليها يعني لا بالنسبة
لسليمان عليه الصلاة والسلام، والسمك الارتفاع وسمك البناء ونحوه هو طوله، ولذا قابله
بالعرض. قوله: (كأنهم كانوا يعبدونها) قيل الظاهر أن يقول لأنهم وكأنه عدل عنه لأن
سجودهم يحتمل التحية، أو جعلها قبلة كما يفعله النصارى، وقوله وزين الخ يحتمل العطف
على يسجدون والحالية بتقدير قد، وقوله من مقابح أعمالهم وفي نسخة أفعالهم بمعنى قبائح،
ولو عبر به كان أحسن. قوله: (فصدهم لئلا يسجدوا) الظاهر أنه أراد أنه على تقدير لام الجر
قبل أن المصدرية، وهو متعلق بصدهم، وأما كونه بدلاً من السبيل ولا زائدة فوجه في النظم
لكن تفسير هذه العبارة به كما قيل غير متوجه، وفيه وجوه ككونه بدلاً من أعمالهم كما ذكره
المصنف وعدّ عدم السجود من الأعمال بعيد ولذا لم يذكره الزمخشري أو متعلق بزین على
تقدير اللام أي لئلا يسجدوا قيل، ولم يتعرّض المصنف رحمه الله لأنّ الفاء للسببية فالمعنى
زين لصدهم وفيه نظر لأنّ الفاء لا يلزم أن تكون سببية لجواز كونها تفرعية أو تفصيلية، وقد
أورد مثله على تقدير لئلا يسجدوا متعلقاً بمحذوف وجوابه ما مرّ أو مجروراً بإلى مقدرة متعلقة
بیهتدون وفي محله بعد حذف الجار قولان مشهوران، وبقيت وجوه آخر ذكرها المعرب ككونه
خبر مبتدأ محذوف هو دأبهم أنّ لا الخ وفي تقديره أعمالهم ما مرّ. قوله: (ويا للنداء لخب)
اختار أبو حيان أنها للتنبية مؤكدة لا لأوتوا لي حرفين للتأكيد مع تباين اللفظ فصيح، وإنما
اختاره لئلا يلزم الإجحاف في الحذف أي حذف المنادى، وجملة أذعو ورسمه متصلاً بدون

يا قوم اسجدوا كقوله:

فقال يا اسمع أعظك بخطة فقلت سميعاً فانطقي وأصيبي
وعلى هذا صح أن يكون استثناءً من الله أو من سليمان والوقف على لا يهتدون،
ويكون أمراً بالسجود وعلى الأول ذماً على تركه وعلى الوجهين يقتضي وجوب السجود في
الجملة لا عند قراءتها، وقرئ هلا وهلا يقلب الهمزة هاء وألا تسجدون وهلا تسجدون
على الخطاب ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّكْوَةِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ وصف له
تعالى بما يوجب اختصاصه باستحقاق السجود من التفرد بكمال القدرة، والعلم حثاً على
سجوده ورداً على من يسجد لغيره، والخبء ما خفي في غيره وإخراجه إظهاره، وهو يعم
إشراق الكواكب، وإنزال الأمطار وإنبات النبات بل الإنشاء فإنه إخراج ما في الشيء بالقوة
إلى الفعل، والإبداع فإنه إخراج ما في الإمكان، والعدم إلى الوجوب والوجود ومعلوم أنه

ألف على خلاف القياس. قوله: (فقال الخ) أي يا فلان اسمع وأعظك مجزوم في جواب
الأمر، والخطة بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة، وهي الخصلة المهمة وفي نسخة
بخطبة والظاهر أنه تحريف، وسميعاً منصوب بمقدر أي ناديت سميعاً أو حال، وفي نسخة
سمعنا وأصيبي أي تكلمي بالصواب. قوله: (وعلى هذا) أي على قراءة التخفيف وإذا كان من
سليمان فهو بتقدير القول، والوقف على يهتدون على هذه القراءة استحساناً وعلى غيرها ليس
كذلك للفصل بين العامل ومعموله فتزيد آية أخرى في هذه السورة، وأورد هذا على قوله في
التيسير أن اختلافهم في رؤس الآي في موضعين أولوا بأس شديد وصرح ممزّد من قوايرير ورد
بأنه لا يلزم من تعلقه بما قبله، وعدمه كونه آية أو بعض آية كما في كثير من الآيات والآيات
توقيفية ليس مدارها على الوقف وعدمه، وفيه نظر لأنه لو كان كذلك جاز الوقف بحسب
الظاهر فتأمل، وجملة الأمر بالسجود معترضة وقوله صح أن يكون استثناءً أي جملة مستأنفة
إشارة إلى أنه يصح أن يكون استثناءً من كلام الهدد إما خطاباً لقوم سليمان للحث على عبادة
الله، أو لقوم بلقيس بتنزيلهم منزلة المخاطبين قيل وأما كونه من كلام سليمان عليه الصلاة
والسلام فيأباه، قوله قال: سننظر بعده، وقوله وعلى الأول أي قراءة التشديد. قوله: (وعلى
الوجهين) أي القراءتين وكونه أمراً أو ذماً أما على الأول فظاهر ولو حكاية، وأما على الذم فإنه
في معنى الأمر بخلافه، وفيه رد على الزجاج في قوله بوجوب السجدة مع التخفيف دون
التشديد، ولذا قال الزمخشري إنه غير مرجوع إليه لمخالفته لما صرح به الفقهاء، وقوله في
الجملة أي ولو مرة في العمر، وقوله لا عند قراءتها أي حين تقرأ يجب ذلك على القارئ
والسامع. قوله: (وقرئ هلا وهلا) بتخفيف اللام وتشديدها، وقوله وألا تسجدون وهلا
تسجدون بإثبات النون والتخفيف والتشديد أيضاً فيكون للعرض أو للتخصيص، ويسجدون
يحتمل الغيبة والخطاب وتحريز هذه القرائت وتوجيهها له تفصيل في الشواذ لم نذكره لطوله.
قوله تعالى: ﴿مَا يَخْفُونَ وَمَا يَعْلَنُونَ﴾ المراد وصف علمه بالإحاطة التامة حيث استوى فيه

يختص بالواجب لذاته، وقرأ حفص والكسائي ما تخفون وما تعلنون بالباء ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ الذي هو أوّل الأجرام وأعظمها، والمحيط بجملتها فيبين العظمتين بون عظيم ﴿قَالَ سَنَنْظُرُ﴾ سنعرف من النظر بمعنى التأمل ﴿أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ أي أم كذبت والتغيير للمبالغة ومحافظة الفواصل ﴿أَذْهَبَ بِكُنُوزِنَا هَكَذَا فَآلِقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ ثم تنح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ﴿فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ ماذا يرجع بعضهم إلى بعض

الباطن، والظاهر ولذا قدّم ما يخفون مع مناسبتة لما قبله من الخبء وكمال القدرة من قوله يخرج الخبء، وقوله وهو يعم الخ لكون الشمس مخبوءة بالليل والكواكب بالنهار، وقوله بل الإنشاء انتقال إلى ما هو أشدّ خفاء، والفرق بين الإنشاء والإبداع أنّ الأوّل ما له مادة موجودة كان الشيء فيها بالقوّة، والثاني ما ليس كذلك وقوله بالقوّة متعلق باستقر الذي تعلق به قوله في الشيء لا بما في قوله في الشيء من معنى الفعل، والمراد بالإمكان الإمكان الصرف وبالوجوب الوجوب بالغير لأنّ الممكن يجب بعلته، وهو لا ينافي الإمكان الذاتي، وهو مذهب الحكماء وكأنه عطف عليه الوجود للتفسير والإشارة إلى مذهب غيرهم. قوله: (ومعلوم أنه) أي ذلك الإخراج يختص بالواجب وجوده، وهو الله تعالى والقراءة بقاء الخطاب إمّا على أنه خطاب للناس، أو لقوم سليمان أو لقوم بلقيس بتنزيلهم منزلة الحاضرين على الوجوه السابقة، وقوله الذي هو أوّل الأجرام بيان لوجه تخصيصه بالذكر بناء على ما ورد أنه أوّل ما خلق الله. قوله: (فيبين العظمتين) وفي نسخة العظيمين والبون البعد المعنوي، والفرق البين أي عظمة عرش الله الحقيقية التي هي أعظم من كل شيء ليست كعظمة عرش بلقيس التي هي بالنسبة إلى بعض مخلوقات فلا تسوية بينهما، وإن وقع ذلك في التعبير وفي الصحاح البون الفضل والمزية يقال بأنه يبوته وبينهما بون بعيد وبين بعيد، والواو أفصح فأما في البعد الحقيقي فيقال إنّ بينهما لبينا لا غير كما حققه أهل اللغة، فمن قال البون بحسب المكان أو الشرف لم يصب. قوله: (من النظر بمعنى التأمل) أي التفكير، والتدبر وهو تفعل من الأمل كما تقدّم يقال نظر فيه إذا تأمل، وإليه إذا رآه وله إذا راعاه ومن كلام المأمون ما أحوجني إلى ثلاث صديق أنظر إليه، وفقير أنظر له وكتاب فيه. قوله: (والتغيير للمبالغة) أي لم يقل أم كذبت وهو أخصر وأشهر لأن هذا أبلغ لإفادته انخراطه في سلك الكاذبين، وعده منهم فهو يفيد أنه كاذب لا محالة على أتم وجه، ومن كان كذلك لا يوثق به لكنه أورد عليه أنّ أصدقت أم كذبت أبلغ هنا، وأنسب بالمقام لأنه على هذا اتهم بالكذب، وعلى ذلك علم كذبه فيتعين أنه لمرعاة الفاصلة، وليس بشيء لأنّ وجه المبالغة أنّ أحقر مخلوق إذا كذب بين يدي عظيم يخشى سطوته دل على أنه شديد الكذب حتى لا يملك نفسه في أيّ موطن كان فتدبر. قوله: (ثم تنح عنهم الخ) إنما حملة عليه لأنّ التولي بالكلية ينافي قوله فانظر إلا أن يحمل على القلب، وهو غير مناسب، وقوله تتوارى فيه أن تختفي، وفي نسخة فتوار فيه والتواري مأخوذ من السياق لأنّ نظره من مكان قريب يتبادر منه ذلك فسقط ما قيل إنه لا دلالة في الكلام عليه، والتعبير بالإلقاء والطرح

من القول ﴿قَالَتْ﴾ أي بعدما ألقى إليها ﴿يَتَأْتِيَ الْمَلَأُ إِنَّ أَلْفَى لَكَ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ لكرم مضمونه، أو مرسله لأنه كان مختوماً أو لغرابية شأنه إذا كانت مستلقية في بيت مغلقة الأبواب فدخل الهدهد من كوة وألقاه على نحرها بحيث لم تشعر به ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾ استئناف كأنه قيل لها ممن هو وما هو فقالت إنه أي إن الكتاب، أو العنوان من سليمان ﴿وَأِنَّهُ﴾ أي وإن المكتوب أو المضمون وقرئنا بالفتح على الإبدال من كتاب أو التعليل لكرمه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَقُولُوا عَلَىٰ﴾ أن مفسرة، أو مصدرية فيكون بصلته خبر محذوف أي هو أو المقصود أن لا تعلوا أو بدل من كتاب ﴿وَأَتَوَيْنَا مَسْجِدَ﴾ مؤمنين أو منقادين، وهذا الكلام في غاية

لأن تبليغه لا يمكن بدونه، وجمع الضمير لأن المقصود تبليغ ما فيه لجميع القوم. قوله: (ماذا يرجع بعضهم الخ) إشارة إلى أن رجوع متعد فإنه يكون متعدياً ولازماً، ومن القول بيان لماذا ولا يبعد أن يلهم الله ذلك الهدهد ما يفهم به الكلام، ولا ينافيه قوله انظر لأنه بمعنى تأمل والتأمل يكون للأقوال والأفعال ولا حاجة إلى جعل النظر مجازاً عن مطلق الإدراك. قوله: (بعدما ألقى إليها) إشارة إلى أن فيه إيجازاً كما في المثل السائر، والتقدير فلما أخذ الكتاب وذهب به وألقاه وقرأته قالت: وقيل إنه لا حاجة إلى التقدير لأنه مفهوم من سياق الكلام، وأنه استئناف جواب عن سؤال تقديره فما قالت لما صل إليها الكتاب. قوله: (لكرم مضمونه) يعني أن وصفه بالكرم إما لأنه بمعنى الشرف، وشرف الكتاب بشرف مضمونه كما في زوج كريم، وهو بهذا المعنى لا يختص بالإنسان أو الإسناد مجازي، أو هو بتقدير مضاف أي كريم مرسله وقد كانت تعرف شرفه، وعلو منزلته بالسمع أو هي عرفته من كونه مختوماً باسمه على عادة الملوك والعظماء وإليه أشار بقوله لأنه الخ، وقد وقع في نسخة أو لأنه بالعطف فيكون كريماً بمعنى مختوماً قال في شرح أدب الكاتب يقال أكرمت الكتاب فهو كريم إذا ختمته، وفي الحديث: «كرم الكتاب ختمه»^(١) وقال ابن المقفع من كتب إلى أخيه كتاباً ولم يختمه فقد استخف به. قوله: (أو لغرابية شأنه الخ) يعني أنه لكونه كما ذكر أمراً غريباً يدل على شأن عظيم لمرسله، ومعناه فهذا وجه أعم مما قبله، وقوله مستلقية بمعنى نائمة في الفراش، وقوله كأنه الخ إشارة إلى أنه استئناف بياني، وقوله أو العنوان وهو ما يكتب على ظاهره لفظ من سليمان وهذا بقرينة الحال والمعتاد وإلا فالعنوان لم يذكر قبل، وقرئ بفتح إن فيهما على أنه بدل أو بتقدير لام التعليل قبله كما ذكره ومعنى أنه بسم الله الخ إنه هذا اللفظ أو ملتبس به. قوله: (أن مفسرة) بمعنى أي والمفسر

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٢٧٧ مجمع البحرين) والقفاقي في «مسند الشهاب» ٣٩ كلاهما من حديث ابن عباس، من طريق محمد بن مروان به. ومحمد بن مروان هو السري الصغير تركوه واتهمه بعضهم بالكذب ووضع الحديث، ومحمد بن السائب هو الكلبي قال أبو حاتم: أجمعوا على ترك حديثه، واتهمه بالوضع جماعة، وأبو صالح ضعفه البخاري وقال الأزدي: كذاب، وقال ابن معين لا بأس به، كذا في «فتح الوهاب».

الوجازة مع كمال الدلالة على المقصود لاشتماله على البسملة الدالة على ذات الصانع تعالى وصفاته صريحاً، أو التزاماً والنهي عن الترفع الذي هو أم الرذائل، والأمر بالإسلام الجامع لأتمهات الفضائل، وليس الأمر فيه بالانقياد قبل إقامة الحجّة على رسالته حتى يكون استدعاء للتقليد، فإنّ إلقاء الكتاب إليهما على تلك الحالة من أعظم الأدلة ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ

ألقى إليّ كتاب أو كتاب نفسه لتضمنهما معنى القول دون حروفه، ولا ناهية على هذا وإذا كانت مصدرية فهي نافية، وضمير هو للكتاب بمعنى المكتوب كضميري إنه وتقدير المقصود ناظر إلى أنّ ضمير إنه الأوّل للعنوان والثاني للمضمون أي ما تضمنه باطنه، وإنه فيهما إما من كلام سليمان عليه الصلاة والسلام أو بقرينة وبدلاً من الكتاب إما على تقدير اللام أو على جواز تعدّد البدل وفيه كلام للنحاة. قوله تعالى: ﴿وائتوني مسلمين﴾ (إن كانت لا ناهية فعطف الأمر عليه ظاهر، وإن كانت نافية وأن مصدرية فبناء على جواز وصلها بالأمر وعطف الإنشاء على الخبر لكونه في تأويل المفرد، وقوله مؤمنين بناء على معناه المتعارف وأنّ الإسلام، والإيمان متساويان وأنّ دعوته للإيمان دعوة النبوة لا الملك، وما بعده على أنّ المراد به معناه اللغوي، وأنّ الدعوة دعوة الملك وقد رجح هذا بأن قولها إنّ الملوك الخ صريح في دعوة السلطنة ورد بأنّ اللائق بشأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن تكون دعوتهم وغضبهم لله، وهو الموافق للرواية هنا وقولها إنّ الملوك الخ لعدم تيقنها لبنوتّه حينئذ. قوله: (وهذا الكلام في غاية الوجازة الخ) وجه الوجازة تضمنه لمعان كثيرة في ألفاظ قليلة لتضمنه الدلالة على ذات الله وصفاته والأمر والنهي، وكذا كانت كتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جملاً لا يطيلون ولا يكثرون، وإطلاق الصانع عليه تعالى بمعنى الخالق ورد في الحديث كقوله: «إن الله صانع كل صانع وصنعتة»^(١) ذكره السبكيّ فلا حاجة إلى القول بأنه ورد في قوله صنع الله بناء على الاكتفاء بورود المادة، كما قيل: وقوله أو التزاماً كذا في أكثر النسخ، والظاهر أن يقال والتزاماً لدلالة الله على الذات صراحة، وعلى الصفات التزاماً والرحمن الرحيم بعكسه كما قيل، والأحسن أن يقال إنّ قوله صريحاً أو التزاماً راجع إلى الصانع فإنه ليس في البسملة دلالة عليه بحسب الظاهر فإن فسر الرحمن الرحيم بمعنى المنعم بجميع النعم التي منها الإيجاد كان صريحاً فيه وإلا فالله، وهو المعبود بحق يدلّ على كونه الخالق التزاماً. قوله: (وليس الأمر) أي بقوله ائتوني الخ وهذا بناء على أنه دعوة نبوة لا سلطنة كما مرّ وهو الظاهر لكن ما ذكره لا يخلو من شيء فإنّ كون إلقاء الكتاب على هذا الوجه معجزة غير واضح خصوصاً، وهي لم تقارن التحدي، ولزوم التقليد غير مسلم لأنّ الجاري منهم الدعوة إلى الإيمان أولاً فإذا عارضوهم أقيم الدليل فهذا هو الرتبة الأولى ولم يصدر منهم معارضة حتى يحتاج إلى ذكر.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» ١٩٠ والبخاري في خلق أفعال العباد ٩٢ كلاهما من حديث حذيفة، وإسناده حسن رجاله ثقات.

أَفْتَوِي فِي أَمْرِي ﴿ أجيبيوني في أمري الفتوي، واذكروا ما تستصوبون فيه ﴿ مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا ﴾ ما أبت أمراً ﴿ حَتَّى تَشْهَدُونَ ﴾ إلا بمحضركم استعطفتهم بذلك ليمالثوها على الإجابة ﴿ قَالُوا نَحْنُ أَوْلَا قُوَّةً ﴾ بالأجساد والعدد ﴿ وَأَوْلَا بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ نجدة وشجاعة ﴿ وَالْأَمْرُ لِلَّيْلِ ﴾ موكول ﴿ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ من المقاتلة والصلح نطيعك وتتبع رأيك ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾ تزييف لما أحست منهم من الميل إلى المقاتلة بإدعائهم القوى الذاتية والعرضية، وإشعار بأنها ترى الصلح مخافة أن يتخطى سليمان خطتهم فيسرع إلى إفساد ما يصادفه من أموالهم وعماراتهم، ثم إن الحرب سجال لا يدري عاقبتها ﴿ وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً ﴾ بنهب أموالهم وتخريب ديارهم إلى غير ذلك من الإهانة والأسر ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ تأكيد لما وصفت من حالهم وتقرير بأن ذلك من عاداتهم الثابتة المستمرة أو تصديق لها من الله عز وجل ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ ﴾ بيان لما ترى تقديمه في المصالحة والمعنى إني مرسله رسلاً بهدية أدفعه بها عن ملكي ﴿ فَانظُرْهُ يَوْمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ من حالة حتى أعمل بحسب ذلك روي أنها بعثت منذر بن عمرو في وفد وأرسلت معهم غلماناً على زبي

قوله: (في أمري الفتوي) أي في هذا الأمر الحادث والفتوي بتشديد الياء فاعيل بمعنى فاعل ومنه الفتوى، لأنها جواب الحوادث وهو من الفناء في السن، والمراد بالفتوى هنا الإشارة عليها في هذه الحادثة بما يقتضيه رأيهم وتدبيرهم، وفي نسخة في أمر الفتوى والأولى أصح وأقوى، وقوله ما أبت أمراً أي أقطعه وفي نسخة ما أتيت، وفي أخرى أثبت وقطع الأمر فصل القضية بالحسم فيها ولذا قرأ ابن مسعود رضي الله عنه قاضية، وما كنت المراد به أنها استمرت على ذلك أو لم يقع منها غيره في الزمن الماضي فكذا في هذا وحتى تشهدون هو غاية للقطع، والممالة المساعدة ومنه الملاء والعدد جمع عدة وهي ما يعد من آلات الحرب، والنجدة بكسر النون وبعدها جيم ودال مهملة المراد بها البلاء في الحروب. قوله: (موكول) يشير إلى أن الخبر مقدر مؤخرًا ليفيد الحصر المقصود لفهمه من السياق وإليك متعلق به، وهذا تسليم للأمر إليها بعد تقديم ما يدل على القوة حتى لا يتوهم أنه ناشئ من العجز، وقيل معناه نحن جند شأننا الطاعة والحرب لا الرأي والتدبير وقوله نطيعك وتتبع رأيك وقع في نسخة مجزوماً في جواب الأمر والأمر في النظم بمعناه المعروف أو بمعنى الشأن، وجمع الملوك للدلالة على أنه أمر عام في جنسهم فهو لا محالة صادر منه وقوله تزييف أي رد وهو استعارة من زيوف النقود لردّها، وأحست بمعنى فهمت مجازاً والعرضية بالعدد كما مر والخطط جمع خطة بالكسر، وهي الديار وأراضيها وبينه وبين التخطي تجنيس. قوله: (ثم إن الحرب سجال لا يدري عاقبتها) هذا مثل مستعار من المساجلة وهي المناوبة في السقي من السجل وهو الدلو يعني كل من زوالها تارة يغلب وتارة يغلب ولا اعتماد على قوة وشوكة فكم من ضعيف غلب، وقوي غلب فقوله لا يدري عاقبتها تفسير للمراد منه هنا وأنه كناية عن عدم الوثوق فسقط، ما قيل إنه

الجواري وجواري على زي الغلمان، وحقاً فيه دزة عذراء وجزعة معوجة الثقب، وقالت إن كان نبياً ميز بين الغلمان والجواري وثقب الدرّة ثقباً مستويّاً وسلك في الخرزة خيطاً فلما وصلوا إلى معسكره ورأوا عظمة شأنه تقاصرت إليهم نفوسهم فلما وقفوا بين يديه، وقد سبقهم جبريل بالحال وطلب الحق وأخبر عما فيه فأمر الأرضة فأخذت شعرة، ونفذت في الدرّة وأمر دودة بيضاء فأخذت الخيط ونفذت في الجزعة، ودعا بالماء فكانت الجارية تأخذ الماء بيدها فتجعله في الأخرى، ثم تضرب بها وجهها والغلام كما يأخذه يضرب به وجهه، ثم زد الهدية ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنُ﴾ أي الرسول أو ما أهدت إليه، وقرىء فلما جاؤا ﴿قَالَ

غير مناسب للمقام فإنه إنما يقال لمن غلب مرّة، وكونه على طريق الفرض أي لو سلم أنكم غلبتم مرّة فالحرب سجال، والعطف بضم يقتضيه كما قيل ليس بشيء لأنّ المعنى المراد أنه يخزّب الديار إن فررنا ولم نقاتله، وإن قاتلناه فلا نعرف ما يكون حالنا فالصلح خير وعطفه بضم لتفاوت رتبته وكون معنى المثل ما ذكر غير مسلم فإنه يقوله من لم يقاتل أصلاً كما صرّحوا به، وقوله وجعلوا الخ لم يقل وأذلوا أعزة أهلها مع أنه أخصر للمبالغة في التصيير والجعل وقوله وكذلك يفعلون أي الملوك أو سليمان ومن معه، وهذا أولى فإنه يكون تأسيساً لا تأكيداً كما ذكره ولو قيل كلام المصنف يحتمله، والتأكيد لاندراجه تحت الكلية جاز. قوله: (دزة عذراء) أي لم تثقب وهو استعارة حسنة، والجزعة بكسر الجيم وتفتح وسكون الزاي والعين المهملة نوع من الجواهر ملوّن وتعويج نفيها لثلا يمكن إدخال سلك فيها، والمعسكر محل العسكر وقوله تقاصرت إليهم نفوسهم أي أظهرت القصر بمعنى الحقارة والمراد أنه اتضح لهم أنها حقيرة، أو المعنى أنهم نظروا إلى أنفسهم متقاصرين من قولهم قصر في عمله أو من القصور وهو ضدّ تطاول بمعنى تعظم، قال المعري:

وعند التناهي يقصر المتطاول

وإليهم بمعنى عندهم أو هو لتضمينه معنى راجعة إليهم تاركة للترفع، وقد ذكرها الأزهرى في تهذيبه وأخطأ من أنكر مفرداً كالعلامة في شرح الكشاف، وقوله بالحال أي ببيان الحال وطلب الحق بضم الحاء وتشديد القاف بمعنى الحقّة، وهي معروفة وهو بالواو في النسخ والظاهر حذفها جواب لما، وقد يقال جواب لما قوله فأمر الأرضة وهي الدويبة المعروفة فإنه يجوز اقترائه بالفاء كما صرّحوا به، وقوله وأخبر أي الرسول عما فيه وفاعله ضمير سليمان، وقوله فأخذت شعرة أي فثبتهت فأخذت الفاء فصيحة، وقوله ونفذت بالمعجمة بمعنى خرقتها بدخولها، وقوله فتجعله في الأخرى أي اليد الأخرى قيل إنه كان عادة نساء ذلك الزمان فميز به الذكور من الإناث، وقوله تضرب بها أي باليد الأخرى والمعنى تصبه عليه، وقوله كما يأخذه الكاف للمفاجأة أي في حين أخذه، وما وقع من إخباره بما لم يره وما معه معجزة له.

قوله: (أي الرسول) هذا أولى لموافقته للقراءة الأخرى، ولذا قدّمه ونسبه المجيء إلى الهدية مجازية، والمراد بالمرسل بلقيس وذكره لتأويله بالشخص، وضمير الجمع حينئذ لتعدد

أَتَمِدُونَنِي بِمَالِي ﴿٣٧﴾ خطاب للرسول ومن معه أو للرسول والمرسل على تغليب المخاطب، وقرأ حمزة ويعقوب بالإدغام وقرىء بنون واحدة وبنونين وحذف الياء ﴿فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾ من النبوة، والملك الذي لا مزيد عليه، وقرأ نافع وأبو عمرو وحفص بإسكان الياء وبإسقاطها الباقون، وبإمالتها الكسائي وحده ﴿خَبِيرٌ مِّمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ فلا حاجة إلى هديتكم ولا وقع لها عندي ﴿بَلْ أَنتَ بِهَدِيَّتِكَ فَرِحُونَ﴾ لأنكم لا تعلمون إلا ظاهراً من الحياة الدنيا فتفرحون بما يهدي إليكم حباً لزيادة أموالكم، أو بما تهدونه افتخاراً على أمثالكم والإضراب عن إنكار الإمداد بالمال عليه وتعليقه إلى بيان السبب الذي حملهم عليه وهو قياس حاله على حالهم في قصور الهمة بالدنيا والزيادة فيها ﴿أَرْجِعْ﴾ أيها الرسول ﴿إِلَيْهِمْ﴾ إلى بلقيس وقومها

الرسول أو لإطلاق الجمع على الاثنين وفي القراءة بنون واحدة المحذوف نون الوقاية ويجوز أن تكون الأولى فرفعه بعلامة مقدرة والقراءة بنونين لنافع وأبي عمرو ويني الفعل للمجهول لشهرتها وإن كان دأب المصنف التعبير بمثله في الشواذ لكنه غير مطرد منه. قوله: (فما آتاني الله الخ) فسر بالنبوة والملك، وإن كان المناسب للمفضل عليه وقوله أتمدوني بمال ذكر أمر دنيوي لأن هذا أبلغ لأن من بلغ الغاية في الوصول إلى ما في الدارين كيف يحتاج إلى إمداد غيره، وقوله فلا حاجة الخ إشارة إلى أن المراد من تفضيل حاله ليس الافتخار والفرح به بل هو كناية عن عدم قبوله لهديتهم، ثم إن اقتراعه بالفاء دون الواو الحالية على إنها قيد لما أنكر فتكون هذه الجملة معلومة، وتسمى مثلها الحال المقررة للإشكال كما في نحو أنهيني وأنا صديقك القديم، وهنا الأمر ليس كذلك فجعل علة له، والعلة كالمعلل لا يجب أن تكون معلوماً فيحتاج للبيان كما في الكشف وشروحه، والوقع مصدر بمعنى الاعتبار كما يقال له موقع عندي. قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ﴾ الخ) إضراب عما فهم أي أنا لا أفرح بل أنتم أو عن إنكار الإمداد وتعليقه إلى بيان ما حملهم عليه من قياس حالهم على حاله كما سيذكره المصنف رحمه الله، والهدية تضاف إلى المهدي والمهدي إليه كالعطية كما في الكشف وإليهما أشار بقوله بما يهدي إليكم أو بما تهدونه ويحتمل أنه عبارة عن الرد أي من حقمكم أن تأخذوا هديتكم وتفرحوا بها لا أنا ولما فيه من الخفاء تركه المصنف رحمه الله لأنه ليس بخارج عما ذكر إلا بمغايرة اعتبارية. قوله: (والإضراب الخ) هذا هو الوجه الثاني، وهو ظاهر لأنه إضراب انتقالي عن جملة ما قبله وإنكار الإمداد من قوله أتمدوني بمال وعليه متعلق بالإنكار وضميره للرسول، والإفراد لأنهم في حكم شيء واحد أو بالنظر إلى الرسول دون من معه أو لسليمان والجزا والمجورور حال من الإمداد أو متعلق به لتضمنه معنى الامتنان أو لما فيه من معنى الإعانة وقوله وتعليقه بالجزء معطوف على إنكار، وهو المستفاد من قوله فما آتاني الخ. قوله: (إلى بيان) خبر قوله الإضراب، وقوله حملهم عليه أي على الإمداد، وقوله في قصور الخ هو جار على الوجهين في إضافة هديتكم لأنه إذا قصرت همتهم على الدنيا على ازديادها سرهم ما يهدي إليهم لأنه يزيد في مالهم، وما يهدونه لأنه يزيد فخرهم واشتبارهم ولأن الهدايا للعظماء

﴿فَلَنَأْيِسُّنَهُمْ بِمِثْرِ لَآ فِئْلَ هُمْ بِهَا﴾ لا طاقة لهم بمقاومتها ولا قدرة لهم على مقابلتها، وقرىء بهمهم ﴿وَلَنُفْرِجَنَّ لَهُمْ مِّنْهَا﴾ من سبأ ﴿أَذَلَّةٌ﴾ بذهاب ما كانوا فيه من العز ﴿وَهُمْ صَاعِقُونَ﴾ أسراء مهانون ﴿قَالَ يَتَأْتِيَا الْمَلَأُ أَجْمَعُ يَا أَيُّهَا بَعْرُشِيهَا﴾ أراد بذلك أن يريها بعض ما خصه الله تعالى من العجائب الدالة على عظيم القدرة، وصدقه في دعوى النبوة، ويختبر عقلها بأن ينكر عرشها فينظر أتعرفه أم تنكره ﴿قَبْلَ أَنْ يَأْتُوهُنَّ مُسْلِمِينَ﴾ فإنها إذا أتت مسلمة لم يحل أخذه إلا برضاها ﴿قَالَ عِفْرِيَّتُ﴾ خبيث ما رد ﴿مِنَ الْجِنَّ﴾ بيان له لأنه يقال للرجل الخبيث المنكر المعفر أقرانه، وكان اسمه ذكوان أو صخرأ ﴿أَنَا ءَايِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ﴾ من مجلسك للحكومة وكان يجلس إلى نصف النهار ﴿وَأَيُّهَا عَلَيْهِ﴾ على حمله ﴿لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ لا أختزل منه

قد تفيد ما هو أزيد منها مالا أو غيره كمنع تخريب ديارهم هنا فما قيل إن قوله والزيادة فيها يوهم اختصاص بيان وجه الإيضراب بالوجه الأول فإن الزيادة فيه دون الثاني إذ فيه نقص المال لكن إذا لوحظ أن إهداء الهدايا العظيمة لا يتيسر بدون كثرة المال يظهر انتظام الزيادة لكلا الوجهين ناشئ من زيادة القصور. قوله تعالى: ﴿ارجع﴾ جعله المصنف أمراً للرسول وجوز في الكشف أن يكون للهدهد أيضاً بأن يحمله كتاباً ولم يذكره المصنف لضعفه دراية ورواية، وقوله فلنأتينهم الخ قيل إنه جواب شرط مقدر أي إن لم يأتوني مسلمين فلا يتوهم أنه حث في يمينه إذ لم يقل إن شاء الله، وقوله لا طاقة أي لا قدرة فالقبل بمعنى المقاتلة بالمقابلة جعل مجازاً أو كناية أو كناية عن القدرة عليها، والصغار الذل والعرش السرير والمراد بالملا من عنده من الجن والإنس، وكان الرسول رجع إليها وأخبرها بعظمتها فعملت أنها لا تقاومه فحفظت عرشها وتجهزت للخروج إليه كما قيل. قوله: ﴿فإنها إذا أتت الخ﴾ هذا مروى عن قتادة وليس هذا غنيمة ولم يذكر أحد أنه أخذه لتملكه، وإنما أراد إظهار معجزته وقوته لها فلا يرد أن الغنائم لم تحل لأحد قبل نبينا ﷺ، ولا ينافي رد الهدية وتعليقه بقوله: ﴿فما آتاني الله خير مما آتاكم﴾ كما قيل لأن هذا ليس بهدية لها، وأما ما يفهم منه من حل أخذه قبل إسلامها وحيازته فلأنه مال حربي يجوز إتلافه، والتصرف فيه بغير رضاه بخلاف مال المسلم مع أن الظاهر أنه بوحى فيجوز أن يكون من خصوصياته لحكمة كما أشاروا إليه فلا إشكال فيه أصلاً. قوله: ﴿لأنه يقال للرجل الخبيث المنكر المعفر أقرانه﴾ أي الذي يغلب قرنه ويصرعه، ويمرغه في التراب فهو بحسب الأصل والاشتقاق لا يختص بالجن حتى يكون قوله من الجن بعد عفريت لفوا لأنه يقال رجل عفر وعفريه نفريه وعفريت نفريت وعفارية نفارية إذا كان خبيثاً، وفي الحديث: ﴿إن الله يبغض العفريت النفريت﴾^(١) فالتاء زائدة في آخره للمبالغة، وقوله وكان يجلس الخ بيان لأن ما ذكر مبين لمقدار زمان الإتيان لكونه معلوماً حيثئذ. قوله: ﴿على حمله﴾

(١) ذكره ابن الأثير في النهاية ٣/ ٢٦٢ بدون إسناد بلفظ «إن الله يبغض العفريّة النفريّة» هو الداوي الخبيث الشّرير اه ولم أره مستنداً، وهو غريب.

شيئاً ولا أبدله ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ آصف بن برخيا وزيره أو الخضر أو جبريل، أو ملك أیده الله به أو سليمان نفسه فيكون التعبير عنه بذلك للدلالة على شرف العلم، وأن هذه الكرامة كانت بسببه والخطاب في ﴿أَنَا أَنَا بِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ للعفريت كأنه استبطأه فقال له ذلك أراد إظهار معجزة في نقله فتحذاهم أولاً ثم أراهم أنه يتأتى له مالا يتهاى لعفاريت الجنّ فضلاً عن غيرهم، والمراد بالكتاب جنس الكتب المنزلة أو اللوح وآتيك في الموضوعين صالح للفعلية والاسمية، والطرف تحريك الأجفان للنظر فوضع

لم يقل على إتيانه كما هو المتبادر لأن قوله قويّ قرينة عليه، وإن لم يقل قادر وقوله لا أختزل بالخاء والزاي المعجمتين بمعنى لا أقتطع شيئاً من جواهره وذهبته تفسير للأمانة، والاختزال بهذا المعنى صرح به أهل اللغة فلا عبرة بمن أنكروه من شراح الألفية، والقوة صفة تصدر عنها الأفعال الشاقة، ويطلق بها من قامت به تحمل الأجرام العظيمة فلذا اختير قويّ على قادر هنا، وآصف بالمدّ وزيره أو كاتبه وبرخيا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الخاء المعجمة وبعده مثناة تحتية ويمدّ ويقصر، وبه استدللّ على إثبات الكرامات لكنه مع الاحتمال يسقط الاستدلال، وقوله أیده الله به أي قويّ الله سليمان عليه الصلاة والسلام بمعونته وسببته وكون المراد أيد الله الملك بالعلم بعيد. قوله: (أو سليمان نفسه) ولا يرده الخطاب في آتيك لأنه على هذا للعفريت كما صرح به المصنف رحمه الله فلا يتوهم منافاته لهذا التفسير فإنّ حقه أنا آتي به، ولا قوله فلما رآه إذ المناسب فلما أتى به لأنّ قوله آتيك باعتبار سببته له، وقوله رآه عنده للإشارة إلى أنه لا حول ولا قوة فيه فهو كقوله: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ [سورة الأنفال، الآية: ١٧] فإن أراد أنه مخالف للظهور فهو الذي أخره، وقوله التعبير الخ يعني على هذا الوجه بيان لنكتة الأطناب فيه، والمراد بالكرامة ما أكرمه الله به لا معجزة لأنها لم تقارن التحدي، وقوله بسببه يعني لا بقوة جسمانية كما ذكره العفريت. قوله: (أو أراد إظهار معجزة في نقله) أي نقل عرشها سريعاً، وقيل المناسب عطفه بالواو إذ لا يفهم منه وجه إيراد كاف الخطاب، وإنما يفهم منه وجه قوله أيكم يأتيني مع أنّ الإتيان يقع منه آخراً إذا الإظهار الذي ذكره حاصل ولو بلا خطاب، ولذا قيل ينبغي أن لا يكون حيثئذ الخطاب للعفريت بل لكل أحد كما في قوله: ﴿ذلك أدنى أن لا تعولوا﴾ [سورة النساء، الآية: ٣] ولا يخفى أنه لا تحدى فيما قبله، ولذا قال فيه كرامة فالتقابل بينهما يقتضي العطف بأو والتحدي يقتضي أنه كان بعضهم منكرأ، وتخصيص الخطاب بالعفريت لامتيازه من بينهم بدعوى القدرة على الإتيان به وهو ظاهر من كلام المصنف، وقوله والمراد الخ يعني على الأولين والأخير، وقوله واللوح على الثالث والرابع ويجوز التعميم. قوله: (والطرف تحريك الأجفان للنظر) فهو مقدّمة النظر كما أنّ مقدّمة الرؤية، ثم تجوز به عن النظر والعين نفسها ولكونه مصدرأ في الأصل كثر إفراده وإليه أشار بقوله فوضع موضعه أي موضع النظر بمعنى عبر به عنه لأنّ الردّ والارتداد أظهر فيه، وقيل لا حاجة إلى لوضع المذكور إذ المراد قبل ارتداد تحريك الأجفان بطقها بعد فتحها، وفيه

موضعه ولما كان يوصف الناظر بإرسال الطرف كما في قوله:

وكنت إذا أرسلت طرفك رائداً لقلبك يوماً أتعبتك المناظر

وصف برد الطرف والظرف بالإرتداد والمعنى أنك ترسل طرفك نحو شيء فقبل أن تردّه أحضر عرشها بين يديك، وهذا غاية في الإسراع ومثل فيه ﴿فَلَمَّا رَاهَا﴾ رأى العرش ﴿مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ حاصلاً بين يديه ﴿قَالَ﴾ تلقياً للنعمة بالشكر على شاكلة المخلصين من عباد الله تعالى ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾ تفضل به عليّ من غير استحقاق والإشارة إلى التمكن من إحضار العرش في مدة ارتداد الطرف من مسيرة شهرين بنفسه أو غيره، والكلام في إمكان مثله قد مرّ في آية الإسراء ﴿يَلْبُوثُ أَشْكَرُ﴾ بأن أراه فضلاً من الله تعالى بلا حول مني ولا قوّة وأقوم بحقه ﴿أَمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ بأن أجد نفسي في البين أو أقصر في أداء مواجبه، ومحلها

نظر. قوله: (ولما كان يوصف الناظر الخ) بيان للتجاوز في ارتداد النظر بأنه لما عبر عن النظر بالإرسال تعبيراً شائعاً والإرسال الإطلاق، والتسريح وهو إما لتوهم نور امتدّ من العين إلى المرئي، وإما لتهيئة الآلات للتحريك وتوجيهها نحو المنظور فعبّر عن مقابله بالردّ لذلك فيكون استعارة تمثيلية على استعارة أخرى أو مشاكلة. قوله: (وكنت الخ) هو لعبد الله بن طاهر الحماسي وبعده:

رأيت الذي لأكله أنت قادر عليه ولا عن بعضه أنت صابر

والرائد طالب الماء والكلال للقوم، وهو حال وأتعبتك جواب إذا والمناظر جمع منظر، وقوله رأيت الذي الخ تفصيل لقوله أتعبتك المناظر أي إذا جعلت عينك طالبة لقلبك ما يهواه أوقعتك في المشاق التي لا تقدر على تحصيلها، ولا تصبر على تركها كما قيل من أرسل طرفه استدعى حتفه، وقوله وصف برد الطرف جواب لما، وقوله والظرف معطوف على الضمير المستتر فيه للفواصل، وقوله والمعنى أي معنى الآية ولمح البصر وردّ الطرف تمثيل للسرعة، وقوله والمعنى الخ إن كان المراد ما روي أن أصف قال لسليمان مدّ طرفك، وقبل ردّ طرفه حضر عنده فهو حقيقة لا مثل فقوله ومثل وجه آخر كما في الكشاف ولا يلزم أن يكون مجازاً كما هو في اصطلاح أهل المعاني، وهذا يعرفه من تتبع كتب الأمثال، ويحتمل أن يريد بيان ما كنى به عنه تمثيلاً فهو وجه واحد. قوله: (حاصلاً بين يديه) متعلق الظرف إذا كان كوناً عاماً كحاصل ومستقرّ وجب حذفه عند النحاة، ولذا أشكلت هذه الآية عليهم فذهب ابن مالك إلى أنه أغلبي، وأنه قد يظهر كما في هذه الآية وقوله:

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ومن لم يجوّزه قال مستقرّاً هنا بمعنى ساكناً غير متحرّك فهو خاص أو الظرف متعلق برآه، وإذا كان بمعنى ساكناً فالمراد أنه قاز على حاله الذي كان عليه فلا يرد عليه أنه لا فائدة فيه فلا يناسب المقام كما قيل هكذا قرّره النحاة، وغيرهم فمن ذكره بحثاً من عنده فقد أغرب

النصب على البذل من البياء ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ لأنه به يستجلب لها دوام النعمة، ومزيدها ويحط عنها عبء الواجب ويحفظها من وصمة الكفران ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَيْبَ غَنِيٍّ﴾ عن شكره ﴿كَرِيمٌ﴾ بالإنعام عليه ثانياً ﴿قَالَ تَكْرُؤًا لَهَا عَرْشَهَا﴾ بتغيير هيئته وشكله ﴿سَنَنْظُرُ﴾ جواب الأمر، وقرىء بالرفع على الاستئناف ﴿أَتَهْدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾ إلى معرفته، أو الجواب الصواب، وقيل إلى الإيمان بالله ورسوله إذا رأت تقدم عرشها وقد خلفته مغلقة عليها الأبواب موكلة عليها الحراس ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ﴾ تشبيهاً عليها

وشاكلة المخلصين طريقتهم، وقوله من غير استحقاق أي استحقاق بالذات فلا يتوهم أنه سوء أدب، وقوله والإشارة الخ أو إلى الحضور، وقوله من مسيرة شهرين لأنه تحوّل في أثناء ذلك من صنعاء إلى الشام كما قيل، وإلا فمسافته من صنعاء ثلاثة أيام وما مرّ في الإسراء تقدم تحقيقه، وقوله بأن أجد نفسي في البين أي بأن أثبت لنفسي وجوداً وتصرفاً في ذلك وليس البين بمعنى البعد كما توهم. قوله: (ومحلها النصب) أي محل هذه الجملة، وفي نسخة محلها أي أشكروا كفر وقد جعله في سورة الملك مفعولاً ثانياً للفعل البلوى لتضمنه معنى العلم، وقوله فإنما يشكر يعني فائدة الشكر عائدة إليه فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ وشكرهم، والعبء كالحمل لفظاً ومعنى، وهو استعارة وليس قوله فَإِنَّ رَبِّي قائم معلوله الذي هو الجزاء، وهو فإنما ضرر كفرانه عليه بقرينة ما قبله حتى يناسب تفسيره بأنه لا يتوقع عوضاً، ولا يفعل لغرض يفوت بفوته لأنه لا يناسب قوله كريم. قوله: (بتغيير هيئته وشكله) قال الراغب التنكير جعل الشيء بحيث لا يعرف ضدّ التعريف ومنه نقل إلى مصطلح أهل العربية، وظاهر أنه لا يكون إلا بتغيير هيئته وشكله عما كان عليه كما ذكره المصنف، ولا فرق بين هذا وبين تفسيره بتغيير معاهده عندهما إلا أنّ قوله عندهما لا وجه له لأنه لم يكن معهوداً لسليمان عليه الصلاة والسلام حتى يذكر، والمعهودية إنما هي لصاحبته، وقوله لها يعينه لأنّ لامة للبيان كما في حيث لك فيدلّ على أنها المراد خاصة بالتنكير لأنّ المقصود اختبارها والمراد بالتغيير التغيير في الجملة حتى لا ينافي الاختبار ولا مانع من أن يراد بالهيئة، والشكل معناهما المصطلح كما قيل. قوله: (إلى معرفته) تنازعه الفعلان أو الجواب الصواب بالجرّ معطوف على معرفته والمراد بهما ما هو في شأن العرش لثلا يتحد مع ما بعده، وقوله وقيل إلى الإيمان مرضه لأنّ تنكير عرشها وعدمه لا يتضح كونه متعلقاً بجواب الأمر لأنه لا يظهر مدخليته في الإيمان وليس إبقاؤه على حاله أعون كما توهم بل وجهه كما أشار إليه المصنف رحمه الله أنّ الدعوة السابقة لما كانت دعوة إلى النبوة فإذا ظهر على يدي الداعي مثل هذه المعجزة من سبق عرشها من تلك المسافة بعدما غلقت الأبواب، والأقفال كان ذلك داعياً لهداية من هداه الله، فما قيل المراد إلى الإيمان منضمّاً إلى أحد الاحتمالين المذكورين كما يشير إليه قوله كأنها ظنت الخ ناشئ من سوء الفهم، وقوله مغلقة عليها الظاهر عليه بتذكير الضمير فيهما إلا أنه على تقدير مضاف أي على عرشها والحراس جمع حارس. قوله: (تشبيهاً عليها) تعليل لقوله قيل أي لم

زيادة في امتحان عقلها إذ ذكرت عنده بسخافة العقل ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ ولم تقل هو لاحتمال أن يكون مثله وذلك من كمال عقلها ﴿وَأُوْتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ من تنمة كلامها كأنها ظنت أنه أراد بذلك اختبار عقلها وإظهار معجزة لها فقالت: أوتينا العلم بكمال قدرة الله، وصحة نبوتك قبل هذه الحالة أو المعجزة بما تقدّم من الآيات، وقيل إنه كلام سليمان وقومه وعطفوه على جوابها لما فيه من الدلالة على إيمانها بالله ورسوله حيث جوّزت أن

يقول أهذا عرشك لثلا يكون تلقيناً للجواب بل قيل إعرشك مشابه لهذا ليخفي حاله عنها لأنها ربما ظنته عرشاً مثله إذا لم يكن لها فطنة فهو إمّا بمعناه المعروف وضمن معنى لتلييس أي لبس عليها الأمر للتشبيه، وترك التصريح لأنها كانت جنية كما قيل فخافت الجنّ من أن يتزوجها فيرزق منها ولداً يحوز فطنة الإنس وخفة الجنّ فيضبطهم ضبطاً قوياً فرمواها عنده بالجنون، وإن رجليها كحوافر البهائم فلذا اختبرها بهذا، وبما يكون سبباً للكشف عن ساقها، أو هو تفعيل من الشبهة وهي أن لا يميز أحد الشيتين عن الآخر لما بينهما من شدة التشابه عيناً أو معنى، والمراد إلقاء للشبهة عليها لما ذكر وأما تلقين التشبيه فلا يفوت زيادة الامتحان كما قيل . قوله: (ولم تقل هو) أي هو هو لاحتمال أن لا يكون عينه فأنت بكأنّ الدالة على غلبة الظنّ في اتحاده معه مع الشك في خلافه، ولم تقل أظنه هو ليطابق الجواب السؤال، وهذا إشارة إلى أنّ كأنّ ليس المراد بها هنا التشبيه بل الشك، وهو مشهور فيها وهذا دليل على كيسها وفطنتها والفرق بين كأنّ وهكذا في التشبيه كما أفاده صاحب الانتصاف أن كان تفيد قوة الشبه حتى كأنّ المتكلم شكك نفسه في تغايرهما وهكذا تفيد الجزم بتغايرهما، والحكم بوقوع التشبيه بينهما فلذا عدلت عنها. قوله: (من تنمة كلامها) لا من كلام سليمان عليه الصلاة والسلام وأتباعه، وضمير لها بلقيس وقوله أو المعجزة معطوف على الحالة وضمير قبلها لها فالمعنى لا حاجة إلى لاختبار لأنني آمنت قبل وهذا يدل على كمال عقلها أو المعنى علمنا إتيانك بالعرش قبل الرؤية أو هذه الحالة بالقرائن أو الأخبار. قوله: (وعطفوه على جوابها) أي على ما أجابوها به إذ أجابت فهو عطف على مقدر اقتضاه المقام المقتضى للإفاضة في وصفها برجاحة الرأي وريانة العقل في الهداية للإسلام فالتقدير أصابت كيت وكيت، وأوتينا العلم الخ فسقط ما قيل عليه من أنه لا مجال للعاطف بين كلامي شخصين إلا في العطف التلقيني وما نحن فيه ليس منه، ومن لم يدره قال لا بدّ على هذا من تقدير القول في الحكاية لا في النظم أي وقال سليمان، وقومه عاطفين كلامهم على كلامها فعطفهم من المحكي ولا بدّ للعطف في الحكاية من تقدير القول، وهذا مع أنه لا محصل له تعسف أنت في غنى عنه بما مرّ. قوله: (لما فيه من الدلالة على إيمانها الخ) لا يخفى أنها لم تجزم بما ذكر من كونها معجزة مع أنّ مجرد العلم بأنها معجزة لا يدل على الإيمان بدون التصديق، والإذعان ولا دلالة في الكلام عليه، ولذا مرّضه المصنف رحمه الله وأخره عكساً لما في الكشف لما ذكر مع ما فيه من التقدير، هذا محصل ما في الحواشي، وأنت إذا تأملت كلام الزمخشريّ عرفت أنّ المصنف لم يأت بزبدته فوق فيما وقع

يكون ذاك عرشها تجويزاً غالباً، وإحضاره ثمة من المعجزات التي لا يقدر عليها غير الله تعالى، ولا تظهر إلا على يد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أي وأوتينا العلم بالله وقدرته وصحة ما جاء به من عنده قبلها، وكنا منقادين لحكمه ولم نزل على دينه ويكون غرضهم فيه التحدث بما أنعم الله عليهم من التقدم في ذلك شكراً لله تعالى ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَقْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي وصدّها عبادتها الشمس عن التقدم إلى الإسلام أو وصدّها الله عن عبادتها بالتوفيق للإيمان ﴿إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ قُوَّةٍ كَثِيرِينَ﴾ وقرىء بالفتح على الإبدال من فاعل صدّها على الأول أي صدّها نشؤها بين أظهر الكفار، أو التعليل له ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ﴾ القصر، وقيل

فيه، وهذه عبارته لما كان المقام الذي سئلت فيه عن عرشها وأجابت بما أجابت به مقاماً أجرى فيه سليمان وملؤه ما يناسب قولهم، وأوتينا العلم نحو أن يقولوا عند قولها كأنه هو قد أصابت في جوابها، وطبقت المفصل وهي عاقلة لبيبة وقد رزقت الإسلام وعلمت قدرة الله وصحة النبوة بالآيات التي تقدّمت عند وفدة المنذر، وبهذه الآية العجيبة من أمر عرشها عطفوا على ذلك قولهم وأوتينا نحن العلم بالله وبقدرته، وبصحة ما جاء من عنده قبل علمها ولم نزل على دين الإسلام شكر الله على فضلهم عليها وسبقهم إلى العلم بالله والإسلام قبلها، ومحصله أنّ في الكلام طياً لما ذكروه من علمهم بإسلامها، وانقيادها وتصديقها بالمعجزات وذلك المطوي هو المعطوف عليه وليس الدال على ذلك قولها كأنه هو بل جعل علمهم وإسلامهم قبلها فإنه يومي إلى ما ذكر فتدبر فإنّ هذا المقام مما زلت فيه الأقدام، وقوله ويكون غرضهم الخ إذ لا فائدة في وصف سليمان عليه الصلاة والسلام وقومه بما ذكر وهو معلوم. قوله: (تجويزاً غالباً) هو من قوله كأنه هو، وقوله وإحضاره أي العرش ثمة من معجزات سليمان فإن كان هو الذي أحضره فلا كلام فيه، وكذا إذا كان من أيد به من الملائكة فإن كان آصف أو عفريتاً فلأنّ إقدار الله له لما كان لسليمان وقد جرى ذلك بأمره وعلى يديه كان معجزة له، ثم إنّ المراد بالمعجزة مطلق الخارق للعادة، وإن لم يكن معه تحدّ فإنها كثيراً ما تستعمل بهذا المعنى فلا يرد عليه شيء وقوله لا يقدر عليها غير الله أي لا كسباً ولا خلقاً فلا مخالفة فيه لمذهب الأشاعرة، وقوله ولم نزل الخ الاستمرار من كان وهي في الوجه الأول لمجرّد المضيّ وضمير قبلها لبلقيس. قوله: (وصدّها عبادتها الخ) إشارة إلى أنّ ما مصدرية والمصدر فاعل صدّ، ويجوز كونها موصولة واقعة على الشمس أو الشيطان والإسناد مجازي فيهما، وقوله أو وصدّها الله ففاعل صد ضمير الله وما مصدرية قبلها حرف جرّ مقدّر وهو عن، ويجوز كون الفاعل ضمير سليمان وما موصولة أيضاً وإذا أبدل من فاعل صدّ فهو بدل اشتمال، وعلى التعليل قبله لام مقدّرة وعلى الكسر هي أيضاً مفيدة للتعليل. قوله: (قيل لها ادخلي) لم يعطف على قوله قيل وهكذا لأنه استئناف في جواب ماذا قيل لها بعد الامتحان ولو عطف لم يفد ذلك، وضمير رآته إذا كان الصرح القصر له بتقدير مضاف أي رأت صحنه، وقوله وكشفت لا حاجة إلى عطفه على مقدر أي شمّرت وكشفت لأنّ الكشف عنه عينه، ولذا قال المصنف في تفسيره فكشفت

عرصة الدار ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا﴾ روي أنه أمر قبل قدومها ببناء قصر صحنه من زجاج أبيض، وأجرى من تحتها الماء وألقى فيه حيوانات البحر ووضع سريره في صدره فجلس عليه فلما أبصرته ظنته ماء راكداً فكشفت عن ساقها، وقرأ ابن كثير برواية قنبل ساقها بالهمز حملاً على جمعه سؤق وأسوق ﴿قَالَ إِنَّكُمْ﴾ إن ما تظنينه ماء ﴿صَرَخَ مُرْمَرٌ﴾ مملس ﴿وَمِنْ قَوَارِيرٍ﴾ من الزجاج ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ بعبادتي الشمس، وقيل بظني بسليمان فإنها حسبت أنه يغرقها في اللجة ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فيما أمر به عباده، وقد اختلف في أنه تزوجها أو زوجها من ذي تبع ملك همدان ﴿وَأَقْدَمَ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَاحِبًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ بأن اعبدوا الله، وقرىء بضم النون على إتباعها الباء ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ ففاجؤا التفرق والاختصام فأمن فريق وكفر فريق، والواو

إشارة إلى تفرعه عنه باعتبار ما ذكر، وإنما ترك الفاء فيه في النظم لأن الشرط سبب له بواسطة ما عطف عليه كقولهم إذا جاء الأمير استأذنت وخرجت أي، وإذا استأذنت خرجت ومن زعم أن فيه مقدراً حسب المصنف غفل عنه هو الغافل، وسيأتي تحقيقه في الفتح وضمير من تحتها للزجاج، وهو يجوز تأنيثه لأن واحده زجاجة، ووضع السرير في صدره لتمر إليه فتحتاج لما ذكر. قوله: (بالهمز) أي بهمز ألف ساق خلا على جمعه لأنه يطرد في الواو المضمومة هي أو ما قبلها قلبها همزة فانجز ذلك بالتبعية إلى المفرد الذي في ضمنه، وادعاء أنها لغة فهي ياباه الاشتقاق وفيه رد على من قال إن هذه القراءة لا تصح، وممرّد بمعنى مملس ومنه الأمرد، وقوارير جمع قارورة، وقوله بظني بسليمان أي بظني السوء به، ولذا فسره بقوله فإنها الخ وذي تبع من ملوك اليمن ويقال لهم الإذواء لأن أعلامهم تصدر بذو والمراد صاحب هذا الاسم كذي يزن وقد بين في محله، وهدمان بسكون الميم ودال مهملة من بلاد اليمن وبفتح الميم من بلاد العجم. قوله: (بأن اعبدوا الله الخ) على أن إن مصدرية يجوز وصلها بالأمر، ولا ضمير فيه كما مر ويجوز كونها مفسرة لتقدم ما فيه معنى القول دون حروفه، ويجوز تقدير اللام أيضاً وصالحاً بدل من أخاهم أو عطف بيان. قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ﴾ أي ثمود لأنه اسم للقبيلة كما ذكره الراغب أو هؤلاء ليشمل صالحاً والأصح الأزل، وقوله ففاجؤا وإشارة إلى أن فجائية، وقوله فأمن فريق وكفر فريق أي من ثمود وجعل المصنف رحمه الله في الأعراف أحد الفريقين صالحاً وحده، والآخر قومه والحامل عليه كما ذكره ابن عادل العطف بالفاء فإنها تؤذن أنهم بمعجزة الإرسال صاروا فريقين ولا يصير قومه فريقين إلا بعد زمان وياباه قوله أطير نالك وبمن معك وتعقيب كل شيء بحسبه على أنه يجوز كون الفاء لمجرد الترتيب كما في المغني، وفريق الكفرة أكثر ولذا ناداهم بقوله يا قوم لجعلهم في حكم الكل وقوله والواو أي ضمير يختصمون، وهو صريح في أنه صفة فريقان إذ لو كان خبراً ثانياً كما قيل لكان بقوله هم فما أوهمه من قوله ففاجؤا والتفرق والاختصام ليس بمراد فإنه بيان لحاصل المعنى، ومفاجأة التفرق وقوعه عقب الإرسال، والمعنى فاجؤا إرسالنا تفرقهم واختصامهم فليس وجهاً آخر كما

لمجموع الفريقين ﴿قَالَ يَقْوَرٌ لِمَ سَتَعْمَلُونَ بِالسَّبِغَةِ﴾ بالعقوبة فتقولون اثنتا بما تعدنا ﴿قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾ قبل التوبة فتؤخرونها إلى نزول العقاب فإنهم كانوا يقولون إن صدق إبعاده تبنا حينئذ ﴿لَوْلَا سَتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ قبل نزوله ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بقبولها فإنها لا تقبل حينئذ ﴿قَالُوا أَطِيرْنَا﴾ تشاء منا ﴿بِكَ وَيَمُنْ مَعَكَ﴾ إذ تتابعت علينا الشدائد، ووقع بيننا الاختلاف مذ اخترعتم دينكم ﴿قَالَ طَيْرُكُمْ﴾ سبيكم الذي جاء منه شركم.

﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ وهو قدره أو عملكم المكتوب عنده ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ فَتَنُونَ﴾ تختبرون بتعاقب السراء والضراء، والإضراب عن بيان طائرهم الذي هو مبدأ ما يحيق بهم إلى ذكر

توهم والكفر والإيمان معنى افتراقهم، والاختصاص معلوم منه أو هو ما وقع في محل آخر بقوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضعفُوا﴾ [سورة سبأ، الآية: ٣٢] الآية وقوله يختصمون دون اختصاصان على المعنى للفاصلة، والعامل في إذا مقدر لا يختصمون لأن معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف، وقوله: قال يا قوم الخ جملة مستأنفة بيان لما جرى معهم لا للاختصاص وإن صح. قوله: (بالعقوبة) هذا ما في الكشاف وغيره ولم يحملوا السيئة على ظاهرها لأن المعنى عليه، وكذا الكلام في حمل الحسنة على التوبة والتقابل حاصل من كون أحدهما حسناً والآخر سيئاً فلا وجه لما قيل من أن الأنسب بتفسير الحسنة بالتوبة تفسير السيئة بالمعاصي، وليس بسديد مع أن المعصية قبل التوبة فما وجه العتاب حينئذ، وقوله فتقولون الخ تفسير لاستعجالها وقد مر في الأعراف والقرآن يفسر بعضه بعضاً فلا مجال لما مر. قوله: (قبل التوبة) مر وجه اختياره، وأما تفسيرها بالحال الحسنة وهي رحمة الله فغير مناسب للحال كما أشار إليه بقوله: ﴿فإنهم كانوا يقولون﴾ الخ ويعين هذا قوله لولا الخ فما ذكر لب التفسير بالمأثور، وما سواه من القشور. قوله: (تستغفرون الله قبل نزوله) أي العذاب تخطئة لهم وتجهيل فإن الاستغفار إنما ينعف قبل معاينة العذاب وما ذكر من العقوبة والتوبة إنما قدره على قول صالح، وهو خاطبهم على حسب اعتقادهم، وقوله: فإنها لا تقبل حينئذ أي حين نزول العذاب ومشاهدة البأس. قوله: (إذ تتابعت) تعليل لقوله: ﴿أطيرنا بك﴾ وقوله ووقع في نسخة أو وقع وهو بيان لما به التشاؤم من أحدهما أو مجموعهما، وقوله: مذ اخترعتم راجع لتتابعت ووقع على التنازع وفسر أطيرنا بتشاء منا ويكون تطير بمعنى نفر وهو صحيح أيضاً. قوله: (سبيكم الذي جاء منه شركم) لما كان المسافر من العرب إذا خرج مر به طائر سانحاً وهو ما وليه بمسيرته أو بارحاً وهو ما وليه بميمنته يمينوا بالأول وتشاءموا بالثاني، ونسبوا الخير والشر إلى الطائر، ثم استعير لما كان سببهما من قدر الله وقسمته، أو من عمل العبد الذي هو سبب الرحمة والنقمة ومنه طائر الله لا طائر، فقلوه سبيكم مبتدأ والذي خبره والمراد سبب تشاؤمكم ما ذكر لا نحن فالحصر إضافي، وقوله وهو راجع إلى سبيكم، وقدر بفتحيتين أي ما قدره الله وذكر الشر دون الخير لأنه المناسب وقد يفسر بأنه في علمه وهو قريب منه.

قوله: (تختبرون الخ) تفسير لتفتنون لأن أصل معنى الفتنة تصفية الذهب من الغش كما

ما هو الداعي إليه ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ تسعة أنفس، وإنما وقع تمييز للتسعة باعتبار المعنى والفرق بينه وبين النفر أنه من الثلاثة أو السبعة إلى العشرة، والنفر من الثلاثة إلى التسعة ﴿يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ أي شأنهم الإفساد الخالص عن شوب الصلاح ﴿قَالُوا﴾ أي قال بعضهم لبعض ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾ أمر مقول أو خبر وقع بدلاً أو حالاً بإضمار قد ﴿لَنْ نَّبْتَئَنَّهُمْ وَأَهْلَهُمْ﴾ لنباغتن صالحاً أو أهله ليلاً، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء على خطاب بعضهم لبعض وقرئ بالياء على أن تقاسموا خبر ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ فيه القراءات الثلاث ﴿لِأُولَئِكَ﴾ لولي دمه ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ فضلاً أن تولينا إهلاكهم، وهو يحتمل المصدر والزمان والمكان وكذا مهلك في قراءة حفص فإن مفعلاً قد جاء مصدراً كمرجع وقرأ أبو بكر بالفتح فيكون مصدراً ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ ونحلف إنا لصادقون، أو والحال إنا

مرء، وقد يفسر بالتعذيب أو وسوسة الشيطان بالطيرة. قوله: (تسعة أنفس) أي تسعة أشخاص لأن النفس تكون بمعنى الشخص فتذكر كما في المصباح فلا يرد الاعتراض عليه بأنه مؤنث فكان الظاهر رجال بدله مع أن تأنيثه لفظي سماعي، والمذكور في النظم رهط وهو مذكر فلا يضر تفسيره به، وإنما اختاره لأن مثله من العدد يضاف لجمع القلة كما أشار إليه بقوله باعتبار المعنى بعده وليس المراد أن الرهط بمعنى النفس بل أن التسع من الأنفس هي الرهط فتدبر. قوله: (وإنما وقع تمييزاً للتسعة) لأن العدد يضاف لتمييزه إذا كان جمع قلة فيما دون العشرة فإذا ذكر بعده اسم جمع فالقياس جرّه بمن كخمسة من القوم قال تعالى: ﴿فخذ أربعة من الطير﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦٠] بإضافته إليه كما هنا نادرة ولذا صرحوا بأنه لا يقال ثلاثة قوم لكنه لما كان بمعنى جمع القلة أجرى مجراه، ولذا فسره بأنفس دون رجال ومن لم يقف على مراده قال الصواب رجال، وقال السفاقي قدره تسعة رجال وقال الزمخشري: إنما جاز تمييز التسعة بالرهط لأنه في معنى الجماعة فكانه تسعة أنفس، والأول أولى لأنه لو قدر إضافته لا نفس قيل تسع بالتأنيث إذ غيره شاذ ورهط اسم جمع وفصله بمن هو الفصيح اتفاقاً كخذ أربعة من الطير واختلفوا في جواز إضافة العدد إليه فقال الأخفش هو نادر لا ينقاس، وفصل قوم بين أن يكون اسماً للقلة كرهط ونفر وذود فيجوز إضافته له أو للكثرة، أو يستعمل لهما فلا يجوز إضافته كما قاله المازني اه. قوله: (والفرق بينه وبين النفر الخ) والغاية داخله هنا لقوله في الأحقاف والنفر دون العشرة فإنه يدل على دخول التسعة كما أن قوله من الثلاثة يدل على خروج الاثنين فلا حاجة إلى الاستدلال عليه بما في القاموس فقوله في سورة الجن والنفر ما بين الثلاثة والعشرة قول آخر، ولم يذكر اختصاصه بالرجال كالقوم وقد صرح به بعض أهل اللغة. قوله: (أي شأنهم الإفساد) المراد أنه عادتهم المستمرة كما يفيد المضارع، وتأكيد به قوله في الأرض الدال على عموم فسادهم وهو صفة رهط أو تسعة، وقوله الخالص عن شوب الصلاح أي مخالطته من قوله ولا يصلحون. قوله: (أمر) أي فعل أمر من المقاسمة أو فعل ماض بدل من قالوا أو هو حال والمقول لنبيته وقيل إنه محذوف، وقوله: لنباغتن من البغته أي

لصادقون فيما ذكرنا لأنّ الشاهد للشيء غير المباشر له عرفاً، أو لأنّ ما شهدنا مهلكهم وحده بل مهلكه ومهلكهم كقولك، ما رأيت ثمة رجلاً بل رجلين ﴿وَمَكْرُؤًا مَّكْرًا﴾ بهذه المواضع ﴿وَمَكْرُؤًا مَّكْرًا﴾ بأن جعلناها سبباً لإهلاكهم ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بذلك روي أنه

مفاجأتهم بالإيقاع بهم ليلاً وهم غافلون، ومن قرأه بالنون فتح ما قبل نون التأكيد وعلى قراءة غيره هو مضموم، وقوله على أن تقاسموا خبر الخ وهو على قراءته بياء الغيبة إذ لا معنى له على تقديره أمراً وعلى غيره يجوز فيه الوجهان وقد مرّ تفصيله، وقوله فيه القراءت أي بالياء التحتية والتاء والنون والكلام فيه كالكلام فيما قبله بعينه، وقوله لو لي دمه بيان للمعنى المراد أو لأنّ فيه مضافاً مقدرأ، والبيات الهجوم على العدو بغتة بالليل وفي الكشف أنه أشير على الإسكندر بالبيات فقال ليس من آيين الملوك استراق الظفر. قوله: (ما شهدنا) معناه ما حضرناه وهو أبلغ من ما قتلناهم، ولذا لم يذكرنا قتل صالح عليه الصلاة والسلام لأنّ من لم يقتل أتباعه كيف يقتله ولما كان هذا مستلزماً له لم يذكر فلا حاجة إلى اعتبار فضلاً مرتين أي فضلاً عن أنّ تولينا إهلاكه وفضلاً أن تولينا إهلاكهم مع أنه لا حاجة إلى اعتبار فضلاً إذ يكفي تقديره هكذا إهلاكهم، وإهلاكه وأما رجوع ضمير أهله إلى وليه حتى لا يحتاج إلى تقدير فلا وجه له لأنه خلاف الظاهر ولا يتعين أهلكم بالخطاب حيثنذ كما قيل إنّ حقه أهلك أو أهلكم وقد مرّ أنه قرئ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٢] بالخطاب والغيبة ووجهه ظاهر وسيأتي وجه آخر لذكر مهلكهم دون مهلكه. قوله: (وهو) أي لفظ مهلك في النظم يحتمل الوجوه الثلاثة لكن نسبته إلى الزمان مجازية إذ كل موجود في زمان نبيّ فهو شاهد له، ووجودهم فيه محقق لا يحتمل الإنكار فالمراد بشهوده المنفي شهود الهلاك الواقع فيه، وقوله كمرجع خصه بالتمثيل لأنه نادر وقد قالوا إنّ المهلك والمرجع والمحيض والمكيل مصادر أربعة لا خامس لها، وقد تقدّم تفصيله في سورة الكهف. قوله: (ونحلف إنا لصادقون) إشارة إلى أنه معطوف على قوله ما شهدنا فهو من جملة المقسم عليه، وقوله لأنّ الشاهد للشيء غير المباشر له توجيه لادعائهم الصدق وهم عقلاء ينفرون عن الكذب ما أمكن بأنّ حضور الأمر غير مباشرته في العرف لأنه لا يقال لمن قتل رجلاً إنه حضر قتله، وإن كان لاحضور لازماً للمباشرة فحلفوا على المعنى العرفي على العادة في الإيمان وأوهموا الخصم أنهم أرادوا معناه اللغوي فهم صادقون غير حائثين، ولا بعد فيه وكونهم من أهل التعارف لا يضّر كما قيل بل يفيد فائدة تامة. قوله: (أو لأنّ ما شهدنا مهلكهم وحده الخ) كذا في الكشف ورده في الانتصاف بأنّ من فعل أمرين وجحد أحدهما لم يكن في كذبه شبهة، وإنما تتمّ الحيلة لو فعلوا أمراً واحداً وادعى عليهم فعل أمرين فجحدوا المجموع، ولذا لم يختلف العلماء في أنّ من حلف لا أضرب زيداً فضرب زيداً، وعمراً كان حائثاً بخلاف من حلف لا أضرب زيداً وعمراً ولا آكل رغيفين فأكل أحدهما فإنه محلّ الخلاف إلا أنه قد يكتفي بمثله في المعارض، وتبرئتهم من الكذب فيما ذكر غير لازم حتى يتكلف له ما ذكر والذي دعا الزمخشريّ له ادعاء القبح العقلي في الكذب حتى ترى الكفرة مع كفرهم لا يرضونه. قوله: (بهذه المواضع) أي

كان لصالح في الحجر مسجد في شعب يصلي فيه فقالوا زعم أنه يفرغ منا إلى ثلاث فنفرغ منه ومن أهله قبل الثلاث فذهبوا إلى الشعب ليقتلوه فوقع عليهم صخرة حيالهم فطبقت عليهم فم الشعب فهلكوا ثمة، وهلك الباقون في أماكنهم بالصيحة كما أشار إليه قوله ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَوَعَدَهُمْ أَجْمِينَ﴾ وكان إن جعلت ناقصة فخيرها كيف، وإنا دمرناهم استئناف أو خبر محذوف لا خبر كان لعدم العائد، وإن جعلتها تامة فكيف حال، وقرأ الكوفيون ويعقوب أنا دمرناهم بالفتح على أنه خبر محذوف أو بدل من اسم كان أو خبر له وكيف حال ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِبَةٌ﴾ خالية من خوى البطن إذا خلا أو ساقطة منهتمة من خوى النجم إذا سقط، وهي حال عمل فيها معنى الإشارة، وقرئ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ﴿بِمَا ظَلَمُوا﴾ بسبب ظلمهم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فيتعظون ﴿وَأَنبِئْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ صالحاً ومن معه ﴿وَكَانُوا يَكْفُرُونَ﴾

الحيلة في ادعاء الصدق المذكور وقوله بأن جعلناها أي الحيلة والمواضع المذكورة، ومكرهم ما أخفوه من تدبير الفتك بصالح عليه الصلاة والسلام ومكر الله إهلاكهم من حيث لا يشعرون على سبيل الاستعارة المنضمة إلى المشاكلة كما في الكشف وشروحه، وقوله في الحجر هي مدينتهم، وقوله يفرغ منا وفي نسخة عنا أي يهلكنا فيخلو عنا، وقوله إلى ثلاث الغاية داخله هنا بقرينة وقوع قوله قبل الثلاث في مقابلة فلا يرد عليه ما قيل إنه كان عليه أن يقول بعد ثلاث لأنه كذلك في الواقع، وقوله: ليقتلوه يعني إذا جاء الشعب، وقوله فوقع عليهم الوقوع هنا بمعنى النزول نحوهم لا إهلاكهم فلا يخالف ما بعده، وقوله: فهلكوا أي في الشعب بالجوع والعطش أو بالصيحة فيكون قوله بالصيحة تنازعه الفعلان والأول أظهر رواية ودراية. قوله: (فخيرها كيف) أي لوقوعها قبل ما لا يستغنى أي كانت عاقبة مكرهم واقعة على وجه عجيب يعبر به، والجملة في محل نصب على أنها مفعول انظر، والاستئناف لتفسير العاقبة، وقوله أو خبر محذوف الظاهر أنه الشأن أو ضميره لا شيء آخر مما يحتاج للعائد ليعترض عليه ببقا المحذوف في جعله خير كان ولا يرد عليه أن ضمير الشأن المرفوع منع كثير من النحويين حذفه فإنه غير مسلم، ولا أنه يجوز كونه خبر كان ويكفي للربط وجود ما يرجع إلى متعلق المبتدأ والخبر إذ رجوعه إليه نفسه غير لازم فإنه تكلف، وهو إنما يتمشى على مذهب الأخفش القائل بأنه إذا قام بعض الجملة مقام مضاف إلى العائد اكتفى به كما مرّ تقريره في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٤] وغيره من النحاة بأباه. قوله: (وإن جعلتها تامة) أشار بتأخيرها لمرجوحيتها، ولذا لم يقل إن جعلت كقسيمه وفي قراءة الفتح وجوه تبلغ العشرة، وقوله خبر محذوف هو ضمير العاقبة، وقوله بدل من اسم كان أو من فاعلها وعلى الخبرية هو مفرد تأويلاً لا يحتاج إلى رابط، وقوله وكيف حال أي على الوجه الأخير وقوله على أنه خبر محذوف أي أو خبر بعد خبر أو خبر وبيوتهم بدل من تلك، وقوله فيتعظون تفسير له لا تفريع لأن الآية يعني العبرة هي في الحقيقة الاتعاظ، وقوله: فلذلك أي لإيمانهم

الكفر والمعاصي فلذلك خصوا بالنجاة ﴿وَلَوْطًا﴾ واذكر لوطاً أو وأرسلنا لوطاً للدلالة، ولقد أرسلنا عليه ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ بدل على الأول ظرف على الثاني ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ تعلمون فحشها من بصر القلب، واقتراف القبائح من العالم بقبحها أقيح أو يبصرها بعضكم من بعض لأنهم كانوا يعلنون بها فتكون أفحش ﴿أَيُنْكِمُكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً﴾ بيان لإتيانهم الفاحشة، وتعليله بالشهوة للدلالة على قبحه والتنبيه على أن الحكمة في المواقعة طلب النسل لاقضاء الوطر ﴿مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ اللاتي خلقن لذلك ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾ تفعلون فعل من يجهل قبحها، أو يكون سفيهاً لا يميز بين الحسن والقبيح، أو تجهلون العاقبة والتاء فيه لكون الموصوف به في معنى المخاطب ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُو آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّظَاهَرُونَ﴾ يتنزهون عن أفعالنا أو

وتقوهم إشارة إلى أن التعليق بالموصول للتعليل وهو ظاهر. قوله: (لدلالة ولقد أرسلنا) أي قبله في قصة صالح وعلى الوجهين هو من عطف قصة على قصة، ولم يجعله معطوفاً على صالحاً مع تبادره ولا على قوله الذين آمنوا قبله مع قربه كما ذكره المعرب تبعاً للبحر لأنه غير مستقيم لأن صالحاً بدل أو عطف بيان لأخاهم، وقد قيد بقيد مقدم عليه، وهو إلى ثمود فلو عطف عله تقيد به، ولا يصح لأن لوطاً عليه الصلاة والسلام لم يرسل إلى ثمود، وهو متعين إذا تقدم القيد بخلاف ما لو تأخر كم صرحوا به مع أن تعيينه غير مسلم إذ يجوز عطفه على مجموع القيد والمقيد كما ذكره في المطول لكنه خلاف المألوف في الخطائيات وارتكاب مثله تعسف لا يليق فلذا لم يلتفتوا إليه مع تبادره في بادئ النظر، وأما عطفه على الذين آمنوا وإن كان لا محذور فيه إلا أنه لا يناسب أساليب سرد القصص من عطف إحدى القصتين على الأخرى لا على تنمة الأولى ودليلها كما لا يخفى، وقوله بدل أي بدل احتمال له وقوله: أتأتون معناه أنفعلون والاستفهام إنكاري. قوله: (تعلمون الخ) فالتعبير به لأنه لظهوره كأنه محسوس، وقوله: بيان بعد إبهامه للتقرير وهو أوقع، وقوله وتعليله إشارة إلى أنه مفعول له وقد جوز فيه الحالية أيضاً، وقوله: قضاء الوطر إشارة إلى أن المراد لقضاء الشهوة ومقتضاه النفرة لا الشهوة إذ هي ليست في محلها كما أشار إليه بقوله من دون النساء فهم مخطئون في محلها فعلا وتركها وتعبيره بالرجال دون الذكوران تقييح على تقييح، وبيان لاختصاصه ببني آدم. قوله: (تفعلون فعل من يجهل قبحها الخ) هذه الوجوه لبيان أنه لا ينافي قوله تبصرون، وقوله والتاء فيه أي تاء الخطاب مع أنه صفة لقوم، وهو اسم ظاهر من قبيل الغيبة لمراعاة المعنى لأنه متحد مع قوله أنتم لحمله عليه وقد جعلوه من التغليب وأورد عليه أنه من قبيل المجاز ولا تجوز فيه هنا، وأجيب بأن نحو تجهلون موضوع للخطاب مع جماعة لم يذكروا بلفظ غيبة، وهنا ليس كذلك كما فصله الحفيد في حاشية المطول وجعله بعضهم التفاتاً. قوله: (إلا أن قالوا) استثناء مفرغ والمراد بآل لوط هو ومن اتبع دينه فلا تدخل امرأته فيهم وقوله إنهم أناس الخ تعليلاً للأمر على وجه يتضمن الاستهزاء، وقوله: ويعذون فالمعنى يزعمون التطهر وهم

عن الأقدار ويعدون فعلنا قدرا ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ قَدَرْنَا مِنْ الْفَاسِقِينَ﴾ قدّرنا كونها من الباقيين في العذاب ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ﴾ مرّ مثله ﴿قُلْ لَكُمْ اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ أمر رسوله ﷺ بعدما قص عليه القصص الدالة على كمال قدرته وعظم شأنه وما خص به رسله من الآيات الكبرى والانتصار من العدا بتحميمه والسلام على المصطفين من عبيده شكراً على ما أنعم عليهم، وعلمه ما جهل من أحوالهم وعرفاناً لفضلهم، وحق تقدّمهم واجتهادهم في الدين أو لوطاً بأن يحمدّه على هلاك كفره قومه، ويسلم على من اصطفاه بالعصمة من الفواحش، والنجاة من الهلاك ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ إلزام لهم وتهكم بهم وتسفيه لرأيهم إذ من المعلوم أن لا خير فيما أشركوه رأساً حتى يوازن بينه وبين من هو مبدأ كل خير وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب بالثاء ﴿أَمَّنْ﴾

متكفلون بإظهار ما ليس فيهم، وفاء فأنجينا فصيحة أي أهلكتناهم وأنجينا الخ قوله قدّرنا كونها قدّر فيه مضافاً لأنّ التقدير يتعلق بالفعل لا بالذات بالذات كما يدلّ عليه قدّرنا إنها لمن الغابرين في آية أخرى وقوله مرّ مثله أي في الشعراء وقد ذكرنا تفسيره وتفصيله ثمة. قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ (الخ) فسره بعضهم بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام لقوله في آية أخرى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٨١] وعمم آخرون وإليه يشير قوله من عبيده ولا يلزمه السلام على غير الأنبياء لأنه ليس استقلالاً وسلام مبتدأ أو معطوف على الحمد وقوله بتحميمه متعلق بأمر وفي نسخة أمر به فيكون هذا بدلاً منه بإعادة العامل وما خص به معطوف على قوله القصص، وقوله: شكراً إمّا منصوب على المصدرية بتحميمه أو مفعول له، وقال: على ما أنعم عليهم دون عليه لدخوله فيهم دخولاً أولياً ولأنهم كنفس واحدة فالإنعام عليهم إنعام عليه وقوله: وعرفاناً معطوف على شكر التعليل السلام فإن كان بمعنى المعرفة، وهو الظاهر يكون حاملاً وإن كان بمعنى الاعتراف يكون غاية. قوله: (أو لوطاً) معطوف على قوله رسوله فيكون حكاية وأخره لعدم ملاءمته لما بعده ولاحتياجه إلى تقدير وقلنا له، وعلى ما ذكر المصنف هو تخلص من قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى ما جرى له مع المشركين وجعله الزمخشري اقتضاباً كأنه خطبة مبتدأة قال: ولقد توارث العلماء والخطباء والوعاظ كابراً عن كابر هذا الأدب فحمدوا الله وصلوا على رسوله ﷺ إمام كل علم مفاد. قوله: (الله) بالمدّ لقلب الهمزة ألفاً وما في أم ما موصولة كما أشار إليه المصنف، وجوز فيها المصدرية بتقدير أتوحيد الله خير أم شركهم، وقوله إلزام لا رخاء العنان بتسليم أنّ فيهم خيرية والتسفيه نسبتهم إلى السفاهة. قوله: (وبين من هو مبدأ كل خير) لا يخفى حسن الطباق بين الرأس والمبدأ مع أنه مبدأ كل شيء تأدّباً ومناسبة للمقام فلا وجه لما قيل إنه تخصيص قدرتي أو شرك خفي، والتوحيد الأبلج أن يقال كل شيء بدله، والموازنة من الهمزة وأم المعادلة. قوله: (بالثاء) والفوقية ومعنى التحتية أي أم الذي يشركونه هؤلاء المهلكون، وقوله: بل أم من أي أم منقطعة مقدّرة ببل والهمزة والإضراب عن الاستفهام التوبيخي في المعادلة إلى

بل أم من ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ التي هي أصول الكائنات، ومبادئ المنافع وقرىء أمن بالتخفيف على أنه يدل من الله ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ لأجلكم ﴿تَرَى السَّمَاءَ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ عدل به من الغيبة إلى التكلم لتأكيد اختصاص الفعل بذاته، والتنبيه على أن إنبات الحدائق البهية المختلفة الأنواع المتباعدة الطباع من المواد المتشابهة لا يقدر عليه غيره كما أشار إليه بقوله: ﴿مَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾ شجر الحدائق وهي البساتين من الأحداق وهو الإحاطة ﴿أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ﴾ أغیره يقرن به ويجعل له شريكاً، وهو المتفرد بالخلق والتكوين وقرىء إلهاً بإضمار فعل مثل أندعون أو أتشركون، ويتوسط مدة بين الهمزتين وإخراج الثانية بين بين ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ عن الحق الذي هو التوحيد ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ بدل من آمن خلق السموات، وجعلها قراراً بإبداء بعضها من الماء وتسويتها بحيث يتأتى استقرار الإنسان والدواب عليها ﴿وَجَعَلَ خِلْفَهَا﴾ أوساطها ﴿أَنْهَرَهَا﴾

الاستفهام التقرير، والخبر مقدّر وهو خير وقوله لأجلكم إشارة إلى أن اللام تعليلية لأن المقصود انتفاعهم. قوله: (لتأكيد اختصاص الفعل بذاته) يعني أن فائدة الالتفات من الغيبة إلى التكلم الخاصة بهذا تأكيد معنى اختصاص الفعل، وهو الإنبات بذاته لأنه لو قيل أنبت الخ أفاد اختصاص الإنبات به بحكم المقابلة بين أحسن الشركاء، وخالق الأرض والسماء، فإذا التفت ونسب الفعل لذاته تأكد ذلك الاختصاص لضم إسناد الفعل لذاته إلى المقابلة والإيدان بأنه لا يقدر عليه غيره من ضمير العظمة دفعاً لتوهم أن غيره له قدرة عليه كما إذا بذر وسقي بأنه هو الخالق لمباديها التي لا قدرة لأحد عليه كالأرض والسماء، وإنزال الماء ورشح ذلك بقوله ما كان لكم الخ وقوله البهية تفسير لمعنى البهجة وهي الحسن، والمواد المتشابهة الأرض والماء والعناصر الأربعة وإخراج ألوان مختلفة من مادة واحدة أمر عجيب كما قيل في وصف المطر:

يمدّ على الأفاق بيض خيوطه فينسج منها للشرى حلة خضرا

فقوله: أشار إليه أي إلى انتفاء قدرة غيره عليه، وقوله من الأحداق وهو الإحاطة إشارة إلى أن الحديقة بستان يحيط بجوانبه الحائط. قوله: (أغیره يقرن به) أي الاستفهام إنكاري، والمعنى لا يليق ذلك والتكوين من صفاته تعالى، والفرق بينه وبين الخلق مبسوط في علم الكلام ويتوسط عطف على قوله إلهاً، وكذا قوله وإخراج وهو معلوم في الأداء، وقوله بين بين بالتركيب والبناء على الفتح وهو التسهيل المعروف عند القراء واختلف في الحرف المسهل هل هو متحرك أم ساكن والصحيح الأزل، وقوله يعدلون عن الحق فهو من العدول لا من عدل بغيره وإن جوّز لأن هذا أنسب بما قبله ولأن من ليس معه غيره كيف يعادل بغيره فيصير ذكره لغواً. قوله: (بدل من آمن خلق السموات) إذا كنت أم منقطعة، والجعل إن كان تصييرياً فالمنصوبان مفعولان وإلا فالثاني حال مقدرة، وقوله: بحيث يتأتى الخ فقراراً بمعنى مستقراً لا بمعنى قارة غير مضطربة وإن استلزمه فلذا فسر بهذا لأنه أتم فائدة، وقوله أوساطها وفي نسخة وسطها لأن الخلال جمع خلل وهي الفرجة بين الشيتين فهو ظرف حل محل الحال أو المفعول

جارية ﴿وَجَعَلَ لَهَا رَواسِيَ﴾ جبلاً تتكوّن فيها المعادن، وينبع من حضيضها المنابع ﴿وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ﴾ العذب والمالح أو خليجي فارس والروم ﴿حَاجِزًا﴾ برزخاً وقد مرّ بيانه في الفرقان ﴿أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الحق فيشركون به ﴿أَمْ نَجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ المضطرّ الذي أحوجه شدّة ما به إلى اللجأ إلى الله تعالى من الاضطرار وهو افتعال من الضرورة واللام فيه للجنس لا للاستغراق فلا يلزم منه إجابة كل مضطرّ ﴿وَيَكْشِفُ الْأَسْوَءَ﴾ ويدفع عن الإنسان ما يسوءه ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ خلفاء فيها بأن وزنكم سكنائها، والتصرف فيها ممن قبلكم ﴿أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ﴾ الذي خصكم بهذه النعم العامّة والخاصة ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ أي تذكرون آلاءه تذكراً قليلاً وما مزيدة، والمراد بالقلة العدم أو الحقارة المزيحة للفائدة، وقرأ أبو عمرو وروح بالياء وحمزة والكسائي وحفص بالتاء وتخفيف الذال ﴿أَمْ نَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّيْلٍ وَالْبَحْرِ﴾ بالنجوم وعلامات الأرض

الثاني، وقوله جارية إشارة إلى أنّ المراد بالأنهار ما يجري فيها لا محلها الذي شق. قوله: (جبلاً تتكوّن فيها المعادن) لم يتعرّض لمنفعة منعها الأرض عن الحركة والميلان كما في المدارك لأنه لو كان المقصود هذا ذكرت عقب جعل الأرض قراراً، فمن قال الأولى أن يتعرّض له هنا أو في تفسير قوله قراراً لم يأت بشيء، وقوله وينبع الخ إشارة إلى وجه تعقيب الأنهار به. قوله: (الذي أحوجه الخ) هذا تفسير للمراد به هنا وأصل معناه من وقع في الضرورة مطلقاً كما ذكره واللجأ الالتجاء والاستناد، والضرورة ما يضّر المرء ويحوجه، وقوله: واللام فيه للجنس إنما حملة عليه لأنه كم من مضطرّ لا يجاب، ويجوز حملة على الاستغراق وهو مقيد أي يجيب كل مضطرّ إن شاء أو إن علم فيه مصلحة كما في الكشاف على ما فيه، وقوله ويدفع الخ المراد بالدفع ما يشمل الرفع. قوله: (خلفاء فيها) بيان لحاصل المعنى أو لأنّ الإضافة فيه على معنى في وقوله ممن قبلكم أي من بني آدم أو غيرهم، والنعم العامّة الماء والنبات والقرار في الأرض التي لا تخص الناس والخاصة الخلافة أو العامّة للناس، وهي خلافة الأرض بتفسيره والخاصة ببعض الناس كإجابة المضطرّ ودفع السوء. قوله: (أي تذكرون آلاءه تذكراً قليلاً الخ) بيان لمعنى النظم على وجه يتضمن الإشارة إلى زيادة ما فيه وأنّ المفعول محذوف للفاصلة، وهو آؤه أي نعمه وأنّ قليلاً منصوب على المصدرية لأنه صفة مصدر مقدر ولما كانت القلة قريبة من العدم استعملوها تارة للنفي، وتارة بمعنى مقابل الكثرة فقوله والمراد بالقلة العدم على الأوّل وقوله أو الحقارة على الثاني، وقوله: المزيحة للفائدة من الإزاحة بالزاي المعجمة والحاء المهملة بمعنى المزيلة لفائدة التذكير لنعم الله وهي توحيدة الموصل للسعادة العظمى فإنها ليست فيهم لأنهم مشركون فلا اعتداد بتذكركم فلذا صح نفيه وإثباته وفيه تأمل، وقوله: بالياء أي التحتية وتشديد الذال، وقوله وتخفيف الذال من تذكرون بحذف إحدى التائين. قوله تعالى: ﴿أَمْ نَهْدِيكُمْ﴾ قيل في تفسيره: ﴿يرشدكم بالنجوم في ظلمات البرّ والبحر﴾ ليلاً وبعلامات في الأرض نهاراً والظلمات الليلي يعني أنه تعالى

والظلمات ظلمات الليالي أضافها إلى البرّ والبحر للملابسة، أو مشتبهات الطرق يقال طريقة ظلماء وعمياء للتي لا منار بها ﴿وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ يعني المطر ولو صح أنّ السبب الأكثرى في تكوّن الرياح معاودة الأذخنة الصاعدة من الطبقة الباردة لانكسار حرّها وتمويجها الهواء فلا شك أنّ الأسباب الفاعلية والقابلية لذلك من خلق الله تعالى والفاعل للسبب فاعل للمسبب ﴿أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ يقدر على شيء من ذلك ﴿تَعَلَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تعالى الله القادر الخالق عن مشاركة العاجز المخلوق ﴿أَمَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ والكفرة وإن أنكروا الإعادة فهم محجوجون بالحجج الدالة عليها ﴿وَمَنْ يَرْزُقْكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ أي بأسباب سماوية وأرضية ﴿أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ يفعل مثل ذلك ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ على أنّ غيره يقدر على شيء من ذلك ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في إشراككم فإنّ كمال القدرة

هو الهادي في الليل والنهار لأنه إذا هدي في الظلمة علم أنه الهادي في غيرها بالطريق الأولى فلا يهو في كلامه كما قيل، ولا ينافيه تفسيره الظلمات بما ذكر وملابسة الظلمة كونها فيهما وقوله: ﴿بِالنَّجْمِ وَعَلَامَاتِ الْأَرْضِ﴾ لف ونشر مشوش أو هو لكل منهما لأن من في البحر قد يهتدي بعلامات الأرض وما يتبعها كما في قوله: ﴿وعلامات وبالنجم هم يهتدون﴾ [سورة النحل، الآية: ١٦] والمنار ما يوضع على الطرق لمعرفة الوجه الثاني هو استعارة وجعلت الطريق نفسها ظلمة مبالغة. قوله: (يعني المطر) تفسير للرحمة فإنها تطلق عليه وقد مرّ تفسير قوله بشراً في الفرقان. قوله: (ولو صح الخ) إشارة إلى عدم صحته عند أهل الشرع، وهو قول الحكماء إنّ سبب تكون الرياح قد يكون بسبب برد الدخان المتصعد إلى الطبقة الزمهريرية، وذكروا له أسباباً أخرى، ولذا قال الأكثرى: وتمويجها أي تحريكها معطوف على قوله معاودة يعني أنّ ما ذكره لا ينافي كون الرياح مرسله من الله، وهو ظاهر ولو لم يذكر مثله كان أحسن. قوله: (هن مشاركة العاجز المخلوق) إشارة إلى أنّ ما مصدرية ويجوز كونها موصولة، والعائد محذوف للفاصلة وفيه مضاف مقدّر كمشاركة ومقارنة وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتمله، وهذا كالنتيجة لما قبله. قوله: (والكفرة وإن أنكروا الخ) جواب عما يقال إنّ الكلام مع المشركين وأكثرهم منكر للإعادة فكيف خوطبوا به خطاب المعترف بأنها لظهورها، ووضوح براهينها جعلوا كأنهم معترفون بها لتمكنهم من معرفتها فلم يبق لهم عذر في الإنكار فلا حاجة إلى القول بأنّ منهم من اعترف بها فالكلام بالنسبة إليه، وقوله بأسباب سماوية وأرضية يعني أنّ من ابتدائية داخله على السبب لأنه مبدأ مسببه، وقوله: يفعل ذلك قدر في الأوّل يقدر وهنا يفعل ليكون تأسيساً، وراعى فيه الترتيب بين القدرة والفعل لتقدمها واقتصر على القدرة في قوله على أن غيره يقدر لأنه يلزم من نفي القدرة نفي الفعل. قوله: (في إشراككم الخ) أي في أنّ الله شريكاً في الألوهية الذي أنكر في قوله أله مع الله بأن يشبوا لشيء قدرة على ما هو قادر عليه فإنّ ذلك من لوازمها كما أشار إليه بقوله فإنّ كمال القدرة الخ فلا

من لوازم الألوهية ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ لما بين اختصاصه تعالى بالقدرة التامة الفائقة العامة أتبعه ما هو كاللازم له وهو التفرد بعلم الغيب والاستثناء منقطع ورفع المستثنى على اللغة التيمية للدلالة على أنه تعالى إن كان ممن في السموات والأرض ففيها من يعلم الغيب مبالغة في نفيه عنهم أو متصل على أن المراد ممن في السموات والأرض من تعلق عمله بها واطلع عليها اطلاع الحاضر فيها فإنه يعلم الله تعالى وأولي العلم من خلقه وهو موصول أو موصوف ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ متى ينشرون

يرد عليه أن الأنسب على هذا أن يقال هاتوا برهانكم على إشراككم إن كنتم صادقين فيه فإننا قد أتينا بدلائل التوحيد. قوله: (لما بين اختصاصه بالقدرة التامة) في قوله آمن خلق السموات إلى هنا فقوله أتبعه بما هو كاللازم له أي اتبع اختصاصه المذكور بما هو كاللازم لذلك الاختصاص أو لله، وقال: كاللازم لأنه لا تلازم بينهما عقلاً وإن لم ينفك أحدهما عن الآخر في الواقع كما لا تلازم بين القدرة وعلم الغيب أيضاً، والمقصود بيان المناسبة بين هذا وما قبله بأن كلاً منهما مما اختص به تعالى وأنها كالتلازمين لأن من تفكر في بدائع مصنوعاته الدالة على كمال قدرة صانعها الحكيم علم كمال علمه المحيط، ولذا قال: ﴿هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة﴾ [سورة الحشر، الآية: ٢٢] فتدبر. قوله: (والاستثناء منقطع) لأنه تعالى عن أن يكون ممن في السماء والأرض ولغة بني تميم في المنقطع اتباعه لما قبله والحجازيون ينصبونه، وإنما اختار اللغة التيمية لما ذكره من المبالغة في نفي علم الغيب فإذا استحال كونه فيهما استحال علم أهلها به، وهذا إنما يتأتى إذا جعل الاستثناء منقطعاً تحقيقاً متصلاً تأويلاً وهي نكتة سرية. قوله: (أو متصل النخ) هذا رد على الزمخشري، والاتصال على أن المراد بمن فيهما من اطلع عليهما اطلاع الحاضر فيهما مجازاً مرسلأ أو استعارة، ولا يلزم فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن قال به المصنف رحمه الله وإما التسوية بينه تعالى وبين غيره في إطلاق لفظ واحد المنهية عنه في حديث: «ومن بعضهما فقد غوي»^(١) فليس بمحذور لوروده في كثير من الآيات والأحاديث ووجه النهي عنه مفصل في كتب الحديث وقد مر في الكهف طرف منه. قوله: (متى النخ) إشارة إلى أن إيان استفهام عن الزمان، ولذا قيل: إن أصلها أي أن أي أي زمان وإن كان المعروف خلافه، وما هو ما لهم البعث وقوله بالغ فيه أي في تعنى نفس شعورهم بمآل أمرهم وهذا هو الموافق لما في الكشاف، وأما كون الضمير لنفي علم الغيب عنهم كما قيل وإن كان لازماً ضمناً فيأباه قوله أضرب عنه فإن الإضراب عن نفي الشعور قطعاً وقوله، انتهى وتكامل تفسير لأدرك في هذا الوجه، وقوله من الحجج والآيات بيان لما وقوله وهو راجع إلى ما وتفسير له، وقوله لا يعلمونه خير أن، وقوله أسباب علمهم إشارة إلى أن فيه

(١) أخرجه مسلم ٨٧٠ وأبو داود ١٠٩٩ - ٤٩٨١ والنسائي ٩٠/٦ وأحمد ٣٧٩/٤ وابن حبان ٢٧٩٨ والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٩٦/٤ كلهم من حديث عددي بن حاتم.

مركبة من أي وأن وقرئت بكسر الهمزة والضمير لمن وقيل للكفرة ﴿بَلْ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ لما نفي عنهم علم الغيب وأكد ذلك بنفي شعورهم بما هو مآلهم لا محالة بالغ فيه بأن أضرب عنه وبين أن ما انتهى وتكامل فيه أسباب علمهم من الحجج والآيات وهو أن القيامة كائنة لا محالة لا يعلمونه كما ينبغي ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا﴾ كمن تحير في أمر لا يجد عليه دليلاً ﴿بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ لا يدركون دلائلها لاختلال بصيرتهم، وهذا وإن اختص بالمشركين ممن في السموات والأرض نسب إلى جميعهم كما يسند فعل البعض إلى الكل، والاضرابات الثلاث تنزيل لأحوالهم، وقيل الأول إضراب عن نفي الشعور بوقت القيامة عنهم، ووصفهم باستحكام علمهم في أمر الآخرة تهكماً بهم، وقيل أدرك بمعنى انتهى، واضمحل من قولهم أدركت الثمرة لأنها تلك غايتها التي عندها تعدم، وقرأ نافع

مضافاً مقدراً أو أنه مجاز يجعل علمهم بالأسباب علماً بالمسبب لتسببه عنه فأضرب عن جهلهم الأول إلى جهل أعتم منه وأشد لتوفر أسبابه، وقوله كما ينبغي مفهوم من السياق والمعنى بل انتهى علمهم في أمر الآخرة، وإنكارهم لها لي ما هو أعظم وأقوى في الجهل. قوله: (كمن تحير الخ) أتى بالكاف لثلاثين ينافي قوله قبلة تكامل فيه أسباب علمهم، وقوله لا يدركون دلائلها وإن تكاملت أسبابها لما على بصائرهم من الغشاوة كما مر، وقوله وهذا أي ما ذكر من معنى الآية وهذا بناء على أن الضمائر لمن في السموات والأرض لا للكفرة، كما قيل ونسبة ما للكل إلى البعض مجاز وقد تقدم شرطه وما فيه.

قوله: (تنزيل لأحوالهم) من حال إلى أنزل منها ويصح أن يكون ترقياً في مراتب شدة جهلهم لأن جهلهم بأمر الآخرة مع توفر أسباب العلم أنزل من عدم علمهم بمآل أمرهم والشك، والتحير فيها أنزل لأنه يلاحظ فيه الدلائل، وما قبله لم يلاحظ فيه وإن كانت موجودة والعمي عن الدلائل أنزل من الكل. قوله: (وقيل الأول) أي قوله بل أدرك علمهم الخ على أن أدرك بمعنى انتهى، واستحکم العلم نفسه من غير تقدير مضاف أو تجوز ولم يرتضه لعدم القرينة لا لأن الإضرابات لا تكون على سنن واحد إذ لا بأس فيه. قوله: (وقيل أدرك بمعنى انتهى واضمحل) الظاهر أنه معطوف على قوله قيل قبله، ولا ينافي كونه غير متعلق بالإضراب حتى يجعل معطوفاً على قوله بين أن ما انتهى الخ أو على مقدر مفهوم منه، واضمحل بضم معجمة وحاء مهملة ولام مشددة بمعنى فني وانتهى علمهم بالآخرة مع وضوح دلائلها وتمريضه لأن الإدراك، وإن كان بلوغ النهاية وكل شيء بلغ الحد انتهى لم يعهد بهذا المعنى لا لأنه ينبغي أن يكون مجازاً عن العدم بعد الوجود وعلمهم بالآخرة لم يوجد رأساً فإن إرادة لازمه وهو العدم مطلقاً غير مستبعد، ونظائره أكثر من أن تحصى ولا لأن الإضراب لا يصح حينئذ فإنه نفي للعلم كالذي قبله واعتبار وضوح الدلائل بلا قرينة بعيد فإنه مع وروده على الوجه الأول غير مسلم فإن ما فيه نفي خاص، وهذا عام وقوله لأنها وفي نسخة لأن تلك أي الحال المعروفة يلزمها الفناء والاضمحلان بيان للعلاقة المصححة للمجاز وهي اللزوم. قوله: (وقرأ

وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص بل إدراك بمعنى تتابع حتى استحکم أو تتابع حتى انقطع من تدارك بنوفلان إذا تتابعوا في الهلاك، وأبو بكر إدراك وأصله تفاعل وافتعل وقرىء أدرك بهمزتين وأدرك بألف بينهما وبل أدرك وبل اتدارك وبل أدرك وبل أدرك وأم ادرك، وأم تدارك وما فيه استفهام صريح أو مضمن من ذلك فإنكار، وما فيه بلى فإثبات لشعورهم وتفسير له بالادراك على التهكم وما بعده إضراب عن التفسير مبالغة في نفيه ودلالة على أن شعورهم بها إنهم شاكون فيها بل إنهم منها عمون أورد وإنكارك لشعورهم ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَيُّذَا كُنَّا تُرَابًا وَّأَبَآؤُنَا أَيُّذَا لَمَّخْرُوجُونَ﴾ كالبيان لعلمهم، والعامل في إذا ما دل عليه أننا لمخرجون وهو تخرج لا مخرجون لأن كلاً من الهمزة، وإن اللام مانعة من عمله فيما قبلها وتكرير الهمزة للمبالغة في الإنكار والمراد بالإخراج الإخراج من الأحداث أو من حال الفناء إلى الحياة وقرأ نافع إذا كنا بهمزة واحدة مكسورة وقرأ ابن عامر، والكسائي إننا لمخرجون بنونين على الخبر ﴿لَقَدْ وَعَدْنَاكَ هَذَا نَحْنُ وَّأَبَآؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ من قبل وعد محمد ﷺ وتقديم هذا

نافع الخ) ذكروا فيه اثنتي عشرة قراءة المتواتر منها اثنتان، والباقية شاذة قال الجعبري رحمه الله تعالى: قرأ نافع وابن عامر والكوفيون بل إدراك بوصل الهمزة، وفتح الدال مشددة وألف بعدها وأبو عمرو يقطع الهمزة وتخفيف الدال الساكنة بلا ألف ماض بوزن أفعال فما ذكره المصنف رحمه الله مخالف لنقل القراء، ولذا قيل ينبغي أن يقول هنا وعاصم إذ لم تختلف الرواية عنه في المشهور وما ذكره عن أبي بكر رواية شاذة لم ينقلها القراء في السبعة، وقوله حتى استحکم على التفسير الأول، وقوله حتى انقطع على الأخير، وقوله: من تدارك متعلق بالثاني ويجوز تعلقه بهما، وقوله وأصله أي على القراءتين وفي نسخة وأصلهما وحكمه في الإعلال معروف في الصرف. قوله: (وبل أدرك) على ماضي الأفعال بنقل فتح الهمزة إلى اللام وحذفها مع دال ساكنة، ويحتمل فتح اللام مع تشديد الدال على نقل حركة همزة الاستفهام فإنه قرئ بها في الشواذ وقوله: أو مضمن كأم فإن معناها بل أكذا، وقوله من ذلك أي ما ذكر من القراءات، وقوله تفسير له أي للشعور بالإدراك الواقع بعد بلى وما بعده هو قوله بل هم في شك الخ، وقوله مبالغة في نفيه لأن معناه شعورهم وعلمهم الشك كقوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

فإنه يفيد أنه لا علم لهم لا تحية على أبلغ وجه، وقوله: أو ردّ على أن الإضراب إبطالي فافهمه. قوله: (كالبيان) إشارة لاتصاله بما قبله ولم يجعله بياناً لأنه يقتضي ترك العطف وهو عمه أي عمي بصيرة لإنكارهم البعث، والضمير لهم ولآبائهم على التغليب والمبالغة في الإنكار من تكرير أدواته، وقوله من حال الفناء إلى الحياة فهو تمثيل للعدم بعد الوجود بالحس وجعل الحياة إطلاقاً منه، وعلى قراءة نافع تقدّر همزة الاستفهام مع الفعل المقدر لأن المعنى ليس على الخبرية فقوله على الخبر أي على صورة الخبر لعدم أداة الاستفهام فيه لفظاً لكنه لس بخبر حقيقة وقوله قبل وعد محمد الخ يزعمون أنه خرافات قديمة كما أشاروا إليه بقولهم

على نحن لأن المقصود بالذكر هو البعث وحيث آخر فالمقصود به المبعوث نظراً إلى الاهتمام ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ التي هي كالأسمار ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ تهديد لهم على التكذيب وتخويف بأن ينزل بهم مثل ما نزل بالمكذبين قبلهم، والتعبير عنهم بالمجرمين ليكون لطفاً بالمؤمنين في ترك الجرائم ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ على تكذبيهم وإعراضهم ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ﴾ في خرج صدر، وقرأ ابن كثير بكسر الضاد وهما لغتان، وقرىء ضيق أي أمر ضيق ﴿مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ من مكرهم فإن الله يعصمك من الناس ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ العذاب الموعود ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ قل عسى أن يكون ردف لكم ﴿تبعكم ولحقكم واللام مزيدة للتأكيد أو الفعل مضمن معنى فعل يتعدى باللام مثل دنى، وقرىء بالفتح وهو لغة فيه ﴿بَعْضُ الَّذِي سَتَعْبِلُونَ﴾ حلوله، وهو عذاب يوم بدر وعسى ولعل وسوف في مواعيد الملوك كالجزم بها، وإنما يطلقونه إظهاراً للوقارهم،

أساطير الأولين. قوله: (وتقديم هذا على نحن النخ) إشارة إلى النكتة في تقديم هذا على نحن وأباؤنا هنا مع تأخيره في آية أخرى في سورة المؤمنين وهو مفعول وربته التأخير فأتى به ثمة على الأصل فقوله وحيث آخر أي وقع مؤخراً على أصله، وهو مشاكلة وروعي أصله ثمة لأن ما ذكر هناك اتباعهم أسلافهم في الكفر وإنكار الحشر من غير نعي ذلك عليهم، وهنا ذكر ما صدر منهم أنفسهم مؤكداً مقرراً مكرراً فكان المقصود بالذكر، وما هو أعنى البعث المشار إليه بهذا وهذا ما عناه السكاكي، وقوله فالمقصود به المبعوث لم يبين وجهه وهو ما بيناه، والأسمار جمع سمر وهو الحديث الذي يتلوه به ليلاً. قوله: (لأن المقصود بالذكر النخ) أي بيان أحواله فللاشارة إليه قدم هذا، ولذا أورد نحن ضميراً منفصلاً مع عدم الاحتياج للفصل. قوله: (تهديد النخ) لأن المقصود الأمر بالنظر لمن له نظر، وقوله والتعبير عنهم بالمجرمين أي دون أن يقول الكافرين لطفاً بالمؤمنين لإرشادهم إلى أن الجرم مطلقاً مبعوض الله فيجتنبونه وينفرون عنه، واللطف من الله هو التقريب من الطاعة، والتباعد من المعصية. قوله: (على تكذبيهم وإعراضهم) يحتمل التفسير على أنه بيان لحاصل المعنى أو تقدير مضاف فهو بدل ولا يلزم تعلق حرفي جرّ بمعنى بمتعلق واحد، ويجوز أن يكون تعليلاً لوجه حزنه، وقوله بكسر الضاد وهو مصدر وعلى الفتح يحتمل المصدرية والوصفية، وقوله من مكرهم إشارة إلى أن ما مصدرية. قوله: (تبعكم) هو أصل معنى ردف ولحقكم أي وصل إليكم هو المراد به فهو تفسير له، وهو متعد بنفسه وباللام كنصح فلا يحتاج لما ذكر، وتضمينه معنى دنا لأنه يتعدى بمن وإلى واللام كما في الأساس، فمن اعترض عليه بأنه يتعدى بمن فقد سها كسهوه في أن ردف بمعنى دنا فلا يصح أن يضمن معناه، وقوله بالفتح أي فتح الدال وهي لغة فيه كما في القاموس إنه كسمع ونصر، وقوله حلوله مفعول تستعجلون. قوله: (وعسى ولعل النخ) لما كان الترجي لا ينسب إليه تعالى جعل في بعض المواضع من العباد وجعله هنا في الكشاف استعارة تمثيلية جارية على عادة العظماء في استعمالها مع الجزم بصدق الأمر وجده إظهاراً للوقار، ووثوقاً

وإشعاراً بأن الرمة منهم كالتصريح من غيرهم وعليه جرى وعد الله تعالى ووعيده ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ بتأخير عقوبتهم على المعاصي والفضل والفاضلة الإفضال وجمعهما فضول وفواضل ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ لا يعرفون حق لنعمة فيه فلا يشكرونه بل يستعجلون لجهلهم وقوعه ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ ما تخفيه وقرىء بفتح التاء من كنت أي سترت ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ من عداوتك فيجازيهم عليه ﴿وَمَا مِنْ عَلِيمٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ خافية فيهما، وهما من الصفات الغالبة والتاء فيهما للمبالغة كما في الرواية أو اسمان لما يغيب ويخفي كالتاء في عافية وعاقبة ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ بين أو مبين ما فيه لمن يطالعه، والمراد اللوح أو القضاء على الاستعارة ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَنْفُذُ عَلَى بَيْتِ إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ كالتشبيه والتنزيه وأحوال الجنة والنار وعزير والمسيح ﴿وَإِنَّهُ لَهْدَىٰ وَرَحْمَةً

بعدم الفوت وإن الرمز من مثلهم كاف، وعلى هذا جرى وعد الله ووعيده وهو كلام حسن. قوله: (بتأخير عقوبتهم) خصه لمناسبته لما قبله ولو أبقى على عمومه الشامل له جاز، وقوله: الأفضال هو الأنعام وظاهره أن الفاضلة تكون مصدراً، وقوله وجمعهما بالثنائية وما وقع في نسخة جمعها سهو من الناسخ فلا وجه لما قيل إنها هي الصواب، وهو لف ونشر فجمع فضل فضول، وجمع فاضلة فواضل وهذا كقول الحماسي:

ليس العطاء من الفضول سماحة

ثم شاع عرفاً في كثرة الكلام في غير محله، ولذا نسب له فضولي كأنصاري كما حققه في المغرب. قوله: (لا يعرفون حق النعمة فيه) أي في تأخير العذاب، والعقوبة على المعصية وقوله فلا يشكرونه أي الله عليه أو فلا يشكرون تأخيره أو فضله والظاهر الأول، وقوله وقوع أي وقوع العذاب الموعود، وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [سورة النمل، الآية: ٧٤] الخ فليس التأخير لخفاء حالهم عنه، وقوله من عداوتك متعلق بتكنن ويعلمون على التنازع، وقوله: فيجازيهم يعني إنه كناية عن المجازاة كما مر وتقديم الاكتنان ليظهر المراد من استواء الخفي والظاهر في علمه، وقيل لأن مضمورات الصدور سبب داع لما يظهر على الجوارح وفعل القلب يجازي عليه إذا كان عزمًا مصممًا أصرَّ عليه صاحبه لا خاطراً، وقراءة تكن من الثلاثي بفتح التاء وضم الكاف شاذة لابن محيصن. قوله: (وهما من الصفات الغالبة الخ) يعني أنها صفة غلبت في معنى الشيء الخفي الثابت الخفاء فكثرت عدم إجرائها على الموصوف، ودالتهما على الثبوت وإن لم تنقل إلى الإسمية كمؤمن وكافر فتاؤها ليست للتأنيث إذ لم يلاحظ لها موصوف يجري عليه كالرواية فهي تاء مبالغة أو هي منقولة إلى الإسمية، والتاء فيها للثقل كالعاقبة والفاتحة والفرق بينهما أن الأول يجوز إجراؤه على موصوف مذكر بخلاف الثاني فمن قال إن معناه إنها من الصفات الدالة على الشدة والغلبة، وإن الغالبة من وصف الدال بصفة مدلوله لم يصب والرواية الرجل الكثير الرواية، وقوله كالتاء في عافية خبر مبتدأ محذوف تقديره فالتاء فيها

لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَإِنَّهُمْ الْمُنْتَفِعُونَ بِهِ ﴾ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ ﴾ بين بني إسرائيل ﴿ بِحُكْمِهِ ﴾ ﴿ بما يحكم به، وهو الحق أو بحكمته ويدل عليه أنه قرئ بحكمه ﴾ ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ ﴾ فلا يرد قضاؤه ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ بحقيقة ما يقضى فيه وحكمه ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ولا تبال بمعاداتهم ﴿ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ ﴾ وصاحب الحق حقيق بالوثوق بحفظ الله ونصره ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكُفْرَ ﴾ تعليل آخر للأمر بالتوكل من حيث إنه يقطع ما معه عن مشايعتهم، ومعاضدتهم رأساً وإنما شبهوا

للتقل للاسمية كالتاء الخ. قوله: (بين لئخ) يعني أنه من أبان اللازم أو المتعدى والبين صريحه، ونصه ولذا خص الأكثر فلا ينافي قوله: ﴿ تَبَيَّنَانَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابَسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٩] فتأمل، وقوله: أو القضاء هو حكمه الأزلي وقيل المراد علمه الأزلي ولا وجه له وقوله على الاستعارة أي تشبيهه بالكتاب الجامع للوقائع كالسجل، ويجوز تفسيره بالقرآن قيل وهو مناسب لما بعده وفيه نظر وقوله: ﴿ وَعِزِيرٌ وَالْمَسِيحُ ﴾ إشارة إلى أن المراد ببني إسرائيل ما يمثل النصارى كما في الكشاف وهو حث للمشركين على اتباعه لأنهم كانوا يراجعون أهل الكتاب. قوله: (فإنهم المنتفعون به) توجيهه للتخصيص مع أنه رحمة للعالمين، والمراد بالمؤمنين مؤمنو بني إسرائيل أو الأعم وهو الظاهر، وقوله بين بني إسرائيل أو بين المؤمنين أو بين الناس. قوله: (بما يحكم به وهو الحق) فسر الحكم بالمحكوم به أو الحكمة ولم يبقه على المعنى المصدرى لأنه يصير كضرب زيد بضره، وهو لا يقال مثله في كلام عربي كما في الكشاف وأورد عليه أنه يصح أن يقال ذلك على معنى ضرب بضره المعروف بالشدّة فالمعنى هنا يحكم بحكمه المعروف بملاسة الحق أو يحكم بحكم نفسه لا يحكم غيره كالشعر، وقيل عليه ليس المانع لصحة مثل هذا القول إضافة المصدر فيه إلى ضمير الفاعل فإنه لا كلام في صحته كإضافته إلى ضمير المفعول في سعي لها سعيها إنما المانع دخول الباء على المصدر المؤكد، ثم إن المعنى الأزل يوهم أن له حكماً غير معروف بملاسة الحق والثاني إنما يظهر لو قدّم بحكمه، وليس هذا بشيء لأنه على ما ذكر ليس بمصدر مؤكد وعدم الجواز في المصدر النوعي لا سيما إذا كان من غير لفظه ليس بمسلم، ويؤيده قوله:

ويشتم بالأفعال لا بالتكلم

ثم إنه يرد عليه أن الظاهر أن المانع هو كونه لغواً من الكلام وتأويله بالمحكوم به لا يفيد، ولذا فسره بالعدل والحق فلو أبقى على ظاهره مع ردّه ذلك كفى، وقوله قرئ بحكمه أي جمع حكمة مضاف إلى ضميره تعالى. قوله: (تعليل آخر) بعدما علله بقوله إنك على الحق لأن معناه إن الله متولى نصرك وحفظك، وأما كونه استئنافاً في جواب سائل نشأ مما قبله تقديره ما بالهم غير مؤمنين بمن هو على الحق فيأباه السياق كما لا يخفى وقوله من حيث الخ توجيهه للتعليل باعتبار المراد، والمشايعة والمتابعة بمعنى وقد وقع في نسخة متابعتهم. قوله: (وإنما شبهوا بالموتى الخ) وأما كون المراد تشبيه قلوبهم بالموتى في عدم الشعور فيشير إلى بطلان

بالموتى لعدم انتفاعهم بسماع ما يتلى عليهم كما شبهوا بالصم في قوله ﴿وَلَا تَسْمِعُ أَثَمَّ الدُّعَاءِ إِذَا وَلُوا مَدِينًا﴾ فَإِنَّ أَسْمَاعَهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَبْعَدُ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّ ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي السَّمِيِّ عَنِ ضَلَالَتِهِمْ﴾ حَيْثُ الْهَدَايَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْبَصْرِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ تَهْدِي الْعَمِي ﴿إِنْ تَسْمِعُ﴾ أَيُّ مَا يَجْدِي إِسْمَاعَكَ ﴿إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا﴾ مِنْ هُوَ عِلْمُ اللَّهِ كَذَلِكَ ﴿فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ مُخْلِصُونَ مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴿وَلِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾ إِذَا دَنَا وَقُوعَ مَعْنَاهُ، وَهُوَ مَا وَعَدُوا بِهِ مِنَ الْبُعْثِ وَالْعَذَابِ ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ﴾ وَهِيَ الْجَسَاسَةُ رَوَى أَنَّ طَوْلَهَا

مشعر القلب بالمرّة، ثم بين بطلان مشعري الأذن والعين كما في قوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٩] الخ وإلا فبعد تشبيههم أنفسهم بالموتى لا يظهر لتشبيههم بالعمي والصم مزيد مزية كما قيل فتخيل بارد لأن القلب يوصف بالفقه والفهم لا السمع لكن لو جعل التشبيه لطوائف على مراتبهم في الضلال فمنهم من هو كالميت، ومن هو كالأصم ومن هو كالأعمى لكان وجهاً وجيباً إلا أن ما ذهب إليه المصنف والزمخشري هو الظاهر ووجهه أنه على طريق التسليم في النظر لأحوالهم فكأنه قيل كيف يسمعهم الإرشاد إلى طريق الحق، وهم موتى وهذا بالنظر للأول الدعوة ولو أحييناهم لم يفد أيضاً لأنهم صم وقد ولوا مدبرين وهذا بالنظر لحالهم بعد التبليغ البليغ، ونفرتهم عنه ثم إننا لو أسمعناهم ذلك أيضاً فهم عمي لا يهتدون إلى العمل بما يسمعون، وهذا خاتمة أمرهم فقد علمت ما فيه من مزيد المزية الحالية عن التكلف. قوله: (فإن أسمعهم) أي الصم في هذه الحال وهي كونهم مدبرين متباعدين عن مواطن السماع، وهو بيان لوجه التقييد بقوله إذا ولوا مدبرين، وقوله حيث الهداية أي الكاملة أو هو باعتبار الأغلب وقوله ما يجدي أي يفيد بيان لأن إن نافية وأن النفي باعتبار الانتفاع والفائدة. قوله: (من هو في علم الله كذلك) فسره بعضهم بالذين يصدّقون أن القرآن كلامه تعالى إذ حينئذ تثبت نبوته فيقبل قوله ويجدي استماعه نفعاً ولم يرض ما فسره به المصنف لأن المناسب له من آمن وكون صيغة الاستقبال باعتبار تعلق العلم فيما لا يزال، وإليه أشار المصنف بقوله كذلك مصحح لا مرجح حتى يدفع كونه مناسباً، ولا يرد على تفسير البعض للحصر من يؤمن في الاستقبال إن أريد الحال أو عكسه أو استعمال المشترك في معنييه إن أريداً لأن المراد الحال، ويدخل غيره فيه بدلالة النص من غير تكلف ولا يعارضه عبارة النص كما فسره القائل في شرحه للسراجية في جتر الولاء، وقيل المراد من علم الله أنه يؤمن فلا يرد ما ذكر وسيأتي تحقيقه في أزل القصص، وإنما عدل المصنف عما اختاره لما فيه من شبه تحصيل الحاصل لأن الإيمان بالقرآن هو استماعه النافع، وإن كان بينهما مغايرة بعد النظر الصحيح فتأمل. قوله: (مخلصون) فسره به ليفيد ذكره بعد وصفهم بالإيمان وقوله: إذا دنا وقوع إشارة إلى ما فيه من مجاز المشاركة، وقوله معناه إشارة إلى أن القول أطلق مجازاً على معناه ومؤداه لأنه الواقع ويحتمل تقدير المضاف، والجساسة بجيم مفتوحة وسين مهملة مشددة وألف بعدها أخرى من الجس وهو المس سميت بها لتجسسها الأخبار للدجال

ستون ذراعاً ولها أربع قوائم وزغب وريش وجناحان لا يفوتها هارب ولا يدركها طالب، وروي أنه عليه الصلاة والسلام سئل من أين مخرجها فقل من أعظم المساجد حرمة على الله يعني المسجد الحرام ﴿تَكَلَّمُهُمْ﴾ من الكلام وقيل من الكلم إذ قرئ تكلمهم، وروي أنها تخرج ومعها عصا موسى، وخاتم سليمان عليهما الصلاة والسلام فتنتك بالعصا في مسجد المؤمن نكتة بيضاء فيبيض وجهه وبالخاتم في أنف الكافر نكتة سوداء فيسود وجهه ﴿أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا﴾ خروجها وسائر أحوالها فإنها من آيات الله تعالى، وقيل القرآن ﴿لَا يُوقِنُونَ﴾ لا يتيقنون وهو حكاية معنى قولها أو حكايتها لقول الله عز وجل، أو علة خروجها أو تكلمها على حذف الجواز وقرأ الكوفيون أن الناس بالفتح وغير الكوفيين إن الناس بالكسر ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ يعني يوم القيامة ﴿مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾ بيان للفوج أي فوجاً مكذبين ومن الأولى للتبويض لأن أمة كل نبي، وأهل كل قرن شامل للمصدقين والمكذبين

كما هو معروف في حديث: «أشراط الساعة»^(١)، والزغب بمعجمتين صغار الريش والشعر أول ما يطلع ويدركها بمعنى يلحقها ومخرجها محل خروجها والحرمة التعميم. قوله: (وقيل من الكلم) وهو الجرح ولكونه خلاف الظاهر ذكر بعده قراءة «تكلّمهم»^(٢) بالتخفيف عن ابن عباس رضي الله عنهما فإنه أظهر فيها والتفعل إذا كان من الكلم للتكثير ولكونه خلاف الظاهر مع احتياجه للتقدير مرضه، وقوله: «فتنتك»^(٣) بناء مشاة فوقية أي تمسه حتى يظهر فيه نكتة أي لون مخالف للونه، ومسجد المؤمني بفتح الجيم جبهته، وقوله فيبيض ويسود أي يسري إليه لون محل النكت. قوله: (خروجها) تفسير للآيات وقوله وهو حكاية معنى قولها لا لفظه لأن قوله آياتنا لا يناسبه إلا أن يكون بتقدير مضاف أي بآيات ربنا أو إضافة الآيات لها لاختصاصها بمحلّيتها وعلى هذا فالجملة مفسرة لما تكلمهم به، وإذا كان حكايتها لقول الله فالتقدير وتقول قال الله إن الناس الخ وفي الكشف إن المعنى يقول الله عند ذلك إن الناس الخ، وقوله على حذف الجواز وهو اللام على أنه علة والباء على أنه تكلمها بصيغة المصدر ومن قصره على الأول فقد قصر، وهذان على قراءة الفتح وما قبله على الكسر ويجوز كونه عليهما أيضاً. قوله:

(١) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ٢٩٠١ - ٤٠ - ٤١ وأبو داود ٤٣١١ والترمذي ٤٧٨/٤ والنسائي في «الكبرى» وابن ماجه ٤٠٤١ وأحمد ٧/٤ والطيلاسي ١٠٦٧ وابن حبان ٦٧٩١ والطبراني ٣٠٢٨ كلهم من حديث حذيفة بن أسيد.

وأخرجه مسلم ٢٩٤٢ - ١١٩ من حديث فاطمة بنت قيس في قصة الجساسة.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٣٠٣٥ وأورده الهيثمي في المجمع ١٢٥٧٦ - ١٢٥٧٨ من حديث حذيفة بن أسيد.

وقال الهيثمي: فيه طلحة بن عمرو، وهو متروك.

(٣) أخرجه الترمذي ٣١٨٧ من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: حديث حسن غريب اه. وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان. والوهن فقط في صدره، وأما عجزه، فله شواهد.

﴿فَهُمْ يَؤُوعُونَ﴾ يحبس أولهم على آخرهم ليتلاحقوا وهو عبارة عن كثرة عددهم، وتباعد أطرافهم ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهُ﴾ إلى المحشر ﴿قَالَ أَكذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا﴾ الواو للحال أي أكذبتهم بها بادية الرأي غير ناظرين فيها نظراً يحيط علمكم بكنهها وأنها حقيقة بالتصديق أو التكذيب أو للعطف أي أجمعتم بين التكذيب بها، وعدم إلقاء الأذهان لتحقيقها ﴿أَمَّا إِذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أم أي شيء كنتم تعملونه بعد ذلك، وهو للتبكيك إذ لم يفعلوا غير التكذيب من الجهل فلا يقدر أن يقولوا فعلنا غير ذلك ﴿وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾ حل بهم العذاب الموعود، وهو كبهم في النار بعد ذلك ﴿بِمَا ظَلَمُوا﴾ بسبب ظلمهم وهو التكذيب بآيات الله ﴿فَهُمْ لَا يَتُوبُونَ﴾ باعتذار لشغلهم بالعذاب ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ ليتحقق لهم التوحيد ويرشدهم إلى تجويز الحشر، وبعثة الرسل لأن تعاقب النور والظلمة على وجه مخصوص غير متعين بذاته لا يكون إلا بقدرة قاهرة وأن من قدر على إبدال الظلمة بالنور في مادة واحدة قدر على إبدال الموت بالحياة في مواد الأبدان، وأن من جعل النهار ليبصرها فيه سبباً من

(يحبس أولهم على آخرهم) حتى يجتمعوا فيكبوا جميعاً في النار، وقد مرّ توضيحه، وقوله الواو للحال أي في قوله ولم تحيطوا وعلى العطف فهو إنكار لجمعهما فإن من لا يصدق بالكتاب قد يقرأه فهو كناية عن إهانتة، وعدم الالتفات والمبالاة به. قوله: (أم أي شيء كنتم تعملونه) في ماذا على ما ذكره النحاة وجهان أن تكون مجموعة اسماً واحداً للاستفهام وأن تكون ما اسم استفهام وذا اسم موصول بمعنى الذي وعليهما يختلف الإعراب والتقدير، وكلام المصنف ظاهر في الأوّل محتمل لغيره وأم تحتمل الاتصال والانقطاع والمراد بأي شيء ما هو في حق الآيات أو الأعم ولا يلزم دخول الاستفهام على الاستفهام حتى يجاب بأنه ليس على حقيقته الأعلى الأوّل وذلك إشارة إلى التكذيب ولا حاجة إلى جعل بعد بمعنى غير كما قيل، وقوله من الجهل أي ناشئ من الجهل أو هو تعليل. قوله: (فلا يقدر أن يقولوا فعلنا غير ذلك) من التصديق به، وعدم قدرتهم وإن جوّز وقوع الكذب من الكفرة في القيامة كما مرّ لأن الخطاب لتبكيكهم وتفضيحيهم وإعلامهم بعلم القائل إنه لم يصدر عنهم غير التكذيب كما في الكشف فلا مجال للكذب حينئذ فمعنى ماذا كنتم تعملون التوبيخ كأنه قيل إن كان لكم عمل أو حجة فهاتوه وليس هذا وجهاً آخر كما توهم، وقوله باعتذار أو لا يقدر أن يقولوا على النطق أصلاً لدهشتهم. قوله: (ويرشدهم) أي الرؤية بمعنى العلم وهو وما بعده توطئة لتفسير باقي الآية والنور، والظلمة من الليل والنهار وقوله غير متعين بذاته لأنه لو كان له تعين ذاتي لم يحتج للمؤثر، وقوله بقدرة قاهرة يعني ليست لما أشركتموه فيدلّ على التوحيد لأن كمال القدرة من لوازم الألوهية، وفيه إشارة إلى برهان التمانع. قوله: (وأنّ من قدر على إبدال الظلمة الخ) إشارة إلى الاستدلال على جواز الحشر، ولو ضمّ إليه مشابهة النوم واليقظة للموت والحياة كان له وجه وقوله وإنّ من جعل الخ ذكر الدلالة في النهار ليس للتخصيص حتى يرد أنّ سكون الليل من جملة المنافع فله مدخل في الدلالة أيضاً بل اكتفاء أو اقتصاراً على ما هو أشبه بالنعته

أسباب معاشهم لعله لا يخل بما هو مناط جميع مصالحهم في معاشهم ومعادهم ﴿أَنَا جَعَلْنَا
 اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ﴾ بالنوم والقرار ﴿وَالنَّهَارَ مَبْصُرًا﴾ أصله ليبصروا فيه فبولغ فيه بجعل
 الأبصار حالاً من أحواله المجبول عليها بحيث لا ينفك عنها ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ
 يُؤْمِنُونَ﴾ لدلالاتها على الأمر ﴿وَيَوْمَ يُفْخُ فِي الصُّورِ﴾ في الصور أو القرن وقيل إنه تمثيل
 لانبعث الموتى بانبعث الجيش إذا نفخ في البوق ﴿فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ من
 الهول وعبر عنه بالماضي لتحقق وقوعه ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ أن لا يفزع بأن يثبت قلبه قيل:
 هم جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل، وقيل: الحور والخزنة وحملة العرش، وقيل
 الشهداء، وقيل موسى عليه الصلاة والسلام لأنه صعق مرة ولعل المراد ما يعتم ذلك ﴿وَكُلُّ

فإن سكون الليل وهو النوم أخو الموت، وقوله سبباً مفعول ثان لجعل أو حال إن كان بمعنى
 خلق ليوافق ما في النظم ومناط جميع المصالح بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام. قوله: (فإن
 أصله النخ) جواب عن تركه التقابل حيث كان أحدهما علة، والآخر حالاً بأنه مراعي من حيث
 المعنى إذ أصله ما ذكر فقد عدل عنه لنكتة ففيه طي أي هو مراعي فيه مطابقتها لما قبله فإن
 أصله النخ لكنه لا يخلو من حزاة، وقيل إنه من الاكتفاء وهو أن يحذف من كل من القرنيين
 نظير ما أثبت في الآخر وأصله جعلنا الليل مظلماً ليسكنوا فيه والنهار مبصراً ليتحركوا ويتصرفوا
 فيه، والمناقشة في التعبير ليست من دأب المحصلين، وكون الأصل عدم التقدير لا يضر،
 وقوله حالاً من أحواله إشارة إلى ما فيه من التجوز في الإسناد فإن الأبصار ليس حاله بل حال
 من فيه ووجه عدم الانفكاك أنه مقارن لخلقه، وجعله والخلق لا ينفك عنه فكذا حاله وفيه
 إشارة إلى أن السكون في الليل ليس كذلك فلذا لم يجعله حالاً. قوله: (لدلالاتها على الأمور
 الثلاثة) هي التوحيد والحشر وبعثة الرسل، وقوله في الصور بضم الصاد وفتح الواو وجمع
 صورة بناء على أن الصور بسكون الواو بمعناه، والبوق بضم الباء وسكون الواو والقاف معرب
 بوري وعلى هذا فهو استعارة تمثيلية شبه هيئة انبعاثهم من الصور إلى المحشر وقد نفخ في
 الصور بجيش نفخ لهم في المزمارة المعروف فساروا إلى ما يريدون، وقوله من الهول أي هول
 النفخ أو هول المحشر. قوله: (لأنه صعق مرة) أي في الطور، وقد سمع الخطاب فجازاه الله
 على تلك الصعقة أنه لا يصعق يوم الفزع، وهذا ورد في الحديث^(١) ما يدل عليه، وقوله
 حاضر الموقف إن كان الموقف منصوباً على الظرفية أي حاضر الموقف فظاهر،
 وإن كان مفعولاً له فعلى جعل حضور الموقف حضوراً له لاختصاصه به وفي نسخة حاضرين
 على أنه حال، وقوله بعد النفخة الثانية لتعدها، وقد قيل إنها ثلاث، وقوله لتوحيد لفظ الكل

(١) الوارد في موسى ما أخرجه مسلم ١٥٩/٢٣٧٣ - ١٦٠ من حديث أبي هريرة مطولاً «... لا تخيروني
 على موسى، فإن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق فإذا موسى باطش بجانب العرش. فلا أدري أكان
 فيمن صعق فإفاق قبلي أم كان ممن استثنى الله».

أَتَوْهُ ﴿ حاضرُونَ الموقف بعد النفخة الثانية أو راجعون إلى أمره، وقرأ حمزة وحفص أتوه على الفعل وقرئء أنه لتوحيد لفظ الكل ﴿ذٰخِرِينَ﴾ صاغرين، وقرئء دخرين ﴿وَتَرَىٰ الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا﴾ ثابتة في مكانها ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ في السرعة وذلك لأن الأجرام الكبار إذا تحركت في سمت واحد لا تكاد تتبين حركتها ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ مصدر مؤكد لنفسه، وهو لمضمون الجملة المتقدمة كقوله وعد الله ﴿الَّذِي أَنْقَضَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ أحكم خلقه وسواه على ما ينبغي ﴿إِنَّهُمْ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ عالم بظواهر الأفعال وبواطنها فيجازيهم عليها كما قال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ إذ ثبت له الشريف بالخسيس والباقي بالفاني، وسبعمائة

وقيل لأن المراد كل واحد وداخرين ودخرين بمعنى مقهورين منقادين، وهو حال من الضمير. قوله: (ولعل المراد ما يعتم ذلك) لعدم قرينة الخصوص، وقد قال الشيخ في الفتوحات إن بعض المتقربين تتصل حياتهم بالآخرة فلا يدركهم الصعق وكلام المصنف محتمل له، وترى في وترى الجبال بصرية وتحسبها حال، وقوله لا تكاد الخ وإليه يشير النابغة في قوله يصف جيشاً:

فأرعن مثل الطود تحسب أنهم وقوف لججاج والركاب تهملج

قوله: (مصدر مؤكد لنفسه) هو في اصطلاح النحاة ما أكد مضمون جملة هي نص في معناه نحو له على ألف درهم اعترافاً فإن احتملت غيره فهو مؤكد لغيره والعامل فيه محذوف، وجوباً لقيام الجملة المؤكدة مقامه فلو جوزنا حذف تلك الجملة أيضاً كان إجحافاً فلذا لم يرتض المصنف ما ذهب إليه الزمخشري من أن المؤكد محذوف، وهو الناصب ليوم نفخ والمعنى يوم ينفخ في الصور فكان كيت وكيت أثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين، ثم قال صنع الله يريد به الإثابة والمعاقبة مع أن التأكيد المقضى للاهتمام بالشيء ينافي حذفه، وإن كان المحذوف لدليل كالموجود لكن فيما ذكره المصنف خفاء من جهة المعنى لأن الصنع المتقن لا يناسب تسيير الجبال ظاهراً، ولا ذكر أفعالهم والحسنة بعده وكأنه الحامل للزمخشري على التقدير ألا ترى أن قوله خلقه وسواه كيف ياباه وادعاء دلالتها على اتقان الصنع محل تأمل. قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾ الآية) قيل أكثر المفسرين على أن المراد بها الإخلاص، والسيئة ضدها وهي الشرك لقوله: ﴿فكبت وجوههم في النار﴾ [سورة النمل، الآية: ٩٠] فليس خير بمعنى أفضل ورد بأن السيئة لا يتعين أن يراد بها الشرك لأن الظاهر منها العموم وذكر الكب من نسبة ما للبعض للجميع، وقد مرّت له نظائر مع أنه غير مختص بالمشرك بل يعتم العاصي وكون خير بمعنى أفضل لا مانع منه لأن الأفضلية بمعنى الأضعاف لا سيما ورؤية الله التي لا شيء أفضل منها مترتبة عليها، وفيه أن هذا التخصيص منقول عن رئيس المفسرين ابن عباس رضي الله عنهما، وقوله في مقابلها فكبت قرينة عليه وما ذكره خلاف الظاهر وشرطه مفقود هنا. قوله: (إذ ثبت له الشريف) وهو الثواب الأخروي، وقوله: بالخسيس قيل أراد به الحسنة المالية لأنها أوساخ الناس وإلا ففي التعميم سوء أدب لا يخفى وأجيب عنه بأنه إشارة

بواحدة وقيل خير منها أي خير حاصل من جهتها، وهو الجنة وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وهشام خبير بما يفعلون بالثاء والباقون بالثاء.

﴿وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ بَوْمِيذٍ مَّامِثُونَ﴾ يعني به خوف عذاب يوم القيامة وبالأول ما يلحق الإنسان من التهيب لما يرى من الأهوال والعظائم، ولذلك يعم الكافر والمؤمن، وقرأ الكوفيون بالتنوين لأن المراد فزع واحد من إفزاع ذلك اليوم وأمن يتعدى بالجار وبنفسه كقوله: ﴿أفأمنوا مكر الله﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٩٩] وقرأ الكوفيون ونافع يومئذ بفتح الميم والباقون بكسرها ﴿وَمَنْ جَاءَ يَأْتِ بِالسَّيِّئَةِ﴾ قيل بالشرك ﴿فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ فكبوا فيها على وجوههم، ويجوز أن يراد بالوجوه أنفسهم كما أرادت بالأيدي في قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٥] ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ على الالتفات أو

إلى أن الخيرية من حيث الفاعل والخسة من حيث إنها فعل العبد والجزاء فعل السيد وشتان ما بين الفعلين فأفعال السيد سيدة الأفعال، ووصف العمل بالخسة باعتبار صدوره عن العبد المقهور لا ينافي شرفه بالنظر إلى أنه حسنة أو هو إشارة إلى أن الخيرية باعتبار أنه بطريق التفضل فوصف العمل بالخسة باعتبار أنه لا يقاوم النعم الدنيوية فضلاً عن إفضائه إلى الثواب الأخروي، ولك أن تقول قوله والباقي بالفاني تفسير له وهو ظاهر. قوله: (وسبعمائة واحدة) هذا باعتبار الأكثر، واقتصر عليه لأنه أنسب للخيرية فلا يقال عليه إن الأولى ذكر الأقل المتيقن، وهو العشرة ليعم كل حسنة مع أنه يحتمل أنه يريد به مجزء التكثير لشيوع استعماله فيه كالسبعة والسبعين، ثم إن هذا إشارة إلى الخيرية كما أن قوله والباقي بالفاني إشارة إلى الخيرية كيفاً. قوله: (وقيل خير منها الخ) فمن ابتدائية ولم يرتضه لأنه خلاف الظاهر لا لأنه يلزمه استعمال أفعل بدون الأمور الثلاثة لأن على هذا ليس باسم تفضيل بل صفة مشبهة كخير المشدّد فإنه ورد كذلك كما بين في كتب اللغة.

قوله: (وبالأول) أي في قوله: ﴿ففزع من في السموات ومن في الأرض﴾ [سورة النمل، الآية: ٨٧] فلا مخالفة بينهما، وأما أدراجه في الاستثناء فغير مراد كما أشار إليه المصنف رحمه الله، والعظائم جمع عظيمة وعموم الأول لأنه مقتضى الجبلة البشرية، وقوله: بالتنوين أي في فزع فيومئذ ظرف له أو صفة له وإليه أشار بقوله لأن المراد الخ أو ظرف لآمنون، وقوله: فزع واحد لأن التنكير للوحدة، ويجوز كونه للتقليل أو للتعظيم فإن كل فزع في القيامة عظيم، وقوله وأمن بصيغة الماضي أو اسم الفاعل والجار من فتقدمه للفاصلة، وقوله: وقرأ الكوفيون لا حاجة لذكرهم مع تقدّم قراءتهم بالتنوين ومعه يتعين الفتح ونافع بينها على الفتح لإضافتها إلى إذ. قوله: (قيل بالشرك) قيل مرّضه لأن الظاهر العموم ولا دلالة في قوله فكبت لأنه من نسبة ما لبعض للجمع، وردّ بأنه ممنوع إذ الظاهر حمل المطلق على الكامل، وهو الشرك ولو أريد العموم كان الظاهر التنكير وفي قوله فكبت دلالة ظاهرة تعارضه فتأمل. قوله: (فكبوا فيها الخ) بيان لحاصل المعنى أو هو إشارة إلى أن إسناد الكب إلى الوجوه مجازي لأنه يقال كبه

بإضمار القول أي قيل لهم ذلك ﴿إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّكَ هَذِهِ الْبَلَدَةَ الَّتِي حَرَّمَهَا﴾ أمر الرسول ﷺ بأن يقول لهم ذلك بعدما بين المبدأ والمعاد، وشرح أحوال القيامة إشعاراً بأنه قد أتم الدعوة وقد كملت، وما عليه بعد إلا الاشتغال بشأنه، والاستغراق في عبادة ربه وتخصيص مكة بهذه الإضافة تشريف لها وتعظيم لشأنها وقرىء التي حرمها ﴿وَلَكُمُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ خلقاً وملكاً ﴿وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ السُّلَمِيِّينَ﴾ المنقادين أو الثابتين على ملة الإسلام ﴿وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ﴾ وأن أو اظب على تلاوته لينكشف لي حقائقه في تلاوته شيئاً فشيئاً أو إتباعه، وقرىء واتل عليهم وأن اتل ﴿فَمَنْ أَهْتَكَيْتُ﴾ باتباعه إياي في ذلك ﴿إِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِي﴾ فإن منافعها عائدة إليه ﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾ بمخالفتي ﴿فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ فلا علي من وبال ضلاله شيء إذ ما على الرسول إلا البلاغ، وقد بلغت ﴿وَقُلْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ على نعمة النبوة

وأكبه إذا نكسه، وإن كان المشهور تعذى كبه ولزوم أكب حتى قيل إنه مطاوعه صرح به في القاموس، ولسان العرب وحكاه ابن الأعرابي فمن اعترض عليه بأنه لا يقال أكبه متعدياً لم يصب، وسيأتي الكلام فيه في سورة الملك مفصلاً وإطلاق اليد على الشخص مجازاً فيه كلام سيأتي. قوله: (أو بإضمار القول) ولا التفات فيه، وإن كان عبارة عن من لأنه في كلام آخر كما حقق في المعاني، وقوله أمر الرسول إشارة إلى أنه استئناف بتقدير قل قبله وقوله قد أتم الدعوة أي لهؤلاء الكفرة وإلا فهو مأمور بها إلى آخر عمره، وقوله وتخصيص مكة مع أنه رب جميع البلاد والمخلوقات، ولذا قال: بعده وله كل شيء وقراءة التي حرمها شاذة ولا ينافي هذا ما في الحديث من أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حرم مكة وأناحرمت المدينة^(١) لأنه بأمر ربه فهو المحرم في الحقيقة وإبراهيم عليه الصلاة والسلام مظهر لحكمه، والتعظيم من الإضافة والإشارة أيضاً. قوله: (وأن أو اظب على تلاوته) هو من المضارع الدال على الاستمرار فاتلو من التلاوة بمعنى القراءة، وقوله شيئاً فشيئاً أي تدريجاً حال من حقائقه أو من تلاوته فيكون بمعنى مرتلاً والأول أولى، وقوله أو أتباعه فاتلو من تلاه إذا تبعه فيكون كقوله: ﴿إِنْ أَتَبِعَ إِلَّا مَا يُوْحِي إِلَيَّ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٥٠] واتل أمر في القراءة الثانية معطوف على معنى أن أكون، وقراءة أن اتل بدون واو في النظم وإن مفسرة بتقدير أمرت قبلها أو مصدرية. قوله: (باتباعه إياي في ذلك) قيل هذا وقوله بمخالفتي يقتضي أنه من كلام النبي ﷺ فيقتضي تقدير قل قبله، والتصريح بها بعده يقتضي أنه من كلام الله تعالى عقب أمره بأن يقول لهم ما قبله فالظاهر إياك ومخالفتك ولا بعد في كونه مقول القول المقدر قبل قوله أمرت كما مر، ولو جعل ضمير إياي ومخالفتي لله أيضاً لم يبعد فتأمل. قوله: (فلا على من وبال ضلاله) إشارة إلى أن ما ذكر قائم مقام جواب من بقرينة مقابله، ولو جعل هذا هو الجواب على أنه كناية عما ذكر تعريضية من

(١) أخرجه البخاري ٢١٢٩ من حديث عبد الله بن زيد ومسلم ١٣٦٢ - ٤٥٨ ومن حديث جابر بن عبد الله وأحمد ١٤١/٤ من حديث رفع بن خديج و١/١١٩ من حديث علي بن أبي طالب والدارقطني ٩٨/٣ من حديث علي وابن حجر في تلخيص الجبير ٢/٢٧٨ من حديث أبي سعيد.

وعلى ما علمني ووفقني للعمل به ﴿سُرِّيكَ أَيَّنِي﴾ القاهرة في الدنيا كوقعة بدر وخروج دابة الأرض أو في الآخرة ﴿فَعَرَفُونَهَا﴾ فتعرفون أنها آيات الله، ولكن حين لا تنفعكم المعرفة ﴿وَمَا رَبِّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فلا تحسبوا إن تأخير عذابكم لغفلته عن أعمالكم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي بالياء عن النبي ﷺ من قرأ سورة طس كان له من الأجر عشر حسنات بعدد من صدق سليمان وكذب به وهود وصالح، وإبراهيم وشعيب ويخرج من قبره وهو ينادي لا إله إلا الله.

غير تقدير، أو على أنه جواب بتقدير قل له لم يبعد وكلام المصنف لا يباه. قوله: (كوقعة بدر) قيل قوله: فتعرفونها يباه لأنهم لا يعترفون بذلك وليس بشيء لأن منهم المعترف بالفعل كالمقتولين وبالقوة كغيرهم وقوله فتعرفون أنها آيات الله الضمير راجع للآيات من حيث هي آيات، أو المراد فتعرفون وقوعها، وقوله: وما ربك ليس مقول القول وإذا كان المراد دابة الأرض فالخطاب لجنس الناس لا لمن في عهد النبوة.

تنبيه: كون البلدة المذكورة مكة عليه أكثر المفسرين، وفي تاريخ مكة إنها من قال: حدّثنا يحيى بن أبي ميسرة عن خلاد بن يحيى عن سفيان أنه قال البلدة مني والعرب تسميها بلدة إلى الآن. قوله: (عن النبي ﷺ النسخ) (١) هو موضوع، وقوله بعدد أي له بعدد كل واحد منهم عشر حسنات وقوله: وهو دقيل إنه معطوف على من صدق على المعنى إذ التقدير بعدد قوم سليمان، وقوم هود فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقيل عليه لا حاجة إلى اعتبار المعنى فإنّ العطف بدونه صحيح، ولو عطف على سليمان احتيج لما ذكر وهو غفلة فإنّ هوداً وصالحاً لم يقع منصوباً في جميع النسخ مع أنه معطوف على سليمان قطعاً فلا بدّ من توهم أنّ من صدق سليمان بمعنى قوم سليمان حتى يعطف عليه المجرور بعد حذف المضاف، وقال: بعض الفضلاء لما اعتبر الحذف ليفيد ما هو المقصود من كثرة الأجر اعتبر المعنى ليكون قرينة على خصوص المحذوف، تمت السورة بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة القصص

مكية وقيل إلا من قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب إلى قوله: لا نبتغي الجاهلين وهي ثمان وثمانون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿طَسَّرَ * تَلَكَّ مَائِنَتْ أَلَكْنَبِ الْمَيِّنِ * نَتَلُوا عَلَيْكَ﴾ نقرؤه بقراءة جبريل، ويجوز أن يكون بمعنى نزله مجازاً ﴿مِن نَّبِيٍّ مُّوَسَّىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾ بعض نبتهما مفعول نتلوا ﴿بِالْحَقِّ﴾ محققين ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ لأنهم المنتفعون به ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ استئناف مبين

سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) أي كلها وهو قول طاوس وعكرمة والقول الثاني قول مقاتل، وقيل: الآية المذكورة نزلت بين مكة والجحفة، وقال الداني في كتاب العدد حدثني محمد حدثنا عبد الله قال حدثني أبي قال: حدثني علي بن الحسين عن أحمد بن موسى عن يحيى بن سلام قال: «بلغني أن النبي ﷺ حين هاجر نزل عليه جبريل عليه الصلاة والسلام بالجحفة وهو متوجه من مكة إلى المدينة فقال: أتشتاق يا محمد إلى بلدك التي ولدت فيها قال: نعم قال: ﴿إِنَّ الَّذِي فَضَّ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِرَادِكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ الآية»^(١) وقوله وهي ثمان وثمانون آية أي بالاتفاق. قوله: (نقرؤه بقراءة جبريل) قال الراغب: التلاوة تختص باتباع كتب الله المنزلة تارة بالقراءة، وتارة بالارتسام لما فيه من أمر ونهي وترغيب وترهيب أو ما يتوهم فيه ذلك، وهو أخص من القراءة، اه فأشار المصنف رحمه الله إلى أن المراد الأوّل فليس تفسيراً بالأعم لكنه على الأوّل من الإسناد المجازي كبنى الأمير المدينة، وعلى الثاني هو مجاز لغوي إمّا مرسل باستعماله في لازم معناه أو سببه وهو التنزيل أو استعارة تبعية بتشبيه التنزيل بالقراءة لأنّ كلاّ منهما طريق للتبليغ. قوله: (بعض نبتهما مفعول نتلوا) جعل الحرف مفعولاً لا يوافق القواعد النحوية فإمّا أن يكون هذا ميلاً مع المعنى كما مرّ أو يكون المراد أنّ مفعول يتلو محذوف وهو شيئاً ولما كان لجار والمجرور صفة له قائمة مقامه سماه مفعولاً تسميحاً كما جعلوا الظرف حالاً، والحال في الحقيقة متعلقة فرجع إلى ما ذكره أبو البقاء وغيره وقد جوّز في من أن تكون بيانية وزائدة على رأي الأخفش والنبأ بمعنى الخبر العظيم مراداً به لفظه فيكون متلوّاً من غير تجوّز. قوله: (محققين) بيان لحاصل المعنى أي ملتبسين بالحق فهو حال من فاعل نتلوا ويجوز كونه حالاً من المفعول، والحق بمعنى الصدق أو صادقاً. قوله: (لقوم يؤمنون) قال في الكشاف: لمن سبق في علمنا أنه يؤمن لأنّ التلاوة إنما ينتفع بها هؤلاء دون غيرهم يعني أنّ اللام للتعليل، وخص

(١) هو مرسل: فهو ضعيف، ولم أره مستنداً.

لذلك البعض والأرض أرض مصر ﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ فرقاً يشيعونه فيما يريد أو يشيع بعضهم بعضاً في طاعته، أو أصنافاً في استخدامه استعمل كل صنف في عمل أو أحزاباً بأن أغرى بينهم العداوة كي لا يتفقوا عليه ﴿يَسْتَضِيْعُ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾ وهم بنو إسرائيل، والجملة حال من فاعل جعل أو صفة لشيعة أو استئناف وقوله: ﴿يَذْبَحُ آبَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي سِبَاءَهُمْ﴾ بدل منها، وكان ذلك لأن كاهناً قال له يولد مولود في بني إسرائيل يذهب ملكك على يده، وذلك كان من غاية حمقه فإن لو صدق لم يندفع بالقتل وإن كذب فما وجهه ﴿إِنَّكَ كَانَتْ مِنْ الْمُفْسِدِينَ﴾ فلذلك اجترأ على قتل خلق كثير من أولاد الأنبياء للتخيل فاسد ﴿وَوَرِيدٌ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أي نفضل عليهم بانقاذهم من بأسه ونريد حكاية حال ماضية

المؤمنون مع عمومه لأنهم المنتفعون به ويؤمنون للاستقبال الشامل لجميع الأزمنة الثلاثة كما يكون بالنظر لزمان الحكم والتكلم على ما حقق في الأصول يجوز أن يكون بالنظر إلى علم القائل أيضاً فيشمل من آمن حالاً وليس كقوله: ﴿هدى للمؤمنين﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٠] كما قيل وفائدة الأخبار بقبصص الأمم السابقة على لسان النبي الأمي ﷺ الدعوة إلى تصديقه كما أشار إليه بعض المحققين فليس من عموم المشترك كما توهم، ولا حاجة إلى أن يقال المراد من يؤمن حالاً وغيره معلوم بدلالة النص كما مر. وقوله: (فرقاً يشيعونه الخ) أي يتبعونه لأن أصل معنى المشايعة المتابعة فيفرقهم بعدد أنواعهم وعلى الوجه الثاني بعددهم باعتبار أعمالهم وخدماتهم له فقوله استخدامه مصدر مضاف للفاعل، ومن لم يستخدمه منهم ضرب عليه الجزية كما في الكشاف، ولم يذكره المصنف فكأنه عد أداء الجزية خدمة له ولجند، وقوله أو أحزاباً فيفرقهم بالعداوة. قوله: (وهم بنو إسرائيل) فعدهم من أهلها تغليباً أو لأنهم كانوا به ويستضعف بمعنى يجعلهم ضعفاء مهورين، وهو لحكاية الحال الماضية والاستئناف نحوي أو بياني في جواب ماذا صنع بعد ذلك، وقوله: حال من فاعل ويجوز كونه من المفعول كما في الكشاف. قوله: (بدل منها) بدل اشتمال أو تفسير أو حال من فاعل يستضعف أو صفة لطائفة، وقوله وكان ذلك أي الذبح والاستحياء، وقوله: وإن كذب فواجهه، وما قيل في وجهه من احتمال أن يصدقه، ولكنه يرى أنه يقع ذلك إن لم يقتله أو يكذبه في بت القول من غير تعليقه على عدم قتله بعيد لأنه ليس في القصة ما يدل عليه، وفي هذا دليل على أن قتل الأولاد لحفظ الملك شريعة فرعونية. قوله: (ونريد حكاية حال الخ) ولذا لم يقل أردنا وأما نمُنْ فمستقبل بالنسبة للإرادة فلا حاجة لتأويله، وقوله من حيث الخ بيان للجامع بينهما بل للمقتضي له لأن البيان لا يتم بدونه فلا بد من دخولها فيه بالعطف أو بالقيدية، وأما عطفه على تتلو ويستضعف ففي الكشاف إنه غير شديد، ووجه بما حاصله أنه يلزم على الأول خروجه عن المتلو والنبأ وليس كذلك، وأما الثاني فلأنه حال من فاعل جعل أو مفعوله أو صفة شيعاً أو مستأنف وعلى الأولين هو ظاهر الامتناع وعلى الثالث أظهر إذ لا مدخل له في جواب مسأغ على الوصفية، والمعنى جعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم، ونريد أن نمُنْ عليهم منهم أي على الطائفة

معطوفة على أن فرعون علا من حيث إنهما واقعان تفسير للنبا، أو حال من يستضعف ولا يلزم من مقارنة الإرادة للاستضعاف مقارنة المراد له لجواز أن يكون تعلق الإرادة به حينئذ تعلقاً استقبالياً مع أن منه الله بخلاصهم لما كانت قريبة الوقوع منه جاز أن تجرى مجرى المقارن ﴿وَجَعَلَهُمْ آيَةً﴾ مقدّمين في أمر الدارين ﴿وَجَعَلَهُمُ الْآيَاتِ﴾ لما كان في ملكة فرعون وقومه ﴿وَتَمَكَّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ أرض مصر، والشام وأصل التمكين أن تجعل للشيء

من الشيع فأقيم المظهر مقام المضمّر الراجع إلى الطائفة وحذف الراجع إلى الشيع للعلم به كأنه قيل يستضعفهم، ونريد أن نقوهم كما في جعله حالاً من مفعول يستضعف أي شيعاً موصوفين بالاستضعاف وإرادة المنّ على تلك الطائفة منهم بدفع الضعف، وأيضاً العلم بهذه الصفة لم يكن حاصلًا كالاستضعاف المقيد بحال الإرادة وهذا مما يضعف هذين الوجهين، وأورد عليه أن للعطف عليه على تقدير كونه حالاً من المفعول مساعاً أيضاً يعين ما ذكره فلا وجه للتخصيص بالوصفية وأن عدم حصول العلم بالصفة الثانية بعد تسليم لزومه مطلقاً غير مسلم فإن سبب العلم بالأولى يجوز أن يكون سبباً للعلم بالثانية لأنه إما بالوحي السابق أو خبر أهل الكتاب، ولا اختصاص لواحد منهما بالأولى، وأيضاً يجوز تخصيص جواز حالية ونريد الخ باحتمال الاستئناف أو الحالية في يستضعف دون الوصف فلا يكون مشترك الإلزام (أقول) هذا غير وارد، أما الأول فلأن كونه حالاً من المفعول أعني شيعاً غير مذكور في الكشف فلذا لم يلتفت إلى أن للعطف مساعاً عليه، وأما الثاني فلأن كون الصفة معلومة صرح به الزمخشري في مواضع من كتابه فيكفي الإيراد عليه بما هو مسلم عنده، وأما كون العلم بالأولى يستلزم العلم بالثانية بناء على أن سببه ما ذكر فليس كذلك لأن الاستضعاف مفسر بالذبح والاستحياء، وهو معلوم بالمشاهدة لا بما ذكر، وأحسن من هذا كله قول الفاضل اليميني إن عدم سداه لأن قوله إن فرعون الخ بيان لنبا موسى وفرعون وما سبق نبا فرعون فقط فتعين عطف، ونريد الخ بعد ادعاء البيان ليكون بياناً لنبئهما مطابقاً للمبين، وهذا وجه لطيف لا تكلف فيه. قوله: (أو حال من يستضعف) أي من مفعوله بتقدير مبتدأ أي ونحن نريد لثلاث تخلو الجملة الحالية من العائد وأنه بتقدير المبتدأ ليجوز التصدير بالواو، وفيه لف ونشر فلا سهو فيه لأن المفعول قائم مقامه ونحن ليس عبارة عن ذي الحال، وأما كون الإسمية يكفي في ربطها الواو فيجوز كونه حالاً من الفاعل فمع الاختلاف فيه لا شبهة في استهجانها مع حذف المبتدأ، ولذا ضعف هذا الإعراب. قوله: (ولا يلزم من مقارنة الإرادة الخ) جواب عما يرد على الحالية من أن الحال الأصل فيها المقارنة، والمنّ واقع بعد استضعافهم بأن الحال ليس المنّ بل إرادته وهي مقارنة لجوان قَدَمها على المراد عندنا فتكون إرادته حالية بوقوع مراد في المستقبل، ولذا قيل إن نمّن ولو سلم فتقارب الزمان له حكم المقارنة هذا كله إن لم تجعل حالاً مقدّرة، وقوله منة الله أي إنعامه وقوله منه أي الاستضعاف. قوله: (لما كان في ملكه فرعون وقومه) الملكة بفتح الميم واللام التملك مطلقاً هنا، وقال الراغب: إنها تختص بملك العبيد وكأن الملكة المشهورة في قولهم

مكاناً يتمكن فيه، ثم استعير للتسليط وإطلاق الأمر ﴿وَرَبِّيَ فِرْعَوْنُ وَهَمَنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ﴾ من بني إسرائيل ﴿مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ من ذهاب ملكهم وهلاكهم على يد مولود منهم، وقرأ حمزة والكسائي ويرى بالياء وفرعون وهامان وجنودهما بالرفع ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرَ مُوسَى﴾

علم بالملكة مستعارة من هذه إذ لم يذكرها أهل اللغة وقولهم ملكة بكسر فسكون مع تاء التأنيث غلط، والمراد ما كان في أرضهم لا هي فلا يلزم التكرار، ولذا أتى بكلمة في أو يقال التمكن أمر آخر غير الوراثة بعدها، وقوله: أرض مصر والشام زاد الشام، وإن كانت الأرض المعهودة مصر لأن مقر بني إسرائيل الشام وتمكنهم فيها فلا وجه للاعتراض عليه. قوله: (ثم استعير الخ) استعارة لغوية أو اصطلاحية وشاع حتى صار حقيقة عرفية ولذا ذكره اللغويون، وإطلاق الأمر أي جواز التصرف والأمر واحد الأمور أو الأوامر. قوله: (من ذهاب ملكهم وهلاكهم على يد مولود منهم) بيان لما يحذرون ولا شبهة في أنه المحذور عندهم، وهو الذي خافوا منه بعد إخبار الكهان حتى حملهم على القتل كما مرّ، ولذا فسره الشيخان بما ذكر وأما كون ذلك مرثياً فإن كانت الرؤية بمعنى لمعرفة وهم قد عرفوا ذلك لما شاهدوه من ظهورهم عليهم، وطلوع طلائعه من طرق خذلانهم فظاهر، وإن كانت بصرية وهو المناسب للبلاغة فالرؤية لمقدماته، وعلاماته جعلت رؤية له مبالغة وهذا مستفيض بينهم حتى يقال رأى موته بعينه وشاهد هلاكه كما قال بعض المتأخرين:

أبكاني السبين حتى رأيت غسلي بعيني

أو المراد رؤيته وقت الهلاك فلا يرد أنهم لم يروا ما ذكر، وإنما الرائي له بنو إسرائيل وبقية ممن هلك حتى بقيت بظهور موسى لأن هذين ليسا مما أرواهم كما قيل مع أنه عين تمكينهم منهم فلا يناسبه عطفه عليه، وأما رده بأن الأبصار لا يتوقف على الحياة عندنا، أو المراد إراءة طلائعه أو تعريفه وأن الصواب أن يقول مما رأوه فناشئ من عدم التأمل مع أنه حَرَفَ عبارته إذ ظن أن هم في أرواهم مفعولاً ثانياً، وهو تأكيد لنائب الفاعل. قوله تعالى: ﴿وجنودهما﴾ الإضافة إليهما إما تغليياً أو كان لها من جند مخصوصون به، وإن كان وزيراً أو لأن جند السلطان جند لوزيره، والحدز التوقي مما يضرّ ولما كان الوحي للأنبياء عليهم الصلاة والسلام فسره بقوله بإلهام أو رؤيا منام صادقة قص فيها أمره وأوقع الله في قلبها تيقنه، أو بإخبار نبي في عصره لها أو برؤية ملك كما وقع لمريم إذ قد يراه غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، قيل وقوله: إنا رآه الخ يأبى كونه إلهاً ما لأن البشارة تقتضي العلم به، وفيه نظر وأن في أن أرضه مصدرية أو مفسرة كما مرّ، وقوله ما أمكنك إخفاؤه أي في مدة إمكانه، وقوله: بأن يحس به بأن يعرف ولادته وقوله يريد النيل لأنه يسمى بحراً وإن غلب في غير العذب، وقوله ضيعة أي فقدأ بذبحه أو غرقه، أو شدة من عدم رضاعه في سن الرضاع وقوله عن قريب أخذه من اسم الفاعل لأنه حقيقة في الحال أو من السياق، والطلق بفتح فسكون وجع يعرض عند وضع الحمل، وضربه قرب حصوله وحبالى بفتح اللام جمع حبلى معروف،

بالهام أو رؤيا ﴿أَنْ أَرْضَعِيَّ﴾ ما أمكنك إخفاؤه ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ﴾ بأن يحس به ﴿فَكَالِقِيهِ فِي آيَةِ﴾ في البحر يريد النيل ﴿وَلَا تَخَافِي﴾ عليه ضيعة ولا شدة ﴿وَلَا تَحْزَنِي﴾ لرفاقه ﴿إِنَّا رَأَوْنَاهُ إِتْلُكِ﴾ عن قريب بحيث تأمنين عليه ﴿وَمَجِئُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ روي أنها لما ضربها الطلق دعت قابلة من الموكلات بحبالي بني إسرائيل فعالجتها فلما وقع موسى على الأرض هالها نور بين عينيه، وارتعشت مفاصلها ودخل حبه في قلبها بحيث منعها من السعاية فأرضعته ثلاثة أشهر، ثم ألح فرعون في طلب المواليد واجتهد العيون في تفحصها فأخذت له تابوتاً فقذفته في النيل ﴿فَاللْقَطْعَةُ أَلٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ تعليل لالتقاطهم إياه بما هو عاقبته، ومؤذاه تشبيهاً له بالغرض الحامل عليه، وقرأ حمزة والكسائي حزناً ﴿لِكِ فِرْعَوْنَ وَهَنَكَنْ وَخُوذُهُمَا كَأَثَرًا خَطِيعِينَ﴾ في كل شيء فليس يبديع منهم إن قتلوا ألوفاً لأجله، ثم أخذوه يربوه ليكبر ويفعل بهم ما كانوا يحذرون، أو مذنبين فعاقبهم الله تعالى

وضميرها لها أي أفرعها للقابلة، والسعاية إبلاغ خبر يضرب المخبر عنه لسلطان أو نحوه، وقوله فأرضعته أي أمه لقوله أن أرضعيه، والمواليد جمع مولود والعيون الجواسيس والتفحص التفتيش والتابوت الصندوق، وقوله فقذفته فاؤه فصيحة كفاء فالتقطه أي وضعته فيه فقذفته في البحر، والتقدير في النظم فعلت ما أمرت به من إرضاعه وإلقائه فالتقطه الخ أي أخذه أخذ اللقطة بعض أتباعه. قوله: (تعليل الخ) في كلامه احتمالان بأن يشبه كونه عدوًّا وحزناً بما يكون غرضاً تشبيهاً مضمراً في النفس مكتياً، ويدخل عليه لام التعليل على طريق التخييل لكونه علة فتكون اللام مستعملة في معناها الحقيقي ففيه استعارة مكنية تخيلية، أو يشبه ترتب الشيء على شيء والغرض منه شيء آخر بالتعليل بعلة للفعل ويستعمل فيه أدواته فيكون استعارة تبعية وإلى هذا ذهب الزمخشري حيث قال هي لام كي التي معناها التعليل كقوله جئتكم لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى لتعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزناً، ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك ضربته ليتأدب، وتحريره إن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد، اه فليس في طرفي كلامه تدافع كما توهم حتى يحتاج إلى تقدير أو تأويل، وأما كون الالتقاط الوجدان من غير قصد والتعليل يقتضي حقيقة القصد فوهم لأن الوجدان من غير قصد لا ينافي قصد أخذ ما وجد لغرض، ويحتمل تعلق اللام بمقدر أي قدرنا الالتقاط ليكون الخ فلا تجوز فيه، وقراءة حمزة والكسائي حزناً بضم فسكون والجمهور بفتحتين وهما لغتان. قوله: (في كل شيء) العموم من حذف المتعلق، أو المعنى من شأنهم الخطأ وليس ببدع أي مستغرب إشارة إلى أن هذه الجملة تذييلية واعتراضية كما سيصرح به، وهو على هذا من الخطأ في الرأي، وقوله: أو مذنبين أشار إلى أنه من خطيئ بمعنى أدنب، وفي الأساس يقال خطيئ خطأ إذا تعمد الذنب،

بأن ربي عدوهم على أيديهم فالجملة اعتراض لتأكيد خطئهم أو لبيان الموجب لما ابتلوا به، وقرىء خاطين تخفيف خاطئين أو خاطين الصواب إلى الخطأ ﴿وَقَالَتْ أَمْرَأْتُ قُورَظٌ﴾ أي لفرعون حين أخرجته من التابوت «قُورَظٌ عَيْنٌ لِي وَلكَ» هو قرزة عين لنا لأنهما لما رأياه أخرج من التابوت أحباه أو لأنه كانت له ابنة برصاء، وعالجها الأطباء بريق حيوان بحري يشبه الإنسان فلطخت برصها بريقه فبرئت، وفي الحديث: إنه قال لك لا لي ولو قال: هو لي كما هو لك لهداه الله كما هداها ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ خطاب بلفظ الجمع للتعظيم «عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا» فَإِنَّ فِيهِ مَخَائِلَ الْيَمَنِ ودلائل النفع، وذلك لما رأته من نور بين عينيه وارتضاعه

وقد اختلف في خطئ وأخطأ هل هما بمعنى أو بينهما فرق بأنه يقال خطئ في دينه وأخطأ إذا سلك طريقاً خطأ عامداً، أو غير عامد، وقد فصلناه في شرح الدرّة. قوله: (فالجمله اعتراض) بين المتعاطفين لتأكيد خطئهم المفهوم من قوله ليكون لهم عدواً وحزناً فإنه استعارة تهكمية كما مرّ وهو على الوجه الأول كما في شرح الكشاف، وتبعه المحشي وقيل: إنه على الوجهين لأنها تؤكد ذنبهم المفهوم من حاصل الكلام أيضاً، وقوله أو لبيان الموجب بكسر الجيم على الثاني خاصة لكن الظاهر أنه على هذا يكون جواب سؤال مقدر إن أريد بما ابتلوا به كونه عدواً وحزناً فهو استئناف، وهو لا ينافي الاعتراض عندهم فإن أريد غيره فهو اعتراض فقط. قوله: (خاطين) أي بياء ساكنة، وقوله تخفيف خاطئين أي بإبدال همزه ياء وحذفها، وقوله: أو خاطين الصواب فليس مبدلاً بل هو من خطأ يخطو بمعنى تخطي لتخطيه الصواب إلى ضده فهو مجاز، وهو يؤول إلى معنى القراءة الأولى لكن الوجه الأول أوفق لها لفظاً ومعنى. قوله: (حين أخرجته) إشارة إلى ما في الكشاف من أنهم عالجوه فلم يتيسر فتحه لغيرها على ما فصل فيه، وقوله هو قرزة الخ إشارة إلى أنه خبر مبتدأ محذوف، والظرف صفتة لا مبتدأ خبره لا تقتلوه ولو نصب لكان قوياً لكنه لم يقرأ به، وقوله لأنها متعلق بقوله قالت: وعالجها أي داووها به أو وصفوه لها وعلاجهم لها بريقه لشبهه به، أو لظنهم أنه من جنسه لا من بني آدم وهذا لطف من الله به لإغفالهم عن قتله. قوله: (وفي الحديث إنه قال الخ) (١) هذا الحديث رواه النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقوله ولو قال هو لي كما هو لك الخ هو أمر فرضي أي لو كان غير مطبوع على الكفر والعناد لشاهد ما شاهدته فكان دليلاً على أنه يهتدي للإسلام، أو لو قاله خلق الله فيه أسباب الهداية. قوله: (خطاب بلفظ الجمع) للتعظيم بناء على أن المراد فرعون لا هو وأعوانه الحاضرون لعدم ما يدل عليه في النظم، وإن رجحه بعضهم بما روي أن غواة قومه قالوا وقت إخراجه هذا هو الصبي الذي كنا نحذر منه فأذن لنا في قتله، ولا هو ومن يخشى منه القتل، وإن لم يحضر على التغليب، وأما ما قيل من أن الجمع للتعظيم لا يوجد في كلام العرب المؤثوق بهم لا في ضمير المتكلم كفعلنا وغيره من كلام المولدين،

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» ٢٧١٨١ عن محمد بن قيس مرسلًا. فهو ضعيف، ولا يصح مرفوعاً.

إبهامه لبناً وبرء البرصاء بريقه ﴿أَوْ تَنْخِذُوا وَلَكُمْ﴾ أو نتبناه فإنه أهل له ﴿وَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ حال من الملتقطين أو من القائلة، والمقول له أي وهم لا يشعرون أنهم على الخطأ في التقاطه، أو في طمع النفع منه والتبني له أو من أحد ضميري نتخذه على أن الضمير للناس أي وهم لا يشعرون أنه لغيرنا، وقد تبيننا ﴿وَأَصْبَحَ قُورَاقٌ أَوْ مُوسَىٰ قَرِيحًا﴾ صفراً من العقل لما دهمها من الخوف والحيرة حين سمعت بوقوعه في يد فرعون كقوله تعالى: ﴿وَأَفْتَدَتْهُمْ هَوَاءٌ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٤٣] أي خلاء لا عقول فيها ويؤيده أنه قرىء فرغاً من قولهم دماؤهم بينهم فرغ أي هدر أو من الهم لفط وثوقها بوعد الله تعالى أو لسماعها أن فرعون

فمما تفرد به الرضى وكل من ذكره تابع له وهو لا أصل له رواية ودرية قال أبو علي الفارسي في فقه اللغة الصاحبى من سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع فيقال للرجل العظيم انظروا في أمرى، وهكذا هو في سِرِّ الأدب، وخصائص ابن جنى ولولا خشية الإطالة لنقلناه مفصلاً، ثم إنه مجاز بليغ لا يلزم سماعه منهم وكم في القرآن من دَرَّةٍ عذراء مثله فلا تكن من المقلدين، ومخايل اليمن علامات البركة. قوله: (نتبناه) أي نتخذه ابناً فإنه لائق لتبني الملوك لما فيه من الأبوة وهذا من عطف الخاص على العام أو تعتبر بينهما المغايرة، وهو الأنسب بأو، وقوله حال من الملتقطين يعني آل فرعون، وقوله القائلة هي امرأة فرعون والمقول له المقدر فرعون عند المصنف وهو وأعوانه عند غيره فالمراد من الجمع اثنان على الأول، والخطأ في التقاطه لتحقق خلاف ما التقط له وضميري نتخذه الفاعل والمفعول وهو على هذا من كلام أسية وفيما قبله من كلام الله، وقوله على الخطأ الخ لف ونشر على الوجهين، وقوله على أن الضمير للناس يعني لا لذي الحال إذ يكفي للربط الواو، وقوله وقد تبينناه أي اتخذناه ابناً جملة حالية في كلامه، ولا ينافي كون الحال منها في النظم لتقارنهما فتأمل. قوله: (صفراً من العقل) أي خالياً منه لأنه محله المضاف إليه في القرآن كقوله تعالى: ﴿فتكون لهم قلوب يعقلون بها﴾ [سورة الحج، الآية: ٤٦] وإن كان مشتركاً بينه وبين الرأس ودهمها بمهمات مع فتح الهاء وكسرهما بمعنى عرض لها بغتة، وقوله بوقوعه الخ لا ينافي قوله وقالت لأخته قصيه لأن تتبع الخبر ليعرف هل قتلوه أم لا وليتحقق ذلك لا ليعرف مكانه، وأما كون الواو لا تقتضى الترتيب فلا وجه له لأن تقديم المؤخر من غير نكتة لا يناسب في النظم إلا بلغ وقوله: ﴿وَأَفْتَدَتْهُمْ هَوَاءٌ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٤٣] أي خالية من العقل كقول حسان رضي الله عنه:

فأنت مجوف نخب هواء

قوله: (ويؤيده أنه قرىء فرغاً) أي بكسر الفاء وسكون الراء المهملة والغين المعجمة وكلاهما قرىء به والمعنى واحد، ووجه التأيد ظاهر لأنه استعارة لتشبيهه بقتيل لا قود ولا دية فيه ومن هلك قلبه ذهب ليه وفيها قرأت آخر.

قوله: (أو من الهم) كما يقال فارغ البال، ولا يرد عليه عدم ملاءمته لما بعده من قوله لتكون من المؤمنين كما سيأتي في تفسيره، وأما أنه بمقتضى الجبلية البشرية فلا يناسب قول

عطف عليه وتبناه ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾ إنها كادت لتظهر بموسى أي بأمره، وقصته من فرط الضجر أو الفرح بتبنيه ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَّطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ بالصبر أو الثبات ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من المصدقين بوعد الله أو من الواثقين بحفظه لا بتبني فرعون وعطفه، وقرئ موسى إجراء للضممة في جار الواو مجرى ضممتها في استدعاء همزها همزوا ووجوه وهو علة الربط وجواب لولا محذوف دل عليه ما قبله ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ﴾ مريم ﴿فَصَبِّئِي﴾ اتبعي أثره وتتبعي خبره ﴿فَبَصَّرْتَهُ بِهِ عَنْ جُنُبٍ﴾ عن بعد وقرئ عن جانب وعن جنب، وهو بمعناه ﴿وَهُمْ لَا يَعْمُرُونَ﴾ أنها نقص أو أنها أخته ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ ومنعناه أن

المصنف رحمه الله أو الفرح بتبنيه كما لا يخفى. قوله: (أو لسماعها الخ) هذا أيضاً يلائم ما بعده لما سيأتي، ولا ينافي قوله: وقالت لأخته قصيه فتأمل. قوله: (إنها كادت الخ) إشارة إلى أن مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، وقيل إن نافية واللام بمعنى إلا وقوله بأمره، فهو بتقدير مضاف قيل وتعديه بالباء لتضمينه معنى تصرح أو هي زائدة ومعنى تبدي تظهر لأنه من البدو وهو الظهور، وفسره في الكشاف بتصح بصاد وحاء مهملتين على أنه البادية والصحراء لا من البدو قال في الأساس ومن المجاز أصرح بالأمر وأصرحه أي أظهره وكلام المصنف يحتمله فلا يحتاج إلى التضمن حينئذ، وقوله من فرط الضجر على التفسير الأول والوجه الأول من التفسير الثاني. قوله: (بالصبر أو الثبات) إشارة إلى أن الربط على القلب مجاز كما في قوله: ﴿وليربط على قلوبكم﴾ [سورة الأنفال، الآية: ١١] وهذا ناظر إلى التفسيرين قبله، وقوله من المصدقين الخ وعد الله إنا رآدوه الخ، وقوله من الواثقين الخ الأول مبني على أن فارغاً بمعنى خالياً من العقل لفرط الجزع لولا أن الله ألهمها الصبر لتكون مصدقة بوعد، وهذا مبني على أن المعنى فارغاً من الهم فالمراد أنها كادت تظهر أمر موسى عليه الصلاة والسلام من الفرح، أو لإثبات قلبها ليكون فرحها للوثوق بوعدته تعالى في حفظه لا لتبني فرعون، وعطفه عليه فإنه لا يرضى الله بالإيمان على الأول بمعنى التصديق، وعلى هذا بمعنى الوثوق كما حكى أبو زيد ما أمنت أن أجد صحابة بمعنى وثقت فتدبر. قوله: (وقرئ موسى) أي بهمزة بدل الواو كان ينبغي تقديم هذا في تفسير فؤاد أم موسى، والهمزة المضمومة تبدل واواً باطراد كوجوه وأجوه وهذه لضم ما قبلها أجريت مجرى المضمومة، وقوله همز واو وجوه بالنصب بهمزها أو بتزج الخافض أي كهمز واو الخ، وقوله وهو أي قوله لتكون الخ علة لربط القلب أي تقويته، وما دل عليه ما قبله أبدته وقوله مريم عطف بيان على أخته فإنه اسمها، وقوله وتتبعي خبره عطف تفسير لما قبله. قوله تعالى: ﴿فَبَصَّرْتَهُ بِهِ﴾ بضم الصاد أي أبصرته، وقرئ بفتحها وكسرهما في الشواذ وفاؤه فصيحة أي قصت فبصرت، وقوله عن جنب بضمين في القراءة المشهورة، وفسره المصنف والزمخشري بالبعد، وقيل إنه صفة موصوف محذوف أي مكان جنب أي بعيد، وهو كأنه من الأضداد فإنه يكون بمعنى القريب كالجار الجنب، وقيل هو بمعنى الشوق هنا، وقوله عن جنب يحتمل أن يكون بفتحين أو بفتح فسكون أو بضم فسكون فإنه قرئ بها كلها والمعنى واحد وضمير بمعناه لجنب بضمين أو لبعد. قوله: (ومنعناه) جعله

يرتضع من المرضعات جمع مرضع، أو مرضع وهو الرضاع أو موضعه يعني الثدي ﴿مِنْ قَبْلِ﴾ من قبل قصصها أثره ﴿فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ﴾ لأجلكم ﴿وَهُمْ لَهُ نَّصِیحُونَ﴾ لا يقصرون في إرضاعه وتربيته، روي أن همام لما سمعه قال إنها لتعرفه وأهله فخذوها حتى تخبر بحاله فقالت: إنما أردت وهم للملك ناصحون فأمرها فرعون أن تأتي بمن يكفله فأتت بأمها، وموسى على يد فرعون يبكي، وهو يعلله فلما وجد ريحها استأنس، والتقم ثديها فقال لها من أنت منه فقد أبى كل ثدي إلا ثديك فقالت: إني امرأة طيبة الريح طيبة اللبن لا أوتى بصبي إلا قبلني فدفعه إليها، وأجرت عليها فرجعت به إلى بيتها من يومها، وهو قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ آتِيهِ كَمَا نَقَرْنَا عَيْنُهَا﴾ بولدها ﴿وَلَا تَخْزَنَ﴾ بفراقه ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ علم مشاهدة ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أن وعده حق فيرتابون فيه أو أن الغرض الأصلي من الرد علمها بذلك وما سواه

مجازاً إما استعارة أو مرسلأ لأن من حرم عليه شيء فقد منعه لأن الصبي ليس من أهل التكليف، وحكمته أن يكون سبباً لعوده لأمه ولثلاثا يرتضع لبن كافرة، ومرضع بضم الميم وكسر الضاد وترك التاء إما لاختصاصه بالنساء، أو لأنه بمعنى شخص مرضع ومرضع بفتح الميم مصدر ميمي، وجمع لتعدد مواده أو اسم موضع الرضاع وهو الثدي. قوله: (من قبل قصصها) أو إبصارها أو رده أو قبل ذلك أي من أول أمره، وقوله فقالت أي دخلت مع المرضع فقالت: وقولها على أهل بيت دون امرأة إشارة إلى أن المراد امرأة من أهل الشرف تليق بخدمة الملوك، وقوله لا يقصرون لأن النصح بمعناه المعروف لا يتأتى هنا، وقوله لما سمعه أي سمع قولها وهم لنا ناصحون، وقوله: فخذوها أي أمسكوها وضيّقوا عليها حتى تقرّ وقولها إنما أردت الخ لأن كلامهما يحتمله في لغتهم، واختلاف مرجع الضمائر لا يختص بلغة العرب حتى يتكلف له تأويل وهذا، وإن كان كذباً جائز لدفع الضرر مع أنها غير معصومة، وقوله هل أدلكم معناه هل تريدون أن أدلكم وقوله وأجرت عليها أي أمر بأن يجري عليها النفقة، وقوله من أنت منه بمعنى من أنت في القرب منه نسباً ومن اتصالية، والكفالة تربية الصغير في الحجر، وقوله بولدها أي بلقائه، وقوله: يعلله بمعنى يلهيه. قوله: (علم مشاهدة) لبعض ما وعدها الله من رده وإرساله وإلا فهي متيقنة لهما قبله، وحمل الزمخشري الوعد على كونه سيكون نبياً فحيث لا يحتاج لما ذكر، وقوله أن وعده حق أي لا يعرفون وعده ولا حقيقته أو لا يجزمون بما وعدهم لتجويزهم تخلفه وهو لا يخلف الميعاد، وقوله أو أن الغرض الخ هو ظاهر عند من يجوز تعليل أفعاله تعالى بالإغراض، إما عند من لا يجوزه فقد تجوز بإطلاق الغرض على ما يترتب على أفعاله من الحكم والمصالح، وكونه غرضاً أصلياً يفهم من إعادة حرف التعليل معه فإنه يقتضي الاعتناء به وأهميته، وما سواه من قرة عينها وذهاب حزنها لكونه أمراً دنيوياً تابع لعلمها بتحقق وعده، فإن قلت الذي يفيد الكلام إنما هو كون كل منهما كالغرض، أو غرضاً مستقلاً وأما تبعية غيره له لا سيما مع تقدمه عليه فلا قلت لما حذف حرف

تبع، وفيه تعريض بما فرط منها حين سمعت بوقوعه في يد فرعون ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ مبلغه الذي لا يزيد عليه نشؤه، وذلك من ثلاثين إلى أربعين سنة فَإِنَّ الْعَقْلَ يَكْمَلُ حِينَئِذٍ، وروي إنه لم يبعث نبي إلا على رأس الأربعين سنة ﴿وَأَسْتَوَى﴾ قَدَهُ أَوْ عَقْلَهُ ﴿مَأْتِيَتُهُ حُكْمًا﴾ أي نبوة ﴿وَعِلْمًا﴾ بالدين أو علم الحكماء والعلماء، وسمتهم قبل استنبائه فلا يقول ولا يفعل ما يستجهل فيه، وهو أوفق لنظم القصة لأن الاستنباء بعد الهجرة في المراجعة ﴿وَكَذَلِكَ﴾

العلة من الأول إشعاراً بأنه غير مقصود بالتعليل، أفاد النظم أنه علة لذلك الأمر المعلل فكأنه قيل الرد الذي قَرَّتْ بِهِ عَيْنُهَا لِتَعْلَمَ الْخَ فَتَدْبِرُ. قوله: (وفيه تعريض الخ) هو من التعبير بالمضارع فإنه يفهم أنها لم تتيقن ذلك في الماضي إذ لو كان كذلك لم يعرض لها خوف، وحيرة وفرط بتخفيف الرءاء بمعنى سبق وهذا جار على الوجهين، ولا يختص بالأول حتى يرد عليه أَنَّ الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ عَقِبَهُ. قوله: (مبلغه الذي لا يزيد عليه نشؤه) المبلغ اسم زمان من البلوغ، وهو الانتهاء إلى حدّ النموّ وغايته، ولهذا سمي سنّ الوقوف والنشء بوزن قفل، وقوله: وذلك من ثلاثين إلى أربعين أورد عليه أنه روي عن مجاهد أَنَّ بَلُوغَ الْأَشَدِّ فِي ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، وَالْإِسْتَوَاءَ فِي الْأَرْبَعِينَ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْأَشَدَّ مَا بَيْنَ ثَمَانِي عَشْرَةَ إِلَى ثَلَاثِينَ وَالْإِسْتَوَاءَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِنْهُمَا، وَجَوَابُهُ أَنَّ أَسْلَ مَعْنَاهُ الْقُوَّةُ دُونَ تَعْيِينِ وَهِيَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَقَالِيمِ وَالْإِعْصَارِ وَالْأَحْوَالِ، وَلِذَا وَقَعَ لَهُ تَفَاسِيرٌ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ بِحَسَبِ الْقِرَائِنِ وَالْمَقَامَاتِ، وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ قَالَ الرَّجَاجُ هُوَ مِنْ نَحْوِ سَبْعَةِ عَشَرَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ وَقَالَ: مَرَّةٌ هُوَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَالْأَرْبَعِينَ انْتَهَى، وَاخْتَارَ الْأَخِيرُ الْمَصْنَفُ هُنَا لِمُوَافَقَتِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١٥] لِأَنَّهُ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ مَتْنُهُ إِلَى الْأَرْبَعِينَ وَهِيَ سَنَةُ الْوُقُوفِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَبْدُؤُهُ مَبْدَأَهُ، وَهُوَ الثَّلَاثُونَ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي سُورَةِ يُونُسَ، وَلِذَا يَفْسِرُ تَارَةً بِسَنَةِ الْبَلُوغِ وَغَيْرِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ كَمَا تَوْهَمَ. قوله: (فإنّ العقل الخ) تعليل لقوله وذلك الخ يعني أَنَّ الْأَشَدَّ هُوَ الْكَمَالُ وَالْقُوَّةُ وَقُوَّتُهُ بِالشَّبَابِ، وَكَمَالُهُ بِالْعَقْلِ وَهُمَا يَتِمَّانِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَلِذَا فَسَّرَ بِهِ، وَقَوْلُهُ وَرَوَى الْخَ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ إِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي حَقِّ يَحْيَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَ صَبِيحًا﴾ [سورة مريم، الآية: ١٢] فَإِنَّهُ فَسَّرَ بِالنَّبُوءَةِ وَأَنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعَثَ فِي ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَرَفَعَ فِي الْأَرْبَعِينَ وَلَعَلَّهُ إِنْ صَحَّ أَغْلِبِي، وَالرَّأْسُ الطَّرْفُ وَلَوْ آخِرًا كَمَا هُنَا وَكَمَا قَدْ صَرَّحُوا بِهِ، وَاسْتَوَى بِمَعْنَى كَمَلَ وَتَمَّ وَهُوَ تَأْكِيدٌ وَتَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ وَلِذَا عَطَفَ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ عِلْمُ الْحِكْمَاءِ تَفْسِيرٌ لِلْحِكْمِ وَالْعِلْمِ. قوله: (وهو أوفق لنظم القصة) لأنه إذا فسر العلم بالدين والشريعة يكون هذا بعد النبوة وعلى هذا هو قبلها، والمراد بالهجرة خروجه عليه الصلاة والسلام إلى مدين، والمراجعة بمعنى رجوعه منها، وإنما عبر بصيغة التفصيل لأنّ هذا القول على المعنى الأول يكون بياناً إجمالياً لإنجاز الوعد بجعله من المرسلين بعد ردّه لأمته وما سيأتي تفصيل له، والعطف بالواو لا يقتضي الترتيب فلا ممانعة ولا اعتراض عليه كما توهّم ولم يفسر العلم بالعلم بالتوراة كما في الكشاف لأنه لم يؤتتها حين

ومثل ذلك الذي فعلنا بموسى وأمه ﴿تَجَزَى الْمُحْسِنِينَ﴾ على إحسانهم ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ﴾ ودخل مصر آتياً من قصر فرعون، وقيل منف أوحا بين أو عين شمس من نواحيها ﴿عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ في وقت لا يعتاد دخولها، ولا يتوقعونه فيه قيل: كان وقت القيلولة، وقيل بين العشاءين ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ هَذَا وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ أحدهما ممن شايعه على دينه، وهم بنو إسرائيل والآخر من مخالفيه، وهم القبط والإشارة على الحكاية ﴿فَأَسْتَعْتَبَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي﴾ هو ﴿مِنْ عَدُوِّهِ﴾ فسأله أن يغيثه بالإعانة، ولذلك عدى على وقرىء استعانه ﴿فَوَكَّرَهُ مُوسَى﴾ فضرب القبطي بجمع كفه، وقرىء فلكزه أي فضرب به صدره ﴿فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ فقتله وأصله فأنهى حياته من قوله وقضينا إليه ذلك الأمر ﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ لأنه لم يؤمر بقتل الكفار، أو لأنه كان مأموناً فيهم فلم يكن له اغتيالهم، ولا يقدر ذلك في عصمته لكونه خطأ، وإنما عدّه من عمل الشيطان وسماه ظلاماً واستغفر منه على عادتهم في استعظام محقرات ما فرطت منهم ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ ظاهر العداوة ﴿قَالَ

بلغ أشده بل بعد إغراق فرعون كما ذكره الزمخشري في سورة المؤمنين لكنه إذا كان إجمالاً لأحواله يهون خطبه فتأمل. قوله: (على إحسانهم) تنبيه على أنه إنما آتاه العلم والحكم لاستحقاقه إياه بإحسانه العمل فهو دليل على أن المراد بالحكم الحكمة، وعلم الحكماء لا النبوة فإنها لا تكون جزاء على العمل كما قاله الإمام: فهو إشارة إلى ترجيح الوجه الثاني، وأما استلزام الأوّل لحصول النبوة لكل محسن كما ذكره فليس بشيء. قوله: (وقيل منف) عطف على مصر، وهي بلغة معروفة وهي بضم الميم وفتحها وإن ذكره بعضهم لا يوثق به والنون ساكنة وهي ممنوعة من الصرف كماء وجور والمعروف فيها منون بواو وتفصيله في أسماء البلدان، وحا بين بحاء مهملة وباء موحدة في النسخ وهي وعين شمس أسماء بلديتين من نواحي مصر وكون الوقت بين العشاءين مروياً، عن ابن عباس رضي الله عنهما وشايعه بمعنى تابعه. قوله: (والإشارة) أي بهذا واقعة على طريق الحكاية لما وقع وقت الوجدان كأن الرائي لهما يقوله لا في المحكي لرسول الله ﷺ، وقوله هو من عدوه قدره لتكون لجملة صلة ولو لم يقدره صح، ولذا تركه في الأوّل، وقوله فسأله هو معنى السين، وقوله ولذلك عدى بعلى أي حملاً له على نظيره أو ضمنه معناه ويؤيده القراءة به، وإن ضمن معنى النصر صح لتعديته بعلى ويؤيده قوله استنصره بالأمس، وجمع كفه بضم الجيم وسكون الميم بمعنى كفه المضمومة أصابعها. قوله: (وأصله فأنهى حياته) أي جعلها منتهية متقضية وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما في الأساس فلا حاجة إلى تأويله بأوقع القضاء عليه، وأما تعديته بإلى في الآية المذكورة فلتضمينه معنى أوحينا واستشهاد المصنف بها إنما هو لاستعمال قضى بمعنى أنهى وأتم. قوله: (لأنه لم يؤمر بقتل الكفار) تعليل لقوله، أو مقوله إذ لو أمر به كان جهاداً وطاعة، والظاهر أن يقول بدل قوله مأموناً مستأمناً، والاعتيال الغدر بقتل المرء من حيث لا يشعر وقوله لا يقدر الخ وهو قبل النبوة أيضاً، وقوله عادتهم أي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومحقرات ما بزيادة

رَبِّي إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴿ فَأَغْفِرْ لِي ﴾ ذَنْبِي ﴿ فَفَفَّرَ لَهُ ﴾ لاسْتِغْفَارِهِ ﴿ إِنَّكَ هُوَ الْغَفُورُ ﴾ لذنوب عباده ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ بهم ﴿ قَالَ رَبِّي يَمَّا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾ قسم محذوف الجواب أي أقسم بأنعامك عليّ بالمغفرة وغيرها لأتوبن ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ أو استعطف أي بحق أنعامك عليّ اعصمني فلن أكون معيناً لمن أدت معاونته إلى جرم، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لم يستثن فابتلى به مرة أخرى، وقيل معناه بما أنعمت عليّ من القوة

ما كأمراً والمراد بكونها محقرات أنها في نفسها كذلك لثلاثاً يرد عليه أنه استخفاف بالصغيرة، وهو غير جائز، وفرطت بمعنى وقعت بدون تعمد، وقوله وإنما عدّه الخ يعني جمعه بين هذه الأمور الثلاثة يدلّ على أنه كبيرة، وليس كذلك لا كل واحد لثلاثاً يكون تكراراً ويرد عليه أنّ الخطأ لا يخلو عن الإثم، ولذا شرعت فيه الكفارة، وهو صغيرة فلا حاجة لما ذكره المصنف، وقوله ظاهر العداوة إشارة إلى أنه من أبان للآزم ولم يقل ظاهر العداوة والإضلال، وإن لم يستلزم أحدهما الآخر فكم من صديق مفضلّ لأنه يريد الإشارة إلى أنه صفة عدوّ لا مفضلّ لوقوعه كذلك في غير هذه الآية وإضلاله ظاهر لا يحتاج إلى بيان. قوله: (لاستغفاره) أي إجابة لدعائه بالمغفرة، وإنما قيده به لما فيه من الفاء فلا يتوهم أنّ صيغة المبالغة تقتضي عدم التقييد مع أنه لا وجه له، وقوله بهم لكونه بمعنى اللطيف أو الرؤف. قوله: (أقسم بأنعامك الخ) إن كان هذا قبل النبوة فمعرفته أنه غفر له بإلهام أو رؤيا فلا يقال الظاهر أن يبذل بالإقرار، والاستغفار وقوله لا تؤبّن هو الجواب المقدر، وقوله أو استعطف هو قسم من القسم جعله المصنف كالزمخشرّي قسيماً له لأنّ المراد بالقسم ما يؤكد به الكلام الخبري، وينعقد منه يمين وهذا ليس كذلك فأراد به فردة المتبادر منه فصار قسيماً بعدما كان قسماً، قال ابن الحاجب: القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطف نحو والله لأقومنّ غداً وإن كانت طلبية فهو للاستعطف نحو قولك بالله زرتني، وقيل القسم الاستعطافي ما كان المقسم به مشعراً بعطف وحنو نحو بكرمك الشامل أنعم عليّ وهنا استعطفه تعالى بنعمة المغفرة وجعلها وسيلة لطلب العصمة والكلام صادق عليهما، وجعل بعضهم إطلاق القسم على الاستعطافي تجوّزاً وعليه فالمقابلة ظاهرة، وكلام ابن الحاجب وغيره مخالف له والباء حينئذ متعلقة بأعصمني وجملة فلن أكون متفرّعة عليه والفاء على الأول عاطفة على الجواب وعلى الثاني واقعة في جواب الأمر أو الشرط المقدر. قوله: (لمن أدت معاونته إلى جرم) كالإسرائيلي الذي خاصمه القبطيّ فأدّت معاونته إلى قتل لم يحلّ له فالمجرمون في النظم مجاز في النسبة للإسناد إلى السبب، ويجوز أن يراد بالمجرم من أوقع غيره في الجرم فهو حقيقة، وتفسيره محتمل لهما والظاهر منه الأوّل، وفي الكشف إنّ المراد بمظاهرة المجرمين صحبة فرعون وتكثير سواده السالف له أو المراد بالمجرمين الكفار لأنّ الإسرائيلي لم يكن أسلم. قوله: (لم يستثن) أي لم يقل إن شاء الله وابتلاؤه به أي بأن يكون ظهيراً للمجرمين مرة أخرى، وهو ما في قوله فإذا الذي استنصره الخ وهذا على ما مرّ من لوجهين لكن الاستثناء لا يناسب الاستعطف لكون النفي معلقاً بعصمة الله. قوله: (وقيل معناه بما أنعمت الخ) فيكون

أعين أولياءك فلن أستعملها في مظاهرة أعدائك ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ﴾ يترصد الاستقادة ﴿فَإِذَا الَّذِي ائْتَمَرَ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾ يستغيثه مشتق من الصراخ ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ﴾ بين الغواية لأنك تسببت لقتل رجل وتقاتل آخر ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا﴾ لموسى والإسرائيلي لأنه لم يكن على دينهما ولأن القبط كانوا أعداء بني إسرائيل ﴿قَالَ يَمُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ نَقْتُلَكَ كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ﴾ قاله الإسرائيلي لأنه لما سماه غوياً ظن أنه يبطش به، أو القبطي وكأنه توهم من قوله: إنه الذي قتل القبطي بالأمس لهذا الإسرائيلي ﴿إِنْ تُرِيدُ﴾ ما تريد ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ﴾ تطاول على الناس، ولا تنظر العواقب ﴿وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ﴾ بين الناس فتدفع التخاصم بالتي هي أحسن، ولما قال هذا انتشر الحديث وارتقى إلى فرعون وملثه فهموا بقتله فخرج مؤمن آل فرعون، وهو ابن عمه ليخبره كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْتَعِي﴾ يسرع صفة رجل أو حال منه إذا جعل من أقصى المدينة صفة له، لا صلة لجهاء لأن تخصيصه بها يلحقه بالمعارف ﴿قَالَ يَمُوسَى إِنَّكَ أَلْمَلَاءُ يَأْتِمُرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ يتشاورون بسببك وإنما سمي

الجزء والمجرور متعلقاً بفعل مقدر يعطف عليه ما ذكر وليس قسماً كما توهم لأن أعين لو كان جواب قسم وجب تأكيده، أو اقترانه بلام القسم وإنما هو إلام لنفسه بما ذكر كالنذر، والأعداء القبط أو مطلق الكفار أو فرعون وأشياعه، ويترصد بمعنى يتوقع والاستقادة طلب القود منه، وقوله فإذا للمفاجأة. قوله: (من الصراخ) بالضم، وهو الصباح ثم تجوز به عن الاستغاثة لعدم خلوها منه غالباً، وشاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية، وقيل المعنى بطلب إزالة صراخه، وقوله: بالأمس إن كان دخوله المدينة بين العشاءين فمجاز عن قرب الزمان. قوله: (لأنك تسببت لقتل رجل الخ) قيل الحق أن يقال لأن عادتك الجدل وما ذكر لا يناسب قوله فلما أراد الخ لأن تذكر تسببه لما ذكر باعث للإحجام لا الإقدام، ورد بأن التذكر محقق لقوله خائفاً يترقب والباعث له على ما ذكر شفقتة على من ظلم من قومه وعترته لنصرة الحق. قوله: (قاله الإسرائيلي) أي لموسى لظنه أنه يريد البطش به لا بعدوهما، أو هو من قول القبطي لموسى عليه الصلاة والسلام، وقوله وكأنه وفي نسخة فكأنه، وقوله من قوله أي مقوله للإسرائيلي وهو إنك لغوي مبين ولا بعد فيه لأن ما ذكر إما إجمال لكلام يفهم منه ذلك، أو لأن قوله ذلك لمظلوم انتصر به خلاف الظاهر فلا يعد في الانتقال منه لذلك. قوله: (تطاول الخ) أصله تتطاول أي تعتدي بما تريد من غير نظر في عاقبته، وهو إشارة إلى مأخذه لأن الجبار في الأصل النخلة الطويلة فاستعمل لما ذكر إما باعتبار تعاليه المعنوي أو تعظمه، وقوله ابن عمه أي ابن عم فرعون، وقد اشتهر بمؤمن من آل فرعون حتى صار كالعلم له. قوله: (وجاء رجل الخ) الظاهر أن من أقصى المدينة صلة جاء لأن سرعته لبعده المحل الذي جاء منه، واهتمامه بأخباره ولذا قدم في سورة يس لدفع احتمال الوصفية، وأما تأخيره هنا فعلى الأصل وجعله في أحدهما صفة: وفي الآخر صلة لا وجه له، وكونه من أقصى المدينة غير معهود ولا فائدة

التشاور ائتماراً لأن كلاً من المتشاورين يأمر الآخر ويأتمر ﴿فَأَخْرَجَ إِيَّيْكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ اللام للبيان، وليس صلة للناصحين لأن معمول الصلة لا يتقدم الموصول ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا﴾ من المدينة ﴿حَافِيًا يَرْقُبُ﴾ لحوق طالب ﴿قَالَ رَبِّي يَخْفَى مِنِّي مِنَ الْفُلَّامِينِ﴾ خلصني منهم، واحفظني من لحوقهم ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ قبالة مدين قرية شعيب سميت باسم مدين بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام ولم يكن في سلطان فرعون وكان بينها وبين مصر مسيرة ثمان ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ توكلأ على الله وحسن ظن به، وكان لا يعرف الطرق فعن له ثلاث طرق فأخذ في أوسطها وجاء الطلاب عقيبها فأخذوا في الآخرين ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ وصل إليه، وهو بئر يسقون منها ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ﴾ وجد فوق شفيرها ﴿أُمَّةً مِنَ النَّاسِ﴾ جماعة كثيرة مختلفين ﴿يَسْقُونَ﴾ مواشيهم ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ﴾ في مكان أسفل من مكانهم ﴿أَمْرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ تمنعان أغنامهما من الماء كي لا تختلط بأغنامهم ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمَا﴾ ما شأنكما تذودان ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدِرَ الرِّعَاءَ﴾ تصرف الرعاة مواشيهم عن

للموصف به، وإلحاقه بالمعارف لأن أصل ذي الحال أن يكون معرفة أو مع مسوغ كما هو معروف في النحو، وقوله يأتي أي يقبل الأمر. قوله: (اللام للبيان) كما في سقيا لك فيتعلق بمحذوف، وقوله معمول الصلة وهو ناصحين لأن ال اسم موصول لا حرف تعريف على الصحيح فيمنع العمل كما أن معمول الحرف الجار لا يتقدم معموله عليه، وهذا مذهب الجمهور، وعند من جوز ذلك في ال خاصة لكونها على صورة الحرف أو في الظرف للتوسع فيه، أو قال هي حرف لإرادة الثبوت فلا مانع من عمله فيه، أو تفسيره لعامل فيه. قوله: (قبالة مدين) بضم القاف بمعنى ما يقابل جانبها، وتلقاء في الأصل مصدر انتصب على الظرفية وتوجهه لقرية شعيب عليهما الصلاة والسلام لمعرفته به، وقيل لقربته منه، وعن بمعنى عرض وقوله وصل إشارة إلى أن المراد بالورود الوصول لا الدخول أو الشرب لوروده بمعانيها، وقوله وهو بئر إشارة إلى أن المراد بالماء محله مجازاً وأنه بئر لا عين، وقوله: شفيرها هو فم البئر، وقوله كثيرة من لتنين أو من لفظ أمة والاختلاف من قوله من الناس لشموله للأصناف، ولا فائدة في ذكره غيره ولا وجه للتوقف فيه، وقيل فائدته تحقيرهم وأنهم لثام لا يعرفون غير جنسهم أو محتاجون إلى بيان أنهم من البشر أو المراد بمختلفين يجيئون، ويذهبون للمناوبة في السقي كما هو معتاد وقال الطيبي إنه يؤخذ من خارج أو العادة أنه يجتمع للسقي أصناف مختلفة، وقوله في مكان أسفل وقيل من قربهم أو من سواهم أو مما يلي جهته إذ قدم عليهم. قوله: (تمنعان أغنامهما) إشارة إلى المفعول المحذوف، وسيأتي ما فيه، وقوله كي لا تختلط بأغنامهم فيلزم مزاحمتها للرجال واختلاطها معهم فلا يرد أن الاختلاط موجود في الأمة وهم لا يذودون كما قيل. قوله: (ما شأنكما) يعني أن الخطب مصدر أريد به المفعول فهو بمعنى الشأن، والشأن أيضاً مصدر أريد به المفعول وجملة تذودان حالية وهي المسؤول عنها في الحقيقة فكأنه قيل لم يذودان أي ما سبب الذود، وقد بينه بقوله حذراً عن مزاحمة الرجال وهو

الماء حذراً عن مزاحمة الرجال، فحذف المفعول لأنَّ الغرض هو بيان ما يدل على عفتها

لا ينافي قوله كي لا تختلط بأغنامهم كما قيل لما بيناه، وقوله تصرف الخ تفسير ليصدر. قوله: (فحذف المفعول) أي في الأفعال الثلاثة أو الأربعة وهذان مذهبان مذهب الزمخشري وعبد القاهر، وهو أنَّ القصد إلى نفس الفعل فنزل منزلة اللازم أي يصدر منهم السقي ومنهما الذود، وأما أنَّ المسقى والمذود إبل أو غنم فخارج عن المقصود بل ربما يوهم خلافه إذ لو قيل أو قدر يسقون إبلهم ويذودان غنمهما لتوهم إنَّ الترحم لهما ليس من جهة إنهما على الذود والناس على السقي بل من جهة إنَّ مذودهما غنم ومسقيهم إبل كما إذا قلت ما لك تمنع أخاك فالمنكر منع الأخ لا المنع من حيث هو وخالفهما صاحب المفتاح فذهب إلى أنه محذوف للاختصار والمراد يسقون مواشيهم، ويذودان غنمهما وكذا سائر الأفعال في الآية لأنَّ الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما والسقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما، وسقي الناس مواشيهم حتى لو زادوا غير غنمهما وسقي الناس غير مواشيهم لو يصح الترحم، وأدعى السعد والشريف أنه أدق وأحسن، وأشارا في شرح المفتاح إلى فساد المعنى بدونه وقد قيل للشيخين أن يقولوا الترحم باعتبار أنَّ السقي من الأمة لأنفسهم والذود لأجل أنفسهما بلا مدخل لملاحظة المسقى، والمذود وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة إلى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدمه باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد فيما ذهب إليه، وفي شرح الإيضاح إنَّ الموضوع كان مجتمع الناس للسقي ومجرد عدم اشتغالهما بالسقي، واشتغال الناس به مع ذكر ضعف أبيهما كاف في إيجاب الترحم، وقيل ترك المفعول في يسقون ويذودان لأنَّ الغرض هو الفعل لا المفعول إذ هو يكفي في البعث على سؤال موسى عليه الصلاة والسلام، وما زاد على المقصود لكنه فضول وأما البعث على المرحلة فليس هذا موضعه فإنَّ له قولهما لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير، ومن لم يفرق بين البعثين قال: ما قال وردَّ بأنَّ منشأ السؤال هو المرحلة لحالهما كما صرَّحوا به فسؤاله للتوسل إلى إعاتتهما وبرهما لتفرسه ضعفهما وعجزهما، ولولاه لم يكن للتكلم مع الأجنبية داع، وقولهما لا نسقي الخ باعث لمزيد المرحلة لقبولها للزيادة والنقص (قلت) هذا محصل ما صدر من القوم هنا، وبعداً للتيا والتي فالذي يرتضيه الذوق السليم أنَّ كونهما يذودان مواشي الناس لا احتمال له أصلاً إذ لو زادها سقياً مواشيهما قبلهم والكلام صريح في خلافه، والاحتمال المرجوح ساقط مطروح فلم يبق إلا الاحتمال الآخر، ولا حاجة إلى تقدير المفعول بالواسطة لأنه إذا احتيج للتقدير فتقدير المفعول الصريح هو الأحق بالتقدير وأما ما اعترض به على المرحلة فخيال فاسد، وحينئذ فمجرد السقي منهم وعدمه منهما كاف في المراد من غير تقدير مع أنَّ المقدَّر في الأوَّل ليس إبلًا بل الأعم، وهو المواشي كما صرَّح به المصنف إذ الأمم المختلفة الظاهر أنَّ منهم من يسقي إبلًا ومنهم من يسقي غنماً فلا يتغاير المسقي لهما وللأمم حتى يكون خصوص المسقي هو المنظور له في الترحم ففي كلام المصنف مخالفة للزمخشري في هذا أيضاً فتركه عنده لأنه

ويدعوه إلى السقي لهما، ثم دونه وقرأ أبو عمرو وابن عامر بصدر أي ينصرف وقرىء الرعاء بالضم، وهو اسم جمع كالرخال ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ كبير السن لا يستطيع أن يخرج للسقي فيرسلنا اضطراراً ﴿فَسَقَى لَهُمَا﴾ مواشيهما رحمة عليهما قيل: كانت الرعاة يضعون على رأس البئر حجراً لا يقله إلا سبعة رجال أو أكثر فأقله وحده مع ما كان به من الوصب، والجوع وجراحة القدم، وقيل: كانت بئراً أخرى عليها صخرة فرفعها واستقى منها ﴿ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ﴾ لأي شيء أنزلت إليّ ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ قليل أو كثير وحمله الأكثرون على الطعام ﴿فَقَدِيرٌ﴾ محتاج سائل، ولذلك عدى باللام وقيل معناه إني لما أنزلت إليّ من خير الدين صرت فقيراً في الدنيا لأنه كان في سعة عند فرعون، والغرض منه إظهار التبجح والشكر على ذلك.

عبث، وإن لم يوهم خلاف المراد فتأمل. قوله: (ثم دونه) بالثاء المثناة المفتوحة أي في الفعل دون المفعول وفي بعض النسخ ثم بنقطتين أي حصل بدون المفعول، وعلى النسختين فذكره زائد لا حاجة إليه، وقوله وهو أي فعال بالضم فإنه اسم جمع، وقيل إنه جمع كما مرّ وإنه سمع في ثماني كلمات نظمها الزمخشري، وقد استدرك عليه لأنه سمع غيرها كما فصلناه في شرح الدرّة، وقوله كالرخال هو بضم الراء المهملة والخاء المعجمة وفي آخره لام جمع رخلة ورخلة بكسر الراء، وهي الأنثى من أولاد الضأن، وقوله وأبونا الخ حال أو معطوف على مقدر أي ليس لنا خادم وأبونا الخ، وقوله فيرسلنا اضطراراً الخ والضرورة لها أحكام فلا يقال كيف ساغ لنبيّ إرسال ابتيّه مع الأجانب مع أنه لا محذور فيه إذ لم ينظروا لهما ويخالطوهما مع اختلاف العادة في مثله بدوا وحضرا وزماناً، وقد قيل ليستا بنتين له. قوله: (قيل الخ) وجه تمريضه أنه مخالف للنظم لأنّ تلك البئران كانت هي التي استقى منها الجميع، وانطباق الحجر عليها قبل السقي فمقتضى هذه الرواية أنهم استقوا بعد مجيئه وهو يخالف قوله: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ إلا أن يؤوّل بأنهم كانوا متهيين للسقي، وهو بعيد وإن كان بعده، وقيل سقيهما فهو منع لهما وهو مخالف لقوله لا نسقي حتى يصدر الرعاء، وإن كان بعده فهو أشدّ مخالفة، وأما استبعاد صبره إلى أن يفرغ الرعاء من السقي ويضعوا الحجر عليها فلا وجه له وما روي أنهما رجعتا إلى شعيب قبل الناس فقال: ﴿مَا أَعْجَلَكُمَا فَقَالْنَا وَجَدْنَا رَجُلًا صَالِحًا فَسَقَى لَنَا﴾ [سورة القصص، الآية: ٢٤] فهو أوفق بما بعده وبأنه زاحمهم حتى سقي وكلاهما موافق لوصفه بالقوّة، ومعنى أقله حمله ويقله مضارعه والوصب الضعف. قوله: (وقيل كانت الخ) لعل ضعفه من جهة الرواية وأنّ الظاهر عدم تعدّد المورد، وقوله لأي شيء إشارة إلى أنّ ما نكرة موصوفة لا موصولة لعدم مناسبتها للمقام، وقوله قليل أو كثير من شيوخ التنكير، وأنزلت بمعنى قدرت وأوصلت، وقوله وحمله الأكثرون أي حملوا الخير على الطعام بقريئة المقام لأنّ القادم من طريق مطلوبه الزاد خصوصاً مع ما مرّ من ذكر جوعه. قوله: (محتاج سائل الخ) يعني أنّ فقير يتعدّى إلى فتعديته باللام هنا لأنه ضمن معنى محتاج، وهو يتعدّى بها وقوله سائل تفسير

﴿جَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ﴾ أي مستحية متخففة قيل: كانت الصغرى منهما، وقيل الكبرى واسمها صفوراء أو صفراء، وهي التي تزوجها موسى عليه السلام ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ﴾ ليكافئك ﴿أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ جزاء سقيك لنا ولعل موسى عليه الصلاة والسلام إنما أجابها ليتبرك برؤية الشيخ، ويستظهر بمعرفته لا طمعاً في الأجر بل روي أنه لما جاءه قدم إليه طعاماً فامتنع عنه، وقال إنا أهل بيت لا نبيع ديننا بالدنيا حتى قال له شعيب عليه الصلاة والسلام: هذه عادتنا مع كل من ينزل بنا هذا وإن كل من فعل معروفاً وأهدى بشيء لم يحرم أخذه ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَبَوْتُ مِنَ الْقَوِيِّ الْأَطْلِيلِينَ﴾ يريد فرعون وقومه ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾ يعني التي استدعته ﴿يَتَأْتِيَ اسْتِحْيَاءً﴾ لرعي الغنم ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾ تعليل شائع يجري مجرى الدليل على أنه حقيق بالاستتجار وللمبالغة فيه جعل خيراً اسماً وذكر الفعل بلفظ الماضي للدلالة على أنه

لمحتاج لا أنه هو المضمن لأنه لو كان كذلك كانت اللام للتقوية لأنه متعد بنفسه فلا يوافق ما بعده، ومن فسر السائل بالطالب لظنه أنه يتعدى باللام فقد وهم، ويجوز أن تكون اللام للبيان.

قوله: (وقيل معناه الخ) والمراد بالخير الخير الديني لا الدنيوي كما في الأوّل واللام للتعليل، وصلة فقير مقدرة أي إلى الطعام أو لأمر الدنيا وقوله والغرض أي على هذا الوجه، والتبجح تفعل بالجيم والحاء المهملة الفرح والافتخار أي لا التشكي والتضجر، ولذا عبر عن الأوّل بالخير وقدمه. قوله: (مستحية متخففة) بتخفيف الياء استفعال من الحياء وحذفت إحدى ياءيه في الفعل للتخفيف وتبعه بقية مادته، وهو إشارة إلى أنه حال من فاعل تمشى أو جاءته فهو حال أيضاً، وهي إمامترادفة أو متداخلة، وقوله متخففة بوزن اسم الفاعل من التفعل من الخفر بفتح الخاء المعجمة والفاء، وهو شدة الحياء وقوله واسمها الخ وفي الكشاف كبراهما كانت تسمى صفراء والصغرى صفيراء والكبرى هي التي ذهبت به وتزوجها. قوله: (جزاء سقيك) إشارة إلى أن ما مصدرية لا موصولة لأن ما يستحق عليه الأجر فعلة لا ما سقاه إذ هو الماء المباح، وقوله ولعل موسى عليه الصلاة والسلام إنما أجابها بالذهاب إلى أبيها إذ دعته يعني أن مثله لا يليق به أخذ الأجر على ما تبرع به من المعروف فأجابته ليست لأخذه بل لما ذكر، ويستظهر بمعنى يستعين ويتقوى، وقوله هذه عادتنا يعني ليس ما بذلناه أجراً بل قرى على عادتنا تنافيه. قوله: (من فعل معروفاً وأهدى بشيء) ضمنه معنى المقابلة أي قول بل شيء على وجه الهدية، والجواب الأوّل مبني على منع قبوله للبر في مقابلة المعروف وهذا مبني على تسليم قبوله بعد العمل إذا كان على طريق الهدية وفي الكشاف إن طلب الأجر للضرورة غير منكر، وأما الاستشهاد عليه بقوله: ﴿لو شئت لتخذت عليه أجراً﴾ [سورة الكهف، الآية: ٧٧] فليس بمناسب لأنه من قبيل الاستتجار، وما نحن فيه ليس كذلك. قوله: (تعليل) لأن الجملة المصدرية بأن في جواب سؤال عن سبب قولها استأجره، وقوله شائع يعني أنه عام جار مجرى المثل وتعريف القوي الأمين للجنس أي من كان كذلك لائق بالاستتجار وقوله وللمبالغة فيه أي في التعليل أو الدليل، ووجه الاستدلال اندراج تحتها. قوله: (جعل خيراً اسماً) لأن مع إن

أمين مجرّب معروف، روي أنّ شعيباً قال لها وما أعلمك بقوّته وأمانته فذكرت إقلال الحجر، وإنه صوّب رأسه حين بلغته رسالته، وأمرها بالمشي خلفه ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي﴾ أن تأجر نفسك مني أو تكون لي أجيراً أو تتييني من أجرك الله ﴿ثُمَّ لَنِي حَجَّجٌ﴾ ظرف على الأولين ومفعول به على الثالث بإضمام مضاف أي رعية ثماني حجج ﴿فَإِنْ أْتَمَمْتَ عَشْرًا﴾ عملت عشر حجج ﴿فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ فإتمامه من عندك تفضلاً لا من عندي إلزاماً عليك، وهذا استدعاء العقد لا نفسه فلعله جرى على أجرة معينة أو بمهر آخر أو برعية والأجل الأوّل ووعد له أن يوفى الآخران تيسر له قبل العقد،

الظاهر فيه أن يكون خبراً أما إن كانت من المضاف إليها نكرة فظاهر لأنّ فيه إخباراً عن النكرة بالمعرفة، وهو خلاف الظاهر وإن جوّزه في اسمي التفضيل والاستفهام وكذا إن كانت موصولة وقلنا إضافة أفعل التفضيل لفظية لا تنفيذ تعريفية كما هو أحد قولين للنحاة فيه أو لأنّ المعرف باللام أعرف من الموصول وما أضيف إليه، أو لأنّ المقصود بالإفادة كونه خيراً من غيره فصدر للاهتمام به والمبالغة في خيرته، وأنها أم الكمال المبني عليها غيرها المفروغ منها فتأمل. قوله: (وذكر الفعل بلفظ الماضي) ولم يقل تستأجر مع أنه الظاهر لأنه جعله لتحقيقه وتجربته كما ذكر في المروي بعده بمنزلة ما مضى وعرف قبل، وإقلال الحجر رفعه كما مرّ وصوّب رأسه بمعنى خفضها لثلاث ينظر إليها كما أنه أمرها بالمشي خلفه في ذهابه معها. قوله: (هاتين) فيه إيماء إلى أنه كانت له بنات آخر غيرهما، وقد قال البقاعي: أنّ له سبع بنات كما في التوراة، ولا وجه للمشاحة فيه فإنّ مثله زهرة لا يحتمل الفرق، وقوله إن تأجر نفسك مني فيه إشارة إلى أنه يتعدّى إلى مفعولين حذف أحدهما هنا، وأنه يتعدّى إلى الثاني بنفسه وبمن وقوله أو تكون لي أجيراً كقولهم أبوته إذا كنت له أباً وهو بهذا المعنى يتعدّى لواحد، وقوله أو تتييني فالمراد التعويض أي تجعلها أجرى على التزويج يريد المهر، ومنه أجره الله على ما فعل فهو مأجور وقوله ومفعول به على الثالث، ويجوز فيه الظرفية أيضاً بحذف المفعول أي تعوّضني خدمتك وعملك في ثماني حجج، والرعية بكسر الراء رعي الغنم وقوله: فإتمامه الخ إشارة إلى أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط. قوله: (وهذا استدعاء العقد الخ) أي دعاه وواعده على عقد سيقع بدليل قوله أريد أن أنكحك فلا يرد عليه أنّ الإبهام في المرأة المزوّجة غير صحيح، وعلى الخدمة ومنافع الحرّ عندنا أيضاً خصوصاً ومدتها غير معينة هنا والخدمة أيضاً ليست لها بل لأبيها فكيف صح كونها مهراً، وحاصله إنّ هذا الكلام وعد معلق بشرط والمهر شيء آخر، وقوله أو برعية جواب آخر عن الثاني أي هو برعيه، والتزوّج على الرعي جائز عند الشافعي، وكذا عندنا كما يفهم من الهداية قيل وهو مراد من قال بالإجماع ومن قال إنه خاص بغير مذهب الحنفية لم يصب إذ الخلاف في الخدمة غير الرعية فإنها مستثناة لأنها قيام بأمر الزوجية لا خدمة صرفة، وقوله والأجل الأوّل عطف على رعية أي جرى لكل منهما فيندفع الفساد إن الأولان وفي أكثر النسخ أو برعية الأجل بالإضافة، وهي على معنى اللام أوفى. قوله: (ووعد له الخ) الجملة حالية بتقدير قد أو معطوف على جرى وفاعله ضمير

وكانت الأغنام للمزوجة مع أنه يمكن اختلاف الشرائع في ذلك ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُشَقَّ عَلَيْكَ﴾^١ بالزام إتمام العشر أو المناقشة في مراعاة الأوقات، واستيفاء الأعمال واشتقاق المشقة من الشق فإن ما يصعب عليك يشق عليك اعتقادك في إطاقته ورأيك في مزاولته ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ في حسن المعاملة، ولين الجانب والوفاء بالمعاهدة ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ أي ذلك الذي عاهدتني فيه قائم بيننا لا نخرج عنه ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ﴾ أطولهما أو أقصرهما ﴿قَضَيْتُ﴾ وفيتك إياه ﴿فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ لا تعتدي عليّ بطلب الزيادة فكما لا أطلب بالزيادة على العشر لا أطلب بالزيادة على الثمان أو فلا أكون معتدياً بترك الزيادة عليه كقولك: لا إثم عليّ وهو أبلغ في إثبات الخيرة وقساوي الأجلين في القضاء من أن يقال إن قضيت الأقصر فلا عدوان عليّ، وقرئ أيما كقوله:

تنظرت نصراً والسماكين أيهما عليّ من الغيث استهلت مواطره

وأيّ الأجلين ما قضيت فتكون ما مزيدة لتأكيد الفعل أي أيّ الأجلين جردت عزمي

موسى عليه الصلاة والسلام، وقوله وكانت الخ جواب عن أنه ليس خدمة لها على تسليم صحته، وكذا ما بعده وهو عليه منسوخ، وقال الجصاص يستدل به على جواز الزيادة في العقود، وقوله في ذلك أي جميع ما ذكر من التزوج على خدمة لغير الزوجة والإيهام في المزوجة وأما في المهر فيجوز كما هو مبين في الفروع، ولا يرد أن ما قص من الشرائع السالفة من غير إنكار فهو شرع لنا لأنه على الإطلاق غير مسلم. قوله: (واشتقاق المشقة الخ) وهي ما يصعب تحمله من الشق بفتح الشين، وهو فصل الشيء شقين يعني أنه مشق الاعتقاد والرأي لتردده في تحمله وعدمه، والمزاولة المباشرة وكذا الشقاق، وقوله في حسن المعاملة أو هو مطلق، وقوله إن شاء الله للتبرك لا للتعليق لتحقيق صلاحه والمراد اتكاله على الله وتوفيقه فيه، وقوله لا نخرج عنه أي لا تزيد أنت ولا أنقص أنا فيه، ولا وجه لما قيل إن الأظهر لا تخرج عنا. قوله: (لا تعتدي عليّ) بيان لحاصل المعنى لا لأنّ عليّ متعلق بعدوان إذ لو كان كذلك وجب نصبه على الصحيح بل هو خبر له إذ صلة المصدر تقع خبراً له خاصة، ولا يصح ذلك في الصفة كما حققه الرضى، وقوله بطلب الزيادة أي لا يتعدى غيري عليّ بطلب الزيادة على أيّ الأجلين اخترته. قوله: (أو فلا أكون معتدياً) هذا هو الصحيح، وما وقع في نسخ معتدياً تحريف لعدم مناسبتها، وقوله بترك الزيادة أي بسبب ترك الزيادة على أحد الأجلين، والمراد نفي العدوان عن نفسه أي لا يقع عليّ عدوان كقولك: «لا إثم عليّ» ولا تبعة عليّ وهذا كالوجه الذي قبله والفرق بينهما دقيق، وقوله وهو أي ما وقع في النظم أبلغ أي في الوجهين لجعله طلب الزيادة كطلب التميم في إنه عدوان فهو إثبات للخيرة بيّنة، وهو من تنصيحه على الأجلين. قوله: (وقرئ أيما) بتسكين الياء من غير تشديد، وهذه القراءة للحسن وهي شاذة والبيت المذكور من شعر للفرزدق يمدح به نصر بن سيار وتنظرت بمعنى انتظرت، والسماكان كوكبان أحدهما أعزل والآخر رامح وهما من الأنواء، واستهّل بمعنى انصبّ كهلّ، والغيث

لقضائه وعدوان بالكسر ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ﴾ من المشاركة ﴿وَكَيْلٌ﴾ شاهد حفيظ ﴿قَلَمًا قَضَىٰ مُوسَىٰ الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ بإمرأته روي أنه قضى أقصى الأجلين، ومكث بعد ذلك عنده عشرًا آخر، ثم عزم على الرجوع ﴿عَاسَتْكَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ كَارًا﴾ أبصر من الجهة التي تلي الطور ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ﴾ بخبر الطريق ﴿أَوْ جَذْوَةٍ﴾ عود غليظ سواء كان في رأسه نار أو لم يكن قال:

باتت حواطب ليلي يلتمسن لها
جزل الجذي غير خوَار ولا دعر
وقال آخر:

وألقي على قيس من النار جذوة شديداً عليه حرّها والتهابها
ولذلك بينه بقوله: ﴿مِنَ النَّارِ﴾ وقرأ عاصم بالفتح وحمزة بالضم، وكلها لغات

المطر الكثير المتتابع والمواطر جمع مطرة، وهي السحابة يعني أنه انتظر الممدوح وجوده وأحد الأنواء المطارة، ولم يفرق بينهما وهذا تشبيه بليغ على نهج تجاهل العارف، وقوله وأبي الأجلين أي قرئ به، وقوله لتأكيد الفعل إشارة إلى أنه في المشهورة لتأكيد المفعول، وقوله جردت عزمي مكنية وتخيلية على تشبيه العزم بالسيف وقوله وعدوان أي قرئ عدوان ولم يلتفتوا إلى جعل ما نافية في الثانية، وإن صح لیتوافق معنى القراءتين. قوله: (شاهد حفيظ) أي مطلع وحافظ، وقوله شاهد بيان لتعديه بعلی لتضمينه معنى شاهد، وقال الراغب: يقال توكلت عليه أي اعتمدت والفاء في فلما قيل إنها فصيحة، وقوله بأمر أنه لأنه يكنى عنها بالأهل وقوله من الجهة الخ فليس المراد به بعض الجبل كما هو المتبادر. قوله: (عود الخ) الجذوة مثله، وبها قرئ كما سيأتي والحواطب جمع حاطبة وهي الجارية التي تجمع الحطب، ويلتمسن أي يطلبن ولها وقع في نسخة بدله بها والجزل بجيم، وزاء معجمة هو الحطب اليابس، والجذي بكسر الجيم جمع جذوة، والخزّار الضعيف الهش والدعر بفتح الدال وكسر العين المهملتين والراء المهملة الرديء الكثير الدخان ومنه الداعر، والحواطب إن كان المراد بها الخدم فظاهر، وإن أراد النمامات فالمراد لا يجدن لها مساوي كما في الكشف، وهو شاهد على إطلاقه على العود من غير نار، والبيت الآخر لما فيه النار وقيس فيه اسم قبيلة، ولذا قال عليها وهو استعارة لما لحقها من الفتنة التي كأنها نار متوقدة، وقوله ولذلك أي لكونه يطلق على ما فيه نار وغيره احتاج إلى البيان وجعلها نفس النار مبالغة، وإن كانت من ابتدائية أو المراد ما احترق لأنه يطلق عليه في العرف وقوله: تستدفؤون يدل على أنهم أصابهم برد. قوله: (أناه النداء الخ) قيل مسموعه كلام لفظي مخلوق في الشجرة بلا اعتماد وحلول، وأما قوله أنا وإن كان كل أحد يشير به إلى نفسه فليس المعنى به محل لفظه كما لا يخفى، وعلى قول الغزالي، إنه سمع كلامه النفسى بلا صوت كما ترى ذاته بلا كيف، فقوله من شاطئ الوادي حال من ضمير موسى المستتر في نودي أي قريباً منه أو كائناً فيه لأن من ترد بمعنى في كقوله: ﴿ماذا خلقوا من الأرض﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٤] ويجوز أن تكون ابتدائية فعلى الأول اختصاصه باسم الكليم

﴿لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ تستدفون بها ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ أتاه النداء من الشاطئ الأيمن لموسى ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾ متصل بالشاطيء أو صلة لنودي ﴿مِنْ الشَّجَرَةِ﴾ بدل من شاطئ بدل الاشتمال لأنها كنت نابتة على الشاطئ ﴿أَنْ يَكُونُوا﴾ أي يا موسى ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ هذا، وإن خالف ما في طه والنمل لفظاً فهو طبقه في المقصود ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تُهْتَزُّ﴾ أي فألقاها فصارت ثعباناً، واهتزت فلما رآها تهتز ﴿كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾ في الهيئة، والجملة أو في السرعة ﴿وَأَلَىٰ مُدْبِرًا﴾ منهزماً من الخوف ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ ولم يرجع ﴿يَكُونُوا﴾ نودي يا موسى ﴿أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ﴾ من المخاوف فإنه لا يخاف لدي المرسلون ﴿أَسْأَلُكَ بِذَلِكَ فِي جَيْبِكَ﴾ أدخلها ﴿فَخَرَجَ يَصْفَاءً مِنْ عَبْرِ

لكونه على خلاف المعتاد، وعلى الثاني ظاهر. قوله: (من الشاطئ الأيمن) إشارة إلى أن الأيمن صفة الشاطئ لا الوادي وأنه وقع عن يمين موسى عليه الصلاة والسلام في مسيره فلذا وصف به، وأنه ضد الأيسر لا الأشأم، وقد جوزة فيما سبق وعليه فيجوز كونه وصفاً للشاطئ أو للوادي، وليس الكلام مسموعاً من جميع الجهات كما مر وقوله متصل بالشاطئ أي حال منه، وقوله من الشجرة هو بدل على الوجهين السابقين بدل اشتمال سواء كان الكلام لفظياً أو نفسياً، وقد جوز تعلقه بالبقعة المباركة على أن ابتداء بركتها من الشجرة فليتأمل، وقوله بدل من شاطئ بالتونين لأن الشجرة بدل من شاطئ لكن أعيد الجار معها لأن البدل على تكرار العامل، أو بالإضافة على أن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور، وقوله لأنها الخ إشارة إلى وجه الاشتمال وأنه قد يكون باشتمال المبدل منه على البدل، وعكسه كسرق زيد ثوبه، ونابتة بالنون من النبات، وقد قيل إنه بالمثلثة أيضاً، وقوله أي موسى إشارة إلى أن تفسيرية، ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة والأصل بأنه والضمير للشأن. قوله: (وإن خالف الخ) أي في بعض ألفاظه لأنه حكاية بالمعنى، وذهب الإمام إلى أنه حكى في كل من هذه السورة بعض ما اشتمل عليه النداء لأن مطابقته تحتاج إلى تكلف ما، وكون النداء بأنا لا يقتضي كونه تعالى في الجانب أو الشجرة لتزهره عن المكان الأترك تعني بأنا نفسك، وليست النفس محل أنا وإن لم تكن مجردة. قوله: (فألقاها الخ) يعني أن الفاء فيه فصيحة وقبلها مقدر يعلم من السياق والسباق، وما قيل: من أنه لا دلالة فيه على صيرورتها ثعباناً وأنه إنما كان فيما جرى بينه، وبين فرعون لا في وقت الإيناس ليس بشيء. قوله: (في الهيئة والجملة أو في السرعة) قد مر أن مثله للتوفيق بين ما ورد في الآيات من كونها جاناً وثعباناً وحية فقوله: في الهيئة والجملة إشارة إلى أن لها أحوالاً مختلفة تدق فيها وتغلظ، وما بعده إشارة إلى أن التشبيه باعتبار سرعة حركتها وخفته فلا ينافيه قوله في بيان الجمل المطوية فصارت ثعباناً واهتزت بناء على الثاني، وعلى الأول أيضاً بناء على أن الجان يطلق على ما عظم منها على أنه لم يقل فإذا هي جان حتى ينافيه، كما توهم فتأمل وقوله نودي إشارة إلى تقديره ليرتبط بما قبله، والمخاوف ما يخاف منه جمع مخافة، وقوله فإنه لا يخاف الخ تفسير للأمين بالمرسلين والعيب البرص والبهق. قوله:

سَوْءٌ عَيْبٌ ﴿وَأَضْمْتُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ يديك المبسوطتين تتقي بهما الحية كالخائف الفرع، بإدخال اليمنى تحت عضد اليسرى، وبالعكس أو بإدخالهما في الجيب فيكون تكرير الغرض آخر، وهو أن يكون ذلك في وجه العدِّ وإظهار جراءة، ومبدأ لظهور معجزة، ويجوز أن يراد بالضم التجلد والثبات عند انقلاب العصا حية، استعارة من حال الطائر فإنه إذا خاف نشر جناحيه وإذا أمن واطمأن ضمهما إليه ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ من أجل الرهب أي إذا عراك الخوف فافعل ذلك تجلداً وضبطاً لنفسك، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي، وأبو بكر بضم الراء وسكون الهاء وقرىء بضمهما، وقرأ حفص بالفتح والسكون والكل لغات ﴿فَذَانِكَ﴾ إشارة إلى العصا واليد وشده ابن كثير وأبو عمرو ورويس ﴿بُرْهَانَانِ﴾ حجتان، وبرهان فعلان لقولهم أبره الرجل إذا جاء بالبرهان من قولهم بره الرجل إذا ابيض، ويقال برهائه وبرهرهه للمرأة البيضاء، وقيل فعال لقولهم برهن ﴿مِنَ رَبِّكَ﴾ مرسلأً بهما ﴿إِلَىٰ

(يديك المبسوطتين الخ) يشير إلى أن الجناح بمعنى اليد استعارة وأنه وإن أفرد فالمراد كلتاها كما يقال مشى برجله ونظر بعينه، وقوله تتقي الخ حال مبين ليسط اليد المأمور بتركه بالضم، وقوله بإدخال اليمنى الخ بيان للضم متعلق باضمم. قوله: (فيكون تكريراً) حتى كان وقوع الإدخال في الجيب مرتين فالأول لإظهار الجراءة، والثاني ليخرج يده بيضاء لا بداء معجزة وقوله في وجه العدو خير وإظهار جراءة مفعول له أو هو حال من اسم يكون، وإظهار خير، وقوله مبدأ خير مبتدأ مقدر أي وهذا أو هو معطوف على إظهار فيكون ذلك إشارة إلى مجموع الذكزين فتدبر. قوله: (ويجوز أن يراد إلى آخره) يعني أنه استعارة تمثيلية من فعل الطائر عند هذه الحالة في الأصل، ثم كثر استعماله في التجلد وضبط النفس حتى صار كناية عنه، ومثلاً وعلى هذا هو تميم لقوله: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ﴾ كما في شروح الكشاف، وقيل الوجه أن يقال عند خروج يده بيضاء وأورد على الأول أنه لا وجه لتأخيره عليه عن قوله اسلك الخ ولا لاستعارة الجناح والعدول عن الضمير إذ الظاهر اضممها، وقيل إنه مع أنه أخذه من البقاعي مخالف لما اختاره في طه من أن الكناية بالسوء عن البرص غير محتملة في مقام الإعجاز والتكريم وأما قوله لا وجه لتأخيره فكفانا مؤنثه الشارح الطيبي، واستعارة الجناح وجهها معلوم مما ذكره المصنف ووجه العدول أن المراد بالجناح يده لا إحداها كما في الأول وفيه بحث، والرهب الخوف والرعب. قوله: (من أجل الرهب) إشارة إلى أن من تعليلية، وقوله تجلداً وضبطاً على التفاسير لا على الأخير كما يتوهم، وقوله إشارة الخ والتذكير لمراعاة الخبر، وقوله: وشده الخ وهي لغة فيه فقيل إنه عوض من الألف المحذوفة نوناً وأدغمت، وقال الميزد أنه بدل من لام ذلك كأنهم أدخلوها بعد نون الثنية، ثم قلبت اللام نوناً لقرب المخرج وأدغمت وكان القياس قلب الأولى لكنه حووظ على علامة الثنية، والبرهان إذا كان مشتقاً من البره وهو البياض فهو كما يقال حجة بيضاء، وإذا كان من البره بمعنى القطع فهو أظهر ولا يقال في فعله برهن لأنها مولدة بنوها من لفظه على ما عليه الأكثر. قوله: (مرسلأً) إشارة إلى

فَرَعُونَ وَمَلَأِيَهُمْ كَأَنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٣٣﴾ فكانوا أحقاء بأن يرسل إليهم ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَدِّمْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُون﴾ بها ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا﴾ معيناً وهو في الأصل اسم ما يعان به كالدفاء، وقرأ نافع رداً بالتخفيف ﴿يُصَدِّقُونَ﴾ بتلخيص الحق، وتقرير الحجة وتزييف الشبهة ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾ ولساني لا يطاوعني عند المحاجة، وقيل المراد تصديق القوم لتقرير هارون وتوضيحه لكنه أسند إليه إسناد الفعل إلى السبب، وقرأ عاصم وحمزة يصدقني بالرفع على أنه صفة والجواب محذوف ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ سنقويك به فإن قوة الشخص بشدة اليد على مزاوله الأمور، ولذلك يعبر عنه باليد وشدهتها بشدة العضد ﴿وَنَجْعَلُ لَكَ سُلْطَانًا﴾ غلبة أو حجة ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا﴾ باستيلاء أو حجاج ﴿بِتَأْيِينِنَا﴾ متعلق بمحذوف أي اذهباً بآياتنا، أو بنجعل أي نسلطكما بها أو بمعنى لا يصلون أي تمتنعون منهم، أو قسم جوابه لا يصلون أو

أن إلى فرعون متعلق بحال مقدرة، وقيل تقديره اذهب إلى فرعون، وقوله كالدفاء أي ما يتدفأ به من اللباس والغطاء، وقوله بالتخفيف أي بفتح الدال من غير همز وقد جوز في هذه القراءة كونه منقوصاً بمعنى زيادة من رديت عليه إذا زدت. قوله: (بتلخيص الحق الخ) يعني ليس المراد بقوله يصدقني مجرد قوله له صدقت، أو أخي صادق لأنه لا يحتاج إلى فصاحه إذ سبحانه وبأقل فيه سواء، وتصديق الغير بمعنى إظهار صدقه كما يكون بقولك هو صادق يكون بتأييده بالحجج، ونحوها كتصديق الله للأنبيا عليهم الصلاة والسلام بالمعجزة، ولا حاجة إلى ادعاء أن فيه تجوزاً في الطرف، أو في الإسناد إلى السبب، كما في الكشاف لأن المراد يصدق من أرسلت إليه بما يقيمه هرون من الحجج، ويزيله من الشبه بدليل قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾ ولا يخفى إن صدقه معناه إما قال إنه صادق أو اعتقد صدقه بإطلاقه على غيره الظاهر أنه مجاز فتأمل، وقوله على أنه صفة أي لقوله رداً، وقوله والجواب محذوف لا حاجة إليه إذ الأمر لا يلزم أن يكون له جواب. قوله: (سنقويك به) هو المعنى المراد منه، والشدة التقوية والعضد من اليد معروف فهو إما كناية تلويحية عن تقويته لأن اليد تشتد بشدة العضد والجملة تشتد بشدة اليد، ولا مانع من الحقيقة كما توهم، أو استعارة تمثيلية شبه حال موسى عليه الصلاة والسلام في تقويته بأخيه بحال اليد في تقويتها بيد شديدة، ويجوز فيه وجوه آخر وكلام المصنف فيه ميل إلى الأوّل، ويحتمل أن يريد أنه مجاز بعلاقة السببية بمرتبتين كما قيل في ثبت يدا أبي لهب في وجهه. قوله: (باستيلاء أو حجاج) لما كان قوله سنشد الخ استئنافاً لبيان إجابة مطلوبه تأوله ببيان أن قواه بأخيه فهو راجع لقوله أرسله معي الخ، وقوله ونجعل لكما سلطاناً راجع إلى قوله إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون ولذا فسره بغلبة الحجة، وقوله فلا يصلون تفريع على ما حصل له من مراده بأنهم لا يصلون إليهما بقهر ولا إلزام حجة، وهو المراد من الحجاج لأنه مصدر حاجة محاجة، وحجاجاً فلا غبار عليه، ويحتمل أن يكون قوله باستيلاء راجعاً إلى غلبة، وحجاج إلى حجة على اللف والنشر. قوله: (أي نسلطكما بها) فيه إشارة إلى

بيان للغالبون في قوله: ﴿أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمْ أَغْلِبُونَ﴾ بمعنى أنه صلة لما بينه، أو صلة له على أن اللام فيه للتعريف لا بمعنى الذي ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا يَبْتَغِي قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾ سحر تختلقه لم يفعل قبل مثله أو سحر تعلمه، ثم تفتريه على الله أو سحر موصوف بالافتراء كسائر أنواع السحر ﴿وَمَا سَعَيْنَا بِهِذِهِ﴾ يعنون السحر أو ادعاء النبوة ﴿فِي آبَائِنَا الْأُولَى﴾ كائناً في أيامهم ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنِ جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِنْدِهِ﴾ فيعلم أنني محق، وأنتم مبطلون وقرأ ابن كثير قال: وبغيروا ولأنه قال ما قاله جواباً لمقالهم ووجه العطف أن المراد حكاية القولين ليوازن الناظر بينهما فيميز صحيحهما من الفاسد ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُمْ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ العاقبة المحمودة فإن المراد بالدار الدنيا، وعاقبتها الأصلية هي الجنة لأنها خلقت مجازاً إلى الآخرة، والمقصود منها بالذات هو الثواب، والعقاب إنما قصد

جواز تعلقه بسلطان لما فيه من معنى التسلط والغلبة، وقوله أو بمعنى لا يصلون لا بحرف النفي لأن تعلق الجاز به خلاف الظاهر وإن جوزوه، وقال: تمتنعون دون تمتنعان لأن المراد أنتما ومن اتبعكما، وقوله: جوابه لا يصلون أي مقدر لا المذكور قبله لأن جواب القسم لا يتقدمه، ولا يقترن بالفاء أيضاً وقوله بيان للغالبون أي لسببه فقوله بمعنى أنه صلة لما بينه أي لمقدر فسرته ففي قوله بيان للغالبون تسمح، وقوله اللام فيه للتعريف إما على رأي المازني أو لأنه أريد به الثبوت، وهذا بناء على أن ما في حيز الموصول لا يتقدمه ولو ظرفاً فإن قلنا بالتوسع فيه فلا إشكال فيه، وتقدمه إما للفاصلة أو للحصر. قوله: (سحر تختلقه) الاختلاق تفسير للافتراء فليس بمعنى الكذب، وقوله: ﴿أَوْ سِحْرٌ تَعْلَمُهُ﴾ أي تتعلمه من غيرك، ثم تنسبه إلى الله كذباً بالافتراء بمعنى الكذب لا بمعنى الاختلاق، وقوله موصوف بالافتراء أي من شأنه ذلك فإنه تخييل لا حقيقة له فالصفة مؤكدة لا مخصصة كما في الوجهين السابقين، فالافتراء ليس على حقيقته على هذا وفي الوجه الأول لأنه من صفات الأقوال، وهو غير لازم في السحر. قوله: (يعنون السحر) أي نوعه أو ما صدر من موسى عليه الصلاة والسلام ففيه مضاف مقدر أي بمثل هذا، وقوله: أو ادعاء النبوة إما تعمد للكذب، وعناد بإنكار النبوات وإن كان عهد يوسف قريباً منهم أو لأنهم لم يؤمنوا به أيضاً، وقوله: كائناً في أيامهم إشارة إلى أنه حال من هذا بتقدير مضاف والعامل فيه سمعنا، أو التقدير بوقوع هذا والجازر والمجور متعلق بذلك المقدر. قوله: (لأنه قال الخ) أي هو جواب لقولهم إنه سحر فيكون مستأنفاً إذ الجواب لا يعطف بواو ولا غيرها، وقوله أن المراد الخ فالعطف في الحكاية الجامعة للقولين لينظر المحكي له حالهما، وقوله العاقبة المحمودة أي لا مطلق العاقبة لأنها لكل أحد، وقوله: مجازاً أي طريقاً كما يقال الدنيا فنطرة الآخرة، وهذا بيان لتخصيص العاقبة بالمحمودة وإن كانت عامة، وأما اللام فلا دلالة لها على ذلك لأنه يقال له عاقبة ذميمة كما في الانتصاف، وقوله: والمقصود منها أي من الدنيا أو الآخرة لأن أصل الخلق إنما خلقوا لطاعة الله ومعرفته بالفرد الكامل من عاقبتهم ذلك فتصرف إليه، والعقاب جاء بالعرض لأنه لعدم ما طلب منهم وخلقوا

بالعرض، وقرأ حمزة الكسائي يكون بالياء ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ لا يفوزون بالهدى في الدنيا، وحسن العاقبة في العقبى ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَتَأْتِكُمُ الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي فَأَوْقِدْ﴾ نفى علمه بإله غيره دون وجوده، إذ لم يكن عنده ما يقتضي العجز بعده، ولذلك أمر ببناء الصرح ليصعد إليه، ويتطلع على الحال بقوله: ﴿لِي يَهْمَكَ عَلَى الْعُلَينَ فَأَجْعَلَ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ كأنه توهم أنه لو كان لكان جسماً في السماء يمكن الترقى إليه، ثم قال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ أو أراد أن يبني له رصداً يترصد منها أوضاع الكواكب فيرى هل فيها ما يدل على بعثة رسول، وتبذل دولة، وقيل: المراد بنفي العلم نفي المعلوم كقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا اللَّهَ بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض﴾ [سورة يونس، الآية: ١٨] فإن معناه بما ليس فيهنّ، وهذا من خواص العلوم الفعلية فإنها لازمة لتحقق معلوماتها فيلزم من انتفائها انتفاؤها، ولا كذلك العلوم الانفعالية، قيل: أول من

له، والاعتراض على هذا من التغيير في وجوه الحسان. قوله: (لا يفوزون بالهدى) بقريئة ربي أعلم بمن جاء بالهدى، وحسن العاقبة مما بعده ففيه شبه اللف والنشر الإجمالي. قوله: (نفي علمه بإله غيره) توطئة لما سيأتي من الردّ والصرح البناء العالي، والمراد بالطين اللين الذي يجعل أجراً، وقوله في السماء إمّا أنه لشرفه يوهم علوه مكاناً من جهله أو لعدم علمه به في الأرض، وقوله أو أراد معطوف على قوله يوهم أو على معنى قوله ولذلك أمر ببناء الصرح فإن معناه أراد أن يبني صرحاً ليصعد إليه، والرصد معروف وقوله يترصد منها كان الظاهر منه فكأنه أوّله بمنظرة أو منارة، وأوضاع الكواكب اقتاراتها وتقابلها مما يدل على الأحكام عندهم، وهذا الوجه لا يناسب قوله فأطلع إلى إله موسى إلا أن يريد بإله موسى الكواكب، أو المراد أطلع على حكم إله موسى فيقدر مضاف كما في الوجه الذي قبله، وهو بعيد جداً فتأمله وسيأتي في سورة المؤمن وجه آخر. قوله: (وقيل المراد بنفي العلم نفي المعلوم الخ) هو ردّ على الزمخشري والمراد بالعلم الفعلي ما كان سبباً لوقوع معلومه، والانفعال خلافه، وحاصله أن عدم العلم بالشيء لا يدل على عدمه لا سيما علم شخص واحد انفعالي، وقد رده في الكشف بأن مراده أن عدم الوجود سبب لعدم العلم بالوجود في الجملة فأطلق السبب، وأريد المسبب لا أن بينهما ملازمة كلية، ولا يشترط في فنّ البلاغة للزوم العقلي بل العادي والعرفي كاف أيضاً، ومثل لا أعلم كذا بمعنى لم يوجد شائع في لسان العامة والخاصة ولذا قال الفقهاء إذا قال المزكى لا أعلم كان تزكية مع أنه علم انفعالي كيف لا وهو يدعي الإلهية، والظاهر أنه كناية لا مجاز، وأما كون قوله أطلع إلى إله موسى يدل على الوجود فينافي هذا الوجه، ولذا ضعفه المصنف فيدفعه أنه إنما ينافيه لو لم يكن على طريق التسليم والتنزل، وقد قيل عليه أيضاً إنه مشرك يعتقد أن من ملك قرأ كان إلهه ومعبوداً له كما مرّ في الشعراء، فما دلّ أول الكلام عليه وجود إله لغير مملكته وما نفاه إلهها، ولذا قال: ما علمت لكم الخ وعلى كل حال فكلام المصنف لا يخلو عن ضعف والذي غرّه فيه كلام صاحب الانتصاف. قوله: (قيل أول من

اتخذ الآجر فرعون ولذلك أمر باتخاذها على وجه يتضمن تعليم الصنعة مع ما فيه من تعظيم، ولذلك نادى هامان باسمه بيا في وسط الكلام ﴿وَأَسْتَكْبِرُ هُوَ وَحُودُوهُ فِي الْأَرْضِ يَكْبِرُ الْعَقَى﴾ بغير استحقاق ﴿وَوَطَنُوا أَنَّهُمْ إِنَّا لَا يُرْجَعُونَ﴾ بالنشور وقرأ نافع وحمزة والكسائي بفتح الباء وكسر الجيم ﴿فَأَخَذْنَكَ وَحُودُوهُ فَنَمَدْنَهُمْ فِي آيَاتِنَا﴾ كما مرّ بيانه، وفيه فخامة وتعظيم لشان الآخذ واستحقاق للمأخوذين كأنه أخذهم مع كثرتهم في كف، وطرحهم في اليم، ونظيره ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ [سورة الزمر، الآية: ٦٧] ﴿فَأَنْظُرْ﴾ يا محمد ﴿كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ وحذر قومك عن مثلها ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً﴾ قدوة للضلال بالحمل على الأرض وقيل بالتسمية كقوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ١٩] وقيل: بمنع الألفاظ الصارفة عنه ﴿يَكْفُرُونَ إِلَيَّ الْكُفْرَ﴾ إلى موجباتها

اتخذ الآجر الخ) ما يتضمن تعليم الصنعة قوله أو قد لي يا هامان على الطين فإن الآجر طين محرق، والتعظيم من أمر الوزير بعمل السفلة من إيقاد النار، وعمل الطين فلذا ناداه باسمه دون لقبه ووزارته ووسط حرف النداء للتقيد في الكلام ولم يقل يا هامان أوقد لأن أفعاله تدلّ على التهاون بغيره، ولو قدّم النداء لأذن باهتمام ما. قوله: (بغير استحقاق) يحتمل أن يريد أن الحق بمعنى الاستحقاق فهو مجاز أو هو بيان لحاصل المعنى فهو نقيض الباطل لأن ادعاء ما ليس مستحقاً باطل، وما هو بحق لله ولذا ورد في الحديث: «العظمة إزار والكبرياء ردائي»^(١) وقوله ووطنوا إما على ظاهره أو عبر عن اعتقادهم بالظن تحقيراً لهم وتجهيلاً، وعلى القراءة بكسر جيم يرجعون هو من رجع اللازم وعلى قراءة الضم من المتعدى أو هو من الأفعال، والفاء في فأخذناهم سببية والمراد أخذ الإهلاك وقوله وفيه فخامة هو من ضمير العظمة، والتعبير بالأخذ الاستحقاق من النبذ لأنه طرح الأمر الحقيق بأطراف اليد، ونحوه فنبذناهم تمثيل أو مكنية وتخيلية، والمراد أغرقناهم، وقوله ونظيره أي في تعظيم الأخذ وتحقير المأخوذ وسيأتي تفسيره، وقوله: وحذر الخ بيان للمقصود منه. قوله: (قدوة للضلال) جمع ضالّ كجهال، وجاهل واقتداؤهم بهم بسبب حملهم لهم على الضلال أو بسبب حملنا لهم على الإضلال كما وقع في النسخ الصحيحة لانا جعلناهم ضالين مضلين فالجعل هنا بمعنى الخلق، وهذا على مذهب أهل السنة من أن أفعال العباد خيراً وشرّاً مخلوقة لله، وقد استدلوا بهذه الآية، والمعتزلة أولوها تارة بأنّ الجعل هنا بمعنى التسمية، وتارة بأن جعلهم ضالين مضلين بمعنى خذلانهم، ومنعهم من اللطف والتوفيق للهداية وإليه أشار بقوله وقيل الخ وهو إشارة إلى الردّ على الزمخشري.

(١) أخرجه مسلم ٢٦٢٠ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد «العزّ إزاره والكبرياء رداؤه فمن ينازعني عذبت». وأبو داود ٤٠٩٠ بلفظ «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما قذفته في النار». من حديث أبي هريرة، وأحمد ٣٧٦/٢ - ٤١٤ - ٤٢٧ - ٤٤٢ بألفاظ متقاربة.

من الكفر والمعاصي ﴿وَيَوْمَ أَلْقَيْتَهُمْ لَصَصْتُهُمْ﴾ بدفع العذاب عنهم ﴿وَأَتَّبَعْتَهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ طرداً عن الرحمة أو لعن اللاعنين يلعنهم الملائكة، والمؤمنون ﴿وَيَوْمَ أَلْقَيْتَهُمْ فِي سَمِّ الْقُبُورِ﴾ من المطرودين أو ممن قبح وجوههم ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ التوراة ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى﴾ أقوام نوح وهود وصالح ولوط ﴿بَصَايِرَ لِلنَّاسِ﴾ أنواراً لقلوبهم تبصر بها الحقائق وتميز بين الحق والباطل ﴿وَهَدَى﴾ إلى الشرائع التي هي سبيل الله تعالى ﴿وَرَحْمَةً﴾ لأنهم لو عملوا بها نالوا رحمة الله ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ليكونوا على حال يرجى منهم التذكر، وقد فسر بالإرادة وفيه ما عرفت ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفُرْقَيْنِ﴾ يريد الوادي، أو الطور فإنه كان في شق الغرب من مقام موسى، أو الجانب الغربي

قوله: (موجباتها) بكسر الجيم لأنها المدعو لها في الحقيقة فالنار مجاز عن المعاصي التي هي سببها أو فيه مضاف مقدر. قوله: (من المطرودين) لأنه يقال قبحه بمعنى نحاه وأبعده كما ذكره الراغب، وغيره من اللغويين ولا يتكرر مع اللعنة المذكورة قبله لأن معناها الطرد أيضاً لأن الأول في الدنيا وهذا في الآخرة، أو ذاك طرد عن رحمته التي في الدنيا وهذا طرد عن الجنة، أو على هذا يراد باللعنة المعنى الثاني مع أن من المطرودين معناه أنهم من الزمرة المعروفين بذلك، وهو أبلغ وأخص فلا يتوهم فيه تكرار أصلاً، وعلى التفسير الثاني وهو منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما معناه ذو وصور قبيحة سود الوجوه زرق العيون مشوهون لكن فعل قبح منه لازم فبناء اسم المفعول منه غير ظاهر، ولذا أخره مع أنه المتبادر إلا أن تفسير السلف يدل على أنه سمع أيضاً. قوله: (التوراة) وهي أول كتاب فصل فيه الأحكام وقوله: أمن بعد ما أهلكنا القرون فائدته على ما فسر به المصنف رحمه الله مع أنه معلوم التنبيه على أنها أنزلت بعد مساس الحاجة إليها، كما أنزل القرآن بعد الفترة وانطماس معالم الدين فلا يتوهم أنه لا فائدة فيه، وأن حقه أن يفسر القرون الأولى بمن لم يؤمن بموسى عليه الصلاة والسلام، والثانية بمن آمن به كما قيل. قوله: (أنواراً) لأن البصيرة نور القلب كما أن البصر نور العين ونصبه على الحالية، وقيل إنه مفعول له وقوله تبصر بها الحقائق أي تدرك، وقوله وهدى إلى الشرائع أي هادية لها وهي الطريق الموصلة إلى الله، وقوله لأنهم لو عملوا الخ يعني عموم رحمتها للناس لا يتنافى أن ممن نزلت لهم كافر غير مرحوم لأنه لو عمل بها كان مرحوماً بمقتضى، وعده فلا حاجة إلى تقدير سبب أو جعلها مجازاً عنه كما قيل، وقوله: ﴿لَوْ عَمَلُوا نَظْرًا إِلَى بَعْضِهِمْ إِذْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾. قوله: (ليكونوا على حال الخ) يعني الترجي محال عليه تعالى فهو تمثيل، والمراد أنها أنزلت ليكونوا على حالة قابلة للتذكر كحال من يرجى منه الخير، والزمخشري جعله استعارة تبعية حيث شبه الإرادة بالترجي لكون كل منهما قبل الوقوع، والمصنف رده بقوله وفيه ما عرفت من لزوم تخلف مراد الله عن إرادته لعدم تذكر الكل إلا أن يكون من قبيل إسناد ما للبعض إلى الكل، وهي معنى قول الزمخشري إذا أراد الله شيئاً كان فلا إشكال فيه أصلاً فلا يرد ما ذكر لإرادة أحد الإرادتين للقربة عليه لكنه لم يرتضه لمخالفته للمذهب الحق، وقيل الترجي من المخاطبين لأمنه تعالى. قوله: (يريد الوادي)

منه والخطاب لرسول الله ﷺ أي ما كنت حاضراً ﴿إِذْ قَبَّيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ الْأَمْرَ﴾ إذ أوحينا إليه الأمر الذي أردنا تعريفه ﴿وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ للوحي إليه أو على الوحي إليه أو الموحي إليه، وهم السبعون المختارون للميقات، والمراد الدلالة على أن إخباره عن ذلك من قبيل الأخبار عن المغيبات التي لا تعرف إلا بالوحي، ولذلك استدرك عنه بقوله: ﴿وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ أي ولكننا أوحيناه إليك لأننا أنشأنا قروناً مختلفة، بعد موسى فتناولت عليهم المدد فحرفت الأخبار، وتغيرت الشرائع واندرست العلوم فحذفت المستدرك، وأقام سببه مقامه ﴿وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا﴾ مقيماً ﴿فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ شعيب والمؤمنين به ﴿تَتْلُوا عَلَيْهِمْ﴾ تقرأ عليهم تعلماً منهم ﴿ءَايَاتِنَا﴾ التي فيها قصتهم ﴿وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ إياك، ومخبرين لك بها ﴿وَمَا كُنْتَ يَحَابِبِ الظُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ لعل المراد به وقت إعطائه التوراة وبالأول حيث استنبأه لأنهما المذكوران في القصة ﴿وَلَكِنَّا﴾ علمناك

بجانب الغربي أو بالغربي بجعله صفة للمكان أو الوادي أو الطور لأن كلا منهما كائن في الجانب الغربي، وطره من موسى عليه الصلاة والسلام، وقوله: أو الجانب الغربي منه أي من الوادي أو الطور، ومن ابتدائية أو من مقام موسى ومن بيانية ومغايرته للأول أنه مجموع الوادي، والطور على الأول، وعلى هذا بعضه وهو على كل حال من إضافة الموصوف للصفة، وقوله الوحي إليه على أن الشهادة بمعنى الحضور وعلى ما بعده بمعناها المعروف، وقوله وهم السبعون تفسير للشاهدين الذين لم يكن منهم. قوله: (والمراد الدلالة على أن الخ) ولولا هذا لم يفد ما ذكر لأن ما أخبر به لا يعلم إلا بوحي، أو مشاهدة أو استفاضة نقل في مقامه، والثاني متف ضرورة والثالث كذلك لأنه لو ثبت علمه غيره من قريش، وكذا التعلم من غيره لكنه طوى للعلم به أيضاً فتعين الأول وقوله، ولذلك استدرك عنه أي لكون معناه ما ذكر ارتبط به هذا الاستدراك على ما فسره به لأن المعنى لم تكن حاضر الكنك علمته بالوحي، والسبب تناول الزمن حتى تغيرت الشرائع والمسبب بعث نبي وإنزال الوحي عليه والمدد جمع مدة وهي الزمان، وقوله: فتناولت الخ تفسير لقوله: ﴿فتناول عليهم العمر﴾ وفسره في الكشاف بقوله فتناول على آخرهم، وهو القرن الذي أنت فيه العمر أي أمد انقطاع الوحي واندرست العلوم فوجب إرسالك الخ وهو قريب مما ذكره المصنف إلا أنه لا إضمار فيما هنا، والعمر على تفسيره زمان انقطاع الوحي وعلى ما هنا بمعناه المعروف وحذف المستدرك للإيجاز. قوله: (تقرأ عليهم الخ) فالمراد بالتلاوة القراءة للتعلم كقراءة الدرس في زماننا لأنه المناسب، وقوله ولكننا كالأستدراك السابق لكنه لا تجوز فيه، والمعنى أن قصة شعيب عليه الصلاة والسلام إنما علمتها بالوحي أيضاً، وقوله لعل المراد به الخ لثلا يتكرر، وراعى فيه الترتيب الوقوعي والزمخشري عكس هذا وتبعه بعض المفسرين، وقد قيل إنه أولى لأنه الأنسب بما يلي كلاً من الاستدراك لا سيما وقد فسر الشاهدين بالسبعين المختارين للميقات، وهم كانوا معه إذ أعطى التوراة فكان على المصنف أن لا يفسره به وتغيير الترتيب الوقوعي لا

﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ وقرئت بالرفع على هذه رحمة من ربك ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ متعلق بالفعل المحذوف ﴿مَا أَنْتَهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ لوقوعهم في فترة بينك، وبين عيسى وهي خمسمائة وخمسون سنة أو بينك وبين إسماعيل على أن دعوة موسى، وعيسى كانت مختصة ببني إسرائيل وما حوالاهم ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ يتعظون ﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ يَمَّا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ لولا الأولى امتناعية والثانية تحضيضية واقعة في سياقها لأنها مما أجيبت بالفاء، وتشبيهاً لها بالأمر مفعول يقولوا المعطوف على تصيهم بالفاء المعطية معنى السببية المنبهة على أن المقول هو المقصود بأن يكون سبباً لانتفاء ما

ضير فيه، ولذا قدمت قصة مدين، وقوله المذكوران في القصة أي قصة موسى عليه الصلاة والسلام في هذه السورة، وغيرها. قوله: (ولكن علمناك رحمة) إن كان مفعولاً به فالمراد به القرآن، وإن كان مفعولاً له فقوله لتنذر علة للفعل المعلل، وأما كونه مصدرأ فبعيد، وقوله متعلق بالفعل المحذوف هو علمنا وعلى قراءة الرفع فهو صفة ويحتمل تعلقه بالمستدركات كلها على التنازع. قوله: (لوقوعهم) الضمير لقوما وهذا بناء على أن موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام أرسلا للعرب، وأنه ليس بينهما نبي كما ورد لا نبي ببني وبين عيسى وما ذكر في سورة أخرى أن بينهما أربعة أنبياء ثلاثة من بني إسرائيل، وواحد من العرب وهو خالد بن سنان رواية أخرى ذكرها في محل آخر تكثيراً للفائدة، وزمن الفترة مختلف فيه ففي رواية ما ذكره المصنف وفي أخرى عن سلمان الفارسي أنها ستمائة سنة وما بينه وبين إسماعيل عليه الصلاة والسلام أكثر من ألفي سنة، وقوله على أن الخ أي هذا بناء الخ أو على للتعليل. قوله: (لولا الأولى امتناعية) أي تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها، ولذا أورد هنا إشكال وهو وأنه يقتضي إصابتهم بها وقولهم حتى قدروا كراهة أن الخ لدفعه، وقال صاحب الانتصاف أن التحقيق أنها إنما تدل على أن ما بعدها مانع من جوابها عكس لو فإنها تدل على لزوم جوابها لما بعدها، والمانع قد يكون موجوداً وقد يكون مفروضاً وما هنا من الثاني فلا إشكال فيه، وإن لم يقدر المضاف والتحضيضية هي بمعنى هلا للحث والحض على وقوع أمر، وقوله: واقعة خبر بعد خبر، وقوله لأنها الخ لتعليل لكونها تحضيضية ووجه شبهها بالأمر أن التحضيض طلب فهو والأمر من واد واحد فيجاء بالفاء دون الامتناعية. قوله: (مفعول يقولوا) بالإضافة واردة اللفظ أي لولا الخ مقول القول ومفعوله، وهو إما منصوب بواقعة ولا يضر فصله بقوله لأنها الخ لأنه ليس بأجنبي عنه، وإنما قدم لثلا يطول الفصل بين المعلل وعلته أو خبر لأن بترك العاطف فيه جائز أو بدل من الخبر وقوله المعطية معنى السببية أي الدالة عليه، والمنبهة صفة للسببية ووقع في نسخة القول بدون ميم وهما بمعنى هنا، ووجه التنبية أن وجود ما بعد لولا سبب لانتفاء جوابها فيكون هذا سبب السبب فالتصريح فيه بأداة السببية يدل على أنه هو المقصود بها لأن المعنى لولا قولهم هذا: ﴿إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُّصِيبَةٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥٦] كقوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ والسبب في جعل سبب السبب سبباً وعطف السبب الأصلي القريب عليه مزيد العناية بسبب السبب الموجب لتقدمه كما ذكره

يجاب به، وأنه لا يصدر عنهم حتى تلجئهم العقوبة، والجواب محذوف والمعنى: لولا قولهم إذا أصابتهم عقوبة بسبب كفرهم ومعاصيهم ﴿ربنا هلا أرسلت إلينا رسولا يبلغنا آياتك﴾ فنتبعها ونكون من المصدقين ما أرسلناك أي إنما أرسلناك قطعاً لعذرهم، وإلزاماً للحجة عليهم ﴿فَتَنبَحْ بِآيَاتِكَ﴾ يعني الرسول المصدق بنوع من المعجزات ﴿وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أَوْفَىٰ مِثْلَ مَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ﴾ من الكتاب جملة واليد، والعصا وغيرها اقتراحاً وتعنتاً ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾ يعني أبناء جنسهم في الرأي والمذهب، وهم كفرة زمان موسى وكان فرعون عربياً من أولاد عاد

سبويه، وفيه تنبيه على سببية كل منهما أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلاقترانه بالفاء كما حققه بعض شراح الكشاف. قوله: (وأنه لا يصدر الخ) أي لا يصدر عنهم هذا القول الدال على طلب إرسال الرسل ابتداء وعرضاً وليس المراد الطلب في ذلك بل إنكار العقوبة قبل إرسال المنذر بها، وهو نكتة لترك الاختصار بالاقتصار على ما هو المقصود بالسببية، وهو معطوف على أنّ المقول، وقوله لولا قولهم إذا الخ إشارة إلى أنّ القول هو السبب كما مرّ، وقوله فنتبعها أي الآيات والمراد اتباع من أتى بها وعبر به موافقة للنظم، وقوله ما أرسلناك هو الجواب المقدر، وهو منفي ونفي النفي إثبات ولذا فسره بقوله إنما أرسلناك الخ. قوله: (يعني الرسول الخ) ليس المراد إنّ الآيات بمعنى المرسل مجاز مرسل كما قيل بل إنه كناية عنه لأنّ اتباعها تصديق له، وقد فسر بنعمل بها أيضاً واتباع ما جاءت به، وقوله بنوع من المعجزات يعني ليس المراد به آيات مخصوصة، وقيل المراد القرآن وتونين نوع للتعظيم، وقوله ونكون من المؤمنين أي المخلصين المعهودين أو هو تفسير لما عطف عليه، وقوله جاءهم الحق أي الأمر الحق من المعجزات أو الرسول، وقوله أوتي نائب فاعله ضمير الرسول المعلوم من السياق، وقوله جملة حال من الكتاب، والاقتراح الطلب تحكماً ولذا فسره بقوله تعنتاً، وهو طلب الزلة كما في المصادر واقتراحاً مفعول له لقالوا أو حال من فاعله. قوله: (يعني أبناء جنسهم الخ) لما كان لاضمير في قوله: ﴿قالوا لولا أوتي مثل ما أوتي موسى لكفار العرب﴾ كان ضمير أو لم يكفروا مثله أيضاً لثلاث تفكك الضمائر وهم لم يكفروا من قبل بما أوتي موسى، أوله بقوله يعني أبناء جنسهم الخ أي الضمير راجع إلى جنس الكفرة المعاندين المتعنتين بالاقتراح، وما يصدر عن بعض أفراد جنس كأنه صادر عن البعض الآخر لاتحاد مذهبهم، وآرائهم فالضمير راجع إلى جنس الكفرة المعلوم من السياق، وهؤلاء لدخولهم فيهم كان كضميرهم خاصة، أو هو بتقدير مثل فقوله من قبل يصح أن يتعلق بيكفروا أو بأوتي أو الإسناد مجازي والضمير لهم خاصة لكنه لما صدر عن بعض أبناء جنسهم ممن كان بينهم، وبينه ملابسة أسند إليهم فكفرهم كفرهم ولا يخفى ما فيه من التكلف. قوله: (وكان فرعون عربياً من أولاد عاد) وهم من العرب وعن الحسن كان للعرب أصل في أيام موسى عليه الصلاة والسلام فمعناه عليه أولم يكفر آباؤهم فكان هذا إشارة إلى ما ذكر، ولذا وقع في نسخة أو كان والظاهر أنه ليس وجهاً مستقلاً، وإنما هو تأكيد للملابسة المذكورة ولا يخفى بعده أيضاً،

﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ يعنون موسى وهارون أو موسى ومحمداً عليهما السلام ﴿تَظَاهَرَا﴾ تعاوناً بإظهار تلك الخوارق، أو بتوافق الكتابين وقرأ الكوفيون سحران بتقدير مضاف، أو جعلهما سحرين مبالغة، أو إسناد تظاهرها إلى فعليهما دلالة على سبب الإعجاز، وقرئ إظهاراً على الإدغام ﴿وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ﴾ أي بكل منهما أو بكل الأنبياء ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِمَّا هُمْ﴾ مما نزل على موسى وعليّ، وإضمارهما لدلالة المعنى وهو يؤيد إن المراد بالساحرين موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ﴿أَتَّبِعُهُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ إنا ساحران مختلفان، وهذا من الشروط التي يراد بها الإلزام، والتبكيك ولعل مجيء حرف الشك للتهكم بهم ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ دعاءك إلى الإتيان بالكتاب الأهدى فحذف المفعول للعلم به، ولأنّ فعل الاستجابة يعدى بنفسه إلى الدعاء، وباللام إلى الداعي فإذا عدى إليه حذف الدعاء غالباً كقوله:

وهذه رواية والأخرى إنه قبطني وهو المشهور. قوله: (يعنون موسى وهرون) فهو بيان لكفر في قبلهم بموسى وقوله أو موسى ومحمداً على أنّ من كفر بموسى أهل مكة على ما روي في الكشف أنهم أرسلوا لليهود فسألوهم عن محمد ﷺ فقالوا إنّ نعتة وصفته في كتابهم فلما أخبروا بذلك قالوا: ساحران تظاهراً، وعلى هذا لا تكلف في كون الضمير قبله لكفار مكة، وقوله من قبل متعلق بأوتي. قوله: (بإظهار تلك الخوارق) هذا على أنّ المراد موسى وهرون وما بعده على أنّ المراد موسى ومحمد وكونه عليهما تكلف، والكتابتان التوراة والقرآن والمضاف المقدر ذوا وقوله أو إسناد تظاهرها بالجر معطوف على تقدير والفعالان السحران، وقوله دلالة على سبب الإعجاز لأنّ السحر أمر خارق في الجملة، والإعجاز كذلك وإعجاز التوراة بالأخبار عن الغيب من نبوة محمد ﷺ وإعجاز القرآن ظاهر فتظاهرها تأييد كل منهما للآخر، وأصل أظاها أظاها فلما قلبت التاء طاء وأدغمت سكنت فاجتلبت همزة الوصل ليتبدأ بالساكن. قوله: (بكل منهما) أي الساحرين موسى وهرون أو موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام أو السحرين، أو بكل الأنبياء وهذا حملة عليه عندهم فلا يرد عليه أنهم مؤمنون إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام، أو هذا ما اقتضاه حالهم وقولهم ما لهذا الرسول يأكل الطعام، ونحوه فنزل منزلة القول أو لأنّ الكفر بأحدهم كفر بهم، وأما كونهم يرون رأي البراهمة من إنكار النبوة مطلقاً كما قيل فلم ينقل. قوله: (وهو يؤيد الخ) لأنهما صاحبا الكتابين الدال عليهما فحوى السياق، وجعله مؤيداً لا دليلاً لاحتمال أن يراد موسى وهرون لكون إنكارهما مقدماً وعلى الأول فالتقدير أهدى من كتابيهما، وهذا جار على قراءة ساحرين وسحرين فتأمل، قوله أتبعه جواب الأمر. قوله: (يراد بها الإلزام والتبكيك) لا الشك والتردد، وهذا جواب عما يقال إنّ عدم إتيانهم به معلوم وهذا كما يقول المدلّ إن كنت صديقك القديم فعاملني بالجهل، وقوله ولعل الخ جواب آخر فهو لتهكمه بهم جعل صدقهم المحال عنده محتملاً. قوله: (دعائك الخ) لأنّ الأمر بالإتيان به دعاء أي طلب له منهم فالدعاء بمعناه

وداع دعا يا من يجيب إلى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب
﴿فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُتَّبَعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ إذ لو اتبعوا حجة لأنوا بها ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ﴾
استفهام بمعنى النفي ﴿يَعْتَرِ هُدَىٰ رَبِّكَ اللَّهُ﴾ في موضع الحال للتأكيد أو التقييد فإن هوى
النفوس قد يوافق الحق ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الذين ظلموا أنفسهم بالانهماك
في اتباع الهوى ﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا هُمْ الْقَوْلَ﴾ أتبعنا بعضه بعضاً في الإنزال ليتصل التذكير أو في
النظم لنتقرر الدعوة بالحجة، والمواعظ بالمواعيد والنصائح بالعبر ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾
فيؤمنون ويطيعون ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ نزلت في مؤمني أهل

اللغوي، وهو المفعول المحذوف والعلم به من الاستجابة لأنها الدعاء، وقوله ولأن الخ وجه
آخر مداره على الاستعمال الأغلب فلا ينافي صحته في نفسه، ولا ذكره نادراً فلا تدافع في
كلام الكشاف كما توهم والفرق بين الوجهين أنه على الأول يحذف مطلقاً للعلم به من فعله،
وعلى هذا يحذف إذا ذكر الداعي لأنه مع ذكر الداعي والاستجابة يتعين أن مفعوله الدعاء فيصير
ذكره عبثاً، وليس أجاب مثله كما توهم لقوله أجيئوا داعي الله، وقد صرح به أهل اللغة، وقوله
وباللام الخ وذهب أبو حيان إلى أنه يتعدى له بنفسه للبيت المذكور والزمخشري جعله على
تقدير مضاف أي فلم يستجب دعاءه، وقوله فإذا عدى إليه أي إلى الداعي بنفسه كما في البيت
حذف الدعاء بجعله مضافاً مقدراً كما مر، ويحتمل أن يريد ما ذهب إليه أبو حيان بأن يتعدى
إلى الداعي بنفسه، وليس على تقدير ولا حذف، وإيصال فلا يذكر له مفعول آخر أصلاً حيثئذ،
ويشهد له قوله في آل عمران ويتعدى بنفسه، وباللام فلا يحتاج إلى الجمع بين كلاميه بأن
المراد تعد به باللام للثاني كما قيل لأنه خلاف الظاهر. قوله: (وداع الخ) هو من أبيات الكتاب
وبعده:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعلّ أبي المغوار منك قريب

أي رب داع دعا الناس، وقال هل أحد يجيب سائل النداء فلم يجبه أحد لقللة الكرام،
وغلبة اللثام ولو جعل ضمير يستجبه للدعاء المفهوم من داع لم يحتج إلى تقدير، وهذا إذا كان
مستعملاً في معناه، فأما قوله: ﴿ويستجيب الذين آمنوا﴾ [سورة الشورى، الآية: ٢٦] بمعنى
يعينهم كما ذكر في تفسيرها فليس مما نحن فيه. قوله: (إذ لو اتبعوا حجة الخ) أي ولم يقولوا
هذان ساحران وغيره من الهذيان، وقوله بمعنى النفي أي هو إنكاري وقوله قد يوافق الحق
إشارة إلى ندرته فإذا سلم وجوده يكون في حكم العدم فلذا كان توكيداً. قوله: (أو في النظم)
أي نظمناه متصلاً ببعضه ببعض رعاية للتناسب فيه كذكر الوعيد مع المواعظ، ونحوه والعبر
جمع عبرة، وقوله في مؤمني أهل الكتاب أي مطلقاً وما بعده مخصوص بمن آمن من أهل
الإنجيل، وعلى هذا فهذه الآيات مدنية كما تقدم في أول السورة الإشارة إليه وقوله للقرآن أي
القول المراد به القرآن أو القرآن المفهوم منه، وقوله استئناف الخ ويجوز كون الجملة مفسرة لما
قبلها. قوله: (وكونهم) مبتدأ خبره باعتقادهم وقوله في الجملة أي إجمالاً لأنه لا يمكنهم العلم

الكتاب، وقيل في أربعين من أهل الإنجيل اثنان وثلاثون جاؤوا مع جعفر من الحبشة، وثمانية من الشام والضمير في من قبله للقرآن كالمستكن في ﴿وَإِذَا يَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا ءَأَمَّا بِيَدِكُمْ كِتَابٌ مِّنْ قِبَلِ اللَّهِ مُتَّبِعِينَ﴾ استئناف آخر للدلالة على أن إيمانهم به ليس مما أحدثوه حينئذ، وإنما هو أمر تقادم عهده لما رأوا ذكره في الكتب المتقدمة، وكونهم على دين الإسلام قبل نزول القرآن أو تلاوته عليهم باعتقادهم صحته في الجملة ﴿أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ مرة على إيمانهم بكتابهم ومرة على إيمانهم بالقرآن ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾ بصبرهم وثباتهم على الإيمانيين أو على الإيمان بالقرآن قبل النزول وبعده أو على أذى من هاجرهم من أهل دينهم ﴿وَيَذَرُونَهُمْ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ويدفعون بالطاعة المعصية لقوله ﷺ: «أتبع السيئة الحسنة تمحها» ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ في سبيل الخير ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ تكزماً ﴿وَقَالُوا﴾ للاغين ﴿لَنَّا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ متاركة لهم وتوديعاً أو دعاء لهم بالسلامة عما هم فيه ﴿لَا يَنْبَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ لا نطلب صحبتهم، ولا نريدها ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ لا تقدر على أن تدخلهم في الإسلام ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فيدخله في الإسلام ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ

به تفصيلاً، وقوله بصبرهم إشارة إلى أن ما مصدرية ولما كان الصبر حبس النفس على المكاره عطف قوله، وثباتهم عليه إشارة إلى أن المراد بالصبر على الإيمان الثبات، وأما في الوجه الآخر فهو على ظاهره وهاجرهم بمعنى عاداهم وباعدهم، وأخره وإن كان الصبر فيه أظهر لأنه لا يناسب قوله مرتين على ما فسره به فيكون كقوله: ﴿ارجع البصر كرتين﴾ فهو لمجرد تكرار الصبر منهم على الأذى وشدته، ولو ترك قوله من أهل دينهم أوزاد عليه ومن المشركين كان أظهر كما في نسخة. قوله: (ويدفعون بالطاعة المعصية) لا حاجة لتقييدها بالمتقدمة لأن دفع الطاعة لها يستلزم تأخرها كما صرح به في الحديث الذي أورده^(١)، وقوله في سبيل الخير قيده به ليفيد المدح المقصود، وقوله تكزماً أي لا عجزاً لأنه ذم، كما قيل في قول الحماسي:

ومن إساءة أهل السوء إحساناً

وكون المقول له اللاغين مفهوم من ذكر اللغو. قوله: (متاركة لهم وتوديعاً) يحتمل اللف والنشر على أن لنا أعمالنا ولكم أعمالكم متاركة، كما في قوله: ﴿لكم دينكم ولي دين﴾ وسلام عليكم توديع لأن السلام للوداع معروف ويحتمل أنه تفسير لقوله: ﴿سلام عليكم﴾ فقط لأنهم يقولونه عند المتاركة كما في قوله: ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٦٣] لأنه سلم من شتمه والتعرض له، قال الجصاص استدلالاً بهذه الآية على جواز ابتداء الكافر بالسلام وليس كذلك لأنه متاركة، وقد روي عن النبي ﷺ في الكفار: «لا تبدؤهم

(١) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ١٩٨٧ من حديث أبي ذر وأحمد ٢١٤٨٢ من حديث معاذ بن جبل. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

النبي ﷺ فقال: نحن نعلم إنك على الحق ولكننا نخاف إن اتبعناك وخالفنا العرب ونحن أكلة رأس أن يتخطفونا من أرضنا فردّ الله عليهم بقوله: ﴿أُولَئِكَ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا﴾ أولم يجعل مكانهم حرماً ذا أمن بحرمة البيت الذي فيه تتناحر العرب حوله وهم آمنون فيه ﴿يُجِجُ إِلَيْهِ﴾ يحمل إليه ويجمع فهي، وقرأ نافع ويعقوب في رواية بالتاء ﴿تَمَرَّتْ كُلُّ شَيْءٍ﴾ من كل أوب ﴿رِزْقًا مِّنْ لَّدُنَّا﴾ فإذا كان هذا حالهم، وهم عبدة الأصنام فكيف يعرضهم للتخوّف، والتخطف إذا ضموا إلى حرمة البيت حرمة التوحيد ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ جهلة لا يتفطنون له ولا يتفكرون ليعلموا، وقيل إنه متعلق بقوله: ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ أي قليل منهم يتدبرون فيعلمون أنّ ذلك رزق من عند الله، وأكثرهم لا يعلمون إذ لو علموا لما خافوا غيره وانتصاب رزقاً على المصدر من معنى يجبي، أو الحال من الثمرات لتخصصها بالإضافة، ثم بين أنّ الأمر بالعكس فإنهم أحقاء بأن يخافوا من بأس الله على ما هم عليه

للمجهول أي يخرجنا الناس، والعرب من بلادنا ومقرنا وأصل الخطف الاختلاس بسرعة فهو استعارة لما ذكر وهو من بليغ الكلام، وقوله ونحن أكلة رأس وفي نسخة وإنما الخ جملة حالية أو معترضة، وأن يتخطفونا مفعول نخاف وأكلة جمع أكل وهو مثل في القلة، وأصله ناس قليلون بكفيهم إذا أكلوا رأس واحدة من رؤس الحيوان المطبوخة، ويصح أن يراد بالرأس حيوان واحد. قوله: (فردّ الله الخ) أي ردّ ما زعموه من خوف التخطف بأنه أمنهم ببركة الحرم قبل الإسلام فكيف إذا أسلموا وضموا حرمة الإسلام إلى حرم المقام، وقوله أولم نجعل الخ إشارة إلى أنه ضمن معنى الجعل ولذا نصب حرماً، وقوله ذا أمن لأنه وقع وصفاً للمكان، وهو في الحقيقة وصف لأهله فلذا جعله للنسب كلابن وتامر ليفيد ما ذكر ولو جعل الإسناد فيه مجازياً كان موجهاً أيضاً، وقوله تتناحر العرب أي يتقاتلون فيقتل بعضهم بعضاً وينحره نحر الجزور، والنحر لا يستعمل حقيقة إلا في ذبح الحيوان فهو استعارة هنا. قوله: (يحمل إليه الخ) من جبي الخراج إذا جمعه، وقوله: ﴿مِن كُلِّ أَوْبٍ﴾ أي من كل جانب وجهة وليس هذا تفسيراً لكل شيء كما توهم وكل هنا للتكثير، وأصل معناها الإحاطة، وقوله فإذا الخ بيان لما يفهم من السياق، وقوله يعرضهم إن كان من التعريض وهو جعل الشيء عرضة منتصباً للملاقاة فقوله التخوّف منصوب، وإن كان نزع الخافض أي للتخوّف، وإن كان مخففاً فهو على الحذف، والإيصال أي يعرض لهم والمصنف كثير التساهل في أمثاله. قوله: (جهلة الخ) إشارة إلى أن يعلمون منزل منزلة اللازم أي ليس من شأنهم العلم لعدم فطنتهم وتفكرهم وقوله متعلق بقوله من لدنا أي تعلقاً معنوياً ولم يرتضه لكونه خلاف الظاهر، ولأنه ليس فيه كثير ذم وقوله لما خافوا غيره وفي نسخة ذلك، وهو التخطف مع ما مرّ وقوله من معنى يجبي لأنّ مآله يرزقون وذكر التخصيص لأنّ الحال لا تجيء مؤخّرة عن نكرة غير مخصصة كما بين في النحو، وإذا كان حالاً فهو بمعنى مرزوق ويجوز كونه مفعولاً له، وقوله ثم بين الخ عطف على قوله فرد الخ وهو بيان لمناسبتها والجامع بينها وبين ما قبلها وهو ظاهر، وقوله الأمر بالعكس

بقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرْتِمْ مَعِيشَتَهَا﴾ أي وكم من أهل قرية كانت حالهم كحالهم في الأمن، وخفض العيش حتى أشروا فدمر الله عليهم وخرب ديارهم ﴿فَلَمَّا كَانَتْ مِنْهُمْ﴾ خاوية ﴿لَمْ تَسْكُنْ مِنْ بَدِيرِهِمْ﴾ من السكنى إذ لا يسكنها إلا المازة يوماً، أو بعض يوم أو لا يبقى من يسكنها ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ من شؤم معاصيهم ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ منهم إذ لم يخلفهم أحد يتصرف تصرفهم في ديارهم، وسائر متصرفاتهم وانتصاب معيشتها بنزع الخافض، أو بجعلها ظرفاً بنفسها كقولك: زيد ظني مقيم أو بإضمار زمان مضاف إليه أو مفعولاً على تضمين بطرت معنى كفرت ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ﴾ وما كانت عادته ﴿مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمَةٍ﴾ في أصلها التي هي أعمالها لأن أهلها تكون أظن وأنبل ﴿رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ مَا بَيَّنَّا﴾ لإلزام الحجة وقطع المعذرة ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾

أي فينبغي الخوف من إهلاك الله لا من الناس والمراد بما هم عليه الكفر. قوله: (وكم من أهل قرية) فالقرية إما مجاز عن أهلها أو فيه مضاف مقدر لقوله فتلك مساكنهم فقوله بطرت الخ من الإسناد المجازي وكم خبرية، وقوله كانت حالهم الخ إشارة إلى أن المقصود به الوعيد، والاعتبار والأشر الفرح والغرور، والمراد بالسكنى التوطن ولذا قدم قوله إذ لا يسكنها الخ تعليلاً لخلوها فليس الأنسب تأخيره بعد قوله قليلاً مع أنه توطئة له، وقوله من شؤم معاصيهم تعليل لخرابها وقليلاً صفة ناس أو وقت أو سكن، وقوله إذ لم الخ بيان لمعنى إرثه لها. قوله: (وانتصاب معيشتها بنزع الخافض) أي حذف الباء أي بمعيشتها لا في لأنه يرجع لما بعده أو هو مصدر ميمي انتصب على الظرفية كجنتك خفوق النجم، ولو مثل به كان أظهر من مثاله وهو زيد ظني مقيم أي في ظني لأن فيه احتمالاً آخر، والمضاف المقدر أيام أو زمان، وقوله مضاف إليه أي إلى الزمان لا إلى المعيشة حتى يقال التذكير لتأويله بالعيش أو اللفظ وكفر المضمن من كفران النعمة، وهو يتعدى بنفسه في الأصل لأنه بمعنى الستر وقد يتعدى بالباء، قيل لا حاجة إلى تقدير المضاف هنا وفي مقدم الحاج لأنه يحتمل أن يكون اسم زمان بنفسه والجواب بأن التقدير على تقدير المصدرية لا يجدي، فالظاهر أنه لم يسمع اسم زمان فتأمل. قوله: (وما كانت عادته) يعني أنه لم تجر به العادة الإلهية، ولم يسبق به القضاء الرباني ولا وجه لما قيل إنه غير ممتزج بما بعده، وقوله في أصلها تفسير لامها ولم يفسر أم القرى بمكة لأن كان تأباه، وقوله التي هي أعمالها أي توابع لتلك الأم لأن كرسي المملكة محل حكامها وما عداه يسمى في العرف أعمالاً ونواحي وسواداً، وقوله لأن الخ بيان للحكمة في كون مبعث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من السواد لا من الكفور والبوادي بأن أهلها فيهم فطنة، وكيس فهم أقبل للدعوة وأشرف والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يبعثوا إلا من أشرف البقاع والأجناس، وليس هذا بطريق الشرطية فليس فيه شيء مما قاله الفلاسفة حتى يتوهم أنه يجر إلى الفلسفة، ولم يقل إن القصبات مولد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حتى يقال إن عيسى عليه الصلاة والسلام ولد بالناصر، وبعث بالمقدس ولوط ليس من أهل سدوم وأنبل من النبل وهو الذكاء والنجابة. قوله: (الإلزام الحجة) رد على المعتزلة في إثبات الحسن والقبح العقليين وقوله مدة

بتكذيب الرسل، والعتو في الكفر ﴿وَمَا أُوْتِيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ من أسباب الدنيا ﴿فَمَتَّعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ تمتعون وتزينون به مدة حياتكم المنقضية ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ وهو ثوابه ﴿خَيْرٌ﴾ في نفسه من ذلك لأنه لذة خالصة وبهجة كاملة ﴿وَأَبْقَى﴾ لأنه أبدي ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، وقرأ أبو عمرو بالياء وهو أبلغ في الموعظة ﴿أَفَمَنْ وَعَدْتُهُ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ وعداً بالجنة فإن حسن الوعد بحسن الموعود ﴿فَهُوَ لَقِيْدٌ﴾ مدركه لا محالة لامتناع الخلف في وعده ولذلك عطفه بالفاء المعطية معنى السببية ﴿كَمَنْ مَتَّعْتُهُ مَتَّعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾ الذي هو مشوب بالآلام مكدر بالمتاعب مستعقب بالتحسر على الانقطاع ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ للحساب أو العذاب، وثم للتراخي في الزمان أو الرتبة وقرأ نافع في رواية، ثم هو بسكون الهاء تشبيهاً للمنفصل بالمتصل وهذه الآية كالنتيجة للتي قبلها،

حياتكم أخذه من الإضافة، وقوله المنقضية بالجر أو النصب صفة المدة أو الحياة والثواب ما كان في الجنة فهو مقابل للدنيا والبقاء مقابل للانقضاء، فلا وجه لما قيل إنه ينبغي أن يقال في متاع الدنيا مشوب بالأكدار ليقابل قوله خير وقوله وبهجة كاملة أي نعيم تام كما قاله ابن الأثير في حديث إذا رأى الجنة وبهجتها أي حسنها، وما فيها من النعيم ولو أريد المسرة مجازاً صح أيضاً فلا وجه لما توهم من عدم مساعدة اللغة له لأنه بمعنى الحسن مع أن المقام لا يأباه ومثله سهل. قوله: (فتستبدلون الذي هو أدنى) فيه إشارة إلى أن الدنيا لفظها يشعر بأنها دنيئة كما قيل:

وعفت دنيا تسمى من دناءتها دنيا وإلا فمن مكروهاها الداني

وقوله: وهو أبلغ في الموعظة لإشعاره بأنهم لعدم عقلهم لا يصلحون للخطاب فالالتفات لعدم الالتفات زجراً لهم، وهذه نكتة للالتفات خاصة بهذا المقام، وقوله مدركه لا محالة من التأكيد بالإسمية ودلالة السببية لأن المسبب لا يتخلف عن سببه والفاء في أممن لترتيب الإنكار على ما قبله، وقوله ولذلك أي لعدم الخلف للحساب أو العذاب لأن المحضر لأمر وهو في القيامة لذلك وقد غلب لفظ المحضر في القرآن في المعذب، وإليه أشار الزمخشري وصرح به في البحر، وقوله تعالى: ﴿جميع لدينا محضرون﴾ [سورة يس، الآية: ٣٢] مع أنه يحتمل التغليب لا يرد على الغلبة نقضاً كما توهم بل يؤيدها. قوله: (وثم للتراخي في الزمان) قدّمه لأنه المعنى الحقيقي ولا مانع عنه وفيه ردّ على الزمخشري حيث منعه، وقد أجيب عنه بأن التراخي الزماني معلوم فلا فائدة فهي وتعقب بأن الرتبة كذلك، والآية مسوقة له ويدفع بأنه أنسب بالسياق فهو أبلغ وأكثر إفادة، وأرباب البلاغة يعدلون إلى المجاز ما أمكن لتضمنه لطائف النكات فلا يرد عليه أن العدول إلى المجاز مع إمكان الحقيقة باطل كما ذكره الطيبي ويوم القيامة متعلق بالمحضرين قدّم للفاصلة، والجملة معطوفة على متعناه وعدل إلى الإسمية للدلالة على التحقق، ولا يضربه كون خبرها ظرفاً مع العدول كما توهم وحصول التحقق لو قيل أحضرناه لا ينافيه فتأمل. قوله: (تشبيهاً للمنفصل) وهو الميم الأخيرة من ثم مع ما بعده لأنه

ولذلك رتب عليها بالفاء ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ عطف على يوم القيامة، أو منصوب باذكر ﴿فَيَقُولُ أَيُّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أي الذين كنتم تزعمونهم شركائي فحذف المفعولان لدلالة الكلام عليهما.

﴿قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ بثبوت مقتضاه وحصول مؤداه، وهو قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة السجدة، الآية: ١٣] وغيره من آيات الوعيد ﴿رَبَّنَا هَاتُوا لَنَا الَّذِينَ أَغْوَيْنَا﴾ أي هؤلاء الذين أغويناهم فحذف الراجع إلى الموصول ﴿أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ أي أغويناهم فغوا غياً مثل ما غوينا، وهو استئناف للدلالة على أنهم غواوا باختيارهم وأنهم لم يفعلوا بهم إلا وسوسة، وتسويلاً، ويجوز أن يكون الذين صفة وأغويناهم الخبر لأجل ما اتصل به فأفاده زيادة على الصفة، وهو وإن كان فضلة لكنه صار من اللوازم ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ﴾ منهم ومما اختاروه من الكفر هوى منهم، وهي تقرير للجمله المتقدمه ولذلك خلت عن العاطف، وكذا ﴿مَا كَانُوا إِلَّا نَجِسٌ كَاطِبِينَ﴾ أي ما كانوا يعبدوننا وإنما كانوا يعبدون أهواءهم، وقيل ما مصدرية متصله بتبرأنا أي تبرأنا من عبادتهم إيانا

بوزن عضد فجعل مثله وسكن كما يسكن للتخفيف، وقوله وهذه الآية يعني قوله أفمن وعدناه الخ والاستفهام فيها إنكاري في معنى النفي وكونها كالنتيجة لأنه لما ذكر أن ما عند الله خير من متاع الدنيا لزمه نفي التساوي بينهما، ولا يرد عليه شيء. قوله: (عطف على يوم القيامة) والنداء للإهانة والتوبيخ، ولذا أجاب الشركاء مع أنهم غير مسؤولين ويجوز تعلقه بقال، وقوله تزعمونهم شركائي يعني أن المفعولين محذوفان اختصاراً دون أحدهما فإنه لا يجوز على الأصح، وفي المغني الأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركائي لأنه لم يقع في التنزيل على المفعولين الصريحين بل على إن وصلتها كقوله: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فَيَكُمُ شُرَكَاءُ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٤] وفيه نظر. قوله: (بثبوت مقتضاه) متعلق بحق والضمير للقول الموعود به وثبوت في الآخرة أو المراد المشاركة عليه، والمراد ممن حق عليه القول بعضهم وهم الشركاء، وفائدة الصلة إخراج مثل عيسى وعزير والملائكة لشمول الشركاء له ومبادرة الشركاء للجواب خوف مما دهاهم، وقوله وهو للقول وحذف العائد للتصريح به فيما بعده، وقوله غيا إشارة إلى أن كما الخ صفة مصدر مقدر والدلالة المذكورة من التشبيه والاستئناف بياني في جواب كيف صارت غوايتكم. قوله: (ويجوز أن يكون الذين صفة) أي هو خبر ويجوز كونه صفة لهؤلاء والجملة خبر وهذا رد على ما ذكره أبو علي في التذكرة من أن هؤلاء مبتدأ والذين أغوينا خبر مبتدأ محذوف، أي هم لذين أغوينا وهذه الجملة خبر وجملة أغويناهم مستأنفة، ولا يجوز كون الذين صفة وجملة أغويناهم خبراً لأنه لم يفد غير ما أفاده المبتدأ الموصوف، والتقيد بالظرف الفضلة لا يصيره مفيداً بحسب الأصالة بأن القيد الزائد صيره مفيداً ما لم يفده المبتدأ وصفته ولا يضره كونه فضلة فإن بعض الفضلات قد يلزم في بعض المواضع كما أشار إليه المصنف. قوله: (تبرأنا إليك الخ) موجهين التبرأ ومنهين له إليك وكونه هوى منهم وإن سؤلوه

﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمُ﴾ من فرط الحيرة ﴿فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ لعجزهم عن الإجابة والنصرة ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾ لأربابهم ﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ لوجه من الحيل يدفعون به العذاب أو إلى الحق لما رأوا العذاب، وقيل: لو للتمني أي تمنوا أنهم كانوا مهتدين ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ عطف على الأول فإنه تعالى يسأل أولاً عن إشراكهم به، ثم عن تكذيبهم الأنبياء ﴿فَعَيَّبَتْ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكُفْرَ بِآيَاتِنَا أَنفُسُهُمْ فَجَبَلْنَاهُمْ نِعْمَةَ آيَاتِنَا الَّتِي كُنَّا إِعْزِيئًا فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْذُورُونَ﴾ فصارت الأنبياء كالعمي عليهم لا

لأنهم لم يلجؤهم إليه وتقريرها لما قبلها لأن الإقرار بالغواية تبرؤ في الحقيقة، وقوله يعبدوننا إشارة إلى أن إيانا مفعول مقدم للفاصلة، وكون العبادة لأهوائهم باعتبار نفس الأمر والمال، وقوله من عبادتهم إشارة إلى أن الجار مقدر فيه على هذا الوجه. قوله: (فدعوههم من فرط الحيرة) قيل بل لضرورة الامتثال ورد بأنه ليس الأمر للإيجاب حتى يلزم امتثاله بل للتوبيخ والتقريع، والظاهر من تعقيبه بالفاء في قوله فدعوههم إنه إيجاب ليكون تفضيحاً لهم على رؤس الأشهاد حيث استغاثوا بمن لا نفع له لنفسه فتأمل. قوله: (لعجزهم عن الإجابة والنصرة) الإجابة هنا بمعنى الاستجابة لأنها قد ترد بمعناها والقرينة أنه الواقع في النظم ومنه أجيب دعوة الداع، ولذا عطف عليه النصرة للتفسير فلا يرد عليه ما قيل العجز عن الاستجابة لا عن الإجابة إذ يومئذ ينطق كل شيء مع أن نطق كل شيء ليس في كل موقف إذ منها ما يختم فيه على الأفواه. قوله: (لازياً) بالياء الموحدة أي لاصقاً متصلاً بهم، وهو حال من المفعول لا مفعولاً ثانياً على أن رأى علمية لأن حذف أحد مفعولي إفعال القلوب ممنوع عند أكثر النحاة، وضمير رأوا للداعي والمدعوى. قوله: (لما رأوا العذاب) جواب لو على التقديرين، وقوله يدفعون صفة وجه فما قيل إن جوابه محذوف وهو لدفعوا به العذاب أو يدفعون على تأويله بالماضي سهو، والذي غرّه ما في الكشف وشروحه، وقوله وقيل لو للتمني مرضه لأنه يحتاج إلى تقدير وتأويل بعيد، ولأنه كان الظاهر أن يقال لو أنا كنا وتفصيله في شروح الكشف. قوله: (يسأل أولاً عن إشراكهم) لأنه المقصود من قوله أين شركائي، والسؤال من علام الغيوب للتوبيخ على الشرك لا لتعيين مكانهم. قوله: (فصارت الأنبياء كالعمي عليهم) العمي بضم فسكون جمع أعمى وهذا يقتضي أن الأنبياء شبهت بمن توجه لشيء وأثبت له العمي على طريق الاستعارة الممكنة، والتخييلية بدليل قوله لا تهتدي إليهم، وقوله وأصله الخ يقتضي أنه من باب القلب المقبول لنكتة، وهي المبالغة في إثبات العمي للأنبياء التي ليس من شأنها ذلك فما بالك بهم وحينئذ لا يكون استعارة فكلامه لا يخلو من الخلل، وما قيل إنه ليس مراده القلب بل إثبات حالهم للأنبياء تخيلاً للمبالغة لا يخفى ما فيه، وكذا ما قيل إن القلب لا ينافي الاستعارة مع أنه لا يلائم ما سيأتي من اعتبار معنى الخفاء فيه فالظاهر أن يقال إنه أراد أن فيه استعارة تصريحية تبعية فاستعير العمي لعدم الاهتداء فهم لا يهتدون للأنبياء، ثم قلب للمبالغة فجعل الأنبياء لا تهتدي إليهم، وضمن معنى الخفاء فعدى بعلى ففيه أنواع من البلاغة الاستعارة والقلب

تهتدي إليهم، وأصله فعموا عن الأنباء لكنه عكس مبالغة ودلالة على أن ما يحضر الذهن إنما يفيض، ويرد عليه من خارج فإذا أخطأه لم يكن له حيلة إلى استحضاره والمراد بالأنباء ما أجابوا به الرسل أو ما يعمها وغيرها فإذا كانت الرسل يتتبعون في الجواب عن مثل ذلك من الهول، ويفوضون إلى علم الله تعالى فما ظنك بالضلال من أمهم، وتعدية الفعل بعلى لتضمنه معنى الخفاء ﴿فَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ﴾ لا يسأل بعضهم بعضاً عن الجواب لفرط الدهشة، أو العلم بأنه مثله في العجز ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ﴾ من الشرك ﴿وَأَمَّنْ وَعَمَلَ صَالِحًا﴾ وجمع بين الإيمان والعمل ﴿فَسَوَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ عند الله وعسى تحقيق على عادة الكرام، أو ترج من التائب بمعنى فليتوقع أن يفلح ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ لا موجب عليه

والتضمنين بلا تكلف ما يباه صريح العبارة. قوله: (ودلالة على أن ما يحضر الذهن) يعني أن في هذا القلب دلالة على أن ما يحضر في ذهن المرء إذا استحضره بعد غيبته عنه كجوابهم للرسل، وإخبارهم في الدنيا التي ذهلوا عنها فإنه من جملة ما يرتسم في الذهن، وهو إنما يرد على الذهن من الخارج بمعنى نفس الأمر إما ابتداء، وإما بواسطة تذكر الصورة الواردة منه بإماراتها الخارجية فإذا أخطأ الذهن الخارج ونفس الأمر بأن لم يصل إليه لانسداد الطريق بينه وبينه بعمي، ونحوه لم يمكنه إحضار ولا استحضار، وذلك لأنه لما جعل الأنباء الواردة عليهم من الخارج عمياً لا تهتدي دل على أنهم عمي لا يهتدون بالطريق الأولى لأن اهتداءهم بها فإذا كانت هي في نفسها لا تهتدي فما بالك بمن بها يهتدي فتدبر فإنه في غاية الخفاء، ولذا قيل إنه لو تركه كان أولى. قوله: (أو ما يعمها) أي ما يعم الأنباء المجاب بها الرسل وكل ما يمكن الجواب به، والتتعة بتأين فوقيتين وعينين مهملتين التردد في الكلام لحصر أوعى، وقوله ويفوضون الخ كقول عيسى حينئذ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٣٢]. قوله: (وتعدية الفعل) أي عميت لتضمنه معنى الخفاء، وهو أحسن من جعله بمعنى الاشتباه كما ذكره الراغب ولولاه لتعدى بعن، ولم يتعلق بالأنباء لأنها مسموعة لا مبصرة، وقوله لفرط الدهشة سواء، كانت الفاء في قوله فهم تفصيلية أو تفرعية لأن سبب العمي فرط الدهشة، وقوله أو العلم وفي نسخة والعلم بأنه مثله أي في العجز عن الجواب، وقوله فأما من تاب الفاء فيه لتفصيل إجمال يعلم مما قبله لبيان حال من تاب عن شركه ولترتب الأخبار به عما قبله. قوله: (وعسى الخ) لإيدانها بتحقيق ما يرجى منهم كما قيل عسى منك خير لنا من نعم أو هي للترجي على لسان العباد لأنه لا يليق به تعالى حقيقة. قوله: (لا موجب عليه ولا مانع) مشيئة الله هي اختياره أو مقارنة له، والاختيار منه تعالى للفعل بمعنى أنه إن شاء فعل، وإن شاء ترك أو كونه بحيث يصح منه الفعل والترك، وهو بهذا المعنى مقابل للإيجاب، ولما تقاربا وقد جمع بينهما هنا حاولوا التفسير على وجه يقع به التغاير ليسلم النظم من الحشو ف قيل المراد أنه يخلق ما يشاء من الأعيان والأعراض، وقوله يختار معطوف على يخلق أي يخلق ما يشاءه باختياره فلا يخلق شيئاً بلا اختيار وهذا لم يفهم مما يشاء، فإنه لا يفيد العموم وقيل إن قوله لا موجب عليه

ولا مانع له ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ أي التخيير كالطيرة بمعنى التطير، وظاهره نفي الاختيار عنهم رأساً والأمر كذلك عند التحقيق فإن اختيار العباد مخلوق باختيار الله منوط بدواع لا اختيار لهم فيها، وقيل المراد إنه ليس لأحد من خلقه أن يختار عليه، ولذلك خلا عن العاطف، ويؤيده ما روي أنه نزل في قولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وقيل ما موصولة مفعول ليختار والراجع إليه محذوف، والمعنى ويختار الذي كان

ولا مانع لف ونشر فالمشيئة عدم الإيجاب والاختيار عدم المانع ليفيد، وأورد عليه أنه لا وجه للتخصيص بلا مخصص، وقيل المشيئة تجامع الإيجاب بالذات دون الاختيار فيه رد على الفلاسفة كما أن في ذكر المشيئة تنصيماً على الرد على من زعم أنه مقتض للعالم اقتضاء النار للإحراق ورد بأنه إن أريد بالمشيئة صحة الفعل والترك فهي لا تجامع الإيجاب أصلاً وإن أريد كونه إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل فكذا الاختيار ولا فرق بينهما فإن معناه عندنا الأول وعند الفلاسفة الثاني وكلام المحشي هنا لا يخلو من الاضطراب. قوله: (التخيير الخ) طيرة بوزن عنة بمعنى التطير، وحكى ابن الأثير تسكين يائه قالوا ولم يجيء على هذا الوزن من المصادر غير خيرة وطيرة ولم يجيء من الأسماء غير طيبة بمعنى طيب، وتولة لنوع من السحر تحجب به المرأة لزوجها يعني في المفرد المعتل العين. قوله: (وظاهره نفي الاختيار) لأن الخيرة والتخيير والاختيار بمعنى كما يفهم من كلامه، وهو ظاهر النظم ولما كان فيه إيهام للجبر أشار إلى توجيهه بأن اختيار العبد، وإن كان ثابتاً عند أهل الحق لكنه يكون بالدواعي التي لو لم يخلقها الله فيه لم تكن، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ [سورة الإنسان، الآية: ٣٠] وهو مذهب الأشعري رحمه الله قال: خاتمة المحققين الدواني في مقالته في أفعال العباد الذي يثبته الأشعري وهو تعلق قدرة العبد وإرادته الذي هو سبب عادي لخلق الله تعالى الفعل فيه، وإذا فتشنا عن مبادي الفعل وجدنا الإرادة منبعثة عن شوق له، وتصور أنه ملائم وغير ذلك من أمور ليس شيء منها بقدرة العبد واختياره كما حققه وهو محصل كلام المصنف رحمه الله، فما قيل إنه مذهب الجبرية ليس بصحيح فإن أردت تحقيق ذلك فانظر تلك المقالة. قوله: (المراد أنه الخ) فالمعنى ما كان لهم الخيرة على الله أي التحكم عليه بأن يقولوا لم لم يفعل الله كذا كما ذكر في سبب النزول المذكور ومعنى ما كان أنه لا يليق ولا ينبغي فإنه أحد معانيه التي ورد بها، وهو مشهور فلا يصلح هذا وجهاً لتمريضه كما قيل لأنه غير موافق لسبب النزول المذكور وكون ما مرّ على قواعد المعتزلة من عدم جواز إرادته تعالى للكفر، والفسق وهم ولعلّ تمريضه له أنه لا دلالة عليه في النظم، وفيه حذف المتعلق من غير قرينة دالة. قوله: (ولذلك خلا) بالتخفيف والبناء للفاعل أو بالتشديد والبناء للمجهول لأنه مؤكد لما قبله أو مفسر له إذ معنى يخلق ما يشاء، ويختار لا ما يختاره العباد عليه، وفي الوجه السابق هو مستأنف في جواب سؤال تقديره فما حال العباد أو هل لهم اختيار ونحوه فقيل إنهم ليس لهم اختيار والمختار ما اختاره الله. قوله: (وقيل ما موصولة مفعول ليختار) وهي في الوجه

لهم فيه الخيرة أي الخير والصلاح ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ تنزيهاً له أن ينازعه أحد أو يزاحم اختياره اختيار ﴿وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عن إشراكهم أو مشاركة ما يشركونه به ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ كعداوة الرسول وحقدهم عليه ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ كالطعن فيه ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ المستحق للعبادة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لا أحد يستحقها إلا هو ﴿لَهُ الْاَحْمَدُ فِي الْاَوَّلِ وَالْاٰخِرَةِ﴾ لأنه المولى للنعم كلها عاجلها وآجلها يحمده المؤمنون في الآخرة كما حمدوه في الدنيا

الأول نافية والداعي لهذا دفع التكرار بين يشاء، ويختار ووجه تمييزه عدم مساعدة اللغة له فإن المعروف فيها أن الخيرة بمعنى الاختيار لا بمعنى الخير وعدم مناسبتها لما بعده من قوله سبحانه الله الخ، ولقوله يخلق ما يشاء أيضاً كما في بعض شروح الكشاف وأما حذف العائد فكثير لا أنه يجزى إلى مذهب الاعتزال إذ ليس المراد اختياره للخير على الوجوب بل بمقتضى التفضل، والكرم وليس الوقف على يختار، وإن روي متعيناً لأن يكون تاماً وأما كون ما موصولة مفعولاً ليختار، وكان تامة بمعنى وجد ولهم الخيرة بتقدير ألهم الخيرة على الاستفهام الإنكاري فضعيف لما فيه من مخالفة الظاهر من وجوه. قوله: (أن ينازعه أحد الخ) الظاهر أنه على الوجه الأول في تفسير ما كان لهم الخيرة فإنه إذا لم يكن لأحد اختيار مستقل لا يقدر أن يختار غير ما اختاره الله، وينازعه في مختاره وقوله أو يزاحم على الثاني لأنه يحكم عليه فيزاحمه في اختياره وأما على الثالث فهو تعجب من إشراكهم من يضرهم بمن يريد لهم كل خير، وقيل إن الأول على أن التعجب متعلق بقوله: ﴿يخلق ما يشاء ويختار﴾ [سورة القصص، الآية: ٦٨] والثاني على أنه متعلق بما كان لهم الخيرة. قوله: (عن إشراكهم) فما مصدرية وفيما بعده موصولة بتقدير مضاف أو هو بيان لحاصل المعنى عليه، وقوله تكن صدورهم بمعنى يكونون في صدورهم كحقيية رسالته وعداوته ونحو ذلك، وقوله لا أحد يستحقها أي العبادة إشارة إلى أن إله وإن كان عاماً المراد به من يستحق الألوهية. قوله: (لأنه المولى الخ) المولى بزنة اسم الفاعل أي المعطى لجميع النعم بالذات وما سواه وسائط فالمراد بالحمد ما وقع في مقابلة الأنعام بقرينة ذكرها بعده بقوله: قل أرأيتم الخ مع أنه قد يخص به فلا وجه لما قيل إنه لم يفرق بين الحمد والشكر، وهو توجيه للحصر الدال عليه تقديم الظرف، ولم يلتفت إلى أن الحصر مجموع حمد الدارين إذ الحمد في الآخرة لا يكون لغيره لعدم الحاجة إليه كما مر في الفاتحة مع أنه قيل إن المراد بالنعم ما يشمل الفضائل والأوصاف الجميلة كالشجاعة التي هي بخلقه تعالى فالحمد عليها في الحقيقة لله تعالى لأنه مبدئها ومبدعها، ولو نظر إلى الظاهر لم يكن حمد الآخرة مختصاً به أيضاً: «فإن نبينا ﷺ يحمده الأولون والآخرون في مقام الحمد، ويبيده لواء الحمد في الآخرة والمحشر كما شهدت به النصوص»^(١). قوله: (بقولهم) متعلق

(١) أخرجه ابن حبان ٦٤٧٨ وأبو يعلى ١/٣٥٠ وابن أبي عاصم في السنة ٧٩٣ وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥٤/٨ كلهم من حديث عبد الله بن سلام بلفظ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول شافعٍ ومشفعٍ، بيدي لواء الحمد، تحتي آدم فمن دونه». قال =

بقولهم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧٤] ابتهاجاً بفضلِهِ والتذاذاً بحمده ﴿وَلَهُ الْحُكْمُ﴾ القضاء النافذ في كل شيء ﴿وَلِئَلَّا تُرْجَعُونَ﴾ بالنشور ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ آيَاتٍ سَرْمَدًا﴾ دائماً من السرد، وهو المتابعة والميم مزيدة كميم دلامص ﴿إِنَّ يَوْمَ الْآيَاتِ﴾ بإسكان الشمس تحت الأرض أو تحريكها حول الأفق الغائر ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ﴾ كان حقه هل إله فذكر بمن على زعمهم أن غيره آلهة، وعن ابن كثير بضياء بهمزتين ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ سماع تدبر واستبصار ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِنَّ يَوْمَ الْآيَاتِ﴾ بإسكانها في وسط السماء، أو تحريكها على مدار فوق الأفق ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُوتُ فِيهَا﴾ استراحة عن متاعب الأشغال، ولعله

بقوله يحمده كابتهاجاً بمعنى سرور يعني أن حمد الآخرة هو المذكور في هذه الآيات وأنه على وجه اللذة لا التكليف، وقوله الميم مزيدة لدلالة الاشتقاق عليه فوزنه فعمل، والدلامص بضم الدال المهملة وكسر الميم البراق، ومنه دلاص للدرع ومختار صاحب القاموس كبعض النحاة أن الميم أصلية ووزنه فعلل لأن الميم لا تنقاس زيادتها في الوسط والآخر والسرمد الدائم، وقوله: بإسكان الخ تمثيل أو بجعلها غير مضيئة لا بالكسوف كما قيل لأنه لا يذهب ضوأها بالكلية إلا أن يريد به ذلك وهو سهل، والأفق الغائر بالغين المعجمة أي الأفق الغير المرئي، وليس تحت الأرض بالكلية حتى يكون تكراراً كما قيل. قوله: (كان حقه الخ) لأن هل لطلب التصديق، وهو المناسب للمقام بحسب الظاهر لا من التي لطلب التعيين المقتضى لأصل لوجود لكنه أتى به على زعمهم أن آلهتهم موجودة تبيكياً وتضليلاً فهو أبلغ وكان حقه أن لا يعبر بهذه العبارة لما فيها من ترك الأدب لكن إذا ظهر المراد بطل الإيراد، وقراءة ابن كثير بإبدال الياء همزة. قوله: (سماع تدبر واستبصار) دفع لما يتوهم كما سيصرح به من أن الظاهر أن يقال أفلا تبصرون لأن هذا هو المطابق للمقام لأن المراد إنكم لو كنتم على بصيرة وتدبر لما ذكرناه عرفتم أنه لا إله غير الله يقدر على ذلك لأن مجرد الإبصار لا يفيد ما ذكر فهو توبيخ لهم على أبلغ وجه. قوله: (ولعله لم يصف الضياء بما يقابله) أي يقابل المذكور هنا، وهو قوله

= الهيثمي: رواه الطبراني وفيه عمرو بن عثمان الكلابي، وثقه ابن حبان على ضعفه.

قال شعيب في الإحسان: حديث صحيح لغيره، إسناده ضعيف، عمرو بن عثمان الكلابي تركه النسائي، ولينه العقيلي، وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه يحدث من حفظه بمنكير، وقال ابن عدي: روى عنه ثقات، وهو ممن يكتب حديثه، وباقى رجاله رجال الشيخين غير بشر بن شفاف، فقد روى له أبو داود والترمذي والنسائي وهو ثقة.

ويشهد للحديث ما أخرجه الترمذي ٣٦١٥ وابن ماجه ٤٣٠٨ وأحمد ٢/٣ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري وفيه علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف، وحديثه حسن في الشواهد، وهذا منها، ولذا قال الترمذي: حديث حسن.

وله شاهد عند مسلم ٢٢٧٨ من حديث أبي هريرة اهـ.

لم يصف الضياء بما يقابله لأن الضوء نعمة في ذاته مقصود بنفسه، ولا كذلك الليل ولأن منافع الضوء أكثر مما يقابله، ولذلك قرن به أفلا تسمعون وبالليل ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ لأن استفادة العقل من السمع أكثر من استفادته من البصر ﴿وَمِن رَّحْمَتِي جَعَلْتُ لَكَ أَيْلًا وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ في الليل ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ في النهار بأنواع المكاسب ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ولكي تعرفوا نعمة الله في ذلك فتشكروه عليها ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ تفرغ جد بعد تفرغ للإشعار بأنه لا شيء أجلب لغضب الله من الإشراك به، أو الأوّل لتقرير فساد رأيهم، والثاني لبيان أنه لم يكن عن سند وإنما كان محض تشه وهوى

تسكنون فيه كان يقول ضياء تتحركون فهي، وتتصرفون لأنه لو وصف به دلّ على أنّ الامتنان بما فيه من التصرف لا به نفسه، وأنه تبع وليس كذلك، وأما ظلمة الليل فليست مقصودة في نفسها بل النعمة ما فيه من الهدى، والستر والراحة. قوله: (ولأن منافع الضوء أكثر الخ) ما يقابله إنما الليل فهو على تقدير مضاف أي من منافع ما يقابله أو السكون فيه فهو من قبيل أكثر من أن تحصى أي هو متباعد في الكثرة عن مقابله والأوّل أظهر، والمراد أنها لو ذكرت كلها أو أكثرها طال الكلام، ولو اقتصر على بعضها توهم الاختصاص به فلا يرد عليه أنّ كثرة منفعه لا تصلح وجهاً، ولم يقابل الليل بالنهار لأنه لا يلزمه الضياء لجواز كون الشمس تحت الأرض فيه ونحوه من انكساف ضوئها بالكلية كما مرّ، ونفع النهار إنما هو بضياته بخلاف الليل فإنه لا يخلو عن النفع سواء أظلم أم استنار ولما كانت منافع الضياء الكثيرة لا يقف عليها العوام إلا بالسمع من الخواص ذيل بقوله أفلا تسمعون، وأما كونه يلزم اجتماع الليل والنهار في الكسوف كما توهم فتعسف لأن المراد أنّ المقصود من النهار هو الضياء لأن النفع به فلذا خص بالذكر بخلاف الليل فتدبر. قوله: (لأن استفادة العقل من السمع الخ) أي قرن الضياء الكثير المنافع المحتاجة إلى كثرة الإدراك بما هو دالّ على كثرة الاستفادة المناسب له لأن جميع ما تدركه الحواس يعبر عنه بما يدركه السمع، ويزيد عليها بإدراك الأصوات ولذا تراه مقدماً على البصر في التنزيل، وقد مرّ له وجه آخر. قوله: (في الليل) إشارة إلى أنه لف ونشر ولذا قدر في النهار بعده، وضمير فضله لله وكونه للنهار على الإسناد المجازي خلاف الظاهر، وقوله من فضله لنفي الإيجاب، وفيه مدح للسعي في طلب الرزق كما ورد الكاسب حبيب الله، وهو لا ينافي التوكل وقوله ولكي إشارة إلى أنّ المقصود منه التعليل وقد مرّ تحقيقه ومعرفة النعمة لازمة للشكر فلذا ذكره. قوله: (جدّ بعد تفرغ) أي ذكر مجدداً يعني أنه لكونه أعظم أعيد ذكره مرّة بعد أخرى، أو أنه لتغاير المراد من ذكره في الموضوعين ليس بمكرّر، وفساد الرأي ظاهر من قوله حق عليهم القول، ولذا حمل الأوّل عليه وحمل ذكره ثانياً على أنه تشه وهوى لقوله بعده هاتوا برهانكم، أو الأوّل إحضار للشركاء تبيكياً عليهم لعدم صلوحهم لما نسب لهم لقوله بعده، وقيل ادعوا شركاءكم فدعوهم، وهذا تحسير لأنهم لم يكونوا في شيء من إيجادهم

﴿وَزَعَنَّا﴾ وأخرجنا ﴿مِن كَلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ وهو نبينهم يشهد عليهم بما كانوا عليه ﴿فَقُلْنَا﴾ للأُمم ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ على صحة ما كنتم تدينون به ﴿فَعَلِمُوا﴾ حينئذ ﴿أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ﴾ في الألوهية لا يشاركه فيها أحد ﴿وَوَضَّلَ عَنْهُمْ﴾ وغاب عنهم غيبة الضائع ﴿مَا كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ من الباطل ﴿إِنَّ قُرُونَكُمْ﴾ كانت من قَوَرٍ مُّوتِيَةٍ ﴿كَانَ ابْنُ عَمِّهِ يَصْهَرُ بِنِ قَاهْتِ بْنِ لَأَوِي وَكَانَ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ﴾ ﴿فَبَغَى عَلَيْهِمْ﴾ فطلب الفضل عليهم، وأن يكونوا تحت أمره أو تكبر عليهم أو ظلمهم قيل: وذلك حين ملكه فرعون على بني إسرائيل أو حسدهم لما روي أنه قال لموسى عليه السلام لك الرسالة، ولهارون الحبورة وأنا في غير شيء إلى متى أصبر قال موسى: هذا صنع الله ﴿وَوَائِنَهُ مِنَ الْكُوزِ﴾ من الأموال المدخرة ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحُ﴾ مفاتيح صناديقه جمع مفتاح بالكسر وهو ما يفتح به، وقيل: خزائنه وقياسه المفتاح ﴿لِنَسْأَلُ بِالْعَصْبَةِ﴾

لقوله وضل عنهم ما كانوا يفترون كما في الكشف. قوله: (وهو نبينهم الخ) ولا يضّر كون الشهيد في موقف آخر غير الأنبياء، وهم أمة محمد أو الملائكة لقوله: ﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشَّهَدَاءِ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٦٩] فإنه دال على مغايرة الشهداء للأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكن المواقف متعدّدة فلا يرد ما ذكر على المصنف مع أنّ الدلالة على المغايرة غير مسلمة، ولو سلمت فشهادة الأنبياء لا تنافي شهادة غيرهم معهم لكن الحق الأوّل لأنّ قوله من كل أمة، وإفراد شهيداً صريح فيه، وقوله غاب عنهم غيبة الضائع إشارة إلى أن ضلّ بمعنى ضاع، وهو مستعار هنا للغيبة. قوله: (كان ابن عمه يصهر) بياء تحتية مفتوحة وصاد مهملة ساكنة وهاء مضمومة، وقاهاث بقاف وهاء مفتوحة وئاء مثلثة، وفي بعض النسخ قاهاث بالفاء ولاوى مقصور هو ابن يعقوب، وقاهاث هو أبو عمران كما في التواريخ فكونه ابن عمه على هذه الرواية ظاهر، وفي رواية أخرى ذكرها المصنف في آل عمران أنّ موسى ابن عمران بن يصهر بن قاهاث الخ فيصهر جدّه لا عمه، وهي رواية أخرى في نسبه كما صرح به في المعالم فلا مخالفة بين كلامي المصنف. قوله: (فطلب الفضل الخ) أصل معنى بغى طلب ويختلف معناه باختلاف متعلقه فإما أن يكون المطلوب العلو والتحكّم، وهو المعنى الأوّل وتعديته بعلى كالفضل والعلو أو هو بمعنى تكبر وتعديته بذلك أيضاً أو هو بمعنى الظلم أو الحسد لما فيه من طلب ما ليس حقه، وطلب زوال نعمة المحسود والفاء إمّا فصيحة أي ضل فبغى أو على ظاهرها لأنّ القرابة تدعو إلى الحسد ونحوه، وقوله وذلك أي طلبه الفضل أو التكبر أو الظلم والحبورة بضم الحاء المهملة والباء الموحدة مصدر حبر الرجل إذا صار حبراً أي إماماً مقتدى، وضمير عليهم للقوم وعلى الرواية الأخيرة لموسى وهرون أو للقوم أيضاً، وقوله الأموال المدخرة فهو مجاز بجعل المدخر كالمدفون إن كان الكنز مخصوصاً به. قوله: (مفاتيح صناديقه) فهو على تقدير مضاف، أو الإضافة لأدنى ملابسته وكونه بالكسر على قياس اسم الآلة ومرّض كونه بمعنى الخزائن لأنه غير معروف، وقوله وقياسه المفتاح أي بفتح الميم لأنه اسم مكان، وقوله صلة ما وما نقل عن الكوفيين من أنّ الجملة المصدرية بأن لا تكون صلة

أُولَى الْقُوَّةِ ﴿٧٦﴾ خبر إنَّ والجملة صلة ما وهو ثاني مفعولي آتى وناء به الحمل إذا أثقله حتى أماله والعصبة والعصابة الجماعة الكثيرة واعصوا صبوا اجتمعوا، وقرئ لينوء بالياء على إعطاء المضاف حكم المضاف إليه ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ ﴿لَا تَفْرَحْ﴾ لا تبطر والفرح بالدنيا مذموم مطلقاً لأنه نتيجة جبهها، والرضا بها والذهول عن ذهابها فإن العلم بأن ما فيها من اللذة مفارق لا محالة يوجب الترح لا محالة كما قيل:

أشد الغم عندي في سرور تيقن عنه صاحبه انتقالا

للموصول خطأ قبيح لوقوعه في هذه الآية كما قاله الأخفش فإن كان لم يسمع في غير هذه الآية لم ينهض ما ذكر لجواز كون ما موصوفة، ولا يخفى أن المانع لكونها صلة أنها تقع في ابتداء الكلام فلا ترتبط بما قبلها وهذا يقتضي أنها لا تكون صفة أيضاً فلا يرد ما ذكر عليه، ووقع كونها حالية من بعض النحاة. قوله: (وناء به الحمل إذا أثقله) فالباء للتعدية ولا قلب فيه كما قيل على أن أصله تنوء العصبة بها أي تنهض فإنه لا حاجة إلى رتكابه، وقيل الباء للملابسة، والحمل بكسر الحاء ويجوز فتحها، وقوله الجماعة الكثيرة من غير تعيين لعدد خاص وهو الذي ذكره الراغب في مفرداته، وعوّل عليه المصنف هنا، وقد تقدّم أن من أهل اللغة من عين لها مقداراً واختلفوا فيه فقبل من عشرة إلى خمسة عشر وقيل ما بين الثلاثة إلى العشرة، وقيل من عشرة إلى أربعين، وقيل أربعون وقيل سبعون، وقد يقال إن أصل معناها الجماعة مطلقاً كما هو مقتضى الاشتقاق، ثم إن العرف خصها بعدد قد اختلف فيه أو اختلف بحسب موارده فتأمل. قوله: (على إعطاء المضاف حكم المضاف إليه) وهو التذكير فإنه قد يكتب التذكير والتأنيث منه وخصه الزمخشري بتفسير المفاتيح بالخزائن لما بينهما من الاتصال كما في ذهبت أهل اليمامة، وينتج منه أنه ليس بجار إذا كانت المفاتيح بمعنى المفاتيح ووجهه أن النحاة اشترطوا في الاكتساب أن يكون المضاف بعضاً أو كبعض، أو لفظ كل وما وضاهاه وقالوا إن ما هو كالبعض المراد منه ما كان بينهما اتصال تام بحيث لو أسقط بقي معناه مفهوماً من المذكور والخزائن والكنوز والمرادة من ما الراجع إليها الضمير كذلك لأن الخزائن تطلق ويراد بها ما فيها كاليمامة مع أهلها بخلاف المفاتيح مع الكنوز فإذا لم يرد الخزائن ففيه مضاف مقدر رجع إليه الضمير كما في:

بردى يصفق بالرحيق السلسل

أي حمل مفاتيحه فافهم، وقد مرّ فيه كلام في الأنعام. قوله: (منصوب بتنوء) على أنه متعلق به واعترض عليه أبو حيان بأنه لا معنى لتقييد أثقال المفاتيح للعصبة بوقت قول قومه له لا تفرح، وقال ابن عطية إنه متعلق بيغى عليهم ويرد عليه ما مرّ وكذا قول أبي البقاء إنه ظرف لأتيناها ورجح تعلقه بمقدر كاظهر التفاخر والفرح بما أوتي إذ قال الخ أو بإضمامه اذكر كما في اللباب. قوله: (لا تبطر) البطر فرح ينشأ من الغرور بالنعمة، وقوله مطلقاً قيد للذم أو للفرح

ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٣] وعلل النهي ههنا بكونه مانعاً من محبة الله تعالى فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ أي بزخارف الدنيا ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ﴾ من الغنى ﴿الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ بصرفه فيما يوجبها لك فإن المقصود منه أن يكون وصلة إليها ﴿وَلَا تَنسَ﴾ ولا تترك ترك المنسي ﴿نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ وهو أن تحصل بها آخرتك، أو تأخذ منها ما يكفيك ﴿وَأَحْسِنَ﴾ إلى عباد الله ﴿كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ فيما أنعم الله عليك، وقيل: أحسن بالشكر والطاعة كما أحسن إليك بالأنعام ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ بأمر يكون علة للظلم والبغي ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ لسوء

لأن السرور بها لذاتها جهل ورأس كل خطيئة أما أنه يسرّ بها لكونها وسيلة إلى شيء آخر من أمور الآخرة فلا يذم، والترح ضدّ الفرح والبيت المذكور من قصيدة للمنتبي أولها:

بقائني شاء ليس هم ارتحالا

الخ ومثله قول ابن شمس الخلافة:

وإذا نظرت فلإن بؤساً زائلا للمرء خير من نعيم زائل

وقد روي عن الحسن أن آية ولا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم جمعت الزهد كله، وقوله فإن العلم الخ بيان للذهول عن ذهابها، وقوله مفارق في نسخة بدله مفارقه بالضمير أو بقاء التأنيث لأن ما عبارة عن اللذة وعنه متعلق بانتقالاً مقدراً أو بالمذكور إن قلنا بتقدم معمول المصدر عليه، إذا كان ظرفاً، وقوله ولذلك أي لكون الفرح بها مذموماً شرعاً قال الخ فعلم كونه مذموماً من هذه الآية أيضاً فهذا برهان إني لا لمي حتى يرد أنه مبني على مذهب المعتزلة في الحسن والقبح، ولا يندفع هذا بجعل الإشارة إلى كون الفرح نتيجة حبها الخ بل يتأكد، وقوله علل قيل إنه معطوف على قوله الفرح بالدنيا مذموم الخ لا على قال كما قيل وفيه نظر، ومحبة الله مصدر مضاف للفاعل. قوله: (وابتغ فيما آتاك الله) في ظرفية أي متقلباً ومتصرفاً فيه أو سببية بمعنى الباء وهو الظاهر من كلام المصنف أي ابتغ يصرفه والدار الآخرة مفعوله بتقدير مضاف أي موجب الدار الخ لا عقبى الدار الآخرة كما قيل، وقوله تترك لأن النسيان يطلق على الترك مجازاً كما مر. قوله: (وهو أن تحصل الخ) الضمير للنصيب وأخبر عنه بالمصدر مبالغة أو لعدم الترك كما قيل، وقد فسر النصيب بالكفن، وقوله أو تأخذ الخ محصله الأمر بالقناعة والكاف في كما أحسن للتشبيه أي أحسن للعباد مثل ما أحسن الله الخ أو انت بشكر حسن مماثل للإحسان أو للتعليل. قوله: (نهي عما كان الخ) ووقع في بعض النسخ زيادته إلى قوله بأمر أي نهى عن الاستمرار عليه فقوله بأمر متعلق بكان على هذه النسخة، وعلى الأخرى بتبغ والباء على الأولى للسببية، وعلى هذه للملابسة والأمر عبارة عما آتاه الله من الغنى أو حب الجاه والمال، وقوله لا يحب المفسدين قيل فيه تنبيه على أن عدم محبته كاف في الزجر عما نهى عنه فما بالك بالبغض والعقاب وهو حسن، وقيل عدم محبته كناية عن

أفعالهم ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ فضلت به على الناس، واستوجبت به التفوق عليهم بالجاه والمال وعلى علم في موضع الحال، وهو علم التوراة وكان أعلمهم بها، وقيل: هو علم التوراة وكان أعلمهم بها، وقيل: هو علم الكيمياء، وقيل علم التجارة والدهقنة وسائر المكاسب، وقيل العلم بكنوز يوسف و ﴿عِنْدِي﴾ صفة له أو متعلق بأوتيته كقولك: جاز هذا عندي أي في ظني واعتقادي ﴿أَوْلَمْ يَعْلَمِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِن قُرُونٍ مِّنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا﴾ تعجب وتوبيخ على اغتراره بقوته وكثرة ماله مع علمه بذلك لأنه قرأه في التوراة، وسمعه من حفاظ التواريخ أو ردّ لادعائه العلم وتعظمه به بنفي هذا العلم عنه أي أعنده مثل ذلك العلم الذي ادعى، ولم يعلم هذا حتى بقي به نفسه مصارع

البغض الشديد كما أنّ محبته مزيد الأنعام. قوله: (فضلت به) أي بما عندي من العلم جواب عن قولهم له إنّ ما عندك تفضل من الله فأنتق منه شكراً ليبقى فكأنه رده بأنه ليس تفضلاً بل لاستحقاق في ذاته، والتفوق العلوّ والرفعة. قوله: (وعلى علم في موضع الحال) من الفاعل هكذا ذكره المعربون، ولم يجعلوا على تعليلية متعلقة بأوتيت على أنه ظرف لغو لأنه أصل معناها، ولأنّ المراد أنه استوجبه على علمه فعلى للإيجاب كما في عليّ كذا وهو المراد في قولهم فعله على علم، والكيمياء لفظ يوناني بمعنى الحيلة، ثم غلب على تحصيل النقيدين بطريق مخصوص، وقد قيل إنه كان تعلمها من موسى عليه الصلاة والسلام، وقيل إنه لا أصل له، وقال الطيبي إنه من قبيل المعجزة لما فيه من قلب الأعيان ولذا أنكره بعض الحكماء ورد بأنه لو كان معجزة ما قبلّ التعلم، وهل يحلّ تعلم علم الكيمياء أولاً قيل وهو مبنيّ على الخلاف في قلب الحقائق أي انقلاب الشيء عن حقيقته كالتحاس عن الذهب فقيل نعم، وقيل لا فعلى الأول من علم العلم الموصل لذلك القلب علماً يقينياً جاز له علمه وتعليمه إذ لا محذور فيه بوجه، وإن قلنا بالثاني أولم يعلم الإنسان ذلك العلم اليقيني وكان ذلك وسيلة لغش حرم، والدهقنة أمور الزراعة واستغلال العقار اشتقوه من الدهقان، وهو لفظ فارسي يطلق على من يتعاطاه وأصل معناه رئيس القرية. قوله: (وعندي صفة له) أي لعلم لأنه ظرف وقع بعد نكرة، والمراد أنه مختص به وإذا تعلق بأوتيته فهو بمعنى في ظني واعتقادي ورأيي كما يقال حكمه الحل عند أبي حنيفة ولا حاجة إلى جعله جملة مستقلة أي هذا استقرّ عندي وفي رأيي وهي جملة مستأنفة مقرّرة لما قبلها، وهو ما في الكشاف ومختار صاحب الكشاف. قوله تعالى: ﴿أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً﴾ يحتمل القوّة الجسمية والمعنوية وجمعا يحتمل جمع المال وجمع الرجال، وقوله تعجب وتوبيخ يعني الاستفهام، وقوله بذلك أي الإهلاك واغتراره مفهوم من كلامه السابق. قوله: (أو رد لادعائه العلم الخ) بنفي متعلق برد وهذا العلم علم أنّ الله قد أهلك الخ، وقوله أعنده الخ تقرير لهذا الوجه بأنّ الوجه بأنّ الهمزة للإنكار داخل على مقدر وجملة ولم يعلم حالية مقرّرة للإنكار ودالة على انتفاء ما دخلت عليه كقولك أتدعي الفقه وأنت لا تعرف شروط الصلاة، وليست معطوفة على الجملة المقدّرة كما ذهب إليه الشراح لأنّ ما

الهالكين ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ الْمُجْرِمُونَ﴾ سؤال استعلام فإنه تعالى مطلع عليها أو معاتبه فإنهم يعذبون بها بغتة كأنه لما هدد قارون بذكر إهلاك من قبله ممن كانوا أقوى منه وأغنى أكد ذلك بأن بين أنه لم يكن مطلعاً على ما يخصهم بل الله مطلع على ذنوب المجرمين كلهم معاقبهم عليها لا محالة ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ كما قيل إنه خرج على بغلة شبيهة عليه الأرجوان، وعليها سرج من ذهب ومعه أربعة آلاف على زيه ﴿قَالَ الَّذِينَ بُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ على ما هو عادة الناس من الرغبة ﴿يَبْتَغِي لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾ تمنوا مثله لا عينه حذراً عن الحسد ﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ حَقَّ كَذِبٍ عَظِيمٍ﴾ من الدنيا ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ بأحوال الآخرة للمتقين ﴿وَيَلْعَنُكُمُ اللَّهُ﴾ دعاء بالهلاك استعمل للزجر عما لا يرتضى ﴿ثَوَابُ اللَّهِ﴾ في الآخرة ﴿خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ مما أوتي قارون بل من الدنيا وما فيها ﴿وَمَا يُقْنَهُآ﴾ الضمير فيه للكلمة التي تكلم بها العلماء أو للثواب فإنه بمعنى المثوبة أو الجنة أو للإيمان والعمل الصالح فإنهما في معنى السيرة والطريقة ﴿إِلَّا الضَّالِّينَ﴾ على

اخترناه أنسب بالمعنى فتدبر فنفى علمه به مع إثباته له فيما قبله لعدم جريه على موجب علمه فلا تنافي بينهما فافهم، ويقى بمعنى يصون من الوقاية ومصارع الهالكين مواضع الهلاك والمراد ما يوجب. قوله: (سؤال استعلام النخ) إشارة إلى التوفيق بين هذه الآية وقوله: ﴿فوريك لنسألهم أجمعين﴾ [سورة الحجر، الآية: ٩٢] فإن السؤالين متغايران لما ذكر أو باعتبار مكانين أو زمانين فلا تناقض فيهما، وقوله بغتة أي بلا معاتبه وطلب عذر وجواب فلا ينافي السؤال فتأمل. قوله: (كأنه النخ) بيان لاتصال الآية بما قبلها، وقوله أغنى من الغني أو العتو وقوله أكد ذلك أي التهديد، وقوله: بين أنه أي الهلاك وصنيع المصنف أظهر مما في الكشف، وقوله مطلع ناظر إلى التفسير الأزل، وهو من عدم السؤال وما بعده من الفحوى فإن عدم سؤال المذنب مع شدة الغضب عليه يدل على الإيقاع به. قوله: (الأرجوان) بضم الهمزة والجيم الحمرة والأحمر معرب أرجوان، والمراد أن جلّه من حرير أحمر على نسخة عليها أو لباسه منه على نسخة عليه وهي أصح، وقوله على عادة الناس متعلق بحسب المعنى بقال، أو يريدون والظاهر الثاني بناء على أن العادة تناسب الاستمرار الذي يدل عليه المضارع ولأن عادتهم الإرادة في الأكثر لا القول، والجار والمجرور عليهما حال أو صفة مصدر مقدر، وقوله حذراً عن الحسد لأنه مذموم بخلاف الغبطة، وعن قتادة تمنوه ليقربوا به إلى الله وينفقوه في سبيل الخير ويؤيده قوله ثواب الله خير فإنه يدل على أنهم مؤمنون، ولا ينافيه قوله يريدون الحياة الدنيا لأنه لا يلزم إرادتها لذاتها، وقوله للمتقين متعلق بقال. قوله: (دعاء بالهلاك) أي في الأصل والمراد به هنا الزجر عن هذا التمني مجازاً وهو منصوب على المصدرية، وقوله بل من الدنيا وما فيها أخذه من مقابلة الثواب، وحذف المفضل عليه. قوله: (الضمير فيه للكلمة) وهي قولهم ثواب الله خير النخ والكلمة بالمعنى اللغوي، وقريب منه أنه للخصلة، وهو المراد بالسيرة ومعنى تلقيها إما فهمها أو التوفيق للعمل بها والجنة مفهومة من الثواب وعطف الطريقة

الطاعات وعن المعاصي ﴿فَسَفَنَّا بِهٖ وَيَدَارِهٖ الْأَرْضَ﴾ روي أنه كان يؤذي موسى عليه الصلاة والسلام كل وقت، وهو بداريه لقرابته حتى نزلت الزكاة فصالحه عن كل ألف على واحد فحسبه، فاستكثره فعمد إلى أن يفضح موسى بين بني إسرائيل ليرفضوه فبرطل بغية لترميه بنفسها فلما كان يوم العيد قام موسى خطيباً فقال: من سرق قطعناه، ومن زنى غير محصن جلدناه، ومن زنى محصناً رجمناه فقال قارون: ولو كنت قال: ولو كنت قال إن بني إسرائيل يزعمون إنك فجرت بفلاة فاستحضرت فناشدها موسى عليه السلام بالله أن تصدق فقالت: جعل لي قارون جعلاً على أن أرميك بنفسي فخرّ موسى شاكياً منه إلى ربه فأوحى الله إليه أن أمر الأرض بما شئت فقال: يا أرض خذيه فأخذته، إلى ركبتيه ثم قال: خذيه فأخذته إلى وسطه، ثم قال: خذيه فأخذته إلى عنقه، ثم قال: خذيه فخسفت به وكان قارون يتضرع إليه في هذه الأحوال فلم يرحمه فأوحى الله إليه ما أفضلك أسترحمك مراراً فلم ترحمه وعزتي وجلالي لو دعاني مرّة لأجبتة، ثم قال بنو إسرائيل: إنما فعله ليرثه فدعا الله تعالى حتى خسف بداره، وأمّاله ﴿فَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ فَتْوَى﴾ أعوان مشتقة من فأوت رأسه إذا ميلته ﴿يَضْرِبُونَ مِنَ دُونِ اللَّهِ﴾ فيدفعون عنه عذابه ﴿وَمَا كَانَتْ مِنَ الْمُتَنَصِّرِينَ﴾ الممتنعين منه

على السيرة تفسيري. قوله: (على الطاعات وعن المعاصي) في الكشف الصبر حبس النفس، وهو كف وثبات فلذا عدى تعديتهما بعن وعلى إذ له متعلقان ما انقطع عنه وهو المعصية، وما اتصل به وهو الطاعة فعدى للأول بعن وللثاني بعلى، وقيل عن فيه بدلية كما في قوله: ﴿لَنْ تَغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٠] وقوله ما قسم الله من القليل عن الكثير. قوله: (روي الخ) رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما وصلحه عن الزكاة بوحى أو كان جائزاً في شرعه، وقوله ليرفضوه أي يتركوا أتباعه ويكرهوه وقوله فبرطل أي أعطى البرطيل بكسر الباء وهو الرشوة ونحوه، قال المعري: في عبث الوليد أن البرطيل الذي استعمله العاقبة بمعنى الرشوة لا يعرف في كلام العرب القديم، وإنما هو في كلامهم بمعنى الحجر المستطيل فهو مأخوذ منه كأنهم رموا الخصم بحجر لتشبيههم له بالكلب، ثم تصرّفوا فيه والبغية الزانية، ورميها أن تقول إنها زنا بها، وقوله ولو كنت تقديره ولو كنت أنت زانياً ترجم، وقوله فناشدها أي أقسم عليها بالله، وقوله أن تصدق أي لأن تصدق، وقوله: فخرّ أي سجد متضرعاً إلى الله بالدعاء عليه وأمره للأرض من معجزاته عليه الصلاة والسلام، وفيه إن ساءت الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يقتل والمأخوذ هو ورجلان آخران كما في الكشف، وقوله يتضرع إليه أي إلى موسى يرجو عفوه والخلاص وللقسم بالعزة والجلال هنا مناسبة تامّة. قوله: (مشتقة من فأوت) فسميت الجماعة مطلقاً به لميل بعضهم إلى بعض وتفسيره بالأعوان هنا بقرينة المقام وقوله له، وهو محذوف اللام ووزنه فعة، وقال الراغب: إنه محذوف العين فوزنه فلة وإنه من الفيء، وهو الرجوع لأنّ بعضهم يرجع لبعض ولكل وجهة، وقوله من المتصرّين إن كان المراد بنفسه فظاهر وإن كان المراد بأعوانه فذكره للتأكيد. قوله: (منزلته) أي

من قولهم نصره من عدوه فانتظر إذا منعه منه فامتنع ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ﴾ منزلته ﴿بِالْأَمْسِ﴾ منذ زمان قريب ﴿يَقُولُونَ وَيَكَاكَ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ يبسط ويقدر بمقتضى مشيئته لا لكرامة تقتضي البسط، ولا لهوان يوجب القبض، وويكأن عند البصريين مركب من وي للتعجب، وكان للتشبيه والمعنى ما أشبه الأمر أن الله يبسط، وقيل: من ويك بمعنى ويلك وأن تقديره ويك أعلم أن الله ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ فلم يعطنا ما تمنينا ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ لتوليدنا فينا ما ولده فيه فحسب بنا لأجله وقرأ حفص بفتح الخاء والسين ﴿وَيَكَاكَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ لنعمة الله، أو المكذبون برسله وبما وعدوا لهم من ثواب الآخرة ﴿تِلْكَ أَلْدَارُ الْأُخْرَى﴾ إشارة تعظيم كأنه قال: تلك التي سمعت خبرها وبلغك وصفها والدار صفة والخبر ﴿يَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ غلبة وقهراً ﴿وَلَا فَسَادًا﴾

مثل منزلته وحاله في الغنى، ولظهوره لم يصرح به مع أنه معلوم من قوله أولاً مثل ما أوتي ولم يحمل على إقحام مثل هناك لأنه غير مناسب لكونهم مؤمنين كما مرّ ولأنه تأويل قبل أن تمس الحاجة له، وقوله بالأمس متعلق بتمنوا أو بمكانه وجعل الأمس مجازاً عن القرب كما في قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْن بِالْأَمْسِ﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٤] وهو شائع بمنزلة الحقيقة إذ المراد قربه لا تعيين زمانه، وإن جاز حمله على الحقيقة والاستدلال بمثله عناء بلا غناء، ويقدر مقابل يبسط أي يضيق ويقتصر. قوله: (مركب من وي للتعجب الخ) ويكون للتحسر والتندم أيضاً كما صرحوا به، قال الراغب: وهي اسم فعل لا عجب ونحوه وكان ظاهرة في التشبيه، وقوله والمعنى أي على هذا التقدير ما أشبه الأمر والحال أي أمر الدنيا والناس مطلقاً إلى آخر أمر قارون وما شوهد من قصته، والأمر مأخوذ من الضمير فإنه للشأن والمراد من تشبيه الحال المطلق بهذه الحال أنه لتحققه وشهرته يصلح أن يشبه به كل شيء كما أشار إليه في الكشف فاندفع ما قيل إنه لا معنى للتشبيهي هنا لأنه غلب فيه معنى التحقق، والشهرة إلا أن الكلام في ما ادّعاه من الدلالة على هذا المعنى فإنه غير ظاهر، وما قاله الهمداني في الفرائد من أن مذهب سيبويه، والخليل أن وي للندم، وكان للتعجب والمعنى ندما متعجبين في أن الله يبسط الخ فيه أن كون كأن للتعجب لم يعهد، والحاصل أن كلامهم هنا لا يخلو من الكدر فليحذر، وقوله أن الله بتقدير بأن الله وقيل إنه بدل من الأمر. قوله: (وقيل من ويك) أي مركب من ويلك فحذف بحذف اللام والعامل في أن أعلم المقدر كما صرح به والكاف على هذا ضمير في محل جرّ، وقوله فلم يعطنا ما تمنينا من مثل غنى قارون، وهو تفسير لقوله من الله علينا، وفي نسخة بدون الفاء وقوله لتوليد الضمير لما تمنينا وقيل لله، وقوله لنعمة الله فهو من كفران النعمة وما بعده على أنه من الكفر بمعناه المعروف، وقوله وقرأ حفص هي قراءة يعقوب وعاصم وشعبة أيضاً وعليها فالمفعول محذوف أي خسف الأرض، وقوله إشارة تعظيم التعظيم من البعد المستعار لعلو المرتبة، وقوله التي سمعت خبرها إشارة إلى أنها لشهرتها نزلت منزلة المحسوس فلذا أشير إليها، وقوله والدار صفة أي لاسم الإشارة لأنه يوصف بالجامد والآخرة صفة للدار

ظلماً على الناس كما أراد فرعون وقارون ﴿وَالْمَقْبَةُ﴾ المحمودة ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ ما لا يرضاه الله ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِمَّا يَكْتَسِبُ﴾ ذاتاً وقدرأً ووصفاً ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ﴾ ﴿فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وضع فيه الظاهر موضع الضمير تهجيناً لحالهم بتكرير إسناد السيئة إليهم ﴿إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أي الأمثل ما كانوا يعملون مبالغة في الماثلة ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ أوجب عليك تلاوته، وتبليغه والعمل بما فيه ﴿لَرَأَدُكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ أي معاد وهو المقام المحمود الذي وعدك أن يبعثك فيه أو مكة التي اعتدت بها على أنه من العادة رده

ولا حاجة إلى تقدير مضاف أي نعيم تلك كما قيل، وقوله: كما أراد الخ إشارة إلى دخولهما دخولاً أولياً لا أن الموصول مخصوص بهما كما قيل وإعادة لا للإشارة إلى أن كلا منهما مقصود بالنفي، وقيل إنه إشارة إلى الرد على الزمخشري في استدلاله بهذه الآية على خلود مرتكب الكبيرة لأنها في الكفرة مع أنه لا دلالة فيها بوجه حتى يحتاج للرد، وهو إما لف ونشر أو راجع لكل منهما إذ كل منهما لا يخلو من علو وفساد. قوله: (ما لا يرضاه الله) مفعول المتقين أي الذين اجتنبوا ما لا يرضاه الله، والمراد بالمحمودة إما المحمودة على وجه الكمال فلا يرد مرتكب الكبيرة، أو المراد مما لا يرضاه مثل حال قارون بقرينة المقام والنصوص الدالة على أن غير الكفار لا يخلد في النار فلا وجه لما قيل إنه تقييد بلا دليل مع أن مبني الاستدلال على أن اللام للتخصيص، وهو ممنوع. قوله: (ذاتاً) إذ لا تقارب بين ذاتي أمور الدنيا والآخرة، وقدرأً لأنها مضاعفة، ووصفاً لأنها باقية سالمة من التعب بخلاف هذه، وتكرير إسناد السيئة يدل على أنهم في أسوأ الأحوال، والمبالغة في الماثلة لطف منه تعالى إذ ضاعف الحسنات، ولم يرض بزيادة جزاء السيئة مقدار ذرة، وفي جمع السيئات دون الحسنات إشارة إلى قلة المحسنين، وفي ذكر عملوا ثانياً دون جاؤوا إشارة إلى أنه عن قصد لأن العمل يخصه كما قاله الراغب: فانظر ما حوته هذه الآية من نكات البلاغة. قوله: (أي معاد الخ) أي تنوينه للتعظيم، وقوله وهو المقام المحمود الخ أي مقام الشفاعة العظمى في يوم القيامة لأنه المتبادر منه، وإن كان يطلق أيضاً على منزلته العليا في الجنة، وقد فسره به ابن عباس رضي الله عنهما وعلني كرم الله وجهه، واختاره المصنف لأن المعاد صار كالحقيقة في المحشر لأنه ابتداء العود إلى الحياة ورده إلى ما كان عليه فجعل معاده عظيماً لعظمة مقامه فيه فليس في معاد وراذ نبؤ عنه كما توهم، وأما ترجيح تفسير ابن عباس وعلني بأنه أعيد إلى لجنة التي كان فيها وهو في ظهر آدم فلا يخفى بعده. قوله: (أو مكة التي اعتدت بها) كونه بمعنى مكة هو المذكور روايته في البخاري^(١) وقوله التي اعتدت بها جعل المعاد من العادة لا من العود لأن المعنى أنه رادك إلى محل اعتدته، وألفته ولو كان من العود وهو بمعنى الرد كالمعنى رادك إلى مرد أو معيذك إلى معاد، لا يخفى ركاكته، وأما توهم أنه يلزم ارتكاب المجاز بلا ضرورة إن كانت الآية

(١) أخرجه البخاري ٤٧٧٣ عن ابن عباس ﴿لَرَادُكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ إلى مكة.

إليها يوم الفتح كأنه لما حكم بأن العاقبة للمتقين، وأكد ذلك بوعده المحسنين، ووعيد المسيئين وعده بالعاقبة الحسنی في الدارين، روي أنه لما بلغ جحفة في مهاجرة اشتاق إلى مولده ومولد آبائه فنزلت ﴿قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ﴾ وما يستحقه من الثواب، والنصر ومن منتصب بفعل يفسره أعلم ﴿وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ وما أستحقه من العذاب والإذلال يعني به نفسه والمشركين وهو تقرير للوعد السابق، وكذا قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ﴾ أي سيردك إلى معادك كما ألقى إليك الكتاب وما كنت ترجوه ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ﴾ ولكن ألقاه رحمة منه، ويجوز أن يكون استثناء محمولاً على المعنى كأنه قال وما ألقى إليك الكتاب إلا رحمة ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ﴾ بمداراتهم والتحمل عنهم، والإجابة إلى طلبتهم ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ عن قراءتها والعمل بها ﴿بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ وقرئ يصدنك من أصد ﴿وَأَدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ إلى عبادته وتوحيده ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ

مكية، وإن كانت جحفية فلا وراذ على الاحتمالين مجاز فلا وجه له، ومهاجره زمان هجرته وهو مضاف إلى ضميره وعلى هذه الرواية فهذه الآية ليست مكية. قوله: (وعده بالعاقبة الحسنی في الدارين الخ) هو على التفسير الثاني لأن وعده بالعاقبة الحسنی في الآخرة من قوله والعاقبة للمتقين، وفي هذه الدار من قوله لرادك إلى معاد على هذا التفسير فمن قال إن المراد أنه وعده خاصة وإن قوله في الدارين مبني على جواز الجمع بين معنيي المشترك فإن المعاد كالمشترك، وإن أو في قوله أو مكة لمنع الخلو أو جعل في الدارين متعلقاً بالحسنی فقد تعسف وتكلف وأهون منه ما قيل إنه على الاحتمالين لامعاً حتى يلزم ما ذكر مع أنه لا حاجة إليه لما عرفت. قوله: (وما يستحقه من الثواب والنصر) أشار به إلى ارتباطه بما قبله على الوجهين لأن الجائي بالهدى صادق فيصدق في الرد إلى المعاد، وقوله يفسره أعلم لأن أفعّل لا يعمل نصب المفعول به، وقوله العذاب والإذلال في مقابلة الثواب والنصر، وقوله يعني به نفسه الخ لف ونشر فنفسه من جاء بالهدى والمشركين من هو في ضلال، وقوله تقرير الخ المقرّر قوله إن الذي فرض عليك القرآن الخ لأنه لما أوجبه عليه ووعده في مقابلته بإحدى الحسنين قرّره بأنه يجازي كل أحد على علمه وتحقق جزائه يقتضي امتثال إيجابه، والتصديق بوعده. قوله: (كما ألقى إليك الخ) التشبيه في بعد رجاء كل منهما، وهو بيان لكونه مقرراً لما قبله، وقوله ولكن الخ إشارة إلى أنه استثناء منقطع وتقدير ألقاه ليناسب ما قبل ويكون الاستدراك في محزه، وقوله ويجوز أن يكون استثناء الخ إشارة إلى أن المنقطع ليس استثناء في الحقيقة بل استدراك، وقوله على المعنى وهو أن عدم رجاء الإلقاء يتضمن عدم الإلقاء فكأنه قيل ما ألقى إليك لأجل شيء أو في حال من الأحوال إلا الخ فهو مستثنى من أعمّ العلل أو من أعمّ الأحوال كما أشار إليه بقوله لأجل الترحم (وفيه بحث) وهو أن يقال ما الحاجة إلى اعتبار المعنى مع أنه يصح أن يقال ما كنت ترجو الإلقاء لأجل شيء من الأشياء إلا لأجل الرحمة وتوجيهه في الكشف بأن المنفي هو الرجاء، والتفريغ منه غير صحيح والإلقاء مثبت لا يصح التفريغ منه فلذا جعله بمعنى ما

الشركين ﴿بمساعدتهم﴾ ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ هذا وما قبله للتهييج، وقطع أطماع المشركين عن مساعدته لهم ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ إلا ذاته فإن ما عداه ممكن هالك في حد ذاته معدوم ﴿وَلَهُ الْحُكْمُ﴾ القضاء النافذ في الخلق ﴿وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ للجزاء بالحق، عن النبي ﷺ: «من قرأ طسم القصص كان له الأجر بعدد من صدق موسى وكذب ولم يبق ملك في السموات والأرض إلا شهد له يوم القيامة أنه كان صادقاً».

لقى الخ، وفيه نظر وقوله والتحمل عنهم ضمنه معنى التجاوز فلذا عداه بعن، وقوله من أصد لأنه يقال أصدّه كصدّه في لغة كلب كما في الكشاف. قوله: (هذا وما قبله للتهييج) لأنه لا يتصور منه ذلك حتى ينهي عنه فكأنه لما نهاه عن مظاهرتهم، ومداراتهم قال إن ذلك مبغوض لي كالشرك فلا تكن ممن يفعله، أو المراد نهى أمته، وإن كان الخطاب له ﷺ، وقوله: إلا ذاته فالوجه أطلق عليها مجازاً لتنزهه عن الجوارح وسيأتي فيه وجه آخر، وقوله هالك في حد ذاته لأن وجوده ليس ذاتياً بل لاستناده إلى واجب الوجود فهو بالقوة وبالذات معدوم حالاً، والمراد بالمعدوم ما ليس له وجود ذاتي لأن وجود غيره كلا وجود إذ هو في كل آن قابل للعدم، وسيأتي تفصيله وتحقيق المشايخ فيه، وأما حمل هالك على المستقبل، وتفسيره بأن كل عمل لغو إلا ما كان لوجهه فكلام ظاهري، وضمير إليه ترجعون لله وقيل إنه للحكم. قوله: (من قرأ طسم الخ)^(١) القصص بدل منه لأنهما اسمان للسورة، وقوله من صدق موسى خصه ﷺ لتفصيل قصته فيها، وقوله وكذب أي به، وقوله كان صادقاً أي في إيمانه، وهذا الحديث من حديث أبي بن كعب الموضوع وهو مشهور (تمت) سورة القصص بحمد الله ومنه اللهم ببركة كلامك الكريم، ونبيك الذي هو بالمؤمنين رؤوف رحيم، أطف بنا في الدنيا والآخرة، واجعل منازلنا في الدارين عامرة لا غامرة، ويسر لنا نيل الأمان، وانشرح الصدور إنك أنت الوهاب الكريم الغفور، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة العنكبوت

مكية وهي سبع وستون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الرَّ﴾ سبق القول فيه ووقوع الاستفهام بعده دليل استقلاله بنفسه، أو بما يضم معه ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ﴾ الحُسْبَانُ مما يتعلق بمضامين الجمل للدلالة على جهة ثبوتها، ولذلك اقتضى مفعولين متلازمين أو ما يسدّ مسدّها كقوله: ﴿أَنْ يُرَكَّبَا أَنْ يَقُولُوا ءَأَمَّنَا وَهُمْ لَا

سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) وعن ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة أنها مدنية، وقيل إنها مكية إلا عشر آيات من أولها إلى قوله تعالى وليعلمن المنافقين، وقوله وكأين من دابة الآية، وقيل إنها آخر ما نزل بمكة. قوله: (وهي سبع وستون آية) وفي نسخة تسع بالتاء الفوقية وهو الصحيح، وقال الداني إنه متفق عليه، وقوله سبق القول فيه أي في البقرة، وقوله دليل الخ أي على أنه حروف مقطعة مستقلة أو خبر مبتدأ ونحوه مما يقدر لا مرتبطة بما بعدها لأنّ الاستفهام مانع منه (وفيه بحث) لأنّ اللازم في الاستفهام تصدره في جملة، وهو لا ينافي وقوع تلك الجملة خبراً ونحوه كقولك زيد هل قام أبوه فلو قيل هنا المعنى المتلو عليك أحسب الخ صح فلا يقال أيضاً إنّ المانع منه عدم صحة ارتباطه بما قبله معنى نعم هو خلاف الظاهر، ومثله يكفي فيه فتأمل. قوله: (الحسبان) مصدر كالغفران مما يتعلق بمضامين الجمل لأنه من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ودخولها عليها للدلالة على وجه ثبوتها في الذهن أو في الخارج من كونها مظنونة أو متيقنة ونحوه مما ذكر في أفعال القلوب، وقوله ولذلك أي لتعلقه بمضمون الجملة، أو دلالة على جهة الثبوت اقتضى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر متلازمين، أي لا ينفك أحدهما عن الآخر ذكراً وحذفاً فلا بدّ من ذكرهما أو حذفهما فلا يجوز ذكر أحدهما بدون الآخر مطلقاً على ما اشتهر عند النحاة، وعليه المصنف تبعاً للزمخشري والفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث جاز حذف أحدهما إذا قامت عليه قرينة أنها أفعال تعلق بمضمون الجملة، وذلك التعلق أمر خفي ومع الحذف يزيد الخفاء فربما ضعفت القرينة عن دفعه، كما حقق في شرح المفصل أو لأنه قصد تعلقه بهما معاً فكانا ككلمة واحدة، وحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة، وهو لا يجوز أما إذا حذف معاً فلائنه حينئذ يقطع النظر عن التعلق ويكون النظر لنفس ذلك الفعل نحو من يسمع يخل، ولا يرد عليه جواز الحذف في إنّ مع تعلقها بمضمون الجمل لأنّ تعلقها ليس مقصوداً بالذات إذ المقصود مضمون الجملة في نفسه، وإنما إنّ مؤكدة له وجوز ابن مالك ذلك نادراً لأنّ المحذوف لقرينة كالموجود، وهو مذهب الكوفيين وتبعهم المصنف، والزمخشري في فيه في آل عمران. قوله: (أو ما يسدّ مسدّها) هو أن

يُفْتَنُونَ ﴿ فَإِنَّ معناه أحسبوا تركهم غير مفتونين لقولهم آمنّا فالترك أول مفعوليه، وغير مفتونين من تمامه ولقولهم: آمنّا هو الثاني كقولك: حسبت ضربه للتأديب، أو أنفسهم

المفتوحة مشددة ومخففة فإنها لكون مدخولها جملة استغنى بمدخولها عن المفعولين، وأما سدّ أن المصدرية سدّهما فكذلك كما تسدّ سدّ الجزأين في عسى أن يقوم زيد قاله ابن مالك ونقله الدماميني عنه في شرح التسهيل من غير فرق، وإليه أشار المصنف فقوله في الكشف إن السدّ سدّهما إنما ذكره النحاة في أنّ المضدّة والمخففة منها، وأما المصدرية فقد تجري مجراها لدخولها على الجملة، وقد تجري مجرى المفرد مخالف لما ذكره أهل العربية. قوله: (فإنّ معناه الخ) يعني أنه كان قبل دخول أن المصدرية عليه فيه احتمالان الأوّل أنّ تركهم مفعوله الأوّل وهم لا يفتنون حال منه بمعنى غير مفتونين، وهو معنى قوله من تمامه، ولقولهم هو معنى أن يقولوا لأنه بتقدير اللام، وهو المفعول الثاني وكونه علة لا ينافيه كما يتوهم كما في المثال المذكور، والثاني أنّ المفعول الأوّل ضمير الناس فإنه يجوز في أفعال القلوب اتحاد الفاعل والمفعول كما في قراءة لا يحسبنهم بالغيبة كما مرّ تحقيقه، والثاني متروكين الدال عليه يتركوا، وعلى هذا فإن يقولوا بتقدير اللام متعلق به، وقوله وهم لا يفتنون حال من ضمير المتروكين أيضاً، هذا تحقيق كلامه على وجه يزيل عنه الأوهام لأنّ منهم من توهم أنه على الوجه الأوّل مشتمل على المفعولين، وعلى الثاني على ما يسدّ سدّهما ولم يتنبه لما ذكر ولا لأنه غير مطابق لقوله قبيله إنّ أن يتركوا الخ سادّ سدّ المفعولين، وأما الفصل بين الحال وذيها بالمفعول الثاني، وهو أجنبيّ فوهم لأنه بعد السدّ سدّه ليس ثمة مفعول ثان، وقبله كان مقدّماً في التقدير فلا حاجة إلى توجيهه كما توهم، وأما الاعتراض على تقدير أن يكون المعنى أحسبوا تركهم غير مفتونين لقولهم آمنّا بأنه يقتضي أنهم تركوا غير مفتونين لأنّ الكلام في العلة، وهي مصب الإنكار، وليس كذلك لأنّ المعنى أحسب الذين نطقوا بكلمة الشهادة أن يتركوا غير ممتحنين بل يمتحنون فيميز الراسخ دينه من غيره، ولسبب النزول فالوجه كونه سادّاً سدّ المفعولين فغير وارد لأنّ هذا بيان لأصل التركيب المعدول عنه فيجوز أن يكون وجه العدول عنه هذا المحذور مع أنه أجبب عنه بأنه إنما يلزم ما ذكر لو كان التقدير ما ذكره، أما لو قدر أحسبوا تركهم غير مفتونين بمجرد قولهم آمنّا دون إخلاص وعمل صالح استقام ذلك كما صرح به الزجاج مع أنه بناء على اعتبار المفهوم، ثم إنّ الترك هنا بمعنى التصيير كما في قوله تعالى: ﴿وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧] لا بمعنى التخليّة ذكره الزمخشريّ وهو يتعدى لمفعولين حينئذ، وجملة أن يقولوا سادّة سدّ المفعولين كما مرّ وحينئذ فلا يرد عليه أنّ الواو لا تتوسط بين المفعولين حتى يتكلف له أنه يجوز كما في قوله:

وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِي وَطَيْبِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ

قوله: (لقولهم آمنّا الخ) إشارة إلى ما قاله الزجاج: وقوله بالصبر عليها أي على المشاق أو على جميع المذكورات، وقوله فإنّ مجرد الإيمان تعليل لما قبله، وعمار هو ابن ياسر رضي

متروكين غير مفتونين لقولهم آمنا بل يمتحنهم الله بمشاق التكاليف كالمهاجرة، والمجاهدة ورفض الشهوات ووظائف الطاعات، وأنواع المصائب في الأنفس والأموال لتمييز المخلص من المنافق والثابت في الدين من المضطرب فيه، ولينالوا بالصبر عليها عوالي الدرجات فإن مجرد الإيمان وإن كان عن خلوص لا يقتضي غير الخلاص من الخلود في العذاب، روي أنها نزلت في ناس من الصحابة جزعوا من أذى المشركين، وقيل في عمار وقد عذب في الله تعالى، وقيل: في مهجع مولى عمر بن الخطاب رماه عمار بن الحضرمي بسهم يوم بدر فقتله فجزع عليه أبواه وأمرأته ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ متصل بأحسب أو بلا يفتنون، والمعنى أن ذلك سنة قديمة جارية في الأمم كلها فلا ينبغي أن يتوقع خلافه ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ فليتعلقن علمه بالامتحان تعلقاً حاليّاً يميز به الذين صدقوا في الإيمان، والذين كذبوا فيه وينوط به ثوابهم وعقابهم، ولذلك قيل المعنى وليميزن أو ليجازين وقرئ وليعلمن من الإعلام أي وليعرفنهم الله الناس أو ليسمئهم بسمه يعرفون بها

الله عنه، وكان المشركون عذبوه بمكة بعد الهجرة «ومهجع»^(١) بكسر الميم وفتح الجيم بوزن منبر صحابي استشهد ببدر، وهو من عك سبي فمّن عليه عمر رضي الله عنه وأعتقه، وقوله عمار بن الحضرمي وقع في الكشاف عامر بدله فليحزّر فإن ابن حجر ذكر في الإصابة أن عامر ابن الحضرمي قتل مشركاً ببدر، ولهذا القصة تفصيل وهذا أول من قتل ببدر من المسلمين، وقوله يوم بدر يدلّ على أن أول السورة مدني كما مر. قوله: (متصل بأحسب أو بلا يفتنون) أي هو حال من فاعل أحد ذينك الفعلين، وعلى الأول هو علة لإنكار الحساب أي أحسبوا ذلك وقد علموا أن سنة الله على خلافه ﴿ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٣] وعلى الثاني بيان لأنه لا وجه لتخصيصهم أنفسهم بعدم الافتنان، ولذا قيل الأول تنبيه على الخطأ وتقرير لجهة الإنكار، والثاني تخطئة. قوله: (فليتعلقن علمه الخ) دفع لما يتوهم من صيغة الفعل من أن علمه حدث مع أنه قديم وعلمه بالشيء قبل وجوده، وبعده لا يتغير بأن الحادث تعلق علمه بالمعلوم بعد حدوثه، وقوله بالامتحان متعلق بقوله يتعلقن والباء للتعديّة والمراد تعلقه بما يشبه الامتحان والاختبار في ابتلائهم بالمشاق، وقيل إنها للسببية أو الملازمة، وقوله: يميز به أي بالتعلق أو الامتحان وقوله والذين كذبوا إشارة إلى أن صلة ال فعل غير للاسمية لكونها على صورة حرف التعريف فهو مشاكلة لما قبله لكنه اختير للفاصلة، وقوله وينوط به أي بالتمييز إشارة إلى وجه آخر وهو أن يعلمن مجاز بوضع السبب موضع المسبب، وهو المجازاة فيظهر وجه التعبير بالفعل أيضاً وهما وجهان، ولذا قال وليميزن أو ليجازين، وقوله ولذلك أي لإرادة التمييز أو المجازاة. قوله: (وليعرفنهم) فأعلم مزيد علم بمعنى عرف فيتعدى لاثنين أحدهما محذوف إما الثاني أو الأول فالتقدير ليعرفنهم منازلهم وجزاءهم أو هو

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٦٦٧ عن مقاتل، مرسلأ، فهو ضعيف.

يوم القيامة كيباض الوجوه وسوادها ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ الكفر، والمعاصي فإن العمل يعتم أفعال القلوب والجوارح ﴿أَنْ يَسْقُوتَ﴾ أن يفوتونا فلا نقدر أن نجازيهم على مساويهم، وهو ساذ مسدّ مفعولي حسب أو أم منقطعة والإضراب فيها لأن هذا الحُسابان أبطل من الأول ولهذا عقبه بقوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ أي بش الذي يحكمونه أو حكماً يحكمونه حكمهم هذا فحذف المخصوص بالذم ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ﴾ في الجنة، وقيل المراد بقاء الله الوصول إلى ثوابه أو إلى العاقبة من الموت، والبعث والحساب والجزاء على تمثيل حاله بحال عبد قدم على سيده بعد زمان مديد، وقد اطلع السيد على أحواله

من الإعلام وهو وضع العلامة والسمة فيتعدى لواحد. قوله: (الكفر والمعاصي) فالذين يعملون السيئات شامل للكفرة والعصاة، وخصه في الكشف بالثاني لأن الناس فيما قبله المراد به المؤمنون فيختص بهم ما يقابله، ولما كان السبق والفوت عبارة عن عدم لحوق الجزاء والعقاب بهم بنجاتهم منه، وهم لا يحسبون ذلك ويظنونهم جعلهم لإصرارهم بمنزلة من يقدر ذلك ويطمع فيه لغفلتهم كما حمله على ذلك الشارح الطيبي ورد بأن الوجه أن يكون المراد الكفار، وهم لم يطمعوا في الفوت رأساً ولكن نزلوا تلك المنزلة لقوله: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يَعْمُرُونَ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٥٩] والمصنف جعل شموله لهما أولى ليشمل المؤمنين السابق ذكرهم، وأما إطلاق العمل على الكفر سواء قلنا إنه ما كان عن فكر وروية أو عن قصد أولاً فلا ضير فيه كما توهم لاشتماله على ذلك كعبادة الأصنام مع أنه غير مسلم عند المصنف لقوله فإن العمل الخ ولو سلم فهو تغليب فلا يحتاج دفعه إلى عمل. قوله: (فلا نقدر أن نجازيهم) إشارة إلى أن الفوت كناية عما ذكر وقوله وهو ساذ الخ أي حتماً كما مرّ تحقيقه، وقد فصله في الكشف وهذا بناء على أنها متعدية لمفعولين فإن كانت متعدية لواحد لتضمينها معنى قدر كما ذكره الزمخشري فليس من هذا القبيل، وقوله أو أم منقطعة بمعنى بل لفقد شرط الاتصال، وهو أفراد ما بعدها إن قيل باشرطه وكونها لأحد الشئين والإضراب إبطالي وكون هذا أبطل لما فيه من نفي القدرة على الجزاء، وهو أبطل من تركه مع القدرة وقد جوز فيه الاتصال والانتقال والإضراب مبتدأ وقوله لأن الخ خبره. قوله: (بش الذي يحكمونه الخ) يعني أن ساء بمعنى بش وما موصولة يحكمون صلتها وهي فاعل ساء، والمخصوص محذوف أي حكمهم أو موصوفة يحكون صفتها وهي تمييز والفاعل ضمير مفسر بالتمييز والمخصوص محذوف أيضاً، وقال ابن كيسان ما مصدرية والمصدر المؤول مخصوص بالذم فالتمييز محذوف، ويجوز كون ساء بمعنى قبح وما إما مصدرية أو موصولة أو موصوفة والمضارع للاستمرار إشارة إلى أنه ذابهم أو هو واقع موقع الماضي لرعاية الفاصلة، والأول أولى وفي نسخة هنا ومصدرية أيضاً أي بش هو حكمهم على أنه المخصوص بالذم والتمييز محذوف أي بش حكماً حكمهم. قوله: (في الجنة) فلقاء الله مشاهدة الأنوار الإلهية، ويلزمها كل خير ونعيم، وقوله وقيل المراد الخ هو ما ذكره في الكشف فلقاء الله بمعنى الوصول إلى

فَمَا أَنْ يَلْقَاهُ يَبْشُرُ لِمَا رَضِيَ مِنْ أَعْمَالِهِ أَوْ بَسْخَطَ لِمَا سَخَصَ مِنْهَا ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ﴾ فَإِنَّ الْوَقْتَ الْمَضْرُوبَ لِلْقَائِهِ ﴿لَأْتِيَنَّ﴾ لَجَاءٌ وَإِذَا كَانَ وَقْتُ الْقَائَةِ آتِيًا كَانَ الْقَائَةُ كَائِنًا لَا مُحَالَةَ فَلْيَبَادِرْ مَا يَحِقُّ أَمَلُهُ وَيَصَدِّقْ رَجَاءَهُ، أَوْ مَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ الْقَرِيَةَ وَالرِّضَا ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لِأَقْوَالِ الْعِبَادِ ﴿الْكَلِيمُ﴾ بِعَقَائِدِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ ﴿وَمَنْ جَاهَدْ﴾ نَفْسَهُ بِالصَّبْرِ عَلَى مِطَاعَةِ، وَالْكَفِّ عَنِ الشَّهَوَاتِ ﴿فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ﴾ لِأَنَّ مَنَفْعَتَهُ لَهَا ﴿إِنَّ اللَّهَ لَنَفِيعٌ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى طَاعَتِهِمْ وَإِنَّمَا كَلَّفَ عِبَادَهُ وَرَحْمَةً عَلَيْهِمْ وَمِرَاعَاةً لِمَصْلَحَتِهِمْ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ وَالْمَعَاصِي بِمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ الطَّاعَاتِ ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أَي أَحْسَنَ جِزَاءِ أَعْمَالِهِمْ ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ بِإِيْتَانِهِ فِعْلًا ذَا حَسَنٍ أَوْ كَانَهُ فِي ذَاتِهِ حَسَنٌ لِفِرَاطِ حَسَنِهِ وَوَصِيٍّ يَجْرِي مَجْرَى أَمْرٍ مَعْنَى وَتَصَرَّفًا، وَقِيلَ:

الثواب وحسن العاقبة والتخصيص لقوله يرجو فإنه لا يرجى إلا الأمر المرغوب فهو بتقدير مضاف أو مجاز مرسل لاستعماله في لازمه أو استعارة مصرحة في لقاء، ويصح أن يكون تمثيلاً أيضاً فشبّهت حال المثاب في نيل ما فوق أمانيه بمن لقي ملكاً عظيماً أمله أو الجزاء مطلقاً وإليه أشار بقوله على تمثيل الخ فهو كاستعارة في قوله: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٣] ويرجو بمعنى يخاف أو يترقب لأنّ الرجاء وقع في كلامهم بمعناه ولم يرتضه لأنه لا حاجة للخروج عن الظاهر من غير ضرورة. قوله: (الوقت المضروب) أي المعين يقال ضرب له أجلاً إذا عين له وقتاً وقوله وإذا كان الخ يعني أنّ مجيء الزمان كناية عن وقوع ما فيه، وقوله فليبادر الخ هو جواب الشرط لكنه أقيم دليله مقامه كما أشار إليه، أو المراد أنه عبارة عنه وقوله ما يحقق أمله ناظر إلى التفسيرين الأولين وما بعده إلى الأخير ويصح جعل الكل للكل فتأمل، وقوله فإنما الخ القصر فيه إضافي أو قصر قلب وقوله وإنما كلف الخ بيان للحكمة حينئذ، وقوله الكفر بدل من سيئاتهم، وقوله السميع لأقوال العباد الخ إشارة إلى أنه تذييل لحصول المرجو والمخوف وعداً ووعيداً. قوله: (أحسن جزاء أعمالهم) إشارة إلى أنّ فيه مضافاً مقدراً والتقدير بالأحسن لأنه مضاعف ولو قدر بأحسن أعمالهم، أو جزاء أحسن أعمالهم لإخراج المباح جاز، وقوله بإيئاته بالمد في أكثر النسخ وهي أصح وفي بعضها بإيئاته بالنون وهو عليهما مصدر مضاف للفاعل والمفعول هو المذكور في النظم لا محذوف وهو والديه، فما قيل لو قال بإيئاتهما على أنه إشارة إلى تقدير مضاف في النظم كان أظهر لا وجه له، وقيل إنّ الضمير للوالدين بتأويل كل واحد منهما وهو خلاف الظاهر مع أنه غير مراده. قوله: (فعلاً ذا حسن) يعني أنّ حسناً معمول للمضاف المقدر وهو إيتاء إنا بتقدير مضاف في المفعول أو على قصد المبالغة، وأورد عليه أنّ حذف المصدر وإبقاء معموله لا يجوز وهو غير مسلم وفيه وجوه آخر مفصلة في الإعراب. قوله: (ووصي يجري مجرى أمر) في كلام العرب فيستعمل بمعناه ويتصرف تصرفه ولذا عدّى بالباء مثله، وقوله هو أي وصي بمعنى القول لأنّ الوصية تكون به فاستعمل بمعناه، والتقدير على هذا وصيناه أحسن

هو بمعنى قال أي وقلنا له أحسن بوالديك حسناً، وقيل: حسناً منتصب بفعل مضمر على تقدير قول مفسر للتوصية أي قلنا أولهما أو أفعل بهما حسناً، وهو أوفق لما بعده وعليه يحسن الوقف على بوالديه وقرئ حسناً وإحساناً ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ بالهيتة عبر عن نفيها بنفي العلم بها إشعاراً بأن ما لا يعلم صحته لا يجوز اتبانه وإن لم يعلم بطلانه فضلاً عما علم بطلانه ﴿فَلَا تُطْعَمُهُمَا﴾ في ذلك فإنه لا طاعة لمخلوق في

حسناً أي قلنا له ذلك وهذا على مذهب الكوفيين القائلين بأن ما يتضمن معنى القول يجوز أن يعمل في الجمل من غير تقدير له فبوالديه متعلق بوصينا ولم يتجوز به عن معنى قلنا حتى يرد عليه أن بوالديه إذا تعلق بأحسن لا يصح أن يقال بوالديه بالغبية وليس محلاً للالتفات كما قيل، وقوله وقيل هو على المذهب الآخر فيقدر القول لأن وصينا يدل على قول مضمر مقوله فعل أمر وهو أولهما من أولاه كذا إذا أعطاه أو أفعل، وذلك الفعل ناصب لقوله حسناً على أنه مفعوله، وهو أوفق لما بعده من الخطاب والنهي الذي هو أخو الأمر إذ على الأول مقتضى الظاهر وإن جاهداه وبه يتم الارتباط، وقوله يحسن الوقف لأنه على تقدير قلنا له أفعل بهما حسناً وهي جملة مستأنفة مفسرة لما قبلها جواب سؤال مقدر وتقديره ما قلت لهم لا ما تلك الوصية كما قيل لأنه لا يناسب تقدير قلنا كما قيل وفيه نظر، ومرضهما لما في الأول من أعمال ما ليس بلفظ القول في الجملة، وهو مذهب مرجوح ولما في الثاني من كثرة التقدير. قوله: (بالهيتة) فهو على تقدير مضاف، وقوله عبر الخ قيل عليه إنه ينافي ما قدمه في القصص من أنه من خواص العلوم الفعلية، وأجيب بأنه منها لأن الأوثان من مصنوعاتهم، وهو مع إن ما عام لما سواه تعالى بمقتضى المقام فلا يخص الأصنام غير صحيح في نفسه لأن المراد بالعلم الفعلي علم الله الحضور لا علم غيره كما صرحوا به هناك، وكذا الجواب بأن المراد بالنفي النفي في نفس الأمر فإنه ناشئ من عدم التدبر فإن ما مر هناك أنه يلزم من نفي العلم مطلقاً نفي المعلوم فيكون باطلاً لأن النفي والبطلان متلازمان، وهو قد صرح به هنا بقوله وإن لم يعلم بطلانه، وعدم الاتباع شيء آخر فإن ما لا يعلم صحته ولو إجمالاً كما في التقليد لا يجوز اتباعه كما لا يخفى فالمعنى عدل عن نفي المعبودية، والإلهية بحق عنها أي عن ذكره إلى ذكر نفي العلم لأنه أبلغ هنا لا أنه مراد من اللفظ مجازاً أو كناية حتى يرد ما ذكر مع أنه غير مسلم كما مر فتدبر. قوله: (لا طاعة للخ)^(١) هو حديث مخرّج في السنن، وقوله ولا بدّ من إضمار القول إن لم يضمّر قبل لثلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر لأن الجملة الشرطية إذا كان جوابها إنشاء فهي إنشائية كما صرحوا به فإذا لم يضمّر القول لا يليق عطفها على وصينا لما ذكر، ولا

(١) أخرجه بنحوه البخاري ٧٢٥٧ - ٤٣٤٠ - ٧١٤٥ ومسلم ١٨٤٠ وأبو داود ٢٦٢٥ وأحمد ٩٤/١ وابن حبان ٤٥٦٧ - ٤٥٦٨ - ٤٥٦٩ كلهم من حديث علي بن أبي طالب بلفظ: «لا طاعة لبشر في معصيته الله جلّ وعلا».

معصية الخالق، ولا بدّ من إضمار القول إن لم يضمّر قبل ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ مرجع من آمن منكم، ومن أشرك ومن برّ بوالديه ومن عاق ﴿فَأَنْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالجزاء عليه، والآية نزلت في سعد ابن أبي وقاص وأمه حمنة فإنها لما سمعت بإسلامه حلفت إنها لا تنتقل من الضح ولا تطعم ولا تشرب حتى يرتدّ، ولبثت ثلاثة أيام كذلك وكذا التي في لقمان والأحقاف ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ في جملتهم والكمال في الصلاح منتهى درجات المؤمنين، ومتمني أنبياء الله المرسلين أو في مدخلهم وهي الجنة ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ﴾ بأن عذبهم الكفرة على الإيمان ﴿جَعَلَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ ما يصيبه من أذيتهم في الصرف عن الإيمان ﴿كَمَذَابِ اللَّهِ﴾ في الصرف عن الكفر ﴿وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِن رَّبِّكَ﴾ فتح وغنيمة ﴿لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ في الدين فأشركونا فيه،

على معمول وصينا الذي عمل فيه لكونه في معنى القول وهو أحسن كما مرّ، وإن توافقا في الإنشائية لأنه ليس من الوصية بالوالدين لأنه نهى عن مطاوعتهما، وأما عطفه على قلنا المفسر للتوصية فلا يضمرّ لما فيه من تقييدها بعدم الإفضاء إلى المعصية مالا فكانه قيل أحسن إليهما وأطعهما ما لم يأمرك بمعصية فسقط ما قيل من أنه إذا كان وصي بمعنى قال لا يحتاج للإضمار أيضاً وأورد مثله على قوله أوفق، والاعتذار عنه بأنه أسقط عن حيز الاعتبار لأنه غير متعارف، أو بأن المراد بالإضمار ما يشمل التضمين من بعض الظنّ فأعرفه. قوله: (مرجع من آمن الخ) إشارة إلى أنه مقرّر لما قبله ولذا لم يعطف، وقوله بالجزاء عليه إشارة إلى أنه المراد مجرد الإعلام لأنهم إذا أعلموا بما صدر منهم جازاهم عليه والضح بفتح الضاد المعجمة وتشديد الحاء المهملة ما يقع عليه ضوء الشمس، وحرّها وحمّنة بفتح الحاء المهملة، وسكون الميم وفتح النون وتفصيل القصة في الكشاف وكون ما في الأحقاف نزل فيه رواية فلا ينافي ما سيأتي فيها من أنها نزلت في أبي بكر رضي الله عنه مع أنهم جوّزوا تعدّد سبب النزول. قوله: (في جملتهم) إشارة إلى أنّ معنى إدخالهم فيهم كونهم معدودين من جملتهم لاتصافهم بصفتهم، ولما كان دخولهم فيهم معلوماً مما قبله فيكون مستدركاً أشار إلى دفعه بوجهين الأوّل أنّ الصلاح ضدّ الفساد، وهو جام لكل خير وله مراتب غير متناهية فالمراد بالصالحين الكاملين في الصلاح، ومرتبة الكمال فيه مرتبة عليا، ولذا تمنّاها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كقول سليمان ﷺ: ﴿وَادْخُلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل، الآية: ١٩] والمراد بالتمني هنا الطلب، والثاني أنه بتقدير مضاف أي مدخل الصالحين، وموضع دخولهم هو الجنة فهو كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ وفي قوله في الله للسببية أو المراد في سبيل الله وعلى في قوله على الإيمان تعليلية. قوله: (في الصرف) أي التحويل والمنع أي في شأن الصرف وأمره أو بسببه، وكذا قوله في الصرف عن الكفر وذكر الغنيمة لأنها لازمة للنصر ولأنها الباعثة على قولهم إنا كنا معكم، وقوله في الدين إشارة إلى أنه المراد لا الصحبة في

والمراد المنافقون أو قوم ضعف إيمانهم فارتدوا من أذى المشركين، ويؤيد الأول ﴿أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ من الإخلاص والنفاق ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بقلوبهم ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ فيجازي الفريقين ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا﴾ الذي نسلكه في ديننا ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ إن كان ذلك خطيئة، أو إن كان بعث ومؤاخذه، وإنما أمروا أنفسهم بالحمل عاطفين على أمرهم بالاتباع مبالغه في تعليق الحمل بالاتباع، والوعد بتخفيف الأوزار عنهم إن كانت ثمة تشجيعاً لهم عليه، وبهذا الاعتبار ردّ عليهم وكذبهم بقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِحَمِلِينَ مِنْ خَطِيئَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ من الأولى للتبيين والثانية مزيدة والتقدير وما هم بحاملين شيئاً من خطاياهم ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ﴾ أثقال ما

القتال لأنها غير واقعة، وقوله والمراد المنافقون يقتضي أن هذه الآية مدنية لأنّ النفاق ظهر بالمدينة، وأما تعذيب الكفرة فلا يقتضيه كما لا ينافيه، ولذا قيل إنه قبل الوقوع وعلى طريق الفرض. قوله: (أو قوم ضعف إيمانهم) وفي نسخة ضعيف إيمانهم، وارتدادهم بعد غيبة المؤمنين حتى اعتدروا لهم بالإكراه، وقوله ويؤيد الأول للتصريح بالنفاق فيها، وتقدير أو ليس الله أيخفي حالهم وليس الله الخ أو ليس حالهم ظاهر لمن له فراسة أو لا تقدير فيها، وأعلم على أصله أو بمعنى عالم وفي تلوين الخطاب في الذين آمنوا والمنافقين معنى لرعاية الفواصل، وإطلاق العلم على المجازاة مرّ تحقيقه، وقوله في ديننا متعلق بنسلكه أو بقوله سبيلنا فالمراد بالسبيل دينهم، وقوله إن كان ذلك أي اتباع السبيل، وقوله أو إن كان بعث يعني بإبقاء الخطيئة على ظاهرها وعمومها بخلافه على الأول، ولذا عطفه بأو وقوله على أمرهم أي أمر المؤمنين. قوله: (مبالغه في تعليق الحمل الخ) يعني أن أصل الكلام اتبعونا أو إن اتبعونا نحمل خطاياكم فعدل عنه إلى ما ذكر مما هو خلاف الظاهر من أمرهم لأنفسهم بالحمل وعطفه على أمر المخاطبين للإشارة إلى أن الحمل لتحقيقه كأنه أمر واجب أمروا به من أمر مطاع، والتعلق على الشرط الذي تضمنه الأمر كما في قولهم أكرمني أنفعك لا يفيد ذلك فقوله أمرهم مضاف للفاعل أو المفعول، وقوله والوعد بالجرّ عطف على تعليق أو هو مرفوع خبره ثمة بمعنى هناك، وكان في قوله إن كانت تامّة أي وجدت والضمير للأوزار، وتشجيعاً أي حملاً على الشجاعة والإقدام على الاتباع مفعول له تعليل لقوله مبالغه الخ لا لقوله أمروا أنفسهم أو للوعد، وقوله وبهذا الاعتبار أي اعتبار كونه تعليقاً ووعداً لأنه في المآل خير، ولو كان أمراً لم يحتمل الكذب لأنه لا يجري في الإنشاء والشرطية جملة خبرية، والتكذيب راجع إلى الجواب إذ الشرط قيد له عند أهل العربية والكلام المقيد هو الجزاء، وعند أهل المعقول الكلام مجموع الشرط والجزاء والتصديق والتكذيب يرجع إلى التعليق، وقيل إن قوله تعليق الحمل إشارة إليه ولا يخفى ما فيه من التكلف على أن ما هو مؤوّل بالشرط ليس حكمه حكم الشرط الصريح فتأمل. قوله: (وما هم بحاملين شيئاً الخ) فيه إشارة إلى أن البيان فيه مقدّم من تأخير، وإن من في من شيء مزيد لتأكيد الاستغراق، ودفع لما قيل إن من ضمن شيئاً ولم يف به لم يكن كاذباً

اقترفته أنفسهم ﴿وَأَنْقَالًا مَعَ أَنْقَالِهِمْ﴾ وأنقالاً آخر معها لما تسببوا له بالإضلال، والحمل على المعاصي من غير أن ينقص من أنقال من تبعهم شيء ﴿وَلَيْسَتُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ سؤال تقرير وتبكيث ﴿عَمَّا كَانُوا يَقْرَأُونَ﴾ من الأباطيل التي أضلوا بها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ بعد المبعث إذ روي أنه بعث على رأس الأربعين ودعا قومه تسعمائة وخمسين، وعاش بعد الطوفان ستين ولعل اختيار هذه العبارة للدلالة على كمال العدد فإن تسعمائة وخمسين قد يطلق على ما يقرب منه، ولما في ذكر الألف من تخييل طول المدة إلى السامع فإن المقصود من القصة تسلية رسول الله ﷺ، وتثبيته على ما يكابده من الكفرة واختلاف المميزين لما في التكرير من البشاعة ﴿فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ﴾ طوفان الماء وهو لما طاف بكثرة من سيل أو ظلام أو نحوهما ﴿وَقَمَّ ظَالِمُونَ﴾ بالكفر ﴿فَأَنبَيْنَاهُ﴾ أي نوحاً عليه السلام ﴿وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ ومن أركب معه من أولاده وأتباعه، وكانوا ثمانين، وقيل: ثمانية وسبعين وقيل عشرة نصفهم ذكور ونصفهم إناث ﴿وَجَلَّتْهَا﴾ أي السفينة أو الحادثة ﴿ءَايَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ يتعظون ويستدلون بها ﴿وَإِذْ يُرِيدُ﴾

لأنه إخبار عن فعل ذلك إذ لا تقع الكفالة في الأوزار. قوله: (وأنقالاً آخر معها) هي أوزار التسبب لأن «من سن سنة سيئة عليه وزرها ووزر من عمل بها»^(١) وما في لما تسببوا مصدرية وهو دفع لما يتوهم من أنه يعارض قوله ولا تزر وازرة وزر أخرى، وفي نسخة إليها أي مضمومة إليها، وقوله من غير أن ينقص الخ دفع لما يترأى أيضاً من معارضة هذا لقوله: ﴿وما هم بحاملين من خطاياهم﴾ لأن المنفي الحمل بإزالة أنقالها عن أصحابها وهذا حمل لمثلها في الحقيقة. قوله: (سؤال تقرير) دفع لمعارضة هذا للآيات التي نفى فيها السؤال كما مر، وقوله من الأباطيل التي من جملتها هذا الوعد، وقوله بعد المبعث ظرف للبت، وهذا هو المتبادر من الفاء التعقيبية، وقد قيل إنه جميع عمره، وقوله ولعل اختيار الخ أي لم يقل تسعمائة وخمسين وكمال العدد بمعنى كونه متعيناً نصاً دون تجوز وإن صرح أهل الأصول بأن العدد مطلقاً نص، لا يحتمل زيادة ونقصاً وللشافعية خلاف فيه لكن الاحتياط، ودفع التوهم لا ينافيه مع أن هذا أخصر وأعذب وقوله من تخييل طول المدة عبر بالتخييل لأنه في أول قرعه للسمع، وبعد الاستثناء لا يبقى احتمال وقوله فإن المقصود الخ تعليل لتخييل طول المدة، والدلالة على كمال العدد، وقوله المميزين بالثنية يعني سنة وعماماً والنكته في اختيار السنة أولاً لأنها تطلق على الشدة والجذب بخلاف العام فناسب اختيار السنة لزمان الدعوة لما قاساه فيها ويكابده بمعنى يتحملة ويقاسيه. قوله: (طوفان الماء الخ) إشارة إلى ما قاله الراغب من أن معنى الطوفان كل ما طاف أي أحاط بالإنسان لكثرت، وقوله لما طاف أي هو اسم لما طاف ماء كان أو غيره لكنه غلب في الماء كما هو المراد هنا، وقوله نصفهم ذكور هو على الأقوال كلها، وقوله أي السفينة

عطف على نوحاً أو نصب بإضمار اذكر، وقرئ بالرفع على تقدير ومن المرسلين إبراهيم ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ ظرف لأرسلنا أي أرسلناه حين كمل عقله، وتم نظره بحيث عرف الحق وأمر الناس به أو بدل منه بدل اشتغال إن قدر باذكر ﴿وَأَقْوَمُ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مما أنتم عليه ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الخير والشر، وتميزون ما هو خير مما هو شر أو كنتم تنظرون في الأمور بنظر العلم دون نظر الجهل ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ وتكذبون كذباً في تسميتها آلهة، وأدعاء شفاعتها عند الله تعالى أو تعملونها وتحتونها للإفك، وهو استدلال على شرارة ما هم عليه من حيث إنه زور باطل، وقرئ تخلقون من خلق للتكثير وتخلقون من تخلق للتكلف وأفكاً على أنه مصدر كالكذب أو نعت بمعنى خلقاً إذا إفك ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ دليل ثان

لبقائها زماناً طويلاً ولاشتمارها، والحادثة قصة نوح عليه الصلاة والسلام المفهومة مما ذكر والآية العبرة والعظة. قوله: (بإضمار اذكر) معطوفاً على ما قبله عطف القصة على القصة فلا ضير في اختلافهما خبيراً وإنشاء وقدر الخبر من المرسلين للدلالة ما بعده وما قبله عليه وقوله أرسلناه حين كمل عقله الخ إشارة إلى ما مر في الأنعام من حاجته بعدما راحق قبل البعثة لا إلى دعوة الرسالة فإنها بعد ذلك لا قبله كما هو مقتضى إذ فإن المضي بالنسبة لزمان الحكم فما قيل إن دلالة الآية على تقدم هذا القول غير مسلمة ففي الوقت سعة، أو القصد الدلالة على مبادرته إلى الامتثال تكلف ما لا داعي إليه إذ الغرض بيان فضيلته على كثير من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بما ذكر، وقوله إن قدر باذكر لأنه حينئذ لا يتعلق بالعامل بالتقدير اذكر إبراهيم، وقوله هذا. قوله: (مما أنتم عليه) أي على تقدير الخيرية فيه على زعمكم، وقيل التقدير خير من كل شيء لأن حذف المفضل عليه يقتضي العموم مع عدم احتياجه إلى التأويل إذ المراد بكل شيء كل شيء فيه خيرية فلا يتوهم احتياجه للتأويل كما قيل ويجوز كونه صفة لا اسم تفضيل. قوله: (تعلمون الخير والشر) أو تفاوت مراتب الخير فحذف المفعول للفاصلة مع دلالة المقام عليه، وقوله وتميزون الخ إشارة إلى أن المراد بعلمهما ليس إحصاء أفرادهما بل ما ذكر، وقوله أو كنتم تنظرون الخ وفي نسخة تبصرون على أنه نزل منزلة اللازم وقطع النظر عن متعلقه، وقوله وتكذبون كذباً إشارة إلى أن إفكاً منصوب على أنه مصدر لتخلقون من معناه، وقوله في تسميتها الخ لأن الكذب لا يكون في العبادة لأنها فعل ولا يوصف به إلا الخبر فصرفه إلى خير يعلم من عبادتها، وهو ما ذكر وأما كونه حكماً ضمناً تضمنته تلك التسمية كما يشير إليه كلمة في وهو أنها مستحقة للمعبودية فلا وجه له. قوله: (أو تعلمونها وتحتونها) تفسير لتخلقون من خلق إذا اخترع وأحدث عملاً وإفكاً مفعول له حينئذ لكن لا يخفى أنهم لم يعملوها لأجل الكذب، إلا أن يكون تهكماً أو هي لام العاقبة، ولذا قيل إن الأظهر كونه مفعولاً به على جعلها كذباً مبالغة، أو الإفك بمعنى المأفوك وهو الصرف عما هو عليه لأنها مصنوعة وهم يجعلونها صانعاً. قوله: (وهو استدلال على شرارة ما هم عليه الخ) يعني لما فهم

على شرارة ذلك من حيث إنه لا يجدي بطائل ورزقاً يحتمل المصدر بمعنى لا يستطيعون أن يرزقوكم، وأن يراد المرزوق وتنكيره للتعميم ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ كله فإنه المالك له ﴿وَأَعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لَهُ﴾ متوسلين إلى مطالبكم بعبادته مقيدين لما حفكم من النعم بشكره أو مستعدين للقائه بهما فإنه ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وقرئ بفتح التاء ﴿وَأَنْ تَكْذِبُوا﴾ وأن تكذبوني ﴿فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ من قبلي من الرسل فلم يضرمهم تكذيبهم، وإنما ضرب أنفسهم حيث تسبب لما حل بهم من العذاب فكذا تكذيبكم ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْأَمِينُ﴾

من قوله ذلكم خير أن ما هم عليه شر لا خير فيه أثبتة بقوله إنما الخ لخصر أعمالهم فيما هو شر محض وقوله من حيث الخ تعليل لشرارته، وقوله للتكثير الخ وهو من الخلق بمعنى الكذب وصيغة التكلف المراد بها المبالغة، وقوله في القاموس خلقه كاختلقه وتخلقه لا دلالة فيه على أن تفعل بمعنى فعل كما قيل، وقوله وإفكاً أي قرئ أفكاً بفتح الهمزة وكسر الفاء على أنه مصدر أو وصف صفة لمصدر مقدر. قوله: (دليل ثان الخ) أي دليل على أن علمهم شر لا خير فيه لتركهم عبادة الرازق القدير إلى عبادة ما لا طائل في عبادته، وقوله رزقاً يحتمل المصدر أي هو مفعول به على احتمال أن يكون مصدراً وأن يراد به المرزوق بأن يكون مصدراً بمعنى المفعول، ويحتمل على المصدرية أن يكون مفعولاً مطلقاً ليملكون من معناه، ويجوز أن يكون أصله لا يملكون أن يرزقوكم رزقاً وأن يرزقوكم مفعول به له ورزقاً مصدره كما ذكره المعرب، وقوله وتنكيره للتعميم على الوجهين لكونه مصدراً في سياق النفي وتنوينه للتحقير والتقليل. قوله: (كله) إشارة إلى أن تعريفه للاستغراق، وهو مغاير لما قبله لأنه فرد منتشر وهذا جملة الأفراد وإن كانت النكرة إذا أعيدت معرفة عيناً أي غالباً مع أنه جائز هنا أيضاً لأنهما بحسب المآل شيء واحد، وقوله متوسلين الخ أخذه من ذكره عقبه، وقوله حفكم أي أحاط بكم والشكر يزيدا ويكون سبباً لبقائها فإن المعاصي تزيل النعم، وعلى هذا فذكرهما بعد طلب الرزق لأن الأول سبب لحدوثه والثاني سبب لبقائه فتكون الجملتان ناظرتين لما قبلهما، وعلى الوجه الثاني وهو قوله أو مستعدين الخ هو ناظر لما بعده، ولذا قال فإنه الخ وعطفه بأو لتغايرهما بهذا الاعتبار فما قيل من أن الظاهر تبديل أو الفاصلة بالواو لأنه على ما ذكره لا يظهر وجه الإتيان بقوله إليه ترجعون على الأول غفلة عما ذكر، وقوله إليه ترجعون لا يلزم اتصاله بما قبله إذ يجوز فيه الاستئناف النحوي مع أنه على الأول تذييل لجملة ما سبق مما حكي عن إبراهيم أو لأوله والمعنى إليه ترجعون بالموت، ثم بالبعث لا إلى غيره فافعلوا ما أمرتكم به وما بينهما اعتراض لتقرير شرارتهن كما أشار إليه بعض المتأخرين.

قوله: (بفتح التاء) من رجع رجوعاً، والأولى من رجع رجعاً لا من أرجع لأنها لغة رديئة وتقديم إليه للفاصلة ويحتمل التخصيص، وقوله وإن تكذبوني إشارة إلى أن المفعول محذوف للعلم به، وقوله من قبلي من موصولة مفعول كذب، ومن قبل إبراهيم كنوح وهود وصالح عليهم الصلاة والسلام، وقوله فكذا تكذيبكم إشارة إلى أن ما ذكر دليل الجزاء أقيم مقامه،

الذي زال معه الشك، وما عليه أن يصدّق ولا يكذب فالآية وما بعدها من جملة قصة إبراهيم إلى قوله: فما كان جواب قومه، ويحتمل أن تكون اعتراضاً بذكر شأن النبي ﷺ، وقريش وهدم مذهبهم والوعيد على سوء صنيعهم توسط بين طرفي قصته من حيث إنّ مساقها لتسلية رسول الله ﷺ، والتنفيس عنه بأنّ أباه خليل الله صلوات الله عليهما كان ممنوناً بنحو ما مني به من شرك القوم، وتكذيبهم وتشبيه حاله فيهم بحال إبراهيم في قومه ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ من مادة وغيرها، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بالتاء على تقدير القول وقرئ يبدأ ﴿ثُمَّ يُبْدِئُ﴾ إخبار بالإعادة بعد الموت معطوف على أولم يرو إلا على يبدئ فإنّ الرؤية غير واقعة عليه، ويجوز أن تؤوّل الإعادة بأنّ ينشئ في كل سنة مثل ما كان في السنة السابقة من النبات والثمار، ونحوهما ويعطف على يبدئ ﴿إِنَّ

والجزء في الحقيقة لا يضرنّي تكذيبكم. قوله: (الذي زال معه الشك) يحتمل أنه من أبان بمعنى ظهر لأنّ ما ظهر ظهوراً تاماً لا يبقى معه الشك، ويحتمل أن يريد أنه من أبانه إذا فصله وأزاله لأنه يزيل الشك، وقوله وما عليه أن يصدّق إشارة إلى أنه حصر إضافي وقوله ويحتمل أن تكون اعتراضاً الخ والواو في قوله وأن يكذبوك الخ اعتراضية والخطاب منه تعالى أو من النبي ﷺ على معنى وقل لهم وهو ظاهر كلام المصنف، وقيل الأظهر أنه مع ما قبله اعتراض وعلى الأوّل عاطفة على ما قبلها أو على مقدر تقديره فإنّ تصدّقوني فقد ظفرتم بسعادة الدارين الخ وقوله توسط صفة قوله اعتراضاً، وقوله من حيث الخ بيان لوجه مناسبه لأنّ الاعتراض لا يكون أجنبيّاً صرفاً، والتنفيس بمعنى التفرّج بسعة الصدر وقوله ممنوناً بصيغة المفعول أي مبتلى وفعله مناه ومنه المنية. قوله: (بالتاء) أي بالتاء الفوقية في ألم تروا، وقوله على تقدير القول أي قال لهم رسلهم ولا يجوز أن يكون الخطاب لمنكري الإعادة من أمة إبراهيم أو محمد ﷺ وهم المخاطبون بقوله وإن تكذبوا لأنّ الاستفهام للإنكار أي قد رأوا وإلا فلا يلائم قوله قل سيروا الخ لأنّ المخاطبين فيها هم المخاطبون، أوّلاً يعني إن كانت الرؤية علمية فالأمر بالسير والنظر لا يناسب لمن حصل له العلم بكيفية الخلق، والمقول بأنّ الأوّل دليل لنفسي والثاني آفاقي لم يرض به المصنف لأنه مخالف للظاهر من وجوه كما قيل، وقد قيل عليه إنه تحكّم بحت وأنّ ما منعه كله في ساحة الإمكان فالحق أنّ المصنف رحمه الله بني كلامه على أنّ قوله أولم يروا على قراءة الغيبة ضميره لأمم في قوله أأم من قبلكم فكذا هو في الخطاب ليتحد معنى القراءتين، وحينئذ يحتاج لتقدير القول الأوّل ليحكّي خطاب رسلهم معهم إذ لا مجال للخطاب بدونه والاستدلال على مثله إقناعي فافهم، وقوله وقرئ يبدأ أي على أنه مضارع بدأ الثلاثي مع إبدال الهمزة ألفاً كما ذكره الهمداني. قوله: (معطوف على أولم يروا الخ) والاستفهام فيه إنكاريّ فالمعطوف والمعطوف عليه جملة خبرية وعلل امتناع عطفه على يبدئ بأنّ الرؤية إن كانت بصرية فهي واقعة على الإبداء دون الإعادة فلو عطفه عليه لم يصح، وكذا إن كانت علمية لأنّ المقصود الاستدلال بما علموه من أحوال المبدأ على المعاد لإثباته فلو كان معلوماً

ذَلِكَ ﴿الإشارة إلى الإعادة أو إلى ما ذكر من الأمرين ﴿عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ إذ لا يفتقر في فعله إلى شيء ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ حكاية كلام الله لإبراهيم أو محمد عليهما السلام ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ على اختلاف الأجناس والأحوال ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ بعد النشأة الأولى التي هي الإبداء، فإنه والإعادة نشأتان من حيث إن كلا اختراع، وإخراج من العدم والإفصاح باسم الله مع إيقاعه مبتدأ بعد إضماره في بدأ، والقياس الاقتصار عليه للدلالة على أن المقصود بيان الإعادة، وأن من عرف بالقدرة على الإبداء ينبغي أن يحكم له بالقدرة على الإعادة لأنها أهون والكلام في العطف ما مر، وقرئ النشأة كالرأفة ﴿إِنَّ اللَّهَ

لهم كان تحصيلاً للحاصل إلا أن يراد بهما الاستدلال على أن المراد بالإبداء إبداء ما نشاهده كالنبات، والثمار وأوراق الأشجار وبالإعادة إعادتها بعد فئتها في كل عام فيصح فيه العطف لكنه غير ملاق لما وقع في غير هذه الآية وبهذا التقرير سقط ما قيل إن أريد بالرؤية العلم فكلاهما معلوم، وإن أريد الأبصار فهما غير مرتبين مع أنه يجوز أن يجعل ما يجعل ما أخبر به الله تعالى لتحققه كأنه مشاهد. قوله: (الإشارة إلى الإعادة) والتذكير لتأويله بما ذكر أو بان والفعل، وهذا على التفسيرين بأن يراد على الثاني بالإعادة الإعادة الحقيقية لكونها في حكم المذكور وكذا ما بعده، وقيل الأول على الأول، والثاني على الثاني وقوله إذ لا يفتقر أي لا يحتاج ويتوقف إيجاده على شيء آخر خارج عن ذاته فلا ينافي توقفه على القدرة إن قلنا إنها مغايرة للذات، وقوله لإبراهيم متعلق بكلام وهذا على الوجهين كونه من قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام أو اعتراض. قوله: (على اختلاف الأجناس والأحوال) إشارة إلى تغاير الكيفيتين بأن الأولى باعتبار المادة وعدمها وهذه باعتبار تغاير الأجناس والأحوال ولا يضر كون الأول ملقى للأسم، وهذا لغيرهم لأنه كلما تمّ التغاير كان أكثر فائدة، وكذا ما قيل هذا عينيّ وذلك علميّ أو هذا آفاقيّ والأول أنفسيّ. قوله: (بعد النشأة الخ) النشأة والنشأة بالمد الإيجاد والخلق، وقوله من حيث إن كلا الخ هذا بناء على أن الجسد يعدم بالكلية، ثم يعاد خلقاً جديداً لا تجمع أجزاءه المتفرقة على ما فصل في الكلام. قوله: (والإفصاح باسم الله) أي إظهاره في مقام الإضمار بعد الإضمار أولاً والقياس أن يظهر ثم يضم كما في الجملة الأولى، وهو معنى قوله الاقتصار عليه وفي نسخة عكسه، وقوله للدلالة الخ لأن إسناده إلى اسم الذات معاداً صريحاً يدل على الاعتناء التام لما فيه من تكرير الإسناد والإشعار بأنه من مقتضيات الألوهية، ولأنه لا بدّ في مخالفة مقتضى الظاهر من نكتة مناسبة للمقام، وقوله وأن من عرف بالقدرة وهو الله: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٠٩] وإن كان الحكم على ضميره يفيد لكن الضمير لا يدل عليه ابتداء فهذا أنسب ولذا قال ينبغي وقوله أهون يعني فلا ينبغي لمن اعترف بالأول إنكار الثاني، فإن قلت على ما ذكر كان ينبغي فيما سبق أن ينسج على منواله قلت الأول ورد على مقتضى الظاهر فلا يحتاج للتوجيه بخلاف هذا، وأما الجواب بأن المراد من الأول ليس إثبات الإعادة لمن أنكرها فغير مسلم. قوله: (والكلام في العطف الخ) يعني أنه معطوف على سيروا ولا يضرّ تخالفهما خبراً وإنشاء

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢١﴾ لَأَنَّ قُدْرَتَهُ لِدَاثِهِ وَنِسْبَةَ ذَاتِهِ إِلَى كُلِّ الْمَمَكِّنَاتِ عَلَى سِوَاءِ فَيَقْدِرُ عَلَى النِّشْأَةِ الْآخَرَى كَمَا قَدَرَ عَلَى النِّشْأَةِ الْأُولَى ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ تَعْدِيْبِهِ ﴿وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ رَحْمَتِهِ ﴿وَالَّذِينَ تَقَلَّبُوا مِن بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ تَرَدُّونَ ﴿وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ﴾ رَيْبِكُمْ عَنِ إِدْرَاكِكُمْ ﴿فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنْ قَضَائِهِ بِالتَّوَارِي فِي الْأَرْضِ، أَوْ الْهَيْبُوطِ فِي مَهَاوِيهَا وَالتَّحَصُّنِ فِي السَّمَاءِ أَوْ الْقَلَاعِ الذَّاهِبَةِ فِيهَا، وَقِيلَ وَلَا مِنْ فِي السَّمَاءِ كَقَوْلِ حَسَانَ:

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيُنْصِرُهُ سِوَاءِ
﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَحْرُسُكُمْ مِنْ بَلَاءِ يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَيُدْفَعُهُ عَنْكُمْ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِقَائِنَتِ اللَّهِ﴾ بِدَلَالَتِ وَحِدَانِيَّتِهِ أَوْ بِكُتْبِهِ ﴿وَلِقَائِيهِ﴾ بِالْبَعْثِ ﴿أُولَئِكَ يَسْأَلُونَ مِنْ رَحْمَتِي﴾ أَيَّ يَبِاسُونَ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَعَبَّرَ عَنْهُ

فإنه جائز بعد القول وما له محل من الإعراب لأنه لا يصلح موقعا للنظر إن كان بمعنى التفكير لأن التفكير في الدليل لا في النتيجة فإن كان النظر بمعنى الأبصار فظاهر والرأفة بالمد مصدر كالسماحة بمعنى الرأفة، وهي الشفقة وقوله لأن قدرته لذاته يعني أنها صفة ذاتية ثابتة بمقتضى الذات، وجميع الممكنات لتجانسها بالذات بالإمكان مستوية لديه، وقوله من يشاء تعديبه لأن مفعول المشيئة يقدر من جنس ما قبله وحذفه كاللازم احترازاً من العبث وهذه الجملة مستأنفة لبيان ما بعد النشأة الآخرة، وقوله وإليه تقلبون تقرير للإعادة وتوطئة لما بعده. قوله: (عن إدراككم) الإدراك معناه اللحوق، والمراد أن يدرككم عذابه والتواري الاستتار، وقوله أو الهبوط أي النزول، والمهاوي جمع مهواة وهي البقعة المنخفضة جداً كالبئر، والمراد مكان بعيد الغور والعمق بحيث لا يوصل إليه، وإن كان يرى من فيه ولذا عطفه بأو فلا وجه لما قيل، أن الأظهر العطف بالواو كما في بعض النسخ ولا حاجة لتأويله بجهة السفلى، وقوله أو القلاع فالمراد بالسماة ما ارتفع، وقوله الذاهبة فيها أي المرتفعة في جهتها. قوله: (وقيل ولا من في السماء) يعني أنه حذف منه اسم موصوف هو مبتدأ محذوف الخبر والتقدي ولا من في السماء بمعجزه والجملة معطوفة على جملة أنتم بمعجزين في الأرض، ووجه ضعفه ظاهر لما فيه من حذف الموصوف مع بقاء صلته وهو ضعيف وحذف الخبر أيضاً مع عدم الحاجة إليه. قوله: (كقول حسان رضي الله عنه) من قصيدة أجاب بها أبا سفيان لما هجا النبي ﷺ قبل إسلامه، والتقدير ومن يمدحه الخ والحذف فيه ظاهر لأنه لو عطف على صلة من الأولى كان الهاجي والمداح شخصاً واحداً، ولا يصح الإخبار عنه بسواء لما فيه من مساواة الشيء لنفسه، إلا أن يجعل الموصول عبارة عن اثنين أو فريقين وهو خلاف الظاهر أيضاً، وقد قيل إنه ضرورة فلا يقاس عليه مع أن ابن مالك اشترط في جوازه عطفه على موصول آخر كما في البيت. قوله: (يحرصكم ويدفعه) لف ونشر فالأول تفسير لولي بمعنى من يلي جانب الخوف بالحراسة، والثاني لتصير وقوله من الأرض، ومن السماء أخذه مما قبله، وقوله بدلائل الخ إشارة إلى أن الآيات بمعنى العلامات أريد بها الدلائل أو ظاهرها وفسر اللقاء بالبعث، ولم يفسره بالرؤية لعدم مناسبتها للمقام، واليأس انقطاع الطمع بعد الرجاء فأريد به مطلق انقطاع

بالماضي للتحقق، والمبالغة أو أيسوا في الدنيا لإنكار البعث والجزاء ﴿وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بكفرهم ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ قوم إبراهيم له وقرئ بالرفع على أنه الاسم والخبر ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ وكان ذلك قول بعضهم لكن لما قبل منهم ورضي به الباقون أسند إلى كلهم ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ أي فقدفوه في النار فأنجاه الله منها بأن جعلها عليه برداً وسلاماً ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ في إنجائه منها ﴿لَآيَاتٍ﴾ هي حفظه من أذى النار، وإخمادها مع عظمها في زمان يسير وإنشاء روض مكانها ﴿لِقَوْمٍ يُوَسِّتُونَ﴾ لأنهم المنتفعون بالتفحص عنها، والتأمل فيها ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِثْلَ اللَّهِ فَأَنْتُمْ مِثْلُ اللَّهِ أَوْ تَنْتَظِرُونَ﴾ أي لتتواذوا بينكم، وتتواصلوا لاجتماعكم على عبادتها وثاني مفعولي اتخذتم محذوف ويجوز أن تكون مودة المفعول الثاني بتقدير مضاف أو بتأويلها بالمودودة أي اتخذتم أوثاناً سبب المودة بينكم، وقرأها نافع وابن عامر وأبو بكر منونة ناصبة بينكم، والوجه ما سبق وابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس مرفوعة مضافة على أنها خبر مبتدأ محذوف أي هي مودودة أو سبب مودة بينكم، والجملة صفة أوثاناً أو خبر أن على أن ما مصدرية أو موصولة، والعائد محذوف وهو المفعول الأول وقرئت مرفوعة منونة ومضافة بفتح بينكم كما قرئ لقد تقطع بينكم، وقرئ إنما مودة بينكم ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ

الطمع أو هو على حقيقته لظنهم ذلك، والمبالغة لجعل اليأس كأنه مضى وانقطع فتدبر. قوله: (أو أيسوا في الدنيا) كأنه جعل ذلك الإنكار يأساً بالقوة على حد قوله فما أصبرهم على النار أي أجراهم على المعصية. قوله: (وكان ذلك قول بعضهم) لبعض لبعد قولهم له جميعاً ولثلاث يتحد الأمر، والمأمور وإسناد ما صدر من البعض إلى الكل والمراد بالقتل ما كان بسيف ونحوه فتظهر مقابلة الإحراق له، ولا حاجة إلى جعل أو بمعنى بل، واشترط الرضا فيه مرّ تحقيقه، وقوله قبل منهم من القبول وفي نسخة قيل فيهم وقوله فقدفوه إشارة إلى أن الفاء فصيحة، وقوله وإخمادها أي إطفائها في مقدار طرفة عين بحيث لا تؤذيه ولكن أحرقت وثاقه لينحل، وهذا لا ينافي جعلها برداً وسلاماً لأنه بعده أو المراد بالإخماد عدم التأثير أو هما روايتان، وقد قيل: إنه أنبت له فيها زهر وجعلت روضة أنيقة، وقوله في زمان يتعلق بالإخماد. قوله: (لتتواذوا) يعني أنه مفعول له وقوله لاجتماعكم على عبادتها بيان لحاصل المعنى المراد، وقوله محذوف تقديره آلهة وجوز أن يكون متعدياً لواحد من غير تقدير كاتخذتم العجل، ورد بأنه مما حذف مفعوله أيضاً وقوله بتقدير مضاف أي ذات مودة وترك لشهرته، ويجوز جعلها نفس المودة مبالغة، وقوله أي اتخذتم أوثاناً سبب المودة تفسير له على الوجهين لا بيان لتقدير المضاف حتى يكون واقعاً في غير موقعه لأنه ينبغي تقديمه على التأويل الثاني، أو تأخير الأول وأورد عليه أنه كان ينبغي أن يقول سبب مودة بالتنكير لثلاث يكون المفعول الأول نكرة والثاني معرفة وهو غير جائز لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر وفيه نظر. قوله: (والوجه) أي على هذه القراءة في إعرابه ما سبق من كونه مفعولاً له أو مفعولاً ثانياً الخ، وبينكم منصوب بمودة أو

بَعْضُكُمْ يَبْغِضُ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَي يَقُومُ التَّنَاكُرُ وَالتَّلَاعُنُ بَيْنَكُمْ أَوْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنِ الْأَوْثَانِ عَلَى تَغْلِيْبِ الْمَخَاطِبِينَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضَلَالًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٨٢] ﴿وَمَا أَوْلِيَكُمْ الْآثَارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَصْرِيكَ﴾ يَخْلُصُونَكُمْ مِنْهَا ﴿فَقَامَنَّ لِلَّهِ لُوطٌ﴾ هُوَ ابْنُ أُخْتِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ وَقِيلَ إِنَّهُ آمَنَ بِهِ حِينَ رَأَى النَّارَ لَمْ تَحْرِقْهُ ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ مِنْ قَوْمِي ﴿إِلَى رَبِّي﴾ إِلَى حَيْثُ أَمَرَنِي رَبِّي ﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ﴾ الَّذِي يَمْنَعُنِي مِنْ أَعْدَائِي ﴿الْمَكِيدُ﴾ الَّذِي لَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِمَا فِيهِ صَلَاحِي، رَوَى أَنَّهُ هَاجَرَ مِنْ كَوْثِي مِنْ سَوَادِ الْكُوفَةِ مَعَ لُوطٍ وَامْرَأَتِهِ سَارَةَ ابْنَةَ عَمِّهِ إِلَى حِرَانَ، ثُمَّ مِنْهَا إِلَى الشَّامِ فَتَرَكَ قَلْسَطِينَ وَنَزَلَ لُوطٌ سِدُومَ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ وَلِدَا وَنَافِلَةً حِينَ آيَسَ مِنَ الْوِلَادَةِ مِنْ عَجُوزٍ عَاقِرٍ وَلِلذَلِكَ لَمْ يَذَكَرْ إِسْمَاعِيلَ ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النَّبِيَّةَ﴾ فَكَثُرَ مِنْهُمْ الْأَنْبِيَاءُ ﴿وَالْكِتَابَ﴾ يَرِيدُ بِهِ الْجِنْسَ

صفة له، وقوله والجملة الخ ويجوز كونها المفعول الثاني، وإذا كانت ما مصدرية أو موصولة بموودة أو صفة له، وقوله والجملة الخ ويجوز كونها المفعول الثاني، وإذا كانت ما مصدرية أو موصولة فموودة خير بالتأويل السابق وفتح بينكم لبنائه لإضافته للمبني فمحلله الجرّ، وتقطع بينكم بالفتح في قراءة لما ذكر، وهو قول الأخفش ولم يذكره المصنف رحمه الله في تفسيرها، وقراءة إنما موودة بينكم بالإضافة، وجرّ بين قراءة ابن مسعود رضي الله عنه، وقد وقع في نسخة وقرأ ابن مسعود. قوله: (يقوم التناكر والتلاعن) أي يظهر وهو تفسير للكفر، وقوله أو بينكم وبين الأوثان وهو المناسب لجعلها موودة وفيه تغليب الخطاب وضمير العقلاء، وقوله ابن أخته هو رواية، ومرّ في الأعراف أنه عمّ لوط عليهما الصلاة والسلام وهي رواية أخرى فلا تنافي بين كلاميه وفي جامع الأصول إنه ابن أخيه هاران بن تارح، وقد قيل إنّ التاء الفوقية هنا تصحيف فيوافق ما في الأعراف فتأمل، وقوله وأول من آمن به أي بنوّة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وإن كان مؤمناً قبل ذلك، وقوله وقيل الخ مرضه لضعفه رواية ودراية لأنه يقتضي عدم إيمانه قبل، وهو غير لائق بلوط عليه الصلاة والسلام، وضمير قال إني مهاجر لإبراهيم عليه الصلاة والسلام لثلاثا يلزم التفكيك. قوله: (من كوني) بضم الكاف والمثلثة والقصر بللدة بالعراق ومحلّه بمكة، وقال ابن خالويه رحمه الله إنها اسم مكة فلذا أضافها لسواد الكوفة لتتميز عن غيرها، ويحتمل سواد أن يكون عطف بيان لها أو بدلاً، والسواد الناحية، وسدوم اسم قرية لوط عليه الصلاة والسلام ودالها معجمة ومهملة. قوله: (ووهبنا) معطوف على ما قبله ولا حاجة إلى عطفه على مقدّر كأصلحنا أمره، والنافلة تقدّم تفسيرها، وقوله ولذلك لم يذكر إسماعيل عليه الصلاة والسلام أي لأنه في مقام الامتنان وذكر الإحسان وذلك بهما لما ذكر بخلاف إسماعيل عليه الصلاة والسلام، وكأنه لم يرتض ما في الكشاف من أنه ذكر ضمناً وتلويحاً بقوله: ﴿وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب﴾ ولم يصرّح به لشهرة أمره وعلوّ قدره خصوصاً والمخاطب نبينا ﷺ وهو من أولاده وأعلم به، وقيل إنه لا يناسب ذكره هنا أيضاً لأنه ابتلى بفراقه ووضع بمكة دون أنيس له، ولا ينافي ما ذكره المصنف قوله الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل لأنه لا يدل على أنه كان في سنّ العقر فتأمل. قوله: (يريد به الجنس

ليتناول الكتب الأربعة ﴿وَمَا يَنْتَهُ أَجْرُهُ﴾ على هجرته إلينا ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ بإعطاء الولد في غير أوانه، والذرية الطيبة واستمرار النبوة فيهم وانتماء أهل الملل إليه، والشأن والصلاة عليه آخر الدهر ﴿وَلَقَدْ فِي الآخِرَةِ لِمَنِ الصَّالِحِينَ﴾ لفي عداد الكاملين في الصلاح ﴿وَلَوْطًا﴾ عطف على إبراهيم أو على ما عطف عليه ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَنْتَوْنَ الْفٰحِشَةُ﴾ الفعلة البالغة في القبح، وقرأ الحرميان وابن عامر، وحفص بهمزة مكسورة على الخبر والباقون على الاستفهام، وأجمعوا على الاستفهام في الثاني ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ استئناف مقرر لفاحشيتها من حيث إنها مما اشمازت منه الطباع، وتحاشرت عنه النفوس حتى أقدموا عليها لخبث طبيعتهم ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقَاطِعُونَ السَّبِيلَ﴾ وتعرضون للسبالة بالقتل، وأخذ المال أو بالفاحشة حتى انقطعت الطرق أو تقطعون سبيل النسل بالإعراض عن الحرث وإتيان ما ليس بحرث ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَكَاحِكُمْ﴾ في مجالسكم الخاصة بأهلها، ولا يقال النادي إلا لما فيه أهله ﴿الْمُنْكَرُ﴾ كالجماع والضراط وحل الإزار وغيرها من القبائح عدم مبالاة بها، وقيل الخذف ورمي البنادق ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾

السخ) المراد الجنس على سبيل الاستغراق فإنَّ الجنس صادق عليه فلا يرد عليه أنَّ الجنس يتحقق في ضمن فرد فلا يتحقق الشمول مع أنَّ تقديم في ذريته يفيد القصر، وقصر الجنس يستلزم اختصاص جميع الأفراد كما مرّ، وقوله: واستمرار النبوة قيل إنه يفهم من قصر النبوة فالعطف يأباه، والجواب ما مرّ وقوله واللاة عليه آخر الدهر أي إلى آخر الدهر وهو قولنا كما صليت على إبراهيم في الصلاة، وقوله لفي عداد الكاملين في الصلاح مرّ تحقيقه. قوله: (إعطاء الولد في غير أوانه) فهو وما بعده من التعميم بعد التخصيص كأنه لما عدد ما أنعم به عليه من النعم الدينية والدنيوية قال وجمعنا له مع ما ذكر خير الدارين، وعطف العام على الخاص كثير في القرآن فلا وجه للاعتراض عليه بأنه يأباه العطف، وقيل كون ذلك في مقابلة هجرته إلى الله لم يفهم مما سبق، وفيه نظر لأنه وإن لم يفهم منه فهو مطلق صادق عليه. قوله: (عطف على إبراهيم) على الوجهين وآثره لأنه قرن به في أكثر المواضع أو هو معطوف على ما عطف عليه، وهو نوحاً لتقدمه، وقوله البالغة في القبح من تاء المبالغة والاستفهام للإنكار والثاني ما بعده، وقوله استئناف أو حال أي مبتدعين لها غير مسبوقين بها لا صفة واشمازت بمعنى نفرت، وقوله لخبث طبيعتهم أي طبيعتهم والطينة تستعار لها لأنها أصل خلق منها فالطبيعة المجبول عليها تشابهها والسبالة أبناء السبيل، وقوله أو بالفاحشة عطف على قوله بالقتل أي تقطعون الطرق بسبب تكليف الغرباء، والمآزة ذلك والفاحشة السابقة ما يفعلونه بقومهم من غير إكراه فلا تكرر في هذا مع ما مرّ، والمراد بالحرث النساء كما في قوله: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢٣] وهو استعارة مرّ تحقيقها. قوله: (الخذف) بالخاء والذال المعجمتين هو لعبة يرمى فيها الحصى الصغار بطرفي الإبهام والسبابة، والبنادق جمع بندق وبنذقة بضم الباء معرب حصى مدور من الطين يلعب به أو الجلوز الذي يلعب به أيضاً كما هو معروف عند أهل البطالة والقمار. قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ (السخ) هذا

أَقْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣٠﴾ في استقبح ذلك أو في دعوى النبوة المفهومة من التوبيخ ﴿قَالَ رَبِّ أَنْصُرْنِي﴾ بإنزال العذاب ﴿عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ﴾ بابتداع الفاحشة، وسنها فيمن بعدهم، وصفهم بذلك مبالغة في استنزال العذاب وإشعاراً بأنهم أحقاء بأن يعجل لهم العذاب ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ ﴿٣١﴾ بالبشارة بالولد والنافلة ﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ قرية سدوم، والإضافة لفظية لأن معنى على الاستقبال ﴿إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ تعليل لإهلاكهم بإصرارهم وتماديهم في ظلمهم الذي هو الكفر، وأنواع المعاصي ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ اعتراض عليهم بأن فيها من لم يظلم أو معارضة للموجب بالمانع، وهو كون النبي بين أظهرهم ﴿قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّاهُ وَأَهْلَهُ﴾ تسليم

الحصر لا ينافي ما وقع في الأعراف والنمل من قوله: ﴿فما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوا آل لوط من قريبتكم﴾ [سورة النمل، الآية: ٥٦] لأن كلا من الحصرين بالإضافة إلى الجواب الذي يرجوه في متابعتة، أو أن هذا صدر عنهم في مقام ومرة ولم يصدر عنهم غيره فيه وذلك كذلك، وأما كون أحدهما أولاً وذاك بعده فتعيينه مما لا يوقف عليه أو أن هذا جواب القوم له إذ نصحهم، وذاك جواب بعضهم لبعض إذ تشاوروا في أمره. قوله: (أو في دعوى النبوة المفهومة من التوبيخ) المعلوم من الاستفهام الإنكاري والمفهومة صفة للدعوى، وقوله بإنزال العذاب كأنه كان طلبه وتوعددهم به، وسنها أي جعلها سنة سيئة وطريقة لهم ابتدعوها، وقوله وصفهم بذلك أي بكونهم مفسدين دون أن يقول قومي والمبالغة كما في شرح الكشاف بوصفهم بالحمل للناس على الفساد مما ابتدعوه وسنوه، والكافر إذا وصف بالفسق أو الفساد كان محمولاً على غلوه والتمرد، وتعجيل العذاب لإزالة الفساد. قوله: (بالبشارة بالولد والنافلة) يعني في قوله فبشرناها بإسحق ومن وراء إسحق يعقوب، واعترض عليه بأن يعقوب ليس معمولاً للبشارة حتى يكون مبشراً به لكن ذكره في سياقها مشعر به، ولا يلزم كون فعل البشارة عاملاً فيه وقد تقدّم الكلام عليه فانظره ثمة، وقوله هذه القرية يفهم منه أنها كانت قريبة من محل إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وقوله والإضافة لفظية أي إضافة مهلكو وليس في ذكر هذا كثير فائدة وأما جعلها معنوية لتنزيلها منزلة الماضي لتحققها مبالغة فمما لا داعي له. قوله: (بإصرارهم وتماديهم) متعلق بتعليل، وهو مأخوذ من كان الدالة على الاستمرار ومن اسم الفاعل أيضاً، وقال إن أهلها دون أنهم مع أنه أظهر وأخصر تنصيصاً على اتفاقهم على الفساد، وأما دلالة على أن منشأ فساد جبلتهم خبت طبيعتهم إذ المراد بأهل القرية من نشأ بها فلا يتناول لوطاً عليه الصلاة والسلام ففيه خفاء، وبعد مع أن استثناءه منهم ياباه إلا أن يكون احتراساً فتأمل. قوله: (اعتراض عليهم الخ) بناء على أن المتبادر من إضافة الأهل لها العموم، وقيل عليه إنه غفلة عما مرّ من أنه يفهم من أهلها من نشأ بها ليخرج لوط عليه الصلاة والسلام، وقد مرّت الإشادة إلى دفعه مع أن أهلها كل من سكن بها وإن لم يكن تولده بها، وهو لكمال شفقتة عليه السلام وإن لم يغفل عما مرّ احتاط فيه كما في قصة نوح عليه الصلاة والسلام، وابنه فطلب التنصيص عليه ليطمئن قلبه. قوله: (أو معارضة للموجب) بالفتح والكسر وهو الهلاك أو

لقوله: مع ادعاء مزيد العلم به وأنهم ما كانوا غافلين عنه، وجواب عنه بتخصيص الأهل بمن عداه وأهله أو تأقبت الإهلاك بإخراجهم منها، وفيه تأخير البيان عن الخطاب ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَيْرِ﴾ الباقيين في العذاب أو القرية ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا مِنِّي بِيَوْمِ﴾ جاءت المساء، والغم بسببهم مخافة أن يقصدهم قومه بسوء وأن صلة لتأكيد الفعلين واتصالهما: ﴿وَضَافَ بِهِمْ ذُرْعًا﴾ وضاق بشأنهم، وتدبير أمرهم ذرعه أي طاقته كقولهم: ضاقت يده وبإزائه رحب ذرعه بكذا إذا كان مطيقاً له وذلك لأن طويل الذراع ينال ما لا يناله قصير الذراع ﴿وَقَالُوا﴾ لما رأوا فيه أثر الضجرة ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ على تمكنهم منا ﴿إِنَّا مُتَجَوِّكُومٌ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتِكَ كَانَتْ مِنَ الْغَيْرِ﴾ وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب

ما يقتضي هلاك أهلها بالمانع، وهو أنه بين أظهرهم من لم يتصف بصفتهم فلا وجه للعموم، وقوله تسليم لقوله أي في لوط، وقوله مزيد العلم به أي بمن ذكر من لوط وأهله أو بلوط فالمزيد في الكمية أو الكيفية والظاهر الثاني والحمل على التخصيص إن حمل قوله على الاعتراض على العموم، والتأقبت إما تحديد المهلكين وتبيينهم، أو بيان وقت إهلاكهم بوقت لا يكونون فيهم، وهذا معطوف على تخصيص وناظر إلى المعارضة، وقوله وإنهم الخ أي يريدون لإنجائه فليس مكرراً مع ما قبله. قوله: (وفيه تأخير البيان عن الخطاب) أي فيما ذكر في هذه القصة في النظم لأنهم قالوا مهلكوا أهلها من غير بيان للمراد من الأهل أهو الجميع أو من عد الوطأ وأهله ثم بينوه بعد ذلك فإن أراد المصنف أن ما ذكر يدل على جواز تأخيره في الجملة فله وجه، وإن أراد الرد على الحنفية فليس بوارد لأن الممنوع تأخيره عن وقت الحاجة، وهذا ليس كذلك مع أنه حكاية لما وقع في غير شرعنا وأما رده بأنه ليس خطاباً أصولياً أي حكماً شرعياً غير مستقيم لأنه لا يخصه كما ذكر في قصة ابن الزبيري في الأصول فانظره، وقوله في العذاب ناظر للتخصيص وما بعده للتأقبت فهو لف ونشر، ويجوز التعميم فيها. قوله: (جاءته المساء) إشارة إلى أن النائب عن الفاعل ضمير المصدر والغم تفسير للمساء وبسببهم إشارة إلى أن الباء سببية، وقوله مخافة الخ بيان لوجه غمه وسببه، وقوله وأن صلة أي زائدة وفائدتها تأكيد الفعلين أي شرط لما وجوابها، واتصالهما بالجر معطوف على تأكيد والاتصال مدلول لما أي هي مزيدة لتأكيد الكلام التي زيدت فيه فتؤكد الفعلين، واتصالهما المستفاد من لما فسقط ما اعترض به في المغني من أن الزائد إنما يفيد التأكيد كما فصلناه في نكت المغني. قوله: (بشأنهم الخ) إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدراً، وقوله ذرعه إشارة إلى أن التمييز محوّل عن الفاعل، وقوله قصير الذراع إشارة إلى أن الضيق مجاز في القصر وأن ضيقه وسعته كناية عن القدرة وعدمها كما صرح به الزمخشري في سورة هود وقيل إن الذرع مجاز مفرد للطاقة، وقيل إن ضاق ذرعه استعارة تمثيلية ولكل وجه، وقوله وبإزائه أي مقابله فهو ضده. قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا﴾ معطوف على شيء أو على مقدر أي قالوا إنا نرسل ربك كما صرح به في هود وقوله: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ ما وقع في الفروق من الفرق بين الحزن والخوف بأن الحزن للواقع والخوف للمتوقع على فرض صحته أكثر، وعليه فالتمكن

لننجينه ومنجوك بالتخفيف ووافقهم أبو بكر وابن كثير في الثاني وموضع الكاف جرّ على المختار ونصب أهلك بإضمار فعل أو بالعطف على محلها باعتبار الأصل ﴿إِنَّا مُزْلِمُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ عذاباً منها سمي بذلك لأنه يقلق المعذب من قولهم ارتجز إذا ارتجس أي اضطرب، وقرأ ابن عامر منزولون بالتشديد ﴿يَمَا كَأُتُوْا يَفْسُقُونَ﴾ بسبب فسقهم ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً﴾ هي حكايتها الشائعة أو آثار الديار الخربة، وقيل الحجارة الممطورة فإنها كانت باقية بعد، وقيل: بقية أنهارها المسوذة ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ يستعملون عقولهم في الاستبصار والاعتبار، وهو متعلق بتركنا أو آية ﴿وَالِئِنَّ مَدِيْنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ وافعلوا ما ترجون به ثوابه فأقيم المسبب مقام السبب، وقيل إنه من الرجاء بمعنى الخوف ﴿وَلَا تَقْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾ الزلزلة الشديدة وقيل صيحة جبريل لأن القلوب ترجف لها ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ﴾ في بلدهم أو دورهم ولم يجمع لأمن اللبس ﴿جَنِيْمِينَ﴾ باركين على

لم يقع فلذا قيل على تعليلية أو المراد على ظنّ تمكنهم منا ولا حاجة إليه لما مرّ، وما قيل من أنّ الحزن والخوف اندفع بإعلامهم أنهم رسل الله ليس بشيء لأنه لا دليل على تقدّم الإخبار عن النهي، والواو لا تقتضي ترتيباً مع أنه يجوز أن يكون لتأنيسه وتأكيده ما أخبروه به ونحوه. قوله: (وموضع الكاف جرّ) بالإضافة ولذا حذفت النون، وقيل إنّ محلها نصب وحذف النون لشدة اتصال الضمير به، ولا مانع من أن يكون لها محلان جرّ ونصب والفعل المقدر ننجي والأصل منجون أهلك وقوله كانت من الغابرين مستأنفة وقد تقدّم الكلام فيه وفي الاستثناء مفصلاً. قوله: (عذاباً) هذا معناه بحسب عرف اللغة وأصل معناه الاضطراب فسمي به أي أطلق عليه لما ذكر، وقوله بسبب فسقهم إشارة إلى أنّ الباء سببية وما مصدرية والمراد فسقهم المعهود المستمرّ لأنّ ما المصدرية موصولة فتفيد العهد في الجملة وكان لا سيما إذا دخلت على المضارع فتفيد الاستمرار وهذا من الإضافة التقديرية والآية بمعنى العلامة وضمير منها للقرية أو للفعلة، وأنهارها معروفة إلى الآن، ولا ينافيه كونها خربت وقوله يستعملون إشارة إلى أنه منزل منزله اللازم والمراد بالتعلق ما يعم النحوي والمعنوي وإلا ظهر تعلقه ببينة، وقوله وإلى مدين متعلق بأرسلنا مقدراً وهو يؤيد عمله أو تقديره فيما مرّ. قوله: (وافعلوا ما ترجون به ثوابه) ضمير به عائد لما وضمير ثوابه لليوم وهو إشارة إلى تقدير مضاف أو إلى المراد منه بقرينة الرجاء على معناه المتبادر منه أو هو من إطلاق الزمان على ما فيه وما قيل من أنّ الأمر برجائه أمر بسببه اقتضاء بلا تجوّز فيه بعلاقة السببية كما أشار إليه المصنف لا يخالف كلام أهل العربية كيف وأهل الأصول ذكروه في النصوص القرآنية لأنه إمّا تقدير لقرينة عقلية كما في أعتق عبدك عني أو دلالة التزامية، ولا تكلف في الوجهين كما توهم وكون الرجاء بمعنى الخوف مما أثبتته أهل اللغة كما هو مشهور، ومفسدين حال مؤكدة لأنّ العثو الفساد وترجف بمعنى رجفت. قوله: (في بلدهم) لأنّ الدار تطلق على البلد، ولذا قيل للمدينة دار الهجرة أو المراد مساكنهم وأقيم فيه الواحد مقام الجمع لا من اللبس لأنهم لا يكونون في دار واحدة، وباركين

الركب ميتين ﴿وَعَادَا وَثَمُودًا﴾ منصوبان بإضماراً اذكر أو فعل دل عليه ما قبله مثل أهلكتنا، وقرأ حمزة وحفص ويعقوب وثمود غير منصرف على تأويل القبيلة ﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَكِينِهِمْ﴾ أي تبين لكم بعض مساكنهم أو إهلاكهم من جهة مساكنهم إذا نظرتم إليها عند مروركم بها ﴿وَوَزَّيْنَا لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَلَهُمْ﴾ من الكفر والمعاصي ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ السوي الذي بينته الرسل لهم ﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾ متمكنين من النظر والاستبصار، ولكنهم لم يفعلوا أو متبينين أن العذاب لا حق بهم بأخبار الرسل لهم، ولكنهم لجوا حتى هلكوا ﴿وَقَرُونَا وَفَرَّغْنَا وَهَمَكْنَا﴾ معطوفون على عاداً وتقديم قارون لشرف نسبه ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَلَسَّكَرًا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَاقِيَةً﴾ فائتين بل أدركهم أمر الله من سبق طالبه إذا فاته ﴿فَكَلَّا﴾ من المذكورين ﴿أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِمْ﴾ عاقبناه بذنبه ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا﴾ ريحاً عاصفاً فيها حصباء، أو ملكاً رماه بها كقوم لوط ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ﴾ كمدين وثمود ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ حَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ﴾ كقارون ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْرَقْنَا﴾

بالباء الموحدة من البروك وهو الجثو على الركب والمراد ميتين مجازاً. قوله: (منصوبان بإضمار اذكر) أي بإضمار فعل من هذه المادة، وهو اذكروا كما مر والمراد ذكر قصتهما أو هو على ظاهره وجملته، وقد تبين الخ حالية فلا يقال إنه لا يلائمه أو أنه على تقدير القول أي، وقل قد تبين الخ أو قائلاً قد مررت على ديارهم في أسفاركم، وقد تبين الخ حتى يقال إنه تعكيس للأمر وتمحل لتنزيل المقرر على الموهوم المقدر كما قيل وقوله ما قبله هو أخذتهم الرجفة، وعطفه على ضميره بإياه المعنى.

قوله: (بعض مساكنهم) فمن تبعيضية وفيما بعده ابتدائية، وقيل سببية وقوله إذا نظرتم بيان لطريق التبيين لا لأنه للاستمرار كما في قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤] والتزيين مرّ تحقيقه، وقوله السوي أي المستقيم إشارة إلى أن التعريف عهدي وحمله على الاستغراق حصراً له في الموصل إلى النجاة تكلف. قوله: (متمكنين من النظر) إشارة إلى أنه مجاز من قبيل التعبير بالفعل عن القدرة عليه كإطلاق المسكر على الخمر قبل شربها وأصله طلب البصر أو البصيرة، ويجوز أن يكون المعنى كانوا من أولي البصيرة، وإن لم يبصروا وهو قريب مما ذكر وقوله أو متبينين الخ فمفعوله محذوف، والضمير لعاد وثمود لا لأهل مكة كما توهم، وقوله لجوا أي داموا على اللجاج والعناد، ومنه المثل لج حتى حج أي غلب. قوله: (وتقديم قارون لشرف نسبه) بقرابته من موسى عليه الصلاة والسلام كما مرّ وشرفه بإيمانه في الظاهر وعلمه بالتوراة وغيرها فتقديمه في مقام الغضب أدل على أنه لا يفيد شيء وينقذ من غضب الله مع الكفر فلا يرد أن قصد التشريف لا يناسب المقام الممهد لبيان مظاهر الغضب بالكفر، والاستكبار كما قيل، ولو قيل إن التقديم لأن المقصود تسلية النبي ﷺ فيما لقي من قومه لحسداهم له وقارون كان من قوم موسى عليه الصلاة والسلام، وقد لقي منه ما لقي أو كان من أبصر الناس وأعلمهم بالتوراة ولم يفده الاستبصار فهو مناسب لما قبله، كان

كقوم نوح وفرعون وقومه ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ ليعاملهم معاملة الظالم فيعاقبهم بغير جرم إذ ليس ذلك من عادته عز وجل ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بالتعريض للعذاب ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ﴾ فيما اتخذوه معتمداً ومتكلاً ﴿كَمَثَلِ الْفَكْرِينِ﴾

وجهاً وجبهاً وأيضاً هلاكه كان قبل هلاك فرعون وهامان فتقدمه على وفق الواقع، وأما توسيط عذابه فلمناسبته للغرق في كون كل منهما عذاباً سفلياً، وقوله من سبق الخ أي مأخوذ منه، وقوله كقوم لوط عليه الصلاة والسلام في نسخة وعاد وفي الكشف الحاصب لقوم لوط، والمراد ما رموا به ومثله يكون مع ريح عاصف فلا إشكال فيه والحاصب إما صفة الريح أو الملك، وقوله كقوم نوح عليه الصلاة والسلام لسبق ذكرهم في هذه السورة وتركهم لعدم ذكرهم هنا فله وجه ولا إشكال فيه كما توهم. قوله: (ليعاملهم معاملة الظالم) يعني أنّ هذه الهيئة بمقتضى وعده لا أنه لو وقع كان ظملاً لأنه مالك الملك يتصرف فيه كما شاء فله أن يثيب العاصي، ويعذب المطيع على مذهب أهل الحق، والتعرض للعذاب مجاز عن فعل ما يقتضيه. قوله: (فيما اتخذوه الخ) يتعلق بمثل، وكذا قوله فيما نسجته والمعتمد والمتكل من يعتمد ويتكل عليه آلهة أو غيرها، والمثل بمعنى الصفة العجيبة أو بمعنى الشبه كما مرّ والوهن والخور بفتح الخاء المعجمة والواو والراء المهملة كلاهما بمعنى الضعف، أعلم أنه قال في الكشف الغرض تشبيه ما اتخذوه متكلاً ومعتمداً في دينهم وتولوه من دون الله بما هو مثل عند الناس في الوهن وضعف القوة، وهونسج العنكبوت ألا ترى إلى مقطع التشبيه، وهو قوله وأنّ أو هن البيوت الخ ومعنى قوله لو كانوا يعلمون أنّ هذا مثلهم وأنّ أمر دينهم بالغ في هذه الغاية من الوهن، ووجه آخر وهو أنه إذا صح تشبيه ما اعتمده في دينهم ببيت العنكبوت، وقد صح أنه أو هن البيوت فقد تبين أنّ دينهم أو هن الأديان لو كانوا يعلمون، أو أخرج الكلام بعد تصحيح التشبيه مخرج المجاز فكأنه قال وإنّ أو هن ما يعتمد عليه في الدين عبادة الأوثان لو كانوا يعلمون ولقائل أن يقول مثل المشرك الذي يعبد الوثن بالقياس إلى المؤمن الذي يعبد الله مثل عنكبوت يتخذ بيتاً بالإضافة إلى رجل يبني بيتاً بآجر وجص أو ينحته من صخر، وكما أنّ أو هن البيوت إذا استقرتها بيتاً بيتاً بيت العنكبوت كذلك أضعف الأديان إذا استقرتها ديناً ديناً عبادة الأوثان لو كانوا يعلمون، اه يعني أنّ الغرض من التشبيه تقرير وهن دينهم وأنه بلغ الغاية فيه بوجوه، الأول إنه تشبيه مركب في الهيئة المنتزعة كما أوماً إليه بقوله اتخذوه متكلاً ومعتمداً بذكر الاتخاذ والمتخذ، والاتكال عليه وقوله وأنّ أمر دينهم بالغ الخ تصريح بالغرض منه ومدار قطبه على أنّ أولياءهم بمنزلة نسج العنكبوت في ضعف الحال، وعدم الصلاحية للاعتماد وإنّ أو هن البيوت على هذا تذييل يعرف الغرض من التشبيه ولذا استشهد به فقال: ألا ترى الخ وقوله لو كانوا يعلمون أيغال في تجهيلهم لأنهم لا يعلمونه مع وضوحه لدى من له أدنى مسكة، والثاني مثله إلا أنه يخالفه في أنّ قوله وإنّ أو هن البيوت مقدّمة مقصودة، والنتيجة مطوية في قوله لو كانوا يعلمون لأنه لنعي جهلهم بالمقصود ومجموع المقدمتين، وما بعده يدلّ

أَتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴿٤١﴾ فيما نسجته في الوهن والخور بل ذاك أوهن فإن لهذا حقيقة، وانتفا عاماً أو مثلهم بالإضافة إلى الموحد كمثلته بالإضافة إلى رجل يبني بيتاً من حجر أو جص، والعنكبوت يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث والتاء فيه كتاء طاغوت، ويجمع على عناكيب وعنكاب وعكاب وعكبة وأعكب ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾ لا بيت

على المراد بطريق الكتابة الإيمائية والثالث يخالفه في أن التذليل استعارة تمثيلية تقرّر الغرض بتبعية تقرير المشبه وكان به ليدلّ به على تقرير المشبه، وأما قوله ولقائل الخ فوجه مستقل مبني على التفريق والغرض إظهار تفاوت المتخذين والمتخذ مع توهين أحدهما، وتقوية الآخر فيجوز كون قوله وإن أوهن البيوت الخ جملة حالية أو اعتراضية لأنه لو لم يؤت به كان في ضمنه ما يرشد إليه، وكلامه إى هذا أميل وهو أوجه والأولى أن يكون من تشبيه المفرد لأن المقصود بيان حال العابد والمعبود وهذا زبدة ما في الكشف، ولا عطر بعد عروس فقوله مثلهم بالإضافة الخ عطف بحسب المعنى على قوله فيما اتخذه، وهو إشارة إلى أنه تشبيه مركب ويحتمل التفريق كما مرّ وفيه إيماء إلى قوة الإسلام، وبتياته وقوله كتاء طاغوت أي زائدة وجمعه على عكاب يدلّ على زيادتها، وزيادة النون أياضاً لكن قال السجستاني في غريب سيبويه إنه ذكر عنكاب في موضعين فقال في موضع وزنه فناعل، وفي آخر فعالل والنحويون يقولون عنكبوت فعللت فعلى الأول النون زائدة وهو مشتق من العكب، وهو الغلظ وحكى فيه أبو زيد عنكبوت وعنكبات وعنكب انتهى. قوله: (بل ذاك أوهن) هذا لا يتأقفي كون وجه الشبه في المشبه به أقوى لأنه من تشبيه المعقول بالمحسوس، وهن المعقول معقول غير محسوس لامتناع قيام المحسوس به فهو من هذا الوجه في المشبه به أقوى، وإن كان في المشبه أقوى من وجه آخر ولو لم يرد هذا ناقض قوله بعده لا بيت أوهن منه مع أن اشتراطه في كل تشبيه ليس بصحيح كما صرح به أهل المعاني بل قد يكتفي بكونه أشهر، وبيت العنكبوت مشهور بذلك متعارف ضرب به المثل وأيضاً هذا كله إذا لم يصرّح بوجه الشبه، ويعلم الحال كما هنا وإليه أشار القائل بقوله:

والله قد ضرب الأقل لنوره
مثلاً من المشكاة والنجراس
قوله: (أو مثلهم بالإضافة الخ) الظاهر أنه على هذا أيضاً من التشبيه المركب لأن لفظ المثل صريح فيه والفرق بينه وبين الأول أنه فيه شبهت حالهم في أنفسهم من غير إيماء إلى قوة بنيان الإيمان، وفي هذا نظر إليه وأما كونه مفرداً أو مفرداً فبعيد من كلامه بمراحل، وقوله يقع على الواحد الخ والظاهر أن المراد الجمع لا الواحد لقوله الذين وأما أفراد البيت فلأن المراد الجنس، ولذلك أنت اتخذت لا لأن المراد المؤنث لمناسبته للضعف فإنه لا يفرق بين مذكره ومؤنثه به لأن تأنيثه لفظي، وقوله كتاء طاغوت أي زائدة كما مرّ لا للتأنيث، وقوله ويجمع أي جمع تكسير فإنه يجمع على عنكبوتات أيضاً، وقوله في القاموس إن ما عداه اسم جمع لا وجه له لأن أعكب لا يصح فيه ذلك، وقوله وإن أوهن الخ حالية أو مستأنفة لبيان حال بيت

أوهن، وأقلّ وقاية للحزّ والبرد منه ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ يرجعون إلى علم لعلموا أنّ هذا مثلهم أو أنّ دينهم أوهن من ذلك، ويجوز أن يكون المراد بيت العنكبوت دينهم سماه به تحقيقاً للتمثيل فيكون المعنى، وإن أوهن ما يعتمد به في الدين دينهم ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ على إضمار القول أي قل للكفرة إنّ الله يعلم، وقرأ البصريان ويعقوب بالياء حملاً على ما قبله وما استفهامية منصوبة بتدعون ويعلم معلقة عنها، ومن للتبيين أو نافية ومن مزيدة، وشيء مفعول تدعون أو مصدرية وشيء مصدر أو موصولة

العنكبوت. قوله: (لا بيت أوهن وأقل الخ) هذا يفيد أيضاً نفي مساواته له في العرف كما يقال ليس في البلد أعلم من فلان فيطابق المفسر المفسر، والعدول عما في النظم مع أنه أصرح دلالة على ما ذكر لأن فيما ذكره عموم المفضل عليه لوقوعه نكرة في سياق النفي بخلاف المذكور فيه، ولو ترك ذكر الوقاية أو بدله بأقل بناء وانتفاعاً كان أولى لا لتحصيل الدلالة اللغوية والعرفية كما توهم فإنه ليس بلازم هنا الدلالة على ذلك المعنى بطريقتين ولا لإظهار اختلاف المقدمتين إثباتاً ونفيّاً حتى يكون من الشكل الثاني المنتج أن لا شيء أوهن من دينهم فإنه لو أبقى على ظاهره وأرجع إلى الشكل الأول هكذا، وهن المشركين كبيت العنكبوت، وهو أوهن البيوت أنتج أنّ دينهم أوهن من الجميع مع أنه مما لا داعي لارتكابه. قوله: (يرجعون إلى علم الخ) إشارة إلى أنّ لو شرطية جوابها محذوف، وأن يعلمون منزل منزلة اللازم وكونها للتمني غير ظاهر، وقوله أوهن من ذلك وفي نسخة أو هي وهما بمعنى، وذلك إشارة إلى بيت العنكبوت. قوله: (ويجوز أن يكون المراد الخ) على أن يكون قوله وإنّ أوهن البيوت الخ استعارة تمثيلية مبنية على التشبيه المتقدم والمستعار له أضعف الأديان دينهم لا تصريحية في المفرد كما قيل، وقوله تحقيقاً للتمثيل أي تقريراً للتشبيه المتقدم لأنّ هذه الاستعارة مبنية عليه فإن قلت إذا كان تشبيهاً قبله، وقد ذكر فيه الطرفان فكيف تتوجه هذه الاستعارة أو تحسن مع ذكر الطرفين قلت ذكر الطرفين إنما يمنع من كونه استعارة في جملته، وأمّا في جملة أخرى فلا فيكون هذا جارياً مجرى الترشيح والتجريد كما إذا قيل زيد في الكرم بحر والبحر لا يخيب من أتاه على أنّ البحر الثاني مستعار للكريم، وقد صرح بما ذكر في الكشف وكشفه فاحفظه. قوله: (على إضمار القول الخ) أي على قراءة الخطاب أو عليهما، وقد قيل عليه إنه لا حاجة إليه لا لجواز أن يكون من باب الالتفات للغضب كما قيل تبعاً للبقاعي لأنّ الخطاب في قوله وقد تبين لكم مسوق منه تعالى كفار مكة، وتقدير القول فيه بعيد وقوله مثل الذين اتخذوا الخ معناه منكم ومن غيركم، وأمّا قوله: ﴿اتل ما أوحى﴾ الخ فمن تلوين الخطاب فلا ينافيه، وقوله والبصريان وفي نسخة عاصم وأبو عمرو والمذكور في النشر قرأ عاصم، والبصريان بالغيبة وقرأ الباقون بالخطاب وانفرد به في التذكرة ليعقوب وهو غريب، انتهى فيعقوب وأبو عمرو من طريق الطيبة والنشر ومن طريق الشاطبية أبو عمرو وعاصم لاقتصاره على السبعة، وقوله حملاً على ما قبله في الغيبة وهو الذين اتخذوا الخ. قوله: (ومن للتبيين) أي الثانية لا الأولى لتعلقها بتدعون أو بمقدّر على أنها حال أي أي شيء تدعونه كائناً

مفعول ليعلم ومفعول يدعون عائده المحذوف، والكلام على الأولين تجهيل لهم، وتوكيد للمثل وعلى الأخيرين وعيد لهم ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ تعليل على المعنيين فإن من فرط الغباوة إشراك ما لا يعد شيئاً بمن هذا شأنه، وإن الجماد بالإضافة إلى القاهر القادر على كل شيء البالغ في العلم وإتقان الفعل الغاية كالمعدوم، وأن من هذا وصفه قادر على مجازاتهم ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ﴾ يعني هذا المثل ونظائره ﴿نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ تقريباً لما بعد من إفهامهم ﴿وَمَا يَقُولُهَا﴾ ولا يعقل حسنها وفائدتها ﴿إِلَّا الْكَلِمَاتُ﴾ الذين يتدبرون الأشياء على ما ينبغي وعنه ﷺ إنه تلا هذه الآية فقال العالم من عقل من الله فعمل بطاعته واجتنب

من دون الله ويجوز كونها تبيعية أيضاً، وقوله مصدرية بمعنى الدعوة وشيء مصدر بمعناه أيضاً، وقوله وتنوينه للتحقير أي يعرف دعوتكم من دونه دعوة حقيرة فمن بيانية أو زائدة، ولا يخفى بعده ولو جعلت تبيعية أي دعاءكم بعض شيء من دونه كان أولى كما قيل وقوله مفعول ليعلم على أنها بمعنى يعرف ناصبة لمفعول واحد، ومن إمام بيان للموصوف أو تبيعية لا زائدة في الإيجاب لضعفه. قوله: (والكلام على الأولين) أي كونها استفهامية أو نافية والأخيرين المصدرية والموصولية لأنه نفي للتشبيه عن معبودهم والاستفهام عنه الذي هو في معناه لأنه إنكار فيدل على التجهيل وعلى الأخيرين العلم بما ادعوا الهيته عبارة عن مجازاتهم عليه فهو وعيد، وهذا بناء على الظاهر إذ يجوز إرادة التجهيل والوعيد في الوجه كلها، وقوله توكيد للمثل لأن كونه ليس بشيء يعبو به مناسب له، ولذا لم يعطف وعلى الأخيرين ترك عطفه لأنه استثناء. قوله: (تعليل على المعنيين) أي التجهيل والوعيد، وقوله فإن الخ بيان لوجه التعليل فيه، وقوله الغاية بالنصب على أنه مفعول لقوله البالغ وهو على اللف والنشر المرتب فقوله فإن من فرط الخ ناظر إلى التجهيل، وقوله وإن الخ ناظر إلى الوعيد، وقوله هذا شأنه إشارة إلى كونه عزيزاً حكيماً والقادر يفهم من كونه حكيماً والقاهر يفهم من كونه عزيزاً والتعليل يفهم من التذييل بالجملة الحالية كما في نحو لا تهني وأنا صديقك القديم، وقيل إن قوله من فرط الخ على كونها نافية، وقوله وإن الجماد الخ على كونها استفهامية ولا وجه للتخصيص فيه وذكر الجماد لأنه مسوق لكفار مكة وهم عبدة الأوثان فسقط ما قيل إن الأولى التعميم لكل ما عبد من دون الله ليشمل الملك، والبشر وأن كل شيء بالإضافة إليه كالعدم. قوله: (هذا المثل ونظائره) يعني أن اسم الإشارة البعيد ليس لما ذكر فقط، ولذا جمع الأمثال بل له ولما ضرب به الله المثل في كتابه العزيز لما روي في سبب النزول من أن سفهاء قريش قالوا إن رب محمد يضرب المثل بالذباب والعنكبوت، ويضحكون ونحوه ما وقع لأبي تمام لما اعترض عليه بعضهم في قوله في مدح الخليفة:

إقدام عمرو في سماحة حاتم في حلم أحنف في ذكاء إياس

وقال: ما زدت على تشبيه الخليفة بإجلاف العرب والقصة مشهورة، وقوله تقريباً الخ إشارة إلى ما في الكشف من أن الأمثال والتشبيهات طرق تبرز فيها المعاني المحتجبة للأفهام،

سخطه ﴿حَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ محققاً غير قاصد به باطلاً فَإِنَّ المقصود بالذات من خلقها إفادة الخير، والدلالة على ذاته وصفاته كما أشار إليه بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنهم المتفكرون بها ﴿أَتَلَّ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ تقريباً إلى الله تعالى بقرائه، وتحفظاً لألفاظه واستكشافاً لمعانيه فَإِنَّ القارئ المتأمل قد ينكشف له بالتكرار ما لم ينكشف له أول ما قرع سمعه ﴿وَأَقْرِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ﴾ بأن تكون سبباً للانتهاء عن المعاصي حال الاشتغال بها، وغيرها من حيث إنها تذكر الله، وتورث للنفس خشية منه روي أن فتى من الأنصار كان يصلي مع رسول الله ﷺ الصلوات، ولا يدع شيئاً من الفواحش إلا ارتكبه فوصف له عليه السلام فقال: «إِنَّ صَلَاتَهُ سَتْنَاهَا فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ تَابَ»

وقوله يعقل حسنها إشارة إلى أنه على تقدير مضاف، وقوله وعنه الخ^(١) قال ابن الجوزي رحمه الله إنه موضوع لكن ابن حجر رحمه الله تعقبه بأنه أخرجه بعض المحدثين عن جابر رضي الله عنه، ونحوه حديث: «الكيس من دان لنفسه وعمل لما بعد الموت»^(٢) والمراد بالعالم فيه الكامل في صفة العلم والحقيق بأن يسمى عالماً. قوله: (محققاً) فالباء للملابسة والجار والمجرور حال، وقوله غير قاصد به باطلاً كقوله: ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لأهيين﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٦] فتقييده بذلك إنما لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً أو لأنه لو التبس بالباطل وحده أو مع الحق لم يكن ملتبساً بالحق أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن ما تركب من الباطل والحق ليس بحق فتأمل وعدل عن قوله في الكشف بالعرض الصحيح لما فيه. قوله: (فإن المقصود بالذات الخ) عبر بالخير لأنه لا يكون الأحقا، وأشار بقوله بالذات إلى أن فعله قد يستلزم الشر لكنه ليس المقصود منه ذلك، وإن لزمه والدلالة على ذاته من حيث إن الأثر لا بد له من مؤثر، ومثل هذه الآثار تدل على كمال العلم والقدرة وغير ذلك وقوله كما أشار إليه أي إلى دلالاته على ذاته وصفاته وأن المقصود بالذات ذلك، وقوله لأنهم المنتفعون بيان لوجه التخصيص. قوله: (فإن القارئ المتأمل الخ) إشارة إلى أن المراد دم على ذلك لأنه كان تالياً له قبل الأمر لا لأن الأمر يدل على التكرار، وقوله بأن تكون سبباً إشارة

(١) باطل. أخرجه البغوي في تفسيره ٤٠٢/٣ من حديث جابر، وفيه داود بن المجد واضع كتاب العقل، ذكره ابن حجر في تخريج الكشاف ٤٥٥/٣ وقال: ورواه الواحدي والثعلبي من طريق داود، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات اه. انظر الموضوعات ١٧١/١ - ١٧٦ فقد أفاض فيه الكلام على داود بن المجر وأحاديث العقل اه. ومع هذا فالمعنى صحيح.

(٢) أخرجه الترمذي ٢٤٥٩ وابن ماجه ٤٢٦٠ وأحمد ١٢٤/٤ والحاكم ٥٧/١ و ٢٥١/٤ كلهم من حديث شداد بن أوس بلفظ: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله».

قال الترمذي: حديث حسن، وقال الحاكم في «المستدرک» صحيح على شرط البخاري وتابعه الذهبي في التلخيص وقال: لا والله - يعني ليس على شرط البخاري كما قال الحاكم - أبو بكر واو.

﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ ولا لصلاة أكبر من سائر الطاعات، وإنما عبر عنها به للتعليل فإن اشتغالها على ذكره هو العمدة في كونها مفضلة عن الحسنات ناهية عن السيئات أو ولذكر الله إياكم برحمته أكبر من ذكركم إياه بطاعته ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ منه ومن سائر الطاعات فيجازيكم به أحسن المجازاة ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ إلا بالخصلة التي هي أحسن كمعارضة الخشونة باللين، والغضب بالكظم والمشغبة بالنصح، وقيل: هو منسوخ بآية السيف إذ لا مجادلة أشد منه وجوابه أنه آخر الدواء، وقيل: المراد به ذوا

إلى أن فيه تجوزاً في الإسناد لأنها ليست بناهية في الحقيقة، وقوله حال الاشتغال منصوب على الظرفية أي في حال الاشتغال بها، وقوله وغيرها معطوف عليه والضمير للحال لأنها مؤنثة، وليس هذا كلياً حتى يرد أنه كم من مصل لا ينتهي، ويجوز عطفه على المعاصي والمعنى ينتهي بها عن المعاصي وغيرها من المكروهات والمباحات، وقوله من حيث الخ تعليل له، وقوله روي^(١) الخ قال ابن حجر أنه لم يجده في كتب الحديث لكنه وقع في ابن حبان حديث بمعناه وقوله فلم يلبث أي لم يمض عليه زمان إلى أن تاب بل رزق التوبة على الفور. قوله: (ولا لصلاة) تفسير للذكر وإشارة إلى وجه التجوز به عنها وجعلها من الأكبر لثلاث يقال إن الإيمان أكبر منها ولو أبقاه على ظاهره صح، وقوله للتعليل أي لبيان علة كونها كذلك وعلى هذا فهو مصدر مضاف للمفعول، وقوله أو لذكر الله الخ فهو مضاف للفاعل والمفعول محذوف، والمفضل عليه في الأول غيرها من الطاعات وفي هذا قوله من ذكركم. قوله: (إلا بالخصلة) فهي صفة لهذا المقدر، والكظم إخفاء الغيظ وتحمله، والمشغبة بالغبين المعجمة من الشغب وهو الخصومة، وقوله منسوخ لأن السورة مكية نزلت قبل الأمر بالقتال وهو معطوف على مقدر يعلم من السياق أي وهي مخصوصة بمن دخل في الذمة وأدى الجزية ونحوه، وقيل الخ فليس الظاهر ترك الواو كما توهم وهو قول قتادة، وقوله إذ لا مجادلة أشد منه مجاز كقولهم عتابه السيف. قوله: (وجوابه أنه آخر الدواء) يعني أن مجادلتهم بالحسنى في أوائل الدعوة لأنها تتقدم القتال فلا يلزم النسخ، ولا عدم القتال بالكلية وأما كون النهي يدل على عموم الأزمان فيلزم النسخ فلا يتم الجواب فيدفعه أنه تخصيص بمتصل لدخوله في المستثنى، وهو قوله إلا الذين ظلموا منهم كما أشار إليه المصنف رحمه الله وأما كونه يقتضي مشروعية القتال بمكة، وهو مخالف للإجماع فليس بصحيح لأنه مسكوت عنه وقوله آخر الدواء يحتمل أن يراد ظاهره، وأن يكون إشارة إلى ما هو كالمثل وهو آخر الدواء الكي فيكون استعارة تمثيلية. قوله: (وقيل المراد به ذوا العهد الخ) معطوف على قيل قبله ولا حاجة إلى عطفه على مقدر مفهوم من السياق والمراد أهل الكتاب عموماً وهذا جواب آخر ومرضه لأن السورة مكية ووضع

(١) أخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي عن أبي هريرة مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه وانظر الدر المنثور

لعهد منهم ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ بالإفراط في الاعتداء والعناد أو بإثبات الولد وقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦٤] أو بنذ العهد ومنع الجزية ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ هو من المجادلة بالتي هي أحسن، وعن النبي ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وبكتبه ورسله فإن قالوا: باطلا لم تصدقوهم وإن قالوا: حقاً لم تكذبوهم» ﴿وَاللَّهُمَّ وَحْدَكَ وَخَلْقُكَ مُسْلِمُونَ﴾ مطيعون له خاصة، وفيه تعريض باتخاذهم أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴿وَكَذَلِكَ﴾ ومثل ذلك الإنزال ﴿أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ وحيماً مصداقاً لسائر الكتب الإلهية وهو تحقيق لقوله: ﴿قَالَتِ الَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ هم عبد الله بن سلام وأضرابه أو من تقدم عهد الرسول ﷺ من أهل الكتاب

العهد والحرب شرع بالمدينة، وكونه قبل الوقوع بعيد ولأنه لا قرينة على هذا التخصيص. قوله: (بالإفراط في الاعتداء) الإفراط مأخوذ من ذم الكافر بالظلم فإنه يقتضي أنه نوع من الظلم أشد من الكفر كما مر ولا يلزم منه مشروعية القتال بمكة، أو ترك المجادلة غير منحصر فيه على أنه قيل إنه شرع بمكة إذا كانوا يادئين وهذه السورة آخر ما نزل بها، وقوله أو بنذ العهد الخ يعني إذا أريد بأهل الكتاب ذوو العهد ويرد عليه ما مر أنه لم يكن بمكة عهد ولا نذ وكونه بياناً للحكم الآتي بعيداً فعل المصنف رحمه الله يجوز كون هذه الآية نزلت بعد الهجرة. قوله: (وعن النبي ﷺ الخ) (١) هو بيان لكون القول المذكور مجادلة لأنه كناية عن أنا لا نصدق نقلكم ما لم نعلم به، والتكذيب والتصديق ليسا نقيضين فيجوز ارتفاعهما كما في حال السكوت والحديث المذكور صحيح وأصله مروى في البخاري (٢) وقوله مطيعون له خاصة التخصيص من تقدم له وهو المفيد للتعريض أيضاً والآية المذكورة تقدم تفسيرها. قوله: (ومثل ذلك الإنزال) المذكور بعده، وقد مر تحقيقه وأنه يفيد أنه أمر عجيب الشأن أو هو إشارة إلى ما سبق من إنزال الكتب على ما ارتضاه المصنف هناك فتذكره، وقوله وحياً مصداقاً مؤيد للأول لأنه كاليان له وكون المراد ما ذكر بقرينة ما بعده مع التصريح به في محل آخر. قوله: (وهو تحقيق الخ) أي تقرير له كالل دليل عليه فإن تصديقه للكتب الإلهية التي قبله يقتضي إيمان أهل الكتاب لأنه يدل على أنه مثلها في كونه وحياً إلهياً لا من حيث إنه إجمال ذلك التفصيل لأن التفصيل يحقق الإجمال بدون العكس، ولا من حيث أنه توطئة لما بعده، وأما كون المراد بقوله لقوله ما سبق فتعمية والغاز، وقوله عبد الله بن سلام بتخفيف اللام، وأضرابه بمعنى أمثاله ممن أسلم من الأحرار، وصار من كبار الصحابة رضي الله عنهم، وقوله من أهل الكتابين في نسخة من الكتابيين، وهذا يؤيد ما مر من أن المصنف يرى أن هذه الآية مدنية إذ كونها مكية وعبد الله ممن أسلم بعد الهجرة بناء على أنه إعلام من الله بإسلامهم في المستقبل، والتفصيل باعتبار

(١) أخرجه البخاري ٤٤٨٥ - ٧٢٦٢ - ٧٥٤٢ من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا».

(٢) هو المتقدم.

﴿وَمِنَ هَؤُلَاءِ﴾ ومن العرب أو أهل مكة، أو ممن في عهد الرسول من أهل الكتابين ﴿مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ بالقرآن ﴿وَمَا يَجْعَلُ يَدَايِنَا﴾ مع ظهورها، وقيام حجتها ﴿إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾ إلا المتوغلون في الكفر فإنّ جزمهم به يمنعهم عن التأمل فيما يفيد لهم صدقها لكونها معجزة بالإضافة إلى الرسول ﷺ كما أشار إليه بقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُبُوا بَيْتِنَا﴾ فإنّ ظهور هذا الكتاب الجامع لأنواع العلوم الشريفة على أمي لم يعرف بالقراءة والتعلم خارق للعادة وذكر اليمين زيادة تصوير للمنفى، ونفي للتجاوز في الإسناد ﴿إِذَا لَازَبَ الْمَبْطُونُ﴾.

الإعلام بعيد جداً، وإذا كان لمن مضى فالمضارع لاستحضار تلك الصورة في الحكاية. قوله تعالى: ﴿ومن هؤلاء ومن يؤمن به﴾ قيل الظاهر أنّ من التبعية هنا واقعة موقع المبتدأ كما مرّ في سورة البقرة ميلاً مع المعنى، وقد مرّ ما فيه والكلام عليه وأنّ المعنى شاهد له ونحوه ومنهم المؤمنون، وقول الحماسي:

منهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضمت حبل الحاطب

قيل إنه مؤيد بقوله: ﴿منهم المؤمنون فمنهم مهتد﴾ وبهذه الآية وقد غفل عن هذا السعد فأيده بهذا البيت (قلت) لم يغفل وإنما دعاه له ذكر بعض صريحاً. قوله: (أو من تقدّم عهد الرسول) فإنه ورد في الحديث إيمان بعض المتقدمين به لما رأوا نعته في كتبهم، وقوله أو ممن في عهد الرسول هذا على تفسيره الثاني، ولذا أخره فقيه لف ونشر، وقوله المتوغلون في الكفر إن كان الجحد الإنكار عن علم فهو ظاهر وإلا وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله كما مرّ في سورة النمل فهو من فحوى الكلام لأنّ الكفر به مع ظهوره يدل عليه، وقوله كما أشار إليه أي إلى كونه معجزة الخ لكونه أمياً. قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ قال ابن حجر في تخرّيج الرافعي قال البغوي في التهذيب: هل كان النبي ﷺ يحسن الخط ولا يكتب ويحسن الشعر ولا يقوله الأصح أنه كان لا يحسنهما ولكن كان يميز بين جيد الشعر وردينه وادّعى بعضهم أنه ﷺ صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها، وعدم معرفته سبب المعجزة لهذه الآية فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر أمر الارتياح تعرّف الكتابة حينئذ، وروى ابن أبي شيبة وغيره ما مات ﷺ حتى كتب وقرأ ونقل هذا للشعبيّ فصدّقه وقال سمعت أقواماً يذكرونه وليس في الآية ما ينافيه، وروى ابن ماجه عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «رأيت ليلة أسرى بي مكتوباً على باب الجنة الصدقة بعشر أمثالها والقرض بشمانية عشر»^(١) والقدرة على القراءة فرع الكتابة وردّ باحتمال أقدار الله له عليها بدونها معجزة، أو فيه مقدّر وهو فسألت عن المكتوب فقبل الخ، ويشهد للكتابة أحاديث في البخاري وغيره

(١) أخرجه ابن ماجه ٢٤٣١ من حديث أنس بن مالك بهذا وفي إسناده خالد بن يزيد، ضعفه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم.

أي لو كنت ممن يخط ويقرأ لقالوا: لعله تعلمه أو التقطه من كتب الأقدمين، وإنما سماهم مبطلين لكفرهم أو لارتياهم بانتفاء وجه واحد من وجوه الإعجاز المتكاثرة، وقيل: لارتاب أهل الكتاب لوجدانهم نعتك على خلاف ما في كتبهم فيكون إبطالهم باعتبار الواقع

كما ورد في صلح الحديبية أنه ﷺ كتب ولم يكن يحسن الكتابة^(١) وممن ذهب إليه أبو ذر الهروي وأبو الفتح النيسابوري وأبو الوليد الباجي من المغاربة وصنف فيه كتاباً وسبقه إليه ابن منية، ولما قال أبو الوليد ذلك طعن فيه ورمى بالزندقة وسب على المنابر، ثم عقد له مجلس فأقام الحجة على مدعاه وكتب به إلى علماء الأطراف فأجابوا بما يوافقه ومعرفة الكتابة بعد أمية لا تنافي المعجزة بل هي معجزة أخرى لكونها من غير تعليم ورثة الإمام محمد بن مفضل كتاب الباجي لما في الحديث الصحيح: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»^(٢) وقال كل ما ورد في الحديث من قوله كتب فمعناه أمر بالكتابة، وتقديم قوله من قبله على قوله ولا تحطه كالصريح فيه، وكون القيد المتوسط راجعاً لما بعده غير مطرد مع أنه مفهوم ليس بحجة عندنا فمن استدل به لم يصب، وقوله على أي من أي والأي من لا يكتب ولا يقرأ ولما كان بعض الأميين قد يتعلم القرآن ونحوه بأخذه من أفواه الرجال وهو لم يقع أيضاً ذكر قوله والتعلم ليكون خارقاً للعادة ولأن الخط إنما يعرف بالتعلم، وقد قيل إنه مأخوذ من تنكير الكتاب في سياق النفي، وقوله لم يعرف إشارة إلى ما مرّ وقوله زيادة تصوير لأن الخط باليمين فهو مثل نظرت بعيني في تحقيق الحقيقة، وتأكيدها حتى لا يبقى للمجاز مجاز. قوله: (أي لو كنت ممن يخط ويقرأ) هو من قوله إذا فالمراد بالمبطلين كفار قريش، وقوله سماهم مبطلين الخ أي على هذا التفسير وعلى تقدير كفرهم بنبوته لو لم يكن أمياً لإبطالهم حينئذ إذ كفروا أو ارتابوا وشكوا بمجرّد كونه غير أمي مع أنّ انتفاء وجه واحد من وجوه الإعجاز لا ينفي غيره مع كثرته وظهوره، فمدعي مثله مبطل سواء أكان أمياً أم لا لأنهم لم يؤمنوا به ولم ينظروا لما جاء به من المعجزات المثبتة لرسالته ﷺ فالتعريف في المبطلين للعهد كما في شرح الكشاف وأما احتمال تعلمه فغير متوجه لأن مثله من الكتاب المفصل الطويل لا يتلقن ويتعلم إلا في زمان طويل بمدارسة لا يخفى مثلها.

قوله: (وقيل لارتاب الخ) فالمراد بالمبطلين أهل الكتاب وهم على تقدير كونه ﷺ ولم غير أمي يشكون في كونه النبي المنعوت في كتبهم لأنه أمي، ولما ورد على هذا التفسير أنهم لا يكونون حينئذ مبطلين بل محقين في مدعاهم لمخالفة نعتة لما نعت به في الكتب المنزلة أشار إلى دفعه بقوله فيكون إبطالهم يعني على هذا الوجه دون الأول كما توهم، وقوله باعتبار

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخاري ١٩١٣ ومسلم ١٠٨٠ - ١٥ وأبو داود ٢٣١٩ والنسائي ٢١٤٠ - ٢١٣٩ كلهم من حديث ابن عمر.

دون المقدر ﴿بَلْ هُوَ﴾ بل القرآن ﴿مَا يَنْتَظِرُونَ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ يحفظونه لا يقدر أحد تحريفه ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ إلا المتوغلون في الظلم. بالمكابرة بعد وضوح دلائل إعجازها حتى لم يعتدوا بها ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا آيَاتٌ مِنْ رَبِّنَا﴾ مثل ناقة صالح وعصا موسى، ومائدة عيسى، وقرأ نافع وابن عامر والبصريان وحفص آيات ﴿قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ينزلها كما يشاء لست أملكها فأتيتكم بما تقترحونه ﴿وَلِنَمَّا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ ليس من شأني إلا الإنذار، وإبانتته بما أعطيت من الآيات ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ آية مغنية عما اقترحوه ﴿أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ تدوم تلاوته عليهم متحدين به فلا يزال معهم آية ثابتة لا تضحل بخلاف سائر الآيات أو يتلى عليهم، ويعني اليهود بتحقيق ما في أيديهم من نعتك ونعت دينك ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ الكتاب الذي هو آية مستمرة وحجة مبينة ﴿لِرَحْمَةٍ﴾ لنعمة عظيمة ﴿وَلِرِكَازٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وتذكرة لمن همه الإيمان

الواقع دون المقدر المراد بالواقع كونه أمياً، وبالمقدر كونه قارئاً كاتباً لأنهم على فرض تقديره لا يكونون مبطلين كما في الوجه الأول فإنهم فيه مبطلون على الحالين، ومرضه لمخالفته لظاهر النظم إلا بتكلف وهو أن يقال أصله لارتابوا لكنه عدل عنه للإشارة إلى أنه غير واقع فيهم مبطلون في نفس الأمر لا على هذا التقدير أو المراد أنه على هذا الوجه يكون إبطالهم أي إبطال أهل الكتاب لكونه النبي المنعوت في كتبهم باعتبار الواقع يتحقق من كونه غير أمي فإنه حينئذ إبطال محقق فلذا نفى، وأما إبطال المشركين فباعتبار أمر مقدر، وهو قولهم أخذه من كتب المتقدمين فليس كونه مقدرًا بالنظر للثاني كما قيل فتأمل. قوله: (بل هو الخ) إضراب عن ارتيابهم أي ليس مما يرتاب فيه لوضوح أمره، والمراد بكونه في الصدر كونه محفوظاً بخلاف غيره من الكتب، ولذا جاء في وصف هذه الأمة صدورهم أنا جيلهم كما أشار إليه بقوله يحفظونه، وقوله لا يقدر أحد تحريفه أي على تحريفه وعداه بنفسه لتضمينه معنى يطبق، وقوله المتوغلون بمعنى البالغين، وأصل معنى التوغل الدخول وقد تقدم توجيهه، وقوله وقالوا أي كفار قريش لتعليم أهل الكتاب لهم اقتراحه، أو أهل الكتاب مطلقاً لا بغض اليهود إذ هم لا يقرّون بمعجزة عيسى عليه الصلاة والسلام وكونه مجرّد تشه، واقتراح وإن لم يؤمنوا بمثله بعيد، والبصريان أبو عمرو وعاصم وحفص رواية فكان تركه أولى. قوله: (ليس من شأني إلا الإنذار) أي لا الإتيان بما اقترحتموه فهو قصر قلب وإبانتته بما أعطيت تفسير لقوله مبين، وقوله تدوم الخ من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار، وقوله متحدين لأن التلاوة على الكفرة إنما هي للتحدّي ويجوز في آية الرفع والنصب، وتضمحل بمعنى تفني وتذهب وقوله يعني اليهود إشارة إلى أن الضمير على هذا مخصوص بهم بخلافه على الأول، وخص اليهود لأنه بين أظهرهم دون النصارى، وإن كان ما ذكر جارياً فيهم والباء في قوله بتحقيق للملابسة، وقوله آية مستمرة على التفسير الأول وما بعده على التفسير الثاني، وقوله لنعمة لتفسير للرحمة وعظيمة من تنوينها. قوله: (وتذكرة لمن همه الإيمان) إشارة إلى أن ذكرى بمعنى تذكرة والجار

دون التعت، وقيل: إن ناساً من المسلمين أقروا رسول الله ﷺ وسلم بكتف فيها بعض ما يقول اليهود فقال: «كفى بها ضلالة قوم أن يرغبوا عما جاءهم به نبيهم إلى ما جاءه به غير نبيهم» فنزلت ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ بصدقي وقد صدقني بالمعجزات أو بتبليغي ما أرسلت به إليكم، ونصحي ومقابلتكم إياي بالتكذيب. والتعت ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ﴾ فلا يخفى عليه حالي وحالككم ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْبَاطِلِ﴾ وهو ما يعبدون من دون الله ﴿وَكَفَرُوا بِاللَّهِ﴾ منكم ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْخٰسِرُونَ﴾ في صفقتهم حيث اشتروا الكفر بالإيمان ﴿وَسَتَجِدُوهُمْ بِالْعَذَابِ﴾ بقولهم أمطر علينا حجارة من السماء ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ لكل عذاب أو قوم ﴿لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ عاجلاً ﴿وَلِيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ فجأة في الدنيا كوقعه

والمجورور متعلق به لا برحمة وأن يؤمنون المراد به الاستقبال لا الحال لأن التذكير نافع ومشوق لهم، والكلام مع الكفار، وقيل إن يؤمنون مجاز عن يهmon بالإيمان ولا حاجة إليه، ويجوز أن يكون من التنازع والهم بمعنى التقيد. قوله: (وقيل إن ناساً من المسلمين الخ) (١) فيكون يؤمنون على ظاهره، وهذا الحديث رواه أبو داود والطبري مرسلًا مع زيادة واختلاف فيه وهو سبب النزول، والكتف عظمه لأنهم كانوا في الصدر الأول يكتبون على الخشب والعظام والجلود، وقوله كفى بها الباء فيه زائدة والضمير للخصلة المفهومة من المقام كما في فيها ونعمت لا للكتف كما توهم والمراد بها رغبة الناس عما جاء به نبيهم ﷺ فقله أن يرغبوا بدل من الضمير مفسر له، وضلالة قوم منصوب على التمييز أو بنزع الخافض وهو في لا مفعول كفى، والمراد نهيهم عما في كتب أهل الكتاب كما مرّ ومرضه لأن السياق والسباق مع الكفرة، وهو جواب لقلوبهم لولا أنزل الخ وعلى هذا لا يصلح جواباً على الوجهين كما في الكشف فتأمل وقوله إلى الخ متعلق بيريغوا لتضمينه معنى يعدلوا أو يميلوا وإلا فتعديته بفي. قوله: (بصدقي) متعلق بشهيداً، والمراد أنه شاهد على ما أتى به أي مصدق له تصديق الشاهد لدعوى المدعي، وعلى الوجه الثاني المراد كفى علم الله بتبليغي الخ، ومقابلتكم بالجر معطوف على تبليغي أو منصوب على أنه مفعول معه، وما قيل إن التفسير الأول لا يناسب قوله بيني وبينكم سواء تعلق بكفى أو شهيداً، ولا قوله يعلم ما في السموات الخ ولذا ارتضى المحشي الثاني لا وجه له وقوله يعلم الخ صفة شهيداً أو حال أو استئناف لتعليل كفايته. قوله: (منكم) لو أبقاه على عمومه كان أولى، وقوله في صفقتهم حيث اشتروا الخ يشير إلى أن في قوله والذين آمنوا بالباطل استعارة مكنية شبه استبدال الكفر بالإيمان المستلزم للعقاب باشتراء مستلزم للخسران، ففي الخسران استعارة تخيلية هي قريبتها، وقوله حيث الخ تعليل للخسران، وقوله ما يعبدون الخ شامل لعيسى عليه الصلاة والسلام ولا يتأفاه قوله بالباطل لأن الباطل عبادتهم وقوله لكل

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» ٥٢٠٥ من حديث حفصة وهو ضعيف. الزهري عن حفصة منقطع.

بدر أو الآخرة عند نزول الموت بهم ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بإتيانه ﴿يَسْتَجْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ ستحيط بهم يوم يأتيهم العذاب، أو هي كالمحيطة بهم الآن لإحاطة الكفر والمعاصي التي توجبها بهم، واللام للعهد على وضع الظاهر موضع المضمرة للدلالة على موجب الإحاطة، أو للجنس فيكون استدلالاً بحكم الجنس على حكمهم ﴿يَوْمَ يَفْسَهُمُ الْعَذَابُ﴾ ظرف لمحيطة أو مقدر مثل كان كيت وكيت ﴿وَمِنَ فَوْقِهِمْ رِجٌّ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ من جميع جوانبهم ﴿وَيَقُولُ﴾ الله أو بعض ملائكته بأمره لقراءة ابن كثير وابن عامر والبصريين بالنون ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي جزاءه ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَرِيعَةٌ فَإِنِّي فَاعِلُونَ﴾ أي إذا لم تتسهل لكم العبادة في بلد، ولم يتيسر لكم إظهار دينكم فهاجروا إلى حيث يتمشى لكم ذلك، وعنه عليه الصلاة والسلام: «من فرّ بدينه من أرض إلى أرض ولو كان شبراً استوجب الجنة وكان رفيق إبراهيم ومحمد عليهما السلام» والفاء جواب شرط

عذاب فالمراد بالأجل وقته المعين له فيهما، وقيل هو في الأول بمعنى الوقت وفي الثاني بمعنى المدة. قوله: (كوقعة بدر) ظاهره أنه إخبار عن نزول العذاب آجلاً، ويحتمل أن يكون هذا معطوفاً على الجزاء تفسيراً له كأعجبني زيد وكرمه فيراد به النزول عاجلاً وكون وقعة بدر بغتة لأنهم لغرورهم كانوا لا يتوقعون غلبة المسلمين على ما بين في السير، وقوله عند نزول الموت بهم إما لعدّه من الآخرة أو هو بتقدير مضاف أي عند عقب نزول الموت. قوله: (ستحيط بهم) على إرادة المستقبل من اسم الفاعل، وقوله أو هي الخ على أنه تشبيه بليغ أو استعارة أو مجاز مرسل بإطلاق المسبب على السبب أو تجوز في الإسناد، وقيل الزمان بالنسبة إلينا وأما بالنسبة إليه تعالى فهو على حدّ سواء فلا تجوز فيه، وفيه بحث وقوله واللام أي في الكافرين، وظاهره أنها حرف تعريف لا موصولة لإجراء الكافر والمؤمن مجرى الأسماء الجامدة، والمراد على العهد المستعجلون وموجب الإحاطة هو الكفر على قاعدة التعليق بالمشتق، ووجه الاستدلال أنه يلزم من إحاطتها بالجنس الإحاطة ببعض أفرادها. قوله: (ظرف لمحيطة) أي على الوجهين، وقيل إنه مخصوص بالأول لا على كونها كالمحيطة ولا على كونه مجازاً فتأمل، وقوله كان كيت وكيت الإيهام للتفخيم أي حدث أمر عظيم من قهرهم وإهلاكهم وغير ذلك مما يشفي صدور المؤمنين، ويغشاهم بمعنى يلحقهم ويأتيهم وقوله من جميع جوانبهم فما ذكر للتعميم كما في بالغدوّ والأصال قيل وذكر الأرجل للدلالة على أنهم لا يقرون ولا يجلسون وهو أشدّ في العذاب. قوله: (الله أو بعض ملائكته بأمره) وما كان بأمره كان قوله في الحقيقة وهو المناسب للقراءة بنون العظمة فإنها لله والأصل توافق معنى القراءات فقوله لقراءة الخ بيان لوجه التقييد بالأمر فتأمل فإنّ كلامه لا يخلو من الخفاء، والذي في النشر أنه قرأ نافع والكوفيون بالياء والباقون بالنون. قوله: (إذا لم تتسهل لكم الخ) كون أرض الله واسعة مذكور للدلالة على المقدر وهو كالتوطئة لما بعده لأنها مع سعتها وإمكان التفسح فيها لا ينبغي الإقامة بأرض لا يتيسر بها للمرء ما يريد كما قيل:

محذوف إذ المعنى أن أرضي واسعة إن لم تخلصوا العبادة لي في أرض فأخلصوها في غيرها ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ تناله لا محالة ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ للجزاء، ومن هذا عاقبته ينبغي أن يجتهد في الاستعداد له، وقرأ أبو بكر بالياء ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ لننزلنهم ﴿مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ علالى وقرأ حمزة والكسائي لثنوينهم أي لنقيمهم من

وكل مكان ينبت العزطيب

وقال آخر:

إذا كان أصلي من تراب فكلها بلادى وكل العالمين أقاربي

ويتمشى بمعنى يتيسر وهو مجاز مشهور والحديث^(١) المذكور رواه الثعلبي مرسلًا، وقوله فرّ بدينه الباء للسببية أو للملابسة وجوّز فيها أن تكون للتعديّة وهو بعيد، وقوله رفيق إبراهيم ومحمد خصهما لأنهما هاجرا هجرة معروفة في الله. قوله: (والفاء جواب شرط محذوف) أي الفاء الأولى لأنّ الثانية تفسيرية، والشرط المحذوف هو قوله إن لم تخلصوا العبادة لي في أرض وجوابه فإياي فاعبدون، ومعناه اعبدوني ولا تعبدوا غيري كما يفيد تقديم الضمير الدال على الحصر والتخصيص، ولذا فسره بقوله فأخلصوها في غيرها وجعل الشرط المقدر إن لم تخلصوا لدلالة الجواب المذكور عليه وجملة الشرط المقدر مستأنفة وليس فيها فاء كما في الكشف والمفتاح، وأمّا الثانية فتكرير ليوافق المفسر المفسر أو عاطفة أي فاعبدون عبادة بعد عبادة وضح التفسير لاتحاد النوع كما في العطف، وعوّض تقديم المفعول عن الشرط المحذوف لوقوعه موقعه كقولهم أمّا اليوم فإني ذاهب، وفي شرح المفتاح الشريفي، وقد يقال موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول ليس في موقعه وردّ بأنّ تقديم المفعول قبل حذف الشرط ليفيد إخلاص العبادة ولا يخفى ما فيه وقد تقدّم تفصيله فانظره لتعلم ما فيه. قوله: (كل نفس ذائقة الموت) فيه استعارة لتشبيه الموت بأمر كربه الطعم مرّه وإليه أشار بقوله تناله لا محالة، وعبر بالمضارع إشارة إلى أنّ اسم الفاعل للمستقبل كما في قوله محيطّة، وقوله لا محالة من الإسمية والكلية، وثم للتراخي الزمني أو الرتبي وقوله من هذا عاقبته الخ الإشارة للرجوع للجزاء، وهو بيان لارتباطه بما قبله من إخلاص العبادة، ومن الحث على الهجرة لله لأنّ الدنيا ليست دار مقرّ بل منزل سفر فلا تعسر النقلة منها. قوله: (لننزلنهم) لأنّ المباءة منزل الإقامة ومباءة الإبل أعطانها كما قاله الخطابي، ومحل الذين إمّا رفع على الابتداء، والجمله بعده خبر أو نصب على الاشتغال وهو معطوف على ما قبله أتى به لبيان أحوال المؤمنين بعدما ذكر من أحوال الكفرة، وعطفه على مقدر تقديره الذين كفروا مسوقون إلى جهنم وبئس مثنوى الكافرين والذين آمنوا الخ مما لا حاجة إليه. قوله: (علالى) تفسير لغرفا وهو جمع عليه بكسر العين، وقد تضم وأصلها عليوة فأعلت الإعلال المعروف ومعناها القصر، وعلالى بتشديد الياء وقد تخفف،

(١) عزاه المصنف للثعلبي، وهو لم يطبع بعد. وما يتفرد به يكون ضعيفا أو موضوعا.

الثواء فيكون انتصاب ظرفاً لإجرائه مجزئاً لنزولهم أو بنزع الخافض، أو تشبيه الظرف الموقت بالمبهم ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ وقرئ فننعم والمخصوص بالمدح محذوف دل عليه ما قبله ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ على أذية المشركين، والهجرة للدين إلى غير ذلك من المحن والمشاق ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ولا يتوكلون إلا على الله ﴿وَكُلٌّ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ لا تطيق حمله لضعفها أو لا تدخره، وإنما تصحح ولا معيشة عندها ﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ ثم إنها مع ضعفها، وتوكلها وإياكم مع قوتكم واجتهادكم سواء في أنه لا يرزقها وإياكم، إلا الله لأن رزق الكل بأسباب هو المسبب لها وحده فلا تخافوا على معاشكم بالهجرة فإنه لما أمروا بالهجرة قال بعضهم كيف نقدم بلدة ليس لنا فيها معيشة فنزلت ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لقولكم هذا ﴿الْمَكِيدُ﴾ بضميركم ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ المسؤول عنهم أهل مكة ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ لما تقرر في

وقوله وقرأ الخ أي بالثاء المثناة الساكنة بعد النون وإبدال الهمزة ياء من الثواء وهو الإقامة، وقوله فيكون انتصاب الخ أي على أنه أجرى مجزئاً نزلتهم، وحمل عليه في التعدية فنصب ظرفاً على أنه مفعول به له لأنه بمعناه الأصلي لا ينصب إلا مفعولاً واحداً فتعديته للثاني بأحد الوجوه المذكورة، ونزع الخافض على أن أصله بغرف فلما حذف الجاز انتصب أو على أنه منصوب على الظرفية، والظرف المكاني إذا كان مؤقتاً أي محدوداً كالدار والغرفة لا يجوز نصبه على الظرفية فأجرى هنا مجزئاً المبهم توسعاً كما في قوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٦٦] على ما فصل في النحو. قوله: (وقرئ فننعم) بفاء الترتيب، وقوله دل عليه ما قبله فتقديره الغرف أو أجرهم ويجوز كون التمييز محذوفاً أي نعم أجراً أجر العاملين، وقوله الذين صبروا صفة العاملين أو خير مبتدأ محذوف وقوله والهجرة للدين بيان لارتباطه بما قبله، وقوله ولا يتوكلون الحصر من تقديم المتعلق وكأين بمعنى كم للتكثير والكلام فيها مفصل في المغني، وقوله أو لا تدخره فهو مجاز بذكر السبب وإرادة المسبب كما في الوجه الذي قبله، وقوله وإنما تصحح بيان لحاصل المعنى المراد منه. قوله: (ثم إنها مع ضعفها وتوكلها) التوكل هنا مجاز عن عدم الأذخار وإعداد القوت لكنه عبر به لمناسبة المقام له، وقوله لا يرزقها وإياكم إلا الله الحصر بناء على مذهب الزمخشري في أن مثل هذا التركيب يفيد كما قرره في قوله: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ أو هو مأخوذ من فحوى الكلام وقرينة السياق فإنه كثيراً ما يفيد، وقوله فلا تخافوا الخ هو لازم لما ذكر مراد منه فإذا تكفل برزق كل شيء حتى صغار الهوام لزم العاقل ذلك، ولذا قدمها ولم يقل يرزقكم وإياها، والمعاش ما به قوام الحياة وقوله فإنه أي الأمر والشأن بيان لسبب النزول للدال على تفسير الآية بما ذكر وأن المقصود نهيهم عن الخوف المذكور وبه يظهر مناسبة لما قبله. قوله: (المسؤول عنهم) كان الظاهر أن يقال منهم لكنه يقال سأل عنه بمعنى سأل منه أيضاً، وإن ظنه بعضهم خطأ كما فصلناه في حواشي شرح السراجية، وقد صرح به الطيبي في شرح المشكلة فلا وجه

العقول من وجوب انتهاء الممكنات إلى واحد واجب الوجود ﴿فَأَن يُّؤْفَكُونَ﴾ يصرفون عن توحيده بعد إقرارهم بذلك ﴿اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ يحتمل أن يكون الموسع والمضيق عليه واحداً على أن البسط، والقبض على التعاقب، وأن لا يكون على وضع الضمير موضع من يشاء وإبهامه لأن من يشاء مبهم ﴿إِنَّ اللَّهَ يَكِلُ شَيْءٌ عَلَيْهِ﴾ يعلم مصالحيهم ومفاسدهم ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُم مِّن نَّزَلٍ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِمَّا بَعَدَ مَوْتَهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ معترفين بأنه الموجد للممكنات بأسرها أصولها وفروعها ثم إنهم يشركون به بعض مخلوقاته الذي لا يقدر على شيء من ذلك ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على ما عصمك من

للاعتراض عليه ولا إلى ادعاء القلب فيه فإنه ورد في الحديث «ما المسؤول عنه»^(١) بمعنى المسؤول منه كما صرح به في شروحه فلا تكن من الغافلين. قوله: (لما تقرّر الخ) يعني أنه راسخ ثابت في كل عقل إجمالاً، وإن لم يعلمه بطريق برهاني ولا من رسول وشرع صدق به ولذا ترى كل أحد من الكفرة إذا غلبه الخوف لا ينادي صنمه ولا معبوده غير الله، والفاء في قوله فإني للترتيب أو هي جواب شرط مقدر أي فإن صرفهم الهوى، والشيطان فإني الخ والاستفهام للإنكار والتوبيخ. قوله: (يحتمل أن يكون الموسع) بصيغة المفعول على الحذف والإيصال وأصله الموسع عليه، وعلى هذا الاحتمال لا تتعين الفاء كما توهم لأن التضييق يكون مقدماً ومؤخراً ولذا عبر المصنف بالتعاقب دون التعقيب للفرق بينهما، وهو الذي غره مع أنه لو سلم ذلك فقد يترك تفويضاً لفهم السامع ولم يذكر التوسط لأنه تقتير بالنسبة للسعة، ولذا قيل في المثل أخو الدون الوسط. قوله: (على وضع الضمير موضع من يشاء) فيكون المقتر عليه غير الموسع عليه وأصله ويقدر لمن يشاء بأن يجعل بعض الناس غنياً وبعضهم فقيراً وقد كان المعنى على الأول أنه تعالى يوسع على شخص واحد رزقه تارة ويضيقه أخرى، والمراد أنّ الضمير راجع إلى من يشاء آخر غير المذكور لفهمه منه لأنه إذا ذكر من يشاء يوسع رزقه فهم منه ذلك فهو نظير قوله وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره، وعندني درهم ونصفه أي نصف درهم آخر وهو قريب من الاستخدام وعود الضمير على من يشاء بقطع النظر عن متعلقه لا يغيّره كما توهم. قوله: (وإبهامه) لأن من يشاء مبهم يحتمل الجبر بالعطف على وضع والرفع على أنه مبتدأ ما بعده خبره، يعني أنّ من يشاء مبهم غير معين فلذا ساغ وضع الضمير المبهم بعدم ذكر مرجعه موضعه للمناسبة بينهما فلا يرد عليه ما قيل إنه غير سديد لأن إبهامه لا يقتضي إبهام ضميره بل عدمه لرجوعه إلى معين بالإبهام، ولذا كان ضمير لنكرة معرفة على الأصح لكن كلامه لا يخلو من تعقيد في المعنى، وقوله أصولها كالمطر وفروعها كالنبات، وقوله ثم إنهم مأخوذ من المقصود بالسؤال مع علم السائل والمسؤول وثم للتفاوت في الرتبة وهو إشارة إلى ما مرّ من تقرير ذلك في العقول وعدى يشركون المتعدي بنفسه بالباء لتضمينه

مثل هذه الضلالة أو على تصديقك، وإظهار حجتك ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ فيتناقضون حيث يقرون بأنه المبدئ لكل ما عداه، ثم إنهم يشركون به الصنم وقيل: لا يعقلون ما تريد بتحميدك عند مقاتلتهم ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ إشارة تحقير وكيف لا وهي لا تزن عند الله جناح بعوضة ﴿إِلَّا لَهُمْ وَعَلَبٌ﴾ إلا كما يلهي ويلعب به الصبيان يجتمعون عليه، ويبتهجون به ساعة ثم يتفرقون متعبين ﴿وَلَيْتَ أَلْدَارَ الْأَخْرةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ لهي دار الحياة الحقيقية لامتناع طريان الموت عليها أو هي في ذاتها حياة للمبالغة، والحيوان مصدر حيي سمي به ذو الحياة وأصله حييان فقلبت الياء الثانية وأوأ وهو أبلغ من الحياة لما في بناء فعلان من الحركة، والاضطراب اللازم للحياة ولذلك اختير عليها هنا ﴿أَوَّكَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ لم يؤثرها عليها الدنيا التي أصلها عدم الحياة، والحياة فيها عارضة سريعة الزوال ﴿فَإِذَا رَكبُوا فِي الْفُلْكِ﴾ متصل بما دل عليه شرح حالهم أي هم على ما وصلوا به من

معنى التسوية. قوله: (على ما عصمتك) أي على عصمتك مما هم عليه من الضلال في إشراكهم مع اعترافهم بأن أصول النعم وفروعها منه تعالى فيكون كالحمد عند رؤية المبتلى، وعلى ما بعده هو حمد على ما أنعم به عليه، وقوله وقيل الخ فالمعنى أحمد الله عند جوابهم المذكور على إلزامهم وظهور نعم لا تحصى فإنهم لا يفتنون لم حمدت الله ومرضه، وإن ارتضاه الزمخشري لخفائه وقلة جدواه وتكلف الإضراب فيه. قوله: (إشارة تحقير) لأن اسم الإشارة يدل على ذلك كما فصل في المعاني، وقوله لا تزن الخ كناية عن حقارتها عند الله بأسرها كما ورد في الحديث^(١) فيعلم حقارة ما فيها من الحياة بالطريق الأولى، وقوله إلا كما يلهي ويلعب به الصبيان الفعلان تنازعا قوله به الصبيان وفيه إشارة إلى أنه تشبيه بليغ ووجه الشبه سرعة الزوال، وعدم النتيجة غير التعب ولو قال كما يلهون كان أظهر لأنه ليس للأفعال موقع هنا وقوله يجتمعون حال أو استئناف، ويبتهجون بمعنى يسرون ويفرحون. قوله: (لهي دار الحياة) إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدراً وقوله لامتناع طريان الموت أي عروضه لمن فيها وعبر بالامتناع دون العدم لأنه أبلغ وإن كان الامتناع ليس بذاتي لها، وهو تعليل لكون حياتها حقيقية وقوله أو هي الخ فلا تقدير لقصد المبالغة كرجل عدل، والحيوان مصدر سمي به ذو الحياة في غير هذا المحل وكلاهما مصدر لكن الحيوان أبلغ لأن فعلان بفتح العين في المصادر الدالة على الحركة، ولذا لا يقلب فيه حرف العلة ألفاً وقوله فقلبت الخ أي على خلاف القياس بناء على أن لا مهيا، وقيل إنه واو وأدلة الفريقتين مفصلة في الصرف. قوله: (لم يؤثرها الخ) هو جواب الشرط المقدر لعلمه من السياق، وكونها للتمني بعيد وقوله متصل الخ يعني أن الفاء للتعقيب على ما قبله باعتبار ما يدل عليه أو المراد أنه يقدر فيه ما ذكر كما في الكشاف. قوله:

(١) أخرجه الترمذي ٢٣٢٠ والحاكم في المستدرک ٣٠٦/٤ كلاهما من حديث سهل بن سعد من طرق مختلفة. قال الترمذي: حديث صحيح غريب. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد وقال الذهبي: زكريا بن منظور ضعفه.

الشرك فإذا ركبوا البحر ﴿دَعَاُ اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾ كائنين في صورة من أخلص دينه من المؤمنين حيث لا يذكرون إلا الله ولا يدعون سواه لعلمهم بأنه لا يكشف الشدائد إلا هو ﴿فَلَمَّا بَجَنَّهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ فاجؤوا المعادة إلى الشرك ﴿يَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ﴾ اللام فيه لام كي أي يشركون ليكونوا كافرين بشركهم نعمة النجاة ﴿وَلِتَمَنَّوْا﴾ باجتماعهم على عبادة الأصنام، وتوآدهم عليها ولام الأمر على التهديد ويؤيده قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي، وقالون عن نافع وليتمتعوا بالسكون ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عاقبة ذلك حين يعاقبون ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ يعني أهل مكة ﴿أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ أي جعلنا بلدهم مصوناً من التهب والتعدّي أماناً أهله عن القتل والسبي ﴿وَيُحْطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ يختلسون قتلاً وسبياً إذ كانت العرب حوله في تغاور، وتناهب ﴿أَفَأَبْطِلُ﴾ أبعد هذه النعمة المكشوفة وغيرها مما لا يقدر عليه إلا الله بالصنم أو الشيطان ﴿يُؤْمِنُونَ وَيَنْمُوهُ اللَّهُ يَكْفُرُونَ﴾ حيث أشركوا به غيره، وتقديم الصلتين للاهتمام أو الاختصاص على طريق المبالغة ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ

(كائنين في صورة من أخلص) فهو تهكم بهم سواء أريد بالدين الملة، أو الطاعة أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأنهم لا يستمرون على هذه الحال فهي قبيحة باعتبار المال، وقوله فاجؤوا إشارة إلى أن إذا فجائية. قوله: (ليكونوا كافرين بشركهم نعمة النجاة) يشير إلى أن الكفر هنا كفران النعمة التي أوتوها وهي النجاة، وأشار بالباء السببية إلى أن الشرك سبب لهذا الكفران فأدخلت لام كي على مسببه لجعله كالغرض لهم منه فهي لام العاقبة في الحقيقة فقوله بشركهم متعلق بكافرين ونعمة النجاة مفعوله، وقيل المعنى ليجمعوا التمتع إلى كفران النعمة لعطفه بالواو الجامعة، وهو أقوى شهاً بالغرض ولا يخفى أن إعادة اللام تأبه. قوله: (أو لام الأمر) معطوف على قوله لام كي، وإذا كانت الثانية لام الأمر فالأولى كذلك ليتضح العطف وتخالفهما محوج إلى التكلف والأمر بالكفر والتمتع مجاز في التخلية والخذلان والتهديد كما تقول لمن يخالفك في الغضب أفعل ما شئت ووجه التأييد أن لام كي لا تسكن وقوله فسوف تعلمون مؤيد للتهديد أيضاً. قوله: (جعلنا بلدهم الخ) يحتمل أنه إشارة إلى أنه متعد لمفعولين حذف أولهما ويحتمل أنه بيان لحاصل المعنى، وقوله مصوناً تفسير لقوله حرماً وقوله أماناً أهله إشارة إلى أن أمنه كناية عن أمن أهله وهو إسناد مجازي أو فيه مضاف مقدر وتخصيصهم، وإن أمن كل من فيه حتى الطيور والوحوش لأن المقصود الامتنان عليهم، ولأنه مستمر في حقهم وقوله يختلسون تفسير للاختطاف، وقوله في تغاور تفاعل من الغارة وهي معروفة والظاهر أن جملة ويتخطف الخ حالية بتقدير مبتدأ. قوله: (أبعد هذه النعمة المكشوفة) أي الظاهرة وهي نعمة الأمن والنجاة، وقوله بالصنم أو الشيطان تفسير للباطل ولذا قدّمه ليوافق المفسر به، وقوله للاهتمام لأنهما مصب الإنكار لا الإيمان ولا الكفران فينبغي تقديمهما كما تقرر في المعاني، ولما كانوا يؤمنون بالله أيضاً ويكفرون غير نعمته جعل الاختصاص ادعائياً للمبالغة لأن الإيمان إذا لم يكن خالصاً لا يعتد به ولأن كفران غير نعمه بجنب كفرانه لا يعد كفراناً، ولم يجعله

كذِبًا﴾ بأن زعم أن له شريكاً ﴿أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾ يعني الرسول أو الكتاب، في لما تسفيه لهم بأن لم يتوقفوا ولم يتأملوا قط حين جاءهم بل سارعوا إلى التكذيب أول ما سمعوه ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ تقرير لثوائهم كقوله:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

أي ألا يستوجبون الثواء فيها، وقد افتروا مثل هذا الكذب على الله، وكذبوا بالحق مثل هذا التكذيب أو لاجترائهم أي ألم يعلموا أن في جهنم مثنوى للكافرين حتى اجترؤوا مثل هذه الجراءة ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾ في حقنا فإطلاق المجاهدة ليعم جهاد الأعداء الظاهرة والباطنة بأنواعه ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ سبل السير إلينا والوصول إلى جنابنا أو لنزيدنهم هداية إلى سبيل الخير وتوفيقاً لسلوكها كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [سورة محمد، الآية: ١٧] وفي الحديث من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ بالنصر والإعانة. قال رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة العنكبوت كان له من الأجر

للفاصلة لأنه عكازة أعمى. قوله: (بأن زعم أن له شريكاً) وكونه كذباً على الله لأنه في حقه فهو كقولك كذب على زيد إذا وصفه بما ليس فيه، وقوله يعني الرسول تفسير للحق، وقوله بل سارعوا لجعل التكذيب مقارناً لمجيئه كما تفيد لما الحينية. قوله: (تقرير لثوائهم) أي إقامتهم فيها وهو ظاهر في أن مثنوى مصدر ميمي وهو يحتمل المكان أيضاً لأن الاستفهام فيه معنى النفي ونفي النفي إثبات كما في قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحٍ

وقوله ألا يستوجبون إشارة إلى أن الظاهر أقيم مقام الضمير لتعليل استيجابهم الثواء، ولا ينافي كون ظاهره أن العلة كذبهم وافتراؤهم لأنه لا يغيّره والتعليل يقبل التعدد فتعريفه للعهد. قوله: (أو لاجترائهم الخ) معطوف على قوله لثوائهم فالمراد على هذا مطلق جنس الكفرة، ويدخلون منزلة العالم قوله في حقنا وجعلهم عالمين بأن جنهم مثنوى الكفرة لوضوحه وظهوره فنزلوا فيه دخولاً أولاً برهانياً ففيه مضاف مقدر ومعنى في حقنا من أجلنا ولوجهنا خالصاً وأما جعل للمبالغة يجعل ذات الله مستقراً للمجاهدة كما قيل: فلا حسن فيه، وقوله بأنواعه أي الجهاد كالمقتل والأسر وقمع النفس بالصبر على المكاره والعبادة ولا حاجة إلى تأويل جاهدوا بأرادوا الجهاد لتقدم الهداية عليه على ما فسره المصنف به، وطرق الوصول إلى الله ورضوانه هي الطاعات والمجاهدات كما لا يخفى، وقوله لنزيدنهم إشارة إلى ما مر من أن الجهاد هداية أو مرتب عليها وأيد إرادة الزيادة بالآية والحديث المذكور^(١) ومعنى ورثه أعطاه. قوله: (بالنصر والإعانة) لأن معية الله إنما هي بإعانة الله لعبده وتقدم الجهاد المحتاج للنصرة قرينة قريبة،

عشر حسنات بعدد كل المؤمنين والمنافقين».

والحديث^(١) المذكور من حديث أبي الموضوع وهو مشهور وتخصيص المؤمنين والمنافقين لذكرهم في هذه السورة تمت السورة بحمد الله وعونه وتوفيقه صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة الروم

مكية إلا قوله: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ الآية وهي ستون أو تسع وخمسون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا * وَكَانُوا مُشْرِكِينَ * فِي آدْنَى الْأَرْضِ﴾ أرض العرب منهم لأنها الأرض المعهودة عندهم أو في أدنى أرضهم من العرب، واللام بدل من الإضافة ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ من إضافة المصدر إلى المفعول وقرئ غلبهم وهو لغة كالحلب والحلب ﴿سَيَكْفُلُونَ فِي بِيْعِ مَسِينَةٍ﴾ روي أن فارس غزوا الروم فوافوهم بأذرعات وبصرى، وقيل: بالجزيرة وهي أدنى

سورة الروم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية الخ) لم يستثن في الإتقان واليسير شيئاً منها قيل وهو الأصح والاستثناء مبني على قول الحسن وهو خلاف مذهب الجمهور والتفسير المرضي كما سيأتي بيانه لكن المصنف قصد تميم الفائدة هنا. قوله تعالى: ﴿آدْنَى الْأَرْضِ﴾ (أدنى أفعل تفضيل بمعنى أقرب فالأرض إما من أرض العرب فأقرب بيتها من أرض الروم فأقرب بيتها من بلاد العرب كما أشار إليه المصنف رحمه الله، وقوله منهم ومن العرب صلة أدنى بمعنى أقرب لأنه يتعدى بمن لا من الداخلة على المفضل عليه لأنه مضاف، وأفعل لا يجمع فيه بين من والإضافة وأل في الأرض للعهد، والمعهود قد يتقدم ذكره ويسمى عهداً ذكراً وقد لا يتقدم كما هنا وإليه أشار بقوله لأنها الأرض المعهودة عندهم أو هو إشارة إلى أنها في حكم المذكور لحضورها في ذهنهم وفيه إيحاء إلى ترجيحه بتعليقه، وتقديمه لكنه مخالف للرواية لأن المروي من طرق عديدة أن الروم وفارس تحاربوا بين أذرعات وبصرى فغلبت فارس الروم فلما أتى الخبر مكة شق على رسول الله ﷺ^(١) وأصحابه وكان جيش فارس من قبل كسرى وأميره شهریار كما ذكره ابن حجر مفصلاً في شرح البخاري. قوله: (واللام بدل من الإضافة) قال ابن هشام في شرح بانت سعاد الخلاف في نيابة أل عن الضمير في محل يحتاج للربط من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف إليه وربما توهم من كلامهم الثاني، وقد استجز ذلك الزمخشري حتى جوز نيابتها عن المضاف إليه المظهر في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ففي كلام المصنف نظر وكذا في قول من قال هنا إنه على مذهب الكوفيين (قلت) ومما يؤيد ما قاله ابن هشام أن تعريف الإضافة واللام بمعنى فلا فائدة في جعل أحدهما بمعنى الآخر إلا فيما ذكر له وقوله وقرئ غلبهم أي بفتح فسكون والمشهور بالضم، والحلب بالحاء المهملة اللبب المحلوب أو بالجيم وقوله بالجزيرة هو قول مجاهد والمراد بها الجزيرة العمرية لا جزيرة العرب، والذي

(١) أخرجه الترمذي ٣١٩٣ عن ابن عباس وقال الترمذي: حسن صحيح غريب. وذكره الواحدي في

أرض الروم من الفرس فغلبوا عليهم، وبلغ الخبر مكة ففرح المشركون وشمتموا بالمسلمين، وقالوا: أنتم والنصارى أهل كتاب، ونحن وفارس أميون وقد ظهر إخواننا على إخوانكم ولنظهِرَ عليكم فنزلت فقال لهم أبو بكر: لا يقَرَنَ الله أعينكم فوالله لتظهرنَّ الروم على فارس بعد بضع سنين فقال له أبي بن خلف: كذبت اجعل بيننا أجلاً أناحبك عليه فناحبه على عشر قلائص من كل واحد منهما، وجعلا الأجل ثلاث سنين فأخبر أبو بكر رضي الله عنه رسول الله ﷺ فقال: «البضع ما بين الثلاث إلى التسع فزيده في الخطر وماده في الأجل» فجعلها مائة قلوص إلى تسع سنين ومات أبي من جرح رسول الله ﷺ بعد قفوله من أحد وظهرت الروم على فارس يوم الحديدية فأخذ أبو بكر الخطر من ورثة أبي، وجاء

صححه ابن حجر هو الأوّل وقوله وشمتموا بالمسلمين وهو من باب فرح ومعناه الفرح بالمصيبة. قوله: (وهي أدنى أرض الروم من الفرس) بيان للمراد بالجزيرة كما مرّ وأنها المراد من أدنى الأرض هنا، وقال الطيبي: إنما نسب الأدنى إلى عدوّهم لأنّ أدنى من الأمور النسبية فإذا لم يرد بها أرض العرب فلا بدّ من أرض أخرى وليس إلا أرض عدوّهم وهم فارس والقرينة قوله غلبت انتهى، ومعنى قوله لم يرد أرض العرب أنها لم تكن مرادة من الأرض المعينة لتعيين غيرها في هذه الرواية فتعين نسبتها إلى أرض عدوّهم بقرينة الخارج فلا يرد أنه لا يلزم من عدم إرادة أرض العرب من الأرض عدم اعتبار القرب بالنسبة إليهم فإنّ كون الخطاب لهم يقتضي ذلك كما توهم فإنه كما قيل:

شتان بين مشرق ومغرب

وهو معنى قوله في أنّ قوله إلى عدوّهم من حديث المغلوبية فافهم. قوله: (بعد بضع سنين) أي بعد جملة لها لأنّ ما وقع في آخر سنة منها يعدّ واقعاً بعدها ولا يخالف النظم لوقوعه فيها فلا وجه لما قيل إنّ المراد بعد ابتدائها حتى لا يخالف النظم لأنه لو كان كذلك صدق على ما دون التاسعة وليس بصحيح، وقوله أنا حبك بالنون والحاء المهملة والباء الموحدة مجزوم في جواب الأمر ومعناه أعاهدك وأعاهدك عليه قال في الأساس ناحيته على كذا خاطرته وراهنته وهو من النحب بمعنى النذر ومنه استعير قضى نجه إذا مات لكنه صار حقيقة في العرف، والقلائص جمع قلوص وهي الفتية من إناث الإبل، والثلاث هي ابتداء البضع لأنه من ابتداء الثالثة يفهم التعجيل أو ظنّ البضع من الثلاثة إلى السبع فجعله وسطه شفقة، وحرصاً على تعجيل مسرة المؤمنين، وقوله فزيده في الخطر أي زد في الجعل وهو معنى الخطر بفتحين أي طول المدّة، وماده أمر من مفاعلة المدّ وهي تطويل المدّة وأما تعيينه عليه الصلاة والسلام^(١) فلأنه من متناول معنى البضع فأخذ فيه بالأحوط، وقوله بعد قفوله أي رجوعه وهو متعلق بقوله مات وقصة أبي مفصلة في السير. قوله: (يوم الحديدية) هي بتخفيف الياء على الأصح اسم بشر

(١) أخرجه الترمذي ٣١٩١ من حديث ابن عباس وقال الترمذي: حديث غريب اهـ. قلت: فيه عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي أو هو لين الحديث، وبقية رجال الإسناد ثقات.

به إلى رسول الله ﷺ فقال: «تصدق به» واستدلت به الحنفية على جواز العقود الفاسدة في دار الحرب، وأجيب بأنه كان قبل تحريم القمار، والآية من دلائل النبوة لأنها أخبار عن الغيب وقرئ غلبت بالفتح، وسيغلبون بالضم ومعناه أن الروم غلبوا على ريف الشام، والمسلمون سيغلبونهم وفي السنة التاسعة من نزوله غزاهم المسلمون، وفتحوا بعض بلادهم وعلى هذا يكون إضافة الغلب إلى الفاعل ﴿اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ من قبل كونهم غالبين، وهو وقت كونهم مغلوبين ومن بعد كونهم مغلوبين، وهو وقت كونهم غالبين أي

سُمي بها مكانها، وكان ذلك في السنة السادسة أو السابعة من الهجرة في ذي القعدة والمراد باليوم مطلق الوقت، وفي رواية أنه يوم بدر وقوله تصدق به لأنه كره له أخذه، وقوله استدل به أي بما ذكر لأنه حديث صحيح رواه الترمذي^(١)، وهو إن كان بعد تحريم القمار فهو وقع بمكة وهي قبل الفتح دار حرب، والعقود الفاسدة تجوز فيها كما تسقط فيها الحدود عند أبي حنيفة لكن الذي ذكره الطحاوي في الآثار أنه كان قبل تحريم القمار فلا دليل فيه عندنا أيضاً، والقمار أخذ شيء على الرهان والمغالبة، وهو حرام وقوله في الحديث تصدق به سقط من بعض الروايات فإن قيل ما دليل جواز التصدق بالحرام، وكيف يتصدق بما لا يملكه قلنا ذهب جماعة إلى أنه غير جائز لأن الله لا يقبل إلا الطيب وذهب بعضهم إلى جوازه كما في الأحياء، وفيه بحث لأن صاحبه معلوم ومثله يرد عليه وإن قيل إنه مال حربي لا يكون تصدقاً بالحرام، والذي في مذهبنا أنه لا يجوز التصدق به ما لم يختلط بغيره والمقصود إنما هو تفرغ ذمته كما في منظومة ابن وهبان. قوله: (وقرئ غلبت بالفتح الخ) هي قراءة نصر بن علي كما ذكره الترمذي، وهو ثقة ولا يرد عليها اعتراض الزجاج بأنها مخالفة للرواية ولما أجمع عليه القراء والتوفيق بين القراءتين أنها نزلت مرتين مرة بمكة غلبت بالضم، ومرة يوم بدر بالفتح وتأويلها ما ذكر من أن المعنى أن الروم غلبوا على ريف الشام وسيغلبهم المؤمنون في بضع سنين، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله ومعناه كما ذكره الطيبي، والريف بكسر الراء المهملة أرض فيها زرع وخصب قريبة من العمران، وقوله في السنة التاسعة من نزوله أي نزول هذه الآية مرة ثانية ببدر كما مر وذكر الضمير لتأويله بالقرآن أو الخبر ونحوه من القول لكن لا يخفى أنه ليس في كلام المصنف ما يدل على ما ذكر في النزول وإن فسره به بعضهم اعتماداً على ما نقلناه فالصواب أن يبقى نزوله على ظاهره ويراد غزوة مؤتة فإنه قريب من التاريخ المذكور من نزولها أولاً، ولا حاجة أيضاً إلى تعدد النزول فإنه يجوز تخالف معنى القراءتين إذا لم يتناقضا وكون فريق غالباً ومغلوباً في زمانين غير متدافع فتأمل. قوله: (وعلى هذا يكون إضافة الغلب إلى الفاعل) وقد كان مضاعفاً للمفعول كما مر أو إلى نائب الفاعل إن كان مصدر المجهول وقد رجحه بعضهم بموافقته للنظم. قوله: (من قبل كونهم غالبين الخ) يعني أنه حذف فيه

(١) لم أجده بلفظ: «تصدق به» وأنا باقي الحديث فهو عند الطبري ٢٧٨٧٢ عن عكرمة. و ٢٧٨٦٦ عن

له الأمر حين غلبوا وحين يغلبون ليس شيء منهما إلا بقضائه، وقرئ من قبل ومن بعد من غير تقدير مضاف إليه كأنه قيل قبلاً، وبعداً أي أولاً وآخرأً ﴿وَيَوْمَئِذٍ﴾ ويوم تغلب الروم ﴿يَفْسَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ من له كتاب على من لا كتاب له لما فيه من انقلاب التفاضل، وظهور صدقهم فيما أخبروا به المشركين وغلبتهم في رهانهم وازدياد يقينهم وثباتهم في دينهم، وقيل: ينصر الله المؤمنين بإظهار صدقهم أو بأن ولي بعض أعدائهم بعضاً حتى تفانوا ﴿يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ﴾ فينصر هؤلاء تارة وهؤلاء أخرى ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ينتقم من عباده بالنصر عليهم تارة، ويتفضل عليهم بنصرهم أخرى ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله في معنى الوعد ﴿لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ لامتناع الكذب عليه تعالى ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وعده ولا صحة وعده لجهلهم، وعدم تفكرهم ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ما يشاهدونه منها والتمتع بزخارفها ﴿وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ﴾ التي هي غايتها، والمقصود

المضاف، وقدّر فيني الظرف على الضم لأنه من الغايات كما بينه النحاة إلا أنه على ما قدّره المصنف يتغاير فيه المضافان وهو خلاف الظاهر فلو قدّره من قبل هذه الحالة، وبعدها ليتحداه كان أوفق بالمعتاد وتقديم الخبر هنا للتخصيص، وقوله من غير تقدير مضاف إليه وهو المشهور لكنه ذكر السكاكي أنه مقدّر فيه أيضاً والتنوين عوض عنه، ويجوز كسره من غير تنوين أيضاً كما قاله الفراء، وقال الزجاج إنه خطأ لأنه إما أن لا يقدر فيه الإضافة فينوّن أو يقدر فيني على الضم، وأما تقدير لفظه قياساً على قوله:

بين ذراعي وجبهة الأسد

فقياس مع الفارق لأنه ذكره بعده وما نحن فيه ليس كذلك وقد ذهب إلى قول الفراء ابن هشام في بعض كتبه وقوله أولاً وآخرأً بالتنوين لأنه ظرف بمعنى قبل، وبعده ولو كان أفعل للتفضيل منع من الصرف وله تفصيل في محله، وقوله يغلب الروم بصيغة المعلوم. قوله: (من له كتاب) وهم الروم والمسلمون أما الأول فلوقوع غلبتهم وإخبار النبي ﷺ بالوحي، وأما الثاني فلغلبتهم في رهانهم كما ذكره المصنف ومن مفعول نصر والتفاضل تفاضل المشركين بغلبة فارس لغلبتهم فإذا ظهر خلافه انقلب فآلهم طيرة عليهم، ويومئذ متعلق بيفرح أو ينصر وينصر متعلق بيفرح أو بالمؤمنين. قوله: (ولي بعض أعدائهم بعضاً) أي جعل بعضهم مشتغلاً بقتال بعض حتى تفانوا بالفناء والتون أي حصل لهم الفناء والهلاك كما قيل سعادة المرء ويمن طيره قتل عدوه بسيف غيره، وقيل إنه بالغين المعجمة بمعنى كفاية المؤمنين، وهو بعيد جداً. قوله: (ينتقم الخ) ناظر إلى قوله العزيز، وقوله متفضل إلى قوله الرحيم ففيه لف ونشر، وقوله مؤكد لنفسه أي كقوله له على ألف اعترافاً، وقوله لأن الخ بيان للمؤكد لنفسه وهو ما وقع بعد جملة تتضمن معناه كما في المثال المذكور وعامله محذوف وجوباً، وقوله لامتناع الكذب عليه بناء على أن الوعد خبر، وقد قيل إنه إنشاء. قوله: (وعده ولا صحة وعده) قدّر مفعوله المحذوف ما ذكر لأنه المناسب للاستدراك، وإن صح أنه ينزل منزلة اللازم أو يقدر المفعول عاماً على أن

منها ﴿هَرَّ غَافِلُونَ﴾ لا تخطر ببالهم وهم الثانية تكرير للأولى أو مبتدأ وغافلون خبره والجملة خبر الأولى، وهو على الوجهين مناد على تمكن غفلتهم عن الآخرة المحققة لمقتضى الجملة المتقدمة المبدلة من قوله: لا يعلمون تقريراً لجهالتهم، وتشبيهاً لهم بالحيوانات المقصور إدراكها من الدنيا ببعض ظاهرها فإن من العلم بظاهرها معرفة حقائقها، وصفاتها وخصائصها وأفعالها وأسبابها، وكيفية صدورها منها وكيفية التصرف فيها، ولذلك نكر ظاهراً وأما باطنها فإنها مجاز إلى الآخرة، ووصلة إلى نيلها وأنموذج لأحوالها، وإشعاراً

المعنى لا يعلمون شيئاً، وليسوا من أولي العلم حتى يعلموا وعده أو صحته، وأما كونه المناسب لقوله الآتي إشعاراً بأنه لا فرق فسيأتي ما فيه، وقوله لا تخطر الآخرة ببالهم فكيف يتفكرون فيها. قوله: (وهم الثانية تكرير للأولى) للتأكيد اللفظي الدافع للتجوز، وعدم الشمول، وإن كان الفصل بمعمول الخبر حينئذ خلاف الظاهر لكن حسنه وقع الفعل في التلطف، والاعتناء بالآخرة وقوله وهو أي هذا الكلام على الوجهين أي التكرير والابتداء، ومناد بمعنى مظهر ظهوراً تاماً وتمكن الغفلة فيهم من تكرير المسند إليه أو الإسناد الدال على الحصر حتى كأنه ليس في الدنيا غافل سواهم مع قصر غفلتهم على أمر الآخرة، وقوله المحققة بزنة اسم الفاعل مجرور صفة لغفلتهم أي غفلتهم مقررة لعلمهم بظواهر الدنيا وزخارفها لأن من صرف فكره لذلك كان بمعزل عن الآخرة لأنها ضررatan ومقتضى بزنة المفعول. قوله: (المبدلة الخ) صفة للجملة المراد بها يعلمون ظاهراً الخ فإنها بدل من جملة لا يعلمون فإن الجاهل الذي لا يعلم ما وعد الله عباده، ولا يتفكر فيه هو الذي قصر نظره على ما يراه من ظاهر الدنيا والمصحح للبدلية اتحاد ما صدقا عليه، والنكته المرجحة له جعل علمهم والجهل سواء بحسب الظاهر، وإن تغايرا باعتبار متعلقهما فتدبر. قوله: (تقريراً لجهالتهم) تعليل للمحققة أو للمبدلة أو لمناد والجهالة معلومة من نفي العلم المطلق ظاهراً والمقيد فإنه ناشئ عن فرط جهلهم كما أشار إليه بقوله لجهلهم، وعدم تفكرهم فلا وجه لما قيل إنه لا يظهر إلا باتحاده مع المبدل منه فيتوقف على اعتبار الوجه الثالث لأنه إن أراد اتحادهما في الما صدق فهو مقرر كما عرفته، وإن أراد في المفهوم فليس بشرط كما في زيد أخوك قائم. قوله: (وتشبيهاً لهم بالحيوانات) وجه الشبه قوله المقصور الخ، وقوله ببعض ظاهرها متعلق بمقصور لكونه بمعنى مختص أو الباء بمعنى على كما في قوله:

أرب يبول الشعلبان برأسه

وهو من تنكير قوله ظاهراً كما أشار إليه فإنه للتعليل أو التنويع، وقوله فإن الخ تعليل لعلمهم ببعض ظواهرها دون بعض، وحقائقها أي الخارجة والذهنية وخصائصها ما يختص ببعض منها دون بعض، وقوله وكيفية صدورها أي أمور الدنيا منها أي من أسبابها. قوله: (ووصلة إلى نيلها) تفسير لكونها مجازاً أي طريقاً وممراً إلى المقر والأنموذج معرب نمونه

بأنه لا فرق بين عدم العلم والعلم الذي يختص بظاهر الدنيا ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ﴾ أولم يحدثوا التفكير فيها أو أولم يتفكروا في أمر أنفسهم فإنها أقرب إليهم من غيرها، ومرة يجتلي فيها للمستبصر ما يجتلي له في الممكنات بأسرها ليتحقق له قدرة مبدعها على إعادتها قدرته على إبدائها ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ أي أولم يتفكروا ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ متعلق بقول أو علم محذوف يدل عليه الكلام ﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ تنتهي عنده، ولا تبقى بعده ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَائِي رَبِّهِمْ﴾ بقاء جزائه عند انقضاء الأجل المسمى، أو

ويقال نموذج أيضاً، وقوله في القاموس أنموذج غلط لا وجه له كما مر، وقوله وإشعاراً معطوف على قوله تقريراً وقد علمت وجهه وأن العلم وإن تعلق بالوعد وصحته فهو مطلق ظاهراً ومسبب عن فرط الجهل فلا يرد عليه إنه إنما يتحقق الإشعار لو أجرى مجرى اللازم، واختار الطيبي أن جملة يعلمون استثنائية لبيان موجب جهلهم بوعد الله ولم يرتض البدلية كما فصله. قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ (الخ) معطوف على ما قبله أو على مقدر أي ألم يتفكروا في مصنوعاته ونحوه، وقوله يحدثوا التفكير بيان لأن المراد الظرفية وذكره لزيادة التصوير إذ الفكر لا يكون إلا في النفس، والتفكير لا متعلق له لتنزيله منزلة اللازم، وقوله أو أولم يتفكروا في أمر أنفسهم على أنه متعلق الفكر ومفعول له بالواسطة لأنه يتعدى بفي فالمعنى حثهم على النظر في ذواتهم، وما اشتملت عليه من بديع الصنع مع أن أوله نطفة مذرة وهو كما قيل:

وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

ربه يظهر ارتباطه بما بعده من غير نظر إلى أن النطفة مخلوقة من أغذية أرضية بواسطة أسباب سماوية كما قيل وقوله فإنها بيان لتخصيص الأمر بالنظر بها، وقوله مرة على التشبيه البليغ، ويجتلي على صيغة المجهول بمعنى يظهر، وقوله في الممكنات أي في النظر لها، وقيل إنه بيان لوجه ارتباطه بما بعده وما قبله على التفسير الثاني، وإذا عطف على مقدر كما مر فهو ظاهر، وقوله ليتحقق تعليل للتفكير، وقوله قدرته على إبدائها منصوب بقدرة أي كقدرته الخ وقوله أولم الخ ليس في أكثر النسخ وعلى تقدير وقوعه ينبغي تأخيره. قوله: (متعلق بقول الخ) أي ألم يتفكروا فيقولوا أو فيعلموا الخ، وقد جوز فيه كونه مفعول يتفكروا معلقاً عنه بالنفي وهو بعيد لأن التعليق في مثله ممنوع أو قليل، وقوله يدل عليه أي على كل منهما لأن المحذوف لا بد له من دليل، وقيل إن الضمير للعلم لأن القول حذفه شائع غير محتاج للدليل، وفيه نظر والدليل قوله يتفكروا لأن المتفكر يعلم ويقول. قوله: (تنتهي عنده ولا تبقى بعده) باء بالحق للملابسة أي ما خلقها باطلاً ولا عبثاً بغير حكمة بالغة، ولا لتبقى خالدة وإنما خلقها مقرونة بالحق مصحوبة بالحكمة، ويتقدير أجل مسمى تنتهي إليه وهو قيام الساعة للحساب والثواب والعقاب ولذا عطف عليه وأن كثيراً الخ فيأخذ الكلام بعضه بحجز بعض وقوله بقاء جزائه لم يبقه على ظاهره لأنه المراد إذ الكفرة منكرون له. قوله: (عند انقضاء الأجل المسمى) وفي نسخة عند انقضاء قيام الأجل المسمى، وقد قيل إنها سهو من قلم الناسخ إلا أن يتكلف

قيام الساعة ﴿لَكِفْرُونَ﴾ جاحدون يحسبون أن الدنيا أبدية وأن الآخرة لا تكون ﴿أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ تقرير لسيرهم في أقطار الأرض ونظرهم إلى آثار المدمرين قبلهم ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ كعاد وشمود ﴿وَأَنَارُوا الْأَرْضَ﴾ وقلبوا وجهها لاستنباط المياه، واستخراج المعادن وزرع البزور وغيرها ﴿وَعَمَرُوهَا﴾ وعمروا الأرض ﴿أَكْثَرَ مِنَّمَا عَمَرُوهَا﴾ من عمارة أهل مكة إياها فإنهم أهل واد غير ذي زرع لا تيسط لهم في غيرها، وفيه تهكم بهم من حيث إنهم مغترون بالدنيا مفتخرون بها، وهم أضعف حالاً فيها إذ مدار أمرها على التبسط في البلاد والتسلط على العباد، والتصرف في أقطار الأرض بأنواع العمارة، وهم ضعفاء ملجؤون إلى واد لا نفع لها ﴿وَمَا تَنْمُو رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالمعجزات أو الآيات الواضحات ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ ليفعل بهم ما تفعل

له بجعله من إضافة الصفة للموصوف أي الأجل القائم، والمراد بالأجل جميع المدّة ولا حاجة إلى هذا فإن القيام يكون بمعنى البقاء، والمعنى عند انقضاء بقاء مدّة الدنيا، وهو شامل لما في القبر بخلاف قيام الساعة فيفترقان. قوله: (يحسبون أن الدنيا أبدية الخ) إشارة إلى أن كافرون بمعنى جاحدون لقاء الله وجحده بإنكار الآخرة، وقوله تقرير لسيرهم التقرير حمل المخاطب على الإقراز والاعتراف بأمر قد استقر عنده والذي ذكره النحلة أن المقوّر به ما يلي الهمزة والمصنف رحمه الله تعالى أراد تبعاً للزمخشري التقرير بما بعد النفي لا بالنفي فالأولى أن يحمل على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي كما في المعنى وهو المراد لأن إنكار النفي إثبات لما بعده، وهو المراد بالتقرير والمدمرين المهلكون، وقوله وقلبوا وجهها تفسير للإثارة كما في قوله تثير الأرض وضمير في غيرها لمكة وهي المراد من الوادي، ولو رجع إليه احتاج إلى تأويله بالبقعة لكنه متعين في قوله لا نفع لها الخ. قوله: (وفيه تهكم بهم الخ) أي في هذا الكلام والتهكم جاء من أفعال التفضيل إذ لا مناسبة بينهم وبين أولئك كما قيل:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل أن السيف أمضى من العصى

فتفضيل قوم عاد المعروفين بالنهاية في ذلك يقتضي مشاركتهم لهم، ولا مناسبة بينهم فسقط قول صاحب الفرائد إذ لهم قوة، وإثارة حرث وعمارة للدور والأبنية وأولئك أكثر منهم فيها فكيف يتأتى التهكم وقول الطيبي أنى يذهب عليه قوله أثاروا الأرض لا وجه له، وكذا ما قيل ليس فيه أفعال فلا تغفل وكذا ما قيل كلام المصنف ظاهر في أن وجه التهكم إنما هو في اغترارهم بالدنيا وافتخارهم بها مع ضعفهم فيها لا من أفعال التفضيل فإنه غير موجه إذ لا شك في قوتهم، وعمارتهم الأرض واستنباط الماء وغيره وكون من قبلهم أشد منهم وكون ما ذكر مفيداً للتهكم محل تردد فتدبر، وقوله من حيث للتعليل. قوله: (إذ مدار أمرها) أي مدار أمر الدنيا الذي يفتخر به من يفتخر ما ذكر وهم ضعفاء لا قدرة لهم عليه وأرضهم لا تتحملة، وهو تعليل لما قبله من الافتخار بالدنيا وهم عاجزون عنها ولا حاجة إلى جعله تعليلاً لمقدمة مطوية معلومة من السياق وهي ما كان لهم أن يفتخروا بالدنيا وهذه حالهم ولا إلى جعله تعليلاً

الظلمة فيدمرهم من غير جرم ولا تذكير ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ حيث عملوا ما أدى إلى تدميرهم ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى﴾ أي ثم، كان عاقبتهم العقوبة السوأى أو الخصلة فوضع الظاهر موضع الضمير للدلالة على ما اقتضى أن تكون تلك عاقبتهم، وأنهم جاؤوا بمثل أفعالهم، والسوأى تأنيث الأسوأ كالحسنى، أو مصدر كالبشرى نعت بها ﴿أَنْ كَذَبُوا بِعَاثِرِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ علة أو بدل أو عطف بيان للسوأى أو خبير كان والسوأى مصدر أسأؤوا أو مفعوله بمعنى، ثم كان عاقبة الذين اقترفوا الخطيئة أن طبع الله على قلوبهم حتى كذبوا بالآيات، واستهزؤوا بها ويجوز أن تكون السوأى صلة الفعل، وأن كذبوا تابعها والخبر محذوف للإبهام، والتهويل وأن تكون أن مفسرة لأنّ للإساءة إذا كانت

للتهمك، وقوله بالمعجزات تفسير للبينات لأنها مثبتة للمدعي في النبوة وكذا ما بعده. قوله: (ليضلل بهم الخ) إنما أوّله به لأنه له أن يفعل في ملكه ما يشاء فلو عذب من غير جرم لا يكون ظلماً عندنا فهو إما استعارة أو مشاكلة، وإن كان النفي بحسب الظاهر لا يحتاج إلى التأويل لكنه مؤول لأنه يشعر باحتماله كما مر تحقيقه في البقرة، والتذكير مفهوم من مجيء الرسل والتدمير الهلاك، وتقديم أنفسهم على يظلمون للفاصلة أو للحصر بالنسبة للأنبياء الذين يدعونهم، وقوله ثم هي إما للتراخي الحقيقي أو للاستبعاد والتفاوت في الرتبة. قوله: (العقوبة الخ) بيان لموصوفه المقدر وقوله للدلالة الخ وهو كونهم أسأؤوا وفجؤوا من جنس أعمالهم، ولو أتى بالضمير فانت هذه الأدلة وقوله جاؤوا كذا في النسخ والأولى أن يقول جوزوا وقوله علة أي هو بتقدير اللام، والأصل لأن كذبوا وهو تعليل لسوء عاقبتهم وقوله للسوأى متعلق بالوجهين الأخيرين لا بالوجه الثلاثة لأنه ليس علة للسوأى بل لكون عاقبتهم سوأى، وهو يتعلق حينئذ بكان أو بمقدر لا بالسوأى كما قيل لأنّ المعنى ليس عليه ولا بأسأؤوا لئلا يلزم الفصل بالأجنبي، وهو الخبر ولا يرد على العلية أنها بينت قبل بوضع الظاهر موضع الضمير لأنها مجملة وهذه مثبتة لها، ولك أن تجعلها خبر مبدأ محذوف على أنها بيان للإساءة كما أشرنا إليه، وقوله والسوأى مصدر الخ أي إذا كان أن كذبوا خبر كان فالسوأى مفعول مطلق لأسأؤوا من غير لفظه لا بحذف الزوائد كما توهم أو مفعول به له لأنّ أسأؤوا بمعنى اقترفوا واكتسبوا، والسوأى بمعنى الخطيئة لأنه صفة أو مصدر مؤول بها وهو مصدر من غير فعله لأنّ مصدره الإساءة وأما كونه صفة مصدره أي الإساءة السوأى فبعيد لفظاً ومستدرك معنى، ثم كون التكذيب عاقبتهم مع أنهم لم يخلوا عنه إما باعتبار استمراره أو باعتبار أنه عبارة عن الطبع كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى. قوله: (ويجوز أن تكون السوأى صلة الفعل) لا خبراً بأن يكون مصدرأ أو مفعولأ به له ولا ياباه كون أن كذبوا تابعأ له أي بدلاً أو عطف بيان ويجوز أيضاً كونه علة وتقديره لأن كذبوا وتقدير الخير وخيمة، ونحوه والإبهام باحتماله وجوهاً في التقدير والتهويل لإيهامه أنه لا يمكن التعبير عنه، وهذا لا ينافي كون المحذوف لا يبد له من القرينة فتأمل. قوله: (لأن الإساءة الخ) أي لأنّ الإساءة تكون فعلية، وقولية والمراد على هذا

مفسرة بالتكذيب، والاستهزاء كانت متضمنة معنى القول، وقرأ ابن عامر والكوفيون عاقبة بالنصب على أن الاسم السوأى وإن كذبوا على الوجوه المذكورة ﴿اللَّهُ يَدْرَأُ الْخَطَقَ﴾ ينشئهم ﴿ثُمَّ يُبِيدُهُمْ﴾ يبعثهم ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ للجزاء والعدول إلى الخطاب للمبالغة في المقصود، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وروح بالياء على الأصل ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْرِئُ الْمُجْرِمُونَ﴾ يسكتون متحيرين آيسين يقال: ناظرته فأبلس إذا سكت وأيس من أن يحتج، ومنه الناقاة المبلّاس التي لا ترغو وقرئ بفتح اللام من أبلسه إذا أسكته ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنَ شُرَكَائِهِمْ﴾ ممن أشركوهم بالله ﴿شُفَعَتُوا﴾ يجيرونهم من عذاب الله ومجيئه بلفظ الماضي لتحققه ﴿وَكَانُوا يُشْرِكُ بِهِمْ كُفْرِينَ﴾ يكفرون بإلهتهم حين ينسوا منهم، وقيل: كانوا في

الوجه الثاني فيوجد شرطها وهو كون ما قبلها متضمناً لمعنى القول دون حروفه، والمفسر إما أساؤوا أو السوأى من غير تكلف. قوله: (على الوجوه المذكورة) يعني إذا كان اسم كان السوأى فإن كذبوا بدل أو عطف بيان أو علة، وإذا كان أن كذبوا اسمها فالسوأى مفعول به أو مطلق. قوله: (والعدول إلى الخطاب الخ) يعني أن الأصل هنا، ومقتضى الظاهر الغيبة لكنه عدل عنه إلى خطاب المشركين لمكافحتهم بالوعيد ومواجهتهم بالتهديد، والمبالغة في إيهام أنه مخصوص بهم وتقديم إليه للتخصيص، والمراد بالمقصود المقصود من هذا الكلام، وهو وعيدهم. قوله: (يقال ناظرته فأبلس) قال الراغب: الإبلاس الحزن المعترض من شدة اليأس، ولما لزمه السكوت ونسيان ما يعنيه قيل أبلس بمعنى سكت وانقطعت حجته، وقوله لا ترغو بالغين المعجزة أي لا تصوت والرغاء صوت ذوات الخف، وقوله من أبلسه ظاهره أنه يكون متعدياً وقد أنكره أبو البقاء والسمين وغيرهما حتى تكلفوا، وقالوا: أصله يبلس إبلاس المجرمين على إقامة المصدر مقام الفاعل، ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه ولا يخفى عدم صحته لأن إبلاس المجرمين مصدر مضاف لفاعله، وفاعله هو فاعل الفعل بعينه فكيف يكون نائب الفاعل فتأمل. قوله: (ممن أشركوهم بالله) من الأوثان أو الشياطين أو رؤسائهم كما في مر النحل أي ممن أشركوهم في العبادة، ويجوز أن تكون الإضافة لإشراكهم في أموالهم والمراد بالماضي المضارع المنفي بلم، وقوله كانوا وإليه أشار بقوله يكفرون الخ، وذكرها للدلالة على الاستمرار لا المحافظة على رؤس الفواصل كما توهم فإنها ليست بزائدة، ولو سلم بأن يراد الزيادة على أصل المعنى مع أن قصد الاستمرار ياباه فلو قيل وهم بشركائهم كافرون كان هو المناسب للفاصلة الواوية، وقوله بألهتهم في نسخة بألهتهم وهو إشارة إلى وجه إقامة الظاهر مقام المضمرة إذ لم يقل بهم، وقوله وقيل الخ على أنه على ظاهره من المضيّ والباء سببية حيثنذ ولم يرتضه لقلّة فائدته، ولأنّ المتبادر أنّ يوم تقوم الساعة ظرف له، ولذا قيل إنّ المناسب عليه جعل الواو حالية فالمعنى أنهم لم يشفَعوا لهم مع أنهم سبب كفرهم، وهو أحسن من جعله معطوفاً على مجموع الجملة مع الظرف مع أنه عليه ينبغي القطع للاحتياط إلا أن يقال إنه ترك تعويلاً على القرينة العقلية فيه، وهو خلاف الظاهر. قوله:

الدنيا كافرين بسببهم، وكتب في المصحف شفعوا وعلمواء بني إسرائيل بالواو وكذا السوا بالالف إثباتاً للهمزة على صورة الحرف الذي منه حركتها ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ أي المؤمنون والكافرون لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ﴾ أرض ذات أزهار وأنهار ﴿يُخْرَجُونَ﴾ يسرون سروراً تهللت له وجوههم ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ مدخلون لا يغيبون عنه ﴿فَسَبَّحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًا وَبَيْنَ نَضْحَتَيْهِ﴾ أخبار في معنى الأمر بتنزيه الله تعالى، والثناء عليه في هذه الأوقات التي تظهر

(وكتب في المصحف) على خلاف القياس بواو بعدها ألف والقياس ترك الواو أو تأخيرها عن الألف لكن الأول أحسن كما ذكر في الرسم، وكذا رسم علماء في الإمام على خلاف القياس، وأما السواى فرسمها في المصحف العثماني كما في شرح الرائية فصورت فيها الهمزة ألفاً مع سكون ما قبلها والقياس خلافه لأنها ترسم بصورة تسهيلها، ولا ياء فيها بعد الألف كما ذكره السخاوي والقياس إثباتها والتنظير به في مجرد مخالفة القياس مع ذكره في هذه السورة، وكذا هو مذكور في كتب الرسم وإن كان كلامهم فيه لا يخلو عن الإشكال لكن لا حاجة إلى حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى عليه، وقوله إثباتاً للهمزة الخ راجع لهما فإن الواو هي صورة الهمزة في شفعاء، والألف صورتها أيضاً وأما الألف بعد الواو كما في بعض الكتب فزيادة بعدها كما بعد واو الجمع كما ذكره الشاطبي رحمه الله تعالى فقال:

وصورت طرفاً بالواو مع ألف في الرفع في أحرف وقد علت خطراً
أبنواء مع شفعواء مع دعواء بغا فرنشواء بهود وحده شهراً

وفيه كلام في الكشف والمقام لا يحتمل الزيادة فإن أردت فانظره من قال إنه راجع للأخير فقد وهم. قوله: (يتفرقون) أي في المحال والأحوال، وقوله المؤمنون والكافرون أي الدال عليهما ما قبلهما من عموم الخلق وما بعده بقوله فأما الذين الخ، والروضة البستان وتخصيصها بذات الأنهار بناء على العرف وتهلل الوجه ظهور أثر السرور عليه، وقوله مدخلون أخذه من لفظ في العذاب ولا يغيبون معنى قوله محضرون.

قوله: (أخبار في معنى الأمر) ذكر عقب الوعد والوعيد ما هو وسيلة للفوز والنجاة من تنزيه الذات عما لا يليق به والثناء عليه بصفاته الجميلة وأداء حق العبودية فالفاء للتفريع على ما قيل فكانه قيل إذا صح، واتضح عاقبة المطيعين والعاصين فقولوا نسبح سبحان الخ والمعنى فسبحوه تسييحاً دائماً، وقدره خبراً في معنى الأمر لأن سبحان مصدر لا يتصرف، ولا ينصبه فعل الأمر لأنه إنشاء من نوع آخر لكنه نائب مناب الأمر، والشرط والجواب مقول على السنة العباد على ما فصله في الكشف وفيه بحث. قوله: (في هذه الأوقات التي تظهر فيها قدرته) هي أوقات الصباح والمساء بالإخراج من الظلمات إلى النور وعكسه، وقدم الإساء لتقدم الليل والظلمة وقوله وتتجدد فيها نعمته هي أوقات الظهيرة والآصال لأنها أوقات التعيش والأكل

فيها قدرته، وتتجدد فيها نعمته أو دلالة على أن ما يحدث فيها من الشواهد الناطقة بتنزيهه، واستحقاقه الحمد ممن له تمييز من أهل السموات والأرض، وتخصيص التسبيح بالمساء والصباح لأن آثار القدرة والعظمة فيهما أظهر وتخصيص الحمد بالعشي الذي هو آخر النهار من عشي العين إذا نقص نورها، والظهيرة التي هي وسطه لأن تجدد النعم فيهما أكثر ويجوز أن يكون عشيّاً معطوفاً على حين تمسون وقوله: ﴿وله الحمد في السموات والأرض﴾ اعتراضاً وعن ابن عباس أن الآية جامعة للصلوات الخمس تمسون صلوات المغرب والعشاء وتصبحون صلاة الفجر وعشيا صلاة العصر وتظهرون صلاة الظهر ولذلك زعم الحسن أنها مدنية لأنه كان يقول كان الواجب بمكة ركعتين في أي وقت اتفقت، وإنما

والشرب، ولذا خص الأولين بالتنزيه والأخيرين بالتحميد كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى. قوله: (أو دلالة الخ) معطوف على قوله إخبار في معنى الأمر فلا يكون في معنى الأمر بل هو باق على أصله، وقوله من الشواهد خبر أن وضمير فيها لجميع هذه الأوقات ولعل ارتباطه حينئذ بما قبله من عقوبة الكافرين واستحقاقهم للعقاب كأنه قيل هؤلاء مستحقون للعذاب الشديد فإنهم كفروا مع قيام الشواهد على التوحيد ونداء الكون على التنزيه والتحميد فلا وجه لما قيل إنه لا يظهر ارتباطه بما قبله، ولا لما قيل إن الظاهر عطفه بالواو لأنه لا يصلح وجهاً مستقلاً لما ذكر فتدبر، وقوله ممن له تمييز الخ توجيه لذكر قوله في السموات والأرض وأنهما كناية عن العموم لمن فيهما. قوله: (ويجوز أن يكون عشيّاً الخ) وعلى الأول كان معطوفاً على قوله في السموات والأرض، ووجه التخصيص ما مر وعلى هذا لا تخصيص فيه كذا قيل وأورد عليه أنه لا يتأتى هذا العطف فإنه لا يعطف ظرف الزمان على المكان ولا عكسه كما مر في سورة التوبة في قوله: ﴿ويوم حنين﴾ [سورة التوبة، الآية: ٢٥] وهذا غير وارد على المصنف رحمه الله تعالى لأنه لم يصرح به فيحتمل أن يكون معطوفاً على مقدر تقديره، وله الحمد في السموات والأرض دائماً وعشيّاً على أنه تخصيص بعد تعميم فتأمل، وجعل الجملة على هذا معترضة لا حالية كما قيل لأنه خلاف الظاهر. قوله: (ولذا زعم الحسن الخ) عبر بالزعم إشارة إلى ضعفه لأن الصلاة فرضت بمكة على الصحيح، ويدل عليه حديث المعراج^(١) الثابت في الصحيحين، وقوله في أي وقت اتفقت أي اتفقت الصلاة فيه، وترك ما في الكشاف «عن عائشة رضي الله عنها من أنها فرضت بمكة ركعتين في كل وقت فلما قدم ﷺ المدينة أقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر»^(٢) وهو القول الثالث لأنه دليل الحنفية في أن قصر الصلاة عزيمة لا رخصة، والذي

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٣٢٠٧ - ٣٣٩٣ - ٣٤٣٠ - ٣٨٨٧ ومسلم ١٦٤ - ٢٦٥ والترمذي ٣٣٤٦ والنسائي ٣٤٦/٨ - ٢١٧/١ - ٢٢٣ كلهم من حديث مالك بن صعصعة المطول بلفظ: «بينما أنا في العظيم...».

(٢) أخرجه البخاري ٣٥٠ - ١٠٩٠ ومسلم ٦٨٥ وأبو داود ١١٩٨ والنسائي ٢٢٥ - ٢٢٦ وأحمد ٦/٢٣٤ والبيهقي ١٤٣/٣ كلهم عن عائشة.

فرضت الخمس بالمدينة والأكثر على أنها فرضت بمكة وعنه عليه الصلاة والسلام: «من سره أن يكال له بالقفيز الأوفى فليقل فسبحان الله حين تمسون» الآية، وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قال حين يصبح فسبحان الله حين تمسون إلى قوله وكذلك تخرجون أدرك ما فاته في ليلته ومن قال حين يمسي أدرك ما فاته في يومه وقرئ حيناً تمسون وحيناً تصبحون أي تمسون فيه وتصبحون فيه» ﴿يُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ كالإنسان من النطفة والطارئ من البيضة ﴿وَيُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ اللَّيْلِ﴾ النطفة والبيضة أو يعقب الحياة الموت وبالعكس ﴿وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بِالنبات﴾ ﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ بيسها ﴿وَكَذَلِكَ﴾ ومثل ذلك الإخراج ﴿تُخْرِجُونَ﴾ من قبوركم فإنه أيضاً يعقب الحياة الموت، وقرأ حمزة والكسائي بفتح التاء ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ أي في أصل الإنشاء لأنه خلق أصلهم منه، دلائل ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْشَأَ بَشَرًا تَنْشُرُون﴾ ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً منتشرين في الأرض ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ لأنَّ حواء خلقت من ضلع آدم وسائر النساء خلقن من نطف الرجال أو لأنهن من جنسهم لا

ارتضاه ابن حجر في شرح البخاري جمعاً بين الأدلة أنَّ الصلاة فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زادت عقب الهجرة إلا الصبح كما روي عن عائشة رضي الله عنها من طرق شتى، ثم لما استقر الحال فيها خفف منها في السفر عند نزول آية القصر فتكون رخصة، وعلى قول ابن عباس التسييح والتحميد عبارة عن الصلاة كما مر في التعبير عنها بالذكر. قوله: (وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه أبو داود والترمذي والعقيلي، وقال البخاري: إنه ليس بصحيح ورواه الثعلبي بسند ضعيف وقوله يكال الخ القفيز مكيال معروف وإلا وفي بمعنى التام الكبير وهو استعارة عن كثرة العطاء والثواب ومعنى أدرك ما فاته وصل إلى ثواب عظيم فاته أو جبر به ما وقع من التقصير منه لأنها مكفرة له، وقدر فيه على التنوين لأنَّ الجملة صفة حينئذ لا بد لها من عائد، وإذا أضيفت لا يجوز ذكر الضمير. قوله: (كالإنسان) فيخرج بمعنى ينشئ هنا لا فيما بعده، وقوله أو يعقب الحياة الموت، وفي نسخة بالموت وهذا تفسير لهما أو للثاني والأول أظهر فتدبر، وقوله بالنبات إشارة إلى أنه استعارة كالموت بالنسبة لهما، وقوله ومثل ذلك الإخراج الإشارة إلى الإخراج المذكور بعده كما مر تحقيقه أو إلى إخراج النبات المفهوم مما قبله، وقوله أيضاً أي كحياة الأرض بعد موتها. قوله: (لأنه خلق أصلهم منه) يعني آدم عليه الصلاة والسلام، أو النطفة والمادة كما مر فهو مجاز أو على تقدير مضاف، ومعنى من آياته من دلائل قدرته ووقوع البعث المذكور سابقاً. قوله: (ثم فاجأتم) إشارة إلى أن إذا فجائية، وثم للتراخي الحقيقي لما بين الخلق والنشر من المدّة كما قاله أبو حيان وقال الطيبي إنها للتراخي الرتبي لأنَّ المفاجأة تأتي الحقيقي وردّ بأنه لا مانع من أن يفاجئ أحد أمراً بعد مضي مدّة من أمر آخر أو أحدهما حقيقي، والآخر عرفي ولا يخفى أنه على تسليم صحته ياباه الذوق فإنه كالجمع بين الضب، والنون فما ذكره الطيبي أنسب بالنظم القرآني، والمراد بالانتشار في الأرض الذهاب للمحشر. قوله: (لأنَّ حواء خلقت من ضلع آدم) عليه الصلاة والسلام فمن تبعيضية والأنفس

من جنس آخر ﴿لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ لتميلوا إليها وتألفوا بها، فإنّ الجنسية علة للضمّ والاختلاف سبب للتنافر ﴿وَجَمَلٌ بَيْنَكُمْ﴾ أي بين الرجال والنساء أو بين أفراد الجنس ﴿مُوَدَّةٌ وَرَحْمَةٌ﴾ بواسطة الزواج حال الشبق، وغيرها بخلاف سائر الحيوانات نظماً لأمر المعاش أو بأنّ تعيش الإنسان متوقف على التعارف، والتعاون المحوج إلى التوادّ والتراحم، وقيل: المودة كناية عن الجماع والرحمة عن الولد كقوله ورحمة منا ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فيعلمون ما في ذلك من الحكم ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافُ الَّذِينَ كُنتُمْ﴾ لغاتكم بأن علم كل صنف لغة أو ألهمه وضعها وأقدره عليها أو أجناس نطقكم وأشكاله فإنه لا تكاد تسمع منطقتين متساويتين في الكيفية ﴿وَالْوَنُكْرُ﴾ بياض الجلد وسواده، أو تخطيطات الأعضاء وهيأتها، وألوانها وحلاها بحيث يقع التمايز والتعارف حتى إنّ التوأمين مع اتفاق موادّهما وأسبابهما والأمور الملاقية لهما في التخليق يختلفان في شيء من ذلك لا محالة ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ لا تكاد تخفى على عاقل من ملك أو إنس أو جنّ وقرأ حفص بكسر اللام، ويؤيده قوله: وما يعقلها إلا العالمون ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ

بمعناها الحقيقيّ، والمعنى خلق أصل هذا الصنف من أصل الصنف الآخر فنسب ما للبعض للكل، وقوله أو لأنهنّ الخ فمن ابتدائية والأنفس مجاز عن الجنس كما في قوله: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٨] أي من جنسكم كما مرّ، وقوله لتميلوا إليها يقال سكن إليه إذا مال وفسر الميل بالإلفة، وقوله تألفوا أصله تتألفوا ولذا عداه بالباء، وقوله الجنسية علة للضمّ يعني تجانس ذوي الأرواح سبب لانضمام بعضها البعض وكون أحدهما مع الآخر واختلاف الجنس سبب لضده، وهو بيان لتعليل الخلق من الأنفس بالميل على الوجهين أو على الثاني لظهور ميل كل أحد لحزبه، وقوله بينكم فيه تغليب كما أشار إليه المصنف رحمه الله، وقوله بواسطة الزواج بالكسر على التفسير الأول، وقوله نظماً لأمر المعاش لتعليل لعدم اختصاصه بحال الشبق، وخصه بالأول وإن كان الثاني كذلك أيضاً لأنّ قوله تعيش الإنسان في معناه فلا ركافة فيه كما توهم، وقوله أو بأنّ الخ معطوف على قوله بواسطة، وهو على الثاني ففيه لف ونشر، والشبق هيجان القوّة الشهوانية وغيرها بالنصب عطف على حال والضمير لها لأنها مؤنث سماعي، وقوله بخلاف سائر الحيوانات فإنها إنما تتوادّ حال الشبق والباء فيها للسببية، أو للاستعانة. قوله: (وقيل المودة الخ) كون المودة بمعنى المحبة كناية عن الجماع للزومها له ظاهر، وأما كون الرحمة كناية عن الولد للزومها له فلا يخلو عن بعد والآية المذكورة في سورة مريم ولم يفسرها ثمة بما ذكر هنا، وقوله لغاتكم إشارة إلى وجه التخصيص، وذلك إشارة إلى جميع ما تقدّم لأنه تذييل له أو إلى ما قبله، وقوله لغاتكم إشارة إلى أنّ اللسان بمعنى اللغة لا الجارحة، وقوله بأن علم الخ بناء على أنّ واضح اللغة هو الله وما بعده على أنه البشر بإلهامه على ما عرف في الأصول، وقوله أو أجناس نطقكم بالجرّ عطف على لغاتكم واختلافها جهراً وفصاحة وغيره مما هو مشاهد. قوله: (بياض الجلد وسواده) هو تمثيل فيشمل غيره،

بِأَيِّلٍ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤِكُمْ مِّنْ فَضْلِهِۦ ﴿٢٣﴾ منامكم في الزمانين لاستراحة القوى النفسانية، وقوة القوى الطبيعية وطلب معاشكم فيهما أو منامكم بالليل، وابتغاؤكم بالنهار فلف وضم بين الزمانين قوله لخولة الخ رواه في شرح شواهد الكشاف:

لخولة أطلال ببرقة تهمد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد والفعلين بعاطفين إشعاراً بأن كلاً من الزمانين وإن اختلف بأحدهما فهو صالح للآخر عند الحاجة، ويؤيده سائر الآيات الواردة فيه ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لِآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماع تفهم

وقوله أو تخطيطات الأعضاء أي تصويرها فالمراد بالألوان الضروب والأنواع كما يقال ألوان الطعام لأصنافه فهو أعم من التفسير الأول، وحلاها بضم الحاء وكسرها جمع حلية بالكسر وهي معروفة، وقوله بحيث الخ بيان لحكمته ونتيجته، وقوله من ملك الخ بيان لعموم العالمين وقراءة حفص بالكسر لأنهم المنتفعون بها، والمعتد بهم وما عداهم كالهوام. قوله: (منامكم) أي نومكم واستراحتكم في الزمانين الليل على المعتاد فيه، والنهار كنوم القيلولة وكذا الابتغاء، والكسب نهراً على المعتاد وليلاً كما يقع في الليل من بعض الأعمال لا سيما في البلاد الحارة وفي أطول الليالي كما نشاهده فيكون الليل والنهار راجعاً لكل من المنام والابتغاء من غير لف، ونشر فيه وهو المتبادر ولذا قدّمه والمراد بالقوى النفسانية المدركة والطبيعية ما عداها كالمحركة ونحوها. قوله: (أو منامكم بالليل وابتغاؤكم بالنهار الخ) هذا على أن الآية من اللف والنشر على جعل الليل للمنام، والنهار للابتغاء لوروده في كثير من الآيات كذلك وأصله ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار على أن الجار والمجرور حال مقدّمة من تأخير أي كائنين بالليل والنهار، أو خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة أي وذلك بالليل والنهار فلا يحتاج إلى حذف حرف الجرّ والتكلف الذي تكلفه المعرب ويكون لفاً ونشراً اصطلاحياً، ومعنى قول أهل المعاني في تعريفه ذكر متعدّد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل من غير تعيين ولو تقديراً لأنه في نية التأخير والنكتة فيه الاهتمام بشأن الظرف لأن الآية الليل والنهار في الحقيقة لا المنام والابتغاء مع تضمن توسطهما مجاورة كل لما وقع فيه فقوله فلف أي لفاً اصطلاحياً لا لغوياً كما قيل وقوله وضم بين الزمانين أي الليل والنهار والمراد بالفعلين معناهما اللغوي، وهو النوم والابتغاء وقد وقع في نسخة العاملين وظاهره أن المصدرين عاملان في الجار والمجرور لا يصح تواردهما على معمول واحد ولا مجال للتنازع هنا فإن كان على التوزيع لزم كون النهار معمولاً للابتغاء مع تقدّمه، وعطفه على معمول منامكم مع حذف حرف الجرّ وهو تعسف ظاهر ولو أريد بالعاملين ما يصلح للعمل وإن لم يعمل هنا، وقوله بعاطفين أي لم يكتف بعاطف بأن يقال منامكم بالليل، وابتغاؤكم بالنهار. قوله: (إشعاراً الخ) يعني أنه على تقدير اللف غير الترتيب مع أن القصد التوزيع للإشعار بأن كلاً من الزمانين الليل والنهار، وإن اختلف على هذا التقدير لا أنهما صالحان لكل منهما أما صلاحيتهما للمنام فظاهر من ذكرهما عقبه وتبادر تعلقهما به، وأما صلاحيتهما للابتغاء فلأن القيد المتوسط متعلق بالمعاطفين، وإطلاق الابتغاء يدل على

واستبصار فإنَّ الحكمة فيه ظاهرة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ مقدر بأن المصدرية كقوله:
 ألا أيهَذَا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدِي
 أو الفعل فيه منزل منزلة المصدر كقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أو صفة
 لمحذوف تقديره آية يريكم بها البرق كقوله:
 فما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح
 ﴿خَوْفًا﴾ من الصاعقة أو للمسافر ﴿وَطَمَعًا﴾ في الغيث أو للمقيم، ونصبهما على العلة

عدم اختصاصه بزمان ولا يرد عليه أن الإشعار حاصل لو قيل منامكم وابتغواكم من فضله بالليل
 والنهار لأنه قد يقال المتبادر منه تعلقه بما جاوره خصوصاً إذا قيل إنَّ عمل المصدر الميمي
 قليل، وقوله ويؤيده الخ فإنها صريحة في التوزيع وكذا ارتضاه الزمخشري، وقال إنه الوجه وقد
 علمت اندفاع ما أورده عليه ابن هشام من لزوم كون النهار معمولاً للابتغاء مع تقدمه عليه،
 وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وإن كانت عبارة المصنف مقتضية لما أورده، وبعد كل
 كلام فما ذكره غير صاف من الكدر. قوله: (فإنَّ الحكمة فيه) أي فيما ذكر ظاهرة فيكفي مجرد
 سماعها لمن له فهم وبصيرة ولا تحتاج إلى المشاهدة وإن كانت مبصرة، وقوله مقدر بأن
 المصدرية لأنَّ الآية الإراءة بل المرثي وإذا حذف أن من الفعل يرتفع كما في الآية وقد يبقى
 منصوباً لكنه شاذ وعليه روي قوله ألا أيهَذَا البيت بنصب الرء وهو من قصيدة طرفه بن العبد
 البكري المشهورة التي أولها:

لخلولة إطلال بسرقنة تهمد ظللت بها أبكي وأبكي إلى الغد

وإلا للتنبيه وأي منادى حذف منه حرف النداء، وهذا صفة لأي والزاجري بدل منه وأل
 فيه موصولة ولذا ساغ فيه الإضافة لياء المتكلم والوغى الحرب وهل للاستفهام الإنكاري،
 ومخلدِي مضاف إلى ضمير المتكلم وعطف قوله وأن أشهد دليل على الحذف مما قبله يقول
 لمن منعه من حضور المحاربات، والانهماك في اللذات هل أنت ضامن لي المخلود في الدنيا
 حتى لا ألج المهالك ولا أستعجل الشهوات. قوله: (أو الفعل فيه منزل منزلة المصدر) أي من
 غير تقدير لأنَّ المصدرية بل هو من استعماله في جزء معناه، وهو الحدث وقطع النظر عن
 الزمان فيكون اسماً في صورة الفعل كما أنَّ صلة آل فعل في صورة الاسم فيكون يريكم بمعنى
 الرؤية كما في المثل المذكور فإن تسمع بمعنى سماعك واقع موقع المبتدأ وخير خبره، وكذا
 البيت لأنَّ مراده أنَّ الدهر ليس إلا تارتان وحالان أحدهما الموت والآخر الكدح أي الكد
 والتعب في طلب المعيشة والمثل مشهور يضرب لمن علاصيته، وذكره وهو دون ذلك عند
 المشاهدة، وقد جوز في المثل أن يكون مما حذف فيه أن أيضاً وأيد بأنه روي فيه تسمع
 بالنصب أيضاً، وإن كان المشهور خلافه لكنه قيل إنَّ المصنف رحمه الله لم يرتضه لأنَّ المعنى
 ليس على الاستقبال، وأما أن تراه فالاستقبال فيه بالنسبة إلى السماع فلا يتأفیه. قوله: (من
 الصاعقة أو للمسافر) وفي نسخة إسقاط أو والصحيح الأولى، وهو المطابق لما في الكشف

لفعل يلزم المذكور فإن إراءتهم تستلزم رؤيتهم أو له على تقدير مضاف نحو إرادة خوف وطمع أو تأويل الخوف، والطمع بالإخافة والأطماع كقوله: فعلته رغماً للشيطان أو على الحال مثل كلمته شفاها **﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾** وقرئ بالتشديد **﴿فِيخِي بِهِ الْأَرْضُ﴾** بالنبات **﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾** يبسها **﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾** يستعملون عقولهم في استنباط أسبابها، وكيفية تكونها ليظهر لهم كمال قدرة الصانع وحكمته **﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِي﴾** قيامهما بإقامته لهما وإرادته لقيامهما في حيزها المعينين من غير مقيم محسوس، والتعبير بالأمر للمبالغة في كمال القدرة، والغنى عن الآلة **﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ**

وخوف المسافر لأن المطر يضره لعدم ما يكتنه ولا نفع له فيه، وقوله على العلة على أنه مفعول له ولما اشترط فيه الجمهور اتحاد المصدر والفعل المعلل في الفاعل، وهنا ليس كذلك لأن فاعل الإراءة هو الله وفاعل الطمع والخوف العبد أشار إلى توجيهه بوجوه مستأني فإن قلت الخوف والطمع مخلوقان لله فحينئذ يوجد الشرط من غير تأويل قلت قال في الانتصاف وغيره من شروح الكشاف إن معنى قول النحاة لا بد أن يكون فعل الفاعل أنه لا بد من كونه متصفاً به كالإكرام في قولك جئتكم إكراماً، وهذا مما لا شبهة فيه فإن الفاعل اللغوي غير الفاعل الحقيقي فالتوقف فيه، وادعاء أنه لا حجر في النصب على التشبيه في المقارنة والاتحاد المذكور مما لا وجه له. قوله: **﴿فإن إراءتهم تستلزم الخ﴾** قيل عليه الخوف والطمع ليسا غرضين للرؤية ولا داعيين لها بل يتبعانها فكيف يكونان علة على فرض الاكتفاء بمثله عند من اشترط ذلك ووجه بأنه ليس المراد بالرؤية مجرد وقوع البصر عليه بل الرؤية القصدية بالتوجه والاتفات فهو مثل قعدت عن الحرب جيناً، وتأويله بالإخافة إما بأن يجعل أصله ذلك على حذف الزوائد أو بأن يجعل مجازاً عن سببه وعلى الحالية فهو مؤول بالوصف وكذا إذا جعل مصدر الفعل فهو حال أيضاً. قوله: **﴿وقرئ بالتشديد﴾** هذا على خلاف معتاده في التعبير بمثله في الشواذ وهي قراءة عن ابن كثير والبصريين لكنه لا ضير فيه فإنه وقع فيه مثله كثيراً تعويلاً على الشهرة، والباء في قوله به للسببية والضمير للماء، وقوله بالنبات باؤه للملاسة فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى بمتعلق واحد، وقوله يستعملون عقولهم إشارة إلى تنزله منزلة اللازم وضمير أسبابها للمذكورات. قوله تعالى: **﴿ومن آياته أن تقوم السماء﴾** الخ إظهار كلمة أن هنا التي هي علم في الاستقبال لأن القيام بمعنى البقاء، لا الإيجاد وهو مستقبل باعتبار أواخره وما بعد نزول هذه الآية وما قيل إنه للإعلام بأنهما يقيان مدة معلومة له تعالى في المستقبل لا وجه له إلا أن يريد ما ذكرناه. قوله: **﴿قيامهما بإقامته لهما الخ﴾** يعني أن القيام هنا بمعنى البقاء بعد الإيجاد، وقوله وإرادته لقيامهما تفسير للأمر وإشارة إلى أنه كقوله: **﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾** والمراد الدخول تحت الوجود على وفق إرادته من غير توقف وامتناع، ولا قول ولا أمر حقيقة ثمة، قال الإمام قوله بأمره أي بقوله قوماً وإرادته قيامهما وهذا وإن كان الأمر عند المعتزلة الإرادة أو مستلزم لها لا عندنا لكن الخلاف بيننا وبينهم في الأمر التكليفي لا في

الْأَرْضِ إِذَا أَنتَرْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ عطف على أن تقوم على تأويل مفرد كأنه قيل: ومن آياته قيام السموات والأرض بأمره، ثم خروجكم من القبور إذا دعاكم دعوة واحدة فيقول: أيها الموتى اخرجوا، والمراد تشبيه سرعة ترتب حصول ذلك على تعلق إرادته بلا توقف واحتياج إلى تجشم عمل بسرعة ترتب إجابة الداعي المطاع على دعائه، وثم إما لتراخي زمانه أو لعظم ما فيه ومن الأرض متعلق بدعا كقوله: دعوته من أسفل الوادي فطلع إلي لا بتخرجون لأن ما بعد إذا لا يعمل فيما قبله، وإذا الثانية للمفاجأة ولذلك ناب مناب الفاء في

التكويني فإنه لا نزاع في أنه موافق للإرادة ففيه استعارة تصريحية في أمره ومكنية وتخيلية أو تمثيلية في تقوم السماء وكون المقيم غير محسوس كقوله بغير عمد من قوله بأمره، وإليه أشار بقوله والتعبير الخ. قوله: (على تأويل مفرد) لأنها جملة شرطية مصدرة بإذا الشرطية، وإذا الثانية فجائية واقعة في جوابها والجملة لا تعطف على المفرد إلا إذا تجانسا بالتأويل كما صرح به الرضى فلذا أولها بمفرد، والداعي له هنا أيضاً كون المعطوف عليه مبتدأ والمبتدأ لا يكون جملة إن لم يقصد لفظه كما في نحو لا إله إلا الله كلمة الشهادة، ولم يجعلها معطوفة على جملة من آياته أن تقوم الخ وإن كان لا تكلف فيه لأن المقصود عده آية لكن في وقوع الجملة مبتدأ بالتأويل نظر إلا أن يقال إنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل وواحدة من التاء وبناء المزة. قوله: (والمراد تشبيه الخ) فهو استعارة تمثيلية، أو تخيلية ومكنية بتشبيه الموتى بقوم يريدون الذهاب إلى محل ملك عظيم يتهيئون لذلك، وإثبات الدعوة لهم قربتها، أو هي تصريحية تبعية في قوله دعاكم الخ فإنه على وجه التشبيه وليس وجهاً آخر كما توهم حتى يكون حقه العطف بأو وعليه لا يحتاج إلى توجيه الخطاب للموتى وهم كالجماد، والسرعة مستفادة من تنكير دعوى وإذا الفجائية والتجشم التكلف، وقوله إجابة الداعي مضاف للمفعول أي إجابة المدعو للداعي، وقوله بسرعة متعلق بتشبيهه. قوله: (وثم إما لتراخي زمانه) فتكون على حقيقتها، ولذا قدمه لأنه الأصل، وقوله أو لعظم ما فيه أي ما في المعطوف من إحياء الموتى فتكون للتفاوت في الرتبة لا للتراخي الزمني، والمراد عظمه في نفسه وبالنسبة إلى المعطوف عليه فلا ينافي قوله وهو أهون عليه، وكونه أعظم من قيام السماء والأرض لأنه المقصود من الإيجاد والإنشاء وبه استقرار السعداء والأشقياء في الدرجات والدركات، وهو المقصود من خلق الأرض والسموات فاندفع اعتراض صاحب الانتصاف بأنه على تسليمه مرتبة المعطوف عليه هنا هي العليا مع أن كون المعطوف في مثله أرفع درجة أكثر من كلي كما صرح به الطيبي هنا فلا امتناع فيما منعه وهي فائدة نفيسة، ويجوز حمله على مطلق البعد الشامل للزماني والترتبي كما في شرح الكشاف. قوله: (متعلق بدعا) لا بدعوة ولا بتخرجون لما ذكره من لابتداء الغاية لا للانتهاء، وإن أثبت بعض النحاة لأن كلام المصنف يخالفه لأن قوله فطلع إلي مناد على خلافه، ونيابة إذا الفجائية عن الفاء لاشتراكهما في التعقيب، وقوله متقادون لفعله وإن لم ينقد بعضهم لأمره، وقوله عليه الضمير لله أو لفعله وأعاد قوله، وهو الذي يبدؤوا الخلق

جواب الأولى ﴿وَلَمْ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَمْ قَاتِنُونَ﴾ متقادون لفعله فيهم لا يمتنعون عليه ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ بعد هلاكهم ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيَّ﴾ والإعادة أسهل عليه من الأصل بالإضافة إلى قدركم والقياس على أصولكم، وإلا فهما عليه سواء ولذلك قيل الهاء للخلق، وقيل: أهون بمعنى هين وتذكير هو لا هون أو لأن الإعادة بمعنى أن يعيده ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ﴾ الوصف العجيب الشأن كالقدرة العامة، والحكمة التامة ومن فسره بقول لا إله إلا الله أراد به الوصف بالوحدانية ﴿الْأَعْلَى﴾ الذي ليس لغيره ما يساويه أو يدانيه ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وصفه به ما فيهما دلالة ونطقاً ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ القادر الذي لا يعجز عن إبداء

لشدة إنكارهم للبعث، وقوله الأصل هو الإنشاء ابتداء. قوله: (بالإضافة إلى قدركم) هو جمع قدرة والجازر والمجور متعلق بأسهل، ولا حاجة لتأويله بالحكم بزيادة السهولة بل لا فائدة فيه لأنه يكفيه راحة الفعل، وإنما الممتنع نصبه للمفعول كما صرحوا به، يعني أن الأهونية على طريقة التمثيل بالنسبة لما يفعله البشر مما يقدرون عليه فإن إيجاد شيء ابتداء أصعب على الناس من إعادة فعله ثانياً من مادته الأولى، وقوله والقياس على أصولكم أي على قواعد الناس المقررة عندهم فهو تقرب لعقول الجهلة المنكرين له، وقوله ولذلك أي لكونهما عليه سواء جعل بعضهم ضمير عليه للخلق بمعنى المخلوق لأن ذلك أسهل عليه من ابتدائه، وتكميله في أطواره تدريجاً من دعوته ليخرج أو أنهم يهون عليهم إعادة شيء وفعله ثانياً بعدما زالوا فعله وعرفوه أولاً فإذا كان هذا حال المخلوق فما بالك بالخالق، وبهذا تظهر مناسبتها للمقام، وقوله وتذكير هو أي ضمير الإعادة لرعاية الخبر أو لتأويله بأن، والفعل وهو في حكم المصدر المذكور أو لتأويله بالبعث، ونحوه وكونه راجعاً إلى مصدر مفهوم من يعيد وهو لم يذكر بلفظ الإعادة لا يفيد لأنه اشتهر به فكأنه إذا فهم منه يلاحظ فيه خصوص لفظه كما ذكره الشريف في البقرة فتأمل. قوله: (الوصف العجيب الشأن الخ) لأن المثل يستعار لذلك كما مر في سورة البقرة، وقوله كالقدرة إشارة إلى ارتباطه بما قبله لأنه لما جعل ذلك أهون عليه على طريق التمثيل عقبه بهذا فكأنه قيل هذا لتفهم العقول القاصرة أن صفاته عجيبة، وقدرته عامة وحكمته تامة فكل شيء بداءة، وإعادة وإيجاداً وإعداماً عنده على حد سواء، ولا مثل له ولا نذ وكذا تفسيره بلا إله إلا الله على إرادة الوحدانية في ذاته وصفاته فهو مرتبط بما قبله لأنه لا يشاركه فيها أحد بوجه من الوجوه فكيف يمثل به في أفعاله بدأ، وإعادة فلا وجه لما قيل إنه متعلق بما بعده فقط فتأمل. قوله: (الذي ليس لغيره ما يساويه) أي في صفاته على أن المثل بمعنى الصفة كما مر ونفي المساواة من تقديم له المفيد للحصر وعدم المدانة من الفحوى، وقال الزجاج المراد بالمثل قوله وهو أهون عليه فاللام فيه للعهد فحمل المثل على ظاهره، وعلى ما ذكره المصنف هو مجاز عن الوصف العجيب فيشمل القول، وغيره مما هو جار على السنة الدلائل، ولسان كل قائل، وقوله وصفه به تفسير لكون صفته فيهما بأن من فيهما من العقلاء وغيرهم يصفه بها إما بالدلائل العقلية على صناعه أو بالنطق بها فهو كقوله وإن من شيء إلا يسبح بحمده. قوله: (القادر الخ) فسره به لأن العزيز بمعنى الغالب، والغلبة مقتضى القهر والقدرة،

ممكّن، وإعادته ﴿الْكَبِيرِ﴾ الذي يجري لأفعال على مقتضى حكمته ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ متزعاً من أحوالها التي هي أقرب الأمور إليكم ﴿هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من مماليتكم ﴿مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَآ رَزَقْنَكُمْ﴾ من الأموال وغيرها ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ فتكونون أنتم، وهم فيه شرع يتصرفون فيه كتصرفكم مع أنهم بشر مثلكم، وإنها معارة لكم ومن الأولى للابتداء، والثانية للتبعيض والثالثة مزيدة لتأكيد الاستفهام الجاري مجرى النفي ﴿تَخَافُونَهُمْ﴾ أن يستبدوا بتصرف فيه ﴿كَيْفَ كُنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ كما يخاف الأحرار بعضهم من بعض ﴿وَكَذَلِكَ﴾ مثل ذلك التفصيل ﴿فَقَصِلْ الْآيَاتِ﴾ نبيها فإن التفصيل مما يكشف المعاني ويوضحها ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ يستعملون عقولهم في تدبر الأمثال ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالإشراك ﴿أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ جاهلين لا يفهم شيء فإن العالم إذا اتبع هواه ربما ردعه علمه .

وقوله عن إيداء الخ من المقام وبه يرتبط أتم ارتباط بما قبله، وقوله متزعاً إما لأن متعلقه خاص أو هو بيان لحاصل المعنى، وقوله أقرب الخ يعني أنها أظهر، وأتم كشفاً، وقوله وغيرها كالحقوق والأزواج. قوله: (فتكونون أنتم وهم فيه شرع) تفسير لقوله فأنتم فيه سواء وفي نسخة فتكونوا بالنصب في جواب الاستفهام، وقوله وهم أي الممالك إشارة إلى أن أنتم شامل لهم بطريق التغليب لأنه مقتضى المقام والتفريع وشرع بالرفع خبر أنتم وهم والجملة خبر كان فلا يتوهم أن حقه النصب وشرع بفتح الشين المعجمة وفتح الراء المهملة وبعده عين مهملة بمعنى سواء كما في الفصيح وفي اللامية:

مجدي أخيراً ومجدي أولاً شرع

قال ابن درستويه في شرح الفصيح كأنه جمع شارع كخادم وخدم أي كلكم يشرع فيه شروعاً واحداً ويستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد وغيره وأجاز بعض اللغويين تسكين رائه وأنكره يعقوب في الإصلاح، اه فمن قال إنه بكسر الشين بمعنى مثل فقدوهم وقوله يتصرفون الخ بيان لمعنى التسوية، وقوله وإنما أي الأمور التي في أيديكم عارية لأن المالك هو الله ومن الأولى في من أنفسكم والثانية في مما ملكت، وجعل الاستفهام الإنكاري في معنى النفي لأن من تزداد باطراد بعده. قوله: (أن يستبدوا) أي يستقلوا وهو مفعول تخافون، وقوله كما يخاف الأحرار الخ بيان لمعنى الأنفس وأن المراد منه النوع كما مرّ تحقيقه مراراً، وقوله مثل ذلك التفصيل فيه الوجهان السابقان، وجملة تخافونهم حال من فاعل سواء أو مستأنفة. قوله: (فإن التفصيل الخ) توجيه لتفسيره به وفي نسخة فإن التمثيل، وهو إشارة إلى أن المراد التبيين بالتمثيل السابق لأن التمثيل تصوير للشيء بصورة هي أظهر منه ليتضح، وهو المناسب لقوله في تدبر الأمثال، وقوله بل أتبع إضراب مع التفات وأقيم الظاهر فيه مقام الضمير للتسجيل عليهم، وقوله فإن العالم الخ تعليل وتوجيه لذكر قوله بغير علم والفاء في قوله فمن في جواب شرط مقدر لا سببية لأنه ياباه قوله من أضلّ الله، والاستفهام إنكاري وقوله يقدر إشارة إلى أنه

﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ فمن يقدر على هدايته ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ﴾ يخلصونهم من الضلالة، ويحفظونهم عن آفاتهما ﴿فَأَقْرَهُ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ فقومه له غير ملتفت أو ملتفت عنه، وهو تمثيل للإقبال والاستقامة عليه والاهتمام به ﴿فَطَرَتْ اللَّهُ﴾ خلقته نصب على الإغراء، أو المصدر لما دلَّ عليه ما بعده ﴿الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾

مستعمل في القدرة مجازاً لأن مجرد الدلالة واقع من غيره كالرسل عليهم الصلاة والسلام.

قوله: (فقومه له) أي أجعله مستقيماً متوجهاً له، ولذا قال حنيفاً أي مستقيماً من حنف إذا استقام فهي حال مؤكدة حينئذ، وقوله غير ملتفت بوزن اسم الفاعل تفسير له على أنه حال من فاعل أقم أو مفعوله، وقوله أو ملتفت عنه بزنة المفعول على أنه من الدين وهو فعيل بمعنى مفعول من حنف كضرب إذا مال ولم يجعله بمعنى مستقيماً لنبو قوله: ﴿ذلك الدين القيم﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٦] عنه وعنه تنازع فيه الإسمان كذا قيل وأورد عليه أن ما بمعنى الاستقامة أحنف لا حنيف كما في القاموس فهو من الميل عليهما كما فسره سابقاً بقوله مائلاً عن الباطل الخ، ووجه عدم تفسيره بمستقيماً على الثاني حينئذ ظاهر، وما ذكره من النبؤ سهل والمفهوم من القاموس أن حنيفاً لا يكون بمعنى المفعول أصلاً وليس هذا كله بشيء لأن أصل الحنف الميل عن الضلال إلى الاستقامة، وصدّه الجنف بالجيم فيه دلالة على الميل والاستقامة معاً وكلام القاموس في مثله ليس بحجة فهو على الحالين بمعنى، وما ذكره لمصنف توضيح للوجهين لأن معنى استقامة الدين استقامة متبعه فتأمل. قوله: (وهو) أي قوله أقم الخ تمثيل الخ الظاهر أنه أراد أنه استعارة تمثيلية بتشبيه الأمور بالتمسك بالدين ورعاية حقوقه وعدم مجاوزة حدوده والاهتمام بأموره بمن أمر بالنظر إلى أمر وعقد طرفه به وتسديد نظره وتوجيه وجهه له لمراعاته والاهتمام بحفظه، وما قيل من أنه كناية عن كمال الاهتمام لأن المهتم بأمور يسدده بنظره ويقوم وجهه له أراد بالكناية المجاز المتفرع على الكناية فلا يشترط فيه إرادة إمكان المعنى الحقيقي، كما ورد في شرح المفتاح في قوله ولا ينظر إليهم، فلا يرد عليه أنه لا يصح الكناية لعدم إمكان المعنى الحقيقي فيه، وقوله عليه أي على لدين تنازع فيه الإقبال والاستقامة. قوله: (نصب على الإغراء) أي بتقدير أزموا لا عليكم اسم فعل لما فيه من حذف العوض، والمعوّض فإن جوزناه جاز تقديره كما يجوز تقدير أعني، وما دلَّ عليه ما بعده فطركم فطرة الله فيكون مفعولاً مطلقاً ولا يصح عمل المذكور لأنه من صفته أو هو منصوب بما دل عليه الجملة السابقة على أنه مصدر مؤكد لنفسه، أو بدل من حنيفاً والأول أولى وفاعل أدى ضمير ما خلقوا عليه وهو الجبلة الأصلية فإن «كل مولود يولد على الفطرة»^(١) كما ورد في الحديث الصحيح وأما ما ورد

(١) هو شطر حديث أخرجه البخاري ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٨٥ - ٤٧٧٥ ومسلم ٢٦٥٨ - ٢٥ وأحمد ٢ / ٢٨٢ - ٣٤٦ - ٤١٠ وابن حبان ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ والطحاوي ١٦٢ / ٢ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه».

خلقهم عليها، وهي قبولهم للحق، وتمكنهم من إدراكه أو ملة الإسلام فإنهم لو خلوا، وما خلقوا عليه أدى بهم إليها، وقيل العهد المأخوذ من آدم وذريته ﴿لَا يُدِيلُ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ لا يقدر أحد أن يغيره أو ما ينبغي أن يغير ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الدين المأمور بإقامة الوجه له، أو الفطرة إن فسرت بالملة ﴿الَّذِينَ آفَقْتُمْ﴾ المستوى الذي لا عوج فيه ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ استقامته لعدم تدبرهم ﴿مُنْبِئِينَ إِلَيْهِ﴾ راجين إليه من أناب إذا رجع مرة بعد أخرى، وقيل منقطعين إليه من الناب، وهو حال من الضمير في الناصب المقدر لفطرة الله، أو في أقم لأن الآية خطاب للرسول، والأمة لقوله: ﴿وَأَقْتُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ غير أنها صدرت بخطاب الرسول ﷺ تعظيماً له ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ﴾

في الغلام الذي قتله الخضر عليه الصلاة والسلام من أنه طبع على الكفر فقبل إن المعنى إنه قدر أنه لو عاش يصير كافراً بإضلال غيره له، وهذا هو المراد من قوله: «الشقي شقي في بطن أمه»^(١) فتأمل والعهد المأخوذ هو الإيمان الفطري في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٢] الآية ومغايرة هذا لما قبله اعتبارية. قوله: (لا يقدر أحد أن يغيره) إن قلنا إنها ما جبل عليه من قبول الحق فحينئذ الأمر المقدر وهو إلزموا على تفسيرها بما ذكر أمر بلزوم موجبها لثلاثا يكون تحصيلاً للحاصل، وقوله أو ما ينبغي الخ على غير ذلك ففيه لف ونشر، وقوله أو الفطرة فالتذكير للخبر أو لتأويله بما ذكر وقوله إن فسرت بالملة لا مانع منه على غيره أيضاً وإن تغاير إظهاراً، وقوله لا يعلمون استقامته قدره لأنه المناسب للاستدراك، وأما تنزيله منزلة اللازم على أن المعنى لا علم لهم فلو علموا لعلموا استقامته فيرجع بالآخرة إليه ولا فائدة فيه غير كثرة التقدير. قوله: (من أناب إذا رجع الخ) ومنه النوبة لتكررها وهذا ما صححه الراغب وأما كونه من الناب بمعنى آخر لأنه بيان لانقطاعه عن غيره فبعيد مع أن الناب يأتي وهذا واوي، وقوله وهو حال الخ أي من فاعل ألزموا المقدر أو من فاعل أقم على المعنى إذ لم يرد به واحد بعينه أو لأن الخطاب له ﷺ ولأمة كما ذكره المصنف رحمه الله، أو على أنه على حذف المعطوف عليه أي أقم أنت وأمتك والحال من الجميع كما زعم الزجاج أو هو حال من الناس أو هو خبر كونوا المقدر لدلالة قوله ولا تكونوا عليه فاختر لنفسك ما يحلو. قوله: (غير أنها الخ) على العادة في خطاب الرئيس بما يخاطب به قومه لأنهم تابعون له، ولما فيه من حثهم على الاتصاف بما يليق به وللتنبية على أن غيره لا يليق بخطابه تعالى، وقوله لقوله واتقوه الخ فإن الجمع يدل على أن الخطاب ليس مخصوصاً به ﷺ كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [سورة الطلاق، الآية: ١] لكنه يجوز عطفه على ألزموا المقدر فلا يتم الاستدلال

(١) أخرجه مسلم ٢٦٤٥ وأحمد ٦/٤ - ٧ وابن حبان ٦١٧٧ والآجري في الشريعة ص ١٨٣ - ١٨٤ والطبراني (٣٠٣٦) ... (٣٠٤٣) و ٣٠٤٥ واللالكائي ١٠٤٥ - ١٠٤٦ وابن أبي عاصم في «السنة» ١٧٧ - ١٧٩ - ١٨٠ كلهم من حديث ابن مسعود وصدده «الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره...».

بدل من المشركين وتفريقهم اختلافهم فيما يعبدونه على اختلاف أهوائهم، وقرأ حمزة والكسائي فارقوا والمعنى تركوا دينهم الذي أمروا به ﴿وَكَاثُوا شَيْعًا﴾ فرقاً تشايح كل إمامها الذي أضلّ دينها ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ مسرورون ظناً بأنه الحق، ويجوز أن يجعل فرحون صفة كل على إن الخبر من الذين فرقوا ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسُ ضُرًّا﴾ شدة ﴿دَعَا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ راجعين إليه من دعاء غيره ﴿ثُمَّ إِذَا أَذَقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً﴾ خلاصاً من تلك الشدة ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ فاجأ فريق منهم بالإشراك بربهم الذي عافاهم ﴿يَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ﴾ اللام فيه للعاقبة، وقيل: للأمر بمعنى التهديد لقوله: ﴿فَتَمَتَّعُوا﴾ غير أنه التفت فيه مبالغة، وقرئ وليتمتعوا ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عاقبة تمتعكم، وقرئ بالياء التحتية

به على كل وجه. قوله: (بدل من المشركين) بتنوين بدل لأنّ البدل قوله الذين لكنه على إعادة العامل، ويجوز ترك تنوينه بالإضافة إلى قوله من المشركين لأنّ المراد به لفظه، وقوله وتفريقهم الخ مَرّ في الأنعام تفسيره باختلاف أهل كل ملة في اعتقاداتهم مع اتحاد معبودهم وفي قوله على اختلاف أهوائهم إشارة إليه، وقوله والمعنى الخ يعني على قراءة فارقوا، وقوله الذي أمروا به توجيه لأنهم لم يكونوا على دين أولاً حتى يفارقوه فلذا جعلهم لكونهم مأمورين كأنهم تدينوا به أو هو باعتبار الفطرة. قوله: (تشايح كل) أي كل فرقة وضمير إمامها ودينها راجع لها، ومعنى أضلّ دينها أضاعه ومنه الضالة وضبطه بعضهم بالصاد المشددة المهملة من التأصيل ضدّ التفريع بمعنى مهده وقرّره ووضع أصوله، وشياعاً جمع شيعه بمعنى فرقة وهو خبر والجملة بعده صفة بتقدير العائد أو مستأنفة لا حال، وقوله ويجوز الخ تعبيره بيجوز إشارة إلى أنه ضعيف لأنّ الصفة والضمير الأصل فيه أن يعود للمضاف إليه. قوله: (على أنّ الخبر من الذين فرقوا) والمراد من الذين فرقوا الكفرة لما في الصلة من العهد فلا يرد عليه أنه يدخل فيه المؤمنون لأنهم فرحون بدينهم الذي ارتضاه الله مع أنّ هذا إذا كان كلاماً منقطعاً عما قبله لا ضمير في دخولهم فيه. قوله: (راجعين إليه) لم يقل مرّة بعد أخرى كما مرّ وإن كان معتبراً في معناه لغة لأنه غير مناسب هنا، وكذا منقطعين إليه، وإنما قال من دعاء غيره لا عن المعاصي لأنه المناسب لمقابله، وتنكير ضرّ ورحمة للتقليل إشارة لأنهم لعدم صبرهم يجزعون لأدنى مصيبة ويظفون لأدنى نعمة، وثم للتراخي الرتبتي أو الزماني، وقوله بالإشراك أي قابلوه به أو الباء زائدة. قوله: (اللام فيه للعاقبة) قد مرّ تحقيقه في الأنعام، وكونها تقتضي المهلة ولذا سميت لام المآل والشرك والكفر متقارنان لا مهلة بينهما كما قيل لا وجه له ألا ترى أنّ مثالها المشهور لدوا للموت صادق بما كان عقب الولادة بلا مهلة، وكذا المآل لا يقتضيها مع أنّ الشرك ممتدّ فيجوز اعتبار المهلة بالنسبة لأوله. قوله: (للاّمر بمعنى التهديد) كما يقال عند الغضب اعضي ما استطعت، وقوله لقوله فتمتعوا الخ فإنّ بينهما مناسبة في الأمر التهديدي والفاء للسببية والتمتع التلذذ، وقوله غير أنه التفت من الغيبة إلى الخطاب ولا يخفى أنه على ما قبله فيه التفات أيضاً فلا وجه للتخصيص كما قيل والظاهر أنّ الالتفات على الوجهين، وإنما

على أن تمتعوا ماض ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾ حجة وقيل ذا سلطان أي ملكاً معه برهان ﴿فَهُوَ بِتَكَلُّمٍ﴾ تكلم دلالة كقوله: ﴿كِتَابِنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢٩] أو نطق ﴿بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ بإشراكهم، وصحته، أو بالأمر الذي بسببه يشركون به في ألوهيته ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً﴾ نعمة من صحة وسعة ﴿فَرِحُوا بِهَا﴾ بطروا بسببها ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ شدة ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بشؤم معاصيهم ﴿إِذَا هُمْ يَقْتَبُونَ﴾ فاجؤوا القنوط من رحمته، وقرأ الكسائي وأبو عمرو بكسر النون ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ فما لهم لم يشكروا ولم يحتسبوا في السراء والضراء كالمؤمنين ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ

خص الثاني به لأن ما قبله أمر والأصل فيه أن يكون للمخاطب فيما يتوهم بأدنى النظر أنه لا التفات فيه، وقوله وقرئ وليتمتعوا على الوجهين، وقوله عاقبه تمتعكم على أن اللام للعاقبة والفاء تفصيلية أو عاطفة على تشركون لا لأنه ماض معنى كما قيل لاستقباله بالنظر إلى الحكم، ولذا صدر بإذا ويأتي تحقيقه فتأمل. قوله: (وقرئ بالياء التحتية الخ) وأورد عليه أن هذا الاحتمال قائم على قراءته بالتاء الفوقية فالالتفات حينئذ في تعلمون، ثم يجوز على القراءة بالتحية أن يكون تمتعوا أمراً على الالتفات ويكون في يعلمون التفات آخر من الخطاب إلى الغيبة إعراضاً، وغاية ما قيل إنه مستبعد فيه لوقوعه بين غائتين فهو خلاف الظاهر فلا يصار إليه مع ما هو قريب متبادر، وقوله ماض أي بحسب المعنى لأن المراد الأخبار عن أحوالهم الماضية كما في الحواشي السعدية، ورد بأنه ممنوع لأن إذا هنا للاستمرار كما في قوله، وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض أي إنه دأبهم المألوف فالصواب أنه صيغة الماضي مع الشرط، وجوابه فليست على معنى المضى وإيثار المضارع في المعطوف عليه للفاصلة فقد ظهر لك وجه التخصيص. قوله: (حجة) فالإنزال مجاز عن التعليم أو الإعلام وهو الحامل على التفسير الثاني، وإن كان فيه مجاز آخر وأم منقطعة، وقوله تكلم دلالة على إرادة الحجة ففيه استعارة تصريحية أو مكنية، وقوله أو نطق على إرادة الملك فهو لف ونشر وقوله: بإشراكهم على أن ما مصدرية وضمير به لله، وقوله أو بالأمر فما موصولة والضمير لها والباء سببية وقوله في ألوهيته وقع في نسخة وألوهيته، وهو معطوف على الأمر والضمير للشريك والتعبير بإذا لتحقق الرحمة وكثرتها فيه دون مقابله وفي إسناد الرحمة إليه دون السيئة تعليم للعباد أن لا يضاف إليه الشر، وهو كثير كقوله: ﴿أَنعمت والمغضوب﴾ في الفاتحة [سورة الفاتحة، الآية: ٦]. قوله: (إذا هم يقتنون) عبر بالمضارع لرعاية الفاصلة والدلالة على الاستمرار فيه، وإذا كان المراد بالناس فريق آخر غير الأول على أن التعريف للعهد أو للجنس أو الأول لكن الأول في حال تدهشهم كمشاهدة الغرق، وهذا في حال آخر لم يكن مخالفاً لقوله: ﴿دعوا ربهم منيبين﴾ [سورة الروم، الآية: ٣٣] فلا يحتاج إلى تكلف التوفيق بأن الدعاء اللساني جار على العادة فلا ينافي القنوط القلبي، ولذا سمع بعض الخائفين في ذم عثمان رضي الله عنه يدعو في طوافه، ويقول اللهم اغفر لي ولا أظنك تفعل أو المراد يفعلون فعل القانطين كالادخار في الغلاء ولا يخفى ما في المفاجأة من النبوة عنه، وقوله بكسر النون والباقون بفتحها. قوله: (فما لهم الخ) إشارة إلى أنه

يُؤْمِنُونَ ﴿ فَيَسْتَدْلُونَ بِهَا عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَالْحِكْمَةِ ﴿ فَتَاتِذَا الْقُرْآنَ حَقًّا ﴾ كصلة الرحم، واحتج به الحنفية على وجوب النفقة للمحارم، وهو غير مشعر به ﴿ وَالْمَسْكِينِ وَأَنَّ السَّبِيلِ ﴾ ما وظف لهما من الزكاة والخطاب لرسول الله ﷺ، أو لمن بسط له ولذلك رتب على ما قبله بالفاء ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ذاته أو جهته أي يقصدون بمعروفهم إياه

لإنكار فرحهم وقنوطهم في حالتي الرخاء والشدة وهو أحسن من اقتصره في الكشف على الثاني حيث قال: ثم أنكر عليهم بأنهم قد علموا أنه هو الباسط القابض فما لهم يقنطون من رحمته، ولم يتوبوا عن المعاصي التي عوقبوا من أجلها والمعطوف عليه ما قبله أو مقدر يناسبه. قوله تعالى: ﴿ إِنْ فِي ذَلِكَ ﴾ أي القبض وضده أو جميع ما ذكر، وقوله فيستدلون بها أي بتلك الآيات كما قيل:

نكد ألا ريب وطيب عيش الجاهل قد أرشداك إلى حكيم كامل

قوله: (كصلة الرحم) أي بأنواعها، وقوله واحتج به أي بكل ذي رحم محرم ذكراً أو أنثى إذا كان فقيراً أو عاجزاً عن الكسب وعند الشافعي رحمه الله لا نفقة بالقرابة إلا على الولد والوالدين كما بين في الفقه ووجه الاحتجاج أن آت أمر للوجوب، والظاهر من الحق بقريته ما قبله أنه مالي، ولو كان المراد الزكاة لم يقدم حق ذوي القربى إذ الظاهر من تقديمه المغايرة فقوله إنه غير مشعر به دون دال عليه انتصار لمذهبه وجوابه ما سمعت، وما قيل من أنه إذا فسر حق الأخيرين بنصيب الزكاة وجب تفسير الأول بالنفقة الواجبة لثلا يكون لفظ الأمر للوجوب، والندب معاً ولهذا استدل به أبو حنيفة ورد بأنه إذا فسر حق الأول بالزكاة لا يلزم ما ذكر مع أن الأمر في الأخيرين ليس للوجوب، لأن السورة مكية والزكاة إنما فرضت بالمدينة، ولذا لم تذكر هنا بقية الأصناف مع أن ما ذكر ليس بمحور عند المصنف (وفيه بحث) لأن تحمله على الزكاة يباه الأفراد وذكر حقه، والعطف مع دخوله في المسكين وأما كون الأمر للندب لما ذكر فالخصم مصرح بخلافه لقوله وظف فكان هذه الآية عنده مدنية، وأما كونه محذوراً فقد ثبت عندنا كما بين في الأصول فلا يفيد ما تقرّر بطلانه عندنا فتأمل. قوله: (ما وظف الخ) ليس هو مفعوله المقدر بدلالة حقه وفيه نظر كما ذكرناه وهو مخالف لما ذكره في سورة الأنعام في قوله: ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٤١] وسبق النزول على الحكم بعيد، وقوله ولذلك أي لكون الخطاب لمن بسط له من غير تعيين أتى بالفاء الدالة على تسبب الأمر بالإتياء على العلم بالبسط أو تسبب الإتياء على البسط، وهو كذلك فيما قبله لكنه في هذا أظهر فلذا ذكره، وإذا كان خطاب آت له ﷺ لعلمه من المقام يحتمل أن يكون هو المقصود أصالة وغيره من المؤمنين تبعاً لينفقوا في السراء والضراء والتقدير إذا علمت ذلك فات أو فاتوا وهذا كما قيل:

إذا جادت الدنيا عليك فجد بها على الناس طرا إنها تتقلب
فلا الجود يفنيها إذا هي أقبلت ولا البخل يبقيها إذا هي تذهب

قوله: (ذاته أو جهته) لأن الوجه يكون بمعنى الذات أو بمعنى الجهة لكنهما هنا متقاربان

خالصاً أو جهة التقرب إليه لا جهة أخرى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ حيث حصلوا بما بسط لهم النعيم المقيم ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا﴾ زيادة محرمة في المعاملة، أو عطية يتوقع بها مزيد مكافأة وقرأ ابن كثير بالقصر بمعنى ما جئتم به من إعطاء ربا ﴿لِيَرْبُؤُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ ليزيد ويزكو في أموالهم ﴿فَلَا يَرْبُؤُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ فلا يزكو عنده، ولا يبارك فيه وقرأ نافع ويعقوب لتربوا أي لتزيدوا، أو لتصيروا ذا ربا ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ تبتغون به وجهه خالصاً ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ ذووا الأضعاف من الثواب، ونظير المضعف المقوي والموسر لذي القوة واليسار، أو الذين ضعفوا ثوابهم وأموالهم ببركة الزكاة، وقرئ بفتح العين وتغييره عن سنن المقابلة عبارة ونظماً للمبالغة، والالتفات فيه للتعظيم كأنه خاطب به

كما في الكشاف، وقوله أي يقصدون الخ على تقدير أن يراد بالوجه الذات وقوله أو جهة التقرب على تقدير أن يراد الجهة ففيه لف ونشر مرتب، وانفصال إياه لتقدم متعلق الفعل عليه، وقيل المعنى ما يقصدون إلا إياه وفيه نظر لأن قوله خالصاً يغني عنه، واستفادة القصر من المقام. قوله: (حيث حصلوا الخ) تعليل لفلاحهم لأن اسم الإشارة لمن اتصف بما سبق من الإيتاء مما بسط له، وقوله زيادة محرمة تفسير للربا ومن بيان لما على الوجهين، وقوله أو عطية تفسير ثان له فيكون تسميتها ربا مجازاً لأنها سبب للزيادة، وما قيل لأنها فضل لا تجب على المعطي بعيد، وهذا كمن يهدي لثاب ويعوض أكثر مما أعطاه كما ورد في الحديث «المستعزر يثاب من هبته»^(١) أي ينبغي الزيادة لمن علم أن قصده ذلك، ولكن في شرح الكشاف أنه لا ثواب فيه، ولو جعلت من البيانية للتعليل تكرر مع قوله ليربو، وقوله بالقصر أي قصر مد آتيتم وهو على التفسيرين وإن كان آثر الممدود بمعنى أعطى والمقصود بمعنى جاء. قوله: (ليزيد ويزكو الخ) فالمراد بالمؤتين من يؤتى المرابي زيادة على ما أخذه والمراد بالناس المرابي، أو المهدي للزيادة والزيادة تكون في ماله بما أخذه على الوجهين، وقوله عند الله أي في تقديره وحكمه وقوله لتربوا بضم التاء على أنه من الأفعال وتزيدوا من زاد المتعدّي، والهمزة مزيدة للتعدي والمفعول محذوف أي تربوه أو هو من قبيل تجرح في عراقبها نصلي أو للصيرورة وإليه أشار بقوله لتصيروا الخ، ولو قال: ذوي ربا كان أظهر وقوله خالصاً لما مر. قوله: (ذو الأضعاف) يعني أنه اسم فاعل من أضعف إذا صار ذا ضعف بكسر فسكون بأن يضاعف له ثواب ما أعطاه كأقوى، وأيسر إذا صار ذا قوة ويسار فهو لصيرورة الفاعل ذا أصله والأضعاف بفتح الهمزة جمع ضعف، وجوز بعضهم كسرهما على أنه مصدر والأول أولى، وقوله أو الذين الخ على أنه من أضعف والهمزة للتعدي ومفعوله محذوف وهو ما ذكره، ولذا أتبعه بقراءة الفتح لأنها تؤيده. قوله: (وتغييره عن سنن المقابلة) أي لم يؤت به على نمط ما قبله لأنه نفي في الأول ما قصدوه من الربا بعينه إذ قيل فلا يربو فكان الظاهر هنا أن يثبت ما قصدوه، ويقال فهو

(١) ذكره ابن الأثير في النهاية ٣/٣٦٥ بدون إسناد ولم أره مستنداً.

الملائكة، وخواص الخلق تعريفاً لحالهم وللتعميم كأنه قال: فمن فعل ذلك فأولئك هم المضعفون، والراجع منه محذوف إن جعلت ما موصولة تقديره المضعفون به أو فمؤتوه أولئك هم المضعفون ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُعِيْضُكُمْ ثُمَّ يُعِيْضُكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا﴾ أثبت له لوازم الألوهية ونفاها رأساً عما اتخذه وشركاء له من الأصنام، وغيرها مؤكداً بالإنكار على ما دلّ عليه البرهان، والعيان ووقع عليه الوفاق ثم استنتج من ذلك تقدسه عن أن يكون له شركاء فقال: ﴿سُبْحٰنَهُ وَعَلٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ويجوز أن تكون الكلمة الموصولة صفة والخبر هل من شركائكم، والرباط من ذلكم لأنه بمعنى من

يزكرو عند الله فغير في العبارة إذ أثبت غير ما قبله والنظم إذ أتى في الأول بجملة فعلية وفيه بجملة اسمية مصدرية باسم الإشارة مع ضمير الفصل لقصد المبالغة فأنبت لهم المضاعفة التي هي أبلغ من مطلق الزيادة على طريق التأكيد بالإسمية، والضمير وحصر ذلك فيهم بالاستحقاق مع ما في الإشارة من التعظيم لدلالته على علو المرتبة، وترك ما أتوا وذكر المؤتي إلى غير ذلك مما مرّ في قوله أولئك هم المفلحون. قوله: (والالفتات فيه للتعظيم) يعني أنه لم يقل فأنتم المضعفون تعظيماً لهم للإشارة المنبئة عن بعد رتبته وتنبيه الملائكة على مدحهم، والتنويه بذلك وإشاعته في الملا الأعلى وخطاب الملائكة بكاف الخطاب، وقوله وللتعميم وفي نسخة أو وهو الظاهر لأنه إذا عمّ هؤلاء وغيرهم لا يكون التفاتاً بالمعنى المتعارف كما صرح به بعض شراح الكشاف، وكذا إذا كان التقدير فمؤتوه فجعله وجهاً واحداً لا وجه له ومن غفل عنه رجح النسخة الأولى فتأمل. قوله: (والراجع منه محذوف إن جعلت ما موصولة) وكذا إن جعلت شرطية على الأصح لأنه خبر على كل حال، وقوله فمؤتوه الخ على صيغة اسم الفاعل كما صحح رواية قال في الكشف وهو الوجه لأنّ الكلام في المرئي، المزكي لا في آخذ الربا والزكاة فما في بعض الحواشي من أن الصواب أنه على صيغة المفعول تفضيلاً لآخذي الزكاة على آخذي الربا ليس بشيء، وهذا وجه آخر ذكر في الكشاف أنه أسهل مأخذاً والأول أملاً بالفائدة، وسوق كلامه يدلّ على أنه على تقدير المبتدأ يخرج عن الالتفات قيل، وهو مشكل لأنه يصدق على المبتدأ المحذوف تعريف الالتفات فإنه نقل من الخطاب إلى الغيبة إلا أنه لكون المؤتين أعمّ من المخاطبين يخرج عنه فتأمله فإنّ كلام المصنف رحمه الله مخالف له. قوله: (ونفاها رأساً) أي بالكلية لأنّ الاستفهام الإنكاري نفي، ومن شيء يفيد العموم بزيادة من وقوله مؤكداً بالإنكار أي مؤكداً للنفي بالتعبير عنه بالإنكار الذي هو أبلغ من صريحه، وقوله على ما دلّ الخ العيان بكسر العين المشاهدة فإنهما يدلان على أن ما ذكر لا يصدر عن غيره، وهو مما اتفق عليه العقلاء، وقوله ثم استنتج الخ أي ذكر ما هو نتيجة لمقدمتين معلومتين مما ذكر، وهو قول سبحانه الخ يشير إلى أنه يؤخذ من الإثبات والنفي مقدمتان على طريقة الشكل الثاني فينتج سالبة كلية، وهي إنه لا شريك له في الألوهية، وأنه مقدّس منزّه عن أن يشرك به غيره. قوله: (ويجوز أن تكون الكلمة الموصولة) وهي الذي التي هي خبر بحسب الظاهر صفة

أفعاله ومن الأولى والثانية يفيدان شيوع الحكم في جنس الشركاء والأفعال، والثالثة مزيدة لتعميم النفي فكل منها مستقلة بالتأكيد لتعجيز الشركاء، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء ﴿ظَهَرَ
الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ كالجذب والموتان وكثرة الحرق والغرق، وإخفاق الغاصفة ومحرق
البركات، وكثرة المضار أو الضلالة والظلم، وقيل المراد بالبحر قرى السواحل وقرى
البحر ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ بشؤم معاصيهم أو بكسبهم إياه، وقيل ظهر الفساد في
البر بقتل قابيل أخاه وفي البحر بأن جلندا كان يأخذ كل سفينة غصباً ﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي

لله والخير هل الخ، والرابط اسم الإشارة لأنه كالضمير في وقوعه رابطاً ووقعت الجملة خبراً
لأنها خبر منفي معنى، وإن كانت إنشاء ظاهراً فتقديره الخالق الرازق المحيي لا يشاركه شيء
ممن لا يفعل أفعاله هذه، واعترض عليه أبو حيان بأن اسم الإشارة لا يكون رابطاً إلا إذا أشير
به إلى المبتدأ وهو هنا ليس إشارة إليه لكنه شبيه بما أجازته الفراء من الربط بالمعنى في قوله:
﴿والذين يتوفون منكم﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٤] كما مرّ وخالفه النحاة فيه فقدّر والربط
بمضاف إلى ضمير الذين كما قدّر ذلكم بأفعاله المضاف إلى ضمير المبتدأ، وهذا من بدائعه
فمن قال فالأولى جعل الرابط محذوفاً وهو من أفعاله لم يقف على مراده. قوله: (ومن الأولى
والثانية يفيدان شيوع الحكم) كذا في الكشاف، وقال أبو حيان لا أدري ما أراد بهذا الكلام
والذي عناه أن الأولى بيان لمن قدّم على المبين للعناية والإبهام يفيد التأكيد، والثانية كذلك
بيان لشيء والثالثة مزيدة لتأكيد النفي، وقيل من الأولى للتبعض يفيد أن ما منهم فاعلاً قط،
والثانية إما للتبعض فتفيد أن بعضاً من تلك الأفعال لا يتأتى من الشركاء فضلاً عن الكل، وإما
ليبان المستغرق فيتأكد والأول أولى، وما قيل إن الأولين زائدتان مناف للكلام المصنف رحمه
الله والحكم ما دل عليه ذلكم وقوله لتعميم النفي في نسخة المنفي، وقوله لتعجيز الشركاء
متعلق بتأكيد، ولو تركت الأولى لم تحصل الدلالة على تعجيز كل واحد من الشركاء ولم
يستجمع شرائط الإنتاج بالسلب الكلي. قوله: (كالجذب) بالمهمله ضد الخصب، والموتان
يضم الميم وسكون الواو كثرة موت الشيء والحرق والغرق بسكون الراء فيهما أو بفتحهما اسم
مصدر بمعنى الإحراق والإغراق، والإخفاق بالخاء المعجمة والفاء الحبسة، والغاصة بتخفيف
الصاد المهمله كسادة جمع أو اسم جمع لغائص وهو من ينزل لقعير البحر لإخراج اللؤلؤ،
ونحوه فإنه إذا لم يقع المطر لم يتكوّن اللؤلؤ في الصدف لأنه قيل إنه يحصل من قطرات المطر
التي يتلقاها الصدف في نيسان ومحق البركات إفتاؤها، وقيل المراد بالبحر البلاد التي علي
سواحلها وفي جزائرها فسميت بحراً لمجاورتها له، وعن عكرمة أن العرب تسمى الأمصار بخاراً
لسعتها، وقيل المراد بظلم البحر أخذ العدو وسفنه كما هو مشاهد الآن. قوله: (بشؤم
معاصيهم) فالباء سببية وما موصولة أو مصدرية وضمير إياه للفساد بمعني لظلم والضلال وقوله
وقيل الخ مرّضه لأنه لا وجه للتخصيص إلا أن يراد التمثيل لأنه أول ما وقع فيهما، وجلندا
يضم الجيم وفتح اللام بعدها نون ساكنة ودال مهمله وهو مقصود، ويمدّ وهو الملك الذي ذكر

عَمَلُوا ﴿ بعض جزائه فإن تمامه في الآخرة واللام للعلة أو للعاقبة وعن ابن كثير ويعقوب بالنون ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ عما هم عليه ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ لتشاهدوا مصداق ذلك وتحققوا صدقه ﴿ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ ﴾ استئناف للدلالة على أن سوء عاقبتهم كان لفشو الشرك، وغلبته فيهم أو كان للشرك في أكثرهم، ولما دونه من المعاصي في قليل منهم ﴿ فَأَقْرَجَكَ لِذِيْنَ أَلْفَمِرْ ﴾ البليغ الاستقامة ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ ﴾ لا يقدر أن يرده أحد وقوله: ﴿ مِنْ أَلَلِّهِ ﴾ متعلق بيأتي ويجوز أن يتعلق بمرء لأنه مصدر على معنى لا يرده الله لتعلق إرادته القديمة بمجيئه ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَعُونَ ﴾ يتصدعون أي فترقون فريق في الجنة وفريق في السعير كما قال: ﴿ مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ

في قصة الخضر عليه الصلاة والسلام، وعمان بضم العين وتخفيف الميم، وفتح العين وتشديد الميم. قوله: (بعض جزائه) فهو على تقدير مضاف أو على إطلاقه عليه مجازاً لأنه سببه، وقوله فإن الخ بيان لوجه ذكر البعض هنا، وقوله واللام للعلة الأول على تفسير الفساد الأول والثاني على الثاني وقد يقال إنه راجع لهما فتأمل، وقوله لتشاهدوا بالفوقية أو التحتية، وقوله مصداق ذلك بكسر الميم أي ما يصدقه والإشارة إما لظهور الفساد أو الإذاعة. قوله: (لفشو) بوزن عتو ظهوره وانتشاره فإنناؤهم وذهاب آثارهم بشؤم معصيتهم كما قال: ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٢٥] وعلى ما بعده كانوا كلهم مجرمين بعضهم بالشرك وبعضهم بغيره من المعاصي، وقوله البليغ الخ لأنها صيغة مبالغة كفعيل. قوله: (لا يقدر الخ) فسر به لأن نفي القدرة أبلغ من نفي الفعل، وقوله متعلق بيأتي سيأتي في الشورى تضعيفه من المصنف فكان ينبغي تأخيره، وقوله ويجوز أن يتعلق بمرء الخ كذا في الكشف ففيه انتفاء رد غيره بطريق برهاني، وقيل عليه تبعاً للمعرب إنه لو كان كذلك لزم تنوينه لمشابهته للمضاف إلا أنه يجوز تعلقه بمحذوف يدل عليه المرء أي لا يرده، وحمل كلام المصنف عليه بعيد وهذا غفلة عما ذكره النحاة من أن الشبيه بالمضاف قد يحمل عليه في ترك تنوينه كما ذكره ابن مالك في التسهيل، وعليه حمل ما في الحديث: «لا مانع لما أعطيت»^(١)، وتفصيله في شرحه فلينظر فيه. قوله: (يتصدعون) إشارة إلى أنه الأصل فقلبت تاؤه، والصدع أصله تفريق أجزاء الأواني ونحوها فاستعمل في مطلق التفريق، وقوله فريق الخ قيل عليه المناسب للمبالغة المفهومة من التعبير بالتصديق الذي هو شق الأجسام الصلبة أن يفسر بتفريق الأشخاص كالفراش المبثوث المصرح به في غير هذه الآية وما ذكره من المبالغة لا نزاع

(١) أخرجه البخاري ٨٤٤ - ٦٤٧٣ - ٧٢٩٢ - ٥٩٣ - ١٣٨ وأحمد ٢٥١/٤ وابن حبان ٢٠٠٧ والطبراني ٩٠٨/٢٠ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١٢ والبيهقي في «السنن» ١٨٥/٢ والبغوي في «شرح السنة» ٧١٥ كلهم من حديث المغيرة بن شعبة ولفظه: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

﴿كُفْرًا﴾ أي وباله وهو النار المؤبدة ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلَانَفْسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ يسوون منزلاً في الجنة، وتقديم الظرف في الموضوعين للدلالة على الاختصاص ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ علة ليمهدون أو ليصدعون، والاختصار على جزاء المؤمنين للإشعار بأنه المقصود بالذات، والاكتفاء على فحوى قوله: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ فإن فيه إثبات البغض لهم والمحبة للمؤمنين، وتأكيد اختصاص الصلاح المفهوم من ترك ضميرهم إلى التصريح بهم لتعليل له، ومن فضله دال على أن الإثابة تفضل محض، وتأويله بالعتاء أو

فيه، وكون التفريق لا اجتماع بعده لتكون المبالغة من جهته وتضمنه لتفريق الأشخاص في الدرجات والدركات مما لا دلالة في هذا الكلام عليه فالصواب أن يقال إنما اختار هذا المصرح به في محل آخر كما أشار إليه لأنه المناسب للسياق والسباق إذ الكلام في المؤمنين والكافرين فما ذكر بيان لتباينهم في الدارين ويكفي للمبالغة شدة بعدما بين المنزلتين حساً، ومعنى كما أشار بقوله كما قال الخ. قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ أَوْ وِبَالَهُ﴾ ففيه مضاف مقدر أو هو مجاز عن جزائه بل عن جميع المضار التي لا ضرر وراءها لأنها كلمة جامعة كما في الكشف، وأفراد الضمير باعتبار لفظ من قلقتهم وحقارتهم عند الله، ولذا جمع فيما بعده مع رعاية الفاصلة فيه، وقوله يسوون أي يوطونه توطئه الفراش لمن يريد الراحة عليه كقولهم في المثل للمشفق أم فرشت فأنامت، وقابل الكفار بمن عمل صالحاً دون المؤمن لأن المراد بالعمل ما يشمل العمل القلبي كالإيمان، أو لأنه كناية عنه لأنه لا يخلو عن عمل ما. قوله: (للدلالة على الاختصاص) لأن ضرب الكفر لا يلحق غير صاحبه كما أن فائدة العمل الصالح إنما هي لمن عمله، وهذا لا ينافي كونه استثناءً للسؤال عن حال الفريقين لأن الزيادة في البيان لا تضمر مع أنه يجوز أن يقدر السؤال كيف يتفرقون كما قاله الطيبي. قوله: (علة ليمهدون أو ليصدعون) والأول ظاهر وإنما يحتاج إلى التوجيه الثاني لأن التفريق للفريقين، وما ذكر مخصوص بالمؤمنين فلذا قال والاختصار الخ والاكتفاء معطوف على الإشعار يعني أنه في قوة أن يقال وليعاقب الكافرين فإنه يفهم من عدم المحبة، وقوله فإن فيه إثبات البغض الخ لتعليل للدلالة الفحوى على العلة فإن عدم المحبة كناية عن البغض في العرف، وهو يقتضي الجزاء بموجبه، وقوله والمحبة للمؤمنين إشارة إلى ما في الكشف من أنه تقرير بعد تقرير على الطرد والعكس، وهو كون الجملتين أولاهما مقررة بمنطوقها لمفهوم الثانية وبالعكس كقول ابن هاني:

فما جازه جود ولا حلّ دونه ولكن يصير الجود حيث يصير

وقد فصل في المصباح. قوله: (وتأكيد اختصاص الصلاح) بالفريق الثاني المفهوم من المقابلة والتأكيد بتكراره في من عمل صالحاً وعملوا الصالحات، وكان الظاهر الإضمار وأن يقال ليجزيهم وتأكيد مبتدأ خبره قوله لتعليل له والمفهوم صفته أي لم يضم، وأتى بالظاهر المؤكد لبيان أن علة الجزاء عملهم الصالح على قاعدة التعليق بالمشتق في إفادة أن مبدأ

الزيادة على الثواب عدول عن الظاهر ﴿وَمِن مَّا يَنْبَغُ أَنْ يُرْسَلَ الرِّيحَ﴾ الشمال والصبأ، والجنوب فإنها رياح الرحمة، وأما الدبور فريح العذاب ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»، وقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي الرياح على إرادة الجنس ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾ بالمطر ﴿وَلِيَذِيقَنَّ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ يعني المنافع التابعة لها، وقيل الخصب التابع لتزول المطر المسبب عنها أو الروح الذي هو مع هبوبها، والعطف على علة محذوفة دل عليه مبشرات أو عليها باعتبار المعنى، أو على يرسل بإضمار فعل معلن دل عليه ﴿وَلِتَجْرِيَ أَفْئُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ يعني تجارة البحر ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ولتشكروا نعمة الله تعالى فيها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنْقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُومًا﴾ بالتدمير

الاشتقاق علة له، وقوله تفضل محض لأنه لا يجب عليه شيء عند أهل الحق، وقوله وتأويله رد على الزمخشري وغيره من المعتزلة القائلين بالوجوب إذ أولوا الفضل بالعباءة الشامل للواجب أو بالزيادة على ما يستحقونه من الثواب. قوله: (الشمال) بفتح الشين والميم، وبعدها ألف أو بسكون الميم وبعدها همزة، وأصول الرياح أربعة كما ذكره المصنف والثلاثة الأول تلقح السحاب الماطر وتجمعه فلذا كانت رحمة وكان الأكثر ذكرها مجموعة إذا أريد الرحمة ومفردة إذا أريد العذاب وقد ورد خلافه أيضاً كقوله: ﴿وجرين بهم بريح طيبة﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٢] وقوله ولسليمان الريح والحديث^(١) المذكور أخرجه البيهقي والطبراني وهو ضعيف لكنه ورد من طرق تجبر ضعفه، وقوله فإنها الخ تعليل لتفسيره بالثلاثة وقوله على إرادة الجنس يعني به أنه في معنى الجمع، ولذا قيل مبشرات فهو لا يخالف الحديث ولا القراءة المشهورة. قوله: (يعني المنافع التابعة لها) أي للمبشرات كتذرية الحبوب وتجفيف العفونة وسقي الأشجار إلى غير ذلك من اللطف والنعيم وما بعده داخل فيه، ولذا مرّضه لأنه لا وجه للتخصيص فيه، والروح بفتح الراء الراحة والعلة المحذوفة لتبشركم، وقوله باعتبار المعنى لأنه قد يقصد بها التعليل كزرتة كريماً فإنّ المعنى لكرمها والفعل المضمّر تقديره ويرسلها ليذيقكم ولم يجعله معطوفاً على جملة ومن آياته أن يرسل الخ بتقدير وليذيقكم أرسلها أو فعل ما فعل لأنّ المقصود اندراجها في الآيات وقيل الواو زائدة وفاعل دل قوله ولتجري الخ لقصد لفظه لا ضمير يرسل على أنّ التقدير ولتجري الرياح ليذيقكم، وهو بعيد ولا بطلان فيه كما توهم وأما ترجيحه بأنّ جري الفلك والابتغاء من الفضل لا تعلق له بإرسال الرياح المبشرات فليس بشيء لأنّ المقدر ليس هو يرسل الرياح فقط مع أنه لا يلزم تخصيص التبشير بالمطر ولا تعميمه لكل الناس، وقوله ولتشكروا تقدّم تأويله. قوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا الخ﴾ اعتراض لتسليته ﷺ بمن قبله على وجه يتضمن الوعد له والوعيد لمن عصاه، وقوله إلى قومهم المراد به أقوامهم

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٥٣/١ والبيهقي في «المعرفة» كما في الفتوحات ٢٧٧/٤ من حديث ابن عباس. وذكره النووي في الأذكار ٤٦٠ وقال الحافظ: هذا حديث حسن اهد انظر «الفتوحات الربانية» ٢٧٧/٤.

﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إشعار بأن الانتقام لهم وإظهار لكرامتهم حيث جعلهم مستحقين على الله أن ينصرهم وعنه عليه الصلاة والسلام: «ما من امرئ مسلم يردّ عن عرض أخيه إلا كان حقاً على الله أن يردّ عنه نار جهنم» ثم تلا ذلك وقد يوقف علي حقاً على أنه متعلق بالانتقام ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ﴾ متصلاً تارة ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ في سمتها ﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾ سائراً أو واقفاً مطبقاً وغير مطبق من جانب دون جانب إلى غير ذلك ﴿وَجَعَلَهُمْ كِسْفًا﴾ قطعاً تارة أخرى، وقرأ ابن عامر بالسكون على أنه مخفف أو جمع كسفة أو مصدر وصف به ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ﴾ المطر ﴿يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ في التارتين ﴿فَإِذَا أَصَابَ

وأفرد لعدم اللبس، وقوله فانتقمنا الخ الفاء إما فصيحة والتقدير فعصاه أكثر قومه فانتقمنا الخ أو هي تفصيل للعموم بأن فيهم مجرمات مقهوراً ومؤمناً منصوراً. قوله: (إشعار الخ) أي في هذا الكلام إشعار الخ ووجه الإشعار أن نصرهم على عدوهم لا يكون بعد هلاكه بل هو بإهلاكهم فيفهم منه ذلك بقرينة ذكره بعده، وقوله مستحقين إشارة إلى أن كونه حقاً عليه بجعله ووعدته لأنه لا يجب عليه شيء، وقوله حقاً بمعنى إنه كالحق فهو تشبيهه بليغ وليس هذا ما ذكره المصنف كما توهم، والمؤمنين شامل للرسول عليهم الصلاة والسلام ولا حاجة لتخصيصه بهم بجعله تعريفاً عهدياً وإن صح. قوله: (وعنه عليه الصلاة والسلام الخ)^(١) رواه الترمذي وحسنه، ومعناه أنه إذا ذكر بسوء ففناه عنه وذبت عن عرضه جازاه الله عليه من جنس عمله ونصره في الآخرة فالظاهر أن ذكره ﷺ للآية عقبه لبيان أن النصر المذكور لا يختص بالدنيا، وأنه عام لجميع المؤمنين فيشمل من بعد الرسل من الأمة، ولذا أورده المصنف وهو توطئة أيضاً لأن نصر المؤمنين اسم كان لا ضمير الانتقام فلا يوقف علي حقاً وفيه حث على التخلق بأخلاق الله في حماية المؤمنين لحقبة نصرهم. قوله: (وقد يوقف علي حقاً) ومعناه وكان الانتقام حقاً على حدّ عدلوا هو، وأشار بقدر الفعل المجهول إلى ضعفه لأنه خلاف الظاهر وما قاله الكواشي من أنه ليس بمختار لأنه يوجب نصر المؤمنين، ويوجب الانتقام مع أنه قد نقض ليس بشيء لأن إيجاب الانتقام به كما مرّ، ولا ينافي وقوع العفو فتأمل. قوله: (فيسطه) كل البسط أي بسطاً تاماً لأنه في ذاته منبسط فما ذكر زيادة فيه، وقوله متصلاً أخذه من مقابلته بكونه كسفاً أي قطعاً، وقوله في سمتها أراد به جهة العلوّ لأنها ليست في السماء بالمعنى المتبادر، وقوله سائراً الخ إشارة إلى أن الجملة حال وإن كانت الإنشائية لا تقع حالاً لتأويلها بما ذكر، وقوله مطبقاً اسم مفعول من الأفعال أو التفعيل يقال أطبقه وطبقه إذا غشاه وغطاه، ويجوز كونه بزنة اسم الفاعل، وقوله من جانب الخ تفسير لغير المطبق وقوله بالسكون أي سكون السين، وهو إما مخفف من المفتوح أو جمع مصدر كعلم وصف به مبالغة أو بتأويله بالمفعول أو تقدير ذا،

(١) أخرجه الترمذي ١٩٣١ من حديث أبي الدرداء. وقال الترمذي: هذا حديث حسن اه وهو كما قال،

بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴿٤٩﴾ يعني بلادهم وأراضيهم ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ لمجيء الخصب ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْمَطَرُ ﴿٥٠﴾ مِنْ قَبْلِهِ﴾ تكرير للتأكيد، والدلالة على تطاول عهدهم بالمطر واستحكام يأسهم، وقيل: الضمير للمطر أو السحاب أو الإرسال ﴿لَمُبْلِسِينَ﴾ لا يسين ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ أثر الغيث من النبات والأشجار وأنواع الثمار، ولذلك جمعه ابن عامر وحزمة والكسائي وحفص ﴿كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ وقرئ بالتاء على إسناده إلى ضمير الرحمة ﴿إِنَّ ذَلِكَ﴾ يعني أن الذي قدر على إحياء الأرض بعد موتها ﴿لَمُحْيِي الْمَوْتِ﴾ لقادر على إحيائهم فإنه إحداث لمثل ما كان في مواد أبدانهم من القوى كما أن إحياء الأرض إحداث لمثل ما كان فيها من القوى النباتية هذا، ومن المحتمل أن يكون من الكائنات الراهنة ما تكون من مواد ما تفتتت، وتبددت من جنسها في بعض الأعوام

والكسفة القطعة، وقوله في التارتين أي الاتصال والتقطع. قوله: (وأراضيهم) جمع أرض على خلاف القياس كما في الصحاح وغيره ولا عبرة بإنكار الحريري له في الدرّة وأراد به ما انفصل عن العمران والباء في قوله به للتعدية. قوله: (وإن كانوا الخ) إن مخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة، ولا ضمير شأن فيها مقدر كما قيل لأنه إنما يقدر في المفتوحة وأما المكسورة فيجب إهمالها كما فصله في المغنى. قوله: (تكرير للتأكيد الخ) يعني أنه أكد ليدل على بعد عهدهم بالمطر فيفهم منه استحكام يأسهم وعكسه ابن عطية رحمه الله فقال: إنه يدل على سرعة تقلب القلوب البشرية من الإبلاس إلى الاستبشار، واعترض عليه بأن التأكيد إنما يدل على تقرر القبلية، وهي تحتمل فسحة الزمان واتصاله فلا دلالة على ما ذكر من الطول والقصر، وقيل إنه راجع إلى عرف الاستعمال، وهو محتاج إلى الإثبات لأن مثله لا يثبت بسلامة الأمير، وما ذكره ابن عطية أقرب لأن المتبادر من القبلية الاتصال وتأكيد دال على شدة اتصاله. قوله: (وقيل الضمير للمطر) لا للإنزال حتى يكون تأكيداً وهذا قول قطرب، وهو ركيك ولا وجه للعدول فيه عن الظاهر مع أنه يرد عليه وعلى ما بعده تعدى فعل بحر في جر بمعنى فلا بد من حمله على التأكيد أو البدلية وإلا لزم العطف فالأول أسلم وأقرب، وكذا ما قيل إنه للاستبشار، وقوله: أثر الغيث إشارة إلى أنه المراد من لارحمة، وقوله ولذلك أي لكون آثاره متعددة كما أشار إليه قوله على إسناده الخ وعلى القراءة الأخرى هو مسند لله لا للرحمة لأنها بمعنى المطر. قوله: (لقادر على إحيائهم) فسره بالقدرة لأنه كالنتيجة لما قبله، وهو اللازم منه ولأن الثابت في الحال هو القدرة، وقوله فإنه أي إحياءهم، وقوله المثل الخ صادق على القولين في إعادة المعدوم وعدمه ولس مبنياً على القول بامتناع إعادة المعدوم، ولذا أقحم مثل كما قيل لأن المثل ليس واقعاً على المواد بل القوي فتأمل. قوله: (ومن المحتمل الخ) يعني أن يكون النبات الحادث من أجزاء نباتية تفتتت، وتبددت لاختلاطها بالتراب الذي فيه عروقها فيكون كالإحياء بعينه بإعادة مواده وقواه لا بإعادة القوى فقط كما في الوجه السابق، وأما كون من ينكر إحياء الموتى ينكر هذا أيضاً فلا يحصل به التنبيه عليه فلا ضير فيه لأن المسلم المسترشد

السالفة ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لأن نسبة قدرته إلى جميع الممكنات على سواء ﴿وَلَيْنَٰ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا﴾ فأروا الأثر أو الزرع فإنه مدلول عليه بما تقدم، وقيل السحاب لأنه إذا كان مصفراً لم يمطر واللام موثقة للقسم دخلت على حرف الشرط، وقوله: ﴿لَطَّلُوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ جواب سدّ مسدّ الجزاء، ولذلك فسر بالاستقبال وهذه الآيات ناعية على الكفار بقلة تثبتهم، وعدم تدبرهم وسرعة تنزيلهم لعدم تفكيرهم وسوء رأيهم فإن النظر السوي يقتضي أن يتكولوا على الله، ويلتجؤوا إليه بالاستغفار إذا احتسب القطر عنهم ولم ييأسوا من رحمته، وأن يبادروا إلى الشكر والاستدامة بالطاعة إذا أصابهم برحمته، ولم يفرطوا في الاستبشار وأن يصبروا على بلائه إذا ضرب زروعهم بالاصفرار ولم يكفروا نعمه ﴿فَإِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾ وهم مثلهم لما سدّوا عن الحق مشاعرهم ﴿وَلَا تَسْمِعُ الْأُصْصَمَ الدُّعَاءَ﴾

يعلم، وقوعه والمعاند لا عبرة به فإن تولد مثله في تربته الأولى يرشد إليه، وقوله ما تفتتت إن كانت ما زائدة تفتتت صفة مواد وإن كانت موصولة فتفتتت صلته والتأنيث لرعاية معناه، ومن جنسها متعلق به أو حال، وقوله من الكائنات الراهنة أي الموجودة المشاهدة الثابتة كما في قولهم الحالة الراهنة هذه، والرهن مأخوذ منه كما بينه في المفردات، فمن قال: الرهن ما وضع عندك لينوب مناب ما أخذ منك، والمراد الكائنات النائية المتجددة فقد عكس الموضوع وغفل عن معنى هذه اللفظة إذ ظنها مستعارة من المعنى الفقهي، وإن كان حام حول الحمى. قوله: (لأن نسبة الخ) دليل لعموم القدرة وقوله فأروا الأثر أي المذكور في قوله أثر رحمة الله على ما مر من تفسيره، وقوله فإنه مدلول الخ متعلق بالثاني ولا يخفى دخوله في الأثر فلا وجه للمغايرة بينهما، وكون الضمير للريح على أنه تعبير عن المسبب بالسبب كما قاله البقاعي تكلف، ومصفر اسم فاعل بمعنى ما عرضت له الصفرة، وقوله جواب أي للقسم ساد مسدّ جواب الشرط، وقوله ولذلك الخ إنما كان مستقبلاً لأنه في المعنى جواب إن وهو لا يكون إلا مستقبلاً قال الفاضل اليمني وإنما قدروا الماضي بمعنى المستقبل من حيث إن الماضي إذا كان متمكناً متصرفاً ووقع جواباً للقسم فلا بدّ فيه من قدو اللام معاً فالقصر على اللام لأنه مستقبل معنى، وفيه نظر. قوله: (وهذه الآيات ناعية على الكفار) أي مشهورة لهم منادية على جهلهم وخذلانهم، ووقع في نسخة هذه الآية بالإفراد ووجهها ظاهر وهي أنسب بكلامه هنا لأنها دالة على أنهم فاجؤا الكفر بمجرد اصفرار زرعهم وغفلوا عن نعمة الخضراء، وما هم متقلبون فيه من ألوانها فما قيل إنه لا وجه له لا وجه له. قوله: (فإنك لا تسمع الموتى) هو تعليل لما يفهم من الكلام السابق كأنه قيل لا تحزن لعدم اهتدائهم بتذكيرك فإنك الخ، وقال ابن الهمام: أكثر مشايخنا على أنّ الميت لا يسمع استدلالاً بهذه الآية ونحوها، ولذا لم يقولوا بتلقين القبر وقالوا لو حلف لا يكلم فلاناً فكلمه ميتاً لا يحث وأورد عليهم قوله ﷺ في أهل القليب: «ما أنتم بأسمع منهم»^(١) وأجيب تارة بأنه روي عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكرته وأخرى بأنه

(١) هو طرف حديث أخرجه البخاري ٣٩٧٦ - ٣٠٦٥ ومسلم ٢٨٧٥ وأبو داود ٢٦٩٥ وأحمد =

إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴿٥٣﴾ قيد الحكم به لتكون أشد استحالة فإن الأصم المقبل، وإن لم يسمع الكلام يفظن منه بواسطة الحركات شيئاً وقرأ ابن كثير بالياء مفتوحة ورفع الصم ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ سماهم عمياً لفقدهم المقصود الحقيقي من الأبصار أو لعمي قلوبهم وقرأ حمزة وحدة تهدي العمي ﴿إِنْ سَمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا﴾ فإن إيمانهم يدعوهم إلى تلقي اللفظ، وتدبر المعنى ويجوز أن يراد بالمؤمن المشارف للإيمان ﴿فَهُمْ مُّسْلِمُونَ﴾

من خصوصاته ﷺ معجزة له أو أنه تمثيل كما روي عن عليّ كرم الله وجهه، وأورد عليه ما في مسلم من «أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا»^(١) إلا أن يخص بأول الوضع في القبر مقدّمة للسؤال جمعا بينه وبين ما في القرآن، وقوله وهم مثلهم قدره ليرتبط بما قبله وقيل إنه إشارة إلى أنه استعارة مكنية وللتخصيص عليه أظهر في مقام الإضمار، وحذف المفعول أي لا تسمعهم شيئاً ما. قوله: (قيد الحكم الخ) ليس المراد بالاستحالة الاستحالة العقلية بل العادية وضمن يفظن معنى يفهم فلذا نصب المفعول إذ هو غير متعدّ بنفسه بل باللام وقوله سماهم عمياً الخ إشارة إلى أن فيه استعارة تصريحية والمقصود من الإبصار التفكير، والتدبر في مصنوعات الله والمراد بالهداية الدلالة الموصلة وعدها بعن لتضمينه معنى الإبعاد. قوله: (فإن إيمانهم الخ) المعنى الأول على أن يراد بيومن الحال وقدمه لأنه المناسب لقوله فهم مسلمون، والوجه الثاني على أن يراد به المستقبل ولا حاجة إلى جعله من مجاز المشاركة إلا على القول بأنه حقيقة في الحال، وما قيل من أنه ينتقض الحصر على الأول بالثاني وعكسه فينبغي حمله عليهما معاً على أنه من عموم المشترك أو عموم المجاز أو يفسر بمن هو في علم الله كذلك فإنه يعمهما كما مرّ في سورة النمل مدفوع بأن الحصر بالإضافة إلى من سبق من العمي الصم المطبوع على حواسهم فلا نقض بالتخصيص بالذكر على أنه يعلم حكم أحدهما من الآخر

= ٢٩/٤ وابن حبان ٤٧٧٨ والطبراني ٤٧٠١ كلهم من حديث أبي طلحة بأتم منه. قال شعيب في الإحسان: وقد أنكرت السيدة عائشة رضي الله عنها سماع الموتى كما في «الصحيحين» عن عروة، عن عائشة أنها قالت: ما قال رسول الله ﷺ: «إنهم ليسمعون الآن ما أقول» إنما قال: «ليعلمون الآن ما كنت أقول لهم: إنه حق» ثم قرأت قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَىٰ﴾، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمَسْمَعٍ فِي الْقُبُورِ﴾. قال الحافظ ابن رجب في «أهوال القبور» ص ٧٦: وقد وافق عائشة على نفي سماع الموتى كلام الأحياء طائفة من العلماء، ورجحه القاضي أبو يعلى من أكابر أصحابنا في كتابه «الجامع الكبير»، واحتجوا بما احتجت به، وأجابوا عن حديث قليب بدر بما أجابت به عائشة رضي الله عنها، وبأنه يجوز أن يكون ذلك معجزة مختصة بالنبي ﷺ دون غيره وهو سماع الموتى لكلامه، وقال ابن عطية فيما نقله عنه القرطبي ٢٣٢/١٣: فيشبه أن قصة بدر خرق عادة لمحمد ﷺ في أن رد الله إليهم إدراكاً سمعوا به مقاله، ولولا إخبار رسول الله ﷺ بسماعهم لحملنا نداءه إياهم على معنى التوبيخ لمن بقي من الكفرة، وعلى معنى شفاء صدور المؤمنين. وانظر «روح المعاني» ٥٥/٢١ - ٥٨.

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٣٣٨ - ١٣٧٤ ومسلم ٢٨٧٠ - ٧١ - ٧٢ وأبو داود مختصراً ٣٢٣١ والنسائي ٩٧/٤ - ٩٨ وأحمد ١٢٦/٣ وابن حبان ٣١٢٠ كلهم من حديث أنس بن مالك بأتم منه.

لما تأمرهم به ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ أي ابتدأكم ضعفاء، وجعل الضعف أساس أمركم كقوله: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٣٧] أو خلقكم من أصل ضعيف وهو النطفة ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ وذلك إذا بلغت الحلم أو تعلق بأبدانكم الروح ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ إذا أخذ منكم السن، وفتح عاصم وحمزة الضاد في جميعها والضم أقوى لقول ابن عمر رضي الله عنهما قرأتها على رسول الله ﷺ من ضعف فأقرأني من ضعف وهما لغتان كالفقر والفقير والتنكير مع التكرير لأن المتأخر

لدلالة النص وقوله لما تأمرهم به إشارة إلى أن الإسلام بمعناه اللغوي، وهو الإذعان لأنه لو كان بمعناه المعروف لزم تحصيل الحاصل، ولم يقع التفریع موقعه وقد فسره في النمل بمخلصون وهو قرب منه. قوله: (أي ابتدأكم ضعفاء لئ) أي أنهم ضعفاء في أول الأمر وهو حال الطفولية، ومن على الوجهين ابتدائية كما أشار إليه بقوله ابتدأكم، وقوله وجعل الضعف الخ إشارة إلى أن فيها استعارة مكنية بتشبيه الضعف بالأساس والمادة وفي إدخال من عليه تخيل، وقوله أو خلقكم الخ على إطلاق الضعف على الضعيف مبالغة أو بتقدير ذي ضعف أو بتأويله بالصفة وأخره لأنه غير مناسب لما بعده، وقوله: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ مثال لجعل ما طبع عليه بمنزلة ما طبع منه، وفي نسخة خلق الإنسان ضعيفاً وهي مثال لابتدائهم ضعفاء، وقوله وذلك الخ لف ونشر على التفسيرين السابقين للضعف، ويجوز فيه التعميم لكن الأول أولى. قوله تعالى: ﴿ضعفًا وشيبة﴾ المراد بالضعف هنا ابتداءه ولذا أخر الشيب عنه أو الأعم فقوله وشيبة للبيان أو للجمع بين تغير قواه وظاهره، وقوله إذا أخذ منكم السن هو مجاز يقال أخذ منه السن إذا كبر وهرم كأن آخر سنه أخذ قوته أو عمره وهو على الوجهين. قوله: (والضم أقوى الخ) قال في المعالم الضم لغة قريش والفتح لغة تميم، ولذا اختار النبي ﷺ قراءة الضم لأنها لغته لا رداً للقراءة الأخرى فإنهما متواترتان في السبعة، والحديث المذكور حديث حسن رواه أبو داود^(١) والترمذي في السنن ورواه في النشر وقال: إن القراء لهذا اختاروا قراءة الضم، وهي مروية عن عاصم وفي رواية عنه ضم الأولين وفتح الثالثة والفقر بالضم، والفتح ضد الغني. قوله: (والتنكير مع التكرير الخ) مراده بالتأخر الأخير لمغايرته للأول إذ هو ضعف الشيخوخة وذاك ضعف الطفولية، وأما الثاني فهو عين الأول ونكر لمشاكلته لهما وكذا قوة فلا وجه لما قيل إنه ظاهر في ضعف الأول، وأما الثاني مع الأول وقوة الثانية فباعتبار أن المتقدم أريد به الابتداء والتأخر يشمل مراتب الابتداء والانتها، والتوسط وكلمة ثم لتراخي الابتداء وإليه أشار المصنف بقوله أخذ منكم السن الخ، وكذا ما قيل إن هذا ليس لأن النكرة إذا أعيدت كانت غيراً لأنه أغلبي، ولعله قصد في كل منهما مغايرته للمقدم بحسب المراتب، ولذا أورده بضم في الجميع إشارة إلى أن لكل منها مراتب مع

(١) أخرجه أبو داود ٣٩٧٨ من حديث ابن عمر.

ليس عين المتقدم ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ من ضعف وقوة وشيبة وشبيبة ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ فإن التردد في الأحوال المختلفة مع إمكان غيره دليل العلم والقدرة ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ القيامة سميت بها لأنها تقوم في آخر ساعة من ساعات الدنيا، أو لأنها تقع بغتة وصارت علماً لها بالغلبة كالكوكب للزهرة ﴿يُقَسِّرُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا﴾ في الدنيا، أو في القبور أو فيما بين فناء الدنيا والبعث وانقطاع عذابهم، وفي الحديث: «ما بين فناء الدنيا والبعث أربعون» وهو محتمل للساعات والأيام والأعوام ﴿غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ استقلوا مدة لبثهم إضافة إلى مدة عذابهم

الدلالة على الاهتمام فإن كلامه صريح في خلافه فتأمل. قوله: (من ضعف الخ) وخلقها بمعنى خلق أسبابها أو محالها أو إيجادها لأنها ليست بعدم صرف، وقوله فإن التردد أي الانتقال والتغير من حال إلى أخرى من قولهم فلان يتردد لفلان إذا كان يجيء له حيناً بعد حين، وقوله سميت بها الخ فالتعريف فيها للعهد، ثم غلبت عليها حتى صارت كالعلم وسميت باسم زمانها كتسمية الحال بما يحل فيه والمراد بقيامها وجودها أو قيام الخلائق فيها، وقوله لأنها تقع بغتة فالساعة عبارة عن لاسرعة فإنه ورد كذلك في العرف، ولذا قيل أيضاً إنها سميت بها لأنها كساعة عند الله فالمراد بها لازمها، وهو السرعة فسميت بها لاسرعتها، وليس هذا من الوقت الحاضر في شيء كما توهم والزهرة بضم الزاي وفتح الهاء وتسكينها لحن والكوكب غلب عليها غلبة الكتاب على كتاب سيبويه، وقوله في الدنيا الخ متعلق بلبثوا والمراد بالقبور ما بعد الموت دفنوا أو لم يدفنوا، وقوله فناء الدنيا المراد فناء أهلها فلا ينافي كونها في آخر ساعات الدنيا فإنه قد يعد ما قبل دخول الجنة والنار من الدنيا، وقد يعد من الآخرة وقد يعد برزخاً. قوله: (وانقطاع عذابهم) هو بعد إخراجهم من القبور إلى أن يدخلوا في النار، والحديث^(١) المذكور صحيح من رواية الشيخين لكنه بلفظ ما بين النفتين وهذا لا ينافي ما سبق من أنها تقوم في آخر ساعة من ساعات الدنيا لأن ساعات الدنيا تنقضي بقيامها كما توهم لأن المراد بالدنيا ثمة غير ما أريد بها هنا أعني ما يقابل الآخرة، وهي الجنة والنار والمحشر أو دار التكليف والحياة الدنيا. قوله: (استقلوا مدة لبثهم الخ) أي عدواً اللبث الذي مر ذكره قليلاً وقوله إضافة منصوب على نزع الخافض أي هو ليس بقليل فقلته إما نسبية أو أنهم نسوه فظنوه كان ساعة والتكثير للتقليل، والإفراد والاعتراض بأن هذا القسم قبل عذاب الآخرة والوقوف على مدته فلا وجه للإضافة إليه مع أن القسم ظاهر في خلافه غير وارد إن أريد بالآخرة المحشر، وكذا إن أريد ما بعده لجواز علمهم بالخلود بأخبار الله أو الملائكة، أو هو قولهم بعد دخول النار على حدّ قوله فلا تقع بعد الذكرى كما مرّ وأما تفريع نفيه وعدم ظهوره على القسم فلا وجه له لأن القسم كما يقتضي الحقيقة يقتضي التحقق إلا إذا قصد المبالغة، وأما كون المراد عذابهم في القبر فلا يناسب كلام المصنف، ولا يشمل من مات عند النفخة الأولى

(١) أخرجه البخاري ٤٨١٤ - ٤٩٣٥ ومسلم ٢٩٥٥ - ٤١ كلاهما من حديث أبي هريرة وصدده «ما بين النفتين أربعون» قالوا...

في الآخرة أو نسياناً ﴿وَكَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الصرف عن الصدق والتحقيق ﴿كَأَنَّهُمْ يُؤْفَكُونَ﴾ يصرفون في الدنيا ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ﴾ من الملائكة، أو من الإنس ﴿لَقَدْ لَبِثْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ في علمه أو قضائه، أو ما كتبه لكم أي أوجبه أو اللوح أو القرآن، وهو قوله من روايتهم برزخ ﴿إِنَّ يَوْمَ الْبَعْثِ﴾ ردوا بذلك ما قالوه وحلفوا عليه ﴿فَهَكَذَا يَوْمَ الْبَعْثِ﴾

فتأمل أو هو تأسف على إضاعته كما مر في طه، وفي قوله الساعة وساعة جناس تام. قوله: (مثل ذلك الصرف الخ) قد تقدّم الكلام عليه وعلى كون الإفك بمعنى الصرف، وقوله عن الصدق والتحقيق ذكر في الكشف أنّ تقدير لبثهم بالساعة إما لاستقصاره كما قيل:

وكذلك أيام السرور قصار

أو لنسيانهم أو كذب أو تخمين، ولم يذكر المصنف الأخيرين ولذا قيل إنّ ما ذكره ظاهر على النسيان إذ لا كذب في الاستقلال المبني على التشبيه والمبالغة، وكونه بناء على التشبيه والظاهر كما قيل تكلف فكان عليه أن يذكره أو يبذل ما هنا إلا أن يحمل على التوزيع بجعل التحقيق في مقابلة التخيل في قوله ما لبثوا غير ساعة لأنه تخيل مثل الخمر ياقوتة سيالة يعني يجعل لفاً ونشراً غير مرتب فالصرف عن الصدق راجع إلى النسيان لأنه غير مطابق للواقع وإن طابق اعتقادهم بحسب الظن، والتحقيق راجع إلى الاستقلال فيكون عين ما في الكشف بأدراج التخمين في الاستقلال والكذب في النسيان، وفيه كلام من أراد فعلية بالكشف وشروحه. قوله: (يصرفون في الدنيا) يصرفهم الشيطان والهوى عن لحق وما يطابق الواقع، والمراد تشابه حالهم في الكذب وعدم الرجوع إلى مقتضى العلم لأن مدار أمرهم على الجهل والباطل والغرض من سوق الآية وصف المجرمين بالتمادي في الباطل والكذب الذي ألفوه. قوله: (من الملائكة أو من الإنس) أو منهما جميعاً. قوله: (في علمه تعالى أو قضائه) لأن الكتاب يطلق على ما ذكر من المعاني والنسخ مختلفة ففي بعضها عطفه بأو وفي بعضها بالواو وهو مبني على تفسيري القضاء المذكور في كتب الكلام فإنه فسر تارة بعلمه أولاً كما أنّ القدر إيجاده بقدرته الأزلية على وجه مطابق لعلمه به، وتارة أرجع القضاء إلى الإرادة والقدر إلى الخلق كما قرره في شرح المواقف فإن قلت الأول مسلک الفلاسفة، والثاني للأشاعرة فلا يناسب ما هنا الأول قلت الأشاعرة لا يخالفونهم في كون القضاء يكون بمعنى العلم، وإنما الخلاف بينهم في المراد بالعلم فإنه عند الفلاسفة العلم بما يكون عليه الوجود من أحسن نظام، وأكمل انتظام كما صرح به في شرح المسامرة فاندفع ما قيل إنّ الوجه أو لأن القضاء غير العلم ثم إنّ المعنى معلومه ومقتضيه أو هو على ظاهره وفي ظرفية مجازية أو تعليلية. قوله: (أو ما كتبه الخ) فهو مجاز مرسل أو استعارة، وقوله وهو أي القرآن الذي ذكر فيه لبثهم إلى البعث ما ذكر لكنه ذكر في هذه الآية ضمناً لأن استمرار البرزخ إلى البعث يقتضي لبثهم مدته ولم يذكر تمة الآية وهو إلى يوم يبعثون كما وقع في النظم هنا، وهذا على غير الوجه الأول. قوله: (ردوا الخ) قيل هذا تذكير لهم بتفاصيل المدّة وبه يزول نسيانهم، وهو على الإضافة مشكل لعلمهم بحقيقة

الذي أنكرتموه ﴿وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أنه حق لتفريطكم في النظر، والفاء لجواب شرط محذوف تقديره إن كنتم منكرين البعث فهذا يومه أي فقد تبين بطلان إنكاركم ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ﴾ وقرأ الكوفيون بالياء لأن المعذرة بمعنى العذر أو لأن تأنيها غير حقيقي، وقد فصل بينهما ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ لا يدعون إلى ما يقتضي إعتابهم أي إزالة عتبتهم من التوبة والطاعة كما دعوا إليه في الدنيا من قولهم: استعتبني فلان فأعتبته أي استرضاني فأرضيته ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ ولقد

المدة حينئذ إلا أن يكون المراد توبيخهم وتفضيحهم، والتهكم بهم وجعله توطئة لما بعده مما فرغ على إنكار البعث فتأمل. قوله: (أنه حق) إشارة لمفعوله المقدر لأن تنزيله منزلة اللازم خلاف الظاهر من غير داع له هنا، وقوله لتفريطكم الخ دفع لما يتوهم من أن عدم العلم عذر لهم. قوله: (والفاء لجواب شرط الخ) فهي فصيحة وجوز فيها أيضاً أن تكون عاطفة والتعقيب ذكري، أو تعليلية وقوله فقد تبين الخ أي فأخبركم بأنه قد تبين الخ، وإنما أول به ليظهر سبب الجزاء على الشرط والفاء في قوله فيومئذ الخ تفصيل لما يفهم مما قبله من أنه لا يفيدهم الاستقلال أو النسيان أو هوجاب شرط مقدر أيضاً، وقوله معذرتهم كأنهم توهّموا الاستقلال ونحوه عذراً في عدم طاعتهم كقوله: ﴿أولم نعمركم ما يتذكرون﴾ [سورة فاطر، الآية: ٣٧] الآية، وقوله وقد فصل بالتخفيف وهو راجح قال الرضي فإن كان منفصلاً فترك العلامة أفضل. قوله: (لا يدعون إلى ما يقتضي الخ) العتب هو اللوم على ما صدر في حق العاتب والمراد به هنا الشدة والمكروه لأنه المعتبر عليه، والأعتاب يكون بمعنى الحمل على عتب المعتبر أو إزالته كما قاله الراغب فهو من الأضداد والاستعتاب طلب الأعتاب فإنّ الطلب قد يكون للثلاثي، والمزيد وهو من قبيل الثاني فقوله لا يدعون بيان لمعنى الطلب، وقوله إلى ما يقتضي الخ إشارة إلى أن دعوتهم للأعتاب وطلبه بمعنى طلب ما يقتضيه وهو سببه وما يؤدي إليه، وقوله من التوبة والطاعة بيان لما والظاهر أنه حينئذ مجاز عن السبب البعيد لأن ما ذكر سبب لإزالة المكروه المعتبر عليه، وإزالته سبب لإزالة العتب فالمعنى لا يطلب منهم طاعة ورجوع عما كانوا عليه من الكفر والعصيان لعدم فائدته حينئذ فلا مخالفة بينه وبين ما ذكره في حم السجدة كما توهم، وفي القاموس لا يستعتبون لا يستقبلون فيستقالون بردهم إلى الدنيا وهو وجه آخر لكنه غير بعيد مما هنا. قوله: (من قولهم استعتبني فلان الخ) الاستعتاب طلب العتبي وهو الاسم من الإعتاب كالعطاء والاستعطاء، وتفسيره بالاسترضاء والإرضاء تفسير باللازم توضيحاً جعلهم بمنزلة مجتني عليه عاتب على الجاني، ولذا قال في الكشاف شبهت حالهم بحال قوم جنى عليهم فهم عاتبون على الجاني، وهو لا يخالف ما في السجدة فقوله ولا هم يستعتبون مبنّي على التشبيه فإنهم لما تعدوا حدود الله جعلوا بمنزلة الجانين لأنّ العتب والغضب من باب واحد كما صرح به، وتعديها مجلبة للغضب فقبل لم يبق لهم طلب أعتاب لأنه حق عليهم العذاب فلا يطلب منهم ما يزيل الغضب كما في الدنيا هذا خلاصة ما ذكره المدقق في الكشف

وصفناهم فيه بأنواع الصفات التي هي في الغرابة كالأمثال مثل صفة المبعوثين يوم القيامة فيما يقولون وما يقال لهم، وما لا يكون لهم من الانتفاع بالمعذرة والاستعتاب، أو بينا لهم من كل مثل على التوحيد والبعث وصدق الرسول ﴿وَلَكِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَاتٍ﴾ من آيات القرآن ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من فرط عنادهم، وقساوة قلوبهم ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا رَسُولٌ﴾ يعنون الرسول والمؤمنين ﴿إِلَّا مُبْطِلُونَ﴾ مزورون ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الطبع ﴿يَطَّعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لا يطلبون العلم، ويصرون على خرافات اعتقدوها فإن الجهل المركب يمنع إدراك الحق ويوجب تكذيب المحق ﴿فَأَصْبِرْ﴾ على أذاهم ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ بنصرتك وإظهار دينك على الدين كله ﴿حَقٌّ﴾ لا بد من إنجازه ﴿وَلَا يَسْتَعْجِنُكَ﴾ ولا يحملنك على الخفة والقلق ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ﴾ بتكذيبهم، وإيذائهم فإنهم شاكون ضالون لا يستبدع منهم ذلك

فدفع ما قيل، وما يقال. قوله: (في هذا القرآن) أي في هذه السورة أو المجموع، وهو الظاهر وقوله من كل مثل من فيه تبيضية، وتحتل الزيادة وقوله وصفناهم أي الناس، وقوله بأنواع الصفات بيان لمعنى كل وأن الكلية باعتبار الأنواع لا الأفراد ولا وجه لتخصيصه بأحوال الآخرة، وقوله التي الخ إشارة إلى وجه إطلاق المثل على الصفة العجيبة مع أن أصله ما شبه مضربه بمورده، وأنه استعارة لأن المثل إنما يضرب بما هو مستغرب، وقوله مثل الخ بيان لما ذكر من الصفات وأدرج فيه وجه ارتباطه بما قبله. قوله: (أو بينا الخ) فضرب بمعنى بين، وقد كان بمعنى وصف من ضرب الخاتم إذا صنعه كما مرّ والظاهر أن المثل فيه على أطله وأن القرآن بمعنى المجموع، وقوله البعث بتقدير مضاف أي اعتقاد البعث وما بعده معطوف عليه، وقوله ولئن جئتهم اللام موطئة والتقدير مع ضربنا كل مثل لو جئتهم الخ، وقوله من آيات القرآن حمل الآيات على معناها المتبادر، ولو حمل على معجزة من المعجزات التي اقترحوها صح قيل وهو الأنسب فتأمل. قوله: (ليقولن الذين كفروا) أظهره لعموم ما قبله أو لبيان السبب الحامل على ما قالوه ولا ينافيه قوله من فرط، وقوله مزورون التزوير الكذب وقد يخص بالشهادة وأصل معناه التزيين والترتيب لكلام في النفس، وقوله مثل ذلك الطبع الإشارة إلى ما يفهم مما بعده كما مرّ تحقيقه وقد يجعل لما يفهم من قوله ليقولن الخ. قوله: (لا يطلبون العلم) فهو مراد به لازمه للزوم الطلب له عادة أو المعنى أنهم ليسوا من أولي العلم، وقوله فإنّ الجهل المركب الخ تعليل لإصرارهم على اعتقادهم وجعله علة لقوله يطبع ريك وفاء فاصبر فصيحة أي إذا علمت حالهم وطبع الله على قلوبهم فاصبر الخ وقوله بنصرتك الخ هو المناسب لأمره ﷺ بالصبر، وقد عمم ليشمل ما مرّ من غلبة الروم وله وجه. قوله: (ولا يحملنك الخ) بضم اللام وفتحها والحمل وإن كان غير ظاهر لكن النهي راجع إليه فهو كقوله: ﴿لا أرينك هنا﴾ كما مرّ تحقيقه كأنه قيل لا تخف لهم جزعاً وما قيل إنه لا يحتاج إلى التأويل فيه نظر. قوله: (بتكذيبهم وإيذائهم) بيان لسبب القلق، وقوله فإنهم شاكون تفسير لقوله لا يوقنون لا تعليل لقوله لا يستخفنك حتى يقال لا وجه لبيان عذر الكفرة في مقام ذمهم وذلك إشارة إلى

وعن يعقوب بتخفيف النون، وقرئ لا يستحقنك أي لا يزيغوك فيكونوا أحق بك من المؤمنين عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الروم كان له من الأجر عشر حسنات بعدد كل ملك سبح الله بين السماء والأرض وأدرك ما ضيع في يومه وليلته».

التكذيب والإيذاء، ويستبدع بمعنى يستغرب. قوله: (وقرئ لا يستحقنك) أي يفتح الحاء المهملة والقاف مع نون التوكيد الثقيلة، وهي قراءة شاذة رويت عن يعقوب ومعناها كما في الكشاف لا يفتنك فهو مجاز مرسل لأن من فتن أحداً استماله إليه حتى يكون أحق به من غيره، وإليه أشار بقوله يزيغوك من الإزاغة وهي الإمالة إلى جانبهم، والمراد أمته وإن كان الخطاب له ﷺ لعصمته. قوله: (عن رسول الله ﷺ الخ)^(١) هو حديث موضوع وقوله كل ملك سبح لأن فيها سبحان الله الخ، وقوله ما ضيع الخ لقوله: ﴿حين تمسون وحين تصبحون﴾ [سورة الروم، الآية: ١٧] الخ تمت السورة الشريفة بحمد الله ومنه صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة لقمان مكية

قوله بفتح الحاء الخ كذا في النسخ التي بأيدينا ولينظر وجهه ولعله بالحاء المهملة اه مصححه وقيل: إلا آية، وهي الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة فإن وجوبهما بالمدينة، وهو ضعيف لأنه لا ينافي شرعيتهما بمكة، وقيل: إلا ثلاثاً من قوله: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٧] وهي أربع وثلاثون آية وقيل: ثلاث وثلاثون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الذَّكْرِ * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمَكِينِ﴾ سبق بيانه في يونس ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ حالان من الآيات والعامل فيهما معنى الإشارة، ورفعهما حمزة على الخبر بعد الخبر أو الخبر لمحذوف ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ بيان لإحسانهم أو

سورة لقمان

لقمان علم ممنوع الصرف للعلمية والعجمة أولها وللزيادتين.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) قال الداني في كتاب العدد إن ابن عباس رضي الله عنهما قال إنها مكية إلا ثلاث آيات وقال عطاء إلا اثنتين لأنه ﷺ لما هاجر إلى المدينة قال له أحبار اليهود بلغنا أنك تقول وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً أعينتنا أم قومك قال كلا عنيت فقالوا: إنك تعلم أنا أوتينا التوراة، وفيها بيان كل شيء فقال ذلك في علم الله قليل فأنزل الله عز وجل، ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة﴾^(١) الآيتين وآياتها ثلاث وثلاثون في المكي والمدني وأربع وثلاثون في عدد الباقي اه، وأما استثناء الآية المذكورة بناء على أن الصلاة والزكاة إيجابهما على المؤمنين وقع بالمدينة فغير مسلم لأن الصلاة فرضت بمكة ليلة الإسراء كما في البخاري وغيره^(٢)، ولو سلم فيكفي كونهم مأمورين بها بمكة ولو ندباً فلا يتم التقرير فيها كما ذكره المصنف رحمه الله، وأما الزكاة فإيجابها بالمدينة على المشهور، وقيل تقدير الإنصاء هو الذي كان بالمدينة لا إيجابها كما مر، واختار المصنف الجواب التسليمي لأنه هو التام فيهما فتأمل. قوله تعالى: ﴿الحكيم﴾ أي المحكم أو الحكيم قائله على الحذف، والإيصال أو المجاز في الإسناد أو الاستعارة المكنية كما مر تفصيله، وقيل هو مؤول بذى الحكمة، وأورد عليه أنه لا بد فيه من المجاز أو التقدير فتأمل. قوله: (والعامل فيهما الخ) لأنه عامل معنوي إذ هو بمعنى أشير، ولولاه لم يأت الحال من الخبر على المشهور، وقوله على الخبر بعد الخبر أي لتلك والمحذوف تقديره هي أو هذي الخ مراعاة لظاهر الخبر. قوله: (بيان لإحسانهم) وهو إما صفة

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٦٨١ بلا سند، فهو ضعيف جداً.

(٢) تقدم.

تخصيص لهذه الثلاثة من شعبه لفضل اعتداد بها، وتكرير الضمير للتوكيد ولما حيل بينه وبين خبره ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ لاستجماعهم العقيدة الحقة والعمل الصالح ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ ما يلهي عما يعني كالأحاديث التي لا أصل لها، والأساطير التي لا اعتبار فيها والمضاحيك وفضول الكلام والإضافة بمعنى من، وهي تبينية إن أراد بالحديث المنكر وتبعية إن أراد به الأعم منه وقيل: نزلت في النضر بن

كاشفة، أو بدل أو بيان لما قبله أو منصوب أو مرفوع على القطع وعلى كل فهو تفسير للإحسان كقوله:

الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا

فلا وجه لتخصيصه بالأول وما بعده استئناف كما فصله في الكشف سواء حمل ما ذكر على ظاهره أو جعل عبارة عن جميع الأعمال الحسنة تصريحاً، واستتباعاً لأن كل الصيد في جوف الفراء كما في الكشاف وظاهر كلام المصنف أنه على الثاني بيان دون الأول لأن الإحسان لا يختص بما ذكر فلا وجه لما قيل من أنه يتنظمها، وأنه أحسن من صنيع الزمخشري فتأمل. قوله: (أو تخصيص لهذه الثلاثة من شعبه) أي من أقسام الإحسان جمع شعبة وظاهره أنه إذا كان بياناً عامً بطريق الاستتباع فيكون صفة مادحة للوصف أو الموصوف لا مخصصة، أو مبينة كما في الأول ولا مخالفة فيه لما في الكشاف كما توهم. قوله: (ولما حيل) بكسر اللام، وتخفيف الميم أي أعيد الضمير للتأكيد ولدفع توهم كون بالآخرة خبراً وجبراً للفصل بين المبتدأ وخبره، وقدم للفاصلة وقد مرّ الكلام عليه والكلام على قوله ﴿أولئك على هدى﴾ تقدّم في البقرة، وقوله لاستجماعهم الخ ذكر العقيدة، وإن لم تسبق لاستلزام ما ذكر لها أو لدخولها في عموم الأول. قوله: (ومن الناس الخ) عطف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل من الناس هاد مهدي ومنهم ضال مضل أو عطف قصة على قصة، وقيل إنه حال من فاعل الإشارة أي أشير إلى آياته حال كونها هدى ورحمة الحال أنّ من الناس الخ، وقوله يعني بفتح الياء معلوماً أي بهم وقيل إنه بضمها مجهولاً أي يقصد وهذا كما قال الحسن اللهو ما يشغل عن الله. قوله: (والإضافة بمعنى من الخ) هذا بناء على أنّ إضافة العام المطلق بيانية، وهو مذهب لبعض النحاة كما في شرح الهادي وذكره الدماميني في شرح التسهيل إذ جعل إضافة يومئذ بيانية، وإن صرح العصام بخلافه واغترّباً بعض المتأخرين فاعترض على المصنف بأنه مخالف لكلام النحاة، وقوله إن أراد الخ فالتعريف للعهد. قوله: (وتبعية إن أراد به الأعم منه) تبع فيه الزمخشري وهو مذهب لقوم من النحاة كابن كيسان والسيرافي قالوا إضافة ما هو جزء من المضاف إليه بمعنى من التبعية واستدلوا بفصله بمن كقوله:

كأن على الكتفين منه إذا انتحى بذاك عروس أو صلابة حنظل

والأصح كما ذهب إليه ابن السراج والفارسي، وأكثر المتأخرين أنها على معنى اللام كما فصله أبو حيان في شرح التسهيل وذكره شارح اللمع، وقيل المشهور أنّ الإضافة تقوم مقام

الحرث اشترى كتب الأعاجم، وكان يحدث بها قريشاً ويقول: إن كان محمد يحدثكم بحديث عاد وثمود فأنا أحدثكم بحديث رستم، واسفنديار والأكاسرة، وقيل كان يشتري القيان ويحملهن على معاشرة من أراد الإسلام ومنعه عنه ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ دينه أو قراءة كتابه، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء بمعنى ليثبت على ضلاله ويزيد فيه ﴿يَبْتَرِ عَلَيْهِ﴾ بحال ما يشتريه أو بالتجارة حيث استبدل اللهو بقراءة القرآن ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾

التمييز فهي بمعنى من البيانية إلا أنه باعتبار العموم والخصوص الوجهي جاء التبعض، وليس من مقتضى لإضافة فالتبعضية ترجع إلى البيانية والفرق بين الوجهين إنه على هذا لا يحتاج إلى تقييد الحديث بالمنكر كما في الأول لأن الحديث الذي هو اللهو لا يكون إلا منكراً وعلى الأول لما أريد تمييز اللهو بعضه من بعض، وجب أن يقيد الحديث بالمنكر لأنه اللهو القولي، وهو غفلة عما قرّره، وكذا ما قيل إنه عبر عن اللامية بالتبعضية إظهار الجهة الملازمة الاختصاصية تعويلاً على ما عرف فيها، وقد مرّ تفصيله في أول سورة الفاتحة فتذكره. قوله: (الأعم منه) جمع بين الألف واللام من كقوله:

ولست بالأكثر منهم حصى

وإنما العزة للكائر وتأويله وتأويله فلا يرد عليه إنه لا يجوز بحسب العربية. قوله: (وقيل نزلت الخ)^(١) جعله مقابلاً للأول لأنه فيه عامّ وفي هذا خاص بقصص الأعاجم أو الغناء والاشتراء على الأول مستعار لاختيار على القرآن، وانصرفهم عنه واستبداله به، وعلى هذا هو على حقيقته والقيان جمع قينة وهي الجارية، وقد خصت بالمغنية في العرف وهو المراد هنا ولا يابأه لفظ الحديث، ولا يحتاج إلى تقدير ذات كما قيل لأنه لما اشترت المغنية لغنائها فكان المشتري هو الغناء نفسه، ورستم واسفنديار من ملوك العجم والأكاسرة جمع كسرى، وهو معزب خسر وعلم لملك منهم ثم أطلق على كل من ملكهم، ومرّضه لأنّ قوله أولئك لهم يقتضي تعدّده كما قيل، وفيه نظر. قوله: (دينه) بالجرّ عطف بيان على سبيل الله مفسر له وكذا ما بعده والأول ناظر إلى قوله هدى، والثاني إلى قوله تلك آيات الكتاب ولو عممه ليشملهما كان له وجه وجيه، وقوله ليثبت على ضلاله الخ لأنه ضال قبله واللام للعاقبة وكونها على أصلها كما قيل بعيد، ولم يرتض ما في الكشاف من أنه وضع موضع يضلّ للعموم لأن من أضلّ فهو ضالّ، لأنّ الضلال لا يلزمه إلا ضلال وإن اعتذر عنه بأنه أراد به الضلال المتجاوز لغيره بقريئة سبب لنزول لأنه تكلف لكن فيه توفيق القراءتين معنى وبقاء اللام على حقيقتها. قوله: (بحال ما يشتريه الخ) متعلق بعلم، وقوله بغير علم ظاهر كلام المصنف إنه متعلق بيشترى، وقد جوز تعلقه بيضلّ أي جاهلاً إنها سبيله أو أنه يضلّ أو الحق وهذا الوجه جار على

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٦٧٦ عن الكلبي. وهو متهم بالكذب، فالخبر لا شيء. و ٦٧٧ عن

مجاهد، وهذا مرسل، فهو ضعيف.

ويتخذ السبيل سخرية، وقد نصبه حمزة والكسائي، ويعقوب وحفص عطفاً على ليضل ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لِيَّاسٌ وَلَا يَخِيْلٌ﴾ لإهانتهم الحق باستئثار الباطل عليه ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَكُنَّ مُخْتَصِمًا﴾ متكبراً لا يعاب بها ﴿كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾ مشابهاً حاله حل من لم يسمعها ﴿كَانَ فِي أُذُنِهِ وَقَرَأَ﴾ مشابهاً من في أذنه، ثقل لا يقدر أن يسمع والأولى حال من المستكن في ولي أو في مستكبراً، والثانية بدل منها أو حال من المستكن في لم يسمعها، ويجوز أن يكونا استثنافين ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أعلمه بأن العذاب يحق له لا محالة، وقرأ نافع في أذنيه وذكر البشارة على التهكم ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي جَنَّتِمْ جَنَاتٌ مِثْلُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ أي لهم نعيم جنات فعكس على المبالغة ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حال من الضمير في لهم، أو من جنات النعيم والعامل ما تعلق به اللام ﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ مصدران مؤكداً الأول لنفسه، والثاني لغيره لأن قوله لهم

الوجهين في تفسير ومن الناس من يشتري، وقوله أو بالتجارة حيث استبدل الخ قيل إنه يجوز اعتباره فيهما أيضاً والظاهر من قوله استبدل أنه مخصوص بالأول كما صرح به بعض أرباب الحواشي فتأمل، والباء داخلة على المتروك. قوله: (ويتخذ السبيل) أو الآيات وقوله أولئك لهم جمع ضمير من بعد إفراده مراعاة للمعنى وإشارة لعموم الوعيد، وقوله لإهانتهم إشارة لا أن الجزء من جنس العمل عدلاً منه تعالى، وقوله: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ﴾ أفرد ضمير من مراعاة للفظه بعدما جمع مراعاة لمعناه في قوله يشتري بعد إفراد ضميره رعاية للفظه كما وقع في سورة الطلاق، ولا نظير لهما في القرآن كما قاله أبو حيان وتبعه المحشي وليس كذلك لأن لهما نظائر كما فصله المعرب في سورة المائدة، وقوله متكبراً إشارة إلى أن الاستفعال يعنى التفعال. قوله: (مشابهاً حاله حال من لم يسمعها) أي أشبهت حاله في عدم التفاته تكبيراً حال من لم يسمعها وكان المخففة ملغاة لا حاجة لتقدير ضمير شأن فيها، كما في الكشاف وفيه إشارة إلى أن جملة التشبيه حالية وقوله مشابهاً من في إذنه الخ بإفراد إذنه وفي نسخة إذنيه بالثنية، وكلاهما ظاهر والتشبيه الثاني ترقى في ذمه لأن فيه دلالة على عدم قدرته على السماع لعدم الانتفاع وأشار بقوله ثقل إلى أن أصل معنى الورق الحمل الثقيل استعير للضمم، ثم غلب حتى صار حقيقة فيه وتثقل كان في الثاني كأنه لمناسبته للثقل في معناه، وأذن بضم الذال وقرأها نافع بسكونها تخفيفاً. قوله: (والأولى) أي جملة كان الأولى والمبدل كل من كل والحال على الثاني متداخلة ولتهكم في البشارة مرّ تفصيله في البقرة، والحال المتداخلة تفيد تقييد عدم السماع بحال عدم القدرة، ويجوز كونه حالاً من أحد السابقين. قوله: (فعكس على المبالغة وفي نسخة للمبالغة قيل في وجه المبالغة إنه لجعل النعيم أصلاً ميزت به الجنات فيفيد كثرة النعيم وشهرته، وقيل لأن من ملك جنات النعيم كان له نعيمها كلها بطريق برهاني بخلاف ما لو قيل نعيم الجنات فإنه قد يتنعم بشيء غير مالكة). قوله: (حال من الضمير) أي المجرور أو المستتر فيه لأنه خير مقدّم، أو من جنات على أنه فاعل الظرف لاعتماده بوقوعه خيراً فإن الحال لا تأتي من المبتدأ على الأصح، وهو مبتدأ لهم خبره لو لم يكن فاعلاً والجملة خبران

جنات وعد وليس كل وعد حقاً ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ الذي لا يغلبه شيء فيمنعه عن إنجاز وعده ووعيده ﴿الْحَكِيمُ﴾ الذي لا يفعل إلا ما تستدعيه حكمته ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ قد سبق في الرعد ﴿وَالَّذِي فِي الْأَرْضِ رَواسي﴾ جبلاً شوامخ ﴿أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ كراهة أن تميد بكم فإن بساطة أجزائها تقتضي تبدل أحيائها، وأوضاعها لامتناع اختصاص كل منها لذاته،

ولذا جعل العامل متعلقه فيهما إذ رجوعه على الأوّل خلاف الظاهر. قوله: (الأوّل) أي وعد الله مؤكداً لنفسه أي لما هو كنفسه، وهي الجملة الصريحة في معناه لأنّ قوله لهم جنات النعيم الخ صريح في الوعد بخلاف قوله حقاً فإن الرعد يكون حقاً وباطلاً، والكلام في المؤكد لنفسه، وغيره والعامل فيه مفصل في النحو، وقوله لغيره يعني به جملة لهم جنات النعيم فمؤكداهما واحد، وقد مرّ في يونس أنّ حقاً مؤكداً لوعد الله المؤكد، وهو محتمل هنا وأما كون جملة أنّ الذين الخ دالة على التحقق والثبوت فلو جعل مؤكداً لها كان مؤكداً لنفسه أيضاً فاحتمال تركوه لبعده فلا عبرة بما قيل إنّ الأخبار المؤكدة لا تخرج عن احتمال البطلان فتأمل، وقوله وليس كل وعد حقاً أي في نفسه بقطع النظر عن قائله كما حقق في قولهم الخبر ما يحتمل الصدق، والكذب فلا يرد عليه أنّ وعده تعالى حق بلا مرية. قوله: (فيمنعه الخ) إشارة إلى أنه تذييل مقرّر لحقبة وعده المخصوص بمن ذكر المومي إلى الوعيد لمن عداهم، وقوله الذي لا يفعل الخ الحصر من فحوى الكلام، وقوله سبق في الرعد وكذا تفسير رواسي وتحقيقه مرّ فيها أيضاً، وقوله كراهة أن تميد إشارة إلى أنه مفعول له بتقدير مضاف، وقد مرّت نظائره أيضاً وتميد بمعنى تضطرب. قوله: (استثناف) سقط من بعض النسخ لتقديمه في الرعد يعني جملة ترونها مستأنفة في جواب سؤال تقديره ما الدليل على ذلك فلا محل لها مسوقة لإثبات كونها بلا عمد لأنها لو كان لها عمد رؤيت، وقد جوز في الرعد كونها صفة لعمد أيضاً فالضمير على هذا للسماوات لا للعمد كما في الوصفية، وأفرد ولم يقل فيهنّ لأنه جمع قلة والرؤية بصرية لا علمية حتى يلزم حذف أحد مفعوليهما كما توهم، وعلى الوصفية يجوز أن يكون المراد أنّ لها عمداً غير مرئية كما مرّ. قوله: (شوامخ) أي عالية، وقد فسر بثوابت أيضاً كما مرّ، وقوله: فإنّ بساطة أجزائها وفي نسخة تشابه أجزائها، وهو تعليل لميدانها وترك الدليل الظاهر، وهو أنها أجرام عظيمة مرتفعة من شأنها أن لا تستقرّ بدون عمد لا سيما إذا كانت بسقف ممتدّ كما وردت به النصوص الإلهية، والآثار النبوية لظهوره والإلزام من يقول ببساطتها وكريتها من الحكماء، وأهل الهيئة بما يدل عليه الحس وقد قام عليه الدليل في محله من بساطتها فلا وجه لمنعه، فإن قيل الدليل غير تامّ فأمر آخر، وضمير أجزائها للسماوات وما بعده للأجزاء والامتناع المذكور لأنّ تشابه الأجزاء يقتضي الاشتراك في اللوازم فالاختصاص ترجيح بلا مرجح فاحتيج إلى مخصص خارج وهو الجبال، وأما كونه لا عليه ولا شرطية بين الممكنات عند المحققين لانفائهما بالذات إلا بأقداره تعالى وجعله فالآيات والآثار مشحونة بخلافه مع أنّ ما ذكر إلزامي، وكون اللازم جواز ما ذكر وإمكانه لا وقوعه غير مسلم لأن

أو لشيء من لوازمه يجيز وضع معينين ﴿وَبِئْسَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَبْيَأْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ صَوْغٍ كَرِيمٍ﴾ من كل صنف كثير المنفعة وكأنه استدل بذلك على عزته التي هي كمال القدرة وحكمته التي هي كمال العلم، ومهد به قاعدة التوحيد وقررها بقوله: ﴿هَذَا خَلَقَ اللَّهُ فَأَرُوهُ مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ هذا الذي ذكر مخلوقه فماذا خلق آلهتكم حتى استحقوا مشاركته، وماذا نصب بخلق أو ما مرتفع بالابتداء وخبره ذا بصلته، فأروني معلق عنه ﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ إضراب عن تبكيتهم إلى التسجيل عليهم بالضلال الذي لا يخفى على ناظر، ووضع الظاهر موضع المضمحل للذلة على أنهم ظالمون بإشراكهم ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ يعني لقمان بن باعوراء من أولاد آزر بن أخت أبوب أو خالته، وعاش حتى أدرك داود عليه الصلاة والسلام وأخذ منه العلم وكان يفتي قبل مبعثه والجمهور على أنه كان حكيماً، ولم يكن نبياً والحكمة في عرف العلماء استكمال النفس الإنسانية باقتباس

مقتضى التشابه الواقع الوقوع، وأنه بإرادته تعالى لا يقال ننقل الكلام إلى الجبال أيضاً لأنها من جنس الأرض فيلزم التبديل لأن مقتضى التشابه، والبساطة الكرية، ومن حقها الميدان كما في الأفلاك والجبال أخرجتها عن الكرية، وتوجهت لثقلها نحو المركز ومنعها عن الحركة كالأوتاد، والبساطة لها معان ثلاثة على ما بين في علم الحكمة والمراد هنا ما لا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع فيشمل العناصر والأفلاك والأعضاء المتشابهة كالعظم. قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ﴾ أي أوجد وأظهر، وأصل البث الإثارة والتفريق وفي تأخيره إشارة إلى توقفه على إزالة الميدان، وقوله من كل صنف تفسير لزوج، وكثرة المنفعة تفسير لكرمه. قوله: (وكانه استدل بذلك) أي ما ذكر من قوله خلق السموات بغير عمد إلى هنا، يشير إلى أن هذه الجملة ذكرت بعد قوله هو العزيز الحكيم لإثبات عزته وحكمته وفسر عزة الله بكمال قدرته وحكمته بكمال علمه فهي جلة مستأنفة لما ذكر، وللتمهيد لقاعدة التوحيد أي أصله المذكور بعده، وهذا إشارة لما ذكر أيضاً كما أشار إليه بقوله هذا الذي ذكر الخ، وفاء فأروني جواب شرط مقدر وأروني بمعنى أعلموني وأخبروني، وقوله آلهتكم تفسير لقوله من دونه لأنه بمعنى غيره من الآلهة، وقوله وماذا الخ لأنه قد يركب ويجعل اسماً واحداً استفهامياً فيكون مفعولاً لخلق مقدماً لصدارته، وقد تكون ما وحدها اسم استفهام، وذا اسم موصول مبتدأ وخبر وعليها فالجملة معلق عنها ساذة مسدداً لمفعول الثاني، وقد يكون ماذا كله اسماً موصولاً فيكون مفعولاً ثانياً لأروني والعائد محذوف في الوجهين، وما ذكره مبني على جريان التعليق في المفعولين الأخيرين، وفيه كلام في الرضى انظره إن أردت. قوله: (الذي لا يخفى) هو ونحوه معنى قوله مبين والظاهر الظالمون وضع موضع أنتم، وقوله بإشراكهم إشارة إلى أن المراد بالظلم الشرك لقوله إن الشرك لظلم عظيم، وقوله من أولاد آزر الخ هو أحد الأقوال فيه، وقيل كان عبداً أسود، وقوله باعوراء بعين مهملة ممدوداً ووقع في الكشف باعور بدون ألف وهو اسم عبراني، وروي أنه خير بين الحكمة والنبوة فاختر الحكمة على كلام فيه في شرح الكشف. قوله: (استكمال النفس الخ) قيل إنه تعريف

العلوم النظرية، واكتساب الملكة التامة على الأفعال الفاضلة على قدر طاقتها، ومن حكمته أنه صحب داود شهوراً، وكان يسرد الدرع فلم يسأله عنها فلما أتمها لبسها، وقال نعم لبوس الحرب أنت فقال: الصمت حكم وقليل فاعله، وأن داود قال له يوماً كيف أصبحت فقال: أصبحت في يدي غيري فتفكر داود فيه فصعق صعقة، وإنه أمر بأن يذبح شاة ويأتي بأطيب مضغتين منها فأتى باللسان، والقلب ثم بعد أيام أمر بأن يأتي بأخبث مضغتين منها فأتى بهما أيضاً فسأله عن ذلك فقال هما أطيب شيء إذا طابا وأخبث شيء إذا خبثا ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ﴾ لأن اشكر أو أي اشكر فإن إيتاء الحكمة في معنى القول ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ لأن نفعه عائد إليها، وهو دوام النعمة واستحقاق مزيدها ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لا يحتاج إلى الشكر ﴿حَسِيدٌ﴾ حقيق بالحمد، وإن لم يحمد أو محمود نطق بحمده جميع مخلوقاته بلسان الحال ﴿وَلِذَلِكَ قَالَ لُتَمُنُّ لِأَيِّنِهِ﴾ أنعم أو أشكم أو ماثان ﴿وَهُوَ يَعْظُمُ﴾

باللازم والمراد كمال حاصل باستكمال النفس الخ أي طلب كمالها بتهديتها، وهذا في العرف العام وعند الحكماء معرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه بحسب الطاقة البشرية، واقتباس العلوم تحصيلها وفيه تشبيه لها بالنور، وقوله على الأفعال الخ متعلق بالملكة لما فيها من معنى الاقتدار، وقوله على قدر طاقتها متعلق باستكمال ويسرد من السرد وهو عمل حلق الدرع وفاعل فقال داود عليه الصلاة والسلام ولبوس يفتح اللام بمعنى ملبوس. قوله: (الصمت حكم الخ) قال الميداني: الحكم بضم الحاء الحكمة ومنه وآتيناه الحكم صبيهاً، يعني أن استعمال الصمت حكمة ولكن قل من يستعملها وقد صار هذا مثلاً، وقوله أنه أمر بصيغة المجهول أو المعلوم والتقدير أمره داود عليه الصلاة والسلام، وهو المناسب لقوله سأله أو مولاه كما في الكشف وترك لعدم تحقق كونه عبداً، وقوله فقال الخ إن كان السائل سأل عن الأطيب والأخبث من هذين العضوين مطلقاً أي المحمود والمذموم منهما فحاصل جوابه أن الخبيث والطيب عارضان لا حقيقيان، وهما في هذين أشدّ فما أتى به من الشاة مثال لما في الإنسان، وإن كان مراده ما في الحيوان المأكول وطيبه وخبثه باعتبار اللذة والنقع وعدمهما، فجوابه من الأسلوب الحكيم لينبهه على أن اللائق بالعارف أن يسأل عما فيه ذريعة إلى ما فيه الكمال وترك قبيح الخصال، وهذين العضوين وسيلة لهما فتأمل. قوله: (لأن أشكر الخ) يعني أن مصدرية على تقدير اللام التعليلية أو على أنها بدل اشتمال من الحكمة بدون تقدير، وهو بعيد أو تفسيرية لتقدم ما فيه معنى القول دون حروفه كما أشار إليه المصنف رحمه الله لأن إيتاءها إما بوحى أو إلهام، أو تعليم ولا يرد على الأول فوات معنى الأمر كما مرّ ولا على الثاني سواء كان تفسير الآتيان الحكمة أو للحكمة أن الحكمة ليست الأمر بالشكر كما توهم، أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فلأنها ما تضمنه الأمر فتأمل. قوله: (لأن نفعه الخ) فهو مؤول بما ذكر واستحقاق المزيد والدوام لقوله: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٧] لدلالة الزيادة على الدوام التزاماً، وقوله ومن كفر قيل عبر بالماضي للدلالة على الزيادة والتحقق في الكفران، وفيه نظر

يَبْقَى ﴿ تصغير إشفاق وقرأ ابن كثير يا بني بإسكان الياء، وقنبل يا بني أقم الصلاة بإسكان الياء وحفص فيهما وفي يا بني إنها إن تك بفتح الياء، ومثله البري في الأخير وقرأ الباقون في الثلاثة بكسر الياء ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ قيل كان كافراً فلم يزل به حتى أسلم ومن وقف على لا تشرك جعل بالله قسماً ﴿ إِنَّكَ أَلْشَرُّكَ لَطَمٌ عَظِيمٌ ﴾ لأنه تسوية بين من لا نعمة إلا منه ومن لا نعمة منه ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا ﴾ ذات وهن أوتهن وهنا ﴿ عَلَيَّ وَهْنٌ ﴾ أي تضعف ضعفاً فوق ضعف فإنها لا تزال يتضاعف ضعفها، والجملة في موضع الحال.

وقرى بالتحريك يقال: وهن يهن وهنا أو وهن يوهن وهنا ﴿ وَفَصَلِّ لِرَبِّكَ فِي عَمَّاتٍ ﴾

ظاهر، وقوله فإن الله غني هو قائم مقام الجزاء، وهو فضرره عائد عليه لأنه مع أنه لا يحتاج للشكر مشكور محمود إتما بحسب الاستحقاق أو بنطق السنة الحال، وحميد فعيل بمعنى مفعول في الوجهين، وأما ما قيل من أن قوله غني تعليل لقوله فإنما يشكر لنفسه وحميد للجواب المقدر للشرط الثاني بقرينة مقابلة فتكلف لم تقم عليه قرينة ولم يدع إليه داع وإن صح في نفسه فتدبر، وقوله جميع مخلوقاته أي سواء كفر أو شكر لدلالته على موجده، وإذ قال بتقدير اذكر أو شكر وأنعم وأشكم بوزن أفعال علمان أعجميان، وكذا ما ثان بالمثلثة وجملة وهو يعظه حالية. قوله: (تصغير إشفاق) ومحبة لا تصغير تحقير:

ما قلت حبيبي من التحقير بل يعذب اسم الشخص بالتصغير

وقال آخر:

ولكن إذا ما حب شيء تولعت به أحرف التصغير من شدة الوجد

وقوله: يا بني تقدّم اختلاف القراء فيه وتسكين الياء بحذف ياء المتكلم وفتح الياء المشددة لأن ياء المتكلم مبني على الفتح، والكسر على بنائها على السكون وتحريكها بالكسر لالتقاء الساكتين، والكلام عليه مفصل في علم النحو والقراءات، وقوله كان كافراً ولذا نهاه فإن كان مسلماً فقد حذره عن صدوره منه في المستقبل وقوله لأنه الخ تعليل لعظمه، وأما كونه ظلماً فلوضعه في غير موضعه، وقوله وصينا أي أمرنا وقد مرّ تحقيقه، وبوالديه بتقدير رعايتهما. قوله: (ذات وهن) أي المصدر حال بتقدير مضاف أو مفعول مطلق لفعل مقدر والجملة حالية كما صرح به ويجوز جعل المصدر نفسه حالاً مبالغة لكنه مخالف للقياس إذ القياس فيه أن يكون مشتقاً، وقوله تضعف ضعفاً الظاهر أنه تفسير له على الثاني ويجوز حملة على الوجهين، وقوله فوق ضعف تفسير لقوله على وهن أي متزايداً بازدياد ثقل الحمل إلى مدة الطلق، وقوله فإنها الخ تعليل أو تفسير لما قبله، وقوله والجملة الخ على الثاني وذو الحال أمه، وأما جعله حالاً من ضمير حملته فيأباه قوله على ضعف فإن ضعفه لا يتزايد بل ينقص فلا وجه لمن جوزة. قوله: (يقال وهن يهن الخ) يعني أنه ورد من باب ضرب يضرب فسقطت الواو من مضارعه لوقوعها بين ياء وكسرة، ومن باب علم فثبتت الواو لعدم شرط حذفها، وقد

وفطامه في انقضاء عامين، وكانت ترضعه في تلك المدة، وقرئ وفصله في عامين وفيه دليل على أن أقصى مدة الرضاع حولان ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ﴾ تفسير لوصينا أو علة له أو بدل من والديه بدل الاشتمال، وذكر الحمل والفصال في البين اعتراض مؤكداً للتوصية في حقها خصوصاً، ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام: «لمن قال له من أبر أمك ثم أمك ثم أمك، ثم قال بعد ذلك ثم أباك» ﴿إِلَى الْمَصِيرِ﴾ فأحاسبك على شركك وكفرك ﴿وَإِنْ جَهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ باستحقاقه الإشراف تقليداً لهما، وقيل: أراد

ورد من باب كرم أيضاً كما في القاموس، وقوله أو وهن يوهن وهنا وقع في النسخ مضبوطاً بفتح هاء المصدر فيكون المحرك مصدر الفعل الثاني والساكن مصدر الأول فلا يصح ما قيل إنه من باب تحريك العين إذا كانت حرف حلق كالشعر، والشعر على القياس المطرد كما ذهب إليه ابن جنى بل يكون لغة فيه كتعب يتعب تعباً هكذا قال بعض المتأخرين لكنه اعتماد على ضبط القلم فإن ساعدته الرواية فيها ونعمت، وكلام القاموس يدل على عدم اختصاص أحد المصدرين بأحد الفعلين وقوله قرئ بالتحريك يعني في الموضوعين وقد علمت وجهه.

قوله: (وفطامه) أي ترك إرضاعه والفظام والفصال بكسر الفاء بمعنى الفطم والفصل، وقوله في انقضاء عامين أي تمامهما أي في أول زمان انقضائهما ففيه مضاف مقدر مع تسمح يسير والقرينة على تقديره قوله: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٣]. قوله: (وفيه دليل الخ) هو مذهب الشافعي والإمامين، وعند أبي حنيفة ثلاثون شهراً فما ذكر هنا أقل مدته وتفصيله في كتب الفقه. قوله: (تفسير لوصينا) فإن بمعنى أي التفسيرية، وعلى ما بعده مصدرية قبلها لام علة مقدره، وإذا كان بدلاً فكانه قبل وصيناه بوالديه بشكرهما وذكر شكر الله لأن صحة شكرهما تتوقف على شكره كما قيل في عكسه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فلذا قرن بينهما في الوصية، وعن ابن عيينة من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ومن دعا لوالديه في أدبارها فقد شكرهما وأما كون الأمر بالشكر بأبي التفسير والتعليل والبديلة كما قيل فليس بشيء كما مر. قوله: (وذكر الحمل والفصال الخ) أي على الوجوه في إعراب أن اشكر ووجه التوكيد ذكر ما قاسته في تربيته وحمله وأما كونه استثناءً أو المراد بالاعتراض ما يعمه فغير صحيح لأن الكلام المستأنف لا يتعلق ما بعده بما قبله. قوله: (ومن ثم) أي لأجل ما للأم من عظيم الحق قال النبي ﷺ لمن سأله عن يبره أمك وأجابته عن سؤاله به ثلاث مرات^(١) والحديث المذكور صحيح رواه أبو داود والترمذي وأمك فيه منصوب بفعل مقدر تقديره بر أمك أي أحسن إليها، وقوله فأحاسب تفسيراً وتعليلاً أو تفریع. قوله: (باستحقاقه الإشراف) تفسير لقوله به بتقدير مضاف فيه بقرينة السياق، وتقليداً لتعليل لقوله

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في «الأدب المفرد» ٣ وأبو داود ٥١٣٩ والترمذي ١٨٩٧ وأحمد ٣/٥ - ٥ والبيهقي في «السنن» ٤/١٧٩ - ٢/٨ والبغوي في «شرح السنة» ٣٤١٧ وصححه الحاكم ٣/٦٤٢ و ٤/١٥٠ ووافقه الذهبي كلهم من حديث معاوية بن حيدة القشيري. بآتم منه.

بنفي العلم به نفيه ﴿فَلَا تُطْعَمُهُمَا﴾ في ذلك ﴿وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ صحاباً معروفاً يرتضيه الشرع ويقتضيه الكرم ﴿وَأَتَيْنَ﴾ في الدنيا ﴿سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ بالتوحيد والإخلاص في الطاعة ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ مرجعك ومرجعهما ﴿فَأُنشِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بأن أجازيك على إيمانك وأجازيهما على كفرهما، والآيتان معترضتان في تضاعيف وصية لقمان تأكيداً لما فيها من النهي عن الشرك كأنه قال وقد وصينا بمثل ما وصى به وذكر الوالدين للمبالغة في ذلك فإنهما مع أنهما تلو الباري في استحقاق التعظيم، والطاعة لا يجوز أن يستحقا في الإشراك فما ظنك بغيرهما، ونزولهما في سعد بن أبي وقاص وأمه مكثت لإسلامه ثلاثاً لم تطعم فيها شيئاً، ولذلك قيل من أناب إليه أبو بكر رضي الله عنه فإنه أسلم

تشرك، وقوله وقيل الخ إشارة إلى قول الزمخشري أراد بنفي العلم به نفيه أي لا تشرك بي ما ليس بشيء يريد الأصنام كقوله: ﴿ما يدعون من دونه من شيء﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٤٢] قال في الانتصاف وتبعه الطيبي وغيره من الشراح هو من باب:

على لا حب لا يهتدي بمناره

أي ما ليس بإله فيكون لك علم بالإلهية وليس كما ذكره في قول فرعون ما علمت لكم من إله غيري فقد زيفناه فيما تقدم انتهى، يعني أنه من الكناية ولا يلزم فيها اللزوم العقلي بل يكفي العرفي كما صرحوا به، وقال المدقق في الكشف ليس هذا من قبيل نفي العلم لنفي وجوده كما مر في القصص وإلا لقال ما ليس بوجود، بل أراد أنه بولغ في نفيه حتى جعل كلا شيء، ثم بولغ في سلك المجهول المطلق وهذا تقرير حسن فيه مبالغة عظيمة، ومنه يظهر ترجيح هذا المسلك في هذا المقام على أسلوب:

ولا ترى الضب بها ينجر

انتهى وكل منهما مسلك حسن، وقد مر أن المصنف رحمه الله فرق بين ما في القصص وغيره في سورة العنكبوت، فليس المراد ترميذه لثلاثاً يتناقض كلامه فلا تكن من الغافلين، وقال بعض الفضلاء ضعفه لما قيل إنه من خواص العلوم الفعلية دون الانفعالية، إذ لا يلزم من عدم علمنا بشيء أن لا يكون موجوداً والظاهر أن مراد القائل أنه مجاز عنه ولا يلزم فيه اللزوم العقلي بل يكفي العرفي كما مر والذهن ينتقل من نفي العلم إلى انتفائه، وفي شرح المفتاح أنه بناء على اللزوم الادعائي بمجزة الأصاله والفرعية وقوله في ذلك أي الشرك. قوله: (صحابا) بكسر الصاد مصدر كالصحبة يعني أن معروفاً صفة مصدر محذوف، وقوله يرتضيه الخ تفسير للمعروف كأن يطعمهما ويكسوهما ويعودهما ويدفنهما بعد الموت، وقوله في الدنيا ذكره لمقابلته بقوله: ﴿ثم إلي مرجعكم﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٥٥] ووقع في نسخة في الدين والأولى أولى، وأناب بمعنى رجع إلى الحق وطريقه والمعنى اتبع طريق المخلصين لا سييلهما، وقوله بالتوحيد تنازعه الفعلان، وقوله مرجعك ومرجعهما إشارة إلى أن فيه تغليباً

بدعوته ﴿يَبْقَىٰ بُنْيَانُهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ أي إن الخصلة من الإساءة أو الإحسان إن تك مثلاً في الصغر كحبة الخردل ورفع نافع المثل على أن الهاء ضمير القصة، وكان تامة وتأنيتها لإضافته إلى الحبة كقول الشاعر:

كما شرقت صدر القناة من الدم

أو لأن المراد به الحسنه أو السيئة ﴿فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ﴾ في أخفى مكان وأحرزه كجوف صخرة أو أعلاه كمحذب السموات، أو أسفله كمقعر الأرض، وقرئ بكسر الكاف من وكن الطائر إذا استقر في وكنته ﴿يَأْتِي بِهَا اللَّهُ﴾ يحضرها فيحاسب

للخطاب على الغيبة، وقوله بأن أجازيك الخ فهو كناية عن الجزاء وليس المراد بالإعلام ظاهره والآيتان من قوله: ﴿ووصينا الإنسان﴾ إلى قوله ﴿تعلمون﴾ وقوله لما إما صلة التأكيد أو تعليل له وضمير فيها للوصية وفي نسخة فيهما أي الآيتين، وقوله كأنه بيان للمراد من ذكرهما على وجه يتضح به التأكيد، وقوله للمبالغة في ذلك أي في التأكيد للنهي عن الشرك واتباع من يأمر به ولو كان أحق الناس بالطاعة بعد الله وهما والوالدان ومن هنا جاءت المبالغة، وقوله مكثت أي أم سعد وإسلامه بمعنى بعد إسلامه أو لأجل إسلامه، وقوله ولذلك أي لكون نزولهما فيه وضمير فإنه لسعد وضمير بدعوته لأبي بكر رضي الله عنه. قوله: (أي أن الخصلة الخ) فالضمير راجع لها لفهمها من السياق، وقوله مثلاً في الصغر أي في غاية الصغر حتى يضرب بها المثل فيه وهو تفسير لمثقال حبة الخ بما يشمل ما دونها وجعل الضمير للقصة على الرفع لعدم العائد فيها إلا بتكلف تقديره، وقوله وتأنيتها أي كان أي مضارعها لما ذكر أولتاويله بالزنة أو الحسنه والسيئة وقوله كما شرقت الخ من شعر للأعشى وأوله:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

كما الخ وهو يهتد بالهجاء من هجاه، والشرق وقوف الماء في الحلق كالغصة وفعله كعلم، وهو استعارة هنا لتضرره بما ظنه نافعاً وتشبيه صدر القناة التي عليها الدم بمن شرق في مجرد وقوف المائع والشاهد فيه ظاهر، والمثقال ما يقدر به غيره لتساوي ثقلهما. قوله: (في أخفى مكان وأحرزه) إشارة إلى أن ما ذكر كناية عن الأخفى وإلا حرز ونحوه، وليس مقصوداً بخصوصه وقوله أو أعلاه عطف على أخفى وقوله كمحذب السموات أي جهة الأوج دون الحضيض وخصه لأنه أعلى ما فيه فهو المناسب للمقام إذ المقصود المبالغة فلا يقال إنه لا وجه للتخصيص، وكلمة في لا تأباه لأنها ذكرت بحسب المكانية أو للمشاكلة أو هي بمعنى على وعبر بها للدلالة على التمكن والمحذب ظاهر الكرة والمقعر باطنها. قوله: (وقرئ بكسر الكاف) أي تغيب من وكن الطائر إذ دخل وكنته بفتح الواو وضمها وسكون الكاف أو ضمها مع ضم الواو أي عشه فهو استعارة أو مجاز مرسل كالمشفر وقد جوز في ضمير تكن أن يكون للابن والمعنى أن تحتف وقت الحساب يحضرك الله، وهو غير ملائم للجواب، وقوله يحضرها

عليها ﴿إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ﴾ يصل علمه إلى كل خفي ﴿خَيْرٌ﴾ عالم بكنهه ﴿يَبْنِي أَقْوَمَ الصَّكُورَةِ﴾
 تكميلاً لنفسك ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْتَهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ تكميلاً لغيرك ﴿وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾ من
 الشدائد سيما في ذلك ﴿إِنَّ ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الصبر أو إلى كل ما أمر به ﴿وَمِنَ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾
 مما عزمه الله من الأمور أي قطعه قطع إيجاب مصدر أطلق للمفعول، ويجوز أن يكون
 بمعنى الفاعل من قوله: فإذا عزم الأمر أي جد ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ لا تمله عنهم ولا
 تولهم صفحة وجهك كما يفعله المتكبرون من الصعر، وهو الصيد داء يعتري البعير فيلوي
 عنقه، وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي، ولا تصاعر وقرئ ولا تصعر والكل واحد

بالجزم وكذا ما عطف عليه وهو إما على ظاهره أو المراد يجعلها كالحاضر المشاهد لذكرها،
 والاعتراف بها. قوله: (يصل علمه إلى كل خفي) هذا على أن معنى اللطيف في أسمائه تعالى
 العالم بالخفيات، وهو المناسب لما قبله وما بعده هنا وقد جوز فيه أن يفسر بمعناه المعروف
 لأن في ذلك لطفاً بأحد الخصمين والأول أنسب، وخير تأكيد له على الأول والمصنف رحمه
 الله فسره بالعالم بكنهه الخفي ليكون تأسيساً فيه أيضاً، وقوله سيما في ذلك أي تكميل نفسك
 وغيرك أو في الصلاة والأمر بالمعروف لشدّة احتياجهما للصبر، أما الثاني فظاهر وأما الأول
 فلأن إتمامها والمحافظة عليها قد يشق، ولذا قيل وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين والإشارة إلى
 الصبر تناسب الأفراد والبعد لعلو منزلته وعلى ما بعده فهو مؤول بما ذكر. قوله: (عزمه الله)
 أي قطعه وأوجه، والعزم بهذا المعنى يسند إليه تعالى ومنه ما ورد عزمة من عزمات الله^(١) وفي
 الحديث: «لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل»^(٢) أي يأتي بنية قاطعة وقوله ويجوز أن
 يكون بمعنى الفاعل إذا كان بمعنى المفعول فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الأمور
 المعزومة، وإذا كان بمعنى الفاعل فهو من الإسناد المجازي كمر الليل لا من الإضافة على
 معنى في، وإن صح وإليه أشار بقوله من قوله الخ وجد في الأول بمعنى اجتهد. قوله: (لا
 تمله عنهم) هذا أصل معناه ولام للناس تعليلية أو صلة لأنه استعمله بها وتقديره في الأول
 للإعراض عن الناس والصيد بفتح الصاد المهملة والياء التحتية كما في الجوهري، وبكسر
 الصاد كما في القاموس مرض في أعناق الإبل يتشنج به أعصابها فلا تتحرك وتلتفت، وقد
 استعير للتكبر كالصعر وقوله داء الخ خير بعد خبر لهو، وقوله وقرئ ولا تصعر أي من الأفعال
 وقوله والكل واحد أي بمعنى وعدى المصنف الميل بعن لتضمينه معنى الإعراض لأنه هو
 المذموم لا مطلق الميل، وقوله فيلوي أي البعير أو الداء لأنه سببه. قوله: (وقرأ نافع الخ) قيل

(١) تقدم.

(٢) أخرجه بنحو النسائي ٢٣٣٧ - ٢٣٣٨ - ٢٣٣٩ وابن ماجه ١٧٠٠ والدارقطني ١٧٢/٢ - ١٧٣ كلهم من
 حديث حفصة بلفظ: «لا صيام، لمن لم يفرضه من الليل».
 وانظر تلخيص الحبير لابن حجر ٨٨١، وهو حديث لا بأس بإسناده.

مثل علاه وأعلاه وعالاه ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ أي فرحاً مصدر وقع موقع الحال أي تمرح مرحاً أو لأجل المرح، وهو البطر ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ علة للنهي وتأخير الفخور، وهو مقابل للمصعر خذّه والمختار للماشي مرحاً ليوافق رؤوس الآي ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ توسط فيه بين الدبيب والإسراع، وعنه عليه الصلاة والسلام: «سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن» وقول عائشة رضي الله عنها كان إذا مشى أسرع فالمراد ما فوق دبيب المتماوت وقرئ بقطع الهمزة من أقصد الرامي إذا سدّد سهمه نحو الرمية ﴿وَأَغْضُضْ

كان ينبغي تقديمها لكونها قراءة الأكثر من السبعة وفي الدر المصون إنها قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم فليحرّر فإنه قيل إنه سهو والبطر النشاط للغرور ووقوع المصدر حالاً للمبالغة أو لتأويله بالوصف، وقوله أو لأجل المرح فهو مفعول له من غير تأويل. قوله: (علة للنهي) إفادته التعليل لأنه استئناف في جواب السؤال عن السبب والعلة، وقوله وتأخير الخ فهو لف ونشمرشوش، وقوله مقابل للمصعر لأنه بمعنى المتكبر وهو قريب معنى من الفخور والمختال من الخيلاء، وهو التبخر في المشي كبراً فيناسب الثاني، ولك أن تجعله لفاً ونشراً مرتباً فإن الاختيال يناسب الكبر والعجب، وكذا المشي من جانب يناسب الفخر والكلام على رفع الإيجاب الكلي والمراد السلب الكلي، ولك أن تبقيه على ظاهره وصيغة فخور للفاصلة، ولأن ما يكره منه كثرته فإن القليل منه يكثر وقوعه فلطف الله بالعفو عنه. قوله: (توسط فيه) من القصد وهو الاعتدال والدبيب المشي على هيئة وبطء ضدّ الإسراع، وقوله: «سرعة المشي»^(١) الخ حديث رواه أبو نعيم وغيره عن أبي هريرة وقال ابن حجر في إسناده ضعف والبهاء الحسن والمراد أنها تورثه حقارة في أعين الناس لأنها تدلّ على الخفة، والمراد اعتبار ذلك بالإفراط فيه، وقول عائشة الخ في النهاية إن عائشة رضي الله عنها نظرت إلى رجل كاد يموت تخافتاً فقالت ما لهذا لقيت إنه من القراء أي الزهاد الفقهاء فقالت كان عمر رضي الله عنه سيد القراء وكان إذا مشى أسرع وإذا قال أسمع وإذا ضرب أوجع. قوله: (فالمراد ما فوق دبيب المتماوت) يعني مراد عائشة رضي الله عنها بالسرعة ما فوق البطء الشديد فلا ينافي ما في الآية وكذا ما ورد في صفة مشيه عليه الصلاة والسلام كأنما ينحط من صبيب، والمتماوت هو الذي يخفي صوته ويقلّ حركاته ممن يتزيّ بزّيّ العباد كأنه يتكلف في اتصافه بما يقرب من صفات الأموات كما في النهاية ليوهم أنه ضعف من كثرة العبادة، وتسديد السهم توجيهه للغرض ليصيبه فهو

(١) ضعيف جداً. أخرجه الخطيب ٤١٧/١ وأبو نعيم ٢٩٠/١٠، وابن الجوزي في الواهيات ١١٧٨ من حديث أبي هريرة، وابن الجوزي ١١٧٧ من حديث ابن عمر، وأعل حديثه ابن عمر بعمر بن صهبان، وأنه متروك، وأما حديث أبي هريرة، ففي الطريق الأول: أبو معشر ضعيف، وفي الثاني: عمار بن مطر اتهمه أبو حاتم بالكذب، وقال ابن عدي: حدث بأباطيل. وقد ضعفه ابن حجر في «تخريج الكشاف» ٤٩٧/٣ - ٤٩٨.

مِنْ صَوْتِكَ ﴿١٩﴾ وأنقص منه وأقصر ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ أوحشها ﴿أَصَوْتُ اللَّحِيرِ﴾ والحمار مثل في الذم سيما نهاقه، ولذلك يكنى عنه فيقال: طويل الأذنين، وفي تمثيل الصوت المرتفع بصوته، ثم إخراج ذلك مخرج الاستعارة مبالغة شديدة وتوحيد الصوت لأن المراد تفضيل

استعارة لتحري الصواب فيه. قوله: (وانقص منه وأقصر) أي أجعله قصيراً والمراد عدم شدة الجهر مجازاً، أو هو حقيقة عرفية وضده مد الصوت، ولما كان يقال غض الطرف والصوت متعدياً جعله في الكشف مستعاراً من قولهم غض من فلان إذا ذمه لثلاث تكون من زائدة في الإثبات كما ذهب إليه بعضهم هنا، وتكلف بعضهم جعلها تبعية لکن ظاهر قول الجوهري: غض من صوته أنه يتعدى بمن فلا غبار عليه. قوله: (أوحشها) أي أقبحها كما يقال في العرف للقبیح، وحش وأصله ضدّ الإنس والألفة فهو إما مجاز أو كناية. قوله: (والحمار مثل في الذم) أي مشهور في الذم شهرة المثل، أو يضرب به المثل في معان من الذم كالبلادة وقبح الصوت والنهاق بالضم اسم للشديد من صوته كالنهيق، وقوله ولذلك أي لاشتهاره بالأحوال الذميمة كنت العرب عنه في الأكثر لأن عاداتهم الكناية عما يستقبح لاستقذاره وإنما صرح به هنا لأن بعض ما يقبح في مقام يحسن في آخر، ولما كان هذا مقام الذم والمذموم لا يوقر كان ذكره هنا مستحسنًا، وهذا مما ذكره أهل البلاغة ولأن التصريح أبلغ كما صرح به المصنف. قوله: (وفي تمثيل الصوت الخ) كذا في الكشف قال الشارح الطيبي إنه إشارة إلى أن قوله إن أنكر الخ تعليل للأمر بالغض على الاستتاف كأنه قيل لم أغض فقيل لأنك إذا رفعتك كنت بمنزلة الحمار في أحسن أحواله، ثم ترك المشبه وأداة التشبيه ووجهه وأخرج مخرج الاستعارة المصّرحة التمثيلية انتهى فجعله استعارة وحمله على ظاهره، وقال بعض أهل العصر أنه طوى المشبه على سنن الاستعارة وليس استعارة فإن المشبه لم يعرض عنه بالكناية لأنه، وإن لم يكن مقدراً منوي مراد على نهج قوله وما يستوي البحر إن هذا عذب فرات الخ، ولذا قالوا مخرج الاستعارة دون أن يقولوا استعارة هذا محصل ما أطال به من غير طائل فإنه لا مانع من حمله على ظاهره بجعل صوت الحمير استعارة لصياح الإنسان والجامع بينهما الشدة مع القبح الموحش فتأمل. قوله: (وتوحيد الصوت الخ) يعني المراد بصوت الحمير صوت هذا الجنس، ولكون المراد من المضاف الجنس لا وجه لجمعه، فإن قلت ينبغي أن يوحد المضاف إليه أيضاً قلت أجيب بأن المراد بالجمع المحلي باللام الجنس بخلاف الجمع المضاف إلى المحلي بها وفيه نظر، وقد أجيب أيضاً بأن المقصود من الجمع التعميم، والمبالغة في التفسير فإن الصوت إذا توافقت عليه الحمير كان أنكر وأورد عليه أنه يوهم أن الأنكرية في التوافق دون الانفراد، وهو لا يناسب المقام فتأمل، وما قيل من أن المحققين لم يذهبوا إلى أن الحمير جمع، وإنما هو بمنزلة أسماء الأجناس فلا وجه للسؤال مما يتعجب منه فإن أهل اللغة صرحوا بجمعيتها ولم يخالف فيه غير السهيلي فإنه قال إن فعلاً اسم جمع كالعبيد لعدم اطراد مفرده، واسم الجمع جمع عند أهل اللغة والفرق بينهما اصطلاحاً للنحاة لا يضرنا، والنكير كونه منكرًا وأما التوجيه بمراعاة الفواصل

الجنس في النكير دون الأحاد أو لأنه مصدر في الأصل ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ بأن جعله أسباباً محصلة لمنافعكم ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ بأن مكنكم من الانتفاع به بوسط أو غير وسط ﴿وَأَسَخَّ عَلَيَّكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ محسوسة، ومعقولة ما تعرفونه وما لا تعرفونه، وقد مر شرح النعمة وتفصيلها في الفاتحة، وقرئ وأصبح بالإبدال وهو جار في كل سين اجتمع مع الغين والخاء، والقاف كصلح وصقر وقرأ نافع وأبو عمرو وحفص نعمة بالجمع والإضافة ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ﴾ في توحيدهِ وصفاته ﴿بِشَيْرِ عِلْمٍ﴾ مستفاد من دليل ﴿وَلَا هُدًى﴾ راجع إلى رسول ﴿وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ أنزله الله بل بالتقليد كما قال ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَنبَغُ مَا جَدَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ وهو منع صريح من التقليد في الأصول ﴿أَوَلَوْ كَانَ الشَّقِطُنَّ يَدْعُوهُمْ﴾ يحتمل أن يكون الضمير لهم ولآبائهم ﴿إِلَّا عَذَابَ النَّعِيرِ﴾ إلى ما يؤول إليه من التقليد أو الإشراك، وجواب لو محذوف مثل لا تبعوه

فلا يكفي في التوجيه دون نكتة معنوية تليق بالتنزيل. قوله: (أو لأنه مصدر) وهو لا يثني ولا يجمع ما لم يقصد الأنواع كما في قوله: ﴿أنكر الأصوات﴾ فلا يتوهم إنه يعارضه الجمع المذكور فتأمل، وقوله بأن جعله أسباباً الخ فتسخيره لهم بمعنى تسخير ما تسبب عنه من النبات والأمطار فهو ينتفع بها بالذات، وبالواسطة وكذا الأرض سواء أريد بها ظاهرها أو جهة العلو والسفل فقوله بوسط الخ راجع لهما فتأمل. قوله: (محسوسة ومعقولة) هو أحد التفاسير الظاهرة، والباطنة وفيها تفاسير للسلف ما لها ما ذكره المصنف، وقوله ما تعرفونه الخ إما تفصيل للمعقولة أو لها وللمحسوسة فهو عطف بيان أو بدل مما قبله، وقوله وقد مر شرح النعمة وأنها ما ينتفع به ويستلذ وهو ينقسم إلى أخروي وديني وقوله بالإبدال أي إبدال السين صاداً إذا اجتمعت مع أحد الحروف المستعلية المذكورة سواء فصل بينهما أو لم يفصل، وكلامه يشمل التقدّم والتأخر وقد اشترط بعضهم تقدّم السين فتبدل للتجانس كما قرره النحاة، وهو إبدال مطرد وهذه قراءة ابن عامر وفي الكشاف إنه قرئ نعمه ونعمة ونعمته فقوله ظاهرة وباطنة حال وعلى التنكير صفة. قوله: (في توحيدهِ) كالمشركين وفي صفاته كمنكري عموم القدرة وشمولها للبعث، وقوله مستفاد من دليل صفة موضحة لا مقيدة، وقوله راجع إلى رسول بأن يكون مأخوذاً منه ولو جعل الهدى نفس الرسول مبالغة صح، ومنير أي منقذ من ظلمة الجهل والضلال. قوله: (وهو منع الخ) أي من تقليد من لم يعلم أنه مستند إلى دليل حق فإنه لا خلاف في امتناعه، أما تقليد المحق المستند إلى دليل فشيء آخر كما قيل وقد يقال إنه مبني على منع التقليد في العقائد مطلقاً أما التقليد في الفروع فلا خلاف فيه. قوله: (يحتمل الخ) ظاهر كلامه ترجيح الأول، وقد قيل إن الثاني أرجح لقوله: ﴿أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٠] بعد قوله: ﴿بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٠] وترك احتمال كون الضمير للمجموع وكلامه يحتمل أن يكون الضمير لكل منهما منفرداً أولاً على التعيين فتأمل. قوله: (من التقليد) على كون الضمير لهم وما بعده جار على

والاستفهام للإنكار والتعجب ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾ بأن فوض أمره إليه، وأقبل بشرائره عليه من أسلمت المتاع إلى الزبون ويؤيده القراءة بالتشديد، وحيث عدى باللام فلتضمن معنى الإخلاص ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الرُّوْقَى﴾ تعلق بأوثق ما يتعلق به وهو تمثيل للمتوكل المشتغل بالطاعة بمن أراد أن يترقى شاقق جبل فتمسك

الوجوه أو هو ناظر لكون الضمير لآبائهم، وقوله إلى ما يؤول إليه إشارة إلى أن عذاب السعير من ذكر المسبب وإرادة السبب أو هو من مجاز الأول. قوله: (وجواب لو محذوف) وإن كانت لو وصلية سواء كانت الواو عاطفة أو حالية لأن الشرط لا بد له من جواب مذكور أو مقدر بقرينة لكن كثر الاستغناء عنه في الوصلية حتى ذهب بعضهم إلى أنه انسلخ عنها معنى الشرط، وأن تقديره بيان لأصل وضعها لا لزوم بحسب المعنى، والعجب من هذا القائل فإنه ذكر ما قرزناه في سورة الحج، وغفل عنه هنا ولا يلزم على العطف تخالفهما خيراً وإنشاء حتى يقال إن لاستفهام إنكاري فهو خبر معنى لتأخر الاستفهام عن العطف فسقط ما قيل إن الأولى ما في الكشف من جعل الواو حالية من غير احتياج إلى تقدير الجواب ولا تأويل المعطوف الإنشائي ولا تعارض بين جعل الواو حالية وتقدير الجواب كما توهم والكلام على لو الوصلية سبق تفصيله. قوله: (والاستفهام الخ) ليس فيه جمع بين معنيين مجازيين لأن الإنكار معنى الاستفهام، والتعجب مأخوذ من السياق أو على لعكس. قوله: (بأن فوض أمره إليه) يشير إلى أن الإسلام والتسليم بمعنى التفويض وأن الوجه بمعنى الذات، وتسليم ذاته كناية عن تسليم أموره جميعها لله الشرائع بمعنى الكلية كما مرّ والزبون بفتح الزاي بوزن فعول، وهو المشتري من الزبن بمعنى الدفع وكني به عن التبايع لتدافع المتبايعين في الأسواق لكنه بهذا اللفظ مولد كما ذكره الجوهري، وغيره وقوع في بعض النسخ الديون، وهو تحريف من الناسخ وقوله ويؤيده أي يؤيد كون الإسلام بمعنى التفويض لأن التفعيل أشهر فيه من الأفعال والأصل توافق القراءات معنى. قوله: (وحيث عدى باللام الخ) كما في قوله لتسلم لرب العالمين فإنه وقع في القرآن متعدياً بالي واللام فالأول لأن المسلم أموره له يجعلها منتهية إليه، وأما الثاني فلا خلاصه له فالمراد بالتضمن في كلامه كونه ملاحظاً في ضمن معناه متعدياً بحسبه لا مطاوع التضمن الإصطلاحى، وهذا مراد الشيخين هنا فلا حاجة إلى تبديل الإخلاص بالاختصاص كما ذهب إليه بعض المتأخرين حيث ضرب بالقلم على الإخلاص، وكتب بدله الاختصاص مع أنه قريب من كلام المصنف ولم يرد بالتضمن غير ما ذكرناه إذ المراد أن إسلام الوجه منتهياً إلى الله ومختصاً به فبالنظر إلى الأول تعدى بالي، وبالنظر إلى الثاني باللام الدالة على الاختصاص في نحو الجل للفرس فلا وجه للاعتراض عليه بأنه أصابت بديته، وأخطأت رويته فالاختصاص إنما يتعدى بالباء ولا للاعتراض على المصنف بأنه لا حاجة إلى ما اعتبره من التضمن والمخطئ في هذا كله ابن أخت خالة المخطئ. قوله: (وهو تمثيل) أي تشبيه تمثيلي مركب لذكر الطرفين بتشبيه حال المتوكل على الله المحسن في عمله بمن ترقى في جبل شاقق، أو

فأوثق عرا جبل المتدلى منه ﴿وَلَيْلَ اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ إذ الكل صائر إليه ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزَنُكَ كُفْرُهُ﴾ فلا يضرك في الدنيا والآخرة، وقرئ فلا يحزنك من أحزن وليس بمستفيض ﴿إِنَّا مَرْجِعُهُمْ﴾ في الدارين ﴿فَنُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا﴾ بالإهلاك والتعذيب ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ فيجازي عليه فضلاً عما في الظاهر ﴿تُنَبِّئُهُمْ قَلِيلاً﴾ تمتيعاً أو زماناً قليلاً فإن ما يزول بالنسبة إلى ما يدوم قليل ﴿ثُمَّ نَصَّبْنَاهُمْ لَكِ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ يثقل عليهم ثقل الإجمام الغلاظ أو يضم إلى الإحراق لضغط ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾

تدلي منه فتمسك بعري جبل وثيق متدل منه، وهذا بعينه ما في الكشف إلا أنه أبدل تدلي بترقي ملاحظة لعلو حاله، والتدلي باعتبار أنه المعروف فيه ولكل وجهة وقد ذكر في البقرة إنه استعارة في المفرد وهو العروة الوثقى فيستعار للتوكل النافع المحمود عاقبته واستمسك بمعنى طلب التمسك. قوله: (إذ الكل صائر إليه) تعريف الأمور يحتمل الاستغراق، والعهد كالكل إذ يحتمل كل الأمور وكل ما ذكر من المجادلة وما بعده لكن كلامه ظاهر في الأول وتقديم إلى الله إجلالاً للجلالة ورعاية للفاصلة، ويجوز أن يكون للحصر رداً على الكفرة في زعمهم مرجعية ألهتهم لبعض الأمور، وليس الاستغراق مغنياً عنه كما قيل. قوله: (فلا يضرك) فنفي الحزن مجاز أو كناية عن نفي الضرر وفسره الزمخشري بلا يهمنك وأحزن مزيد حزن اللازم، وقدر لزومه ليكون للنقل فائدة وقوله وليس بمستفيض أي شائع تبع فيه الزمخشري، واللغتان مشهورتان والقراءتان متواترتان لأن هذه قراءة نافع لكنه يشير إلى ما نقل عن الزمخشري أن المعروف في الاستعمال ماضي الأفعال ومضارع الثلاثي، والعهدة في ذلك عليه. قوله: (في الدارين) فسره به لأن المراد بالرجوع وما بعده المجازاة كما أشار إليه بقوله بالإهلاك الخ وقوله فيجازي عليه لأن علمه تعالى عبارة عن الجزاء عليه وقوله فضلاً ناظر إلى العلم بما خفي مما أكن في الصدور ويصح رجوعه للمجازاة عليه أيضاً، واستعمل فضلاً في الإثبات لتأويل فيجازي بمعنى لا يترك، أو عليهم بذات الصدور فلا يخفى عليه شيء فلا يقال إنه لم يقع في موقعه. قوله: (تمتيعاً) يعني نضبه على المصدرية لأنه صفة مصدر مقدر أو على الظرفية لأنه صفة زمان مقدر، وقوله فإن ما يزول الخ بيان لقلته على الوجهين وأنها نسبية. قوله: (يثقل عليهم الخ) يعني أن الغلظ مستعار من الأجرام الغليظة والمراد الشدة والثقل على المعذب كما في الكشف، والمراد بالاضطرار والإلجاء إلزام المضطر الذي لا يقدر على الانفكاك مما ألجئ إليه، وفي الانتصاف أن تفسير هذا الاضطرار ما في الحديث: «من أنهم لشدة ما يكابدون من النار يطلبون البرد فيرسل عليهم الزمهرير فيكون أشد عليهم من اللهب فيتمنون عود اللهب اضطراراً»^(١) فهو اختيار عن اضطرار وبأذيال هذه البلاغة تعلق الكندي حيث قال:

يرون الموت قداماً وخلفاً فيختاروه والموت اضطرار

وكان قول المصنف أو يضم الخ إشارة إلى هذا فتأمل. قوله: (ليقولن الله) أي خلقهن

(١) لم أجد هذا، وقد ساقه المصنف بالمعنى، وقد عزاه المصنف لكتاب: «الانتصاف».

لوضوح الدليل المانع من إسناد الخلق إلى غيره بحيث اضطروا إلى إذعانه ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على إلزامهم وإلجائهم إلى الاعتراف بما يوجب بطلان معتقدهم ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أن ذلك يلزمهم ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لا يستحق العبادة فيهما غيره ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ عن حمد الحامدين ﴿الْحَمِيدُ﴾ المستحق للحمد وإن لم يحمد ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً وتوحيد شجرة لأن المراد تفصيل الآحاد ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ والبحر المحيط بشعبه مداً ممدوداً بسبعة أبحر

الله، وهو المطابق للسؤال بحسب المعنى كما فصل في محله، وقوله بحيث اضطروا إلى إذعانه فإنه لا يمكن إنكاره كغيره من العبادة ونحوها، ولذا اضطروهم إلى العذاب، وقوله بطلان معتقدهم وهو إشراك غيره به في العبادة التي لا يستحقها غير الخالق والمنعم الحقيقي فيجب أن يكون له الحمد والشكر، وأن لا يعبد معه غيره فتعريف الحمد للاستغراق وقد مر في العنكبوت وجهان آخران وكلام فيه. قوله: (أن ذلك يلزمهم) ذلك إشارة إلى إقرارهم واعترافهم صريحاً بأنه الخالق لا سواه واقتضاء بأنه المستحق للعبادة والحمد فيلزمهم بفتح الياء مضارع لزم الثلاثي أو بالضم مضارع ألزم، والمعنى اعترافهم بأنه الخالق يلزمهم الإقرار بغيره ويجوز أن يكون المعنى أنهم ليسوا من أولي العلم، وبطل للإضراب عن جهلهم وإلزامهم. قوله: (لا يستحق العبادة فيهما غيره) فهذا إبطال لمعتقدهم من وجه آخر لأن المملوك لا يكون شريكاً لمالكة فكيف يستحق ما هو حقه من العبادة وغيرها، وقوله عن حمد الحامدين خصه لمناسبة ما قبله وما بعده ولو عممه صح أيضاً، وقوله المستحق الخ ففعليل بمعنى مفعول لا فاعل.

قوله: (ولو ثبت الخ) اختار المذهب الأكثر من أن الواقعة بعد لو الشرطية فاعل ثبت مقدر بقرينة كون أن دالة على الثبوت، والتحقق لا مبتدأ مستغني عن الخبر لذكر المسند والمسند إليه بعده أو خبره مقدر مقدم أو مؤخر، واشتراط كون خبرها فعلاً إذا كان مشتقاً فلا يرد أقلام هنا ولا قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢٠] لأنها للتمني وليس مما نحن فيه وبقية الكلام مفصل في محله. قوله: (وتوحيد شجرة) أي قيل شجرة بناء الوحدة دون شجر أو أشجار لأن المراد تفصيل الشجر واستقصاؤها شجرة حتى لا يبقى واحدة من جنسها إلا وقد برت أقلاماً ولو لم يفرد لم يفد هذا المعنى إذ الجمع يتحقق بما فوق الثلاثة إلا أن يَدْخَلَ عليه لام استغراق وبهذا ظهر وجه التعبير بأقلام لأنها لعمومها في معنى الجمع فلا حاجة إلى اعتبار أغصان الشجرة المتكثرة كما قيل، وإن صح هكذا قروره وفيه بحث فإن إفادة المفرد التفصيل بدون تكرار أو الاستغراق بدون نفي محل نظر لأنه إنما عهد ذلك في نحو جاؤوني رجلاً رجلاً، وما عندي ثمرة فقوله في الكشاف فإن قلت لم قيل من شجرة على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر قلت أريد تفصيل الشجر وتقصيصها شجرة شجرة حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا وقد برت أقلاماً اه لم يظهر لي وجهه. قوله: (والبحر

فأغنى عن ذكر المداد يمده لأنه من مدّ الدواء وأمدّها، ورفعها للعطف على محل أن ومعموليها ويمدّه حال أو للابتداء على أنه مستأنف أو الواو للحال ونصبه البصر بأن

المحيط) فتعريف البحر للعهد لأنه المتبادر. ولأنه الفرد الكامل إذ قد يطلق على بعض شعبه وعلى الأنهار العظام كالنيل، وهذا بيان لحاصل المعنى ينتظم الوجوه، وليس فيه دلالة على كون البحر مرفوعاً بالابتداء كما قيل بل هو ظاهر في خلافه فتأمل، وقوله بشعبه أي مع شعبه جمع شعبة وهي ما تمتدّ منه، وقوله مداداً حال من البحر وممدوداً تفسير له فهو عطف بيان والمراد بالأبحر السبعة بحار آخر كالبحر المحيط، وقوله فأغنى الخ جواب عن عدم ذكره وقد كان الظاهر بعد جعل الشجر أقلاماً أن يقول والبحر مداداً وكان عليه أن يذكر نكتة العدول عن الظاهر وهو تصوير الإمداد على وجه الاستمرار التجديدي لأنه من شأن المداد دون الدواء كما أشار إليه في الكشف، وقوله يمده فاعل أغنى. قوله: (لأنه من مدّ الدواء وأمدّها) أي جعلها ذات مداد وزاد في مدادها فيه دلالة على المداد الذي هو بمنزلة حبر الدواء ولذا لم يذكره على وجه ما سواء كان يمده خبيراً أو لا لظهور كون لاجر مداداً على الكل. قوله: (ورفعه) أي البحر بالعطف على محل أن مع معموليها لأنه رفع إذ هو فاعل لثبت المقدّر كما مر لأنه اسم تأويلاً، وهو من عطف المفرد على لمفرد على الجملة كما توهم إلا أنه يلزم أن يلي لو المبتدأ أو الاسم الصريح، وقد قال النحاة إنه مخصوص بالضرورة كقوله:

لو بغير الماء حلقي شرق

لكنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما في نحو رب رجل وأخيه كما قاله أبو حيان وقوله ويمدّه حال أي على هذا الوجه. قوله: (أو للابتداء) أي رفعه للابتداء على أنه مبتدأ خبره يمده أو محذوف، ويمدّه حال أو مستأنف، وإذا كانت هذه الجملة مستأنفة فالواو استئنافية وهذا الاستئناف الظاهر أنه نحوي لا بياني في جواب سؤال مقدّر لأن الاقتران الجواب بالواو وإن كانت استئنافية غير معهود، وما قيل إنه يقترن بها في جواب السؤال للمناقشة لا للاستعلام مما لا يعتمد عليه فتقديره بماء المداد حينئذ لا يخلو من الاعتراض، ومن قال أو الابتداء على أنه مستأنف والواو للحال أراد بالاستئناف قطعه على عطفه على ما قبله ولا بعد فيه فإن ابن هشام قال في المغنى إن واو الحال تسمى واو الابتداء وسماها الشيخ في اللآلئ الإعجاز واو الاستئناف، فمن قال إنه وهم عظيم فقد وهم، وأما كون الواو واو المعية وإن المفعول معه يكون جملة كما نقل عن ابن هشام فبعيد جداً. قوله: (أو الواو للحال) وهي تكفي في ربطه من غير ضمير لأنها في معنى الظرف إذ معنى جئت والشمس طالعة ووقع طلوع الشمس واحد، والظرف يربطه بما قبله تعلقه به وإن لم يكن فيه ضميراً وهو إذا وقع حالاً استقرّ فيه الضمير فما يشبهه كأنه فيه ضمير مستقر فاعتراض أبي حيان بأن الظرف الواقع حالاً فيه ضمير انتقل إليه من عامله بخلاف الجملة الإسمية، والجواب عنه بأنه أراد بالظرف ما انتصب على الظرفية لا ما وقع حالاً من ضيق العطن وخيانة الفطن، وصاحب الحال الموصول

بالعطف على اسم أن أو إضمار فعل يفسره يمدّه، وقرئ يمدّه ويمدّه بالياء والتاء ﴿مَا قَدَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ بكتبتها بتلك الأقلام بذلك المداد، وإيثار جمع القلة للإشعار بأن ذلك لا يفي بالقليل فكيف بالكثير ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يعجزه شيء ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يخرج من علمه وحكمته أمر والآية جواب لليهود سألوا رسول الله ﷺ أو أمروا وفد قريش أن يسألوه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا أوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقد أنزل التوراة وفيها علم كل شيء ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفْتَسٍ وَحَدَوً﴾ إلا كخلفها وبعثها إذ لا يشغله شأن عن شأن لأنه يكفي

أو الضمير الذي في صلته لا الأرض والبحر بمعنى بحرهما بنبأه آل عن الضمير الرابط للإسمية على تقدير اعتبار أو أولويته، وما قيل من أن البحر على هذا يعم إلا بحر بقرينة الإضافة ويفيد خروج السبعة عن بحار الأرض والأوّل يحتمل العهد وعدم العموم كما مرّ ردّ بأنه لا فرق بينهما بل الأوّل في الجنسية، والثاني في العهدية أظهر لأنه أصل الإضافة وكون الأرض شاملة لجميع الأقطار لا ينافي العهدية كما توهم لأن المعهود البحر المحيط، وهو محيط بها كلها. قوله: (بالعطف على اسم أن) ويمدّه خبر له أي لو ثبت أن البحر ممدود الخ ولا يستقيم أن يكون يمدّه حالاً لأنه يؤدي إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال، ولا يجوز لأنها البيان هيئة الفاعل أو المفعول والمبتدأ ليس كذلك ويؤدي أيضاً إلى كون المبتدأ لا خبر له لأن أقلام لا يستقيم أن يكون خبراً له كما في أمالي ابن الحاجب يعني والتقدير خلاف الظاهر، وإذا كان من الاشتغال تدخل لو على المضارع وهو جائز، والقراءة بالتاء الفوقية شاذة والفعل في هذه القراءة مضارع مدّ الثلاثي من مدّ النهر ومدّه وأمدّه المزيد قال ابن جنى أنه مستفاد من إمداد الجيش. قوله: (وقرئ يمدّه) أي مضارع مدّ ويمدّه أي مضارع أمدّ، وقوله بالياء والتاء أي فيهما فليحرر وقوله وإيثار جمع القلة أي اختياره في النظم على جمع الكثرة المناسب بحسب الظاهر للمبالغة، وهذا بناء على أن جمع المؤنث السالم كجمع المذكر جمع قلة وهو المشهور، وكون ما لا تفي البحار بكتابتها قليلاً بالنسبة إلى جميع معلوماته، وقوله للإشعار إشارة إلى أن جمع القلة المعرف باللام أو الإضافة قد يفيد الاستغراق، والعموم لكنه لكون أصل وضعه القلة يشعر بما ذكر فلا يتوهم أن المفيد للقلة هو المنكر كما قيل، وأما اختياره في أقلام فلأنه لم يعهد له جمع سواء وقلام غير متداول فلا يحسن استعماله، وأعلم أن لو هنا ليست معناها المشهور من انتفاء الجواب لانتفاء الشرط أو العكس لاقتضائها نفاذ الكلمات بل هي دالة على ثبوت الجواب، أو حرف شرط في المستقبل وتفصيله في المعني. قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ الخ) تعليل لعدم نفاذ كلماته، وقوله سألوا الخ على كونها مدنية كما مر وما بعده على كونها مكية، وهذا سبب النزول^(١) ووجه الجواب أن كون فيها علم كل شيء على تقدير تسليمه المراد به كل شيء مما يحتاجون إليه من أمور دينهم كما في قوله ما فرطنا في الكتاب من شيء وإلا فمعلوماته تعالى، وكلامه المعبر عنها لا نهاية لهما. قوله: (إلا كخلفها وبعثها) يعني أنه على تقدير

لوجود الكل تعلق إرادته الواجبة مع قدرته الذاتية كما قال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، الآية: ٨٢] ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ يسمع كل مسموع ﴿بَصِيرٌ﴾ يبصر كل مبصر لا يشغله إدراك بعضها عن بعض فكذلك الخلق ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُوَلِّجُ أَلْيَلٍ فِي النَّهَارِ وَيُوَلِّجُ النَّهَارَ فِي أَلْيَلٍ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ فَلِكِ﴾ ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلى منتهى معلوم الشمس إلى آخر السنة، والقمر إلى آخر الشهر وقيل إلى يوم القيامة والفرق بينه، وبين قوله: لأجل مسمى إن الأجل هاهنا منتهى الجري وثمة غرضه حقيقة أو مجازاً وكلا المعنيين حاصل في الغايات ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ عالم بكنهه ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الذي ذكر من سعة العلم وشمول القدرة، وعجائب الصنع

مضاف وأن المقصود تشبيه خلق المخلوقات كلها بخلق واحد بالنسبة لقدرته وكذا بعثها لأنه بتعلق الإرادة والقدرة، وهي تتعلق بجمعها معاً وليس كفعل بخلق واحد بالنسبة لقدرته وكذا بعثها لأنه بتعلق الإرادة والقدرة، وهي تتعلق بجمعها معاً وليس كفعل العباد العجزة بألة ومباشرة تقتضي التعاقب فيستوي عنده الواحد والكثير، وقوله كن فيكون معناه ما ذكر كما مر. قوله: (لا يشغله الخ) كذا فسره الزمخشري دفعاً لتوهم أن المناسب لما قبله ذكر القدرة، ونحوها لأن الخلق والبعث ليسا من المسموعات والمبصرات بأنه ذكر للاستدلال بأن تعلق علمه، وبصره وسمعه بشيء لا ينافي تعلقه بجمع ما عداه على أن ما يرجع إلى القدرة والفعل كذلك فهو استشهاد بما سلموه فشيء المقدورات فيما يراده منها بالمعلومات فيما يدرك منها فظهر مناسبتها وارتباطه بما قبله، وقيل إن قوله إن الله سميع بصير تحليل لإثبات القدرة الكاملة بالعلم الواسع وأن شيئاً من المقدورات لا يشغله عن غيره لعلمه بتفاصيلها وجزئياتها فيتصرف فيها كيف يشاء كما يقال فلان يجيد عمل كذا لمعرفته بدقائقه، وهذا هو الملائم لما بعده وعمومه لكل مسموع ومبصر من تركه المفعول، وكونه في حالة واحدة من كونه تعليلاً لما قبله، واقتصر على الخلق في قوله فكذلك الخلق مع أن الظاهر أن يقول والبعث كما قاله الزمخشري لأنه هو الذي أنكروه لأن البعث خلق آخر فهو شامل لهما فلا يرد عليه الاعتراض بأنه كان عليه أن يذكر فإن قلت كيف يكون ما ذكر مسلماً وقد كان بعضهم إذا طعنوا في الدين يقول: «أسروا قولكم لثلاث سمع إله محمد» فنزل ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [سورة الملك، الآية: ١٣] قلت لا اعتداد بمثله من الحماقة بعدما رد عليهم ما زعموه، وأعلموا بما أسروه فتأمل. قوله: (كل من النيرين) أي الشمس والقمر لا جميع ما ذكر، والمراد بجريه في فلكه حركته بحركة فلكه لا حركته الخاصة كما بينه بعده، وقوله إلى منتهى تفسير للأجل لأنه يطلق على نهاية المدة، وهو المراد وإن أطلق على جميعها لكن إلى تقتضي الأول فقوله إلى منتهى بدل أو عطف بيان من قوله إلى أجل، أو تعلق بيجري بعدما تعلق به الأول فلا محذور فيه والأول أولى، وكذا قوله إلى آخر السنة أو هو متعلق بمقدر والمنتهى المعلوم آخر البروج، والمنتهى اسم زمان لا مكان لأن الأجل وقت والمراد بالجري حركته من نقطة معينة إلى أن يرجع إليها فلا يرد أنه يجري دائماً. قوله: (وقيل إلى يوم القيامة) لانقطاع حركتهما حينئذ

واختصاص البارئ بها ﴿يَأْنُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ بسبب أنه الثابت في ذاتها الواجب من جميع جهاته، أو الثابت إلهيته ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ المعدوم في حد ذاته لأنه لا يوجد ولا يتصف إلا بجعله أو الباطل إلهيته، وقرأ البصريان والكوفيون غير أبي بكر بالياء ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ مترفع على كل شيء ومتسلط عليه ﴿أَمَرَ أَنْ أَلْفَلَكُ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يَنْعَمَتِ اللَّهُ﴾ بإحسانه في تهئية أسبابه، وهو استشهاد آخر على باهر قدرته، وكمال حكمته

فالجري مطلق الحركة أو اليومية، وقوله والفرق بينه وبين قوله لأجل الخ توجيه لتعديده بإلى واللام بأن تعديته بالأول نظراً إلى كون المجرور غاية، والثاني إلى كونه غرضاً فتكون اللام لام تعليل أو عاقبة، وقد جعلها الزمخشري للاختصاص ولكل وجهة، وقوله حقيقة إن كان الغرض بمعنى الثمرة والفائدة أو لغيره تعالى من الملائكة الموكلين أو قلنا بأن أفعاله تعلق بالأغراض كما ذهب إليه المعتزلة وبعض أهل السنة بناء على تفسيرهم الغرض، وليس هذا بناء على أنهما حيان مدركان وعدمه فإنه مما لا يلتفت إليه، ومجازاً على خلافه، وقوله وكلا المعنيين أي الانتهاء والغرض فإن النهاية قد تكون غرضاً وثمة بقاء التأنيث أو هاء سكت ترسم ولا يلفظ بها درجاً بمعنى هناك، وغرضه أي غرض الجري، وقوله إلى الذي ذكر توجيه لأفراد اسم الإشارة لتأويله بما ذكر، وقوله اختصاص البارئ الخ أي باتفاق المسلمين والمشركون. قوله: (بسبب أنه الثابت في ذاته) إشارة إلى أن الباء سببية وأن الحق بمعنى الثابت المتحقق، ومعنى ثباته وجوده ومعنى كونه في ذاته أن ذلك ليس باستناده إلى شيء آخر فيكون واجب الوجود فلذا فسره بقوله الواجب من جميع جهاته فهو عطف بيان له والمراد بالجهات ليس معناها المعروف بل المراد من جميع الوجوه أي في ذاته، وصفاته وغيرها مما يليق بجناحه فسقط ما قيل إن للحق معنيين الثابت، والواجب ولا حاجة إلى الجواب بأنه على مذهب الشافعية في جواز استعمال اللفظ في معنييه. قوله: (أو الثابت إلهيته) فذلك إشارة إلى الاتصاف بهذه الصفات، والثابت إلهيته لا بد من اتصافه بها لأنها لا تصلح لغيره فليس هذا كما قيل مبنياً على مذهب أبي هاشم من أن البارئ يمتاز بحالة خامسة هي الإلهية، وهي علة لغيرها من الأربعة وهي الوجود والحياة والعلم والقدرة كما قرّر في الأصول، ولذا اختاره الزمخشري والمعقول هو العكس فتدبر. قوله: (وأن ما تدعون من دونه الباطل) معطوف على أن الله هو الحق، وكونه معد وما في ذاته لأن وجوه عرضي وكذا صفاته باستناده لواجب الوجود فقوله لا يوجد بالفتح أي لا يوجد بذاته فهو كقوله: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [سورة القصص، الآية: ٨٨] كما سيأتي أو بالكسر، وقوله إلا بجعله راجع لقوله لا يتصف فقط أي لا يتصف بشيء من الصفات الموجودة أو بالوجود إلا بجعله تعالى وفي نسخة يتصرف وهي أظهر والأولى أولى وهذا ناظر لتفسير الحق الأول وما بعده للثاني. قوله: (مترفع الخ) تفسير لانفراد بالعلو، وقوله متسلط لانفراده بالكبرياء، وقوله على كل شيء وقع في نسخة عن كل شيء لتضمنه معنى التنزه، وصيغة التفعّل للمبالغة كما قرّره في قوله المتوحد وفي نسخة مرتفع. قوله: (في تهئية أسبابه) الضمير للجري المفهوم من تجري ومن أرجعه للفلك لأنه مذكر قدر فيه مضافاً أي أسباب جريه،

وشمول أنعامه والباء للصلة أو الحال، وقرئ الفلك بالثقل وبنعمات الله بسكون العين، وقد جوز في مثله الكسر، والفتح والسكون ﴿لِرُبِّكَ رَمِّنْ عَيْنِي﴾ دلالته ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ﴾ على المشاق فيتعب نفسه بالتفكر في الآفاق والأنفس ﴿شَكُورٍ﴾ يعرف النعم ويتعزف مانحها، أو للمؤمنين فإن الإيمان نصفان نصف صبر ونصف شكر ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ﴾ علاهم وغطاهم ﴿مَوْجٌ كَأَظْلَلٍ﴾ كما يظل من جبل أو سحاب أو غيرها وقرئ كالظلال جمع ظلة كقلة، وقلال ﴿دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْوَالِدِينَ﴾ لزوال ما ينازع الفطرة من الهوى والتقليد بما دهاهم من الخوف الشديد ﴿فَلَمَّا بَلَغْتَهُمُ إِلَى الْبَرِّ فَمَنَّهُمْ مَّقْصِدٌ﴾ مقيم على

وقوله استشهاد آخر أي بعد الاستشهاد بقوله يولج الخ وشمول أنعامه للبر والبحر، وقوله والباء للصلة أي للتعدية كمررت به فإنه يتعدى بها أو سببية متعلقة بتجري، وقوله أو الحال أي للملابسة والمصاحبة واقعة مع متعلقها حالاً كقولهم دخل بثياب السفر أو مصاحباً لها فالمعنى مصحوبة بنعمته، وهي ما يحمله من الطعام والمتاع ونحوه. قوله: (قرئ الفلك بالثقل) أي بضم اللام وفي الكشف أنه يجوز في كل فعل مضموم الفاء ضم عينه اتباعاً لفائه كما يجوز في فعل بضممتين تسكينها تخفيفاً على التقارض، وقوله وبنعمات أي قرئ بنعمات جمع نعمة ويجوز في كل جمع مثله تسكين العين على الأصل وكسرها اتباعاً للفاء وفتحها تخفيفاً، وقوله دلالته أي دلائل ألوهيته وتوحيده. قوله: (على المشاق) جمع مشقة وهي التعب ولما كان معرفة دلائل التوحيد لا اختصاص لها بمن تعب مطلقاً فكم من تعبان في تمشية كفره دفعه، أولاً بأنه ليس المراد به مطلق التعب بل التعب في كسب الأدلة من الأنفس والآفاق فلذا اختص ذلك به، وثانياً بأنه صبار شكور كناية عن المؤمن من باب مستوى القامة عريض الأظفار فإنه كناية عن الإنسان لأن هاتين الصفتين عمدتا الإيمان لأنه وجميع ما يتوقف عليه إما ترك للمألوف غالباً، وهو بالصبر أو فعل وهو شكر لعمومه لفعل القلب والجوارح واللسان، ولذا جعلنا نصف الإيمان في الأثر والمراد بالمؤمنين ما يشمل المشاركين للإيمان وذكر الصبر والشكر بعد الفلك فيه أتم مناسبة لأن راكمه لا يخلو عنهما فتدبر. قوله: (يعرف النعم) بأنها من الله، ويتعرف أي يطلب معرفة مانحها أي من أعطاه ومانحها وهو الله، وقوله وإذا غشيهم فيه التفات إن اتحد بالمخاطبين قبله وإلا فلا وكلام المصنف ناظر للثاني فلا وجه للجزم بالثاني، وقوله علاهم الخ يعني غشي من الغشاء بمعنى الغطاء من فوق لأنه المناسب هنا لا من الغشيان بمعنى إتيان، وقوله موج تنكيهه للتعظيم والتكثير، ولذا أفرد مع جمع الظلل، وقوله من جبل أو سحاب بيان لما وأفردهما ولم يقل من جبال أو سحب لا لأنهما أسماء أجناس يفرق بينهما وبين واحدهما بالتاء كموج وموجة فهو في معنى الجمع لأن الجبل ليس كذلك بل لأن المراد جنس الجبل والسحاب، وهو لا يقتضي الوحدة فيكفي بيان جنس المشبه به، والظلة بالضم ما أظل، وقلة بالضم أعلى الجبل وظلال وقلال بكسر أولهما جمع فتأمل. قوله: (لزوال ما ينازع الفطرة) أي أصل الخلقة وما ذكر فيها من الإيمان بالله، ومن الهوى الخ بيان لما وبما متعلق بزوال ودهاهم بمعنى عرض بغتة لهم وأصابهم من الدواهي ومن الخوف بيان لما دهاهم. قوله:

الطريق القصد الذي هو التوحيد، أو متوسط في الكفر لانزجاره بعض الانزجار ﴿وَمَا يَجْمَعُ
بِعَائِنَنَا إِلَّا كُلُّ خَسَارٍ﴾ غدار فإنه نقض للعهد الفطري، أو لما كان في البحر والختر أشد
الغدر ﴿كَفُورٍ﴾ للنعم ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ وَأَخِشُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾ لا
يقضي عنه، وقرئ لا يجزي من أجزاء أغنى والراجع إلى الموصوف محذوف أي لا
يجزي فيه ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾ عطف على والد أو مبتدأ خبره ﴿هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ وتغيير

(مقيم على الطريق القصد) أي المستقيم لأن أصل معنى القصد استقامة الطريق كما قاله الراغب
فوصف به مبالغة والمقتصد سالكة المستمر فيه من غير عدول لغيره ولذا فسره بالمقيم الخ،
وقوله الذي هو التوحيد تفسير للمراد مجازاً من الطريق المستقيم لأنه الموصل إلى الله تعالى
فليس تفسيراً لإخلاص الدين كما توهم. قوله: (أو متوسط في الكفر الخ) تفسير آخر للمقتصد
لأن الاقتصاد والقصد يكون بمعنى التوسط والاعتدال ومنه قوله تعالى: ﴿لو كان عرضاً قريباً
وسفراً قاصداً﴾ [سورة التوبة، الآية: ٤٢] أي متوسطاً كما قاله الراغب وقوله لانزجاره أي
رجوعه وانكفاهه تعليل لتوسطه بترك الغلو في الكفر. قوله: (فإنه نقض بالضاد المعجمة) أي
إبطال لما كان في الفطرة وضمير أنه الجحد الآيات، وهذا توجيه لإطلاق الغدر وهو إبطال
العهد على الكفر والفطري بكسر الفاء نسبة إلى الفطرة، وقوله أو لما كان في البحر توجيه آخر
له أي نقض لما عاهد الله عليه في البحر من الإخلاص له فهو مقابل للمقتصد بتفسيره الأول،
وأما على الثاني فلا واختار مقابل لصبار لأن من غدر لم يصبر على العهد وكفور لشكور.
قوله: (لا يقضي عنه) أي شيئاً كما سيأتي فهو من جزى بمعنى قضى، وأغنى بمعنى أفاد ودفع
العذاب عنه، وقوله والراجع أي على القراءتين فقوله لا يجزي فيه يجوز فيه فتح الياء وضمها.
قوله: (عطف على والد) فهو فاعل، والجملة بعده صفة له وإدأ كان مبتدأ فالمسوخ للابتداء
بالنكرة تقدم النفي فلا وجه لمنعه والجملة خبر فإن قلت على الأول يتناقض الكلام فإنه نفي
عنه الجزاء ثم وصفه بأنه جاز قلت المنفي عنه الجزاء في الآخرة والمثبت له الجزاء في الدنيا
فلا تناقض أو معنى هو جاز إن من شأنه الجزاء العظيم حق الأب أو المراد بلا يجزي لا يقبل
منه ما هو جاز به، وشيئاً مفعول به أو هو منصوب على المصدرية لأنه صفة مصدر محذوف
وعلى الوجهين تنازعه يجزي وجاز لا وجه لتخصيصه بالثاني فتدبر. قوله: (وتغيير النظم) أي
العدول عن الفعلية المذكورة فيما قبله إلى الإسمية التي هي أكد منها على الإعراب الثاني،
وقوله للدلالة الخ يعني إنه لما كان ملقى لمن يعتقد أو يظن أنه ينفع والده أكده بالإسمية
والضمير رداً لمعتقده لكنه قيل عليه إنه يتوقف على كون الخطاب للموجودين والصحيح أنه
عام، ورد بأنه غير مسلم لأن خصوص السبب لا ينافي العموم وقوله أولى لأنه دون الوالد في
الحنو والشفقة فلما كان أولى بهذا الحكم استحق التأكيد، وهذا وجه آخر غير ما في الكشاف
وهو ما أشار إليه بقوله وقطع الخ وقد حققناه آنفاً أو لأن عظم حق الوالد يقتضي جزاءه فلذا
أكد نفيه لأنه محل الاحتمال والتردد، وقوله إن وقع في نسخة بأن لأن القطع بمعنى الجزم فهو

النظم للدلالة على أن المولود أولى بأن لا يجزي، وقطع طمع من توقع من المؤمنين أن ينفع أباه الكافر في الآخرة ﴿إِنَّكَ وَعَدَ اللَّهُ﴾ بالثواب والعقاب ﴿حَقٌّ﴾ لا يمكن خلفه ﴿فَلَا تَفْرَقَنَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَفْرَقَنَّكُمْ بِاللَّهِ الْفَرُودُ﴾ الشيطان بأن يرجيكم التوبة والمغفرة فيجسركم على المعاصي ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ علم وقت قيامها لما روي أن الحرث بن عمرو أتى رسول الله ﷺ فقال: «متى قيام الساعة وإنني قد ألقيت حياتي في الأرض فمتى تمطر السماء وحمل امرأتي ذكر أم أنثى وما أعمل غداً وأين أموت» فنزلت،

متعلق به عليهما، وما قيل من أن عمومه مخصوص بغير صبيان المسلمين لثبوت الأحاديث بشفاعتهم لوالديهم وعلى العطف لا حاجة إلى التخصيص لأن جزاء الوالد في الدنيا يتحقق في الكبار فهو أوجه ليس بشيء لأن الشفاعة ليست بقضاء ولو سلم فلتوقفها على القبول يكون لقضاء منه تعالى حقيقة، وتخصيص الاعتراض مما لا وجه له أصلاً وقطع بالجزء معطوف على مجرور اللام أو على، وترك ما في الكشف من أن في لفظ المولود أيضاً تأكيداً لأنه من ولد بغير واسطة بخلاف الولد فإنه عام فإذا لم يشفع للاب الأدنى الذي يولد منه فكيف لغيره قيل لأن هذه التفرقة لم يشتها أهل اللغة، وقد ردّ بأن الزمخشري والمطرزي ذكرا ذلك وكفى بهما حجة. قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ﴾ (الفتح) لتعليل لعدم الجزاء، وقوله بالثواب والعقاب ففي الوعد تغليب أو هو بمعناه اللغوي، وقوله يرجيكم بالتشديد أي يوقعكم في الرجاء ويجعلكم راجين وهو المراد وقد يرد بمعنى المخفف كقوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيتَه على السن خيراً لا يزال يزيد

وقوله بالله صلة يفرنكم يعني يخدمكم أو قسم. قوله: (علم وقت قيامها) بيان لحاصل المعنى أو إشارة إلى التقدير وهذا على أن الساعة اسم للقيامة لا لوقتها ولم يقل إن علم الساعة عند الله مع أنه أخصر لأن اسم الله أحق بالتقديم ولأن تقديمه وبناء الخبر عليه يفيد الحصر كما قرره الطيبي مع ما فيه من مزية تكرر الإسناد، وتقديم الظرف يفيد الاختصاص أيضاً بل لفظ عند لأنها تفيد حظه بحيث لا يوصل إليه فتتوافق الآية والحديث في الدلالة على الحصر مع أنه قال في شرح البخاري إن المغيبات لا تنحصر فيما ذكر وإنما خصت لوقوع السؤال عنها أو لنكتة أخرى، وقوله الحرث بن عمر ورجل من محارب وهي قبيلة والحديث المذكور رواه الثعلبي والواحدي بغير سند^(١)، وقوله وعنه عليه الصلاة والسلام رواه البخاري^(٢)، وقوله خمس باعتبار تأويل المفتاح بالآلة أو الخزانة وفي نسخة خمسة وهي ظاهرة، والمراد بالمفتاح

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول عقب ٦٨١ بدون سند. وزاد المصنف نسبه لثعلبي، وأنه ذكره بدون إسناد، فهو ضعيف جداً.

(٢) أخرجه البخاري ٤٦٩٧ - ٧٣٧٩ - ١٠٣٩ - ٤٦٢٧ والنسائي في «النعوت» و «التحفة» ٣٦٥/٥ وأحمد ٢٤/٢ - ٥٢ - ٥٨ - ٨٦ وابن حبان ٧٠ - ٧١ والطبري ٨٨/٢١ والطبراني ١٣٣٤٤ - ١٣٢٤٦ والبغوي في «شرح السنة» ١١٧٠ كلهم من حديث ابن عمر.

وعنه عليه الصلاة والسلام: «مفاتيح الغيب خمس» وتلا هذه الآية ﴿وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ في إبانته المقدر له والمحل المعين له في علمه وقرأ نافع وابن عامر وعاصم بالتشديد ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ أذكر أم أنثى أتأم أم ناقص ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ من خير أو شر، وربما تعزم على شيء وتفعل خلافه ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ كما لا تدري في أي وقت تموت، روي أن ملك الموت مرّ على سليمان فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه يديم النظر إليه فقال الرجل: من هذا قال: ملك الموت فقال: كأنه يريدني فمر الريح أن تحملي وتلقيني بالهند ففعل فقال الملك: كان دوام نظري إليه تعجباً منه إذ أمرت أن أقبض روحه بالهند وهو عندك، وإنما جعل العلم لله تعالى والدراية للعبد لأن فيها معنى الحيلة فيشعر بالفرق بين العلمين، ويدل على أنه إن عمل حيلة وأنفذ فيها وسعه لم يعرف ما هو

الخزائن التي لا يطلع عليها فيه استعارة. قوله تعالى: ﴿وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ إن قلنا علم الساعة فاعل الظرف الواقع خبراً وهذا معطوف على الخبر فلا إشكال وإلا فيحتاج إلى أن يقال أصله أن ينزل الغيث فحذف أن كقوله أحضر الوغى سواء قلنا إنه معطوف على علم أو على الساعة، وكذا قوله ويعلم الخ وإبانته بكسر الهمزة وتشديد الموحدة بمعنى وقته، وقوله في علمه راجع لهما والمعنى لا علم لغيره به وهذا على تقدير عطفه على الخبر من تقديم الجلالة وبناء الخبر عليها كما ذكرناه آنفاً وليس المقصود اختصاصه بإنزاله لأنه لا شبهة فيه بل يعلمه بزمانه، ومكانه وهو على هذا الوجه الثاني ظاهر وعلى الثالث أظهر ما قيل من أن قول لا علم لغيره به مقدر بقرينة وقوعه جواباً للسائل المذكور لا صحة له إذا ليس كل تال واقفاً على ذلك السؤال فلا يصلح قرينة، وكذا ما قيل إنه مقدر لقرينة السياق والحال فتدبر، والتشديد على أنه من التنزيل. قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ لما كانت نفس نكرة في سياق النفي عامة جعل نفي العلم عن الجميع كناية عن اختصاصه تعالى بعلم ذلك كما يقال لقوم تكلموا في مسألة بحضرة العلماء أنتم لا تعلمون مثل هذا فيعلم منه أن العالم من كان عندهم، والجملته معطوفة على قوله إن الله عنده لا على الخبر كما اختاره صاحب الكشف، وفيه وجه آخر ذكره الطيبي لم يرتضه المدقق وقوله روي الخ رواه أحمد وابن أبي شيبة موقوفاً. قوله: (العلم لله والدراية للعبد الخ) لأن أصل معنى درى رمى الدراية وهي الحلقة التي يقصد رميها الرماة وما يختفي خلفه الصائد وكل منهما حيلة فلذا كانت الدراية أخص من العلم لأنها علم بتحليل، وتكلف وأما كونها لا يوصف بها الله لذلك وقوله:

لا هم لا أدري وأنت الداري

كلام أعرابي جلف لا يعرف ما يجوز إطلاقه على الله مما يمتنع فكلام ذكره بعض أهل اللغة وتبعه بعضهم، وقد وقع في البخاري ما يخالفه من إطلاقه على الله حيث قال خمس لا يدرينهن إلا الله تعالى فقال الكرمانى أطلقت الدراية على الله لأنه أريد بها مطلق العلم، وقد يقال الممنوع إطلاقه عليه بانفراده أما مع غيره تغليباً فلا وقد يقال في البيت إنه مشاكلة. قوله:

الحق به من كسبه وعاقبته فكيف بغيره مما لم ينصب له دليل عليه، وقرئ بأية أرض وشبهه سيويه تأنيثها بتأنيث كل في كلتهن ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ يعلم الأشياء كلها ﴿خَيْرٌ﴾ يعلم بواطنها كما يعلم ظواهرها، وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قرأ سورة لقمان كان له لقمان رفيقاً يوم القيامة وأعطى من الحسنات عشراً بعدد من عمل بالمعروف ونهى عن المنكر».

(ويدل) أي ما ذكر من استعمال الدراية في جانب العبد، وقوله ما هو الحق أي اللائق به، وقيل إنه أفعل تفضيل من لحق بمعنى لصق ويؤيده إنه وقع في نسخة بدله ألصق أفعل من اللصوق، ومن كسبه بيان لما وكسبه من قوله ماذا تكسب وعاقبته من قوله بأي أرض تموت، وقوله ينصب مجهول نائب فاعله دليل، وقيل معلوم فاعله ضمير يرجع إلى الله ودليلاً مفعوله وضمير له للعبد وعليه لما. قوله: (وشبه سيويه الخ) كان وجه التشبيه أنه تشبيه في أن تأنيثهما باعتبار المضاف إليه فيهما، وقوله كل في كلتهن نادر، وقوله يعلم الأشياء العموم من حذف المفعول، وقوله خبير تأكيد له، وقوله كما يعلم ظواهرها إشارة إلى فائدة ذكره وهو التسوية بين علم الظاهر والباطن عنده، وقد مرّت له نظائر وقوله وعنه الخ^(١) من حديث فضائل لاسور المروي عن أبي بن كعب وهو موضوع، وقوله بعدد من عمل بالمعروف ونهى عن المنكر خصهما لوقوعهما في هذه السورة الكريمة، تمت السورة بحمد الله ومنه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة السجدة

مكية وهي ثلاثون آية وقيل تسع وعشرون آية .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ﴾ إن جعل اسماً للسورة أو القرآن فمبتدأ خبره ﴿تَنْزِيلَ الْكِتَابِ﴾ على أن التنزيل بمعنى المنزل، وإن جعل تعديد الحروف كان تنزيل خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فيكون ﴿مِنْ رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾ حالاً من الضمير في فيه لأن المصدر لا يعمل فيما بعد الخبر، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً ولا ريب فيه حال من الكتاب أو اعتراض، والضمير في فيه لمضمون الجملة، ويؤيده قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾ فإنه إنكار الكونته من رب

سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) قيل إلا ثلاث آيات من قوله أفمن كان مؤمناً الخ قيل واثنين من قوله تتجافى جنوبهم عن المضاجع الخ واستبعد لشدة ارتباطهما بما قبلهما وسيأتي بيانه وقوله وقيل تسع وعشرون لاختلافهم في قوله لفي خلق جديد هل هو آية أو بعض آية. قوله: (إن جعل اسماً للسورة الخ) ويجوز على هذين الوجهين أيضاً كونه خبر مبتدأ محذوف، وتنزيل الكتاب خبر بعد خبر أو مبتدأ وإذا كانا للتنزيل بمعنى المنزل فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أو بيانية بمعنى من ويجوز إبقاؤه على معناه لقصد المبالغة أو تقدير مضاف في الأول، وقوله خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا المتلو ومز الكلام على هذا مفصلاً في أول البقرة. قوله: (فيكون من رب الخ) أي على تقدير كون تنزيل مبتدأ خبره لا ريب بخلاف غيره من الوجوه فإنه عامل ضعيف فلا يتعدى عمله لما بعد الخبر إلا أن يقال إنه ظرف يتوسع فيه، وهذا التوسع نحن في سعة عنه أو لأنه من تمامه والاسم لا يخبر عنه قبل تمامه، والمصدر تنزيل والضمير في فيه هو المجرور بفي، وهو للكتاب أو للتنزيل لا المستتر لعدم صحته معنى. قوله: (ويجوز أن يكون) أي قوله من رب العالمين خبراً ثانياً أي لا لهم أو للمبتدأ المقدر على الوجهين والخبر الأول تنزيل كما يجوز أن يكون من رب خبر تنزيل، ولا ريب اعتراض وهو أرجح عند اللزمخشري، وعليه اعتمدوا في تفسير الآية ويجوز أن يكون خبراً أول أو حالاً، وقوله حال من الكتاب فعامله تنزيل وهي مؤكدة. قوله: (والضمير في فيه) في بعض النسخ فيه بدون في وفيه تسمح، وقوله لمضمون الجملة أي على كونه اعتراضاً الضمير لكونه منزلاً من رب العالمين لا للتنزيل ولا للكتاب، والمعنى لا ريب في أنه من عند الله، وقوله ويؤيده أي يؤيد رجوع الضمير لما ذكر وإنما أرجعنا كلامه إلى الاعتراض دون الحالية ليطابق ما في الكشاف، ويسلم من الاعتراض بأنه لا يتأتى اعتبار من رب العالمين في مضمونها مع تأخره فإن الاعتراض في نية التأخير فلا يضر فيما ذكر وفي بعض النسخ بعد قوله ثانياً والأوجه أنه الخبر الخ. قوله: (فإنه)

العالمين، وقوله ﴿بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ فإنه تقرير له، ونظم الكلام على هذا أنه أشار أولاً إلى إعجازه، ثم رتب عليه أن تنزيله من رب العالمين وقرّر ذلك بنفي الريب عنه، ثم أضرب عن ذلك إلى ما يقولون فيه على خلاف ذلك إنكاراً له وتعجيباً منه فإن أم منقطعة، ثم أضرب عنه إلى إثبات أنه الحق المنزل من الله، وبين المقصود من تنزيله فقال: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَنتَهُم مِّنْ نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ إذ كانوا أهل الفترة ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ بإنذارك إياهم ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ مرّ بيانه في

أي قولهم افتراه إنكار لكونه من رب العالمين بيان لوجه التأييد فالأنسب أن يكون نفي الريب عما أنكروه، وهو كونه من رب العالمين قيل فلا بدّ أن يكون مورده حكماً مقصوداً بالإفادة لا قيلاً للحكم بنفي الريب عنه، واعتراض بأن مصب الإفادة المقصودة في الكلام هو القيد كما صرح به الشيخ في دلائل الإعجاز مع أن ما ذكره لا يلزم منه كونه هو الخبر بل يتحقق إذا كان خبراً ثانياً أيضاً، ثم أورد على ما زاده اعتراضاً آخر من الزوائد فيما نحن فيه، ولا يخفى عليك إنه إذا كان من رب العالمين حالاً من ضمير فيه كان المعنى لا ريب فيه حال كونه من رب العالمين فيفيد أن ما هو منه لا يليق أن يرتاب فيه فيكون كونه منه نافياً للريب لا محلاً له وهذا لا ينافي ما ذكره الشيخ وإنما ينافي الغرض المسوق له الكلام وأما كونه خبراً ثانياً فيأباه عود الضمير على مضمون الكلام كما مرّ فتدبر. قوله: (وقوله بل هو الحق الخ) أي يؤيده أيأ قوله هذا، وقوله فإنه تقرير له أي لما قبله فيكون مثله في التأييد، وقوله ونظم الكلام على هذا الوجه من كون تنزيل مبتدأ خبره من رب العالمين وما بينهما اعتراض وهو الوجه المرضي للشيخين، والإشارة إلى إعجازه من قوله ألم كما مرّ في البقرة وهذا على ما وقع في بعض النسخ من قوله والأوجه إنه الخبر أي عن تنزيل الكتاب ظاهر وهو يقتضي صحة تلك النسخة، وأما الأخرى فمشكل لأن ظاهره مبني على ذلك الإعراب وهو غير مذكور في الكتاب فيحتاج إلى التوجيه بأن الإشارة إلى كونه اعتراضاً، والضمير لمضمونه وفيه تأمل. قوله: (وقرّر الخ) لأن الجملة المعترضة تفيد التقرير والتأكيد، وقوله فإن أم منقطعة فتقدّر ببل، والهمزة الإنكارية وتفيد ما ذكر، وقوله المنزل من الله هو معنى قوله بل هو الحق من ربك وفيه نكتة ذكرها في الكشف وهي أنه أضاف الرب أولاً إلى العالمين، ثم إليه ﷺ ثانياً تخلصاً لإثبات نبوته، وإشارة لتعظيم شأنه بأنه الجامع لما فرق في العالم بأسره وارداً على أسلوب الترقّي دالاً على أن جمعيته به أتم مما لكل العالم وحق له ذلك صلوات الله وسلامه عليه. قوله: (وبين المقصود من تنزيله الخ) الظاهر أنّ ما نافية كما أشار إليه المصنف بقوله إذ كانوا أهل الفترة لأنّ قريشاً لم يبعث إليهم رسول قبله ﷺ على ما فصله شرح الكشاف، فمفعول تنذر الثاني محذوف تقديره العقاب وجملة ما أتاهم صفة قوماً، وقد جوّز فيها الموصولية لأنّ أنذر يتعدّى لمفعولين كقوله: ﴿أُنذِرْتُمْ صَاعِقَةً﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٣] فيوافق قوله وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ويجوز أن تكون مصدرية كما ذكره المعرب، ولا يرد على المصنف أنه إذا لم يأتهم نذير لم تقم عليهم

الأعراف ﴿مَا لَكُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ ما لكم إذا جاوزتم رضا الله أحد ينصركم ويشفع لكم، أو ما لكم سواه ولي ولا شفيع بل هو الذي يتولى مصالحكم، وينصركم في مواطن نصركم على أن الشفيع متجاوز به للناصر فإذا أخذ لكم لم يبق لكم ولي، ولا ناصر ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ بمواعظ الله تعالى ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ يدبر أمر الدنيا

الحجة حتى يحتاج إلى القول بأن العقل كفى به دليلاً على قاعدة الاعتزال كما في الكشف لأن قيام الحجة وسطوع البرهان بإنذار سيد الأنبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام كاف لما نحن فيه، وقوله الله الذي الآية مرّ الكلام عليها مفصلاً في الأعراف فلا وجه لتكراره هنا. قوله: (ما لكم إذا جاوزتم الخ) جواب عن أن الشفيع لا يطلق على الله، ولذا أنكر بعض السلف من قال له أستشفع بالله لك فكيف أطلق عليه هنا بأنه لم يرد بالشفيع الله بل غيره ومن دون للمجازة كما في قوله:

يا نفس ما لك دون الله من وافي

فمن دونه حال من مجرور لكم والعامل الجازّ والمجرور أو متعلقه أي ما استقرّ لكم مجاوزين الله ورضاه شفيع أي لا يمكن أن يوجد ناصر أو شفيع عنده لكم من الخلق فلا يلزم إطلاقه عليه تعالى، وإن قلنا بأنه أطلق عليه فإنّ قوله مالك دون الله من وافي يقتضي أنه هو الوافي فإنما يمتنع بمعناه الحقيقي فإذا كان مجازاً عن الناصر فإن الشفيع ينصر من يشفع له فهو يطلق عليه تعالى، والحاصل أن الشفيع على الأول غير الله وعلى الثاني هو الله وإلى الثاني أشار بقوله أو ما لكم سواه الخ إشارة إلى أنّ دون بمعنى غير والجازّ والمجرور حال من شفيع قدّم عليه لأنه نكرة والمعنى ما لكم ولي ولا شفيع غير الله فيلزم إطلاقه عليه، وتوجيه ما مرّ ويجوز على هذا أيضاً كون من دون حالاً من المجرور كما في الوجه السابق بعينه، وقوله بمواعظ الله إشارة إلى أنه من التذكير بمعنى الوعظ. قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ الآية ذكر فيها المصنف رحمه الله وجوهاً ذكرها الزمخشري وحاصلها كما في بعض شروحه أن الأمر إما المأمور به أو الحال أو الشأن أو الوحي، فإن كان الأول فمعنى يدبر ينزله مدبراً من السماء إلى الأرض، وتعديته بمن وإلى لتضمينه النزول، وفي يوم متعلق بيعرج والمراد بالألف استطالة المدّة لأنها نهاية العقود وهو الوجه الأول في الكشف، وإن كان الثاني فقوله في يوم الخ إما أن يتعلق بیدبر أو بيعرج فإن كان الأول فالمعنى يدبر أمر الدنيا كلها من السماء إلى الأرض لكل يوم من أيام الله وهو ألف سنة على أن يدبر على حقيقته، والجاران من والى متعلقان بالأمر والألف على حقيقته ومعنى العروج الثبوت عنده وفي صحف ملائكته والتدبير لهذه المدّة وإن كان مرّة إلا أن العروج متكرّر لكل يوم إلى تمام ألف سنة ثم وثم إلى انقراض الدنيا وهو الوجه الثاني وإن كان الثاني فالمراد بالعروج الصيرورة إليه لا ليثبت في ديوان الملائكة بل ليحكم به والمراد بيوم كان مقداره الخ يوم القيامة، والظرف متعلق بيعرج وهو الوجه الرابع وتكرار التدبير في الوجهين من المضارع، وأما أن العروج في الأول منهما في كل وقت من أوقات هذه المدّة

بأسباب سماوية كالملائكة، وغيرها نازلة آثارها إلى الأرض ﴿ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ﴾ ثم يصعد إليه وينبت في علمه موجوداً ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ يَقْدَرُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ في برهة من الزمان متطاولة يعني بذلك استطالة ما بين التدبير والوقوع، وقيل يدبر الأمر بإظهاره في اللوح فينزل به الملك، ثم يعرج إليه في زمان هو كألف سنة لأن مسافة نزوله وعروجه مسيرة ألف سنة فإن ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة سنة، وقيل: يقضي قضاء ألف سنة فينزل

فلأن كتابة الملائكة لا تتأخر عن وجود الحوادث، وإن كان الثالث فيدبر بمعنى ينزل كما في الأوّل والجاران متعلقان به للتضمنين وفي يوم متعلق بالفعلين للتنازع، واليوم وقت إنزال الوحي مع جبريل عليه الصلاة والسلام، وعروجه معه أيضاً أي رجوع ما كان من قبول الوحي وردّه إليه، وهذا الوقت وإن كان قصيراً إلا أنه قدر بألف سنة لأن مسافته صعوداً وهبوطاً سير الناس، وهو الوجه الثالث ولم يرتض هذا الوجه الزمخشري لتكلفه، وكذا الرابع لأنه لا فائدة ظاهراً في العدول عن يوم القيامة إلى ما في النظم، اه محصله وعليه ينزل كلام المصنف وإن خالفه ترتيباً ومعنى كما سنبينه. قوله: (يدبر أمر الدنيا الخ) هذا أحد الوجوه السابقة والتدبير فيه على ظاهره والأمر بمعنى الشأن كما أشار إليه بقوله أمر الدنيا وإلى متعلق بيدبر لتضمنيه معنى ينزل ومن ابتدائية وإلى انتهائية، وإليه أشار بقوله نازلة، وهذا هو المطابق لما في الكشف وشروحه فقوله بأسباب سماوية بيان لحاصل المعنى، وهي الأمطار ونحوها ويجوز على هذا تعلق من السماء إلى الأرض بالأمر أو جعله حالاً منه ويجعل كناية عن تدبير جميع الأمور، وقيل من عتده سببية، وقوله آثارها الضمير فيه للأسباب ويعرج بمعنى يصعد ويرتفع على حقيقته كما ذكره، وقوله ويثبت في علمه بيان لوجه صعوده للعرض عليه، وقيل إنه إشارة إلى أن العروج والصعود مجاز عن الثبوت في العلم أي تعلق العلم به تعلقاً تنجيزياً فإنه كان معلوماً له قبله، ولذا قال موجوداً لثلاث يرد أنه كان ثابتاً فيه قبله ولو فسر بكتابه في الصحف كان أظهر. قوله: (في برهة) أي مدة الخ يعني أن قوله في يوم الخ متعلق بيعرج في هذا الوجه وأن المراد استطالة مدة ما بين التدبير والوقوع لا ظاهر العدد فهو مجاز عن لازمه لأن الألف نهاية العقود، ولذا يعبر به عما طالت مدته وهذا مما خالف فيه الزمخشري لأنه أبقاه على ظاهره إذ جعل الأمر بمعنى الشأن وفسره به إذا كان واحداً والأوامر. قوله: (وقيل يدبر الأمر الخ) لم يبين المراد بالأمر في هذا الوجه والظاهر أنه بالمعنى السابق من أمور الدنيا وأحوالها وأنه الوحي وهو المطابق للكشاف، ويدبر على هذا مضمن معنى ينزل أيضاً كما أشار إليه وإنما مرضه لأن تقدير مسافة ما بين السماء والأرض به غير معلوم، ولأن كونها مدة الذهاب والإياب خلاف الظاهر، وكذا جعله بالنسبة لسير غير الملائكة، وقوله ثم يعرج أي الملك أو الأمر مع الملك، وقوله في زمان إشارة إلى أن اليوم بمعنى مطلق الوقت. قوله: (فإن ما بين السماء والأرض الخ) إشارة إلى أن قوله في يوم متعلق بالفعلين معنى وأنه تقليد للمسافة النزول والصعود بسير غير الملك فيكون على التشبيه، وقوله في الكشف في الحقيقة ليس المراد به ما يقابل المجاز لأنه

به الملك، ثم يعرج بعد الألف لألف آخر وقيل: يدبر الأمر إلى قيام الساعة، ثم يعرج إليه الأمر كله يوم القيامة، وقيل: يدبر الأمور به من الطاعات منزلاً من السماء إلى الأرض بالوحي، ثم لا يعرج إليه خالصاً كما يرتضيه إلا في مدة متطاولة لقلّة المخلصين والأعمال الخالصين وقرئ: يعرج ويعدون ﴿ذَلِكَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ فيدبر أمرها على وفق الحكمة ﴿الْعَزِيزِ﴾ الغالب على أمره ﴿الرَّحِيمِ﴾ على العباد في تدبيره، وفيه إيماء بأنه يراعي المصالح تفضلاً وإحساناً ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ خلقه موفراً عليه ما يستعده ويليق به

يقال هذا في الحقيقة كذا أي في نفس الأمر أو فيما تحققه الناظر مع قطع النظر عن دلالة اللفظ كما بينه بعض شراح الهداية، ومن غفل عنه اعترض عليه وكذا من أجاب عنه بأن مقصوده المبالغة في التشبيه، وما في آية آخرى من قوله خمسين ألف سنة لا يعارضه إن قصد المبالغة أو هذا عروج إلى سماء الدنيا وذلك إلى العرش. قوله: (وقيل يقضي الخ) فيدبر بمعنى يقضي ومن السماء إلى الأرض متعلق بالأمر أو حال منه، والأمر قضاؤه تعالى ويعرج بمعنى يصعد ويعرض كما مرّ وألف سنة على ظاهره ومرضه لأن نزول الملائكة بما قضى في ألف سنة، ثم الصعود به بعدها خلاف الظاهر. قوله: (وقيل يدبر الأمر الخ) فالأمر واحد الأمور من السماء إلى الأرض متعلق به أو حال وهو كناية عن جميع الأمور، والمراد بيوم الخ يوم القيامة ومرضه لأن العدول عن التعبير بيوم القيامة، ونحوه خلاف الظاهر ولأنه يحتاج إلى جعل في بمعنى إلى أو جعل تدبيره بمعنى الجزاء عليه، وجعل يعرج بمعنى يرجع إليه للجزاء وكل بعيد وقوله يعرج وقع في نسخة بدله يرجع أي للحكم، والجزاء عليه وهو تفسير ليعرج على هذا الوجه. قوله: (وقيل يدبر الأمور به) فالمراد بالأمر واحد الأوامر أو الوحي وهو بمعنى الأمور فالتضمين، والتعلق على حاله، وثم للاستبعاد والخلوص من الصعود والعروج لقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر، الآية: ١٠] وألف عبارة عن الاستطالة كما مرّ وهذا الوجه قدّمه الزمخشري وأخره المصنف رحمه الله إشارة إلى ضعفه عنده. قوله: (وقرئ يعرج) أي بالبناء للمفعول، وهي قراءة شاذة لابن أبي عبله وأصله يعرج به فحذف الجاز وارتفع الضمير واستتر، وقوله ويعدون بالغيبية وهي قراءة الأعمش والجمهور على الخطاب، وقوله تعالى ذلك إشارة إلى الذات الموصوفة بتلك الصفات المتقتضية للمقدرة التامة والحكمة العامة، وهو مبتدأ خبره ما بعده والعزیز الرحيم خبران آخران أو نعتان، وقوله وفيه إيماء أي في قوله العزيز الرحيم أو في قوله الرحيم، وحده ووجه الإيماء ظاهر لأن الوصف بالمشتق يقتضي عليه مأخذه فتدبيره للعالم رحمة منه لا إيجاباً عليه وهو ردّ على من يقول بالإيجاب. قوله: (خلقه موفراً) أي مكماً تاماً وهذا بيان لحاصل المعنى لأن تقديره أحسن خلقه أي جعله حسناً تاماً كاملاً حسبما تقتضيه حكمته، وكون خلقه بدل استعمال إذا كان بالمعنى المصدرية فالضمير المضاف إليه لكل شيء أما إذا كان بمعنى المخلوق فهو بدل كل من كل أو بدل بعض من كل والضمير لله، والذي ارتضاه أبو علي في الحجة وهو ما صرح به في كتاب سبويه أنه مفعول مطلق لأحسن من

على وفق الحكمة والمصلحة، وخلقه بدل من كل بدل الاشتمال وقيل علم كيف يخلقه من قوله: قيمة المرء ما يحسنه أي يحسن معرفته، وخلقه: مفعول ثانٍ وقرأ نافع والكوفيون بفتح اللام على الوصف فالشيء على الأول مخصوص بمنفصل وعلى الثاني بمتصل ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ﴾ يعني آدم ﴿مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَهُ نَسْلَكًا﴾ ذريته سميت بذلك لأنها تنسل منه أي

معناه، والضمير لله أيضاً وقد جوز أيضاً كونه مفعولاً ثانياً أو أوّل لأحسن لتضمينه معنى أعطى. قوله: (وقيل علم كيف يخلقه) قال الراغب الإحسان يقال على وجهين أحدهما الأنعام على الغير والثاني الإحسان في فعله، وذلك إذا علم علماً حسناً وعمل عملاً حسناً وعليه قول أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه الناس أبناء ما يحسنون أي ينسبون إلى ما يعلمونه، ويعملونه من الأفعال الحسنة اه فحينئذ إذا تضمن معنى العلم فلا مانع من أن يحوي معناه ويعمل عمله كما قرّره في قوله تعالى: ﴿لِيَلْبِوكُمْ أَيْكُم أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [سورة هود، الآية: ٧] ولا يضرّ عدم تعديهما في المثال فقوله يحسن معرفته إشارة إلى وجه تضمنه معنى العلم لا إلى تقدير مضاف، وقوله قيمة المرء ما يحسنه هو من كلام عليّ أيضاً كرم الله وجهه وهو استشهاد على دلالة على العلم كالبيت المنسوب إليه أيضاً وهو:

وقيمة المرء ما قد كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

فلا يتوهم أنّ ما استشهد به غير موافق لمذعاه كما قيل، ومعنى المثال زيادة رفعة المرء وعلوّ قدره بعلمه لا بحسنه وجسمه فالقيمة مجاز فيه. قوله: (بفتح اللام) على أنه فعل ماضٍ، والجملة واقعة بعد نكرة فهي صفة كل أو شيء والثاني أولى لأنّ المضاف بعد كل هو المقصود بالذات فهي في محل جرّ لا نصب، وهو الظاهر من قوله فالشيء الخ. قوله: (على الأوّل مخصوص بمنفصل وعلى الثاني بمتصل) قصر العام على بعض أفرادها إمّا بغير مستقلّ، وهو كلام غير تام تعلق بصدره كلاصفاً أو بمستقبل من كلام أو عقل أو غيره كالحس ويسمى الأوّل متصلاً والثاني منفصلاً، وكل منهما تخصيص عند الشافعية لأنه قصر العام على بعض أفرادها مطلقاً وأمّا عندنا فالتخصيص هو الثاني فقط كلاماً كان أو غيره فما ذكره المصنف من أنه على الأوّل أي على قراءة خلقه بالمصدرية على وجوه إعرابه مخصوص بمنفصل، وهو دلالة العقل على أنه لم يحسن خلق كل شيء مطلقاً حتى ذاته وصفاته لأنّ المتبادر من الخلق الحدوث الزمانيّ وذاته وصفاته سبحانه وتعالى منزّهة عن الاتصاف بالخلق فاحتجج إلى تخصيص شيء بما ذكر، وأمّا الحدوث الذاتيّ فاصطلاح للفلاسفة واه كما بين في الكلام ولو جعلت جملة خلقه مستأنفة كان التخصيص بمنفصل أيضاً على هذه القراءة لكن لكونه خلاف الظاهر لم يتعرّض له المصنف وكون شيء بمعنى المفعول، وهو مشيء كما مرّ في البقرة بحسب الوضع الأصلي، وقد يلاحظ فيه العموم فيحتاج إلى المخصص مع أنه وجه في المآل آخر للتخصيص فلا اعتراض به على المصنف رحمه الله كما توهم فما ذكره المصنف مبنيّ على أصولهم، وقد يرجع إلى أصولنا أيضاً فأعرفه. قوله: (يعني آدم) عليه الصلاة والسلام قد مرّ تحقيقه وقوله

تفصل ﴿مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ ممتهن ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ﴾ قومه بتصوير أعضائه على ما ينبغي ﴿وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ أضافه إلى نفسه تشريفاً، وإشعاراً بأنه خلق عجيب، وأن له شأناً له مناسبة ما إلى الحضرة الربوبية، ولأجله من عرف نفسه فقد عرف ربه ﴿وَجَعَلْ لَّكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ خصوصاً لتسمعوا وتبصروا وتعقلوا ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ تشكرون شكراً قليلاً ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ أي صرنا تراباً مخلوطاً بتراب الأرض لا نتميز منه أو غبنا فيها وقرئ ضللنا بالكسر من ضلّ يضلّ وصللنا من صلّ اللحم إذا أنتن وقرأ ابن عامر

تنسل كنتنصر تخرج، وتفصل والسلالة الخلاصة وأصلها ما يسل ويخلص بالتصفية، وممتهن بمعنى مبذول وأصل التسوية جعل الأجزاء متساوية فلذا فسره بقوله قومه الخ وثم للترتيب المرتب أو الذكري لأنها قبل النسل. قوله: (إضافة إلى نفسه تشريفاً) إذ لم يقل روحاً بل روحه تشريفاً له مع أن كل روح له، ومنه قيل بيت الله وناقة الله تعظيماً للمضاف وضمير له للإنسان أو للروح بتأويله بمخلوق، وقوله له مناسبة ما إلى الحضرة الربوبية ظاهر في هذا أي انتساب إليها ولذا عداه بالي وحضرة مصدر بمعنى حضور، والمراد المقام والمحضر وأقحم تأدباً على ما عرف في الاستعمال ووجه المناسبة اتصالها بالعالم العلوي، وتجردها عن التجسم وتصرفها، وقوله من عرف نفسه الخ ليس بحديث بل هو من كلام أبي بكر الرازي كما ذكره الحفاظ، وبعض الجهلة يظنه حديثاً كما وقع في بعض كتب الموضوعات، وقيل ليس معناه ما ذكر بل معناه من عرف نفسه، وتأمل حقيقتها عرف أن له صانعاً موجداً له وإليه أشار تعالى بقوله: ﴿وفي أنفسكم أفلا تبصرون﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٢١] (قلت) ما ذكره المصنف رحمه الله سبقه إليه غيره وهو مناسب لكلام الحكماء والصوفية واللفظ يحتمله فتأمل. قوله تعالى: ﴿وجعل لكم السمع﴾ التفات إلى الخطاب لا يخفى موقع ذكره بعد نفخ الروح وتشريفه بخلاقة العقل حتى صلح للخطاب، وقدم السمع لكثرة فوائده وأفرد لأنه في الأصل مصدر، وقوله خصوصاً من لام الاختصاص والتقديم والاختصاص بالمجموع، والظاهر أن جملة قليلاً الخ حالية، وقوله شكراً قليلاً إشارة إلى أنه صفة مصدر مقدر. قوله: (أي صرنا تراباً الخ) فهو من ضلّ المتاع وأضله إذا ضاع كأنه لاضمحلاله وامتزاجه بالتراب شيء ضائع، وقوله أو غبناً أي بالدفن فيها وإن لم نفن ونضمحل كما في قول النابغة:

وآب مضلوه بعين جلية

أي دافنوه وهذا معنى آخر فلا وجه لما قيل الظاهر عطفه بالواو كما في القاموس، وقوله وقرئ ضللنا الخ هي قراءة عليّ وابن عباس رضي الله عنهم لأنه يقال ضل يضل كضرب يضرب، وعلم يعلم وهما بمعنى وأما صلّ بالمهمله فمعناه تغير وأنتن من الصلة، وهي الدبر ويقال للأرض الصلة لأنها ليست الدنيا، وتقول العرب ضع الصلة على الصلة وصللنا روي في الإهمال بفتح اللام وكسرهما وهي قراءة الحسن، وقوله على الخبر أي بترك الاستفهام، وقوله

إذا على الخبر والعامل فيه ما دلّ عليه ﴿أَمَّا لِيَ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وهو أنبعث أو يجدد خلقنا وقرأ نافع والكسائي ويعقوب إنا على الخبر والقائل أبي بن خلف وإسناده إلى جميعهم لرضاهم به ﴿بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ بالبعث أو بتلقي ملك الموت وما بعده ﴿كَافِرُونَ﴾ جاحدون ﴿قُلْ يَتُوفَّئِكُمْ﴾ يستوفي نفوسكم لا يترك منها شيئاً أو لا يبقى منكم أحداً والتفعل والاستفعال يلتقيان كثيراً كتقصيته واستقصيته وتعجلته واستعجلته ﴿مَلِكِ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ بقبض أرواحكم وإحصاء آجالكم ﴿ثُمَّ إِلَيْكَ رَيْبُكُمْ تَرْجَعُونَ﴾ للحساب والجزاء ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ

العامل فيه الخ لأنه لا يصح تقديم معموله عليه مع الاستفهام المستحق للصدارة، وكذا أن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أيضاً وقوله، وإسناده الخ تقدّم ما فيه واعتراض بعضهم بأنه لا يشترط الرضا بل يكفي وقوعه فيما قبلها أيضاً وقوله، وإسناده الخ تقدّم ما فيه واعتراض بعضهم بأنه لا يشترط الرضا بل يكفي وقوعه فيما بينهم وتناقض كلامهم فيه، والجواب عنه والتوفيق فتذكره وقولهم هذا تهكم واستهزاء وإذا احتمل الظرفية المحضة والشرطية والجواب على الثاني محذوف وأبي بن خلف من المشركين مشهور. قوله: (بالبعث) فلقاء الله كناية عن البعث أو هو بتقدير مضاف أي بقاء ملائكة ربهم، وهم ملائكة الموت والعذاب والإضراب على الأول للترقي من التردّد فيه واستعباده إلى الجزم بحجده، وكون لاستفهام إنكارياً يؤول إلى الجحد لا يضره كما توهم، وقيل الظاهر ما في بعض النسخ من عطف وتلقى بالواو ليظهر الإعراب لأنه إنكار جميع ما بعد الموت، وهو أبلغ من إنكاره فقط. قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتُوفَّاكُم مَلِكُ الْمَوْتِ﴾ الخ) وجه مناسبتة لما قبله على الثاني ظاهرة لأنهم لما جحدوا بقاء ملائكة الموت وما بعده قيل لهم إنكم سترون ملك الموت، وما بعده من الحساب والعقاب، وأما على الأول فلأنهم لما أنكروا البعث والمعاد ردّ عليهم بما ذكر لتضمن قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّكُمْ تَرْجَعُونَ﴾ [سورة السجدة، الآية: ١١] البعث مع زيادة ذكر الموت، وكونه موكلاً بهم لتوقف البعث عليه ولتهديدهم وتخويفهم وللإشارة إلى أنّ القادر على الإمامة قادر على الإحياء فلا حاجة إلى تكلف ادعاء أنّ كلامهم يشعر بأنّ الموت بمقتضى الطبيعة حيث أسندوه إلى أنفسهم فليس عندهم بفعل الله، ومباشرة ملائكته وأبعد منه ما قيل في مناسبتة إنّ عزرائيل، وهو عبد من عبيده إذا قدر على تخليص الروح من البدن مع سريانها فيه سريان ماء الورد في الورد، واللهب في الجمر فكيف لا يقدر خالق القوى والقدر على تمييز أجزاءهم المختلطة بالتراب، وكيف يستبعد البعث مع القدرة الكاملة له تعالى فإنّ ذلك السريان ربما خفي على العقلاء فكيف بجهلة المشركين وفي وكل إشارة إلى أنّ المتوفى حقيقة هو الله كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتُوفَى الْأَنْفُسَ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٤٢] أو هو بمعنى سلط. قوله: (يستوفي نفوسكم لا يترك منها شيئاً) من أجزائها لا من جزئياتها لثلا يتحد بما بعده، وهذا من معنى التوفى لأنه بمعنى أخذ الشيء بتمامه كما في شرح المفتاح، وقوله أو لا يبقى منكم أحداً الخ هو من السياق، وقوله والتفعل الخ توجيه لتفسيره به بأنهما متلازمان فإنه مطاوعه وهو لا ينفك عنه أبداً أو أغلبياً،

الْمَجْرُومُونَ تَأْكُسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿١٢﴾ من الحياء والخزي ﴿رَبَّنَا﴾ قائلين ربنا ﴿أَبْصُرْنَا﴾ ما وعدتنا ﴿وَسَمِعْنَا﴾ منك تصديق رسلك ﴿فَارْجِعْنَا﴾ إلى الدنيا ﴿تَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ إذ لم يبق لنا شك بما شاهدنا وجواب لو محذوف تقديره لرأيت أمراً فظيحاً ويجوز أن تكون للتمني والمضي فيها وفي إذ لأنّ الثابت في علم الله بمنزلة الواقع، ولا يقدر ترى مفعول

وقوله إحصاء آجالكم ليس الإحصاء فيه بمعنى العدّ بل المراد معرفة انتهائها وتامها. قوله تعالى: ﴿ولو ترى﴾ الخطاب للنبي ﷺ أو لغير معين، وقوله قائلين إشارة إلى أنه حال بتقدير القول، وهو أولى من تقدير الزمخشري يستغيثون بقولهما لئ، وعامل الحال ترى أو ناكسو، وقوله أبصرنا ما وعدتنا إشارة إلى مفعوله المقدر وقدره الزمخشري صدق وعدك ووعيدك قصداً للمبالغة. قوله تعالى: ﴿إننا موقنون﴾ استئناف لتعليل ما قبله كقوله: ﴿إنهم مغرقون﴾ [سورة هود، الآية: ٣٧] ولذا أكد بآن والاسمية، وقوله إذ لم يبق لنا شك إشارة إلى أنّ الإيقان اليقين الدافع للشك والشبه كما مرّ تحقيقه في أول سورة البقرة، وقيل إنه إشارة إلى أنه استئناف لم يقصد به التعليل وفيه نظر. قوله: (وجواب لو محذوف تقديره الخ) ظاهره أنها تدلّ على التمني حقيقة أو مجازاً وحيث لا يكون لها جواب ملفوظ، ولا مقدر وقد خالف في ذلك ابن مالك وأبو حيان وقال لا بدّ لها من الجواب استدلالاً بقول مهلهل في حرب البسوس:

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب أي زير
بيوم الشعثمين لقرّ عينا وكيف لقاء من تحت القبور

فإنّ لو فيه للتمني بدليل نصب فيخبر وله جواب وهو قوله لقرّ ورّد بأنها شرطية ونصبه عطفاً له على المصدر المتصيد من نبش، وتقديره لو حصل نبش فإخبار وهو تكلف، ولو قيل إنها لتقدير التمني معها كثيراً أعطيت حكمه فاستغنى عن تقدير الجواب فيها إذا لم يذكر كما في الوصلية، ونصب جوابها كان أسهل مما ذكر. قوله: (والمضي فيها) أي في لو لأنها حرف امتناع لامتناع فيما مضى وفي إذ وضعا لأنّ إخباره تعالى عما تحقق في علمه الأزلي لتحققه بمنزلة الماضي فيستعمل فيه ما يدلّ عليه مجازاً كلو وإذ قيل ولا يبعد حمل ترى أيضاً على الماضي الفرضي أي لو رأيت إذ وقفوا على النار في الدنيا، وهو كلام حسن سقط به اعتراض ابن هشام رحمه الله بأنه لا معنى له إذا لو أول ترى برأيت وهو مستقبل لزم كون رأيت بمعنى ترى وفي بعض شروح الكشاف فإن قلت هذا في قوله ناكسو صحيح لأنه نزل فيه النكس المستقبل منزلة الواقع فيما مضى فادخل فيه إذ أما في ترى فلا لأنه في حيز لو الامتناعية المقتضية عدم وقوع الرؤية فكيف ينزل منزلة الواقع قلت المراد من المترقب النكس لا الرؤية لكن لما جعل النكس، واقعاً فيما مضى صارت الرؤية المتعلقة به بمنزلة الماضي بتبعيته مع امتناعها ورده معلوم مما قرّناه أيضاً فتأمل. قوله: (ولا يقدر الخ) لتزيله منزلة اللازم، وما دلّ عليه صلة إذ أي ما أضيفت إليه لأنه بمنزلة الصلة المتتمة لها للزومها بالإضافة وهو المجرمون

لأنَّ المعنى لو يكون منك رؤية في هذا الوقت أو يقدر ما دلَّ عليه صلة إذ والخطاب للرسول ﷺ أو لكل أحد ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ ما تهتدي به إلى الإيمان والعمل الصالح بالتوفيق له ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ ثبت قضائي، وسبق وعيدي وهو ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ وذلك تصريح بعدم إيمانهم لعدم المشيئة

أو وقوفهم على النار، وقوله أو لكل أحد أي ممن يصح منه الرؤية لأنَّ الضمير قد يراد به غير معين كما تقرَّر في المعاني. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ قيل إنه جواب لقولهم فارجعنا بأنهم لو أرجعوا لعادوا لما نهوا عنه لأننا لم نقدر هدايتهم، وقوله ما يهتدي به الخ لو فسر بنفس الإيمان والعمل الصالح صح لكن هذا أتم وأولى وأنسب بمعنى الهداية، وقوله بالتوفيق متعلق بقوله آتينا. قوله: (ثبت) تفسير لحق لأنه بمعنى ثبت وتحقق، وقوله قضائي تفسير للقول لأنه إذا أضيف إلى الله يراد به حكمه وقضاؤه كما ذكره الراغب في قوله: ﴿لقد حق القول على أكثرهم﴾ [سورة يس، الآية: ٧] ومثله: ﴿وتمت كلمة ربك﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١١٥] وقوله: ﴿سبق وعيدي﴾ تفسير آخر له فالقول على ظاهره، وقوله لأملأَنَّ الخ هو المقول على هذا ولذا قال وهو الخ. قوله تعالى: ﴿من الجنة والناس﴾ قدم الجنة لأنَّ المقام مقام تحقير ولأنَّ الجهنميين منهم أكثر فيما قيل ولا يلزم من قوله أجمعين دخول جميع الإنس، والجنَّ فيها وأما قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [سورة مريم، الآية: ٧١] فالورود غير الدخول كما مرَّ تحقيقه في هود لأنها تفيد عموم الأنواع لا الأفراد فالمعنى لأملأَنَّها من ذنك النوعين جميعاً كمالات الكيس من الدراهم والدنانير جميعاً، كما ذكره بعض المحققين وردَّ بأنه لو قصد ما ذكر كان المناسب التثنية دون الجمع بأن يقال كأيهما فالظاهر أنها لعموم الأفراد والتعريف فيها للعهد، والمراد عصاتها ويؤيده قوله تعالى في آية أخرى خطاباً لإبليس لعنه الله: ﴿لأملأَنَّ جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين﴾ [سورة ص، الآية: ٨٥] فتدبر. قوله: (وذلك تصريح الخ) ذلك إشارة إلى النص، وقوله لأملأَنَّ الخ وقد وقع في نسخة هذا النص صريح وهو ردُّ على الزمخشري حيث أيد مذهبه من أنه تعالى لا يشاء القبيح كالضلال بل الهداية، وحمل المشيئة المذكورة على القسرية وقال إن تعقيب فذوقوا الخ بنسبة النسيان إليهم وجعله سبباً للإذافة دال على أنَّ المشيئة المطلقة مقيدة هنا بقيد الإلجاء والقسر، وأنَّ العلم الأزلي مانع لاختيارهم قال الطيبي رحمه الله وهو عدول عن جادة الصواب حيث أوقع حق القول المعبر به عن العلم الأزلي المستتبع للكائنات سبباً عن استحبابهم العمي وجعل استحبابه مسبباً عن اختيارهم المعدوم، والحق قول الإمام إنَّ لو شئنا لآتينا الخ جواب لقولهم فارجعنا أي هذا الذي جرى علينا بسبب ترك العمل أما الإيمان فنحن موقنون به فأرجعنا لتتلافى العمل فأجيبوا بأننا لو أردنا الإيمان فلا نهدكم تبين أنا لم نرد إيمانكم فلا نردكم فذوقوا العذاب المقدر عليكم بكفركم فإنه لا ينفعكم الآن شيء والمصنف رحمه الله أشار إلى أنَّ الآية صريحة في خلاف ما ذكره،

المسبب عن سبق الحكم بأنهم من أهل النار، ولا يدفعه جعل ذوق العذاب مسبباً عن نسيانهم العاقبة، وعدم تفكرهم فيها بقوله: ﴿وَذُوقُوا يَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ فإنه من الوسائط والأسباب المفضية له ﴿إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾ تركناكم من الرحمة، أو في العذاب ترك المنسي، وفي استئنافه وبناء الفعل على أن واسمها تشديد في الانتقام منهم ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ

لأنها دالة على أن عدم إيمانهم لعدم مشيئة الله، وهذا معنى قوله: ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾ لأن الهدى الإيمان أو الموصل إليه، وقوله المسبب الخ أي وعدم المشيئة مسبب عن سبق حكم الله به، وهو معنى قوله ولكن حق القول مني الخ فإنه استدراك لدفع ما قبله والمراد أنه سبب استمراره أو سببه بنفسه فإنه لا مانع من تسبب أزلي لأزلي آخر فإنه لا يقتضي التقدم الزماني بل الرتبتي، وما أورد عليه من أن العدم الأصلي لا يحتاج إلى سبب فينبغي تفسيره بالكف أو الامتناع عن المشيئة غير مسلم في العدم الذي ليس بصرف، وكذا ما قيل من أن التصريح ممنوع إذ يجوز كون سبق الحكم سبباً لعدم الهداية بل هو الظاهر إذ المناسب كون السبق لعدم المشيئة لا العكس، فإنه مخالف للنظم كما عرفت فتأمل. قوله: (ولا يدفعه الخ) أي كما في الكشاف نصرة لمذهبه أي لا يعارض سبق القضاء لأن عدم الإيمان على هذا بسبب ميلهم الاختياري لا لعدم مشيئته تعالى، ولا للسبق المذكور والمراد بنسيانهم ترك العمل المشابه للنسيان أو ترك التدبر وعليه كلامه الآتي وذوقوا أمر تهديد تويخي، والفاء تفصيلية أو في جواب شرط مقدر أي إذا حق القول، وهذا إما مفعول ذوقوا والمعنى ذوقوا ما أنتم فيه من نكس الرأس والخزي، والغم أو صفة يوم وحذف مفعوله للتحويل بالإبهام ويدل عليه قول المصنف رحمه الله فيما سيأتي من التصريح بمفعوله الخ، وقوله بقوله متعلق بجعل. قوله: (فإنه من الوسائط المفضية له) أي لذوق العذاب يعني ليس هو السبب الحقيقي حتى ينافي كونه بمشيئة الله وسبق قضائه، والجبر مندفع بمقارنة القدرة لفعل العبد عند الأشاعرة على ما بين في الكلام وأما التويخ بالواسطة مع سبق المسبب الحقيقي فلا بعد فيه كما توهم إذا تضمن نكتة كقربه من الوقوع، وظهوره وكونه هو الصادر منهم وقوله المفضية بالفاء والضاد المعجمة بمعنى الموصلة وفي نسخة المقضية والمقتضية بالقاف وهي متقاربة. قوله: (تركناكم من الرحمة أو في العذاب) وهما وإن تغايرا متقاربان وهو إشارة إلى أن النسيان بمعنى الترك لأنه محال عليه تعالى، وهو استعارة أو مجاز مرسل كما أن لنسيان السابق أيضاً مجاز مرسل، وقد جعله الزمخشري مقابلة أي مشاكله كما صرح به بعض الشراح، وكون المشاكل الأول مجازاً لا يمنع منها والقرينة على قصد المشاكلة فيه أنه قصد جزاؤهم من جنس عملهم فهو على حد قوله: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ الشورى، الآية: ٤٠] لكنه نادر في بابه فلا يرد الرد عليه بأنه مجاز فافهم وقوله ترك المنسي أي كترك المنسي إشارة إلى أنه استعارة. قوله: (وفي استئنافه) أي إيقاعه هذه الجملة مستأنفة لأن جعله جملة مستأنفة يقتضي الاهتمام به ففيه تأكيد أيضاً. قوله: (وبناء الفعل على أن واسمها) أي إيقاع الفعل، وهو نسيانكم خبراً عن الإسم وجعله عجز

أَلْخَلْدِ يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾ كرز الأمر للتأكيد ولما نيظ به من التصريح بمفعوله وتعليله بأفعالهم السيئة من التكذيب والمعاصي كما علله بتركهم تدبر أمر العاقبة، والتفكر فيها دلالة على أن كلا منهما يقتضي ذلك ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا ﴿١٦﴾ وَعَظُوا بِهَا ﴿١٧﴾ خَرُّوا سُجَّدًا ﴿١٨﴾ خَوْفًا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ﴿١٩﴾ وَسَخَطًا ﴿٢٠﴾ نَزْهَةً عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ كَالْعَجْزِ عَنِ الْبَعْثِ ﴿٢١﴾ بِحَسَدِ رَبِّهِمْ ﴿٢٢﴾ حَامِدِينَ لَهُ شُكْرًا عَلَى مَا وَفَّقَهُمُ لِلْإِسْلَامِ، وَأَتَاهُمُ الْهُدَى ﴿٢٣﴾ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٢٤﴾ عَنِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ كَمَا يَفْعَلُ مَنْ يَصْرَمُ مُسْتَكْبِرًا ﴿٢٥﴾ نَتَجَافَى جُنُوبَهُمْ ﴿٢٦﴾ تَرْتَفِعُ وَتَتَنَحَّى ﴿٢٧﴾ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴿٢٨﴾ الْفُرَشِ، وَمَوَاضِعِ النَّوْمِ ﴿٢٩﴾ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴿٣٠﴾ دَاعِينَ إِيَّاهُ.

﴿خَوْفًا﴾ من سخطه ﴿وَطَمَعًا﴾ في رحمته وعن النبي ﷺ في تفسيرها قيام العبد من

الإسمية مؤكدة بأن إشارة إلى أنه نسيان أي ترك شديد محقق كما تفيد الإسمية المؤكدة، والانتقام من وقوعه جزاء لنسيانهم. قوله: (كرر الأمر) أي قوله ذوقوا للتأكيد ولما كان من حق التأكيد أن لا يعطف أشار بقوله ولما نيظ أي علق الخ إلى أن فيه زيادة على الأول جعلته بمغايرته للأول مستحقاً للعطف، وقوله من التصريح بمفعوله، وهو عذاب الخلد إشارة إلى أن مفعول الأول محذوف أو غير صريح لأنه اسم إشارة، وقوله وتعليله إشارة إلى أن الباء سببية وأفعالهم السيئة مدلول قوله ما كنتم تعملون، وقوله من التكذيب الخ بيان لها، وقوله بتركهم الخ معنى قوله بما نسيتم وفيه إشارة إلى أن ما مصدرية، وقوله دلالة الخ إشارة إلى أنها أسباب متعددة وإن كانت وسائط فلا ينافي ما مر كما ذهب إليه الزمخشري. قوله تعالى: ﴿بِآيَاتِنَا﴾ المراد بها دلائل توحيده وقدرته أو آيات القرآن الدالة على ذلك، وقوله كالعجز الخ إشارة إلى ارتباطه بما قبله، وقوله حامدين الخ إشارة إلى أن الباء للملابسة والجار والمجرور حال وأن الحمد هنا في مقابلة النعمة، وقوله حامدين الخ إشارة إلى أن الباء للملابسة والجار والمجرور حال وأن الحمد هنا في مقابلة النعمة، وقوله وهم لا يستكبرون عطف على الصلة أو حال من أحد الضميرين، وقد تجوز عطفه على أحد الفعلين. قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبَهُمْ﴾ جملة مستأنفة أو حالية أو هي خبر ثان للمبتدأ وكذلك يدعون وإذا جعل يدعون حالاً احتمال أن يكون حالاً ثانياً وأن يكون حالاً من ضمير جنوبيهم لأن المضاف جزء والتجافي البعد، والارتفاع من الجفاء وكني به عن ترك النوم كما في قول ابن رواحة رضي الله تعالى عنه:

نبيي يجافي جنبه عن فراشه إذا استثقلت بالمشركين المضاجع

وإليه أشار المصنف رحمه الله، وخوفاً وطمعاً إتماً مفعول له أو حالان أو مصدران لمقتدر وتتنحى بالمهملة أي تبعد ومواضع النوم شامل للأرض. قوله: (وعن النبي ﷺ في تفسيرها) (١) أي الآية إشارة إلى ما رواه أحمد والحاكم، وغيرهما عنه ﷺ مرفوعاً من أنه قرأها وقال هو

(١) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٢٦١٦ وابن ماجه ٣٩٧٣ وأحمد ٢٣١/٥ والحاكم ٤١٢/٢ كلهم من حديث معاذ بن جبل. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: حسن صحيح.

الليل وعنه عليه الصلاة والسلام: «إذا جمع الله الأولين والآخرين جاء منادياً ينادي بصوت يسمع الخلائق كلهم سيعلم أهل الجمع اليوم من أولى بالكرم، ثم يرجع فينادي ليقيم الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع فيقومون، وهم قليل، ثم يرجع فينادي ليقيم الذين كانوا يحمدون الله في السراء والضراء فيقومون، وهم قليل فيسرحون جميعاً إلى الجنة، ثم يحاسب سائر الناس»، وقيل كان ناس من الصحابة يصلون من المغرب إلى العشاء فنزلت فيهم ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ في وجوه الخير ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾ لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ﴿مِن قُرْءَانٍ آتَيْنِ﴾ مما تقرّ به عيونهم وعنه عليه الصلاة والسلام: «يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما

صلاة الرجل في جوف الليل، وقوله إذا جمع الله^(١) الخ رواه أبو إسحق وأبو يعلى عن أسماء كما ذكره ابن حجر، وقوله يسمع الخلائق أي صوته أو هو معلوم من أسمع ويجوز أن يكون من سمع وفاعله الخلائق، والمراد بالجمع المحشر ومن أولى بالكرم أي من الله، وقوله فيسرحون أي يرسلون ويساقون إلى الجنة من غير حساب ومنه سرح الماشية للمرعى، وسائر الناس باقيهم، وقوله وقيل الخ مرضه لمخالفته للظاهر لأنه ليس وقتاً يكثر فيه النوم حتى يمدح بتركه ولمخالفته للرواية المشهورة السابقة، وقوله وجوه الخير شامل للفرض والنقل، وقوله ولا نبي الخ في نسخة بترك العطف وهو مروى في الحديث القدسي المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه. قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾ الخ^(٢) الفاء سببية، أو فصيحة أي أعطوا فوق رجائهم فلا الخ ونفس نكرة منفية فتعم وقرة العين السرور وقد مرّ تحقيقها، وقوله أعددت أي هيات وأحضرت لهم من النعيم والرضوان، وقوله ما لا عين رأت الخ يعني أنه ليس من جنس ما يعرفون من النعيم بل هو أجل وأعظم. قوله: ﴿بله ما اطلعتم عليه﴾ قال ابن هشام في المغني بله على ثلاثة أوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الأول والثالث وإعراب على الثاني، وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود رواية ومن الغريب ما في البخاري، من رواية الحديث من بله بمن الجارة خارجة عن المعاني الثلاثة، وقد فسرت بغير وبه يتقوى عدّها من أدوات الاستثناء فما بعدها محتمل لوجوه الإعراب الثلاثة والمعنى على كل حال أنه ليس مما عرفتموه واطلعتم عليه واطلعتم معلوم من الاطلاع افتعال

(١) هو غير مرفوع وإنما ورد عن ربيعة الجرشي من قوله كما في الدر المنثور ٣٣٨/٥. وربيعه هذا هو ربيعة بن عمرو ويقال ابن الحارث، وهو ربيعة بن الغاز، مختلف في صحته، قتل يوم مرج راهط، سنة أربع وستين، وكان قتيها، وثقه الدارقطني وغيره.

انظر التقريب ١٩١٥.

(٢) تقدم.

اطلعتم عليه اقرؤوا إن شئتم فلا تعلم نفس ما أخفى لهم»، وقرأ حمزة ويعقوب أخفى لهم على أنه مضارع أخفيت وقرئ نخفي وأخفى والفاعل للكل هو الله وقرات أعين لاختلاف أنواعها، والعلم بمعنى المعرفة وما موصولة أو استفهامية معلق عنها الفعل ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أي جزوا جزاء أو أخفى للجزاء فإن إخفاءه لعلو شأنه، وقيل: هذا لقوم أخفوا أعمالكم فأخفى الله ثوابهم ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَاسِقًا﴾ خارجاً عن الإيمان ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ في الشرف والمثوبة تأكيد وتصريح والجمع للحمل على المعنى ﴿أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰئِ﴾ فإنها المأوى الحقيقي، والدنيا منزل مرتحل عنها لا محالة، وقيل: المأوى جنة من الجنان ﴿تَزَلَّجًا﴾ سبق في آل عمران ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ بسبب

بمعنى الوقوف عليه، وقد روي اطلعتم مجهولاً من الأفعال وما وقع في الرضى أعطيتم غير معروف رواية، وقوله إن شئتم أي أردتم تحقيقه. قوله: (وقرأ حمزة الخ) عقب الحديث بهذه القراءة إشارة إلى ما في الانتصاف من قوله كان جدّي رحمه الله يستحسن أن يقرأ الآية تلو الحديث المذكور بسكون الياء من أخفى ورده إلى المتكلم ليطابق صدر الحديث، وهو أعددت الخ ليكون الكل راجعاً إليه تعالى مسنداً إلى ضمير اسمه جلّ وعز صريحاً أه، وعلى القراءة المشهورة هو ماض مجهول بفتح الياء. قوله: (وقرئ نخفي) أي بنون العظمة وأخفى ماض معلوم، وقوله وقرات أي قرئ قرأت بصيغة الجمع لقرة وهي قراءة شاذة أسندها أبو الدرداء وابن مسعود رضي الله عنهما إلى النبي ﷺ، وقوله لاختلاف الخ بيان لنكتة جمع المصدر أو اسمه، وقوله والعلم بمعنى المعرفة فيتعدى لمفعول واحد وهو ظاهر على الموصولية وإذا كانت ما استفهامية يجوز تعديها لمفعولين لسدّ الجملة مسدّها وعلى كل من الموصولية والاستفهامية بالإيهام للتعظيم لأنه بمعنى أي شيء. قوله: (أي جزوا جزاء) فهو مفعول مطلق لفعل مقدر والجملة مستأنفة ويجوز جعلها حالية، وقوله أو أخفى للجزاء فهو مفعول له وقوله فإن إخفاءه لعلو شأنه بيان لوجه التعليل للإخفاء وحيثنذ يجوز تعلقه بلا تعلم، وقوله وقيل الخ أي أخفى ليكون الجزاء من جنس العمل، ويجوز على المصدرية جعله مؤكداً لمضمون الجملة المتقدمة. قوله: (خارجاً عن الإيمان) يشير إلى أنّ أصل معنى الفسق الخروج من فسقت الثمرة إذا خرجت من قشرها ثم استعمل في الخروج عن الطاعة وأحكام الشرع مطلقاً فهو أعمّ من الكفر وقد يخص به كما في قوله: ﴿ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾ [سورة النور، الآية: ٥٥] وكما هنا لمقابلته بالمؤمن. قوله: (في الشرف الخ) هذا على طريق الفرض أو التهكم إذ لا مثوبة للكافر أصلاً، وقوله تأكيد أي لما فهم من قوله أفمن كان مؤمناً الخ فإنه يدل على عدم مشابهته له ومساواته معه، وقوله والجمع أي في ضمير يستونون الراجع لمن باعتبار المعنى بعد أفراده رعاية للفظه. قوله: (فإنها المأوى) أي المسكن لأنها مقرّ والدنيا ممر وجسر للأخرة، وقوله وقيل الخ فهو علم المكان مخصوص منها كعدن ومرضه لأنّ الجمع وإضافة العام إليه لا تناسبه والنزل كما مرّ ما يعدّ للنازل ثم عمّ كل عطاء أو جمع نازل حالاً. قوله:

أعمالهم أو على أعمالهم ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيَهُمُ النَّارُ﴾ مكان جنة المأوى للمؤمنين ﴿كَلَّمَآ أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أَعِيدُوا فِيهَا﴾ عبارة عن خلودهم فيها ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْفُرُونَ﴾ إهانة لهم وزيادة في غيظهم ﴿وَلَنُنذِرَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَذَقِّ﴾ عذاب

(بسبب أعمالهم) فالباء للسببية، وكونها سبباً بمقتضى فضله ووعدته فلا ينافي حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله^(١)، وقوله أو على إعمالهم فالباء للمقابلة والمعاوضة فإنها تستعمل بهذه المعنى كعلى في نحو بعثك الدار على ألف درهم، ووقع في نسخة عطفه بالواو فهو بيان لما قبله والأولى أولى وبما ذكرناه علم ضعف قوله في المغنى إن الباء هنا ليست للسببية كما قاله المعتزلة وكما قاله الجميع في نحو لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطي يعرض قد يعطى مجاناً، وأمّا المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين عدم المعارضة بين الآية والحديث لاختلاف معنى الباءين اهـ. قوله: (مكان جنة المأوى الخ) يعني ليس المراد بالمأوى مطلق المحل والمنزل وإن جوزه في الكشف بل المحل المقصود والمطلوب للاستراحة والوقاية من الحرّ والبرد ففيه استعارة تهكمية، وهذا مأخوذ من المتعارف والمقابلة وهو أبلغ فلا يرد عليه أنه عدول عن الحقيقة من غير داع، ولا قرينة فلا وجه له كما قيل. قوله: (عبارة عن خلودهم فيها) دفع لما يتوهم من أن الإعادة تقتضي الخروج فهو معارض لقوله: ﴿وما هم بخارجين من النار﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٦٧] وقد حمل كلامه هنا على الاستعارة التمثيلية، وقد مرّ في سورة الحج أن التقدير فخرجوا لأن الإعادة بعد الخروج ومراده الخروج من معظمها فلا يخالف قوله وما هم بخارجين الخ، ولذا قال فيها دون إليها وقيل هو كناية عن القرب من الخروج وقد مرّ الكلام فيه. قوله تعالى: ﴿عذاب النار﴾ الخ) في أمالي ابن الحاجب في نكتة إظهار النار مع ذكرها قبله أنه لأن فيه تهديداً وتخويفاً ليس في الإضمار لأنه وقع حكاية لما قيل لهم ثمة وليس مثله موضع الضمير، وأورد عليه الطيبي إنه داخل في حيز الأخبار لعطفه على أعيدوا الواقع جواباً لكلما فكما جاز الإضمار في المعطوف عليه جاز فيه أيضاً إن لم يقصد التهويل فالوجه الثاني لا يتم وحده، وردّ بأن المانع إنه حكاية لما يقال لهم يوم القيامة والأصل في الحكاية أن تكون على وفق المحكي عنه دون تغييره ولا إضمار في المحكي لعدم تقدّم ذكر النار فيه، وقد يناقش فيه بأن مراده أنه يجوز رعاية المحكيّ والحكاية وكما أن الأصل رعاية المحكيّ الأصل

(١) أخرجه البخاري ٥٦٧٣ ومسلم ٢٨١٦ وأحمد ٢/٢٦٤ - ٧٥ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لن يدخل أحداً عمله الجنة».

وأخرجه البخاري ٦٤٦٣ ومسلم ٢٨١٦/٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٦ وأحمد ٢/٤٥١ - ٥١٤ - ٥٣٧ - ٢٣٥ - ٣٢٦ - ٣٩٠ - ٥٠٩ - ٥٢٤ - ٣٤٤ - ٤٦٦ - ٤٩٥ وابن حبان ٣٤٨ والطيالسي ٢٣٢٢ والبيهقي في شرح السنة والبيهقي في «السنن» ٣/١٨ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ: «ما منكم من أحد ينجيّه عمله» فقال له رجل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمّدني الله برحمته، ولكن سدّوا». وقد تقدم.

الدنيا يريد ما محنوا به من السنة سبع سنين، والقتل والأسر ﴿دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾ عذاب الآخرة ﴿لَمَلَّهُمْ﴾ لعل من بقي منهم ﴿يَرْجَمُونَ﴾ يتوبون عن الكفر روي أن وليد بن عقبة فاخر علياً يوم بدر فنزلت هذه الآيات ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ فلم يتفكر فيها، وثم لاستبعاد الإعراض عنها مع فرط وضوحها وإرشادها إلى أسباب السعادة بعد التذكير بها عقلاً كما في بيت الحماسة:

ولا يكشف الغمء إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها
 ﴿إِنَّا مِنْ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾ فكيف ممن كان أظلم من كل ظالم ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى
 الْكِتَابَ﴾ كما آتيناك ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ﴾ في شك ﴿مِنْ لِقَائِهِ﴾ من لقائك الكتاب لقوله:

الإضمار إذا تقدّم الذكر فلا بدّ من مرجح فتأمل. قوله: (عذاب الدنيا) لأنه أدنى أي أقرب أو أقل من عذاب الآخرة، والسنة بمعنى القحط وقد دام على قريش قبل الهجرة سبع سنين كما ذكر في السير، وقوله يوم بدر الخ يقتضي أن هذه الآية مدنية والمختار عنده خلافه، وقوله لعل من بقي الخ لأنّ من قتل لا يتصوّر توبته، وعقبة هذا أخو عثمان لأمّه وقد أسلم هو وأخوه خالد يوم الفتح. قوله: (روي أن وليد الخ) تبع فيه الزمخشري، وقال ابن حجر إنه غلط فاحش فإنّ الوليد لم يكن حينئذ رجلاً بل طفلاً لا يتصوّر منه حضور بدر وصدور ما ذكره الزمخشري من مشاجرته لعلّي رضي الله عنه. قوله: (وتم لاستبعاد الإعراض الخ) الاستبعاد غير التراخي الرتبي كما صرح به بعض شراح الكشاف فهو أعمّ منه لأنه بعد أحدهما رتبة في شرف أو ضده سواء كان الأول أعلى أو الثاني، وهذا مطلق التباعد بينهما وإن لم يشتركا في شرف أو ضده، وقوله بعد التذكير متعلق بالإعراض ويجوز تعلقه بالاستبعاد، وقوله عقلاً تمييز راجع إلى الاستبعاد. قوله: (ولا يكشف الغمء إلا ابن حرة) هو من شعر لجعفر بن عليّة الحارثي الحماسي وبعده قوله:

نقاسمهم أسيفنا شرّ قسمة ففينا غواشيها وفيهم صدورها

ومعنى يرى غمرات الموت يتحققها حتى كأنه يشاهدها أي لا يكشف الخصلة الشديدة إلا رجل كريم يرى قحم الموت، ثم يلجأ ولا يعدل عنها، وقال ابن حرة لأنّ مثله ذو أنفة والغمء ما يغم وأصله التغطية، وثم فيه أيضاً الاستبعاد مشاهدة شدائد الهلاك، ثم الرغبة فيها واقتحامها وعبر بالزيارة إشارة إلى أن إتيانها لها برغبة تامّة لا اضطرار. قوله: (فكيف الخ) توجيه للعدول عن قوله منهم مع أنه الظاهر بأن هذا يثبت الانتقام منه بطريق برهاني، وقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٧] فسرّه الزمخشري في الكشاف بجنس الكتاب ليصح عود الضمير إليه لأنه لم يلق عين كتاب موسى وإرادة العهد، وتقدير مضاف أي تلقى مثله بعيد كالاستخدام ورجوعه إلى القرآن المفهوم منه أبعد، ونهيه عن الشك المقصود به نهى أمته والتعريض بمن صدر منه مثله. قوله: (من لقائك الكتاب) إشارة إلى أنه مصدر مضاف

﴿وإنك لتلقى القرآن﴾ [سورة النمل، الآية: ٦] فإننا آتيناك من الكتاب مثل ما آتيناه منه فليس ذلك ببدع مما لم يكن قط حتى يرتاب فيه أو من لقاء موسى الكتاب، أو من لقائك موسى وعنه عليه الصلاة والسلام: «رأيت ليلة أسري بي موسى ﷺ رجلاً آدم طويلاً جعداً كأنه من رجال شنوءة» ﴿وَجَعَلْنَاهُ﴾ أي المنزّل على موسى ﴿هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْتَدُونَ﴾ الناس إلى ما فيه من الحكم والأحكام ﴿يَأْمُرُنَا﴾ إياهم به أو بتوفيقنا له ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ وقرأ حمزة والكسائي، ورويس لما صبروا أي لصبرهم على الطاعة أو عن الدنيا ﴿وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ لا معانيهم فيها النظر ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ بِفِعْلِ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ يقضي فيميز الحق من الباطل يتميز المحق من المبطل ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ من أمر

إلى المفعول وفاعله محذوف وهو ضمير النبي ﷺ، وقوله وإنك الخ استشهاد على أنّ الكتاب يوصف بالملاقاة وقوله فإننا الخ تعليل للنهي عن الامتراء بالشبابة بين الإيتاءين فليس الثاني مبتدعاً حتى يرتاب فيه، وقوله مما لم يكن قط، وفي نسخة لم يكن قط بيان لقوله بدع ولما بينهما من الشبابة قال أولاً مثل ما آتيناه، ثم عكسه هنا وقوله أو من لقاء موسى الكتاب فهو مضاف للمفعول أيضاً لكن فاعله موسى، وقد جوّز إضافته للفاعل على أنّ الضمير لموسى فتأمل. قوله: (أو من لقائك موسى) عليه الصلاة والسلام فالضمير لموسى على أنه مفعول، ويجوز أن يكون فاعلاً أيضاً والمراد بالكتاب العهد لكن وجه التفرّيع فيه بالفاء خفي، وقوله وعنه^(١) الخ تأييد لهذا التفسير وأن المراد لقاءه في الدنيا وآدم بالمدّ بمعنى أسمر وطويلاً بضمّ الطاء بمعنى طويل والتجعد خلاف السبط، وهو معروف وشنوءة بالمعجمة والهمزة حيّ من اليمن موصوفون ومشهورون بالجعودة فلذا شبهه بهم قيل، وهذا يدلّ على أنّ الآية نزلت قبل الإسراء، وقوله المنزل على موسى فالضمير للكتاب ويجوز رجوعه لموسى. قوله: (بأمرنا إياهم به) أي بأن يهدوا أي فالأمر واحد والأوامر، وعلى ما بعده واحد الأمور والمراد به التوفيق، وقوله وقرأ الخ أي بكسر اللام وتخفيف الميم وما مصدرية كما أشار إليه بقوله لصبرهم وكونه تفسيراً على الوجهين لأنّ الظرف والمظروف كالعلة والمعلول في اقتران أحدهما بالآخر فلذا يستعار له نحو أكرمك إذا أكرمت زيداً، وإن صحّ خلاف الظاهر وإمعان النظر تدقيقه وأصل معناه الإبعاد، وجملة كانوا معطوفة على جعلنا أو صبروا وجوّز فيها الحالية أيضاً. قوله: (فيميز الحق من الباطل الخ) لم يقصر المسافة، ويقول المحق من المبطل لقوله: ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١٣] وقوله من جنس المعطوف المراد به ما يناسبه معنى حتى يكون دليلاً عليه نحو ألم ينههم أو يدعهم ونحوه، وهذا أحد القولين فيه

(١) أخرجه البخاري ٣٤٣٧ - ٣٣٩٤ - ٤٧٠٩ - ٥٦٠٣ ومسلم ١٦٨ والترمذي ٣١٣٠ والنسائي ٣١٢/٨ وأحمد ٢٨٢/٢ وعبد الرزاق ٣٢٩/٥ وابن حبان ٥١ والبيهقي في: «الدلائل» ٣٨٧/٢ والطبري ١٥/١٢ وابن منده ٧٢٨ كلهم من حديث أبي هريرة.

الدين ﴿أَوْلَم يَهْدِهِمْ﴾ الواو للعطف على منوي من جنس المعطوف، والفاعل ضمير ما دل عليه ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الَّذِينَ﴾ أي كثرة من أهلكتناهم من القرون الماضية، أو ضمير الله بدليل القراءة بالنون ﴿يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ﴾ يعني أهل مكة يمشون في متاجرهم على ديارهم، وقرئ يمشون بالتشديد ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ سماع تدبر واتعاط ﴿أَوْلَم يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ﴾ التي جزر نباتها أي قطع وأزيل لا التي لا تنبت لقوله: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا﴾ وقيل: اسم موضع باليمن ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ﴾ من الزرع ﴿أَنفَعُهُمْ﴾ كالنبت والورق ﴿وَأَنفُسَهُمْ﴾ كالحب والتمر ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ فيستدلون به على كمال قدرته وفضله ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ﴾ النصر أو الفصل بالحكومة من قوله: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٨٧] ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في الوعد به ﴿قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيْمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ وهو يوم القيامة فإنه يوم نصر المسلمين على الكفرة،

والآخر أنه لا تقدير فيه والهمزة مقدّمة من تأخير والمسألة مشهورة. قوله: (والفاعل ضمير الخ) جعله مضمراً لأن كم لصدارتها لا تقع فاعلاً، وهي هنا في محل نصب بأهلكتنا والفاعل لا يحذف في غير مواضع ليس هذا منها، وأما إذا كان مضافاً فيحذف نحو بدت القرية على أن أصله أهل القرية فشرطه أن يكون المضاف إليه يصح وقوعه فاعلاً بحسب القرينة، والجملة لا تقع فاعلاً على الصحيح فلا وجه لمن جوزها هنا إلا إذا قصد لفظها فقول المصنف في غير هذه السورة إن الفاعل الجملة بمضمونها لا وجه له أيضاً إلا أن يريد الوجه السابق وأما ما أورد عليه من أنه يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فمردود لأن المراد أنه ضمير مبهم عائد إلى ما في الذهن، وما بعده مفسر له فتأمل. قوله: (أي كثرة من أهلكتناهم الخ) هو بيان للفاعل بأنه كثرة المهلكين فإن إهلاكهم سبب للهداية فالإسناد إليه جائز وإن كان مجازاً ولا حاجة إلى تقدير مضاف فيه أي كثرة إهلاك من أهلكتنا كما مر في سورة طه كما قيل فإنه مفهوم من الفحوى، ثم إن مفعوله مقدر وهو طريق الحق، وقوله أو ضمير الله أي فاعل يهد ضمير الله لسبق ذكره في قوله ربك وهو معلق بكم عن المفعول، وهو مضمون الجملة لتضمينه معنى العلم. قوله: (يمشون في مساجدهم) جملة مستأنفة بيان لوجه هدايتهم أو حال من ضمير لهم أو من القرون والمعنى أهلكتناهم حال غفلتهم، وتشديد يمشون على أنه تفعيل من المشي للتكثير والكلام في أولم يروا كالسابق. قوله: (لا التي لا تنبت) كالسباخ الذي لا ينبت أصلاً فإنه كما صرح به أهل اللغة من الجزر، وهو القطع فيطلق على ما كان له نبت وقطع وعلى ما انقطع نباته لكونه ليس من شأنه إلا نبات وكلاهما ثابت مسموع لكن الثاني غير مناسب لقوله بعده فنخرج الخ كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزمخشري، فما قيل إنه لا مناسبة بين الإنبات بعد سوق الماء، وبين أن لا تنبت فالوجه أن يحال على النقل لا معنى له. قوله: (وقيل اسم موضع باليمن) أي الأرض الجزر اسم لما ذكر ووجه تمييزه ظاهر لأنه لا وجه لتخصيصه هنا، وقوله كالحب والتمر إشارة إلى أن المراد بالزرع ما يخرج بالمطر مطلقاً فيشمل

والفصل بينهم وقيل يوم بدر أو يوم فتح مكة، والمراد بالذين كفروا المقتولون منهم فيه فإنه لا ينفعهم إيمانهم حال القتل ولا يمهلون، وانطباقه جواباً عن سؤالهم من حيث المعنى باعتبار ما عرف من غرضهم فإنهم لما أرادوا به الاستعجال تكذيباً واستهزاء أجيّبوا بما يمنح الاستعجال ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ ولا تبال بتكذيبهم، وقيل هو منسوخ بآية السيف ﴿وَأَنْظَرُوا﴾ النصر عليهم ﴿إِنَّهُمْ مُنْتَضِرُونَ﴾ الغلبة عليك، وقرئ بالفتح على معنى إنهم أحقاء بأن ينتظر هلاكهم أو لأن الملائكة ينتظرونه عن النبي ﷺ: «من قرأ الم تنزّل وتبارك الذي بيده

الشجر وغيره وكذا قوله الورق فيما قبله لغلبة إطلاقه على أوراق الشجر فلا إشكال فيه كما قيل، وقوله فيستدلون الخ إشارة إلى أنه هو المقصود من النظر وقدم الأنعام لأن ارتفاعها مقصور على النبات، وأكثر ولأن أكلها منه مقدّم لأنها تأكله قبل أن يثمر ويخرج سنبله، وجعلت الفاصلة هنا يبصرون لأن الزرع مرئي وفيما قبله يسمعون لأن ما قبله مسموع، أو ترقياً إلى الأعلى في الاتعاض مبالغة في التذكير ودفع العذر. قوله: (النصر) للزومه للفتح، وقوله الفصل بالحكومة هو أحد معاني الفتح، ولذا قيل للقاضي فتاح وفي نسخة بالخصومة أي بسببها وقوله من قوله الخ أو قوله وفتحت السماء، وقوله لا ينفع الذين كفروا إيمانهم إن عمّ غير المستهزئين فهو تعميم بعد تخصيص، وإن خص بهم فإظهار في مقام الإضمار تسجيلاً لكفرهم، وبياناً لعلّة عدم النفع وعدم إمهالهم. قوله: (فإنه الخ) بيان لجريان هذا التفسير على الوجهين في معنى الفتح، وقوله وقيل يوم بدر مرضه لبعده عن كون السورة مكية وأما كونه يوم الفتح أي فتح مكة فمع ذلك يبعده قلة المقتولين فيه جداً. قوله: (والمراد بالذين كفروا الخ) دفع لما يتبادر إلى الذهن من أن يوم الفتح ليس زمانه زمان يأس حتى لا ينفع إيمانهم فيه بأن المراد بهم من قتل فيه على الكفر فمعنى لا ينفعهم إيمانهم لا إيمان لهم حتى ينفعهم فهو على حدّ قوله:

على لا حب لا يهتدى بمناره

سواء أريد بهم قوم مخصوصون استهزؤوا أم لا وسواء عطف وقوله ولا هم ينظرون على المقيد أو على المجموع فتأمل. قوله: (وانطباقه جواباً عن سؤالهم) بقولهم متى هذا الفتح لأن الظاهر في الجواب تعيين ذلك اليوم المسؤول عنه فكأنه قيل لا تستعجلوا أو لا تكذبوا فإنه آت لا محالة، وإنه إذا أتى ندمتم وحصل لكم اليأس ومرّض كونه منسوخاً لاحتمال أن المراد الإعراض عن مناظرتهم لعدم نفعها أو تخصيصه بوقت معين، وقوله وقرئ بالفتح أي في منتظرون على أنه سم مفعول والمعنى ما ذكره. قوله: (عن النبي ﷺ الخ)^(١) قال ابن حجر رواه الثعلبي وابن مردويه والواحد مسنداً وأشار إلى ضعفه ولم يقل إنه موضوع، وقوله كأنما

(١) أخرجه الواحد في الوسيط ٤٤٩/٣ ممن حديث أبي بن كعب وفيه هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة. وهارون ضعيف، قال الذهبي في الميزان ٢٨٦/٤ برقم ٩١٦٩: وزيد عن أبيه نكرة اه فالإسناد ضعيف جداً.

الملك أعطى من الأجر كأنما أحيا ليلة القدر وعنه من قرأ الم تنزيل في بيته لم يدخل الشيطان بيته ثلاثة أيام.

الخ تفسير لمفعول أعطى المحذوف وهو أجراً عظيماً، وأما قوله من قرأ^(١) الخ فقال إنه لم يجده في شيء من كتب الحديث تمت السورة بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) لم أجده. وقد نقل المصنف عن ابن حجر أنه لم يجده في شيء من كتب الحديث.

سورة الأحزاب

مدينة وهي ثلاث وسبعون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ ناداه بالنبي وأمره بالتقوى تعظيماً له وتفخيماً لشأن التقوى، والمراد به الأمر بالثبات عليه ليكون مانعاً له عما نهى عنه بقوله: ﴿وَلَا تَطَّعِ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ فيما يعود بوهن في الدين روي أن أبا سفيان، وعكرمة بن أبي جهل وأبا الأعور

سورة الأحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (ثلاث وسبعون آية) قال الداني هذا متفق عليه وفي الكشف عن أبي بن كعب إنها كانت تعدل سورة البقرة طولاً فنسخ أكثرها كآية الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما^(١)، وأما كونها كانت في صحيفة عند عائشة رضي الله عنها فأكلتها الداجن فمن كذب الملاحدة، وكذبهم في أنه ضاع بأكل الداجن من غير نسخ فلا يرد عليه ما ذكره ابن حجر من أن نسخ آيات منها روي في كتب الحديث فانظره. قوله: (تعظيماً له وتفخيماً لشأن التقوى) لف ونشر مرتب أي ناداه بوصفه دون اسمه تعظيماً له فإن مواجهة العظماء بأسمائهم في النداء لا تليق بخلاف الأخبار في أن محمداً رسول الله، وأمره بما ذكر تفخيماً وتعظيماً للتقوى نفسها حيث أمر بها مثله فإن مراتبها لا تتناهى مع أن المقصود الدوام والثبات عليها فلا يلزم اللغووية وتحصيل الحاصل، وقيل إن النداء المذكور للاحتراس وجبر ما يوهمه الأمر والنهي كقوله عفا الله عنك ولم يجعل الأمر والنهي لأتمته كما في نظائره لأن سياق ما بعده لأمر يخصه كقصة زيد رضي الله عنه. قوله: (ليكون مانعاً عما نهى عنه الخ) قيل عليه لو كان كذلك صدر النهي بالفاء فالظاهر أنه تخصيص بعد تعميم لاقتضاء المقام الاهتمام به كما يدل عليه سبب النزول^(٢) وليس بشيء لأن التقوى وإن منعت عما ذكر فعدم طاعته لهم أمر محقق سابق على الأمر فلو قرن بالفاء أوهم خلاف المراد فلا حاجة إلى جعله موكولاً لفهم المخاطب، ولم يؤوله بالثبات على عدم الطاعة كما في الأمر لتجده بتجده ما طلبوه ولأن النفاق حدث بالمدينة فتدبر. قوله: (فيما يعود بوهن في الدين) أي فيما يصير مضعفاً للدين وأبو الأعور كنية لرجل من بني سليم يسمى عمرو بن أبي سفيان والموادعة المصالحة والمراد صلح الحديبية والمعنى في زمان الصلح، وهو زمان امتد مستمر فلا يرد عليه ما قيل إن أبا سفيان لم يجيء إلا بعد نقض

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٤١٥/٢ عن أبي بن كعب وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٦٨٨ بدون إسناد. فهو ضعيف، ولم أره مستنداً.

السلمي قدموا عليه في المواقعة التي كانت بينه وبينهم، وقام معهم ابن أبي ومعتب بن قشير والجد بن قيس فقالوا له: أرفض ذكر آلهتنا وقل إن لها شفاعة وندعك وريك فنزلت ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بالمصالح والمفاسد ﴿حَكِيمًا﴾ لا يحكم إلا بما تقتضيه الحكمة ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ كالنهي عن طاعتهم ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ فموح إليك ما يصلحه ويغني عن الاستماع إلى الكفرة، وقرأ أبو عمرو بالياء على أن الواو ضمير الكفرة والمنافقين أي إن الله خبير بمكائدهم فيدفعها عنك ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ وكل أمرك إلى تدبيره ﴿وَرَكَّبْنَا بِاللَّهِ وَكَيْلًا﴾ موكلًا إليه الأمور كلها ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرِجُلٍ مِّن قَلْبَتَيْنِ فِي جَهَنَّمَ﴾ أي ما جمع قلبين في جوف لأن القلب معدن الروح الحيواني المتعلق بالنفس الإنساني أولاً ومنبع القوى بأسرها، وذلك يمنع التعدد ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ إِلَيْنِي تُظْهِرُونَ﴾

المشركين العهد لتجديده فلم يرضه ﷺ والمناسب ثبات الجانبين على المعاهدة دون تكليف أمر آخر، وقيل إن هذا كان بعد أحد والقائمون معهم من أهل نواحي المدينة ومنها، وأرفض بمعنى أترك ذكرها والمراد ذكرها بما يسوء بدلالة المقام، ودلالة الآية على سبب النزول ظاهر وندعك منصوب في جواب الأمر، وجملة إن الله الخ مستأنفة لتعليل ما قبلها. قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ﴾ من عطف الخاص على العام، وقوله ما يصلحه فاعله ضمير ما هذه ومفعوله ضمير ما تعملون وفي نسخة ما يصلحك ويغني معطوف على يصلح، وفي نسخة مغن بالعطف على موح وفيه إشارة إلى أن ذكر إحاطة علمه بعمله وعمل غيره أنه يعلمه بما يليق وينبغي له فيه لأن معرفة الطبيب بالداء ليصف الدواء قيل في كلامه ما يومئ إلى أن خطاب تعملون للنبي ﷺ وجمع للتعظيم، وليس بمتعين لجواز كونه عاماً ولكن المقصود بالخطاب هو وبيان حاله فهو داخل فيه بالدخول الأولى، وجعل المراد من العمل إذا كان الضمير للكفرة والمنافقين كيدهم ومكرهم لمناسبته للمقام، ثم جعله كناية عن دفعه لأنه المقصود منه وعلى هذه القراءة يجوز كون الضمير عاماً أيضاً وفي كونه التفاتاً تأمل. قوله: (ما جمع قلبين في جوف) أراد أن خصوص الرجل ليس بمقصود، والمعنى ما جعل لأحد أو لذي قلب من لحيوان مطلقاً وجعل بمعنى خلق وتخصيص الرجل بالذكر لكمال لوازم الحياة فيه فإذا لم يكن ذلك له فكيف بغيره من الإناث، وأما الصبيان فمآلهم إلى الرجولية، وقوله في جوفه للتأكيد والتصوير كالقلوب التي في الصدر لأن القلب معدن الروح أي مقر الروح الحيواني وهو البخار اللطيف النوراني الذي يتولد من دم رقيق فيه وبه الإدراك عند الحكماء وذكر المعدن إيماء إلى تشبيهه بالجواهر، وقوله المتعلق بفتح اللام أي الذي تتعلق به النفس الناطقة أي تتصل به لتفويض بواسطته ما تدركه عليه، وذكر النفس لتأويلها بالمدرك ونحوه وقوله أولاً إشارة إلى تعلقها بالبدن بواسطته، وقوله منبع القوى استعارة والمراد أنه الحامل لها إلى جميع البدن، وهذا على رأي وعند جالينوس أن الكبد والدماغ منبعان لبعض القوى أيضاً وقد مر ما فيه في سورة الحجر. قوله: (وذلك يمنع التعدد) أي تعدد قلب الإنسان أو الحيوان لأنه يؤدي إلى التناقض كما سيأتي تقريره، وذلك

مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ﴿٤﴾ وما جعل الزوجية والأمومة في امرأة ولا الدعوة والبنوة في رجل والمراد بذلك رد ما كانت العرب تزعم من أن اللبيب الأريب له قلبان، ولذلك قيل لأبي معمر أو جميل بن أسد الفهري ذو القلبين والزوجة المظاهر عنها كالأم ودعى الرجل ابنه، ولذلك كانوا يقولون لزيد ابن حارثة الكلبي عتيق رسول الله ﷺ ابن

إشارة إلى كونه منبع جميع القوى، والدعوة بكسر الدال في النسب ويفتحها في الطعام ونحوه. قوله: (والمراد بذلك) أي قوله ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه رد ما زعمته العرب من أن لبعض الشجعان ودهاة العرب قلبين حقيقة، واللبيب صاحب اللب وهو العقل أي العاقل والأريب السريع الفطنة والانتقال من الأرب وهو الدهاء فليس بتأكيد وإن كان بمعنى العاقل، والأرب العقل فهو تأكيد. قوله: (ولذلك قيل النخ) في نسخة أو لجميل وفي أخرى وقيل لجميل وفي غيرها ولجميل بالواو وظاهره أنه جميل بن أسد غير أبي معمر وفي التيسير أبو معمر جميل بن معمر، وفي البحر روي أنه كان في بني فهر رجل يقال له أبو معمر جميل بن أسد وظاهره أنهما واحد وكلام الكشاف على التردد وعليه يحمل كلام المصنف على نسخة أو المشهورة، وفي القاموس ذو القلبين جميل بن معمر فيه نزلت ما جعل الله الآية، والذي صححه في كتاب المرصع (أنه أبو معمر جميل بن معمر عبد الله الفهري، وكان رجلاً لبيباً حافظاً لما يسمع فقالت قريش ما حفظ هذا إلا وله قلبان، وكان يقول إن لي قلبين أعقل بكل واحد منهما أفضل من عقل محمد فلما كان يوم بدر وهزم المشركون وفيهم أبو معمر لقيه أبو سفيان وإحدى نعليه في رجله والأخرى معلقة بيده فقال له ما حل الناس قال له: هزموا قال: فما بال إحدى نعليك بيدك قال ما شعرت إلا أنهما في رجلي فعرفوا يومئذ كذبه فيما كان يدعيه^(١)) وهذه الآية نزلت فيه، وقد رد الشاطبي عليهم وقال: إنه ليس بفهري بل الجمعي كما نقلته من خطه، والذي صححه ابن حجر في الإصابة بعدما ذكر فيه اختلافاً أنه جميل بن أسيد مصغراً الفهري، وأنه يكنى أبا معمر وضعف قول ابن دريد أنه عبد الله بن وهب، وقول غيره إنه جميل بن معمر الجمعي وبهذه عرفت ما في كلام المصنف، وغيره وأن العطف لا وجه له وأن أسيداً مصغراً لا أسداء مكبراً فأعرفه. قوله: (والزوجة المظاهر عنها) وفي نسخة منها وهو الموافق لما سيأتي من تعدي بمن وهو منصوب عطف على اللبيب ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ وخبر، وكذا قوله: ودعى الرجل ابنه أي له حكم الابن عندهم في التوارث وغيره من الأحكام وإن كان معلوم النسب، وقوله كالأم أي في الحرمة المؤيدة فقوله أمهاتكم على التشبيه البليغ كما سيأتي. قوله: (ولذلك كانوا يقولون لزيد النخ)^(٢) في الاستيعاب زيد بن حارثة بن شرحبيل

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٦٨٩ بدون إسناد، فهو ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري ٤٧٨٢ ومسلم ٦٢/٢٤٢٥ والترمذي ٣٢٠٩ والنسائي ٤١٦ والواحدي في أسباب

النزول ٦٩١ كلهم عن ابن عمر.

محمد أو المراد نفي الأمومة والبنوة عن المظاهر منها، والمتبني ونفي القلبين لتمهيد أصل يحملان عليه، والمعنى كما لم يجعل الله قلبين في جوف لأدائه إلى التناقض وهو أن يكون كل منهما أصلاً لكل القوى، وغير أصل لم يجعل الزوجة والدعي اللذين لا ولادة بينهما وبينه أمه وابنه اللذين بينهما وبينه ولادة، وقرأ أبو عمرو اللابي بالياء وحده على أن أصله اللاء بهمزة فخفت، وعن الحجاز بين مثله وعنهما وعن يعقوب بالهمزة وحده، وأصل

من بني كلب سبي في الجاهلية فاشتراه حكيم بن حزام لخديجة رضي الله عنها فوهبه للنبي ﷺ فتبناه النبي ﷺ، وهو ابن ثمان وأعتقه لما اختار خدمته على قومه، ولم يرض مفارقتها ﷺ على ما فصله، وقوله: ابن محمد أي هو ابن محمد وقوله عن المظاهر منها الخ لف ونشر مرتب ونفي القلبين معطوف على نفي الأمومة، وقوله لتمهيد أصل أي حكم كلي وهو ما في قوله فإن لم تعلموا الخ، والذي ارتضاه صاحب الانتصاف والطيب تبعاً للزجاج والنخوي، وهو المروي عن الزهري وقناة إنه ضرب قوله: ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٤] مثلاً للظهار والتبني فكما لا يكون لرجل قلبان لا تكون المظاهرة أما والمتبني ابناً فالمذكورات بجملتها مثل فيما لا حقيقة له، وهو المناسب لنظمها في نسق وتذليلها بقوله والله يقول الحق، وتعقبه في الكشف بأن سبب النزول وقوله بعد التذليل ادعوهم الخ شاهد صديق على أن الأول مضروب للتبني، وهم لم يجعلوا الأزواج أمهات بل جعلوا اللفظ طلاقاً فإدخاله في قرن النبي استطراد، وهذا هو الوجه لا أنه قول لا حقيقة له في نفس الأمر ولا في شرع ظاهر وكذا جعلهن كالأمهات في الحرمة المؤبدة مطلقاً من مخترعاتهم التي لم يستندوا فيها إلى مستند شرعي فلا حقيقة له أيضاً فما ادعاه غير وارد عليهم لا سيما مع مخالفته لما روي عنهم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. قوله: (وهو أن يكون كل منهما أصلاً) بيان للتناقض بأنه يلزم من تعدد القلب كون كل منهما أصلاً للقوى وغير أصل لها أو توارد علتين على معلوم واحد، وهذا أمر إقناعي فإنه يجوز كون أحدهما متبعاً لبعض والآخر لبعض الآخر ويجوز اشتراكهما في ذلك كالعينين والأذنين في النظر والسمع فالأولى أن يوكل مثله للإرادة الإلهية وهو لا يسأل عما يفعل، وكونه أصلاً بالنظر لنفسه وغير أصل بالنظر للآخر، وقيل إنه محل المحبة فلم يكرز لثلا يكون فيه محبة اقترانية كما قيل:

ما أنصفتني الحادثات رمينني بمفارقين وليس لي قلبان

وقال الآخر:

تمسك بعض حبيك كلب قلبي فلان تزد الزيادة هات قلبا

قوله: (اللذين لا ولادة بينهما وبينه) بيان لوجه التناقض فيهما كما في الأول لأن ذلك يقتضي التوالد والزوجية والدعوة تقتضي خلافه، وهذا كالأول فإنهم لم يدعوا أمومة وبنوة حقيقة حتى يرد عليهم التناقض كما لا يخفى. قوله: (وقرأ أبو عمرو الخ) وقوله بالياء وحده

تظهرون تتظهرون فأدغمت التاء الثانية في الظاء، وقرأ ابن عامر تظاهرون بالإدغام وحمزة والكسائي بالحذف وعاصم تظاهرون من ظاهر، وقرئ تظهرون من ظهر بمعنى ظاهر كعقد بمعنى عاقد وتظهرون من الظهور، ومعنى الظهار أن يقول للزوجة أنت عليّ كظهر أمي مأخوذ من الظهر باعتبار اللفظ كالتلبية من لبيك، وتعديته بمن لتضمنه معنى التجنب لأنه كان طلاقاً في الجاهلية وهو في الإسلام يقتضي الطلاق، والحرمة إلى أداء الكفارة كما عدى آلى بها، وهو بمعنى حلف وذكر الظهر للكناية عن البطن الذي هو عموده فإن ذكره

أي من غير همزة قبله أو من غير ياء أخرى تتبعها لأنها ساكنة وتذكير الضمير لتأويله بالحرف، وقوله فخفف أي بحذف الهمزة والحجازيان نافع وابن كثير، وقوله بالهمزة أي المكسورة، وقوله وحده أي بدون ياء والقراءة الأخرى بهمزة بعدها ياء ساكنة وما ذكره عن الحجازيين في رواية البزي عن ابن كثير وورش عن نافع في حالة الوقف، وأما في الوصل فيسهل كما ذكره الشاطبي، وقد روي عنهما التسهيل في الحالتين فما قيل إن المصنف لم يفرق بين الإبدال والتسهيل خطأ غره فيه كلام النشر. قوله: (وحمزة والكسائي بالحذف) أي بحذف التاء الثانية، وقوله من الظهور أي من الثلاثي فلا ينافي ما سيأتي أنه من الظهر ولا حاجة لهذا فإن الظهور أيضاً من الظهر في أصل اللغة لأن أصله أن يكون مكشوفاً لكونه على ظهر كالبطن لما كان في بطن، ثم شاع في لازم معناه وهو الخفاء وعدمه كما نقله الطيبي عن أهل اللغة وقراءة ابن عامر تظاهرون أصله تتظاهرون فأدغم وهو ظاهر، وقوله باعتبار اللفظ أي باعتبار وقوع لفظه في كلام المظاهر مع قطع النظر عن معناه كلبى فإن معناه أن يقول لبيك والاشتقاق قد يكون من اللفظ، ولو كان غير مصدر. قوله: (وتعديته بمن) إشارة إلى ما في الكشف من أنه ضمن معنى التباعد لأنه يقال تباعد منه، وفي عبارة المصنف قصور فإن ظاهره أن المضمن تجنب مع أن تجنب متعدّ بنفسه لا بمن يقال تجنبه كما صرح به أهل اللغة، والمراد كما في الكشف أنه ضمن فعلاً فيه معنى المجانية يتعدى بمن، وأما كون الطلاق في الجاهلية أو في الجاهلية والإسلام كما ذكره المصنف رحمه الله فلم ينظروا إليه لأنه إذا وقع استعماله في الجاهلية كذلك بقي لاستعماله بعده فإنه ليس من الإصطلاحات الشرعية فمن ظن أن في كلامه رداً على الزمخشري لم يصب، وكذا من قال إن مسلك المصنف أحسن ما أحسن وكذا الكلام في آلى. قوله: (وهو في الإسلام يقتضي الطلاق والحرمة إلى أداء الكفارة) وفي نسخة أو الحرمة وهما بمعنى لأن الواو فيه بمعنى أو التي للتقسيم كما ذكره ابن مالك فالمراد أنه يقتضي الطلاق لو نواه لأنه من احتمالات لفظه، والحرمة المجردة إن لم ينوه كما فصله في شرح الإشارات وأشار إليه الرازي في الأحكام وكلامه على مذهب الشافعي، فما قيل من أن هذا لم يذكره أحد من المذاهب بل قالوا إنه منسوخ فلا يقع به طلاق، وإن نواه بلا خلاف إلا أن يكون يقتضي بمعنى يلزم سهو. قوله: (وذكر الظهر للكناية عن البطن لئخ) قال الأزهرى خصوا الظهر لأنه محل الركوب والمرأة تركب إذا غشيت فهو كناية تلويحية انتقل من الظهر إلى المركوب، ومنه إلى

يقارب ذكر الفرج أو للتغليظ في التحريم فإنهم كانوا يحرمون إتيان المرأة، وظهرها إلى السماء والادعاء جمع عدي على الشذوذ كأنه شبه بفعيل بمعنى فاعل فجمع جمعه ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى كل ما ذكر أو إلى الأخير ﴿قَوْلَكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ لا حقيقة له في الأعيان كقول الهاذئ ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ ماله حقيقة عينية مطابقة له ﴿وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ سبيل الحق ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ انسبوا إليهم، وهو أفراد للمقصود من أقواله الحق وقوله ﴿هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ تحليل له والضمير لمصدر ادعواهم وأقسط أفعال تفضيل قصد به الزيادة

المغشي والمعنى أنت محرمة علي لا تركيبين كما لا تركيب الأم كذا في الكشف، وتسمية الظهر عمود البطن قاله عمر رضي الله عنه، كما ذكره الزمخشري لأن به قوامها وعليه اعتماده كما تعتمد الخيمة على عمودها، وقوله الذي صفة البطن وذكره وإن كان مؤثراً لتأويله بالعضو ونحوه وضمير هو للظهر وضمير عموده للموصول. قوله: (فإن ذكره الخ) تحليل للكناية وتوجيه لاختيارها بأنهم يستقبحون ذكر الفرج، وما يقرب منه سيما في الأم وما شبه بها فلذا عدل إلى الكناية. قوله: (أو للتغليظ في التحريم) توجيه آخر لذكر الظهر بأنه ليس للكناية عن البطن بل إنما ترك ذكر البطن إلى الظهر تغليظاً في تحريم المرأة، لأن إتيان المرأة وظهرها إلى السماء كان محرماً عندهم فالظهر مطلقاً حرام عندهم، وظهر الأم أشد حرمة وأما ذكر الأم ففيه تغليظ على الوجهين. قوله: (على الشذوذ) لأن قياس فعيل بمعنى مفعول أن يجمع على فعلي كجريح وجرحى لكنه حمل عليه لكونه موازياً له، وقيل إنه مقيس في المعتل مطلقاً وفيه نظر. قوله: (ذلكم) إشارة إلى ما ذكر أي من كونه ليس لأحد قلبان، وليست الأزواج أمهات ولا الأديعاء أبناء لاشتراكها في كونها لا حقيقة لها، وأما قوله لتمهيد أصل الخ فلا يأتي هذا لأن التمهيد حاصل بالتسوية بينهما فما قيل من أن الأظهر جعل الإشارة للأخيرين لأن الأوّل ذكر للتمهيد كما بينه المصنف ليس بشيء، وقوله أو إلى الأخير وهو الدعوة لأنه هو المذكور هنا، ولذا اقتصر على هذا الوجه في الكشف وقوله لا حقيقة له بيان لقوله بأفواهكم، وإشارة إلى أنه ليس من قبيل نظر بعينه مما قصد به التأكيد والتحقيق والمراد بقوله في الأعيان في الواقع ونفس الأمر، وقوله كقول الهاذئ بالذال المعجمة من الهذيان وكونه بالمهملة من الهداية بعيد رواية ودراية وإن صح. قوله: (ما له حقيقة عينية) أي المراد بالحق الثابت المحقق في نفس الأمر، وقوله مطابقة له لقوله بفتح الباء وكسرهما لأن المطابقة مفاعلة من الجانبين وقوله سبيل الحق إشارة إلى أنّ تعريفه عهدى، وفي الكشف لا يقول إلا ما هو حق ظاهره وباطنه ولا يهدي إلا سبيل الحق ثم قال ما هو الحق وهدى إلى ما هو سبيل الحق، وهو قوله ادعواهم الخ وتركه المصنف لخفاء وجه الحصر المذكور فيه، ولذا قال بعض شراحه أنه من مقابلة قوله: ﴿ذَلِكَ قَوْلَكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ لا من تقديم المسند إليه فإنه يفيد أنه الهادي لا غيره. قوله: (وهو أفراد للمقصود) بيانه هنا من أقواله الحق أي من جميع أقواله الحق المذكورة إجمالاً بقوله، وهو يقول الحق أو أفراد للمقصود كاملاً وعلى كل فلا ينافي قوله والمراد نفي الأمومة والبنوة ونفي

مطلقاً من القسط بمعنى العدل، ومعناه البالغ في الصدق ﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ﴾ فتنسبوهم إليهم ﴿فَلَاخِرُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ أي فهم إخوانكم في الدين ﴿وَمَوْلَاكُمْ﴾ وأولياءكم فيه فقولوا هذا أخي، ومولاي بهذا التأويل ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ ولا إثم عليكم فيما فعلتموه من ذلك مخطئين قبل النهي، أو بعده على النسيان أو سبق اللسان ﴿وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ولكن الجناح فيما تعمدت قلوبكم أو ولكن ما تعمدت قلوبكم فيه الجناح ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ لعفوه عن المخطئ، واعلم أن التبني لا عبرة به عندنا وعند أبي حنيفة يوجب عتق مملوكه، ويثبت النسب لمجهوله الذي يمكن إلحاقه به ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ

القلبين لتمهيد أصل الخ. قوله: (قصد به الزيادة مطلقاً) أي هو أعدل من كل قول متصف بالعدل لا مما قالوه فإنه زور لا عدل فيه أصلاً ويجوز أن يجعل قسطاً تهكماً، وأما كونه لا يخلو من قسط وصدق بنوع من المجاز فتكلف إلا أن يريد ما ذكرناه. قوله: (ومعناه البالغ) إلى الغاية في الصدق دفع لما يتوهم من أن المقام يقتضي ذكر الصدق لا العدل بأن العدل، والإنصاف هنا المراد به أتم الصدق لأن الكذب نوع من الجور، وقوله فتنسبوهم بحذف النون لعطفه على المجزوم وإثباتها من تحريف الناسخ فلا غبار عليه وقوله فهم الخ إشارة إلى أنه خبر مبتدأ مقدر والجملة جواب للشرط، والمراد بالمولى ذو الموالاة أو السيد. قوله: (بهذا التأويل) أي بتأويل الأخوة والولاية في الدين، والبنوة وإن صح فيها التأويل أيضاً لكن نهى عنها بالتشبيه بالكفرة والنهي للتنزيه، وقوله مخطئين قبل النهي أو بعده الخطأ مقابل للعمد هنا فيشمل السهو والنسيان كما أشار إليه المصنف لا بمعنى الذنب، وكون الخطأ بالمعنى المذكور قبل النهي، ويعد معفواً لا يقتضي أن العمد قبله غير معفو والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد نقضاً كما بين في أصول الشافعية فلا حاجة لتأويل مخطئين بجاهلين، وإن كان الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه على تسليمه جائزاً عند المصنف، ولا يرد على المصنف إنه لا قبح قبل النهي عند أهل السنة فتأمل. قوله: (ولكن الجناح فيما الخ) فهو معطوف على المجرور وقوله ولكن ما تعمدت الخ إشارة إلى احتمال آخر، وهو أن ما مبتدأ خبره جملة مقدرة وفي بعض النسخ فيما تعمدت قلوبكم فيه الجناح والصحيح الأول لأن هذه تحتاج إلى تكلف جعل الجواز محذوفاً، وفيه متعلق بتعمدت والجناح مبتدأ خبره الجواز والمجرور. قوله: (لعفوه) وفي نسخة بعفوه بالباء السببية، وهو تفسير وبيان لمعنى الآية، وقوله لا عبرة به عندنا فلا يفيد العتق ولا ثبوت النسب، وعند أبي حنيفة يفيد بشروطه المبينة في الفقه فقوله يوجب عتق مملوكه أي سواء كان مجهول النسب أو لا يمكن الإلحاق أولاً بأن يكون أكبر منه سناً خلافاً لهما في الثاني، وقوله لمجهوله أي النسب، وقوله الذي يمكن إلحاقه بأن يكون أصغر سناً منه. قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ﴾ أي أحق وأقرب إليهم من أنفسهم أو أشد ولاية ونصرة، وقوله بخلاف النفس فإنها إما أمانة بالسوء وحالها ظاهر أولاً فقد تجهل بعض المصالح ويخفى عليها بعض المنافع، وقوله فلذلك أطلق أي لم يقيد الأولوية بشيء في النظم ليفيد أولويته في جميع

يَا الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴿٦﴾ في الأمور كلها فإنه لا يأمرهم، ولا يرضى منهم إلا بما فيه صلاحهم ونجاحهم بخلاف النفس فلذلك أطلق فيجب عليهم أن يكون أحب إليهم من أنفسهم، وأمره أنفذ فيهم، من أمرها وشفقتهم عليه أتم من شفقتهم عليها، روي أنه عليه الصلاة والسلام أراد غزوة تبوك فأمر الناس بالخروج فقال ناس نستأذن آبائنا وأمهاتنا فنزلت، وقرئ وهو أب لهم إنه في الدين فإن كل نبي أب لأمته من حيث إنه أصل فيما به الحياة الأبدية، ولذلك صار المؤمنون أخوة ﴿وَأَزْوَاجُهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ منزلات منزلتهن في التحريم واستحقاق التعظيم، وفيما عدا ذلك كالأجنبيات ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها: لسنا أمهات النساء ﴿وَأَوْلُوا الْأَزْوَاجُ﴾ وذوو القربان ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ في التوارث وهو نسخ لما كان في صدر الإسلام من التوارث بالهجرة والمولاة في الدين ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ في اللوح

الأمر، وقوله فيجب أي فإذا كان كذلك يجب الخ، وقوله فنزلت ووجه الدلالة على سبب النزول إنه إذا كان أولى من أنفسهم فهو أولى من الأبوين بالطريق الأولى ولا حاجة إلى جعل أنفسهم عليه بالمعنى السابق في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٩] وإطلاق الأب عليه لأنه سبب للحياة الأبدية كما أن الأب سبب للحياة أيضاً بل هو أحق بالأبوة منه كما أشار إليه بقوله فإن كل نبي الخ، وهو إشارة إلى صحة إطلاقه على غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ويلزم من الأبوة أخوة المؤمنين، وقوله من حيث أنه أصل هو الدين والإسلام. قوله: (منزلات منزلتهن في التحريم) أي تحريم النكاح وهو إشارة إلى أنه تشبيه بليغ ووجه التشبه ما ذكر، وقوله ولذلك أي لكون وجه الشبه مجموع التحريم واستحقاق التعظيم قالت عائشة رضي الله عنها لمن قال لها يا أمه ما ذكر وهو لا ينافي استحقاق التعظيم منهن أيضاً. قوله: (في التوارث) قيل إنه مخالف لما في الإطلاق من الدلالة على التعميم، ولما سيقوله من أن الاستثناء من أعم ما يقدر الأولوية فيه من النفع إلا أن يقال ذكره على طريق التمثيل، وقيل في جوابه لما كان ناسخاً لما في صدر الإسلام من توارث الهجرة، والمولاة في الدين صور الأولوية فيه على أنه مراد فقط أو داخل في العموم دخولاً أولاً ولا يخفى أنه عين ما ذكره من التمثيل مع أنه دعوى بلا دليل، والصواب أن يقال لما كان المراد من النفع نفع الدنيوي الحاصل من الميت بعد موته، وهو إما إرث أو وصية لا غير فإذا جعلت الوصية لغير الأقارب بحكم الاستثناء لم يبق إلا الإرث فتفسيره به بيان لحاصل المعنى على وجهي الاتصال والانقطاع فافهم. قوله: (وهو نسخ) قيل الظاهر أن النسخ بأية آخر الأنفال لتقدمها على سورة الأحزاب مع أن هذا يخالف مذهب الشافعي حيث لا يقول بتوريث ذوي الأرحام، وهو غفلة عن تفسيره لذوي الأرحام بذوي القربان الذي يطلق على ذوي الفروض، والعصبات مع أن الشافعي قال بتوريثهم إذا لم ينتظم بيت المال وكون المراد هذه الآية بعيد والأظهر أن يراد القرآن مطلقاً وقد مر ما فيه في الأنفال وكان في صدر الإسلام يرث المهاجرون بالهجرة والمؤمنون بالتواخي كما هو معروف في كتب الحديث، ثم نسخ وقوله فيما فرض الله فكتاب

أو فيما أنزل وهو هذه الآية أو آية الموارث أو فيما فرض الله ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ بيان لأولي الأرحام أو صلة لأولي أي أولو الأرحام بحق القرابة، أولى بالميراث من المؤمنين بحق الدين ومن المهاجرين بحق الهجرة ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيْكُمْ أَوْلِيًا﴾ استثناء من أعمّ ما يقدر الأولوية فيه من النفع، والمراد بفعل المعروف التوصية أو منقطع ﴿كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ كان ما ذكر في الآيتين ثابتاً في اللوح أو القرآن، وقيل في التوراة ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾ مقدر باذكر وميثاقهم عهدهم بتبليغ الرسالة، والدعاء إلى الدين القيم ﴿وَمِنَكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ خصهم بالذكر لأنهم مشاهير أرباب الشرائع، وقدم نبينا عليه الصلاة والسلام تعظيماً له وتكريماً لشأنه ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ عظيم الشأن أو مؤكداً باليمين والتكرير لبيان هذا الوصف تعظيماً له ﴿إِلْسَلَّ

الله ما كتبه أي فرضه، وقضاه وقدره وهو في القرآن يرد بهذا المعنى أيضاً. قوله: (أو صلة لأولى) فهو المفضل عليه ومن ابتدائية، وقوله وأولوا الأرحام بحق القرابة الخ بيان للمعنى على الوجه الثاني بأن محصله أن الأقرباء أولى بالإرث من غيرهم من المؤمنين المهاجرين وغيرهم وعدى تفعلوا بإلى لتضمينه معنى الإيضاء والإسداء، وقوله من أعمّ الخ فهو شامل لكل نفع ما لي إرثاً ووصية وهبة ويدخل في حكم الهبة الهدية والصدقة، والمراد بالمعروف الوصية ولا ترد الهبة فإنها غير جائزة للوارث في المرض لأنها في حكم الوصية، ولذا تنفذ من الثلث ولا ترد المعاونة ونحوها فإن المراد النفع المالي ولا ينافيه العموم فافهم. قوله: (أو منقطع) يعني إذا حصلت الأولوية بالتوارث كما هو ظاهر كلامه والمعروف أيضاً بمعنى التوصية أو عامّ لما عد التوارث.

قوله: (كان ما ذكر في الآيتين) من حكم البنوة والبنوة والتوارث لا ما سبق في السورة بعد قوله: ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٤٤] إلى هنا أو إلا الأخير وهو التوارث فقط لأن الظاهر لم يبين حكمه هنا وسيأتي في سورة المجادلة، والإشارة بالبعيد تأبي الأخير وتخصيصه به لغو مع قوله فيه في كتاب الله أيضاً والأول هو المقصود بالذات هنا فحيث دخلا فيه لزم دخول ما بينهما لثلا يكون ألغازاً، فما قيل الظاهر التعميم أو التخصيص بالأخير لا وجه له. قوله: (وقيل في التوراة) مرضه لأن الكتاب المعروف الظاهر منه إنه عين الأول، وكون ما ذكر في التوراة غير معلوم، وقوله مقدر باذكر على أنه مفعول لا ظرف لفساد المعنى وهو معطوف على ما قبله عطف القصة أو على مقدر كخذ هذا وجوز عطفه على خبر كان وهو بعيد، وقوله مشاهير أرباب الشرائع وإن كان لغيرهم شريعة أيضاً ومآله للتعظيم أيضاً، وقوله تعظيماً أو لتقدمه الواقع وآدم ﷺ بين الماء والطين فلا ينافي تقديم نوح عليه الصلاة والسلام لتقدمه في مقام آخر فإن لكل مقام مقالاً. قوله: (عظيم الشأن) يعني أن الغلط استعارة للعظم أو للوثاقة على الوجه الثاني لأن الميثاق شبه بالحبل، والغليظ منه أقوى من غيره وتأكيده

الصَّادِقِينَ عَنِ صِدْقِهِمْ﴾ أي فعلنا ذلك ليسأل الله يوم القيامة الأنبياء الذين صدقوا عهدهم عما قالوه لقومهم، أو تصديقهم إياهم تبكيتاً لهم أو المصدقين لهم عن تصديقهم فإن مصدق الصادق صادق، أو المؤمنين الذين صدقوا عهدهم حين أشهدهم على أنفسهم عن صدقهم عهدهم ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ عطف على أخذنا من حيث إن بعثة الرسل وأخذ الميثاق منهم لإثابة المؤمنين أو على ما دل عليه ليسأل كأنه قال فأثاب المؤمنين وأعد للكافرين ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا﴾ يعني الأحزاب، وهم قريش وغطفان ويهود قريظة والنضير وكانوا زهاء اثني عشر ألفاً ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا﴾

باليمين قسماً على الوفاء بما حملوا، وقوله والتكرير أي ذكر الميثاق ثانياً ليوصف بقوله غليظاً الدال على عظمه ووثاقته، وأورد عليه أن الوصف لا يستلزم تكراره إذ لو اقتصر على الثاني أو ذكر لأول منكرراً موصوفاً حصل المقصود، وقيل المراد بالبيان ما كان على وجه التأكيد، وقيل مجموع الميثاق الغليظ يمين فلا تكرر وكله تكلف بارد. قوله: (أي فعلنا ذلك الخ) قوله فعلنا تفسير لقوله أخذنا وهو يحتمل أن يكون هو المتعلق لكنه عبر عنه بمعناه، ويحتمل أن يكون مقدراً لكنه معناه أخذنا عبر فيه بضمير العظمة فيه، ومن لم يدر مراده قال الأظهر أن يقول فعل الله ذلك ولا حاجة إلى التقدير مع صحة تعلقه بأخذنا واللام للعاقبة أو للتعليل، وقوله عما قالوه وهو كلامهم الصادق في التبليغ فالصدق عليه بمعنى الكلام الصادق، وقوله أو تصديقهم معطوف على ما في قوله عما الخ فالصدق بمعنى التصديق والضمير المضاف إليه للقوم وضمير إياهم للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهم الصادقون وعلى ما بعده الصادقون الأمم، وقوله تبكيتاً مفعول له لتعليل يسأل على الوجهين. قوله: (عطف على أخذنا) ولما كان أخذ ميثاق الأنبياء لا مناسبة له ظاهراً مع إعداد العذاب للكفار قال موجهاً له من حيث الخ يعني أن بعثة الرسل لما كان المقصود منها التبليغ للمؤمنين ليثابوا كان في قوة أئاب المؤمنين فنظير المناسبة المقتضية للعطف وهذا على الوجه كلها في تفسير قوله ليسأل الخ وهو في غير الأول ظاهر وأما فيه فلان سؤال الأنبياء تبليغهم المقصود منه بيان من قبل من غيره، فما قيل إنه على الأول معطوف على يسأل بتأويله بالمضارع لا يخفى ضعفه بل عدم صحته لأنه لا جامع بينهما فلا بد من الرجوع إليه، وقيل إن الجملة حالية بتقدير قد أو هو من الاحتباك البدعي والتقدير ليسأل الصادقين عن صدقهم وأعد لهم ثواباً عظيماً ويسأل الكافرين عن كذبهم، وأعد لهم عذاباً أليماً فحذف من كل منهما ما ثبت في الآخر وهو الاحتباك، وقوله أو على ما الخ فالمعطوف عليه مقدر دل عليه ما قبله وعلى الأول تقدير فيه. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ﴾ (الخ) شروع في ذكر قصة الأحزاب وهي وقعة الخندق وكانت سنة أربع أو خمس من الهجرة، وقوله إذ جأتكم بدل من نعمة الله أو ظرف لها وزهاء الشيء بضم الزاي المعجمة والمد ما هو قريب منه، وقوله اثني عشر ألفاً وقع في نسخة نوعاً أي صنفاً من الناس، وقبيلة قبل والمراد بالنضير وهم قوم من اليهود بقية منهم لأن النبي ﷺ أجلاهم إلى الشام قبل ذلك، والخندق

ريح الصبا ﴿وَيَحْزُونًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ الملائكة روي أنه لما سمع بإقبالهم ضرب الخندق على المدينة، ثم خرج إليهم في ثلاثة آلاف والخندق بينه وبينهم ومضى على الفريقين قريب شهر لا حرب بينهم إلا الترامي بالنبل والحجارة حتى بعث الله عليهم ريحاً باردة في ليلة شاتية فأخصرتهم، وسفت التراب في وجوههم، وأطفأت نيرانهم وقلعت خيامهم وماجت الخيل بعضها في بعض، وكبرت الملائكة في جوانب العسكر فقال طليحة ابن خويلد الأسدي: أما محمد فقد بدأكم بالسحر فالنجاء النجاء فانهمزوا من غير قتال ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من حفر الخندق، وقرأ البصريان بالياء أي بما يعمل المشركون من التحزب والمحاربة ﴿بَصِيرًا﴾ رثياً ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ﴾ بدل من إذ جاءتكم ﴿مِنَ فَوْقِكُمْ﴾ من أعلى الوادي من قبل المشرق بنو غطفان ﴿وَمِنَ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ من أسفل الوادي من قبل المغرب قريش ﴿وَإِذْ رَأَعَتْ الْأَبْصُرُ﴾ مالت عن مستوى نظرها حيرة وشخصاً ﴿وَوَلَّغَتْ أَلْقُلُوبَ الْحَاكِمِينَ﴾ رعباً فإن الرثة تنتفخ من شدة الروع فيرتفع بارتفاعها إلى رأس الحنجرة، وهو منتهى

معزب كنده وهو حفر حول المعسكر عميق، وقد فعل برأي سلمان الفارسي رضي الله عنه، وقوله على المدينة المراد على مكان قريب منها كما ذكره أهل السير، وقوله لا حرب بينهم أي بالتقاء الصفوف أو باعتبار الأغلب فإنّ علياً رضي الله عنه بارز رجلاً منهم. قوله: (فأخصرتهم) أي آلمتهم بالخصر بالخاء المعجمة والصاد والراء المهملتين وهو شدة البرد قال المعري: لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للإفراط في الخصر

وفاعله ضمير الليلة أو الريح، والثاني هو المناسب لقوله وسفت التراب بالسين المهملة والفاء أي رمته وقلعت خيامهم أي أطنابهم حتى وقعت، وماجت بالجيم أي اضطربت وقوله فالنجاء النجاء بالنصب على المصدرية أي انجوا النجاء أي أسرعوا وجدّوا في الهرب لتنجوا وتسلموا وقوله المحاربة أي قصدها أو فعلها في غير هذه الواقعة فلا ينافي ما مرّ. قوله: (بدل من إذ جاءتكم) بدل كل من كل، أو هو متعلق بتعملون أو بصيراً، وقوله من أعلى الوادي فالإضافة إليهم لأدنى ملابس ولم يعبر به لثلا يوصف الكفرة بالعلو فإنه أظهر فيه من الفوقية فلا غبار عليه، ويحتمل أن يكون من فوق ومن أسفل كناية عن الإحاطة بالعلو فإنه أظهر فيه من الفوقية فلا غبار عليه، ويحتمل أن يكون من فوق ومن أسفل كناية عن الإحاطة من جميع الجوانب، وهذا بيان للواقع وبنو غطفان وقريش بدل من ضمير جاؤكم. قوله: (مالت) لأنه من الزيغ وهو الميل ومستوى نظرها اسم مكان أو مصدر واستواء النظر اعتداله على المعتاد فيه، وحيرة مفعول له وشخصاً بمعنى ارتفاع وامتداد، وهو غير ملائم للزيغ ولذا قيل المراد لازمه وهو الدهشة. قوله: (فإن الرثة الخ) الروع بفتح الراء الخوف، وقوله وهو أي الحنجرة وذكره باعتبار الخبر، وقوله مدخل الطعام والشراب محل دخوله أو إدخاله وهو تفسير للحلقوم لكنه قيل إنه تبع فيه الزمخشري والمعروف إنه مجرى النفس ومجرى الطعام المريء بوزن أمير وهو

الحلقوم مدخل الطعام والشراب ﴿وَتَقْتُلُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ الأنواع من الظن فظن المخلصون الثبت القلوب أن الله منجز وعده في إعلاء دينه أو ممتحنهم فخافوا الزلزل وضعف الاحتمال، والضعاف القلوب والمنافقون ما حكى عنهم، والألف مزيدة في أمثاله تشبيهاً للفواصل بالقوافي وقد أجرى نافع وابن عامر وأبو بكر فيها الوصل مجرى الوقف، ولم يزلها أبو عمرو وحمزة ويعقوب مطلقاً وهو القياس ﴿هَذَا لِكَيْ تُبَيِّنَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ اختبروا فظهر المخلص من المنافق، والثابت من المتزلزل ﴿وَرَزَّلْنَا زَلْزَالًا شَدِيدًا﴾ من شدة الفزع، وقرئ زلزالاً بالفتح ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ ضعف اعتقاد ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ من الظفر وإعلاء الدين ﴿إِلَّا غُرُورًا﴾ وعداً باطلاً قيل قائله معتب بن قشير قال: يعدنا محمد فتح فارس والروم وأحدنا لا يقدر أن يتبرر زفر قاما هذا إلا وعد غرور ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾ يعني أوس بن قيطى وأتباعه ﴿يَا أَهْلَ يَرْبِ﴾ أهل المدينة، وقيل: هو اسم

تحته، وقيل إنه أطلقه عليه لمجاورته له تسمحاً وفيه نظر. قوله: (الأنواع من الظن) يعني أنه مصدر شامل للقليل والكثير، وإنما يجمع للدلالة على تعدد أنواعه وظن مبتدأ خبره أن الله الخ أو ماض، وهو مفعوله وإنجاز وعده بنصرهم، وقوله الثبت بفتح فسكون أو بضم مع فتح الباء المشددة جمع ثابت وباء القلوب يجوز فيها الحركات الثلاث والظاهر جزه بالإضافة، وقوله فخافوا الزلزل أي أن تزل أقدامهم فلا يتحملون ما نزل بهم، وقوله أو ممتحنهم أي مبتليهم فيظنون النصر تارة والامتحان أخرى أو بعضهم يظن هذا وبعضهم يظن ذلك، وقوله ما حكى عنهم هو قولهم ما وعدنا الله الخ وأدرج المنافقين فيهم مع أن الخطاب للمؤمنين تكميلاً للأنواع أو لأن المراد المؤمنون ظاهراً والأول أولى فلا بعد فيه كما قيل. قوله: (والألف مزيدة في أمثاله) أي فيه، وفي أمثاله من المنسوب المعرف بأل كالسيلا والرسولا تشبيهاً لفواصل الشر بقوا في الشعر لكونها مقطوعاً في إلحاق ألف الإطلاق به وقفاً ووصلاً لإجرائه مجراه وقد تسقط فيهما، وهو القياس وقد قرئ بالوجه الثلاثة. قوله تعالى: ﴿هَذَا لِكَيْ تُبَيِّنَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ هنالك ظرف مكان ويستعمل للزمان، وقيل إنه مجاز وهو أنسب هنا، وقوله اختبر المؤمنون أي اختبرهم الله والمعنى عاملهم معاملة المختبر لتبين حالهم فهو تمثيل كما سيأتي تحقيقه في سورة تبارك، وقوله من شدة الفزع أو من كثرة الأعداء والقياس في زلزال الكسر وإذ يقول عطف على إذ السابقة، وقوله ضعف اعتقاد وهو ليس بنفاق بل هو لقرب عهدهم بالإسلام ونحوه كحدائثه، وقيل المراد بهم المنافقون أيضاً والعطف لتغاير الوصف كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام

وقوله المنافقين ورسوله تقية أو إطلاقه عليه في الحكاية لا في كلامهم ويشهد له ما ذكره المصنف عن معتب لا استهزاء لأنه لا يصح ذلك بالنسبة لغيرهم، وقوله يتبرز أي يخرج من الخندق إلى البراز بفتح الباء، وهو الأرض الخالية لأجل قضاء الحاجة والفرق بفتحتين أي

أرض وقعت المدينة في ناحية منها ﴿لَا مَقَامَ﴾ لا موضع قيام ﴿لَكُمْ﴾ ههنا وقرأ حفص بالضم على أنه مكان أو مصدر من أقام ﴿فَارْجِعُوا﴾ إلى منازلكم هاربيين، وقيل المعنى لا مقام لكم على دين محمد فارجعوا إلى الشرك وأسلموه لتسلموا، أو لا مقام لكم ييثرب فارجعوا كفاراً ليمكنكم المقام بها ﴿وَسْتَغْدُونَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ النَّيْءَ﴾ للرجوع ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ غير حصينة وأصلها الخلل، ويجوز أن يكون تخفيفاً لعورة من عورت الدار إذا اختلت، وقد قرئ بها ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ بل هي حصينة ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَاقًا﴾ وما يريدون بذلك إلا الفرار من القتال ﴿وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ﴾ دخلت المدينة أو بيوتهم ﴿مِنَ أَقْطَارِهَا﴾ من

الخوف وضمير منهم للمنافقين أو للجميع، وأوس بن قيطي بكسر الظاء المعجمة من رؤساء المنافقين وفارس والروم أي بلادهم مجازاً أو بتقدير مضاف. قوله: (اسم أرض) وهو عليهما ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أو التأنيث والنسبة فيهما على الحقيقة لا للمجازورة على الثاني كما قيل وقد كره النبي ﷺ تسمية المدينة يثرب وهو اللوم والتعبير (وسماها طيبة وطابه) ^(١) كما رواه المحدثون والكرامة تنزيهية، وقوله موضع قيام فهو اسم مكان ويجوز أن يكون مصدراً ميمياً، والمعنى لا ينبغي أو لا يمكن لكم الإقامة ههنا، وقوله فارجعوا الخ أي ليكون ذلك أسلم من القتل أو لاتخاذ يد عند حاضرهم، وقوله أسلموه أي سلموا النبي ﷺ لأعدائه أو اخذلوه واتركوه. قوله: (أو لا مقام لكم ييثرب) أي لا مقام لكم بعد اليوم بالمدينة أو نواحيها الغلبة الأعداء، أو لأنه علم نفاقهم فخافوا من قتل النبي ﷺ بعد غلبته، ويجوز أن يراد علي هذا ليس لكم محل إقامة في الدنيا أصلاً وفيه مبالغة، وقوله فارجعوا أي عن الإسلام وكفاراً حال أو هو خير وارجعوا بمعنى صيروا، وجملة يقولون حال أو مستأنفة، والضمير للفريق وهو تعليل للاستئذان أو تفسير له. قوله: (وأصلها الخلل) أي في البناء ونحوه بحيث يمكن دخول السارق فيها وهي في الأصل مصدر فوصف به مبالغة أو لتأويله بالوصف، وقيل إنه لا ينافي المبالغة لأن ظاهره يكفي لقصد المبالغة لكن المبالغة لا تتناسب قوله، وما هي بعورة ولذا قصر بعضهم التأويل على الأول. قوله: (ويجوز الخ) على أن يكون صفة والتصحيح حينئذ خلاف القياس لأن القياس قلبها ألفاً كما قيل وردّ بأنه إنما يقتضي القياس القلب إذا قلب فعله وفعله لم يقلب حملاً على اعوز المشدّد كما ذكره المعرب، وقوله قرئ بها أي في الموضوعين، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما وقناة وهو صفة مشبهة وقوله دخلت المدينة أو بيوتهم تفسير للضمير المستتر. قوله: (من أقطارها) جمع قطر بمعنى الجانب قيل ولعل فائدته أن لا يخالف قوله وما هي بعورة فإن الدخول من عين أقطارها لا يقتضي الخلل

(١) يشير المنصف لما أخرجه أحمد ٦/١٨٥٤٤ ط. دار الفكر من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سمي المدينة يثرب فليستغفر الله عز وجل هي طابة هي طابة» وذكره ابن كثير ٤٧٣/٣ وقال: في إسناده ضعف.

جوانبها، وحذف الفاعل للإيماء بأن دخول هؤلاء المتحزبين عليهم ودخول غيرهم من العساكر سيان في اقتضاء الحكم المرتب عليه ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾ الردة، ومقاتلة المسلمين ﴿لَا تَوَهَا﴾ لأعطوها، وقرأ الحجازيان بالقصر بمعنى لجأوها وفعلوها ﴿وَمَا تَبَشَّرُوا بِهَا﴾ بالفتنة أو بإعطائها ﴿إِلَّا يَسِيرًا﴾ ريشما السؤال والجواب، وقيل وما لبثوا بالمدينة بعد الارتداد إلا يسيراً ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلِ لَا يُؤْتُواكَ الْأَذْنَبَ﴾ يعني بني حارثة عاهدوا رسول الله ﷺ يوم أحد حين فشلوا، ثم تابوا أن لا يعودوا لمثله ﴿وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾ مسؤولاً عن الوفاء به مجازي عليه ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ﴾

منها فإن لكل منها باباً، وفي الكشف من كل جوانبها وهو غير مناسب لذمهم إذ مقامه يقتضي أنهم يرتدون بأدنى شيء ولو بلا فرع كامل، وليس بشيء لأن الفرع الكامل يقتضي الغارة والعداوة التامة فالمراد أنهم يطيعون من أمرهم بالكفر ولو كان أعدى أعدائهم، وما في الكشف هو بعينه ما ذكره المصنف رحمه الله والحاصل أن فرارهم لنفاقهم لا لخوفهم. قوله: (وحذف الفاعل) وهو الداخلة عليهم وضمن الإيماء معنى الإشعار، ولذا عده بالباء والحكم المرتب عليه قوله سألوا الفتنة الخ، وقوله لأعطوها تفسير له على قراءة المد فإن أتى بمعنى أعطى والظاهر أنه تمثيل بتشبيه الفتنة المطلوب اتباعهم فيها بأمر نفيس يطلب منهم بذله وإطاعتهم ومتابعتهم بمنزلة بذل ما سألوه وإعطائه وفعلوها تفسير له على قراءة القصر، ويحتمل أنه تفسير لهما فتأمل. قوله: (أو بإعطائها) وفي نسخة أي بدل أو يعني أن الضمير للفتنة دون تقدير فيه أو بتقدير مضاف يعلم مما قبله والقول بأنه على الأول راجع إلى الإعطاء المذكور حكماً لاكتسابه التأنيت من المضاف إليه تعسف وأما كون التلبث في الفتنة نفسها لا يكون فلا وجه له لأن لا مانع من حمله على المكث على الردة، وظاهره أن الباء ظرفية أو للملابسة أو سببية ويجوز أن يكون هذا وجه العطف بأو، وفي الكشف أن معناه ما البثوا إعطاءها على أن الباء للتعدي بتقدير المضاف فيه، ويحتمل أن الضمير للمدينة أو بيوتها كما أشار إليه في الكشف وأشار إلى ضعفه بتأخيرها وتبعه المصنف رحمه الله لما فيه من تفكيك الضمائر، ومن لم يتنبه له قال لو حملوه عليه كان أولى. قوله: (ريشما السؤال والجواب) أي بمقداره، وفي نسخة يكون بعد ريشما وهي أصح قال المطرزي في شرح المقامات الريث في الأصل مصدر راث بمعنى أبطأ أجروه مجرى الظرف كمقدم الحاج قال أبو علي لإضافته إلى الفعل كقوله:

لا يمسك الخير إلا ريث يرسله

صار بمعنى حين وظاهره لزوم الفعل بعده وما زائدة فيه لوروده بدونها كثيراً، وأكثر ما تستعمل مستثنى في كلام منفي ويجوز كونها مصدرية، وقوله إلا يسيراً أي تلبثاً يسيراً أو زماناً يسيراً لأن الله يهلكهم أو يخرجهم بالمسلمين أو لتهالكهم على المسلمين يعني أن ارتدادهم للقرار في مساكنهم ولا يحصل لهم مرادهم. قوله: (يعني بني حارثة الخ) فهؤلاء هم الذين

فإنه لا بد لكل شخص من حتف أنف، أو قتل في وقت معين سبق به القضاء، وجرى عليه القلم ﴿وَإِذَا لَا تُمْنَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي وإن نفعكم الفرار مثلاً فتمتعتم بالتأخير لم يكن ذلك التمتع إلا تمتيعاً أو زماناً قليلاً ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ أي أو يصيبكم بسوء إن أراد بكم رحمة فاختصر الكلام كما في قوله:

متقلداً سيفاً ورمحاً

طلبوا الرجوع، وقيل المراد الأنصار مطلقاً وما عاهدوا عليه النبي ﷺ ليلة العقبة، وفشلوا بمعنى جبنوا فتركوا الحرب، وقوله مسؤولاً عن الوفاء به يعني أنه على الحذف والإيصال وقد مرّ تحقيقه. قوله: (فإنه لا بد لكل شخص الخ) قيل عليه المعنى لا ينفعكم نفعاً دائماً أو تاماً في دفع الأمرين المذكورين بالكلية إذ لا بد لكل شخص من حتف أنفه، أو قتل في وقت معين لا لأنه سبق به القضاء لأنه تابع للمقتضي فلا يكون باعثاً عليه بل لأنه مقتضى ترتب الأسباب والمسببات بحسب العادة على مقتضى الحكمة فلا دلالة فيه على أن الفرار لا يغني شيئاً حتى يشكل بالنهي عن الإلقاء للتهلكة، وبالأمر بالفرار عن المضار، وقوله وإذا لا تمنعون إلا قليلاً عن أن في الفرار نفعاً في الجملة ورد بأن ما ذكره المصنف ظاهر على أن الأجل مطلقاً متعين لا يتغير لظاهر ما في الأحاديث كقوله: «لا ينفع حذر من قدر»^(١) وأجال مضروبة لا تؤخر، ولا تعجل وعليه كثير والحق أن هذا حال المبرم في علمه تعالى لا للممكنون في اللوح لما في الأحاديث «من زيادة الصدقة، وصلة الرحم»^(٢) في العمر كما فصل في محله فالمعنى لن ينفع الفرار من الموت المبرم لسبق القضاء به سبقاً زمانياً لا ذاتياً حتى يقتضي سبقيته إذ ليس في كلامه ما يدل عليه، فما زعمه من تبعية القضاء للمقتضي لتبعيته للإرادة التابعة للعلم التابع للمعلوم، وهو المقتضي ومخالفته لما ذكر ودلالة ما بعده على ما ذكره كله في حيز المنع كما لا يخفى فتأمل، وحتف الأنف الموت بدون قتل وجرى القلم القضاء الأزلي. قوله: (وإن نفعكم الخ) يعني أنه أمر فرضي تقديري، وقوله إلا تمتيعاً الخ يعني أن قليلاً منصوب على المصدرية أو الظرفية لكونه صفة مصدر أو اسم زمان مقدّر، وقوله يعصمكم بمعنى يمنعكم مما قضاه وقدره، وقوله أو يصيبكم الخ دفع لأن العصمة والمنع من السوء فكيف عطف على ما بعده الرحمة بأن فيه تقديراً كما بينه فحذف إيجازاً كما في قوله:

متقلداً يفاوشا

أي وحاملاً أو معتقلاً لأن التقليد بحمائل السيف فلا يكون بالرمح وأوله:

(١) وأخرجه الحاكم ٤٩٢/١ من حديث عائشة بلفظ: «لا يغني حذر من قدر والدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل وإن البلاء لينزل فيتلقيه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة». صححه الحاكم، وقال الذهبي: زكريا مجمع على ضعفه.

(٢) تقدم.

أو حمل الثاني على الأول لما في العصمة من معنى المنع ﴿وَلَا يَحِثُّونَ لَهُمْ مِّنْ ذُنُوبِ اللَّهِ وَاِيَّاءُ﴾ ينفعهم ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ يدفع الضر عنهم ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّجِينَ مِنكُمْ﴾ المنبطين عن رسول الله ﷺ، وهم المنافقون ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ﴾ من ساكني المدينة ﴿هَلُمُّنَا إِلَيْنَا﴾ قربوا أنفسكم إلينا وقد ذكر أصله في الأنعام ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ إلا إتياننا أو زماننا أو بأساً فإنهم يعتذرون ويتشبثون ما أمكن لهم أو يخرجون مع المؤمنين، ولكن لا يقاتلون إلا قليلاً كقوله: ﴿مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢٠] وقيل إنه من تمة كلامهم ومعناه لا

ورأيت زوجك قي الوغى

مقلداً الخ وروي:

يا ليت زوجك قد غدا

وقوله أو حمل الثاني الخ فالمعنى من ذا الذي يمنعكم من الله، وما قدر مان خيراً وإن شراً وهذا التوجيه جار في البيت أيضاً بل قيل إنه أظهر والآية نظير البيت في مجرد التقدير بعد العاطف لا في عطف معمول مقدر على معمول مذكور. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ لَهُمُ﴾ الخ) أي لأولى فيجدوه فهو كقوله:

ولا ترى الضرب بها ينحجر

وهو معطوف على ما قبله بحسب المعنى فكأنه قيل لا عاصم لهم ولا ولي ولا نصير أو الجملة حالية، وقد في قوله قد يعلم الله للتحقيق، أو لتقليله باعتبار متعلقه وبالنسبة لغير معلوماته، ومنكم بيان للمعوقين لا صلته وإليه أشار بقوله عن رسول الله ﷺ وقوله من ساكني المدينة وهم الأنصار بيان لأن الأخوة بالصحة والجوار. قوله: (قربوا أنفسكم) قال المصنف في الأنعام هلم يكون متعدياً كقوله: ﴿هَلُمُّنَا إِلَيْنَا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٥٠] ولازماً كقوله هلم إلينا قيل وبينهما مخالفة فإن كلامه هنا يقتضي أنه متعدي حذف مفعوله، وما مر يقتضي أنه في هذه الآية لازم بمعنى أقبل والحوالة عليه تقتضي عدم المخالفة بينهما فإما أن يكون تفسير الحاصل المعنى فإن من أقبل إليك فقد قرب بعينه منك، أو إشارة إلى أنه وإن ورد متعدياً ولازماً يجوز اعتبار كل منهما في هذه الآية فحمله على ظاهره في الأنعام وجوز هنا كونه متعدياً. قوله: (أو بأساً) على أنه صفة مفعول مقدر كما كان صفة المصدر أو الزمان، والمراد بالأس الحرب وأصل معناه الشدة وقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ يَعْتَذِرُونَ﴾ بيان له على الوجه الثلاثة لا على بعضها كما يتوهم ومعناه على الثالث يعتذرون في البأس الكثير ولا يخرجون إلا في القليل، وقوله أو يخرجون الخ وجه آخر فيكون يأتون البأس بمعنى يقاتلون مجازاً وعلى الأول هو على ظاهره، وقيل إنه معطوف على يعتذرون فهو بيان لعدم إتيانهم، وقوله ما قاتلوا إلا قليلاً وقع في بعض النسخ وما بالواو وليس ذلك في النظم. قوله: (وقيل إنه الخ) هو على الوجه الأول حال من القائلين أو عطف بيان على قد يعلم وهو على هذا من مقول القول وهو ظاهر. قوله:

يَأْتِي أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ حَرْبَ الْأَحْزَابِ وَلَا يِقَاوِمُونَهُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿أَشْحَةً عَلَيْكُمْ﴾ بخلاء عليكم بالمعاونة أو النفقة في سبيل الله أو الظفر أو الغنيمة جمع شحيح، ونصبها على الحال من فاعل يأتون أو المعوقين أو على الذم ﴿فَإِذَا جَاءَ لُتُوفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ﴾ في أحداقهم ﴿كَأَلَيْهِ يُنشَأُ عَلَيْهِ﴾ كتنظر المغشي عليه، أو كدوران عينيه أو مشبهين به أو مشبهة

(بخلاء عليكم بالمعاونة الخ) هو جمع بخيل كاشحة جمع شحيح يعني أن المراد عديم إرادتهم نصره المؤمنين ومعاونتهم في الحرب وخالف فيه الزمخشري تبعاً للواحدي، والكواشي حيث فسره بقوله أضناء بكم يترفرون عليكم كما يفعل الرجل بالذباب عنه المناضل دونه عند الخوف وإنما عدل عنه لأنه معنى قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ١٩] الخ للفتوح عليه وصاحب الاكتشاف جعله تفسيراً له وقد قيل إنه إنما اختاره ليطابق معنى ويقابل قوله بعده أشحة على الخير لأن الاستعمال يقتضيه فإن الشح على الشيء هو أن يريد بقاءه لك كما في الصحاح، وأشار إليه أضناء بكم وما ذكره غير لا يساعده الاستعمال قال وهو دقيق فإن سلم له ما ذكر من الاستعمال كان متعباً وإلا فلكل وجهة كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام وأما ما قيل من أن ما في الكشف بعيد إلا أن يحمل فعلهم على الرياء فليس بشيء لأن فعلهم ذلك خوفاً على أنفسهم لأن النبي ﷺ ومن معه لو لم يغلبوا لم يكن لهم من يمنع الأحزاب عنهم، ولا من يحمي حوزتهم فلا حاجة إلى حمله على الرياء مع أنه لا يلائم كلامه، وقوله أو النفقة وقع في نسخة عطفه بالواو وله وجه. قوله: (جمع شحيح) على غير القياس إذ قياس فعيل الوصف المضاعف عينه ولامه أن يجمع على أفعلاء كضنين وأضناء وقد سمع أشحاء أيضاً، وقوله ونصبها أي أشحة وفيه وجوه أن ينصب بمقدر على الذم أو على الحال من فاعل يأتون أو من ضمير هلم إلينا أو يعوقون مضمراً أو من المعوقين أو القائلين ورد هذان بأن فيهما الفصل بين أبعاض الصلة، وفيه كما قيل إن الفاصل من متعلقات الصلة وإنما يظهر الرد على كونه من المعوقين لأنه عطف على الموصول قبل تمام صلته، وقرا ابن أبي عبله أشحة بالرفع على أنه خبر مبتدأ مقدر أي هم أشحة. قوله: (في أحداقهم) وفي نسخة بأحداقهم والحدقة سواد العين فإن كانت الأحداق بفتح الهمزة جمع حدقة فالنسخة الثانية ظاهرة لأن البلاء للمعدية والمعنى تدبير أعينهم أحداقهم أو للمصاحبة، وأما الأولى وهي المشهورة فقد أورد عليها أن الأحداق في العيون لا العكس والقلب غير مناسب هنا، ولذا قيل إنه تحريف والعبارة كانت أي التفسيرية على أنه تفسير للعين بالحدقة، ولو قرئ الأحداق بكسر الهمزة مصدر أحداق إليه إذا أخذ النظر لم يرد عليه شيء لكن المشهور المتخديق حتى قال المطرزي قال الحجاج وقد ارتج عليه قد هالني كثرة رؤسكم وإحداقكم إلي يا عينكم والصواب تخديقكم إلي، وقال ابن الجوزي في غلطاته إنها عامية، وفي نظر لأن الحجاج فصيح يستدل بكلامه، وقد ذكر الأحداق الراغب وصاحب القاموس مع أنه يكفي لمثله تداوله في الاستعمال. قوله: (تنظر المغشي عليه الخ) يعني أن قوله كالذي ينشأ عليه الخ صفة مصدر مع تقدير مضاف أو مضافين بعد الكاف أي نظروك نظراً

بعينه ﴿يَتَّكِرُ الْمَوْتُ﴾ من معالجة سكرات الموت خوفاً ولو أذابك ﴿فَإِذَا ذَهَبَ لَئِقُوقُ﴾ وحيزت الغنائم ﴿سَلَقُوكُمْ﴾ ضربوكم ﴿بِالْيَمِينِ جِدَاوُ﴾ ذرية يطلبون الغنيمة، والسلق البسط بقهر باليد أو باللسان ﴿أَشْحَاةَ عَلَى الْخَيْرِ﴾ نصب على الحال، أو الذم ويؤيده قراءة الرفع، وليس بتكرير لأن كلاً منهما مقيد من وجه ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَوْمِنُوا﴾ إخلاصاً ﴿فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ﴾ فأظهر بطلانها إذ لم تثبت لهم أعمال فتبطل أو أبطل تصنعهم ونفاقهم ﴿وَكَانَ ذَلِكَ﴾ الإحباط ﴿عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ هيناً لتعلق الإرادة به، وعدم ما يمنعه عنه ﴿يَحْسِبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا﴾ أي هؤلاء لجبنهم يظنون إن الأحزاب لم يهزموا، وقد انهزموا ففروا إلى داخل المدينة.

كنظر الذي يغشى عليه أو دوراناً كدوران عين الذي يغشى عليه، وقدم الأول لموافقته لما صرح به في سورة القتال، وقوله أو مشبهين به أي هو حال من ضميرهم وما بعده على أنها حال من الأعين، وقوله من معالجة سكرات الموت تفسير لقوله من الموت على أنه أطلق على مقدماته أو إشارة إلى تقديره في النظم. قوله: (خوفاً ولو أذابك) تعليل لقوله ينظرون أو تدوروا اللواذ إلا لنجاء ومنه الملاذ للملجأ، وقوله ضربوكم أصل السلق بسط العضو ومدّه للقهر سواء كان يداً أو لساناً كما قاله الراغب فسلق اليد بالضرب ولسق اللسان بإعلان الطعن والذم، ولذا قيل للخطيب مسلاق فتفسيره بالضرب مجاز كما يقال للذم طعن، والحامل عليه توصيف الألسنة بقوله حداد، ويجوز أن يشبه اللسان بالسيف على طريق الاستعارة المكنية، ويثبت له الضرب تخيلاً وذربة بفتح فكسر للراء المخففة، ثم موحدة بمعنى محدّدة مسنونة، وقوله يطلبون الغنيمة تفسير للمراد من قوله سلقوكم وقوله على الحال أي من فاعل سلقوكم، وقوله ويؤيده أي الذم لأنه خبر مبتدأ والجملة مستأنفة لا حالية كما هو كذلك على الذم وقوله مقيد من وجه يعني أنّ تغاير القيدين جعلهما متغايرين، وفي نسخة مفيد بالفاء والمعنى واحد. قوله: (إخلاصاً) فسره به لأنهم منافقون باطناً مؤمنون ظاهراً، وقوله فأظهر بطلانها لأنها باطلة قبل ذلك إذ صحتها مشروطة بالإيمان وهم مبطنون الكفر فبقوله إذ لم تثبت لهم أعمال مبالغة في عدم الاعتداد بها لكونها هباء منثوراً ويصح أن يقرأ مجهولاً من أثبتته أي لم يكتب لهم أعمال عند الله لأنها غير مقبولة والفاء لا تاباه وإنما لم يفسره به على الأول لأن هذا أبلغ، وقوله أو أبطل الخ فالأعمال ما عملوه نفاقاً وتصنعاً وإن لم يكن عبادة والمقصود من قوله وكان ذلك على الله يسيراً التهديد والتخويف. قوله: (وقد انهزموا) حال من ضمير يهزموا، وقوله ففروا معطوف على قوله يظنون أي يحسبون، وقد تبع فيه الزمخشري وفيه إشارة إلى أنّ في النظم مقدراً وهو قوله ففروا وقد ردّه الطيبي رحمه الله بأنه لم ينقل فرار أحد منهم في السير ولا في التفاسير فإما أن يكون ظفر برواية فيه أو أخذه من النظم كقوله والقائلين لإخوانهم هلمّ إلينا لدلالته على أنهم خارجون عن معسكره عليه الصلاة والسلام لحثهم لإخوانهم على اللحاق بهم، وقوله ولو كانوا فيكم الخ، وقوله: ﴿يَحْسِبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا﴾ [سورة الأحزاب،

﴿وَلِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ﴾ كرتة ثانية ﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوا فِي الْأَعْرَابِ﴾ تمنوا إنهم خارجون إلى البدو حاصلون بين الإعراب ﴿يَسْتَلُوكَ﴾ كل قادم من جانب المدينة ﴿عَنْ أُنْبِيَائِكُمْ﴾ عما جرى عليكم ﴿وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ﴾ هذه الكرتة، ولم يرجعوا إلى المدينة وكان قتال ﴿مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ رياء وخوفاً من التعبير ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ خصلة حسنة من حقها أن يؤتسى بها كالثبات في الحرب، ومقاساة الشدائد أو هو في نفسه قدوة يحسن التأسي به كقولك في البيضة عشرون منا حديداً أي هي في نفسها هذا القدر من الحديد وقرأ عاصم بضم الهمزة وهو لغة فيه ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ أي ثواب الله أو لقاءه ونعيم الآخرة، أو أيام الله واليوم الآخر خصوصاً، وقيل هو كقولك أرجو زيدا

الآية: ٢٠] فإنه صريح في مفارقتهم للمؤمنين إلا أن يؤول قوله هلم إلينا إلى رأينا أو مكاننا الذي في طرف لا يصل إليه السهم، وأن يكون حسبانهم ليلاً أو لدهشتهم أو لظن حيلة منهم ونحوه، وقوله لو كانوا فيكم على تحاد المكان ولو في الخندق أو يراد بالمعوقين قوم قعدوا بالمدينة ولم يخرجوا إلى الخندق، وفسر يحسبون ييظنون وهو المشهور ومنهم من فرق بين الظن، والحسبان وقد مر.

قوله: (تمنوا) يحتمل أنه معنى يودوا ويحتمل أنه معنى لو لأنه قيل إنها للتمني وإن ورد على الأول وقوع خبر أن يعد لو غير فعل، وعلى الثاني إنه يتكرر مع يود وجوابه وتفصيله مبين في العربية، وقوله يسألون حال من ضمير بادون، وقوله هذه الكرتة أي المفروضة بقوله وإن يأت الأحزاب أو الكرتة الأولى السابقة ويؤيده قوله ولم يرجعوا إلى المدينة فمعنى وكان قتال أي محاربة بالسيف ومبارزة الصفوف. قوله: (خصلة حسنة الخ) يؤتسى بمعنى يقتدي، وقوله أو هو في نفس الخ فهو على هذا تجريد كلقبت منه أسداً والتجريد كما يكون بمعنى من يكون بمعنى في كقوله:

وفي الله لم يعدلوا حكم عدل

ومعناه أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في الاتصاف، وكذا المثال الذي ذكره، والمراد بالبيضة بيضة الحديد وهي الكرتة أو ما يوضع على الرأس وهو المغفر والمن بتشديد النون وزن معروف وحديد بدل منه وفي نسخة منا بالقصر والتخفيف والإضافة وهو لغة فيه بمعنى المن أيضاً وليست في فيه زائدة كما توهم. قوله: (أي ثواب الله الخ) إشارة إلى تقدير مضاف فيه لأن الرجاء يتعلق بالمعاني والرجاء في هذا بمعنى الأمل، واليوم الآخر يوم القيامة وقوله أو أيام الله بتقدير أيام بقرينة المعطوف، وأيام الله وقائعه فإن اليوم يطلق على ما يقع فيه من الحروب والحوادث واشتهر في هذا حتى صار بمنزلة الحقيقة وقوله خصوصاً إشارة إلى أنه من عطف الخاص على العام لأن اليوم الآخر من أيام الله إن لم يخص بما في الدنيا ويراد باليوم الآخر يوم القيامة، والرجاء على هذا بمعنى الخوف أو بمعنى الأمل إن أريد ما فيها من النصر والثواب. قوله: (هو كقولك أرجو زيدا وفضله) وأعجبني زيد وكرمه مما يكون ذكر

وفضله فإنَّ اليوم الآخر داخل فيه بحسب الحكم والرجاء يحتمل الأمل والخوف، ولمن كان صلة لحسنة أو صفة لها وقيل بدل من لكم والأكثر على أن ضمير المخاطب لا يبدل منه ﴿وَدَكَرَ اللَّهُ كَهَيِّبًا﴾ وقرن بالرجاء كثرة الذكر المؤدية إلى ملازمة الطاعة فإنَّ المؤتسى بالرسول من كان كذلك ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ بقوله

المعطوف عليه توطئة للمعطوف، وهو المقصود وفيه من الحسن والبلاغة ما ليس في قولك أعجبني زيد كرمه على البدلية، ولما كان هذا إذا كان المعطوف صفة للأول أو بمنزلتها في التعلق به وهذا بحسب الظاهر ليس كذلك أشار إلى الجواب عنه بقوله فإنَّ اليوم الآخر الخ يعني أنه في معنى يوم الله لشدة اختصاص ذلك اليوم به من بين أيامه بحسب نفوذ حكمه فيه ظاهراً وباطناً من غير احتمال أن يكون لغيره فيه حكم كما في قوله: ﴿لمن الملك اليوم﴾ [سورة غافر، الآية: ١٦] فتعلقه به لشدة ظهوره مغن عن إضافته لضميره على ما عرف في أشباهه من هذا الباب، وفي نسخة داخل فيها أي في جملة أيامه فهذا مغن أيضاً عن إضافته لضميره فإنه غير لازم فيه. قوله: (والرجاء الخ) أي فيحمل على كل فيما يناسبه كما مرَّ أو عليهما معاً إذا احتمل المقام لأنَّ المصنف رحمه الله شافعي قائل باستعمال اللفظ المشترك في معنيه أو في حقيقته ومجازه معاً. قوله: (صلة لحسنة) أي متعلق بها أو صفة لها لوقوعه بعد النكرة، وقوله وقيل بدل مرضه لقوله والأكثر الخ يعني أن تجويزه مخصوص بضمير الغائب كما صرحوا به ويبدل الكل ففي كلامه تسامح، وقد أجازة الكوفيون والأخفش وقد قيل إنه بدل بعض على أن الخطاب عام ويحتاج إلى تقدير منكم وهو مخالف للظاهر من أن المخاطبين هنا المخاطبون قبله بأبنائكم ونحوه وهم خالص المؤمنين وهذا بناء على أن المبدل منه الضمير والمبدل من وأعيد العامل للتأكيد كما مرَّ تفصيله فما قيل عليه من أنه بإعادة الجار وعدم جوازه غير مصرح به غير وارد عليه وهذا مخالف لقوله في سورة الممتحنة. قوله: (أبدل قوله لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) [سورة الممتحنة] من لكم لمزيد الحث على التأسي لكنه جرى هنا على قول وثمة على آخر. قوله: (وقرن بالرجاء الخ) المقارنة من الواو لأنها للجمع المطلق، وقوله فإنَّ المؤتسى أي المقتدى تعليل لا يراد الرجاء والذكر هنا فالمعنى حصل لكم أسوة به ﷺ ولا ينافيه قوله من حقها ثمة كما لا يخفى مع أن المراد يأتي بها كل أحد فتأمل. قوله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا﴾ أي الخطب أو البلاء وما موصولة عائدها محذوف، وهو المفعول الثاني لوعده أي وعدناه أو مصدرية، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٤] الآية مرَّ تفسيرها في أواخر البقرة وقوله إنهم أي الأحزاب وهذا لم يوجد في كتب الحديث كما ذكره ابن حجر^(١)، وقوله تسع أو عشر أي تسع ليال من غرة الشهر أو من وقت إخباره ﷺ وهذا من الحديث^(٢) ويحتمل أنه من كلام الراوي، وقوله بكسر الراء أراد إمالتها نحو الكسرة فسمح والمراد بفتح

(١) لم أجده، وقد نقل المصنف عن ابن حجر: أنه لم يوجد في كتب الحديث، فهو غريب.

(٢) لم أجده.

تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٤] الآية وقوله عليه الصلاة والسلام: «سَيَسْتَدُ الْأَمْرَ بِاجْتِمَاعِ الْأَحْزَابِ عَلَيْكُمْ وَالْعَاقِبَةُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَنَّهُمْ سَأْتِرُونَ إِلَيْكُمْ بَعْدَ تِسْعٍ أَوْ عَشْرٍ» وقرأ حمزة وأبو بكر بكسر الراء وفتح الهمزة ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ وظهر صدق خبر الله ورسوله أو صدقاً في النصرة، والثواب كما صدقاً في البلاء وإظهار الاسم للتعظيم ﴿وَمَا زَادَهُمْ فِيهِ ضَمِيرٌ لَمَّا رَأَوْا أَوْ الْخُطْبِ أَوْ الْبَلَاءِ ﴿إِلَّا إِيْمَانًا﴾ بالله ومواعيده ﴿وَسَلِيمًا﴾ لأوامره ومقاديره ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ﴾ من الثبات مع الرسول ﷺ، والمقاتلة بقدرته لإعلاء الدين في صدقني إذا قال لك الصدق، فإن المعاهد إذا وفي بعهدة فقد صدق فيه ﴿فَمِنْهُمْ مَن قَتَلَ نَجْبَهُ﴾ نذره بأن قاتل حتى استشهد كحمزة ومصعب بن عمير وأنس بن

الهمزة عدم إمالتها وقد روي إمالتهما وإمالة الهمزة دون الراء على تفصيل فيه في النشر فلينظر فيه، وفي راويه. قوله: (وظهر صدق خبر الله الخ) إنما أوله بالظهور لأن صدقهما محقق قبل ذلك والمترتب على رؤية الأحزاب ظهوره سواء عطفت الجملة على مقول القول أو على صلة الموصول أو جعلت حالاً بتقدير قد، وقوله وإظهار الاسم أي الله ورسوله مع سبقهما لما ذكر ولأنه لو أضمر قيل وصدقا والجمع بين الله وغيره في ضمير واحد الأولى تركه، ولو قيل صدق هو ورسوله بقي الإظهار في مقام الإضمار فلا يندفع السؤال كما قيل، وقد مر تفصيله وماله وعليه في الكهف. قوله: (فيه ضمير لما رأوا) أي في زادهم ضمير مستتر يعود لما رأوا المفهوم من قوله: ﴿ولما رأى المؤمنون﴾ الخ وما تحتمل الموصولية أو المصدرية، ولم يذكر مصدر رأي المفهوم منه إشارة إلى وجه تذكيره وأما تذكير اسم الإشارة فلتذكير خبره ويجوز رجوعه إلى الوعد، والخطب والبلاء مفهومان من السياق أو الإشارة. قوله: (من الثبات الخ) خص ما ذكر لأنه المقصود هنا بقرينة ما ورد في سبب النزول فلا يقال عليه الظاهر التعميم، ولو عمم لصح ويدخل فيه ما ذكر دخولاً أولاً، وقوله فإن المعاهد الخ إشارة إلى ما فصله الزمخشري، من أن تعديبه إلى ما عاهدوا إما على نزع الخافض، وهو في والمفعول محذوف والأصل صدقوا الله فيما عاهدوه أو يجعل ما عاهدوا عليه بمنزلة شخص معاهد على طريق الاستعارة المكنية، وجعله مصدوراً يحتفل أو على الإسناد المجازي. قوله: (نذره)^(١) أصل معنى النحب النذر وقضاؤه الوفاء به، وقد كان رجال من الصحابة رضي الله عنهم نذروا أنهم إذا شهدوا معه ﷺ حرباً قاتلوا حتى يستشهدوا وقد استعير قضاء النحب للموت لأنه لكونه لا بد منه مشبه بالنذر الذي يجب الوفاء به، فيجوز أن يكون هنا حقيقة واستعارة مع المشاكلة فيه، وقوله في رقة كل حيوان مبالغة في لزوم الوفاء بالنذر، ولو كان النادر ليس بإنسان وإلا كان

(١) أخرجه البخاري ٤٧٨٣ ومسلم ١٤٨/١٩٣ والترمذي ٣٢٠٠ والنسائي ٤٢٢ وأحمد ٣/١٩٤ - ٢٠١ -

٢٥٣ والواحدي في أسباب النزول ٦٩٢ و ٦٩٣ كلهم من حديث أنس.

النضر والنحب النذر استعير للموت لأنه كندر لازم في رقبة كل حيوان ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ﴾ الشهادة كعثمان وطلحة رضي الله عنهما ﴿وَمَا بَدَلُوا﴾ العهد ولا غيره ﴿بَدِيلًا﴾ شيئاً من التبديل روي أن طلحة ثبت مع رسول الله ﷺ يوم أحد أصيبت يده فقال عليه الصلاة والسلام: «أوجب طلحة وفيه تعريض لأهل النفاق ومرضى القلب بالتبديل» وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ تعليل للمنطوق والمعرّض به، وكأنّ المنافقين قصدوا بالتبديل عاقبة السوء كما قصد المخلصون بالثبات، والوفاء

الظاهر كل إنسان. قوله: (استعير للموت) ظاهره أن النحب وحده مستعار استعارة تصرّحية فيكون القضاء ترشيحاً وهو محتمل للتمثيل فإن أراد استعارته بعد هذا أو في هذا المحل فظاهر وإن أراد استعارته هنا فقد أورد عليه أمور منها أنه فسر المعاهد عليه، وهو المنذور بالثبات والمقاتلة وهذا يخالفه ومنها أنه إذا صح الحمل على الحقيقة لا يتأتى المجاز ومنها أن قوله ومنهم من ينتظر لا يلائم تفسيره، فإنهم وفوا نذرهم بالثبات، والجواب عنه أن يحمل قولهم في النذر بالقتال حتى يستشهدوا على الثبات التام لأن الشهادة ليست في أيديهم والموت لا يصح نذره، وهذا المجاز مشهور فيجوز الحمل عليه، وإن أمكنه الحقيقة بل ربما يرجح عليها وإنّ قوله ومنهم من ينتظر بالنظر إلى حرب آخر أو إلى من لم يشهد الحرب منهم. قوله: (شيئاً من التبديل) إشارة إلى أن المصدر صرح به ليفيد العموم، وقوله روي أن طلحة^(١) الخ هو حديث صحيح رواه الترمذي وغيره عن الزبير رضي الله عنه مرفوعاً، وقوله أوجب طلحة أي استحق الجنة استحقاقاً كالواجب على الله بمقتضى وعده وفضله وأصله أوجب الجنة لنفسه على الله، وفي النهاية يقال أوجب الرجل إذا فعل فعلاً وجبت له به الجنة. قوله: (وفيه تعريض الخ) يعني أنه كناية تعريضية تفهم من تخصيصهم به أي ما بدلوا كغيرهم من المنافقين والمراد بالتبديل نقض المعهد، وقوله بالتبديل متعلق بالتعريض. قوله: (تعليل للمنطوق والمعرّض به) لما جعل قوله وما بدلوا الخ تعريضاً للمبدلين من أهل النفاق صار المعنى وما بدلوا كما يدل المنافقون فقوله ليجزي، ويعذب متعلق بالمنفي والمثبت على اللف والنشر التقديري، وجعل تبديلهم علة للتعذيب على المجاز لكن التعليل في المنطوق ظاهر وهو على الحقيقة، وأما في المعرّض به فلتشبيه المنافقين بالقاصدين لعاقبة السوء على نهج الاستعارة المكنية كما أشار إليه

(١) ذكر الواحدي في أسباب النزول عقب ٦٩٣ بدون إسناد.

وأخرجه بنحوه الترمذي موصولاً من حديث طلحة بن عبيد الله ٣٢٠٣ وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يونس بن بكير.

وأخرجه الترمذي من حديث معاوية ٣٢٠٢ وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإنما روي عن موسى بن طلحة عن أبيه اهـ. في إسناد حديث معاوية: إسحاق بن يحيى بن طلحة قال الحافظ في التريب ٦٢/١: ضعيف.

وأخرجه الواحدي في أسباب النزول ٦٩٤ - ٦٩٥ من حديث طلحة.

العاقبة الحسنى والتوبة عليهم مشروطة بشيئهم أو المراد بها التوفيق للتوبة ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ لمن تاب ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يعني الأحزاب ﴿بَغِيظِهِمْ﴾ مغيظين ﴿لَمْ يَأْلُوا حَيْرًا﴾ غير ظافرين وهما حالان بتداخل أو تعاقب ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتْنَالَ﴾ بالريح والملائكة ﴿وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا﴾ على إحداث ما يريدہ ﴿عَزِيزًا﴾ غالباً على كل شيء ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَلَمُواهُمْ﴾ ظاهره الأحزاب ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ يعني قريظة ﴿مِنْ صَيَاصِيهِمْ﴾ من حصونهم جمع صيصية، وهي ما يتحصن به، ولذلك يقال: لقرن الثور والظبي وشوكة

بقوله وكان الخ والقرينة إثبات معنى لتعلل فهي على الحقيقة لا جمع بين الحقيقة والمجاز عند غير السكاكي كما قيل فتأمل قيل ولا يبعد جعل ليجزي، الخ تعليلاً للمنطوق المقيد بالمعرض به كأنه قيل ما بدلوا كغيرهم ليجزيهم بصدقهم ويعذب غيرهم إن لم يتب وأنه يظهر بحسن صنيعهم قبح غيره:

وبضدّها تبين الأشياء

فلا حاجة إلى ارتكاب التجوّز كما ارتكبه المصنف أو الحذف كما ارتكبه القائل إنه فذلّة مستأنفة لبيان الداعي لوقوع ما حكى من الأحوال والأقوال تفصيلاً، وغاية له كأنه قيل وقع ما وقع ليجزي الصادقين بصدقهم والوفاء قولاً وفعلاً، وليعذب المنافقين بما صدر عنهم من الأعمال والأحوال المحكية الخ، وقوله قولاً وفعلاً نشر للصدق والوفاء فالوفاء في الفعل كالصدق في القول ففي قوله بصدقهم اكتفاء، ولم يقل في المنافقين بنفاقهم لقوله أو يتوب الخ فإنه يستدعي فعلاً خاصاً بهم، ولم يقل ليثيب كمقابلته إشارة إلى أنّ الثواب مقصود بالذات، والعذاب بالمعرض وهو السّرّ في تخصيص المشبه بجانب التعذيب. قوله: (والتوبة عليهم الخ) يعني أنّ التوبة المسندة إليه تعالى بمعنى قبول توبة العباد إن تابوا، وحذف الشرط لظهور استلزام المذكور له فتكون متأخرة عن توبتهم، أو هي مجاز عن توفيقهم للتوبة فتكون متقدمة وكلا المعنيين وارد كما في القاموس، وقوله يعني الأحزاب من المشركين واليهود ولا ياباه كون مساكن اليهود حول المدينة كما توهم لردّهم من محل تحزيبهم إلى مساكنهم، وقوله مغيظين وفي نسخة متغيظين وهو إشارة إلى أنّ الجار والمجرور حال والباء فيه للمصاحبة. قوله: (بتداخل) بأن تكون الجملة حالاً من ضمير غيظهم والتعاقب على أنهما حالان من ضمير كفروا وقد جوّز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة لبيان سبب غيظهم أو بدلاً وهو مراد الزمخشري بالبيان كما صرّحوا به فلا نظر فيه، وقوله وكفى الله الخ في المغني كفى بمعنى اكتف فتزاد الباء في فاعله نحو كفى بالله شهيداً وبمعنى أغنى فيتعدى لواحد كقوله قليل منك يكفيني، وزيادة الباء في مفعوله قليل ككفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع وبمعنى وقى فيتعدى لاثنين كقوله: ﴿فسيكفيهم الله﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٣٧] ومنه هذه الآية وتفسيرها بأغنى على الحذف والإيصال لا وجه له. قوله: (ما يتحصن به) يعني القلاع والحصون ويقال بمعنى وتفسيرها بأغنى على الحذف والإيصال لا وجه له. قوله: (ما يتحصن به) يعني القلاع

الديك ﴿وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ الخوف وقرئ بالضم ﴿فَرِيقًا تَقَاتَلُوا وَفَرِيقًا قَرِيبًا﴾ وقرئ بضم السين، روي إن جبريل أتى رسول الله ﷺ صبيحة الليلة التي انهزم فيها الأحزاب فقال: أنتنزع لأمتك والملائكة لم يضعوا السلاح إن الله يأمرك بالسير إلى بني قريظة وأنا عامد إليهم فأذن في الناس أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة فحاصرهم إحدى وعشرين أو خمساً وعشرين حتى جهدهم الحصار فقال: تنزلون على حكمي فأبوا فقال: على حكم سعد بن معاذ فرضوا به فحكم سعد بقتل مقاتليهم وسبي ذراريهم، ونسائهم فكبر النبي عليه الصلاة والسلام فقال: «لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة فقتل منهم ستمائة أو أكثر وأسر منهم سيعمائة» ﴿وَأَوْرَثْنَاكُمْ أَرْضَهُمْ﴾ مزارعهم ﴿وَوَيْرَثَهُمْ﴾ حصونهم ﴿وَأَمْوَالَهُمْ﴾ نقودهم ومواشيهم وأثاثهم، روي أنه عليه الصلاة والسلام جعل عقارهم للمهاجرين فتكلم فيه الأنصار فقال: «إنكم في منازلكم» وقال عمر رضي الله عنه:

والحصون ويقال بمعنى يطلق على ما ذكر لكونها مما يحتمى به ويمتنع وشوكة الديك ما في رجله كالمخضب، وقوله قرئ بالضم أي ضمّ العين اتباعاً وهي مروية عن ابن عامر رحمه الله والكسائي، وأما ضمّ سين تأسرون فمن أبي حيوه وهي شاذة والمتواتر فيها الكسر. قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا تَقَاتَلُونَ﴾ (الخ) جملة مستأنفة، وغير نظمها لما فيه من شبه الجمع والتفريق البديعي، وما قيل إنه للدلالة على الانحصار في الفريقين فيه نظر، وقوله: «صبيحة الليلة»^(١) صريح في وقوع غزوة بني قريظة والختناق في منة واحدة لكن النووي قال إن الأولى في الخامسة والثانية في الرابعة وما ذكره المصنف رحمه الله موافق لما في صحيح البخاري، ولأمتك بالهمزة بعد اللام وتبدل الفاء بمعنى درعك ونزعها ترك لبسها، وقوله جهدهم الحصار رأى شق عليهم المحاصرة، وقوله تنزلون على حكمي أي تنزلون من الحصن وأنتم راضون بحكمي، وقوله فرضوا به أي بحكم سعد رضي الله عنه، وتكبيره ﷺ فرحاً وتعجباً من موافقة حكمه لما حكم به الله، وقد كان أعلمه جبريل عليه الصلاة والسلام به كما ذكره في الكشف، وقوله سبعة أرقعة جمع رقيق وهي السماء مطلقاً أو سماء الدنيا والمراد سبع سموات حقيقة أو تغليياً، وقوله سبعة لتأويل السماء بالسقف وكون حكم الله من فوقها إما باعتبار اللوح المحفوظ كما قيل أو باعتبار نزول الملائكة بالوحي منه. قوله: (فتكلم فيه الأنصار) أي طلبوا منه ﷺ أن يشرکہم معهم، وقوله فقال: «إنكم في منازلكم»^(٢) أي أنتم الآن في دياركم غير محتاجين لهذا كالمهاجرين فإنهم غرباء وليس معناه إنكم ما حضرتم الواقعة والغنيمة لمن شهدها كما توهم،

(١) أخرجه البخاري ٣٠٤٣ - ٣٨٠٤ - ٤١٢١ - ٦٢٦٢ ومسلم ١٧٦٨/٦٤ وأبو داود ٥٢١٥ - ٥٢١٦ والنسائي في «الفضائل» ١١٨ وأحمد ٢٢/٣ - ٧١ وابن سعد ٤٢٤/٣ والطبراني ٥٣٢٣ وابن حبان ٧٠٢٦ والبخاري ٢٧١٨ والبيهقي ٥٧/٦ - ٥٨ - ٦٣/٩ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري.

وأخرجه البخاري ٤١٢٢ من حديث عائشة.

(٢) أخرجه الطبري ٢٨٤٤٣ مطولاً عن قتادة مرسلأ. فهو ضعيف.

أما تخمس كماخمس يوم بدر فقال: «لا إنما جعلت لي هذه طعمة» ﴿وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوَّهَا﴾^(١) كفارس والروم، وقيل خيبر وقيل كل أرض تفتح إلى يوم القيامة ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ فيقدر على ذلك ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لَّا يَرْوِيكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ السعة، والتنعم فيها ﴿وَزِينَتَهَا﴾ وزخارفها ﴿فَمَعَالِيكَ أَمْتَعَكُنَّ﴾ أعطكن المتعة ﴿وَأَسْرَحَكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ طلاقاً من غير ضرار وبدعة. روي إنهن سألنه ثياب الزينة وزيادة النفقة فنزلت فبدأ بعائشة رضي الله عنها فخيرها فاختارت الله ورسوله، ثم اختارت الباقيات اختارها فشكر الله لهن ذلك فأنزل لا يحلّ لك النساء من بعد، وتعليق التسريح بإرادتهن الدنيا وجعلها قسيماً لإرادتهن الرسول يدل على أنّ المخيرة إذا اختارت زوجها لم تطلق خلافاً لزيد، والحسن

وقد كان ذلك فيثاً غنيمة فمحلّه أهل الحاجة، وقوله طعمة بضم فسكون أي هو رزق خاص به ﷺ لأنه صفتي أو فيء فلذا لم يعط منه الأنصار، وقوله وقيل خيبر قيل إنه أنسب وقوله وقيل كل أرض تفتح الخ فالخطاب لا يخص بالحاضرين. قوله: (فتعالين) أصل تعال أمر بالصعود لمكان عال، ثم غلب في الأمر بالمجيء مطلقاً والمراد به هنا الإرادة وذكر زينة الدنيا تخصيص بعد تعميم، وقوله أعطين المتعة الخ المتعة ما يعطى للمطلقة من درع وخمار وملحقة على حسب السعة والإقتار وتفصيله في الفروع، وقوله طلاقاً من غير ضرار تفسير للتسريح الجميل، وهو في الأصل مطلق الإرسال، ثم كني به عن الطلاق فموجبه كالتخيير بينونة لأنه حكم الكناية عندنا، وعند الشافعي كما ذكره المصنف الطلاق، ولو كان رجعياً وقد اتفق المفسرون هنا على تفسيره به، والبدعة بمعنى الطلاق البدعي المعروف عند الفقهاء، وقوله لا يحلّ لك النساء أي الزيادة على عدتهن بعدما كان مرخصاً له فيه إحساناً من الله لما اخترن رسوله ﷺ. قوله: (يدل على أنّ المخيرة الخ) يعني أنّ التعليق للتسريح بمعنى الطلاق بإرادتهن للدنيا وزينتها الواقع في مقابلة إرادة الرسول ﷺ دل على أنه مع الإرادة الثانية لا يقع الطلاق، وإلا لم يقع القسم موقعه كما لا يخفى وما ذكره المصنف مبني على مذهبه من أنه طلاق رجعي كما في شرح الرافعي، فما قيل من إنه دليل على أنه لا تقع بينونة وأما إنه لا يقع الطلاق أصلاً فلا دلالة له عليه إزام له بما لا يلتزمه وكأنه غفلة عن مذهبه نعم هو عندنا يدل على نفي بينونة، ونفي الرجعة معلوم من شيء آخر مثبت عندنا وبدؤه ﷺ^(١) بعائشة رضي الله عنها لأنها أحب إليه وأكمل عقلاً (بقي هنا بحث) أورده بعض المتأخرين على استدلال فقهاء المذاهب على هذه المسألة بهذه الآية، وهو أنّ تخييره ﷺ لم يكن من التخيير الذي الكلام فيه، وهو أن توقع الطلاق على نفسها بل على إنها إن اختارت نفسها طلقها ﷺ لقوله: «أسرحكن» ففي الاستدلال بها وفيما ذكر من النقل نظر، والذي خطر ببالي إذ رأيت كبار أرباب المذاهب استدلوها بهذه الآية على ما ذكر أنه ليس مرادهم أنّ ما فيها هو المسألة المذكورة في الفروع إذ ليس في الآية

(١) أخرجه البخاري ٤٧٨٥ - ٤٧٨٦ من حديث عائشة.

ومالك وإحدى الروایتين عن علي رضي الله عنه ويؤيده قول عائشة رضي الله عنها خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه ولم يعد طلاقاً وتقديم التمتع على التسريح المسبب عنه من الكرم وحسن الخلق، وقيل لأن الفرقة كانت بإرادتهن كاختيار المخيرة نفهسا فإنه طلقة رجعية عندنا وبإثنية عند الحنفية، واختلف في وجوبه للمدخل بها وليس فيه ما يدل عليه، وقرئ أمتعن وأسرحكن بالرفع على الاستئناف ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ تستحقر دونه الدنيا وزيتها ومن للتبيين لأنهن كلهن كن محسنات ﴿يُنِيسَاَ النَّبِيَّ مَنْ يَأْتِي مِنْكُنَّ بِفِدْحَةٍ﴾ بكبيرة ﴿مُتَّيِّنَاتٍ﴾ ظاهر قبحها على قراءة ابن كثير وأبي بكر والباقون بكسر الياء ﴿يُضَعَفْنَ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ ضعفي عذاب غيرهن أي مثليه لأن الذنب منهن أقبح فإن زيادة قبحة نتبع زيادة فضل المذنب، والنعمة عليه ولذلك جعل حد الحرّ ضعفي حد العبد وعتوب الأنبياء بما لا يعاتب به غيرهم، وقرأ البصريان يضعف على البناء للمفعول ورفع العذاب وابن كثير وابن عامر تضعف بالنون وبناء الفاعل ونصب العذاب ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ لا يمنعه عن التضعيف كونهن نساء النبي،

ذكر الاختيار المضاف لنفسها بل المراد أنه إذا كانت الإرادة المخير فيها هنا للطلاق وعدمه كما شهدت به الآثار لا للدنيا والآخرة كما فسره به بعض السلف لزم ما ذكر لأن القائل بأن اختيارها لزوجها طلاق جعل قوله اختاري كناية وقع بها لطلاق، وقوله أسرحكن أي أطلقكن المرتب على اختيار غيرهما إما أن يراد به طلاق باختيار غيره كنفسها فتخصيصه به يقتضي أنه لا يقع باختياره فإن أريد به طلاق أوقع بعده لأنه لم يقع به اقتضى ما ذكرناه بالطريق الأولى فتأمل .
قوله: (خلافاً لزيد الخ) فإن قوله اختاري كناية عندهم عن الطلاق فيقع، وإن اختارت الزوج وقوله وتقديم التمتع أي مع أنه يكون بعد الطلاق لتسببه عنه ليذكر إعطاء لهن قبل الطلاق الموحش لهن، ولأنه مناسب لما قبله من الدنيا، وقوله وقيل لأن الفرقة الخ يعني أن قوله إن كنتن تردن الحياة الدنيا هو الذي علق عليه الطلاق كأنه قيل إن اخترتن الدنيا فأنتن طوالق كما إذا علق الطلاق على الاختيار بقوله إن اخترت نفسك فأنت طالق فإرادة الدنيا لكونه المعلق عليه بمنزلة الطلاق وذكر المتعة في محله والسراح ليس بمعنى الطلاق بل الإخراج من البيوت بعده وهذا أيضاً مما فسرت به الآية كما ذكره الرازي في الأحكام وقوله فإنه أي الاختيار، وفي نسخة فإنها أي الفرقة لتعليل لكون الاختيار كالطلاق المعلق، وقوله واختلف في وجوبه أي المتعة وذكره لتأويله بما يعطي ونحوه كالتمتع وليس في النظم ما يدل على وجوبه كما تمسك به القائل بالوجوب وهي عندنا مستحبة للمدخل بها واجبة في غيرها على تفصيل فيه كما عرف في الفروع وتنكير أجراً للتكثير لا للتعظيم لإفادة الوصل له ودونه بمعنى عنده، وقوله ومن للتبيين قيل ويجوز فيه التبويض على أن المحسنات المختارات لله ورسوله ﷺ واختيار الجميع لم يعلم وقت النزول، وهو بعيد. قوله: (ظاهر قبحها) تفسير له على فتح الياء وقد تقدم تفسيره في سورة النساء، وقوله فضل المذنب وهن أفضل من غيرهن والنعمة عليهن برسول

وكيف وهو سببه ﴿وَمَنْ يَقْتُ مَنكُنْ﴾ ومن يدم على الطاعة ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ولعل ذكر الله للتعظيم لقوله: ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا تُوَفِّهَا أَجْرًا مَرَّتَيْنِ﴾ مرة على الطاعة ومرة على طلبهن ورضا النبي عليه الصلاة والسلام بالقناعة وحسن المعاشرة وقرأ حمزة والكسائي، ويعمل بالياء أيضاً حملاً على لفظ من ويؤتها على أن فيه ضمير اسم الله ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ في الجنة زيادة على أجرها ﴿يَلِسَاةَ النَّبِيِّ لَسَانًا كَأَلْوٍ مِنَ النَّسَاءِ﴾ أصل أحد وحده بمعنى الواحد، ثم وضع في النفي العام مستويماً فيه المذكر والمؤنث والواحد والكثير، والمعنى

الله ﷻ في الدارين من أعظم النعم، وقوله لا يمنعه عن التضعيف الخ لأن عدّه يسيراً عليه تهديد كما مرّ قريباً، وقوله من يدم على الطاعة لأن أحد معاني القنوت الدوام على الطاعة، وله معان عشرة ليس هذا محلها. قوله: (ولعل ذكر الله للتعظيم لقوله الخ) أي لأن قوله وتعمل الخ مدلوله طاعة الله والأصل في العطف المغايرة فذكر الله إنما هو لتعظيم الرسول ﷺ بجعل طاعته غير منفكة عن طاعة الله، وفي بعض النسخ أو لقوله وهو من زيادة الناسخ إذ لا معنى لها ولو فسر القنوت بالخشوع خلا من التكرار أيضاً، وقوله أيضاً أي كما قرأ به يقنت وقوله ويؤتها أي قرئ يؤتها بالياء التحتية على أن فيه ضميراً مستتراً لله، وقوله زيادة على أجرها الذي كان مرتين وهذا تفسير لكريماً لأن معناه الكثير الخير والنفعة. قوله: (أصل أحد وحده بمعنى الواحد ثم وضع في النفي العام الخ) قيل عليه الموضوع في النفي العام همزته أصلية غير منقلبة عن الواو كما نص عليه النحاة، وأجيب بأن المذكور في النحو إن ما همزته أصلية يختص بالنفي ولا يمنعون استعمال ما همزته واو في النفي أيضاً وتعقب بأن السؤال عن وجه جعل همزته منقلبة باق مع أن الذي همزته غير منقلبة هو المختص بالعقلاء، والمشهور باستواء الواحد والكثير فيه وهو أنسب هنا على ما ذكره من المعنى، وقيل أيضاً كيف يتأتى الجواب المذكور أولاً وهو معنى آخر إلا أن يستعمل لمعنى آخر غير النفي العام، وقد قال أبو علي همزة أحد المستعمل في النفي للاستغراق أصلية لا بدل من الواو فالأولى أن يقال ما ذكر قول لبعض النحاة، وقد قال الرضى إن همزته في كل مكان بدل من الواو وكل هذا لا يشني الغليل كما قاله القرافي في كتابه المسمى بالعقد المنظوم في ألفاظ العموم يستشكلون هذا بأن اللفظين صورتها واحدة ومعنى الوحدة يتناولهما والواو فيها أصلية فيلزم قطعاً انقلاب ألفه عنها وجعل أحدهما منقلباً دون الآخر تحكماً، وقد أشكل هذا على كثير من الفضلاء حتى أطلعني الله على جوابه، وهو أن أحداً الذي لا يستعمل إلا في النفي معناه إنسان بإجماع أهل اللغة وأحد الذي يستعمل في الإثبات معناه الفرد من العدد فإذا تغير مسماهما تغير اشتقاقهما لأنه لا بدّ فيه من المناسبة بين اللفظ، والمعنى ولا يكفي فيه أحدهما فإذا كان المقصود به الإنسان فهو الذي لا يستعمل إلا في النفي وهمزته أصلية وإن قصد به العدد ونصف الاثنين فهو الصالح للإثبات والنفي وألفه منقلبة عن واو اه، إذا عرفت هذا فما وقع للمصنف تبعاً للزمخشرى هنا ليس كما ينبغي فإنه على تسليم الفرق المذكور ينبغي أن تكون الهمزة هنا أصلية كما قاله أبو حيان رحمه الله

لستن كجماعة واحدة من جماعات النساء في الفضل ﴿إِنْ أَتَقَيْنَ﴾ مخالفة حكم الله رضا رسوله ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ فلا تجبن بقولكن خاضعاً لينا مثل قول المرربات ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ فجور وقرئ بالجزم عطفاً على محل فعل النهي على أنه منهى مريض القلب عن الطمع عقيب نهيهن عن الخضوع بالقول ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ حسناً بعيداً عن الريبة

وجواب الطيبي لا يجدي نفعاً وكل ما ذكر بعده خبط عشواء فتأمل . قوله: (والمعنى لستن كجماعة واحدة الخ) في الانتصاف أراد المطابقة بين المتفاضلين فإن نساء النبي جماعة ولو حمل على الواحدة كان أبلغ أي ليست واحدة منكن كواحدة من أحاد النساء فيلزم تفضيل الجماعة على الجماعة دون عكس، ورد بأنه لا شك أن اسم ليس ضمير الجماعة وقد حمل عليه كأحد وبين بقوله من النساء وتعريفه للجنس فيجب حمل أحد بمقتضى السياق على الجماعة كقوله فما منكم من أحد عنه حاجزين، ولو حمل على الواحد لزم التفضيل بحسب الوحدات ويرجع المعنى إلى تفضيل كلهن على واحدة واحدة من النساء ولا ارتياب في بطلانه أما تأويله بليست واحدة منكن فخلاف الظاهر وأما قوله يلزم الخ فجوابه أن تفضيل كل واحدة منهن يعلم من دليل آخر كقوله: ﴿وأزواجه أمهاتكم﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٦٠] ونحوه فما قيل على هذا يكون الأحد بمعنى الواحد لا موضوعاً في النفي العام، والأولى أن يفسر بجماعة واحدة كانت أو أكثر ليعم النفي، ويناسب مقام تفضيلهن، ثم هذا يفيد بحسب عرف الاستعمال تفضيل كل منها على سائر النساء لأن فضلها يكون عالياً لفضل كل منها فلا حاجة إلى تقدير ليست إحداكن كامراً لأنه خلاف الظاهر، أو يقال المقصود تفضيل الجماعة لا كل منها إذ لا شك أن بعضهن ليست بأفضل من فاطمة رضي الله عنها فليس التقدير أولى كما توهم، اه ليس بصحيح أوله لأنه شامل للقليل والكثير فلا يكون بمعنى الواحد نعم ما ذكره بعده كلام حسن فتأمل، وقد اغتر بعضهم بما في الانتصاف فقال ما قال . قوله: (مخالفة حكم الله ورضا رسوله) إشارة إلى أنه من التقوى بمعناها المعروف في لسان الشرع وجعله بمعنى استقبلتن الرجال، وإن كان صحيحاً لغة وقد ورد بمعنى الاستقبال في القرآن كثيراً كقوله: ﴿أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب﴾ [سورة الزمر، الآية: ٢٤] كما أشار إليه الراغب لا يتأتى هنا لأنه لا يستعمل في مثله إلا مع المتعلق الذي يحصل به الوقاية كقوله بوجهه في الآية وباليد في قول النابتة:

فتناولته واتقيننا باليد

ليكون قرينة على إرادة غير المعنى الشرعي، فالقول بأنه غير معروف في اللغة فلا يناسب الفصاحة خطأ، وأما تمسك من فسر به هنا بأنه أبلغ في المدح لأنهن متقيات فليس بشيء لأن المراد دوامهن على التقوى مع أن المقصود به التهيج بجعل طلب الدنيا، والميل إلى ما تميل إليه النساء لبعده من مقامهن بمنزلة الخروج من التقوى . قوله: (مثل قول المرربات) أي الموقعات في الريب في طهارتهن، وهذا هو الصحيح ووقع في بعض النسخ المزيينات أي الزانيات بالمعجمة والأولى أولى، وقوله فجور أي نية فجور وإضماره، وقوله عقيب نهيهن

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ من، وقر يقر وقاراً أو من قر يقر حذف الأولى من رأي اقرن، ونقلت كسرتها إلى القاف فاستغنى عن همزة الوصل، ويؤيده قراءة نافع وعاصم بالفتح من قررت أقر وهو لغة فيه، ويحتمل أن يكون من قار يقر إذا اجتمع ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ ولا تتبخترن في مشيكن ﴿تَبَرَّجَ الْجَاهِلِيَّةُ الْأُولَى﴾ تبرجاً مثل تبرج النساء في أيام الجاهلية القديمة، وقيل: هي ما بين آدم ونوح، وقيل الزمان الذي ولد فيه إبراهيم عليه الصلاة والسلام كانت المرأة تلبس درعاً من اللؤلؤ فتمشي وسط الطريق تعرض نفسها على الرجال والجاهلية الأخرى ما بين عيسى ومحمد عليهما السلام، وقيل: الجاهلية الأولى جاهلية الفسوق في الإسلام، ويعضده قوله عليه الصلاة والسلام لأبي الدرداء رضي الله عنه: «إِنَّ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» قال: جاهلية كفر أو إسلام قال: «بل جاهلية كفر» ﴿وَأَقَمْنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطَعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في سائر ما أمركم به ونهاكم عنه ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ

مأخوذ من الفاء وهو إشارة إلى أنه لتعقيب النهي لا المنهي، والعين على قراءة الجزم مكسورة لالتقاء الساكنين، وقوله بعيداً عن الريبة تفسير لقوله حسناً.

قوله: (من وقر يقر وقاراً) إذا سكن، وقيل إنه من وقرت أو قر وقرأ إذا جلست كذا في مفردات الراغب والمعنى عليهما لا تخرجن من البيوت، ولا تتبرجن وأصله أو قرن ولا خلط في كلامه كما توهم. قوله: (أو من قر يقر المضاعف) وهو من باب ضرب وعلى ما بعده من باب علم وعلى الأخير هو أجوف ومعنى قار اجتمع ومنه القارة اسم قبيلة وهو على قراءة الفتح كخفن، ومعناه أجمعن أنفسكن في البيوت وحذف الأولى من الرايين، وقيل المحذوف الثانية إمّا ابتداء لكراهة التضعيف أو بعد قلبها ياء، ونقل الكسرة إلى ما قبلها. قوله: (ويؤيده الخ) إذ لا يحتمل المعتل حينئذ لكنه قيل عليه أن مجيئه من باب علم لغة قليلة أنكرها المازني، وأمّا كون التضعيف لا يجوز الحذف بدون الكسر فقياس الزمخشري له على ظل غير سديد فغير مسلم. قوله: (ولا تتبخترن) هو منقول عن قتادة ومجاهد وقد فسر أيضاً بلا تظهرن الزينة وتقدم تفصيله، وقوله مثل تبرج النساء الخ إشارة إلى أن المصدر تشبيهي مثل له صوت صوت حمار، وبيان لحاصل المعنى، وقيل إنه لبيان أن فيه إضمار مضافين أي تبرج نساء أيام الجاهلية، وأن إضافة النساء على معنى في، وقوله وقيل الخ عطفه لأن ما قبله تفسير لها بالقدمية مطلقاً من غير تعيين كما في هذا فلا يقال إن الظاهر ترك الواو، وما بين آدم ونوح عليهما الصلاة والسلام قيل إنه ثمانمائة سنة والنساء فيه قباح والرجال حسان فلذا كانت تدعوهم لأنفسهن، وقوله كانت المرأة هو على الأخير كما في الكشف لا عليهما كما قيل. قوله: (جاهلية الكفر)^(١) هي ما كان قبل ظهور الإسلام من التكبر والتجبر والتفاخر بالدنيا، وكثرة البغايا وقوله ويعضده أي يقوي إطلاقه على الفسق في الإسلام، والمعنى نهيهن عن التشبه بأهل جاهلية الكفر وقوله لأبي

(١) أخرجه مسلم ١٦٦١ والترمذي ١٩٤٥ كلاهما من حديث أبي ذر.

عَنْكُمْ الرِّجْسَ ﴿ الذنوب المدنس لعرضكم، وهو تعليل لأمرهنّ ونهيهنّ على الاستئناس، ولذلك عمم الحكم ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ نصب على النداء أو المدح ﴿وَيُطَهَّرُكُمْ﴾ عن المعاصي ﴿تَطْهِيراً﴾ واستعارة الرجس للمعصية والترشيح بالتطهير للتغيير عنها، وتخصيص الشيعة أهل البيت بفاطمة وعليّ وابنيهما رضي الله عنهم لما روي أنه عليه الصلاة والسلام خرج

الدرء تبع فيه الزمخشريّ، وهو غلط كما قاله العراقي وغيره وإنما هو أبو ذر رضي الله عنهما كما في الصحيحين وليس في الحديث جاهلية الكفر، وكان شاتم رجلاً أمّه أعجمية فعيره بها فشكاه للنبيّ ﷺ، وقوله تعالى: ﴿أَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٣٣] الخ خصهما لأنهما أساس العبادات البدنية والمالية كما مرّ. قوله: (الذنوب المدنس لعرضكم) إشارة إلى أنّ أصل الرجس ما يندس من المستقذرات استعير للإثم كما استعير الطهر لضده، ولذا يقال هو نقي العرض كما سيأتي، وقوله وهو تعليل الخ أي جملة مستأنفة في جواب سؤال مقدر فيفيد التعليل، وقوله ولذلك أي ولكون المقصود تعليل أمره ونهيه بإرادة تطهيرهم من الذنوب عمم الحكم بقوله أظعن الرسول على ما فسره به بعد تخصيصه بالصلاة والزكاة فيقتضي الطهارة التامة ليطابق التعليل المعلل، أو عمم الحكم بقوله اطعن الرسول على ما فسره به بعد تخصيصه بالصلاة والزكاة فيقتضي الطهارة التامة ليطابق التعليل المعلل، أو عمم الحكم المذكور في التعليل لغيرهن فقيل أهل البيت، وأتى بضمير الذكور تغليّباً ليشمل الرجال والنساء لوجود العلة فيهم، وقوله نصب على المدح فيقدر أمدح أو أعني وأما نصبه على الاختصاص فضعيف لقلة وقوعه بعد ضمير المخاطب كما قاله ابن هشام، وقوله واستعارة الخ تقدّم بيانه، وقوله والترشيح لمناسبة الطهارة له وهو ظاهر، وما قيل الملائم للمشبه به النجس سهو ويصح أن يكون مستعاراً لصونهم أيضاً. قوله: (لما روي الخ)^(١) الحديث صحيح لكنه لا يدل على ما

(١) أخرجه بنحوه الترمذي ٣٢٠٥ و ٣٧٨٧ من طريق عطاء عن عمر بن أبي سلمة بلفظ: لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم...﴾ في بيت أم سلمة فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجلبهم بكساء... الحديث. وقال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث عطاء عن عمر بن أبي سلمة، وأخرجه الترمذي ٣٨٧١ من طريق شهر بن حوشب عن أم سلمة: إن النبي ﷺ جلتل على الحسن والحسين وعليّ وفاطمة كساء ثم قال: اللهم هؤلاء... الحديث [ولم يذكر الآية]. وقال الترمذي: حسن وهو أحسن شيء روي في هذا الباب. ومن الطريق نفسه أخرجه أحمد ٣٠٤/٦ و بلفظ متقارب وليس فيه ذكر الآية.

وأخرجه أحمد ٢٩٢/٦ من طريق عطاء قال حدثني من سمع أم سلمة ثم ذكر الحديث وهذا الإسناد فيه مجهول. وأخرجه الحاكم ٤١٦/٢، ١٤٦/٣ من طريق عطاء بن يسار عن أم سلمة أنها قالت: في بيتي نزلت هذه الآية... الحديث، وصححه، ووافقه الذهبي اهـ. وفيه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، قال الدارقطني: خالف فيه البخاري الناس وليس بمتروك، وضعفه ابن معين، وقال ابن عدي: وبعض ما يرويه فكر لا يتابع عليه وهو في جملة من يكتب حديث من الضعفاء، وله ترجمة في المجروحين لابن حبان ٥١/٢ والميزان ٥٧٢/٢ والله أعلم.

ذات غدوة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجلس فأنت فاطمة رضي الله عنها فأدخلها فيه ثم جاء علي فأدخله فيه ثم جاء الحسن والحسين رضي الله عنهما فأدخلهما فيه، ثم قال: «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت» والاحتجاج بذلك على عصمتهم، وكون إجماعهم حجة ضعيف لأن التخصيص بهم لا يناسب ما قبل الآية وما بعدها، والحديث يقتضي أنهم أهل البيت لا أنه ليس غيرهم ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ من الكتاب الجامع بين الأمرين، وهو تذكير بما أنعم عليهن من حيث جعلهن أهل بيت النبوة، ومهبط الوحي وما شاهدن من برحاء الوحي مما يوجب قوة الإيمان والحرص على الطاعة حثاً على الانتهاء والالتزام فيما كفن به ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَتْ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ يعلم ويدبر ما يصلح في الدين، ولذلك خيركن ووعظكن أو يعلم من يصلح لنبوته، ومن يصلح أن يكون أهل بيته ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ الداخلين في السلم المتقادين لحكم الله ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ المصدقين بما يجب أن يصدق به ﴿وَالْقَنِينِ وَالْقَنِينَاتِ﴾ المداومين على الطاعة ﴿وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ﴾ في القول والعمل ﴿وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ﴾ على الطاعات، وعن المعاصي ﴿وَالخَشِيعِينَ وَالخَشِيعَاتِ﴾ المتواضعين لله بقلوبهم وجوارحهم ﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾ بما وجب في مالهم ﴿وَالصَّيِّمِينَ وَالصَّيِّمَاتِ﴾ الصوم المفروض ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ عن الحرام ﴿وَالذَّكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّكِرَاتِ﴾ بقلوبهم وألسنتهم ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً﴾ لما اقترفوا من الصغائر لأنهن مكفرات ﴿وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ على طاعتهم والآية

ذكره كما سيأتي، والمرط بكسر فسكون الإزار والمرحل بالإهمال كمعظم برد فيه تصاوير رحال وتفسير الجوهري له بإزار خزفية علم غير جيد إنما ذلك تفسير المرجل بالجيم كما في القاموس، والواقع في الحديث بالحاء المهملة كما ضبطه النووي رحمه الله ونقله عن الجمهور والاستدلال به على عصمتهم لتطهيرهم من الذنوب ليس بصحيح لأنه يجوز كونه بالعموم عنها بل هو أظهر لاقتضاء التطهير وقوع المطهر عنه، وكون إجماعهم حجة مبني على العصمة من الكذب، وقوله لا يناسب ما قبل الخ أي من ذكر أزواجه. قوله: (الجامع بين الأمرين) أي كونه آيات الله وحكمته ويجوز أن يراد بالحكمة نصائحه ﷺ وأحاديثه، وقوله جعلهن الخ من قوله في بيوتكن وبرحاء بضم الباء والمد شذته لأنه كان يعتريه ﷺ شبه الغشي أحياناً، وقوله مما يوجب بيان لما أنعم، وقوله حثاً الخ تعليل لقوله تذكير. قوله: (يعلم ويدبر ما يصلح في الدين) بيان لقوله لطيفاً خبيراً، وقيل اللطيف ناظر للآيات لدقة إعجازها والخبير للحكمة لمناسبتها للخبرة، وقوله أو يعلم قيل الظاهر عطفه بالواو وفيه نظر، وقوله الداخليه في السلم وهو ضد الحرب أو المفوضين أمرهم الله كقوله: ﴿أسلمت وجهي لله﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٢٠] وفسرها بالمعنى اللغوي ليفيد ذكرهما معاً، وقوله الداخليين تفسير للمسلمين والمسلمات معاً على التغليب لا للمسلمات لعدم صحته ولا للمسلمين وإلا لقدم. قوله: (بما يجب أن يصدق به) وفي نسخة يصدق بدون صلة فحمل على الحذف والإيصال على أن أصله يصدق

وعدلهم ولأمثالهم على الطاعة والتدرع بهذه الخصال، روي أن أزواج النبي ﷺ قلن: يا رسول الله ذكر الله الرجال في القرآن بخير فما فينا خير نذكر به فنزلت، وقيل: لما نزل فيهن ما نزل قال نساء المسلمين فما نزل فينا شيء فنزلت، وعطف الإناث على الذكور لاختلاف الجنسين وهو ضروري، وعطف الزوجين على الزوجين لتغاير الوصفين فليس بضروري، ولذلك ترك في قوله: ﴿مسلّمات مؤمنات﴾ [سورة التحريم، الآية: ٥] وفائدته الدلالة على أن إعداده المعد لهم للجمع بين هذه الصفات ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾ ما صح له ﴿إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾ أي قضى رسول الله وذكر الله لتعظيم أمره، والإشعار بأن

به، وقوله في القول والعمل لأنه يتعدى لهما فيقال صدق القتال كما يقال صدق الحديث، ولكن الظاهر أن الأول مجاز فالجمع بينهما وإن جاز عند المصنف لكن لا حاجة إليه مع أن القنوت يغني عنه، وقوله بقلوبهم هو الأصل وخشوع الجوارح تابع له وقوله بما وجب لو أطلقه كالذي بعده كان أشمل وأولى كما في الكشف، وما قيل إن استحقاق الوعد به فيه نظر وكذا قوله عن الحرام كان الأولى تركه، وآخر الذكر لعمومه وشرفه ولذكر الله أكبر، ولذا جمع الذكر القلبي مع اللساني، وقوله لما اقترفوا أي اكتسبوا وخص الصغائر لأنه الوارد أو لاستلزام ما قبله لعدمها لا على ما ذهب إليه المعتزلة. قوله: (والتدرع بهذه الخصال) أي الاتصال وفيه استعارة حسنة لتشبيهها بالدرع في صيانة صاحبها، وقوله: فما فينا خير^(١) أي أمر يحمد ليشني الله عليه، وهو يحتمل النفي والاستفهام بتقدير أفما والظاهر أن ضمير فينا للأزواج وقيل إنه للنساء على العموم وإلا يلزم تأخر نزول يا نساء النبي الآية عن هذه الآية لأنه خاص بهن لا يتجاوز غيرهن، وقد قيل بعدم لزوم ما ذكره لأن تلكا لآيات في بيان شرفهن فتأمل. قوله: (وعطف الإناث على الذكور الخ) وجه كونه ضرورياً أن تغاير الذوات المشتركة في حكم يستلزم العطف ما لم يقصد السرد على طريق التعديد، وقوله وعطف الزوجين أراد بالزوجين مجموع كل مذكر ومؤنث كعطف مجموع المؤمنين والمؤمنات على مجموع المسلمين، والمسلّمات فإنه لا يلزم عطفه لكنه عطف هنا للدلالة على اجتماع الصفات، ولو ترك العطف جاز والمعد لهم المغفرة والأجر العظيم وعطف مبتدأ خبره لتغاير الخ، وقوله فليس معطوف على الخبر لا خير لأن الفاء لا تزداد في مثله وفيه إشارة إلى أن الأزواج معطوفة على أمثالها لا كل على ما قبله على تهج الأول والآخر والظاهر والباطن. قوله: (ما صح له) بناء على ما ذكره الزمخشري من أنه يلزم الأفراد في نحو ما جاءني من رجل ولا امرأة إلا أكرمته حتى وجه الجمع في يكون لهم الخيرة بأنه أرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ لعمومه إذ وقع تحت النفي، وإن كان ما ذكر غير مسلم عند أكثر النحاة حتى قال أبو حيان إن ما في الكشف غير صحيح لأن العطف بالواو والمذكور في النحو إذا كان العطف بأو نحو من جاءك من شريف أو

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٠٠ عن مقاتل بن حيان. مرسلًا.

وله شاهد صحيح من حديث أم سلمة أخرجه النسائي في التفسير ٤٢٤ - ٤٢٥.

قضاءه قضاء الله لأنه نزل في زينب بنت جحش بنت عمته أميمة بنت عبد المطلب خطبها رسول الله ﷺ لزيد بن حارثة فأبت هي وأخوها عبد الله، وقيل في أم كلثوم بنت عقبة وهبت نفسها للنبي ﷺ فزوّجها من زيد ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ أن يختاروا من أمرهم شيئاً، بل يجيب عليهم أن يجعلوا اختيارهم تبعاً لاختيار الله ورسوله والخيرة ما يتخير وجمع الضمير الأول لعموم مؤمن ومؤمنة من حيث أنهما في سياق النفي، وجمع الثاني للتعظيم وقرأ الكوفيون وهشام يكون بالباء ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ بين

وضيع أكرمه فلا يجوز ذلك إلا بتأويل الحذف وفي هذه المسألة كلام طويل في شرح التسهيل لا يهمننا هنا والمراد عدم صحته شرعاً أو ما أمكن لأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن والقضاء بعد المشيئة. قوله: (وذكر الله لتعظيم أمره) أي ما أمر به أو شأنه فإن ذكر الله مع أن الأمر لهم الرسول ﷺ للدلالة على أنه بمنزلة من الله بحيث تعدّ أوامره وأوامر الله، أو أنه لما كان ما يفعله بأمره لأنه لا ينطق عن الهوى ذكرت الجلالة، وقدمت للدلالة على ذلك فالنظم على هذا على نمط والله ورسوله أحق أن يرضوه، وعلى الأول من قبيل فإن الله خمسته وللرسول فالواو بمعنى أو وليساً وجهاً واحداً كما قيل فإنه بعيد لحمل قوله قضاء قضاءه على دعوى الاتحاد حقيقة والحامل على هذا العطف بالواو وهو سهل. قوله: (لأنه نزل الخ)^(١) تعليل لكونه قضاء رسول الله ﷺ، وذكر الله للتعظيم ونحوه والسبب الأول أصح رواية ولذا قدم، وأم كلثوم رضي الله عنها أول من هاجر من النساء ولما أمرها رسول الله ﷺ بتزوّج زيد قالت هي وأخوها أردنا رسول الله ﷺ فزوّجني عبده، وقوله والخيرة ما يتخير فهو صفة مشبهة والمذكور في النحو أنه مصدر وأنه لم يجيء من المصادر على وزنه غير طيرة والمعنى المصدرى أنسب هنا وهو مختاره في القصص، وقوله من أمرهم متعلق بالخيرة أو حال منها. قوله: (أن يختاروا) كذا في الكشاف مع جعله الخيرة بمعنى المتخير فقال بعض شراحه أن أول كلامه إشارة إلى مصدريته وما بعده إشارة إلى أنه يكون بمعنى المفعول، ولا يخفى تعسفه فالصواب أن يختاروا تفسير لأن يكون لهم الخيرة لا للخيرة وفائدته الإشارة إلى أن يكون هنا ليس بمعنى يصح ككان السابقة بل هي للدلالة على الوقوع فافهم. قوله: (وجمع الضمير الأول) قد قدمنا تقريره، واعتبر عمومه وإن كان سبب نزوله خاصاً دفعاً لتوهم اختصاصه بسبب النزول أو ليؤذن بأنه كما لا يصح ما اختاروه مع الانفراد لا يصح مع الجمع أيضاً كي لا يتوهم أن للجمعية قوة تصححه. قوله: (وجمع الثاني) أي ضمير من أمرهم مع أنه للرسول ﷺ أو له والله وعلى كل فليس مقتضى الظاهر جمعه قيل لا يظهر امتناع عوده على ما عاد عليه الأول مع ترجيحه بعدم التفكيك فيه على أن يكون المعنى ناشئة من أمرهم المعنى دواعيهم السابقة إلى اختيار خلاف ما أمر الله، ورسوله ﷺ أو المعنى الاختيار في شيء من أمرهم أي دواعيهم فيه

(١) أخرجه البخاري ٤٧٨٧ - ٧٤٢٠ من حديث أنس بن مالك.

الانحراف عن الصواب ﴿وَلَا تَقُولِ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ بتوفيقه للإسلام، وتوفيقك لعتقه واختصاصه ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ بما وفقك الله فيه وهو زيد بن حارثة ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ زينب وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أبصرها بعدما أنكحها إياه فوقعت في نفسه فقال سبحان الله مقلب القلوب، وسمعت زينب بالتسيحة فذكرت لزيد ففطن لذلك ووقع في نفسه كراهة صحبتها فاتى النبي عليه الصلاة والسلام، وقال: أريد أن أفارق صاحبتي فقال مالك أرا بك منها شيء فقال: لا والله ما رأيت منها إلا خيراً، ولكنها لشرفها تتعظم عليّ فقال أمسك عليك زوجك ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ في أمرها فلا تطلقها ضراراً، وتعللاً بتكبرها ﴿وَتَخَفِي

بعد، وردّ هذا بأنه قليل الجدوى ضرورة أن الخيرة ناشئة من دواعيهم أو واقعة في أمورهم وهو بين مستغن عن البيان بخلاف ما إذا كان المعنى بدل أمره الذي قضاه ﷺ أو متجاوزين عن أمره لتأكيدهِ وتقرير للنفي فهذا هو المانع من عوده إلى ما عاد عليه الأول، وهو كلام حسن والقراءة بالياء للفصل ولأنّ تأنيثه غير حقيقي ولبعضهم هنا كلام واه تركه أولى من ذكره. قوله: (وتوفيقك لعتقه واختصاصه) بالمحبة، والتبني ومزيد القرب منه ﷺ وهو من أجل النعم ولو آخر هذا كان أولى وزيد بن حارثة رضي الله عنه تقدّم ذكره وبيانه، ومقامه أجل من أن يخفى قيل وإيراده هنا بهذا العنوان لبيان منافاة حاله لما صدر عنه ﷺ من إظهار خلاف ما في ضميره إذ هو يقع للاستحياء أو الاحتشام، وهو لا يتصور في حق زيد ويجوز أن يكون بياناً لحكمة إخفائه ﷺ لأنه مما يطعن به الناس كما قيل:

وأظلم أهل الظلم من بات حاسداً لمن بات في نعمائه يتقلب

فأعرفه. قوله: (وذلك أنه الخ)^(١) هذا الحديث ذكره الثعلبي، وهو في الطبري بمعناه عن عبد الرحمن بن أسلم وفي شرح المواقف إن هذه القصة مما يجب صيانة النبي ﷺ عن مثله فإن صحت فميل القلب غير مقدور مع ما فيه من الابتلاء لهما، والظاهر أن الله لما أراد نسخ تحريم زوجة الدعي أوحى إليه بتزويج زينب إذا طلقها زيد فلم يبادر له ﷺ مخافة طعن الأعداء فعوتب عليه، وهو توجيه وجيه، وقوله لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أديائهم صريح فيه والقصة شبيهة بقصة داود عليه الصلاة والسلام لا سيما، وقد كان النزول عن الزوجة في صدر الهجرة جارياً بينهم من غير حرج فيه وقوله: وقعت في نفسه أي وقعت محبتها وهي كناية عن الميل الاضطرابي، وكان لم يمل لتزويجها حين إرادته فلذا قال مقلب القلوب أي مغير أحوالها ودواعيها، وقوله لشرفها أي شرف نسبها بقرابتها من النبي ﷺ، وقيل إنها كانت تطمع في طلاقها وتزويج النبي ﷺ بها وفعل زيد رضي الله عنه كان لذلك، ولكنه لم يصرح به تأدباً وقوله أرابك أي أوقعتك في ريب أو شك فيها لأنه يقال رابه وأرابه ويجوز كون الهمزة للاستفهام. قوله: (فلا تطلقها ضراراً) إنما ذكره لاقضاء أمره بالتقوى مخالفة الطلاق لها فإما

(١) أخرجه الطبري ٢٨٥١٩ عن عبد الرحمن بن زيد مرسلأ بنحوه، ومع إرساله ابن زيد ضعيف. كان

فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴿٣٧﴾ وهو نكاحها إن طلقها أو إرادة طلاقها ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ﴾ تغييرهم إياك به ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ إن كان فيه ما يخشى والواو للحال، وليست المعاتبه على الإخفاء وحده فإنه حسن بل على الإخفاء مخافة قالة الناس، وإظهار ما ينافي إضماره فإن الأولى في أمثال ذلك أن يصمت، أو يفوض الأمر إلى ربه ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ حاجة ملها ولم يبق له فيها حاجة، وطلقها وانقضت عدتها ﴿زَوْجَتَكَهَا﴾ وقيل قضاء الوطر كناية عن الطلاق مثل لا حاجة لي فيك، وقري: زوّجتكها، والمعنى أنه أمر بتزويجها منه

أن يكون الطلاق نفسه ضرراً لأنه منهي عنه ويورث وحشة أو يكون ضرراً إذا كان بغير سبب ظاهر لأنه يوهم أنه علم منها ما يكره فلا يقال إن الأولى الاقتصار على قوله لا تطلقها، وقوله أو تعلقاً أي تكلفاً لعله وسبب هو تكبرها وعطفه بأو لأنه أراد بالضرار ما لا وجه له، فلا وجه لما قيل الأولى عطفه بالواو وجعله في الكشف وجهاً آخر مقابلاً للتطبيق، وهذا أحسن وتعدية أمسك بعلى لتضمينه معنى الحبس. قوله: (وهو نكاحها الخ) الأول هو الأصح، وأما قوله أو إرادة طلاقها فقد ردّه القاضي عياض في الشفاء، وقال لا تسترب في تنزيه النبي ﷺ عن هذا الظاهر وأن يأمر زيدا بإمساكها وهو يحب تطليقه إياها كما ذكره جماعة من المفسرين الخ، وليس المراد به أنه حسده عليها حتى يكون حسداً مذموماً بل مجرد خطوره بباله بعد العلم بأنه يريد مفارقتها فلا محذور فيه فتأمل. قوله: (تعميرهم إياك به) أي عدّهم نكاحها عازا عليك فليس المراد بالخشية هنا الخوف، بل الاستحياء من قول الناس تزوّج زوجة ابنه كما قاله ابن فورك، وقوله إن كان فيه أي في ذلك الأمر ويجوز أن يراد تخشاه في كل أمر يفيد ما ذكر على الوجه الأبلغ والمعنى والله وحده أحق بالخشية كما يفيدته مقابلة خشية الناس. قوله: (والواو للحال) يعني الواو الثالثة، وأما الأوليان فعاظمتان على تقول وتحتملان الحالية على تقدير المبتدأ أي وأنت تخفي، وأنت تخشى لكونه مضارعاً مثبتاً، واختاره الزمخشري وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتمله قال صاحب الكشف كلامه صريح في أنه تجوز الحالية بدون تقدير على خلاف المشهور وكأنه مذهبه، وقد صرح به في مواضع من كتابه وتبعه أبو حيان فليس التقدير متفقاً عليه. قوله: (وليست المعاتبه الخ) فإن كنتم ما لا يحتاج إليه في الشرع جائز له، وقاله الناس أي قولهم فهو مصدرأ والقائلين منهم فهو جمع كالسادة، وهذا وما بعده لف ونشر مرتب ناظر لقوله وهو نكاحها أو إرادة طلاقها، وقوله فإن الأولى الخ إشارة إلى أن العتاب على ترك الأولى لا على ذنب منه، وقوله أن يصمت الخ غير قوله في الكشف كأنّ الذي أراد منه عز وجل أن يصمت لأنه مبني على مذهب المعتزلة مع أنه لا يوافقهم أيضاً كما في الكشف. قوله: (حاجة) تفسير للوطر لأنه الحاجة المهمة كما قاله الراغب وقوله ملها وفي نسخة بحيث ملها ولم يبق الخ والملل السامة من الشيء، ولعل ملله منها كان لتفرسه في أنها لا تدوم على زوجيته، وقوله وطلقها الخ قدره لتوقف التزويج عليه، ولذا جعله بعضهم كناية عن الطلاق. قوله: (وقيل قضاء الوطر كناية الخ) مرضه لأنه عدول عن الظاهر مع أنه لا يغني عن التقدير لقوله وانقضت عدتها وجعلها كناية عن الطلاق وانقضاء العدة لم يقولوا به، وأما قوله إذا قضا

أو جعلها زوجته بلا واسطة عقد، ويؤيده أنها كانت تقول لسائر نساء النبي عليه الصلاة والسلام إن الله تعالى تولى إنكاحي وأنتن زوجكن أولياؤكن، وقيل كان السفير في خطبتها، وذلك ابتلاء عظيم وشاهد بين على قوة إيمانه ﴿لَكِنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطْرًا﴾ علة للتزويج وهو دليل على أن حكمه وحكم الأمة واحداً لا ما خصه الدليل ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ أمره الذي يريده ﴿مَفْعُولًا﴾ مكوّناً لا محالة كما كان تزويج زينب ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ قسم وله قدر من قولهم فرض له في الديوان، ومنه فروض العسكر لأرزاقهم ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾ سن ذلك سنة ﴿فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِ﴾ من الأنبياء وهي نفي الحرج عنهم فيما أباح لهم ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ قضاء

منهن وطراً فهو كهذا أيضاً يقدر فيه ما قدر هنا، ولذا لم يفسره لأنه معلوم مما هنا لسقط قول بعضهم لا أدري ما وجه عدم ارتضائه هذا القول مع تعين ما ذكر من التعليل في قوله إذا قضاوا منهن وطراً لإرادة الطلاق، وانقضاء العدة منه كناية أو مجازاً ولا يشترط الحكم ببلوغ الحاجة منهن والظاهر الاتحاد فيهما. قوله: (بلا واسطة عقد) أصالة ووكالة، وقوله وقيل مؤيد للأول وفي كان ضمير مستتر لزيد والسفير الرسول، والخطبة بكسر الخاء في النكاح وضمير إيمانه لزيد أيضاً، وقوله علة أي قوله لكيلا الخ علة ومتعلق بقوله زوجناكها، وقوله وهو دليل الخ أي ما ثبت له ﷺ من الأحكام ثابت لأمة إلا ما علم أنه من خصوصياته بدليل، وهو على الأول ظاهر، وأما إذا كان بلا واسطة فالمراد مطلق تزويج زوجات الأعداء، وقوله أمره الذي يريده الأمر واحد الأمور أي ما يريده من الأمور يوجد لا محالة ومكوّناً بمعنى مخلوقاً، وقوله لأرزاقهم جمع رزقة بفتح الراء والعامّة تكسرهما وهو ما يقطعه السلطان ويرسم به كما في الكشف، والحرج الإثم والضيق وقد فسره بهما بعضهم بناء على جواز استعمال المشترك في معنيه مطلقاً أو في النفي. قوله: (سن ذلك سنة) إشارة إلى أنه مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه لا على الإغراء كما قاله ابن عطية ولا بتقدير عليكم لما مرّ ولم يرض ما في الكشف من كونه اسماً موضوعاً موضع المصدر كتربا وجندلاً وكأنه لم يثبت عنده مصدرته، وقوله ذلك ليس إشارة إلى المطلق الذي في ضمن المقيد، وهو عدم الحرج كما توهم بل إلى المقيد، وقوله سنة في الذين الخ مصدر تشبيهي، وقوله وهي أي سنته فيهم تفسير للمشبه به ولذا وقع في نسخة هي بضمير المؤنث وفي أخرى هو رعاية لتذكير الخبر، وليس راجعاً لذلك كما قيل وأباح لهم بمعنى أحل لهم ولذا عداه باللام. قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ الخ القضاء الإرادة الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه والقدرة عبارة عن إيجادها على تقدير مخصوص معين، وفي التفسير الكبير القضاء ما يكون مقصوداً في الأصل والقدر ما يكون تابعاً والخير كله بقضاء، وما في العالم من الضر بقدر كالزنا والقتل فلذا لما قال زوجناكها ذيله بقوله وكان أمر الله مفعولاً لكونه مقصوداً أصلياً، وخيراً مقضياً ولما قال الله في الذين خلوا إشارة إلى قصة داود عليه الصلاة والسلام، وامرأة أوريا قال قدراً مقدوراً، وهو مخالف للمشهور في معنى القضاء والقدر ولما اختاره في غير هذا المحل من أن قصة أوريا لا أصل لها

مقضيًا وحكمًا مبتوتًا ﴿الَّذِينَ يَلْعَنُونَ سَلَّاتِ اللَّهِ﴾ صفة للذين خلوا أو مدح لهم منصوب أو مرفوع، وقرئ رسالة الله ﴿وَيَحْشَوْنَ وَلَا يَحْشُونَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهُ﴾ تعريض بعد تصريح ﴿وَلَكِنِّي بِاللَّهِ حَيِّبًا﴾ كافيًا للمخاوف، أو محاسبًا فينبغي أن لا يخشى إلا منه ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ على الحقيقة فيثبت بينه وبينه ما بين الوالد وولده من حرمة المصاهرة وغيرها، ولا ينتقض عمومها بكونه أبا للظاهر والقاسم وإبراهيم لأنهم لم يبلغوا مبلغ الرجال ولو بلغوا كانوا رجاله لا رجالهم ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ وكل رسول أبو أمته لا مطلقاً بل من حيث إنه شفيق ناصح لهم واجب التوقير والطاعة عليهم، وزيد منهم ليس بينه وبينه ولادة، وقرئ رسول الله بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ولكن بالتشديد على حذف الخبر أي ولكن

مع أن ما ذكره لا يناسب السياق من كونه لنفي الحرج ولو كان كما ادعاه كان المقابل له القضاء لا الأمر. قوله: (قضاء مقضيًا) فسر القدر بالقضاء، وقد مرَّ الفرق بينهما لكن كل منهما يستعمل بمعنى الآخر فالمراد إيجاد ما تعلق به الإرادة، وقوله قدرًا مقدورًا وقضاء مقضيًا كظل ظليل وليل أليل في قصد التأكيد، وإليه أشار بقوله حكمًا مبتوتًا أي مقطوعاً به والأمر مصدر والمراد أن اتباعه والعمل بموجبه لازم مقضي في نفسه أو هو كالمقضي في لزوم اتباعه، أو اسم والمعنى كان مراده ذا قدر أو عن قدر، وقوله قرئ رسالة الله الأفراد لجعلها لاتفاقها في الأصول وكونها من الله بمنزلة شيء واحد وإن اختلفت أحكامها. قوله: (تعريض بعد تصريح) بأن الله أحق أن تخشاه والتعريض لأنه وصف به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهو أولى بالافتداء بسيرتهم والانتصاف بصفاتهم، وقوله كافيًا لأنَّ الحسب يكون بمعنى الكفاية ومنه حسي الله أو هو بمعنى المحاسب على الذنوب، وقوله فينبغي الخ على التفسيرين. قوله: (ولا ينتقض عمومها) أي عموم حكم هذه الآية من أنه ﷺ لم يكن أباً لأحد من رجالهم بما ذكر من أولاده الذكور فإنهم لم يبلغوا مبلغ الرجال بل ماتوا صغاراً فلو فرض بلوغهم أو قيل الرجل مطلق الذكر خرج هؤلاء عن حكم النفي بقيد الإضافة، وأولاده ﷺ مذكورون في السير تفصيلاً، ولا يرد على المصنف رحمه الله أن القاسم والظاهر أيضاً ولدا بمكة كما صح في السير وهذه السورة مدنية لأنَّ المراد أنه لم يكن في الماضي وقيل هذا مطلقاً فتأمل، وقوله فيثبت منصوب على جواب النفي، فإن قلت كيف يختص الرجل بالبالغ مع أنه في القرآن حيث ورد عام كقوله: ﴿وإن كان رجل يورث كلالة﴾ وغيره وقول الفقهاء لو حلف لا يكلم رجلاً وكلم صبيًا حنث، قلت اختصاصه به في عرف اللغة مما لا شبهة فيه وما ورد في النظم وارد على أصل اللغة أو هو على الأصل وثبت حكم البالغ فيه بدلالة النص، وكذا ما ذكره الفقهاء على الأصل مع أن الإيمان عندهم مبناه العرف لا اللغة فلا يرد على هذا شيء كما توهم، وقد أورد على الشق الثاني أنه لا ينتظم مع التأكيد بقوله خاتم النبيين وسيأتي دفعه وما فيه وما ذكر أيضاً جواب عن الحسن والحسين رضي الله عنهما. قوله: (وكل رسول أبو أمته) ظاهره أنه يصح إطلاق الأب عليه ﷺ كما تطلق الأم على زوجاته، ونقل الطيبي فيه خلافاً عن الشافعية وفي الروضة لا يجوز أن يقال هو أبو المؤمنين لظاهر هذه الآية، وقوله وزيد منهم أي من

رسول الله من عرفتم أنه لم يعش له، ولد ذكر ﴿وَوَاتَّأَتْ أَلْتَيْسَنُ﴾ وآخرهم الذي ختمهم، أو ختموا به على قراءة عاصم بالفتح ولو كان له ابن بالغ لاق منصبه أن يكون نبياً كما قال

أمته، وقوله خبر مبتدأ تقديره هو وقوله من عرفتم الخ في نسخة أب من غير ورائته، والنصب مع التخفيف بتقدير كان أو للعطف بالواو وقيل يتعين الأول. قوله: (وأخرهم) هو على قراءة الكسر لأنه اسم فاعل بمعنى الذي ختم، وقوله أو ختموا به على قراءة الفتح لأنه اسم آلة لما يفعل به كالطابع لما يطبع به والقالب، وإن كان مأل معناه للأخر أيضاً فقوله على قراءة عاصم قيد للثاني. قوله: (ولو كان له ابن بالغ الخ)^(١) كذا في الكشاف ورد في الكشف ومنعه بعضهم فقال الملازمة ممنوعة إذ كثير من أولاد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يكونوا أنبياء فإنه أعلم حيث يجعل رسالاته والحديث على تقدير صحته لا يدل على كليته التي هي المدعي (أقول) إنما صحة الحديث فلا شبهة فيها لأنه رواه ابن ماجه وغيره كما ذكره ابن حجر، وأما الكلية فليس مبناه على اللزوم العقلي والقياس المنطقي بل على مقتضى الحكمة الإلهية، وهي أن الله أكرم بعض الرسل بجعل أولادهم أنبياء كالخليل ونبينا ﷺ أكرمهم وأفضلهم فلو عاش أولاده اقتضى تشريف الله له ذلك وأما كونه يجوز أن يكون أباً رجل ولا يكون نبياً لعدم وصوله لسن النبوة يعني الأربعين فليس بشيء لأن تعين ذلك السن للنبوة غير متعين، ولا يتوقف عليه كما يتبادر إلى الذهن من غير نظر لما جرت به العادة في الواقع، ثم أجاب عن الملازمة في الكشف بأنها مستفادة من الآية لأنه لولاها لم يكن للاستدراك معنى إذ لكن تتوسط بين متقابلين فلا بد من منافاة بنوتهم له لكونه خاتم الرسل، وهو إنما يكون باستلزام بنوتهم لنبوتهم ولا يقدح فيه قوله رسول الله كما يتوهم لأنه لو سلم رسالتهم لكانت إما في عصره وهي تنافي رسالته أو بعده، وهي تنافي خاتمته وقد تكلف بعض أهل العصر لتوجيه الاستدراك الغث والسمين، وقد يقال الاستدراك يكفي فيه أنه لما كان عدم النسل من الذكور يفهم منه أنه لا يبقى حكمه، ويدوم ذكره استدراك بما ذكر، أو أنه لما نفيت أبوته مع اشتها أن كل رسول أب لأمته ربما يوهم نفي رسالته فاستدرك ذلك فعلم منه أن المنفي الأبوة الحقيقية، وما قيل من أن قوله لو كان له ابن بالغ ناظر إلى الوجه الأول من الجواب عن النقض، وأما على الثاني فيجوز أن يقال كما أن قوله رسول الله يفيد كونه أباً لأمته من الحيثية التي ذكرها يفيد قوله خاتم النبيين امتداد هذه الأبوة إلى القيامة، وهذا لا يحصل من قوله رسول الله وهو دفع لما أورد من أن الثاني لا ينتظم مع التأكيد يعني أنه لما قال إنه ليس أباً حقيقياً قال لكنه أب من حيث شفقتة فما ذكر مؤكداً للأبوة المثبتة لا للمنفية إذ لا يتعين ذلك فإن قوله رجاله لا رجالكم الخطاب فيه للأمة وأولاده من أمته فيدخلون في رجالكم (قلت) هذه مغالطة باردة لأن الإضافة للعهد الخارجي فالمراد به من أولاده لا من أولادكم.

(١) لا أصل له. ذكره العجلوني في كشف الخفاء ١٥٦/٢. ونقل عن النووي قوله في تهذيبه في ترجمة إبراهيم: وأما ما روي عن بعض المتقدمين «لو عاش إبراهيم لكان نبياً» فباطل وجسارة على الكلام على المغيبات ومجازفة وهجوم على عظيم.

عليه الصلاة والسلام في إبراهيم حين توفي: «لو عاش لكان نبياً» ولا يقدح فيه نزول عيسى بعده لأنه إذا نزل كان على دينه مع أن المراد أنه آخر من نبيء ﴿وَكَانَ اللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمَا﴾ فيعلم من يليق بأن يختم به النبوة، وكيف ينبغي شأنه ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهُ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ يغلب الأوقات ويعم الأنواع بما هو أهله من التقديس والتحميد والتهليل والمجد ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ أول النهار وآخره خصوصاً وتخصيصهما بالذكر للدلالة على فضلها على سائر الأوقات لكونهما مشهودين كأفراد التسبيح من جملة الأذكار لأنه العمدة فيها، وقيل الفعلان موجهان إليهما، وقيل المراد بالتسبيح الصلاة ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾ بالرحمة ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾ بالاستغفار لكم والاهتمام بما يصلحكم، والمراد بالصلاة المشترك

قوله: (ولا يقدح فيه نزول عيسى الخ) أي لا يقدح في كونه خاتم النبيين ما ذكر، وقيل عليه كونه على دينه لا ينافي استقلاله في الرسالة كما لم يناف ذلك أول بعثته مع أمره بالعمل بالتوراة فالجواب هو أنه كان نبياً قبله لا بعده فلا ينافي كونه خاتماً للأنبياء على معنى أنه آخرهم بعثته، والجواب بأن ما ذكره المصنف رحمه الله جواب واحد وقدم قوله لأنه الخ اهتماماً به، ثم أشار بمع الدالة على المتبوعية إلى أن ما بعدها هو العمدة في الجواب وسياق المصنف رحمه الله ينادي على خلافه فالظاهر أن المراد من كونه على دينه انسلاخه عن وصف النبوة، والرسالة بأن يبلغ ما يبلغه عن الوحي وإنما يحكم بما يلقي عن نبينا، ولذا لم يتقدم لإمامة الصلاة مع المهدي فلا يتهم ورود ما ذكر بوجه. قوله: (يغلب الأوقات) يعني أن كثرته بالعدد وكونه في أغلب الأوقات فجعل الأوقات مغلوبة مجازاً ويجوز نصب الأوقات على الظرفية أي يغلب على غيره في الأوقات، وقوله ويعم الأنواع يعني إن كثرته بكثرة أنواعه، وقوله بما هو أهله في نسخة أنواع ما هو أهله وهما بمعنى، والجملة صفة ذكراً مفسرة له والضمير المرفوع لله والمجرور للموصول، وهو أولى من عكسه وإن جازوا لتمجيد التعظيم بما يليق فهو من ذكر العام بعد الخاص. قوله: (خصوصاً) إشارة إلى أنه يجوز أن يراد العموم كما يقال صباحاً ومساءً بمعنى دائماً. قوله: (لكونهما مشهودين) أي يحضرهما ملائكة الليل والنهار لالتقائهما فيهما، وهذا يدل على فضلها وأما قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار»^(١) فدلالته على ما ذكر محل نظر، وقوله لأنه العمدة إذ هو تنزيه وتخليه مقدّمة على غيرها، وقوله وقيل الفعلان أي اذكروا وسبحوه ومرضه لأنه على تفسيره بغلبة الأوقات يكون شاملاً لهما فلا حاجة لتعلقه بالأول على التنازع. قوله: (وقيل المراد بالتسبيح الصلاة) بإطلاق الجزء على الكل ومرضه لأنه تجوز من غير ضرورة. قوله: (وملائكته) معطوف على الضمير في يصلي للفصل

(١) أخرجه ٥٥٥ - ٧٤٢٩ - ٧٤٨٦ - ٧٢٢٣ ومسلم ٦٣٢ والنسائي ٢٤٠/١ - ٢٤١ وأحمد ٤٨٦/٢ - ٢٥٧

- ٣٤٤ - وابن حبان ١٧٣٧ والبغوي ٣٨٠ كلهم من حديث أبي هريرة. بلفظ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم، وهو أعلم، كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

وهو العناية بصلاح أمركم وظهور شرفكم مستعار من مأخوذ من الصلاة المشتملة على الانعطاف الصوري الذي هو الركوع والسجود واستغفار الملائكة، ودعاؤهم للمؤمنين ترحم عليهم سيما وهو سبب للرحمة من حيث إنهم مجابو الدعوة ﴿لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ من ظلمات الكفر والمعصية إلى نور الإيمان والطاعة ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ حتى اعتنى بصلاح أمرهم، وإنافة قدرهم واستعمل في ذلك ملائكته المقرّبين ﴿تَجِيئَتْهُمْ﴾ من إضافة المصدر إلى المفعول أي يحيون ﴿يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ﴾ يوم لقائه عند الموت أو الخروج عن القبر أو دخول الجنة ﴿سَلَامٌ﴾ إخبار بالسلامة عن كل مكروه وآفة ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ هي الجنة، ولعل اختلاف النظم لمحافظة الفواصل والمبالغة فيما هو أهم ﴿يَتَأَيَّأُ

بينهما لا على ما هو، وقوله بالرحمة تفسير لصلاة الله بالاستغفار لصلاة الملائكة كما هو المشهور، وقوله والاهتمام الخ راجع لهما يعني أن المراد بالصلاة هنا معنى مجازي شامل لهما فهو من عموم المجاز لا من استعمال اللفظ في معنيه، وإن كان جائزاً في مذهبه لكن الاهتمام من الله يقتضي رحمتهم ومن الملائكة يقتضي الاستغفار لهم، وإليه أشار بقوله والمراد الخ وهو مراد صاحب الكشاف كما حمله عليه الطيبي رحمه الله وإن كانت عبارته ظاهرة في خلافه فلا يرد عليه أنه مخالف لمذهبه فيحتاج إلى ما وجهه به شراحه من أن الفاعل لتعدّده يصيره كتعدد لفظ يصلي، وهو مخالف لكلامهم، أو هو من المشاكلة كقوله خذوا حذرکم وأسلحتکم وإن كان لكل وجهة. قوله: (مستعار) أي لفظ الصلاة بمعنى الدعاء لأنه الأشهر، والمراد بالاستعارة معناها المشهور فإنّ العناية تشبه الدعاء لمقارنة كل منهما للميل، أو المعنى اللغوي ليشمل المجاز المرسل لأنّ الدعاء مسبب عن العناية فذكر المسبب وأريد السبب. قوله: (وقيل الترحم) معطوف على قوله والمراد بالصلاة الخ أي المراد بها هنا الترحم وأصله عطف صلويه، وهما عرقان في منتهى الفخذ ينعطفان من المنحنى ومنه المصلى في خيول الحلية لأنّ رأسه محاذية لصلا ما يقدمه، ثم وضعت للصلاة المعروفة لما فيها من الانحناء والانعطاف في الركوع والسجود، وصارت حقيقة مشهورة فيها، ثم تجوز بها من الانعطاف الصوري إلى الانعطاف المعنوي، وهو الترحم والرأفة وقال الطيبي هذا أقرب لقوله: ﴿لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٩] الخ لأنه نص عليه بقوله وكان بالمؤمنين رحيماً فدلّ على أنّ المراد بالصلاة الرحمة، وأشار المصنف رحمه الله إلى جوابه بقوله في تفسيره حتى اعتنى الخ لكنه عدول عن الظاهر. قوله: (واستغفار الملائكة الخ) إشارة إلى أنّ استغفارهم أي دعاءهم بالمغفرة داخل فيه لأنه ترحم عليهم وسبب لرحمة الله لهم، وقوله من ظلمات الكفر الخ إشارة إلى أنّ الظلمات والنور هنا استعارة، وإنافة قدرهم بمعنى إعلائه وتشريفه، وقوله واستعمل الخ بيان لدخول صلاة الملائكة فيه لأنه تذييل لهما. قوله: (من إضافة المصدر إلى المفعول) ويجوز أن يكون مضافاً للفاعل والمعنى يحيي بعضهم بعضاً به والمحيي لهم على الأوّل الملائكة أو الله، وقوله إخبار أي لدعاء لأنه أبلغ هنا على إضافته للمفعول، وقوله سلام المراد به لفظه وهو خبر تحية هنا فلا يتوهم أنه جملة أخرى مع أنه لا

الَّتِي إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا ﴿٤٦﴾ على من بعثت إليهم بتصديقهم وتكذيبهم ونجاتهم، وضلالهم وهو حال مقدرة ﴿وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ﴾ إلى الإقرار به وتوحيده وما يجب الإيمان به من صفاته ﴿بِإِذْنِهِ﴾ بتيسيره أطلق له من حيث إنه من أسبابه، وقيد به الدعوة إيداناً بأنه أمر صعب لا يتأتى إلا بمعونة من جناب قدسه ﴿وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ يستضاء به عن ظلمات الجهالات، ويقتبس من نوره أنوار البصائر ﴿وَيَشِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَأْنُ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ على سائر الأمم أو على جزاء أعمالهم ولعله معطوف على محذوف مثل فراقب أحوال أمتك ﴿وَلَا تُطِيعُ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ تهيج له على ما هو عليه من مخالفتهم ﴿وَدَعَّ أَذْنَهُمْ﴾ إيذاءهم إياك ولا يحتفل به، أو إيذائك إياهم مجازاة أو مؤاخظة على كفرهم، ولذلك قيل إنه منسوخ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ فإنه يكفيكمهم ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ موكولاً إليه الأمر في الأحوال كلها

محذور فيه وقوله ولعل اختلاف النظم إذ عدل عن الإسمية في تحيتهم سلام إلى الفعلية في أعد الخ، والمبالغة في التعبير بالماضي الدال على التحقق، والظاهر أن الأعداد مقدم على الدخول واقع أولاً فالعدول لموافقة الواقع فتأمل. قوله: (ونجاتهم) أي هدايتهم بدليل قوله بعده وضلالهم فعبر عن السبب بالمسبب، وقوله وهو حال مقدرة لأنه لم يكن وقت الإرسال شاهداً إذ الشهادة عند التحمل والأداء، وتخصيص كونها مقدرة بهذا يشير إلى أن ما بعده ليس منها كما صرح به في الكشف فيجعل الإرسال ممتد التحقق المقارنة، وعليه لا تتحقق الشهادة بالتحمل وحده كما قيل لأنه إذا لوحظ امتداده وأطلقت الشهادة على التحمل فقط يكون هذا مقارناً أيضاً وكونه خلاف العرف فيه نظر ويجوز أن لا يعتبر الامتداد وتكون مقدرة في الكل وليس في كلامه ما ينافيه. قوله تعالى: ﴿ومبشراً ونذيراً﴾ لم يقل ومنذراً بل عدل إلى صيغة المبالغة لعموم الإنذار للمؤمنين والعاصين والكافرين وخصوص الأول بالمؤمنين، ولذا قدم لشرفهم ولأنه المقصود الأصلي إذ هو ﷺ إنما أرسل رحمة للعالمين على أنه جبر ما فيه من المبالغة بقوله وبشر المؤمنين. قوله: (بتيسيره الخ) يعني أن الإذن هنا مجاز عن التيسير والتسهيل لأن من أذن له في أمر يسهل عليه الدخول فيه لا سيما إذا كان الآذن هو الله لأنه إذا أذن في شيء فقد أراده، وهياً أسبابه ولم يحمله على حقيقته وإن صح هنا أن يأذن له الله حقيقة في الدعوة لأن قوله أرسلناك يدل على الإذن فهذا أتم فائدة، وقوله أطلق له أي أطلق الإذن على التيسير مجازاً مرسلأً لأنه سببه، ولم يقل استعمل فيه ليطابق قوله قيد به أي بالإذن إشارة إلى تعلقه بدا عيادون ما قبله وإن جاز رجوعه للجميع لكن صعوبة الدعوة تناسب التخصيص. قوله: (يستضاء به الخ) قال الفاضل اليميني إنه تشبيه إمام مركب عقلي أو تمثيلي منتزع من عدة أمور أو مفرق وكلام المصنف رحمه الله محتمل للوجوه أيضاً فيشبهه في ذاته بالسراج، وما يدعو إليه بالنور أو المجموع بالمجموع وقوله يستضاء به بالنسبة للضالين، وقوله يقتبس بالنسبة للمهتدين ولم يلتفت إلى ما جوزة الزمخشري من جعل السراج المنير القرآن لما فيه من التكلف. قوله: (على سائر الأمم) متعلق بفضلاً على أنه بمعنى زيداً لأن أصل معنى لفضل

ولعله تعالى لما وصفه بخمس صفات قابل كلاً منها بخطاب يناسبه فحذف مقابل الشاهد، وهو الأمر بالمراقبة لأن ما بعده كالتفصيل له وقابل المبشر بالأمر ببشارة المؤمنين، والنذير بالنهي عن مراقبة الكفار والمبالاة بإذا هم والداعي إلى الله بتيسيره بالأمر بالتوكل عليه والسراج المنير بالاكْتفاء به فإن من أناره الله برهاناً على جميع خلقه كان حقيقاً بأن يكتفي به عن غيره ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ تجامعوهن، وقرأ حمزة والكسائي بالف وضم التاء ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدْوَةٍ﴾ أيام يترصدن فيها بأنفسهن ﴿تَعْدُونَهَا﴾ تستوفون عددها من عدت الدراهم فاعتدها كقولك كلته فأكتاله أو تعدونها، والإسناد إلى الرجال للدلالة على أن العدة حق الأزواج كما أشعر به فما لكم وعن ابن كثير تعدونها مخففاً على إبدال إحدى الدالين بالتاء أو على أنه من الاعتداء بمعنى

الزيادة ولو جعل بمعنى العطاء والإحسان لم يحتج إلى ما ذكر، وقوله جزاء أعمالهم في نسخة أجر أعمالهم وهما بمعنى واحد وجعله عطفاً على أمر مقدر لثلا يعطف الإنشاء على الخبر حتى يجعل من عطف القصة، أو يجعل المعطوف عليه في معنى الأمر لأنه في معنى إدعهم مبشراً ومنذراً ويتقديره أيضاً تتم المقابلة واللف والنشر كما سيأتي، وقوله تهيبج الخ لأنه لم يطعمهم حتى ينهى أو هو لأتمته، وقوله إيذاءهم الخ يعني على أن المصدر مضاف للفاعل أو المفعول، وتحتفل بمعنى تبال وقوله ولذلك أي لحملة على الثاني وكون إيذاء بمعنى أذى ذكره الراغب فلا عبرة بقوله في القاموس لا تقل إيذاء وقد تقدم تفصيله. قوله: (ولعله تعالى لما وصفه الخ) يعني أنه تعالى وصفه بخمس صفات من قوله شاهداً إلى منيراً وقابل كلاً منها بما يقتضيه فقابل الشاهد براقب المقدر لأن الشاهد لا بد له من مراقبة ما يشهد عليه، وقوله كالتفصيل يعني فيدلني عليه ويغني عنه والمبالاة معطوف على مراقبة وهو مبنية على الأول في أذاهم، وقد قيل عليه إنه كذا وقع في جميع النسخ لكنه تصحيف عن موافقة فإنه المناسب لقوله ولا تطع ولا حاجة إليه فإن المراقبة الاحتراز كما في كتب اللغة، وهي تقتضي الخوف والمبالاة فاستعمل في لازم معناه فلذا عطف عليه، والمبالاة لبيان المراد منه، وقوله بالاكْتفاء يعني في قوله وكفى بالله وكيلاً، ومن أناره الله هو الرسول ﷺ وبرهاناً حال أو مفعول ثان لتضمنه معنى الجعل، وقوله يكتفي أي بالله عما سواه وهو موافق لما في الكشف في غير تقدير المراقبة، ومقابلتها للشاهد. قوله: (بألف الخ) أي تماسوهن، وقوله من عدت يعني أنه مطاوعه، وقوله أو تعدونها فافتعل بمعنى فعل وقوله حق الأزواج قيل عليه ليس كذلك بل هي حق الولد والشرع، ولذا لا تسقط بإسقاطه كما صرحوا به وليس بشيء لأنه ليس المراد أنها صرف حقه بل أن نفعها وفائدتها عائد عليه لأنها لصيانة مائه ونسبه الرجوع إليه، وهو لا ينافي كون الشرع والولد له حق فيها يمنع إسقاطها مع أن بعض حقوق العبد لا تسقط بإسقاطه كما بين في الفروع. قوله: (وعن ابن كثير الخ) لم يذكر هذه القراءة في النشر، وقال ابن عطية إنها لم تصح عن ابن كثير ورده في الدر المصون، وقوله على إبدال الخ قيل عليه إنه تخريج غير صحيح لأن عدّ يعدّ من باب نصر كما في كتب اللغة فلا وجه لفتح التاء لو كنت مبدلة من الدال فالظاهر حملة على حذف إحدى

تعتدون فيها، وظاهره يقتضي عدم وجوب العدة بمجرد الخلوة، وتخصيص المؤمنات والحكم عام للتنبيه على أنّ من شأن المؤمن أن لا ينكح إلا مؤمنة تخبيراً لنطقته، وفائدة ثم إزاحة ما عسى أن يتوهم أن تراخي الطلاق ريثما تمكن الإصابة كما يؤثر في النسب يؤثر في العدة ﴿فَمَتَّعُوهُنَّ﴾ أي إن لم تكن مفروضاً لها فإن الواجب للمفروض لها نصف المفروض دون المتعة، ويجوز أن يؤوّل التمتع بما يعمهما أو الأمر بالمشترك بين الوجوب والندب فإن المتعة سنة للمفروض لها ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ﴾ أخرجوهن من منازلكن إذ ليس لكم عليهن عدة ﴿سَرَّحًا جَمِيلًا﴾ من غير ضرار، ولا منع حق ولا يجوز تفسيره بالطلاق السنّي لأنه مرتب على الطلاق، والضمير لغير المدخول بهن ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَمْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ النَّبِيِّ ءَاتَيْتَ

الدالين تخفيفاً، وأمّا حمل كلام المصنف عليه فلا تساعده العبارة، وقوله تعتدون فيها إشارة إلى أنه على الحذف والإيصال في هذا الوجه. قوله: (وظاهره) أي ظاهر النظم لتقييده، وجوب العدة بالمماسه ونفيه قبلها وعند عدمها وليس هذا من مفهومه حتى يقال إنا لا نقول به كما توهم لأنه منطوق صريح لكن ما ذكروه مبنيّ على تفسير المس بالجماع، وقد قيل إنّ حقيقته للمس فالنص ساكت عن الجماع والخلوة إلا أنه لم يرد ظاهره حتى لو مسها بيده في غير خلوة لم تلزم العدة بلا خلاف فدلّ ذلك على أنه يكتفى به عن معنى آخر من لوازم الاتصال فهو الجماع، وما في معناه من الخلوة الصحيحة قيل ولكون منطوقه ساكتاً عنهما سماه بعضهم مفهوماً، وما قيل من أنه لا تجب ديانة حتى لو تزوّجت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها، وإنما تجب قضاء فلا يصدّقها القاضي لوجود المقتضى وانتفاء المانع لا يخفى بعده وهو وإن نقله فقهاؤنا فقد صرّحوا بأنه لا يعوّل عليه والعجب من المحشي أنه أجاب به مع نقل كلامهم فالحق ما سمعته أولاً. قوله: (وتخصيص المؤمنات الخ) يعني أنه لبيان الأخرى والأليق بعدما فصل في البقرة نكاح الكتابيات، وقوله والحكم عامّ حال، وقوله وفائدة ثم الخ يعني نفي العدة مع تراخيه وبعد مدّته لأنه ربما يتوهم أنّ له دخلاً في إيجاب العدة كالخلوة لاحتمال الملاقاة سراً، وقوله ريثما تمكن الإصابة أي مقدار إمكانها وتأثيره في النسب إذا ادّعت أنّ ما ولد لها منه ومضى زمن مدّة الحمل. قوله: (ويجوز أن يؤوّل التمتع الخ) أي يحمل الأمر بالمتعة هنا على ما يعمّ نصف المهر والمتعة المعروفة في الفقه على أنها بمعنى العطاء مطلقاً فيكونا لأمر عليهما للوجوب أو تحمل المتعة على معناها المعروف، والأمر على ما يشمل الوجوب والندب بناء على استحبابها لغير المفروض لها، وهو قول الشافعيّ الجديد وفي القديم أنها واجبة وعندنا مختلف فيه فبعضهم على الاستحباب وآخرون على نفي الاستحباب والوجوب ووقع لصاحب الهداية سهو في هذه المسألة في قوله وتستحب المتعة لكل مطلقة لا لمن طلقها قبل الدخول، وقد سمي لها مهراً فإنّ الصواب ولم يسم لها مهراً كما قاله الفاضل المحشي، وقوله أخرجوهنّ الخ أصل التسريح الإخراج للرعي، ثم شاع فيما ذكر وقوله ولا يجوز تفسيره الخ أي السراح الجميل، وقوله مرتب على الطلاق لعطفه على متعهنّ الواقع بعد الفاء فيلزم رتب الطلاق السنّي على الطلاق ولا وجه له. قوله: (والضمير لغير المدخول بهنّ) يعني فلا

أَجْرَهُنَّ ﴿٥٠﴾ مهورهن لأن المهر أجر على البضع وتقييد الإحلال له بإعطائها معجلة لا لتوقف الحلّ عليه بل لإيثار الأفضل له كتقييداً خلال المملوكة بكونها مسيبة بقوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا آفَاةَ اللَّهِ عَلَيْكَ﴾ فإن المشتركة لا يتحقق بدء أمرها وما جرى عليها، وتقييد القرائب بكونها مهاجرات معه في قوله: ﴿وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَالَتِكَ أَلْتِي هَاجِرْنَ مَعَكَ﴾ ويحتمل تقييد الحلّ بذلك في حقه خاصة، وبعضه قول أم

يمكن أن يكو طلاقاً آخر مرتباً على الطلاق الأوّل لأن غير المدخول بهن لا يتصور فيها لحوق طلاق بعد طلاق آخر مع أنها إذا طلقت بانت. قوله: (لأنّ المهر) بيان لوجه إطلاق الأجر عليه، وقوله بإعطائها أي الأجر معجلة قبل الدخول كما يفهم من معنى آتيت ظاهراً، وإن جاز أن يؤوّل الإعطاء أولاً بالإعطاء، وما في حكمه كالتسمية في العقد كما في الكشف كما جعل إعطاء الجزية شاملاً للترامها في قوله حتى يعطوا الجزية إذ كل منهما لا يمكن إبقاؤه على ظاهره، وجعل وجه التخصيص عليه أيضاً اختياراً للأولى، وهو التسمية لأنه أولى من تركها وإن جاز العقد بدونها وعليه مهر المثل، وظنّ بعضهم لعدم فهم مراده مع ظهوره أنّ بين طرفي كلامه تدافعاً وهو من بعض الظن نعم ما فعله المصنف أظهر، وأحسن وكون التعجيل أفضل لبراءة الذمة وطيب النفس معروف مشهور. قوله: (بكونها مسيبة) أي باشر سبأها وشاهدها، وقوله لا يتحقق بدء أمرها لجواز كون السبي ليس في محله ولذا نكح بعض المتورعين الجوّاري بعقد بعد الشراء مع القول بعدم صحة العقد على الإمام لكنه قيل إنه يشكل بمارية رضي الله عنها فإنها لم تكن مسيبة وعندي أنه غير وارد لأنّ هدايا أهل الحرب للإمام لها حكم الفيء، ولذا أمر السلطان بوضعها في بيت المال، وتقييد بالجزّ عطف على قوله كتقييد والقرائب جمع قريبة، والمعية للتشريك في الهجرة لا للمقارنة في الزمان كقوله أسلمت مع سليمان قال أبو حيان رحمه الله يقال دخل فلان معي وخرج معي إذا كان عمله كعمله وإن لم يقترنا في الزمان، وهو كلام حسن. قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَاتِكَ﴾ الآية قد سئل كثيراً عن حكمة أفراد العمّ والخال دون العمّة، والخالة حتى إنّ السبكيّ رحمه الله صنف جزءاً فيه سماه بذل الهمة في أفراد العمّ وجمع العمّة وقد رأيت لهم فيه كلمات ضعيفة كقول الرازي أنّ العمّ والخال على زنة المصدر وقيل إنه يعمّ إذا أضيف والعمّة، والخالة لا تعمّ لئاء الوحدة، وهي إن لم تمنعه حقيقة تأباه ظاهراً ولا ياباه قوله في سورة النور ﴿ببيوت أعمامكم وبيوت عماتكم﴾ لأنه على لأصل وأحسن منه ما قيل إنّ أعمامه ﷺ العباس وحمزة رضي الله عنهما وأبو طالب وبنات العباس كنّ ذات أزواج لا يليق ذكرهنّ، وحمزة رضي الله عنه أخوه من الرضاع لا تحل له بناته، وأبو طالب ابنته أمّ هانئ لم تكن مهاجرة ومعنى كلام المصنف أن النساء المهاجرات أفضل من غيرهنّ فلذلك خصصن بالذكر لا لأنّ من لم يهاجر يحرم عليه، وهو أحد قولين في المسألة. قوله: (ويحتمل تقييد الحمل بذلك في حقه خاصة) هذا هو القول الثاني قال السيوطي رحمه الله في خصائصه الصغرى مما حرّم عليه ﷺ خاصة نكاح من لم تهاجر في أحد الوجهين انتهى، وفي بعض شروح الكشف أنه حرّم عليه، ثم نسخ فقد علمت

هانئ بنت أبي طالب خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرت إليه فعذرني، ثم أنزل الله هذه الآية فلم أحل له لأنني لم أهاجر معه كنت من الطلقاء ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ نصب بفعل يفسره ما بعده، أو عطف على ما سبق ولا يدفعه التقييد بأن التي للاستقبال فإنّ المعنى بالإحلال الإعلام بالحلّ أي أعلمناك حلّ امرأة مؤمنة تهب لك نفسها، ولا تطلب مهرأ إن اتفق ولذلك نكرها، واختلف في اتفاق ذلك، والقائل به ذكر أربعاً ميمونة بنت الحرث وزينب بنت خزيمة الأنصارية، وأم شريك بنت جابر وخولة بنت حكيم، وقرئ أن بالفتح أي لأن وهبت أو مدة أن وهبت كقولك: اجلس ما دام زيد جالساً ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ

أَنْ فِيهِ قَوْلِينَ عِنْدَهُمْ ذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ وَكُتِبَ الشَّافِعِيَّةُ فَمَا قِيلَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ كَوْنَهُ لِلتَّقْيِيدِ، وَمَا قَبْلَهُ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ يَفِيدُ مَعَارِضَةً فِي النُّقْلِ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُهُ مِمَّا لَا وَوَجْهَ لَهُ. قَوْلُهُ: (وَيَعْضُدُهُ) أَي يَعْضُدُ الْقَوْلَ الثَّانِي وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى خِلَافِهِ يَقُولُ بَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ هَذَا فَهَمَّ مِنْ قَوْلِ أُمِّ هَانِئٍ لَا رَوَايَةَ عَنْهُ ﷺ أَوْ الْمَرَادُ إِنَّهُمْ يَشْبَهُنَ الْمَحْرَمَاتِ لِاخْتِيَارِهِ الْأَفْضَلَ مِنْهُنَّ، وَأُمُّ هَانِئٍ اسْمُهَا فَاحْتَةُ، وَقَوْلُهُ فَاعْتَذَرَتْ إِلَيْهِ أَي قَالَتْ لَهُ ﷺ إِنِّي مَصِيبَةٌ أَي ذَاتُ صَبِيَّةٍ وَأَطْفَالٍ وَالطَّلَاقُ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ كَالطَّلُقِيِّ لِكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَلَيْهِمْ وَأَطْلَقَهُمْ عَامَّةً دُونَ أَسْرِهِمْ، وَالطَّلُقِيُّ الْأَسِيرُ الَّذِي يُطْلَقُ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ مِنَ الطَّلُقِيِّ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ فَتَزُولُ هَذِهِ الْآيَةُ يَكُونُ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ خَالِصَةً مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ أَحَلَّلْنَا كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (نَصَبَ بِفَعْلٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ) وَفِي نَسْخَةٍ مَا قَبْلَهُ، وَهِيَ أَصْلَحُ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهَا الْقَاضِي زَكَرِيَّا وَتَقْدِيرُهُ وَنَحْلُ لِكِ امْرَأَةٍ وَإِنَّمَا قَدْرُهُ لَمَّا سَتَعْمَلُهُ فِي الْوَجْهِ الْآتِي وَتَقْدِيرُهُ مُضَارِعًا أَوْلَى لَمَّا سَيَأْتِي وَمَنْ قَدَّرَ أَحَلَّلْنَا فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ أَيْضًا لَوْ قَوَّعَهُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ تَعَلُّقُهُ بِأَحَلَّلْنَا لَمْ يَحْتَاجْ لِلتَّأْوِيلِ كَمَا قِيلَ، وَقَوْلُهُ وَلَا يَدْفَعُهُ أَي يَدْفَعُ نَصْبَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِأَحَلَّلْنَا إِنْ امْرَأَةٌ مُوصُوفَةٌ بِهَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلٌ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مَاضِيًّا سِوَاءِ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ وَأَحَلَّلْنَا مَاضٍ مَعْنَى فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ جَوَابًا وَلَا قَائِمًا مَقَامَهُ كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ وَالْجَوَابُ إِنْ أَحَلَّلْنَا بِمَعْنَى أَعْلَمْنَا بِالْحَلِّ، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ كَمَا تَقُولُ أَبْحَثُ لِكَ أَنْ تَكَلِّمَ فَلَانًا إِنْ سَلِمَ عَلَيْكَ وَالتَّأْوِيلُ بِهِ يَكُونُ بِالنَّسْبَةِ لِلْجَمِيعِ لَا لِلْآخِرِ فَقَطْ فَإِنَّهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ، وَالْمَجَازِ تَعْسَفُ لِكَوْنِ لَفْظِ وَاحِدٍ مَاضِيًّا وَمُسْتَقْبَلًا مَعًا وَهُوَ بَعِيدٌ (وَفِيهِ بَحْثٌ) فَإِنَّ الْإِعْلَامَ بِحَلِّ ذَوَاتِ الْأَجُورِ عَلَى هَذَا قَدْ مَضَى إِلَيْهَا فَالْمَحْذُورُ بَاقٍ إِلَّا أَنْ يَرَادَ تَجَرُّدُهُ عَنِ الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ، وَالْمَعْنَى نَعْلَمُكَ بِحَلِّ كُلِّ مَنْ هَذَا بَعْدَ وَقُوعِهِ كَمَا قِيلَ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَأَمَّا حَمْلُ قَوْلِهِ إِنْ وَهَبَتْ عَلَى الْحَالِ أَوْ النَّعْتِ أَي مَفْرُوضَةٌ أَوْ مَقْدُورَةٌ فَلَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا وَجْهَ لِحَمْلِهِ عَلَيْهِ فَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (إِنْ اتَّفَقَ) وَقَوْعُ هَبَةٌ لَهُ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ أَوْ وَقُوعِهِ مَعَ عَدَمِ قَبُولِهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ شُرَاحِ الْكَشَافِ، وَقَوْلُهُ وَلِذَلِكَ نَكَرَهُ أَي امْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِذْ لَيْسَتْ مَعْلُومَةٌ وَأَيْضًا إِنْ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مَفْرُوضٌ تَشِيرُ لِذَلِكَ. قَوْلُهُ: (مَيْمُونَةُ الْغَمِّ) مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَرِثِ تَوَفَّى زَوْجَهَا فَتَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ سَنَةَ سَبْعٍ، وَأُمُّ شَرِيكِ بِنْتُ جَابِرٍ طَلَّقَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، وَكَانَتْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ ﷺ وَخَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ وَهَبَتْ

يَسْتَنْكِحَهَا ﴿ شرط للشرط الأول في استيجاب الحل فَإِنَّ هبتها نفسها منه لا توجب له حلها إلا بإرادته نكاحها فإنها جارية مجرى القبول والعدول عن الخطاب إلى الغيبة بلفظ النبي مكرراً، ثم الرجوع إليه في قوله: ﴿ خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ إيدان بأنه مما خص به لشرف نبوته، وتقرير لاستحقاقه الكرامة لأجله واحتج به أصحابنا على أن النكاح لا يتعقد بلفظ الهبة لأن اللفظ تابع للمعنى، وقد خص عليه الصلاة والسلام بالمعنى فيخص باللفظ، والاستنكاح طلب النكاح والرغبة فيه وخالصة مصدر مؤكد أي خلص إحلالها أو إحلال ما

نفسها للنبي ﷺ فأرخاها فتزوجها عثمان بن مظعون بإذنه، وقوله أو مدة إن وهبت فيكون في محل نصب على الظرفية وأكثر النحاة لا يجيزونه في غير المصدر الصريح كأتيك خفوق النجم، وغير ما المصدرية فقول المصنف إنه كقولك ما دام الخ غير متجه إلا أن من النحويين من أجازه، وقد جوز في هذه القراءة أن يكون بدلاً من امرأة. قوله: (شرط للشرط الأول) يعني أن الشرط في مثله قيد للأول، ولذا أعربه النحاة حالاً لأنها قيد واشترط الفقهاء تقدم الثاني في الوجود حتى لو قال إن ركبت إن أكلت فإن طالق لا تطلق ما لم يتقدم الأكل على الركوب ليتحقق تقييد الحالية لكن السمين استشكله بما هنا لأنهم جعلوه بمنزلة القبول لأن القصة في الواقع كذلك على ما عليه عامة المفسرين فمن غير القبول في عبارة المصنف بالإيجاب لينطبق على القاعدة لم يصب، ثم قال إنه غرضه على علماء عصره فلم يجدوا مخلصاً منه إلا بأن هذه القاعدة ليست بكلية بل مخصوصة بما لم يقم قرينة على تأخر الثاني كما في نحو إن تزوجت إن طلقك فعبدني حرّ فإن الطلاق لا يتقدم التزوج، وما نحن فيه من هذا القبيل، ثم قال فمن جعل الشرط الثاني هنا مقدماً لم يصب فإرادة طلب النكاح كناية عن القبول، وليس المراد بها الإرادة المتقدمة. قوله: (والعدول عن الخطاب) في قوله بنات عمك الخ وقوله مكرراً أي لفظ النبي، وقوله الرجوع إليه أي إلى الخطاب، وقوله لأجله أي لأجل شرف النبوة وهذا شامل لتخصيص الله له بهذا ولهيتهن أنفسهن فإنه لم يكن حرصاً على الرجال بل على الفوز بشرف خدمته، والنزول في معدن الفضل فيرتفع ما في هبتهن الصادر من عائشة غيره عليه ﷺ فليس محل هذا العدول بعد قوله خالصة لك، وليس هذا محل تقرير النبوة كما توهم. قوله: (واحتج به) أي بقوله خالصة لكونه من خصوصياته ﷺ فلا حجة فيه لأبي حنيفة رحمه الله، وقوله لأن اللفظ تابع للمعنى يعني لما خص به جواز المعنى خص به جواز اللفظ، وعليه منع ظاهر فالآية لا تصلح دليلاً لا لنا ولا لهم لأن معنى وهبت ملكت بعضها بلا مهر بأي عبارة كانت إن اتفق ذلك، وحيث لم يكن هذا نصاً في كون تملكه بلفظ الهبة لم يصلح لأن يكون دليلاً على صحة النكاح بلفظ الهبة خصوصاً إذا كان من خواصه ﷺ وأدعاء الاشتراك في اللفظ يحتاج إلى دليل فكيف يصح استدلال أبي حنيفة على الشافعي بهذه الآية كما فصله شراح الكشاف والحق أبلج، ولهم في هذا المقام كلام طويل أكثره مدخول فلذا تركناه. قوله: (والاستنكاح طلب النكاح) هذا أصل معناه لغة، وقد مر أن المراد به القبول هنا فسقط ما قيل إن الأولى تفسيره بالنكاح لأن الاستفعال يجيء بمعنى الثلاثي ولا تكرر فيه كما توهم ولا ركافة بناء على أن

أحللنا لك على القيود المذكورة خلوصاً لك، أو حال من الضمير في وهبت أو صفة لمصدر محذوف أي هبة خالصة ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ من شرائط العقد، ووجوب القسم والمهر بالوطء حيث لم يسم ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ من توسيع الأمر فيها كيف ينبغي أن يفرض عليهم، والجملة اعتراض بين قوله: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ ومتعلقه وهو خالصة للدلالة على أن الفرق بينه وبين المؤمنين في نحو ذلك لا لمجرد قصد التوسيع عليه بل لمعان تقتضي التوسيع عليه، والتضييق عليهم تارة وبالعكس أخرى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ لما يعسر التحرز عنه ﴿رَحِيمًا﴾ بالتوسعة في مظان الحرج ﴿تُرِي مَنْ تَشَاءُ مِثْرًا﴾ وتوخرها وترك مضاجعتها ﴿وَقَوِيَّ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ وتضم إليك، وتضاجعها أو تطلق من تشاء، وتمسك من تشاء، وقرأ نافع وحزمة والكسائي وحفص يرجى بالياء والمعنى واحد ﴿وَمَنْ ابْتَغَيْتَ﴾ طلبت ﴿وَمَنْ عَزَلْتَ﴾ طلقت بالرجعة.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ في شيء من ذلك ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ تَقْرَأَ آيَاتِهِنَّ وَلَا يَحْزَنَ﴾

حاصله طلب القبول، وقوله مصدر مؤكد أي للجملة قبله كوعد الله وصبغة الله، وفاعلة غير عزيز في المصادر كما قاله الزمخشري: وقوله أو إحلل ما أحللنا لك فإن كان معناه لا تحل أزواجه وإماؤه لأحد بعده ورجع لما تقدم لم يبق فيها متمسك للشافعي أصلاً وشرائط العقد مفصلة في الفقه، وقوله حيث لم يسم أي يعين ويعلم منه وجوبه إذا سمي بالطريق الأولى. قوله: (من توسيع الأمر فيها) بعدم تعيين العدد كالحرائر، وقوله كيف ينبغي الخ معمول علمنا أي علمنا ما ينبغي فيه وفعلناه على مقتضى علمنا وحكمتنا، وقوله اعتراض خبر أي قوله علمنا إلى هنا جملة معترضة بين التعليل، والمعلل وقوله لا لمجرد قصد التوسيع عليه والعلة وإن دلت على أنه للتوسيع بصريحها لكن الاعتراض الدال على أن الفرق بينه وبين العباد على ما ينبغي من الحكمة دال على عدم القصر عليه، وهذه الدلالة عند الاعتراض أقوى من التأخير ولو جعل الاعتراض لتقرير الخلوص جاز أيضاً والتوسيع في زيادة العدد، والتضييق في منع غير المهاجرات معه، وقوله لما يعسر التحرز عنه أو لما يشاء وهو الأولى. قوله: (توخرها) بتأخير قسمها لأنه رخص له فيه في قول أو بترك مضاجعتها فما بعده تفسير له، وكذا قوله تضم إليك أي في القسم أو المضاجعة، وقوله بالياء أي بدل الهمزة ومعناه تؤخر أيضاً، وقوله أو تطلق هو تفسير ابن عباس رضي الله عنهما قيل وهو تمثيل إذ لا مانع من إرادة الجميع، وقوله في شيء من ذلك أي المذكور قيل ظاهره أنه جعل من ابتغيت عطفاً على من تشاء الثاني، والمراد غير المطلقة بقرينة المقابلة ولا يخفي قلة فائدته والعموم لا يمنع ما جوز فيه من كون من هذه شرطية منصوبة بما بعدها، وقوله فلا الخ جوابها أي من طلبتها من النسوة التي عزلتها فليس عليك في ذلك جناح ويجوز كونها موصولة، والجملة خبرها والتقدير من ابتغيتها لا جناح عليك في ابتغائها، وقيل فيه حذف معطوف أي ممن عزلت ومن لم تعزل سواء لا جناح عليك كما تقول من لفيك ممن لم يلقك جميعهم لك شاكر ولا يخفى بعده وقد جوز في من أن تكون بدلية لا سيما إذا كانت الآية الثانية منسوخة بها.

وَرَضَيْتَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴿٥٢﴾ ذلك التفويض إلى مشيئتك أقرب إلى قرّة عيونهن، وقلة حزنهن ورضاهن جميعاً لأنه حكم كلهن فيه سواء، ثم إن سويت بينهن وجدن ذلك تفضلاً منك، وإن رجحت بعضهن علمن إنه بحكم الله تعالى فتطمئن به نفوسهن، وقرئ بضم التاء، وأعينهن بالنصب وتقرّ بالبناء للمفعول وكلهن تأكيد نون يرضين، وقرئ بالنصب تأكيداً لهن ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ فاجتهدوا في إحسانه ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بذات الصدور ﴿حَلِيمًا﴾ لا يعاجل بالعقوبة فهو حقيق بأن يتقي ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِنْسَاءُ﴾ بالياء لأن تأنيث الجمع غير حقيقي، وقرأ البصريان بالتاء ﴿مِنْ بَعْدُ﴾ من بعد التسع، وهو في حقه كالأربع في حقنا أو من بعد اليوم حتى لو ماتت واحدة لا يحلّ له نكاح أخرى ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَيْنَ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ فتطلق واحدة وتنكح مكانها أخرى ومن مزيدة لتأكيد الاستغراق ﴿وَلَوْ أَعَجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ حسن الأزواج المستبدلة وهو حال من فاعل تبدل دون مفعوله، وهو من

قوله: (ذلك التفويض) أو الإيواء والأول أنسب لفظاً لأن ذلك للبعيد وهذا معنى لأن قرّة عيونهنّ بالذات إنما هي بالإيواء، وأقرب تفسير أدنى، وقوله إلى قرّة إشارة إلى أنه على نزع الخافض وهو قياسي فيه، وقوله عيونهنّ إشارة إلى أنّ جمع القلة أريد به الكثرة هنا وهو جائز، وقوله قلة حزنهنّ إشارة إلى أن مع الترجيح لا يخلون من حزن ما ولذا قال والله يعلم ما في قلوبكم للتهديد وقيل القلة بمعنى النفي اختيرت لمجانسة القرّة، والأول أظهر، وقيل إنه ﷺ مع تفويض القسم له لم يترك التسوية أصلاً كراماً منه إلا لسودة رضي الله عنها فإنها وهبت نويتها لعائشة رضي الله عنها، وقوله فتطمئن نفوسهنّ أي لكونه بأمر الله ولأنّ الله سوى بينهنّ لكنه فوّض له ما يقتضيه شأنه، وقوله تأكيداً لهنّ أي من آتيتهنّ إما على أنّ الإشارة للإيواء فظاهر، وأما إذا كان للتفويض فآتيتهنّ بتأويل صنعت معهن فيعم ترك القسم والمضاجعة، وقوله فاجتهدوا أي جدّوا في تحسين ما في القلوب من الرضا والنية الحسنة. قوله: (بذات الصدور) خصه للتصريح به في غير هذا المحل ولقوله قبله ما في قلوبكم، وقوله فهو حقيق بأن يتقي لأنّ غضب الحليم أعظم فانتقامه أشدّ، وقوله تأنيث الجمع غير حقيقي وقد وقع الفصل أيضاً والمراد بالنساء الجنس الشامل للواحدة ولم يؤث بمفرد لأنه لا مفرد له من لفظه، والمرأة شاملة للجارية وليست بمرادة هنا واختصاص النساء بالحرائر بحكم العرف، فما قيل إنه لا دلالة على ما ذكر والاستثناء دال على خلافه ليس بشيء ولا يلزمه كون الاستثناء منقطعاً على أصل اللغة ولو التزم لا محذور فيه. قوله: (من بعد التسع) بناء على أنه حرّم عليه ما فوقها وهو قول لهم، وقوله أو من بعد اليوم أخره لأنه ليس لقوله ولا أن تبدل بهن فائدة تامة، وقوله من مزيد الخ فيشمل النهي بتبدل الكل والبعض، وقوله حسن الأزواج فالضمير على تفسيره للأزواج والمراد بهنّ من يعرضن بدلاً من أزواجه فتسميتهنّ أزواجاً باعتبار ما يعرضن مآلاً والداعي له إن الباء تدخل في المتروك دون المأخوذ فلو كانت داخلة على المأخوذ كان ضمير بهنّ للنساء وكانت الأزواج على ظاهرها أزواج النبي ﷺ من غير تجوز وكان ضمير حسنهنّ للنساء لا

أزواج لتوغله في التنكير وتقديره مفروضاً إعجابك بهن واختلف في أن الآية محكمة، أو منسوخة بقوله ترجي من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء على المعنى الثاني، فإنه وإن تقدمها قراءة فهو مسبوق بها نزولاً، وقيل المعنى لا يحل لك النساء من بعد الأجناس الأربعة اللاتي نص على إحلالهن لك، ولا أن تبدل بهن أزواجاً من أجناس آخر ﴿إِلَّا مَا مَلَكَت يَمِينُكَ﴾ استثناء من النساء لأنه يتناول الأزواج والإماء، وقيل منقطع ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ فتحفظوا أمركم ولا تتخطوا ما حد لكم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إلا وقت أن يؤذن لكم أو إلا ماؤذناً لكم ﴿إِنَّ طَعَامَهُ﴾ متعلق

للأزواج، وهو أسلم من التكلف والداعي له ما ذكرنا وسيأتي تفصيله في سورة سبأ. قوله: (لتوغله في التنكير) هذا مخالف لكلام النحاة فإنهم جوزوا الحال من النكرة إذا وقعت منفية لأنها تستغرق فيزول إبهامها كما صرح به الرضى فما ذكره مقتض لا مانع، وأما ما قيل من أن منع التنكير لذلك للزوم التباس الحال بالصفة، وهو مندفع بالواو وليس له وجه لأن المصنف تابع للزمخشرى في جواز دخول الواو على الصفة للتأكيد لصوقها كما صرحوا به، وأما كون ذي الحال إذا كان نكرة يجب تقديمها فغير مسلم في الجملة المقرونة بالواو لكونه بصورة العاطف. قوله: (وتقديره مفروضاً إعجابك الخ) دفع لما يتوهم من أن لو تقتضي امتناع مدخولها والحال تدل على ثبوت أمر لذيها فيبينها تناف بأنه مؤول بوصف وجودي، وهو ما ذكر له، وقوله في أن الآية الدالة على عدم حل النساء له بعد ذلك منسوخة أم لا والناسخ إنا أحللنا كما قيل أو قوله تؤوي الخ كما ذكره المصنف رحمه الله لكنه على تفسيرها بالطلاق، وعدمه وتقدير تأخير نزولها إذ لا يمكن النسخ مع التقدم فقول بعضهم إنه من الأعاجيب إذ نسخت آية متقدمة آية متأخرة نظر الظاهر ترتيب المصحف وإلا فهو غير متصور، ووجه النسخ على تفسيرها بتطلق من تشاء إنه يدل بعمومه على أنه أبيع له الطلاق، والإمساك لكل من يريد فيدل على أنه له تطليق منكوحاته، ونكاح من يريد من غيرهن إذ ليس المراد بالإمساك إمساك من سبق نكاحه فقط لعموم من يشاء وقوله تؤوي ليس مقيداً بمنهن ولا حاجة إلى جعل ما ذكر هنا قرينة على إرادة ذلك كما توهم. قوله: (وقيل الخ) مرضه لأن بعد بمعنى غير حينئذ ولا إن تبدل تكرير للتأكيد والاستثناء لا يخلو من شيء لاندراج مملوك اليمين في الأربعة السابقة. قوله: (وقيل منقطع) لاختصاص النساء بالحرائر في الاستعمال كما مر وتبديلهن أزواجاً كالصريح فيه. قوله: (إلا وقت أن يؤذن لكم) يعني أن هذا أصله فحذف المضاف وحل المضاف إليه محله فانتصب على الظرفية وفي انتصاب المصدر غير الصريح وغير ما فيه ما الدوامية على الظرفية قولان للنحاة أشهرهما أنه لا يجوز وقد جوزه بعضهم فاعتراض أبي حيان ومن تابعه ليس بشيء ومن توهم إن حذف المضاف غير النصب على الظرفية فقد زاد في الطنبور نغمة. قوله: (أو إلا ماؤذناً لكم) أي المصدر المؤول باسم المفعول في محل نصب على الحال مستثنى من أعم الأحوال كما كان ما قبله مستثنى من أعم الأوقات وهو مفرغ فيهما إلا أن في هذا مخالفة لقول

بيوذن لأنه متضمن معنى يدعى للإشعار بأنه لا يحسن الدخول على الطعام من غير دعوة وإن أذن كما أشعر به قوله: ﴿غَيْرَ نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ غير متظرين وقته، أو إدراكه حال من فاعل لا تدخلوا أو المجرور في لكم، وقرئ بالجرّ صفة لطعام فيكون جارياً على غير من هو له بلا إبراز الضمير، وهو غير جائز عند البصريين وقد أمال حمزة والكسائي إناه لأنه مصدر أنى الطعام إذا أدرك ﴿وَلَكِنَّ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَأَنْشِرُوا﴾ تفرّقوا، ولا تمكثوا والآية

النحاة المصدر المسبوك معرفة دائماً كما صرح به في المغني والحق أنه سطحي وأنه قد يكون نكرة كما قيل في قوله ما كان هذا القرآن أن يفترى معناه مفترى فمن قال كون المصدر بمعنى المفعول غير معروف في المؤول لم يصب ويجوز أن يقدر قبله حرف جرّ وهو باء المصاحبة والمعنى إلا مصحوبين بالإذن. قوله: (لأنه متضمن معنى يدعى) لأنه يقال إذن له في كذا ولا يتعدى إلى وقوله وإن أذن أي في الدخول إلى الدار ولو صريحاً ما لم يكن مدعواً للطعام فإن كل إذن ليس دعوة إذ الدعوة أخص لأنها الإذن بالدخول والأكل فلا وجه لما قيل إنّ الإذن هنا الإذن دلالة كفتح الباب ورفع الحجاب ولزوم الإذن في كل دخول من دليل خارج إذ ليس في الآية ما يقتضي التكرّر كما قاله الزيلعي رحمه الله. قوله: (كما أشعر به النخ) وجه الإشعار أنه حال من فاعل تدخلوا كما صرح به فيفيد أن الإذن المطلق بالدخول من غير إذن في الحضور للطعام لا يكون إذناً بحضوره كما ترى الحكماء يؤذن في الدخول عليهم لحوائج الناس دون حضور مائدتهم فلذا قيد النهي بعدم انتظارهم لإحضار الطعام فيدخلون عند وضعه وقد أذن في الدخول مطلقاً أو لأنّ المدعو للطعام لا ينتظره لأنه هيب له وهذا مع ظهوره قد تكلفوا له ما لا حاجة إليه. قوله: (حال من فاعل لا تدخلوا النخ) وفي الكشاف إنه وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً كأنه قيل لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ إلا وقت الإذن ولا تدخلوها إلا غير ناظرين ورواه أبو حيان بأنه لا يقع بعد إلا في الاستثناء إلا المستثنى أو صفته إذ لا لا يتعدّد الاستثناء بأداة واحدة عند الجمهور وأجازه الكسائي والأخفش فيجوز ما قام القوم إلا يوم الجمعة ضاحكين والمانعون له يؤولون ما ورد منه بتقدير فيقدرون هنا أدخلوها غير ناظرين وهذه الحال يحتمل أن تكون مقدّرة وإذا كان أن يؤذن حالاً فهي مترادفة. قوله: (أو المجرور في لكم) فالعامل يؤذن ولا محذور فيه وقوله وهو غير جائز عند البصريين ويجوز عند الكوفيين إذا لم يقع لبس كما هنا ولو أبرز قيل غير ناظر أنتم لا ناظرين أنتم كما قدره الزمخشري فإنه على لغة ضعيفة وقوله مصدر أنى الطعام الخ وقيل إنه بمعنى الوقت والآن وقوله ولا تمكثوا تفسير لقوله تفرّقوا لأنّ التفرّق ليس بلازم حتى لو ذهبوا جميعاً حصل المقصود. قوله: (والآية النخ)^(١) يتحنيون بالحاء المهملة من الحين أي ينتظرون حين الطعام ويقصدونه وقوله مخصوصة خبر بعد

(١) أخرجه البخاري بنحوه ٤٧٩١ - ٦٢٣٩ - ٦٢٧١ ومسلم ٩٢/١٤٢٨ والنسائي ٤٤٠ والبيهقي في السنن الكبرى ٨٧/٧ من حديث أنس.

خطاب لقوم كانوا يتحينون طعام رسول الله فيدخلون ويقعدون منتظرين لإدراكه مخصوصة بهم وبأمثالهم، وإلا لما جاز لأحد أن يدخل بيوته بالإذن لغير الطعام، ولا اللبث بعد الطعام لهم ﴿وَلَا مُسْتَسْتَجِينَ لِحَدِيثٍ﴾ لحديث بعضكم بعضاً أو لحديث أهل البيت بالتسمع له عطف على ناظرين، أو مقدر بفعل أي ولا تدخلوا أو لا تمكثوا مستأنسين ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ﴾ اللبث ﴿كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ﴾ لتضييق المنزل عليه، وعلى أهله وإشغاله بما لا يعنيه ﴿فَيَسْتَعِجِ مِنْكُمْ﴾ من إخراجكم لقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِجِ مِنْ الْحَقِّ﴾ يعني أن إخراجكم

خبر أو حال وقوله وبأمثالهم ممن يفعل مثله في المستقبل فالنهي مخصوص بمن دخل بغير دعوة وجلس منتظراً للطعام من غير حاجة فلا يفيد النهي عن الدخول بإذن لغير طعام ولا الجلوس لهمم آخر ولذا قيل إنها آية الثقلاء وقد قيل بتنازع الفعلين تدخلوا ويؤذن في قوله إلى طعام ولا بأس به وأما ما قيل من إنها عامة لغير المحارم وخصوص السبب له يصلح مخصصاً كما قرره وتقيد الإذن بقوله إلى طعام معتبر هنا دون المفهوم فمعناه أن الآية ليست مخصوصة بهم نعم يكون وجهاً لتقييد الإذن بالطعام فيندفع وهم اعتبار مفهوم الموافقة عند الحنفية لا المخالفة عند الشافعية حتى يقال أين هذا من ذلك فتأمل. قوله: ﴿لحديث بعضكم بعضاً﴾ فاللام تعليلية أو زائدة وقوله بالتسمع له أي سمعه أو استراقه وقوله عطف على ناظرين فهو مجرور ولا زائدة ويجوز عطفه على غير فيكون منصوباً كقوله: ﴿ولا الضالين﴾ والفعل المقدر معطوف على المذكور ومستأنسين حيثئذ حال مقدر أو مقارنة، وقوله اللبث فسره به لأنه هو المؤذي له في الحقيقة وأما كونه إشارة إلى الدخول على غير الوجه المذكور فيشمل النظر والاستئناس، أو إليهما باعتبار المذكور فغير ملائم للسياق والسباق، وقوله إشغاله من أشغله وهي لغة، وإن كانت رديئة حتى وقع الصاحب لمن كتب له إن رأى مولانا أن يأمر بإشغالي ببعض أشغاله فوق له من كتب إشغالي لا يصلح لأشغالي. قوله: ﴿من إخراجكم﴾ يعني أن فيه تقدير مضاف، وهو إخراج بدليل ما بعده فإنه يدل على أن المستحجي منه معنى من المعاني لا ذاتهم ليتوارد النفي، والإثبات على شيء واحد كما يقتضيه نظام الكلام فمعناه لا يترك تأديبكم والتأديب بإخراجهم لأنه كان يؤذيه ووضع الحق موضع الإخراج لتعظيم جانبه، كما أشار إليه بقوله يعني الخ وهذا على أن الإشارة للبث فإن كانت لغيره قدر المنع عما ذكر، وقيل إن فيه مقدرأ أي ولا مخرجكم فيستحجي للفاء التعليلية ولولاه عطف بالواو ورد بأن الفاء إنما تدخل على المسبب ودخولها على السبب بتأويله به فالفاء في محلها وفيما ذكره كثرة الإضمار، وعدم توارد النفي والإثبات على مورد واحد وفيه ما لا يخفى. قوله: ﴿يعني أن إخراجكم الخ﴾ في الكشف يريد أنه لو كان الاستحياء من أنفسهم لقال: ﴿والله لا يستحجي منكم﴾ فإن قلت الاستحياء من زيد للإخراج مثلاً هو الحقيقة والاستحياء من إخراجهم توسع بجعل ما نشأ منه الفعل كأصله وكلاهما صحيح فيصح إيقاع أحدهما موقع الآخر، قلت أراد أنه لا بد من ملاحظة معنى الإخراج فإما أن يقدر الإخراج، ويوقع عليه فيكثر الإضمار ولا يتطابق اللفظ نفيًا وإثباتًا، وإما أن يقدر

حق فينبغي أن لا يترك حياء كما لا يتركه الله ترك الحيى فأمركم بالخروج وقرئ لا يستحيي بحذف الياء الأولى وإلقاء حركتها على الحاء ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا﴾ شيئاً ينتفع به ﴿فَسَأَلُوهُنَّ﴾ المتاع ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ ستر روى أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فنزلت وقيل أنه عليه الصلاة والسلام كان يطعم ومعه بعض أصحابه فأصابته يد رجل يد عائشة رضي الله عنها فكره النبي ﷺ ذلك فنزلت ﴿ذَلِكَكُمْ أَطَهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ من الخواطر الشيطانية ﴿وَمَا كَانَتْ لَكُمْ﴾ وما صح ﴿أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ أن تفعلوا ما يكرهه ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَرْوَاحَهُمْ مِنْ بَعْدِهِ أَبْدَانًا﴾ من بعد وفاته، أو فراقه وخص التي لم يدخل بها لما روي أن أشعث بن قيس تزوج المستعيذة في أيام عمر رضي الله عنه فهمم برجمهما فأخبر بأنه عليه الصلاة والسلام فارقها قبل أن يمسه فترك من غير نكير ﴿إِنَّ ذَلِكَكُمْ﴾ يعني إيذائه ونكاح نسائه ﴿كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ ذنباً عظيماً وفيه تعظيم من الله لرسوله، وإيجاب لحرمة حياً وميتاً ولذلك بالغ في الوعيد عليه فقال: ﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا﴾ كتكاحهن على ألسنتكم ﴿أَوْ تُخْفَوُهُ﴾ في صدوركم

المضاف فيقل ويتطابق ومع وجود المرجح وفقدان المانع لا وجه للعدول فلا بد من ذكره وهذا بناء على أن الأصل في من أن تدخل على من يحتشمه لا على ما احتشم لأجله، وأما كون أصله يستحيي منكم من إخراجكم والله لا يستحيي منكم من إخراجكم على أنه من الاحتباك فيكاد أن يكون من الهذيان فضلاً عن كونه أنسب بإعجاز القرآن كما توهم. قوله: (كما لم يتركه الله ترك الحي) يشير إلى أن إطلاق الاستحياء عليه، وإن كان منفيماً كما مر على نهج الاستعارة بأنه شبه تركه له على أنه غير مرضي محمود كترك من ترك الفعل لاستحيائه منه أو هو مجاز مرسل استعمل الاستحياء في لازمه، وهو الترك ويجوز أن يكون مشاكلة، وقوله ترك الحي ظاهر في استعارة ومن رد على من جوزها بأن المذكور في النظم الاستحياء لا الترك لم يصب بوجه، والله لا يستحي من الحق وحذف إحدى الياءين لغة شائعة وهي إما الأولى والثانية وإعلالها ظاهر. قوله: (روي أن عمر رضي الله عنه الخ)^(١) رواه النسائي والحديث الذي بعده أيضاً رواه البخاري والنسائي وما ذكره أحد موافقات عمر رضي الله عنه وهي مشهورة، وقوله المستعيذة بالعين المهملة والذال المعجمة وهي امرأة تزوجها النبي ﷺ فلما دخل بها ورأته قالت أعوذ بالله منك فقال لها: «لقد عذت بمعاذ وطلقها وأمر أسامة فمتعها بثلاثة أثواب»^(٢) وذكر ابن سيد الناس في السيرة في اسمها خلافاً عند ذكر زوجاته التي فارقهن فليل عمرة بنت يزيد الكلابية، وقيل فاطمة بنت الضحاك الكلابي وقيل غير ذلك، وقوله فهمم عمر رضي الله

(١) أخرجه النسائي من حديث عائشة موصولاً في «التفسير» ٤٣٩.

وأخرجه البخاري ٤٧٩٠ من حديث أنس.

(٢) أخرجه البخاري ٥٢٥٤ والنسائي ٣٤١٧ من حديث عائشة.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ فيعلم ذلك فيجازيكم به، وفي هذا التعميم مع البرهان مزيد تهويل، ومبالغة في الوعيد ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي آبَائِهِمْ وَلَا أَبْنَائِهِمْ وَلَا إِخْوَانِهِمْ وَلَا أُمَّهَاتِهِمْ﴾ استثناء لمن لا يجب الاحتجاب عنهم، روي أنه لما نزلت آية الحجاب قال الآباء والأبناء والأقارب: يا رسول الله أو نكلمهن أيضاً من وراء حجاب فنزلت، وإنما لم يذكر العم والنخال لأنهما بمنزلة الوالدين، ولذلك سمي العم أباً في قوله: وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق، أو لأنه كره ترك الاحتجاب عنهما مخافة أن يوصفا لأبناهما ﴿وَلَا يَسْأَلِينَ﴾ يعني نساء المؤمنات ﴿وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ من العبد والإماء وقيل من الإماء خاصة، وقد مر في سورة النور ﴿وَأَقْفَيْنَ اللَّهَ﴾ فيما أمرتن به ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ لا يخفى عليه خافية ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ اعتنوا أنتم أيضاً فإنكم أولى بذلك وقولوا: اللهم صل على محمد ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ وقولوا: السلام عليك أيها النبي، وقيل: وانقادوا

عنه برجمهما لأنه لا ينعقد النكاح على أمهات المؤمنين فيكون زنا، وقوله قبل أن يمسه يقتضي أنّ المراد بالدخول بها مجامعتها لا مجرد الخلوة، وهو كذلك وظاهره أنّ هذا الحكم مخصوص بنبينا ﷺ، وقوله على ألسنتكم متعلق بتبدوا. قوله: (وفي هذا التعميم الخ) في قوله بكل شيء وشيئاً دون أن يقول به وتبدوه، وقوله مع البرهان أي على إثبات علمه بما يتعلق بزوجاته لأن علمه بكل شيء خفي وظاهر يدل على علمه به بطريق برهاني والتهويل المزيد ومبالغة الوعيد لأن العالم بتفاصيل كل شيء إذا أراد العقاب عليه يكون عقابه أشدّ، وأكثر كما ورد في الحديث: «من نوقش الحساب عذب»^(١). قوله: (أو لأنه كره ترك الخ) هو قول للفقهاء كما نص عليه المفسرون لكنه قيل عليه إنّ هذه العلة، وهو احتمال أن يوصفا لأبناهما وهما يجوز لهما التزوج بها جار في النساء كلهن ممن لم يكن أمهات محارم فينبغي التعويل على الأول. قوله: (من العبيد والإماء) هو مذهب الشافعي رحمه الله ومذهب أبي حنيفة أنه مخصوص بالإماء فمن تبع المصنف رحمه الله من الحنفية هنا فقد وهم، وقد مر تفصيله في سورة النور. قوله: (يعتنون بإظهار شرفه) إشارة إلى ما تقدّم من أن الصلاة بمعنى الدعاء تجوز بها عن الاعتناء بصلاح أمره وإظهار شرفه، وقد مر أنه أرجح من جعله بمعنى الترحم مجازاً من الصلاة بمعنى العبادة المعروفة ومعنى الاعتناء بما ذكر إعلاء ذكره، وإبقاء شريعته وإشاعة جلالته في الدنيا والآخرة، وليس فيه جميع بين الحقيقة والمجاز. قوله: (وقولوا اللهم صل على محمد) فيكون اعتناء الناس بالطلب من الله أن يعتني به للإشارة إلى قصور وسعهم عن أداء

(١) أخرجه البخاري ٦٥٣٦. من حديث عائشة بهذا اللفظ وأخرجه البخاري ٤٩٣٩ - ١٠٣ - ٦٥٣٧ ومسلم ٧٩٦/٢٨٧٦ - ٧٩ - ٨٠ وأبو داود ٣٠٩٣ والترمذي ٣٣٣٧ وأحمد ٤٧/٦ - ١٢٧ - ٢٠٦ - ١٠٨ وابن حبان ٧٣٦٩ - ٧٣٧٠ - ٧٣٧١ - ٧٣٧٢ والطبري في تفسيره ١١٦/٣٠ كلهم من حديث عائشة. ولفظ البخاري «ليس أحد يحاسب إلا هلك»... «ذاك العرض يعرضون، ومن نوقش الحساب هلك».

لأوامره، والآية تدل على وجوب الصلاة والسلام عليه في الجملة، وقيل: تجب الصلاة كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام: «رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي وقوله: من ذكرت عنده فلم يصل علي فدخل النار» فأبعده الله وتجاوز الصلاة على غيره تبعاً وتكره استقلالاً لأنه في العرف صار شعار الذكر الرسل، ولذلك كره أن يقال محمد عز

حقه، وهو من عموم المجاز لكن قال بعض الفضلاء إن سوق الآية لا يجاب اقتدائنا به تعالى فناسب، اتحاد المغني مع اتحاد اللفظ فاندفع به اعتراضه في التلويح فانظره. قوله: (وقولوا الخ) أي قولوا ما يدل عليه بأي عبارة كانت أو هو تمثيل وتسليماً مصدر مؤكد قال الإمام ولم يؤكد الصلاة لأنها مؤكدة بقوله إن الله وملائكته الخ، وقيل إنه من الاحتباك فحذف عليه من أحدهما والمصدر من الآخر، وقد قال بعض الفضلاء إنه سئل في منامه لم خص السلام بالمؤمنين دون الله والملائكة، ولم يذكر له جواباً قلت وقد لاح لي فيه نكتة سرية وهي أن السلام تسليمه عما يؤذيه فلما جاءت هذه الآية عقيب ذكر ما يؤذي النبي ﷺ والأذية إنما هي من البشر، وقد صدرت منهم فناسب التخصيص بهم، والتأكيد وإليه الإشارة بما ذكر بعده، وقوله وانقادوا الخ فالسلام من التسليم والانقياد. قوله: (والآية تدل على وجوب الصلاة والسلام) لأن الأصل في الأمر الوجوب، وقوله في الجملة أي من غير تعيين مقدار وزمان وتكرار ولذلك اختلف فيه السلف، وقوله كلما جرى ذكره ذهب إليه الإمام الطحاوي من الحنفية، وقوله رغم الخ رواه الترمذي^(١) وغيره ورغم بكسر الغين المعجمة وفتحها في الماضي وبفتحها وضمها في المضارع وأرغمه بمعنى ألصقه بالرغام، وهو التراب ثم صار عبارة عن الذلة وهي جملة دعائية تدل على إثم تاركها وكذا ما بعده، وهو حديث صحيح أيضاً رواه الطبراني والبخاري من طرق، وفي الشفاء أنه ﷺ صعد المنبر فقال: «أمين ثم صعد فقال أمين ثم صعد فقال أمين فسأله معاذ رضي الله عنه عن ذلك فقال: إن جبريل أتاني فقال: يا محمد من سميت بين يديه فلم يصل عليك فمات فدخل النار فأبعده الله فقل أمين فقلت أمين وقال من أدرك رمضان فلم يقبل منه فمات مثل ذلك ومن أدرك أبويه أو أحدهما فمات مثل ذلك»^(٢) انتهى والكلام عليه مفصل في شرح الشفاء. قوله: (وتجاوز الصلاة على غيره تبعاً) وكذا السلام أيضاً في غير سلام تحية الأحياء، واختلف في الكراهية هل هي تحريمية أو تنزيهية والصحيح الثاني، وكذا اختلف في دعاء البشر للنبي ﷺ بالرحمة وصحح السيوطي رحمه الله في نكت

(١) أخرجه الترمذي ٣٥٤٥ وأحمد ٢/٢٥٤ وابن حبان ٩٠٨ والحاكم ١/٥٤٩ من حديث أبي هريرة. وقال الترمذي: حسن غريب.

(٢) أخرجه البخاري في: «الأدب المفرد» ٦٤٦ وابن حبان ٩٠٧ وابن خزيمة ١٨٨٨ والبخاري ٣١٦٩ من حديث أبي هريرة.

قال شعيب في الإحسان: إسناده حسن، محمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي المدني، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق له أوهام، وباقي رجاله ثقات.

وجل وإن كان عزيزاً جليلاً ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ يرتكبون ما يكرهانه من الكفر، والمعاصي أو يؤذون رسول الله بكسر رباعيته وقولهم شاعر مجنون، ونحو ذلك وذكر الله للتعظيم له ومن جوز إطلاق اللفظ الواحد على معنيين فسرهم بالمعنيين باعتبار المعمولين ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ أبعدهم من رحمته ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ يهينهم مع الإيلام ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ جَنَاحٍ اسْتَحَقُّوا بِهَا الإِيذَاءَ﴾ فَقَدِ أَحْتَمَلُوا بُهْتَنَا وَإِنَّمَا مَثِينَا ﴿ظاهراً قيل إنها نزلت في المنافقين كانوا يؤذون علياً رضي الله عنه، وقيل في أهل الإفك وقيل في زناة كانوا يبتغون النساء وهن كارهات ﴿يَتَأَيَّبَهَا أَتَيْتُ قُلَّ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَكَ عَلَيْنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾ يغطين وجوههن وأبدانهن بملاحفهن إذا برزن لحاجة، ومن للتبويض فإن المرأة ترخي بعض جلبابها وتلتف ببعض

الأذكار إنه يجوز تبعاً للصلاة عليه ﷺ، ويكره استقلالاً. قوله: (يرتكبون الخ) فالمراد بالأذية لهما ارتكاب ما لا يرضيا به مجازاً مرسلأ لأنه سبب أو لازم له، وإن كان بالنسبة لغيره فإنه كاف في العلاقة وذكر الله ولرسوله على ظاهره، وقوله أو يؤذون رسول الله على أن الأذية على حقيقتها والمقصود ذكر الرسول، وذكر الله إنما هو لتعظيمه ببيان قربه وكونه حبيبه المختص به حتى كان لم يؤذيه يؤذيه كما أن من يطيعه يطيع الله. قوله: (ومن جوز إطلاق اللفظ الخ) كاستعمال اللفظ المشترك في معنيه أو في حقيقته، ومجازه الذي جوزة الشافعية، وقوله باعتبار المعمولين الواقع في بعض النسخ إشارة إلى ما ذكره في الإنصاف من أن تعدد المعمول بمنزلة تكرر لفظ العامل فيجيء فيه الجمع بين المعنيين، وإن كان قد ادعى هو أنه ليس من الجمع الممنوع وردة الشراح كما مر والمراد بالمعنيين معني الأذية فيكون بالنسبة إلى الله ارتكاب ما يكره مجازاً وبالنسبة إلى الرسول ﷺ على ظاهره، ويمكن إرجاعه إلى عموم المجاز كما عرف في أمثاله ورباعيته بفتح الرء المهملة سن بين الثنية والتاب، وقد كسرت في غزوة أحد كما هو مشهور. قوله: (كانوا يؤذون علياً كرم الله وجهه)^(١) حال أو استئناف، وقوله يبتغون بالغيين المعجمة أو بالمهملة ومرّض هذا لأن قوله بغير ما اكتسبوا ياباه ظاهره إلا أن يحمل على قصد الاكتساب وإرادته، وقوله فقد احتملوا خبر الموصول المتضمن معنى الشرط. قوله: (ومن للتبويض الخ) وقد قال في الكشف: إنه يحتمل وجهين إن يتجلببن ببعض ما لهن من الجلابيب فيكون البعض واحداً منها أو يكون المراد ببعضه جزءاً منه بأن ترخي بعض الجلابيب، وفضله على وجهها فتتقع به والتجلبب على الأول لبس الجلابيب على البدن كله، وعلى هذا التقنع بستر الرأس والوجه مع إرخاء الباقي على بقية البدن، وقوله يدنين يحتمل أن يكون مقول القول، وهو خبر بمعنى الأمر أو جواب الأمر على حدّ ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٣١] والجلابيب إزار واسع يلتحف به فما قيل إن النظم عليهن دون على

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧١٧ - ٧١٨ بدون إسناد.

﴿ذَلِكَ آدَقُّ أَنْ يُعْرَفَنَّ﴾ يميزن عن الإمامة والقينات ﴿فَلَا يُؤَدِّنَنَّ﴾ فلا يؤذيهن أهل الريبة بالتعرض لهن ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا﴾ لما سلف ﴿رَحِيمًا﴾ بعباده حيث يراعي مصالحهم حتى الجزئيات منها ﴿لَئِنْ لَرَّ بَيْنَهُ الْمُنْتَفِقُونَ﴾ عن نفاقهم ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ ضعف إيمان، وقلة ثبات عليه أو فجور عن تزلزلهم في الدين أو فجورهم ﴿وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾ يرجفون أخبار السوء عن سرايا المسلمين، ونحوها من إرجافهم، وأصله التحريك من الرجفة وهي الزلزلة سمي به الإخبار الكاذب لكونه متزلزلاً غير ثابت ﴿لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ﴾ لنامرنك بقتالهم وإجلالهم، أو ما يضطرهم إلى طلب الجلاء ﴿ثُمَّ لَا يُجَارُواوَنَكَ﴾ عطف على لنغرينك، وثم

وجوهن، وقد فسره يستر وجوههن وأبدانهن به فكيف يصح الحمل على التبعض حينئذ إذ لا يصح لفظ البعض في موضع من إلا أن يبقى بعض من الجلباب غير مستعمل في الوجه، والبدن ليس بشيء لأن قوله عليهن إما على تقدير مضاف أي على رؤسهن أو وجوههن، أو على أنه مفهوم منه وإن لم يقدر، وأما قوله وأبدانهن فبيان للواقع لأنها إذا أرخت على الوجه بعضه بقي باقيه على البدن لكن المأمور به ضم بعض منه لأن به الصيانة. قوله: (عن الإمامة والقينات) إما من عطف أحد المترادفين أو المراد بالقينات البغايا وأما إرادة المغنية فلا وجه له، وقوله يميزن فالمراد بالمعرفة التمييز مجازاً لأنه المقصود ولو أبقى على معناه صح، قال السبكي في طبقاته واستنبط أحمد بن عيسى من فقهاء الشافعية من هذه الآية أن ما يفعله العلماء والسادات من تغيير لباسهم وعمائمهم أمر حسن، وإن لم يفعله السلف لأن فيه تمييزاً لهم حتى يعرفوا فيعمل بأقوالهم. قوله: (لما سلف) ليس المراد به أمر التجلبب قبل نزول هذه الآية حتى يقال إنه لا ذنب قبل الورود في الشرع فهو مبني على الاعتزال، والقبح العقلي بل المراد ما سلف من ذنوبكم المنهي عنها مطلقاً فيغفرها إن شاء ولو سلم إرادته فالنهي عنه معلوم من آية الحجاب التزاماً، وقيل المراد لما عسى يصدر من الإخلال في التستر. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (الخ) إما أن يراد بالمنافقين والمرجفين قوم مخصوصون، ويكون العطف لتغاير الصفات مع اتحاد الذات على حد:

إلى الملك القرم وابن الهمام

أو يراد بهم أقوام مختلفون في الذوات والصفات فعلى الأول تكون الأوصاف الثلاثة للمنافقين، وهو الموافق لما عرف من وصفهم بالذين في قلوبهم مرض كما مر في البقرة، والأراجيف بالمدينة أكثرها منهم لكنه لا يوافق ما ذيل به من الوعيد بالإجلاء والقتل فإنه لم يقع للمنافقين، وعلى الثاني هم المنافقون، وقوم ضعاف الدين كالمؤلفة قلوبهم أو الفسقة وأهل الفجور والأول أصح لأنه لم يكن الثاني في صدر الإسلام، والمرجفون اليهود الذين كانوا مجاورين لهم بالمدينة، وهذا هو الظاهر من كلام الشيخين وقد وقع القتال والإجلاء لمن لم ينته منهم وهم اليهود وهذا لا عبار عليه، وقوله عن تزلزلهم متعلق بينته وهو على طريق اللف والنشر فهذا ناظر لضعف الإيمان وقلة الثبات وما بعده للفجور وقوله إخبار السوء كالهزيمة،

للدلالة على أن الجلاء ومفارقة الرسول أعظم ما يصيبهم ﴿فِيهَا﴾ في المدينة ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ زماناً أو جواراً قليلاً ﴿مَلْعُونِينَ﴾ نصب على الشتم أو الحال والاستثناء شامل له أيضاً أي لا يجاورونك إلا ملعونين، ولا يجوز أن ينتصب عن قوله: ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا قَتِيلًا﴾ لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ مصدر مؤكد أي سن الله ذلك في الأمم الماضية، وهو أن يقتل الذين نافقوا الأنبياء وسعوا في وهنهم بالإرجاف، ونحوه أينما ثقفوا ﴿وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ لأنه لا يبدلها أو لا يقدر أحد أن يبدلها ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ﴾ عن وقت قيامها استهزاء أو تعنتاً أو امتحاناً ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ لم يطلع عليها ملكاً ولا نبياً ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ شيئاً قريباً أو تكون الساعة عن قريب، وانتصابه على الظرف، ويجوز أن يكون التذكير لأن الساعة في معنى اليوم، فيه تهديد للمستعجلين وإسكات للممتحنين ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ ناراً شديدة الاتقاد ﴿خٰلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يُجِدُونَ وِلِيًّا﴾ يحفظهم ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾

وقوله الأخبار الكاذب بصيغة المصدر وفي نسخة الأخبار الكاذبة بصيغة الجمع، وقوله لكونه منزلاً أي في نفسه أو لاضطراب قلوب المؤمنين به، وقوله بقتالهم وإجلالهم أي بقتال بعض منهم وإجلاء بعض آخر، وقوله لنامرنك إشارة إلى أن الإغراء وهو التحريش تجوز به هنا عن الأمر، وقوله ما يضطرهم ما مصدرية وهو معطوف على إجلالهم. قوله: (وثم للدلالة على أن الجلاء الخ) يعني أنها للفتاوت الرتبى والدلالة على أن ما بعدها أبعد مما قبلها وأعظم وأشدّ عندهم، وقوله زماناً الخ فهو منصوب على الظرفية أو المصدرية وأما نصبه على الحال والمعنى أنهم قليلون أي أذلاء وملعونين صفته فلا يخفى حاله. قوله: (نصب على الشتم) أي بفعل مقدر كأذم ونحوه مما يدل على الشتم، وهذه العبارة نما أتستعملها النحاة في النعت المقطوع، وإذا كان حالاً فهو من فاعل يجاورونك، وقوله والاستثناء شامل له أي للحال بناء على أنه يجوز أن يستثنى بأداة واحدة معاً شيئان، وقد تقدّم ما فيه ومنع أكثر النحاة له. قوله: (ولا يجوز أن ينتصب الخ) أي على أنه حال من ضمير أخذوا وقتلوا الخ أي لأن ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبلها مطلقاً وفي المسألة ثلاثة أقوال للنحاة، المنع مطلقاً والجواز مطلقاً، والجواز في معمول الجواب والمنع في معمول الشرط وقوله لأنه لا يبدلها على أن المبدل هو الله. قوله: (عن وقت قيامها) إما لأن الساعة اسم الزمان أو لأنه على تقدير مضاف وقيامها وقوعها، وقوله استهزاء إن كان السؤال من المشركين المنكرين لها والتعنت من المنافقين، والامتحان من اليهود لأنهم يعلمون من التوراة أنها مما أخفاها الله فيسألونه ليمتحنوه هل يوافقها حياً أو لا. قوله: (شيئاً قريباً) توجيه لتذكيره وهو خبر عن ضمير الساعة المؤنث بأنه صفة للخبر المذكور لا خبر بحسب الأصل، أو هو ظرف منصوب على الظرفية فإن قريباً وبعيداً يكونان ظرفين فليس صفة مشتقة حتى تجري عليه أحكام التذكير والتأنيث، وقوله في معنى اليوم والوقت كما مرّ والوقت شامل لليوم فليس فيه مخالفة لما مرّ كما توهم، وقد تقدّم في أن رحمة الله قريب

يدفع العذاب عنهم ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ تصرف من جهة إلى جهة كاللحم يشوى بالنار، أو من حال إلى حال، وقرئ تقلب بمعنى تتقلب وتقلب ومتعلق الظرف ﴿يَقُولُونَ يَتْلَتْنَا أُنطَعْنَا اللَّهُ وَأُنطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ فلن نبتلي بهذا العذاب ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أُنطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاتَنَا﴾ يعنون قادتهم الذين لقنوهم الكفر، وقرأ ابن عامر ويعقوب ساداتنا على جمع الجمع للدلالة على الكثرة ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ بما زينوا لنا ﴿رَبَّنَا ءَاتِنَا مِنكَ الْعَذَابَ﴾ مثلى ما آتيتنا منه لأنهم ضلوا وأضلوا ﴿وَاللَّعْنَةُ لَنَا كَبِيرًا﴾ كثير العدد، وقرأ عاصم بالباء أي لعناً هو أشد اللعن وأعظمه ﴿يَتْلَتْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ فَاظْهَرُ بَرَاءَتِهِ مِن مَّقُولِهِمْ يَعْنِي مُؤَدَّاهُ وَمُضْمُونُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ قَارُونَ حَرَّضَ امْرَأَةً عَلَى قَذْفِهِ بِنَفْسِهَا فَعَصَمَهُ اللَّهُ كَمَا مَرَّ فِي الْقِصَصِ، أَوْ اتَّهَمَهُ نَاسٌ بِقَتْلِ هَارُونَ لَمَّا خَرَجَ مَعَهُ إِلَى الطُّورِ فَمَاتَ هُنَاكَ فَحَمَلْتَهُ الْمَلَائِكَةُ، وَمَرَّوْا بِهِ حَتَّى رَأَوْهُ غَيْرَ مُقْتُولٍ، وَقِيلَ: أَحْيَاهُ اللَّهُ فَأَخْبَرَهُمْ بِبَرَاءَتِهِ أَوْ

وجوه آخر، وقوله وفيه الخ أي في قوله وما يدريك الخ، والمستعجلين هم المستهزؤون لأن استعجالهم استهزاء نشأ عن إنكارهم، وفي نسخة بدل الممتحنين المتعنتين، وقوله شديدة الاتقاد لأن تسعير النار إيقادها في الشدة من فعيل صيغة المبالغة، وقوله يحفظهم لأن الولي يكون بمعنى الحافظ المتولى للأمر.

قوله: (كاللحم يشوى) وفي الكشاف تشبيهه بقطعة لحم في قدر تغلي ترمى بها الغليان من جهة إلى جهة، وقوله أو من حال إلى حال فالمراد تغيير هيأتها من سواد وتقدير وغيره، وقوله وقرئ تقلب أي بفتح التاء وأصله ما ذكر ونقلب بنون العظمة أو بالتاء والبناء للفاعل لأنه قرئ بهما، والظرف يوم وهو متعلق بيقولون، وقد جوز فيه تعلقه بمحذوف كاذكر أو يبيجدون أو نصيراً فيقولون حال أو استئناف، والقادة كالسادة لفظاً ومعنى، وقوله الذين لقنوهم الكفر إشارة إلى ما أطاعوهم فيه. قوله: (على جمع الجمع) فهو شاذ كيبوتات وكون سادة جمعاً هو المشهور، وقيل اسم جمع فإن كان جمعاً لسيد فشاذ، وإن كان جمعاً لمفرد مقدر وهو سائد كان ككافر وكفرة لكنه شاذ أيضاً لأن فاعلاً لا يجمع على فعلة إلا في الصحيح، وقوله السبيلا بألف الإطلاق تقدّم توجيهه ومعناه جعلونا ضالين عن السبيل، وقوله أشد اللعن وأعظمه لأن الكبر يستعار للعظمة مثل كبرت كلمة، وليس هذا من التنوين وإن كان للتعظيم أيضاً. قوله: (فأظهر براءته ﷺ من مقولهم يعني مؤداه ومضمونه) يعني أن القول هنا بمعنى المقول سواء كانت ما موصولة أو مصدرية والمصدر مؤول بالمفعول، والمراد بالمقول مدلوله الواقع في الخارج، وبراه بمعنى أظهر براءته وكذبهم فيما أسند إليه وإنما أول الفعل بإظهاره لأن المرتب على أذاهم ظهور تبرئته لا تبرئته لأنها مقدّمة عليه، واستعمال الفعل مجاز عن إظهاره والمقول بمعنى المضمون كما يقال قالة للسبة وهي ما يسب به أمر شائع لا يكاد لكثرتيه يعدّ تأويلاً فما قيل إنه تعالى لما أظهر براءته مما افتروه عليه انقطعت كلماتهم فيه فبرئ من قولهم على أن برّاه بمعنى خلصه من قولهم لقطعه عنه فهو تكلف لأن قطع قولهم ليس مقصوداً بالذات، حتى لو

قذفوه بعيب في بدنه من برص، أو أدرة لفرط تستره حياء فأطلعهم الله على أنه بريء منه ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ ذا قرية ووجاهة منه، وقرئ وكان عبداً لله وجيهاً ﴿تَأَيُّباً الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في ارتكاب ما يكرهه فضلاً عما يؤذي رسوله ﴿وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً﴾ قاصداً إلى لاحق من سدّ يسدّ سداداً، والمراد النهي عن ضده كحديث زينب من غير قصد ﴿يُصَلِّحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ يوفقكم للأعمال الصالحة، أو يصلحها بالقبول والإثابة عليها ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ويجعلها مكفرة باستقامتكم في القول والعمل ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في الأوامر والنواهي ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ يعيش في الدنيا حميداً، وفي الآخرة سعيداً ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ تقرير للوعد السابق بتعظيم الطاعة وسماها أمانة من حيث أنها واجبة الأداء، والمعنى أنها لعظمة شأنها

انقطع بأي طريق كان طابق ما في النظم بل المراد انقطاعه لظهور خلافه فلا بدّ من ملاحظة ما ذكره المصنف، وأما كون البراءة لا تكون إلا من الدين أو العيب فليس مسلماً عند القائل، وإن ذكره شراح الكشاف لتأويله البراءة بما ذكره. قوله: (قذفوه بعيب في بدنه الخ) الأدرة بضم الهمزة وسكون الدال المهملة وراء مهملة مفتوحة، وهاء تأنيث مرض ينتفخ منه الخصيتان ويكبران جداً لانصباب مادة أو ريح غليظ فيهما ورجل آدر بالمدّ كآدم به أدرة، وفرط تستره لأنه ﷺ يكره أن يكشف شيئاً من جسده فظنوه لمرض فيه يخفيه، واطلاع الله عليه لما اغتسل ووضع ثيابه على حجر فذهب الحجر بها، وظل يجري خلفه عرباناً وهم ينظرون إليه كما هو مشهور في الآثار، وقوله ذا قرية ووجاهة لأنه من الجاه عند العظماء وهو التقرب والعظمة والعزة. قوله: (قاصداً إلى الحق الخ) أي متوجهاً إليه كما يتوجه السهم إلى الهدف لأنه من قولهم سدّد سهمه إذا وجهه للغرض المرمى، وقوله من سدح يسدّ أي بكسر سين مضارعه ومصدره السداد بفتح أوله وأما سدّ يسد بالضم فمعناه من سدّ الثلمة والسداد بالكسر ما يسدّ به، وقوله والمراد النهي عن ضده، وهو القول الذي ليس بسديد لأنّ الأمر بشيء يلزمه النهي عن ضده والمقام للنهي عما يؤذي النبي ﷺ، ولذا عطفه على النهي السابق وهو المناسب لما مرّ والمراد بزینب بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها وحديثها قصتها من تطبيق زيد رضي الله عنه لها، وتزوج النبي ﷺ بها. قوله: (تقرير للوعد السابق الخ) أي بيان له على وجه التأكيد، ولذا لم يعطف والوعد قوله فاز فوزاً عظيماً لأنّ المراعي لها فائز كما أشار إليه وقوله إنه كان ظلوماً جهولاً بتقدير إن لم يراع حقاً فلا يباه كما قيل مع أنّ قوله بتعظيم الطاعة يدفعه فتأمل. قوله: (وسماها) أي الطاعة أمانة ظاهره أنّ الأمانة مستعارة هنا للطاعة، وليس بمراد بل هو بيان لحاصل المعنى على الوجهين وسيأتي الكلام عليهما، وقوله والمعنى الخ شروع في بيان معنى الآية وما فيها من الاستعارة وقد قرره الزمخشري على وجهين وله ولشراحه فيه كلام طويل الذيل، والذي ارتضاه المدقق في الكشف أنّ فيه وجهين الأوّل أنه أريد بالأمانة الطاعة المجازية ليتناول اللائق بالجماد والمكلفين والعرض والإشفاق والإباء عن الحمل أي الخيانة،

بحيث لو عرضت على هذه الأجرام العظام، وكانت ذات شعور وإدراك لا بين أن يحملنها، وأشفقن منها وحملها الإنسان مع ضعف بنيته، ورخاوة قوته لا جرم فاز الراعي لها، والقائم بحقوقها بخير الدارين ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا﴾ حيث لم يف بها ولم يراع حقها ﴿جَهُولًا﴾ بكنه عاقبتها، وهذا وصف للجنس باعتبار الأغلب، وقيل المراد بالأمانة الطاعة التي تعم الطبيعية والاختيارية، ويعرضها استدعاؤها الذي يعم طلب الفعل من المختار، وإرادة صدره من غيره وبحملها الخيانة فيها، والامتناع عن أدائها ومنه قولهم حامل الأمانة، ومحتملها لمن لا يؤذيها فتبراً ذمته فيكون الإباء عنه إتياناً بما يمكن أن يتأتى منه، والظلم

وعدم الأداء مجازات متفرعة على التمثيل الذي مداره على تشبيه الجماد بمأمور متبادر إلى الامتثال تعريضاً للإنسان بأنه كان أحق بذلك، وفيه تفخيم لشأن الطاعة بأن مشابهها يتسارع له الجماد لعظمة شأنه فكيف بها ونظيره ما مر في قوله: ﴿أثينا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين﴾ [سورة فصلت، الآية: ١١] وهو من المجاز الذي يسمى التمثيل كما نص عليه ثمة وإن اختلف الغرض فيهما والثاني أريد فيه بالأمانة الطاعة الحقيقية لما كلفه الإنسان والعرض والإشفاق والإباء حقيقة والحمل بمعنى الاحتمال لا الخيانة، وحقيقة التمثيل إنه مثل حال التكليف في صعوبته وثقل محمله الخ والغرض تصوير عظم الأمانة وهو المراد بقوله ثمة، ويجوز أن يكون تخيلاً ومنه ظهر أنّ التخيل تمثيل خاص والتصوير لا ينافي كونه تمثيلاً وما لهج به بعضهم من الكناية الإيمائية وأخذ الزبدة من غير نظر لحقيقة التمثيل لا يطابق الحقيقة، والإصطلاح ولا يعني عن الرجوع لما مر مع تناقضه في مواضع وهذا أبسط موضع حقق المصنف فيه التمثيل فليحذ على مثاله فيما يرد من أمثاله، وهذا زبده بعد مخضه وتبيين خالصه ومخضه وللنظر فيه مجال، ولكن لكل مقام مقال. قوله: (بحيث لو عرضت الخ) هذا هو الوجه الثاني فالمراد بالأمانة الطاعة الحقيقية، وهو استعارة مركبة وتمثيل تخيلي على حد قولهم لو قيل للشحم أين تذهب لقال أسوي العوج، والمراد أنّ ما كلفه الإنسان على ضعفه لو كلف هذه الأجرام حمله أبتة فشبّهت حالة الإنسان المحققة بحالة مقدرة مفروضة ومفرداته على حقيقتها والإشفاق الخوف مع الاعتناء. قوله: (حيث لم يف بها) أي بالأمانة، وهو إشارة إلى أنّ فيه مقدراً بعد قوله حملها أي وغذّر أو لم يف، وقوله وهذا وصف للجنس الخ لأنّ منهم من وفى بما عاهد الله عليه كالنبيين الصديقين، وهذه الجملة مستأنفة استثنافاً بيانياً وتأكيدها لأنها مظنة للتردد. قوله: (وقيل المراد بالأمانة الطاعة الخ) يعني إنّ هذه الأجرام انقادت لأمر الله انقياد مثلها تكويناً وتسوية والإنسان لم يكن حاله كذلك وهو عاقل مكلف فالأمانة الطاعة المجازية الشاملة للإنسان والجماد وهو الوجه الأوّل وهو مختار الزجاج والمقصود تعظيم شأن الطاعة وتوبيخ الإنسان ففيه تقرير لما قبله أيضاً، وهو تجوز في مفردات عدّة أو تمثيل يتفرع عليه تلك المجازات على ما مر في الكشف فالطاعة قبول الأمر وسرعة الانفعال، وقوله استدعاؤها أي تسخيرها كما بينه بقوله الذي يعم الخ، والمراد بالمختار ما يقابل الجماد من المخلوقات،

والجهالة الخيانة والتقصير وقيل إنه تعالى لما خلق هذه الأجرام خلق فيها فهما، وقال لها: إنني فرضت فريضة وخلقت جنة لمن أطاعني فيها، وناراً لمن عصاني فقلن نحن مسخرات على ما خلقتنا لا نحتمل فريضة، ولا نبغي ثواباً ولا عقاباً، ولما خلق آدم عرض عليه مثل ذلك فحمله فكان ظلوماً لنفسه بتحملة ما شق عليها جهولاً بوخامة عاقبته، ولعل المراد بالأمانة العقل أو التكليف، وبعرضها عليهن اعتبارها بالإضافة إلى استعدادهن، وبإبائهن الإباء الطبيعي الذي هو عدم اللياقة، والاستعداد وبحمل الإنسان قابليته، واستعداده لها وكونه ظلوماً جهولاً لما غلب عليه من القوة الغضبية والشهوية، وعلى هذا يحسن أن يكون علة للحمل عليه فإن من فوائد العقل أن يكون مهيمناً على القوتين حافظاً لهما عن التعدي، ومجاوزه الحدّ ومعظم مقصود التكليف تعديلهما وكسر سورتهما ﴿لِعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ تعليل للحمل من حيث إنه

وقوله وبحملها الخيانة بتشبيه الأمانة قبل أداؤها والمراد إتيان ما يتأتى منها ولا يخفى بعدهما. قوله: (وقيل إنه تعالى الخ) هذا التفسير نقله البغوي والطبري عن السلف ولا بعد أن يخلق الله فيها فهما لخطابه فأجابت بأنها ميسرة لما خلقت له وأما كونها استحقرت أنفسها عن التكليف فلا يتم به الجواب. قوله: (ولعل المراد بالأمانة العقل أو التكليف) وفي نسخة والتكليف بالواو وهي أولى ليخرج الملك وعلى الأول تخصيص الإنسان دون الملك والجن لأن الكلام معه، وليس الأول ناظراً إلى كون السموات إحياء عاقلة والثاني إلى خلافه كما توهم فإنه مما لا يلتفت إليه، وهذا وجه رابع في الآية وليس من تنمة الثالث كما يتوهم، وقيل المراد بالأمانة المختصة بالإنسان وهي مظهر لصفات الألوهية، ولذا سمي بالعالم الأكبر كما قيل:

وتزعم إنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

قوله: (اعتبارها بالإضافة إلى استعدادهن) أي من حيث الخصوصيات كالإعراض والصفات لا بالنظر إلى الذات الجسمية حتى يرد عليه أنّ الأجسام متماثلة يقبل كل منها ما يقبل الآخر عند أهل الحق واستعدادها بجعل الله لها مستعدة، وقوله استعدادها لها أي مع ما فيه من العقل ليتم المراد. قوله: (لما غلب عليه من القوة الغضبية) الداعية للظلم والشهوية الداعية للجهل بعواقب الأمور فقيه لف ونشر مرتب، وقوله علة للحمل عليه بيان لاختياره لهذا الوجه بأنه ينتظم فيه قوله إنه كان ظلوماً جهولاً مع ما قبله على أنه علة باعتبار حمل العقل عليه بمعنى إيداعه فيه لأجل إصلاح ما فيه من القوتين المحتاجتين إلى سلطان العقل الحاكم عليهما فكانه قيل حملناه ذلك لما فيه من القوى المحتاجة لقهره وضبطه، وقوله فإن من فوائد العقل الخ ظاهر على النسختين أما على عطفه بالواو فأظهروا ما على الأخرى فلاستلزام كل منهما للآخر كما أشار إليه بقوله ومعظم مقصود الخ، وقيل إن قوله فإن الخ ناظر إلى إرادة العقل بالأمانة، وقوله معظم الخ ناظر إلى كون المراد بها التكليف فقيه لف ونشر مرتب، ومهيمناً بمعنى ناظراً ورقبياً والمراد به حافظاً فهو تفسير له، وقوله كسر سورتهما أي تضعيف شدتهما. قوله: (تعليل

نتيجته كالتأديب للضرب في ضربت تأديباً، وذكر التوبة في الوعد إشعار بأن كونهم ظلوماً مجهولاً في جملتهم لا يخليهم عن فرطات ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ حيث تاب عن فرطاتهم، وأثاب بالفوز على طاعتهم قال عليه الصلاة والسلام: «من قرأ سورة الأحزاب وعلمها أهله أو ما ملكت يمينه أعطي الأمان من عذاب القبر».

للحمل الخ) يعني أنه علة للحمل مجازاً فهي لام العاقبة ولو جعل علة للعرض لم يحتج إلى التجوز لكنه تبع فيه الزمخشري وفيه على هذا التفات، وقوله وذكر التوبة في الوعد يعني كان مقتضى المقابلة أن يقول وينعم أو يثيب ونحوه لكنه عدل عنه لنكتة كما ذكره، وقوله من قرأ^(١) الخ الحديث موضوع تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على من أنزلت عليه وعلى آله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة سبأ

مكية وقيل: إلا وقال الذين أوتوا العلم الآية وآيها خمس وأربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً ونعمة فله الحمد في الدنيا لكمال قدرته وعلى تمام نعمته ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ لأن ما في الآخرة أيضاً كذلك، وليس هذا من عطف المقيد على المطلق فإن الوصف بما يدل على أنه المنعم بالنعم الدنيوية فقيد الحمد بها، وتقديم الصلة للاختصاص فإن النعم الدنيوية قد تكون بواسطة من يستحق الحمد لأجلها، ولا كذلك نعم الآخرة ﴿وَهُوَ الْمَكِيدُ﴾ الذي أحكم أمور الدارين ﴿الْغَيْبِ﴾

سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وقيل إلا وقال الخ) وفي نسخة والذين الخ وهما سهو والصواب، ويرى الذين أوتوا العلم إذ ليس في نظمها ما ذكره، وكذا ما ذكره من عدد الآيات صوابه خمس وخمسون أو أربع وخمسون فإنه المذكور في كتب الإعداد كما قاله الداني والاختلاف في قوله عن يمين وشمال الخ. قوله: (خلقاً ونعمة) وفي نسخة وملكاً والثانية هي الموافقة لما ذكره في غير هذه الآية والأولى هي الموافقة للكشاف، ولما بعده من قوله تمام نعمته وهما تمييزان للنسبة، وقوله فله الحمد في الدنيا ليس إشارة إلى معطوف عليه مقدر في النظم بل بيان لحاصل المعنى لأن السموات والأرض عبارة عن هذا العالم بأسره وهو يشتمل على النعم الدنيوية فعلم من التوصيف بقوله الذي الخ إنه محمود على نعم الدنيا، ولما قيد الثاني بكونه في الآخرة علم أن الأول محلله الدنيا فصار المعنى أنه المحمود على نعم الدنيا فيها، وعلى نعم الآخرة فيها أو هو من الاحتباك وأصله الحمد لله الخ في الدنيا وله ما في الآخرة والحمد فيها فأنبت في كل منهما ما حذف من الآخر، وقوله لكمال قدرته إشارة إلى أن الحمد الشاء بالجميل سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، وقوله وله الحمد في الآخرة معطوف على الصلة أو اعتراض إن كانت جملة يعلم حاله. قوله: (لأن ما في الآخرة أيضاً كذلك) أي له خلقاً ونعمة وملكاً، وقوله من عطف المقيد بكونه في الآخرة على المطلق عن ذلك وما يقابله بل هو من عطف مقيد على مقيد كما قرره لك من أن معناه الحمد في الدنيا لخالف الدنيا، وما فيها من النعم وقوله تقديم الصلاة أراد قوله له، ولا يرد عليه إنه لا حاجة في إفادة ما ذكر إلى التقديم لأن اللام الاختصاصية تفيده، ولا ينقضه دخولها في الحمد على نعم الدنيا لأنها أيضاً مقصورة عليه في الحقيقة، وإنما الفرق بينهما إنها تكون صورة لغيره وما في الآخرة لا يكون لغيره صورة ولا حقيقة لأنه مبني على أن الاختصاص المستفاد من اللام معناه الحصر، وليس كذلك فإنهم ارتضوا أنه بمعنى الملابس التامة لا الحصر كما فصله الفاضل الليثي، ولو سلم فهو تأكيد الحصر لا الحصر الحصر. قوله: (ولا كذلك نعم الآخرة) قيل عليه إنها أيضاً قد يكون فيها التوسط كما يحصل

ببواطن الأشياء ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾ كالغيث ينفذ في موضع، وينبع في آخر وكالكنوز والدفائن والأموات ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ كالحيوان والنبات، والفلزات وماء العيون ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنْ السَّمَاءِ﴾ كالملائكة والكتب والمقادير والأرزاق والأنداء والصواعق ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ كالملائكة، وأعمال العباد والأبخرة والأدخنة ﴿وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ للمفترطين في شكر نعمته مع كثرتها أو في الآخرة مع ما له من سوابق هذه النعم الفائتة للحصر ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ﴾ إنكاراً لمجيئها، أو استبطاء استهزاء بالوعد به ﴿قُلْ بَلَىٰ﴾ ردّ لكلامهم وتأكيده لما نفوه ﴿وَرَبِّي لَأَتَاتِيكُمْ عَلَيْهِ الْعَقِيبُ﴾ تكرير لإيجابه مؤكداً بالقسم مقرر الوصف

بشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والكرام المشفعين، وأن الحمد لا يلزم أن يكون في مقابلة نعمة كالشكر والثاني ظاهر الدفع لأنه في العرف يكون بمعنى الشكر، وهو المراد هنا إلا أن قوله لكمال قدرته ينبو عنه، وأما الأول فقد دفع بأن المراد بالتوسط هنا وصول النعمة بيد المتوسط حتى كأنها من عنده وفيه نظر فإنه يكفي للحمد التسبب في الجملة فما ذكر غير صاف من الكدر. قوله: (الذي أحكم الخ) هو بيان لحاصل المعنى لأن ما يصنع بحكمه يكون محكماً ولا حاجة إلى جعله إشارة إلى أن فعلاً بمعنى مفعول، وقد قال بعض أهل اللغة بعدم وجوده في كلام العرب، وقوله ببواطن الأشياء فسر به بناء على ما قاله بعض أهل اللغة من أن الخبرة تختص به لأنها من خبير الأرض إذا شققها لا لمناسبته لما بعده وإن كانت حاصلة، ثم إن علم الباطن سواء أريد الظاهر أو الخفي يستلزم غيره فلا يتوهم أن التعميم أولى كما قيل. قوله: (يعلم الخ) إما تفسير للخبير أو حال أو مستأنف، وقوله ينبع في آخر كأنه ذكره ليعلم أنه نفذ فيها إذ لولاه لم يعلم أن في باطنها ماء أو المراد أنه يعلم بالنابع منها في أي موضع مبدأ نفوذه ولذا ذكر العيون فيما بعده فلا يرد أنه ينبغي أن يذكر هذا فيما بعده، والمراد بالحيوان المطلق لأنه كله مخلوق من التراب أو المتولد منه، والفلزات بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي ما ينطرق ويذوب من المعدنيات، أو المراد به جميع المعدنيات كما ذكره الجاربردى والمقادير المراد بها مقادير الأعمار والأمور المقدرّة، والأنداء جمع نداء على خلاف القياس، وهو معروف وفي نسخة الأندية والولوج يكون بالوضع فيها، ومعنى العروج معنى الاستقرار فلذا عداه بفي دون إلى والسماء جهة العلو مطلقاً كما مر. قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ (قدم الرحمة لأنها منشأ المغفرة أو للفاصلة، وقوله للمفترطين الخ بناء على أن ذلك لهم في الدنيا وما بعده على أنه في الآخرة ولو عممه لهما كان أولى، وقوله مع ما له الخ إشارة إلى مناسبته لما قبله لأنه من أعظم النعم أيضاً فلا يتوهم أن المناسب لما قبله ذكر الكريم فاصلتها تذييل لما قبلها فينتظم أتم انتظام. قوله: (أو استبطاء استهزاء) هذا أيضاً إنكار إلا أنه يريد يتضمن الاستهزاء والنفي فيه مجاز عن الاستبطاء وفي الأول هو على حقيقته، وقوله وتأكيده لما نفوه لأن بلي لإثبات ما نفى فقوله لتأتينكم تأكيد على تأكيد كما أشار إليه بقوله تكرير لإيجابه أي لإيجاب المعجىء، وقيل المعنى لما أوجبه بلي. قوله: (مقرر الوصف المقسم به) وهو ربي ووصفه عالم

المقسم به بصفات تقرّر إمكانه، وتنفى استبعاده على ما مرّ غير مرّة، وقرأ حمزة والكسائي علام الغيب للمبالغة، ونافع وابن عامر ورويس عالم الغيب بالرفع على أنه خبر محذوف أو مبتدأ خبره ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ وقرأ الكسائي لا يعزب بالكسر ﴿وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ جملة مؤكدة لنفي العزوب، ورفعها بالابتداء ويؤيده القراءة بالفتح على نفي الجنس، ولا يجوز عطف المرفوع على مثال والمفتوح على ذرة بأنه فتح في موضع الجزّ لامتناع الصرف، لأن الاستثناء يمنع اللهم إلا إذا جعل الضمير في عنه للغيب وجعل المثبت في اللوح خارجاً عنه لظهوره على المطالعين له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء إلا مسطوراً في

الغيب، وجعله وصفاً لا عطف بيان أو بدلاً لأنه أريد به الدوام والثبوت بإضافته محضة معرفة أو المراد بوصفه الربوبية والصفات عدم غروب شيء عن علمه وجزاء المحسنين وما تضمنه ذلك، وقوله تقرّر إمكانه أي إمكان ما أنكروه من مجيء الساعة ولم يقل تقرّر وقوعه اقتصاراً على مقدار الكفاية في ردّ استبعادهم بأن علمه محيط بجميع الأشياء فيعلم أوقاتها، وما في تعجيلها وتأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته حكمته، وتعلقت به مشيئته كما فصله في سورة الأنعام. قوله: (ويؤيده القراءة بالفتح) أي النصب لأنه شبيه بالمضاف ولا حاجة إلى تخريجه على لغة فيه كما ذكره النحاة في قوله ﷺ: «لا مانع لما أعطيت»^(١)، ووجه التأييد أنها من التواسخ فاسمها مبتدأ في الأصل، والعطف فيه غير متجه كما بينه بقوله ولا يجوز الخ. قوله: (لأن الاستثناء الخ) أي لأن الاستثناء حينئذ إذا كان متصلاً يقتضي أن ما في الكتاب وهو اللوح المحفوظ عزب عنه فغاب عن علمه وليس كذلك، وقوله اللهم الخ إشارة إلى ضعفه كما هو معروف في الاستعمال والمعنى حينئذ لا يبعد عن غيبه شيء إلا ما كان في اللوح لبروزه من الغيب إلى الشهادة، قال أبو حيان: ولا يحتاج إلى هذا إذا جعل الكتاب ليس اللوح المحفوظ، وأما ما قيل عليه من أنه لا يساعده المعنى لأن الغيب إذا برز إلى الشهادة لم يعزب عنه بل بقي في الغيب على ما كان عليه مع بروزه فمعناه أن كونه في اللوح كناية عن كونه من جملة معلوماته، وهي إما مغيبة وأما ظاهرة وكل مغيب سيظهر وإلا كان معدوماً لا مغيباً، وظهوره وقت ظهوره لا يرفع كونه مغيباً فلا يكون الاستثناء متصلاً ألا تراك لو قتل علم الساعة مغيب عن الناس إلا علمهم بها حين تقوم، ويشاهدونها لم يكن هذا الاستثناء متصلاً ومن لم يقف على مراده قال: كيف يبقى من الغيب على ما كان والغيبية والبروز صفتان متقابلتان ينافي الاتصاف بأحدهما الاتصاف بالآخر فتأمل، وإذا كان الاستثناء منقطعاً فالمعنى أن ما في اللوح يطلع عليه في الملاء الأعلى فليس بغيب، وكذا إذا كان المعنى أنه لا يعزب عنه إلا ما هو عنده في أم الكتاب على نهج قوله:

اللوح ﴿يَجْزِيكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ علة لقوله لتأتينكم وبيان لما يقتضي إتيانها ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ لا تعب فيه ولا من عليه ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي ءَايَاتِنَا﴾ بالإبطال وتزهيد الناس فيها ﴿مُعْجِزِينَ﴾ مسابقين كي يقونونا، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو معجزين أي مثبطين عن الإيمان من أراده ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ﴾ من سيء العذاب ﴿أَلِيمٌ﴾ مؤلم ورفعه ابن كثير، ويعقوب وحفص ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ ويعلم أولوا العلم من الصحابة، ومن شايهم من الأمة أو من مسلمي أهل الكتاب ﴿الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ﴾ القرآن ﴿هُوَ الْحَقُّ﴾ من رفع الحق جعل هو ضميراً مبتدأ والحق خبره والجملة ثاني مفعولي يرى، وهو مرفوع مستأنف للاستشهاد بأولى العلم على الجهلة الساعين في

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتاب فيكون مؤكداً لعدم العزوب ويروى أيضاً بجزر أصغر وأكبر وفيها إشكال مع جوابه في البحر والدر المصون. قوله: (علة لقوله لتأتينكم) ولم يجعله علة لقوله لا يعزب لأن علمه تعالى ليس لأجل الجزاء، وقد جوزّه أبو البقاء وجوز أيضاً تعلقه بمتعلق في كتاب، وقوله بيان لما يقتضي إتيانها بالمشناة الفوقية والنون لأن المقتضى لمجيء الساعة جزاء المحسن والمسيء، ووقع في بعض النسخ إثباتها بالمثلثة والموحدة بعدها والمشناة الفوقية والمعنى أن الجزاء مقتض لإثبات الأشياء في علمه أو في اللوح فيكون مرتبطاً بجملة ما قبله، والأولى أولى. قوله: (لا تعب الخ) لأن الكريم من شأنه أن لا يتعب من يحسن إليه، ولا يمنّ عليه فوصف بوصف صاحبه، وقوله والذين سعوا الخ جوزّ فيه أن يكون مبتدأ وجملة أولئك الخ خبره وأن يعطف على الذين قبله أي ويجزي الذين سعوا ويكون جملة أولئك التي بعده مستأنفة، والتي قبله معترضة قيل وعلى هذا يحتمل مدلولهما أن يكون هو الثواب والعقاب وأن يكون غيره مما هو أعظم منه كدوام رضا الله وسخطه، وهو غير متوجه وكيف يتأتى حمله على رضوان الله وضده وقد صرح فيه بالمغفرة والرزق في مقابله بالعذاب وجعل الأول جزاء. قوله: (مثبطين) أي معوقين ومانعين وتقدّم فيه كلام في سورة الحج وسيأتي في آخر هذه السورة، وقوله سيئ العذاب بناء على أن الرجز أشدّ العذاب فيكون قوله أليم صفة مؤكدة وإذا كان مطلقه فهي مؤسسة وكون أليم بمعنى مؤلم تقدّم ما فيه، وإذا رفع أليم فهو صفة عذاب. قوله: (ويعلم) فرأى علمية لا بصرية، وشايهم بمعنى تابعهم ووافقهم وقوله أو من مسلمي أهل الكتاب في الكشاف ويجوز أن يريد وليعلم من لم يؤمن من الأحبار أنه هو الحق فيزدادوا حسرة، وغماً وتركه المصنف قيل لأنّ وصفهم بأولى العلم ياباه لأنها صفة مادحة، وهو غير مسلم عنده كما أشار إليه بأنّ المراد ازدياد حسرتهم، وقد وصفوا بمثله كقوله: ﴿آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢١] فالظاهر أنه لمقابلته بقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ والفرق بين الوجهين أنّ علمهم من النبي ﷺ على الأول دون الثاني وقوله من رفع الحق الخ يعني ومن نصبه جعله ضمير فصل. قوله: (وهو) أي يرى مرفوع بضمّة مقدرة على آخره، وقوله مستأنف أي ابتداء كلام

الآيات، وقيل منصوب معطوف على ليجزي أي وليعلم أو لو العلم عند مجيء الساعة أنه الحق عياناً كما علموه الآن برهاناً ﴿وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ الذي هو التوحيد، والتدريج بلباس التقوى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال بعضهم لبعض ﴿هَلْ نَدْكُرُ عَلَىٰ رِجْلِ﴾ يعنون محمداً عليه الصلاة والسلام ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ يحدثكم بأعجب الأعاجيب ﴿إِذَا مَرِئَتْ كُلُّ مَرْيَةٍ﴾ إنكم تنشؤون خلقاً جديداً بعد أن تمزق أجسادكم كل تمزيق، وتفريق بحيث تصير تراباً وتقديم الظرف للدلالة على البعد، والمبالغة فيه وعامله محذوف

غير معطوف على ما قبله، وقيل إنه عطف على قوله: ﴿وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة﴾ على معنى وقال الجهلة: لا ساعة وعلم أولوا العلم أنه الحق الذي نطق به الكتاب المنزل عليك بالحق، ولو فسر أولوا العلم على هذا بالأخبار الذين لم يؤمنوا لم يستقم المعنى، وأما على وجه النصب فصحيح لصلوحه تعليلاً كما بينه، وقد جعل تكلفاً بعيداً لأن دلالة النظم إنما هي على الاهتمام بشأن القرآن لا غير وأنت خير بأن ما قبله من قوله: ﴿وقال الذين كفروا هل ندلكم﴾ [سورة سبأ، الآية: ٧] الخ في شأن الساعة ومنكري الحشر فكيف يكون ما ذكره بعيداً بسلامة الأمير فذكر حقية القرآن هنا بطريق الاستطراد، والمقصود بالذات حقية ما نطق به من أمر الساعة. قوله: (وقيل منصوب) أي يرى منصوب بفتحة مقدرة فقوله والذين سعوا معطوف على الموصول الأول، أو مبتدأ والجملة معترضة فلا يضر الفصل كما توهم. قوله تعالى: ﴿ويهدي إلى صراط العزيز الحميد﴾ فيه وجوه أحدها أنه مستأنف وفاعله إما ضمير الذي أنزل أو الله فقوله العزيز الحميد الثبات الثاني أنه معطوف على الحق بتقدير، وأنه يهدي الثالث أنه معطوف عليه عطف الفعل على الاسم كقوله صافات ويقبضن الرابع أنه حال بتقدير وهو يهدي وتخصيص الوصفين للتحريض على الرهبة والرغبة، وقوله الذي الخ تفسير للصراف. قوله: (قال بعضهم لبعض) بيان لحاصل المعنى لا لأنه من إسناد ما للبعض إلى الكل كما قيل وقوله يعنون محمداً عليه الصلاة والسلام والتعبير عنه برجل المنكر من باب التجاهل كأنهم لم يعرفوا منه إلا أنه رجل، وهو عندهم أشهر من الشمل:

وليس قولك من هذا بضائره والعرب تعرف من أنكرت والعجم

وقوله يحدثكم بأعجب الأعاجيب كما قالوا:

حياة بعد موت ثم حشر حديث خرافة يا أم عمرو

وهذا مأخوذ من النبأ لأنه الإخبار بأمر مستغرب، وتنكير رجل لتزليلهم قائله منزلة من لا يعرف حتى كأنه رجل غريب يحدثهم بما يحكي للهزؤ والسخرية، ولذا قالوا استهزاء وتهكماً هل ندلكم كأنه لكونه لا يعبو به مجهول المكان محتاج لدلالة دليل عليه قيل، وحذفوا المنبأ عنه ظاهراً إشارة إلى أنه مما لا يتفوه به وفيه نظر وما قيل إنه من دلالة المقام لا الكلام من بعض الأوهام. قوله: (كل تمزيق وتفريق) إشارة إلى أن ممزق مصدر ميمي، وقوله وتقديم الظرف يعني إذا والمراد بتقديمها إيقاعها مقدّمة في المنبأ به لا أنها كانت مؤخرة فقدّمت لأنها

دلّ عليه ما بعده فإنّ ما قبله لم يقارنه وما بعده مضاف إليه، أو محجوب بينه وبينه بأن وممزق يحتمل أن يكون مكاناً بمعنى إذا مزقتم، وذهبت بكم السيول كل مذهب وطرحته كل مطرح وجديد بمعنى فاعل من جدّ كحديد من حدّ، وقيل بمعنى مفعول من جدّ النساج

قيد لما بعدها معنى، وحقه التأخير عما قيد به فهو كقولهم ضيق فم الركبة ويدل عليه جعل عاملها محذوفاً لا ما ذكر بعدها ولولاه كان كلامه متناقضاً، فما قيل عليه من أنّ الشرطية حقها التقديم فما الحاجة إلى لعذر ولا حاجة إلى الإخراج عن معنى الشرط، وقد أضمر جزاؤها ناشئ من عدم التأمل في كلامه، وكذا ما قيل من أنه يجوز اعتبار تقديمها على كونها شرطية معمولة للجزاء حتى قال الشريف في شرح المفتاح إنه على هذا القول يجوز أن يفيد الحصر في نحو إذا خلوت قرأت فإنه مع بعده لا يوافق ما ذكره المصنف، وإذا الشرطية إذا كان جوابها جملة اسمية يقترن بالفاء كما صرّحوا به إلا أنه قال في شرح المفتاح أنها تركت هنا لأنه بمعنى تجدد خلقكم فعدل إلى الإسمية للدلالة على التحقق، وفيه نظر لأنها لو اقترنت بالفاء لم تزل دلالتها على التحقق فتأمل. قوله: (وعامله محذوف) كتبعثون أو تحشرون مقدر قبلها إن لم تكن شرطية ويعد هذا الكلام على أنه جواب إن كانت شرطية، وقوله للدلالة على البعد أي بعد المدعي في أوّل الأمر من تجديد الخلق فإنّ تفريقهم غاية التفريق يبعد الإعادة، والمبالغة من قوله كل ممزق، وقوله وعامله محذوف مرّ تقديره، وقوله فإنّ ما قبله يعني يبنثكم أو يدلّكم، وقوله لم يقارنه يعني أنّ التنبئة ليست في وقت التمزيق وما بعده أي بعد إذا من الجملة مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف أو ما هو في موقع الجواب، وهو مصدر بأنّ وهي لها الصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبله من خلق أو جديد، وما ذكره المصنف مما ارتضاه بعض النحاة قال الطيبي قال السجائدي: إذا إنما تعمل فيما بعدها إذا كان مجزوماً بها وهو مخصوص بالضرورة فلا يخرج عليه القرآن فإذا لم تجزم كانت مضافة، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف فسقط ما قيل إنا نمنع الإضافة فإنهم أجمعوا على أنها إذا جزمت لا تضاف فما الدليل على وجوب الإضافة إذا لم تجزم، وقد عزا ابن هشام كون عامل إذا فعل الشرط إلى المحققين مع أنه بناء على شرطيتها، وقد تقدّم أنها لمحض الظرفية ثم إنّ الجملة الشرطية بتمامها معمولة لينبثكم لأنه بمعنى يقول لكم كما ذكره المعرب. قوله: (يحتمل أن يكون مكاناً) أي اسم مكان لا مصدراً فينتصب كل على الظرفية لأنّ كلاً لها حكم ما تضاف إليه كما في قوله: «ذهب كل مذهب» وقوله السيول على طريق التمثيل لأنّ أجزاء الميت في قبره إذا تبدّدت، وصارت أجزاء دقيقة إنما ينقلها من مكانها السيل في الأكثر فلا وجه لما قيل إنّ التمزيق لا اختصاص له بالسيول فكان الأولى أن يقول طرحتم الرياح، وقوله طرحته أي المذهب وفي نسخة طرحتم وهي أظهر. قوله: (وجديد بمعنى فاعل) أي فعيل بمعنى فاعل من جدّ الثوب، والشيء بمعنى صار جديداً وهو لازم فلا يكون بمعنى مفعول، وقيل بمعنى مفعول من جدّه بمعنى قطعه، ثم شاع في كل جديد وإن لم يكن مقطوعاً كالبناء والسبب في

الثوب إذا قطعه ﴿أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ جنون يوهمه ذلك ويلقيه على لسانه، واستدل بجعلهم إياه قسيم الافتراء غير معتقدين صدقه، على أن بين الصدق والكذب واسطة، وهو كل خبر لا يكون عن بصيرة لمخبر عنه وضعفه بين لأن الافتراء أخص من الكذب ﴿بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ﴾ رد من الله تعالى عليهم ترديدهم، وإثبات لهم ما هو أقطع من القسمين، وهو الضلال البعيد عن الصواب بحيث لا

الخلافاً أنهم رأوا العرب لا يؤثوه ويقولون ملحفة جديد لا جديدة فذهب الكوفيون إلى أنه بمعنى مفعول والبصريون إلى خلافه، وقالوا ترك التأنيث لتأويله بشيء جديد أو لحمله على فعيل بمعنى مفعول. قوله: (يوهمه ذلك ويلقيه على لسانه) جعل الجنون موهماً وملقياً تجوز لأنه يتخيل لغلبة الخلط السوداوي تخيلات توهمه ذلك أو أن أحداً يكلمه ويلقيه عليه، وقوله واستدل الخ أي استدلل به أبو عمرو الجاحظ على أن من الكلام الخبري ما هو واسطة بين الصدق والكذب على ما عرف من مذهبه فيه لأنه قابل كلام المجنون بالكذب وهم لا يعتقدون صدقه فيكون غير صادق ولا كاذب وأجابوا عنه بأن الافتراء الكذب عن عمد لا مطلق الكذب كما ذكره أهل اللغة فيكون تقسيماً للكذب بأنه عن عمد أولاً فلا يثبت ما ذكر هذا محصل كلامه فقوله غير معتقدين الخ حال من ضمير جعلهم وضمير صدقه له ﷺ أو لخبره والمآل واحد، وقوله بين الصدق والكذب إما على ظاهره أو بمعنى الصادق والكاذب، وهذا هو الموافق لظاهر قوله وهو كل خبر الخ وقوله لأن الافتراء الخ إشارة إلى ما مرّ على أن كلام المجنون لا حكم فيه والمقسم إليهما الخبر هو ما اشتمل عليه فلا يضمر خروجه كالإنشائيات والتصورات، وإن نوقش فيه بأن مناط الصدق والكذب اشتماله على الحكم بحسب الظاهر (بقي ههنا بحث) وهو أن أم هنا تحتمل الاتصال والانقطاع عندهم لكن الطيبي قال إن الاستدلال والجواب مبني على الاتصال، وهو مدخول من وجهين أحدهما أن الآية بقرينة السياق والسباق واردة في البعث لا في دعوى الرسالة، وثانيهما أن أم ظاهرة في الانقطاع لاختلاف الجملتين فعلية واسمية فالظاهر أنهم لما استهزؤا به وبكلامه في الحشر وعقبوه بقولهم أفترى على الله كذباً أضربوا عنه ترقياً إلى ما هو أشنع كأنهم قالوا دعوا حديث الافتراء فإن هنا ما هو أطم لأن العاقل كيف يحدث بمثله وردّه في الكشف بأنها متصلة والعدول إلى الإسمية إشارة إلى أن الثابت هو ذلك الشق، والتقابل لأن المجنون لا افتراء له فالاستدلال على الانقطاع بتخالف العدليين ساقط، والترقي المذكور حاصل مع الاتصال أيضاً ثم إن ابتناء الاستدلال على الاتصال غير مسلم فتأمل. قوله: (رد من الله عليهم ترديدهم الخ) يعني أن الإضراب لإبطال ما قبله بقسميه مع إثباته لهم ما هو أقيح وأشد، ولذا وضع الذين لا يؤمنون موضع الضمير توبيخاً لهم، وإيماء إلى سبب الحكم بما بعده وفي عبارته ركافة إذ كان الظاهر إضافة الإثبات لما وأقطع بالفاء والطاء المعجمة بمعنى أقيح وأشنع، وهو أظهر مما في بعض النسخ من أقطع بالقاف والطاء المهملة أي قاطه لبطلان القسمين ولا يخفى بعده، وإن زعم

يرجى الخلاص منه، وما هو مؤذاه من العذاب، وجعله رسيلاً له في الوقوع ومقدماً عليه في اللفظ للمبالغة في استحقاقهم له، والبعد في الأصل صفة الضال ووصف الضلال به على الإسناد المجازي ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ شَأْ نُخِيفَ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ تذكير بما يعينونه مما يدل على كمال قدرة الله، وما يحتمل فيه إزاحة لاستحالتهم الأحياء حتى جعلوه افتراء، وهزأ وتهديداً عليها والمعنى أعموا فلم ينظروا إلى ما أحاط بجوانبهم من السماء والأرض، ولم يفكروا أهم أشد خلقاً أم السماء، وأنا إن نشأ نخسف بهم الأرض أو نسقط عليهم كسفاً لتكذيبهم بالآيات بعد ظهور البيّنات، وقرأ حمزة والكسائي يشأ ويخسف ويسقط بالياء لقوله: أفترى، وحفص كسفاً بالتحريك ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ النظر والتفكر فيهما وما يدلان عليه ﴿لَايَةً﴾ لدلالة ﴿لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ راجع إلى ربه فإنه يكون كثير التأمل في أمره ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ أي على سائر الأنبياء، وهو ما ذكر بعد أو على سائر الناس فيندرج فيه النبوة، والكتاب

بعضهم أنه الملائم للمقام. قوله: (وهو الضلال الخ) الضمير راجع لما، وقوله من العذاب بيان لما هو مؤذاه أي ما يؤدي إليه الضلال وهو العذاب، وقوله وجعله رسيلاً له أي قريناً له في الوقوع لأن الاقتران في النظم يناسب الاقتران في الوقوع، والإسمية الدالة على ثبوتها ظاهرة فيه فلا يضمر كون الواو لا دلالة لها على القران، وقوله للمبالغة لإشعاره بأنهم في العذاب من وقت الضلال بل قبله لسرعة أدائه إليه ولتحقق استحقاقهم له، وقوله وصف الضلال به مبالغة لأن ضلالهم إذا كان بعيداً في نفسه فكيف بهم أنفسهم فيه مبالغة أخرى. قوله: (وما يحتمل فيه) معطوف على ما يعينونه، وضمير فيه لما يعينونه أو لما يدل أي ذكرهم بمخلوقاته العظام الدالة على قدرته الكاملة ونبيههم على ما يحتمل أن يقع فيها من الخسف، وإسقاط الكسف وقوله إزاحة وتهديد ألف ونشر مرتب أي لما يعين وما يحتمل، وإزاحة الاستحالة بكمال القدرة، وقوله جعلوه افتراء أي من النبي ﷺ وهزأ أي منهم بما ذكره لهم وقوله والمعنى أعموا فلم ينظروا إشارة إلى أن الهمزة داخله على مقدر هو المعطوف عليه كما هو مذهب النحاة، وينظروا تفسير لبروا لأنها بصرية لا علمية، ولذا لم يعد بنفسه وما أحاط بجوانبهم تفسير لما بين أيديهم، وما خلفهم وهذا ناظر لما يعينونه، وقوله وأنا إن نشأ الخ إلى ما يحتمل، وقوله لقوله أفترى على الله لأنه من قبيل الغيبة فتلك القراءة على الالتفات وقوله بالتحريك قد مر أن الساكن إما جمع كسفة أو فعل بمعنى مفعول أو مخفف من المصدر. قوله: (النظر الخ) أي الإشارة لمصدر يروا وذكر لتأويله بالنظر وعطف عليه التفكير لأنه المراد من النظر، وقوله ما يدلان عليه معطوف على النظر لا على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لضعفه وضمير يدلان للنظر والتفكر أو للسماء والأرض، وقوله فإنه يكون لخ بيان لوجه تخصيص المنيب بالذكر، وقوله منا أي بغير واسطة. قوله: (أي على سائر الأنبياء الخ) فالفضل بمعنى الزيادة وهو المتعدي بعلى بخلاف الذي بمعنى التفضل والإحسان فالفضل عليه على

والمملك والصوت الحسن ﴿يَجِئَالُ أَوْبَى مَعْمُ﴾ رجعي معه التسبيح أو النوحه على الذنب، وذلك إما بخلق صوت مثل صوته فيها أو بحملها إياه على التسبيح إذا تأمل ما فيها، أو سيرى معه حيث سار وقرئ أوبى من الأوب أي ارجعي في التسبيح كلما رجع فيه وهز بدل من فضلاً أو من آتينا بإضمار قولنا أو قلنا ﴿وَالطَّيْرُ﴾ عطف على محل الجبال، ويؤيده القراءة بالرفع عطفاً على لفظها تشبيهاً للحركة البنائية العارضة بالحركة الإعرابية، أو على فضلاً أو مفعول معه لأوبي، وعلى هذا يجوز أن يكون الرفع بالعطف على ضميره، وكان

الأول إما سائر الأنبياء السابقين عليه أو أنبياء بني إسرائيل، أو ما عدا نبينا ﷺ لأنه ما من فضيلة في أحد من الأنبياء إلا وقد أوتي مثلها بالفعل، أو مكن منها فلم يختر إظهارها ولا مانع من إبقائه على ظاهره إذ قد يكون في المفضول ما ليس في غيره، وقد انفرد بما ذكر هنا. قوله: (أو على سائر الناس الخ) قيل عليه إن أريد إن كلاً منها فضل لا يوجد في سائر الناس فعدم مثل ملكه وصوته محل شبهة، وإن أريد المجموع من حيث هو ففيه أنه غير موجود في الأنبياء أيضاً فلا وجه لتخصيصه بالثاني، وأما كونه يندرج فيه على الأول ما سوى النبوة كما قيل فغير صحيح لأن ملك سليمان أعظم من ملكه، ولو سبق كان ملكاً أيضاً وفي الكتب الإلهية ما هو أعظم من الزبور إلا أن يراد أنبياء زمانه فتأمل. قوله: (رجعي معه) أي كزري لأن الأوب الرجوع والنوحه عطف على التسبيح، وعلى متعلق به وقوله أو بحملها إياه الخ قد نوقش فيه بأنه مع كون لفظ معه ياباه لا اختصاص له به حتى يفضل به على غيره أو يكون معجزة له فهو ارتكاب تجوز من غير داع يحمله عليه وكذا أورد على ما بعده أن الجبال أوتاد الأرض، ولم ينقل مثله عن داود عليه الصلاة والسلام أو غيره داع يحمله عليه، وكذا أورد على ما بعده أن الجبال أوتاد الأرض، ولم ينقل مثله عن داود عليه الصلاة والسلام أو غيره وعلى هذا فهو من التأويب وهو سير النهار، وقوله بإضمار قولنا أو قلنا الظاهر إنه لف ونشر مرتب وإن جاز إبدال الجملة من المفرد عند النحاة فعلى البدلية من فضلاً يقدر قولنا وعلى الثاني قلنا، وهو إما بدل كل من كل أو اشتمال. قوله: (عطف على محل الجبال) لأنه في محل نصب لكنه يلزم عليه، وعلى ما بعده عطف المعرف بأل وهو لا تدخل عليه يا علي المنادى وفي جوازه ومنعه اختلاف للنحاة ومن أجازه استدلت بقوله:

ألا يا زيد والضحاك سيرا

ونحوه مما فصل في محله، وتأييد الرفع له بناء على الظاهر المتبادر وأن الظاهر لا يعطف على الضمير المستتر في الأمر وإن أجازته بعض النحاة على التغليب كما سيذكره المصنف، وقد مر الكلام فيه في سورة البقرة، وتشبيهاً بحركة الإعراب لعروضها. قوله: (أو على فضلاً) فإيتاؤها بمعنى تسخيرها أو بتقدير مضاف أي تسخير الطير ويجوز نصبه بسخرنا مقدرًا، وقوله أو مفعولاً معه ولا ياباه معه سواء تعلق بأوبي على أنه ظرف لغواً وجعل حالاً

الأصل ولقد آتينا داود منا فضلاً تأويب الجبال والطيور فبدّل به على هذا النظم لما فيه من الفخامة والدلالة على عظم شأنه، وكبرياء سلطانه حيث جعل الجبال والطيور كالعقلاء المنقادين لأمره في نفاذ مشيئته فيها ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ جعلناه في يده كالشمع يصرفه كيف يشاء من غير إحماء، وطرق بالانته أو بقوّته ﴿أَنْ أَعْمَلَ﴾ أمرناه أن أعمل فإن مفسرة أو مصدرية ﴿سَيَفَعَلُ﴾ دروعاً واسعات، وقرئ صابغات وهو أوّل من اتخذها ﴿وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ﴾ وقدر في نسجها بحيث يتناسب حلقها، أو قدر مساميرها فلا تجعلها دقاً فتقلق، ولا غلاظاً فتحرق وردّ بأنّ دروعه لم تكن مسخرة، ويؤيده قوله: ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحاً﴾ الضمير لداود وأهله ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فأجازيكم عليه ﴿وَلَسَلِمَنَّ الرَّيْحُ﴾ أي وسخرنا له الريح، وقرئ الريح بالرفع أي لسليمان الريح مسخرة، وقرئ الريح

لأنهما معمولان متغايران إذ الظرف والحال غير المفعول معه، وكل منها باب على حدة وإنما الموهوم لذلك لفظ المعية، فما اعترض به أبو حيان من أنه لا يفضي الفعل إلى اثنين من مفعول معه إلا على البدل أو العطف كما لا يجوز جاء زيد مع عمرو مع زينب غير متوجه، وإن ظنوه كذلك وأقبح من الذنب الاعتذار حيث أجيب بأنه حذف واو العطف من قوله والطيور للاستثقال، أو اعتبر تعلق الثاني بعد تعلق الأول، وقوله وعلى هذا الخ لاتحادهما معنى كما في الوجهين الأولين حيث عطفنا على الجبال. قوله: (وكان الأصل الخ) يعني أنه كان مقتضى الظاهر أن يكون النظم هكذا فعدل عنه لما ذكره فعلى هذا هو استعارة تمثيلية أو فيه مكنية وتمثيلية في يا جبال وأويب، والإحماء إيقاد النار عليه والطرق الضرب بالمطرقة، وقوله بالأنته أي جعله ليناً متعلق بجعلنا والباء للسببية. قوله: (أمرناه الخ) قدره لأنّ أن المفسرة لا بدّ أن يتقدّمها ما يتضمن معنى القول دون حروفه لكن حذف المفسر لم يعهد، وقوله أو مصدرية يحتمل أنه على تقدير أمرنا أيضاً والتقدير أمرناه بعمل صابغات، أو هو إذا لم يقدر فيقدر اللام ويتعلق بالناء أي الناه لعمل الصابغات وهذا أولى، وقوله دروعاً واسعات ففيه موصوف مقدر والصابغ الطويل التام وقوله وقرئ صابغات أي بإبدال السين صاد الأجل الغين، وقوله بحيث يتناسب حلقها جمع حلقة فتقديرها جعلها على مقادير متناسبة. قوله: (أو قدر مساميرها الخ) أي أجعلها على مقدار معين غلظاً وغيره مناسبة للثقب الذي هيئ لها من ملتقى طرفي الحلقة فإنها إن كانت دقيقة اضطربت فيها فلم تمسك طرفيها، وإن كانت غليظة خرقت طرف الحلقة الموضوعة فيه فلا تمسكه أيضاً. قوله: (وردّ) أي تفسيره الثاني بقدر مساميرها الخ قال البقاعي أخبرنا بعض من رأى ما نسب إلى داود عليه الصلاة والسلام أنه بغير مسامير فليل عدم الحاجة إلى التسمير على تقدير لين الحديد بالإنته أما لو لين بقوّته فلا بدّ من التسمير، وقيل ليس ردّ المصنف رحمه الله مبنياً على عدم الحاجة بل على الرواية على ما نهبت عليه ولو سلم فإذا لان الحديد كالشمع بقوّته لم يبق حاجة للتسمير، وهذا كله لا محصل له فإنّ الإنة الحديد التي أعطاها الله له ﷻ إما بجعله كالشمع من غير نار معجزة له أو بإيداع قوّة في يديه بحيث إنه إذا

﴿عُدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ﴾ جريها بالغداة مسيرة شهر، وبالعشي كذلك وقرئ غدوتها وروحها ﴿وَأَسَلْنَا لَكُمْ عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ النحاس المذاب أسأله له من معدنه فنبع منه نبوع الماء من الينبوع، ولذلك سماه عيناً وكان ذلك باليمن ﴿وَمِنَ الْجَنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ عطف على الريح، ومن الجنّ حال مقدّمة أو جملة من مبتدأ وخبر ﴿يَأْذِنُ رَبِّي﴾ بأمره ﴿وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ﴾ ومن يعدل منهم ﴿عَنْ أَمْرِنَا﴾ عما أمرناه من طاعة سليمان، وقرئ يزغ من أزاغه ﴿نَذْفَهُ مِنْ عَذَابِ الْأَعْرَابِ﴾ عذاب الآخرة ﴿يَعْمَلُونَ لَكُمْ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرَبٍ﴾ قصور حصينة ومساكن شريفة سميت به لأنها يذب عنها، ويحارب عليها ﴿وَتَمَثَّلَ﴾ وصوراً وتمثّل للملائكة والأنبياء

فركه كسره كما يريد، وعلى كل فبعد جمع الحلق إذا أدخل بعضها في بعض لا بدّ من انفصال طرفي كل حلقة فإذا أدخل بعضها في بعض احتاج بعده للتسمير لتصير محكمة، وهذا لا ينافي كونه معجزة قبله فإن قال إنه رواية فقد نقل في الدرّ المنثور عن قتادة وابن عباس ومجاهد من طرق مختلفة أنّ السرد في الآية بمعنى المسامير فكيف يقابل هذا بنقل البقاعي عن مجهول لا يلتفت لمثله، وقول المصنف ويؤيده الخ في تأييده نظر لما عرفت، وقوله الضمير لداود وأهله لفهمهم التزاماً من ذكره، وقوله فأجازيكم الخ فالمقصود منه الترغيب والترهيب، وقوله وقرئ الرياح أي بالرفع. قوله: (جريها بالغداة مسيرة شهر الخ) إنما قدره كذلك لأنّ الغدوّ والرواح ليسا نفس الشهر وإنما يكونان فيه، وفي الأمالي الحاجبية فائدة إعادة لفظ شهر الإعلام بمقدار زمن الرواح والألفاظ المبينة للمقادير لا سحين إضمارها كما لا يحسن في التمييز فتقول زنة هذا مثقال، وهذا مثقال بدون إضمار وليس هذا من وضع الظاهر موضع المضمّر فتأمل. قوله: (النحاس المذاب) من قطر يقطر قطراً وقطراناً بسكون الطاء وفتحها وأما القطران المعروف فبكسرها، والعامّة تسكنه والعين إن كانت هنا بمعنى الماء المعين أي الجاري وإضافته كلجين الماء فلا تجوّز في نسبه وإنما هو من مجاز الأول، وقد قيل إنّ فيه مجازين في التشبيه وفي الطرف باعتبار الأول على أنّ العين منبع الماء ولا حاجة إليه لكن قوله، ولذلك أي لتشبيه عين القطر بالينبوع سماه عيناً يقتضي ما ذكر. قوله: (عطف على الريح) فهو في محل نصب وكون ما ذكر من الجنّ معطوفاً على الريح، ومن يعمل بدل منه تكلف ويعمل إما منزل منزلة اللازم أو مفعوله مقدّر يفسره ما سيأتي ليكون تفصيلاً بعد الإجمال وهو أوقع في النفس، وقوله بأمره قد مرّ تحقيقه وتفسيره بتيسيره وهو قريب منه، وقوله وقرئ يزغ أي بصيغة المعلوم فمفعوله محذوف أي نفسه أو غيره وقد ضبط في بعض النسخ بصيغة المجهول فلا يحتاج إلى تقدير مفعول، وقوله عذاب الآخرة وقد فسر بعذاب الدنيا لأنه روي أنه كان يحرق من يخالفه وهو أظهر. قوله: (قصور حصينة) هذا أصل معنى المحراب، وسمي باسم صاحبه لأنه يحارب غيره في حمايته ومحراب من صيغ المبالغة، وليس منقولاً من اسم الآلة وإن جوزه بعضهم فيه ولا بن حبوس:

جمع الشجاعة والخشوع لربه ما أحسن المحراب في محرابه

على ما اعتادوا من العبادات ليراها الناس فيعبدوا نحو عبادتهم، وحرمة التصاوير شرع
مجدد روي أنهم عملوا له أسدين في أسفل كرسيه ونسرين فوقه فإذا أراد أن يصعد بسط
الأسدان له ذراعيهما، وإذا قعد أظله النسران بأجنحتهما ﴿وَيَحْفَانُ﴾ و صحاف ﴿كَلِّمَاتٍ﴾
كالحياض الكبار جمع جابية من الجبابة، وهي من الصفات الغالبة كالدابية ﴿وَقُدُورٍ﴾
رَأْسِيَّتٍ ثابته على الأثافي لا تنزل عنها لعظمها ﴿أَعْمَلُوا أَلَّ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ حكاية لما قيل
لهم، وشكراً نصب على العلة أي عملوا له وعبدوه شكراً أو المصدر لأن العمل له شكر
أو الوصف له، أو الحال أو المفعول به ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشُّكْرُ﴾ المتوفر على أداء الشكر
بقلبه، ولسانه وجوارحه أكثر أوقاته ومع ذلك لا يوفي حقه لأن توفيقه للشكر نعمة تستدعي

ثم نقل إلى الطاق التي يقف بحذائها الإمام، وهي مما أحدث في المساجد ولم يكن في
الصدر الأول كما قاله السيوطي رحمه الله ولذا ذكره الفقهاء الوقوف في داخلها، وقوله لأنها يذب
أي يمنع إشارة لما مر وفسر مجاهد المحارِب بالمساجد على أنها من تسمية الكل باسم جزئه،
وجملة يعملون مستأنفة أو حال وقوله على ما اعتادوا الخ أي على هيأتهم في عبادتهم التي
كانوا يعتادونها وهو صفة صور أو حال منها، وقوله ليروها متعلق بيعملون. قوله: (وحرمة
التصاوير شرع مجدود) وفي نسخة شرع محمد جواب عن سؤال مقدر وقوله روي الخ تأييد
له، وإشارة إلى ضعف ما قيل إنها كانت صور شجر أو حيوان ناقص بعض الأعضاء، وهو مما
جوز في شرعنا وإنما حرم لأنه بمرور الزمان اتخذها الجهلة مما يعبد وظنوا وضعها لذلك
فشاعت عبادة الأصنام. قوله: (وصحاف) جمع صحيفة وهي كالجفنة، والقصة ما يوضع فيه
الطعام مطلقاً كما ذكره الراغب فلا يرد عليه تعريف بعض أهل اللغة بأن الجفنة أعظم القصاص،
ثم يليها القصة وهي ما تشعب عشرة ثم الصحيفة وهي ما تشعب خمسة، ثم الميكلة وهي ما
تشعب ثلاثة أو اثنين، ثم الصحيفة فلا ينبغي تفسيرها بها ولو سلم فالمراد بها هنا المطلق بقرينة
قوله كالجواب، وقوله من الجبابة وهي الجمع فهو في الأصل مجاز في الطرف أو النسبة لأنها
مجيبي لها لا جابية، ثم غلبت على الإناء المخصوص غلبة الدابة في ذوات الأربع، والأثافي
جمع أفنية بضم الهمزة وتشديد الياء، وهي ما يوضع عليه القدر. قوله: (حكاية لما قيل لهم)
بتقدير قلنا مستأنفاً أو قائلين حال من فاعل سخرنا المقدر، وقوله على العلة أي مفعول له وفيه
إشارة إلى أن العمل حقه أن يكون للشكر لا للرجاء والخوف، وداود عليه الصلاة والسلام قد
يدخل هنا في آله فإن آل الرجل قد يعمه، وقوله أو المصدر أي المفعول المطلق لأن العمل
نوع من الشكر فهو كقعدت القرفصاء، وقوله أو الوصف له أي للمصدر على أن أصله عملا
شكراً والحال بتأويله بشاكرين لأن الشكر يعم القلب والجوارح وإذا كان مفعولاً به فهو كقوله
عملت الطاعة، وقيل إن أعملوا أقيم مقام اشكروا مشاكلة لقوله يعملون وقال ابن الحاجب إنه
جعل مفعولاً به تجوزاً. قوله: (المتوفر أداء الشكر) المتوفر معناه المستزيد وضمنه معنى القائم
فعدها بعلی، وقوله أكثر أوقاته أي لا يفرق بين الرخاء والشدة، وقوله ومع ذلك الخ تفسير

شكراً آخر لا إلى نهاية، ولذلك قيل الشكور من يرى عجزه عن الشكر ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ أي على سليمان ﴿مَا دَلَّكُمْ عَلَىٰ مَوْجِدِهِ﴾ ما دل الجن، وقيل آله ﴿إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ أي الأرضة أضيقت إلى فعلها، وقرئ بفتح الراء وهو تائر الخشبة من فعلها يقال أرضت الأرضة الخشبة أرضاً فأرضت أرضاً مثل أكلت القوادح الأسنان أكلاً فأكلت أكلاً ﴿تَأْكُلُ مِنْ عَصَاهُ﴾ عساه من نسأت البعير إذا طردته لأنها يطرد بها، وقرئ بفتح الميم وتخفيف الهمزة قلباً وحذفاً على غير قياس إذ القياس إخراجها بين بين، ومنسأته مفعالة كميضأة في ميضأة ومن سآته أي طرف عساه من سأة القوس، وفيه لغتان كما في محة وقحة ﴿فَلَمَّا خَرَّ

لقوله قليل وقوله لأن توفيقه الخ وقد نظم هذا القائل بقوله:

إذا كان شكري نعمة الله نعمة	عليّ له في مثلها يجب الشكر
ككيف بلوغ الشكر إلا بفضلته	وإن طالت الأيام واتسع العمر
إذا مس بالنعماء عم سرورها	وإن مس بالضراء أعقبها الأجر

قوله: (ولذلك قيل الخ) إشارة إلى ما ذكره الإمام الغزالي في الإحياء من أن داود عليه الصلاة والسلام قال في مناجاته يا رب إذا كان إلهامك للشكر وأقدارك عليه نعمة فكيف يتأتى لي شكرك فقال: يا داود إذا عرفت هذا فقد شكرتني. قوله: (آله) أي ضمير دلهم لآل سليمان وأتباعه ومرضه لأن قوله بعده تبينت الجنّ ياباه بحسب الظاهر وعليه يجعل كلاماً مستأنفاً، والأرضة بفتحات دويبة تأكل الخشب ونحوه وتسمى سرفقة، وقوله أضيقت إلى فعلها يعني أن الأرض هنا ليس ما يقابل السماء بل هو مصدر أرضت أرضاً إذا أكلت وقد قيل في نظم:

كل ما في القرآن من ذكر أرض لا التي في سبأ فضدّ السماء

وقيل إنها أضيقت إلى الأرض لأن فعلها في الأكثر فيها والأول أولى ويؤيده القراءة بالفتح، ونسبة الدلالة إليها نسبة إلى السبب البعيد لأن الدال خروره لما كسرت العصا لضعفها بأكلها منها، وقوله وهو تائر الخشبة الخ لأنه مصدر لمطاوعه ومن فسر الساكن به يريد أنه أريد بالمصدر معنى الحاصل بالمصدر مجازاً أو هو مصدر المبني للمجهول ليتفق معنى القراءتين فليس بسهو ناشئ من عدم الفرق بين الساكن، والمتحرّك كما توهم. قوله: (يقال أرضت الخ) يعني أن المفتوح مصدر لفعل يفعل من باب علم المطاوع لفعل يفعل فعلاً كضرب يضرب ضرباً، وقوله مثل أكلت القوادح بالقاف والدال والحاء المهملتين جمع قاذحة وهي دودة تكون في الأسنان، وهو معنى قوله في الكشف من باب فعلته ففعل كقولك أكلت القوادح الأسنان أكلاً فأكلت أكلاً انتهى لا فرق بينهما كما توهم، وإنما جعل الأرض بالسكون مصدر المجهول لما ذكرناه. قوله: (من نسأت البعير إذا طردته) أو من نسأته إذا أخرته ومنه النسيء فهي العصا الكبيرة التي تكون مع الراعي وإضرابه، وقوله قلباً أي بقلبها ألفاً أو بحذفها بالكلية، وقوله بين بين بنائهما على الفتح كخمسة عشر أي بين الهمزة والألف، وقوله ومنسأته أي وقرئ منسأته

تَيَّنَّتْ لِلْجِنِّ ﴿ عَلِمْتَ الْجِنُّ بَعْدَ التَّبَاسِ الْأَمْرِ عَلَيْهِمْ ﴾ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَقَبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ كَمَا يَزْعُمُونَ لَعَلِمُوا مَوْتَهُ حَيْثَمَا وَقَعَ فَلَمْ يَلْبِثُوا بَعْدَهُ حَوْلًا فِي تَسْخِيرِهِ إِلَى أَنْ خَرَّ، أَوْ ظَهَرَتْ الْجِنُّ وَأَنْ بَمَا فِي حَيْزِهِ بَدَلَ مِنْهُ أَيُّ ظَهَرَ أَنَّ الْجِنُّ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ دَاوُدَ أَسَّسَ بَيْتَ الْمَقْدَسِ فِي

بِالْمَدِّ وَالْمِيضَاءِ آكَةَ التَّوْضِي وَتَطْلُقُ عَلَى مَحَلِّهِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ وَمَنْ سَأْتَهُ أَيُّ قَرِيٍّ مِنْ سَأْتِهِ بِمَنْ الْجَارَةِ وَسَأْتُهُ بِالْجَزْرِ بِمَعْنَى طَرَفِ الْعَصَا وَأَصْلُهَا مَا انْعَطَفَ مِنْ طَرَفِي الْقَوْسِ اسْتَعِيرَتْ لِمَا ذَكَرَ إِذَا اسْتَعَارَ اسْطِطَّاحِيَّةً لِأَنَّهُ قِيلَ إِنَّهَا كَانَتْ خَضْرَاءَ فَاعُوجِبَتْ بِالِاتِّكَاءِ عَلَيْهَا أَوْ لِعُورِيَّةِ بِاسْتِعْمَالِ الْمُقِيدِ فِي الْمَطْلُوقِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الْأَوَّلِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مُشْتَقًّا بِمَعْنَى مَاخُودًا فَلَا اسْتِشْقَاقَ بِمَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَرْوِيَّةٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَعَنْ الْكَسَائِنِيِّ الْعَرَبِ يَقُولُ سَاءَ الْقَوْسِ وَسَتْهَا كَضْعَةٌ وَضَعَةٌ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِهِ، وَبِمَا ذَكَرْنَاهُ عِلْمٌ رَدًّا مَا قَالَهُ الْبَطْلِيُّوسِي بَعْدَمَا نَقَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْفَرَّاءِ إِنَّهُ تَعَجَّرَفَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ تَأْتِ بِهِ رِوَايَةٌ وَلَا سَمَاعٌ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِقِصَّةِ سَلِيمَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْسٍ، وَإِنَّمَا كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى عَصَا وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَقَرِئَ مُنْسَأَةً بِالْأَلْفِ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ وَهِيَ لُغَةٌ قَرِيشِيَّةٌ، وَقِيلَ إِنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الْمُتَحَرِّكَةَ لَا تَبْدُلُ أَلْفًا وَمُنْسِئَةً بِإِبْدَالِهَا يَاءً، وَقِرَاءَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ وَهَشَامِ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَقِحَةٌ بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرُهَا بِمَعْنَى الْوَقَاحَةِ فَهُوَ مَحْذُوفُ الْفَاءِ كَعِدَةٌ وَأَمَّا سِتَّةٌ فَالْمَحْذُوفُ لِأَنَّهَا وَوَأَوْ أَوْ يَاءً. قَوْلُهُ: (عَلِمْتَ الْجِنُّ بَعْدَ التَّبَاسِ الْأَمْرِ الْخ) يَعْنِي أَنَّ تَبَيَّنَ بِمَعْنَى ظَهَرَ لَكِنَّهُ هُنَا بِمَعْنَى عِلْمٌ لِمَا بَيْنَا لظُهُورِ الْعِلْمِ مِنَ الْمَلَاذِمَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْجِنِّ ضَعْفَاؤُهُمْ فَهَمَّ عِلْمُوا إِنَّ رُؤْسَاءَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ كَمَا تَوَهَّمُوا وَأُوْهَمُوا ذَلِكَ مَا التَّبَسَّ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ أَوْ الْجِنْسُ بِأَنْ يَسْنَدَ لِلْكَلِّ مَا لِلْبَعْضِ أَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَزْعُمُونَ عِلْمَ ذَلِكَ بِمَا يَتَلَقَّفُونَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ الْمُرَادُ كِبَارُهُمُ الْمَدْعُونَ لِذَلِكَ وَهُمْ وَإِنْ كَانُوا عَالِمِينَ قَبْلَ ذَلِكَ لَكِنْ أَرِيدَ التَّهَكُّمُ بِهِمْ كَمَا تَقُولُ لِلْمَبْطَلِ إِذَا أَحْضَضْتَ حُجَّتَهُ هَلْ تَبَيَّنْتَ إِنَّكَ مَبْطَلٌ وَقَدْ كَانَ مُتَبَيَّنًّا، وَقَوْلُهُ بَعْدَ التَّبَاسِ الْأَمْرِ أَيُّ أَمْرِ سَلِيمَانَ فِي حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ لَا عِلْمَهُمْ بِالْغَيْبِ وَعَدَمَهُ وَإِنْ جَازَ إِذَا أَرِيدَ بِالْجِنِّ ضَعْفَاؤُهُمْ وَالْمُرَادُ بِالْعَذَابِ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ، وَقَوْلُهُ حَيْثَمَا وَقَعَ أَيُّ فِي زَمَانٍ وَقَوَعَهُ فَإِنَّ حَيْثُ قَدْ يَسْتَعَارُ لِلزَّمَانِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ ظَهَرَتْ الْجِنُّ الْخ) عَلَى أَنَّ تَبَيَّنَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِي فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ لِمَفْعُولٍ كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَأَنَّ لَوْ الْخِ بَدَلَ مِنَ الْجِنِّ بَدَلَ اسْتِمَالِ وَالظُّهُورِ فِي الْحَقِيقَةِ مُسْنَدٌ لِلْبَدَلِ لِأَنَّهُ الْمُتَصَفِّ بِالظُّهُورِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيُّ ظَهَرَ أَنَّ الْخِ لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، وَلَيْسَ فِيهِ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ هَذَا بَدَلَ مِنْهُ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ أَيُّ أَمْرِ الْجِنِّ كَمَا قِيلَ قِيلَ وَهَذَا فِيهِ قِيَاسٌ مَطْوِيٌّ بَعْضُ مَقْدَمَاتِهِ أَيُّ لَكِنَّهُمْ لَبِثُوا فَهَمَّ لَا يَعْلَمُونَ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا مَرَّ أَيُّ وَبَيَانَ ذَلِكَ الْخِ، وَقَوْلُهُ فِي مَوْضِعِ فَسْطَاطِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْفَسْطَاطِ الْخِيْمَةَ بَوَيْتِ الشَّعْرِ وَنَحْوَهُ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا بِأَنَّ مُوسَى لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَ الْمَقْدَسِ حَتَّى أَنَّهُ عِنْدَ مَوْتِهِ سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى

موضع فسطاط موسى عليهما الصلاة والسلام فمات قبل تمامه فوصى به إلى سليمان عليه السلام فاستعمل الجن فيه فلم يتم بعد إذ دنا أجله، وأعلم به فأراد أن يعمي عليهم موته ليتموه فدعاهم فبنوا عليه صرحاً من قوارير ليس له باب فقام يصلي متكئاً على عصاه فقبض روحه وهو متكئ عليها فبقي كذلك حتى أكلتها الأرضة فخرّ ثم فتحوا عنه وأرادوا أن يعرفوا وقت موته فوضعوا الأرضة عن العصا فأكلت يوماً وليلة مقداراً فحسبوا على ذلك فوجدوه قد مات منذ سنة، وكان عمره ثلاثاً وخمسين سنة وملك وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وابتدأ عمارة بيت المقدس لأربع ماضين من ملكه ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ لأولاد سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ومنع الصرف عنه ابن كثير وأبو عمرو لأنه صار اسم القبيلة، وعن ابن كثير قلب همزته ألفاً ولعله أخرجه بين بين فلم يؤده الراوي كما وجب ﴿فِي مَسْكِنِهِمْ﴾ في مواضع سكناهم وهي باليمن يقال لها: مأرب بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاث، وقرأ حمزة

أن يديه منه مقدار رمية حجر فدفن عند الكثيب الأحمر وهو ضريحه المعروف الآن وأجيب بأنهم كان عندهم فسطاط له يتوارثونه، ويضربونه ثمة تبركاً يتعبدون فيه فبني البيت في ذلك الموضع لا أنه كان يضرب هناك في زمن موسى عليه الصلاة والسلام، ولا يخفى بعده وأن مثله لا يقال بالرأي فإن كان فأهلاً ومرحباً، ولو قيل المراد مجمع العبادة على دين موسى كما وقع في الحديث فسطاط إيمان وقال القرطبي في التذكرة المراد به فرقة منحازة عن غيرها مجتمعة تشبيهاً بالخيمة أو المدينة كان أظهر. قوله: (فلم يتم بعد إذ دنا أجله) في العبارة فلاة والمراد به وقت دنا أجله منه وأعلم به على ما فصل في الكشف، وقد مرّ في سورة النمل إنه أتمه وتعبد فيه وتجهز بعده للحج ففيه روايتان كما نقله البغوي، وإما تسمية ما قارب الفراغ فراغاً ثمة وما قارب الشيء له حكمه فخلاف الظاهر، وقوله يعمي أي يستر على الجن موته. قوله: (فوجدوه قد مات منذ سنة) تخميناً واقتصاراً على الأقل وإلا فيجوز أن تكون الأرضة بدأت بالأكل بعد موته بزمان كثير، وأما كون بدئها في حياته فبعيد وكونه بالوحي إلى نبي في ذلك الزمان كما قيل واه جداً لأنه لو كن كذلك لم يحتاجوا إلى تخمينه بإلقاء الأرضة لتأكل من العصا بعده. قوله: (لأولاد سبا بن يشجب النخ) يشجب على زنة مضارع بضم الجيم، وقوله لأنه صار اسم القبيلة ففيه العلمية والتأنيث بعدما كان اسم رجل، ومع قوله اسم القبيلة لا يتأتى جعل قوله: أولاد سبا إشارة إلى تقدير مضاف كما توهم ولم يذكر احتمال كونه اسم البلدة كما مرّ في النمل استغناء بذكره ثمة وعليه فضمير مساكنهم لأهلها أو استخدام. قوله: (ولعله أخرجه بين بين النخ) لم يذكر هذه القراءة في النشر لكنه نقل عن عقيل تسكينها بنية الوقف فإن صحت هذه الرواية فلا مانع من حملها على ظاهرها فإن الهمزة إذا سكنت يطرد قلبها من جنس حركة ما قبلها وهذا أحسن من توهيم الراوي فإن مبني الروايات ونقلها على التحقيق، وقد ذكر المعرب أنه رواية عن أبي عمرو والمروزي عن ابن كثير القصر والتنوين، وإنما حملة على ما ذكر لأنه القياس في الهمزة المتحركة. قوله: (في مواضع سكناهم) فهي اسم مكان لا مصدر،

وحفص بالإفراد والفتح والكسائي بالكسر حملاً على ما شذ من القياس كالمسجد والمطلع ﴿آيَةٌ﴾ علامة دالة على وجود الصانع المختار، وأنه قادر على ما يشاء من الأمور العجيبة مجازاً للمحسن والمسيء معاضدة للبرهان السابق كما في قصتي داود وسليمان عليهما السلام.

﴿جَنَّاتٍ﴾ بدل من آية أو خبر محذوف تقديره الآية جنتان، وقرئ بالنصب على المدح، والمراد جماعتان من البساتين ﴿عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ جماعة عن يمين بلدهم وجماعة عن شماله كل واحدة منهما في تقاربهما وتضاييفها كأنها جنة واحدة أو بستاناً كل رجل منهم

وقوله يقال لها مأرب كمنزل كما في القاموس وفي نسخة مأربة بئاء، وقوله بالإفراد والفتح فهو اسم مكان على القياس ولا حاجة إلى جعل المفرد بمعنى الجمع كقوله:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا

حتى يقال إنه مصدر بمعنى السكنى لأن ما ذكر يختص بالضرورة عند سبويه فإن المسكن كالدار يطلق على المأوى للجميع وإن كان قطعاً واسعاً كما تسمى الدنيا داراً بلا تأويل، ثم إنه قيل إن في بمعنى عند فإن المساكن محفوفة بالجنتين لا ظرف لهما، وقيل إنه لا حاجة إلى هذا فإن القريب من الشيء قد يجعل فيه مبالغة في شدة القرب ولكل وجهة وهذا ما لم يرد بالمساكن ديارهم دون مقامهم فإن أريد فلا حاجة إلى التأويل أصلاً. قوله: (بالكسر حملاً على ما شذ) كان الظاهر أن يقول على خلاف القياس إذ لا معنى للحمل على الشاذ فإنه لا يقاس عليه، وإنما شذ لأن ما ضمت عين مضارعه أو فتحت قياس المفعول منه زماناً ومكاناً ومصدراً الفتح لا غير، وقد قيل إن الكسر لغة شائعة لأهل الحجاز. قوله: (علامة دالة على وجود الصانع) تفسير لآية وقوله من الأمور العجيبة التي يعجز البشر عنها فإنها تدل على وجود مبدعها، وقدرته التامة كالأجرام العظام المصدر بذكرها السورة وكونه مجازياً للمسيء، والمحسن هو بمقتضى حكمته وأنه لم يوجدنا عبثاً وهو مأخوذ من ذكر البعث أولاً، وقوله معاضدة أي مقوية للبرهان الذي في أول السورة كما صرح به هناك وفي قوله أفلم يروا الخ، وقوله كما في قصتي الخ إشارة للمناسبة التامة بين هذا وما قبله وأيضاً في هذه ذم الكفور كما في تلك مدح الشكور. قوله: (الآية جنتان) لو قدره هي جنتان كان أظهر ولا حاجة إلى أن يقال المراد قصتهما لا هما في أنفسهما كما في الكشف لأن البدل لا يشترط فيه المطابقة أفراداً، وغيره ولذا لم يؤوله في الوجه السابق وكذا الخبر إذا كان غير مشتق، وأما قوله جماعتان فبيان للواقع ولأنه أعظم وأدل على المقصود وقوله كل واحدة الخ إشارة إلى وجه إطلاق الجنة على كل جماعة منها، وقوله تضاييفها ضبط بالفاء أي تنضم إليها وتتصل بها حتى تكون في حكم شيء واحد وإن تباينت حدودها وملاكها، أو بالقاف وليس فيه ضيق في المعنى كما قيل لأنه كما يطلق التفسح على الانفصال كقوله تفسحوا في المجالس يطلق الضيق على الاتصال لأنه لازم معناه. قوله: (أو بستاناً كل رجل الخ) يعني أن لكل واحد جنتين إحداهما

عن يمين مسكنه، وعن شماله ﴿كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لََّ﴾ حكاية لما قال لهم نبيهم أو لسان الحال أو دلالة بأنهم كانوا أحقاء بأن يقال لهم ذلك ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ استئناف للدلالة على موجب الشكر أي هذه البلدة التي فيها رزقكم بلدة طيبة، وربكم الذي رزقكم وطلب شكركم رب غفور فرطات من يشكره وقري الكل بالنصب على المدح قيل: كانت أخصب البلاد وأطيبها لم يكن فيها عاهة ولا هامة ﴿فَأَعْرَضُوا﴾ عن الشكر ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم سَيْلَ الْعَرِمِ﴾ سيل الأمر العرم أي الصعب من عرم الرجل فهو عارم، وعرم إذا شرس خلقه وصعب أو المطر الشديد أو الجرد أضاف إليه السيل لأنه نقب عليهم سكرأ ضربته لهم بلقيس فحقت به ماء الشحر، وتركت فيه لقباً على مقدار ما يحتاجون إليه أو المسناة التي عقدت سكرأ على أنه جمع عرمة، وهي الحجارة المركومة، وقيل اسم وادجاء السيل من قبله وكان ذلك بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ﴿وَيَذَلَّهُمْ﴾ بِحَبَّتِهِمْ جَنَّاتٍ ذَوَاتٍ

عن يمينه والأخرى عن شماله فلا يحتاج إلى توجيه العدول إلى الثنية، وأما ما قيل من أنها لو جمعت لزم أن لكل مسكن رجل جنة واحدة لمقابلة الجمع بالجمع فقد رد بأن قوله عن يمين وشمال يدفعه لأنه بالنظر إلى كل مسكن إلا أنها لو جمعت أو هم أن لكل مسكن جنات عن يمين وجنات عن شمال، وهذا لا محذور فيه إلا أن يدعى أنه مخالف للواقع. قوله: (حكاية لما قال الخ) فهي جملة مستأنفة بتقدير قول حقيقي أو فرضي وقوله أو دلالة معطوف على قوله حكاية وليس بينه وبين ما قبله كثير فرق، وقوله استئناف للدلالة أي للتصريح به أو لتأكيد إذ ما قبله دال عليه أيضاً، والفرطات ما يصدر من غير قصد تام من الصغائر والعاهة الأمراض لأنها لم تكن وبائية لطيب هوائها والهامة بتشديد الميم ما يهت على الأرض أي يدب كالعقارب والبراغيث، وقوله عن الشكر هذا هو المناسب لما قبله ويدخل فيه الإعراض عن الإيمان لأنه أعظم الكفر والكفران. قوله: (سيل الأمر العوم الخ) قدر فيه موصوفاً ليتخلص من إضافة الموصوف للصفة التي أبأها أكثر النحاة، وعرم مثلث الرء بمعنى اشتد، وشرس من شراسة الخلق بمعنى صعوبته، وقوله أو المطر بالجرّ عطف على الأمر فالعرم بمعنى الشديد والإضافة على ظاهرها، والجرذ بضم الجيم وفتح الرء المهملة والذال المعجمة نوع من الفيران قيل إنه أعمى ويسمى الخلد أيضاً، وقوله أضاف إليه الخ إشارة إلى أن الإضافة لأدنى ملابس، والسكر بفتح السين وكسرها وسكون الكاف، ثم رء مهملة الجسر والسدّ على الماء وضربته بمعنى صنعته وبنته وحققت بمعنى حبست وجمعت، والشحر بكسر الشين المعجمة وقد تفتح وسكون الحاء المهملة ويعدها رء مهملة واد بين عمان وعدن من أرض اليمن وفيه مساكن سبا ويطلق على الوادي ومجرى الماء مطلقاً. قوله: (أو المسناة التي عقدت سكرأ) هذا تفسير آخر للعرم وهي مفعلة من سنيته بمعنى سقيته ومنه البيانية للساقية، وهي الدلو المستقى به ويطلق على البعير الذي يخرجها وفسرها الطيبي رحمه الله بما يرذ ماء السيل عن البساتين وقوله جمع عرمة كشجر وشجرة، وقيل لا واحد له والمركومة بمعنى الموضوع بعضها فوق بعض لتكون سدأ.

أَكُلِ خَمَطًا ﴿١٧﴾ ثمر بشع فَإِنَّ الخمط كل نبت أخذ طعاماً من مرارة، وقيل الأراك أو كل شجر لا شوك له والتقدير أكل أكل خمط فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه في كونه بدلاً أو عطف بيان ﴿وَأَثَلٍ وَشَقِوْا مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ معطوفان على أكل لا على خمط فَإِنَّ الأثل هو الطرفاء ولا ثمر له، وقرئنا بالنصب عطفاً على جنتين ووصف السدر بالقلة فَإِنَّ جنه وهو النبق مما يطيّب أكله، ولذلك يفرس في البساتين وتسمية البديل جنتين للمشاكلة والتهكم، وقرأ أبو عمرو ذواتي أكل بغير تنوين اللام، وقرأ الحرميان بتخفيف أكل ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِي كَفَرُوا بِكُفْرَانِهِمُ النَّعْمَةَ﴾ بكفرانهم النعمة أو بكفرهم الرسل إذ روي إنه بعث إليهم ثلاثة عشر

قوله: (ثمر بشع) أي كرية منفور وهو تفسير لأكل الخمط أو للخمط نفسه، وهو المناسب لقوله فَإِنَّ الخمط الخ وقوله أخذ طعاماً من مرارة أي فيه مرارة الطعم بحيث لا يؤكل، وقوله أكل بالتنوين والإضافة وعلى الإضافة هو ظاهر إذ الأكل الثمر والخمط شجره وعلى التنوين أصله ذواتي أكل أكل خمط كما بينه المصنف وعلى كل حال فليس فيه توصيف بالجامد حتى يقال إِنَّ في كلام المصنف رحمه الله إشارة إلى أَنَّ الخمط، أريد به معنى البشع مجازاً ويلتجأ إلى أنه ورد وصفاً بمعنى الحامض أو المرّ نقلاً عن البقاعي ومثله لا يعتمد على كلامه في مقابلة ما فسره به الثقات كالراغب والزمخشري، وغيره أما على الإضافة فظاهر وأما على عدمها فلما ذكره المصنف من تقدير أصله وقوله والتقدير أي على الوجوه كلها لا على الأخيرين فقط لما عرفت وقوله أولاً ثمر بشع بيان لحاصل المعنى لا إشارة إلى الوصفية. قوله: (أو كل شجر لا شوك له) كذا في مفردات الراغب وعليه اعتماد المصنف رحمه الله، وفي الكشف عن أبي عبيدة أنه كل شجر ذي شوك وكذا وقع في بعض النسخ هنا وقد رشحت بأن الأشجار التي لها شوك قليلة النفع، وأن الشوك مضره حاضرة فيناسب المقام، ولذا اختاره في الكشف وفيه نظر. قوله: (معطوفان على أكل لا على خمط) على التفاسير لخمط وعلى تقدير المضاف وعدمه، وتعليله بقوله فَإِنَّ الخ على الأول دون الثاني لأنه لا اشتباه فيه، وهذا بناء على ما مرّ وقد عرفت ما فيه، والطرفاء بالمدّ شجر لا ثمر له وهو نوع من الأثل بالمثلثة وثمر الطرفاء المذكور في الطب لا يضر لأنه لا يعتمد على الكتب الطبية في مثله، وقوله ووصف السدر ظاهر إذا كان صفة له وكذا إن كان وصفاً الشيء المبين به فإنه وصف له معنى والجنى الثمر واحده جناة، والنبق بفتح النون وكسر الباء حمل السدر وثمره وهو معروف وتسكن بائه تخفيفاً كما قيل:

أرسلت خوخاً به ظللنا تعيش في نعمة ونبقا

يعني أنه لطيب ثمره جعله الله قليلاً فيما بدلوا به لأنه لو كثر كان نعمة لا نقمة وإنما أوتوه تذكيراً للنعم الزائلة ليكون حسرة عليهم، ولذا قيل المراد بالسدر نوع منه لا ثمر له يسمى الضال وهو أنسب، وقوله وتسمية البديل جنتين إشارة إلى أَنَّ الباء داخله على المتروك وللمشاكلة لأن الجنة ما فيه أشجار مثمرة، وقوله بتخفيف أكل أي تسكين الكاف وغيرهما ضمها. قوله: (بكفرانهم) إشارة إلى أَنَّ ما مصدرية سواء كان من الكفر أو الكفران، وقوله إذ

نبياً فكذبوهم، وتقديم المفعول للتعظيم لا للتخصيص ﴿وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ وهل يجازي بمثل ما فعلنا بهم إلا البليغ في الكفران أو الكفر، وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحفص نجازي بالنون والكفور بالنصب ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا بِالْتَّوَسُّعَةِ عَلَىٰ أَهْلِهَا وَهِيَ قَرْيَةُ الشَّامِ ﴿قَرْيَ ظَهْرَةَ﴾ متواصلة يظهر بعضها لبعض أو راكبة متن الطريق ظاهرة لأبناء السبيل ﴿وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّبِيلَ﴾ بحيث يقبل الغادي في قرية وبيت

روي الخ اعترض عليه بأنه مخالف لقوله هنا وكان ذلك بين عيسى ونبينا عليهما أفضل الصلاة والسلام سواء قلنا إنه لا نبي بينهما أو بينهما أربعة أنبياء ثلاثة من بني إسرائيل وواحد من العرب، وهو خالف العبسي كما مرّ في المائدة فإنه بعث لقومه وبنو إسرائيل لم يبعثوا للعرب ففيه خلل من وجهين كما قيل إلا أن يقال ما بين عيسى، ونبينا ﷺ هو خراب السدّ وما ذكر هنا على رواية في جملة قومهم من سبا بن يشجب إلى أن أهلكهم الله أجمعين فتأمل . قوله: (وتقديم المفعول للتعظيم لا للتخصيص) المراد بالمفعول ذلك المشار به إلى التبديل ولما كان الجزء غير مقصور عليه لتمزيقهم الآتي وغيره جعله لتعظيم الجزء أي عدّه أمراً عظيماً مهولاً كما يدل عليه اسم الإشارة للبعيد أيضاً . قوله: (وهل يجازي بمثل ما فعلنا) يعني ليس المراد بالجزء هنا ما يشمل الثواب، والعقاب لأنه لا يتأتى معه الحصر بل جزء مخصوص بجنس ما مرّ وهو العقاب الخاص فلا يتوجه على الحصر إشكال بعد التخصيص، وهو أنّ عصاة المؤمنين يجازون أيضاً على سيئاتهم لأنهم لا يجازون في الدنيا بمثل هذا الجزء المستأصل مع أنّ العقوبات الدنيوية للمؤمن مكفّرات، وليس معاقباً على جميع ما يصدر منه كما أشار إليه في الكشف، وقوله البليغ من صيغة فعول . قوله: (نجازي بالنون والكفور بالنصب) على أنّ المجازي هو الله والمجازاة المكافأة ولم يرد في القرآن إلا مع العقاب بخلاف الجزء فإنه عامّ وقد يخص بالخير ونقل الفرق بينهما ابن جنى وأما قول الراغب إنه يقال جزيته وجازيته ولم يجيء في القرآن إلا جزى دون جازى، وذلك لأنّ المجازاة المكافأة وهي مقابلة نعمة بنعمة هي كفؤها ونعمة الله تعالى عن ذلك، ولذا لم يستعمل لفظ المكافأة فيه تعالى فغير ظاهر لأنه يرد عليه ما هنا وهو قول آخر غير ما مرّ عن ابن جنى ومنهم من اختلط ذلك عليه فافهم . قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ﴾ (الخ) معطوف بمجموعه على مجموع ما قبله عطف القصة على القصة فذكر أولاً ما أنعم به عليهم من الجنتين، ثم تبديلهما بما مرّ ثم ذكر هنا ما كان أنعم به عليهم أيضاً قبل هلاكهم بالسيل من جعل بلادهم متصلة بأنزله البلاد وأوسعها، واتصال العمران بن بلادهم والشام فإنه كما قيل:

بجيرانها تغلّو الديار وترخص

ثم عقابهم بجعلها منفصلة عنها . قوله: (متواصلة يظهر بعضها لبعض) فسره بوجهين الأوّل الاتصال وقرب بعضها من بعض بحيث يظهر لمن في بعضها ما في مقابلته من الأخرى أو أنها جعلت موضوعة على الطرق ليسهل سير السابلة فيها، والفرق بينهما ظاهر . قوله:

الرائح في قرية إلى أن يبلغ الشام ﴿سِيرُوا فِيهَا﴾ على إرادة القول بلسان الحال أو المقال ﴿يَالِي وَيَالِي﴾ متى شتمت من ليل أو نهار ﴿آمِينَ﴾ لا يختلف إلا من فيها باختلاف الأوقات أو سيروا آمين، وإن طالت مدة سفرهم فيها أو سيروا فيها ليالي أعمارهم وأيامها لا تلقون فيها إلا الأمن ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ أشروا النعمة وملوا العافية كسبي إسرائيل فسألوا الله أن يجعل بينهم وبين الشام مفاوز ليتطاولوا فيها على الفقراء بركوب الرواحل، وتزود الأزواد فأجابهم الله بتخريب القرى المتوسطة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بعد ويعقوب ربنا باعد بلفظ الخبر على أنه شكوى منهم لبعدهم سفرهم إفراطاً في الترفيه، وعدم الاعتداد بما أنعم الله عليهم فيه ومثله قراءة من قرأ ربنا بعد أو بعد على النداء، وإسناد الفعل إلى بين ﴿وَعَلَّمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ حيث بطروا النعمة أو لم يعتدوا بها

(وقدّرنا) أي جعلنا بين قراها مقادير مساوية فمن سار من قرية صباحاً وصل إلى أخرى وقت الظهيرة والقيلولة ومن سار بعد الظهر وصل إلى أخرى عند الغروب فلا يحتاج لحمل زاد ولا مبيت في أرض خالية، ولا يخاف من عدوّ ونحوه وهذا معنى قوله بحيث الخ. قوله: (سيروا فيها) في إشعار بشدة القرب حتى كأنهم لم يخرجوا من نفس القرى، وقوله بلسان الحال كأنهم لما تمكنوا منه جعلوا مأمورين به فالأمر للإباحة والمقال على لسان نبي ونحوه كما مرّ. قوله: (متى شتمت من ليل أو نهار) بيان لفائدة ذكر الليالي والأيام والسير لا يخلو عنهما بأنه لاستمرارها منها بحيث لا تختلف أوقاته، أو المراد الأمن وإن طالت مدته فهو للتكثير أو هو كناية عن مدة أعمارهم وتقديم الليالي لسبقها، وفي الأولين لأنها مظنة الخوف أيضاً ودلالته على ما ذكر بطريق الكناية وقد يجعل في بعضها مجازاً. قوله: (أشروا النعمة) أي سئموها وبتروا كما يشتهي من أكثر من شيء ضده كسبي إسرائيل إذ طلبوا الثوم والبصل بدلاً من المنّ والسلوى فطلبوا تبديل اتصال العمار بالمفاوز والقفار ليظهروا بقدرتهم الفخر، والكبر على الفقراء العاجزين، وقوله ملوا العافية في بعض النسخ قلوا بمعنى استقلوا والظاهر أنه تحريف. قوله: (وقرأ الخ) قراءة هشام بعد بتشديد العين وأنه فعل أمر والباقون باعد طلباً من المفاعلة وفاعل بمعنى فعل فعلى الأمر طلبوا البعد لبطرهم، وعلى الخبر فهو إما شكوى من مسافة ما بين قراهم مع قصرها لتجاوزهم في الترفه والتنعم، أو شكوى من بعد الأسفار التي طلبوها أولاً بعد وقوعها فيتقارب المعنى على القراءتين كما قاله أبو حيان: أو دعاء بلفظ الخبر ونصب بين بعد كل فعل متعّد في إحدى هذه القراءات ماضياً كان أو أمراً عند أبي حيان على أنه مفعول به لا ظرف، ويؤيده أنه قرئ برفعه وضم نونه أو على الظرفية والفعل منزل منزلة اللازم أو متعّد مفعوله محذوف تقدير بعد السير بين أسفارنا وهو أسهل من إخراج الظرف الغير المتصرّف عن ظرفيته وفي قراءة سفرنا بالإنفراد وهي شاذة. قوله: (وإسناد الفعل إلى بين) برفعه لفظاً أو محلاً على أنّ حركته بنائية كما ذهب إليه الأخفش وهما قراءتان ويجوز إضمار الفاعل على أنه ضمير المصدر أو السير ونصب بين على الظرفية كما مرّ تحقيقه في قوله: ﴿تقطع بينكم﴾ [سورة

﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ يتحدث الناس بهم تعجباً وضرب مثل فيقولون تفرقوا أيدي سبأ ﴿وَمَرَقْنَاهُمْ كُلَّ مَرْقٍ﴾ ففرقناهم غاية التفريق حتى لحق غسان منهم بالشأم، وأنمار بيثرب وجذام بتهامة والأزد بعمان ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ فيما ذكر ﴿لَا يَنْتَ إِكْلَ صَبَّارٍ﴾ عن المعاصي ﴿الشُّكُورِ﴾ على النعم ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ أي صدق في ظنه، أو صدق يظن ظنه مثل فعلته جهدك، ويجوز أن يعدى الفعل إليه بنفسه كما في صدق وعده لأنه نوع من

الأنعام، الآية: ٩٤] وقوله حيث بطروا النعمة والبطر طغيان من كثرة النعم وهذا على قراءة الأمر وإرادة معنى الطلب، وقوله أو لم يعتدوا بها بالعطف بأو كما في أكثر النسخ على وجوه الخبرية والقرآت الأخيرة، وكذا على العطف بالواو على ما في بعضها، وقيل هذه النسخة أولى لأن كلاً من البطر وعدم الاعتداد حاصل على كل من الوجوه أو ظلمهم أنفسهم لتقلبهم وعدم رضاهم بحاله فتأمل. قوله: (يتحدث الناس بهم تعجباً) إشارة إلى أن الأحاديث جمع أحدوثه وهي ما يتحدث به على سبيل التلهي والاستغراب لا جمع حديث على خلاف القياس كما مر تفصيله وأن جعلهم نفس الأحاديث إما على المبالغة أو تقدير المضاف لأنهم يتحدث بهم، وقوله تفرقوا أيدي سبأ أي مثل أيدي سبأ فحذف المضاف وإنما قدر فيه مع اقتضاء المعنى لأنه معرفة بالإضافة وقد وقع حالاً فجعل الحال في الحقيقة مثل المقدّر لأنه لا يتعرّف بالإضافة والمعنى متفرّقين تفرّق أيدي سبأ وسبأ مهموز في الأصل لكنه ورد في هذا المثل بألف لينة فلا يغير وروى أيادي سبأ والأيدي هنا بمعنى الأولاد لأنه يعتضد بهم، وقيل إنه بمعنى البلاد أو الطلاق من قولهم خزيد البحر أي طريقه وجانبه أي تفرقوا في طرق شتى والظاهر أنه على هذا منصوب على الظرفية بدون تقدير فيه كما أشار إليه الفاضل اليمني وفي المفصل الأيدي إلا نفس كناية أو مجازاً قال في الكشف وهو أحسن فتأمل. قوله: (ففرقناهم الخ) قيل أشار بالفاء إلى أن الجملة جارية مجرى التفسير للتي قبلها والأولى ما في بعض النسخ فرقناهم بلا فاء تفسيراً لمزقتناهم كما قيل والأحسن جعل الفاء مفسرة لما في النظم لتغاير الجملتين فيه كما لا يخفى، وقوله غاية التفريق إشارة إلى أن ممزق مصدر ميمي كما مر وكل هنا للمبالغة كما في هو الرجل كل الرجل. قوله: (والأزد بعمان) بضم العين وتخفيف الميم قال الجوهري: عمان مخفف بلد وأما الذي بالشأم فهو عمان بالفتح والتشديد وهو غير مراد هنا لتقدّم ذكر الشأم، وقوله عن المعاصي أخذه من مقابلة شكور فلا وجه لما قيل الأنسب صبار على النعم بأن لا يبظروا إلى دفعه بإدخال البطر في المعاصي. قوله: (أي صدق في ظنه) يعني أنه على قراءة التخفيف ورفع إبليس ونصب ظنه منصوب على الظرفية بنزع الخافض، وأصله في ظنه أي وجد ظنه مصيباً في الواقع فصدق حينئذ بمعنى أصاب مجازاً ولا حاجة إلى جعل الظن نوعاً من القول، وقوله أو صدق بظن ظنه فظنه منصوب على أنه مصدر لفعل مقدر كفعلته جهدك أي وأنت تجهد جهدك فالمصدر وعامله في موقع الحال وصدق مفسر بما مر. قوله: (ويجوز الخ) فينتصب ظنه على أنه مفعول به لأن الصدق أصله في الأقوال والقول متعد والمعنى حقق ظنه

القول وشدده الكوفيون بمعنى حقق ظنه أو وجده صادقاً، وقرئ ب نصب إبليس ورفع الظن مع التشديد بمعنى وجده ظنه صادقاً، والتخفيف بمعنى قال له ظنه الصدق حين خيله إغواءهم ويرفعهما والتخفيف على الإبدال، وذلك إما ظنه بسباحين رأى انهماكهم في الشهوات أو ببني آدم حين رأى أباهم النبي ضعيف العزم أو ما ركب فيهم من الشهوة والغضب، أو سمع من الملائكة قولهم أتجعل فيها من يفسد فيها فقال: لأضلنهم ولأغوينهم ﴿فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلا فريقاً هم المؤمنون لم يتبعوه وتقليلهم بالإضافة إلى الكفار أو إلا فريقاً من فرق المؤمنين لم يتبعوه في العصيان، وهم المخلصون ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ﴾ تسلط واستيلاء بالسوسة والاستغواء ﴿إِلَّا لِيَعْلَمَ مَنْ يُّؤْمِنُ

كما في الحديث: «صدق وعده ونصر عبده»^(١) قال تعالى: ﴿رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢٣] قال الراغب: الصدق والكذب أصلهما في القول ماضياً كان أو مستقبلاً وعداً كان أو غيره ولا يكونان بالقصد الأول إلا في الخير، اه فضمير لأنه للصدق وقيل إنه للظن وهو من القول إما مجاز الشدة الاتصال بينهما أو حقيقة على أن المراد من الظن ما هو لفظي، أو على أن يراد بالقول القول النفسي وهو يوصف بالصدق فتأمل. قوله: (بمعنى حقق ظنه) أي صدق بمعنى حقق مجازاً لأنه ظن شيئاً فوقه فحققه وهذا صريح فيما مر، وقوله بمعنى وجده صادقاً والعرب تقول صدقتك ظنك، والمعنى أن إبليس كان يسؤل له ظنه شيئاً فيهم فلما وقع جعل كأنه صدقه وعلى متعلق بصدق لا بالظن كما قاله ابن جنى وقوله خيله إغواءهم برفع إغواؤهم على الفاعلية أو نصبه على الحذف، والإيصال وفاعله ضمير الظن أي خيل له إغواءهم، وقوله على الإبدال أي إبدال الظن من إبليس بدل اشتغال، وقوله وذلك أي ظنه فضمير عليهم لسبأ أو لبني آدم مطلقاً وقوله حين رأى أباهم النبي هو آدم ﷺ وهذا بيان للوجه الثاني ووصفه بالنبوة لأنه إذا ضعف عزمه مع نبوته فما بالك بأولاده ولم يدر ما في أولاده من أولي العزم وما ركب معطوف على أباهم. قوله: (أو سمع من الملائكة قولهم أتجعل فيها الخ) فكان ما سمعه سبباً لظنه وعزمه على إغوائهم وإضلالهم وهذا جار على الوجهين في ضمير عليهم ويجوز أن يكون على الوجه الثاني. قوله: (إلا فريقاً هم المؤمنون) فمن بيانية ومتبعوه على هذا هم الكفار، وهذا ظاهر على إرجاع ضمير عليهم لبني آدم وعلى أن يراد سبأ يلزم إيمان بعض منهم وعلى الثاني فمن تبعضية والمراد مطلق الاتباع الذي هو أعم من الكفر. قوله: (تسلط واستيلاء) فالسلطان مصدر بمعنى التسلط، وفسره بالسوسة ليوافق ما في غير هذه الآية من نفي سلطانه لأنه بمعنى التسلط بالقهر التام والاستثناء مفرغ من أعم العلل أي ما كان تسليطه لأمر من الأمور إلا للعلم وقد جوز فيه الانقطاع، وهو بعيد أي ما كان له

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» ٨٤٧١ وذكره الهيثمي في المجمع ٩٩٦٦ وقال: فيه انقطاع اه فالخير ضعيف.

بِالْآخِرَةِ وَمَنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ ﴿٢٢﴾ إلا ليتعلق علمنا بذلك تعلقاً يترتب عليه الجزاء أو لتمييز المؤمن من الشاك أو ليؤمن من قدر إيمانه، ويشك من قدر ضلاله والمراد من حصول العلم حصول متعلقه مبالغته، وفي نظم الصلتين نكتة لا تخفى ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴿٢٣﴾ محافظ والزنتان متآخيتان ﴿قُلْ﴾ للمشركين ﴿ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ أي زعمتموهم آلهة وهما

تسلط عليهم لكننا مكناه من الاتغواء لتعلم الخ. قوله: (إلا ليتعلق علمنا الخ) يعني أن العلم المستقبل المعلل به هنا ليس هو العلم الأزلي القائم بالذات المقدس بل تعلقه بالمعلوم في عالم الشهادة الذي يترتب عليه الجزاء بالثواب والعقاب فالمعنى ما سلطناه عليهم إلا ليرز من كون الغيب ما علمناه فتظهر الحكمة فيه، ويتحقق ما أردناه من الجزاء أو لازمه وهو ظهور المعلوم وقد جَوَزَ فيه أن يكون المعنى لعلمنا الأزلي بأنهم من أهل الشك كقعدت عن الحرب جنباً فتعلم بمعنى الماضي، وهو بعيد ويجوز أن يكون المعنى لنجزى على الإيمان وضده. قوله: (أو لتمييز المؤمن من الشاك) فالمراد بنعلم نجعل المؤمن متميزاً من غيره في الخارج فيتميز عند الناس على أنه مضمن معنى نميز لا لأنه مجاز بعلاقة السببية لأن العلم صفة توجب تمييزاً لأن التمييز المذكور للعالم، وذلك في علم البشر فسقط ما قيل إن أراد لتمييز لنا فهو مأل المعنى الأول وإن أراد لغيرنا فضمير المتكلم ياباه فالأولى جعله مجازاً بمعنى ليظهر علمنا. قوله: (أو ليؤمن من قدر إيمانه الخ) فالمراد من وقوع العلم في المستقبل وقوع المعلوم لأنه لازمه كما مرّ وقوله والمراد من حصول العلم حصول متعلقه هو على الوجه الأخير فليس المعنى ليعلم إيمان من يؤمن وشك من يشك كما توهم ووجه المبالغة جعل المعلوم عين العلم. قوله: (وفي نظم الصلتين) أي في تغايرهما حيث جعلت صلة الموصول الأول فعلية والثاني اسمية، ومقابلة الإيمان بالشك وتغيير الصلات وكان الظاهر أن يقال من يؤمن بالآخرة ممن لا يؤمن بها لنكتة، وهي أنه قوبل الإيمان بالشك ليؤذن بأن أدنى مراتب الكفر مهلكة والجزم بعدمها ليس بلازم وأورد المضارع في الأولى إشارة إلى أن المعتبر في الإيمان الخاتمة ولأنه يحصل بنظر تدريجي متجدد وأتى بالثانية اسمية إشارة إلى أن المضر الدوام، والثبات عليه إلى الموت ونكر شكاً لتقليل وأتى بفي إشارة إلى أن قليله كأنه محيط به وعداه بمن دون في وقدمه لأنه إنما يضره الشك الناشئ منها، وأنه يكفي شك ما فيما يتعلق بها. قوله: (والزنتان متآخيتان) أي فعيل ومفاعل بمعنى يردان بمعنى واحد كثيراً كالجليس بمعنى المجالس، والرضيع بمعنى المراضع وليس المحافظ بمعنى المواظب المداوم بل بمعنى الوكيل القائم على أحواله وأموره، وقوله للمشركين إشارة إلى أن الأمر والمخاطب لنبينا ﷺ وأن المقول له مشركو قومه.

قوله: (أي زعمتموهم آلهة الخ) قال ابن هشام الأولى أن يقدر زعمتم أنهم آلهة لأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين الصريحين بل على ما يستد مسدّهما من أن وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك يعني أنه الأكثر في كلامهم ولم يقع مصرحاً به في

مفعولا زعم حذف الأول لطول الموصول بصلته، والثاني لقيام صفته وهي من دون مقامه، ولا يجوز أن يكون هو مفعوله الثاني لأنه لا يلتزم مع الضمير كلاماً ولا لا يملكون لأنهم لا يزعمونه ﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ والمعنى ادعوهم فيما يهكم من جلب نفع أو دفع ضرر لعلمهم يستجيبون لكم إن صح دعواكم، ثم أجاب عنهم إشعاراً بتعيين الجواب وأنه لا يقبل المكابرة فقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ من خير أو شر ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ في أمر ما وذكرهما للعموم العرفي أو لأن آلهتهم بعضها سماوية كالملائكة والكواكب وبعضها أرضية كالأصنام أو لأن الأسباب القريبة للشر، والخير سماوية وأرضية والجملة استئناف لبيان حالهم ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِن شِرْكٍ﴾ من شركة لا خلقاً ولا ملكاً ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ يعينه على تدبير أمرهما ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ﴾ ولا تنفعهم شفاعة أيضاً كما يزعمون إذ لا

القرآن إلا على الأكثر فالأنسب أن يوافق المقدر المصرح به فلا وجه لما قيل من أنه اعترف بوقوعه على صريحهما في قوله:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ

فلا ضيق على من قدره كذلك. قوله: (حذف الأول) يعني أن مفعولي زعم محذوفان، وتقديرهما ما ذكر وحذف الأول تخفيفاً لأن الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد ففيه طول يطلق تخفيفه والثاني لأن الجار والمجرور صفة له سدت مسدّه فلا يلزم إجحاف بحذفهما معاً، وقوله ولا يجوز الخ لأنه مع أنه لا يجوز حذف أحد مفعولي هذا الباب لا يصح أن يكون هذا مفعولاً ثانياً لأنه لا يتم به الكلام ويلتزم النظام إذ لا يفيدهم من دون الله معنى تاماً بل ليس بصحيح عند التأمل، وقوله ولا لا يملكون أي لا يصح أن يكون المفعول الثاني قوله لا يملكون لأن ما زعموه ليس كونهم غير مالكين بل خلافة، وليس هذا أيضاً بزعم لو سلم أنه صدر منهم بل حق. قوله: (والمعنى ادعوهم الخ) فالأمر مقصود به التوبيخ والتعجيز، وقوله لعلمهم يستجيبون الخ أي راجين استجابتهم لكم، وقوله ثم أجاب الخ يعني أنه كلام مستأنف في موقع الجواب ويجوز تقدير، ثم أجب عنهم قائلاً لا يملكون الخ، وقوله وذكرهما للعموم الخ يعني أن السموات والأرض يعبر بهما عن جميع الموجودات كالأنصار والمهاجرين لجميع الصحابة فلا يتوهم أنهم يملكون في غيرهما، وقوله أو لأن آلهتهم الخ فالمراد نفي قدرة السماوي منهم على أمر سماوي والأرضي على أمر أرضي فعدم قدرته على غيره بالطريق الأولى، وقوله أو لأن الأسباب الخ فالمراد نفي قدرتهم بشيء من الأسباب القريبة فكيف غيرها وليس المراد أن في للشيئية كما توهم، وقوله استئناف لبيان حالهم في الواقع وأنهم إذا لم يملكوا ذلك كيف يكونون آلهة تعبد. قوله: (ولا تنفعهم) في النسخة التي عندنا بالواو وفي غيرها بالفاء وهي الفاء الداخلة على النتيجة إشارة إلى أن المقصود من الكلام نفي شفاعتهم لهم لكنه ذكر بأمر عام ليكون طريقاً برهانياً فلا حاجة إلى ما قيل إن المقصود لا شفاعة لهم فلا

تنفع الشفاعة عند الله ﴿إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ لَهُ﴾ أذن له أن يشفع أو أذن أن يشفع له لعلو شأنه، ولم يثبت ذلك واللام على الأول كاللام في قولك الكرم لزيد، وعلى الثاني كاللام في جنتك لزيد وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بضم الهمزة ﴿حَوَّجَ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ غاية لمفهوم الكلام من أن، ثم توقفاً وانتظاراً للأذن أي يتربصون فرعين حتى إذا كشف الفرع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بالإذن، وقيل الضمير للملائكة وقد تقدم ذكرهم ضمناً وقرأ ابن عامر ويعقوب فزع على البناء للفاعل، وقرئ فرغ أي نفى الوجل من فرغ الزاد إذا

نفع، وهو تفريع على لا يملكون لأنه لا يلائم قوله إذ لا الخ وزعمهم إذ قالوا هؤلاء شفعاؤنا عند الله. قوله: (أذن له أن يشفع الخ) يعني أن المراد إما الإذن للشافع في الشفاعة والتكلم عنده لعلو شأنه، أو الإذن في التكلم في شأن المشفوع فيفيد أنه لا يتكلم عنده إلا من أذن له وفيما أذن له فيه وفيه دلالة على عظمته أيضاً فالضمير في له إما للشافع ولا كلام فيه لأن الشافعة فعل الشافع، والإذن في الفعل أي لا تنفع شفاعة شافع إلا إذا أذن له أن يشفع أو للمشفوع له وهو لم يصدر عنه فعل حتى يؤذن له فيه فإما أن يقدر فيه مضاف أي لشفيعه فاللام صلة إذن أو صلته مقدرة، وهذه لام التعليل فالتقدير لمن أذن لشفيعه له، وإنما ارتكب هذا لأن المشفوع له هو المنتفع بالشفاعة وهو من أذن لأجله لا له وهو الذي يقتضيه السياق، والاستثناء المفرغ من أعم الأحوال أي كائنة لمن كانت إلا كائنة لمن الخ أو من أعم الذوات أي لا تنفع لأحد إلا لمن الخ، واللام لا تتعلق بتنفع لأنه لا يتعدى إلا بنفسه، وقوله أن يشفع بصيغة المجهول والفعالان تنازعا له ويجوز أن يكون بصيغة المعلوم على أن فاعله ضمير الشافع والأول أولى. قوله: (لعلو شأنه) الظاهر أن المراد لعلو شأنه تعالى أن يتكلم عنده أحد في أحد ما لم يأذن له فهو على الوجهين، وقوله لم يثبت ذلك الإشارة إلى الإذن أي لم يثبت الإذن لمن زعمتموهم شفعاء في الشفاعة لكم، وقد جوز فهي كون الضمير للشافع وعلو شأنه حيث أهل للشفاعة عند الله أو للمشفوع، وعلو شأنه بالإيمان على أن التعليل مخصوص بالثاني إشارة لترجيحه فالإشارة إلى علو الشأن بالتوحيد والإيمان ولا يخفى ركافة وصف المشفوع له بعلو الشأن، وقوله واللام أي لام لمن إذا كان من عبارة عن الشافع لام اختصاص وعلى الثاني، وكون من عبارة عن المشفوع له اللام للتعليل واللام الثانية تابعة للأولى، وقوله بضم الهمزة من أذن على مبني للمفعول وله قائم مقام فاعله. قوله: (غاية لمفهوم الكلام الخ) لما لم يكن قبلها مغياً بحسب الظاهر ولا بد منه ذهب أبو حيان إلى أنه غاية لقوله فاتبعوه ولا يخفى بعده وفيه وجوه آخر أقربها ما ذكره المصنف تبعاً للزمخشري أنه غاية لما فهم مما قبله كما ورد مصرحاً به في سورة عم من أن ثمة موقفاً مهولاً عظيماً يقومون منتظرين للشفاعة راجين للإذن فيها فلا يزالون كذلك حتى إذا فزع الخ، وقوله كشف الفرع إشارة إلى معنى فزع وأن التفعيل فيه للسلب كقردت الجمل إذا رميت قراده، والشافعي والمشفوع لهم تفسير لضمير قلوبهم. قوله: (وقيل الضمير) أي في قلوبهم للملائكة لأنهم مما عبد ولأنهم من الشفعاء المأذون لهم في

فني ﴿قَالُوا﴾ قال بعضهم لبعض ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ في الشفاعة ﴿قَالُوا الْحَقُّ﴾ قالوا: قال القول الحق وهو الإذن بالشفاعة لمن ارتضى، وهم المؤمنون وقرئ بالرفع أي مقوله الحق ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ذو العلو والكبرياء ليس لملك ولا نبي من الأنبياء أن يتكلم ذلك اليوم إلا بإذنه ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ يريد به تقرير قوله لا يملكون ﴿قُلْ اللَّهُ﴾ إذ لا جواب سواه، وفيه إشعار بأنهم إن سكتوا أو تلعثوا في الجواب مخافة الإلزام فهم مقرون به بقلوبهم ﴿وَلِئَاءَ أَوْ لِيَأْكُمَ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ أي وإن أحد الفريقين من الموحيدين المتوحد بالرزق، والقدرة الذاتية بالعبادة والمشركون به الجماد النازل في أدنى المراتب الإمكانية لعلى أحد الأمرين من الهدى والضلال المبين، وهو بعد ما تقدم من التقرير البليغ الدال على من هو على الهدى ومن هو في الضلال أبلغ من التصريح لأنه في صورة الإنصاف المسكت للخصم المشاغب ونظيره قول حسان:

أتهجوه ولست له بكفء فشر كما لخير كما الفداء

الكلام ومرضه لخفائه، وقوله على البناء للفاعل والفاعل ضمير الله المستتر أي أزال الله الفرع عنهم، وقوله وقرئ فرغ أي بالتفصيل وصيغة المجهول من الفراغ بالفاء والغين المعجمة وهو بمعنى أزيل ونفى أيضاً وعن قلوبهم نائب الفاعل وأصله فرغ الوجل عن قلوبهم. قوله: (وهو الإذن بالشفاعة) تفسير للحق، وقوله لمن ارتضى جار على المعنيين في اللام، وقوله ليس لملك الخ بيان لمناسبته وارتباطه بأول الكلام، وقوله يريد به تقرير الخ أو حملهم على الإقرار بالله تعالى ووجه الإشعار أمره النبي ﷺ بأن يجيب وتولييه الإجابة له دونهم كما مر. قوله: (من الموحيدين الخ) بيان للفريقين والمتوحد بالنصب مفعول للموحيدين وهو عبارة عن الله تعالى، والرزق بالفتح مصدر بمعنى إعطاء الرزق وبالعبادة متعلق بالموحيدين والمشركون معطوف على الموحيدين والجماد منصوب مفعول للمشركون، والنازل وفي نسخة المنزل صفة الجماد والمراد نزوله في الدرجة السافلة من درجات الممكنات لأن منها إنساناً وحيواناً وهو أخسها ومع هذا جعلوه شريكاً لله جل وعزل شأنه، وقوله لعلى أحد الأمرين خبران في كلام المصنف وأما في النظم ففيه أقوال فقيل قوله لعلى هدى الخ خبر الأول وخبر الثاني محذوف، وقيل على العكس وقيل هو خبر لهما من غير تقدير لأن المعنى أن أحدنا لفي أحد هذين الأمرين فما الحاجة إلى التقدير من غير ضرورة، وفي كلام المصنف إيماء لهذا، وقيل إن ما ذكره بحسب المعنى وما ذكره مقتضى الصناعة وفيه نظر. قوله: (من الهدى والضلال المبين) أفرده ليطابق ما في النظم وإن كان وصفاً لهما لأن الوصف والضمير يلزم إفراده بعد المعطوف بأو وفي نسخة المبينين وهي أظهر، وقوله أبلغ من التصريح لأنه في صورة الإنصاف المسكت أي الذي يسكت الخصم لانقطاع حجته وفي نسخة المبكت، وهو بمعناه والمشاغب بالغين المعجمة من الشغب وهو الخصام وتهيب الشز، وهذا فن من فنون البلاغة يسمى الكلام المنصف. قوله: (أتهجوه الخ) هو من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه قالها في فتح مكة وأولها:

وقيل إنه على اللف، والنشر وفيه نظر واختلاف الحرفين لأن الهادي كمن صعد مناراً ينظر الأشياء، ويتطلع عليها أو ركب جواداً يركضه حيث يشاء والضال كأنه منغمس في ظلام مرتبك لا يرى أو محبوس في مطمورة لا يستطيع أن يتفصى منها ﴿قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ هذا أدخل في الإنصاف، وأبلغ في الإخبات حيث أسند الإجماع إلى أنفسهم والعمل إلى المخاطبين ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبِّنَا﴾ يوم القيامة ﴿ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾ يحكم ويفصل بأن يدخل المحقين الجنة، والمبطلين النار ﴿وَهُوَ الْفَتْاحُ﴾ الحاكم الفاصل في القضايا المغلقة ﴿الْعَلِيمُ﴾ بما ينبغي أن يقضي به ﴿قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْفَحْتُمْ بِهِ﴾

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

ومنها وهو خطاب لأبي سفيان بن حرب يجيبه عما كان هجا به النبي ﷺ قبل إسلامه رضي الله تعالى عنه:

هجوت محمداً فأجبت عنه وعند الله في ذاك الجزاء

أتهجوه ولست له بكفاء فشركما لخيركما الفداء

هجوت مبرأ برأ جميلاً أمين الله شيمته الوفاء

إلى آخر القصيدة. قوله: (وقيل إنه على اللف والنشر) أي المرتب وهو ظاهر، وقوله وفيه نظر قد بين النظر بأنه لو قصد اللف بأن يكون على هدى راجعاً لقوله: إنا وأو في ضلال راجعاً لإياكم كان العطف بالواو ولا بأو وكونها بمعنى الواو كما في قوله:

سيان كسر رغيفه أو كسر عظم من عظامه

بعيد جداً إلا أنه قيل إنه لو جعل فيه إيماء لذلك لم يبعد. قوله: (واختلاف الحرفين الخ) يعني قوله على هدى وفي ضلال أدخل علي على الأول وفي على الثاني للدلالة على استعلاء صاحب الهدى وتمكنه، وإطلاعه على ما يريد كالواقف على مكان عال أو الراكب على جواد وانغماس الضال في ضلاله حتى كأنه في مهواة مظلمة فيه استعارة مكنية أو تبعية كما مرّ تقريره في قوله تعالى: ﴿على هدى من ربهم﴾ [سورة البقرة، الآية: ٥] والمنار البناء المرتفع كالمئذنة ومرتبك بالراء المهملة والمثناة الفوقية والباء الموحدة، ثم كاف الواقع في شدة لا يكاد يتخلص منها والمطمورة مكان تحت الأرض مظلم يحبس فيه وما وقع في بعض النسخ مبطورة اسم مفعول من المطر تحريف ويتفصى بالفاء بمعنى يتخلص، ويجوز أن يكون بالقاف بمعنى يبعد والأول أقرب. قوله: (هذا أدخل في الإنصاف الخ) حيث أسند الأجماع إلى أنفسهم بصيغة الماضي الدالة على التحقق والعمل إليهم بصيغة المضارع، وإن كان فيه تعريض كما في شرح المفتاح ولا وجه لإنكاره كما قيل، والإخبات بالمثناة الخضوع والتذلل لاعترافهم بأنهم مجرمون لأن المرء لا يخلو من زلة. قوله: (في القضايا المغلقة) أي الخفية المشككة فكيف بالواضحة كإبطال الشرك، وإحقاق التوحيد وفيه إشارة إلى وجه تسمية فصل الخصومات فتحاً

شُرَكَاءَ ﴿ لَأرى بآي صفة الحقتموهم بالله في استحقاق العبادة، وهو استفسار عن شبهتهم بعد إلزام الحجة عليهم زيادة في تبييتهم ﴿كَلَّا﴾ ردع لهم عن المشاركة بعد إبطال المقايسة ﴿بَلْ هُوَ اللهُ الْمَزِيذُ الْحَكِيمُ﴾ الموصوف بالغلبة وكمال القدرة، والحكمة وهؤلاء الملحقون متمسة بالذلة متآبئة عن قبول العلم والقدرة رأساً والضمير لله أو للشأن ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَكَافَّةٍ لِّلنَّاسِ﴾ إلا إرساله عامة لهم من الكف فإنها إذا عمتهم فقد كفتهم أن يخرج منها

وأنه في الأصل لتشبيهه ما حكمه به بأمر مغلق كما يشبه بأمر منعقد في قولهم حلال المشكلات وخص المنغلقة إشارة إلى أن المبالغة في فتاح في الكيف وإن جاز أن يكون في الكم ولأن غيرها يعلم فتحه بالطريق الأولى. قوله: (وهو استفسار عن شبهتهم الخ) جوز المعرب في رأي هنا أن تكون علمية متعدية بهمزة النقل إلى ثلاثة مفاعيل ياء المتكلم والموصول وشركاء وعائد الموصول محذوف أي الحقتموهم، وأن تكون بصرية تعدت بالنقل لاثنين ياء المتكلم والموصول، وشركاء حال ولا ضعف في هذا كما قاله ابن عطية بل فيه توبيخ لهم إذ لم يرد حقيقته لأنه كان يراهم ويعلمهم فهو مجاز وتمثيل والمعنى ما زعمتموه شريكاً إذا برز للعيون، وهو خشب وحجر تمت فضيحتكم، وقد جوز الزمخشري فيه الوجهين كما أشار إليه بقوله وكان يراهم ويعرفهم، وقد صرح به بعض شراحه فمن قصره على أحدهما فقد قصر، وقوله بعد إبطال المقايسة إبطالها بقوله أروني كما صرح به الزمخشري. قوله: (الموصوف بالغلبة وكمال القدرة) تفسير للعزیز وما بعده للحكيم، وقوله وهؤلاء الملحقون بصيغة المفعول، والمراد المعبودات التي ألحقت بالله وجعلت شركاء متصفة بضد ذلك مما ينافي الألوهية أو بصيغة الفاعل وتمتمة مفعوله، وهذا مأخوذ من الحصر فتأمل. قوله: (والضمير) يعني هو الله فهو ضمير مبهم عائد لما في الذهن وما بعده يفسره، وهو الله الواقع خبراً له والعزیز الحكيم على هذا صفتان له وإنما اختار هذا ولم يجعله عائداً على ربنا في قوله يجمع بيننا ربنا لما في التفسير بعد الإبهام من الفخامة كما في قوله: ﴿قل هو الله أحد﴾ وإن هي إلا حياتنا الدنيا بناء على جواز عود الضمير في مثله على المتأخر، وإذا كان ضمير شأن فإله مبتدأ والعزیز الحكيم خبره والجملة خبر ضمير الشأن لأن خبره لا يكون إلا جملة على الصحيح، وقد قيل إن معنى قوله لله أنه عائد على الرب المذكور سابقاً والعبارة تحتمله. قوله: (إلا إرساله عامة لهم) يعني أن كافة اسم فاعل من الكف صفة لمصدر محذوف وتآؤه للتأنيث، وهو الذي اختاره الزمخشري، وقد اعترض عليه بأن كافة لم ترد عن العرب إلا منصوبة على الحال مختصة بالمتعدّد من العقلاء وأن حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه إنما يكون لما عهد وصفه بها بحيث لا يصلح لغيره وأجيب بأنه هنا غير ما التزم فيه الحالية، وإن رجعا إلى معنى واحد وما قيل من أنه لم تستعمله العرب إلا كذلك ليس بشيء، وإقامة الصفة مقام موصوفها منقاس مطرد بدون شرط إذا قامت عليه قرينة، وذكر الفعل قبله دال على تقدير مصدره كما في قمت طويلاً حسناً أي قياماً طويلاً حسناً، وما ذكر كله من التزام ما لا يلزم فقد قال في شرح اللباب إنه

أحد منهم أو إلا جامعاً لهم في الإبلاغ فهي حال من الكاف، والتاء للمبالغة ولا يجوز جعلها حالاً من الناس على المختار ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

سمع خلافه في كلام البلغاء، وقد صح أن عمر رضي الله عنه قال في كتابه لآل بني كاكلة قد جعلت هكذا لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام ماتني مثقال ذهباً إبريزاً وقال له علي أيضاً حين أمضاه، وقال في شرح المقاصد إنه بخطهما موجود محفوظ إلى الآن بديار العراق فقد استعملوه في غير العقلاء، وغير منصوب على الحالية كما فصلناه في شرح الدرّة، فما قيل من أنه لم تستعمله العرب إلا كذلك وأن ما ذكر في حذف الموصوف لا يصلح للسندية مكابرة لأنّ الطول والحسن يكثر وصف الذوات به دون الأفعال، وأمّا ما مرّ من أنّ هذه غير ما يلزم فيه الحالية فمع أنه لا حاجة إليه لم سمعته لا يفيد لأنّ مدعاهم لزوم هذه اللفظة لها. قوله: (من الكف) بمعنى المنع لكنها تجوّز بها عن معنى عامة فقوله إذا عمتهم، الخ بيان لوجه التجوّز المصحح له والمرجح اشتهاؤه في الدلالة على العموم حتى هجر معناه الحقيقي، وصار هذا كأنه حقيقة وقطع النظر فيه عن معنى المنع بالكلية فلا يتوهم تخصيص إرساله بالإنداز، ويدفع بأنّ قوله بشيراً ونذيراً ياباه كما قيل. قوله: (أو إلا جامعاً لهم في الإبلاغ) أي إلا في حال كونك جامعاً لجميع الناس في إبلاغ ما أرسلت به لهم وإعرابه ما ذكر وهو دال على المقصود من الكلام، وهو عموم رسالته ﷺ وهذا هو الوجه الثاني فيه وهو مختار الزجاج، وما اعترض به عليه من أن كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ في اللفة غير مسلم لأنه يقال كف القميص إذا جمع حاشيته، وكف الجرح إذا ربطه بخرقه تحيط به وقد قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد كفته مع أنه يجوز أن يكون مجازاً من المنع لأنّ ما يجمع يمتنع تفرقه وانتشاره وكون ذي الحال متعدداً في كافة ليس بلازم لقول عمر رضي الله عنه كافة بيت المسلمين كما مرّ فلا يرد عليه ما ذكر. قوله: (والتاء للمبالغة) لا للتأنيث على هذا، وعلى الأوّل لتأنيث موصوفه واعتراض ابن مالك بأنها مخصوصة بصيغة المبالغة كنسابة وفروقة غير مسلم لورودها في رواية ونحوه، وقد قيل إنه أيضاً مصدر كالكاذبة بمعنى الكذب جعل حالاً مبالغة أو بتقدير مضاف أو هو منصوب على أنه مفعول له. قوله: (ولا يجوز جعلها حالاً من الناس الخ) هذا بناء على ما اختاره كثير من النحاة من أن الحال لا تتقدّم على معمولها المجرور بالحرف أو بالإضافة، وقد ذهب إلى خلافه كثير من متقدّمي النحاة واختاره أبو حيان والرضي وجعلوا هذا الوجه أحسن في الآية، وما عداه تكلف لكنه اعترض عليه بأنه يلزمه عمل ما قبل إلا فيما بعدها يعني للناس وليس بمستثنى ولا مستثنى منه، ولا تابع له وقد منعه أيضاً، وأجيب بأنّ تقديره وما أرسلناك للناس إلا كافة فهو مقدّم رتبة ومثله كاف في صحة العمل وفيه نظر لأنّ الممنوع تخطي إلا العامل لغير استثناء وما ذكره لا يدفعه مع تعسفه فالأحسن أن يجعل مستثنى على أنّ الاستثناء فيه مفرغ وأصله وما أرسلناك لشيء من الأشياء إلا لتبليغ الناس كافة، وأمّا تقديره بما أرسلناك للخلق مطلقاً إلا للناس كافة على أنه مستثنى فركيك جداً، والاعتراض

فيحملهم جهلهم على مخالفتك ﴿وَيَقُولُونَ﴾ من فرط جهلهم ﴿مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ﴾ يعنون المبشر به، والمنذر عنه أو الموعد بقوله: يجمع بيننا ربنا ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ يخاطبون به رسول الله ﷺ والمؤمنين ﴿قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ﴾ وعد يوم أو زمان وعدوا إضافته إلى اليوم للتمييز ويؤيده أنه قرئ على البدل، وقرئ يوماً بإضمار أعني ﴿لَا تَسْتَعْجِلُوهُ عَنِ سَاعَةٍ وَلَا تَسْقِطُوا﴾ إذا فاجأهم وهو جواب تهديد جاء مطابقاً لما قصدوه بسؤالهم من التعت، والإنكار ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ ولا بما تقدمه من الكتب الدالة على النعت قيل إن كفار مكة سألوا أهل الكتاب عن الرسول ﷺ فأخبروهم أنهم يجدون نعتهم في كتبهم فغضبوا وقالوا ذلك، وقيل الذي بين يديه يوم القيامة

بأنه يحتاج إلى جعل اللام بمعنى إلى ليس بشيء لأن أرسل يتعدى باللام، وإلى كما ذكره أبو حيان وغيره فلا حاجة إلى جعلها بمعنى إلى أو تعليلية وعموم رسالته ﷺ ثابت بأدلة القوية في الأصول، وكتب الحديث^(١) فلا نطيل هنا بما وقع في بعض الحواشي. قوله: (من فرط جهلهم) جعل الحامل لهم على هذا القول فرط الجهل أي زيادته لأن مثله لا يصدر عن من يعلم حقيقته ولو سلم صدوره تعنتاً وعناداً مع علمهم فمثل هذا العلم يعدّ جهلاً بل الجهل خير منه، وأما عدم عطفه بالفاء فلظهور تفرعه على ما قبله ومثله يوكل إلى ذهن السامع فالاعتراض بمثله والجواب بأن فرط الجهل غير الجهل أو أن هذا حال بعض، وذلك حال بعض آخر كله من ضيق العطن. قوله: (وعد يوم) أي يوم عظيم لأن تنوينه للتعظيم، وهو إشارة إلى أن الميعاد مصدر ميمي أو اسم أقيم مقام المصدر على ما نقل عن أبي عبيدة وهو بمعنى الموعد ورجح هذا لوقوعه جواباً لقولهم متى هذا الوعد، وقوله أو زمان وعد على أنه اسم زمان فإن مفعولاً يكون اسم زمان ومكان كالميلاد والمدراس فإضافته على هذا لليوم، وهو اسم زمان لبيان زمان الوعد بأنه يوم مخصوص، وأيد بقراءته منوناً مع رفع يوم على البدلية فإنه يقتضي أنه نفس اليوم، وكونه بدل اشتمال بعيد وكذا كون أصله ميعاد ميعاد فحذف المضاف. قوله: (وقرئ يوماً) بنصبه منوناً بعد تنوين ميعاد فنصبه بتقدير أعني على أنه قطع لتعظيمه، ويجوز هذا في الرفع أيضاً أو هو منصوب على الظرفية، والعامل فيه مضاف مقدر أي لكم إنجاز وعد في يوم صفته كيت وكيت أو الميعاد على أنه مصدر بمعنى الموعد لا اسم زمان. قوله: (وهو جواب تهديد الخ) جواب عن السؤال بأنه كيف طابق الجواب سؤالهم بأن سؤالهم تعنت، وإنكار فلذا أجيئوا بالتهديد وليس هذا من الأسلوب الحكيم كما قيل وإن أمكن جعله منه بتكلف، وأما كون هذا جواباً لأن تنكير يوم في قوة أن يقال لا يعلمه إلا الله فتعسف لا حاجة إليه. قوله: (قيل إن كفار مكة الخ) مرضه لأنه لس في السياق، والسباق ما يدل عليه وقوله وقيل الذي بين يديه يوم القيامة فكيف بين يديه عبارة عن المستقبل فإنه قد يراد به ما مضى، وقد يراد به ما

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي في موضع المحاسبة ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ﴾ يتحاورون ويتراجعون ﴿يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا﴾ يقول الأنبياء ﴿لَلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾ للرؤساء ﴿أُولَآءِ أَنْتُمْ﴾ لولا إضلالكم وصدكم إيانا عن الإيمان ﴿أَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ باتباع الرسول ﷺ ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا﴾ نحن صدقناكم عن أهدى بعد إذ جاءكم بل كُنتُمْ تُجْرِمِينَ ﴿أنكروا أنهم كانوا صادقين لهم عن الإيمان وأثبتوا أنهم هم الذين صدوا أنفسهم حيث عرضوا عن الهدى، وآثروا التقليد عليه ولذلك بنوا الإنكار على الاسم﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارِ ﴿إضراب عن إضرابهم أي لم يكن إجرامنا الصاد بل مكرهم لنا دائماً ليلاً ونهاراً حتى أغرتم علينا رأينا﴾ إِذْ تَأْمُرُونَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَاداً ﴿والعاطف يعطفه على كلامهم الأول، وإضافة المكر إلى الظرف على

سيأتي ومرضه لأن ما بين يدي الشيء يكون من جنسه لكن محصله على هذا إنهم لم يؤمنوا بالقرآن ولا بما دل عليه، وأما ادعاء أن الأكثر كونه للمتقدم فغير مسلم. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ الخطاب للنبي ﷺ، أو لكل واقف عليه ومفعوله إذ أو محذوف ولو للتمني لا جواب له أو مقدر كلاً يمكن بيانه ونحوه والظالمون ظاهر وضع موضع المضمحل للتسجيل، وبيان علة استحقاقهم ويرجع حال ويقولون استئناف ويتحاورون بحاء وراء مهملتين بمعنى يجيب بعضهم بعضاً، وقوله: ﴿لولا إضلالكم فيه﴾ إشارة لتقدير مضاف أو هو بيان لمآل المعنى. قوله: ﴿وأثبتوا أنهم الخ﴾ لأن الهمزة للإنكار، والذي يليها هو المنكر وقد وليها ضمير الرؤساء فليس المنكر الصاد بل وقوعه منهم وهذا معنى قوله بنوا الخ، وقوله لم يكن إجرامنا الصاد أي كما زعم رؤساؤهم من أن إجرامهم بسوء اختيارهم هو الصاد لهم، ودائماً بالبلاء الموحدة بمعنى دائماً بالميم، وقوله أغرتم علينا رأينا كذا وقع في النسخ، والظاهر غيرتم علينا رأينا، وكونه من الإغارة وهي الغارة على العدو لنهب وقتل أريد به غلبتم علينا في رأينا علاج بعض المرض، وقوله إذ تأمروننا بدل من الليل والنهار أو تعليل لمكرهم. قوله: ﴿والعاطف يعطفه الخ﴾ إشارة إلى السؤال المذكور في الكشف عن اقتران كلام المستضعفين بالعاطف دون كلام المستكبرين ف قيل وقال الذين استضعفوا الخ والجواب على وجه يتضمن بيان حال الجمل كلها فصلاً ووصلاً أن قوله أولاً يقول الذين استضعفوا استئناف لبيان تلك المحاورة، أو بدل من يرجع الخ فلذا لم يجز عطفه، ولما كان قول المستضعفين أولاً اعتراضاً على رؤسائهم وقول الرؤساء قال الذين استكبروا جواباً عنه ترك العاطف لأن الجواب لا يعطف على السؤال في المحكي عنه، وكذا في الحكاية وإن كان ربما قرن بالفاء، ثم لما رجع المستضعفون إلى كلامهم ثانياً عطف على كلامهم الأول وإن تغيراً مضياً واستقبالاً، وقيل إن النكته فيه إنه لما حكى قول المستضعفين بعد قوله يرجع بعضهم إلى بعض القول كان مظنة أن يقال فماذا قال الذين استكبروا للذين استضعفوا وهل كان بين الفريقين تراجع قول فقيل قال الذين استكبروا كذا،

الاتساع، وقرئ مكر الليل بالنصب على المصدر ومكر الليل بالثنون ونصب الظرف، ومكر الليل من الكرور ﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ﴾ وأضمر الفريقان الندامة على الضلال، والإضلال وأخفاها كل عن صاحبه مخافة التعبير أو أظهرها فإنه من الأضداد إذ الهمزة

وقال الذين استضعفوا كذا فأخرج مجموع القولين مخرج الجواب وعطف بعض الجواب على بعض وأما الاعتراض على ما هنا بأن المعطوف فعل الحكاية لا كلامهم المحكي ففي كلامهم مسامحة، وأن ما ذكر منقوض بقوله تعالى: ﴿قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم أن تعلمون أن صالحاً مرسل من ربه قالوا إنا بما أرسل به مؤمنون قال الذين استكبروا إنا بالذي آمنتم به كافرون﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٧٥] فإنه مرّ فيها كلام المستكبرين وجيء بالجواب محذوف العاطف على طريقة الاستئناف، ثم جيء بكلام آخر لهم ولم يعطف كما هنا بل استؤنف كثيراً للمعنى مع تقليل لفظه فليس بوارد لأنه فرق بين الآيتين فإن كلام المستكبرين ثانياً وقع موقع الجواب فلذا لم يعطفه على كلامهم الأول بخلاف ما نحن فيه، ثم إنه لا مانع من عطفه على قال الذين استكبروا على أنهما تفصيل للمحاوراة أيضاً فتدبره. قوله: (وإضافة المكر الخ) يعني أنه من التجوز في الإسناد بحسب الأصل لأنه مصدر فلما أضيف إلى ظرفه وهو الليل والنهار أجرى فيه مجرى المفعول وأضيف إليه حتى كأنه مذكور به أو مجرى الفاعل حتى كأنهما ماكران وإن كان المعنى على مكرم في الليل والنهار، وأما الإضافة على معنى في فمع أن المحققين لم يقولوا بها لم يلتفتوا إليها هنا لأنها تفوت ما قصد من المبالغة البليغة. قوله: (وقرئ مكر الليل الخ) نصباً على المصدر بفعل مقدر تقديره مكرتم ظاهر إلا أنه قيل إنه لم ير النصب في شيء من الكتب إلا مع التشديد فكأنه سهو وقوله ومكر الليل أي قرئ مكرّ الليل بفتح الميم والكاف وتشديد الراء من الكرور بمعنى المجيء، والذهاب كما في قوله:

كَرَّ الغدَاةَ وَكَرَّ العَشِيَّ

قوله: (وأضمر) أي أخفى الفريقان من الذين ظلموا وهم المستكبرون والمستضعفون وهذا تفسير لأسرّوا وبيان لمرجع ضميره باعتبار حاصل المعنى، وهو عائد على الظالمين لكنه أشار إلى أنه على وجه العموم إذ لو كان المراد ظاهره ثني الضمير ثم أنّ ندامة المستكبرين على الضلال والإضلال وندامة المستضعفين على الضلال فقط إذ حصول ندامتهم على الإضلال أيضاً باعتبار قبوله تكلف. قوله: (وأخفاها كل عن صاحبه مخافة التعبير) قيل كيف يتأتى هذا مع قول المستضعفين لرؤسائهم لولا أنتم لكانا مؤمنين وأيّ ندامة أشدّ من هذا، وأيضاً مخافة التعبير في مثل ذلك المقام بعد فالأولى ما مر في سورة يونس من أنهم بهتوا بما عاينوا فلم يقدروا على النطق، وهو المناسب لقوله لما رأوا وأما كون القول المذكور ولوماً للرؤساء وما أخفوه الندامة وهي لوم نفسه وبينهما بون فلا يخفى بون حاله، وإذا كان بمعنى الإظهار ففي غاية

تصلح للإثبات، والسلب كما في أشكيتيه ﴿وَجَعَلْنَا الْأَعْتَلَّ فِيْ أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي في أعناقهم فجاء بالظاهر تنويهاً بدمهم وإشعاراً بموجب أغلالهم ﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أي لا يفعل بهم الأجزاء على أعمالهم، وتعدية يجزي إما لتضمين معنى يقضي أو بنزع الخافض ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيْبٍ مِّنْ نَّذِيْرٍ إِلَّا قَالَ مَثْفُوْهُآ﴾ تسلية لرسول الله ﷺ مما مني به من قومه، وتخصيص المتنعمين بالتكذيب لأن الداعي المعظم إلى التكبر والمفاخرة بزخارف الدنيا الانهماك في الشهوات، والاستهانة بمن لم يحظ منها ولذلك ضموا التهكم والمفاخرة إلى التكذيب فقالوا: ﴿إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ على مقابلة الجمع بالجمع

الظهور. قوله: (نتنويها بدمهم) أي إظهاراً له وأصل التنويه في المدح، وقوله بموجب بكسر الجيم، وأغلاله بفتح الهمزة بصيغة الجمع لأن فعله غل لا أغل. قوله: (وتعدية يجزي الخ) ظاهره أن الجزء ليس بمعنى القضاء وأنه لا يتعدى لمفعولين بنفسه، وكلام الراغب يخالفه فإنه بعد تفسيره به قال: ويقال جزيته كذا ويكذا، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً﴾ [سورة الإنسان، الآية: ١٢] فلا حاجة إلى التضمين وإذا ضمن فكيفية تقديره أشهر من أن تذكر فمن قال إن تعدية لمفعولين لم يوجد في كتب اللغة وإنما يتعدى لأحدهما بعن فقد أخطأ، وقوله أوبنزع الخافض وهو إما الباء أو عن أو على فإنه ورد تعديته بها جميعاً. قوله: (تسلية لرسول الله ﷺ مما مني به) أي ابتلى به يقال منيته بكذا أي ابتليته، وهو بصيغة المجهول والمعنى مناه الله به من مخالفة قومه وعداوتهم له:

وضرّ ذوي القربى أشدّ مضاضة على المرء من وقع الحسام الممصم

والسهم أنكؤها أذناها، وقوله المتنعمين تفسير للمتفرين كما مر، وقوله المعظم من الإعظام بمعنى الإكثار يقال هذا معظمه أي أكثره وهو صفة الداعي أو منصوب على الظرفية أي في الأكثر من الأحوال، وقوله الانهماك في الشهوات خبر إن أي المنهمك هو المتنعم فيلزمه التكبر والمفاخرة المؤديان إلى التكذيب، وفي بعض النسخ المفاخرة بلا واو على أنه الخبر، والانهماك بالواو عطف عليها ومآله للأول وفي بعضها لأن الداعي المعظم إليه التكبر والمفاخرة على أنه الخبر والانهماك بالواو عطفاً عليه، وهي أظهر وأكثر فلا سهو فيه كما قيل والتهكم في قولهم وما نحن بمعذبين أو في قوله أرسلتم كما قيل والمفاخرة بالأموال والأولاد، وظاهره أن هذا من أمته ولا بدع فيه لدخوله في العموم. قوله: (على مقابلة الجمع بالجمع) الجمع الأول الرسل المدلول عليه بقوله أرسلتم، والثاني كافرون فقد كفر كل برسوله، وخاطبه بمثله فلا تغليب في الخطاب في أرسلتم، وقيل إنه غلب المخاطب على جنس الرسل أو على اتباعه وليس لانقسام الأحاد على الأحاد فإنه لا يطرد فضمير أرسلتم إما تهكماً أو تغليباً على من آمن به وليس المعنى عليه بل للدلالة على أن كلاً منهم كافر بكل منهم، وقيل الجمع الأول نذير لأنه يفيد العموم في الحكاية لا المحكي بوقوعه في سياق النفي وليس كل قوم منكراً لجميع الرسل فحمل على المقابلة، وما ذكرناه أولاً أقرب وأسلم من التكلف. قوله: (فنحن أولى بما

﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ فنحن أولى بما تدعونه إن أمكن ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ إِمَّا لِأَنَّ الْعَذَابَ لَا يَكُونُ أَوْ لِأَنَّهُ أَكْرَمُنَا بِذَلِكَ فَلَا يَهِينُنَا بِالْعَذَابِ ﴿قُلْ﴾ رَدَّ الْحِسَابَانِهِمْ ﴿إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ ولذلك يختلف فيه الأشخاص المتماثلة في الخصائص والصفات، ولو كان ذلك لكرامة وهو أن يوجبه له لم يكن بمشيئته ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيظنون أن كثرة الأموال والأولاد للشرف والكرامة وكثيراً ما يكون للاستدراج

تدعونه) من الكرامة في الآخرة، ولذا قال إن أمكن لإنكارهم البعث فقاوسوا أمر الآخرة على أمر الدنيا وظنوا أن المنعم هنا منعم ثمة وإيلاء نحن النفي إشارة إلى أن المؤمنين معذبون استهانة بهم لظنهم أن المال، والولد يدفع العذاب عنهم كما قاله بعض المشركين. قوله: (رد لحسابانهم) وفي نسخة رداً بالنصب على أنه مفعول له أي رداً لما ظنوه من أنهم أولى بما يدعونه وأنهم لا يعذبون لكثرة أموالهم وأولادهم الدالة على كرامتهم عند الله تعالى ولا حاجة إلى تخصيصه بأحد الحسابين حتى يكون إشارة إلى ترجيح الوجه الثاني. قوله: (لم يكن بمشيئته) أي لو كان ذلك بطريق الإيجاب عليه نافي المشيئة على ما أشار إليه بعض المدققين من أن الواجب إما عبارة عما يستحق تاركه الذم كما قاله بعض المعتزلة أو ما تركه مخل بالحكمة كما قاله بعض آخر أو ما قدر الله على نفسه أن يفعل ولا يتركه وإن كان تركه جائزاً كما اختاره بعض الصوفية، والمتكلمين كما يشعر به النصوص كحرمت الظلم على نفسي والأول باطل لأنه مالك الملك يتصرف في ملكه كيف يشاء فلا يتوجه إليه ذم أصلاً وهو المحمود في كل فعالة، وكذا الثاني لعلمنا بأن جميع أفعاله تتضمن حكماً ومصالح لا يحيط بها علمنا على أن رعاية الحكمة المصلحة لا تجب عليه تعالى ولا يستل عما يفعل وكذا الثالث لأنه إن قيل بامتناع صدور خلافه عنه فينافي الاختيار على ما صرح به في تعريفه من جواز الترك، وإن لم يقل به فات معنى الوجوب إذ محصله إنه تعالى لا يتركه بمقتضى جري العادة وليس من الوجوب في شيء فهو مجرد اصطلاح، اه محصله فقد علمت أن الإيجاب ينافي الاختيار والمشيئة عند التحقيق كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه:

ومن الدليل على القضاء وحكمه بؤس اللبيب وطيب عيش الأحمق

فلا وجه لما قيل إن المشيئة تجامع الإيجاب، ولا لما قيل من أن المنافي لها هو الإيجاب عليه لا الإيجاب الناشئ منه تعالى، ودلالة الكرامة على زعمهم تقتضي الأول وأن كون المبدأ منه لا يقتضي الإيجاب عليه لأن صيرورته مبدأ يجعله تعالى لخلقه باختياره، وأن الأولى أن تفسير المشيئة في الآية باستقلالها كما هو مقتضى تخصيص البسط والقدر بها ليلزم أن لا يكون لكرامة يدل البسط عليها دلالة القدر على الهوان ولا حاجة أيضاً إلى ما قيل إنه تقرير لشبههم على زعمهم من أن أكرم الأكرمين لا يهين من أكرمه وليس الشرك سبباً للإهانة لمشاهدتهم خلافه فيكون جوابه منع كونه إكراماً لاستواء المعادي، والموالي فيه لحكمة لا ما

كما قال ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ﴾ قرينة والتي إما لأن المراد وما جماعة أموالكم والأولاد أو لأنها صفة محذوف كالتقوى والخصلة، وقرئ بالذي أي بالشيء الذي يقربكم ﴿إِلَّا مَنَ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ استثناء من مفعول تقربكم أي الأموال والأولاد لا تقرب أحداً إلا المؤمن الصالح الذي ينفق ماله في سبيل الله، ويعلم ويلد الخير ويربيه على الصلاح أو من أموالكم وأولادكم على حذف المضاف ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ أَضْفَىٰ﴾ أن يجازوا الضعف إلى عشر فما فوقه، والأصل إضافة المصدر إلى المفعول وقرئ بالأعمال على الأصل، وعن يعقوب رفعهما على إبدال ضعف ونصب الجزاء على التمييز أو المصدر لفعله الذي دل عليه لهم ﴿بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْفُرُوقِ ءَامِنُونَ﴾ من المكاره، وقرئ بفتح الراء. وسكونها وقرأ حمزة في الغرفة على إرادة الجنس ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي ءَابِنَاتِنَا﴾ بالرد

ذكره المصنف فتأمل. قوله: (كما قال وما أموالكم الخ) قيل لأن نفي التقريب يفهم منه تحقق البعد عرفاً فيدل على أنه استدراج، ولا يرد عليه شيء فتأمل وقوله قرينة تفسير لزلفى وإشارة إلى أنه مصدر من غير لفظه، وقوله والتي الخ يعني أنه أوقع هنا على الأموال والأولاد وهي جماعات وهذا مفرد مؤنث فوجهه بأن المجموع بمعنى جماعة فلذا أفرد وأنث لا إنه على تقدير مضاف في النظم، وهو لفظ جماعة أو هي صفة لموصوف مفرد مؤنث تقديره بالتقوى أو بالخصلة، وفي الكشاف أنه التي بمعنى التقوى من غير تقدير. قوله: (استثناء من مفعول تقربكم) فهو استثناء منقطع لأن الضمير عبارة عن الكفرة فهو في محل نصب أو رفع على أنه مبتدأ ما بعده خبره أو خبره مقدر كما قاله أبو البقاء: وقيل إنه متصل على أن يجعل الخطاب عاماً للكفرة والمؤمنين، أو على أنه ابتداء كلام لا مقولاً لهم، وفي شرح الكشاف إن هذا إنما يصح على الوجه الأول. يجعل التي عبارة عن الأموال والأولاد أما إذا كانت عبارة عن التقوى فلا لأنه يلزم أن تكون الأموال والأولاد تقوى في حق غير من آمن وعمل صالحاً لكن غير مقربة فالوجه أن يجعل على هذا استثناء من الأموال والأولاد على تقدير مضاف فيه كما أشار إليه المصنف رحمه الله أي إلا أموال من آمن الخ وأولادهم فإنها تقوى على أن يجعل الأموال والأولاد تقوى مبالغة كقوله: ﴿إِلَّا مَنَ آمَنَ بِاللهِ بقلوب سليم﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٢٨٩] على وجه، وقيل إنه يصح على الوجه الثاني أيضاً ولا يتعين ما ذكر إذ يصح أن يقال وما أموالكم بتقوى إلا المؤمنين، وحاصله أن المال لا يقع تقوى مقرراً بالأحد إلا للمؤمنين وإذا كان الاستثناء منقطعاً اتضح وضح ما ذكره، وقوله أو من أموالكم الخ جعله الزجاج بدلاً من الضمير المجرور فلا يحتاج عليه إلى تقدير مضاف (بقي هنا بحث) وهو أنه أورد على جعله استثناء من ضمير تقرّبكم أنه يلزمه إبدال الظاهر من ضمير المخاطب ويردّ بأنه لا يلزمه الإبدال بل هو منصوب على الاستثناء، وإذا كان منقطعاً فهو مبتدأ كما مرّ مع أنّ الفراء وجماعة أجازوه لكنه لا يجوز هنا لمعنى آخر كما فصله في البحر والدرر المصون. قوله: (أن يجازوا الضعف) أي الثواب

والطعن فيها ﴿مُعْجِزِينَ﴾ سابقين لأنبيائنا أو ظانين أنهم يفوتونا ﴿أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُمْ يوسع عليه تارة، ويضيق عليه أخرى فهذا في شخص واحد باعتبار وقتين وما سبق في شخصين فلا تكرير ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ عوضاً إما عاجلاً أو أجلاً ﴿وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ فإن غيره وسط في إيصال رزقه لا حقيقة لرازقته ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جِيعًا﴾ المستكبرين والمستضعفين ﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ

المضاعف، وهو بيان لحاصل المعنى لظهور أنّ المجازي هو الله وليس لبيان إنه مصدر من المبني للمجهول حتى يقال إن بعض النحاة نازع في صحته، وقوله والأصل أي الأكثر وفي نسخة بدله والإضافة، وقوله على الأصل أي بتنونين جزاء ورفع ونصب الضعف، وقوله وعن يعقوب الخ في الإعراب رواية الأزل عن قتادة، والثاني عنه وعن يعقوب وقوله على التمييز عن نسبة الضعف أو هو حال من فاعل لهم إن كان الضعف مبتدأ، ومنه إن كان فاعلاً وقوله أو المصدر أي يجزون جزاء لأن في لهم دلالة على أنهم يجزون به ولا حاجة إلى دلالة لهم عليه لأن المصدر المنسوب يكفي في الدلالة على فعله فتدبر وقوله على إرادة الجنس لأن لكل أحد غرفة والمفرد أخف مع عدم اللبس فيه، وقوله بالردة فالمراد السعي في إبطالها، ويحتمل أنه على تقدير مضاف فيه. قوله: (سابقين لأنبيائنا أو ظانين الخ) قال الراغب أصل معنى العجز التأخر لكون المتأخر خلف عجز السابق أو عنده أو في عجز الأمر، ثم تعورف فيما هو معروف فالمراد هنا بالمعاجزة إما المسابقة لتأخر المسبوق بتقدم السابق، ومعنى المفاعلة غير مقصود هنا إذ المقصود سبق، وعدم قدرة غيرهم عليهم لغلبتهم عليهم فلذا لم يقل في تفسيره سابقين فغلبتهم إنما للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهي متصورة أو لله وهي غير متصورة فلذا جعلها بناء على زعمهم الفاسد، وظنهم الباطل لا إنه موضوع له. قوله: (فهذا في شخص واحد الخ) بدليل قوله له وما قيل في آية العنكبوت من أن الضمير في موضع من لأنه مبهم غير معين فضميره مثله، وليس المراد شخصاً واحداً باعتبار وقتين لأنه لو أريد ذلك لصدر يقدر بأداة التعاقب لا يعارض ما ذكر هنا كما قيل لأنه لا تكرار ثمة فأجراه على مقتضى ظاهره من العموم بخلاف ما هنا. قوله: (فلا تكرير) بل فيه تقرير لأن التوسيع والتقدير ليسا لكرامة ولا هو إن فإنه لو كان كذلك لم يتصف بهما شخص واحد، وقوله إما عاجلاً أو أجلاً المراد بالعاجل ما في الدنيا وبالأجل ما في الآخرة ويجوز أن يريد ما تراخى زمانه، وأما تخصيصه بالآخرة فلا وجه له وهو مناف لما ورد في الأحاديث الصحيحة نحو «الكل منفق خلف ولكل ممسك تلف»^(١) فلذا لم يرتضه المصنف رحمه الله وإن نقله الزمخشري عن مجاهد، وعدّ الزمخشري من الخلف القناعة فإنها كنز لا يفنى. قوله: (لا حقيقة لرازقته) أورد عليه وعلى نظائره ابن

(١) أخرجه البخاري ١٤٤٢ ومسلم ٥٧/١٠١٠ كلاهما من حديث أبي هريرة بلفظ: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً».

أَهْوَلَاءَ إِتَاكَ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤١﴾ تقريراً للمشركين، وتبكيئاً لهم وإقنطاً لهم عما يتوقعون من شفاعتهم وتخصيص الملائكة لأنهم أشرف شركائهم، والصالحون للخطاب منهم ولأنَّ عبادتهم مبدأ الشرك وأصله، وقرأ حفص ويعقوب بالياء فيهما ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَبَيْنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ أنت الذي نواله من دونهم لا موالة بيننا وبينهم كأنهم بينوا بذلك براءتهم من الرضا بعبادتهم، ثم أضربوا عن ذلك ونفوا أنهم عبدوهم على الحقيقة بقولهم: ﴿بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ﴾ أي الشياطين حيث أطاعوهم في عبادة غير الله، وقيل كانوا يتمثلون لهم ويخيلون إليهم أنهم الملائكة فيعبدونهم ﴿أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ الضمير الأول للإنس أو للمشركين والأكثر بمعنى الكل والثاني للجن ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفَعًا وَلَا ضَرًّا﴾ إذ

عبد السلام في أماليه كما نقله السيوطي في شرح السنن وأدعاه بعضهم من نتائج قريحته هنا أنه لا بدَّ من مشاركة المفضل للمفضل عليه في أصل الفعل حقيقة لا صورة وأجاب الآمدي بأنَّ معناه خير من تسمى بهذا الاسم وأطلق عليه، وقد أجيب بأجوبة أخر في قوله أحسن الخالقين وكلها مدخولة فلا بدَّ من جعل الراقين بمعنى الموصلين للرزق والواهيين له بجعله حقيقة في هذا كما صرح به الراغب حيث قال الرزق العطاء الجاري والرازق يقال لخالق الرزق ومعطيه فيقال رازق لغير الله ولا يقال لغيره تعالى رزاق ولا حاجة إلى ما قيل إنه من عموم المجاز أو من استعماله في حقيقته ومجازه بناء على تجويزه. قوله: (تقريراً الخ) فالمقصود من خطاب الملائكة تقرير المشركين لعلمه بما ستجيب به الملائكة، وقوله وتخصيص الملائكة أي تخصيصهم بالذكر هنا في حكاية ما قيل لهم في ذلك الموقف، وليس المراد الحصر كما يتوهم من تقديم إياكم حتى يقال الحصر بالنسبة للأصنام، وإلا فقد قيل مثله لعيسى عليه الصلاة والسلام في قوله أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين فتدبر. قوله: (لأنهم أشرف شركائهم) إن كان الخطاب مع غير أهل الكتاب لتبادره من المشركين فشرية الأصنام على زعمهم ولا يرد عيسى عليه الصلاة والسلام، والجواب بما مر متمش هنا ويؤيده قوله والصالحون للخطاب. قوله: (ولأنَّ عبادتهم) يعني الملائكة مبدأ الشرك في العرب هذا بناء على ما وقع في بعض كتب القصص، والتواريخ كما نقله ابن الوردي في تاريخه من أنَّ سبب حدوث الأصنام في العرب أن عمرو بن لحيَّ أول من عبد الأصنام في العرب ودعاهم لذلك فأطاعوه وكان مرَّ يقوم بالشأم رآهم يعبدون الأصنام فسألهم فقالوا له هذه أرباب نتخذها على شكل الهياكل العلوية نستنصر بها ونستسقي فتبعهم، وأتى بضمم معه فاستمرَّ العرب على ذلك إلى أن جاء الإسلام وعبادة عيسى عليه الصلاة والسلام بعد ذلك بزمان كثير، وقد مرَّت إليه إشارة في تفسير قوله تماثيل في هذه السورة، وما روي إنها صور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام رواية أخرى فلا وجه لما قيل إنَّ هذا لا أصل له، وقوله بالياء فيهما أي في قوله يحشر ويقول. قوله: (لا موالة الخ) تفسير لقوله من دونهم وقوله حيث أطاعوهم فعبادتهم مجاز عن إطاعتهم فيما سؤلوه لهم وفيما

الأمر فيه كله له لأن الدار دار جزاء، وهو المجازي وحده ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تَكْفُرُونَ﴾ عطف على لا يملك مبین للمقصود من تمهيدته ﴿وَإِذَا نُنَادِي عَالِمِهِمْ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ قَالُوا مَا هَذَا﴾ يعنون محمداً عليه الصلاة والسلام ﴿إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ عَنْ مَا كَانُوا يَعْبُدُ آبَاءَكُمْ﴾ فيستبعمكم بما يستبدعه ﴿وَقَالُوا مَا هَذَا﴾ يعنون القرآن ﴿إِلَّا إِنْ كُنْتُمْ لَعَدَمِ مَطَابِقَةٍ مَا فِيهِ الْوَاقِعُ ﴿مُفْتَرًى﴾ بإضافته إلى الله سبحانه وتعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا

بعده حقيقة، وقوله أو للمشركين فضمير كانوا للأكثر وهذا كاليان له وقوله والأكثر بمعنى الكل يعني على الثاني، ويجوز أن يبقى على ظاهره لأن منهم من لم يؤمن بهم وعبيدهم اتباعاً لقومه كأبي طالب وأيضاً لا حاجة إلى التوجيه على الوجه الثاني إذ لم يتمثل الجن للكل. قوله: (إذ الأمر فيه كله له الخ) إن كان المراد بالنفع والضّر الثواب والعقاب الأمر فيه كله من جنسهما لأنها دار الجزاء فلا غبار عليه، وإن أريد الأعمّ منهما ورد أن بعضهم قد ينفع بعضاً كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالشفاعة فإما أن يقال إنها لا تكون بدون إذن كما مرّ فالنفع في الحقيقة منه تعالى أو المراد بالملك الاستقلال فيه وكونه كما يختار لا كما يختار له فإنه يقال هو مالك لأمره لمن يتصرف فيه كيف يشاء فلا يرد ما قيل إن إيقاع الشفاعة ملك لها. قوله: (عطف على لا يملك الخ) قيل إنه عطف على قول للملائكة لا على لا يملك كما قيل لأنه يقال يوم القيامة خطاباً للملائكة مترتباً على جوابهم المحكي، وهذا حكاية له ﷺ لما سيقال للعبدة إثر ما يقال للملائكة أي يوم نحشرهم، ثم نقول للملائكة كذا ويقولون كذا ونقول للمشركين ذوقوا الخ يكون من الأحوال والأهوال ما لا يحيط به نطاق المقال، وقيل الأحسن إنه عطف على عامل قوله فاليوم، وهو العامل في قوله يوم نحشرهم الخ والذي جنح إليه المصنف رحمه الله تعالى قربه من غير مانع فليس ما ذكره بأمر خفي يحتاج إلى التطويل والإنشاء الطويل. قوله تعالى: ﴿عَذَابُ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تَكْفُرُونَ﴾ وقع الموصول هنا وصفاً للمضاف إليه وفي السجدة في قوله: ﴿عَذَابُ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تَكْفُرُونَ﴾ [سورة السجدة، الآية: ٢٠] الخ صفة للمضاف فقيل لأنهم ثمة كانوا ملاسبين للعذاب كما صرح به في النظم فوصف لهم ثمة ما لا يسوه وهنا عند رؤية النار عقب الحشر فوصف لهم ما عاينوه وكونه نعتاً للمضاف على أن تأنيثه مكتسب تكلف سمح هنا، وأما ما قيل من أنه دليل قاطع على أن عود الضمير إلى المضاف إليه إذا لم يكن فيه لبس حسن فمن قال إنه مخل بالبلاغة فقد وهم فليس بصحيح مدعى وسنداً، أما الأول فلأن مرادهم إنه إذا كان ضمير يصح عوده على كل منهما من غير مرجح ولم يكن المضاف فيه كلاً ومثلاً، ونحوه مما يكون المضاف والمضاف إليه شيئاً واحداً حقيقة أو حكماً مما المقصود فيه بالذات المضاف وإليه وذكر الأول لإفادة عموم أو خصوص، وما نحن فيه من هذا القبيل لأن العذاب لازم للنار حتى لو لم يذكر فهم معناه فهنا يجوز عوده على كل منهما والمرجح ما ذكر، وأما السند فلأن هذا من الوصف لا من عود الضمير الذي ذكره صدر الأفاضل فإن

جَاءَهُمْ ﴿لَأْمُرِ النُّبُوَّةَ أَوْ لِلْإِسْلَامِ أَوْ لِلْقُرْآنِ، وَالْأَوَّلُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ وَهَذَا بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ وَإِعْجَازِهِ ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ظَاهِرٌ سِحْرِيَّتِهِ، وَفِي تَكْرِيرِ الْفِعْلِ وَالتَّصْرِيحِ بِذِكْرِ الْكُفْرَةِ، وَمَا فِي اللَّامِينَ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْقَاتِلِينَ وَالْمَقُولِ فِيهِ وَمَا فِي لِمَا مِنَ الْمِبَادَةِ إِلَى الْبَيْتِ تَمْهِيداً لِلْقَوْلِ إِنْكَارٍ عَظِيمٍ لَهُ وَتَعْجِيبٍ بَلِيغٍ مِنْهُ ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾ وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْإِشْرَاقِ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ وَيَنْذِرُهُمْ عَلَى تَرْكِهِ، وَقَدْ بَانَ مِنْ قَبْلِ أَنْ لَا وَجْهَ لَهُ فَمَنْ أَيْنَ وَقَعَ لَهُمْ هَذِهِ الشَّبَهَةُ، وَهَذَا فِي غَايَةِ التَّجْهِيلِ لَهُمْ وَالتَّسْفِيهِ لِرَأْيِهِمْ، ثُمَّ هَدَدَهُمْ فَقَالَ: ﴿وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ كَمَا كَذَّبُوا ﴿وَمَا بَلَّغُوا مَعَشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ﴾ وَمَا بَلَغَ هَؤُلَاءِ عَشْرَ مَا آتَيْنَا أَوْلَئِكَ مِنَ الْقُوَّةِ، وَطُولِ الْعُمُرِ وَكَثْرَةِ الْمَالِ أَوْ مَا بَلَغَ

الضمير للموصول، وقوله ما هذا الإشارة للتحقير، ويستتبعكم بمعنى يجعلكم من أتباعه، وقوله مطابقة ما فيه يعني من الحشر والتوحيد، وقوله بإضافته الخ فسر به لأن الافتراء الكذب على الغير وبه يغاير ما قبله فيكون تأسيساً. قوله: (لأمر النبوة) تفسير لقوله للحق وجعل النبوة سحراً لما معها من الخارق للعادة وجعل الإسلام سحراً لتفريقه بين المرء وزوجه وولده، ولما كان على تفسيره بالقرآن يلزم التكرار أو التدافع دفعه بما ذكر، وقل إن كلا منهما مقول طائفة منهم، وقوله وفي تكرير الفعل أراد بالتكرير ثاني الذكر لا مجموعهما والفعل قال ذكر هنا مع تقدمه ومع التصريح بالقاتل وعنوانه بأنه كافر وأتى به، وبمقوله معرفاً فهو معرفة بالموصولية ومقوله بال العهدية المساوية للموصولية في العهد فلذا قال في اللامين تغليبا وللحق متعلق بكفروا واللام بمعنى الباء أو هي تعليلية، وقوله من الإشارة بيان للعهدية لأنها إشارة ذهنية، وقوله من المبادهة أي المسارعة والمفاجأة لأن لما تفيد وقوعهما في وقت واحد من غير فاصل والبت القطع، وقوله وفي تكرير الخ خبر مقدم وإنكار مبتدأ، وقوله تمهيداً للقول مفعول له تعليل للخير أو تمييز له أو للمبادهة ومعناه بسطاً وتبييناً والإنكار والتعجب من فحواه. قوله: (وفيها دليل على صحة الإشراك) الواو حالية أو عاطفة على جملة يدرسونها وضمير فيها للكتب، وهذا القيد هو المقصود بالنفي أي لا دليل لهم على صحة الشرك، وجمع الكتب إشارة إلى أنه لشدة بطلانه واستحالة إثباته بدليل سمعي أو عقلي يحتاج إلى تكرر الأدلة وقوتها فكيف يدعي ما تواترت الأدلة النيرة على خلافه، وقوله وما أرسلنا الآية يعني أنهم أميون كانوا في فترة لا عذر لهم في الشرك ولا في عدم الاستجابة لك كأهل الكتاب الذين لهم كتب ودين يأبون تركه ويحتجون على عدم المتابعة بأن نبيهم حذرهم ترك دينه مع أنه بين البطلان لثبوت أمر من قبله باتباعه، وتبشير الكتب به وفيه من التهكم والتجهيل ما لا يخفى. قوله تعالى: ﴿وَمَا بَلَّغُوا﴾ (الخ) جملة حالية والمعشار بمعنى العشر، وقوله وما بلغ الخ إشارة إلى أن ضمير بلغوا الكفار قريش وضمير آتيناهم للذين من قبلهم وفي الوجه الذي بعده على العكس، وقوله من البيئات والهدى أو من الفضل والشرف بنبيه الكريم وبيته العظيم. قوله: (فحين كذبوا الخ)

أولئك عشر ما آتينا هؤلاء من البينات والهدى ﴿فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ فحين كذبوا رسلي جاءهم إنكاري بالتدمير فكيف كان نكيري لهم فليحذر هؤلاء من مثله ولا تكرير في كذب لأن الأول للتكثير، والثاني للتكذيب أو الأول مطلق والثاني مقيد ولذلك عطف عليه بالفاء ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ أرشدكم وأنصح لكم بخصلة واحدة هي ما دل عليه ﴿أَنْ

قدّره في النظم إشارة إلى مقارنة التكذيب لمجيء النكير لأن فاء فكيف الفصيحة تنبي عنه كما ذكره شراح الكشاف، وما قيل من أنّ تقدير المظروف وهو جاءهم إنكاري يغني عنه فتقديره إنما هو لبيان الواقع المعلوم من شهرته ليس بشيء لأنه إشارة إلى أنّ المعطوف عليه مقرون بالفاء السببية الدالة على المقارنة وذكر الظرف لبيان ذلك لا لأنه مقدّر فيه، ولما كان قوله فكذبوا كالمكزّر مع ما قبله وليس تأكيداً لعطفه بالفاء فسر الأول في الكشاف بقوله فعل من قبلهم التكذيب، وأقدموا عليه وجعل تكذيب الرسل مسبباً عنه كقوله أقدم فلان على الكفر فكفر بمحمد فقيل إنه من قبيل إذا قمتم إلى الصلاة، وردّ بأنه لم يرد ذلك بل مراده إن كذب الذين من قبلهم بمعنى فعلوا التكذيب على تنزيل المتعدّي منزلة اللازم أو هو معطوف على قوله وما بلغوا الخ. قوله: (جاءهم إنكاري بالتدمير) جعل التدمير إنكاراً تنزيلاً للفعل منزلة القول كما في قوله:

ونشتم بالأفعال لا بالتكلم

أو على نحو:

تحية بينهم ضرب وجيع

ولم يقدره فأهلكناهم فكيف كان عاقبة إنكارهم، وإن كان أظهر لأنّ التجوّز في المقدر الغاز إشارة إلى أنه مذكور بالقوة لظهور إفصاح المذكور عنه والنكير بمعنى الإنكار، وهو تغيير المنكر وقوله فليحذر الخ إشارة إلى أنّ المقصود من ذكره التخويف. قوله: (ولا تكرير الخ) إشارة إلى جواب السؤال المقدّر كما بيناه، وقوله لأنّ الأول للتكثير يعني أن معنى كذب السابق أنهم أكثروا الكذب وألفوه فصار سجية لهم حتى اجترؤوا على تكذيب الرسل عليهم الصلاة والسلام فصيغة فعل فيه للتكثير وفي هذا للتعديّة والمكذب فيهما متحد وقوله وما بلغوا الخ اعتراض فمن فسره بأن القصد إلى كثرتهم، وقوتهم فقط وذكر التكذيب لأجله لم يصب وكذا من أورد عليه أنه لا حاجة إلى ذكره ثانياً مع كفاية الأول، ثم قال: توهم التكرار إنما هو إذا لم يكن التقدير فحين كذبوا وإلا فالثاني ظرف غير مقصود بالبيان، وإنما يتوهم هذا لو قدر فجاءهم إنكاري فتأمل. قوله: (أو الأول مطلق الخ) لتنزيله منزلة اللازم كما مرّ والمعنى وقع منهم التكذيب وفعلوا التكذيب وهذا ما اختاره الزمخشري واقتراه بالفاء لأنّ التقييد بعد الإطلاق تفسير معنى ولو جعل ضمير فكذباً لمشركي العرب لأنّ تكذيب نبينا ﷺ تكذيب للكل، والفاء للفلذكة لم يتوهم فيه تكرار كما قيل. قوله: (بخصلة واحدة) إشارة إلى أنه صفة

تَقُومُوا لِلَّهِ ﴿٤٦﴾ وهو القيام من مجلس رسول الله ﷺ أو الانتصاب في الأمر خالصاً لوجه الله معرضاً عن المراء والتقليد ﴿مَثْنَى وَفُرْدَى﴾ متفرقين اثنين اثنين وواحداً واحداً فإن الازدحام يشوش خاطر ويخلط القول ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ في أمر محمد ﷺ وما جاء به لتعلموا حقيقته، ومحلّه الجَزَّ على البدل أو البيان أو الرفع أو النصب بإضمار هو أو أعني ﴿مَا يَصَاحِبِكُمْ مِّنْ جِنَّةٍ﴾ فتعلموا ما به جنون يحمله على ذلك أو استئناف منه لهم على أن ما عرفوا من رجاحة عقله كاف في ترجح صدقه فإنه لا يدعه أن يتصدى لادعاء أمر خطير وخطب عظيم من غير تحقق، وثوق ببرهان فيفتضح على رؤس الإشهاد، ويلقي نفسه إلى الهلاك فكيف وقد انضم إليه معجزات كثيرة، وقيل ما استفهامية، والمعنى ثم تفكروا أي شيء به من آثار

لمقدّر وقوله هي ما دل الخ إشارة إلى أنّ قوله إن تقوموا بدل من قوله واحدة أو عطف بيان، وقوله وهو القيام الخ فالمراد به حقيقته على أنه قيام من مجلسه للتفكر وما بعده على أنه مجاز عن الجد والاجتهاد والمراد بالأمر ما سيأتي، وقوله الله بمعنى خالصاً له وقوله يشوش خاطر أي يفرق الأفكار وهو بناء على الخطأ المشهور، والصواب فيه يهوش كما فصل في درة الغواص وقوله ومحلّه أي محل أن تقوموا. قوله: (أو البيان) لم يذكر في بعض النسخ وعلى ذكره اعترض بأنّ واحدة نكرة وأن تقوموا معرفة لتقديره بقيامكم وعطف البيان يشترط فيه أن يكون معرفة من معرفة، أو توافقتهما تعريفاً وتنكيراً على ما عرف من مذهبي النحاة فيه وأما تخالفهما تعريفاً وتنكيراً فلم يجوّزه أحد من النحاة، وما اعتذر به في المغني عن الكشاف من أنه أراد بعطف البيان البدل لا يتأتى هنا لجمعه بينهما والجواب عنه أن الزمخشري كما قاله ابن مالك في التسهيل ذهب إلى جواز تخالفهما، ثم إن كون المصدر المسبوك معرفة أو مؤولاً بمعرفة دائماً غير مسلم ورجح الطيبي تقدير يعني وقال إنه أنسب لأنّ ذكر الواحدة مقصود هنا وأعني مضارع عناء الأمر إذا أهمه فأعرفه. قوله: (فتعلموا ما به جنون الخ) يحتمل أنه إشارة إلى تقدير ما ذكر لدلالة التفكير عليه لكونه طريقه أو أنّ التفكير مجاز عن العلم فلذا عمل في الجملة المعلق عنها وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّ تفكير يعلق حملاً له على أفعال القلوب ولو حمل على التضمين لم يبعد والتعبير بصاحبكم للإيماء إلى أنّ حاله معروف مشهور بينهم لأنه نشأ بين أظهرهم معروفاً بقوة العقل، ورزاة الحلم وسداد القول والفعل، وقوله يحمله على ذلك إشارة إلى أمر محمد ﷺ السابق ودعواه النبوة. قوله: (أو استئناف الخ) معطوف على مقدر أو على ما قبله بحسب المعنى لأنّ المراد أنه معمول لما قبله أو لما دل عليه أو استئناف ويترتب عليهما الوقف وعدمه، وقوله منه الخ ليس مخصوصاً بالاستئناف بل هو جار عليهما، والأمر الخطير العظيم النبوة والرسالة العامة يعني أنّ عدم جنونه معلوم لهم ومدعي هذا إما صادق أو مجنون فكيف، وقد سطعت براهين صدقه ومرض الاستفهام لأنه مع كونه خلاف الظاهر ومجازاً عن الإنكار مآله إلى النفي فطبي المسافة أولى من التطويل بلا طائل، والباء بمعنى في ومن زائدة على النفي بيانية على الاستفهام، وقوله ثم تفكروا الخ يعني

الجنون ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لِّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ قدامه لأنه مبعوث في نسمة الساعة ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ أي شيء سألتكم من أجر على الرسالة ﴿فَهُوَ لَكُمْ﴾ والمراد نفي السؤال عنه كأنه جعل النبي مستلزماً لأحد الأمرين إما الجنون، وإما توقع نفع دينوي عليه لأنه إما أن يكون لغرض أو لغيره وأياً ما كان يلزم أحدهما، ثم نفى كلا منهما وقيل ما موصولة مراد بها ما سألهم بقوله: ﴿ما أسألكم عليه من أجر إلا من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٥٧] وقوله: ﴿لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ [سورة الشورى، الآية: ٢٣] واتخاذ السبيل ينفعهم وقرباه قرباهم ﴿إِنَّ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ مطلع يعلم صدقي وخلوص نيتي وقرأ ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي بإسكان الياء ﴿قُلْ

أنه على هذا الظاهر تعلقه بما قبله وإن احتمل الاستئناف. قوله: (لأنه مبعوث في نسمة الساعة) يعني أن إنذاره بين يدي العذاب إنذاره بعذاب القيامة وقد قرب وقوعه لأن مبعوثه في آخر الدنيا وعلى قرب منها كما ورد في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره أنه ﷺ قال: «بعثت في نسمة الساعة»^(١) ومعناه قربها إما لأن النسمة جمع نسمة وهي الواحد من البشر أي في ناس وجيل خلقهم الله قريباً منها أو هو من نسمة الريح وهو ما يهب بلين في أوائلها فالمعنى بعثت وقد أبلت أوائل الساعة، وقيل النسمة النفس وقد روي نفس الساعة وهو أيضاً بمعنى القرب لأن من قرب منك وصل إليك نفسه.

قوله: (أي شيء سألتكم الخ) إشارة إلى أن ما هنا شرطية ولا وجه لما قيل حينئذ الأولى تفسيرها بمهما لأن مهما أيضاً معناه أي شيء فهو تكثير للسواد، وتحتمل الموصولية أيضاً فدخل الفاء لتضمنها معنى الشرط وهو ظاهر، وقوله والمراد نفي السؤال لأن ما يسأله السائل يكون له فجعله للمسؤول منه كناية عن أنه لا يسأل أصلاً والتنبي تكلف دعوى النبوة لمن لم يؤتها. قوله: (ثم نفى كلا منهما) أي الجنون والغرض الدينوي من النفع، وهذا بناء على ما يتبادر من فحواه والمراد من الأجر مطلق الغرض والنفع حتى يشمل الجاه وغيره فلا يرد عليه أنه لا يلزم من نفي الأجر نفي النفع مطلقاً ولا من السؤال نفي تحصيله بطريق غيره كالتضييق عليهم كما يشاهد من بعض الظلمة، وقوله وقيل ما موصولة الخ ويحتمل النفي، وقوله فهو لكم جواب شرط مقدّر أي فإذا لم أسألكم فهو. قوله: (مراد الخ) خص هذا بالموصولية وإن جوزة الزمخشري في الشرطية لأن الموصولية تقتضي عهداً في الصلة وإنه سؤال وقع في

(١) أخرجه الترمذي ٢٢١٣ من حديث المستورد بن شداد الفهري. بلفظ: «بعثت في نفس الساعة فسبقتها كما سبقت هذيه هذيه لأصبعيه السبابة والوسطى».

قال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث المستورد بن شداد.

وله شواهد كثيرة منها ما أخرجه البخاري ٦٥٠٤ ومسلم ٢٩٥١/١٣٤ - ١٣٣ - ١٣٥ والترمذي ٢٢١٤ وأحمد ١٣١/٣ - ٢٢٢ - ٢٧٨ - ١٩٣ - ٢٨٣ - ٢٣٧ والطيالسي ٢٠٨٩ وابن حبان ٦٦٤٠ كلهم من حديث أنس بلفظ: «بعثت أنا والساعة هكذا» وأشار بأصبعيه.

إِنَّ رَبِّي يَقْدِفُ بِالْحَقِّ ﴿٤٩﴾ يلقى به، وينزله على من يجتبيه من عباده أو يرمي به الباطل فيدمغه أو يرمي به إلى أقطار الآفاق فيكون وعداً بإظهار الإسلام وإفشائه، وقرأ نافع وأبو عمرو بإسكان الباء ﴿عَلَّمَ الْغُيُوبَ﴾ صفة محمولة على محل أن واسمها أو بدل من المستكن في يقذف أو خبر ثان أو خبر محذوف، وقرئ بالنصب صفة لربي أو مقدراً بأعني وقرأ حمزة وأبو بكر الغيوب بالكسر كالبيوت، وبالضم كالعشور وقرئ بالفتح كالصبور على أنه مبالغة غائب ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾ أي الإسلام ﴿وَمَا يَدْعُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ وزهق الباطل أي الشرك بحيث لم يبق له أثر مأخوذ من هلاك الحي فإنه إذا هلك لم يبق له إبداء ولا إعادة قال:

أقفر من أهيله عبيد فاليوم لا يبدي ولا يعيد
وقيل الباطل إبليس أو الصنم والمعنى لا ينشئ خلقاً ولا يعيده أو لا يدعي خيراً لأهله
ولا يعيد، وقيل ما استفهامية منتصبة بما بعده ﴿قُلْ إِنْ ضَلَّتْ﴾ عن الحق ﴿فَأِنَّمَا أَصْلُ عَلَيَّ

الماضي فيناسب تفسيره بما ذكر فلذا لم يتبعه لأن الشرطية تقتضي أنه أمر غير معين بل مفروض لم يقع فلا تكن من الغافلين فالاستشهاد بالآية الأولى فيه خفاء فتأمل. قوله: (يلقيه وينزله الخ) يعني أن أصل معنى لقفد الرمي بدفع شديد وليس معناه الحقيقي مراداً هنا فهو إما مجاز عن الإلقاء في القلب إن أريد بالحق الوحي وما يضاويه وهو من استعمال المقيد في المطلق والباء الظاهر أنها زائدة ويجوز أن تكون للملابسة أو السبب أو بتضمين معنى الرمي، وقوله أو يرمي به الباطل الخ على أن المراد بالحق مقابل الباطل والقذف به عليه إirاده عليه حتى يطله ويزيله فبها استعارة مصرحة تبعية والمستعار منه حسي، والمستعار له عقلي والوجه الثالث هو مجاز عن إشاعته في الآفاق وهو استعارة أيضاً ويجوز أن يكون فيهما مكنية. قوله: (على محل إن واسمها) لم يجعل المحل لاسمها لأنه لا محل له إذ شرطه بقاء المحرز وهذا منعه بعض النحاة أيضاً في غير العطف، ولا يلزم على البدلية خلوه من العائد لأنه ليس في نية الطرح من كل الوجوه وكسر الغيوب وضمه على أنه جمع والفتح على أنه مفرد للمبالغة كالصبور وفي نسخة الصيود بالدال المهملة. قوله: (وزهق الباطل الخ) بيان لحاصل المعنى وأن المراد بالباطل الشرك، والإبداء وإعادة الأول فعل أمر ابتداء والثاني أن يفعله على طريق الإعادة ولما كان الإنسان ما دام حياً لا يخلو عن ذلك كني به عن حياته، وينفيه عن هلاكه ثم شاع ذلك في كل ما ذهب وإن لم يبق له أثر وإن لم يكن ذا روح فهو كناية أيضاً أو مجاز متفرع على الكناية وإليه أشار المصنف رحمه الله، والفعالان منزلان منزلة اللازم أو المفعول محذوف. قوله: (أقفر الخ) الشعر لعبيد بن الأبرص قاله: عندما أراد النعمان قتله في يوم يؤسه وقصته مفصلة في مجمع الأمثال فلا حاجة لها هنا وأقفر بمعنى خلا والمراد به فارق أهله عبيد وإنما عبر به مشاكلة لقول النعمان لما قال له أنشدنا قولك:

أقفر من أهله ملحوب

الخ وملحوب اسم مكان وقوله وقيل الخ فعلى هذا لا كناية فيه والمعنى أنه لا يقدر على

فَقِيٌّ ﴿ فَإِنَّ وبال ضلالي عليها لأنه بسببها إذ هي الجاهلة بالذات، والأمانة بالسوء وبهذا الاعتبار قابل الشرطية بقوله: ﴿ وَإِنْ أَهْتَدَيْتَ فِيمَا يُرْسِي إِلَى رَبِّكَ ﴾ فَإِنَّ الاهتداء بهدايته وتوفيقه ﴿ إِنَّهُمْ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ يدرك قول كل ضال ومهتد وفعله وإن أخفاه ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا ﴾ عند الموت أو البعث أو يوم بدر، وجواب لو محذوف تقديره لرأيت أمراً فظيماً ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ فلا يفوتون الله بهرب أو تحصن ﴿ وَأُخْذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ من ظهر الأرض إلى

شيء أو أي شيء يقدر عليه وإطلاق الباطل على إبليس لأنه مبدؤه ومنشؤه، وقوله والمعنى أي عليهما. قوله: ﴿ فَإِنَّ وبال ضلالي عليها ﴾ الظاهر أن قوله على نفسي حال التقدير عائداً ضرر ذلك على نفسي وحمل النفس على معناها المتبادر، ولذا قال لأنه الخ ولو حملها على معنى الذات صح، وكان المعنى علي لا على غيري لكنه أجازها لما سيأتي في التقابل، وقوله بهذا الاعتبار الخ دفع للسؤال من أنه لا تقابل فيه لأن الظاهر وإن اهتديت فلها كقوله: ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾ أو يقال هنا فإنما أضل بنفسي بأنه فيه تقابل بحسب المعنى لأن كل ضرر فهو منها وبسببها وهو كسبها وعليها وباله وأما جعل على للتعليل حتى يحصل التقابل بلا تأويل ففيه العدول عن الظاهر من غير نكتة، وما في ما يوحى موصولة أو مصدرية، وقوله بفتح الياء أي من ربي ولو أخره عن بيان المعنى كان أولى، وقوله فَإِنَّ الاهتداء الخ تفسير لقوله فيما الخ والمراد اهتداؤه ﷺ فالتعريف للعهد أو كل اهتداء على أنها للاستغراق كما مر فتثبت هدايته بطريق البرهان وهذا كناية عن لازمه، وهو الهداية والتوفيق فلذا فسره به لأنه كان مهدياً قبل الوحي وبعده. قوله: ﴿ عند الموت ﴾ أي خوفهم من الموت لما شاهدوه أو المراد البعث لأنه الفزع الأكبر أو هو من فزع الحرب في بدر والخطاب في تری للنبي ﷺ، أو لكل من يقف عليه ومفعول تری إما محذوف تقديره أي الكفار أو فزعهم أو لتزيله منزلة اللازم أو هو إذ على التجوز إذ المراد برؤية الزمان رؤية ما فيه. قوله: ﴿ فلا فوت ﴾ الفاء إن كانت سببية فهي داخلة على المسبب لأن عدم فوتهم من فزعهم وتحيرهم أو هي تعليلية فتدخل على السبب لترتب ذكره على ذكر المسبب، وإذا عطف أخذوا عليه فيكون هو المقصود بالتفريع بلا تكلف وقوله بهرب وما بعده كل منهما ناظر للجميع، ويجوز جعله على التوزيع. قوله: ﴿ من ظهر الأرض إلى بطنها ﴾ ناظر إلى الموت وما بعده للبعث والآخر لبدر فهو لف ونشر مرتب والمراد بذكر قربه سرعة نزول العذاب بهم والاستهانة بهم وبهلاكهم، والقلب البئر والمراد بها بئر معينة ببدر رمى فيها جثث من قتل من المشركين كما هو مصرح به في الحديث^(١) ومن لاغريب ما ذكره القرطبي في كتاب الملاحم من التذكرة في حديث طويل في جيش السفيناني وإنهم يتوجهون لمكة فإذا كانوا بالبيداء قال الله سبحانه وتعالى لجبريل عليه الصلاة والسلام اذهب فأبدهم فيضربها برجله ضرب يخسف الله بهم فذلك قوله تعالى: ﴿ ولو ترى إذ فزعوا فلا

بطنها أو من الموقف إلى النار، أو من صحراء بدر إلى القلب والعطف على فزعوا أو لا فوت، ويؤيده أنه قرئ وأخذ عطفاً على محله أي فلا فوت هناك وهناك أخذ ﴿وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ﴾ بمحمد عليه الصلاة والسلام، وقد مرّ ذكره في قوله: ﴿مَا بِصَاحِبِكُمْ﴾ [سورة سبأ، الآية: ٤٦] ﴿وَأَنَّ لَكُمْ التَّنَاقُشَ﴾ ومن أين لهم أن يتناولوا الإيمان تناولاً سهلاً ﴿مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ فإنه في حيز التكليف وقد بعد عنهم، وهو تمثيل حالهم في الاستخلاص بالإيمان بعدما فات عنهم أو أنه وبعد عنهم بحال من يريد أن يتناول الشيء من غلوة تناوله من ذراع في الاستحالة، وقرأ أبو عمرو والكوفيون غير حفص بالهمز على قلب الواو لضممتها أو أنه

فوت ﴿[سورة سبأ، الآية: ٥١] الخ فلا يبقى منهم إلا رجلان أحدهما بشير والآخر نذير وهما من جهينة، ولذلك جاء وعند جهينة الخبر اليقين اه^(١). قوله: (والعطف الخ) ويجوز كونها حالاً من فاعل فزعوا أو من خبر لا المقدر وهو لهم بتقدير قد، وقوله قرئ أخذ أي بصيغة المصدر المرفوع، وقوله هناك خبر قدر مقدماً لأن المبتدأ نكرة، وقوله بمحمد وقيل الضمير للعذاب كقوله فيما سيأتي في قوله: ﴿وقد كفروا به من قبل﴾ أو للبعث لكن الإيمان بمحمد ﷺ شامل لهما فلذا اختاره المصنف، وقوله في حيز التكليف الخ فإذا كان في القيامة فالبعد حقيقي وإذا كان عند الموت فالبعد رتبي لأنه حالة يأس فنزل عدم القبول منزلة البعد الحسي. قوله: (تناولاً سهلاً) التناوش مطلق التناول كما قاله الراغب وصاحب القاموس فلو أبقاه على عمومته ولم يقيدته كان أولى لكنه تبع الزمخشري فيه وهو ثقة، وقوله وهو تمثيل حالهم الخ يعني أنه استعارة تمثيلية شبه إيمانهم حيث لا يقبل بمن كان عنده شيء يمكن أخذه فلما بعد عنه فرسخاً مدّ يده ليتناوله، وقوله حالهم في الاستخلاص الخ أي طلب الخلاص هو المشبه، وقوله بحال الخ هو المشبه به، وقوله في الاستحالة هو وجه الشبه بينهما، وقوله أو أنه فاعل فات وسقط من بعضها ففاعله ضمير يعود للخلاص أو للاستخلاص، وقوله غلوة بالغين المعجمة واللام الساكنة ثم واو هي مقدار رمية سهم وهو هنا مثال للبعد كما أن الذراع مثال للقرب بدون قصد للتخصيص، وكونه بالعين المهملة تحريف من الناسخ وتناوله مصدر مضاف للمفعول أو للفاعل. قوله: (على قلب الواو لضممتها) همزة فإنها متى ضمت ضمة لازمة سواء كانت في الأول أو غيره جاز قلبها همزة لكن زاد أبو حيان فيه شرطين آخرين ورد على من أطلقه وهو أن لا تكون مدغمة كالتعود ولا في مصدر لم تقلب في فعله نحو تعاون تعاوناً لأن المصدر يحمل فيه على فعله والشرط الأول صرح به في التسهيل، ولا كلام فيه وإنما الكلام في الثاني فإنه إذا سلمه له لا يصح القلب هنا فيتعين كون الهمزة أصلية وقد ذكر جوازاً لقلب الزجاج وناهيك به. قوله: (أو أنه من نأشت الشيء الخ) فتكون على هذه القراءة الهمزة أصلية بدون قلب ويكون

(١) ذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة ٢/٣٩١ وقال: رواه الدارقطني في غرائب مالك من حديث ابن عمر وقال: باطل، وفيه عبد الملك بن الحكم وجامع بن سواده: ضعيفان.

من نأشت الشيء إذا طليته قال رؤبة:

أفحمني جار أبي الخاموش إليك ناش القدر النؤش
أو من نأشت إذا تأخرت ومنه قوله:

تمني نثيشاً أن يكون أطاعني وقد حدثت بعد الأمور أمور
فيكون بمعنى التناول من بعد ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِهٖ﴾ بمحمد عليه الصلاة والسلام أو
بالعذاب ﴿مِنْ قَبْلِ﴾ من قبل ذلك أو أن التكليف ﴿وَيَقْدُونَ بِالْقَيْبِ﴾ ويرجمون بالظن،
ويتكلمون بما لم يظهر لهم في الرسول عليه الصلاة والسلام من المطاعن أو في العذاب من
البت على تقيهِ ﴿مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ من جانب بعيد من أمره وهي المشبه التي محلها في أمر

اللفظ، ورد من ماذتين ولا بعد فيه وأفحمني في بيت رؤبة بالقاف والحاء المهملة بمعنى
الجانبي وأبو الخاموس بالخاء والشين المعجمتين علم رجل، وقيل أفحم بالفاء والجاموس
بالجيم ولست على ثقة منه ونأش بالهمز مصدر بمعنى الطلب مضاف للقدر والنؤش على وزن
فعل صفته بمعنى الطالب. قوله: (تمنى الخ) هو من شعر لنهشل وهو:

ومولى عصاني واستبدت برأيه كما لم يطع فيما أشاء قصير
فلما رأى ما غب أمرى وأمره وناءت بإعجاز الأمور صدور
تمنى نثيشاً أن يكون أطاعني وقد حدثن بعد الأمور أمور

فثيشاً على ما ذكر هنا بمعنى أخير، وقال المعري في رسالة الغفران: النثيش ما طلب
بعدهما فات وقد صحف بعضهم هذا البيت وفيه كلام ليس هذا محله. قوله: (فيكون بمعنى
التناول من بعد) يعني إذا كانت الهمزة أصلية يكون معنى التناوش التناول من بعد على الوجه
الأخير كما في الكشاف لأن الأخير أو ما فات يقتضيه أو عليهما لأن الطلب لا يكون للشيء
القريب منك الحاضر عندك فيكون قوله من مكان بعيد تأكيد، وأما تجريده لمطلق التناول وإن
صح فعبارتهما تأباه، وما قيل من أنّ البعد هنا زمني أي بعدما فات وقته ليجمع بين بعد الزمان
والمكان غير صحيح لأن المستعار منه إنما هو في المكان وما ذكره من أحوال المستعار له وأما
كون بعد في العبارة بفتح الباء، والجرّ بمعنى متأخر فلا ينبغي أن يلتفت إليه لما فيه من التعسف
الغني عن البيان. قوله: (وقد كفروا به) حال أو معطوف أو مستأنف والأول أقرب، وقوله
يرجمون تفسير ليقذفون وقد سبق بيانه قريباً، وقوله بالظن بمعنى المظنون تفسير للغيب بمعنى
الغائب فيكون معنى يقذفون بالغيب يتكلمون بما لم ينشأ عن تحقيق ويظهر لهم فلا ينافي كون
قوله بما لم يظهر تفسيراً له لأنه بيان لأن الظن ما كان عن تخمين وعدم تثبت فقوله يتكلمون
بما لم يظهر تفسير لقوله يرحمون بالظن، وقوله في الرسول أو في العذاب لف ونشر مرتب
لقوله بمحمد أو بالعذاب، وقوله من جانب بعيد يعني المراد بالمكان البعيد الجهة البعيدة
والحال التي لا تناسب وما محلوه في الرسول قولهم رجل يريد أن يصدكم الخ ونحوه وفي

الرسول ﷺ وحال الآخرة كما حكاها من قبل ولعله تمثيل لحالهم في ذلك بحال من يرمي شيئاً لا يراه من مكان بعيد لا مجال للنظر في لحوقه وقرئ ويقذفون على أن الشيطان يلقي إليهم ويلقنهم ذلك والعطف على وقد كفروا على حكاية الحال الماضية، أو على قالوا فيكون تمثيلاً لحالهم بحال القاذف في تحصيل ما ضيعوه من الإيمان في الدنيا ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ من نفع الإيمان والنجاة به من النار وقرأ ابن عامر والكسائي بإشمام الضم للحاء ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ﴾ بأشياهم من كفرة الأمم الدارجة ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكِّ مُبِينٍ﴾ موقع في الريبة أو ذي ريبة منقول من المشكك، أو الشاك نعت به الشك للمبالغة عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة سبأ لم يبق رسول ولا نبي إلا كان له يوم القيامة رفيقاً ومصافحاً».

الآخرة قياسها على الدنيا وظن الأموال والأولاد تفيد فيها كما حكاها عنهم سابقاً في قوله، وما نحن بمعذبين الخ. قوله: (ولعله) أي قوله ويقذفون الخ استعارة تمثيلية بتشبيه حالهم في ذلك أي في قولهم أمناً حيث لا ينفعهم بحال من رمى شيئاً من مكان بعيد وهو لا يراه فإنه لا يتوهم إصابته ولا لحوقه لخفائه عنه وغاية بعده فباء بالغيب بمعنى في أي في محل غائب عن نظره أو للملابسة، وقوله وقرئ يقذفون أي يبثاء المجهول وفاعله الشياطين وقذفهم به إلقاؤه عليهم وتلقينهم له، وقوله والعطف الخ أي على هذا يقذفون معطوف على قد كفروا وعبر بالمضارع لما ذكر فيكون هذا مما وقع في الدنيا فإن عطف على قالوا فهو تمثيل لحالهم في الآخرة وتلفظهم بالإيمان بعدما فات زمانه وضاع، وقوله في تحصيل الخ متعلق بحالهم وحيل مبنية للمجهول وتائب الفاعل ضمير المصدر أي وقعت الحيلولة وتقدم نظيره، والإشمام هنا بمعنى الروم ومن قيل متعلق بفعل أو بأشياهم. قوله: (موقع في الريبة الخ) حاصله أنه إما من أراد به أوقعه في ريبة وتهمة فالهزمة للتعدي أو من أراب الرجل أي صار ذا ريبة وهو مجاز إما بتشبيه الشك بإنسان على أنه استعارة مكنية وتخيلية أو على أنه إسناد مجازي أسند فيه ما لصاحب الشك للشك للمبالغة فتأمل. قوله: (من قرأ الخ)^(١) هو حديث موضوع ومصافحة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومرافقتهم لذكرهم وأحوالهم فيها تمت السورة والحمد لله رب العالمين، وأفضل صلاة وسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة فاطر

مكية وآيها خمس وأربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَمَعَدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مبدعهما من الفطر بمعنى الشق كأنه شق العدم بإخراجهما منه والإضافة محضة لأنه بمعنى الماضي ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا﴾ وسايط بين الله وبين أنبيائه والصالحين من عباده يبلغون إليهم رسالاته بالوحي، والإلهام والروياء الصادقة أو بينه وبين خلقه يوصلون إليهم آثار صنعه ﴿أَوَّلِي أَمْنَحِرَ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾ ذوي أجنحة

سورة الملائكة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وآيها خمس وأربعون) أي بمدّ الهمزة جمع آية وقال الداني رحمه الله في كتاب العدد هي أربعون وست آيات في المدني الأخير والشامي وخمس في عدد الباقيين. قوله: (مبدعهما من الفطر الخ) يعني أن المراد به الإبداع وهو الإيجاد من غير سبق مثل ومادة، وقد كان أصل معناه الشق، ثم تجوز به عما ذكر وشاع فيه حتى صار حقيقة أيضاً ثم إنه بين المناسبة بين المعنى الأول والثاني بقوله كأنه الخ وأشار بقوله كأنه إلى أن شق العدم ليس على حقيقته فإنّ الشق يختص بالأجسام لكنه أورد عليه أنّ في شق العدم متعلق الشق ليس السموات، وهو المذكور في المنقول إليه ولا مجال لجعله مجازاً في النسبة أو تكلف مجاز الحذف والإيصال فيه كما قيل فلا مناسبة بين ما جعله أصلاً وما أريد به، وأما ما قيل من أنه لا مانع من حمله على أصله وهو الشق هنا ويكون إشارة إلى الأمطار والنبات ونزول الملائكة فليس بشيء لأنّ الأمطار لا معنى لكونها شاقّة للسماء، ولأنّ معنى الشق لا يناسب في مثل فطر الناس وكذا حمله على شق السماء، ونسف الأرض يوم القيامة لا يلائم الحمد وكله مما لا يلتفت إليه لكناد ذكرناه لثلاثي تهومه الناظر فيه شيئاً، فالذي عليه المعول هنا أنّ المبتدع لما لم يكن فيه ولا معه شق محسوس جعله شقاً متوهماً وهو أنّ العدم لكونه الأصل جعل ما يوجد كأنه خلفه أو فيه فشقه وخرج منه إلى العيان فالشاق، والفاطر السموات والإجرام المبتدعة والفاطر صفتها لأنّ الفعل يسند حقيقة في عرف اللغة لما يتحقق به وإن كان الفاعل حقيقة هو الله فتدبر. قوله: (والإضافة محضة الخ) فيصح كونه صفة للمعرفة ولا حاجة إلى أن يقال إنه بدل، وهو قليل في المشتقات لكن قوله جاعل إن كان بمعنى خالق ورسلاً حال فهو على قراءة الجرّ مثله وأما إن كان بمعنى مصير فرسلاً مفعول ثان، ولم يكن بدّ من جعله عاملاً وإضافته لفظية فتعين فيه البدلية على ما مرّ تفصيله في سورة الأنعام، وقوله وسايط الخ إشارة إلى أنه بمعنى اللغوي غير مختص برسول الملائكة كجبريل والإلهام والرؤيا بالنظر إلى الجميع والوحي مختص بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وذكر الرؤيا بناء على أنها بواسطة ملك بلغ عنه ما يرى

متعددة متفاوتة بتفاوت مالهم من المراتب ينزلون بها، ويعرجون أو يسرعون بها نحو ما وكلهم الله عليه فيتصرفون فيه على ما أمرهم به ولعله لم يرد خصوصية الإعداد ونفي ما زاد عليها لما روي أنه عليه الصلاة والسلام رأى جبريل ليلة المعراج وله ستمائة جناح ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ استئناف للدلالة على أن تفاوتهم في ذلك بمقتضى مشيئته ومؤدى حكمته لا أمر يستدعيه ذواتهم لأن اختلاف الأصناف، والأنواع بالخواص والفصول إن كان لذواتهم المشتركة لزم تنافي لوازم الأمور المتفقة وهو محال والآية متناولة زيادات الصور والمعاني

على ما ورد في الحديث^(١)، وقوله يوصلون الخ كالأمطار والرياح وغيرها وهم الموكلون بأمور العالم. قوله: (ذوي أجنحة) إشارة إلى أن أولي صفة رسلاً وأن معناه ذوي ولا واحد له من لفظه، وقوله متفاوتة الخ فزيادتها لعلو مرتبة من زيدت له، وقوله ينزلن بها الخ ناظر لتفسير رسلاً الأول وما بعده لما بعده أو هنا وفي الأول يحتمل أن تكون للترديد في التفسير والمراد أنه مفسر بهذا أو بهذا ويحتمل أنها للتنويع، وقوله ولعله لم يرد الخ لأنه لولا هذا خرج جبرائيل ونحوه من عظماء الملائكة والظاهر أن ما ذكر شامل لجميع الملائكة، وقوله أولى أجنحة الخ وصف كاشف لأن المراد جميعهم ولو أريد البعض منهم كان المناسب لمقام العظمة ذكر أعظمهم فلا بد مما ذكر فما ذكر للدلالة على التكثير والتفاوت فيها لا للتعين ولا لنفي النقصان كما قيل لأنه لا يتوهم النقصان عن اثنين، وما قيل إنه عدول عن الظاهر من غير داع له، وإن قوله يزيد في الخلق ما يشاء بأباه من ضيق العطن لأن قوله يزيد الخ لا يدل على أن الزيادة في الأجنحة فتأمل. قوله: (استئناف الخ) أي هي جملة مستأنفة، ولذا لم تعطف واستئنافها لفوائد كما أشار إليه بقوله للدلالة، وقوله أمر بالجز معطوف على مقتضى ويجوز عطفه على الدلالة أو على مجرور على والأول أولى إذ المعنى أنه بمقتضى مشيئته لا بأمر يستدعيه ويقتضيه من ذواتهم، وأما احتمال شق ثالث وهو أن يكون بأمر خارج كما قيل فلما كان لحكمة كان داخلاً في الأول والفصول جمع فصل وهو المميز للذوات. قوله: (لأن اختلاف الخ) أي لو كان اختلاف النوع لذات النوع، والمصنف لذات الصنف لزم تنافي لوازم الأمور المتوافقة وكذا لو كان بسبب طبيعة الجنس المشترك بينهما فلا قصور في كلامه كما توهم، وقوله إن كان لذواتهم وفي نسخة لذاتهم بالإفراد أي للذات المشتركة في الطبيعة النوعية أو الجنسية فقوله بالخواص راجع للأصناف، والفصول للأنواع ومبني كلامه على عدم اختلاف الحقيقة الملكية، وهو كاف لمقصوده من غير توقف على تماثل الأجسام لتأنيبه على كونها أرواحاً أو عقولاً مجردة فلا وجه لجعله مبناه. قوله: (والآية متناولة الخ) ملاحظة الوجه وما بعده مثال للمعاني ويجوز إرجاء الأول للصور وحصافة العقل بالحاء والصاد المهملتين والفاء

(١) أخرجه البخاري، ٣٢٣ - ٤٨٥٦ - ٤٨٥٧ ومسلم ٢٨٢/١٧٤ والترمذي ٣٢٧٧ والطيبالسي ٣٥٨ والطبراني في «الكبير» ٩٠٥٥ والبغوي ٤/٢٤٩ - ٢٤٥ - ٢٤٦ والبيهقي في «الدلائل» ٢/٣٧١ وأبو يعلى ٥٣٣٧ وابن حبان ٦٤٢٧ - ٦٤٢٨ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود.

كملاحة الوجه وحسن الصوت وحصانة العقل وسماحة النفس ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١) وتخصيص بعض الأشياء بالتحصيل دون بعض إنما هو من جهة الإرادة ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ﴾ ما يطلق لهم ويرسل وهو من تجوز السبب للمسبب ﴿مِنْ رَحْمَةٍ﴾ كنعمة وأمن وصحة وعلم ونبوة ﴿فَلَا تُمَسِّكُ لَهُمْ﴾ يحبسها ﴿وَمَا يُمَسِّكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُمْ﴾ يطلقه واختلاف الضميرين لأن الموصول الأول مفسر بالرحمة والثاني مطلق يتناولها، والغضب وفي ذلك إشعار بأن رحمته سبقت غضبه ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ من بعد إمساكه ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ الغالب على ما يشاء ليس لأحد أن ينازعه فيه ﴿لِلْكَيْمِ﴾ لا يفعل إلا بعلم، وإتقان ثم لما بين أنه الموجد للملك والملكوت والمتصرف فيهما على الإطلاق أمر الناس بشكر إنعامه فقال: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ احفظوها بمعرفة حقها، والاعتراف بها وطاعة موليتها، ثم أنكر أن يكون لغيره في

استحكامه وقوته كما في القاموس. قوله: (وتخصيص بعض الأشياء الخ) وفي نسخة الأسباب والأولى أولى فلا يلزم ترجيح المساوي وهذا تأكيد وتقرير لما قبله من المشيئة، وقوله هو من تجوز السبب للمسبب أي الفتح مجاز مرسل للإرسال بعلاقة السببية فإن فتح الباب مثلاً سبب لإطلاق ما فيه وإرساله ولذا قابله بالإمساك والإطلاق كناية عن الإعطاء كما يقال أطلق السلطان للجنود أرزاقهم فهو كناية متفرعة على المجاز. قوله: (واختلاف الضميرين) العائدين لما حيث أنت الأول باعتبار المعنى وذكر الثاني باعتبار اللفظ وهذا هو الصحيح والمرجح ما أشار إليه بقوله لأن الموصول الخ، وفي عبارته تسمح حيث أطلق الموصول عني ما وهي شرطية هنا لجزمها وهو إشارة إلى أنها في الأصل اسم موصول تضمن معنى الشرط كما ذكره بعض النحاة. قوله: (بأن رحمته سبقت غضبه)^(١) كما ورد في الحديث الصحيح، والمعنى سبق تقدم تعلقه في الوجود على تعلق الغضب لأنه إنما يكون بعد الوجود الذي هو أسباب النعم وإلا فلا تقدم لأحد الصفتين على الأخرى إذا كانا من الصفات الذاتية وقد فسر السبق في الحديث بالغلبة، وقد حمل عليه كلام المصنف فالإشعار ظاهر لتخصيص الرحمة في الأول وتشريكها مع الغضب في الثاني الدال على غلبتها كما قيل، وقوله وفي ذلك أي تفسيرها ولو جعله من تقدمها في الذكر كان أظهر لكن تفسيره دون مقابله المقتضى لقصده والاعتناء به مشعر بذلك فتدبر. قوله: (من بعد إمساكه) ويجوز تفسيره بغيره كما مر وهذا أولى لأنني هذا مستفاد من قوله فلا مرسل له فالأولى أن يفسر فلا مرسل الخ فلا قادر على إرساله سواء كما قيل، وقوله وإتقان بالمشاة الفوقية ووقع في نسخة بالتحية والأول هو الصحيح، وقوله الملك المراد به عالم الشهادة الدال عليه ذكر السموات والأرض والملكوت عالم الغيب الدال عليه قوله جاعل الملائكة. قوله: (احفظوها بمعرفة حقها) فليس المراد مجرد ذكرها باللسان بل الاعتراف بها على وجه يقتضي أداء حقوقها كما يقول الرجل لمن ينعم عليه اذكر أيدي عندك فهو كناية عما

(١) أخرجه مسلم ١٥/٢٧٥١ من حديث أبي هريرة بلفظ: «سبقت رحمتي غضبي».

ذلك مدخل فيستحق أن يشرك بقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يُرْزَقُ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتَ تُؤَفَّكُونَ﴾ فمن أي وجه تصرفون عن التوحيد إلى إشراك غيره به ورفع غير للعمل على محل من خالق بأنه وصف، أو بدل فإن الاستفهام بمعنى النفي أو لأنه فاعل خالق وجزه حمزة والكسائي حملا على لفظه، وقد نصب على الاستثناء ويرزقكم صفة لخالق أو استئناف مفسر له أو كلام مبتدأ وعلى الأخير يكون إطلاق هل من خالق مانعاً من

ذكر كما بينه الزمخشري. قوله: (ثم أنكر الخ) إشارة إلى أن الاستفهام في قوله هل من خالق الخ إنكارى فإن قلت قد قال الرضى وغيره من النحاة في الفرق بين الهمزة وهل أن الهمزة ترد في الإثبات للاستفهام والإنكار وهل لا تستعمل للإنكار قلت قد أجيب عنه بأن الإنكار ثلاثة أقسام إنكار على مدعي الوقوع كقوله: ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٤٠] ويلزمه النفي وإنكار على من أوقع الشيء نحو أتضربه وهو أخوك وإنكار لوقوع الشيء ويستعمل هل في الأخير دون الأولين وهذا معنى قولهم الاستفهام بهل يراد به النفي كما في المغني، وهو الذي أراده الرضى واعترض عليه بأن كلام المفتاح وشرحه للشريف يخالفه حيث قال لا يصح أن يراد بالمضارع الداخلة عليه هل معنى الحال سواء قصد الاستفهام أو الإنكار وفيه نظر لأن الإطلاق لا ينافي التقييد. قوله تعالى: ﴿لا إله إلا هو﴾ في الكشف إنه جملة مفصولة لا محل لها مثل يرزقكم في الوجه الثالث ولو وصلتها كما وصلت يرزقكم لم يساعد عليه المعنى لأن قولك هل من خالق آخر سوى الله لا إله إلا ذلك الخالق غير مستقيم لأن قولك هل من خالق سوى الله إثبات لله فلو ذهبت تقول ذلك كنت مناقضاً بالنفي بعد الإثبات، وهذا مما أشكل على شراحه ولهم فيه كلام طويل وكان المصنف ذهب إلى أنه غير مستقيم فلذا تركه وإذا كان كذلك فلا علينا إن تركنا ما تركه. قوله: (للحمل على محل من خالق) وهو الرفع لأنه مبتدأ خبره يرزقكم أو مقدر وهو لكم لا غير لأن المعنى ليس عليه ومن زائدة للتأكيد، والوصفية لتوقله في التنكير حتى لا يتعزف بالإضافة فلذا جوز وصف النكرة به مع إضافته للمعرفة، وقوله فإن الاستفهام بمعنى النفي توجيه للبدلية بحسب المعنى والصناعة لأن غير الله هو الخالق المنفي ولأن المعنى على الاستثناء أي لا خالق إلا الله والبدلية في الاستثناء بغير إنما تكون في الكلام المنفي لا توجيه لزيادة من ولا للابتداء بالنكرة كما قيل لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه. قوله: (أو لأنه فاعل خالق) معطوف على قوله للحمل أي رفعه على أنه فاعل لخالق، وهو حينئذ مبتدأ لا خبر له ولا وجه لتوقف أبي حيان بأنه لم يسمع إعماله مع زيادة من فإن شرط الزيادة والإعمال موجود من غير مانع فالتوقف من غير داع لا وجه له غير التعنت. قوله: (أو استئناف مفسر له) على أن خالق فاعل لفعل مضمرة يفسره المذكور وأصله هل يرزقكم خالق ومن زائدة في الفاعل، وقد اعترض على هذا الوجه بأنه قبيح شاذ في العربية فلا ينبغي حمل كلام الله عليه لأن هل لا تدخل على الاسم إذا كان في حيزها فعل نحو هل زيد خرج لاختصاصها بالأفعال في الأصل لكونها بمعنى قد وأصل هل أهل لكن استغنى عن

إطلاقه على غير الله ﴿وَأَن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ﴾ أي فتأس بهم في الصبر على تكذيبهم فوضع فقد كذبت موضعه استغناء بالسبب عن المسبب وتكثير رسل للتعظيم المقتضى زيادة التسلية، والحث على المصابرة ﴿وَأَلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ فيجازيك وإياهم على الصبر والتكذيب ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا وَعَدَّ اللَّهُ﴾ بالحشر والجزاء ﴿حَتَّىٰ﴾ لا خلف فيه ﴿فَلَا تَقْرَبُكُمُ الْمَيْمُوتُ الدُّنْيَا﴾ فيذهلكم التمتع بها عن طلب الآخرة والسعي لها ﴿وَلَا يَقْرَبُكُمْ بِاللَّهِ الْقُرُوبُ﴾ الشيطان بأن يمنيكم المغفرة مع الإصرار على المعصية فإنها، وإن أمكنت لكن الذنب بهذا التوقع كتناول السم اعتماداً على دفع الطبيعة وقرئ بالضم، وهو مصدر أو جمع كقعود ﴿إِنَّا

الهمزة للزومها لها، ثم تطفلت على الهمزة في الدخول على جملة اسمية فإذا رأت الفعل في حيزها حنت لألفها المألوف على ما فيه كما فصل في النحو وقد أجيب عنه بأن الزمخشري لا يسلم ما قالوه كما صرح به في المفصل لأن حرف الشرط كان مثلاً ألزم للفعل من هل لأنه لا يجوز دخوله على الجملة الإسمية كما دخلت عليها هل وقد جاز عمل الفعل مقدراً بعدها على شريطة التفسير كقوله: ﴿وَأَن أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦] فيجوز في هل بالطريق الأولى وهذا أحسن مما قيل إنه أراد به ذكر جملة الوجوه المحتملة، وإن كان بعضها غير جائز أو مستحسن كهذا وأما قول الطيبي إن هذا يحسن من البليغ إذا كان يتضمن معنى بليغاً مما يختص بالاضمار والتفسير كالإبهام، ثم التفسير وكون الاستفهام بالفعل أولى كما حسن مخالفته كالدخول على الجملة الإسمية بلا فارق بينهما فضعيف جداً لكنه ليس بسهو في فهم كلام المعترض كما توهم، وأما تفسير كلامه هنا بأن المراد أن خالق مبتدأ خبره مقدر أي وقوله يرزقكم مستأنف في جواب سؤال مقدر أي خالق يسأل عنه على أنه استئناف بياني، وما بعده استئناف نحوي فليس بمراده كما صرح به في الكشاف مع أنه لو حمل عليه جاز وعلى الأول فضمير له ليرزقكم المقدر فهو استخدام. قوله: (وعلى الأخير) إذا كان يرزقكم كلاماً مستأنفاً ولم يكن صفة، ولا مضمراً على شريطة التفسير والمعنى على النفي فيقتضي حينئذ عدم جواز إطلاق لفظ الخالق على غير الله إذ معناه لا خالق غير الله بخلافه على الوجوه الأخر، فإن معناه لا خالق يرزق غير الله فالمختص بمجموع الخالقية والرازقية أو الرازقية فيكون غيره خالقاً كما قاله المعتزلة من أن العبد خالق لأفعاله فجوزوا لطلاقه على غيره. قوله: (أي فتأس بهم الخ) دفع لما يتوهم من أن الجواب مسبب عن الشرط وهذا أمر قد كان قبله بأن المراد التأسى بهم كما قيل:

قصوا عليّ حديث من قتل الهوى إن التأسى روح كل حزين

فالأصل فاصبر وتأس بمن قبلك فقد كذبوا وصبروا فحذف الجواب، وأقيم هذا مقامه

وإن كان هذا هو الجواب بحسب العربية والمسبب في الحقيقة التأسى لكن لما كان المراد الحث عليه قدر بالأمر فلا يتوهم أن المستغني عنه الأمر بالتأسى كما أشار إليه المصنف ويجوز أن يجعل الجواب من غير تقدير، ويكون المترتب عليه الإعلام والإخبار كما في وما بكم من نعمة فمن الله، وقوله وتكثير الخ وللتكثير أيضاً. قوله: (فيجازيك) تفسير للمراد من ذكر

الشَّيْطَانُ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴿٧﴾ عداوة عامة قديمة ﴿فَاتَّخَذُوهُ عَدُوًّا﴾ في عقائدكم وأفعالكم وكونوا على حذر منه في مجامع أحوالكم ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ تقرير لعداوته، وبيان لغرضه في دعوة شيعته إلى اتباع الهوى والركون إلى الدنيا ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ وعيد لمن أجاب دعاءه ووعد لمن خالفه، وقطع للأمانيّ الفارغة وبناء للأمر كله على الإيمان والعمل الصالح وقوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ تقرير له أي أومن زين له سوء عمله بأن غلب، وهمه وهواه على عقله حتى انتكس رأيه فرأى الباطل حقاً والقيح حسناً كمن لم يزين له بل وفق حتى عرف الحق، واستحسن الأعمال واستقبحها على ما هي عليه فحذف الجواب للدلالة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ وقيل تقديره أومن زين له سوء عمله ذهب نفسك عليهم

الرجوع أو بيان لما يترتب عليه، وقوله لا خلف فيه بيان لأنه المراد فليست حقيقته بمعنى وقوعه وقوله فيذهلكم فالغرور مجاز عنه والنهي على نمط لا أرينك ههنا، وقوله الشيطان فتعريفه للعهد ويجوز التعميم، وقوله فإنها وإن أمكنت بيان لما في الكشاف مما يخالفه بناء على الاعتزال وقطع الأمانيّ الفارغة بالكلية مما في حال الكفر فإنه اللازم من الآية فلا يتوهم مخالفته لأهل الحق، وقوله وهو مصدر لغزه وإن قلّ في المتعدّي وقعود مثال لهما لأنه مصدر وجمع قاعد أيضاً وعلى المصدرية الإسناد مجازي. قوله: (عداوة عامة) من قوله لكم وقديمة من الإسمية أو هو بيان للواقع إشارة لقصة آدم وقوله في عقائدكم أي كونوا معتقدين لعداوته عن صميم قلب، وإذا فعلتم فعلاً فأفطنوا له فيه فإنه يدخل عليكم فيه الرياء ويزين لكم القبائح، وقوله وبيان لغرضه إشارة إلى أنّ اللام ليست للعاقبة. قوله: (وقطع للأمانيّ الفارغة) هذا كلام حق وإن كان ذا وجهين فإنّ من الأمانيّ الفارغة بل التي بعد فراغها كسرت أكوابها أمانيّ الكفرة فإنهم قالوا إنّ الله أكرمنا في الدنيا فلا يعذبنا في الآخرة كما مرّ، وهو لم يقل أمانيّ عصاة المسلمين حتى يكون مخالفاً لمذهب أهل الحق كما توهم وكيف يحمل عليه وقد نص على مراده بقوله قبيله وإن أمكنت نعم هي كلمة حق أريد بها باطل في كلام الزمخشريّ فلا تغفل. قوله: (وبناء للأمر كله على الإيمان الخ) الظاهر أنّ مراده أمر الآخرة كله من الثواب والعقاب، والعفو فإنّ ما فيها جميعه لا يخلو عن ذلك ومداره كله على الإيمان والعمل الصالح وعدمهما فإنه لا عقاب إلا بكفر أو معصية ولا عفو ولا ثواب إلا بإيمان أو عمل صالح، وهذا مما لا شبهة فيه وكونه في الجميع على القطع من غير احتمال تخلف أصلاً مسكوت عنه ومعلوم من نصوص آخر فليس هذا مبنياً على الاعتزال كما قيل، ولا دخل للام الاختصاص هنا بناء على أنّ المراد بالأمر بالأمر النافع وكأنه جعل العذاب الشديد والأجر الكبير توصيفهما ليس للاحتراز بل لأنّ عذاب الآخرة كله شديد بالنسبة لما في الدنيا، وكذا أجزها كله عظيم فالوصف للتوضيح لا للتقييد فلا يقال إنه تبع الزمخشريّ إما غفلة وإما بناء على أنه المناسب للوعيد هنا فكلامه لا يخلو من كدر ولو تركه كان أحسن. قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ أي

حسرة، فحذف الجواب لدلالة ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ﴾ عليه ومعناه فلا تهلك

حسن له عمله السيء فهو من إضافة الصفة للموصوف، وقوله تقرير له أي لما قبله من قوله الذين الخ وقوله بأن الخ بيان لتزيينه له، وقوله على ما هي عليه أي في نفس الأمر لا بمجرد الوهم والتخيل. قوله: (فحذف الجواب الخ) قال السكاكي في باب الإيجاز قوله تعالى أفمن زين له الخ تتمته ذهبت نفسك عليهم فحذف لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم الخ، أو تتمته كمن هداه الله فحذف لدلالة فَإِنَّ الله يضل الخ انتهى فقال السعد في شرحه المحذوف على التقدير الثاني خبر وعلى الأول يحتمل الجزاء فأطلق لفظ التتمة ليشملهما انتهى فقيل إنه سد باب الجزائية على التقدير الثاني لقول ابن هشام إن الظرف لا يكون جواباً للشرط وبوجهه أن الرضى صرح بأنه لا يكون مستقراً في غير الخبر والصفة والصلة والحال ولم يذكر الجزاء فلا يرد ما يتوهم من أنه إذا قدر متعلقه فعلاً لم لا يكون جزاء وإن لم يقرن بالفاء فإنه الأصل فيه فيندفع قول الشريف في حواشيه لا يجوز أن تكون من شرطية على هذا التقدير لانقضاء الفاء في الجزاء يعني أن تقدير الفاء داخلة على مبتدأ يكون الجار والمجرور خبره والجملة بتمامها جزاء غير جائز لما فيه من التكلف، وليس هذا كحذف الجواب مع الفاء كما توهم إلا أن ابن مالك في شرح الألفية في باب الشرط جعل من في هذه الآية شرطية على التقديرين وهو ظاهر قول الزجاج هنا الجواب على ضربين أحدهما ما يدل عليه فلا تذهب نفسك الخ ويكون المعنى أفمن زين له سوء عمله فأضله الله ذهبت نفسك عليهم حسرة ويكون فلا تذهب الخ يدل عليه، ويجوز أن يكون الجواب محذوفاً فيكون المعنى أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله ويكون دليلاً فإن الله يضل الخ، انتهى وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله أيضاً إذ لا يظهر للدول عن التعبير بالخبر إلى الجواب وجه فمن يحتمل أن تكون موصولة وشرطية في الآية، وما قيل من أن الموصولية فيها متعينة وإطلاق الخبر على الجواب تسامح ليس بمسلم وإن أيدته بعضهم بأنه وقع في بعض النسخ الخبر بدل الجواب، وفيه كلام يطول شرحه في الباب الخامس من المغني وشرحه فليحزر، وقوله عليه أي على الجواب. قوله: (وقيل تقديره) ضعفه لما فيه من القصل بينه وبين دليل الجواب بقوله فَإِنَّ الله ولا يظهر تقريره لما قبله وتفريعه عليه ولا تفريع قوله فَإِنَّ الله الخ إلا بتقدير لا جدوى، ولا فائدة في ذلك وكله تكلف والهمزة للإنكار، وقوله فحذف الجواب يعلم حاله مما مر إذ الظاهر منه أنها شرطية لا موصولة على أن يريد بالجواب هنا الخبر تسميحاً لكنه هنا أبعد إذ لا مانع من حمله على ظاهره ولم يجوزوا كون قرأه جواباً لركابته صناعة، ومعنى لأن الماضي لا يقترن بالفاء بدون قد ولأنه لا معنى لإنكار كونهم رأوه حسناً إلا بتكلف، قيل ولم يلتفت لما في الكشف من تقدير كمن لم يزين له وأن النبي ﷺ قال في جوابه: «لا» فرتب عليه قوله تعالى له: ﴿فَإِنَّ الله﴾ الخ لبعده وفيه نظر وقد حمل بعضهم الجواب في كلامهم على معناه اللغوي دون النحوي وهو جواب الاستفهام كلا ونعم على أن الاستفهام على ظاهره، وليس المراد به الإنكار وإنما استدعى الجواب ليرتب عليه ما يترتب فيكون على تقديره أفمن زين له كمن لم يزين له لا فَإِنَّ الله يضل الخ وعلى تقدير أفمن زين له

نفسك عليهم للحسرات على غيهم وإصرارهم على التكذيب والفآت الثلاث للسببية غير أن الأوليين دخلتا على السبب، والثالثة دخلت على المسبب وجمع الحسرات للدلالة على تضاعف اغتمامه على أحوالهم، أو كثرة مساوي أفعالهم المقتضية للتأسف وعليهم ليس صلة لها لأن صلة المصدر لا تتقدمه بل صلة تذهب أو بيان للمتحسر عليه ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ فيجازيهم عليه ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي الريح ﴿فَتُثِيرُ مَسَابِكًا﴾ على حكاية الحال الماضية استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على كمال الحكمة، ولأن المراد بيان إحداثها بهذه الخاصة ولذلك أسنده إليها، ويجوز أن يكون

سوء عمله ذهبت نفسك عليه حسرة نعم يحرض على هداية الناس، ويكون ترتب قوله فإن الله الخ لأن الهداية بيد الفياض فلذا رجوتها لهم، وهو كلا حسن وإن كان لم يفصح عنه وكلام المصنف رحمه الله في حديث السببية ينبو عنه فتدبر. قوله: (ومعناه الخ) يعني أن هلاك نفسه بالحسرة عبارة عن التهلك فيها وشذتها كما يقال هلك عليه حياً ومات عليه حزناً وذهب بمعنى هلك. قوله: (والفآت الثلاث الخ) الفآت في النظم أربعة والمصنف رحمه الله أسقط واحدة جعلها عاطفة أي للعطف من غير مهلة دون سببية ولم يعينها فليل إنها فاء فرآه لأنها عطفته على زين ولا يخفى أن رؤيته حسناً مسبب عما سؤله له شيطان الوهم والهوى وتقرير المصنف مناد على خلاف ما ذكره، وقيل إنها فاء أفمن الخ فإنها رأس كلام وإن قصد به تقرير ما قبله لا سيما إذا قلنا إنها عطفت على مقدر كما هو مذهب المصنف رحمه الله على ما عرف في أمثاله، وهو أقرب وستأتي تنمة الكلام عليه. قوله: (غير أن الأوليين الخ) وجهه على الأول أن تزيين الأعمال وعدمه سبب للعذاب والأجر، وإضلال الله وهدايته سبب للتزيين الذي أراه القبيح حسناً وأما النهي عن تهالكه وتحسره عليهم فمسبب عن أن الله خلق الناس على قسمين ضال ومهدي، وهو ظاهر ولذا ارتكبه من ارتكبه وعلى الثاني فاعتقاده الباطل حقاً سبب لتزيينه عنده والإضلال والهداية سبب لذلك الاعتقاد، وأمر الثالث كما مر وللبحث فيه مجال، والفاء قد تدخل على المسبب وقد تدخل على المسبب وإن فرق بعضهم بينهما فجعل الأولى تعليلية والثانية سببية، ولا مشاحة في الاصطلاح. قوله: (وجمع الحسرات الخ) يعني أنه مصدر صادق على القليل والكثير في الأصل لكنه جمع هنا لدلالة على زيادة حسرته التي كادت تذهب بنفسه لشذتها أو على تعددها بسبب تعدد أسبابها فالفرق بينهما ظاهر، وقوله لأن المصدر الخ تقدم إن بعضهم اغتفره في الجار والمجرور، وقوله أو بيان الخ فيكون ظرفاً مستقراً متعلقه مقدر كأنه قيل على من تذهب فليل عليهم ونصب حسرات على أنه مفعول أو حال. قوله: (استحضاراً الخ) إشارة إلى أن حكاية الحال تكون في الأمور المستغربة البديعة، وإنه لتمثيلها بجعلها كالحاضر المشاهد لأن الأمور الغريبة يهتم بها السامع فيزيد تصويره لها كأنها محسوسة له، وقوله ولأن الخ الظاهر أن الأحداث مصدر مضاف للمفعول وهو الرياح، والفاعل هو الله تعالى والأحداث هو معنى الإرسال لأنه إيجاد خاص من الله تعالى لها، وقوله بهذه الخاصة بالباء أو اللام كما في بعض النسخ وفي بعضها على هذه الخاصة والمقصود أن الإثارة خاصة لها وأثر

اختلاف الأفعال للدلالة على استمرار الأمر ﴿مَسْقَنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيْتٍ﴾ وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص بالتشديد ﴿فَلَحِينًا بِهِ الْأَرْضُ﴾ بالمطر النازل منه وذكر السحاب كذكره أو بالسحاب فإنه سبب السبب أو الصائر مطراً ﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ بعد يبسها والعدول فيهما من الغيبة إلى ما هو أدخل في الاختصاص لما فيهما من مزيد الصنع ﴿كَذَلِكَ الْشُّورُ﴾ أي مثل إحياء الموات نشور الأموات في صحة المقدورية، إذ ليس بينهما إلا احتمال اختلاف المادّة في المقيس عليه، وذلك لا مدخل له فيها، وقيل في كيفية الإحياء فإنه تعالى يرسل ماء من تحت العرش ينبت منه أجساد الخلق ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْغَزَا﴾ الشرف والمنعة ﴿فَلِلَّهِ الْغَنَاءُ جَمِيعًا﴾ أي فليطلبها من عنده فإن له كلها واستغنى بالدليل عن المدلول ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

لا ينفك عنها فلا يوجد إلا بعد إيجادها فيكون مستقبلاً بالنسبة إلى الإرسال فاستعمال المضارع فيه على ظاهره، وحقيقته من غير تأويل لأنّ المعبر زمان الحكم لا زمان التكلم والفاء دالة على عدم تراخيه وهو شيء آخر، فما قيل من أنه مضاف للفاعل أي إحداث الرياح الإثارة وهي تحدث بعد إرسالها فللدلالة عليه أتى بصيغة المستقبل، والفاء وإن دلت عليه لكن لا مانع من تعدد الدال على أمر واحد للاهتمام به كلام مغشوش مشوش والحق ما سمعته. قوله: (للدلالة على استمرار الأمر) يعني أنه أتى بما يدل على الماضي ثم بما يدل على المستقبل إشارة إلى استمرار ذلك، وإنه لا يختص بزمان دون زمان إذ لا يصح الماضي والاستقبال في شيء واحد إلا إذا قصد ذلك، وتشديد الياء من ميت وهما بمعنى وقد يفرق بينهما، وقوله وذكر السحاب كذكره جواب عن مرجع الضمير بأنه على ما يفهم منه بطريق الالتزام أو هو راجع إلى السحاب ونسبة الإحياء إليه لأنه سبب السبب، وقوله أو والصائر الخ عطف على سبب السبب، وهذا بناء على أنّ السحاب بخار متصاعد فقد يصير مطراً بعينه فالإسناد إليه لأنه أصله، وهذا مع تكلفه لا فرق بينه وبين ما قبله يعتد به واستعارة الموت والحياة قد مرّت مفصلة، وقيل إنه أشار بقوله بعد يبسها إلى أنّ الحياة مستعارة للرطوبة والموت لليبوسة لأنها تكون منشأ للآثار كالحياة وفيه نظر. قوله: (والعدول فيهما الخ) وكون ضمير المتكلم أدخل في الاختصاص لأنه لا يحتمل الشركة كضمير الغائب، وهذا الفعل مما اختص به تعالى فناسب ذكره بما هو أدل على الاختصاص ولما فيه من كمال القدرة أتى بضمير العظمة. قوله: (أي مثل إحياء الموات الخ) المراد بالموات الأرض التي لا نبات فيها فإنباته فيها قدرة عظيمة دالة على صحة الحشر والنشر، والمعاد وقوله احتمال الخ أي إنّ النابت ثانياً زيادة أخرى غير مادة الأوّل، ولا مدخل له في المقدورية ولا في صحتها مع أنه بعينه جار في القسمين أيضاً على ما عرف فيه من أنه إعادة معدوم أولاً كماه فصل في الكلام. قوله: (وقيل في كيفية الإحياء) أي وجهه أنه مثله في الكيفية لأنه بأمطار ماء كالمني تنبت به الأجسام من عجب الذنب على ما ورد في الآثار، وهو معطوف على قوله في صحة المقدورية. قوله: (الشرف والمنعة) بفتحتين مصدر بمعنى العز والقوة ويكون جمع مانع أيضاً وتعريف العزة للجنس، وفيما بعده للاستغراق بقرينة قوله

الْكَلِمِ وَالْمَعْلُ الصَّلِيحُ يَرْفَعُهُ ﴿١٠﴾ بيان لما يطلب به العزة وهو التوحيد والعمل الصالح وصعودهما إليه مجاز عن قبوله إياهما أو صعود الكتبة بصحيفتهما، والمستكن في يرفعه للكلم فإن العمل لا يقبل إلا بالتوحيد ويؤيده أنه نصب العمل أو للعمل فإنه يحقق الإيمان ويقويه أو لله وتخصيص العمل بهذا الشرف لما فيه من الكلفة، وقرئ يصعد على البناءين والمصعد هو الله تعالى أو المتكلم به أو الملك، وقيل الكلم الطيب يتناول الذكر، والدعاء وقراءة القرآن، وعنه عليه الصلاة والسلام: «هو سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فإذا قالها العبد عرج به الملك إلى السماء فحيا به وجه الرحمن فإذا لم يكن عمل

جميعاً، وقوله فليطلبها الخ فوضع فيه السبب موضع المسبب لأن الطلب ممن هي له وفي ملكه جميعها مسبب عنه، وعبر بما ذكر للعدول إلى المقصود وترك الوسيلة كما مر في قوله فانفجرت والطلب منه إنما يكون بالطاعة والانقياد إذ ما عداه لا يعد لعدم إيصاله للمطلوب فلذا عقبه بقوله: (إليه يصعد الكلم الطيب) الخ وجعل بعضهم المقدر فليطع الله، ولو أريد بالعزة الأولى جميعها وقدر الجواب فهو لا ينالها صح أيضاً وهو أنسب بما بعده، ولا يتأني قوله والله العزة ولرسوله وللمؤمنين وقوله تعز من تشاء الخ كما قيل. قوله: (بيان لما يطلب به العزة) أو لكون العزة كلها لله وهي بيده لأنها بالعمل الصالح، وهو لا يعتد به ما لم يقبله أو هي مستأنفة وقوله وهو التوحيد تفسير للكلم الطيب لأن المراد به كلمة الشهادة وجمعها لتعدد بتعدد قائلها، وقوله: وصعودهما إما بناء على عطف العمل على الكلم أو لاستلزام الرفع له، وقوله مجاز أي مرسل بعلاقة اللزوم أو استعارة بتشبيه القبول بالرفع إلى مكان عال. قوله: (أو صعود الكتبة بصحيفتهما) فيجعل الكلم والعمل مجازاً عما كتب فيه بعلاقة الحلول، والتجوّز في النسبة أو يقدر فيه مضاف أو يشبه وجوده الخارجي في السماء وكتابته فيها بالصعود فهو استعارة تبعية، وقوله للكلم فإنه يذكر ويؤنث، وفي قوله لا يقبل إشارة إلى أن الرفع كالصعود مجاز عن القبول أيضاً، وقوله ويؤيده الخ فهو من الاشتغال، وقيل في وجه التأييد أن الأصل توافق القراءات وفي هذه تعين الكلم للرافعية والعمل للمرفوعية فتحمل عليه قراءة الرفع وفيه أنه كيف يتعين مع جواز أن يكون الرفع هو الله كما سيأتي فتأمل. قوله: (أو للعمل) والضمير المنصوب للكلم وتحقيق الإيمان بإظهار آثاره إذ بها يعلم التصديق القلبي، وتقويته بتثبيته لا رفع قدره وقوله وتخصيص العمل الخ أي إذا كان الضمير لله فجعله مخصوصاً بالذكر ونسبة رفع الله له لأن الضمير البارز له لا لهما ولا لصاحبه كما قيل سواء كان العمل مبتدأ أو معطوفاً لأن فيه كلفة ومشقة إذ هو الجهاد الأكبر وفيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى الشرف. قوله: (وقرئ يصعد من الإصعاد على البناءين) أي مبنياً للمعلوم والمجهول والفاعل المصرح به والمحذوف من ذكر فالكلم إما منصوب أو مرفوع، وقوله وعنه الخ^(١) رواه الحاكم والبيهقي والطبري عن ابن

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٢/٤٢٥ من حديث عبد الله بن مسعود. وقال: صحيح الإسناد، وواقفه الذهبي.

صالح لم يقبل، ﴿وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ المكرات السيآت يعني مكرات قريش للنبي ﷺ والسلام في دار الندوة، وتداولهم الرأي في إحدى ثلاث حبسه وقتله وإجلاله ﴿لَكُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ لا يؤبه دونه بما يمكرون به ﴿وَمَكْرٌ أُولَئِكَ هُوَ يَبُوءُ﴾ يفسد ولا ينفذ لأن الأمور مقدره لا تتغير به كما دل عليه بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ بخلق آدم عليه السلام منه ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ بخلاق ذريته منها ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ ذكراناً وإناثاً ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ إلا معلومة له ﴿وَمَا يَعْمُرُ مِنَ مَعْمَرٍ﴾ وما يمد في عمره من مصيره إلى

مسعود رضي الله عنه، وقوله فحيا من التحية يقال حياه الله أي أبقاه فهو في الحياة، وقيل إنه من استقبال المحيا وهو الوجه وهو المناسب هنا على سبيل الاستعارة فالمعنى أنه يستقبل به الله والمراد رجاء رضا الله به، وقوله فإذا لم يكن الخ أي على هذا التفسير والمراد لم يقبل قبولاً كاملاً إن لم يرد ما يشمل العمل القلبي كالتصديق. قوله: (المكرات السيآت) يعني السيآت منصوب على أنه صفة المصدر لأن مكر لازم وقد جوز نصبه على تضمنين يقصدون أو يكسبون وعلى الأول فيه مبالغة للوعيد الشديد على قصده أو هو إشارة إلى عدم تأثير مكرهم، ودار الندوة دار بمكة كانوا يجتمعون فيها للمشاورة وفصل الأمور والندوة الاجتماع ومنه النادي وقصتها مشهورة، والتداول تفاعل بمعنى دارة للرأي فيما بينهم والمحاورة فيه. قوله: (لا يؤبه دونه) يقال لا يؤبه ولا يعأ بمعنى يعتد به يعني أن ما مكروا به لا يعتد به بالنسبة للعذاب المعد لهم عند الله، وقوله يفسد أصل معنى البوار الكساد أو الهلاك فاستعير هنا للفساد وعدم التأثير لأن الكاسد يكسد لفساده ولأن الهالك فاسد لا أثر له. قوله: (لأننا الأمور مقدره لا تتغير به) أي بمكر أولئك ليس فيه حصر التأثير في التقدير ونفي اختيار العبد وكسبه حتى يكون على مذهب الجبرية كما توهم بل إن ما قدره الله لا يتغير كما أن ما علمه كذلك، ولا حاجة إلى أن يقال المراد بالأمور أمور النبوة فقط لأن التقدير فيها تأثيراً ظاهراً لا يتغير ومثله بعدما قرر من مذهب الأشاعرة في الكلام تعصب فتأمل. قوله: (كما دل عليه بقوله والله) إلى آخر الآية فإنه دل على أن كل ما يقع جار على مقتضى علمه وقدرته، وقوله بخلق آدم الخ تقدم فيه وجوه أخر فتذكرها. قوله: (إلا معلومة له) من في قوله من أنثى مزيدة في الفاعل، وقوله بعلمه حال منه أي ملتبسة بعلمه وليس فيه تصريح بذى الحال لكن الظاهر أنه الحامل والواضع لا المحمول والموضوع لعدم ذكرهما، ولا الحمل والوضع نفسيهما لأنه خلاف الظاهر والمراد العلم بحملها ووضعها تفصيلاً لقوله، ويعلم ما في الأرحام لأنه لو قصد العلم بذاتها لم يكن لذكر الحمل والوضع فائدة فلا يتوهم أنه لا يلزم من العلم بالحامل العلم بحملها، وسيأتي تفصيله في حم السجدة. قوله: (وما يمد في عمره من مصيره إلى الكبير) إما أن يريد أن معمر من مجاز الأول كقوله من قتل قتيلاً لثلاثا يلزم تحصيل الحاصل كما قيل أو أن يعمر مضارع فيقتضي أن لا يكون معمرأ بعد ولا ضرورة للحمل على الماضي كما قيل، وأما ما أورد على الأول من أنه لا يلزم من تعمير المعمر تحصيل الحاصل فرده معلوم مما مر تحقيقه في قوله

الكبر ﴿وَلَا يَنْقُصُ مِنَ عُمْرِهِ﴾ من عمر المعمر لغيره بأن يعطي له عمر ناقص من عمره، أو لا ينقص من عمر المنقوص عمره بجعله ناقصاً والضمير له وإن لم يذكر لدلالة مقابله عليه، أو للعمر على التسامح فيه ثقة بفهم السامع كقولهم: لا يثيب الله عبداً ولا يعاقبه إلا بحق،

هدى للمتقين كما فصله في الكشف. قوله: (من عمر المعمر لغيره) اللام متعلقة بينقص ولا حاجة لجعله للبيان أي هذا النقص كائن لغيره فالضمير راجع للمعمر، والنقص لغيره إذ من عمر لا يتصور النقص من عمره فليس في إرجاع الضمير له إباء عنه كما توهم، وليس هذا بعد تأويله بالصيرورة مستغنى عنه أيضاً فتدبر، وقوله بأن يعطي الخ أوله به بأنه لا يمكن الزيادة والنقص في شيء واحد. قوله: (والضمير له) أي للمنقوص عمره لا للمعمر كما في الوجه السابق وهو وإن لم يصرح به في حكم المذكور كما قيل:

ويضدها تتبين الأشياء

فيعود الضمير على ما علم من السياق. قوله: (أو للمعمر على التسامح الخ) فهو كقولهم له عليّ درهم ونصفه أي نصف درهم آخر فيعود الضمير إلى نظير المذكور لا إلى عينه كما جوزّه ابن مالك في التسهيل، وإن قال ابن الصائغ، هو خطأ لأن المراد مثل نصفه فالضمير عائد إلى ما قبله حقيقة لأنه مناقشة في المثال وليس المراد بالمعمر أو ضميره، من من شأنه أن يعمر لأنه لو كان كذلك عاد الضمير عليه بعد التجوز وليس بمراد، ومحصل كلامهم هنا أنه اختلف في معنى معمر فليل المزاد عمره بدليل ما يقابله من قوله ينقص الخ، وقيل من يجعل له عمر وهل هو واحد أو شخصان فعلى الثاني هو شخص واحد قالوا مثلاً يكتب عمره مائة ثم يكتب تحته مضي يوم مضى يومان وهكذا فكتابة الأصل هي التعمير والكتابة بعد ذلك هو النقص كما قيل:

حياتك أنفاس تعدّ فكلما مضى نفس منها انتقصت به جزءاً

والضمير في عمره حيثنذ راجع إلى المذكور والمعمر هو الذي جعل الله له عمراً طال أو قصر وعلى القول الأول هو شخصان والمعمر الذي يزيد في عمره، والضمير حيثنذ راجع إلى معمر آخر إذ لا يكون المزيد من عمره منقوصاً من عمره، وهذا قول الفراء وبعض النحويين وهو استخدام أو شبيهه به وقد قيل عليه هب أنّ المعمر الثاني غير الأوّل أليس قد نسب النقص في المعمر إلى المعمر كما قلتم هو الذي زيد في عمره وأجيب بأنّ الأصل حيثنذ وما يعمر من أحد فسمي معمرأ باعتبار ما يؤول إليه وعاد الضمير باعتبار الأصل المحوّل عنه ومن العجيب ما قيل هنا إنّ المعمر المقدر له عمر طويل وهو يجوز فيه أي بلغ فيه حدّ ذلك العمر وأن لا يبلغه، ولا يلزمه تغيير ما قدر له لأنّ المقدر أنفاس معدودة لا أيام محدودة وعده سراً دقيقاً وهو مما لا يعوّل عليه عاقل ولم يقل به أحد غير بعض جهلة الهنود مع أنه مخالف لما ورد في الحديث الصحيح من قول النبي ﷺ^(١) لأم حبيبة رضي الله عنها وقد دعت بطول عمر سألت

(١) أخرجه مسلم ٢٦٦٣ مطولاً عن ابن مسعود عن أم حبيبة زوج رسول الله ﷺ.

وقيل الزيادة والنقصان في عمر واحد باعتبار أسباب مختلفة أثبتت في اللوح مثل أن يكون فيه إن حج عمره فعمره ستون سنة وإلا فأربعون، وقيل المراد بالنقصان ما يمر من عمره وينقص فإنه يكتب في صحيفة عمره يوماً فيوماً وعن يعقوب ولا ينقص على البناء للفاعل ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ هو علم الله تعالى أو اللوح المحفوظ أو الصحيفة ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ إشارة إلى الحفظ والزيادة والنقص ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شْرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ ضرب مثل للمؤمن والكافر والفرات الذي يكسر العطش، والسائغ الذي يسهل انحداره والأجاج الذي يحرق بملوحته وقرئ سبغ بالتشديد، والتخفيف وملح على فعل ﴿وَمَنْ كُلَّى تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَيْةً تَلْبَسُونَهَا﴾ استطراد في صفة البحرين وما

الله لآجال مضروبة وأيام معدودة وقد أطال المحشي فيه وفي رده وهو غني عنه وليس هذا من قبيل ضيق فم الركبة كما قيل فتدبر. قوله: (لا يثيب الله عبداً ولا يعاقبه) هو مثال بناء على ما يتبادر منه من أن المراد يعاقب عبداً آخر فلا يقال إنه لا يوافق مذهب أهل الحق ويتمحل للجواب عنه فإن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين. قوله: (وقيل الزيادة والنقصان النخ) فيكون المعمر والمنقص من عمره شخصاً واحداً بناء على ما ورد في الأحاديث من زيادة العمر ببعض الأعمال الصالحة كقوله: «الصدقة تزيد في العمر»^(١) فيجوز أن يكون أحد معمرأ إذا عمل عملاً وينقص من عمره إذا لم يعمله وهذا لا يلزم منه تغيير التقدير لأنه في تقديره تعالى معلق أيضاً، وإن كان ما في علمه الأزلي وقضائه المبرم لا محو فيه ولا إثبات وهذا ما عرف عن السلف، ولذا جاز لادعاء بطول العمر، وقال كعب^(٢) لو أن عمر رضي الله عنه دعا الله آخر أجله. قوله: (وقيل المراد بالنقصان ما يمر من عمره النخ) فما يعمر المعمر جملة عمره وما ينقص منه ما مضى منه، وقوله على البناء للفاعل أي يفتح الياء وضم القاف وفاعله ضمير المعمر، أو عمره ومن زائدة في الفاعل وإن كان متعدياً جاز كونه لله، وقوله علم الله هو على الأول من وجوه النقص والزيادة ويجوز في الأخير أيضاً وما بعده على الأخيرين فتدبر، وقوله إشارة إلى الحفظ أي المفهوم من كونه في الكتاب والزيادة والنقص مفهومان من فعليهما. قوله: (ضرب مثل النخ) هذا هو المشهور رواية ودراية، وما قيل الأظهر إنه لبيان كمال القدرة العلية فلا يتكلف لتوجيه ما بعده ليس بشيء فترك لأجله ما في هذا من محاسن البلاغة وكسر العطش إزالته، وقوله يحرق أي يؤذي شاربه، وسبغ صفة مشبهة وملح كحذر كذلك وليس بمقصود من مالح لأنه لغة رديئة وإن قيل به. قوله: (استطراد النخ) جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه لا يناسب ذكر منافع البحر المالح وقد شبه به الكافر ولا دخل له في عدم الاستواء بل

(١) أخرجه الترمذي ٦٦٤ من حديث أنس وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن عيسى الخزاز، وله شاهد من حديث عمرو بن عوف المزني، أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ٣/ ١١٠، وقال الهيثمي: كثير ابن عبد الله المزني ضعيف.

(٢) أثر كعب الأخبار هذا باطل، وهو من إسرائيليات.

فيهما من النعم أو تمام التمثيل والمعنى كما أنهما، وإن اشتركا في بعض الفوائد لا يتساويان من حيث إنهما لا يتساويان فيما هو المقصود بالذات من الماء فإنه خالط أحدهما ما أفسده، وغيره عن كمال فطرته لا يساوي المؤمن الكافر وإن اتفق اشتراكهما في بعض الصفات كالشجاعة والسخاوة لاختلافهما فيما هو الخاصية العظمى، وبقاء أحدهما على الفطرة الأصلية دون الآخر أو تفضيل للأجاج على الكافر بما يشارك فيه العذب من المنافع، والمراد بالحلية اللآلي واليواقيت ﴿وَرَىٰ أَلْفَكَ فِيهِ﴾ في كل ﴿مَوَآخِرَ﴾ تشق الماء بجريها ﴿يَتَّبِعُونَ مِن فَضْلِهِ﴾ من فضل الله بالنقلة فيها، واللام متعلقة بمواخر ويجوز أن تتعلق بما دل عليه الأفعال المذكورة ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ على ذلك وحرف الترجي باعتبار ما يقتضيه ظاهر الحال ﴿يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلًّا يَجْرِي

ربما يشعر به بوجوه أحدها أنه ذكر على طريق الاستطراد لا على طريق القصد، وليس هذا الجواب بقوي وأصل معنى الاستطراد أن الصائد يكون يعد وخلف صيد فيعرض له صيد آخر فيترك الأول ويذهب خلف الثاني فاستعير للانتقال من كلام إلى آخر يناسبه. قوله: (أو تمام التمثيل الخ) يعني أنه من جملة التمثيل وبه يتم فكأنه قيل لا استواء بينهما فيما هو المقصود الأصلي، وهو السقي منه وإزالة الظمأ وإن اشتركا من جهات آخر كالمؤمن والكافر يشتركان في أمور شتى، ولكن ما هو المقصود الأصلي وهو فطرة الإيمان لا يشتركان فيه فلا عبرة بتلك المشاركة فجملة ومن كل الخ جملة حالية.

قوله: (أو تفضيل للإجاج الخ) جواب ثالث فيكون كقوله: ﴿وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٤] بعد قوله فهي كالحجارة فحاصله أنه أفيد بعد التشبيه أن الكافر ليس كالأجاج بل أدنى منه لأنه يشارك العذب في منافع دون الكافر والمراد المشاركة فيما يكون من أمور الدنيا والآخرة لأن أمور الدنيا لا عبرة بها في ذاتها عند الله، وهي مفقودة في الكافر بالكلية فلا يرد أن بين الوجهين تنافياً لأن في الأول أثبت له منافع وهنا نفيت عنه مطلقاً، وما قيل من أن قوله وإن اتفق الخ يدفعه فإنه يشير لقلته ففي الثاني بني الحكم على الأكثر وألغى النادر عن حيز الاعتبار وفي الأول نظير له غير ظاهر فإنه ليس بنادر في نفسه كما لا يخفى. قوله: (والمراد بالحلية اللآلي واليواقيت) الأولى أن يقول كما في الكشف المرجان بدل اليواقيت، ولعل الياقوت عام في الأصل وتخصيصه بعرف طار وفيه تصريح بأن اللؤلؤ يخرج من المياه العذبة ولا مانع منه، وإن لم نره والقول بأن النظم لا دلالة له عليه مما لا وجه له كالقول بأنه من إسناد ما لبعض إلى الكل كما في قوله: ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٢٢٢]. قوله: (فيه) قدم هنا وأخر في النحل فقيل لأنه علق هنا بترى وثمة بمواخر وهو لا يتم به المقصود، وقوله ويجوز أن تتعلق الخ أي بمقدّر كسخرنا البحرين وهبأناهما ونحوه مما يشتمل على منافعهما، وقوله باعتبار ما يقتضيه ظاهر الحال يعني أن الترجي عليه تعالی محال فهو مجاز والمراد اقتضاء ما ذكر من النعم للشكر حتى كأن كلا

لِأَجْلِ مُسَمًّى ﴿١٤﴾ هي مدة دوره أو منتهاه أو يوم القيامة ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾ الإشارة إلى الفاعل لهذه الأشياء وفيها إشعار بأن فاعليته لها موجهة لثبوت الأخبار المترادفة، ويحتمل أن يكون له الملك كلاماً مبتداً في قران ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ للدلالة على تفرده بالالوهية والربوبية، والقطمير لفافة النواة ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعْوَكُمْ﴾ لأنهم جماد ﴿وَلَوْ سَمِعُوا﴾ على سبيل الغرض ﴿مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ لعدم قدرتهم على الإنفاع أو لتبرئهم منكم مما تدعون لهم ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ﴾ بإشراككم لهم يقرون ببطلانه أو يقولون ما كنتم إيانا تعبدون ﴿وَلَا يَبْتَئِثُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ ولا يخبرك بالأمر مخبر مثل خبير به أخبرك وهو الله سبحانه وتعالى فإنه الخبير به على الحقيقة دون سائر المخبرين، والمراد تحقيق ما أخبر به من حال آلهتهم ونفي ما يدعون لهم ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَنْتَ الْفُقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ﴾ في أنفسكم وما يعن لكم، وتعريف الفقراء

يترجاه من المنعم عليه بها فهو تمثيل يؤول إلى أمره بالشكر لنا. قوله: (هي مدة الخ) لأن الأجل يطلق على مجموع المدة وعلى غايتها وقوله أو يوم القيامة على أنه منتهى معين، وقوله وفيها أي في هذه الإشارة إشعار بما ذكر لأن الأخبار والثناء عليه يقتضي ذلك، وفي قوله الإخبار إشارة إلى أن الله خير لا نعت أو عطف بيان لاسم الإشارة لأنه لا يقع العلم فيه كغيره، وكونه باعتبار أصله قبل الغلبة تكلف ما لا حاجة إليه، وقوله في قران والذين الخ بإضافة القران لما في النظم أي كونه مقارناً له في الاستئناف، وهو معطوف عليه أو حال من الضمير المستتر في الظرف، وفي القران إشارة لهذا والجملة مقررة لما في الجملة قبلها من الدلالة على العظمة كما سيأتي وعلى الوجه الأول هو معطوف على جملة ذلكم الله الخ أو حال أيضاً، وقوله للدلالة الخ يعني أن قوله له الملك وما بعده مستأنف مقرّر لما قبله ودليل عليه كما أشار إليه شراح الكشاف فالتفرد بالالوهية والربوبية مستفاد من تعريف الطرفين في قوله: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ وهذا مسوق لتقريره والاستدلال عليه إذ حاصله جمعي الملك والتصرف في المبدأ والمنتهى له، وليس لغيره منه نقيض ولا قطمير، ولذا قيل إن فيه قياساً منطقياً مطروباً فسقط ما قيل من أنه يكفي فيه الأوّل لما فيه من تقديم الجازّ والمجرور المفيد للاختصاص، واللفافة بكسر اللام ظرف رقيق يلف به. قوله: (لأنهم) أي الأصنام لا الملائكة وعيسى مما عبد من دون الله جماد وخصهم لأن الكلام مع المشركين، وقوله أو لتبرئهم أي بلسان الحال لأنهم جماد أو لأن الله يخلق فيهم قوة النطق وهو كناية عن عدم قدرتهم على النطق وكذا الكلام فيما بعده، وقوله مما تدعون بالتشديد وهو الربوبية. قوله: (فإنه الخبير على الحقيقة) ليس المراد ما يقابل المجاز بل الواقع المتحقق لأن علمه تعالى ليس كعلم غيره بالأمر، وقوله ما يعن لكم بكسر العين وتشديد النون أي ما يعرض لكم ويطرأ من الأحوال لوقوعه في مقابلة الأنفس وليس المراد به ما ظهر أمامك، واعترض كما قيل وإن كان هذا أصله. قوله: (وتعريف الفقراء للمبالغة) لأنه لا عهد فيه فهي للجنس أو الاستغراق وحصر الجنس فيهم يفيد أنه لا فقير

للمبالغة في فقرهم كأنهم لشدة افتقارهم وكثرة احتياجهم هم الفقراء، وأن افتقار سائر الخلائق بالإضافة إلى فقرهم غير معتد به ولذلك قال: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٨] ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ المستغني على الإطلاق المنعم على سائر الموجودات حتى استحق عليهم الحمد ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ يقوم آخرين أطوع منكم، أو بعالم آخر غير ما تعرفونه ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ بمتعذر أو متعسر ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ولا تحمل نفس أئمة ثم نفس أخرى وأما قوله وليحملن أثقالهم، وأثقالاً مع أثقالهم ففي الضالين المضلين فإنهم يحملون أثقال إضلالهم مع أثقال ضلالهم وكل ذلك أوزارهم ليس فيها شيء من أوزار غيرهم ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ أَوْزَارِ

سواهم مع افتقار جميع الممكنات لواجب الوجود فجعل هؤلاء لشدة احتياجهم كأنه لا فقير سواهم مبالغة، وقوله وإن افتقار الخ الخ إشارة لما ذكر، ولذا عطف بالواو كما هو في النسخ الصحيحة وأما عطفه بأو على ما وقع في بعضها فكأنه من سهو الناسخ وتوجيهه بأن شدة الافتقار على الأول في أنفسهم وفي هذا بالإضافة لغيرهم بعيد ياباه سياقه لا يقال مثل هذا الاحتياج موجود في الجن حتى يدخلون في الناس تغليبا لأنه مما لا وجه له إذ هم لا يحتاجون في المطعم، والملبس وغيره كما يحتاج الإنسان وضعفهم ليس كضعفه مع أنه لا يضر إذ الكلام مع من يظهر القوة والعناد من الناس، وأما احتمال كون القصر إضافياً بالنسبة إليه تعالى فمع كونه عدولاً عن الظاهر بلا ضرورة ومع فوات المبالغة المستفادة من العموم يكون قوله والله هو الغني مستدركاً والتأسيس خير من التأكيد فلا وجه للاقتداء بالإمام فيه، وما ذكر من سبب النزول وأنه لما كثر الدعاء من النبي ﷺ والإصرار من الكفارة قالوا لعل الله محتاج لعبادتنا فنزلت لا يفيد شيئاً فإن قوله والله هو الغني كاف في الرد عليهم. قوله: (المستغني على الإطلاق) أي عن كل شيء، وقوله المنعم تفسير لقوله الحميد فإن أصل معناه المحمود لكن المراد به هنا بطريق الكناية ذلك ليناسب ذكره بعد فقرهم إذ الغني لا ينفع الفقير إلا إذا كان جواداً منعماً ومثله مستحق للحمد فأريد به المستحق للحمد لأنعامه لا الاستحقاق الذاتي، وقوله على سائر الموجودات أي جميعها من الإطلاق وعدم ذكر المتعلق، وقوله حتى استحق أي بواسطة أنعامه لا الاستحقاق الذاتي فإنه ثابت على كل حال. قوله: (يقوم آخرين) هذا على أن خطاب يذهبكم للمشركين أو للعرب، وقوله أطوع منكم أي أكثر طاعة لأن إذهابهم لا يكون إلا لعدم رضاه لعصيانهم، وقوله بعالم آخر أي غير الناس بناء على أنه عام، وقوله بمتعذر الخ لأنه من عز عليه كذا إذا صعب قال تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٨] والمتعذر أصعب من غيره. قوله: (ولا تحمل نفس أئمة الخ) أئمة تفسير لوازرة لأن الوزر الإثم وهو صفة نفس مقدرة، ولذا أنت كأخرى وقوله وأما قوله الخ إشارة إلى أن هذه الآية لا تنافي تلك الآية التي في العنكبوت، لأن ما ثم بالتسبب وهو المشار إليه في حديث من سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة. قوله: (ليس فيها

﴿إِنَّ حِمْلَهَا﴾ بحمل بعض أوزارها ﴿لَا يَحْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ﴾ لم يجب لحمل شيء منه نفي أن يحمل عنها ذنبها كما نفي أن يحمل عليها ذنب غيرها ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ ولو كان المدعو ذا قرابتها فأضمر المدعو للدلالة، إن تدع عليه، وقرئ ذو قربي على حذف الخبر وهو أولى من جعل كان التامة فإنها لا تلائم نظم الكلام ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ غائبين عن عذابه أو عن الناس في خلواتهم أو غائباً عنهم عذابه ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ فإنهم المنتفعون بالإنذار لا غير، واختلاف الفعلين لما مر من الاستمرار ﴿وَمَنْ تَزَكَّىٰ﴾ ومن تطهر من دنس المعاصي ﴿فَلِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ﴾ إذ نفعه لها، وقرئ من أزكى فإنما يزكي وهو

شيء من أوزار غيرهم) ولا ينافيه قوله مع أنقالهم لأن المراد بأثقالهم ما كان بمباشرتهم وبما معه ما كان بسوقهم وتسبيهم فهو لهؤلاء من وجه لأولئك من آخر. قوله: (نفي أن يحمل عنها ذنبها الخ) ضمير عنها للمثقلة أي لا تحمل عنها ذنبها سواء كان الحامل وازراً أم لا فبين بطلان زعم اتحادهما، وعموم الحامل من عدم ذكر المدعو ظاهر فلا مجال لهذا الزعم، وأما المثقلة فأخص من الوزرة، ثم أنه قيل إن هذا نفي للحمل اختياراً والأول نفي له إجباراً وأنه قريب مما ذكره المصنف رحمه الله وقد قيل عليه إنه يبابه قوله ولا تزر إذ المناسب حينئذ ولا يوزر على وازرة وزر أخرى وقوله لا يحمل منه شيء إذ المناسب للاختيار لا يحمل شيئاً بيناء الفاعل وأيضاً حق نفي الإجبار أن يتعرض له بعد نفي الاختيار فالظاهر أن الأول نفي للحمل الاختياري تكراً من أنفسهم رد القول المضلين ولنحمل خطاياكم، والثاني نفي له بعد الطلب منهم أعم من أن يكون اختياراً أو جبراً وإذا لم يجبر عليها بعد الطلب والاستعانة علم عدم الجبر بدونه بالطريق الأولى فيعم النفي لأقسام الحمل كلها وهو كلام حسن إلا أن كلام المصنف رحمه الله ليس فيه تعرض للإجبار وعدمه، ولا تزر وازرة وزر أخرى وقوله ولو كان المدعو وقد قدر أيضاً ولو كان الداعي والأول أحسن لأن الداعي هو المثقلة بعينه فيكون الظاهر عود الضمير عليه، وتأنيته فلا وجه لاستحسانه مع ركائته. قوله: (على حذف الخبر) وتقديره ولو كان ذو قربي مدعواً لا مدعواً كما قدر لما فيه من الأخبار بالمعرفة عن النكرة وإن أمكن دفعه، وقوله فإنها أي التامة لا يلتزم معها النظم لأن هذه الجملة الشرطية كالتميم والمبالغة في أن لا غيات أصلاً ولو قدر المدعو ذا قربي ولو قدرته أن تدع النفس المثقلة إلى تخفيف ما عليها لا تجد معاوناً، ولو وجد ذو قربي لم يحسن ذلك الحسن وملاحظة كون ذي القربي مدعواً بقرينة السياق، وتقدير فيدعوه ونحوه لكونه خلاف الظاهر لا يتم معه الانتظام فتدبر. قوله: (غائبين الخ) يعني أن بالغيب حال من الفاعل أو المفعول لأنه بتقدير عذاب ربهم وقد مر فيه وجوه آخر فتذكر، وقوله فإنهم الخ إشارة إلى وجه التخصيص مع أن الإنذار للكفار أيضاً. قوله: (واختلاف الفعلين لما مر) في قوله الله الذي أرسل الرياح فتثير قالوا والمراد الوجه الثالث وهو استمرار الأمر فهو هنا لاستمرار الطاعة، والانقياد لشبوتها في الماضي والمستقبل وإنما يتجه بجعل الخشية والإقامة كشيء واحد ويكفي أيضاً تلازمهما كما في المقيس عليه فتأمل. قوله:

اعتراض مؤكد لخشيتهم، وإقامتهم الصلاة لأنهما من جملة التزكي ﴿وَلَىٰ اللَّهُ الْبَصِيرُ﴾ فيجازيهم على تزكيهم ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ الكافر والمؤمن وقيل هما مثلان للصنم والله عز وجل ﴿وَلَا أَظْلَمْتُ وَلَا نُورٌ﴾ ولا الباطل، ولا الحق ﴿وَلَا أَظْلَمُ وَلَا الْحُرُّ﴾ ولا الثواب ولا العقاب ولا لتأكيد نفي الاستواء وتكريرها على الشقين لمزيد التأكيد والحرور فعول من الحر غلب على السموم، وقيل السموم ما يهب نهاراً والحرور ما تهب ليلاً ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ تمثيل آخر للمؤمنين والكافرين أبلغ من الأول، ولذلك كرر الفعل، وقيل للعلماء والجهلاء ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ﴾ هدايته فيوفقه لفهم آياته والاعتاظ بعظاته ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ ترشيح لتمثيل المصرين على الكفر بالأموات، ومبالغة في إقناطه منهم ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ فما عليك إلا الإنذار وأما الإسماع فلا إليك ولا حيلة لك إليه في المطبوع على قلوبهم ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ محققين أو محققاً أو إرسالاً مصحوباً بالحق، ويجوز أن يكون صلة لقوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ أي بشيراً بالوعد الحق ونذيراً

(وهو اعتراض الخ) لأن كونهما من التزكي أمر معلوم فإذا بين عود نفعهما على من قاما به كان ذلك داعياً لهما وحثاً عليهما، وما قيل من أن المعنى أنه تأكيد لوجوبهما أو نفعهما لا وجه له والاعتراض هنا سالم من الاعتراض فمن قال إنه ليس اعتراضاً نحوياً لعدم تعلق ما بعده بما قبله لم يصب، وقوله وما يستوي معطوف على قوله أولاً وما يستوي. قوله: (الكافر والمؤمن الخ) على أنه ضرب مثلاً لهما كالبحرين فهو بجملته استعارة تمثيلية أو في الأعمى والبصير استعارة مصرحة، وقوله وقيل الخ فيكون من تنمة قوله ذلكم الله الآية وهو أضيف استعارة تمثيلية والمعنى لا يستوي الله مع ما عبدتم، أو الأعمى عبارة عن الصنم على أنه استعارة أو من استعمال المقيد في المطلق فالبصير على حقيقته. قوله: (ولا الثواب) وقدم الظل ليكون مع ما قبله على نمط واحد فإن العمى والظلمة والظل متناسبة أو لسبق الرحمة كما مر مع ما فيه من رعاية الفاصلة، وقوله وتكريرها على الشقين أي في النور والحرور والظل لمزيد التأكيد فإن أصله حصل بتصديرهما بالنفي وأما ترك ذلك في الأول فلأن قوله الأحياء والأموات لما كان بمعناه اكتفى بالتكرار فيه عن التكرار فيه، وقيل كررت فيما فيه تضاداً والأعمى والبصير لا تضاداً بين ذاتيهما فإن الشخص بصير أعمى بعدما كان بصيراً، وإن تضاداً وصفاهما وقيل لأن المخاطب في أول الكلام لا يقصر في فهم المرام وقيل وفي هذا كفاية. قوله: (غلب على السموم) بعدما كان بمعنى الشديد الحرارة مطلقاً، وقيل السموم الخ وقيل الحرور بالليل والنهار وقوله ولذلك كرر الفعل إشارة إلى أنه مقصود بالتمثيل وجمع لذلك، وقوله وقيل للعلماء والجهلاء فإن الموت والحياة كثيراً ما يستعار لهما كما قيل:

لا يعجبن الجهول بزته فذاك ميت لباسه كفنه

وقوله يسمع المراد به سماع تدبر وقبول. قوله: (محققين أو محققاً) يعني أن بالحق حال إما من فاعل أرسلنا أو من مفعوله أو هو صفة لمصدره والباء للمصاحبة، وقوله صلة أي للأول

بالوعيد الحق ﴿وَأَن مِّنْ أُمَّةٍ﴾ أهل عصر ﴿إِلَّا خَلَا﴾ مضى ﴿فِيهَا نَذِيرٌ﴾ من نبي أو عالم ينذر عنه والاكْتِفَاءُ بذكره للعلم بأن النذارة قرينة البشارة سيما، وقد قرن به من قبل ولأن الإنذار هو الأهم المقصود من البعثة ﴿وَأَن يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالمعجزات الشاهدة على نبوتهم ﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ وبصحف إبراهيم عليه السلام ﴿وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ كالنور والإنجيل على إرادة التفصيل دون الجمع، ويجوز أن يراد بهما واحد والعطف لتغاير الوصفين ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ أي إنكاره بالعقوبة ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ أجناسها وأصنافها على أن كلاً منها ذو أصناف مختلفة، أو هيئاتها من الصفرة والخضرة ونحوهما ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ﴾ ذو جدد أي خطوط، وطرائق يقال جدّة الحمار للخطة السوداء على ظهره،

وحذفت صلة الثاني ولوضوحه أجمله. قوله: (ينذر عنه) أي عن الله، وقوله والاكْتِفَاءُ الخ يعني أنه في الأصل نذير ويشير فاكتفى بتقديره إيجازاً لما ذكر أو المراد أنه اقتصر على هذا، وترك الآخر رأساً من غير تقدير وقيل خص بالذكر لأن البشارة لا تكون إلا بالسمع فهو من خصائص الأنبياء فالشير نبي أو ناقل عنه بخلاف النذارة فإنها تكون سمعاً و عقلاً فلذا وجد النذير في كل أمة، ورد بأن الحسن والقبح شرعيان عند أهل الحق فالإنذار كالإبشار لا يكون إلا سمعاً ولو سلم فالإبشار يوجد أيضاً بالعقل كإثبات الفلاسفة اللذة الروحانية بعد الموت، ورد بأن ما ذكر مبني على ما ذهب إليه الحنفية من أن لبعض الأشياء جهات حسن يدركها العقل كالإيمان بالله فليدراكه يستحق العقاب كيلا يلزم الدور كما تقرّر في الأصول فلا ورود لما ذكره وهذا كله لا محصل له وكدر العين من أول مجراها ولولا التزام ما قيل وقال كان ترك هذا عين الكمال. قوله: (ولأن الإنذار الخ) وجه آخر للاقتصار وبه يندفع عن الأول أنه لم أكتفي بهذا دون ذلك مع حصول الإيجاز بالعكس، وقوله على إرادة التفصيل يعني ليس المراد أن كل رسول جاء بجميع ما ذكر حتى يلزم أن يكون لكل رسول كتاب وعدد الرسل أكثر بكثير من الكتب كما هو معروف، بل المراد أن بعضهم جاء بهذا وبعضهم جاء بهذا ولا ينافي جمع بعضها لبعض آخر كالكتاب مع المعجزة مثلاً ومآله لمنع الخلو منها، وقوله ويجوز أن يراد الخ أي بالزبر والكتاب على إرادة الجنس فيهما وعبر بيجوز إشارة لبعده والوصفين زبر وكتاب بمعنى مزبور ومكتوب، وقوله إنكاره بالعقوبة مرّ تفسيره وتفصيله في سورة سبأ. قوله: (أجناسها وأصنافها الخ) فسر الألوان بوجهين الأنواع كما يقال جاء بألوان من الطعام فاختلفا تعدد أصنافها، وقوله كلا لإحاطة الأنواع أي كل نوع منها كالكثيري له أصناف متغايرة لذة وهيئة كما يرى في بعض ثمار الدنيا، ويجوز أن يراد الأفراد، وقوله أو هيئاتها الخ على أن يراد بالألوان معناها المعروف المدرك بالبصر وهذا أيضاً في الأنواع أو الأفراد. قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ﴾ إما معطوف على ما قبله بحسب المعنى أو حال، وكونه استئنافاً مع ارتباطه بما قبله غير ظاهر، وقوله ذو جدد بضم الجيم وفتح الدال، وهي القراءة المشهورة جمع جدّة بالضم وهي الطريقة

وقرئ جدد بالضم جمع جديد بمعنى الجدد. وجدد بفتحيتين، وهو الطريق الواضح ﴿بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانًا﴾ بالشدة والضعف ﴿وَعَرَايِبٌ سُودٌ﴾ عطف على بيض أو على جدد كأنه قيل ومن الجبال ذو جدة مختلفة اللون، ومنها غرابيب متحدة اللون وهو تأكيد مضممر يفسره ما بعده فإن الغريب تأكيد للأسود ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد، ونظير ذلك في

من جدّه إذا قطعه وقال أبو الفضل هي من الطرائق ما يخالف لونه لو ما يليه ومنه جدّة الحمار للخط الذي في وسط ظهره يخالف لونه وعلى كل فهو يحتاج إلى تقدير مضاف فيه إن لم يقصد المبالغة لأن الجبال ليست نفس الطرائق، وماكه أن الجبال مختلفة ألوانها فيناسب قرينه لأنه المقصود وإن لم يكن قوله مختلف ألوانها صفة جدد فلا يرد عليه إنه إنما يتمشى عليه، وهو خلاف المختار والخطط بضم، ثم فتح جمع خطة بالضم كقطة بمعنى الخط بالفتح، ولذا قال للخطة السوداء: وما وقع في بعض النسخ من ترك التاء سهو من الناسخ، وقيل لها خطة لفصلها وقطعها عن بقية لونه وأما خطة وخطط بالكسر فهي الأرض نفسها. قوله: (وقرئ جدد بالضم) جمع جديدة كسفينة وسفن، وقيل جمع جديد كما ذكره المصنف رحمه الله وفي نسخة جديدة وهي أصح، وهي قراءة الزهري وهي بمعنى الأولى وتجمع على جدائد أيضاً قال:

جون السراة له جدائد أربع

أي طرائق وخطوط وإليه أشار بقوله بمعنى الجدد أي بضم ففتح، وقوله جدد بفتحيتين هي مروية عن الزهري أيضاً، وقدرة أبو حاتم هذه القراءة من حيث المعنى وصحتها غيره وقال الجدد الطريق الواضح البين إلا أنه وضع المفرد موضع الجمع ولذا وصف بالجمع، وأما كونه من وصفه بوصف أجزائه كقطة أمشاج لاشتمال الطريق على قطع كما قيل فغير ظاهر ولا يناسب لجمع الجبال. قوله: (بالشدة والضعف) إشارة إلى أن ألوانها فاعل مختلف لا مبتدأ لأنه لو كان كذلك قيل مختلفة وأنه صفة لقوله بيض وحمر والمراد باختلافها تفاوتها لأنها مقولة بالتشكيك ولولا هذا التأويل لم يفد غير التأكيد ويحتمل أيضاً أن يكون صفة جدد كما فصله المعرب. قوله: (ومنها غرابيب متحدة اللون) أخذ الاتحاد من مقابلته لما اختلف لونه، ولأن الغريب تأكيد للأسود كأسود حالك فيتبادر منه ذلك فلا وجه لما قيل من أن السوداء لا يقتضي الاتحاد لجواز اختلافه كما في الأولين. قوله: (وهو تأكيد مضممر) بالإضافة والمراد التأكيد الاصطلاحي لتصريح أهل العربية واللغة بأنها تأكيد للألوان فيقال أبيض يقق وأصفر فاقع وأسود حالك، وغريب وهو تأكيد لفظي لأنه يكون بإعادة اللفظ أو مرادفه، وأما كون المؤكد لا يحذف كما ذكره بعض النحاة لتنافي الغرضين فيهما فإن التأكيد يقتضي الاعتناء والتقوية وقصد التطويل، والحذف يقتضي خلافة فقد رده الصفار كما في شرح التسهيل بأن المحذوف للدليل كالمذكور فلا ينافي توكيده فحمل التأكيد هنا على الصفة المؤكدة، وتأويل قوله ونظير ذلك في الصفة الصريح في خلافة بجعله بمعنى الصفة المخصصة تعسف من غير داع، وقوله ومن حق التأكيد أي مطلقاً لا في الألوان كما توهم. قوله: (يفسره) يشير إلى ما في بعض شروح

الصفة قول النابغة:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها

وفي مثله مزيد تأكيد لما فيه من التكرير باعتبار الإضمار والإظهار ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُمْ كَذَلِكَ﴾ كاختلاف الثمار والجبال ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ إذ شرط الخشية معرفة المخشي والعلم بصفاته وأفعاله فمن كان أعلم به كان أخشى منه، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «إني أخشاكم لله وأتقاكم له» ولذلك أتبعه بذكر أفعاله الدالة على كمال قدرته وتقديم المفعول لأن المقصود حصر الفاعلية ولو آخر انعكس الأمر، وقرئ برفع اسم الله ونصب العلماء على أن الخشية مستعارة للتعظيم فإن

المفصل من أنه حذف فيه الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ثم لما عرض في الصفة إيهام بينت بذكر الموصوف بعدها إما بإضافتها إليه كما في سحق عمامة أو بجعله بدلاً منها، أو عطف بيان لها كما في العائذات الطير ويقاس عليه التأكيد فلا مخالفة بينهما كما قيل وكونه بدلاً أو عطف بيان للصفة وهي عين الموصوف لا ينافي كونه مفسراً فأعرفه. قوله: (والمؤمن الخ) هو من قصيدة النابغة المشهورة وتمامه:

ركبان مكة بين الغيل والسند

والواو للقسمة أقسم بالله المؤمن الطير الملتجئات إلى حرم مكة زادها الله شرفاً ومسحها كناية عن أمنها حتى لا تفر من يد لأمس، والغيل والسند موضعان والعائذات مجرور بالإضافة لأنه يجوز إضافة الوصف ذي اللام لمثله أو منصوب بالكسرة على أنه مفعول لمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان ومن الوهم ما قيل إنه لا محل له من الإعراب لأنه إنما جيء به لتفسير المحذوف لأن ما ذكره النحاة، إنما هو في الجملة المفسرة لا في المفرد غير متصور فيه ومن جَوَزَ تقديم الصفة على موصوفها جعله صفة للطير. قوله: (وفي مثله مزيد تأكيد) لتأكيد المحذوف مرتين مرة بغرابيب وأخرى يسود مع ما فيه من الإيهام والتفسير كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (كاختلاف الثمار الخ) يعني أنه في محل نصب صفة مصدر مقدر ومختلف صفة مبتدأ من الناس خبره أي صنف مختلف، وقيل إنه متعلق بما بعده والإشارة لما مرّ أي مثل المطر والاعتبار بمخلوقاته تعالى واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء ورده المعرب بأن إنما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وبأن الوقف على كذلك من غير خلاف فيه عن أهل الأداء وبه ظهر ضعف ما قيل إن معناه الأمر كذلك أي كما بين ولخص على أنه تخلص لذكر أولياء الله. قوله: (فمن كان أعلم به) ليس استطراداً كما قيل بل إشارة إلى أن المراد بالعلماء العالمون بالله لا بالنحو والصرف مثلاً، وقوله: «إني أخشاكم لله وأتقاكم»^(١) الحديث صحيح رواه مالك

(١) أخرجه مسلم ١١١٠ ح ٧٩ ومالك في «الموطأ» ٢٨٩/١ كلاهما من حديث عائشة.

المعظم يكون مهيباً ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ تعليل لوجوب الخشية لدلالته على أنه معاقب للمصرّ على طغيانه غفور للتائب عن عصيانه ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ يداومون على قراءته، أو متابعة ما فيه حتى صارت سمة لهم وعنواناً، والمراد بكتاب الله القرآن أو جنس كتب الله فيكون ثناء على المصدقين من الأمم بعد اقتصاص حال المكذبين ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ كيف اتفق من غير قصد إليهما، وقيل السرّ في المسنونة والعلانية في المفروضة ﴿يَرْجُونَ جَنَّةً يَجْرُونَ﴾ تحصيل ثواب بالطاعة، وهو خبران ﴿لَنْ

في الموطأ وغيره وسببه إن رجلاً قبل امرأته وهو صائم على ما فصل فيه، وقوله ولذلك أتبعه الخ أي لكون الخشية مشروطة بمعرفة الله ذكرت الخشية بعد ما يدل على كمال القدرة من قوله ألم تر الخ وفيه إشارة إلى ارتباطه بما قبله، وقوله وقرئ الخ تقدّم تحقيقه وطعن صاحب النشر في هذه القراءة وقوله لأنّ المعظم الخ بيان لوجه العلاقة، وهو ظاهر في أنه مجاز مرسل بعلاقة اللزوم فيجوز حمل كلامه عليه فالاستعارة لغوية، وقيل الخشية ترد بمعنى الاختيار كقوله:

خشيت بني عمي فلم أر مثلهم

قوله: (تعليل لوجوب الخشية الخ) تعليلها بالعزة الدالة على كمال القدرة على الانتقام ظاهر وأما دلالتها على خصوص المغفرة ففيها خفاء، وقد قال الطيبي رحمه الله إنه دال على القدرة التامة لأنه لا يوصف بالمغفرة والرحمة إلا القادر على العقوبة وقد يقال إنه تكميل كما في قوله:

حليم إذا ما الحلم زين أهله مع الحلم في عين العدو مهيب

فتأمل. قوله: (يداومون على قراءته) وفي نسخة يداومون قراءته على الحذف والإيصال أو تضمينه معنى يلازمون لأنه يتعدى بعلى والاستمرار مأخوذ من المضارع الدال على الاستمرار ومن وقوعه صلة ومن اختلاف الفعلين كما مرّ في كثير والسمة العلامة، والعنوان علامة الكتاب على ظهره وهو تشبيه بليغ وقوله أو متابعة ما فيه وفي نسخة عطفه بالواو إما لأنّ القراءة لا يعتدّ بها دون عمل أو لأن يتلو من تلاه إذا تبعه. قوله: (أو جنس كتب الله الخ) هذا أنسب بالتعبير بغير ما يخصه كالقرآن والأول أنسب بكون الإضافة للعهد، وقوله فيكون ثناء على المصدقين من الأمم جميعاً فيدخل فيهم أمة محمد ﷺ دخولاً أولياً أو المقصود حثهم على أتباعهم، وقد قيل ولأنه على إرادة الجنس لا يتعين ما ذكر لأنّ هؤلاء باتباع القرآن كأنهم اتبعوا سائر الكتب لأنه مصدق لما بين يديه مطابق لما فيها من أصول العقائد كما مرّ في قوله: ﴿كذبت قوم نوح المرسلين﴾ [سورة الشعراء، الآية: ١٠٥] فتأمل، وقوله كيف اتفق فإنه يعبر بمثله عنه ومن خصهما بما ذكر فلأنه الأكمل فيهما، وقوله تحصيل الخ فالتجارة استعارة لتحصيل الثواب بالطاعة وقول الطيبي بمزاولة الطاعة بناء على أنّ التجارة هي تعاطي ذلك لا الربح بالفعل فما ذكره أقرب لمعناه وما ذكره المصنف رحمه الله أسدّ في مغزاه فتدبر. قوله:

تَكْبُورٌ ﴿٣٠﴾ لن تكسد ولن تهلك بالخسران صفة للتجارة ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ علة لمدلولة أي ينتفي عنها الكساد، وتنفق عند الله ليوفيههم بنفاقها أجور أعمالهم، أو لمدلول ما عد من امتثالهم نحو فعلوا ذلك ليوفيههم أو عاقبة ليرجون ﴿وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ على ما يقابل أعمالهم ﴿إِنَّهُمْ عَافُونَ﴾ لفرطاتهم ﴿شَكُورٌ﴾ لطاعاتهم أي مجازيهم عليها وهو علة للتوفية، والزيادة أو خبران ويجون حال من واو وأنفقوا ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ يعني القرآن ومن للتبيين أو الجنس ومن للتبعيض ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ أحقه

(لن تكسد ولن تهلك) البوار ورد بمعنى الكساد والهلاك، وهل هو حقيقة فيهما أو في الأوجل مجاز في الثاني أو العكس احتمالات نطق بكل واحد منها نصوص أهل اللغة، والمصنف جمع بينهما بناء على مذهبه أو هو تفسير له بما يؤول إليه وعلى الأول فهو ترشيح للاستعارة في التجارة. قوله: (علة لمدلولة) أي هو متعلق بما دل عليه لن وهو انتفاء الكساد، وتنفق بمعنى تروج وفيه مع أنفقوا لمناسبة لأن الحرف لا يتعلق به الجاز والمجرور على المشهور ومن لم يقف على مراده قال لا مانع من كونه علة للن تيور فلو ترك لفظ مدلول كان أصح، وقوله أو عاقبة ليرجون لا يظهر لتعبيره بالعاقبة دون العلة وجه إلا التفتن ليصرح بأنها علة غائية، وقد تبع فيه أبا البقاء ووجهه الطيبي بأن الكلام يدل على أن غرضهم عدم بوار تجارتهم لأن صلة الموضوع علة لأنها تؤذن بتحقق الخبر ولم يذهب إليه الزمخشري لأن مثل هذه اللام إنما تكون في نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً. قوله: (أو لمدلول الخ) بمعنى أنه متعلق بمقدر يدل عليه ما قبله كفعلوا ذلك والجملة المقدرة معترضة لثلاث يفصل بأجنبي، ويجوز تعلقه بما قبله على التنازع، وقوله من فضله إن رجع لهما فهو ظاهر وإن رجع للثاني فللدلالة على أن الأول كالواجب لكونه جزاء لهم بوعده. قوله: (أي مجازيهم عليها الخ) فإن الشكر في حقه تعالى لا يليق حمله على ظاهره فيحمل على الجزاء بالإحسان مجازاً، وقوله أو خبران الخ فيقدر العائد وهو لهم والمعنى مغفرون مشكورون، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر وحفص وأو أنفقوا لقربه ولأن القيد المتعقب الأمور متعددة يختص بالأخير لكنه مذهب أبي حنيفة كما قاله الطيبي فكانه تبع فيه الزمخشري ويجوز أن يكون حالاً من مقدر والجملة معوضة أي فعلوا ذلك راجين فلا يرد عليه أنه فصل بأجنبي بين المبتدأ وخبره، وأما التنازع في الحال فلا يخفي حاله.

قوله: (يعني القرآن ومن للتبيين) إذا كان المراد بالموحي جميعه من المتلو وبالقرآن ذلك ويصح أن يكون للتبعيض أيضاً فإن أريد بالموحي جنس الموحى المتلو أيضاً فهو بعض القرآن بمعنى المجموع، ويجوز كونها بيانية على هذا أيضاً وقوله هو الحق إن كان الضمير للفصل وقصد الحصر فهو من قصر المسند إليه على المسند لا العكس لعدم استقامة المعنى إلا أن يقصد المبالغة. قوله: (أحقه) أي أحقته أو أجعله حقاً فالعامل فيه مقدر يفهم من مضمون الجملة، وهي حال مؤكدة لغيرها أو لنفسها وهو الظاهر من قوله لأن حقيقته الخ وقوله عالم

مصدقاً لما تقدمه من الكتب السماوية حال مؤكدة لأن حقيقته تستلزم موافقته إياه في العقائد، وأصول الأحكام ﴿إِنَّ اللَّهَ بَعِيدٌ لَّخَيْرٍ بَصِيرٌ﴾ عالم بالبواطن، والظواهر فلو كان في أحوالك ما ينافي النبوة لم يوح إليك مثل هذا الكتاب المعجز الذي هو عيار على سائر الكتب، وتقديم الخير للدلالة على أن العمدة في ذلك الأمور الروحانية ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾ حكمنا بتوريثه منك أو نورثه فعبر عنه بالماضي لتحققه أو أورثناه من الأمم السالفة، والعطف على أن الذين يتلون والذي أوحينا إليك اعتراض لبيان كيفية التورث ﴿الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ يعني علماء الأمة من الصحابة، ومن بعدهم أو الأمة بأسرهم فإن الله

بالبواطن معنى خبير كما مرّ تحقيقه والظواهر راجع للبصير لتعلقه بالمحسوسات، وقوله فلو كان الخ بيان لارتباطه بما قبله من الوحي. قوله: (الذي هو عيار الخ) العيار بكسر العين مصدر عايرت المكاييل والموازين إذا قايستها بغيرها ليعلم صحتها وهو مجاز مرسل عما هنا يعلم به صحة غيره منها فما وافقه فهو صحيح من عند الله وما خالفه فليس منه بل هو محرف مبدل، وقوله وتقديم الخير على البصير إشارة إلى ما ذكر وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله: «إن الله لا ينظر إلى أعمالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم»^(١) ولذا قالوا المرء بأصغريه فتدبر. قوله: (حكمنا بتوريثه) يعني أن تورث أمة محمد ﷺ الكتاب بعده في المستقبل فالتعبير بالماضي إما لأن المعنى حكمنا بتوريثه، وقدرناه فهو مجاز من إطلاق السبب على المسبب أو عبر عنه بالماضي لتحققه وهو معطوف على أوحينا بإقامة الظاهر مقام الضمير أو على الذي أوحينا الخ، وثم للتراخي الزمني على الثاني والرتبي على الأول والمراد بالكتاب على هذا القرآن. قوله: (أو أورثناه من الأمم السالفة) فالمراد بالكتاب إما القرآن كما قيل إنه لفي زير الأولين أو الجنس. قوله: (والعطف) أي على هذا الوجه على أن الذين يتلون الخ على المعنيين السابقين، وثم للتراخي الزمني لأن التورث بعده لكن الكلام في الماضي فإن كان على ظاهره لأن توريثه من الأمم السالفة سابق على تلاوته لزم كون، ثم للتفاوت الرتبي أو للتراخي في الأخبار ولذا جعله في الكشاف وشروحه متصلاً بقوله وإن من أمة إلا خلا فيها نذير فذكر أولاً إرساله للزمل ثم عقبه بما يختص برسوله ﷺ من قوله والذي أوحينا الخ معترضاً ثم أخبر بتوريثه الكتاب لهذه الأمة بعدما أعطى تلك الأمم من الزبر فثم للتراخي في الأخبار أو في الرتبة إيداناً بفضل هذه الأمة كما قرره الفاضل البيني، وغيره ولا يخفى ما بينهما من المخالفة وكلام المصنف رحمه الله محل تأمل. قوله: (اعتراض لبيان كيفية التورث) لأنه إذا صدقها لمطابقتها لها في الأصول والتشريع في الجملة كان كأنه هي وكأنه انتقل إليهم ممن سلف، وقوله أو الأمة الخ أما العلماء

(١) لم أجده بهذا اللفظ، إنما الذي ورد في كتب الحديث «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم». أخرجه مسلم ٣٤/٢٥٦٤ - ٣٣ وابن ماجه ٤١٤٣ وأحمد ٥٣٩/٢ وابن حبان ٣٩٤ والبغوي في «شرح السنة» ٤١٥٠ وأبو نعيم في «الحلية» ٩٨/٤ ١٢٤/٧ كلهم من حديث أبي هريرة.

اصطفاهم على سائر الأمم ﴿فَمَنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ بالتقصير في العمل به ﴿وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ يعمل به في غالب الأوقات ﴿وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِالْحَيَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ بضم التعليم والإرشاد إلى العمل، وقيل الظالم الجاهل والمقتصد المتعلم والسابق العالم، وقيل: الظالم المجرم والمقتصد الذي خلط الصالح بالسيء والسابق الذي ترجحت حسناته بحيث صارت سيئاته مكفرة، وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «أما الذين سبقوا فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب، وأما الذين اقتصدوا فأولئك يحاسبون حساباً يسيراً، وأما الذين ظلموا أنفسهم فأولئك يحبسون في طول المحشر ثم يتلقاهم الله برحمته»، وقيل الظالم الكافر على أن الضمير للعباد وتقديمه لكثرة الظالمين ولأن الظلم بمعنى الجهل والركون إلى

فبالذات وأما غيرهم فبالواسطة فلا بعد فيه كما توهم. قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ الفاء للتفصيل لا للتعليل كما قيل والظالم لنفسه من ارتكب المعاصي سواء كان يظلم نفسه أو يظلم غيره والمصنف رحمه الله قصره على الأول إما لأنه مقتضى السياق لأن توريث الكتاب للعمل، أو لأن من يظلم نفسه لا يتهي عن ظلم غيره وإدخاله فيه لأن من ظلم غيره ظلم نفسه فليس ببعيد لكن كلام المصنف رحمه الله ظاهر في خلافه ولام لنفسه للتقوية. قوله: (بضم التعليم والإرشاد الخ) الظاهر تفسيره بغلبة الحسنات وزيادة العمل لكنه لما كان خير الناس من ينفع الناس ونفع ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بما ذكر ذكره لبيان الواقع لكن ما ذكره مناسب لما بعده فتأمل. قوله: (وقيل الظالم الجاهل) لظلمه نفسه بعدم تكميلها ولا يخفى أنه خلاف الظاهر فوجه ترميذه ظاهر، وعليه فضمير منهم راجع للعباد أو للموصول على الوجه الثاني من إرادة الأمة وتوريث الكتاب للجاهل كتوريث بعض الورثة السفهاء المضيعين لما ورثوه. قوله: (وقيل الظالم المجرم) أي من كان أغلب أحواله الجرم والعصيان وهذا التفسير ليس ببعيد ولا يظهر لترميذه وجه وما وجه به من أنه لا يكون التقسيم بملاحظة الكتاب لا وجه له لأن ماله للعمل به وعدمه، ومعنى الاقتصاد وهو التوسط والاعتدال فيه أظهر فإن صح ما ذكره فيه من الحديث فنور على نور وفيه نظر سيأتي، وقوله مكفرة بصيغة المفعول، وقوله وأما الذين ظلموا الخ أورد عليه أنه أنسب بالوجه الأول إذ الظاهر تعذيب المجرم، وكذا الحساب اليسير يكون للعامل بالكتاب غالباً فلعل هذا وجه ترميذه، وقوله بغير حساب متعلق بیدخلون ويجوز تعلقه بيرزقون أيضاً. قوله: (وقيل الظالم الكافر الخ) وجه ترميذه ظاهر لأن المتبادر أنه تفصيل للمصطفين لا للعباد فيخرج الكفرة، وأما كون العباد المضاف لله مخصوصاً بالمؤمنين فليس بمطرد، وإنما يكون إذا قصد بالإضافة التشريف فلا وجه للتوجيه به هنا، وقوله على أن الضمير أي في قوله فمنهم وكونه للموصول واصطفاؤهم بحسب الفطرة تعسف. قوله: (وتقديمه) أي على الوجوه كلها فقوله لكثرة الظالمين ناظر للأول، وقوله ولأن الخ للثاني كما هو المتبادر، وقيل إن الثاني يختص بغير الوجه الأخير من وجوه التفاسير للظالم بخلاف الوجه الأول فإنه يعم الوجوه، وقيل الكل على الكل فإن الركون متحقق في الكافر أيضاً وفيه نظر.

الهوى مقتضى الجبلة، والاقتصاد والسبق عارضان ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ إشارة إلى التورث والاصطفاء أو السبق ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ مبتدأ وخبر والضمير للثلاثة أو للذين أو للمقتصد والسابق فإن المراد بهما الجنس، وقرئ جنة عدم وجنات عدن منصوب

قوله: (بمعنى الجهل والركون إلى الهوى مقتضى الجبلة) أي الطبيعة والخلقة كما قيل:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعله لا يظلم

أما الجهل فلخلو الإنسان في أول أمره عن الإدراك، والركون إلى الهوى لحب الشهوات ولا ينافي هذا سلامته في الفطرة الوارد في حديث «كل مولود يولد على الفطرة»^(١) لأنها فطرة الإسلام ومعرفة الخالق وهذا لا ينافي الجهل بغيه وتزيين أمور الدنيا في يادي نظره، وقوله الاقتصاد الخ أي على كل من المعاني فيستحقان التأخير لعروضهما، وأعلم أن ابن طلحة رحمه الله قال في كتاب الفوائد الجلية إن السلف لهم في تفسير هذه الآية خمسة وأربعين قولاً منها إن المراد بهم الكافر والفاسق والمؤمن، وقيل من أسلم بعد الفتح ومن أسلم قبله ومن أسلم قبل الهجرة وقيل من ترجحت سيئاته ومن تساوت سيئاته وحسناته ومن ترجحت حسناته وقيل من لا يبالي من أين ينال ومن يطلب قوته من الحلال ومن يكتفي من الدنيا بالبلاغ، وقيل من يدخل النار ومن يحاسب حساباً يسيراً ومن لا يحاسب، وقيل الفاسق والمخلط والتائب، وقيل من دام على العصيان إلى الموت ومن عصى، ثم أطاع ومن يدوم على الطاعة، وقيل من همه الدنيا ومن همه العقبى ومن همه المولى وقيل طالب الدنيا وطالب الغنى وطالب المولى، وقيل طالب النجاة وطالب الدرجات وطالب المناجاة وقويل تارك الذلة، وتارك الغفلة وتارك العلاقة وقيل من أوتي كتابه وراء ظهره ومن أوتي كتابه بشماله ومن أوتي كتابه بيمينه، وقيل من شغله معاشه عن معاده ومن شغله بهما ومن شغله معاده عن معاشه، وقيل ذو الكبائر ذو الصغائر والمجتنب لهم وقيل من يدخل الجنة بالشفاعة ومن يدخلها بفضل الله ومن يدخلها بغير حساب، وقيل من يأتي بالفرائض خوفاً من النار، ومن يأتي بها خوفاً من النار ورضاً واحتساباً ومن يأتي بها رضا واحتساباً، وقيل الغافل عن الوقت والجماعة والمحافظ على الوقت دون الجماعة والمحافظ عليهما وقيل ن غلبت شهوته عقله ومن تساوى ومن غلب عقله شهوته، وقيل المهتدي مع العلم والساعي مع العلم والعامل مع العلم وقيل من ينهي عن المنكر ويأتيه ومن يأتي المعروف ولا يأمر به ومن يأمر بالمعروف ويأتيه، وقيل ذو الجور وذو العدل وذو الفضل وقيل ساكن البادية والحاضرة والمجاهد انتهى. قوله: (مبتدأ وخبر الخ) رد على الزمخشري إذ جعله بدلاً من الفضل الكبير الذي هو السبق بالخيرات المشار إليه بذلك، ولما بينهما من المغايرة الظاهرة وعدم حسن أن يكون بدل اشتمال قال إن السبب في نيل الثواب نزل منزلة المسبب كأنه هو الطواب فأبدل منه جنات عدن فتكلف، وتعسف ترويحاً لمذهبه ولذا لم يلتفت إليه المصنف. قوله: (أو للمقتصد والسابق) وهو مع ما فيه من الاحتياج للتأويل

بفعل يفسره الظاهر وقرأ أبو عمرو يدخلونها على البناء للمفعول ﴿يَحْلُونَ فِيهَا﴾ خبر ثان أو حال مقدره، وقرئ يحلون من حليت المرأة فهي حالية ﴿مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ﴾ من الأولى للتبويض والثانية للتبيين ﴿وَاللُّؤْلُؤِ﴾ عطف على ذهب أي من ذهب مرصع باللؤلؤ أو من ذهب في صفا اللؤلؤ، ونصبه نافع وعاصم رحمهما الله عطفاً على محل من أساور ﴿وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ وَقَالُوا لَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ همهم من خوف العاقبة أو همهم من أجل المعاش وآفاته أو من وسوسة إبليس وغيرها وقرئ الحزن ﴿إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ﴾ للمذنبين ﴿شَاكِرٌ﴾ للمطيعين ﴿الَّذِي أَكَلْنَا مِنْ دَرِّ الْمَقَامِرِ﴾ دار الإقامة ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ من إنعامه، وتفضله إذ لا واجب عليه ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نُصَبٌ﴾ تعب ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ كلال إذ لا تكليف فيها ولا كد أتبع نفي النصب نفي ما يتبعه مبالغة ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ لا يحكم عليهم بموت ثان ﴿فَيَمُوتُوا﴾ فيستريحوا ونصبه بإضمار أن وقرئ فيموتون عطفاً على يقضي كقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [سورة المرسلات، الآية: ٢٦] ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ بل كلما خبت زيد سعارها ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الجزاء

المذكور من قصد الجنس حتى يصح فيه معنى الجمعية جار على الوجوه السالفة لا على تقدير أن يراد بالظالم الكافر فإن ظالم نفسه مطلقاً لا يحسن وعده بالجنة على النمط المذكور المشعر بأنه مستحق لما ذكر وأهل للتفضل عليه ولو جعل للسابق أيضاً جاز لا سيما إذا كانت الإشارة للسبق. قوله: (منصوب بفعل الخ) وأما الاحتمال جره بدلاً من الخيارات فلما فيه من التكلف الذي ذكره الزمخشري، والفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي لم يلتفت إليه، وقوله أو حال مقدره قيل إنها لقرب الوقوع فيه تعد مقارنة، وقوله يحلون الخ مر ما فيه مفضلاً في الحج. قوله: (أو من ذهب في صفاء اللؤلؤ) لا يظهر له وجه إلا على تشبيه الذهب الخالص في بريقه وصفائه باللؤلؤ لكن ليس هذا محل العطف، وما قيل في توجيهه أنه من عطف أحد الوصفين على الآخر مع اتحاد الذات لا يتأتى مع أنهما اسماً عين جامدان ومثله مكابرة إلا أن يدعي التجوز فيه، وهو تكلف ظاهر ولا حاجة إليه لأنه لا يلزم من التحلي باللؤلؤ أن يكون سواراً وهو لم يعهد. قوله: (همهم منخوف العاقبة الخ) الأولى بقاؤه على عمومه ليشمل كل هم وكل ما وقع في التفسير فهو تمثيل وفي الكشف أكثرها فيها حتى قالوا هم المعاش وكراء الدار، ومعناه أنه يعتم كل حزن في الدارين. قوله: (أتبع نفي النصب الخ) يعني أن النصب المشقة التي تصيب من ينتصب لمزاولة أمر، واللغوب الفتور الذي يلحقه بسبب النصب فهو نتيجة لازمة له وإن جاز وجوده بدونه ففي ذكره معه تأكيد ومبالغة، وقيل الأول جسماني والثاني نفساني ولكل وجهة وجملة لا يمسننا حال من أحد مفعولي أحل، وقوله لا يحكم الخ أوله لأنه لو كان بمعنى الإمامة لغا وقوله فيموتوا أو احتيج إلى تأويله بيستريحوا، وأما قوله فيستريحوا فليس تفسيراً ليموتوا بل بيان لما يترتب عليه في الواقع وقوله ونصبه أي في جواب النفي. قوله: (بل كلما خبت) أي طفئت وأسعارها إشعالها والمراد دوام العذاب فلا ينافي تعذيبهم بالزمهرير ونحوه،

﴿تَجَزَىٰ كُلُّ كَفُورٍ﴾ مبالغ في الكفر أو الكفران وقرأ أبو عمرو يجزي على بناء المفعول، وإسناده إلى كل وقرئ يجازي ﴿وَهُمْ يَصْطَرِّحُونَ فِيهَا﴾ يستغيثون يفتعلون من الصراخ، وهو الصباح يستعمل في الاستغاثة لجهد المستغيث صوته ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ بإضمار القول، وتقييد العمل الصالح بالوصف المذكور للتحسر على ما عملوه من غير الصالح والاعتراف به والإشعار بأن استخراجهم لتلافيه، وإنهم كانوا يحسبون إنه صالح والآن تحقق لهم خلافه ﴿أُولَئِكَ نَعْمَلُكُمْ مَا يُتَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكُّرٍ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ جواب من الله، وتهييج وما يتذكر تناول كل عمر تمكن المكلف من التفكير والتذكير، وقيل ما بين العشرين إلى الستين وعنه عليه الصلاة والسلام: «العمر الذي أهدر الله فيه إلى ابن آدم ستون سنة» والعطف على معنى أولم نعلمكم فإنه للتقرير كأنه قال

وقوله مبالغ من صيغة فعول وكل كافر مبالغ فيه لأن كل كفر عظيم وأشار إلى أنه يجوز أن يكون من الكفر أو الكفران. قوله: (يستعمل في الاستغاثة) فيقال صريح للمستغيث لأنه يصيح غالباً، وقوله لجهد بالدال المهملة لا بالراء كما في بعضها أي يجهد ويبالغ في مدّ صوته ويبدل جهده فيه، واستغاثتهم بالله بدليل ما بعده لا ببعضهم لحيرتهم كما قيل، وقوله بإضمار القول أي ويقولون بالعطف أو بدونه على أنه تفسير لما قبله أو قائلين على أنه حال منه، وقوله بالوصف المذكور هو قوله غير الذي الخ وإنما ذكر ولم يكتب بالموصوف كما في قوله أرجعنا نعمل صالحاً لما ذكره وقوله لتلافيه أي تلافي العمل غير الصالح. قوله: (وإنهم كانوا يحسبون الخ) هذا وجه آخر للتقييد والوصف فيه مقيد لا مؤكد كما في الأول لأنه بناء على أنهم كانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعا والأولى أن يقول ولأنهم كما في الكشاف. قوله: (جواب من الله) أي عن قولهم ربنا أخرجنا، وهو توبيخ وتقريع لهم في الدنيا أو في الآخرة بتقدير فيقال لهم وهذا هو الظاهر من كونه جواباً، وقوله ما يتذكر فيه إشارة إلى أن ما موصولة أو موصوفة لا مصدرية ظرفية كما قاله أبو حيان أي مدة التذكر لأنه قيل إنه غلط لأن ضمير فيه ياباه لأنها لا يعود عليها ضمير إلا على قول الأخفش باسميتها وهو ضعيف ولعله يجعل الضمير للعمر المفهوم من نعلم فلا غلط فيه كما قيل ولا يصح كونها نافية لفساد المعنى كما قاله ابن الحاجب رحمه الله. قوله ﷺ: (العمر الذي أهدر الله الخ) حديث صحيح رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «أهدر الله إلي رجل آخر أجله حتى بلغ ستين سنة»^(١) قال في النهاية أي لم يبق فيه موضع للاعتذار حيث أمهله فلم يعتذر يقال أهدر إذا بلغ أقصى الغاية، ويحتمل أن تكون همزته للسلب، وقوله والعطف أي عطف جاءكم الخ فليس

(١) أخرجه ٦٤١٩ من حديث أبي هريرة بلفظ «أهدر الله إلى امرئ آخر أجله حتى بلغ ستين سنة».

وأخرجه الحاكم ٤٢٧/٢ من حديث أبي هريرة بلفظ: «إذا بلغ الرجل من أمتي ستين سنة فقد أهدر الله إليه في العمر».

وصححه على شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

عمرناكم وجاءكم النذير وهو النبي أو الكتاب، وقيل العقل أو الشيب أو موت الأقارب ﴿فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ قَسِيرٍ﴾ يدفع العذاب عنهم ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لا يخفى عليه خافية فلا يخفى عليه أحوالهم ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ تعليل له لأنه إذا علم مضمرات الصدور وهي أخفى ما يكون كان أعلم بغيره ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ خَلْقَ فِي الْأَرْضِ﴾ ملقى إليكم مقاليد التصرف فيها، وقيل: خلفاً بعد خلف جمع خليفة، والخلفاء جمع خليف ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ جزاء كفره ﴿وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرَهُمْ إِلَّا حَسَارًا﴾ بيان له والتكرير للدلالة على أن اقتضاء الكفر لكل واحد من الأمرين مستقل باقتضاء قبحه ووجوب التجنب عنه، والمراد بالمقت وهو أشد البغض مقت الله وبالخسار خسار الآخرة ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعني آلهتهم والإضافة إليهم لأنهم جعلوهم شركاء لله أو لأنفسهم فيما يملكونه ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ بدل من رأيتم بدل الاشتمال لأنه بمعنى أخبروني كأنه قال: أخبروني عن هؤلاء

من عطف الخبر على الإنشاء لأن ما عطف عليه خبر معنى ويجوز عطفه أيضاً على نعمركم ودخول الهمزة عليهما سواء كانت للتقرير أو الإنكار، وقوله وقيل العقل مرضه لما فيه من رائحة الاعتزال، ولقلة فائدته فإنه مآل ما قبله من التذكر. قوله: (وهي أخفى ما يكون) لأن ذات الصدور ما كان مضمرأ في صدر المرء ولا يعلمه غير صاحبه فلا يمكن اطلاع أحد عليه بخلاف غيره من الخفيات كالدقائق، ونحوها فلا وجه لما قيل إنه غير بين ولا مبين. قوله: (ملقى إليكم مقاليد التصرف) هو استعارة عن تمكينهم من التصرف والانتفاع بما فيها على أن الخطاب عام والخلافة القيام مقام مالكتها في إطلاق يده وتصرفه فإن كان المراد أنه جعلهم خلفاً بعد خلف فيها لم يدل على التصرف، وجعله جمع خليفة لاطراد جمع فعيلة على فعائل، وفعيل على فعلاء ككريم وكرماء وقد جوز الواحدي كون خلفاء جمع خليفة أيضاً وهو خلاف المشهور، وقوله جزاء كفره فيه مضاف مقدر. قوله: (بيان له) أي قوله ولا يزيد الخ بيان وتفسير لقوله فعليه كفره أي جزاؤه فإن قلت هو يقتضي ترك العطف كما تقرر في المعاني قلت لزيادة تفصيله نزل منزلة المغاير له كما ذكره أيضاً، وقوله والتكرير أي تكرير قوله ولا يزيد الكافرين وقوله لكل واحد من الأمرين أي المقت والخسارة يعني أن اقتضاء لكل منهما بالاستقلال لا تبعية أحدهما للآخر ولا بد من ذكر كل في عبارة المصنف رحمه الله لتفيد، وما ذكر فما قيل إن الأولى طرحها سهو وقوله مستقل باقتضاء قبحه أي قبح الكفر يعني لو لم يكن الكفر مستوجبا لشيء سوى مقت الله كفى ذلك لقبحه، وكذا لو لم يستوجب شيئاً سوى الخسار كفى. قوله: (أو لأنفسهم الخ) فالإضافة فيه لأدنى ملابسة على الأول وعلى هذا فهم شركاء في أموالهم فالإضافة حقيقية والصفة مقيدة لا مؤكدة. قوله: (بدل من رأيتم الخ) ويجوز أن يكون بدل كل لاتحادهما، ولا يرد عليه أن البدل في حكم تكرير العامل ولا عامل هنا ولا أن المبدل من مدخول الهمزة يلزم إعادتها معه ولا أن البدل لا يصح في الجمل كما توهم أما الأول فإنما

الشركاء أروني أي جزء من الأرض استبدؤا بخلقه ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ أم لهم شركة مع الله في خلق السموات فاستحقوا بذلك شركة في الوهية ذاتية ﴿أَمْ آتَيْنَهُم كِتَابًا﴾ ينطق على إنا اتخذناهم شركاء ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ﴾ على حجية من ذلك الكتاب بأن لهم شركة جعلية، ويجوز أن يكون هم للمشركين كقوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾ [سورة الروم،

هو في بدل المفردات كما صرحوا به، وأما الثاني فإنما هو إذا كان الاستفهام باقياً على معناه أما إذا انسلخ عنه كما هنا فليس ذلك بلازم، وأما الثالث فلأن أهل العربية والمعاني نصوا على خلافه وقد ورد في كلام العرب كقوله:

أقول له ارحل لا تقيمَنَّ عندنا

ويجوز كون أروني استثنافاً على أنه حذف من رأيتم وأروني إحدى المفعولين وعلى البدلية لا حذف أصلاً وهو الداعي لارتكابه، ويجوز أن يكون اعتراضاً وماذا خلقوا ساذ مسد المفعول الثاني، وعلى ما اختاره الرضى مستأنف والكلام فيه مفصل في النحو. قوله: (أروني أي جزء من الأرض استبدؤا بخلقه) أي استقلوا به، وإنما فسره بهذا وجعل ما استفهامية لأن أم منقطعة متضمنة لبل والهمزة وهي تقتضي التدرج إذا لم يتقدمها خبر كأنه قيل أخبروني عن الذين تدعون من دون الله هل استبدؤا بخلق شيء حتى يكونوا معبودين مثل الله، ثم تنزل وقال لهم شركة في الخلق ثم تنزل عنه إلى أم معهم بيعة على الشرك. قوله: (أم لهم شركة) إشارة إلى أن الشرك مصدر بمعنى الشركة ويكون بمعنى النصيب ويكون اسماً من أشرك بالله، وقوله فاستحقوا الخ يحتمل أنه مرتب على الشركة في السموات والظاهر أنه على ما سبق من الاستبداد بخلق جزء من الأرض والشركة في خلق السموات، ولا يابأه كون الأوّل يجامع الثاني وقد مر أن الكلام مبني على الترتي، ثم إنه قيل إن قوله خلق السموات إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدراف والأولى أن لا يقدر على أن المعنى أم لهم شركة معه فيهن خلقاً، وإبقاء لأن المقصود نفي آيات الألوهية عن الشركاء، وهذا منها كما قال: ﴿ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٥] وما قدره المصنف هو الموافق لقوله ماذا خلقوا من الأرض لأن المناسب لإنكار خلق الله تعقيبه بخلق السماء فتدبر. قوله: (ينطق على أنا اتخذناهم شركاء) من قولهم نطق الكتاب إذا بين وأوضح ومنه قوله تعالى: ﴿هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢٩] وهو مجاز متعارف في هذا والاستعمال على تعديه بعلى لأنه بمعنى يشهد ويدلّ، وما قيل من أنه عدى بعلى لتضمينه معنى الدلالة كما عدت الحجة بالبأه لتضمين معنى النطق والاستعمال على عكسه يابأه إن التضمين المصطلح يعطي مجموع المعنيين، والمعنى الحقيقي للنطق غير متصور هنا وإيتاؤهم الكتاب، وإن كانوا جماداً لأن الضمير للأصنام كما سيصرّح به بناء على زعمهم فليس قوله ينطق تفسيراً للإيتاء لما ذكر كما قيل. قوله: (بأن لهم شركة جعلية) أي في جعل الأشياء وخلقها، وقوله هم للمشركين في الموضوعين لا للأصنام كما في الوجه السابق، وعلى هذا فهو التفات كما قيل والظاهر ما قيل إنه بيان

الآية: [٣٥] وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب وأبو بكر والكسائي على بينات فيكون إيماء إلى أن الشرك خطير لا بد فيه من تعاضد الدلائل ﴿بَلْ إِنْ يَعْذُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ لما نفى أنواع الحجج في ذلك أضرب عنه بذكر ما حملهم عليه وهو تغرير الإسلاف بالإخلاف والرؤساء الاتباع بأنهم شفعاء عند الله يشفعون لهم بالتقرب إليهم ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ كراهة أن تزولا فإن الممكن حال بقائه لا بد له من حافظ أو يمنعهما أن تزولا لأن الإمساك منع ﴿وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾ ما أمسكهما ﴿مِنْ بَعْدِي﴾ من بعد الله، أو من بعد الزوال والجملة سادة مسدّ الجوابين ومن الأولى زائدة والثانية للابتداء ﴿إِنَّهُمْ

للضمير الثاني فقط وأم منقطعة للإضراب عن الكلام السابق فلا التفات فيه ولا تفكيك للضمائر لأنه المناسب لآية الروم المذكورة فتأمل. قوله: (وقرأ نافع الخ) قيل إنه مخالف لمعتاده من جعل ما اتفق عليه أكثر القراء أصلاً يبنى عليه تفسيره خصوصاً وقد تضمنت قراءة الأكثر وجهاً لطيفاً كما أشار إليه وما ذكر غير ملتزم له كما يعرفه من تتبع كتابه وكم من محل مرّ على خلافه، وهو يقول في كل إنه مخالف لعادته وإنما أخره لما فيه من التفصيل ولأن المراد بالبينة الكتاب فالظاهر إفراده، ولذا احتاج العدول عنه إلى نكتة فأعرفه. قوله: (لا بد فيه من تعاضد الدلائل) الظاهر أنه على طريق التهكم فإنّ الشرك لا يقوم عليه دليل فكيف يكون عليه دلائل متعاضدة فافهم. قوله: (لما نفى أنواع الحجج الخ) لا يرد عليه ما قيل من أن أنواع الحجج غير منحصرة فيما ذكر لجواز كونه وحياً غير متلو، ولذا قال في آية الأحقاف أو آثار من علم فجعل ذلك رابع الحجج لأنه مندرج فيما ذكر كما أشار إليه المصنف إذ المراد بما ذكر نفى الدليل العقلي والسمعي أو خص نفى الكتاب إيماء إلى ما ذكر من أنه أمر خطر لا يكفي غير الوحي المتلو فيه، وما ذكر ثمة من توسيع الميدان، وإرخاء العنان وأما كون المؤتى الكتاب إما المشركين أو معبوديهم فأيهما حمل عليه انتهى وبقي الآخر غير منفي فليس بشيء لأن الكتاب المؤتى لمعبوديهم مؤتى لهم والكتاب الإلهي المؤتى لهم بواسطة معبوديهم لأنهم وسائط بينهم وبين الله على زعمهم. قوله: (والرؤساء الاتباع) في النسخ الصحيحة عطفه بالواو ليشمل الكل وهو المراد وما في بعضها من العطف بأو بمعناها أيضاً لأنها للتقسيم على سبيل منع الخلوة، وقوله بأنهم متعلق بتغريير ولا يجوز أن يراد الشيطان لقوله: ﴿وما يعدم الشيطان إلا غروراً﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٠] لأنه يبابه قوله بعضهم بعضاً. قوله: (كراهة أن تزولا) فهو مفعول له بتقدير مضاف كما مرّ وقوله فإنّ الخ تعليل للإمساك بمعنى الحفظ كما أشار إليه، وفيه إشارة إلى أنّ الممكن كما هو محتاج إليه حال إيجاده محتاج في حال بقائه كما هو مذهب محققي أهل الكلام لأنّ علة الاحتياج الإمكان لا الوجود، وقوله أو يمنعها الخ فيمسك مجاز بمعنى يمنع وأن تزولا مفعول على الحذف والإيصال لأنه يتعدى بمن، وقوله لأنّ الإمساك بيان لوجه التجوز فيه، ويجوز كون أن تزولا بدل اشتمال من السموات والأرض. قوله: (والجملة سادة مسدّ الجوابين) أي هي جواب القسم الدال عليه اللام وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب

كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤٢﴾ حيث أمسكهما وكانتا جديرتين بأن تهذا هذاً كما قال: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ﴾ [سورة مريم، الآية: ٩٠] ﴿وَأَسْمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لِيَتَّجِبَّ عَنْهُمْ نَذِيرٌ لِيَكُونَ أَهْدَى مِنَ إِحْدَى الْأُمَمِ﴾ وذلك أن قريشاً لما بلغهم إن أهل الكتاب كذبوا رسلهم قالوا: لعن الله اليهود والنصارى لو أننا رسول لنكونن أهدى من إحدى الأمم أي من واحدة من الأمم اليهود والنصارى، وغيرهم أو من الأمة التي يقال فيها إحدى الأمم تفضيلاً لها على غيرها في الهدى والاستقامة ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ﴾ يعني محمداً عليه الصلاة والسلام ﴿مَّا زَادَهُمْ﴾ أي النذير أو مجيئه على التسبب ﴿إِلَّا تَفُورًا﴾ تباعداً عن الحق ﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ بدل من تفوراً أو مفعول له ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ أصله وإن مكروا المكر السيء فحذف

القسيم عليه، ولكونها عين المذكور جعل هذه الجملة ساذة مسدّهما بحسب المعنى لا بحسب الصناعة، وإن نافية وأمسك بمعنى يمسك. قوله: (حيث أمسكهما الخ) بيان لموقع التذييل مما قبله لأن المراد حلمه تعالى عن المشركين مع عظيم جرمهم المقتضى لتعجيل العقوبة وتخريب العالم الذي هم فيه، ومغفرته لمن تاب عن شركه بالإيمان ولولا كرم الله لم يجب الإسلام ما قبله فاندفع ما يتوهم من أن المقام يقتضي ذكر القدرة لا الحلم والمغفرة، وقوله لئن جاءهم على المعنى وإلا فهم قالوا جاءنا كما مرّ تحقيقه. قوله: (أي من واحدة من الأمم الخ) فإحدى بمعنى واحدة وتعريف الأمم للعهد، والمراد الأمم الذين كذبوا رسلهم بقريظة سبب النزول والظاهر أن إحدى عام وإن كان في الإثبات لأن المعنى أنهم أهدى من كل واحدة لا من واحدة ما فلا يقال إنه غير مناسب للمقام. قوله: (أو من الأمة التي الخ) فالمراد تفضيلهم على تلك الأمم كما يقال هو واحد عصره وفي الكشف نقلاً عن الزمخشري أن العرب تقول للدهاية العظيمة هي إحدى الأحد وإحدى من سبع أي إحدى ليالي عاد في الشدة، ودلالته هنا على تفضيلهم على سائر الأمم ليست بواضحة بخلاف واحد القوم فالتوجيه إنه على أسلوب:

أو يرتبط بعض النفوس حمامها

يعني أن البعض المبهم قد يقصد به التعظيم كاللتكثير فإحدى مثله، وفيه إن إحدى المضاف قد استعملته العرب للاستعظام فبدلاً على ما ذكر من التفضيل قال ابن مالك في التسهيل وقد يقال لما يستعظم مما لا نظير له هو إحدى الأحد انتهى لكن في شرحه للدماميني إنه إنما ثبت استعماله للمدح في إحدى، ونحوه المضاف إلى جمع مأخوذ من لفظ كإحدى الأحد أو المضاف لوصف كأحد العلماء وإحدى الكبر أما في أسماء الأجناس كالأمم فيحتاج إلى نقل وفيه بحث. قوله: (على التسبب) هو على الوجهين يعني أن النذير أو مجيئه سبب لزيادة النفور فلذا أسند إليه مجازاً سواء علم فاعله الحقيقي وهم المزدادون أو لم يعلم كما في قوله:

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زده نظراً

وليس هو الله كما علم ثمة لأن الفعل لا يسند حقيقة لخالقه فتأمل. قوله: (وأصله وأن

الموصوف استغناء بوصفه، ثم بدل إن مع الفعل بالمصدر، ثم أضيف وقرأ حمزة وحده
سكون الهمزة في الوصل ﴿وَلَا يَحِيقُ﴾ ولا يحيط ﴿الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ وهو الماكر،
وقد حاق بهم يوم بدر وقرئ ولا يحيق المكر أي لا يحيق الله ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ﴾ ينتظرون
﴿إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ سنة الله فيهم بتعذيب مكذبيهم ﴿فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ
اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ إذ لا يبدلها بجعله غير التعذيب تعذيباً، ولا يحولها بأن ينقله من المكذبين
إلى غيرهم وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ استشهاد
عليه بما يشاهدونه في مسائرهم إلى الشام، واليمن والعراق من آثار الماضين ﴿وَكَانُوا أَشَدَّ
مِنَهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ﴾ ليسبقه، ويفوته ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ
كَانَ عَلِيمًا﴾ بالأشياء كلها ﴿قَدِيرًا﴾ عليها ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا﴾ من
المعاصي ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا﴾ ظهر الأرض ﴿مِن دَابَّةٍ﴾ من نسمة تدب عليها بشؤم

مكروا الخ) يعني أنه ليس من إضافة الموصوف للصفة والسيئ صفة لمكر آخر مقدر، وهذا
عامله كما فصله ولو قيل أصله مكر وأمكر السيء أي الفعل السيء أو الشخص على إقامة
المصدر مقام فعله قصرأ للمسافة جاز، وأدخل المصنف الباء في قوله بالمصدر على المأخوذ
وهو أحد استعماليه، وقد مرّ فيه تفصيل صاحب الكشاف والفرق بين الإبدال والتبدل والتبديل
مما ذهل عنه المعترض هنا فلا غبار عليه. قوله: (وقرأ حمزة وحده) الأولى خاف وحده فإنه
روي عن غيره أيضاً قال في النشر قرأ حمزة بإسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً
كما أسكنها أبو عمرو في بارئكم وهو أحسن هنا لكونها ظرفاً وهو كثير في كلام العرب فلا يعبا
بمن قال إنه لحن كما فصله الفارسي في الحجة وهي مروية عن أبي عمرو والكسائي، وإذا
وقف حمزة أبدلها ياء خالصة وكذا هشام إلا أنه يزيد الروم انتهى، ويحقيق بمعنى يحيط لكنه
إنما ورد فيما يكره. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ هو من إرسال المثل
ومن أمثال العرب من حفر لأخيه جباً وقع فيه منكباً، وفي التوراة من حفر محواة وقع فيها،
وقراءة لا يحيق بالضم من أحاق المتعدي وفاعله الله كما ذكره المصنف رحمه الله. قوله:
(ينتظرون الخ) هو مجاز بجعل ما يستقبل بمنزلة ما ينتظر ويتوقع، وقوله سنة الله فيهم إشارة
إلى أنه مضاف للمفعول لأن من الأولين مصدقاً ومكذباً، وقد جرت عادته بتعذيب المكذب
منهم. قوله: (إذ لا يبدلها الخ) إشارة إلى عدم التكرار فيه فتبديلها بجعل غير التعذيب، وهو
الرحمة مكان التعذيب هذا مراده وهو على ما في بعض النسخ من سقوط قوله تعديباً ظاهر
وعليها فغير التعذيب مفعول ثان، وتعديباً مفعول أول أي بجعل التعذيب غيره أي رحمة فسقط
ما قيل إنَّ المعنى على العكس بأن يرحمهم بدل تعذيبه. قوله: (استشهاد) أي طلب للشهادة من
كل من يصلح لها والمقصود تشهيرهم، وقوله وما كان الله أي ليس من شأنه ذلك والواو حالية
أو عاطفة وتفسير ليعجزه مرّ مراراً، وقوله إنه تعليل لنفي الإعجاز. قوله: (ظهر الأرض)
فالضمير راجع لها لسبق ذكرها وليس من الإضمار قبل الذكر كما زعمه الرضى، وقوله من

معاصيهم، وقيل المراد بالدابة به الأنس وحده لقوله: ﴿وَلَا يَكُن يُوَخَّرُهُمْ إِلَّا أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ هو يوم القيامة ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَكُنُ اللَّهُ كَانًا يَبْعَادُهُ بِصِدْرٍ﴾ فيجازيهم على أعمالهم عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الملائكة دعته ثمانية أبواب الجنة أن أدخل من أي باب شئت».

نسمة بفتحيتين أي ذي روح من التنسم وهو التنفس، واستنشاق النسيم ولكنه غلب استعماله في بني آدم كما في حديث من أعتق نسمة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار وليس معناها الروح حتى يكون مجازاً هنا كما توهم، وهلاكهم بمعاصيهم لا بعد فيه ألا ترى قوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٢٥] ولأنه يمتنع المطر ويفسد الهواء فيهلك الدواب. قوله: (لقوله النخ) وجه الدلالة أن الضمير للناس لأنه ضمير العقلاء، وفيه ضعف لأنه لجميع من ذكر تليها ويوم القيامة هو الأجل المضروب لبقاء جنس المخلوقات فسقط، ما قيل إن الناس كلهم لا يؤخرون للقيامة، وقوله فيجازيهم إشارة إلى أن ما ذكر ليس هو الجزاء بل وضع موضعه لأنه مجاز عن الجزاء. قوله: (عن النبي ﷺ)^(١) وحديث موضوع، ودعوة أبواب الجنان عبارة عن دعاء من بها من ملائكة الرضوان جعلنا الله ممن يدعي لتلك الأبواب من غير حساب ولا عقاب بجاه سيدنا ونبينا محمد ﷺ وعلى جميع الأهل والأصحاب.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

الفهرس

تفسیر سورة النور

٤٧ الآية : ٣٣ الآية : ١	٣
٥١ الآية : ٣٤ الآية : ٢	٦
٥٢ الآية : ٣٥ الآية : ٣	١١
٦٢ الآية : ٣٦ الآية : ٤	١٣
٦٣ الآية : ٣٧ الآية : ٥	١٦
٦٥ الآية : ٣٨ الآية : ٦	١٨
٦٦ الآية : ٣٩ الآيات : ٧ - ٩	٢٠
٦٨ الآية : ٤٠ الآياتان : ١٠ و ١١	٢١
٧١ الآية : ٤١ الآية : ١٢	٢٣
٧٣ الآياتان : ٤٢ و ٤٣ الآية : ١٣	٢٤
٧٤ الآية : ٤٤ الآياتان : ١٤ و ١٥	٢٥
٧٥ الآية : ٤٥ الآية : ١٦	٢٦
٧٧ الآيات : ٤٦ - ٤٨ الآيات : ١٧ - ١٩	٢٧
٧٨ الآياتان : ٤٩ و ٥٠ الآياتان : ٢٠ و ٢١	٢٨
٧٩ الآية : ٥١ الآية : ٢٢	٢٩
٨٠ الآياتان : ٥٢ و ٥٣ الآية : ٢٣	٣٠
٨١ الآياتان : ٥٤ و ٥٥ الآية : ٢٤	٢٢
٨٣ الآية : ٥٦ الآياتان : ٢٥ و ٢٦	٣٣
٨٤ الآية : ٥٧ الآية : ٢٧	٣٤
٨٥ الآية : ٥٨ الآية : ٢٨	٣٧
٨٧ الآياتان : ٥٩ و ٦٠ الآياتان : ٢٩ و ٣٠	٣٨
٨٨ الآية : ٦١ الآية : ٣١	٣٩
٩٢ الآية : ٦٢ الآية : ٣٢	٤٤
٩٣ الآية : ٦٣		

١٣٥	الآيتان: ٤٠ و ٤١	٩٦	الآية: ٦٤
١٣٦	الآية: ٤٢	تفسير سورة الفرقان	
١٣٧	الآيتان: ٤٣ و ٤٤	٩٩	الآية: ١
١٣٨	الآية: ٤٥	١٠١	الآية: ٢
١٣٩	الآية: ٤٦	١٠٢	الآيتان: ٣ و ٤
١٤٠	الآية: ٤٧	١٠٣	الآيتان: ٥ و ٦
١٤١	الآية: ٤٨	١٠٤	الآيتان: ٧ و ٨
١٤٣	الآية: ٤٩	١٠٥	الآيتان: ٩ و ١٠
١٤٤	الآية: ٥٠	١٠٦	الآية: ١١
١٤٥	الآيات: ٥١ - ٥٣	١٠٧	الآية: ١٢
١٤٧	الآيتان: ٥٤ و ٥٥	١٠٨	الآيات: ١٣ - ١٥
١٤٨	الآيتان: ٥٦ و ٥٧	١٠٩	الآية: ١٦
١٤٩	الآيتان: ٥٨ و ٥٩	١١٠	الآية: ١٧
١٥١	الآيتان: ٦٠ و ٦١	١١١	الآية: ١٨
١٥٢	الآيتان: ٦٢ و ٦٣	١١٤	الآية: ١٩
١٥٤	الآيتان: ٦٤ و ٦٥	١١٥	الآية: ٢٠
١٥٥	الآيتان: ٦٦ و ٦٧	١١٦	الآية: ٢١
١٥٦	الآيتان: ٦٨ و ٦٩	١١٩	الآية: ٢٢
١٥٧	الآية: ٧٠	١٢١	الآية: ٢٣
١٥٨	الآيات: ٧١ - ٧٣	١٢٣	الآية: ٢٤
١٥٩	الآية: ٧٤	١٢٤	الآية: ٢٥
١٦٠	الآيات: ٧٥ - ٧٧	١٢٥	الآيتان: ٢٦ و ٢٧
تفسير سورة الشعراء		١٢٦	الآيتان: ٢٨ و ٢٩
١٦٢	الآيتان: ١ و ٢	١٢٧	الآيتان: ٣٠ و ٣١
١٦٣	الآيتان: ٣ و ٤	١٢٨	الآية: ٣٢
١٦٤	الآية: ٥	١٣٠	الآيتان: ٣٣ و ٣٤
١٦٥	الآيتان: ٦	١٣١	الآية: ٣٥
١٦٦	الآيتان: ٧ و ٨	١٣٢	الآيتان: ٣٦ و ٣٧
١٦٧	الآيات: ٩ - ١١	١٣٣	الآية: ٣٨
١٦٨	الآيتان: ١٢ و ١٣	١٣٤	الآية: ٣٩

٢٠٠	الآيات : ١٣٣ - ١٤٦	١٦٩	الآية : ١٤
٢٠١	الآيات : ١٤٧ - ١٥٢	١٧٠	الآية : ١٥
٢٠٢	الآيات : ١٥٣ - ١٥٨	١٧١	الآية : ١٦
٢٠٣	الآيات : ١٥٩ - ١٦٦	١٧٢	الآية : ١٧
٢٠٤	الآيات : ١٦٧ - ١٧٠	١٧٣	الآيتان : ١٨ و ١٩
٢٠٥	الآيات : ١٧١ - ١٧٧	١٧٤	الآيات : ٢٠ - ٢٢
٢٠٦	الآيات : ١٧٨ - ١٨٣	١٧٥	الآيتان : ٢٣ و ٢٤
٢٠٧	الآيات : ١٨٤ - ١٩٢	١٧٦	الآيات : ٢٥ - ٢٧
٢٠٨	الآيات : ١٩٣ - ١٩٥	١٧٧	الآيات : ٢٨ - ٣٠
٢٠٩	الآيات : ١٩٦ - ١٩٩	١٧٨	الآيات : ٣١ - ٣٧
٢١٠	الآيات : ٢٠٠ - ٢٠٩	١٧٩	الآيات : ٣٨ - ٤٣
٢١١	الآيات : ٢١٠ - ٢١٤	١٨٠	الآيات : ٤٤ - ٤٦
٢١٢	الآيات : ٢١٥ - ٢١٧	١٨١	الآيات : ٤٧ - ٥٠
٢١٣	الآيات : ٢١٨ - ٢٢٣	١٨٢	الآيتان : ٥١ و ٥٢
٢١٥	الآيات : ٢٢٤ - ٢٢٦	١٨٣	الآيات : ٥٣ - ٥٦
٢١٦	الآية : ٢٢٧	١٨٤	الآيتان : ٥٧ و ٥٨
		١٨٥	الآيات : ٥٩ - ٦٣
		١٨٦	الآيات : ٦٤ - ٦٧
		١٨٧	الآيات : ٦٨ - ٧٢
		١٨٨	الآيات : ٧٣ - ٧٧
		١٨٩	الآية : ٧٨
		١٩٠	الآيتان : ٧٩ و ٨٠
		١٩١	الآيتان : ٨١ و ٨٢
		١٩٢	الآيتان : ٨٣ و ٨٤
		١٩٣	الآيات : ٨٥ - ٨٩
		١٩٤	الآيات : ٩٠ - ٩٣
		١٩٥	الآيات : ٩٤ - ١٠١
		١٩٦	الآيات : ١٠٢ - ١٠٥
		١٩٧	الآيات : ١٠٦ - ١١٤
		١٩٨	الآيات : ١١٥ - ١٢٧
		١٩٩	الآيات : ١٢٨ - ١٣٢
٢١٨	الآية : ١		
٢١٩	الآيتان : ٢ و ٣		
٢٢٠	الآيات : ٤ - ٦		
٢٢١	الآية : ٧		
٢٢٢	الآية : ٨		
٢٢٤	الآيتان : ٩ و ١٠		
٢٢٦	الآيتان : ١١ و ١٢		
٢٢٧	الآية : ١٣		
٢٢٨	الآيتان : ١٤ و ١٥		
٢٣٠	الآية : ١٦		
٢٣١	الآيتان : ١٧ و ١٨		
٢٣٣	الآية : ١٩		
٢٣٥	الآيتان : ٢٠ و ٢١		

تفسير سورة النمل

٢٧٠	الآيات : ٨٤ - ٨٦	٢٣٦	الآية : ٢٢
٢٧١	الآية : ٨٧	٢٣٧	الآية : ٢٣
٢٧٢	الآيتان : ٨٨ و ٨٩	٢٣٨	الآيتان : ٢٤ و ٢٥
٢٧٣	الآية : ٩٠	٢٤٠	الآيات : ٢٦ - ٢٨
٢٧٤	الآية : ٩١ - ٩٣	٢٤١	الآيات : ٢٩ - ٣١
		٢٤٢	الآية : ٣٢
		٢٤٣	الآيات : ٣٣ - ٣٥
		٢٤٤	الآية : ٣٦
		٢٤٥	الآية : ٣٧
		٢٤٦	الآيتان : ٣٨ و ٣٩
		٢٤٧	الآية : ٤٠
		٢٤٩	الآيتان : ٤١ و ٤٢
		٢٥١	الآيتان : ٤٣ و ٤٤
		٢٥٢	الآية : ٤٥
		٢٥٣	الآيتان : ٤٦ و ٤٧
		٢٥٤	الآيتان : ٤٨ و ٤٩
		٢٥٥	الآية : ٥٠
		٢٥٦	الآيات : ٥١ - ٥٣
		٢٥٧	الآيات : ٥٤ - ٥٦
		٢٥٨	الآيات : ٥٧ - ٥٩
		٢٥٩	الآيتان : ٦٠ و ٦١
		٢٦٠	الآيتان : ٦٢ و ٦٣
		٢٦١	الآية : ٦٤
		٢٦٢	الآية : ٦٥
		٢٦٣	الآية : ٦٦
		٢٦٤	الآيتان : ٦٧ و ٦٨
		٢٦٥	الآيات : ٦٩ - ٧٢
		٢٦٦	الآيات : ٧٣ - ٧٧
		٢٦٧	الآيات : ٧٨ - ٨٠
		٢٦٨	الآيتان : ٨١ و ٨٢
		٢٦٩	الآية : ٨٣
٢٧٦	الآيات : ١ - ٤		
٢٧٧	الآية : ٥		
٢٧٨	الآية : ٦		
٢٧٩	الآية : ٧		
٢٨٠	الآية : ٨		
٢٨١	الآية : ٩		
٢٨٢	الآية : ١٠		
٢٨٣	الآيتان : ١١ و ١٢		
٢٨٤	الآية : ١٣		
٢٨٥	الآية : ١٤		
٢٨٦	الآيتان : ١٥ و ١٦		
٢٨٧	الآية : ١٧		
٢٨٨	الآيات : ١٨ - ٢٠		
٢٨٩	الآيات : ٢١ - ٢٣		
٢٩١	الآية : ٢٤		
٢٩٢	الآيتان : ٢٥ و ٢٦		
٢٩٣	الآية : ٢٧		
٢٩٤	الآية : ٢٨		
٢٩٥	الآية : ٢٩		
٢٩٦	الآيات : ٣٠ - ٣٢		
٢٩٨	الآيات : ٣٣ - ٣٥		
٢٩٩	الآيتان : ٣٦ و ٣٧		
٣٠٠	الآية : ٣٨		
٣٠١	الآيات : ٣٩ - ٤١		

تفسير سورة القصص

٣٣٦ الآيات: ٩ و ١٠	٣٠٢ الآيات: ٤٢ - ٤٤
٣٣٧ الآيات: ١١ - ١٣	٣٠٣ الآيات: ٤٥ و ٤٦
٣٣٨ الآيات: ١٤ - ١٦	٣٠٤ الآية: ٤٧
٣٣٩ الآية: ١٧	٣٠٥ الآية: ٤٨
٣٤٠ الآية: ١٨	٣٠٦ الآيات: ٤٩ و ٥٠
٣٤١ الآية: ١٩	٣٠٧ الآيات: ٥١ و ٥٢
٣٤٢ الآية: ٢٠	٣٠٨ الآيات: ٥٣ - ٥٦
٣٤٣ الآيات: ٢١ - ٢٣	٣٠٩ الآية: ٥٧
٣٤٤ الآيات: ٢٤ و ٢٥	٣١١ الآيات: ٥٨ و ٥٩
٣٤٥ الآيات: ٢٦ و ٢٧	٣١٢ الآيات: ٦٠ و ٦١
٣٤٦ الآيات: ٢٨ و ٢٩	٣١٣ الآيات: ٦٢ و ٦٣
٣٤٧ الآيات: ٣٠ - ٣٢	٣١٤ الآيات: ٦٤ - ٦٦
٣٤٩ الآيات: ٣٤ - ٣٧	٣١٥ الآيات: ٦٧ و ٦٨
٣٥٠ الآيات: ٣٨ - ٤٠	٣١٧ الآيات: ٦٩ و ٧٠
٣٥١ الآية: ٤١	٣١٨ الآيات: ٧١ و ٧٢
٣٥٣ الآية: ٤٢	٣١٩ الآيات: ٧٣ و ٧٤
٣٥٤ الآية: ٤٣	٣٢٠ الآيات: ٧٥ و ٧٦
٣٥٥ الآيات: ٤٤ و ٤٥	٣٢٢ الآية: ٧٧
٣٥٦ الآية: ٤٦	٣٢٣ الآية: ٧٨
٣٥٧ الآية: ٤٧	٣٢٤ الآيات: ٧٩ و ٨٠
٣٥٨ الآية: ٤٨	٣٢٥ الآية: ٨١
٣٦٠ الآيات: ٤٩ - ٥١	٣٢٦ الآيات: ٨٢ و ٨٣
٣٦١ الآيات: ٥٢ و ٥٣	٣٢٧ الآيات: ٨٤ و ٨٥
٣٦٢ الآيات: ٥٤ - ٥٦	٣٢٨ الآيات: ٨٦ و ٨٧
٣٦٣ الآيات: ٥٧ و ٥٨	٣٢٩ الآية: ٨٨
٣٦٤ الآيات: ٥٩ - ٦١		
٣٦٥ الآيات: ٦٢ و ٦٣		
٣٦٦ الآيات: ٦٤ و ٦٥		
٣٦٧ الآيات: ٦٦ - ٦٨		
٣٦٨ الآية: ٦٩		
			تفسير سورة العنكبوت
		٣٣٠ الآيات: ١ و ٢
		٣٣٢ الآية: ٣
		٣٣٣ الآيات: ٤ و ٥
		٣٣٤ الآيات: ٦ - ٨

٤٠٦ الآية: ٥٦

٤٠٧ الآيةان: ٥٧ و ٥٨

٤٠٨ الآيةان: ٥٩ و ٦٠

تفسير سورة لقمان

٤١٠ الآيةان: ١ - ٤

٤١١ الآيةان: ٥ و ٦

٤١٣ الآيةان: ٧ - ٩

٤١٤ الآية: ١٠

٤١٥ الآيةان: ١١ و ١٢

٤١٦ الآية: ١٣

٤١٧ الآية: ١٤

٤١٨ الآية: ١٥

٤٢٠ الآية: ١٦

٤٢١ الآيةان: ١٧ و ١٨

٤٢٢ الآية: ١٩

٤٢٤ الآيةان: ٢٠ و ٢١

٤٢٥ الآية: ٢٢

٤٢٦ الآيةان: ٢٣ - ٢٥

٤٢٧ الآيةان: ٢٦ و ٢٧

٤٢٩ الآية: ٢٨

٤٣٠ الآيةان: ٢٩ و ٣٠

٤٣١ الآية: ٣١

٤٣٢ الآية: ٣٢

٤٣٣ الآية: ٣٣

٤٣٤ الآية: ٣٤

تفسير سورة السجدة

٤٣٧ الآيةان: ١ - ٣

٤٣٨ الآية: ٤

٤٣٩ الآية: ٥

٤٤١ الآيةان: ٦ و ٧

تفسير سورة الروم

٣٧٠ الآيةان: ١ - ٤

٣٧٣ الآيةان: ٥ - ٧

٣٧٥ الآية: ٨

٣٧٦ الآية: ٩

٣٧٧ الآية: ١٠

٣٧٨ الآيةان: ١١ - ١٣

٣٧٩ الآيةان: ١٤ - ١٨

٣٨١ الآيةان: ١٩ - ٢١

٣٨٢ الآيةان: ٢٢ و ٢٣

٣٨٤ الآية: ٢٤

٣٨٥ الآية: ٢٥

٣٨٧ الآيةان: ٢٦ و ٢٧

٣٨٨ الآيةان: ٢٨ و ٢٩

٣٨٩ الآية: ٣٠

٣٩٠ الآيةان: ٣١ و ٣٢

٣٩١ الآيةان: ٣٣ و ٣٤

٣٩٢ الآيةان: ٣٥ - ٣٧

٣٩٣ الآية: ٣٨

٣٩٤ الآية: ٣٩

٣٩٥ الآية: ٤٠

٣٩٦ الآية: ٤١

٣٩٧ الآيةان: ٤٢ - ٤٤

٣٩٨ الآية: ٤٥

٣٩٩ الآيةان: ٤٦ و ٤٧

٤٠٠ الآية: ٤٨

٤٠١ الآيةان: ٤٩ و ٥٠

٤٠٢ الآيةان: ٥١ و ٥٢

٤٠٣ الآية: ٥٣

٤٠٤ الآية: ٥٤

٤٠٥ الآية: ٥٥

٤٧٧	الآية: ٢٣	٤٤٢	الآية: ٨
٤٧٨	الآية: ٢٤	٤٤٣	الآيتان: ٩ و ١٠
٤٧٩	الآيتان: ٢٥ و ٢٦	٤٤٤	الآيتان: ١١ و ١٢
٤٨٠	الآية: ٢٧	٤٤٦	الآية: ١٣
٤٨١	الآية: ٢٨	٤٤٧	الآية: ١٤
٤٨٢	الآيتان: ٢٩ و ٣٠	٤٤٨	الآيتان: ١٥ و ١٦
٤٨٣	الآيتان: ٣١ و ٣٢	٤٤٩	الآية: ١٧
٤٨٥	الآية: ٣٣	٤٥٠	الآيتان: ١٨ و ١٩
٤٨٧	الآيتان: ٣٤ و ٣٥	٤٥١	الآيتان: ٢٠ و ٢١
٤٨٨	الآية: ٣٦	٤٥٢	الآيتان: ٢٢ و ٢٣
٤٩٠	الآية: ٣٧	٤٥٣	الآيتان: ٢٤ و ٢٥
٤٩٢	الآية: ٣٨	٤٥٤	الآيات: ٢٦ - ٢٩
٤٩٣	الآيتان: ٣٩ و ٤٠	٤٥٥	الآية: ٣٠
٤٩٥	الآيات: ٤١ - ٤٣		
٤٩٦	الآيتان: ٤٤ و ٤٥		
٤٩٧	الآيات: ٤٦ - ٤٨		
٤٩٨	الآية: ٤٩		
٤٩٩	الآية: ٥٠		
٥٠٣	الآية: ٥١		
٥٠٤	الآية: ٥٢		
٥٠٥	الآية: ٥٣		
٥٠٨	الآية: ٥٤		
٥٠٩	الآيتان: ٥٥ و ٥٦		
٥١١	الآيات: ٥٧ - ٥٩		
٥١٢	الآية: ٦٠		
٥١٣	الآيات: ٦١ - ٦٥		
٥١٤	الآيات: ٦٦ - ٦٩		
٥١٥	الآيات: ٧٠ - ٧٢		
٥١٧	الآية: ٧٣		
	تفسير سورة سبأ		
٥١٩	الآية: ١	٤٥٧	الآية: ١
		٤٥٨	الآيات: ٢ - ٤
		٤٦٢	الآية: ٥
		٤٦٣	الآية: ٦
		٤٦٥	الآية: ٧
		٤٦٦	الآيتان: ٨ و ٩
		٤٦٧	الآية: ١٠
		٤٦٨	الآيات: ١١ - ١٣
		٤٦٩	الآية: ١٤
		٤٧٠	الآيتان: ١٥ و ١٦
		٤٧١	الآية: ١٧
		٤٧٢	الآية: ١٨
		٤٧٣	الآية: ١٩
		٤٧٤	الآية: ٢٠
		٤٧٥	الآية: ٢١
		٤٧٦	الآية: ٢٢

٥٦١	الآيتان: ٤٩ و ٥٠
٥٦٢	الآية: ٥١
٥٦٣	الآية: ٥٢
٥٦٤	الآية: ٥٣
٥٦٥	الآية: ٥٤

تفسير سورة فاطر

٥٦٦	الآية: ١
٥٦٨	الآيتان: ٢ و ٣
٥٧٠	الآيات: ٤ - ٦
٥٧١	الآيتان: ٧ و ٨
٥٧٣	الآية: ٩
٥٧٤	الآية: ١٠
٥٧٦	الآية: ١١
٥٧٨	الآية: ١٢
٥٧٩	الآية: ١٣
٥٨٠	الآيتان: ١٤ و ١٥
٥٨١	الآيات: ١٦ - ١٨
٥٨٣	الآيات: ١٩ - ٢٤
٥٨٤	الآيات: ٢٥ - ٢٧
٥٨٦	الآية: ٢٨
٥٨٧	الآية: ٢٩
٥٨٨	الآيتان: ٣٠ و ٣١
٥٨٩	الآية: ٣٢
٥٩١	الآية: ٣٣
٥٩٢	الآيات: ٣٤ - ٣٦
٥٩٣	الآية: ٣٧
٥٩٤	الآيات: ٣٨ - ٤٠
٥٩٦	الآية: ٤١
٥٩٧	الآيتان: ٤٢ و ٤٣
٥٩٨	الآيتان: ٤٤ و ٤٥

٥٢٠	الآيتان: ٢ و ٣
٥٢٢	الآيات: ٤ - ٦
٥٢٣	الآية: ٧
٥٢٥	الآية: ٨
٥٢٦	الآيتان: ٩ و ١٠
٥٢٨	الآيتان: ١١ و ١٢
٥٢٩	الآية: ١٣
٥٣١	الآية: ١٤
٥٣٣	الآية: ١٥
٥٣٥	الآية: ١٦
٥٣٦	الآية: ١٧
٥٣٧	الآية: ١٨
٥٣٨	الآية: ١٩
٥٣٩	الآية: ٢٠
٥٤٠	الآية: ٢١
٥٤١	الآية: ٢٢
٥٤٢	الآية: ٢٣
٥٤٤	الآية: ٢٤
٥٤٥	الآيات: ٢٥ - ٢٧
٥٤٦	الآية: ٢٨
٥٤٨	الآيات: ٢٩ - ٣١
٥٤٩	الآيتان: ٣٢ و ٣٣
٥٥١	الآية: ٣٤
٥٥٢	الآيتان: ٣٥ و ٣٦
٥٥٣	الآيتان: ٣٧ و ٣٨
٥٥٤	الآيتان: ٣٩ و ٤٠
٥٥٥	الآيتان: ٤١ و ٤٢
٥٥٦	الآية: ٤٣
٥٥٧	الآيتان: ٤٤ و ٤٥
٥٥٨	الآية: ٤٦
٥٦٠	الآيتان: ٤٧ و ٤٨